


د. حسن لطيف الزبيدي

# موسوعة السياسة العراقية



# موسوعة السياسة العراقية

مفاهيم - أحداث

أحزاب - شخصيات

# موسوعة السياسة العراقية

## مفاهيم - أحداث - أحزاب - شخصيات

د. حسن لطيف كاظم الزبيدي



# موسوعة السياسة العراقية

د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

الطبعة الثانية

كانون الثاني/يناير 2013

القياس: 17 x 24

الإخراج: أحمد جابر

عدد الصفحات: 797

ISBN 978-9953-574-63-9

نشر وتوزيع

شركة العارف للأعمال ش.م.م.



بيروت - لبنان

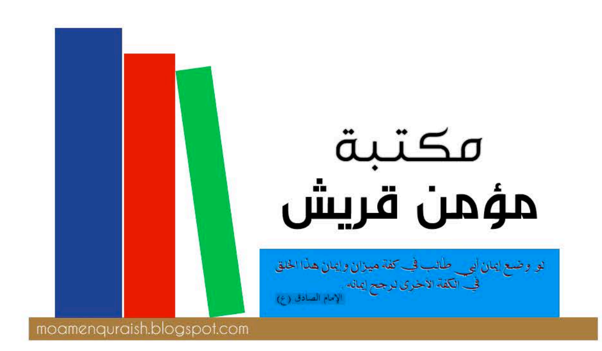
00961 1452077

العراق - النجف الأشرف

00964 7801327828

Trl: www.alaref.net






---

هامٌ جداً: إن جميع الآراء الواردة في الكتاب تعبّر عن رأي كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر...

---

# المقدمة

منذ أن نشرت موسوعة الأحزاب العراقية عام 2006 تبلورت فكرة إنجاز موسوعة تعنى بالسياسة العراقية، وتحقيقاً لذلك فقد اجتهدت في توسعة الكثير من بنود موسوعة الأحزاب، وإضافة عدد آخر من البنود لتشمل المفاهيم والقضايا السياسية ذات المساس بالشأن العراقي. وقد شجعنا الكثير من القرّاء والمهتمين بالدراسات السياسية، فضلاً عن ملاحظات الناشر الأستاذ أحمد الزكي.

إن هذه الموسوعة التي أضعها بين يدي القارئ الكريم إنما هي جهد ممتد منذ عام 2003، وحتى وقت تقديمها للطبع مطلع عام 2012، ورغم المدة الطويلة، فقد استمر العمل فيها فردياً، أملاً في توخي الدقة والجدية في العمل.

لقد اهتممت أيضاً بذكر المصادر والمراجع التي استخدمتها، توخياً للتوثيق، ومساعدة للقرّاء والباحثين وإرشادهم إلى المراجع والمصادر التي قد تفيدهم أثناء بحثهم المستقبلي، وإن كان ذلك ينطوي على بعض المخاطرة، فلقد وجدنا أن بعض الباحثين ممن استخدموا موسوعة الأحزاب في بحوثهم دون إشارة إليها، كما أني عدلت على منهجية التوثيق قليلاً لتسهّل على القارئ معرفة المصدر أو المرجع المقصود، من خلال ذكر اسم المؤلف واسم الكتاب في كل مرة.

إضافة لما سبق، فقد عدلت ترتيب البنود، لتكون -كما أظن- أسهل على القارئ من حيث الوصول إلى البند المطلوب، سواء كان حزباً أو حركة أو شخصية أو حدثاً أو مفهوماً سياسياً.

والله من وراء القصد

**د. حسن لطيف كاظم الزبيدي**

**العراق/ النجف الأشرف/ 2012**

hasan_alzobadee@yahoo.com

# حرف الألف

**الائتلاف (مفهوم)**

في الديمقراطية التعددية، تسمى الحكومة المفتوحة التي تضم وزراء من أحزاب مختلفة بأنها وزارة أو حكومة ائتلافية. وغالباً ما تتصف هذه الحكومات بالضعف، وارتهانها بالانسحاب المحتمل الذي يقرره قادة الأحزاب المشتركون في الوزارة، كما يشكل ذلك قيداً على رئيس الحكومة وأعضاء حكومته، وعلى الطريقة التي ينفذ فيها البرلمان آليات المسؤولية المقرة في الدستور. وفي العراق يسمى ائتلاف التجمع الذي يضم عددا مّن الأحزاب المتحالفة لخوض الانتخابات، فيما يطلق على الحكومات الائتلافية تسميات تجميلية مثل «حكومة الوحدة الوطنية».

**الائتلاف (حزب)**

ينظر: محمد شريف الفاروقي

**الائتلاف الإسلامي**

ائتلاف انتخابي يضم ستة كيانات هي: حركة الرفاه والحرية، منظمة العمل الإسلامي، التجمع الفيلي الإسلامي، رابطة علماء الدين، واتحاد الهيئات الحسينية، والرابطة الإسلامية لطلبة العراق. تشكلت عام 2005 لخوض انتخابات هذا العام. ويهدف إلى «العمل على إنجاز مشروع الاستقلال والحرية وكسر قيود الاستبداد والظلم وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الشعب كافة» كما أعلن «انه يلتزم بمسيرة المراجع الدينية وخصوصا آية الله العظمى صادق الشيرازي وآية الله العظمى محمد تقي المدرسي» وأنه «يسعى إلى بناء دولة عصرية متحضرة قائمة على أساس العدالة والحرية والتعددية»[1].

**الائتلاف العراقي الموحد**



ائتلاف من ستة عشر حزباً هي: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق؛ حزب الدعوة الإسلامية في العراق؛ حزب تجمع الوسط، منظمة بدر؛ حرب الدعوة الإسلامية  تنظيم العراق؛ تجمع العدل والمساواة؛ حزب المؤتمر الوطني العراقي؛ حزب الفضيلة الإسلامي؛ الحزب الوطني الديمقراطي الأول؛ الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، حركة الوفاق التركمانية؛ التجمع الفيلي الإسلامي في العراق؛ منظمة العمل الإسلامي؛ تجمع عراق المستقبل؛ حركة حزب الله في العراق؛ حركة سيد الشهداء.

---

(1) الزمان، السنة (8)، العدد (2256)، السبت 12 تشرين الأول/ نوفمبر 2005.

وذلك لخوض انتخابات الجمعية الوطنية عام 2005. وتضم قائمة الائتلاف الانتخابية 228 شخصية منهم: عبد العزيز الحكيم، إبراهيم الجعفري، علي عبد الحكيم، حسين الشهرستاني، سامي المظفر، أحمد الجلبي، عادل عبد المهدي، جنان العبيدي، همام حمودي، موفق الربيعي، إبراهيم بحر العلوم، حيدر العبادي، أحمد الصافي، مجيد الحاج حمود، عبد الكريم العنزي، علي الدباغ، جاسم العطار، فؤاد الحجية، نوري كامل المالكي، الشيخ عبد الأمير الشعلان، الشيخ محمد السعدون السوداني، عباس البياتي، كريم المحمداوي، الشيخ حسن عبود الشمري، حبيب الخطيب، أحمد حميد، الشيخ سامي آل مكتوم، علي علاوي، حسن الياسري، الشيخ جلال الدين الصغير، أكرم الحكيم، سعد جواد، نبيل الموسوي، سامي العسكري، أحمد شامل الغضبان، علي العبطان، حسن الزاملي[1]، ومضر شوكت من العرب السنة. حصل الائتلاف على المرتبة الأولى في انتخابات الجمعية الوطنية 2005 فحصل على 48 في المائة من الأصوات التي ضمنت له 140 مقعداً، وتمكن إبراهيم الجعفري من تشكيل الحكومة بعد مخاض عسير ومفاوضات طويلة. لكن الائتلاف واجه مشكلات وانقسامات بين أعضائه فانسحب بعضهم منه، فيما ائتلف آخرون في تحالفات انتخابية بديلة. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر أعلن رئيس الائتلاف عبد العزيز الحكيم عن تجدد التحالف بين الكيانات المنضوية تحت الائتلاف وإدخال كيانات جديدة حتى وصل عددها إلى (17) كيانا بينها التيار الصدري الذي يقوده السيد مقتدى الصدر. مع بقاء برنامج الائتلاف دون تغيير كبير. وقد عارضت أطراف في داخله تحويله إلى حزب سياسي.

تمكن الائتلاف من تحقيق نتائج جيدة في انتخابات مجلس النواب أواخر عام 2005 فنال أكثر من خمسة ملايين صوت، وحصل على 128 مقعدا من أصل 275 مقعدا (109 مقاعد عن المحافظات و 19 مقعداً من المقاعد الوطنية). لكنه دخل في صراع مع الكتل الأخرى وبخاصة جبهة التوافق العراقية والقائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي. وكانت تلك الكتل قد اتهمت الائتلاف بالتلاعب بنتائج الانتخابات. ومرة أخرى دخل الائتلاف في أزمة عندما اعترض التحالف الكردستاني والتوافق على مرشحه لرئاسة الوزراء إبراهيم الجعفري وانتهت الأزمة بترشيح نوري المالكي بديلاً عن الجعفري.

ومنذ أواخر عام 2006 بدأت الانتقادات تتصاعد لأداء الائتلاف حتى من داخله، وبدأت الأطراف المنافسة له بتحميله وزر تدهور الأوضاع الأمنية وتعرقل العملية السياسية. ولعل اخطر ما هدد وحدة الائتلاف هو انسحاب كتلة حزب الفضيلة منه (15 مقعداً).

### الائتلاف الكردي الفيلي الموحد

تأسس في 21 حزيران/ يونيو 2005 في مدينة غوتنبرغ ليمثل عشر تنظيمات كردية فيلية وأحزاب سياسية ومنظمات وجمعيات اجتماعية هي: منظمة الكرد الفيليين الأحرار، الاتحاد الإسلامي لكرد العراق الفيليين، الحزب الكردي الفيلي العراقي، حركة المسلمين الأكراد الفيليين، رابطة المرأة الفيلية، تجمع عشائر الكرد الفيليين، جمعية المرأة الفيلية في هولندا، التجمع النسوي للكرد الفيليين في مانتشستر،

---

(1) جريدة البلاغ، (مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي- النجف الأشرف) العدد (37)، الثلاثاء 14/ 12/ 2004.

جمعية الكرد الفيليين في مانتشستر، والمنظمة الخيرية للكرد الفيليين في العراق. وذلك لخوض انتخابات مجلس النواب العراقي.

ويهدف الائتلاف إلى: إقرار الحقوق المشروعة للشعب الكردي وتثبيت المبادئ الأساسية الواردة في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بما في ذلك حق تقرير المصير؛ ترسيخ ونشر مبدأ وثقافة التسامح الديني والسياسي والتعايش الأخوي بين جميع مكونات وأطياف الشعب العراقي واحترام التعددية السياسية والقومية والثقافية لجميع أبناء الشعب؛ إضافة إلى عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كما تضمن برنامج الائتلاف ميثاق شرف يلزم الأطراف الموقعة التعهد بالالتزام به ويتضمن: (1) وضع مصلحة الشريحة الفيلية بشكل عام فوق المصالح الحزبية وتقديمها عليها؛ (ب) نبذ الخلافات الجانبية وعدم التناحر التنظيمي وإثارة الخلافات القديمة إن وجدت؛ (ج) الابتعاد عن أساليب الدعاية والدعاية المضادة الواحد ضد الآخر عبر وسائل الإعلام؛ (د) الابتعاد عن الأساليب الملتوية في تشويه المواقف وتوزيع الاتهامات والإساءة للسمعة الشخصية سواء بالنسبة للأعضاء في الائتلاف أو الأعضاء في الأحزاب الأخرى[1].

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة قيادية ضمت : عبد الرزاق إبراهيم العلي (رئيسا)، عبد الواحد الفيلي (نائباً للرئيس)، ثائر الفيلي (ناطقاً رسمياً في الداخل)، برهان شاوي (ناطقاً رسمياً في الخارج)، صبيحة ألماس (مسؤولة مالية).

### الائتلاف الوطني الديمقراطي

ائتلاف مكون من ثلاث أحزاب سياسية هي: الحزب الاستقلال الوطني الذي يتزعمه مالك دوهان الحسن وحركة القوميين الديمقراطيين العرب التي يتزعمها محمد حسين رؤوف، والتحالف الوطني العراقي ويتزعمه توفيق الياسري. ويترأس الحسن الائتلاف في حين يشغل الياسري منصب الأمين العام. وقد تشكل في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2002. ويضم في عضويته هاشم الحبوبي.

### الائتلاف الوطني العراقي

ائتلاف بديل لـ«الائتلاف العراقي الموحد» ضم: المجلس الأعلى الإسلامي ومنظمة بدر والتيار الصدري وتيار الإصلاح الوطني (إبراهيم الجعفري) وكتلة التضامن (قاسم داود) والمؤتمر الوطني العراقي (احمد الجلبي) وحزب الدعوة الاسلامية- تنظيم العراق (عبد الكريم العنزي)، إضافة إلى تجمعات حميد الهايس (الانبار) والشيخ خالد الملا (البصرة) وخليل الجربا (الموصل)، وخالد المرزة (مسيحي)، فضلا عن تجمعات سياسية تركمانية وكرد فيلية، وشخصيات نسوية وعشائرية وأكاديمية. وقد تشكل بعد انسحاب حزب الدعوة الإسلامية (نوري المالكي) من المفاوضات ورفضه الدخول في الائتلاف الجديد.

ومن ابرز محاور برنامج الائتلاف هي: «التأكيد على وحدة وسلامة العراق، والحوار مع جميع الخيرين والوطنيين، وحسن الجوار والعلاقات المتوازنة مع دول الإقليم، إضافة إلى الاستناد إلى الدستور واحترام إرادة وخيارات الآخرين والتشديد على حقوق المواطنة باعتبارها حقاً لجميع العراقيين، نضلا عن الاهتمام بالشباب والمرأة ووضع برنامج

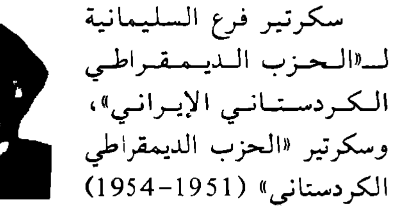
(1) الائتلاف الكردي الفيلي الموحد، البلاغ الختامي للائتلاف الكردي الفيلي الموحد، غوتنبرغ، 21/ 6/ 2005.

اقتصادي واضح المعالم وضرورة الارتقاء بملف الخدمات المقدمة للمواطنين». وحصل على 71 مقعدا في انتخابات مجلس النواب عام 2010.

### الائتلاف الوطني الموحد

ويضم ثلاث إتحادات: اتحاد العشائر، واتحاد الضباط الوطنيين واتحاد المهنيين. تأسس أواسط الثمانينات، وأمينه العام السيد علي أل السيد يوشع. وهدفه المعلن «بناء دولة القانون الدستوري وإنجاز النهضة الشاملة»[1]. وشارك الائتلاف في بعض مؤتمرات المعارضة التي عقدت قبل سقوط نظام صدام حسين عام 2003.

### إبراهيم أحمد (1914- 2000)



سكرتير فرع السليمانية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني»، وسكرتير «الحزب الديمقراطي الكردستاني» (1951-1954) وأحد ابرز مثقفي الحزب وواضعي أفكاره إذ ركز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة للأكراد معتمداً على الايدولوجيا الماركسية. ولد في السليمانية عام 1914ونشأ فيها، والتحق بكلية الحقوق العراقية وتخرج فيها عام 1937. وخلال تلك الحقبة نشط في «جمعية الشباب» الكردية التي مارست نشاطا واضحا في صفوف الشباب الكردي في بغداد وساهم إبراهيم أحمد في تحرير مجلتها «ذكريات الشباب». ما بين عامي 1942-1944 أصبح قاضيا في مدينتي اربيل وحلبجة. أسس واصدر مجلة «كه ويز» أي السهيل ما بين عامي 1939-1949[2].



وفي عام 1944 ترك الوظيفة للتفرغ للنشاط السياسي، ومن الطريف أن إبراهيم أحمد كان قد رفض الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) عند تأسيسه عام 1946 معتقدا أن بقاءه ضمن الفرع العراقي للحزب الديمقراطي لكردستان إيران كان يوفر فرصة أكبر لقيادة الحركة الكردية، ببقائه ممثلاً للعراق في جمهورية مهاباد الكردية، فضلا عن احتجاجه بعدم وجود تعليمات من حزبه بشأن الانضمام إلى البارتي فغادر المؤتمر التأسيسي بطلب من الحاضرين. إلا إن انهيار جمهورية مهاباد أجبره على الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في حزيران/ يونيو 1947، وقد تزعم الجناح المناهض لحمزة عبد الله (الأمين العام للحزب آنذاك) وبعد إلقاء القبض على الأخير انتخب مؤتمر سري للحزب عقد في بغداد إبراهيم أحمد أميناً عاماً. وكان أول قرار اتخذه فصل حمزة من عضوية الحزب. بعد ذلك نجح إبراهيم في توسيع القاعدة الشعبية للحزب خلال سيطرته عليه، لكن إبراهيم اعتقل عام 1949 وأحيل إلى محكمة عسكرية أصدرت حكماً بالسجن بتهمة الانتساب إلى «الحزب الشيوعي العراقي» إذ كانت السلطات آنذاك تعد الحزب الديمقراطي الكردستاني تنظيما تابعاً للحزب الشيوعي. ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله في كركوك حتى سقوط الملكية في تموز/يوليو 1958. فبادر إلى إعلان تأييده لـ «الثورة» وترأس وفداً كردياً التقى بعبد الكريم قاسم لتهنئته بنجاح الثورة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر بعث به قاسم إلى براغ لتسهيل عودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق.

وبدا أن إبراهيم والبارزاني لن يتفقا، فتعمقت هوة الخلاف بينهما حتى وصلت إلى إجبار إبراهيم أحمد وصهره جلال الطالباني

(1) الائتلاف الوطني الموحد، البيان السياسي، الائتلاف الوطني الموحد، (د.ت).

(2) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص30.

على الاستقالة والخروج من الحزب وكان ذلك في كانون الثاني/ يناير 1959. لكن استعادة حمزة عبد الله منصبه بعد إبعاد إبراهيم لم يدم طويلاً، فقد أزاحه البارزاني واستعاد إبراهيم أحمد منصبه مرة أخرى في تشرين الأول/ أكتوبر 1959. ورغم محاولاته التودد لعبد الكريم قاسم إلى انه وفي آذار/ مارس 1961 أصدر أمراً باعتقاله بتهمة التواطؤ لقتل الشيخ صديق ميران أحد أنصار قاسم، وحوكم غيابيا، لكنه أعلن براءته من التهمة. وفي عام 1962 عندما قاتل البارتي الحكومة احتفظ إبراهيم بموقعه كمنظر إيديولوجي للقوات الكردية. لكن بعد عام 1963 بدأ نفوذه بالتراجع في الحزب لصالح زيادة نفوذ مصطفى البارزاني، وعبثاً حاول استعادة موقعه.. ومع إدراكه باستحالة قهر خصمه العنيد قدم استقالته من الحزب في أواسط تموز/ يوليو 1964، واجبر هو وجلال الطالباني على عبور الحدود إلى إيران مع حوالي 4000 من أنصارهما هرباً من بطش البيشمركه التي كان يقودها إدريس ابن الملا مصطفى البارزاني.

وبعد استيلاء البعث على السلطة في تموز/ يوليو 1968 وانتهاجه سياسة التقرب من مجموعة إبراهيم أحمد - جلال الطالباني عين إبراهيم أحمد رئيساً للمجمع العلمي الكردي الذي تأسس في آب/ أغسطس 1968. لكن سنوات الوفاق لم تدم طويلا بينه وبين البعثيين فغادر العراق واستقر في لندن حيث توفي في 8 نيسان/ ابريل 2000. ودفن في السليمانية في مقبرة خاصة.

### إبراهيم أحمد أبو يوسف (1860-1946)

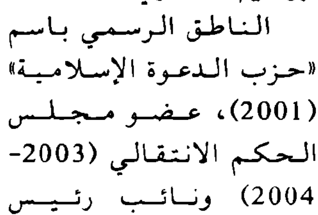
رجل دين بارز مطلع القرن العشرين. ولد السيد إبراهيم أحمد أبو يوسف الموسوي في مدينة الكاظمية ببغداد. ونشأ نشأة دينية، وتولى سدانة وإمامة جامع الإمام أبي يوسف القاضي حتى وفاته. ولما احتل الانجليز العراق عام 1914 أعلن الجهاد ضدهم واشترك في قتالهم في البصرة والكوت. توفي عام 1946 ودفن في صحن موسى الكاظم عليه السلام[1].

### إبراهيم أحمد عطار باشي (1878-؟)

نائب سابق. ولد في الموصل عام 1878، ونشأ فيها وحصل على تعليم ديني لكنه اشتغل بالتجارة. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى نشط في الميدان السياسي، فانتسب إلى عدة جمعيات[2]. وفي عام 1924 ساهم في تأسيس «حزب الاستقلال» في الموصل، وانتخب أمينا للصندوق في الحزب. وانتخب نائباً عن الموصل عام 1930.

### إبراهيم الجعفري (1950-)





الناطق الرسمي باسم «حزب الدعوة الإسلامية» (2001)، عضو مجلس الحكم الانتقالي (2003-2004) ونائب رئيس الجمهورية (2004-2005) ورئيس الوزراء (2005- 2006) من مواليد كربلاء 1950. حصل على بكالوريوس في الطب والجراحة من جامعة الموصل عام 1974. وأصبح عام 1980 مسؤولاً عن الخط العسكري في حزب الدعوة وقد حاولت السلطات اعتقاله ذلك العام. غادر العراق هربا إلى سوريا، ومنها إلى إيران التي استقر فيها حتى عام 1991. انتخب في أول

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص28.
(2) المصدر السابق نفسه، ص29.

انتخابات داخل حزب الدعوة عضواً في القيادة العامة. ثم أصبح عضواً في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عند تأسيسه لكنه انسحب منه بسبب الخلافات التي عصفت بالمجلس رغم انه كان مسؤول اللجنة التنفيذية في المجلس. غادر إيران إلى لندن عام 1991. وأصبح الناطق الرسمي باسم الحزب في عام 2001. عاد إلى العراق عقب سقوط نظام صدام حسين نيسان/ ابريل 2003، وأصبح عضوا في مجلس الحكم الانتقالي وأصبح رئيسه الدوري الأول. وبعد تشكيل الحكومة الانتقالية أصبح نائبا للرئيس العراقي المؤقت.

ائتلف في انتخابات «الجمعية الوطنية الانتقالية» عام 2005 ضمن «الائتلاف العراقي الموحد» كلف بتشكيل الحكومة في 7 نيسان/ أبريل 2005، ونجح في تأليفها في 28 منه. بعد مفاوضات شاقة دامت ثلاثة أشهر، وقد احتفظ بوزارة الدفاع بالوكالة إضافة إلى منصبه رئيسا للحكومة. أثار ترشيحه لولاية جديدة تستمر أربع سنوات من كتلة الائتلاف في البرلمان العراقي اعتراضات الأكراد والسنة العرب، ودخل البلد في أزمة سياسية حادة استمرت أربعة أشهر أنهاها تخلي الجعفري عن ترشيحه لمنصب رئيس الوزراء في 20 نيسان/ ابريل 2006.

تراجع دوره في حزب الدعوة منذ تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء حتى انتخب الأخير أمينا عاما للحزب، وهو ما لم يرضي الجعفري، الذي شكل في عام 2009 «تيار الإصلاح الوطني» لخوض انتخابات مجالس المحافظات، ثم شارك متحالفا مع «الائتلاف الوطني العراقي» في انتخابات 2010، وأصبح رئيس لكتلة الائتلاف في المجلس.

### إبراهيم الحيدري (1866-1931)

وزير الأوقاف الأسبق (1924). ولد إبراهيم افندي الحيدري في اربيل عام 1866. وبعد أن أكمل الدراسة الابتدائية دخل الوظائف الحكومية وتدرج فيها حتى أصبح قاضي اللواء ثم قاضي الولاية. وفي عام 1898 عين رئيس «لجنة دار الخير العالي» في القسطنطينية، وعين أيضاً عضواً في مجلس المعارف الكبير لحوالي ثمان سنوات، ثم قاضيا لديار بكر. ثم عين رئيساً للشؤون الشرعية في الأستانة، وعضواً في دار الحكمة الإسلامية وأصبح «شيخ الإسلام» وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى انسلاخ الموصل عن تركيا[1].

عاد إلى بغداد عام 1923، وانتخب عضواً في «المجلس التأسيسي» عام 1924، وأسندت إليه وزارة الأوقاف في حكومة ياسين الهاشمي (2 آب/ أغسطس 1924- 21 حزيران/ يونيو 1925). وعين عضوا في مجلس الأعيان حتى وفاته في كانون الثاني/ يناير 1931.

### إبراهيم حييم (1876-1952)

نائب سابق. هو إبراهيم بن نسيم بن شمعون، ولد في بغداد في 3 آب/ أغسطس 1876، وتخرج في المدرسة الإعدادية الملكية عام 1897، خدم في وظائف الحكومة، ثم انتقل عام 1909 إلى العمل في إدارة السكك الحديدية الألمانية التي مدت خطوطها إلى سامراء، وظل فيها حتى احتلال بغداد عام 1917. وقد قررت السلطات التركية نفيه إلى الأناضول عام 1915 فسجن في الموصل شهرا ثم أعيد إلى بغداد.

عين على اثر احتلال بغداد معاوناً للحاكم السياسي في الحلة (1917) فملاحظ وزارة

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص37-38.

المالية (1920)، فمدير التقاعد (1923)، فمعاون سكرتير وزارة المالية (1925)، فمدير الذاتية وسكرتير الوزارة (1926)، فمساعد سكرتير وزارة الري والزراعة (1928-1930).

انتخب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1930 نائباً عن بغداد، وجدد انتخابه في المجالس المتعاقبة إلى شباط/ فبراير 1948. وشغل في مجلس النواب منصب مقرر اللجنة المالية سنين عديدة حتى استقال في شباط/فبراير 1940. غادر العراق عام 1951 إلى لندن، ومنها إلى إسرائيل وتوفي في 2 حزيران/ يونيو 1952 في رامات غان[1].

**إبراهيم داود ناحوم (1888-1968)**

نائب سابق. ولد إبراهيم داود يعقوب ناحوم في بغداد عام 1888، لعائلة يهودية نزحت من كركوك. درس في مدرسة الاليانس، ووظف في البنك العثماني (1915-1929). استقال بعد ذلك ليتفرغ لوكالة أعمال السر إلي خضوري (1867-1944). وقد أشرف على بناء المدارس في الموصل والبصرة وكركوك وطهران، وأنشأ بمساعدة زوجته أول ناد اجتماعي مختلط في العاصمة العراقية عام 1926 هو نادي لورا خضوري. انتخب إبراهيم نائبا عن الموصل في كانون الأول/ ديسمبر 1937، وجدد انتخابه في حزيران/ يونيو 1939، وتشرين الأول/ أكتوبر 1943، وآذار/ مارس 1947 حتى شباط/ فبراير 1948. غادر العراق بعد ذلك إلى إسرائيل وتوفي هناك في 18 كانون الثاني/ يناير 1968[2].

**إبراهيم الراوي (1865-؟)**

نائب رئيس «حزب الاستقلال». ولد في مدينة الرمادي عام 1865، وأكمل تحصيله الأول فيها ومن ثم ذهب إلى بغداد عام 1906 ليدخل الكلية العسكرية وبعدها بخمس سنوات توجه إلى اسطنبول ليدخل الكلية العسكرية الملكية، وتخرج فيها عام 1914 وعين في اللواء الثامن والثلاثين المرابط في البصرة. وفي عام 1915 وقع أسيراً في أيدي القوات البريطانية مع عدد من الضباط العرب والأتراك وذهب معهم إلى بورما ومنها إلى الهند. وبعد أن بقي سبعة عشر شهرا إلتحق في آب/ سبتمبر 1916 بالثورة العربية المعلنة تحت زعامة الشريف الحسين بن علي. وفي عام 1923 عاد إلى العراق ليلتحق بالجيش العراقي. تقلّد مناصب عديدة في الجيش منها: آمر الحرس الملكي، آمر فوج مشاة وقيادة كتيبة خيالة ومديرية التجنيد العامة، وأخيراً قائد الفرقة الرابعة. وفي أواخر أيار/ مايو 1941 أرسل إلى روما على رأس بعثة عسكرية وهناك أحيل على التقاعد في عام 1945 عاد إلى العراق وشارك عام 1946 في تأليف حزب الاستقلال وانتخب نائبا لرئيس الحزب. ترك الحزب بعدما حرم من راتبه التقاعدي كما ضيقت عليه السلطة في أعماله التجارية وقد قدم استقالته من الحزب في 26 أيار/ مايو 1947[3].

**إبراهيم المطيري**

الأمين العام لـ«منظمة العمل الإسلامي». ولد في كربلاء، ويعتبر من المؤسسين للمنظمة. أعتقل مرات عدة حتى تمكن من الفرار خارج العراق اثر الحملة التي شنتها السلطة ضد كوادر الحركة الإسلامية عام 1979. عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، واشترك في

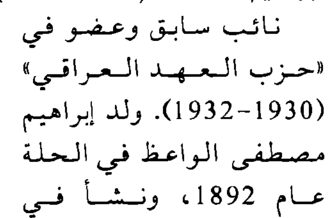
(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص87-88.
(2) المصدر السابق نفسه، ص140-141.
(3) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال 1956-1958، ص20-21، وص 73.

انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية مطلع عام 2005 وفاز بأحد مقعدين حصلت عليهما منظمة العمل الإسلامي في تلك الانتخابات.

**إبراهيم النفطجي (ت 1964)**

نائب سابق. ولد في كركوك، وفي كانون الثاني/ يناير 1953 انتخب نائبا عن كركوك، وأعيد انتخابه مرتين (أيلول/ سبتمبر 1954 وأيار/ مايو 1958). غادر العراق بعد سقوط النظام الملكي، وتوفي في اسطنبول في آب/ أغسطس 1964.

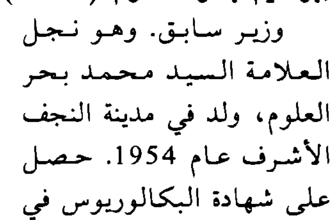
**إبراهيم الواعظ (1892-1958)**





نائب سابق وعضو في «حزب العهد العراقي» (1930-1932). ولد إبراهيم مصطفى الواعظ في الحلة عام 1892، ونشأ في الديوانية في كنف والده الذي كان مفتياً ومتصرفاً فيها. أكمل الدراسة الابتدائية والرشدية والتحق بكلية الحقوق وتخرج فيها عام 1921[1]. زاول مهنة المحاماة مدة، وكان ناشطاً في منظمات المجتمع المدني التي تأسست آنذاك. وفي عام 1930 انتخب عضوا في مجلس النواب عن الحلة، ساهم في تأسيس حزب العهد العراقي الذي كان يتزعمه نوري السعيد. وكان الواعظ في مقدمة هيئته التأسيسية. وأعيد انتخابه نائباً عام 1937. وفي عام 1944 عين رئيساً لمحاكم الموصل، ثم مديراً للإدارة القانونية في جامعة الدول العربية، وكان آخر منصب حكومي تسنمه هو رئاسة التفتيش العدلي بوزارة العدلية. توفي ودفن في بغداد عام 1958.

**إبراهيم بحر العلوم (1954-)**



وزير سابق. وهو نجل العلامة السيد محمد بحر العلوم، ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1954. حصل على شهادة البكالوريوس في النفط وهندسة المعادن من جامعة بغداد عام 1979، ثم على شهادة الماجستير في هندسة النفط من نيومكسيكو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1986. ثم على الدكتوراه من الجامعة نفسها عام 1991. عين عضوا مناوبا في مجلس الحكم الانتقالي (2003). أصبح وزيراً للنفط في أول وزارة تشكلت بعد احتلال العراق عام 2003، أسس بعدها حزباً سياسياً هو «تجمع عراق المستقبل». عين وزيراً للنفط مرة ثانية في حكومة إبراهيم الجعفري (2005)، ونجا في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 من محاولة اغتيال شمال بغداد. هدد بالاستقالة من حكومة الجعفري لكنه اقنع بالعدول عن الاستقالة. تحالف في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 مع «حركة المجتمع الديمقراطي» التي يتزعمها حميد الكفائي. ثم خاض الانتخابات التالية عن محافظة النجف بقائمة منفردة لكنه لم يحصل على مقعد في المجلس.

**إبراهيم جاسم التكريتي (1925-1963)**

عسكري كان ضمن اللجنة الاحتياط لـ«الضباط الأحرار»، من مواليد تكريت 1925، قتل في الانقلاب البعثي في شباط / فبراير 1963.

**إبراهيم حلمي العمر (1890-1942)**

صحفي وطني شهير. ولد في بغداد عام

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص53-54.

1890 في إحدى محلات الكرخ، وتدرج في مدارسها حتى دخل كلية الحقوق. وعندما تخرج فيها عمل رئيسا لتحرير جريدة «الرياض» عام 1910 ثم جريدة «النهضة» الناطقة باسم



حزب العهد عام 1913. كما عمل مراسلا وكاتبا صحفيا في صحف ومجلات عربية مثل «المؤيد» لعميد الصحافة المصرية علي يوسف و«اللواء» لمصطفى كامل وجريدة «المقتبس» السورية إلى جانب «الأهرام» و «المقتطف». وفي عام 1912 شارك في تأسيس النادي الوطني.

وفي دمشق أصدر جريدة «لسان العرب» التي توقفت عن الصدور بعد سقوط حكم فيصل الأول في سوريا، فعاود إصدارها في بغداد في 23 حزيران/ يونيو 1921، ثم أصدر جريدة «المفيد» في نيسان/ ابريل 1922.

أثار انتقاده لسياسة الانتداب البريطاني في العراق ومناصرته الحركة الوطنية سخط السلطات المحتلة التي أمرت بنفيه بعد تعطيل الصحف التي يصدرها، وقد كانت «المفيد» نشرت في 23 آب/ أغسطس 1922 منشور حزبي «النهضة العراقية» و«الحزب الوطني» الذي طالب الملك في ذكرى تتويجه بـ «منع البريطانيين من التدخل في الشؤون العراقية؛ وتأليف وزارة من الأكفاء المخلصين؛ وعدم عقد أية معاهدة أو إجراء مفاوضات قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة». وأثارت بذلك غضب المندوب السامي السير بيرسي كوكس. لكن العمر تمكن من الإفلات من قبضة السلطات وفر إلى إيران.

بعد عودته إلى العراق عمل في وظائف حكومية كان آخرها مدير الدعاية والنشر العامة، واستمر بالاتصال بالصحافة وكتب بأسماء مستعارة. توفي في 12 كانون الثاني/ يناير 1942.

**إبراهيم خان**

زعيم كردي نجح في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1920 من الاستيلاء على مدينة كفري بعد طرد القوة البريطانية التي كانت مرابطة في المدينة وقتل قائدها الميجور جاردن. لكن القوات البريطانية نجحت في استعادة السيطرة على المدينة بعد ما يقرب من الشهر.

**إبراهيم عاكف الآلوسي (ت 1985)**

وزير سابق. من مواليد الرمادي. عين زيرا للمعارف في وزارتي حمدي الباجه جي (3 حزيران/ يونيو - 28 آب/ أغسطس 1944) و (29 آب/ أغسطس 1944- 29 كانون الثاني/ يناير 1946). توفي عام 1985.

**إبراهيم عبد الرحمن الداوود (1929-)**

من قادة انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 ووزير الدفاع الأسبق. ولد في مدينة هيت بالانبار. وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة.

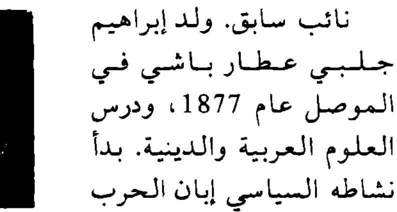


وفي عام 1959 دخل كلية الأركان وتخرج فيها عام 1961، كما التحق بكلية الحقوق وحصل على شهادة البكالوريوس عام 1965.

لعب دوراً رئيساً في تنفيذ انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 فقد استغل منصبه كقائد للحرس الجمهوري فسيطر على مبنى الإذاعة بواسطة عدد من الدبابات وسرية من الحرس الجمهوري، وفي اليوم التالي للانقلاب عين نائبا للقائد العام للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع. وفي 30 تموز/ يوليو 1968 اعفي من جميع مناصبه مع زميله في الانقلاب عبد الرزاق النايف أثناء زيارته للقوات العراقية المرابطة في الأردن، التي كان يقودها اللواء حسن النقيب الذي لم يتعاون مع البعثيين في اعتقال الداود، فأرسل احد حسن البكر (رئيس الجمهورية)

وصدام حسين بعضا من البعثيين يتقدمهم صلاح صالح فالقوا القبض على الداود واجبروه على السفر إلى روما. وعين سفيراً في العاصمة الاسبانية مدريد، وفي 10 نيسان/ ابريل 1969 عين سفيرا في الفاتيكان إضافة إلى منصبه. عاش بعد ذلك منفياً في المملكة العربية السعودية. عاود إلى الظهور في المشهد السياسي في الخارج إبان أزمة الكويت (1990-1991)، محاولا تزعم المعارضة، إلا انه لم يستطع أن يجد مكانا بينهم في ظل غلبة التنظيمات الإسلامية.

### إبراهيم عطار باشي (1877-1963)





نائب سابق. ولد إبراهيم جلبي عطار باشي في الموصل عام 1877، ودرس العلوم العربية والدينية. بدأ نشاطه السياسي إبان الحرب العالمية الأولى، فانتسب إلى «جمعية العلم» وكان من بين أعضاءها النشطين. ولما تأسس «حزب الاستقلال الوطني» في الموصل عام 1924 كان من بين أعضاء هيئته الإدارية وأمينا للصندوق، وكان من دعاة إلحاق الموصل بالدولة العراقية. في عام 1930 انتخب نائبا عن الموصل في الدورة الانتخابية الثالثة، وجدد انتخابه في الدورة الانتخابية الثامنة عام 1937. وفي عام 1941 ساند انقلاب رشيد عالي الكيلاني، وهرب بعد فشل الانقلاب إلى تركيا إذ القي القبض عليه وأعيد إلى العراق. توقف نشاطه السياسي بعد ذلك حتى وفاته في الموصل في 1963.

### إبراهيم علاوي

مسؤول القيادة المركزية المنشقة عن اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي»، والعضو في المؤتمر القومي العربي. واسمه الحركي عندما كان عضواً في الحزب الشيوعي (نجم محمود). مهندس وكاتب ورجل أعمال.

كان عضوا في الحزب الشيوعي العراقي، تزعم مجموعة قاومت انقلابيّ 8 شباط/ فبراير 1963 في الكاظمية، فصلته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بسبب تزعمه الانشقاق الذي يعرف بتنظيم القيادة المركزية والذي يضم إضافة إليه كلا من: أمين الخيون، فاضل عباس، والمهندس فاروق ملا مصطفى وغيرهم. انتخب نقيبا للمهندسين وهو في السجن فحلّت حكومة عبد الرحمن عارف النقابة وأعادت الانتخابات فيها.

وبعد استيلاء «حزب البعث العربي الاشتراكي» على السلطة في تموز/يوليو 1968 كان من بين الذين أدانوا الانقلاب. وبعد اعتقال عزيز الحاج الذي أفضى لأجهزة الأمن بكل ما يملكه من أسرار التنظيم، هرب إلى شمال العراق، وفي عام 1974 انتخب في الكونفراس الثالث للحزب الشيوعي العراقي- القيادة المركزية سكرتيرا للقيادة المركزية. وشارك في القتال الذي دار في شمال العراق عام 1974 إلى جانب الحركة الكردية المسلحة. وفي عام 1976 كان وراء انسحاب حزبه من «التجمع الوطني العراقي» الذي تأسس في سوريا. انضم إلى «المؤتمر القومي العربي» وشارك في فعالياته منذ تأسيسه منتصف التسعينات.

### إبراهيم كبة (1919-2004)



وزير سابق وكاتب واقتصادي متميز. ولد إبراهيم عطوف محمد جعفر كبة في النجف الاشرف عام 1919. تخرج في كلية الحقوق عام (1941) ثم حصل على دبلومي الدراسات العليا في القانون العام والاقتصاد من جامعة القاهرة (1946-1947)، وحصل على الدكتوراه بعد

ذلك. عمل أستاذاً للاقتصاد في كلية التجارة، عرف بتأثره بالفكر الماركسي، فكانت ميوله اليسارية الواضحة سبباً في فصله من التدريس عام 1954. ظل مستقلاً رغم قربه من الشيوعيون الذين كانوا يعتبرونه ممثل القوى الشعبية. عين وزيراً للاقتصاد عام 1958، ثم وزيراً للإصلاح عام 1959. اعفي من منصبه في 16 شباط/ فبراير 1960[1]. وجاء في تقويم السفارة البريطانية له الذي أشار إلى احتمال أن يكون الألمع والأذكى بين الوزراء الذين عينهم عبد الكريم قاسم، ورجحت الوثيقة أن يتمكن كبة من خلق المتاعب والاضطرابات المتعلقة بالسياسة الزراعية[2].

بعد الإطاحة بحكم قاسم في شباط/ فبراير 1963 اعتقل وحوكم أمام المحكمة العسكرية (محكمة الثورة) وحكم عليه بالسجن عشرة سنوات، ثم أطلق سراحه عام 1965 في عفو أصدره الرئيس عبد السلام عارف. انصرف بعد ذلك عن السياسة ليتفرغ للتدريس حتى أحالته على التقاعد عام 1977. له عدة مؤلفات في السياسة والاقتصاد منها: «الإقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر»، و «هذا طريق 14 تموز»، و«دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي». توفي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

**إبراهيم كمال (1895-؟)**

وزير سابق. ولد في الموصل عام 1895. وتلقى تعليمه فيها ثم التحق بالجيش العراقي. انتخب نائبا في مجلس النواب كما انخرط في السلك الحكومي وتنقل بين الوظائف الحكومية فعين سكرتيرا لوزارة المالية، ومديراً عاماً للمالية، ومديراً عاماً للكمارك والمكوس. استوزر لأول مرة في وزارة جميل المدفعي الرابعة وزيرا للمالية في عين في 19 آب/ أغسطس 1937 أي بعد تشكيل الوزارة بيومين واستمر في منصبه حتى استقالت الوزارة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1938. ثم عين وزيراً للمالية ووكيلاً للعدلية في وزارة المدفعي الخامسة (1941)، وكان قد استقال من منصبه في 2 أيلول/ سبتمبر.

**ابن عبدكة (ت 1954)**

أشهر شقي عرفه المجتمع العراقي خلال المدة التي امتدت بين أواخر العهد العثماني وتأسيس الحكومة العراقية. هو إبراهيم ابن عبدكة، كردي الأصل من قرية ذيابة القريبة من شهربان. وقد احترف الشقاوة في العهد التركي على اثر قتله رجلا في محلة باب الشيخ ببغداد ثأرا لمقتل أخيه، والتجأ بعد ذلك إلى بساتين ديالى معلنا عصيانه على الحكومة، وجمع حوله عصابة من الأشقياء من أمثاله، وصار يقطع الطريق ويقاتل رجال الدرك، حتى شاع ذكره بين الناس وصاروا يضربون به المثل. وقد عجزت الحكومة التركية عن إلقاء القبض عليه فوضعت مكافأة مالية لمن يأتي به حياً أو ميتاً. والمعروف عنه أنه كان ذا مروءة لا يعتدي على الضعفاء والفقراء والنساء، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت الناس إلى الإعجاب به ومساعدته في التخلص من مطاردة الحكومة له.

استمر ابن عبدكة في عصيانه على الحكومة في عهد الاحتلال البريطاني، وقد عجزوا أيضا عن إلقاء القبض عليه. وحين قامت الثورة في ديالى ضدهم شارك فيها فكان أول من اقتحم بعقوبة، حتى قبل أن تقوم عشيرة الكرخية

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص125.
(2) بيت الحكمة، العراق في الوثائق البريطانية 1958-1959، ج 4، ص67.

باقتحامها. انتقل بعد ذلك إلى شهربان التي وصلها في 14 آب/ أغسطس 1920 حين كان الثوار يهاجمون القشلة، فشارك في الهجوم معهم. جعل بعدها مقره في قرية خرنابات وقد التف أهلها حوله. ولما جاء السيد محمد الصدر (احد قادة ثورة العشرين ورئيس الوزراء عام 1948) إلى تلك المنطقة انضم إليه ابن عبدكة مع أعوانه، وصار يتبعه في بعض جولاته. ولما استعاد الانجليز بعقوبة ودلتاوة وشهربان ظل ابن عبدكة في خرنابات يقاومونهم. وقد وجهوا في 28 أيلول/ سبتمبر 1920 قوة إلى القرية فقصفتها بالقنابل وقتلت 36 شخصا فيما اعتقلت 350 رجلاً من سكانها، لكن ابن عبدكة تمكن من الفرار وصار يتنقل متنكراً من مكان إلى آخر. وفي حزيران/ يونيو 1921 تمكنت الشرطة من العثور عليه وفي 14 منه القي القبض عليه وقد كان طريح الفراش اثر حمى أصابته. في 23 تموز/ يوليو 1921 حوكم أمام محكمة عسكرية ترأسها ضابط بريطاني، وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر أصدرت حكمها بالإعدام شنقا لقتله نجم بن زهو العزاوي ولترأسه عصابة مسلحة. وبعد سنتين تقريبا أبدل الملك فيصل الأول الحكم بالسجن خمسة عشر عاما، وقد مكث في السجن حتى عام 1936، وعند خروجه من السجن عين مراقبا للآثار في بابل، التي قضى فيها ما بقي من حياته، حتى اغتياله في مساء 5 أيلول/ سبتمبر 1954 وكان القاتل هو نجم بن سهيل العزاوي[1].

**أبناء العراق (مليشيا)**

ينظر: الصحوات (مليشيا)

**أبو الحسن الاصفهاني (1889-1945)**



مرجع شيعي كبير. ولد في قرية مديس من قرى أصفهان الإيرانية عام 1868 وبها نشأ وأخذ العلوم الأولية، وفي عام 1889 هاجر إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته العلمية وطبقت شهرته الآفاق. أبعدته حكومة عبد المحسن السعدون عام 1923 من العراق مع عدد من مراجع التقليد الشيعة بسبب مواقفه السياسية المناوئة للحكومة والاحتلال البريطاني والرافضة لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي. بعث في 25 شعبان 1342 هـ (17 آذار/ مارس 1927) برسالة إلى الملك فيصل الأول يعلن فيها قبوله بالشروط التي وضعتها الحكومة العراقية، والتي كانت بمثابة إقرار منه بعدم التدخل في الشؤون السياسية. وفي 22 نيسان/ ابريل 1927 عاد إلى العراق بعد تعهده بعدم التدخل في الشؤون السياسية. اقتسم المرجعية بعد وفاة الشيخ أحمد كاشف الغطاء (1344هـ/ 1926) مع الميرزا حسين النائيني، لينفرد بها بعد وفاة الأخير عام (1355 هـ/ 1917م) ساند حكومة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 وأفتى بجهاد البريطانيين الذين قدموا لإعادة الوصي إلى الحكم بعدما خلعه الكيلاني. فقد نص بيانه على «إن الواجب الديني يقضي على كل مسلم بحفظ بيضة الإسلام بقدر استطاعته، وهذه البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الأئمة ومعاهد الدين يجب علينا جميعا محافظتها من تسلط الكافر والمدافعة عن نواميسها الدينية فإلى هذا احتكم وأدعوكم، وفقكم الله، وإياكم لخدمة الإسلام والمسلمين إن شاء الله تعالى»[2] توفي في 4 تشرين الثاني

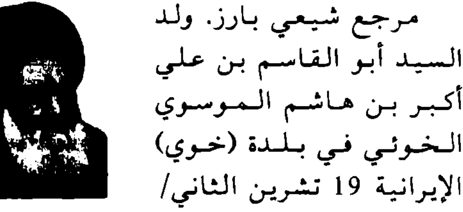
---

(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، ج5، ص51-53، وص172.

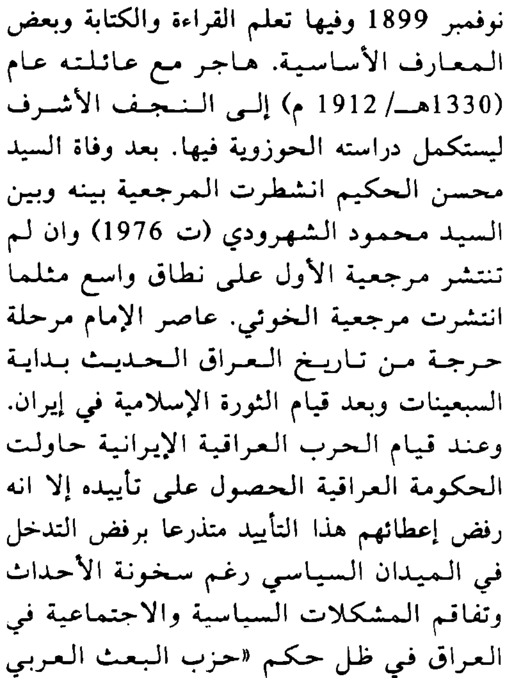
(2) عبد الكريم آل نجف، من أعلام الفكر والقيادة والمرجعية، ص224.

/ نوفمبر 1946 (9 ذي الحجة 1365هـ) في مدينة الكاظمية ودفن في النجف الأشرف[1]. في الصحن الحيدري الشريف في مقبرة أستاذه الاخوند الخراساني.

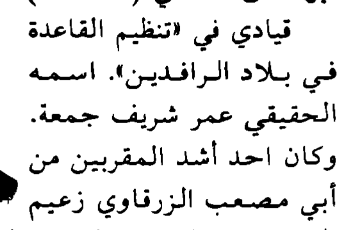
### أبو القاسم الخوئي (1899–1992)



مرجع شيعي بارز. ولد السيد أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي في بلدة (خوي) الإيرانية 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1899 وفيها تعلم القراءة والكتابة وبعض المعارف الأساسية. هاجر مع عائلته عام (1330هـ/ 1912 م) إلى النجف الأشرف ليستكمل دراسته الحوزوية فيها. بعد وفاة السيد محسن الحكيم انشطرت المرجعية بينه وبين السيد محمود الشهرودي (ت 1976) وان لم تنتشر مرجعية الأول على نطاق واسع مثلما انتشرت مرجعية الخوئي. عاصر الإمام مرحلة حرجة من تاريخ العراق الحديث بداية السبعينات وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران. وعند قيام الحرب العراقية الإيرانية حاولت الحكومة العراقية الحصول على تأييده إلا انه رفض إعطائهم هذا التأييد متذرعا برفض التدخل في الميدان السياسي رغم سخونة الأحداث وتفاقم المشكلات السياسية والاجتماعية في العراق في ظل حكم «حزب البعث العربي الاشتراكي». اعتقل بعد انهيار الانتفاضة الشعبانية (آذار/ مارس 1991) ثم أطلق سراحه بعد ذلك. توفي في 8 آب/ أغسطس 1992 بعد أن دامت مرجعيته قرابة ربع قرن[2].



### أبو انس الشامي (ت 2004)



قيادي في «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين». اسمه الحقيقي عمر شريف جمعة. وكان احد أشد المقربين من أبي مصعب الزرقاوي زعيم القاعدة في العراق. ولد في العاصمة الأردنية عمان وتتلمذ على يد أبي محمد المقدسي، ونشأ في المملكة العربية السعودية التي هاجرت عائلته إليها، وتخرج في جامعة مكة عام 1990 قبل أن يستقر في الكويت.

في عام 1991 عاد إلى الأردن حيث أصبح إماماً لأحد مساجد العاصمة، ثم مديراً لمركز الإمام البخاري. ذهب إلى البوسنة والهرسك بشكل رسمي، ولدى عودته إلى الأردن شارك في تأسيس جماعة السنة والكتاب. اعتقل في عام 2003 لعدة أيام وأعلن أنه سيسافر إلى السعودية، لكنه سافر إلى العراق، إذ أصبح مسؤول اللجنة الشرعية في تنظيم التوحيد والجهاد قبل أن يبدل التنظيم اسمه إلى قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين. قتلته القوات الأمريكية بغارة استهدفت السيارة التي كان يستقلها في 20 أيلول/ سبتمبر 2004 [3].

### أبو حمزة المهاجر (ت 2010)

احد قيادي «تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»، والقائد الميداني بعد مقتل أبي مصعب الزرقاوي. أعلن في 12 حزيران/ يونيو

---

(1) أحد خدام الشريعة، الإمام السيد أبو الحسن؛ عباس الخليلي، هكذا عرفتهم: خواطر عن أناس أفذاذ عاشوا بعض الأحيان لغيرهم أكثر مما عاشوا لأنفسهم، ج1، ص99-120.

(2) محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، ص265- 338؛ أحمد الواسطي، سيرة وحياة الإمام الخوئي.

(3) جان- شارك بريزار، أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006: الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، ص176-177.

2006 عن تنصيبه أميراً (قائداً) للتنظيم. وفي اليوم التالي توعد في بيان نشر على الانترنيت بشن هجمات جديدة على الحكومة العراقية والقوات الأمريكية.



وفي 15 من الشهر نفسه، أعلن الأمريكيون أن المهاجر هو (أبو أيوب المصري) أحد قيادي تنظيم القاعدة. في حين صرح منتصر الزيات (محامي الجماعات الإسلامية في مصر) أن الصورة التي نشرها الأمريكيون للمصري أو المهاجر إنما هي للمدعو يوسف الدريري أحد الإسلاميين المصريين والعضو السابق في جماعة الجهاد المصرية. في ما أعلن ممدوح إسماعيل (محامي الجماعات الإسلامية في مصر) أن الصورة تعود للمصري شريف هزاع المعتقل في مصر منذ عام 1999 والمتهم بقضية العائدين من ألبانيا[1]. فيما تناقلت أنباء صحفية عن التنظيم أن المهاجر وصف بأنه منحرف نتيجة الأخطاء التنظيمية والحركية التي اقترفها، في ما دعا أبو أسامة العراقي في رسالة على الانترنيت أسامة بن لادن إلى خلع المهاجر. وفي 1 تموز/ يوليو 2006 رصدت القوات الأمريكية مكافأة خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه أو قتله. وفي 18 نيسان/ ابريل 2010 تمكنت القوات الأمريكية من قتله مع أبي عمر البغدادي في عملية مشتركة في الثرثار.

### أبو عبد الله الحسن بن محمود

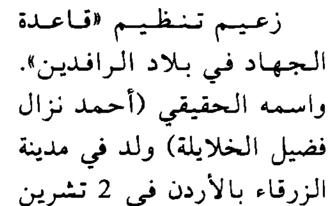
ينظر: جيش أنصار السنة

### أبو عمر البغدادي (ت 2010)

زعيم «دولة العراق الإسلامية». اختير في 5 كانون الثاني/يناير 2006 أميناً لـ«مجلس شورى المجاهدين» الذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي لتعريق تنظيمه ومواجهة المعارضة الداخلية التي أبدتها الفصائل العراقية لاحتكار القاعدة القتال في العراق. وعندما أعلن 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 عن تأسيس «دولة العراق الإسلامية» بويع البغدادي من قبل أمراء الجماعات المنضوية في المجلس «أميرا للمؤمنين» عليها. تضاربت الأقوال حول مصيره وأعلنت الحكومة العراقية في أكثر من مناسبة مصرعه أو إلقاء القبض عليه. وفي كل مرة كان ينفي ذلك عبر شريط صوتي يبث على الانترنيت. وفي 18 نيسان/ ابريل 2010 أعلنت القوات الأمريكية عن قتله في عملية مشتركة قرب بحيرة الثرثار مع الرجل الثاني في التنظيم أبو أيوب المصري..



### أبو مصعب الزرقاوي (1966-2006)



زعيم تنظيم «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين». واسمه الحقيقي (أحمد نزال فضيل الخلايلة) ولد في مدينة الزرقاء بالأردن في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1966. غادر الأردن لينضم إلى «المجاهدين العرب» الذين إلتحقوا بمعسكرات الجهاد في أفغانستان عام 1989، وهناك افتتح معسكرا لتجميع الشباب الأردني والفلسطيني.

عاد إلى موطنه الأردن في عام 1995 إذ اعتقل هناك، وعندما أطلق سراحه غادر الأردن إلى أفغانستان. وقد أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية حكما غيابيا بالسجن خمسة عشر عاما

---

(1) www.albawaba.com.

في عام 2000 بعدما اتهم بتأسيس تنظيم «التوحيد والجهاد». وقامت السلطات الأردنية بملاحقته بعدا دلت المعلومات الاستخبارية انه لجأ إلى العراق. غادر الزرقاوي أفغانستان بعد زوال حكم طالبان بعد الغزو الأمريكي. ويعتقد أنه دخل العراق عبر إيران إلى كردستان العراق ليدخل إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة جماعة «أنصار الإسلام».

اتهمته القوات الأمريكية والحكومة العراقية بالقيام بأعمال إرهابية في العراق. أسس جماعة التوحيد والجهاد وتنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين. وقد تبنت جماعته العديد من العمليات. ولعل أبرزها تفجير السفارة الأردنية ببغداد في 7 آب/ أغسطس 2003، ومبنى الأمم المتحدة الذي اغتيل فيه ممثل الأمين العام في العراق سيرجيو ديملو ومقتل السيد محمد باقر الحكيم (أواخر آب/أغسطس 2003) التي نفذها صهر الزرقاوي. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2004 اكتشفت رسالة نسبت إلى الزرقاوي تحرض على إشعال نار الفتنة الطائفية في العراق[1]. ثم تلتها رسالة أخرى: وأهم ما ركز عليه في رسائله تلك: (1) الهجوم على عقائد الشيعة وعبادتهم واعتبرهم كفرة؛ (2) أعتبر الشيعة أخطر من الأمريكان؛ (3) اعتبر أن معظم أهل السنة لا يصلحون للعمل وأنهم خائفون و... وإنما القلة القليلة هي التي لديها الاستعداد للقتال والتضحية؛ (4) إن ارض العراق تختلف عن ارض أفغانستان ولا توجد الأرضية الكافية لاستمرار عملهم؛ (5) العمل على إيجاد صراع طائفي- مذهبي في العراق وذلك بقتل الشيعة ليردوا على أهل السنة وبالعكس؛ (6) يرى العمل على تصفية أئمة الشيعة وقادتهم؛ (7) يرى العمل على تصفية الشرطة قبل انتقال السلطة وعدم تقويتهم وتمكينهم من بسط الأمن[2]. تبنى تنظيمه «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» عملية تفجير عدد من الفنادق في العاصمة الأردنية عمان في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وراح ضحيتها عشرات الضحايا بينهم المخرج السينمائي الشهير مصطفى العقاد. وفي يوم الثلاثاء 25 نيسان/ ابريل 2006 نشر على أحد مواقع الانترنيت تسجيل فيديو يحمل رسالة للزرقاوي توعد فيها بهزيمة أمريكا في العراق، وأعلن فيه عن تشكيل «مجلس شورى المجاهدين في العراق» ليكون نواة الدولة الإسلامية في العراق[3]. وفي 6 أيار/مايو 2006 أعلن الجيش الأمريكي في العراق أنه اكتشف خطة للزرقاوي تقوم على فصل المناطق السنية وطرد الشيعة منها ممهداً لإعلان إمارته عليها. وجاءت تلك التفاصيل في تسجيل صوتي عثر عليه في اليوسفية جنوب بغداد. قتل في 7 حزيران/ يونيو 2006 في غارة جوية أمريكية بعد عملية ملاحقة أمريكية عراقية مشتركة أفضت إلى مقتله مع سبعة من معاونيه بينهم امرأتان في بيت وسط مزرعة معزولة في منطقة هبهب شمال بعقوبة.

### أبو ناجي

هي الكنية التي كان العراقيون يطلقونها على الانكليز تهكماً.

---

(1) هاني السباعي، الحركات الإسلامية الجهادية، شبكة البصرة .(www.albasrah.net)

(2) محمد محمد الحيدري، أحداث العراق معايشة عن قرب من لحظة سقوط بغداد حتى تأسيس الوزارة العراقية الجديدة آذار 2003/ نيسان 2004، ص205-206؛ ويمكن الإطلاع على النص الكامل للرسالتين المنسوبتين للزرقاوي في ص215-252.

(3) الزرقاوي يتعهد بهزيمة أمريكا في شريط فيديو 26 (BBCArabic.com) نيسان/ ابريل 2006.

### اتحاد أحرار العراق

تأسس في 14 تموز/ يوليو 2003. وشعاره «لا حرية لمن لا يصون ولا يحترم حرية الآخرين»، ويعرف نفسه على أنه «اتحاد طوعي لكل عراقي يناضل من أجل عراق مزدهر حر وديمقراطي»، و«منظمة اجتماعية ذات أساليب سلمية نحو الإسراع بإنهاء الاحتلال وإجراء تغييرات اجتماعية واسعة يتصدى لكل محاولة كبح وتقييد الحرية أو إساءة استعمالها». كما انه «يحرض سلميا من أجل تشريع قانون يمنع مساهمة الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة إلا إذا كانت قد قامت بإجراءات عملية جماهيرية من أجل تعميق الديمقراطية في المجتمع والمساهمة في حماية الطبيعة وإعادة بناء ما خربته الحروب والحصار» كما «يقوم الاتحاد بنشاطات مختلفة من أجل التقارب بين شعبنا وشعوب العالم المحبة للسلام».

وتضم الهيئة الإدارية للاتحاد الفنان التشكيلي عماد الطائي (رئيس الهيئة الإدارية)، المهندس فليح أحمد (مسؤول العلاقات)، أطياف عبد المحسن (شؤون المرأة)، سلام غريب دخيل (مسؤول الشؤون الثقافية)، الطبيب فراس لفته طارش والصحفي عصام الياسري أعضاء[1].

### الاتحاد الإسلامي الكردستاني



حزب سياسي إسلامي يمتلك تأثيراً كبيراً وانتشاراً واسعاً في كردستان، كما انه يتشكل من نخب مثقفة ذات جذور اخوانية وله علاقات عضوية مع تنظيمات الإخوان في الموصل. لكنه لا يمتلك جناحاً عسكرياً، كما أنه يعتمد التوجه السلمي. وقد تأثر بتيار «الإخوان المسلمين» الذي ظهر في العراق خلال الخمسينات من القرن الماضي.

بعد أن نجح الحزب في انتخابات إقليم كردستان ومشاركته الفاعلة (أكثر من 60% في القائمة الإسلامية) إلى جانب الحركة الإسلامية في كردستان، التي كان يتزعمها الشيخ عثمان عبد العزيز. وصدور قانون الأحزاب والجمعيات الذي قضى بضرورة إعلان الأحزاب عن نفسها خلال مدة معينة، أعلن عن تأسيس «الاتحاد الإسلامي الكردستاني» (يه ككرتوو) في 6 شباط/ فبراير 1994. يتبنى الحزب مجموعة من المبادئ أهمهما: إن الإسلام منهج الحياة، وأن الشعب الكردي جزء من الأمة الإسلامية وله حق التمتع بكافة حقوقه المشروعة، وأن الشعب مصدر السلطات، كما يؤمن الحزب باعتماد مبدأ الشورى والأسلوب الديمقراطي في اختيار السلطة وممارسة الحكم.

أما أبرز أهداف الحزب فهي: (1) الدعوة إلى التمسك بتعاليم الدين الإسلامي.(2) تربية الأعضاء والمؤيدين تربية إسلامية متكاملة. (3) النضال من أجل حفظ الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي. (4) العمل من أجل ضمان الحقوق القومية والدينية المشروعة لجميع مواطني كردستان. (6) مناصرة الحقوق القومية المشروعة للشعب التركماني في العراق. (7) مناصرة الشعوب الإسلامية المضطهدة وتأييد قضاياها العادلة وخاصة قضية فلسطين.

يمتلك الحزب سبع محطات إذاعية وأربعة محطات تلفزيونية، بالإضافة إلى صحيفة «يه ككرتوو» أي الاتحاد وتعتبر الصحيفة الناطقة باسم الحزب وتصدر باللغتين العربية والكردية. وصحيفة «ره سه ن» أي الأصالة. ومن ابرز رموزه: الأمين العام صلاح الدين محمد بهاء

---

(1) اتحاد أحرار العراق، التعريف والأهداف العامة، .(www.iraqalahrar.com)

الدين، هادي عبد الكريم (رئيس مجلس شورى الحزب ووزير العدل السابق في إقليم كردستان)، وخليل إبراهيم محمد (سكرتير المكتب السياسي والعضو السابق في برلمان إقليم كردستان).

وفي 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 قرر الاتحاد خوض الانتخابات منفرداً بعيداً عن الائتلافات والتحالفات الانتخابية. وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 2005 هاجمت مجموعة تابعة لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» مقر الحزب في دهوك واحتجزت بعضا من أعضائه. مع ذلك فقد حصل الحزب على خمسة مقاعد في انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، شغلها كل من: محمد أحمد محمود (السليمانية) سامي عبد الله حسين (دهوك)، زهير محمد أمين رشيد (أربيل) عمر علي حسين (دهوك)، أسمر حسين أحمد (السليمانية).

### الاتحاد الإسلامي في العراق

عقدت مجموعة من الشباب لقاءات دورية تدارست فيها الوضع في العراق واتفقت على تكوين الاتحاد الإسلامي في العراق وفق خطوطه العريضة التالية: (1) يلتزم الاتحاد بعقيدة أهل السنة والجماعة وأصولهم؛ (2) دين الإسلام شامل لجميع شؤون الحياة؛ (3) الاستقلالية شرط مهم لديمومة العمل الجماعي ونجاحه؛ (4) اتخاذ القرارات داخل الاتحاد عن طريق الشورى؛(5) الموقف من الشيعة يتطلب الصراحة والوضوح، والاتحاد يكره اعتقاد النواصب ومواقفهم. وقد صدر البيان في لندن في 8 رجب 1415 هـ الموافق 10 كانون الأول/ ديسمبر 1994[1].

### الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق



تنظيم إسلامي أسسه مجموعة من الكوادر والعناصر الإسلامية. عقد مؤتمره التأسيسي في 2 آذار/ مارس 1991 (الموافق 15 شعبان 1411هـ).وحدد الاتحاد هدفه بان يكون منبراً سياسياً وإطاراً حركيا يوحد نضال المسلمين التركمان ويطالب بحقوقهم. وطبقاً لأدبيات الاتحاد فان «الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق كيان إسلامي حركي قائم بذاته، ومستقل في قراراته ورسم مواقفه واستراتيجياته، وذو هوية سياسية متميزة يتفاعل في إطارها العام الإسلامي مع الخاص التركماني من دون تناقض أو ارتباك أو تركيب ناشز ومشوّه، ويؤكد في نظامه الداخلي المقر في مؤتمره العام الثاني المنعقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، على أنه ساحة نضال المجاهدين من أجل الحق والحرية والعدالة في وسط التركمان، وإطار عام للإسلاميين التركمان على اختلاف مشاربهم واجتهاداتهم الحركية... ويلتقي الاتحاد مع سائر الحركات الإسلامية في العراق في الخط العام والأهداف الكلية، ويختلف عنهم بما تقتضي طبيعة عمله وساحته من أدوات وأساليب وخطاب سياسي خاص وموجه وتبني الأهداف المرحلية التي تتعلق بالوسط التركماني وإنصافه والمطالبة بحقوقه المشروعة والارتقاء بأوضاعه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتطوير حياته وتحسين وضعه المعاشي حتى يتمكن من النهوض بمسؤولياته الكبرى إلى جانب أشقائه المسلمين ضمن المشروع الحضاري الإسلامي الكبير سواء داخل العراق وخارجه»[2] يشغل عباس حسن موسى البياتي منصب الأمين العام،

---

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص252.

(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص390.

وكان عضوا في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وله خط وطني وإسلامي رغم اتهامه بالتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني. يصدر الاتحاد نشرة «الدليل» باللغتين العربية والتركمانية، كما أصدر نشرة «سبل الهداية»[1]. ومن أبرز قياداته جاسم محمد جعفر وزير الرياضة والشباب في حكومتي المالكي (2005-2011)، والذي يشغل منصب نائب الأمين العام للاتحاد.

**الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق**

تأسس عام 1980 في بريطانيا وإيران ويعتبر أكبر التنظيمات الإسلامية الطلابية وأوسعها انتشاراً في الثمانينات.

**الاتحاد الإسلامي لكرد العراق الفيليين**

يترأسه ثامر الفيلي خاض انتخابات مطلع عام 2005 بقائمة ضمت (22) مرشحاً. وطبقا للبرنامج السياسي للاتحاد فان الاتحاد يسعى إلى: (1) المساهمة في كتابة الدستور الجديد والدائم للعراق..(2) انتخاب حكومة وطنية قادرة على بناء سلطة قوية وقادرة على إحلال الأمن والاستقرار ويتزامن مع تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق..(3) مراقبة عمل الحكومة ودعم لجان النزاهة ومكافحة الفساد..(4) المساهمة الفعالة في الإسراع بحل مشاكل الخدمات الأساسية وخاصة مشكلة الكهرباء المتفاقمة..(5) المساهمة في حل مشكلة السكن..(6) تطوير الاقتصاد..(7) تشجيع الصناعة السياحية..(8) العمل على إصدار قانون يعتبر ترويج الطائفية والعنصرية التي عانى منها الكرد الفيليون على مدى 81 عاما جريمة يعاقب عليها القانون. (9) إنصاف الكرد الفيليين إعلامياً وثقافياً وإعطائهم الفرصة الكافية لمعالجة وبناء ما خربته عهود التجهيل الثقافي وتوكيد ارتباطهم بالأرض والوطن[2].

**الاتحاد الاشتراكي العربي- الإقليم العراقي**

تأسس في بغداد في 14 تموز/يوليو 1964، بعد إقرار اتفاق الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في 26 أيار/مايو 1964 والذي تضمن تشكيل مجلس رئاسي مشترك لتخطيط وتنسيق عمل الطرفين في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولدراسة وتنفيذ كل الخطوات الضرورية المؤدية إلى قيام اتحاد دستوري بين البلدين. ونص الاتفاق على توحيد الحزب السياسي المصري الوحيد «الاتحاد الاشتراكي العربي» بتنظيم تديره الدولة، وبالشكل نفسه، ما زال له أن يؤسس في العراق. لذا فقد أعلن عن قيام هذا التنظيم، الذي سمي الاتحاد الاشتراكي العربي- الإقليم العراقي[3]. وشاركت في مفاوضات تشكيله مجموعة من الأحزاب والشخصيات المستقلة: «الحزب العربي الاشتراكي» ويمثله غربي الحاج أحمد، «الوحدويون الاشتراكيون» ويمثلهم فؤاد الركابي، «الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون» ويمثلهم أياد سعيد ثابت، «حزب الاستقلال» ويمثله عبد الستار علي، «الرابطة القومية» ويمثلها هشام الشاوي، و«حركة القوميين العرب» ويمثلها سلام أحمد وهاشم علي محسن وعبد الإله النصراوي. أما المستقلون فكل من: عبد العزيز الدوري، عبد الهادي الراوي، وعبد اللطيف الكمالي. وقبل

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص217.

(2) Sotaliraq.com.

(3) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص345.

إعلان تشكيل الاتحاد انسحبت الرابطة القومية والوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون ومن المستقلين عبد الهادي الراوي. بسبب الخلاف على عدم الأخذ بآرائهم. في حين انسحب الحزب العربي الاشتراكي بعد الإعلان عن قيام الاتحاد. وتكونت اللجنة التنفيذية للاتحاد من كل من: عبد الكريم الفرحان-أمين سر عام، فؤاد الركابي- نائب أمين السر العام، صبحي عبد الحميد، عبد الكريم هاني، شامل السامرائي، أحمد الحبوبي، خير الدين حسيب، أحمد مطلوب، عبد السلام محمد عارف، طاهر يحيى، غربي الحاج أحمد، هاشم علي محسن، عبد الإله النصراوي، سلام أحمد، عبد العزيز الدوري، وعبد اللطيف الكمالي- أعضاء.

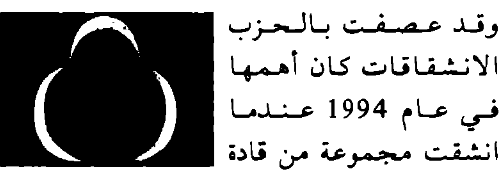
وسرعان ما دب الخلاف بين أعضائه وبخاصة في اللجنة التنفيذية واستقالة رئاسته ظل الاتحاد حوالي شهر دون قيادة، وهكذا انتهى الاتحاد في عام 1965[1]. كما حاول بعضهم تأسيس حزب جديد تحت اسم «الحركة العربية الاشتراكية»

**الاتحاد الآشوري العالمي**

تأسس في فرنسا عام 1968، وله ممثلون في مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ويقوم بنشاطات ثقافية واجتماعية لصالح الأشوريين في العالم. ويضم تنظيمات وأحزاب تتراوح أهدافها السياسية بين السعي لإقامة دولة آشور وبين الاكتفاء بالحكم الذاتي في العراق.

**الاتحاد التركماني (حزب)**

في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1992 افتتح الحزب مقره في منطقة تيراوه في اربيل، وكان الحزب قد تأسس قبل ذلك في قبرص.



وقد عصفت بالحزب الانشقاقات كان أهمها في عام 1994 عندما انشقت مجموعة من قادة الحزب الذين كانوا على علاقة بحزب العمال الكردستاني التركي (PKK) .

**اتحاد الجبهة الوطنية**

تأسس في أواخر شباط/فبراير 1957 وكان برنامجه يتألف من: (1) إزاحة حكومة نوري السعيد، (2) انسحاب العراق من «حلف بغداد» وتغيير سياساته بما يتفق مع توجه البلدان العربية المحررة. (3) محاربة الانتهاكات الإمبريالية وإتباع سياسة الحياد الايجابي. (4) إطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية. (5) إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة الطلبة والمعلمين والموظفين المطرودين لأسباب سياسية. وكانت نقطة التجمع المركزية للجبهة تتمثل في «اللجنة الوطنية العليا» المؤلفة من أربعة أشخاص هم محمد حديد زعيم الوطنيين الديمقراطيين، وفؤاد الركابي الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومحمد مهدي كبة زعيم الاستقلاليين، وعزيز أحمد الشيخ العضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وبعد اعتقال الأخير حل محله كمال عمر نظمي. وعملت اللجنة على أساس مبدأ الموافقة الجماعية، ونفذت قراراتها من خلال «اللجنة التنظيمية المركزية» وشبكة من اللجان الأدنى في المحافظات والفروع. وقد نجحت الجبهة في توحيد سلوك الأحزاب المنضوية تحت لوائها[2].

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص209- 216.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص71-72.

### الاتحاد الدستوري (حزب)

تأسس الحزب في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1949 على يد نوري السعيد، وفي نيسان/ابريل 1950 أصدر جريدته المركزية «الاتحاد الدستوري» وكان القصد من تأسيس الحزب إيجاد دعامة حزبية لمؤازرة الوضع القائم تحت زعامة نوري السعيد، والحد من تصرفات عبد الإله، ومنافسة كتلة صالح جبر. أما غاية الحزب كما حددتها المادة الثانية من منهاجه فهي: «تحقيق إصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد النامي، ومسايرة التطور ومحاربة الطبقية والطائفية بأنواعها، والروح القومية الانعزالية» وجاء في المادة الرابعة من منهاجه إن الحزب يعمل على «تعزيز القانون الأساسي بجعله مرجع الأمة- حكومة وشعبا- في جميع الشؤون وحماية أفكاره من أي اعتداء كان ومحاربة جميع الأعمال المخالفة لها»[1].

وفي كانون الأول/ديسمبر 1949 عقد الحزب مؤتمره الأول، وجرى انتخاب هيئته الإدارية التي تكونت من: نوري السعيد- رئيساً، عبد الوهاب مرجان- نائباً للرئيس، خليل كنه- سكرتيراً أولاً، أحمد العامر - سكرتيراً ثانياً، جميل الاورفلي- محاسباً، رشيد الجلبي- أميناً للصندوق. في تشرين الثاني/نوفمبر 1952 أغلق الحرب بسبب إعلان الأحكام العرفية، ثم عاود الحزب نشاطه في عهد حكومة فاضل الجمالي، وعندما شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في 3 آب/أغسطس 1954 بادر في 12 أيلول من العام نفسه إلى حل الحزب، وكان من شروطه لقبول تأليف الوزارة[2].

### الاتحاد الدستوري الملكي الهاشمي (حركة)

تدعي الحركة أن اسمها مستمد من «حزب الاتحاد الدستوري» الذي أسسه نوري السعيد، وقد تأسست عام 2000 في عمان. على يد كل من: علي عبد الله حمود خليفة الصجري أمين عام الحركة (بيجي: 1968)، سمير البدراوي، الشيخ كاظم عبد الحسين الغزي (الناصرية: 1939)، الشيخ كاظم المنشد. والحركة جزء من مؤتمر بغداد للأحزاب السياسية والقوى الوطنية ومن مؤسسيه الذي أنشئ في 12 تموز/يوليو 2003. وتضم رؤساء القبائل في العراق وعدداً من المثقفين (أطباء ومحامين ومهندسين وأساتذة جامعات ومعلمين وكتاب وشعراء وأدباء) ومن مختلف الأديان والقوميات والطوائف. وحدد البيان الأول لمؤسسي الحركة الصادر في 28 نيسان/ابريل 2003 ملامح هذا البرنامج السياسي للحركة إذ جاء فيه «بعد الاتكال على الله وبعون الشرفاء من أبناء شعبنا وبمؤازرة الوطنيين الصادقين الغيارى أقدمنا على إحياء وإرساء حجر الأساس من جديد لحركة وطنية صادقة مستقلة مؤمنة بالله وبكتبه ورسله أساساً لاستئناف العمل بالدستور الأساسي لتأسيس الدوله العراقية الذي صادق عليه مجلس الأمة العراقي سنة 1925 وقيام حكم دستوري ملكي هاشمي على تراب هذا الوطن العزيز متوجاً بملك عربي قريشي مسلم» وتعمل الحركة على

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص232-233.

(2) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص116-120؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص129-132؛ وميض جمال عمر نظمي، [وآخرون]، التطور السياسي في العراق المعاصر، ص249-251، عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص133- 135.

طرح منهاج عملها الذي يتضمن: (1) الحفاظ على وحدة واستقلال العراق وسيادة أراضيه؛ (2) العمل بالدستور الدائم الذي يكفل الحقوق والواجبات للمجتمع وعلى اختلاف أديانه وقومياته؛ (3) الدعوة إلى انتخابات حرة لمجلس نيابي يضم كل أطياف الشعب بغض النظر عن القومية أو الدين . . .؛ (4) تشكيل المحكمة الدستورية العليا للفصل في القوانين والاختلافات التي تحصل ذات الطابع القضائي أو التشريعي؛ (5) الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) . . .؛ (7) الإيمان بالتعددية الحزبية واحترام الرأي والرأي الآخر؛ (8) الإيمان بالمعارضة الحرة داخل مجلس الأمة؛ (9) العمل على إصدار قانون تنظيم الأحزاب والتجمعات والحركات السياسية؛ (10) الالتزام بالمواثيق والعلاقات الدولية. . .؛ (11) الالتزام بمقررات المنظمات والمحافل الدولية واستمرار عضوية العراق فيها ..؛ (12) منح الصحافة حق التعبير دون قيد أو شرط ودون المساس بالأسس المعلنة التي استمد منها الدستور تشريعاته؛ (13) العمل على إرساء دعائم التجارة الحرة والصناعة الوطنية والاستثمار المالي داخل وخارج البلاد؛ (14) العمل على إرساء قواعد وتطوير الثقافة والفنون. . .؛ (15) يحترم العراق سيادة الدول المجاورة ويسعى لتوثيق سياسة حسن الجوار معها . . .؛ (16) . . . محاربة كل أنواع الإرهاب الدولي وبكل صنوفه وأشكاله ونؤمن بالوسائل الدبلوماسية والحلول السلمية وترفض الحل العسكري المعالجتها؛ (17) تخضع كل ثروات البلاد إلى قانون مفصل بالإيرادات والصادرات ويحق لكل مواطن عراقي الإطلاع عليها دون قيد أو شرط[1].

**الاتحاد الديمقراطي العراقي**



في 15 أيار/مايو 1980 عقد الاجتماع التأسيسي لـ «رابطة التقدميين الديمقراطيين العراقيين» الذي تحول إلى الاتحاد الديمقراطي العراقي في الولايات المتحدة الأمريكية ومقره ولاية مشيغان. وقد تأسس كمنظمة اجتماعية ثقافية ديمقراطية، مساندة لكفاح الشعب العراقي من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.. ورفع شأن الجالية العراقية من خلال التعاون مع المؤسسات الاجتماعية والثقافية والعلمية والدينية وغيرها. كما يعمل على إقامة أشكال التعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية الأمريكية الديمقراطية والإنسانية وحثها على مساندة الشعب العراقي من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ويعمل الاتحاد ضمن شعار «إسناد الشعب العراقي من أجل الحرية والديمقراطية ومن أجل تعزيز مكانة الجالية العراقية في المجتمع الأمريكي وإبراز هويتها الوطنية»[2].

**الاتحاد الديمقراطي الكردستاني**

تأسس عام 1977 بمبادرة من علي سنجاري، يتبنى الاتحاد الأفكار الاشتراكية. وإبان الحرب رفض التعاون مع إيران وفتح جبهة جديدة ضد النظام العراقي. وقد أصدر جريدته المركزية «الشعلة» متصدرة مقولة «بمشاعل النضال ننير درب الحرية» وكتب في أعلى الصفحة الاولى شعار «نناضل من أجل الفيدرالية لكردستان والديمقراطية للعراق» وعلى الجانب الايسر من الصفحة رفعت شعار «نناضل من أجل حق تقرير المصير للامة الكردية». وقد

(1) (almadapaper.com) في 3 حزيران/ يونيو 2006.
(2) الاتحاد الديمقراطي العراقي في الولايات المتحدة، النظام الداخلي، المؤتمر العاشر للاتحاد، 2000.

عاش مؤسس الحب وكادره القيادي خارج العراق حتى عودته بعد انتفاضة آذار/مارس 1991[1].

**الاتحاد الديمقراطي الكردي الفيلي**

تنظيم كردي فيلي تأسس في 26 آب/أغسطس 2005 وضمت اللجنة التحضيرية كلا من: د. أزهار عبد الكريم، إيمان أنور حيدري، جميل زيتلي، المحامي حسين عيدان، د. سعاد حسين، سعدون سيف الله، سلمان حبيب مظاهر، سمير جراغ وندي، سميرة مراد، عبد الجبار سليم محمد، عدنان عباس، غفور خنجر.

والاتحاد كما يعبر نظامه الداخلي «كيان سياسي كردي، ديمقراطي في هيكليته وتنظيمه وعلاقاته الداخلية، ويعتمد الشفافية في علاقاته الخارجية، ويؤمن بتنوع الأفكار كخط سياسي رئيسي عام في عمله، ويضع على رأس أولوياته الدفاع عن مصالح الأكراد الفيلية أينما وجدوا»[2].

يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، من بينها: (1) العمل على انتزاع قرار رسمي من الدولة العراقية يدين الترحيل والتهجير القسري للكرد الفيليين إبان العقود الماضية؛ (2) العمل على الارتقاء مجددا بالمجتمع الكردي الفيلي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا؛ (3) بذل الجهود الحثيثة لجمع شمل التنظيمات الكردية الفيلية على أساس الإخاء والتضامن لتحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة.

ويتطلع الاتحاد إلى التضامن والدعم من القوى الكردستانية ويطمح إلى التعاون مع التنظيمات السياسية العراقية المتفهمة لمآسي الكرد الفيلية للوصول إلى الأهداف الأساسية.

وفي أربيل في 3-4 كانون الأول/ديسمبر 2005 عقد الكونفرانس الأول للاتحاد تحت شعار «الكرد الفيليون ودورهم في النضال التحرري لشعبنا الكردي» وحضره عدد من الشخصيات الكردية البارزة أمثال مسعود البارزاني وعدنان المفتي وكوسرت رسول وأقطاب في حكومة إقليم كردستان.

**اتحاد الديمقراطيين العراقيين (1979)**

تأسس في بيروت من مجموعة من ذوي الاتجاهات القومية والماركسية الذين تركوا العمل الحزبي المنظم. أصدر الاتحاد نشرة دورية باسم «العراق الديمقراطي» وأصدر في أوروبا نشرة «الاتحاد». وله علاقات مع المنظمات الفلسطينية وحركات التحرر العربية ومن رموزه الصحفي عادل وصفي واسمه الحركي «خالد العراقي»، الذي اغتيل في بيروت في حزيران/يوليو 1979[3]. انشق إلى مجموعتين تحملان الاسم نفسه، الأولى في بيروت والثانية في لندن. ومن أبرز رموزه: محمد الظاهر، الشاعر بلند الحيدري، فاروق رضاعة، حمد الناصر، شفيق علي، دلال المفتي، غانم الاعظمي، عبد الإله توفيق، وعقيل الصفار. حضر مؤتمر بيروت 1991 للمعارضة العراقية، واشترك في مؤتمري فيينا وصلاح الدين 1992 لكنه انسحب من الأخير[4].

---

(1) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص430.

(2) الاتحاد الديمقراطي الكردي الفيلي، النظام الداخلي.

(3) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص255.

(4) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص309-310.

**اتحاد الديمقراطيين العراقيين (1991)**

ينظر: بهاء الدين نوري

**اتحاد الشبيبة (جمعية)**

منذ شباط/فبراير 1910 حاولت فئة من الشباب المسيحيين البغداديين تأسيس جمعية أدبية لتهذيب الشباب المسيحيين، ولما لم توفق في الحصول على الإجازة الرسمية لتأسيسها طلبوا من يوسف غنيمة الانضمام إلى الجمعية في عام 1912 والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجهها. وقد نجح غنيمة في الحصول على موافقة السلطات التركية. وغاية الجمعية كما جاء في منهاجها «تهذيب الشبيبة البغدادية بتأسيس المدارس والمكتبات والأندية الأدبية وإلقاء الدروس الليلية والخطب الاجتماعية وإنشاء جريدة تهذيبية». كما جاء في منهاجها «أن لا غاية سياسية لها».

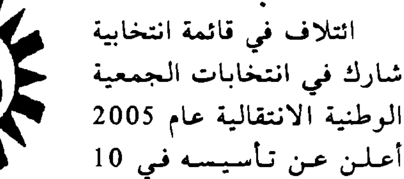
وضمت الهيئة المؤسسة للجمعية يوسف غنيمة رئيساً، أرتين يوسف فرج (الكاتب العمومي)، فرنسيس جبران، يوسف فتح الله لوقا، رزوق داود أنطوان، توماس يعقوب مسيح. وقد ظلت الجمعية عاملة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى[1].

**اتحاد الشبيبة الديمقراطي**

إحدى التنظيمات التابعة لـ«الحزب الشيوعي العراقي»، وصل عدد أعضاءه أيام المد الشيوعي منتصف القرن العشرين إلى 84000 عضو. لكنه في عام 1960 تعرض لإجراءات قمعية من جانب سلطة عبد الكريم قاسم ففي 7 أيار/مايو 1960 أغلقت كل مراكزه في بغداد، باستثناء مقره الرئيس. وتراجعت قوته وانخفض عدد أعضاءه إلى حوالي 20000 عند عقد مؤتمره الثاني في 15 حزيران/يونيو 1960. وانخفض عدد أعضاءه أكثر وأكثر عندما جرت موجة الاعتقالات لكوادره الناشطة بعد ذلك. وبحلول نهاية تموز/يوليو كان هناك ما لا يقل عن 226 من كوادره الناشطة في السجون. وفي تشرين الأول/أكتوبر اقتحمت الشرطة مقر الاتحاد واعتقلت سكرتيره العام (نوري عبد الرزاق حسين)، وأخيرا تم حل الاتحاد في نيسان / ابريل 1961[2].

**اتحاد الشعب**





ائتلاف في قائمة انتخابية شارك في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية عام 2005 أعلن عن تأسيسه في 10 كانون الأول/ديسمبر 2004 ويضم شيوعيين وديمقراطيين يساريين بالإضافة إلى بعض العناصر المستقلة. وتتألف القائمة من 275 مرشحاً ومرشحة يتقدمهم سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى، وشعار الاتحاد «للسلام- للديمقراطية- للتآخي القومي» وطبقا للبرنامج الانتخابي المعلن فان أعضاءه يناضلون من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: إقامة النظام الديمقراطي الفيدرالي، تمتع العراقيين بجميع الحريات السياسيه والحقوق المدنيه، العمل من أجل استعادة السيادة الوطنية الكاملة على سائر مقدرات البلاد وثرواتها الوطنية، الدفاع الثابت عن مصالح الفئات الشعبية ومكافحة الفساد الإداري والرشوة، إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس المواطنة والكفاءة والنزاهة، احترام

---

(1) حارث يوسف غنيمة، السياسي الأديب يوسف غنيمة 1885-1950 من أركان النهضة العلمية في العراق الحديث: حياته. آثاره. عصره، ص17 - 18.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص258-259.

حقوق الإنسان، ضمان حقوق القوميات عن طريق الفيدرالية لكردستان العراق، احترام الدين الإسلامي والأديان الأخرى، الدفاع عن حقوق المرأة، مكافحة البطالة، ضمان حقوق العمال، إعادة بناء قطاع الدولة على أسس الكفاءة والربحية، إشاعة الثقافة الديمقراطية، إصلاح شامل للمنظومة التربوية والتعليمية، ومكافحة الأمية وضمان مجانية التعليم[1] .

**اتحاد الشيوعيين العراقيين (1949)**

ينظر: جماعة النجمة

**اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية**

في 4 نيسان/ أبريل 1948 عقد أول مؤتمر للحركة الطلابية في العراق والذي انبثق عنه «اتحاد الطلبة العام» وكان اغلب أعضاء لجنته التنفيذية من أعضاء «الحزب الشيوعي العراقي».

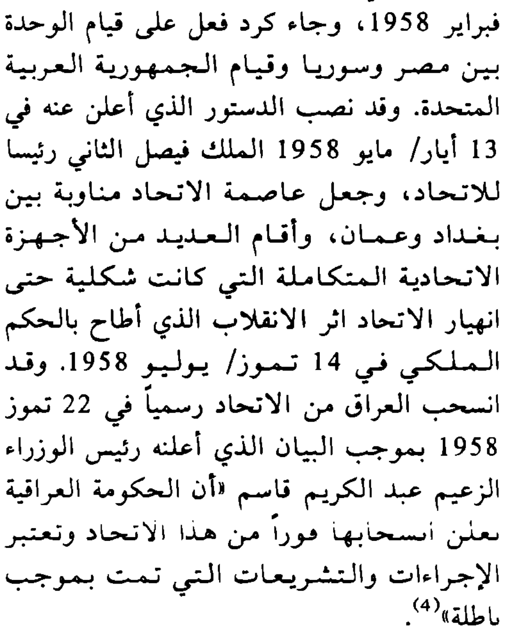
**الاتحاد العام للطلبة العراقيين**

تأسس في عام 1948 بمبادرة من الشيوعيين والديمقراطيين والوطنيين بعد مؤتمر عقد في بغداد ومن أهدافه «حل مشاكل الطلبة وربط المسألة الطلابية بتلك الاجتماعية، وتعبئة الطلبة في خدمة الاستقلال والديمقراطية وضد الإمبريالية» وعين المؤتمر لجنة تنفيذية دائمة ترأسها جعفر اللبان. انضم الاتحاد إلى الاتحاد الدولي للطلبة، لكنه لم يتمكن من البقاء طويلاً بعد عام 1948[2].

**اتحاد العراق للعراقيين**

تأسس في آذار/مارس 2004 بمبادرة من مالك عبد الحسين غفوري الكشي (مالك غفوري) الذي يشغل منصب الأمين العام للاتحاد. وهدفه المعلن هو «إنشاء حكومة عراقية تجمع خيرة مثقفي العراق من طلبة جامعات وأساتذة وعمداء وأعضاء نقابات وجمعيات واتحادات والذين هم من أبناء الشعب العراقي من جميع محافظاته...»[3] .

**الاتحاد العربي الهاشمي**



اتفاق تعاهدي بين مملكتي العراق والأردن، أعلن عنه في 14 شباط/ فبراير 1958، وجاء كرد فعل على قيام الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة. وقد نصب الدستور الذي أعلن عنه في 13 أيار/ مايو 1958 الملك فيصل الثاني رئيسا للاتحاد، وجعل عاصمة الاتحاد مناوبة بين بغداد وعمان، وأقام العديد من الأجهزة الاتحادية المتكاملة التي كانت شكلية حتى انهيار الاتحاد اثر الانقلاب الذي أطاح بالحكم الملكي في 14 تموز/ يوليو 1958. وقد انسحب العراق من الاتحاد رسمياً في 22 تموز 1958 بموجب البيان الذي أعلنه رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم «أن الحكومة العراقية تعلن انسحابها فوراً من هذا الاتحاد وتعتبر الإجراءات والتشريعات التي تمت بموجب باطلة»[4].

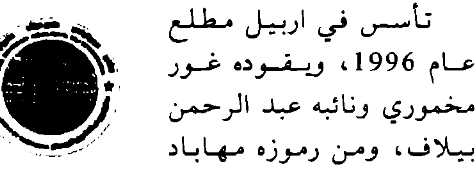
---

(1) طريق الشعب، العدد (36)، السنة (70)، الثلاثاء 14 كانون الأول، 2004.
(2) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص274-275.
(3) الكنز (جريدة)، العدد (15)، السنة الأولى، الخميس 11 آذار 2004.
(4) الوقائع العراقية، العدد (1)، 23 تموز/ يوليو 1958، ص15.

**إتحاد العلماء**

أُنشأ هذا الاتحاد في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1926 في العاصمة الإيرانية طهران برعاية الشيخ عبد الكريم اليزدي للمطالبة بعودة العلماء العراقيين الشيعة المنفيين إلى العراق. وكان له فروع في قم وتبريز وخراسان، وكان على اتصال بعلماء النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية. وقد دعا برنامج الاتحاد إلى إقامة ارتباط وثيق بين علماء إيران والعراق، وتشكيل جمعيات دينية توكل إليها مهمة إنعاش الإسلام عموما، وتعمل في البلدين على تحسين العلاقات مع روسيا السوفيتية. وأخيراً دعا البرنامج إلى إشراف المجتهدين على هذه الجمعيات[1].

**الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني**



تأسس في اربيل مطلع عام 1996، ويقوده غور مخموري ونائبه عبد الرحمن بيلاف، ومن رموزه مهاباد كوردي، بيشرو حميد، عدالة عمر، محمد أحمد رسول، نيان أحمد، وأمانج عبد الرسول سور. عقد مؤتمره الثالث عام 1999. وله عدد من الصحف والمجلات الناطقة باسمه منها: جريدة «ميديا» التي صدرت في 21 آذار/ مارس 1996 في اربيل باللغة الكردية، ومجلة «قه ره جووع» ومجلة «سه رخوبوون» أي الاستقلال.

**الاتحاد النسائي**

ينظر: آسيا توفيق حسون

**الإتحاد الوطني (حزب)**

تأسس في 2 نيسان/ ابريل 1946 وتكونت اللجنة المركزية للحزب من: عبد الفتاح إبراهيم، ناظم الزهاوي، جميل كبة، ناصر الكيلاني، عطا البكري، عزيز عجينة، عبد الله مسعود القريني، محمد مهدي الجواهري، أدوار قليان، صالح بحر العلوم، نيازي فرنكول، كاظم الدجيلي، ناجي الرهو، موسى صبار، حيدر علي، وموسى الشيخ راضي.

كانت غاية الحزب: تحقيق مجتمع ديمقراطي صحيح بالوسائل الدستورية، مؤكداً توسيع مجال الحريات الديمقراطية والسعي لجمع العناصر الديمقراطية وتوحيدها في حزب واحد لتحقيق المصلحة الوطنية، وتحقيق المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات وجعل التعليم إلزامياً ومجانياً، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها، ومشاركة الدولة في إقامة المشاريع الكبرى والعناية بالعمال والفلاحين والموظفين وأرباب المهن. وجاء في المادة الأولى من منهاج الحزب بأنه يسعى إلى «تعزيز كيان العراق الوطني، واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المتبادلة بجميع الدول الديمقراطية» أما المادة الثانية فقد أكدت على «...توسيع مجال الحريات الديمقراطية، وإنشاء مجتمع مدني ديمقراطي صحيح» ونصت المادة الثالثة على «توثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى، وتوسيع مجال التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بينها، وتأييد الأقطار العربية غير المستقلة في نضالها من أجل حريتها وسيادتها، ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطرا يهدد البلاد العربية، والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها» إضافة إلى العمل على «تحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص386.

وواجباتها، من غير تمييز في القومية، والدين، والمذهب»[1] واتخذت الهيئة المؤسسة للحزب صحيفة «الرأي العام» التي يصدرها محمد مهدي الجواهري منبراً لعرض آراء الحزب وفلسفته، فنشرت الصحيفة منهاجه ونظامه الداخلي فضلا عن عدد من المقالات المتعلقة بالقضايا الداخلية والخارجية بأقلام أعضائه. وما لبثت أن اعتبرت لسان حال حزب الاتحاد الوطني منذ 14 نيسان/ ابريل 1946 بادر الحزب إلى استبدالها بجريدة «السياسة» في 9 حزيران/ يونيو 1946 ثم في «صوت السياسة» بعد غلق السياسة[2]. لم تكن للحزب قاعدة جماهيرية كبيرة فلم يتجاوز عدد أعضائه على ثلاثة آلاف عضو. ومع دخول الحزب في أزمة مالية واشتداد تضييق الحكومة في وزارة ارشد العمري، انفض معظم أعضاءه. وقد حُل الحزب في أيلول/ سبتمبر 1947 بتهمة تجنيد المبادئ الهدامة وترويجها والتحريض على الثورة والتمرد والاعتماد على مصادر أجنبية مجهولة من ناحية المساعدات المالية[3].

## الاتحاد الوطني الكردستاني




تأسس في عام 1975 كتنظيم كردي مقابل لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه آنذاك الملا مصطفى البارزاني. ضم الاتحاد مجموعات وأحزاب يسارية منها «عصبة كادحي كردستان»، و«الحركة الاشتراكية الكردستانية». وبحسب رواية الحزب فانه تأسس بمبادرة من جلال الطالباني (وقد كان مسؤولاً سابقاً لفرع السليمانية للحزب الديمقراطي)، فؤاد معصوم (الذي كان يومها ممثل الملا مصطفى البارزاني في القاهرة)، عادل مراد (رئيس اتحاد طلبة كردستان)، وعبد الرزاق ميرزا عزيز (عضو سكرتارية اتحاد الشبيبة). والذين اجتمعوا في سوريا مع عدد آخر من اليساريين الأكراد منهم: كمال فؤاد، عمر الشيخ، نوشيروان مصطفى. وكتب أول بيان باللغة العربية في 22 أيار/مايو 1975. وتواصلت الاجتماعات في المهجر فعقد في أواخر عام 1975 اجتماع في فيينا كان أكثر سعة من اجتماع سوريا وقد تم فيه إجراء تعديلات طفيفة على بيان التأسيس. الذي حدد هدف الاتحاد بقوله «يسعى الاتحاد الوطني الكردستاني إلى تنظيم القوى الوطنية والديمقراطية الثورية الكردية في شكل اتحاد وطني يسمح بمعايشة التيارات التقدمية ووحدة نضالهم المتينة».

وجاء في منهاج الاتحاد أنه «تنظيم سياسي اشتراكي وديمقراطي، يناضل من اجل السلام والديمقراطية والمساواة، وضد الدكتاتورية والحرب والاحتلال والعدوان القومي والاستغلال الطبقي والديني والمذهبي والشوفينية والرجعية، ويناضل من أجل تقرير المصير والتعاون والتعايش السلمي والتضامن بين الشعوب».

وفي عام 1992 أضيفت إلى أهداف

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص208.

(2) المصدر السابق، ص205.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص39-41، وص 176؛ وهادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص120 وكذلك محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق: حقبة من الصراع 1914-1958، ص151، حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الهامش (337)، ص341؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، ص90-96.

الاتحاد فقرة تتعلق بإقامة الفيدرالية «لتحديد العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية ضمن إطار عراق ديمقراطي برلماني فيدرالي متعدد الأحزاب».

يقوده حاليا الطالباني ومجموعة من اليساريين في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وشمل المجاميع الكردية غير المنضوية تحت لواء الحزب الديمقراطي مثل الكمالا التي يتزعمها (نوشيروان مصطفى) و(الحركة الاشتراكية لكردستان العراق) بزعامة علي عسكري. حاول الاتحاد التفاوض مع نظام حكم صدام حسين عام 1985، لكنه انخرط في النزاع المسلح ضد النظام وتحالف علنا مع إيران. وفي عام 1987 كان من بين الأحزاب التي ساهمت في تأسيس «الجبهة الكردستانية العراقية».

شارك في انتخابات أيار/مايو 1992 في كردستان العراق وحصل على 50 مقعدا من أصل الـ 100 مقعد التي يتكون منها البرلمان. وقع زعيمه جلال الطالباني اتفاقا في واشنطن لاقتسام مناطق النفوذ في كردستان مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وأنهت القتال بين أنصار الحزبين[1]. يسيطر الاتحاد حاليا على مناطق السليمانية وقد اشترك في الترتيبات التي أنشأتها سلطة الاحتلال الأمريكي عام 2003 وفي «مجلس الحكم الانتقالي». وائتلف في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005 مع الأحزاب الكردية في القائمة الكردستانية، وحصل الاتحاد على مكاسب مهمة في الحكومة والمجلس الرئاسي. ولكن ومنذ عام 2009 واجه الاتحاد تحديات جدية مع انقسام قياداته حول مستقبل قيادته العليا وانشق نوشيروان مصطفى وعدد من قيادات الاتحاد.

### الاتحاد الوطني لطلبة العراق

تأسس في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1961 على يد عدد من البعثيين وأسس عددا من اللجان الاتحادية في المدارس والمعاهد والكليات.

### اتحاد ثوريي كردستان

تنظيم تشكل داخل «الاتحاد الوطني الكردستاني» عبر اندماج خطين في داخله، الأول يمثل «الحركة الاشتراكية الكردستانية» مع الخط العريض (الذي يضم الشخصيات المحسوبة على جلال الطالباني منذ انشقاق عام 1964 منهم رؤساء عشائر وشخصيات اجتماعية إضافة إلى المستقلين) في تنظيم واحد أطلق عليه اسم «اتحاد ثوريي كردستان» (شورش شكيران) وذلك في آب/ أغسطس 1983. وتشكلت قيادته من: عمر مصطفى أمين (عمر دبابه)، جمال حكيم آغا، فؤاد معصوم، خضر معصوم[2]. اصدر الاتحاد في آب/أغسطس 1985 جريدة «رزكارى»[3].

### اتحاد عرب الخليج (جمعية)

جمعية قومية ظهرت في البصرة عام 1937 وانتمى إليها قوميون من الكويت وسوريا والعراق والبحرين وعمان. هدفها الأساس إظهار معاناة أبناء الخليج تحت الحكم البريطاني والقيام بالدعاية ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. أسست الجمعية مكتبا

---

(1) ينظر: أبو بكر خوشناو (إعداد)، صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني: هذا هو الاتحاد الذي فجر ثورة جديدة؛ الاتحاد الوطني الكردستاني، مكتب التنظيم، المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني.

(2) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص404-407.

(3) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص420.

لموافاة الإذاعة العراقية بأخبار الكويت أطلق عليه اسم «مكتب الدعاية والنشر في الخليج العربي». إلا إن الجمعية لم تستمر طويلاً لافتقارها إلى البرنامج السياسي والتنظيم الفكري[1].

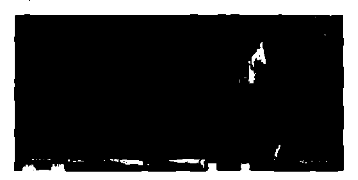
### اتفاقية الجزائر (1975)



عقدت في 8 آذار/ مارس 1975 بين العراق وإيران ووقعها في العاصمة الجزائر عن العراق نائب رئيس الجمهورية صدام حسين، وعن الجانب الإيراني الشاه محمد رضا بهلوي. وقد أنهت الاتفاقية مشكلة الحدود بين البلدين، وقد قضى الاتفاق برسم الحدود البرية للبلدين وفق معاهدة القسطنطينية، والحدود المائية وفق خط التالوك. وتخلى بموجبها العراق عن نصف «شط العرب» وعن بعض الأراضي الحدودية في سيف سعد وزين القوس مقابل وقف الشاه دعمه للحركة الكردية. وفي 13 حزيران/ يونيو 1975 وقع سعدون حمادي وعباس علي خلعت بري وزيرا خارجية العراق وإيران على البروتوكول الخاص بتحديد الحدود النهرية بين البلدين وذلك في بغداد وبحضور عبد العزيز بو تفليقة عضو مجلس قيادة الثورة ووزير خارجية الجزائر.

وقد قادت هذه الاتفاقية إلى انهيار الحركة الكردية وسلم البيشمركه أسلحتهم ومغادرة قادة الحركة كردستان العراق. عاد صدام إلى إلغاء الاتفاقية من طرف واحد عام 1980 قبيل اندلاع الحرب مع إيران، ثم عاد واعترف بها بعد اجتياحه للكويت عام 1991.

### الاتفاقية العراقية- الأمريكية (2008)



بعد قرار البرلمان العراقي (حزيران/ يونيو 2007) بتمديد عمل القوات الأمريكية، دعا إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، أبلغ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن العراق سيطلب للمرة الأخيرة تمديد القرار رقم 1511 الذي حدد حقوق وواجبات القوات المحتلة حتى يوم 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 نشرت الحكومة الأمريكية ما أسمته «إعلان مبادئ حول علاقة طويلة الأمد للتعاون والصداقة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية»، وتضمن الإعلان الجوانب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين البلدين، وحدد موعدا لإبرام الاتفاقية الأمنية الشاملة بين الطرفين في 31 تموز/ يوليو 2008.

في 7 آذار/ مارس 2008 قدمت الحكومة الأمريكية مسودة أولى للاتفاقية نصت على منح صلاحيات واسعة لقواتها، مثل إمكانية قيامها بشن عمليات مستقلة دون الحصول على موافقة السلطات العراقية، وحقها الحصري في مراقبة الأجواء العراقية حتى ارتفاع 10 آلاف متر، والسيطرة على الوزارات الأمنية لمدة تصل إلى عشرة سنوات. وقد أثارت تلك المسودة معارضة العراقيين، فعلق رئيس الوزراء المحادثات مع

(1) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، ص174.

الأمريكيين في 13 حزيران/ يونيو مع تزايد الضغوط التي مارستها مختلف القوى الوطنية.

وللخروج من المأزق اقترح السفير الأمريكي في العراق رايان كروكر Ryan Crocker بالاعتماد على إعلان المبادئ إبرام اتفاقيتين الأولى أمنية والأخرى إستراتيجية (طويلة الأمد). ووعد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتقديم عدد من التنازلات عن المسودة الأولى، فأعلن رئيس الوزراء العراقي استئناف المفاوضات في 25 آب/ أغسطس 2008.

وقد تضمنت الاتفاقية الأمنية التي تسمى «اتفاقية مركز القوات» عددا من البنود التي تنظم الاختصاص القانوني والحصانة، والأحكام ذات المضمون السياسي من قبيل الأنظمة المفروضة على حركة المواطنين والبضائع والأسلحة والزي العسكري والمواقع العسكرية والحركة البحرية للقوات المحتلة، بالإضافة إلى تفاصيل أخرى، مثل خدمات البريد والتخلص من النفايات. وقد نصت الاتفاقية على انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية بحلول شهر تموز/ يوليو 2009، وعلى إلغاء الحصانة التي كانت الشركات الخاصة تتمتع بها، وتسليم أسرى الحرب للسلطات العراقية عقب انتهاء العمليات القتالية، والحصول على موافقة الحكومة العراقية قبل تنفيذ أية عملية عسكرية على الأراضي العراقية، وعدم استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في أي حال من الأحوال لشن اعتداءات ضد دول أخرى.

كما تضمنت أيضاً منع القوات الأمريكية من اقتحام منازل المواطنين العراقيين الذين لا ينتمون إلى الجماعات المسلحة أو تفتيشها دون الحصول على إذن من السلطات العراقية. وحق العراقيين في تفتيش واردات الأسلحة الأمريكية والطرود التي تدخل العراق للقوات الأمريكية. وحق القضاء العراقي في ملاحقة الجنود الأمريكيين على الجرائم التي يقترفونها مع سبق الإصرار والترصد بحق العراقيين خارج إطار مهماتهم الرسمية وخارج قواعدهم العسكرية.

وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 أقر مجلس الوزراء العراقي الاتفاقية بعدما صت 27 وزيرا لصالحها من أصل 37 عضوا في المجلس، وقد تغيب تسعة أعضاء وامتنع عضو واحد عن التصويت. بعد ذلك وقع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري وسفير الولايات المتحدة كروكر عليها في احتفال رسمي. وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر صادق مجلس النواب على الاتفاقية، إذ صوت لصالحها 149 عضوا من أصل 275 عضوا (54% من الأصوات)، وعارض الاتفاق 35 عضوا، معظمهم من الكتلة الصدرية، ولم يصوت 91 عضوا، منهم 15 عضوا لم يحضروا الجلسة، وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 2008 صادق مجلس الرئاسة العراقي على الاتفاقية. وكان من المفترض أن يجرى استفتاء عام حول الاتفاقية في شهر تموز/ يوليو 2009، إلا انه لم يجر.

وفي آذار/ مارس 2010 أوقف الجيش الأمريكي العمليات في 155 قاعدة من أصل 435 قاعدة منتشرة في العراق، كما بدأت القوات الأمريكية بسحب 2,8 مليون قطعة سلاح بما فيها 41 ألف عربة أو مقطورة[1].

**اتفاقية واشنطن (1998)**

بعد المعارك التي شهدها الشمال العراقي بين الفصيلين الكرديين الكبيرين: «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود

---

(1) البيانات مستقاة من: المفتش العام الخاص لإعادة أعمار العراق، التقرير ربع السنوي المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة، 30 نيسان/ ابريل 2010، ص14.

البارزاني و«الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني عملت الحكومة الأمريكية على التوفيق بينهما وعقد اتفاقية للسلام تنهي القتال بينهما. وقد وقعت الاتفاقية في واشنطن في 17 أيلول/ سبتمبر 1998 بمباركة مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك. وقد أكد الحزبان على وحدة أراضي العراق وان المحافظات الشمالية: دهوك، أربيل والسليمانية هي جزء من دولة العراق، وأن كلا من الحزبين سيبذلان كل ما في وسعهما لخلق عراق تعددي ديمقراطي يضمن الحقوق السياسية والإنسانية للشعب الكردي في العراق ولكل العراقيين على قاعدة سياسية يقررها كافة أبناء الشعب العراقي. وفي ما يخص كردستان نصت الاتفاقية على أن لجنة التنسيق العليا ستسعى جاهدة لتشكيل حكومة مؤقتة.

**اثنية (مفهوم)**

تشير في الاستخدام العلمي إلى جماعة لغوية وثقافية وجغرافية ذات حجم معقول. وهي مشتقة من اليونانية Ethnos والتي كانت تشير إلى الشعوب الوثنية، وفي الاستخدام المعاصر باتت تشير إلى جماعة أو أمة تتصف بمجموعة من الصفات السلبية التي لا تؤهلها لتكون امة بالمعنى الأوروبي.

**أجندا سياسة (مفهوم)**

أجندا Political Agenda أو جدول أعمال عبارة عن وثيقة تتضمن قائمة من البنود أو الموضوعات التي ستعالج في شأن معين أو مؤتمر دولي أو اجتماع منظمة دولية أو إقليمية. وعادة ما تُهيأ الاجندا قبل عقد لمؤتمر أو الاجتماع الدولي بالاتفاق بين الدول المعنية. وينص النظام الداخلي للمنظمات الدولية على كيفية وضع الاجندا. وعلى سبيل المثال نظمت المادة 12 من نظام الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع الاجندا لأعمال الدورة العادية وفرضت تبليغه إلى الدول الأعضاء قبل 60 يوماً على الأقل من افتتاح الدورة.

**الاحتلال الأمريكي للعراق (2003)**



بعد أربعة أيام فقط على أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 بدأت تتحول عيون الإدارة الأمريكية نحو بغداد. وفي كانون الثاني/ يناير 2002 أفصح الرئيس الأمريكي عن نيته أن يوسع حربه على الإرهاب إلى ما يتعدى تدمير شبكة القاعدة إلى كوريا الشمالية وإيران والعراق. وفي مساء يوم 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 صوت 296 عضوا مقابل 133 عضواً في الكونغرس لصالح التصريح للرئيس باستخدام القوة ضد العراق وتلاه مجلس الشيوخ بعد منتصف الليل إذ أيد القرار 77 مقابل 23 شيخا. وفي كل يوم كانت التعزيزات العسكرية تؤكد أن الحرب واقعة لا محالة. وكما حصل عام 1991 رفض الرئيس العراقي صدام حسين نزع فتيل الأزمة واستمر في إظهار عدم المبالاة إزاء احتمالات احتلال العراق، وقد كانت لديه أفكاره الخاصة حول أسلوب الهجوم الأمريكي وافترض بأنه في حال نشبت الحرب فإنها ستكون شبيهة بحرب الخليج عام 1991. وفي 17 آذار/ مارس 2003 التقى جورج بوش برئيس الوزراء البريطاني توني بلير ورئيس الوزراء الاسباني خوزيه ماريا أثنار، ورئيس الوزراء البرتغالي خوسيه مانويل باروسو وأطلق إنذاره بوجوب أن يغادر صدام ونجلاه العراق في غضون 24 ساعة. وفي الثامنة مساءً من يوم الأربعاء 19 آذار/ مارس انتهت المهلة.

بعد ذلك بوقت قصير بدأت الحرب التي أطلقت عليها الولايات المتحدة «حرب حرية العراق» فيما أطلق عليها صدام حسين اسم «الحواسم».

بدأت الحرب بقصف صاروخي مكثف على مواقع مختارة في بغداد «عملية قطع الرأس» بعد حصول الأمريكيين على معلومات بوجود اجتماع للقيادة العراقية يرأسه صدام حسين، إذ أطلق 40 صاروخا باتجاه بغداد. وفي 3 نيسان/ ابريل 2003 وصلت القوات الأمريكية إلى مشارف مطار بغداد الدولي شمال غربي العاصمة. وفي اليوم التالي استولت عليه ثم بدأت القوات الأمريكية تدخل مناطق بغداد الجنوبية والشمالية في 5 نيسان. وبعدها بيوم واحد أعلن ناطق عسكري أمريكي أنهم يعملون على تطويق بغداد. وفي 7 نيسان/ ابريل دخلت القوات الأمريكية بعض القصور الرئاسية في بغداد. ثم وصلت تلك القوات في 8 نيسان/ ابريل إلى وسط العاصمة، ووصلت دبابتان إلى ساحة التحرير بعد عبورها جسر الجمهورية. وسقط في اليوم نفسه مطار (الرشيد) العسكري جنوب بغداد بيد القوات الغازية. وفي 9 نيسان/ ابريل بدأ الجيش الأمريكي يتقدم في عدة مواقع وبدأ الجيش العراقي والقوات العراقية ترتدي الملابس المدنية بالاختفاء من بغداد. وفي اليوم نفسه قام جنود أمريكيون بإسقاط تمثال صدام حسين وسط ساحة الفردوس فيما اعتبر رمزا لإكمال احتلال العراق وإسقاط نظام البعث.

ما تزال الكيفية التي احتل فيها العراق لغزا محيرا، وواحدة من أسرار الحرب التي لم تكشف لحد الآن. وجرى الحديث عن وجود خيانة، وتحدث البعض عن تورط بعض كبار القادة العسكريين العراقيين. لقد فتح احتلال العراق الباب لتفجر تناقضات المجتمع العراقي واقترابه في أكثر من مناسبة من حافة الحرب الأهلية، إلا انه ورغم ذلك فقد سمح بإعادة بناء مؤسسات الدولة وإقامة بعض الترتيبات الديمقراطية بديلا عن النظم التسلطية التي حكمت البلاد منذ إعلان الجمهورية عام 1958.

وقد انتهى الاحتلال رسميا بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 في 8 حزيران/ يونيو 2004، وتم بعدها نقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة في 28 من الشهر نفسه، إلا أن الاحتلال قد استمر من الناحية الفعلية في ظل تواجد عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين ضمن القوة متعددة الجنسيات على ارض العراق.

وفي حزيران/ يونيو 2007 دعا البرلمان العراقي إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، كما اتخذ قراراً بتمديد تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1511 الذي سبق وأن صدر في عام 2003 ونظم حقوق والتزامات القوات المحتلة. وفي أواخر عام 2008 اتفقت الحكومتان الأمريكية على سحب القوات الأمريكية المقاتلة بحلول عام 2010 وجميع القوات بحلول عام 2011، وبالفعل انسحبت آخر كتيبة مقاتلة في 20 آب/ أغسطس 2010، وبقي حوالي 50 ألف أمريكي ينفذون أعمال الدعم للقوات العراقية والمراقبة الجوية.

## الاحتلال البريطاني للعراق (1914)



بدأ الاهتمام البريطاني بالعراق مبكراً، نتيجة زيادة اهتمامهم بمنطقة الخليج، وتأمين الطريق إلى الهند وحماية المصالح البريطانية فيها. وسريعاً اعتبر رجال الدولة البريطانيون وادي الرافدين «فرعاً تجارياً وسياسياً وجغرافياً للخليج» فقد صرح اللورد كرزن في 1892 ملمحاً بأهمية بغداد التجارية، ذلك أنها «تقع

في ضمن موانئ الخليج ويجب أن تدخل ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع» ثم أسهب في تفصيل السياسة البريطانية في خطابه في مجلس اللوردات عام 1911، فقال «من الخطأ أن نفترض إن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما أنها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد وإنما تمتد شمالا إلى بغداد نفسها»[1].

اعتمدت بريطانيا على البحار في بسط هيمنتها، وسرعان ما أصبحت هذه الهيمنة تعتمد على النفط. وفي أوائل القرن العشرين كان وليم كوكس دارسي (W. Knox Darcy) يتطلع إلى الحصول على امتياز بالتنقيب عن النفط من الحكومة التركية. حتى إذا ما أخفق في هذا المسعى، بادر إلى إنشاء شركة النفط الإنجليزية - الفارسية عام 1909 التي احتكرت استغلال النفط في شمال إيران. وفي عام 1912 دخلت الشركة في منافسة مع المصالح الألمانية وشركة «رويال داج شل Royal Dutch Shell» في حقول النفط العثماني، وقد دعمت إمارة البحر البريطانية الشركة البريطانية - الفارسية ليعلن وينستون تشرتشل في مجلس العموم البريطاني في تموز/ يوليو 1913، بأن سياسة الحكومة «ستكون مالكة، أو واحداً من المشرفين.. على هذا المصدر». كانت هذه التوجهات السياسية هي التي دفعت أرنست كاسل Ernest Castle الى إنشاء شركة النفط التركية الجديدة. وسرعان ما سيطرت الحكومة البريطانية على شركة النفط الإنجليزية- الفارسية وعلى فرعها شركة النفط التركية. وقد احتكرت الأخيرة، عن طريق اتفاق مع الحكومة التركية، إنتاج النفط في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية الأوروبية والآسيوية معاً، ما عدا الأراضي التابعة لشيخ الكويت، والأراضي التي كان لشركة النفط الإنجليزية - الفارسية حقول نفط فيها[2].

ومع بدء الحرب العالمية الأولى تكثف وجود الأسطول البريطاني بهدف حماية حقول النفط، وقد قصدت بريطانيا من احتلال العراق تحقيق هدفين متكاملين هما ضمان التزود بالنفط، وصيانة الوحدة الاستعمارية[3].

كانت بريطانيا تمثل الدولة الوحيدة بين الدول العظمى، التي توفرت لها الموارد الكافية لمهاجمة عدوها في نقاط متفرقة، بصفة واسعة. وبهذا فقد استطاعت في مدة قصيرة أن تبسط سيطرتها التامة على جزء كبير من الأراضي العربية[4]. وقد شكل العراق ميداناً واسعاً للحرب بين العثمانيين وأعدائهم ثم سقطت ولاياته تباعاً بيد البريطانيين. بعد يوم واحد فقط من إعلان الحرب على الدولة العثمانية احتلت القوات البريطانية الفاو، ومن بعدها صدرت الأوامر بالتقدم شمالا من البصرة باتجاه بغداد على طريق الكوت. وبخلاف توقعات القيادة العسكرية لم يكن تقدم تلك القوات نحو الشمال بالأمر اليسير، فخلال السنوات ما بين 1914-1917 خسر البريطانيون إعداد كبيرة من القتلى والجرحى كان أكبرها تلك التي تكبدوها في حصار الكوت الشهير. على أن ضعف التنظيم والإدارة وانخفاض الروح المعنويه في صفوف القوات العثمانية مكنت البريطانيين من تحقيق النصر واحتلال بغداد في آذار/ مارس 1917.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وجدت بريطانيا نفسها قد سيطرت على

---

(1) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ص24 - 25.
(2) هنري فوستر، نشأة العراقي الحديث، ج1، ص210-211.
(3) المصدر السابق، ص215.
(4) المصدر السابق، ص144.

ثلاث ولايات عثمانية (بغداد والبصرة والموصل) دون أن تكون لديها سياسة محددة حول كيفية تحديد مستقبل تلك الولايات[1]. مع ذلك لم يترددوا كثيراً بصدد تأسيس الكيان العراقي الحديث، فقد عملت الحكومة البريطانية على الدعوة إلى الحكم غير المباشر، وتعمق إدراكها بان الإدارة الضرورية يجب توفيرها بتكوين مؤسسات سياسية لدولة حديثة في العراق بدلا من المؤسسات الإدارية المدنية الفتية التي بدأوا بتأسيسها خلال مدة الحرب تحت إشراف موظفين بريطانيين وهنود اعتمادا على تجربتها السابقة في الهند[2]. وقد سعت بريطانيا إلى تحقيق أكثر من هدف من خلال هذه العملية التي استهدفت التأسيس لدولة العراق الجديدة فقد ضمنت توفير الأمن وجباية الضرائب وحماية مصالحها عبر الفئة الحليفة التي قادتها ووضعتها على قمة مؤسسات الدولة الوليدة. واستكملت الصيغة «الشرعية» لاحتلالها من خلال إعلانها في الثالث من أيار/ مايو 1920 قبول الانتداب على العراق طبقا لمقررات مؤتمر سان ريمو ومعاهدة سيفر Sevres عام 1920.

وفي تلك الأثناء نُشر التصريح الإنكليزي - الفرنسي، إذ وزعت القيادات العسكرية في فلسطين وسوريا والعراق في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 بلاغا رسميا على الصحف يحتوي على نص يقرر طبيعة السياسة التي ستتبعها الحكومتان البريطانية والفرنسية في البلاد، ويشرح أهدافها شرحا وافيا. وقد تم لهذا البيان أوسع قدر ممكن من التوزيع فلم يوزع على الصحف لنشره فقط، بل استغلت وسائل أخرى لنشره في المراكز الريفية، كأن يعلق في لوحات الإعلانات في المناطق التي أكثريتها أميين ويقرأ عليهم باللغة العربية من قبل الموظفين العرب المستخدمين في الإدارة العسكرية. وكان من أهم ما ورد في هذا التصريح تأكيده على إن السبب الذي دفع بريطانيا وفرنسا إلى خوض الحرب في الشرق الأوسط، هو تحرير الشعوب التي رزحت تحت مظالم الأتراك تحريراً نهائيا وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً، وان بريطانيا وفرنسا سوف تشجعان وتُعِينان على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سوريا والعراق وستساعدان هذه الهيئات وتعترفان بها عندما تؤسس فعلا. كما أكد التصريح على أن الدولتين المنتصرتين ليس في نيتها فرض الحكم الذي تريدانه على الأهالي ولكن همهما الوحيد هو أن يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الأهلون أنفسهم[3].

وبعد نشر التصريح الإنكليزي الفرنسي بأسبوع واحد، كانت فكرة انتخاب أمير العراق موضع بحث في المجالس والدواوين في بغداد، التي كانت أكثر المدن العراقية طموحا سياسيا. كما أن فكرة الجمهورية كانت مطروحة أيضا إلا أنها لم تكن مقبولة لدى معظم المسلمين. إزاء نمو هذا الشعور لدى الشعب العراقي، اتخذت سلطات الاحتلال البريطاني في العراق التدابير لإيجاد شيء تسميه في عرفها تدريبا على الحكم الذاتي، فخطر لها إقامة المجالس البلدية، لتكون مجالا لتدريب العراقيين على الإدارة،

---

(1) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ص31.

(2) بلغ عدد الضباط البريطانيين الذين يديرون الحكم الذي أقامه البريطانيون في العراق قبل حزيران 1920 حوالي (450).

(3) ينظر نص التصريح في: فيليب ويلارد ايرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ص362.

ولتكون أيضا إيفاءً بما وعدت به في بياناتها.

وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 استلم وكيل الحاكم المدني العام العقيد أرنولد تالبوت ولسن (Arnold T. Wilson) برقية من وزير الهند يعرض فيه مقترحات العقيد لورنس (T.W.Lawrence) بتكوين حكومة عربية في العراق الجنوبي والعراق الشمالي وسوريا تحت حكم عبد الله وزيد وفيصل أبناء الشريف حسين (1853-1931)، وأن يبقى الأخير ملكا على الحجاز، وسوف تكون هذه الحكومات تحت النفوذ البريطاني. وقد أجاب الوكيل الوزير بان هذه المقترحات غير عملية لأنها لم تكن في مصلحة بريطانيا ولا تتفق مع رغبات سكان البلاد، لكنه عاد بعد أيام ليقترح تأسيس حكومة عربية تضم البصرة وبغداد والموصل، ويرأسها أمير عربي، واقترح إجراء استفتاء لمعرفة رأي أهل البلاد. وقد نوقشت مقترحات ولسن في لندن وتمت الموافقة وأمر بإجراء الاستفتاء[1]. وكان ولسن مصراً على إن تكون نتائج الاستفتاء العام مطابقة لمقترحاته، واستطاع الحكام السياسيون في بعض المناطق أن يلعبوا دوراً بارزاً في تسيير عملية الاستفتاء لصالح ما كان يراه ولسن، لكن البعض الآخر واجه مشكلات حقيقية وبخاصة في المدن المقدسة: النجف، كربلاء والكاظمية. وقد رافقت الاستفتاء مطالبة الوطنيين في بعض مراكز العراق الرئيسة السلطات البريطانية بتكوين مجلس تشريعي منتخب من أهالي البلاد. فقد أسفرت اجتماعات رؤساء العشائر وزعماء النجف عن المطالبة بحكومة عربية إسلامية يرأسها أحد أنجال الشريف حسين على أن يكون مقيدا بمجلس تشريعي. وفي كربلاء استفتي الشيخ محمد تقي الشيرازي في أمر الاستفتاء، فأفتى بتحريم انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين. وحاولت الحلة أن تضع مضبطة تطالب بحكم وطني إلا إنها فشلت. وفي الكاظمية كان الشعور بالعداء لبريطانيا قويا جدا، وهدد رجال الدين الوطنيون جميع من يصوت لصالح الاحتلال البريطاني أنه سيكون مارقا عن الدين ويطرد من الجوامع. ونظمت مضبطة طالبت بحكومة عربية إسلامية يرأسها عربي مسلم[2].

بادر ارنولد ولسن إلى تأسيس المجالس البلدية. تأسس أول تلك المجالس في البصرة من مدير بريطاني ومعاون عربي ومهندسين بريطانيين وعرب، وعشرين عضوا احدهم بريطاني ينوب عن غرفة التجارة والآخر من التجار الهنود والثمانية عشر عضوا الآخرين كانوا معينين من حاكم اللواء السياسي. بينما واجهت عملية تشكيل المجلس البلدي في بغداد صعوبات جمة أخرتها حتى 19 تموز/ يوليو 1919 عندما نجح الحاكم السياسي لبغداد العقيد فرانك بلفور (Frank Balfour) بتشكيل المجلس ليضم كلا من: عبد المجيد الشاوي (رئيسا لبلدية الرصافة)، عبد الغني كبة (رئيسا لبلدية الكرخ)، محمد حسن جوهر، جعفر أبو التمن[3]، بالإضافة إلى ممثل عن الطائفة اليهودية، وأخر عن الطائفة المسيحية.

لقد واجه البريطانيين وضعا معقدا في العراق فقد أشار السير بيرسي كوكس إلى تلك

(1) كان الاستفتاء يتضمن النقاط الثلاث التالية: (1) هل تفضلون دولة عربية تقوم بإرشاد بريطانيا وتمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج؛ (2) وفي هذه الحالة، هل تريدون بان يكون على رأس الدولة الجديدة أمير عربي؛ (3) وإذا كان الأمر كذلك فمن الذي ترشحونه.

(2) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج 1، ص43-44.

(3) استقال أبو التمن وعبد الغني كبة في وقت لاحق من عضوية المجلس البلدي.

الحقيقة عندما قال «إن المشكلة المعقدة كثيرا في منطقة الفرات الأوسط، في هذا الوقت (1917) ليس وجود قبائل كثيرة، وإنما وجود مدينتي كربلاء والنجف»[1] فالخوف من الأكثرية الشيعية كان هاجسا مقلقا للبريطانيين فقد صرحت المس بل في رسائلها «نحن كأجانب لا نستطيع التفريق بين السني والشيعي. غير انك لو تركت الأمر بأيديهم فإنهم سيتغلبون على الصعوبة بنوع من التحايل والتمويه، كما فعل الأتراك تماما. .. على إن السلطة النهائية يجب إن تكون في أيدي السنة، برغم أقليتهم العددية، وإلا فستكون عندك دولة يسيرها المجتهد، وهو أمر خبيث جداً..»[2] لذا فإنهم نظروا إلى الشيعة كطامعين في الحكم في ظل خشية التأثير الإيراني على شيعة العراق[3]. على أن الأجواء السياسية في العراق خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال البريطاني لم تكن معادية للبريطانيين تماما إذ لم يكن العراقيون كلهم يناوئون الحكم البريطاني. فقد أخذ بعض العراقيين لاسيما في المدن الكبيرة يعبرون عن إعجابهم بالأسياد الجدد الذين كانوا على درجة عالية من الكفاءة والالتزام والتنظيم وعلى نحو خاص في مسعاهم الرامي تطبيق النظام والقانون وخلق جهاز حكومي على أنقاض المؤسسات العثمانية التي كانت منهارة تماما أو على وشك الانهيار في أواخر العهد العثماني. والى جانب ذلك فقد رحب اليهود والمسيحيون بالبريطانيين الذين رأوا في مقدمهم فرصة للتحرر من قيود العيش في ظل مجتمع غالبيته العظمى من المسلمين[4].

أعلنت بريطانيا في 3 أيار/ مايو 1920 قبولها الانتداب على العراق الذي خصها به مؤتمر سان ريمو (25 نيسان/ أبريل 1920). وبالرغم من أن إعلان الانتداب قد قرن بشرح مُعَد بدقة بان الهدف النهائي هو تطوير المؤسسات الاستقلالية، وكان الغرض من الشرح هو الحد من فعالية الوطنيين، الذين نظروا إلى مقرراته بمثابة ضربة لآمالهم الوطنية في التحرر والاستقلال ونقضا للوعود البريطانية التي أطلقها الجنرال مود عشية احتلال العراق. وعلى إثر ذلك تضافرت جهود العراقيين على المطالبة بحقوقهم المشروعة، وطفقوا يعقدون الاجتماعات السرية والعلنية في بغداد والنجف والموصل وغيرها من أمهات المدن العراقية[5]. لقد ولد ذلك الإعلان ردود فعل شديدة في المدن العراقية، فقرر زعماء الحركة الوطنية عقد اجتماع لهم في 9 أيار/ مايو 1920، اتفقوا فيه على المباشرة بنشر الدعوة لإقامة حكومة وطنية في بغداد. وفي اليوم التالي عقدت اللجنة التنفيذية لـ«جمعية حرس الاستقلال» اجتماعا قررت فيه إقامة المظاهرات السياسية على أن تكون في الظاهر على شكل حفلات دينية، فشهدت جوامع بغداد وخاصة جامع الحيدرخانة[6] اجتماعات سياسية هامة كانت تلقى فيها القصائد الحماسية المنددة بالانتداب والداعية إلى إقامة الحكم الوطني. وأسفرت تلك التجمعات في 26 أيار/ مايو 1920 عن انتخاب 15 مندوبا ليمثلوا العراقيين أمام سلطة الانتداب البريطانية، وعرض مطالب الحركة

---

(1) ورد في: هنري فوستر، نشأة العراقي الحديث، ص99.
(2) حنا الخياط (ترجمة وتعليق)، العراق في رسائل المس بيل، ص212.
(3) المصدر السابق، ص101.
(4) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص51.
(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص43.
(6) يقع في منطقة الحيدر خانة في شارع الرشيد وكان قد شيد في عهد الوالي العثماني داود باشا.

الوطنية التي كانت تتلخص بما يلي: الإسراع بعقد مؤتمر يمثل الأمة العراقية؛ إطلاق حرية المطبوعات؛ ورفع الحواجز الموضوعة على البريد والبرق. وطالبوا أيضا بإنشاء حكومة وطنية بناءً على وعود الحلفاء. وفي20 حزيران/ يونيو 1920 أذاعت السلطات البريطانية بلاغا يمكن عده ردها الرسمي على مطالب المندوبين الخمسة عشر، ومفصحاً عن خطة بريطانيا في العراق وهي:

1) جعل العراق دولة مستقلة تضمن استقلالها عصبة الأمم وتوكل بريطانيا وكالة بها.
2) تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ الأمن الداخلي وحمايتها من الاعتداء الخارجي.
3) إلزام الحكومة بتشكيل قانون أساسي (دستور) للبلاد.

فانطلقت بعد ذلك الثورة العراقية الكبرى (ثورة العشرين)، واضطر البريطانيون إلى تشكيل حكومة وطنية بناءا على توصيات مؤتمر القاهرة، وانتخب المجلس التأسيسي، واقر المعاهدة العراقية البريطانية 1922 والقانون الأساسي (الدستور) وقانون انتخاب اعضاء مجلس النواب.

## الاحتلال العثماني للعراق (1534-1917)

تعاقب الغزاة على حكم العراق منذ سقوط الحكم العربي- الإسلامي عام 1258، وخضع العراق للهيمنة العثمانية لمدة 384 سنة، ما بين استيلاء السلطان سليم القانوني على العراق وإدماجه في الدولة العثمانية حتى إتمام الجيش البريطاني للعراق[1]. وبعد دخول الجيوش العثمانية بغداد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1534 قسم العراق إلى أربع ولايات هي: بغداد والبصرة والموصل وشهرزور، ثم أعيد التقسيم فكانت كل من الولايات الثلاث بعد دمج ولاية شهرزور بالموصل تحت إدارة وال واحد مركزه بغداد. مع ذلك ظل العراق موضع نزاع دائم بين العثمانيين والصفويين الإيرانيين ثم خلفائهم حتى نهاية القرن الثامن عشر. لم تخرج الموصل في أي وقت عن نطاق الإمبراطورية. أما بغداد فقد تم غزوها عام 1534، على اثر حملة قادها السلطان سليمان بنفسه. أما البصرة التي اعترف رئيسها العربي (1538-1539) بالسيادة العثمانية، فقد ضعفت السلطة العثمانية فيها في بداية القرن السابع عشر، الأمر الذي أدى إلى تشجيع الحاكم الصفوي الكبير الشاه عباس على محاولة العودة إلى العراق. وفي 1623 استولى الشاه عباس على بغداد. ولم يعد العثمانيون إلى الاستيلاء على بغداد إلا بعد وفاته عام 1629، وذلك عقب حملة عسكرية قادها السلطان مراد الرابع (1638). وقد وضعت معاهدة زهاب (1639) نهاية للنزاع الذي استمر أكثر من قرن بين العثمانيين والصفويين. مع ذلك وفي القرن التالي استؤنفت المعارك بين الإمبراطوريتين، وظلت شبه مستمرة خلال الحقبة 1723-1749. ففي عام 1733 كان نادر شاه قاب قوسين من الاستيلاء على بغداد. وفي عام 1742 ضرب حصارا حول الموصل، وكاد ينجح لولا المقاومة الباسلة التي أبداها السكان والحاكم حسين باشا الجليلي. وقد حققت وفاة نادر شاه في عام 1747 هدنة طويلة للعثمانيين. وفي عام 1775 قام جيش فارسي بمحاصرة مدينة البصرة، وبعد دفاع طويل سقطت المدينة في عام 1776، ولم يسترجعها العثمانيون إلا في 1780. وفي هذه المرة ابتعد الخطر الفارسي نهائيا عن العراق

(1) ينظر على سبيل المثال: ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث.

بعد معارك امتدت ثلاثة قرون، وجعلت الحدود العراقية هي اقل حدود الإمبراطورية العثمانية أمنا في منطقة النفوذ العربية[1].

وحتى يتسنى للعثمانيين السيطرة على مجمل العراق. وجرى تزويد الباشاليكات الأربعة التي نظمت في البصرة وبغداد والموصل وكركوك بمؤسسات عادية: ولاة يعينون لمدة سنة، مع إمكانية تجديد الولاية[2]، يساعدهم انكشاريون ووحدات محلية، ويحكمون بمساعدة دفتردار[3] (تعينه اسطنبول) وديوان وقضاة مرسلين كل سنة من اسطنبول. وسرعان ما ظهرت في الإدارة العثمانية في العراق أعراض الانحدار، فتراجعت سلطة الباشاوات وتراجعت سيطرتهم على القوى المحلية (القبلية)، وعصيان العسكر، ووضوح اتجاهات وتطور استقلالات محلية[4].

كانت ولاية بغداد تضم في البدء الولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة، وكانت مقسمة إلى 17 متصرفية (سنجق)، لغاية ولاية مدحت باشا، الذي أعاد تنظيم الولاية لأسباب إدارية/ تنظيمية، انطلقت من رؤيته الإصلاحية لتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية في الحكم. فقسمها على عشر سناجق[5] هي: بغداد، وشهرزور، والسليمانية، والموصل، والدليم[6]، وكربلاء[7]، والديوانية[8]، والبصرة، والعمارة، والمنتفك. لذا استقلت الموصل إدارياً عام 1879، والبصرة عام 1884، مع احتفاظ بغداد، على الدوام بالسيادة والهيمنة عليهما. مع العلم أن السوق الاقتصادية الموحدة لولاية بغداد (التي كانت ضمنها الموصل والبصرة) بدأت بالتشكل التدريجي منذ عام 1830. ويتولى إدارة الولاية والٍ يساعده دفتردار (محاسب عام) ومكتوبجي (سكرتير عام) وعدد من ممثلي الوزارات المختلفة في اسطنبول. أما السنجق فيديره متصرف مسؤول أمام الوالي، يساعده محاسبجي (موظف حسابات) ومدير تحريرات وممثلون صغار لمختلف الوزارات. ويوجد في كل وحدة إدارية مجلس إدارة يرأسه رئيس الوحدة الإدارية، ويتألف أعضاؤه من موظفين معينين ومن ممثلين منتخبين يمثلون السكان المحلين. فضلا عن ذلك فقد تأسس في مركز كل ولاية وسنجق وقضاء مجلس بلدي منتخب[9]. وهناك موظفون آخرون كرئيس

---

(1) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ص22.

(2) تعاقب على بغداد 24 باشا خلال المدة (1638-1704)، والموصل 48 باشا للمدة (1638-1700).

(3) الدفتردار: هو أكبر موظف في الإدارة المالية للايالة، يعمل تحت إشراف الباشا وتوجيهه.

(4) روبير مانتران (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية، ص589.

(5) في أعقاب نجاح حملة مدحت باشا في الإحساء ونجد، وتمكنه من إخضاعها لسيطرة الدولة المباشرة، وقيامه بتأسيس إدارة حكومية فيها أواخر عام 1871، أضاف إلى ولاية بغداد سنجق نجد وكان يتكون من أربعة أقضية هي: قطر، والمبرز، والقطيف، والهفوف.
ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917، ص130-131.

(6) ألغي بعد أواخر عام 1870 وأصبح قضاء تابعا لسنجق بغداد.

(7) ادمج سنجق كربلاء عام 1875 بسنجق الديوانية، الذي كان يعرف آنذاك بسنجق الحلة. ثم أعيد فصلهما عام 1882.

(8) نقل مركز السنجق بعد مدة قصيرة إلى الحلة، وحمل السنجق اسمها فيما أصبحت الديوانية قضاءً تابعا له. ثم نقل مركز السنجق في أوائل عام 1893 إلى مدينة الديوانية، وذلك بسبب هجرة العشائر من المناطق المحيطة بالحلة آنذاك بسبب نقص مياه نهر الحلة، وتنامي أهمية مدينة الديوانية وتزايد عدد سكانها. وعرف حتى نهاية الحكم العثماني بسنجق الديوانية.

(9) غسان العطية، العراق: نشأة الدولة، ص33.

التشريفات وكاتب باب العرب (الموظف المسؤول عن شؤون العشائر) .

امتازت فترة الحكم العثماني بالتخلف عانى خلالها العراقيون صنوفا من اضطهاد بشع، واستغلال أبشع. تقول مس بل «لم تكن لدي قبل قدومي إلى بغداد، فكرة عن المدى الذي أصبحت فيه تركيا موطنا للإجراءات العقيمة والعمياء، ولا عن الدرجة التي أصبح فيها الوضع التركي في العراق من الضعف، الذي لا تسنده القوة البشرية»[1] فقد بلغت حدود الفوضى، في الإدارة السيئة التي راحت تهدد وجود تلك الولايات، وان كان وجودها اسميا ليس إلا[2]. والمحصلة أن واجه العثمانيون ظروفا مهدت لتلاشي سيطرتهم على العراق وعموم الجزيرة العربية وبلاد الشام ومنها: تصاعد المد القومي المعادي للعثمانيين، والثورة العربية التي اندلعت ضد سلطة الباب العالي، وانشغال العثمانيين عسكريا وإداريا بها. وشيئاً فشيئاً انسلخ العراق من قبضة الدولة العثمانية ليدخل مرحلة جديدة من تاريخيه المعاصر ووقوعه تحت الاحتلال البريطاني.

**أحداث الموصل (1959)**

بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 بزعامة عبد الكريم قاسم أدى نمو الاستقطاب السياسي على الساحة العراقية وعدم الاستقرار إلى محاولة كل قطب في المعادلة السياسية القائمة إلى التخلص من القطب المقابل بالأساليب العنيفة. فكان الانقلاب المضاد لقاسم بتدبير من ضباط الجيش القوميين العرب بتوجيه من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر[3]، إذ يشهد طالب الشبيب أن الأسلحة قد جاءت إلى قائد الحركة عبد الوهاب الشواف إضافة إلى محطة إذاعة سرية من مصر عبر الأراضي السورية في بداية عام 1959 بإشراف مباشر من عبد الحميد السراج الذي كان يشرف على العمليات السرية المصرية داخل العراق وعلى العلاقة بين مصر والأحزاب القومية. علما بان بعض الأسلحة التي قدمتها مصر لعبد الوهاب الشواف، استعملها «حزب البعث العربي الاشتراكي» بطريقة أو بأخرى وأوصلها إلى بغداد، وكانت هي أسلحة التنفيذ في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم أواخر عام 1959 وقد كان ذلك بتنسيق كامل مع السفارة المصرية في بغداد. كما كانت محاولة عبد الوهاب الشواف الفاشلة في آذار/ مارس 1959 التي شكلت الذروة في الصراع بين الشيوعيين والقوميين، كما جندت القوى القومية العربية العناصر التي كانت معروفة بعدائها لقاسم ومن ضمنها عشائر شمر إذ كان رئيسهم أحمد عجيل الياور من المناوئين البارزين للتوجهات اليسارية وكذلك الرؤساء البارزين لعشائر الدليم والمتتفك الذين كانوا قادرين على تعبئة الآلاف من المتمردين المسلحين ضد الحكومة[4].

يقول ليث عبد الحسن الزبيدي، أن الشواف اخذ يفكر منذ اليوم الثاني للثورة بالتمرد والإطاحة بكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعمل سراً على تشكيل تكتل للقيام بالانقلاب ووضعوا خطة الانقلاب، وأجرى بعضهم اتصالات مع زعماء الأحزاب القومية، ولم تكن حركة الموصل سوى إشارة للقيام بحركة على نطاق واسع تتركز في بغداد

(1) ورد في: المصدر السابق، ص92.
(2) المصدر السابق، ص93.
(3) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص29.
(4) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ص197.

وتعم جميع أنحاء العراق. لكن عدم الانسجام بين الضباط القائمين بالحركة، والإعلان المفاجئ عن الحركة دون استعداد، سهلا لعبد الكريم قاسم التحرك بسرعة وإجهاض المحاولة الانقلابية وقتل العقل المدبر لها[1].

يقول حنا بطاطو في تحليله المميز للأحداث لقد «أثارت أحداث الموصل بتوهج لهيبها تعقيدات النزاعات التي كانت تهز العرق، وكشفت عن وجوه القوى الاجتماعية المختلفة بطبيعتها الأساسية والتراصف الحقيقي لمصالحها الحياتية... وبدا وكأن النسيج الاجتماعي قد تفكك وأن السلطة السياسية تلاشت كليا. وتحولت الفردانية، بتفجرها، إلى فوضى. وأطلق الصراع بين القوميين والشيوعيين عداوات عمرها من عمر الزمن، وشحنها بقوة متفجرة وواصلا بها إلى نقطة الحرب الأهلية»[2]. وقد انتهت الحركة باغتيال قائدها.

## الأحرار (جمعية)

أول تجمع علني شيوعي في البصرة. شكلها الشيوعيون العراقيون الأوائل في البصرة حوالي عام 1929، واتخذت الجمعية من نادي الشبيبة مقرا لها. أعلنت مبادئها (حرية- إخاء- مساواة)، وأعلنوا فيها إن العراقيين «ولدوا أحرارا» لـ «يعيشوا أحرارا». وفي البرنامج الذي أعلنته الجمعية تحددت أهدافها بما يلي:

1. تحرير العقل والروح والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والفعل بكل الوسائل المشروعة.
2. (أ) العمل بلا هوادة، وبكل الطرق القانونية، من أجل فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية، أي عن «السياسة» و«التعليم» و«الحياة العائلية»... الخ. (ب) الاحتجاج بقوة... على أي عمل ديني يضر بوحدة الشعب.
3. نشر التسامح الديني... في كل البلاد العربية...
4. يتم تحقيق هذه الأهداف بالتغييرات التشريعية.. وبالمشاركة في الانتخابات النيابية...
5. ... فضح مدى انحراف رجال الدين في سلوكهم عن الجوهر الأساسي للدين مع الأخذ في الاعتبار إن الأديان كانت السبب الرئيسي للتفرقة وان الهدف الأسمى للجمعية هو توحيد قوى الشعب المبعثرة.
6. عقد اجتماعات عامة بهدف تعريف الناس بأحدث الأفكار العلمية والاجتماعية... وإطلاعهم على آخر التطورات الدولية...
7. تحرير المرأة العربية من أغلال الانحطاط والجهل...
8. ... ترويج مشاعر الزمالة بين الناس...
9. تشجيع المدارس الوطنية العربية فقط والنظر إلى كل البلاد العربية كبلد واحد.

ويطلق عليها أيضا «الحزب الحر اللاديني» بسبب عدائها الصريح للدين الأمر الذي أثار ضجة كبيرة مما أدى إلى عزل أفرادها اجتماعيا وانفصال الناس عن الأفكار التي تدعو إليها. لذلك فان إنجازات الجمعية بقيت ضئيلة إلى حد كبير رغم ما أثارته من جلبة واجتذابها عدداً لا بأس به من الشباب، الذين سرعان ما تخلوا عنها، وكان ذلك عام 1929[3].

## الأحرار (حزب)

تأسس في 2 نيسان/ ابريل 1946، وانتخب

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص430-443.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص179.

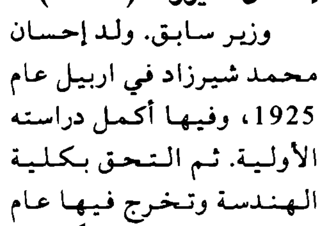
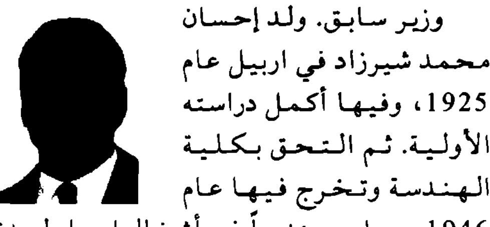
(3) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص57-60.

كامل الخضيري رئيساً له وحسين النقيب نائباً للرئيس وداخل الشعلان معتمداً عاماً وعباس السيد سلمان نائباً للمعتمد ومحمد فخري الجميل سكرتيراً عاماً للحزب.

أما هدف الحزب الذي حدده منهاجه فهو: «النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته، والعمل على توحيد صفوف أبنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة بأحدث الأساليب والطرق العصرية، وتقدمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً..»[1].

وبعد استقالة وزارة توفيق السويدي في 30 آذار/مارس 1946 انضم السويدي ومعظم أعضاء وزارته إلى الحزب، وأعيد انتخاب لجنته العليا فانتخب توفيق السويدي رئيساً للحزب، وسعد صالح نائباً له[2]. ثم أصبح سعد صالح رئيساً للحزب منذ شباط/فبراير 1947، ويكاد يجمع المؤرخون والباحثون والسياسيون على إن هذا الحزب حزب محافظ مساند للسلطة ويدين بالولاء العظيم للعائلة المالكة ويؤمن بالتعاون مع بريطانيا. ربما لان معظم أعضائه من السياسيين العراقيين البارزين وكبار الملاك والتجار ورؤساء العشائر، ومنهم، كامل الخضيري، الشيخ داخل الشعلان، نوري الاورفلي، عبد القادر باش أعيان، عبد العزيز السنوي، محمد فخري الجميل، حسين النقيب، عباس السيد سلمان، على ممتاز الدفتري، الفريق إسماعيل نامق، عبد الوهاب محمود، عبد الهادي الظاهر، وعبد الجبار الجلبي. وبعدما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في عام 1948 قررت اللجنة العليا للحزب تجميد نشاطه.

## إحسان شيرزاد (1925-)

وزير سابق. ولد إحسان محمد شيرزاد في اربيل عام 1925، وفيها أكمل دراسته الأولية. ثم التحق بكلية الهندسة وتخرج فيها عام 1946. عمل مهندساً في أشغال اربيل لمدة سنتين، بعدها أرسل ببعثة وزارة المعارف إلى الولايات المتحدة فتخرج في جامعة ميتشغان عام 1950 بعدما حصل على درجة الماجستير. عاد إلى العراق وعين في العام نفسه في كلية الهندسة، وفي عام 1966 حصل على مرتبة الأستاذية[3].

اشترك في «المؤتمر الشعبي الكردستاني» (كويسنجق: 18-20 آذار/ مارس 1963. واختير عضواً في الوفد الذي نقل المطالب الكردية إلى الحكومة التي أنتجها انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. عين وزيراً للبلديات والأشغال العامة في وزارة عبد الرحمن عارف (10 أيار/ مايو 1967- 10 تموز/ يوليو 1967) وفي وزارة طاهر يحيى التالية لكنه استقال من منصبه في 22 حزيران/ يونيو 1968. ثم في وزارة عبد الرزاق النايف (18 تموز/ يوليو - 30 تموز/ يوليو 1968) وفي ظل الوزارات التي شكلها أحمد حسن البكر، فقد عين في 30 آب/ أغسطس 1968 وزيرا للشؤون البلدية والقروية. وفي 30 آذار/ مارس 1971 عين وزيراً للبلديات حتى اعفي من منصبه في 7 نيسان/ ابريل 1974.

**أحمد أسد الله**

أحد رجال الدين في النجف الأشرف

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص21؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص172.

(2) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق: حقبة من الصراع 1914-1958، ص148.

(3) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص64.

ورموز الحركة الوطنية ويعتبر مفجر تمرد العشائر في الجنوب ضد الحكومة الملكية عام 1935، اعتقلته الحكومة وأسقطت عنه الجنسية العراقية ونفته خارج العراق. أثار نبأ اعتقاله الهيجان في صفوف العشائر في ناحية الرميثة فهاجموا إثرها سراي الحكومة في المدينة. عندها سارعت الحكومة إلى إرسال اللواء بكر صدقي على رأس قوة عسكرية كبيرة وقصفت الرميثة في 11 أيار/مايو 1935 قصفاً عنيفاً وأعلنت الرميثة منطقة حرب وأعلنت الأحكام العرفية فيها.

## أحكام عرفية (مفهوم)

هو فرض القانون العسكري على كل أو بعض أجزاء الدولة، وتقوم هذه الأحكام على سيطرة العسكر وعقوبات مشددة لمخالفي النظام والقانون ومثيري الشغب. وعادة ما تطبق الأحكام العرفية بعد حصول انقلاب عسكري، لذا لم تطبق البلدان الديمقراطية هذه الأحكام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي العراق فرضت الأحكام العرفية خلال العهد الملكي في 14 وزارة كانت أولاها في 14 ـأيلول/ سبتمبر 1924 عندما أعلنتها وزارة ياسين الهاشمي لمدة أربعة أيام في زاخو والعمادية، فيما أعلنت مرتين في العراق ككل إبان وزارتي محمد الصدر ونوري السعيد الثالثة عشرة (1956)، كما أعلنت بعد انقلاب 1958 في جميع أنحاء العراق.

## أحمد البارزاني (1896-1969)

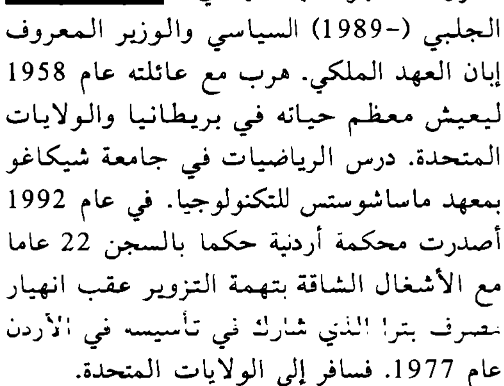
أحد شيوخ بارزان وقائد أولى ثوراتها، وهو أخ غير شقيق للملا مصطفى البارزاني ويكبره سناً. ولد في بارزان عام 1896 وتولى مشيخة بارزان وهو لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وذلك في عام 1914 بعد إعدام شقيقه عبد السلام البارزاني. فكانت للشيخ أحمد الزعامة الروحية على أتباعه لمدة تزيد على الأربعين عاما. وفي بداية توليه المشيخة عمل على إعادة تنظيم صفوف عشيرته التي أنهكتها حملات الملاحقة والتشريد. وابتداء من عام 1927 برز قائدا للحركة الكردية. رفض قرار الحكومة بسط سلطتها الإدارية على منطقة بارزان وتأسيس مراكز للشرطة فيها، كما تحدى الحكومة عندما شنت قواته هجوماً كاسحاً على عشائر (برادوست) التي يترأسها الشيخ رشيد لولان الموالية للحكومة، ثم شن هجوما آخر على قضاء الزيبار في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1931. وفي نيسان/ أبريل 1932 تمكن الجيش العراقي مدعوما بالقوة الجوية البريطانية من إجباره على التوجه شمالاً وعبور الحدود إلى تركيا إذ استسلم مع أتباعه للجيش التركي في حزيران/ يوليو 1932، الذي نقله إلى منطقة (أدنه) بالقرب من الحدود البلغارية، وبعدما تناهى إلى علم الحكومة التركية عزم البريطانيين على إسكان أعدائها الآشوريين في مناطق سكن البارزانيين نقلت الشيخ أحمد وأنصاره إلى منطقة كويان على الجانب التركي المقابل لمنطقة بارزان، وكانت الحكومة العراقية قد طلبت من تركيا تسليمها الشيخ احمد وجماعته لكن تركيا اشترطت إصدار عفو عام عنهم فاستجابت الحكومة العراقية للطلب التركي وأصدرت في 2 حزيران/ يونيو 1933 عفواً شاملاً له ولأتباعه وتم إسكانهم في الموصل أولا ثم نقلوا إلى الناصرية ثم الحلة. وبعد تدهور صحة الشيخ أحمد نقل إلى كركوك ومنها إلى السليمانية[1].



(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص38-39.

سجن حوالي العام 1946، وأطلق سراحه في 21 تموز/ يوليو 1958 بعد أسبوع من الإطاحة بالملكية في العراق. رفض عام 1961 قتال عبد الكريم قاسم وطلب من أخيه الملا مصطفى مغادرة بارزان فأذعن الأخير لطلبه. وعند اندلاع المعارك عام 1963 في كردستان استسلم بعد قتال شديد بين القوات العراقية وأنصاره من البارزانيين (حوالي آب/ أغسطس 1963)، ليشارك بعدما نجح عبد السلام عارف في إقصاء البعث عن السلطة في المفاوضات التي تمت بين الحكومة والحركة الكردية. توفي عام 1969.

**أحمد الجلبي (1945–)**



رئيس اللجنة التنفيذية لـ«المؤتمر الوطني العراقي» ونائب رئيس الوزراء. ولد في عام 1945 لأسرة سياسية معروفة، فأبوه عبد الهادي الجلبي (–1989) السياسي والوزير المعروف إبان العهد الملكي. هرب مع عائلته عام 1958 ليعيش معظم حياته في بريطانيا والولايات المتحدة. درس الرياضيات في جامعة شيكاغو بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. في عام 1992 أصدرت محكمة أردنية حكما بالسجن 22 عاما مع الأشغال الشاقة بتهمة التزوير عقب انهيار مصرف بترا الذي شارك في تأسيسه في الأردن عام 1977. فسافر إلى الولايات المتحدة.

في مطلع التسعينات عمل حثيثاً في صفوف المعارضة العراقية في الخارج كما حاول اكتساب ثقة المعارضة فيه. عمل على تأسيس مؤتمر للمعارضة العراقية في فيينا ثم صلاح الدين، ونجح في تأسيس «المؤتمر الوطني العراقي» الذي اختير في عام 1992 رئيساً للجنة التنفيذية فيه وهي بمثابة القيادة العليا للمؤتمر. ومنذ ذلك الحين عمل جاهداً على كسب التأييد الأمريكي لمشروعه القائم على الإطاحة بنظام صدام حسين بمساعدة أمريكية. لذا فقد اتصل بوكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) ووزارتي الخارجية والدفاع (البنتاغون). لكن انفراده بالقرار داخل المؤتمر أثار حفيظة أعضاء المؤتمر وبخاصة من القيادات فيه. حاول منتصف التسعينات تنظيم الثورة في شمال العراق ولكن محاولته انتهت على يد الجيش العراقي الذي دمر معسكرات أنصار الجلبي في أربيل، لذا هرب الجلبي إلى خارج العراق مرة أخرى. قام الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بإقرار خطة لإنفاق 97 مليون دولار لمساعدة المعارضة العراقية وخصوصاً «المؤتمر الوطني العراقي» بهدف الإطاحة بنظام صدام حسين لكن جزءً ضئيلاً من الأموال أنفق وتعرض المؤتمر لانقسامات وصراعات على القيادة. حاول الجلبي بعد ذلك الإبقاء على المؤتمر وعلى موقعه في قمته رغم الانقسامات الحادة والانسحابات المتكررة لرموزه. عاد الجلبي إلى العراق مع القوات الأمريكية إبان حرب احتلال العراق (آذار/ مارس- نيسان/ ابريل 2003)، واشترك في «مؤتمر الناصرية». وعند تشكيل «مجلس الحكم الانتقالي» ثم أصبح رئيساً دورياً للمجلس. وبعدها شغل مقعداً في الجمعية الوطنية المؤقتة بعد حل المجلس. انضم إلى الائتلاف العراقي الموحد وحصل على مقعد في الجمعية الوطنية الانتقالية، ولما شكل إبراهيم الجعفري حكومته الانتقالية (نيسان/ ابريل 2005) اختير الجلبي نائباً لرئيس الوزراء. انسحب من الائتلاف وشكل تحالفاً جديداً في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 وخاض انتخابات ذلك العام ولم يتمكن من الحصول على الأصوات الكافية للوصول إلى مجلس النواب. وقد استمر في منصبه رئيساً لـ«هيئة اجتثاث البعث». وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 نجا من محاولة اغتيال بعبوة ناسفة على طريق

النجف- بابل أودت بحياة أربعة من مرافقيه. انضم في عام 2009 إلى «الائتلاف الوطني العراقي» وحصل على مقعد في مجلس النواب في انتخابات عام 2010.

**أحمد الحبوبي (1931-)**



وزير سابق، ومن القوميين البارزين. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1931، وهو ابن أخ السيد المجاهد محمد سعيد الحبوبي. أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في النجف. التحق في عام 1951 بكلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها عام 1955. مارس بعدها المحاماة لمدة أشهر في مكتب الأستاذ محمد صديق شنشل في بغداد. لينتقل بعدها إلى ممارسة المهنة في مدينة النجف. أنيطت به مهمة إدارة فرع «حزب الاستقلال» في المدينة. وعند قيام «جبهة الاتحاد الوطني» عام 1957 التي شارك فيها حزب الاستقلال كان الحبوبي مقرر اللجنة في النجف الأشرف وعضو ارتباط مع المركز في بغداد. اعتقل في 21 أيلول/ سبتمبر 1958 في أبي غريب مع بعض رفاقه وقضى في سجنه حوالي ستة أشهر. ثم أفرج عنه بكفالة. غادر العراق هرباً إلى المملكة العربية السعودية في 23 آذار/ مارس 1959 انتقل بعدها إلى القاهرة. انتمى عام 1961 إلى الحزب العربي الاشتراكي الذي تأسس في العراق، وانتخب عضوا في المكتب السياسي للحزب ورئيس المكتب القيادي (مكتب التنظيم) للحزب. وساهم في تأسيس «التجمع القومي العربي في القاهرة». وفي عام 1964 كان أحد الموقعين على ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي. تقلد عدة مناصب وزارية في عهد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف (1963-1968). اعتقل صبيحة 17 تموز/ يوليو 1968. وأفرج عنه بعد مدة، واعتقل مرة أخرى في 20 كانون الثاني/ يناير 1970 وقضى ليلة واحدة في سجن «قصر النهاية» روى تفاصيلها في كتاب أسماه «ليلة الهرير في قصر النهاية»[1] في 16 تموز/ يوليو 1970 غادر العراق ليعيش منفيا في القاهرة. أسس في القاهرة خلال الثمانينات، «التجمع القومي الديمقراطي» وهو حزب قومي ناصري، لتجميع العناصر الناصرية ويضم الضباط الأحرار (منهم عرفان عبد القادر وجدي، وعلي حسين جاسم) والتجمع الوحدوي الديمقراطي (الحبوبي نفسه وفيصل فكري) وحزب الوحدة (خالد علي الصالح وعبد الستار إبراهيم شندل)[2]، وللحزب مقر في بغداد بعد عام 2003 يشرف عليه زيدان النعيمي.

**أحمد الحسني البغدادي**



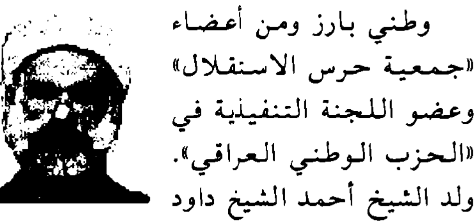
مجتهد معروف بالورع كان يقيم صلاة الجماعة في الصحن العلوي. أسس «حركة الإسلاميين الأحرار» عام 1994. غادر بعدها العراق إلى سوريا وعمل في صفوف المعارضة العراقية، لذا نجده يتمتع بعلاقات «جيدة مع فصائل المعارضة العراقية الرافضة للمشاريع والحلول الأمريكية». عاد إلى العراق عقب سقوط نظام البعث في نيسان/ ابريل 2003، وشارك في تأسيس «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي»، الذي يضم شخصيات بارزة منهم أحمد الكبيسي وحارث الضاري ووميض عمر نظمي. أفتى بـ (لا) للدستور العراقي في تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

---

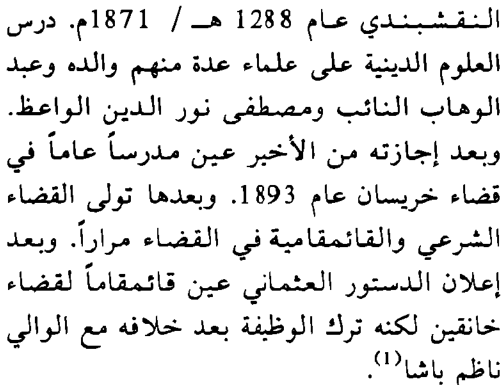
(1) أحمد الحبوبي، ليلة الهرير في قصر النهاية.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص325-326.

## أحمد الشيخ داود (1871-1948)



وطني بارز ومن أعضاء «جمعية حرس الاستقلال» وعضو اللجنة التنفيذية في «الحزب الوطني العراقي». ولد الشيخ أحمد الشيخ داود النقشبندي عام 1288 هـ / 1871م. درس العلوم الدينية على علماء عدة منهم والده وعبد الوهاب النائب ومصطفى نور الدين الواعظ. وبعد إجازته من الأخير عين مدرساً عاماً في قضاء خريسان عام 1893. وبعدها تولى القضاء الشرعي والقائمقامية في القضاء مراراً. وبعد إعلان الدستور العثماني عين قائمقاماً لقضاء خانقين لكنه ترك الوظيفة بعد خلافه مع الوالي ناظم باشا[1].



وبعد الاحتلال البريطاني للعراق عين مديرا للأوقاف لكنه اختلف مع ناظر الأوقاف البريطاني المستر كوك فاستقال من منصبه. ثم كان من بين المندوبين الخمسة عشر الذين انتخبوا للتفاوض مع السلطات البريطانية، وكان من زعماء «جمعية حرس الاستقلال» ومن مؤسسي المدرسة الأهلية «التفيض». في عام 1920 نفته السلطات البريطانية إلى جزيرة هنجام وفي كانون الثاني/ يناير 1921 أطلق سراحه مع بعض المعتقلين وعاد إلى بغداد في 9 شباط/ فبراير 1921.

لما تأسس «الحزب الوطني العراقي» كان أحد أعضاء لجنته التنفيذية. ولما وقعت أحداث آب/ أغسطس 1922 عندما أمر المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس بغلق الحزب الوطني وحزب النهضة اثر مظاهرة القصر توارى الشيخ داود عن الأنظار متخفيا عن طلب البريطانيين له. وظهر بعدما سمحت الحكومة بذلك بعد توقيعه العهد الذي وقعه المنفيون في هنجام بسبب الحادثة.

انتخب عضوا في «المجلس التأسيسي العراقي» (1924)، ثم انتخب في المجالس النيابية لعدة دورات. وفي عام 1928 عين وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة. توفي في 11 حزيران/ يونيو 1948[2].

## أحمد العزاوي (ت 1975)

عضو القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي. كان من المشاركين في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 وعندما أسس «الحرس القومي» أصبح عضواً في القيادة العامة ومنح رتبة ملازم. في عام 1971 وعلى اثر الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أصبح مسؤولاً للمكتب العسكري للبعث. ونال عضوية القيادتين القطرية والقومية للحزب. ساهم في تأسيس «التجمع الوطني العراقي» الذي ضم «الحزب الشيوعي العراقي-القيادة المركزية» والجناح اليساري لحزب البعث و«حركة القوميين العرب» والحركة الكردية وأطراف معارضة أخرى. إغتالته المخابرات العراقية في دمشق في آب/

---

(1) شهد العراق في عهد الوالي شوكت باشا فوضى وعصياناً عشائرياً، فأرسلت الحكومة العثمانية الفريق حسين ناظم باشا المعروف بالشدة والحزم، وجمعت له قيادة الجيش وولايات البصرة وبغداد والموصل، ومنحته سلطات واسعة لم يحظ بها والٍ قبله. وقد وصل بغداد في 6 أيار/ مايو 1910، وقد كان يسعى للقيام بإصلاحات إلا أن ولايته لم تدم سوى سنة واحدة، نجح خلالها في استعادة الأمن وحث رجال الدين من السنة والشيعة على إصدار فتاوى تحرم عمليات الغزو العشائري. للمزيد حول ناظم باشا ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، المجلد الثاني، ج3، ص171-179.

(2) سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ص47- 49.

أغسطس 1976. بعد عدة محاولات فاشلة لاغتياله.

### أحمد الفخري (ت 1926)

وزير سابق. من مواليد الموصل عين وزيراً للعدل في وزارة جعفر العسكري الأولى (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923 - 2 آب/ أغسطس 1924). توفي في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926.

### أحمد جمال الدين (1903-؟)

من مؤسسي «الحزب الشيوعي العراقي»، وهو من مواليد الناصرية عام 1903، ينتمي إلى أسرة جمال الدين الدينية المعروفة. تلقى تعليماً دينياً في مدينة النجف الأشرف، امتهن المحاماة، وانخرط في الشرطة العراقية ما بين عامي (1936-1937)، عين قاضياً في محكمة عليا، ثم رئيس اللجنة الاستشارية للإصلاح الزراعي في عهد عبد الكريم قاسم (1958-1963)[1].

### أحمد حسن البكر (1914-1982)

رئيس وزراء أسبق، ورئيس الجمهورية (1968-1979)، وعضو القيادتين القطرية والقومية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي».

ولد في تكريت عام 1914، وفيها أكمل دراسته الابتدائية، ثم دخل دار المعلمين في بغداد وتخرج فيها عام 1932. مارس التعليم في تكريت وبغداد ثم إلتحق بالكلية العسكرية عام 1938 بوساطة من مولود مخلص دون أن يستوفي شروط القبول فيها. وتخرج منها برتبة ملازم ثان ليعمل ضابط إعاشة وإدارة وتموين لأنه لم يكن ضابطاً لامعاً وذا قدرات عالية فلم يعين قائداً لوحدة عسكرية. ثم تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عام 1958، وساهم في انقلاب تموز/ يوليو 1958 حاملاً رسالة من عبد الكريم قاسم إلى فاضل عباس المهداوي للبدء بالسيطرة على اللواء الرابع.

بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 عين عضواً في المجلس العرفي العسكري الذي كان يترأسه العقيد شمس الدين عبد الله العبدلي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر اعتقل واجبر على التقاعد بعد تورطه بمحاولة انقلابية فاشلة ضد عبد الكريم قاسم.

أصبح في عام 1960 عضواً في «حزب البعث العربي الاشتراكي». وأصبح عضواً في لجنة عسكرية سرية لوضع ترتيبات إسقاط عبد الكريم قاسم وضمت إضافة إلى البكر عبد الستار عبد اللطيف وعبد الكريم فرحان، وتولت إعداد خطة انقلابية والدعوة إلى اجتماع موسع كان مقدرا له أن يضم ضباطاً آخرين هم: صبحي عبد الحميد، صالح مهدي عماش، خالد فريد، إبراهيم التكريتي، عارف عبد الرزاق، وجاسم العزاوي. وفي 8 شباط/ فبراير 1963 أصبح رئيساً للوزراء وعضواً في «المجلس الوطني لقيادة الثورة»، وعضواً في المكتب العسكري للبعث، وعضوا في القيادة القطرية في 26 أيلول/ سبتمبر 1963، ثم عضواً في القيادة القطرية للبعث في 26 أيلول/ سبتمبر 1963. وفي انقلاب 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 عين نائباً لرئيس الجمهورية من دون أن تكون له صلاحيات حقيقية، فآثر الاستقالة بعد مدة وجيزة. وفي أيلول/ سبتمبر 1964 اعتقل مع مجموعة من البعثيين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم الذي يقف على قمته عبد السلام عارف.

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص67.

تمكن البكر بعد خمس سنوات من استرداد السلطة بانقلاب عسكري شارك فيه عبد الرزاق النايف وإبراهيم عبد الرحمن الداود وسعدون غيدان وحماد شهاب وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش وصدام حسين. في 17 تموز/ يوليو 1968 وأصبح رئيسا للجمهورية، لكنه عاد بعد اقل من أسبوعين ليقود انقلابا جديدا ضد حلفائه ويكرس حكمه حتى 16 تموز/ يوليو 1979 عندما أطاح به صدام حسين في انقلاب أبيض واجبره على الاستقالة. أمضى ما تبقى من أيامه في عزلة بعد أن اغتيل ولده (هيثم). توفي في بغداد عام 1982 ودفن فيها[1].

### أحمد حسين خضير



وزير ورئيس وزراء ورئيس لديوان رئاسة الجمهورية سابق. من مواليد سامراء في أربعينيات القرن الماضي. انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي». درس القانون في بغداد. تسلم بعد وصول البعث إلى السلطة عدة مناصب فعمل في مطلع الثمانينيات وكيلاً لوزير الخارجية، ثم رئيساً لديوان رئاسة الجمهورية خلال المدة (1984-1991) ثم وزيراً للخارجية في وزارتي سعدون حمادي ومحمد حمزة الزبيدي (1991-1993)، ثم عُين رئيساً لمجلس الوزراء (5 أيلول/ سبتمبر 1993 - 29 أيار/ مايو 1994) ثم وزيراً للمالية في وزارة صدام حسين حتى 7 كانون الأول/ ديسمبر 1995 عندما اعفي من منصبه وعين مجدداً رئيساً لديوان رئاسة الجمهورية وهو المنصب الذي شغله حتى سقوط نظام صدام حسين. ألقي القبض عليه ومثل في 13 شباط/ فبراير 2006 أمام المحكمة كأول شاهد من أركان النظام السابق ليدلي بشهادته حول قضية الدجيل.

### أحمد شياع البراك



نقيب المحامين ورئيس رابطة حقوق الإنسان في بابل وأحد شيوخ عشيرة ألبو سلطان وعضو «مجلس الحكم الانتقالي». ولد في بابل عام 1964، وهو حفيد الوزير إبان العهد الملكي سلمان البراك. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بابل، ليلتحق بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد. بعد ذلك درس القانون في جامعة بابل. اختير عضواً في مجلس الحكم الانتقالي عام 2003، ثم أصبح عضوا في المؤتمر الوطني المؤقبعد حل مجلس الحكم. أسس في عام 2004 مع حميد الكفائي حزب «حركة المجتمع الديمقراطي- حمد». وخاض انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005، ثم أصبح الأمين العام للحركة بعد انسحاب الكفائي ولم ينجح في الوصول إلى البرلمان. تولى منصب رئيس «هيئة حل نزاعات الملكية العقارية» ما بين عامي 2005-2010، وهي هيئه مستقله تتولى حل قضايا الاستملاك الجائر على الأملاك العقارية عن طريق المصادرة أو الحجز أو الاستملاك أو البيع القسري، أو أية طريقة أخرى غير قانونية مارسها النظام السابق بعد 17 تموز/ يوليو 1968 .

---

(1) ينظر: باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص73-75؛ حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص283؛ طالب الحسن، حكومة القرية: فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، ص191-192، علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص48-53.

## أحمد صالح العبدي (1912–1964)



أحد «الضباط الأحرار»، والحاكم العسكري (تموز/ يوليو 1958- شباط/فبراير 1963). ولد في بغداد عام 1912 وفيها نشأ. التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1934، كما التحق بمدرسة المدفعية في لاركهل في المملكة المتحدة. وتخرج في كلية الأركان في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1941. كما التحق بكلية الحقوق ببغداد وتخرج فيها عام 1950. عيّنه عبد الكريم قاسم بعد انقلاب 14 تموز/يوليو 1958 حاكما عسكريا ورئيسا لأركان الجيش وبقي في منصبه حتى الإطاحة بحكم قاسم في انقلاب 8 شباط/فبراير 1963، اعتقل وأفرج عنه في وقت لاحق. توفي عام 1964.

## أحمد عبد الستار الجواري (1922–1988)



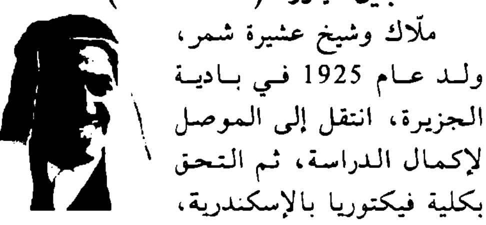
وزير سابق. ولد في بغداد عام 1922، وأنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة في مدارسها، وفي عام 1939 دخل دار المعلمين العالية ليتخرج فيها عام 1943. حصل على الليسانس في الآداب من جامعة فؤاد الأول في القاهرة عام 1945، بعد سنتين حصل على الماجستير، ليعود فيكمل الدكتوراه عام 1953. وعند عودته إلى بغداد عين أستاذاً مساعداً في دار المعلمين العالية (1954- 1955)، ثم مديرا للتعليم الثانوي في وزارة المعارف ومديراً للتعليم (1958)، فعميدا لكلية الشريعة (1959- 1962). انتخب رئيساً لنقابة المعلمين في العراق مرتين (1962) و (1968)، كما انتخب رئيساً لاتحاد المعلمين العرب (1968- 1983).

عين وزيراً للتعليم في الحكومة التي شكلت عقب انقلاب 8 شباط/فبراير 1963، واحتفظ بالمنصب نفسه في الوزارات الثلاث التي شكلها احمد حسن البكر (مرتين) وطاهر يحيى. ليعود إلى المنصب نفسه في الوزارة التي شكلها عبد الرزاق النايف (18- 30 تموز/يوليو 1968) واستمر في المنصب ما بين عامي (1968 - 1975). وفي عام 1975 عين وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية، ثم وزير دولة. وفي عام 1979 عين وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية. توفي في بغداد عام 1988[1].

## أحمد عبد المجيد اليعقوبي (1907–1957)

نائب سابق. ولد في كركوك عام 1907. انتخب نائبا عن كركوك في دورتين، الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1937، والثانية في حزيران/ يونيو 1948. وتوفي في مسقط رأسه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1957.

## أحمد عجيل الياور (1925–1972)



ملاك وشيخ عشيرة شمر، ولد عام 1925 في بادية الجزيرة، انتقل إلى الموصل لإكمال الدراسة، ثم التحق بكلية فيكتوريا بالإسكندرية، وعندما ذهب والده عام 1936 إلى أوروبا اصطحبه معه. ولما توفي والده عام 1940 أصبح مساعداً لأخيه الأكبر صفوك شيخ مشايخ شمر. ومنذ عام 1948 أصبح احمد شيخ مشايخ شمر بعد اشتداد المرض بأخيه. يعتبر صاحب أكبر مساحة ارض زراعية مملوكة في العراق في الموصل وبغداد إذ تقدر ملكيته بـ (259509) دونم عشية انقلاب تموز/ يوليو 1958. عرف بمعاداته للحكم الجمهوري وبخاصة وان

(1) مجموعة مؤلفين، موسوعة أعلام العرب، ص53 - 54.

سياسات الحكم الجديد كانت قد وجهت ضربة قاصمة للملاك. اشترك في أحداث الموصل آذار/ مارس 1959، التجأ بعدها إلى سوريا ثم إلى مصر، وحوكم غيابياً أمام محكمة الشعب «محكمة المهداوي». عاد إلى العراق بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم. وفي 24 حزيران/ يونيو 1968 تعرض لمحاولة اغتيال بينما كان خارجا من بهو مطار بغداد. سافر في عام 1972 إلى ايطاليا للعلاج من مرض السرطان، عاد إلى بغداد وتوفي في المستشفى في 23 حزيران/ يونيو 1972.

**أحمد عدنان حافظ (1909-)**

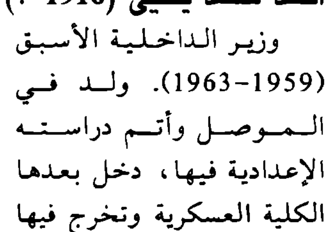
وزير سابق. ولد احمد عدنان بن محمد صديق ابن عبد الحافظ في الموصل، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية ثم التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت لدراسة الهندسة، وفي عام 1930 ذهب إلى المملكة المتحدة والتحق بجامعة برمنغهام وتخرج فيها عام 1934. ولما عاد إلى العراق عين معاون مهندس في وزارة الأشغال والمواصلات، وفي عام 1935 عاد إلى المملكة المتحدة للدراسة والتدريب في الهندسة اللاسلكية، وبعد عودته عام 1936 عين معاونا لرئيس المهندسين في مديرية البريد والبرق العامة. وما بين عامي (1940-1944) التحق بخدمة الجيش. وبعدها عين مديرا عاما لمديرية البريد والبرق. وفي عام 1959 أحيل على التقاعد، وفي عام 1963 أعيد إلى الخدمة بوظيفة مدير عام مصلحة كهرباء بغداد. وفي عام 1964 عين عضوا متفرغا في مجلس التخطيط بدرجة وزير، وفي عام 1965 أسندت إليه وزارة المواصلات في وزارتي عبد الرحمن البزاز الأولى والثانية، كما شغل منصب وزير الأشغال والإسكان وكالة إلى أن تم دمج هذه الوزارة بوزارة البلديات.

**أحمد عزة الأعظمي (1880-1936)**

نائب سابق. ولد في بغداد عام 1880، وتلقى تعليمه في مدارس بغداد الرسمية ثم التحق بكلية الحقوق. في عام 1912 ساهم في تأسيس «جمعية العلم الأخضر» وتولى إدارة مجلتها «لسان العرب». ساهم في تأسيس «حزب العهد» وأصبح عضوا في هيئته القيادية. سيق للمحاكمة أمام المحكمة العرفية التي حكمت عليه بالسجن ثلاثة أشهر. وفي عام 1922 ساهم في تأسيس «الحزب الوطني العراقي» وفي عام 1928 دخل هيئته القيادية. انتخب نائباً في الدورتين الأولى والثانية لمجلس النواب العراقي. توفي في 22 تموز/ يوليو 1936.

**أحمد محمد يحيى (1916-؟)**

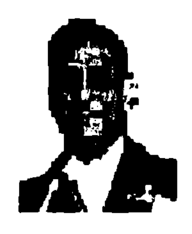




وزير الداخلية الأسبق (1959-1963). ولد في الموصل وأتم دراسته الإعدادية فيها، دخل بعدها الكلية العسكرية وتخرج فيها ضابطا، ثم التحق بكلية الأركان. عين بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 سفيراً للعراق في جدة، إلا انه وقبل أن يلتحق بوظيفته اختير ليشغل منصب وزير الداخلية في وزارة عبد الكريم قاسم الثانية (10 شباط/ فبراير 1959) واستمر في منصبه حتى سقوط نظام عبد الكريم قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963، فاعتقل مدة وأفرج عنه في وقت لاحق ليعتزل السياسة.

**أحمد مختار بابان (1901-1976)**

رئيس وزراء ووزير سابق، ولد في بغداد عام 1901 لعائلة كردية. بدأ حياته العملية في الدولة العراقية عام 1918 عندما عين معلما في



إحدى المدارس الابتدائية، انتقل بعد سنتين إلى الوظائف الكتابية حتى عام 1926. درس في مدرسة الحقوق. وعين قاضيا في المحاكم المدنية حتى نهاية عام 1941، ومتصرفا (محافظا) للواء كربلاء ومديراً عاماً خلال عام 1942.استوزر في وزارتين من وزارت نوري السعيد خلال الحرب العالمية الثانية، كما شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية ووزارة المواصلات والأشغال فمنصب وزير العدلية، وبقي في المنصب الأخير طيلة مدة وزارة حمدي الباجه جي. استقال من وزارة الباجه جي الثانية ليزاول مهنة المحاماة مدة قصيرة، ولما شكل أرشد العمري الوزارة أوائل عام 1946 عين في شباط/ فبراير 1946 رئيسا للديوان الملكي، واستقال في 23 نيسان/ ابريل 1946. دخل وزارة جميل المدفعي التي تألفت في 5 أيار/ مايو 1953، وأعيد تعيينه رئيساً للديوان الملكي في 26 نيسان/ أبريل 1953. اشترك في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة في أيار/ مايو 1954 نائبا لرئيس الوزراء، ثم في وزارة علي جودت الأيوبي الثالثة بمنصب وزير الدفاع. شكل آخر وزارة في العهد الملكي (أيار/ مايو - تموز/ يوليو 1958). اعتقل بعد يومين من الانقلاب بعدما اتصل بعبد الكريم قاسم ليخبره عن مكانه، ونقل إلى معتقل أبي غريب. وكان ترتيبه الثاني عشر بين أركان العهد الملكي الذين مثلوا أمام محكمة المهداوي بدأت محاكمته في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1958 وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 أصدرت محكمة الشعب برئاسة فاضل عباس المهداوي حكمها عليه بخمسة أحكام على أن تنفذ بالتداخل نصت على الإعدام شنقا، وحكمين بالأشغال الشاقة المؤبدة، والحبس الشديد خمس سنوات، وبالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات. فضلاً عن العقوبات التبعية (الحرمان من عضوية مجلس الأمة، حق التوظف في دوائر الدولة الرسمية، الانتماء للأحزاب، وممارسة الصحافة). وقبل صدور الحكم أدخل المستشفى بسبب تردي وضعه الصحي. أطلق سراحه بموجب العفو العام في 14 تموز/ يوليو 1961. وبعد سنة سمح له بالسفر إلى اسبانيا إذ منحته الحكومة الاسبانية حق الإقامة إلا انه آثر العودة إلى بغداد. وقضى العقد الأخير من حياته في لبنان. وتوفي في ألمانيا في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1976 ودفن في مقبرة إسلامية في مدينة ميونخ[1].

### أحمد مهدي الدجيلي (1924-)

وزير سابق. ولد في الدجيل عام 1924، وفيها أكمل دراسته الابتدائية، ثم أتم الدراسة المتوسطة في بغداد، والتحق بعدها بمدرسة الهندسة. وفي عام 1943 أرسل في بعثة علمية لدراسة الهندسة المدنية بجامعة القاهرة، وتخرج فيها عام 1948. ولما عاد إلى العراق عين في 22 كانون الثاني/ يناير 1948 موظفا في مديرية الري العامة. وفي عام 1956 ذهب لسنة واحدة إلى الولايات المتحدة للتدريب، وفي عام 1960 التحق بجامعة لندن لإكمال دراسته العالية، فحصل على درجة الدكتوراه في آب/ أغسطس 1963. ولما عاد إلى العراق عين بوظيفة رئيس مهندسين. وفي 1 آب/ أغسطس 1965 عين مديراً عاما للتوزيع في وزارة الإصلاح الزراعي. وفي 9 آب/ أغسطس 1966 عين وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيرا للزراعة بالوكالة في وزارة ناجي طالب، واستمر في

(1) كمال مظهر أحمد (إعداد وتقديم)، مذكرات أحمد مختار بابان: آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق.

منصبه حتى استقالة الوزارة[1].

**أحمد نزال فضيل الخلايلة**

ينظر: أبو مصعب الزرقاوي

**أحوال شخصية (مفهوم)**

لقد مرت القواعد التي تحكم الأحوال الشخصية أي التي تتعلق بالأشخاص وليس بالأموال بمراحل من التطور سواء في التشريع أو التطبيق، ففي ظل التشريع الإسلامي لم يكن هنالك تفريق بين الأحوال الشخصية والأحوال المدنية، فقد كان القضاة في البلدان الإسلامية يحكمون بمقتضى الشريعة الغراء دون تفريق بين الأحوال الشخصية والأحوال العينية. وفي أواخر عمر الدولة العثمانية ظهر تنظيم القضاء على أساس الفصل بين قضايا الأحوال الشخصية وبين غيرها فقد وضع في عام 1281هـ قانون مدني سمي باسم مجلة الأحكام العدلية استمدت معظم أحكامها من الفقه الحنفي فتم بإصدار هذا القانون فصل الأحوال العينية عن الأحوال الشخصية مع بقاء الأخيرة محكومة بمقتضى الفقه الحنفي يستمد القضاة هذه الأحكام من بطن كتب الفقه الحنفي أيضاً.

وإبان الاحتلال البريطاني للعراق أعيد تنظيم المحاكم في العراق فأصبحت المحاكم الشرعية تنظر في القضايا المتعلقة بأهل السنة فقط. أما مسائل الأحوال الشخصية للجعفريين فأصبحت من اختصاص المحاكم المدنية تحكم فيها وفقا للأحكام الشرعية في المذهب الجعفري، كما أصبحت مسائل الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من اختصاص المحاكم المدنية تحكم فيها وفقا للقانون الشخصي أو العوائد المرعية في الزمن الذي وقعت الحادثة بشرط أن يكون ذلك القانون الشخصي أو القاعدة المرعية موافقة للعدل والإنصاف والوجدان. وفي عام 1922 صدر قانون المحاكم الشرعية الذي استحدثت بموجبه المحاكم الشرعية الجعفرية، فأصبحت مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالجعفريين من اختصاص هذه المحاكم، بعد أن كانت هذه المسائل من اختصاص المحاكم المدنية. وعند صدور «القانون الأساس العراقي» أصبحت بعض مواد الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف المسيحية والموسوية من اختصاص مجلس الطوائف وذلك بموجب قانون تنظيم المحاكم الدينية للطوائف المسيحية والموسوية رقم 32 لسنة 1947.

وفي ظل الحكم الجمهوري صدر في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1959 قانون الأحوال الشخصية رقم 188 ليكون أول قانون ينظم مواد الأحوال الشخصية تنظيماً شاملاً. مشتملا على أهم أبواب الفقه في الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية الجامعة لمسائل الزواج والطلاق والولادة والنسب والحضانة والنفقة والوصية والميراث، وغيرها من الأمور المتعلقة بحياة الأسرة في العراق. وقد جمع القانون بين الفقهين السني والجعفري، وأخضع جميع المسلمين إلى مجموعة معيارية وموحدة من القوانين، لذا فقد اشتمل على أحكام مغايرة لمبادئ الشريعة والفقه الإسلامي المعروفة. فقد حدد ونظم تعدد الزوجات، وألغى شرطيه موافقة ولي أمر الزوجة، ومنح الزوجة حقا كحق الرجل في الطلاق، وساوى بينها وبين الرجل في الإرث، وألغى الطلاق الخلعي والظهار والإيلاء.

وبعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم عام 1963 تم تعديل القانون لخفض القيود على تعدد الزواج والمسائل المرتبطة بالمساواة بين

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص108.

الذكور والإناث. وبعد سقوط نظام البعث عام 2003 جرت محاولة لإعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية من لدن بعض أعضاء «مجلس الحكم الانتقالي»، إلا انه لم يتم التصديق على القرار 137 لمجلس الحكم.

**أحوال مدنية (مفهوم)**

هي الأحوال المتعلقة بالأموال ولا تتعلق بالأشخاص إلا تبعا لذلك، ولا تسري إلا على جميع المقيمين في البلد. وبهذا المعنى فهي ليست كالأحوال الشخصية التي تتعلق بأحوال الأفراد الشخصية في قضايا الزواج والبنوة ومحل الإقامة والأهلية... الخ.

**أحى عبير(جمعية)**

جمعية صهيونية تأسست في بغداد أوائل عام 1929، بمبادرة من مجموعة من الشباب اليهودي بينهم: الياهو هيلل، ومائير ميشل. وتعني أحى عبير باللغة العربية (أخي الكبير)، غايتها جمع الإعانات وتهريب اليهود الراغبين بالسفر إلى فلسطين بطريقة مشروعة أو غير مشروعة. وقد اشرف على تنظيم شؤون الجمعية عدد من المعلمين اليهود الذين قدموا من فلسطين واتخذ أعضاء هذه الجمعية من «مدرسة المدراش تلمود» مقراً لجمعيتهم.

وقد أشارت وثائق وزارة الداخلية إلى بعض أساليب عمل هذه الجمعية السرية في العراق، بان أعضائها يستغلون وجود المؤتمرات العالمية أو أحد الاجتماعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية فينشطون باتجاه ترويج منطق الدعاية الصهيونية في العراق ومقولة اضطهاد اليهود فيه. فبعد أن تسهل طريق اختفاء أحد اليهود، تقوم بنشر إعلان في الصحف العراقية، لكي تجعل الجمهور يعتقد بصحة فقدان هذا الشخص من جهة وإهمال الدوائر الرسمية في البحث عن المفقود من جهة أخرى. وقد أشارت معلومات إدارة التحقيقات الجنائية المركزية في مديرية الشرطة العامة إلى أن الجمعية تقوم بتهريب اليهود عبر طرق عديدة توصلهم إلى فلسطين.

وفي الثلاثينات انشق عنها مجموعة من الشباب ليؤسسوا جمعية جديدة باسم «جمعية هشميش» انضم إليها عدد من الشباب اليهودي من طلبة المدارس في بغداد. وقد شجعت هذه الجمعية أعضائها على دراسة اللغة العبرية وإعداد الشباب على العمل الزراعي تمهيدا للهجرة إلى فلسطين[1].

**الإخاء الآشوري (حزب)**

ينظر: الحركة الديمقراطية الآشورية

**الإخاء الوطني (حزب)**

تأسس في تشرين الثاني/أكتوبر 1930 ويعتبر من أقوى الأحزاب السياسية في الثلاثينات في العراق، لتمتع قادته بشخصية قوية، كما أنه ضم قادة حزبين سابقين هما: التقدم والشعب. أما الهيئة الإدارية الأولى للحزب فقد تألفت من: رشيد عالي الكيلاني (معتمداً عاماً)، علي جودت الأيوبي (كاتماً للسر)، عبد الإله حافظ (محاسباً)، ياسين الهاشمي، حكمت سليمان، محمد رضا الشبيبي، عبد الواحد الحاج سكر، زكي المحامي، ومحسن أبو طبيخ (أعضاء). إلا أن ياسين الهاشمي أصبح معتمداً عاماً للحزب في انتخابات الهيئة الإدارية الثانية واستمر في منصبه حتى حل الحزب في عام 1935. افتتح الحزب فروعا له في البصرة والموصل والنجف. وأصدر جريدة «الإخاء الوطني» في آب/أغسطس 1931 كان صاحب امتيازها علي جودت الأيوبي

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص98-99.

ومديرها المسؤول الدكتور عبد الإله حافظ[1].

### الاخباريون

إحدى الطوائف الشيعية المحافظة في العراق. تعود جذور تأسيسها إلى عودة الفكر الإخباري إلى الصعود في القرن العاشر الهجري وظهور الصراع العقائدي بين تيارين: الأول هو التيار المحافظ الذي يمثله الإخباريون ويتزعمه الشيخ محمد أمين الاسترابادي (ت: 1036) والملا إسماعيل الخواجوئي الأصفهاني (ت: 1197) والشيخ يوسف البحراني (ت: 1186) والشيخ محمد رفيع الكيلاني وأقا محمد بيد آبادي (ت: 1197) والشيخ جمال الدين محمد الإخباري (ت: 1232) وأحمد زين الدين الاحسائي وغيرهم. اختلف الإخبارية مع الأصولية لجهة اقتصارهم على الكتاب والخبر - السنة- وأوجبوا العمل بالأخبار. لذلك يسموا بالإخباريين، وهم يقدمون الخبر مهما كانت درجته على الدليل العقلي، ويمنعون الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وينفون الحاجة إلى علم الأصول. ويعتقدون بصحة جميع ما كتب في كتب الأخبار المعروفة عند الشيعة وهي: الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار، وأن الروايات الواردة فيها أما قطعية السند أو موثوقة بصدورها فلا حاجة للبحث عن سندها، ولا يشترطون للمجتهد العلم باصول الفقه عبر المعرفة باصطلاحات أهل البيت، ولا يجوزون الرجوع إلى الأصول المأخوذة عن العامة كالعقل والإجماع ويكتفون بالأخبار. وتجددت حركتهم أواخر القرن الثاني عشر الهجري، وقد دارت رحى المعركة بينهم وبين الأصوليين، واستمر الصراع الفكري قائما بشدة واتسع في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري وتزعمهم آنذاك الميرزا محمد النيشابوري (1764- قتل 1816). ومع تراجع الإخبارية ظهرت الصوفية ثم المدرسة الشيخية والبابية والتي تتلاقى مع بعضها مع وجود فروق. مع ذلك يوجد في الوقت الحاضر عدد قليل من الاخباريين في العراق وإيران والكويت حيث يقيم زعيمها الشيخ حسن الاحقاقي الاسكوئي.

### الإخوان المسلمون

تأسست الحركة الأم في مصر عام 1928 على يد الشيخ حسن البنا. وتأسست أولى خلاياها في العراق على يد الشيخ عبد الله النعمة في مدينة الموصل. في عام 1948 ضمت رجال دين سنة بارزين أمثال: محمد محمود الصواف (الذي شغل منصب المراقب العام للحركة)، تحسين عبد القادر الفخري، علي فاطن، عبد الرحمن الشيخلي، منيب الدروبي، عبد الغني شنداله، ومحمد فرج السامرائي.

شرع الإخوان بممارسة نشاطهم بصورة ملحوظة قبل عام 1958، ونشط زعماؤه أمثال عبد الله النعمة في الموصل، ومن هذه المدينة انتشرت دعاية الحركة حتى وصلت بغداد والرمادي، وبعد ذلك نشط زعماء الإخوان في العراق منهم: عبد الرحمن سيد محمود والشيخ محمد محمود الصواف في بغداد. وتمكن الإخوان من تأسيس عدد من الواجهات للعمل خلفها أبرزها «جمعية الأخوة الإسلامية». وبعد صدور قانون الجمعيات لعام 1960 تقدم عدد من قادة الإخوان بطلب تأسيس حزب سياسي باسم «الحزب الإسلامي» برئاسة إبراهيم عبد الله شهاب، لكن وزارة الداخلية رفضت

---

(1) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص114- 121؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص70-74؛ وعبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص104-106.

إجازته. فالتجأت الجماعة إلى القضاء الذي أصدر حكما في صالحها فمنحت الداخلية إجازة للحزب. وفي عام 1961 سحبت إجازة الحزب، واعتقل قادته. [ينظر: الإسلامي العراقي (الحزب)]

لكن حركة الإخوان عادت لتنشط من جديد في ظل حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، وتمكنت في عام 1967 من عقد مؤتمرها في جامع حسيبة في بغداد، وحضره أربعون من أعضاء قيادة الحركة والكادر المتقدم. وقد شكل موقف الحركة من النظام القائم نقطة خلاف بين أعضائه حتى مع التغيرات المتتالية في نظم الحكم[1]. تعرضت الجماعة لملاحقات السلطات المتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري. كما تعرضت لانشقاقات عديدة أخطرها ذلك الذي حدث عام 1968 عندما اشترك المراقب العام للجماعة آنذاك عبد الكريم زيدان في أول وزارة يشكلها البعثيون عقب إطاحتهم بحكم عبد الرحمن عارف. وفي عام 1971 شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين، وامتدت حملات السلطة حتى عام 1972 وأدت إلى انهيار معظم التنظيم وإعدام ابرز قادته أمثال عبد الغني شنداله ومحمد فرج الشيخلي.

وفي عام 1982 ظهرت «الكتلة الإسلامية لتحرير العراق» إحدى تنظيمات الإخوان المسلمين في العراق وتضم ست تنظيمات هي: الحركة الإسلامية، الحزب الإسلامي، جماعة سامي البدري، الجيش الإسلامي الكردي، حركة الضباط المسلمين، وحركة الإخوان المسلمين بعد حل التنظيم. لكن لا يبدو أن وجودها قد استمر طويلاً.

**الأخوة (جمعية)**

جمعية سرية تأسست في السليمانية عام 1938 على يد الشيخ لطيف الحفيد ثالث أنجال الشيخ محمود الحفيد. واسمها باللغة الكردية (برايه تي). وقد اقتصر نشاط الجمعية على مدينة السليمانية، وغايتها العمل من أجل كردستان مستقلة. وانضمت في عام 1939 إلى «حزب هيوا» (الأمل) الكردي[2].

**الأخوة الإسلامية (جمعية)**

أحدى واجهات العمل السياسي لجماعة «الإخوان المسلمين» أجيزت للعمل في أيلول/ سبتمبر عام 1946 وحلت في أيلول/ سبتمبر 1954. وتزعمها الشيخ أمجد الزهاوي الذي كان وثيق الصلة بنوري السعيد. بينما كان محمد محمود الصواف يشغل منصب المرشد العام. وضمت كلا من: عبد الرحمن خضر، محمد سالم زيدان، عبد الغني شندالة، وعبد القادر الجنابي. وتمكنت الجمعية من فتح فروع لها في الموصل وكركوك وبعقوبة وسامراء وتكريت والبصرة والرمادي والفلوجة وغيرها. برز نشاط الجمعية خلال عامي 1947 و1948 إبان الانتفاضة التي رافقت إبرام معاهدة بورتسموث. أصدرت الجماعة عددا من الصحف والمجلات منها مجلة «الأخوة الإسلامية» 1952. التي تعرضت لحكومة نوري السعيد وسياستها، فأمرت السلطات بإغلاقها وتعقيب القائمين عليها. ثم أصدرت صحيفة «الحساب» (1954).

**إدريس البارزاني (1944-1987)**

الابن الأكبر للملا مصطفى البارزاني، وعضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي

(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص39-40.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص319، جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص217؛ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص121.



الكردستاني». ولد في كهف جبلي قرب منطقة بارزان في 4 آذار/ مارس 1944. كان بصحبة عائلته لما غادرت العراق إلى إيران إبان إعلان جمهورية مهاباد، ولمّا انسحب الأكراد من كردستان إيران بعد سقوط تلك الجمهورية كان له من العمر ثلاث سنوات، فألقي القبض عليهم واسكنوا في الموصل حتى عام 1952، إذ تم نقلهم إلى البصرة وفيها دخل المدرسة الابتدائية وهو في السادسة عشرة من عمره، وفي عام 1954 نقلت أسرته إلى الموصل مرة أخرى، وفيها استأنف دراسته. وفي عام 1956 تم نقلهم إلى بغداد إذ أطلق سراح عمه وأشقائه، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية فأقاموا في الاعظمية. عاش إدريس في العاصمة، في منزل عمه الشيخ احمد، مواصلاً دراسته الابتدائية، ومن ثم دراسته الثانوية.

دخل إدريس معترك السياسة مع عودة والده الملا مصطفى من المنفى عام 1958، مع ذلك ظل بعيداً عن الحياة الحزبية لانشغاله بالدراسة. وفي أوائل آذار/ مارس 1961 رافق والده وأقام معه في بارزان بعد تدهور العلاقة بين الملا مصطفى الزعيم عبد الكريم قاسم، وابتداءً من عام 1964 بدأ والده يسند إليه أدواراً قيادية، فأصبح يعمل اعتباراً من عام 1965 مساعداً لوالده في الشؤون العسكرية والاجتماعية، وإدارة مقر الملا مصطفى. وفي أيار/ مايو 1966 تولى إدريس الإشراف على المكتب العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني، وقاد معركة هندرين بنفسه. وعند انطلاق المفاوضات مع الحكومة البعثية مطلع السبعينات، كان بين أعضاء الوفد الكردي الذي التقى برئيس الجمهورية آنذاك احمد حسن البكر.

انتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (تموز/ يوليو1970-1987). وفي مؤتمر (ناوبردان: 1 تموز/ يوليو 1970) دخل اللجنة المركزية للحزب رغم انه لم يكن منتمياً للحزب وإنما جرى إدخاله وأخيه مسعود حلاً للإشكالات التي قد تظهر نتيجة الازدواجية بين عمل القيادة الحزبية ومقر البارزاني.

تعرض لعدد من محاولات الاغتيال كان أشهرها تلك التي وقعت في بغداد أواخر عام 1970 عندما تعرضت سيارته لإطلاق نار. زار واشنطن سرا والتقى برئيس وكالة الاستخبارات المركزية (ريتشارد هيلمز) الذي وعد بدعم الحركة القومية الكردية. وفي آذار/ مارس 1974 زار بغداد ليلتقي نائب الرئيس آنذاك صدام حسين، وطالبه بتأجيل إعلان الحكم الذاتي عاماً آخر، لإفساح المجال أمام محادثات سلمية إضافية. إلا أن الحكومة مضت نحو إعلان الحكم الذاتي من طرفها، وشنت هجوماً على الأكراد بعد أن أبرمت اتفاقها الشهير مع الشاه عام 1975، والتي قادت إلى نكسة كبيرة في الحركة الكردية، فغادر العراق إلى إيران، وهناك تعاون مع مسعود البارزاني في إعادة بناء الحزب.

كان أقرب إلى رئاسة الحزب وخلافة والده إلا إن مسعود البارزاني أخاه غير الشقيق نجح في مؤتمر غاب عنه إدريس في تسنم المنصب ليغدو إدريس الرجل الثاني في الحزب منذ عام 1975 حتى وفاته بسكتة قلبية في منزله في قرية سليفاني بإيران في 31 كانون الثاني/ يناير 1987 إذ دفن هناك، وبعد إعلان المنطقة الآمنة في كردستان العراق نقلت رفاته مع رفاة والده الملا مصطفى لتدفنان في العراق وكان ذلك في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1993[1] .

(1) ينظر: سامي شورش، كردستان والأكراد: الحركة القومية والزعامة السياسية: إدريس البارزاني.. أنموذجا.

## إدريس هادي (1952-)

وزير سابق. ولد في أربيل عام 1952. حصل على شهادة الدكتوراه في الاتصالات من جامعة لينغراد عام 1985. نشط كمعارض لنظام صدام حسين. عمل رئيسا لمنظمة حقوق الإنسان في أربيل (1991-1993)، وعضو في «المجلس الوطني لإقليم كردستان» (1992-2005). شغل منصب وزير النقل والمواصلات في الإقليم (1992-1996)، ووزير الطاقة (1996)، ووزيراً للبلديات والسياحة (1998). ثم رئيساً لجامعة صلاح الدين عام 1999. وفي عام 2003 عين وكيلاً لوزير التعليم العالي. وفي عام 2005 اختير وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري في نيسان/ ابريل 2005.

## أديب الجادر (1922-)



وزير سابق، ولد أديب عزة الجادر في الموصل عام 1922 ودرس الهندسة في اسطنبول إذ تخرج عام 1949، ثم التحق بكلية التجارة والاقتصاد في بغداد عام 1954. عين بعد ذلك مدير شؤون النفط، وانتخب نقيباً للمهندسين، ثم رئيساً لاتحاد الصناعات عام 1963، ثم عين في مجلس الرئاسة المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة في 7 حزيران/ يونيو 1964، وعضوا في القيادة السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1964. وانتخب رئيساً لاتحاد المهندسين العرب في 7 شباط/ فبراير 1965. وفي 21 أيلول/ سبتمبر 1966 عين عضواً في اللجنة الوطنية لخبراء النفط.

عُين وزيراً للاقتصاد في وزارة طاهر يحيى (1967-1968). وفي 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1967 عين رئيساً لمجلس إدارة «شركة النفط الوطنية» واستمر في منصبه حتى القي القبض عليه بعد الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف في 17 تموز/ يوليو 1968 واتهمته السلطة البعثية الجديدة بالفساد وأفرج عنه في وقت لاحق عام 1969. غادر العراق إلى القاهرة، ومنها انتقل إلى جنيف عندما عين مديراً في منظمة اونكتاد حتى تقاعده. كما ترأس المنظمة العربية لحقوق الإنسان وأصبح عضوا في مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، وعضوا في المؤتمر القومي العربي، كما شارك في تأسيس «تجمع الديمقراطيين المستقلين» الذي يتزعمه السياسي المخضرم عدنان الباجه جي .

## أزهار الشيخلي



وزيرة سابقة. درست القانون، وحصلت على شهادة الماجستير من كلية القانون بجامعة بغداد عام 1983، ثم نالت الدكتوراه عام 1998 في الجامعة نفسها. عملت تدريسية في جامعات: صلاح الدين في اربيل (1984-1991)، وبابل (1991-1999)، وبغداد (1999-2005). عينت وزيرة دولة لشؤون المرأة في الحكومة الانتقالية (3 أيار/ مايو 2005- 20 أيار/ مايو 2006). عضو المكتب السياسي لـ«تجمع المستقبل الوطني». أسست «معهد المرأة القيادية،» وبعض منظمات المجتمع المدني الأخرى..

## الأسلحة الكيمياوية

هي عبارة عن نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، والتي تؤدي إلى القتل أو الإضرار بالأفراد، عن طريق المواد المنبعثة منها، وتطلق على شكل غاز أو دخان أو سائل. وتنقسم عموما إلى أربعة أنواع: الغازات الخانقة مثل الفوسجين والكلور، ومسببات القروح مثل غاز

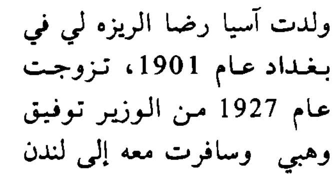
الخردل، ومسممات الدم مثل السيانيد، وغازات الأعصاب مثل السارين والتابون وفي اكس.

ويحرم القانون الدولي استخدامها، فقد حرم بروتوكول جنيف عام 1925 استخدامها، كما أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية عام 1997 حرمت إنتاجها أو تخزينها أو تطويرها أو نقلها.

وقد بدأت الحكومة العراقية برنامج الأسلحة الكيمياوية أواخر الستينات من القرن الماضي، ثم بمساعدة شركات أوروبية، وفي عام 1985 امتلك العراق مصنعا متكاملاً ومعتمداً على نفسه في صناعة تشكيلة متنوعة من هذه الأسلحة بالقرب من سامراء، والذي قدرت قدرته التصميمية بحوالي 48 طنا من السارين والثايون. وقد استخدمت الحكومة العراقية هذا النوع من الأسلحة في حربها ضد إيران، كان أولها عام 1983، وفي 5 آذار/ مارس 1984 اتهمت الإدارة الأمريكية العراق رسميا باستخدام أسلحة كيمياوية فتاكة في الحرب مع إيران[1]. وفي حزيران/ يونيو 1988 ادعت الحكومة الإيرانية أن 6000 من جنودها قد تعرضوا لإصابات بسبب غازات الأعصاب والسيانيد، فيما ادعى العراق إن إيران هي من بدأت باستخدام الأسلحة الكيمياوية ولم ينكر استخدامها. كما استخدمته ضد الأكراد في حلبجه. وقد شمل هذا النوع من الأسلحه بإجراءات نزع أسلحة الدمار الشامل التي اضطلعت بها الأمم المتحدة ما بين عامي 1991-2003.

**آسيا توفيق وهبي (1901-1980)**

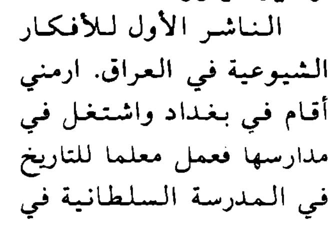
صحفية وناشطة نسوية.



ولدت آسيا رضا الريزه لي في بغداد عام 1901، تزوجت عام 1927 من الوزير توفيق وهبي وسافرت معه إلى لندن بعد الإطاحة بالحكم الملكي عام 1958. ركزت اهتمامها على قضايا المرأة العراقية وساهمت بتأسيس عدد من الجمعيات الثقافية والخيرية وتولت رئاسة «الاتحاد النسائي العراقي» منذ إنشائه في آذار/ مارس 1945، و«جمعية حماية الأطفال» المنبثقة عنه و«جمعية مكافحة العلل الاجتماعية». أصدرت عام 1949 مجلة نسائية اجتماعية شهرية باسم «الاتحاد النسوي» وهي لسان حال «الاتحاد النسائي العراقي» آنذاك، وقد ألغيت بموجب المادة 41 من مرسوم المطبوعات في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1954. ثم عادت للظهور في آذار/ مارس 1958 تحت اسم جديد هو «الاتحاد النسائي العراقي» قبل أن تتوقف نهائيا عن الصدور بعدما ألغيت في 8 أيار/ مايو 1960. توفيت في لندن عام 1980 ونقل جثمانها إلى بغداد إذ دفنت في الحضرة القادرية.

**آرسين كيدور**





الناشر الأول للأفكار الشيوعية في العراق. ارمني أقام في بغداد واشتغل في مدارسها فعمل معلما للتاريخ في المدرسة السلطانية في بغداد. انتمى إلى الجناح اليساري لحزب الهشناق الارمني وطورد من قبل السلطات التركية بتهمة تدبير عمليات اغتيال سياسية لكبار المسؤولين. هرب من السجن بعد ما انكشفت المؤامرة التي كانت تنوي منظمة «الهنشاق»

(1) مجموعة من الباحثين العرب، أسرار التسلح العسكري في العراق منذ عام 1968: الفضائح والاحتيالات، ص165.

الماركسية عام 1914 بمساعدة زميله المعلم رشيد عالي الكيلاني ومؤيدي حزب الائتلاف التركي المعارض للحكومة التركية. اختبأ في مدينة النجف الأشرف وبعد خروجه منها اتصل بالقوات الروسية المحتلة لخانقين وبعقوبة بفضل تعيينه مترجماً للغة الروسية في الجيش البريطاني. غادر العراق إلى أرمينيا برفقة القوات الروسية. وفي عام 1920 عاد إلى العراق قنصلا لجمهورية أرمينيا المستقلة التي أعلنت في العام 1918، لكنه استمر بممارسة مهماته كقنصل للجمهورية السوفيتية منذ كانون الأول/ ديسمبر 1920. ويعتبره حنا بطاطو الأب الروحي للشيوعي العراقي حسين الرحال. وقد استغل وجوده الرسمي في العراق للترويج لنشاطات الكومنتر (أو الدولية الشيوعية الثالثة) في العراق[1].

**أرشد احمد الزيباري**



أمين عام «حزب العدالة الكردستاني العراقي» ووزير سابق، أكمل دراسته الابتدائية في إحدى القرى التابعة لقضاء عقرة، انتقل إلى الموصل وأكمل دراسته المتوسطة فيها، ثم دراسته الإعدادية في بغداد. دخل الكلية العسكرية عام 1962 وتخرج عام 1964 برتبة ملازم ثان، ثم دخل كلية الأركان (1972-1974)، وتدرج بالرتبة العسكرية حتى رتبة عقيد ركن، ثم أصبح ملحقاً عسكرياً في يوغسلافيا (السابقة) لمدة سنتين. كما شغل منصب محافظ السليمانية (1977-1980)، وانتخب عضوا في المجلس الوطني لدورتين متتاليتين، (1984-1986) و (1986-1988). ثم عين وزيراً للدولة في وزارة سعدون حمادي التي شكلها عام 1991، ثم في وزارة محمد حمزة الزبيدي التالية (1991-1993)، وفي وزارة احمد حسين (1993-1995)، وصدام حسين (1995-2003).

في عام 2005 أسس مع أخيه لطيف الزيباري وأسامة النجيفي واثيل النجيفي «تجمع الحدباء الموحد»، وفي العام 2008 ساهم في تشكيل «قائمة الحدباء الوطنية»، التي خاضت انتخابات مجالس المحافظات وحصلت على أغلبية مقاعد مجلس محافظة نينوى.

**ارشد العمري (1888-1978)**



رئيس وزراء سابق. ولد أرشد بن حسن زيور بن محمود (شقيق الشاعر عبد الباقي العمري) بن سليمان بن أحمد العمري في الموصل في 9 نيسان/ ابريل 1888 ودرس في مدرسة الهندسة الملكية في اسطنبول وتخرج فيها عام 1912. شغل عدة وظائف في تركيا، وفي عام 1919 عاد إلى الموصل، وعين مهندساً في بلديتها في أول نيسان/ ابريل 1920.

في 25 كانون الثاني/ يناير 1925 انتخب عضوا ضمن الأعضاء الخمسة عشر في «جمعية الدفاع الوطني في الموصل» التي حاولت الاتصال بلجنة التحقيق الدولة التي شكلتها عصبة الأمم حول قضية الموصل وترأسها يوهان ليدونز، وبذل العمري جهودا كبيرة لإلحاق الموصل بالعراق.

انتخب نائبا عن الموصل في مجلس النواب (تموز/ يوليو 1925)، وعين في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1925 مديراً عاماً للبريد والبرق، وأصبح أميناً للعاصمة (1931)، فمديرا عاما للري والمساحة (1933). عين

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص40-43.

وزيراً للأشغال والمواصلات في وزارة علي جودت الأيوبي (1934- 1935)، وانتخب نائباً عن الدليم (1934). كان أحد مؤسسي جمعية «الهلال الأحمر العراقية» في كانون الثاني/ يناير 1932 وتولى رئاستها نحوا من ربع قرن، كما عمل في جمعيات أخرى، كالجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية الطيران العراقية.

عين مديراً عاماً للبلديات (1936) فأميناً للعاصمة مرة أخرى (1936-1944)، وبعد الإطاحة بحكومة الدفاع الوطني التي شكلها رشيد عالي الكيلاني عام 1941 تولى العمري رئاسة لجنة الأمن الداخلي في بغداد، وكان عضو الوفد المفاوض لعقد الهدنة مع البريطانيين الذين أعادوا احتلال العراق.

تقلد وزارة الخارجية ووكالة وزارة التموين في وزارة حمدي الباجه جي الأولى (1944)، والخارجية ووكالة الدفاع في وزارة حمدي الباجه جي الثانية (1944- 1946). وسمي عضواً بمجلس الأعيان في 8 حزيران/ يونيو 1944. تولى رئاسة الوزراء مرتين. (1حزيران/ يونيو- 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1946) و (29 نيسان/ ابريل- 17حزيران/يونيو 1954). وعين نائباً لرئيس مجلس الأعيان (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1950- 5 تموز/ يوليو 1953)، ثم أعيد تعيينه عضواً بمجلس الأعيان حتى الإطاحة بالنظام الملكي عام 1958. فأقام في اسطنبول بعد ذلك وعاد إلى بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1965، وتوفي في بغداد في 6 آب/ أغسطس 1978.

### أرشد توفيق

ينظر: البعث العربي الاشتراكي- القيادة الوطنية (حزب)

### أركان العبادي (1915-1969)

نائب ووزير سابق. ولد في الشامية وهو ابن الشيخ عبادي الحسين النائب السابق واحد شيوخ آل فتلة، وانتخب عضوا في مجلس النواب في ست دورات متتالية 1947-1948، 1948-1952، 1953، 1954، 1954-1956، و1958، عُين وزيراً بلا وزارة في وزارة فاضل الجمالي الأولى (1953 - 1954)، ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة الجمالي الثانية (1954)، واحتفظ بالوزارة نفسها في وزارة علي جودت الايوبي الثالثة (1957)، وفي وزارة عبد الوهاب مرجان (1957-1958). توفي عام 1969.

### أزمة الكويت 1961

خلال الحكم العثماني كانت الكويت قائمقامية تخضع إدارياً لوالي البصرة، ثم تحولت كغيرها من الولايات العثمانية السابقة إلى مدينة صغيرة بناها مؤسس الأسرة الحاكمة في منتصف القرن الثامن عشر إلى قضاء كامل يتمتع بحكم ذاتي. وفي نهايات القرن التاسع عشر أصبحت الكويت كياناً مستقلاً تعقد اتفاقات مع العراق ومع بريطانيا أيضا. وفي 19 حزيران/ يونيو 1961 أنهت بريطانيا حمايتها على الكويت، وتقدمت الكويت بطلب للانضمام إلى جامعة الدول العربية، وتلقت عدداً من التهاني بمناسبة الاستقلال من عدة حكومات عربية. وقد بادر الزعيم عبد الكريم قاسم إلى المطالبة بها في مؤتمر صحفي عقده في 25 حزيران/ يونيو 1961 وأعلن «أنها جزء لا يتجزأ من العراق». واصدر بيانا مفصلا عن الارتباط التاريخي للكويت بالعراق قال: «إن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الاستعمار بصورة تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزء من محافظة البصرة... سنصدر وفقا لذلك مرسوما نعين بموجبه شيخ الكويت قائمقام للكويت يكون مرتبطا مع

محافظ البصرة»[1]. وقد تكررت مطالبات قاسم بالكويت، لكنه أوضح أنه لا ينوي استخدام القوة لضم الكويت إلى العراق.

وبعد تردد أنباء غير مؤكدة عن حشود عسكرية عراقية قرب حدود الكويت الشمالية، بعث شيخ الكويت في 30 حزيران/ يونيو 1961 يطلب مساعدة بريطانيا العسكرية. وفي 1 تموز/ يوليو وصلت طلائع القوات البريطانية إليها. وبعد يوم واحد طالبت بريطانيا مجلس الأمن بالاجتماع، وقد حضر الاجتماع ممثل عن الكويت، وتقدمت بشكوى ضد العراق لتهديده استقلالها. وقد طلب العراق بدوره اجتماعا مماثلا إذ تقدم بشكوى ضد بريطانيا لتهديده استقلال العراق وأمنه. غير أن المباحثات انتهت دون تبني مشروع رسمي.

وفي إطار الجامعة العربية، رفض العراق حضور الاجتماع الذي عقد في 20 تموز/ يوليو وتبنى قرارا تعهدت فيه الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها بأسرع وقت ممكن، كما تضمن تعهد العراق بعدم اللجوء إلى القوة لضمها، ورحب القرار بانضمامها إلى الجامعة والى الأمم المتحدة. وفي 12 آب/ أغسطس طلب شيخ الكويت من بريطانيا سحب قواتها واستبدالها بقوة عربية قوامها 3000 جندي.

وأما عبد الكريم قاسم فانه قطع علاقاته مع الدول التي اعترفت باستقلال الكويت، وهي الخطوة التي زادت من عزلة العراق. وقد اعترف العراق استقلال الكويت في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1963، أي بعد الإطاحة بقاسم بأشهر.

**أسامة عبد العزيز النجيفي (1956-)**

وزير سابق ونائب ورئيس مجلس النواب (2010)، ولد في الموصل عام 1956. تقلد عدة مناصب إدارية عديدة.



اختير وزيراً للصناعة والمعادن في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري (نيسان/ أبريل 2005) ممثلا عن العرب السنة. ثم أصبح نائبا في مجلس النواب (2006-2010)، نجح مع أخيه أثيل النجيفي في تشكيل قائمة انتخابية (الحدباء) حازت أغلبية مقاعد مجلس محافظة الموصل وانفردت بتشكيل الإدارة المدنية فيها مستبعدة الأكراد. انتخب أمينا عاما لتجمع عراقيون، ثم تحالف مع القائمة العراقية التي يتزعمها أياد علاوي لخوض انتخابات عام 2010 ونجح تحالفهم بحصد 20 مقعدا من أصل 31 مقعد في الموصل في انتخابات مجلس النواب (آذار/ مارس 2010). وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 انتخب رئيساً لمجلس النواب.

**استبداد (مفهوم)**

حكم أو نظام ينفرد بالسلطة فيه فرد أو جماعة صغيرة من الأفراد دون الخضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر في رأي المحكومين. وقد عرف مونتسكيو المجتمع الاستبدادي بأنه مجتمع لا تديره أية قوانين سياسية أو اقتصادية ولا حتى قواعد للتنظيم الاجتماعي. وقد شاع في القرن التاسع عشر البحث في مفهوم الاستبداد عند مفكري النهضة العربية فقد عرفه محمد عبدة بان «المستبد عرفاً هو من يفعل ما يشاء غير مسؤول ويحكم بما يقتضي هواه». وقريباً من ذلك يرى عبد الرحمن الكواكبي أن المستبد إذا ما ترك على حريته بغير خشية من قانون ولا خوف ولا محاسبة الأمة، يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص227.

المعتدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق ومطالبتها به.

### استفتاء عام (مفهوم)

هو التصويت المباشر الذي يقوم به جميع الناخبين في منطقة معينة حول مسألة ما. وقد استخدم هذا النوع من الاستفتاءات منذ القرن الثامن عشر، وفي مناسبات عدة للتوصل إلى قرارات بشأن ضم منطقة لبلد محدد. كما استخدم في العراق عام 1995 لإكساب الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين شرعية البقاء في السلطة فاستفتي الشعب بين خيارين (نعم أو لا)، كما استخدم الاستفتاء مرة أخرى عام 2005 على مسودة الدستور الدائم.

### استقلال (مفهوم)

على الصعيد القانوني يرتبط مفهوم الاستقلال بالسيادة ويشير إلى ممارسة الدولة سلطتها الحصرية على مساحة معينة من الأرض على نحو معترف به من قبل أطراف فاعلين في النظام الدولي. كما يستخدم على الصعيد السياسي لوصف هدف أفراد أو أحزاب أو جماعات لتحقيق الاستقلال أو تقرير المصير لجماعة معينة كثيرا ما تكون أمة قائمة أو مفترضة. وقد شاع استخدام هذا المصطلح خلال القرن العشرين عندما نشدت كثير من الأمم الاستقلال عن الإمبراطوريات التي كانت تخضعها، وقد حصل العراق على استقلاله 3 تشرين الأول/ أكتوبر1932 وقبل عضوا في عصبة الأمم.

### الاستقلال (حزب)

حزب قومي يعد امتداداً لنادي المثنى الذي نشأ في الثلاثينات وأغلق بعد فشل حركة 1941. قدم كل من محمد مهدي كبة وداود السعدي وخليل كنه وإسماعيل غانم وفاضل معله وعلي القزويني وعبد المحسن الدوري ورزوق شماس وعبد الرزاق الظاهر طلبا إلى وزارة الداخلية في 12 آذار/مارس 1946 طلبا بتأسيس حزب سياسي. وفي الثاني من نيسان/ ابريل 1946 رخصت الوزارة للحزب.

عقد الحزب مؤتمره الأول في 19 من الشهر نفسه بغرض انتخاب أصحاب المناصب الحزبية وأعضاء اللجنة العليا. ضم الحزب عدداً من الشباب المثقف الذين كانوا ضمن التنظيم القومي السري. كما استقطب الحزب وأبناء الطبقة الوسطى. وانتخب الشيخ محمد مهدي كبة أول رئيس للحزب، إبراهيم الراوي (نائب الرئيس)، إبراهيم الحمداني، وداود السعدي، وإسماعيل عبد الهادي الغانم، وفاضل معله، وعلي القزويني، وعبد المحسن الدوري، ورزوق شماس، وعبد الرزاق الظاهر. سلمان الصفواني، سليم النعيمي، قاسم حمودي، إبراهيم شوكت، عباس البغدادي.

هدفه المعلن تحرير البلاد واستقلالها من كل سيطرة أجنبية، والدعوة إلى الإصلاح في مختلف نواحي الحياة على أسس مبادئ تقدمية اشتراكية، وإصلاح الإدارة العامة وتحقيق استقلال القضاء والعناية بالجيش وحماية الفلاح وتحسين الإنتاج الزراعي، والعمل على تطوير التصنيع ونشر التعليم، وإصلاح النظام النقدي، وقيام الدولة باستغلال موارد البلاد ومنابع الثروة الكبرى، وتحقيق الوحدة العربية.

عقد الحزب خمسة مؤتمرات عامة له خلال عمله العلني، فقد عقد مؤتمره التأسيسي في 19 نيسان/ابريل 1946، والثاني في نيسان/أبريل 1947، والثالث في أيلول/سبتمبر 1948، والرابع في تشرين الثاني/نوفمبر 1950، والخامس تشرين الثاني/نوفمبر 1951. وتعد الحقبة الممتدة ما بين (1946-1958) الحقبة الأساسية من حياة الحزب، فقد اتسع نشاطه وتزايد عدد أعضائه واتسع نطاق انتشاره

الجغرافي وزاد تأثيره في الوسط الجماهيري. كما ضم بعض أعضاء نادي المثنى والشباب المثقف من طلاب الكليات والمدارس الثانوية والعمال والفلاحين وأصحاب المهن الحرة، ولم يقبل في صفوفه رؤساء العشائر. وبعد مرور سنة على تأسيسه بلغ عدد أعضائه 5450 عضواً مسجلاً، وصلوا بعد ذلك إلى (28) ألف منتسب. كما حفلت تلك الحقبة بالنضالات والجهود التي عمل فيها الحزب بفاعلية وأعلن مواقفه صريحة من الأحداث التي مرت بالعراق فاختار الوقوف إلى جانب جماهيره. ووصل الحزب ذروة نشاطه عندما شارك في أول وزارة بعد انقلاب عام 1958 الذي أطاح بالحكم الملكي. فقد عين رئيسه محمد مهدي كبة عضواً في مجلس السيادة، فيما عين صديق شنشل وزيراً للإرشاد، وجبار عمر وزيراً للمعارف، في حين عين فائق السامرائي سفيراً في القاهرة[1].

## الاستقلال الديمقراطي الكردستاني - باسوك (حزب)

حزب قومي ينادي بوحدة كردستان الكبرى، تعود جذوره إلى «عصبة إحياء الكرد» التي تأسست في نيسان/ ابريل 1959 وكان من بين مؤسسيها: د. جمال نبز (أستاذ بقسم الاستشراف جامعة فرانكفورت في ألمانيا)، كامل ژير (أديب وشاعر)، أحمد توفيق (كردي إيراني) فتاح محمد أمين (فتاح أغا)، الشيخ محمد هرسين، ومحمد عزيز (لاجئ في ألمانيا). لم تعلن العصبة تأسيسها وإنما ظلت تعمل بصورة سرية رغم مشاركة قيادييها في حركة أيلول/سبتمبر 1961. واعتبارهم ضمن صفوف «الحزب الديمقراطي الكردستاني». وبعد الانتكاسة التي أصابت الحركة الكردية المسلحة عام 1975 برز جناح هاوبير (متوحد الأفكار) - الذي كان قد انشق عن الجماعة عام 1971 - بعد أن غيّر اسمه إلى الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك) إذ ترأسه عام 1976 جلال حسين كلش. لكن رغم ذلك ظل الحزب محدوداً رغم وجود تنظيم سري له في المدن ومفارز مسلحة من البيشمركة. بعد ذلك حلت قيادة جماعية محل كلش معظم عناصرها من صغار ضباط الجيش ممن سبق أن التحقوا بالثورة الكردية عام 1974 وقد ضمت تلك القيادة كلا من: آزاد مصطفى محي الدين - سكرتير الحزب (قتل)، ملازم الشرطة كريم سلام طه، الملازم منصور كريم، الملازم سيف الله، فرهاد عبد القادر علي، ومحمد مصطفى.

وتشكلت للحزب قيادتان إحداهما قطرية والأخرى قومية. كما أصدر صحيفة باسم «كراديتي» وكان له خلال المدة (1976-1988) ما بين (250-300) من البيشمركه فيما انتشرت معظم تنظيماته في منطقة قلعة دزه وأطراف السليمانية.

وبعد انتفاضة آذار/مارس 1991 عقد الباسوك مؤتمره الأول في قلعة جوالان (مركز إمارة بابان) قرب السليمانية في 7 أيلول/ سبتمبر 1991. وقد قرر المؤتمر إلغاء قيادته القومية، وبدل اسمه إلى «حزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني» وتشكلت قيادته على النحو التالي: عبد الله ناكرين- الناطق الرسمي باسم الحزب؛ ملازم كريم - مسؤول المركز الأول (السليمانية)؛ ملازم (شوان) - مسؤول

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص113-117؛ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال 1956-1958،؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص28-36؛ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص122-126؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، ص81-86.

المركز الثاني (كركوك)؛ مزده طاهر- مسؤول المركز الثالث (أربيل)؛ هادي محمد - مسؤول المركز الرابع (دهوك).

**الاستقلال الوطني (حزب)**

مقره في الموصل، تأسس في الأول من أيلول/سبتمبر 1924 إذ تشكلت هيئته الإدارية من: آصف وقائي آل قاسم أغا السعرتي (رئيساً)، المحامي محمد صدقي سليمان (معتمداً)، مكي الشربتي (سكرتيراً)، سعيد الحاج ثابت (مديراً للإدارة)، إبراهيم عطار باشي (أميناً للصندوق)، جميل دلالي (كاتماً للسر)، شريف الصابونجي (محاسباً)، عبد الله الحاج علي الفاروقي، ومحمد محفوظ (أعضاء). وطبقا لنظامه الأساسي فان غاية الحزب: (1) الاستقلال التام للقطر العراقي بحدوده الطبيعية، على أن تكون حكومته ديمقراطية تستمد سلطتها من الشعب العراقي نفسه. (2) تنشيط حركة الوحدة العربية في الخارج. (3) يعتمد الحزب في سياسته الخارجية على عطف العالم المتمدن، وعلى الأخص على عطف الشعب البريطاني النبيل الحر[1]. استناداً إلى قاعدة المصلحة المتبادلة بين الشعبين العراقي والبريطاني. أصدر في العام التالي جريدته «العهد» التي صدر عددها الأول في 20 كانون الثاني/ يناير 1925 وتولى المحامي محمد صدقي سليمان تحريرها[2]، وبعد تعطيلها أصدر بدلها جريدة «فتى العراق».

**استقلال كردستان (جمعية)**

جمعية كردية تأسست في 21 تموز/يوليو 1922 في اجتماع عقد في جامع سيد حسن بالسليمانية برئاسة مصطفى باشا ياملكي وتألفت لجنتها القيادية من: مصطفى ياملكي، رفيق حلمي، أحمد بك توفيق بك، صالح أفندي قفطان، حاجي آغا فتح الله، فائق بك عارف بك عزت بك عثمان باشا، أدهم أفندي يوزباشي، شيخ محمد كولاني، أحمد بهجت أفندي، على أفندي بابير آغا، شاكر أفندي علكه. واستهدفت الجمعية توحيد المتعلمين والمثقفين والكسبة الوطنيين الأكراد. وعلى الرغم من كونها جمعية صغيرة إلا إنها كانت نشطة في السليمانية وبشرت بأفكار معقولة حول ضرورة جعل حكومة الشيخ محمود الحفيد وطنية كردية وإبعاد الصبغة العشائرية والعائلية عنها. وقد أصدرت الجمعية جريدة «بانكي كردستان» واستمرت بالصدور لثلاث سنوات باللغات الكردية والتركية والعربية[3].

**استيلاء على السلطة (مفهوم)**

هو عملية تولي السلطة باستخدام القوة. وقد تكون القوى المستولية على السلطة داخلية أو قوى خارجية، فقد تقوم قوى محلية بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب أو الثورة. فيما تعمد القوى الفاتحة إلى إنشاء مؤسسات بديلة للمؤسسات الوطنية وإقامة حكومة لهم فيها.

**اسحق أفرايم الكركوكلي**

نائب سابق. ولد اسحق أفرايم صالح أفرايم الكركوكلي في بغداد لأسرة تجارية يهودية كركوكية الأصل ومارس التجارة والأعمال. انتخب نائباً عن كركوك في «المجلس التأسيس العراقي» عام 1924، ثم نائباً عن الموصل في مجلس النواب 1925-1928، وفي 1930-

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص80.
(2) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص97- 98.
(3) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص106.

1932. وتوفي بعد ذلك[1].

## إسقاط الجنسية (مفهوم)

هو سلب مواطن دولة حقه في حمل جنسية بلده، وهو جزاء عقابي توقعه الدولة على شخص يتمتع بجنسيتها بالفعل بسبب ما تعتبره إخلالاً بواجباته نحوها وفقاً لقوانينها. والإسقاط قد لا يكون دائماً إذ يمكن حال تغير الظروف أن يسترد المواطن جنسيته دونما حاجة لاستيفاء شروط التجنس وإجراءاته. ولعل أوسع عملية لإسقاط الجنسية تمت في تاريخ العراق كانت عام 1950 عندما صدر قانون إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين[2]. وجاء في المادة الأولى منه «لمجلس الوزراء أن يقرر إسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الذي يرغب باختيار منه ترك العراق نهائيا بعد توقيعه على استمارة خاصة أمام الموظف الذي يعينه وزير الداخلية» ونصت المادة الثانية على أن «اليهودي العراقي الذي يغادر العراق أو يحاول مغادرته بصورة غير مشروعة تسقط عنه الجنسية العراقية بقرار من مجلس الوزراء».

## الإسلامي العراقي (الحزب)

في 2 شباط/ فبراير 1960 قدم عدد من زعماء «الإخوان المسلمين في العراق» وإسلاميون مستقلون طلباً إلى وزارة الداخلية العراقية للترخيص لهم بتأسيس الحزب الإسلامي بزعامة نعمان عبد الرزاق. وقدم الحزب اسم السيد محسن الحكيم بوصفه راعياً للحزب. وكان الحزب قد أصدر جريدة «الفيحاء البغدادية».

ربما يكون السبب وراء تأسيسه هو التخوف المتزايد من نفوذ الشيوعيين أيام حكم عبد الكريم قاسم (1958-1963)، وهو ما دفع العلماء السنة والشيعة على طلب الترخيص للحزب الإسلامي.

غير أن الحزب لم ينشر برنامجاً رسمياً. وكان وزير الداخلية اللواء أحمد محمد يحيى قد رفض طلب التأسيس. وعندما استأنف الحزب حكم وزارة الداخلية إلى محكمة النقض والإبرام جاء القرار في صالح الحزب فشرع بمزاولة نشاطه. كوَّن الحزب خلايا له في بغداد والانبار وسامراء. ثم أخذت السلطات تطارد أعضائه، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1960 ألقي القبض على الشيخ عبد الجليل إبراهيم عضو الهيئة المؤسسة للحزب، وبعدها القي القبض على وليد عبد الكريم الأعظمي، فاضل عز الدين القاضي، نظام الدين عبد الحميد، وسليمان محمد أمين. ثم أغلق مقر الحزب في بغداد. وفي 16 آذار/ مارس 1961 قرر الحاكم العسكري العام حل الحزب[3]. وبعد إطلاق سراح أعضاء اللجنة المركزية للحزب توقف الحزب عن النشاط العلني وبدأ نشاطه السري.

وبعد استيلاء البعث على السلطة عام 1968 غادرت مجموعة كبيرة من قيادات الحزب العراق، ومنهم رئيس الحزب وسكرتيره، وأوقف الإخوان تنظيمهم بشكل

---

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص125.

(2) قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم 62 لسنة 1933 رقم 1 لسنة 1950، الوقائع العراقية، العدد (2816)، ص1.

(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص178-179؛ حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق (1914- 1990)، ص213؛ وكذلك: أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ص249.

رسمي في 5 نيسان/ابريل 1971.

أما الحزب الإسلامي الحالي فهو نشاط سياسي إسلامي نشأ عام 1991 لمزاولة النشاط السياسي خارج العراق وتمثيل السنة في محافل المعارضة العراقية[1].

يؤمن الحزب بأن المشروع الإسلامي المستنير هو المشروع الأمثل لإنهاء معاناة شعبنا وبناء وطننا؛ وأن الحكم ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة لإقامة العدل ورفع الظلم وتحقيق مصالح العباد؛ وان الحرية والأجواء المفتوحة خير وسيلة لتحقيق أهداف الحكم الصالح؛ وان من مصلحة العراق وأمنه أن تعمل كل الأحزاب والجماعات على تطوير الممارسة الانتخابية السليمة حتى تكون عرفاً؛ وان الإسلام هو مصدر القوة والتقدم الحقيقيين وهو العامل الوحيد الذي يوحد أبناء العراق بجميع قومياته وطوائفه.

ومن أهدافه أنه: (1) يحارب جميع الدعوات المفرقة للصفوف كالطائفية والعنصرية، وجميع الأفكار والمفاهيم الأكاديمية التي لا تعترف بغير المادة ويرى في شيوعها هدما للمجتمع لا يجوز السكوت عنه. (2) يتبع الحزب من أجل الوصول إلى غايته الوسائل المعروفة والمشروعة ومنها قبول مسؤولية الحكم والاشتراك في الانتخابات وبث الوعي الإسلامي. (3) يؤمن بان الشريعة الإسلامية، ومصادرها من الكتاب والسنة، وغيرها هي الأساس لحياة الدولة التشريعية. (4) يجب أن ينتخب رئيس الدولة من قبل مجلس شورى وتفوض له بعد ذلك أمور الدولة. (5) يؤمن بضرورة تطبيق التكافؤ الاجتماعي المقرر في الإسلام والقاضي بضرورة قيام الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع بكفالة جميع المواطنين غير القادرين على العمل أو الذين لا يجدون عملا. (6) يرى الحزب إن حقوق الملكية الخاصة مصونة. (7) يؤمن الحزب بضرورة توزيع الأراضي على الفلاحين وتشجيعهم. (8) ضرورة الوحدة العراقية وعدم التفريق بين جميع المواطنين على أساس جنسيتهم ويعتبر العراق جزءً من الأمة العربية التي يجب أن تتوحد في دولة قوية على أساس الإسلام. (9) إن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا عن طريق القوة بإخراج المغتصبين لها وإرجاعها إلى أهلها.

انخرط الحزب أولا في الترتيبات التي أنشأها الأمريكيون في العراق، وانسحب في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2004 من الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني/ يناير 2005 بسبب رفض مقترح كان الحزب قدمه مع بعض القوى السنية بتأجيل الانتخابات لستة أشهر. لكنه عاد ليشترك في لجنة صياغة الدستور انسحب منها قبيل إقراره في 22 آب/ أغسطس وأعلن رفضه حتى اليوم الأخير قبل الاستفتاء أعلن الحزب قبوله المسودة بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه. وفي 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أعلن عن دخوله تحالف انتخابي مع «مجلس الحوار الوطني العراقي» و«المؤتمر العام لأهل العراق» بزعامة عدنان الدليمي. وانخرط بقوة في العملية السياسية وشارك في انتخابات عام 2010.

وبعد انسحاب طارق الهاشمي من الحزب اجتمع مجلس شورى الحزب وفي 24 أيار/ مايو 2009 وأجرى عملية الانتخاب لقيادته الجديدة والتي تكونت من: أسامة توفيق التكريتي (أميناً عاماً)، إياد السامرائي (نائب الأمين العام)، وجدد لمحسن عبد الحميد منصب رئيس مجلس شورى الحزب.

---

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص107.

**الإسلاميين الأحرار (حركة)**

حركة إسلامية ثورية أسست في مدينة النجف الأشرف بعد إجهاض الانتفاضة الشعبانية عام 1991، وأعلنت عن نفسها في ليلة 15 شعبان 1414 هـ/ 1994م. وأصدرت ميثاقاً سياسياً يمثل فكر الحركة باسم «البيان الإسلامي» الذي كتبه مرشد الحركة ومؤسسها آية الله السيد أحمد الحسيني البغدادي. والسبب الأساسي وراء تأسيسها هو غياب المؤسسة العلمائية وغياب قوى وأحزاب المعارضة في الساحة العراقية الملتهبة في حرب نظام طاغية بغداد المهزوم في عملية عاصفة الصحراء. وتبنى الجناح العسكري في الحركة «أفواج الرفض والمقاومة» عملية تفجير مخازن الحلة العسكرية في 10 آذار/مارس 1998[1] .

**إسماعيل إبراهيم عارف (1920-)**

وزير سابق. من مواليد منطقة الخالص في محافظة ديالى عام 1920. تخرج في الكلية العسكرية عام 1939 ثم تخرج في كلية الأركان. درّس في الكلية العسكرية وأشغل مدير شعبة الحركات في وزارة الدفاع فسكرتارية رئاسة أركان الجيش في العهد الملكي. نال شهادة الحقوق عام 1951 وانتمى إلى تنظيم «الضباط الأحرار»، وعين ملحقاً عسكرياً ثم آمراً للواء الخامس والعشرين بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 والذي كان مسؤولاً عن أمن بغداد. وقد عين وزيراً للمعارف في ظل التعديل الذي أدخله عبد الكريم قاسم على وزارته في 3 أيار/مايو 1960، اكتسب ثقة عبد الكريم قاسم وأصبح أكثر الوزراء قرباً منه. واستمر في منصبه حتى الإطاحة بقاسم في 8 شباط/فبراير 1963. إذ اعتقل وأفرج عنه في وقت لاحق. وقد أرخ بعد سنوات طويلة حياته السياسية في كتابه الموسوم «أسرار ثورة 14 تموز 1958».

**إسماعيل خير الله (1929-)**



وزير سابق. ولد في بغداد وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بكلية الحقوق فتخرج فيها عام 1951، ومارس المحاماة مباشرة. نشط في معارضة نظام الحكم الملكي واعتقل عدة مرات، كما طورد بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958.

استوزر لأول مرة في الوزارة التي شكلها عبد الرحمن عارف في 10 أيار/ مايو 1967 وعين وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية، ثم عين وزيراً للخارجية في وزارة طاهر يحيى الرابعة حتى انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968.

**أشبال الصدر**

تنظيم على صلة وثيقة بـ«حزب الدعوة الإسلامية»، يعتقد انه تأسس بمبادرة من تنظيم محافظة البصرة. وكان يهدف إلى: (1) خلق قاعدة جماهيرية من الشباب المتدين والمثقف ثقافة إسلامية؛ (2) نشر الثقافة الدينية بين الناس؛ (3) رعاية واحتضان ومساندة عوائل المعدومين والموقوفين من حزب الدعوة الإسلامية[2].

**الاشتراكي الآشوري (الحزب)**



تم تأسيسه في كردستان العراق عام 2002. وهدفه المعلن هو «إحياء أمة آشورية

---

(1) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص385-386.

(2) ينظر: صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص350-355.

للشعب الآشوري في جمهورية شعبية ومستقلة»[1].

**الاشتراكي الثوري العربي (الحزب)**

ينظر: علي صالح السعدي

**الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني (الحزب)**

تأسس في 4 أيار/مايو 1976، وقد صدر بيان التأسيس في بيروت وبغداد وانطلقت أولى مفارزه المسلحة في حركة الأنصار في 8 آذار/ مارس 1976. ثم عقد كونفرانس له في 8 آب/ أغسطس 1979، أعقبه عقد أول مؤتمر في 12 أيار/ مايو 1981. يتبع الحزب في المرحلة الراهنة سياسة معارضة وهو من الأحزاب القومية الكردية الداعية إلى جبهة كردية واسعة والى إعادة مدينة كركوك إلى كردستان العراق[2].

**الاشتراكي الكردستاني الموحد (الحزب)**

حزب نتج عن اندماج «الحركة الاشتراكية الكردستانية» و«اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني» بقيادة محمود عثمان، إذ اتفق التنظيمان على الاندماج في تنظيم واحد. وذلك في المؤتمر الذي عقد في 22 آذار/ مارس 1979، وتشكلت من التنظيمين في ذلك المؤتمر قيادة مشتركة ضمت عن الحركة الاشتراكية الكردستانية: رسول مامند، قادر عزيز، سيد كاكه سيد إسماعيل، حاجي حاجي إسماعيل، أحمد فقي رشي، وطاهر علي والي بك (كان معتقلاً عند الحزب الديمقراطي الكردستاني). أما عن اللجنة التحضيرية: محمود عثمان، قادر جباري، وعدنان المفتي.

وقد استمرت تلك القيادة المشتركة بالعمل على دمج التنظيمين في تنظيم واحد. وجاء في البيان التأسيسي للحزب أنه «تنظيم ثوري، للنضال في سبيل تحقيق أهداف الشعب» وقد أعلن عن تأسيس الحزب في 8 آب/أغسطس 1979، وبعد الاندماج شكلت قيادة الحزب الذي أصبح يعرف اختصاراً بـ (حسك) من: رسول مامند، محمود عثمان، قادر جباري، شوكت حاج مشير، قادر عزيز، الملازم أنور مجيد سلطان، أحمد فقي رشي، شيروان شيروندي، قادر شورش، طاهر علي والي بك (قتل بانهيار ثلجي في كانون الثاني/ يناير 1982)، سيد كاكه سيد إسماعيل، والملازم فؤاد عمر. إضافة إلى هؤلاء القياديين كان هناك آخرين لم يعلن عن أسمائهم لتواجدهم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وكان على رأسهم صالح اليوسفي المقيم في بغداد الذي اختير ليكون سكرتيرا عاما للحزب ومشرفا على قيادة الداخل التي ضمت كلا من: المحامي علي عبد الله علي (أعدم عام 1982)، المحامي عارب عبد القهار (أعدم عام 1982)، الشيخ محمد شاكلي، والملا ناصح إسماعيل أحمد.

وقد تم انتخاب لجنة قيادية ثلاثية لتقوم بأعمال المكتب السياسي الذي لم يتم انتخابه وتضطلع بمهام سكرتير الحزب (صالح اليوسفي) الذي لم تكن الظروف تسمح له بمزاولة مهامه رغم أنه كان على اتصال دائم بالقيادة عن طريق المراسلات السرية وقد ضمت اللجنة الثلاثية: رسول مامند، محمود عثمان، والملازم طاهر علي والي بك.

وقد تركزت مناطق نفوذ الحزب في محافظة أربيل بالدرجة الأولى وفي مناطق شهرزور وقلعة دزه في السليمانية.

---

(1) (http://asp2.no.sapo.pt).

(2) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص417.

عقد الحزب مؤتمره الأول في قرية (دولة تو) الواقعة على الحدود العراقية - الإيرانية (12-15 أيار/مارس 1981). وفي ختام المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية جديدة ضمت كلا من: عادل مراد، رسول مامند، طاهر علي والي بك سيد كاكه سيد إسماعيل، قادر عزيز، محمد رحيم عبد الله (اغتيل في السليمانية في 11 آذار/مارس 1994)، أحمد إسماعيل، المقدم عزيز عقراوي، قادر جباري، محمد فاتح، شيركو شيخ علي (قتل عام 1981)، شيروان شيروندي، أمين لك (توفي عام 1998)، قارد شورش (توفي عام 1984)، سعد عبد الله، عبد الخالق زنكنه.

شارك الحزب في انتخابات كردستان عام 1992 لكنه لم يتمكن من الحصول على الأصوات الكافية التي تؤهله لدخول البرلمان الكردي. وضربت الحزب أزمة أدت إلى ظهور انقسامات حادة في داخله، فقد أعلن رسول مامند عن تشكيل قيادة مؤقتة للحزب.

كان بهروز علي عبد الله هو أول من بادر إلى الإعلان عن عودة الحزب إلى الحياة السياسية في كردستان وذلك عندما فتح مقراً باسمه في أربيل في 25 آب/أغسطس 1993، إلا إن العودة الحقيقية له كانت بعقد اجتماع لإعادة التأسيس (السليمانية: 15 تشرين الأول/أكتوبر 1993) والذي أعلن فيه عن إعادة تشكيل «الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق» بشكل رسمي والسير على نهجه السابق بقيادة محمد الحاج محمود، وأعيد فتح (110) من مقرات الحزب في السليمانية وأربيل، وافتتحت باسم الحزب ثلاث محطات للإذاعة والتلفزيون في أربيل والسليمانية وشهرزور، وأعيد إصدار صحيفة الحزب المركزية «ريكاي آزادي» أي طريق الحرية. لكن سرعان ما اصطدم الحزب بقوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» التي شنت هجوماً واسعاً على مقرات الحزب أواخر عام 1993وقد توقف القتال بعد وساطة بعض الأحزاب والشخصيات الدينية، وعقد لقاء مصالحة بين زعيمي الحزبين في مدينة أرومية الإيرانية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1994 فتحسنت العلاقة بين الحزبين.

عند عقد المؤتمر الثاني للحزب (أربيل: 15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 1994) تم تغيير اسم الحزب إلى «الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني» واقر منهاج جديد للحزب، وانتخبت لجنة مركزية للحزب تألفت من: محمد حاج محمود (سكرتير اللجنة المركزية)، ملا ناصح احمد إسماعيل، محمد علي محمد دولاشي، قادري جباري، برزو علي عبد الله، حسين محمد، هوشيار بامرني، صابر محمد صالح، خورشيد هرمزيار، رمضان بكر، منيرة سعيد، هلو أحمد، وعنايت نامق[1].

يمتلك الحزب في الوقت الحاضر ثلاث محطات راديو، ومحطتين تلفزيونيتين، وجريدة نصف شهرية هي لسان حاله باسم «ريكاى ئازادي» أي طريق الحرية وصدر عددها الأول في عام 1981، ونشرة «بزوتنه» أي الحركة التي صدر عددها الأول في كانون الثاني/ يناير 1980 باللغتين العربية والكردية. ومجلة «خه باتي قوتابيان» أي كفاح الطلبة وظهرت عام 1983، ومجلة «ريبازى لاوان» أي درب الشبيبة وهي مجلة شهرية تهتم بشؤون الشباب وبخاصة نقل التجارب الغربية وظهر عددها الأول في آب/أغسطس 1983، كما أصدر الإعلام المركزي للحزب في حزيران/ يونيو 1984 نشرة «رسالة ثورة كردستان العراق» باللغتين العربية والكردية وتعنى بأحوال أعضاء وأنصار

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص488-507.

الحزب من البيشمركة[1].

### الاشتراكي الكردي (الحزب)

ينظر: الاستقلال الديمقراطي الكردستاني (حزب)

### الاشتراكي الناصري (الحزب)



حزب قومي تأسس في 20 أيار/مايو2003 نتيجة اندماج ثلاث تنظيمات قومية هي: الحزب الاشتراكي الذي تأسس في بغداد عام 1966، والمرتبط باسم مبدر سلمان إلويس، و«حزب الوحدة»، و«الحزب الطليعي الناصري». أهدافه دولة عربية - عدالة اجتماعية. أما أهدافه المرحلية فتتلخص بالحفاظ على عروبة العراق ووحدته والعمل مع كافة القوى الوطنية لإنهاء الاحتلال. ويصدر صحيفة باسم «الاشتراكي».وأمينه العام مبدر الويس. (ينظر: الحزب الاشتراكي- العراق). وقد انشق عنه عبد الستار الجميلي وأعاد تأسيس «الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري».

### الآشوريون

يؤمن الآشوريون بأنهم يتحدرون من الإمبراطورية الآشورية العريقة التي كانت عاصمتها نينوى (3000-600 ق.م.)، ويتكلم الآشوريون اللغة السريانية وهي إحدى اللغات الآرامية وما زالوا يستخدمونها في طقوسهم وعباداتهم. وقد استطاعوا أن يحافظوا على ثقافتهم طوال قرون، وقد اعتنق الآشوريون الديانة المسيحية وفق المذهب النسطوري. وكانوا يديرون شؤونهم عن طريق إقامة المجالس العشائرية تحت قيادة المار شمعون الذي كان يعمل كحلقة وصل بين مجتمعهم والسلطات العثمانية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. تمتع الآشوريون في ظل الدولة العثمانية بامتيازات منحها اعتبارهم طائفة دينية. لكن مع انهيار تلك الدولة تدهورت العلاقة بينهم وبين القوميين الأتراك. وفي عام 1915 قام الجيش التركي بحرق قراهم ففر الكثير منهم إلى مناطق أرومية التي كانت آنذاك تحت السيطرة الروسية. وبفعل عوامل عديدة أهمها الثورة البلشفية وتخلي الروس عنهم فضلا عن مقتل المار شمعون ضعف الآشوريون حتى استعان بهم البريطانيون عام 1917 لصد الهجوم التركي الذي سبب انهيار الآشوريين وتقهقرهم فقام البريطانيون بتجميع نحو 90 ألف أشورى في معسكرات أقيمت في بعقوبة (شرق العراق)، وفي عام 1918 قام البريطانيون بتجنيد الرجال منهم في «قوات الليفي». ساهمت هذه القوات بالقتال إلى جانب القوات البريطانية عام 1920، كما استخدمتهم الحكومة البريطانية في حملات تأديبية ضد العشائر العربية والكردية الثائرة. في جنوب ووسط وشمال العراق[2]. وكان الآشوريون يطمحون بإنشاء الوطن القومي الآشوري في شمال العراق ومنطقة جبال حكارى في تركيا، وكانوا يأملون أن تساعدهم بريطانيا في تحقيق حلمهم الذي بدده تأسيس الدولة العراقية وتوطيد قواعدها وتعزيز سلطان الحكومة التركية على منطقة حكارى .

قاموا بانتهاكات أثارت السكان الأصليين للموصل حاول أثرها الملك فيصل تهدئة مخاوفهم والتقليل من شأن الآشوريين الذين كانوا يتلقون الدعم البريطاني. وبعد المجزرتين اللتين حصلتا في كركوك في عامي 1923

---

(1) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص409-411.

(2) ليورا لوكتيز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ص44-45.

و1924 وتصاعد التوتر بين أهالي كركوك وقوات الليفي سارع المندوب السامي البريطاني بإخراج الليفي من كركوك وترحيلهم إلى منطقة جمجمال.

وفي عام 1926 سرحت السلطات البريطانية قوات الليفي لكن هذه القوات ظلت محتفظة بأسلحتها. ووعدت الحكومة العراقية من جانبها بإسكان الآشوريين.

نشب الخلاف بين المار شمعون بطريك الآشوريين والحكومة العراقية واتهام شمعون بتشجيع أتباعه على التمرد. عرضت عليه حكومة ناجي شوكت عضوية مجلس الأعيان وامتيازات مالية كبيرة لكنه رفض العرض. تقدم بطلبات لعصبة الأمم بالاستقلال أو نقل طائفته إلى خارج العراق، وهدد الحكومة بالعصيان المسلح محرضا أتباعه على حمل السلاح. احتجزته الحكومة في بغداد بعدما دعته للتفاوض فنزل أتباعه في زاخو ودهوك ثم إلى الموصل وأعلنوا العصيان المسلح ضد الحكومة وطردوا الموظفين من زاخو وقطعوا طريق دهوك-موصل. وجهت الحكومة إنذارا لهم وأمهلتهم سبعة أيام لنزع أسلحتهم وإطاعة أوامرها. أرسلت الحكومة الفرقة الثانية بقيادة اللواء بكر صدقي الذي نجح بالقضاء على التمرد وارتكب جنوده مذبحة سميل الشهيرة. وأسر بعضهم في حين فر حوالي 2000 منهم إلى سوريا وقبلتهم حكومة الانتداب الفرنسي لاجئين وأسكنتهم مناطق متاخمة للحدود العراقية.

في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1933 قررت عصبة الأمم عدَّ قضية الآشوريين مسألة داخلية يحق للحكومة العراقية معالجتها[1]. انخرط الآشوريون بعد ذلك في المجتمع العراقي وعملوا في مؤسسات الدولة ولم يصبهم الاضطهاد الديني.

**أصحاب الصنائع (جمعية)**

جمعية بادر في تأسيسها «الحزب الوطني العراقي» عام 1929 (ينظر: الحزب الوطني العراقي). حملت الجمعية في بداية تأسيسها طابع نقابة الحرفيين لكنها سرعان ما جذبت إليها عمالاً من ورشات الحديد والدباغة في بغداد، وبفضل الكساد الاقتصادي الحاد خلال المدة (1929-1931)، وبفضل طاقة والتزام محمد صالح القزاز اتخذت الجمعية طابع التكوين السياسي للناس العاملين، وأصبحت المركز المنظم مباشرة لإضراب الأربعة عشر يوما عام 1931 لذا حلت في العام نفسه.

وتكمن أهمية هذه الجمعية في أنها أرست لأول مرة في العراق نقابة اتحاد العمال التي ستستفيد منها الحركة الشيوعية لاحقاً، لكي تقود النضال النقابي تحت أمرتها[2]. واهتم الجمعية بمساعدة أعضائها المعوزين وتنظيم الدورات الخاصة بمحو الأمية، وأصدرت مجلة نصف شهرية باسم «الصنائع» في عام 1930.

**أصدقاء الفلاحين (جمعية)**

ينظر: فعل ضمد

**آصف وفائي قاسم اغا**

عضو «المجلس التأسيسي» (1924)، ورئيس «حزب الاستقلال» (1924). ولد في الموصل ونشأ فيها. وتدرج في الوظائف العدلية في بغداد والموصل. ثم أصبح قائمقاما في أقضية زيبار، دهوك، رانية، عقرة، سنجار، زاخو والعمادية. وبعد الانقلاب العثماني عين عضوا في مجلس بلدية الموصل. وبعد تشكيل أول الحكومة عراقية انتخب في مجلس إدارة لواء الموصل. ثم انتخب نائباً في «المجلس

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص183.
(2) توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، ص328.

التأسيسي العراقي.

ساهم تأسيس «حزب الاستقلال» في الموصل عام 1924 وانتخب رئيساً له، وفي تأسيس «جمعية الدفاع الوطني» عام 1925، وكان من دعاة إلحاق الموصل بالعراق. عين عضواً في «مجلس الأعيان» عند تأسيسه وجددت عضويته عدة دورات.

**الإصلاح (حزب)**

في تشرين الثاني/نوفمبر 1949 قدم كل من: عبد الحميد عبد المجيد (متصرف متقاعد)، مكي الشربتي (متصرف مفصول من الخدمة)، عبد الرزاق حسين (ضابط متقاعد)، إبراهيم زهدي، الشيخ فريق المزهر، المحامي محمد الجرجفجي وديوالي الدوسكي (رئيس عشيرة كردية). طلبا إلى وزارة الداخلية بتأليف هذا الحزب. فأجازته في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949. وكان يهدف إلى: صيانة استقلال المملكة العراقية ووحدتها واستكمال سيادتها، وصيانة أحكام القانون الأساسي؛ مكافحة الاستعمار وإصلاح الأوضاع الداخلية لرفاه وسعادة الشعب؛ إصلاح الأوضاع الداخلية في المملكة إصلاحا أساسيا وتنظيم جهاز الدولة؛ وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية؛ واعتبار فلسطين جزءً من الوطن العربي ومكافحة الصهيونية، وتوطيد علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة والإسلامية[1] وقد أصدر الحزب صحيفة يومية باسم «الإصلاح» التي صدر عددها الأول في 26 آذار/ مارس 1950. وقد جرت محاولات لدمج الحزب بحزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر، ونجح الدمج واعتبر حزب الإصلاح منحلاً اعتباراً من 4 تموز/ يوليو 1951. وهكذا انتهى هذا الحزب بعد أن استمر 18 شهراً[2].

**إصلاح سياسي (مفهوم)**

الإصلاح هو عملية إدخال تحسينات أو إلغاء سوء التصرف والعيوب القائمة في نظام ما. ويقصد بالإصلاح السياسي البرامج التي تتبناها الحكومة لتحسين أداء المؤسسات وزيادة كفاءتها، وقد يستهدف تعديل أو تطوير شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها. وبهذا المعنى فهو أقل جذرية من الثورة. وفي كتابه عن الإصلاح السياسي حدد صموئيل هنتغتون ثلاثة أنماط للإصلاح السياسي هي:

- الانتقال بمبادرة من الحكومات التسلطية نفسها؛
- الإصلاح عبر التفاوض بين الحكومة والمعارضة؛
- الإصلاح بمبادرة وقيادة المعارضة بإزاحة الحكم السلطوي.

**الإصلاح السياسي (حركة)**

تأسست في 17 أيلول/ سبتمبر 2005، وقد أكد بيانها التأسيسي على نبذ الطائفية واعتبار الولاء للوطن هو الأساس. كما أكد على ضرورة وضع جدول زمني لخروج القوات الأجنبية من العراق. ومن بين أعضاء هيئتها التأسيسية جمعة السهيل.

**الإصلاح الوطني في العراق (حركة)**

أعلن عن تأسيسها في 27 أيلول/سبتمبر

---

(1) للإطلاع على النص الكامل لمنهاج الحزب ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص108-115؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص218.

(2) المصدر السابق نفسه، ص213.

1991 بفندق هلتن (Hilton) في العاصمة البريطانية لندن. يتزعمها سامي عزارة آل معجون. وجاء في البيان الصادر في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 أن الحركة تتوجه لتوحيد كل التنظيمات السياسية الحزبية والشخصيات الوطنية وإنهاء الخلافات الثانوية، ومن أجل إبراز قوة المعارضة في إطار حركي محدد للقضاء على النظام البعثي وتحقيق الانفراج وقيام سلطة الشعب الديمقراطية[1]. شاركت في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج، كما اشتركت على نحو فاعل في «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يتزعمه أحمد الجلبي. لكنها انسحبت من المؤتمر احتجاجا على السرية التي كانت تحيط مسألة تمويل المؤتمر. انسحبت الحركة من مؤتمر لندن (2002) للمعارضة العراقية. شاركت الحركة في انتخابات عام 2005 لكنها لم تحصل إلا على 9931 صوتا لم تكفها لوصول أحد مرشحيها إلى مجلس النواب.

**الإضراب (مفهوم)**

هو التوقف عن العمل خصوصاً لموظفين تابعين إلى صناعة أو نقابة معينة من أجل تحسين ظروف العمل أو رفع الأجور أو لتحديد ساعات العمل. أما الإضراب العام فانه يعني رفض العاملين في صناعة معينة القيام بأعمالهم المعتادة وقد يؤدي إلى شل الحياة الاقتصادية عندما تكون الصناعة مهمة وحيوية.

**الإضرابات العمالية في العراق**

كان عمال الملاحة من أوائل العمال الذين أضربوا عن العمل احتجاجاً على أوضاعهم. ففي عام 1913 أضرب النوتية على إحدى بواخر شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية مطالبين برفع أجورهم، ورغم أنهم نجحوا في زيادة الأجور إلا أن الشركة فصلت 22 منهم. وفي عام 1918 قدم عمال معمل تصليح البواخر النهرية في شط العرب (الدوكيادر) عريضة إلى إدارة الشركة يطالبون فيها بمساواتهم بالعمال الأجانب في الأجور والإجازات. إلا أن إدارة الشركة رفضت تلبية مطاليبهم. لذا اضرب العمال عن العمل. إلا أن الأحزاب لم يحقق نتائج هامة على ارض الواقع.

وفي عام 1927 اضرب عمال السكك الحديدية الذين كانوا يمرون بظروف عمل سيئة، وبأجور منخفضة لا تتناسب وحجم الجهد الذي يبذلونه. لذا قدموا عددا من المطالب التي تتضمن: زيادة الأجور، وتخصيص مواد غذائية عينية لهم؛ تحديد يوم العمل بثمانية ساعات. وتقديم العلاج الطبي المجاني. والموافقة على تأسيس ناد للعمال العراقيين أسوة بالعمال الأجانب. وعندما لم تستجب الإدارة البريطانية للسكك الحديدية لهذه المطالب أعلنوا إضرابهم في 1927، وقد حقق هذا الإضراب نتائج مهمة، كتحديد ساعات والعلاج الطبي المجاني.

وشهد عام 1946 سلسلة من الإضرابات العمالية، كان أولها إضراب عمال السكك الحديد في 28 شباط/ فبراير، من أجل المطالبة بإعادة فتح نقابة السكك وزيادة الأجور وإيقاف تصرف مديرية السكك الكيفي بطرد العمال وتغريمهم. كما أضرب عمال المطابع (عدا مطابع التفيض والحكومة والصباح والرأي العام) في 5 آذار /مارس في بغداد، للمطالبة بسن تشريع نظام خاص بالنقابات، وإجراء انتخابات حرة للهيئات الإدارية. وكان الإضراب الأخير لعمال شركة النفط العراقية في كركوك في 3 حزيران (يونيو) للمطالبة بزيادة الأجور، وتوفير السكن المناسب وتطبيق قانون العمل

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص209.

بشأن تحديد ساعات العمل والاستمتاع بالعطل بأجور كاملة. وكان وراء الإضراب «عصبة مكافحة الصهيونية» و«حزب التحرير». وقد تدخلت الحكومة لثني العمال عن الإضراب، والذين أوقفوه في 19 حزيران، لكنهم عادوا إليه في 3 تموز/ يوليو. ثم تطور الموقف نتيجة رفض العمال العدول عن الإضراب، فقامت قوة من الشرطة بمحاصرة العمال المتجمعين في كارو باغوي وقتلوا ستة عمال وجرحوا 14 آخرين. وفي 16 تموز أنهى العمال إضرابهم بعدما تعهد الوفد الحكومي بمتابعتها لدى إدارة الشركة التي قبلت على مضض تنفيذها.

**إعلام جماهيري (مفهوم)**

يشمل وسائل الاتصال الجماهيرية الصحف والمجلات والسينما والراديو والتلفزيون والقنوات الفضائية. وتحظى وسائل الإعلام الجماهيري بأهمية اجتماعية وسياسية، وتحدث آثارا سياسية مهمة في المجتمع، لذا تهتم الحكومات والأحزاب السياسية بها وتستخدمها لنقل نواياها إلى الجمهور الذي تطالبه بمساندتها.

**إعلان تركمان العراق**

أصدره (104) من الشخصيات التركمانية في خارج العراق في أيلول/ سبتمبر 2002. وجاء فيه: «إن التركمان يعلنون دون مواربة بأنهم مواطنون يشعرون بحق المواطنة وروحها ويعملون على رفعة العراق ورقيه. وقد تعرضوا طيلة العقود الماضية إلى أبشع صنوف الاضطهاد والقهر وتضامنوا مع أبناء القوميات الأخرى في مقاومة الأنظمة الدكتاتورية ورفعوا صوتهم بالتنديد بهذه الممارسات ومارسوا حقهم الطبيعي في إعلان الإضراب العام والخروج بمظاهرات تؤيد مبادئ الحرية والديمقراطية لكل العراقيين». وأضاف الإعلان «أن التركمان يعتقدون بأن الحل الأمثل لمسألة القوميات يكون ضمن مشروع متكامل وحقيقي متماسك ينظر إلى جميع أبناء القوميات والطوائف كمواطنين من الدرجة الأولى وشركاء في الوطن الواحد. إن اختيار نظام الحكم في عراق حر ديمقراطي موحد سيكون بالاحتكام إلى كل العراقيين وبكامل إرادتهم ولهم مطلق الحرية في اختيار هذا النظام وان يحترم المواطنون التركمان حرية الاختيار الذي يقوم به العراقيون، إلا إنهم يؤكدون بأنهم يتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها وان اختيار الحكم الذاتي أو الحكم الفيدرالي سيكون مطبقا تلقائيا عليهم أيضا ضمن مناطقهم السكنية المعروفة، ويدعو التركمان إلى إجراء نزيه ودقيق بإشراف دولي وتحت رقابة الدول المهتمة بالشأن العراقي لتثبيت حقيقة الواقع القومي لجميع المناطق العراقية». وضم البيان (15) مطلباً للمواطنين التركمان منها: الإقرار بالحكم الذاتي لهم في مناطقهم التي تمتد من تلعفر إلى خانقين مروراً بمدينتي كركوك وأربيل؛ أن تكون اللغة التركمانية لغة رسمية في مناطق التركمان إضافة إلى اللغة العربية..؛ إعادة جميع المهجرين والمبعدين التركمان إلى مناطق سكناهم وتعويض من تضرروا من هذا الإجراء..؛ فتح المجال أمامهم لتقلد الوظائف الرسمية واحتلال مراكزهم في السلم الوظيفي حسب كفاءاتهم وقابلياتهم..؛ إيقاف حملات التعريب والتكريد التي تواجهها المناطق التركمانية ...؛ إلغاء كافة القرارات الجائرة والعنصرية والرامية إلى تغيير القومية التركمانية..؛ إعادة أسماء المدن التركمانية التي استبدلت سابقا؛ تفعيل الحقوق الثقافية للتركمان وتأسيس مديريات الثقافة والنشر والطباعة في بغداد وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني من كركوك باللغة التركمانية..؛ إلغاء جميع الأحكام والقرارات الجائرة بحق المجاهدين التركمان وأبناء الشعب العراقي

الآخرين وإعادة الاعتبار لشهدائهم..؛ محاكمة المتسببين بالجرائم التي ارتكبت بحق أبناء الشعب العراقي؛ إعادة المزارعين التركمان إلى قراهم ومزارعهم..؛ احتلال المواطنين التركمان لموقعهم الطبيعي في هيكل نظام الحكم وان يعهد إليهم بالمناصب العليا في الإدارات العليا والبلديات، إضافة إلى تمثيلهم في مجلس الوزراء ونيابة الجمهورية.

ومن بين الموقعين: عز الدين كركوك، أوميد آق قونلو، رشاد هورموزلو، ماهر نقيب، فكرت أمين قيدار، عماد حميد ساقي، أحمد كونش، نصرت مردان، جنكيز صابر، عز الدين قوجه وه، صفوت نفطجي، ورضا كهية اوغلو[1].

**إعلان شيعة العراق**

بين عامي 2001 و2002 عقدت عدة اجتماعات وجرت في لندن نقاشات جادة بين شخصيات شيعية عراقية بارزة في المهجر من علماء دين وأكاديميين وباحثين ومفكرين وسياسيين وشيوخ عشائر لطرح إعلان عن نظرة الشيعة العراقيين لمستقبل بلدهم. وقد أسفرت اجتماعاتهم عن تقديم تصور مشترك بخصوص رؤية شيعية لشكل الحكم المستقبلي في عراق ما بعد صدام حسين. ويحمل الإعلان تاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2002. ويمكن تلخيص هذا الإعلان بما يلي: (1) إلغاء التمييز الطائفي؛ (2) إقامة نظام نيابي دستوري؛ (3) تثبيت مبدأ المواطنة الواحدة لكل العراقيين؛ (4) احترام الهوية القومية والدينية والمذهبية للعراقيين كافة؛ (5) ترسيخ وحدة العراق أرضا وشعبا وسيادة وكياناً؛ (6) بناء المجتمع المدني على أسس سليمة وتعزيز مؤسساته؛ (7) اعتماد النظام اللامركزي؛ (7) احترام مبادئ حقوق الإنسان؛ (8) الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العراقي[2]. ومن أبرز الشخصيات الموقعة: حسين الشهرستاني، سعد صالح جبر، عادل عبد المهدي، عبد الكريم الازري، موفق الربيعي، سعيد الطريحي، ومحمد الموسوي.

**اغتيال سياسي (مفهوم)**

هو استخدام العنف والتصفية الجسدية بحق شخصيات سياسية بوصفه أسلوبا من أساليب العمل السياسي ضد الخصوم والمنافسين القائمين والمحتملين. ومن الجدير بالذكر أن الأصل اللغوي لكلمة اغتيال تعود إلى جماعة الحشاشين الذين كانوا يمارسون الاغتيال السياسي ومنهم اشتق الصليبيون هذا الاسم. مع ذلك لا يمكن الادعاء بان ظاهرة الاغتيال السياسي قد بدأت معهم، ذلك أن اللجوء إلى العنف لتصفية الخصوم في العمل السياسي أو القضاء على الحكام والزعماء قديمة ومستمرة عبر التاريخ. غير أنه أصبح شائعا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع انتشار الأفكار الفوضوية والنهلستية اللتين أقرتا الاغتيال أسلوباً مشروعاً وفعالاً في تحقيق الأهداف السياسية.

وتتباين مواقف الحركات والجماعات الثورية إزاء الاغتيال إذ نجد أن بعضها أدان اللجوء إلى الاغتيال السياسي لأسباب أخلاقية أو بسبب عدم جذريته وعدم تحقيقه الهدف الاجتماعي والتغييري المقصود. فيما نجد أن البعض الأخر اعتبره أسلوباً مناسباً في صراعها مع خصومها حتى وان كانت في السلطة وبخاصة الفاشية. كما نجد أن بعض أجهزة المخابرات تتبنى هذا الأسلوب لتقويض النظم المناهضة لدولها.

---

(1) الزمان، العدد (1310)، 12 أيلول/ سبتمبر 2002.

(2) ينظر: ناصر حسين ناصر، محنة الأكثرية في العراق، ص106-118.

وعبر التاريخ ذهب ضحية الاغتيال عدد كبير من القادة الدينيين والسياسيين ولعل أولى عمليات الاغتيال في الإسلام اغتيال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ثم اغتيال الخليفة الرابع الإمام علي بن أبي طالب. وفي العصر الحديث اغتيل عدد كبير من قادة الدول كأرشدوق النمسا الذي كان اغتياله الشرارة التي فجرت الحرب العالمية الأولى، كما اغتيل أبراهام لينكولن وجون كنيدي رئيسي الولايات المتحدة، والرئيس المصري أنور السادات والجزائري محمد بوضياف وهم في الحكم. وفي العراق استخدمت عمليات الاغتيال السياسي أثناء الاحتلال البريطاني واستهدفت بعض الضباط السياسيين البريطانيين، وتعد عملية اغتيال توفيق الخالدي أول عملية اغتيال في تاريخ الدولة العراقية، كما اغتيل وزير الدفاع جعفر العسكري إبان انقلاب بكر صدقي، كما حاول البعثيون اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام 1959، فيما تعرض صدام حسين لعدد كبير من محاولات الاغتيال دبرتها القوى الإسلامية على أمل الإطاحة بحكمه. وبعد عام 2003 أصبح الاغتيال السياسي شائعاً فقد استخدمته القوى الرافضة للتغيير وسيلة لتقويض العملية السياسية وراح ضحيته عدد من القادة السياسيين العراقيين أبرزهم محمد باقر الحكيم وعز الدين سليم

**الأفواج الإسلامية (حركة)**

تأسست في لندن عام 1982 بمبادرة من السيد محمد مهدي الحكيم، وكان يساعده في إدارتها السيد محمد بحر العلوم. وقد مارست الحركة نشاطا محدودا وانتهت بعد مدة قصيرة من ظهورها.

**أفواج الدفاع الوطني**

ميليشيا كردية تشكلت بدعم من حكومة البعث ونشطت في الثمانينات بمساعدة زعماء بعض العشائر الكردية لقتال الحركة الكردية المسلحة من أنصار البارزاني والطالباني. انتهت عملياً عام 1991 بعد تهاوي سلطة الدولة بعد الانتفاضة التي تلت حرب الخليج. أصدرت «الجبهة الكردستانية» التي كانت تدير كردستان عفواً عاماً عن عناصر هذه المليشيا ومنعتهم من الاشتراك في الانتخابات تمهيداً لاندماجهم في الحياة السياسية في الإقليم.

**أفواج الرفض والمقاومة**

ينظر: حركة الإسلاميين الأحرار

**إقالة الوزارة (مفهوم)**

هو القرار الصادر عن رئيس الدولة سواء كان ملكا أو رئيسا للجمهورية بإقصاء الوزارة عن الحكم. وينتج عن هذا القرار سحب الصلاحيات من أعضاء الوزارة باستثناء بعض الصلاحيات الخاصة بتصريف الأعمال العادية حتى تشكيل وزارة جديدة. وقد استخدمت عملية الإقالة 57 مرة في وزارات العهد الملكي، فيما لم تستخدم إلا نادرا في العهد الجمهوري مع تغير مفهوم الوزارة نفسها وتحولها إلى مؤسسة أو سكرتارية تتبع رئاسة الجمهورية التي تمسك بجميع خيوط السلطة.

**إقامة (مفهوم)**

الإقامة قانوناً هي سكن الشخص في مكان ما مع نيتيه في البقاء على وجه الاستمرار. ويكتسب مفهوم الإقامة أهمية كبيرة من الناحية القانونية لأنها تحدد موطن الشخص الذي تترتب عليه آثار قانونية هامة. وفي القانون الدولي الخاص تخضع بعض العلاقات لقانون البلد الذي يقيم فيه أحد أطرافها أو كلاهما. كما نجد أن فكرة الإقامة مهمة في تحديد حقوق وخصوم البلد في ميزان المدفوعات.

**إقامة جبرية (مفهوم)**

إجراء احترازي تتخذه أجهزة الأمن بحق شخص تعتبره خطرا على النظام العام، ويقتضي هذا الإجراء بفرض الإقامة على ذلك الشخص في مكان تحدده السلطات وتخضعه للمراقبة. ويعد من الإجراءات التعسفية بحق الأشخاص لأنه يقضي على الحرية الشخصية في ظل غياب الرقابة القضائية، وكثيراً ما تستخدم الإقامة الجبرية بحق المعارضين السياسيين.

**الأكراد**

يؤلف الأكراد كتلة عرقية ذات إسقاط جغرافي واضح، عند نقطة التقاء عدد من الحدود الدولية. بينما نجد أقليات كردية منتشرة في لبنان وفلسطين والأردن وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، فان منطقة وجودهم الأساسية، إذ يؤلفون نسبة أعلى من 60% من السكان، تقع في شرق تركيا، وعلى جانبي الحدود العراقية - الإيرانية من الحدود التركية جنوبا حتى الخط الذي يصل خانقين بمدينة كرمنشاه الإيرانية. يرى معظم الدارسين أن الأكراد آريون، تنتمي لغتهم (الكردية) إلى اللغات الهندية- الأوروبية، ولها لهجتان رئيستان، يتحدث بالكرمانجية معظم أكراد تركيا والجزء الشمالي من كردستان، أما السورانية أو السوكريانية فيتحدث بها عدد أقل، إلا أنها أكثر أهمية في الواقع لأنها المستعملة غالبا في الأدب الكردي. كما انه ليس للغة الكردية حروف خاصة بها، فالحروف العربية تستعمل في العراق وإيران وسوريا، والرومانية في تركيا، بالإضافة إلى الحروف الروسية في مناطق أخرى. الأكراد يؤلفون أكبر المجموعات العرقية في العالم التي لم تحصل على كيان سياسي خاص بها، إذ توزعوا على عدد كبير من الدول الحديثة، ومنعت قيام دولة كردستان المستقلة. وبقيت المسألة الكردية حتى اليوم دون حل، وقد عانى العراق وعانى الأكراد أيضا في البحث عن إجابات كانت المحاولة دموية غالبا[1].

تعد المسألة الكردية أحد أكثر القضايا تعقيداً في العراق، فالأكراد يشكلون وفقا للتقديرات المختلفة حوالي خُمس سكان العراق، وهم موجودون في مناطق تكاد تكون كردية صافية في شمال البلاد الوعرة، كما أن لهم مدنا تقليدية مهمة كالسليمانية وأربيل، فضلا عن مدن لهم فيها وجود قديم كالموصل وكركوك. ولدى سقوط الدولة العثمانية جرى التفكير جديا في إنشاء دولة كردية ذات كيان وبعض الاستقلالية، إن لم تكن مستقلة تماما. لكن الأكراد كانوا منقسمين حول طرق مواجهة مرحلة ما بعد الإمبراطورية العثمانية. فبيَّن أكراد العراق من كان يرغب بالانضمام إلى تركيا الحديثة، ومنهم من كان يتطلع إلى إيران. ويوم جاء البريطانيون بفيصل ملكاً صوتت الموصل وأربيل بقبوله، وتلكأت كركوك في إعطاء جواب، بينما رفضه أكراد السليمانية رفضاً قاطعاً. وقد اختار البريطانيون قبل ذلك الشيخ محمود البارزاني، زعيم السليمانية، حاكماً على الأكراد، لكنه دعا إلى الانفصال فنفاه البريطانيون إلى الهند، ثم أعادوه بعد تنصيب فيصل، ثم لجموا تطلعاته التركية والانفصالية بضرب عصاباته عسكرياً.

بعد دمج كردستان بالعراق، اضطرت حكومة بغداد إلى مواجهة نمو الشعور الوطني الكردي الانفصالي أحيانا والمتمرد بصورة طبيعية. في عام 1931، ضربت محاولة جديدة

(1) شاكر خصباك، الأكراد: دراسة جغرافية اثنوغرافية؛ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية؛ توماس بوا، تاريخ الأكراد.

للشيخ محمود الحفيد بالانفصال. ثم كان على الحكومة أن تواجه حركة أخرى أكثر شراسة في القتال وأحسن تمرساً في الجبال، قادها الملا مصطفى البارزاني حتى عام 1975. وقبل هذا العام نجح البارزاني في بناء تحالف، وان كان هشا مع النظام الجمهوري وعبد الكريم قاسم بالذات، فساهم رجال البارزاني بإخماد ثورة الموصل، وفي مجزرة كركوك، وفي مضايقة الشيوعيين، وفي ضرب الأكراد المعادين له ولحليفه. وفي أواخر عام 1960 انكسر التحالف بين الطرفين بسبب مخاوف قاسم من طموحات البارزاني.

بعد انقلاب عام 1963 كان انعدام الثقة بين «حزب البعث العربي الاشتراكي» والأكراد معلما باديا على هذه الحقبة القصيرة، ولم تمر أيام حتى تفجرت اشتباكات عنيفة بين البارازاني والحكومة استمرت حتى خروج البعث من السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. بعد عودة البعث إلى السلطة عام 1968، اعتمد الحزب سياسة متماسكة تقضي بإبراز حليف الحزب جلال الطالباني، وجناحه في «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، بديلاً للبارزاني. وفي القتال الذي دار بين جماعتي البارزاني والطالباني، ساند الجيش العراقي الطرف الثاني. ودارت حرب أهلية مصغرة، انتهت بتفوق ولو عبر مناطق البارزاني، مما حمل السلطة على تغيير إستراتيجيتها والتفاوض معه، وأدى هذا التفاوض إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، والى سلام شامل من 15 نقطة أهم ما جاء فيه إعطاء المناطق الكردية حكما ذاتيا خلال مدة لا تتعدى أربع سنوات، وتوزيع المناصب الرسمية على الأكراد وفقا لنسبتهم من السكان، على أن يكون هناك نائب لرئيس الجمهورية من الأكراد، ووافقت الحكومة أيضا على إعطاء الأكراد حق تأسيس منظمات شعبية خاصة بهم، وعلى تعليم اللغة الكردية إلى جانب العربية في المناطق الكردية. وأصبحت اللغة الكردية لغة رسمية في الشمال، كما إن عفواً عاماً عن المقاتلين الأكراد كان سيصدر ويخلى سبيل المعتقلين منهم. بالمقابل تعهد الأكراد بتسليم سلاحهم الثقيل إلى الحكومة، وبحل جماعاتهم المسلحة.

على الرغم من أن الحكومة قد أبدت بعض الالتزام بنصوص الاتفاق لكنها كانت تعمل باتجاه معاكس تماما فعمدت إلى تعريب كركوك الغنية بالنفط بوسائل كانت سلمية أولا لكنها سرعان ما تحولت إلى سلسلة من الإجراءات العنيفة، كما إنها حاولت التخلص من البارزاني مرتين (في أيلول/سبتمبر 1971 وأيلول/سبتمبر 1972). لهذا فسرعان ما اندلعت المواجهة المسلحة بين الطرفين ودخلت القوات المسلحة العراقية إلى المناطق التي كان يسيطر عليها البارزاني فتقلصت سلطات الأخير إلى قمم الجبال بعدما طرد مقاتليه من المدن والسهول. وبعد حصول البارزاني على مساعدات من شاه إيران تمكن من الصمود، وهدد بنشوب حرب عراقية - إيرانية، ومهد بذلك لقبول العراق بالمفاوضات مع الايرانيين التي انتهت بعقد اتفاقية الجزائر عام 1975 الذي منح الإيرانيين ما كان يعتبره العراقيون حقهم في شط العرب مقابل وقف دعم الأكراد. فاستسلم الأكراد، وهرب بعضهم مع البارزاني إلى إيران، وانتهت المقاومة بكارثة حلت بالأكراد وبنقاط سجلها شاه إيران على حسابهم ولقاء دمائهم. لكن لم تنته جذوة المقاومة الكردية وإنما عادت للحياة على يد جلال الطالباني ومسعود وإدريس البارزاني، لكن هذه الجذوة لم تكن موحدة فالخلاف كان بادياً بين أقطاب حركة المقاومة الكردية، التي لم تنتضم في جبهة موحدة تجاه النظام العراقي.

حاز الأكراد مكسباً مهماً عندما عمدت الحكومة الأمريكية إلى إنشاء المنطقة الآمنة في شمال العراق عام 1991 وتمكنوا من تأسيس

إدارات خاصة بهم وان لم تخل المرحلة من صراعات دموية مع الحكومة وفي ما بين الأحزاب والجماعات الكردية. وعندما قام الأمريكيون باحتلال العراق عام 2003 أصبح الأكراد رقماً مهماً في المعادلة السياسية في العراق وساهموا على نحو بين في صياغة مستقبله عبر مشاركتهم القوية في الأطر السياسية التي أنشئت بعد الاحتلال. كما تضمن الدستور المقر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005 مكاسب مهمة لم يكونوا قد حلموا بها من قبل. مع ذلك استمر الأكراد بالمطالبة بحق تقرير المصير على لسان مسعود البارزاني فيما ظلت قضية كركوك واحدة من القضايا الخلافية التي تهدد مستقبل العلاقة بينهم وبين الحكومة الاتحادية في بغداد.

### أكثرية صامتة (مفهوم)

تدل على مجموعة من الأفراد الذين يعارضون الشكل القائم لتطور الأمور في المجتمع، دون أن يلجأوا إلى أي شكل من أشكال التعبير لإظهار هذه المعارضة. وهم بذلك على النقيض من الأقلية الفاعلة التي توحي بفضل نشاطها ولجوئها الى التعبير عن مواقفها في كل مناسبة، بأنها أقوى مما هي في الواقع.

### أكرم ياملكي

ينظر: جماعة النجمة

### إلياهو العاني (1875-1963)

نائب سابق. ولد الياهو بن حسقيل بن إبراهيم العاني في عانه عام 1875 لعائلة يهودية معروفة. ودرس في بلدته، ثم توظف في دائرة الولاية، وبعدها عُين موظفاً في غرفة تجارة بغداد عند إنشائها. وزاول التجارة بعدها، ولما أعيد تأسيس غرفة التجارة في تشرين الأول/أكتوبر 1926 انتخب سكرتيراً لها حتى تشرين الثاني / نوفمبر 1935.

انتخب نائباً عن بغداد في «المجلس التأسيسي» (1924)، لكنه استقال بعد اجتماع المجلس. وانتخب نائباً عن بغداد أيضا في مجلس النواب في كانون الأول/ ديسمبر 1934. غادر العراق إلى إسرائيل عام 1951، وتوفي هناك في آب/ أغسطس 1963[1].

### إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية

ينظر: طالب الرفاعي

### أمة (مفهوم)

الأمة هي مجموعة من الناس الذين يشعرون بأنهم يشتركون بهوية واحدة تميزهم عن غيرهم من الشعوب. وقد يؤدي تأسيس دولة على أساس الأمة إلى تعزيز الشعور الوطني. أما الأمة- الدولة فهي الكيان السياسي السائد في العالم الحديث وأساس العلاقات الدولية. وتعود نشأة الدولة- الأمة إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة وظهور الدولة المركزية التي تحتكر السلطة واستخدام العنف المقنن ضمن منطقة إقليمية محددة. ثم جاء انصهار الأمة والدولة بعد عمليات المركزية السياسية ومنذ القرن التاسع عشر أصبح الشعب المكون للأمة المصدر الأسمى لشرعية الدولة وأصبحت فكرة القومية أساس الولاء السياسي ومحوره. وجدير بالذكر أن الدولة - الأمة هي شكل خاص من الدولة الإقليمية في مقابل الأشكال الأخرى التي تضم الإمبراطوريات ودولة -المدينة.

---

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص126-127.

**الأمة (حزب)**

أجيز في 20 آب/ أغسطس 1924 عدد من المحامين وهم: داود السعدي، شفيق نوري السعيدي، علي محمود الشيخ علي، عبد الهادي ظاهر، محمود خالص، عبد العزيز ماجد، أحمد القشطيني، نصرت الفارسي، خليل زكي، قاسم العلوي، وناجي السويدي. واهم أهدافه طبقا لمنهاجه السياسي: (1) تأييد الاستقلال التام للدولة العراقية الملكية. (2) نشر الروح الملكية الدستورية وتوثيق عرى المودة والإخاء بين طبقات الشعب. (3) الاحتفاظ بالوحدة العراقية، بحيث تكون جميع بلاد العراق بحدودها الحاضرة تابعة لإدارة واحدة. (4) تحقيق التمثيل الخارجي وإشراف دولة العراق على سياستها الدولية مباشرة. (5) تبوء دولة العراق المركز الدولي التام الخالي من كل قيد. وكان يطلق عليه اسم «حزب الشباب» لأنه ضم في عضويته أكثر الشباب. وكانت فروعه منتشرة في: النجف، أبو صخير، سوق الشيوخ، الحلة، وكربلاء.

ويذهب البعض إلى القول إن ياسين الهاشمي كان يعتبر نفسه رئيساً فخرياً للحزب، إذ حاول استمالته إليه، كي يستطيع تكوين كتلة تسنده في وزارته، بل سعى إلى إدخال بعض العناصر المؤيدة له داخل الحزب، وهم: أحمد الشيخ داود، عبد الغفور البدري، أنطوان شماس، ويوسف الياس. وبعد أن شكل ياسين الهاشمي «حزب الشعب» (ينظر: حزب الشعب) حاول الحزب حل نفسه والاندماج بحزب الشعب، لكن المساعي لم تنجح بسبب انقسام أعضاء حزب الأمة بين مؤيد للحل ومعارض له، ومنهم من رغب في الاندماج بحزب التقدم الذي كان يرأسه عبد المحسن السعدون (ينظر: حزب التقدم، وعبد المحسن السعدون)، ولمّا اشتد الخلاف انتهى حزب الأمة سياسياً بعد سنتين من قيامه[1].

**الأمة الاشتراكي (حزب)**

أسسه صالح جبر في 20 حزيران/ يونيو 1951 وقد ضمت هيئته المؤسسة كلا من: عبد المهدي المنتفكي، عبد الكاظم الشمخاني، جواد جعفر، عبد الرزاق الازري، عز الدين النقيب، أحمد الجليل، حبيب الطالباني، محمد النقيب، حنا خياط، ونظيف الشاوي. وكان منهاج الحزب ينص على أن الحزب يعمل على «القيام بإصلاح عام يتناول مختلف النواحي في بلادنا، وكلها نواح تفتقر إلى الإصلاح، وإصلاح سريع، يتناول جذور هذه الحياة وأسسها» وجاء في المادة الثانية من المنهاج أن الحزب يسعى في سياسته الخارجية إلى «توطيد كيان العراق الدولي، وتعزيز استقلاله، وجعل علاقاته الخارجية قائمة على أسس الصداقة والمنافع المتبادلة...» وعلى الصعيد الداخلي يعمل الحزب على أن «التوازن بين السلطات شرط أساسي في توطيد النظام الديمقراطي..» كما إن «تعزيز الحياة الديمقراطية يتم بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، والمناطق الانتخابية الفردية، وجعل الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب وفقا لأحكام الدستور..». و«تقوية الوحدة العراقية وتوطيدها...» و «إعادة النظر في التشريعات القائمة...» و «دعم استقلال القضاء وتقويته...» و «إصلاح الجهاز الحكومي...»[2]... وخلال مسيرته كان الحزب

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص61-62؛ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص95-96.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص244-245؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص205-213.

معارضا لسياسة السلطة الحاكمة. وفي 4 تموز/ يوليو 1951 اندمج «حزب الإصلاح» الذي يرأسه سامي شوكت بحزب الأمة الاشتراكي وذلك للتشابه ووحدة الأهداف الموجودة في منهجي الحزبين.

وعند اشتراكه في انتخابات حزيران/ يونيو 1954 حصل الحزب على (21) مقعداً. ولم يسلم الحزب من الانشقاق فقد أنشق توفيق وهبي مع مجموعة من أعضاء الحزب وأعلنوا عن حل الحزب، فبادرت الهيئة الإدارية في 25 كانون الثاني/ يناير 1955 إلى إصدار قرار بفصل توفيق وهبي، كمال السنوي، وفاضل معله من عضوية الحزب. لكن الحزب انتهى عمليا بعد هذا الانشقاق[1].

## الأمة الديمقراطي (حزب)

أسس سعد صالح جبر مع صادق العطية حزب الأمة الديمقراطي عام 1982، إلا أن نفوذ الحزب ظل محدودا داخل العراق وخارجه. وأصدر الحزب أولى صحف المعارضة العراقية في الخارج تحت عنوان «التيار الجديد». حل الحزب في عام 1991 ليشكل جبر (مجلس العراق الحر) الذي يدعي انه قام في عام 1992 بمحاولة فاشلة للإطاحة بنظام صدام حسين. لكنه أعاد الحياة للحزب بعد ذلك ليشارك في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005. ومن أبرز أعضاء الحزب: أسماء الجلبي، عادل شهيد الجبوري، ورنا صباح الشواني.

## الأمة الديمقراطي الفيدرالي (حزب)

1. حزب عراقي وطني اجتماعي ذو أفكار ديمقراطية وتوجهات تقدمية ونزعة قطرية.
2. ينبذ لغة القومية العنصرية.
3. ويؤمن الحزب بضرورة إعطاء المواطن العراقي الأولوية والاهتمام في المقام الأول دونما تفضيل لأحد مهما كانت هويته أو جنسيته أو ديانته أو معتقده أو انتمائه الاجتماعي.
4. ضرورة تثقيف كافة طبقات الشعب العراقي وتوجيهها نحو الوجهة الصحيحة للقبول بأفكار حضارية ما فتأت تبتعد بعيدا عن واقع الأمة الحضاري ومستقبلها المشرق.
5. الهوية العراقية هوية لا يمكن التنازل عنها ولا إسقاطها مهما كانت الأسباب أو التهم أو الممارسات.
6. إن مصلحة الشعب العراقي والدولة العراقية تتقدم على ما عداها من المصالح أيا كان مصدر وفحوى تلك الأخيرة.
7. الإيمان بسيادة القانون[2].

## الأمة العراقية الديمقراطي (حزب)

أسسه مثال الآلوسي بعد فصله من «المؤتمر الوطني العراقي» عقب قيامه بزيارة إسرائيل وحضور مؤتمر عقد في تل أبيب. ويشغل طارق جودت المعموري منصب الناطق الرسمي باسم الحزب، وآمنة ملا طلال مسؤولة منظمات المجتمع المدني. في 26 كانون الأول/ديسمبر 2004 اغتيل (محمد عبد الحسين) أحد أعضائه. ولما أجريت انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 حصل الحزب على مقعد واحد شغله الالوسي.

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص242؛ وهادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص132-134، عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص135-136.

(2) (www.geocities.com/iraqinationparty).

### امتناع عن التصويت (مفهوم)

عبارة عن موقف سلبي يتخذه المسؤول بملء إراداته بعدم إبداء أي رأي أو عدم الاحتجاج أو عدم الاشتراك في التصويت لغاية مقصود. بينما بنصرف امتناع إحدى الدول الخمس الكبار في مجلس الأمن الدولي إلى عدم الموافقة على القرار المتخذ من قبل المجلس.

### أمجد الزهاوي (1881-1967)



مفتي العراق ورئيس «رابطة العلماء المسلمين» مؤسس «جمعية الإخوة الإسلامية» (1953) واحد أبرز قادة «الإخوان المسلمين في العراق». ولد الشيخ أمجد ابن الشيخ محمد سعيد أفندي (مفتي بغداد) ابن الشيخ محمد فيضي الزهاوي في بغداد عام 1881. درس في الأستانة في مدرسة القضاء وتخرج فيها عام 1906. عين قاضياً في منطقة الإحساء شرقي السعودية ثم نقل إلى بغداد ليعمل عضواً في محكمة الاستئناف. شغل مناصب عدة منها مستشاراً في وزارة الأوقاف (1921)، وأستاذاً في كلية الحقوق، ورئيساً لمحكمة التمييز الشرعي، وأحيل على التقاعد عام 1947.

أسس وترأس جمعية الأخوة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر عام 1946 حتى حلها عام 1954، هرب بعد سقوط الملكية في العراق عام 1958 لينخرط في صفوف المعارضة للنظام الجمهوري وزعيمه عبد الكريم قاسم. توفي في بغداد في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1967، ودفن في مقبرة الخيزران في الاعظمية قرب عمه الشاعر جميل صدقي الزهاوي[1].

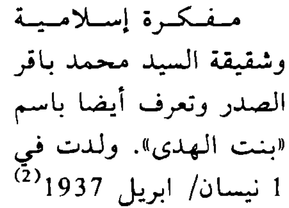
### الأمل الكردي (حزب)

هو حزب «هيوا ياكورد» أول حزب سياسي كردي تأسس عام 1910 على يد مجموعة من الطلبة والمحامين الأكراد، وكان الحزب يصدر نشرة شهرية باسم (روجا كورد) أي اليوم الكردي.

### الأمن القومي (مفهوم)

مجموعة العناصر والمقومات والآليات التي تساهم في بناء الدولة وتحقيق مناعتها وقوتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والغذائية والصحية والاجتماعية والبيئية ...الخ. وقد شكل الأمن القومي هاجسا لدى اغلب دول العالم التي سعت إلى تحقيقه عن طريق وضع الاستراتيجيات والخطط الملائمة التي تؤمن حمايتها من الداخل، وتفوقها عسكريا من الخارج. ويتسع هذا المفهوم في ظل التطورات الدولية ليتعدى القوة العسكرية والأمنية إلى القوة الاقتصادية، والتي تشمل امتلاك المعارف والعلوم وتسخيرها لخلق اقتصاد (تقليدي واقتصاد معرفي) قوي في مواجهة التحديات الجديدة التي باتت تتهدد الدول.

### آمنة الصدر (1937-1980)



مفكرة إسلامية وشقيقة السيد محمد باقر الصدر وتعرف أيضا باسم «بنت الهدى». ولدت في 1 نيسان/ ابريل 1937[2] في مدينة الكاظمية ببغداد، وهاجرت مع عائلتها

---

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص142.

(2) يؤرخ البعض ولادتها في 1346 هـ / 1928؛ ينظر: باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص24.

إلى مدينة النجف الأشرف. تتلمذت على شقيقها الإمام الصدر، وأشرفت على مجموعة مدارس الزهراء والمدارس الدينية للبنات في النجف الأشرف والكاظمية وبغداد، كما أشرفت على القسم النسائي في الحوزة العلمية في النجف الأشرف. لها العديد من المؤلفات والروايات الإسلامية، منها: الفضيلة تنتصر، ليتني كنت أعلم، صراع من واقع الحياة، حكمة ودعوة، بطولة المرأة المسلمة، المرأة مع النبي، والباحثة عن الحقيقة. أعدمت مع شقيقها في 9 نيسان/ أبريل 1980 بعد ما أثبتت صبراً وبطولة منقطعة في مواجهة أزلام نظام صدام حسين. ووقفت في أكثر من مرة تدافع عن أخيها[1].

**أمير القزويني (1918-)**

من الإصلاحيين الإسلاميين. ولد السيد أمير محمد بن محمد مهدي بن صالح بن مهدي بن احمد الكاظمي القزويني في مدينة الكويت عام 1918. غادر الكويت مع والده إلى مدينة البصرة وكان عمره ثماني سنوات، ثم هاجر إلى النجف الأشرف حوالي عام 1935 ليدرس في حوزتها العلمية على يد أكابر علمائها. نال مرتبة الاجتهاد. وعاد إلى مدينة البصرة حوالي عام 1940. وجه عام 1958 رسالة مع عدد من علماء البصرة الذين كانوا يمثلون «الهيئة العلمية في البصرة» إلى عبد الكريم قاسم يحثه فيها على إدراج جملة من الأمور في الدستور الدائم المزمع تدوينه، ومنها: (1) تدريس المبادئ الإسلامية في المدارس الرسمية.. (2) تهيئة نخبة من علماء الدين الأكفاء يقومون بالتبشير للإسلام والدعاية للجمهورية العراقية في الأقطار الإسلامية. (3) منع الكتب التي تدعو إلى الإلحاد والشرك بالله ومخالفة الدين والأخلاق. (4) منع الغناء في الإذاعة العراقية عند أوقات الصلاة... (5) إناطة القضاء الشرعي بعلماء الدين.. (6) منع بيع الخمور وشربها ومنع القمار.. (7) المساواة بين أئمة المساجد والمؤذنين وخدامها على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم في الرواتب والمخصصات[2].

**أمين حسين علي الخيون**

ينظر: منظمة الكفاح المسلح

**أمين عبد الكريم**

وزير سابق. ولد في بغداد، وتخرج في كلية الحقوق عام 1942، عمل بعدها موظفا حكوميا، وتدرج في الوظائف حتى عين مديراً للمالية ثم مديراً عاماً للواردات ورئيسا للمؤسسة العامة للمصارف. بعدها عين وزيراً للمالية في وزارة أحمد حسن البكر الثالثة (30 تموز/ يوليو 1968- أيار/ مايو 1972) واحتفظ بالمنصب في الوزارة التالية حتى إقالة الوزارة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

**أمين قيردار (1900-1958)**

نائب سابق. ولد أمين بن محمد جميل بن مصطفى قيردار في كركوك عام 1900، ودرس في كركوك، ثم أكمل الإعدادية في اسطنبول. ثم التحق بكلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها، ليمارس مهنة المحاماة عدة سنوات. عين مديراً لناحية مركز كركوك في حزيران/ يونيو 1935، ثم عين قائمقاماً في أقضية داقوق وكفري ومركز

(1) عارف كاظم محمد، الشهيدة بنت الهدى: السيرة والمسيرة؛ محمد رضا النعماني، الشهيدة بنت الهدى: سيرتها ومسيرتها.

(2) يمكن الإطلاع على نص الوثيقة وصورة عنها في: عادل رؤوف، عراق بلا قيادة: قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث، ص192-194 وكذلك الملحق رقم 20، ص611.

لواء السليمانية (1944)، فمركز لواء الموصل (1946).

انتخب نائباً عن كركوك عام 1947، وفي عام 1953 و 1954 و1958. توفي في كركوك في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1958.

**انتخاب (مفهوم)**

تفترض الديمقراطية أن يكون الحكام ذوي صفة تمثيلية، أي أن تكون هناك قوى مجتمعية فاعلة بحيث يكون السياسيون وسائلها وأدواتها، أي ممثلين لها. فالانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي كما انه يمثل الطريقة المثلى لتعيين الحكام، وقد تطور نظام الانتخاب حتى وصل إلى ابتداع مؤسسات تلعب دور الوسيط بين المنتخبين والناخبين وأهم هذه المؤسسات هي الأحزاب السياسية.

يعرف الانتخاب بأنه اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد. فالانتخاب هو إجراء يمكن من اختيار الشخص المناسب ليتبوأ منصبا أو وظيفة معينة عن طريق اقتراع أعضاء المجتمع أو ممثليهم. وكان الانتخاب يتم في بلاد الإغريق قديما، وعند الرومان. وتتفاوت الدول من حيث اعتماد عمر معين للناخبين، ويعد عمر الـ 18 عاما مقبولاً عالمياً، وتنفرد إيران بسماحها لمن هم في سن الـ 15 بالتصويت في انتخابات الرئاسة، لأنهم يعتمدون سن البلوغ الشرعي وفقاً للنصوص الإسلامية.

على الرغم من أهمية الانتخابات إلا إن شكلها وطرائقها أكثر أهمية، فالانتخابات الديمقراطية تتصف بأنها: عامة، شخصية، سرية، ودورية، فهي:

- عامة: إذ يحق لكل مواطن بلغ سن معينة الحق في التصويت بصوت واحد، ومن حق كل مواطن -باستثناءات يحددها القانون - إذا بلغ سنا معينة أن ينتخب.

- شخصية: لان كل مواطن يصوت بشكل مستقل بناء على قراره الشخصي ولا يحق لأي إنسان أن يفرض عليه لمن يصوت، لا والده أو والدته، ولا زعيمه الروحي أو قائده العسكري ولا أي شخص آخر. كما أن الانتخاب الشخصي يعني حضور الناخب بنفسه للاقتراع من دون أن يكون له حق التوكيل (باستثناء العاجزين عن الحضور).

- سرية: إذ تتم عملية الاقتراع على نحو يمنع التعرف على قرار كل شخص.

- دورية: إذ تجرى بشكل دوري (كل أربع أو خمس أو ست أو سبع سنوات).

هناك طرق انتخابات عديدة منها:

(أ) طريقة الانتخاب المباشر: ويعني انتخاب جمهور من الناخبين لتفضيلاتهم بشكل مباشر، مثل أن يتنافس جماعة على رئاسة الدولة، فيدلي المواطنون بأصواتهم لاختيار الرئيس المفضل لديهم وبالتالي يفوز من يحصد أعلى الأصوات. ومن منظور ديمقراطي يعد الانتخاب المباشر الأقرب إلى تحقيق المبدأ الديمقراطي.

(ب) طريقة الانتخاب غير المباشر: ويقوم فيه جمهور الناخبين باختيار مجموعة ممثلين مثل مجلس النواب، ويقوم هذا المجلس بدوره بانتخاب رئيس الدولة، وبذا فان عملية انتخاب رئيس الدولة تمت بطريقة غير مباشرة من قبل المواطنين.

- **نظام الدوائر المنفصلة**: وهي أقدم طرق الانتخاب إذ كانت شائعة في إنكلترا، ويتم فيها تقسيم الإقليم إلى دوائر منفصلة ينتخب كل منها عضوا في المجلس النيابي. ويختلف الانتخاب الفردي عن الانتخاب بالقائمة من حيث عدد المناطق الانتخابية وعدد الأعضاء المراد انتخابهم في كل منطقة. فإذا كان عدد المناطق مساويا لعدد النواب المراد انتخابهم، بحيث يكون لسكان كل منطقة حق في انتخاب نائب

واحد، يكون عندها الانتخاب فرديا. أما إذا كان عدد المناطق الانتخابية اقل بكثير من عدد النواب المراد انتخابهم بحيث يحق لسكان المنطقة انتخاب أكثر من مرشح واحد، فيكون الانتخاب بالقائمة.

- **نظام القوائم الحزبية**: إذ يتم تقسيم الإقليم إلى دوائر أكبر ويتم عمل قوائم للأحزاب السياسية (المعتمدة) ويختار المواطن قائمة وليس فرداً، وفي هذا الأمر هناك نوعان من القوائم:

(أ) القوائم المطلقة، إذ تفوز القائمة التي تحصل على الأغلبية (أي 50 % +1)، لكل المقاعد على 100 % من المقاعد، وهذا النظام غير معروف على نطاق واسع.

(ب) القوائم النسبية: إذ توزع المقاعد على قوائم الأحزاب على وفق النسبة المئوية التي تحصل عليها الأحزاب من أصوات. وقد خاضت الأحزاب العراقية انتخابات المرحلة الانتقالية مطلع 2005 على أساس هذا النظام. ويرى البعض إن نظام القوائم النسبية هو أفضل نظام لتحقيق العدالة في المشاركة السياسية، إذ يتيح لكل الأحزاب والقوى السياسية أن تمثل نفسها تمثيلاً عادلاً في البرلمان بقدر الأصوات التي حصلت عليها. ويتبع هذا النظام الانتخاب بالقائمة وليس بطريقة الانتخاب الفردي، فيتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم المختلفة وفقا لنسبة عدد الأصوات التي نالتها كل قائمة من القوائم المشاركة في الانتخابات.

### الانتداب (مفهوم)

هو تكليف دولة تدعى الدولة المنتدبة مساعدة البلدان الضعيفة المتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها. وقد شمل الانتداب البلدان العربية المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية، والمستعمرات الألمانية في أفريقيا والشرق الأقصى. وقد جاء الانتداب بشكل تصريح في لندن عن الدول المتحالفة في 24 تموز/ يوليو 1922. وينتهي الانتداب إما بحصول الإقليم المنتدب عليه على استقلاله؛ أو بتنازل الدولة المنتدبة عن مهمة الانتداب، أو بإقالة هذه الدولة وإعفائها من مهمتها من لدن مجلس عصبة الأمم.

لقد شكل الانتداب البريطاني للعراق بكافة الموازين خسارة حقيقية للشعب العراقي- عدا الفئة الحاكمة- فقد عجزت الحكومة عن خدمة مصالحها، بل ركزت جهودها لتعزيز منافع طبقة السياسيين السنة ضمن الأطر التي خلقتها وأسندتها السلطة البريطانية. فبعدما زالت المخاطر على المصالح البريطانية، وحينما استكملت الآليات الضرورية لحماية هذه المصالح.. حينئذ حان وقت الانسحاب[1]. وقد انتهى الانتداب البريطاني على العراق في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932 مع استقلال العراق وقبوله عضوا في عصبة الأمم.

### انترانيك ستراكيان (1920-)

من الشيوعيين الأوائل. ولد في بغداد عام 1920 لعائلة نزحت من تركيا. درس في مدرسة نارمان جاتس الأهلية الارمنية (1927 - 1933) بعدها دخل مدرسة التفيض الأهلية والمركزية المتوسطة. لكنه ترك المدرسة ليعمل عام 1941 عامل ميكانيك وحصل بعدها على وظيفة في شركة ليون اكسبريس التي كانت تموّن قوات الحلفاء في سوريا وإيران. ارتبط في أثناء

(1) ورد في: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط. التنمية. الحروب. التدمير. الآفاق 1950-2010، ص81.

ذلك بالحركة الشيوعية. القي القبض عليه في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948[1].

## الانتفاضة الشعبانية 1991

لقد أحدث غزو الكويت عام 1990 وما انتهت إليه حرب تحريرها رغبة ملحة عند عامة الشعب العراقي بالثورة، وأصبحت الدعوة إليها ظاهرة اجتماعية تنبئ عن رغبة جامحة بضرورة الانقلاب على المرحلة، شجع هذا الاعتقاد الفوضى التي حلت في المؤسسة الحاكمة والجهاز الحزبي طيلة مدة الغزو، وكذلك اتبعت أصوات مهمة ومؤثرة في الفضاء الاجتماعي من قبل شخصيات تدعو إلى ذلك، ولعل الضمير الجمعي كان غير مخطئ لكنه كان يتجه إلى إطلاق النداء الحر[2].

وفي 15 شباط/ فبراير 1991 وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) دعوة إلى الشعب العراقي من أجل الثورة، وما أن أعلن وقف إطلاق النار وانسحاب القوات العراقية من دولة الكويت حتى بدأت انتفاضة شعبية عارمة ضد نظام حكم صدام حسين في المناطق الشيعية في الوسط والجنوب، واندلعت شرارتها الأولى في 28 شباط/ فبراير 1991 عندما انطلقت مجموعة مسلحة باتجاه العشار وساحة سعد في البصرة حيث مقر «حزب البعث العربي الاشتراكي» والسجن وقد اتفقوا على ساعة الصفر وهي الساعة الثامنة صباحا. وحينها خرج المسلحون من الأزقة ملثمون وبدأوا بإطلاق النار باتجاه مقر الحزب ومقر إقامة علي حسن المجيد الذي استطاع أن يهرب. وبعد ذلك يقال أن بعض قوات بدر دخلت من التنومة إلى البصرة ومعها العراقيون المبعدون إلى إيران، وانضم بعض الجنود العائدون من الكويت. وقد قاومت حامية البصرة الثوار ثم استسلمت وسقطت مراكز الأمن والحزب وأحرقت بناية المحافظة وفتح السجن وأُخرج من فيه. وبحلول الساعة الواحدة ظهرا كانت البصرة قد أصبحت بيد الثوار[3].

تزامن انطلاق الانتفاضة في البصرة مع انطلاقة لشرارتها في ناحية الفهود التابعة لمحافظة ذي قار والواقعة على حافة هور الحمار الذي استوعب نشاطات كبيرة لسنوات للمعارضين لنظام بغداد. وقد استمرت هذه المنطقة عصية على النظام فكانت آخر المعاقل التي فقدها الثوار عقب فشل الانتفاضة[4].

وكانت الانتفاضة عفوية في طابعها وان رفعت شعارات تدعو إلى إقامة الدولة الإسلامية والثأر لمقتل السيد محمد باقر الصدر. وباستثناء عدد قليل من الجيوب في محافظة البصرة، فقد تمردت جميع المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية ضد الحكومة المركزية، وهذه المحافظات هي: البصرة واسط (الكوت)، وبابل (الحلة)، كربلاء، النجف، ذي قار (الناصرية)، ميسان (العمارة)، والمثنى (السماوة) القادسية (الديوانية). وفي غضون أيام قلائل انهارت سلطة الحكومة المركزية في هذه المناطق، مما سبب الفوضى الشاملة في هذه المحافظات[5]. وبحلول 15 آذار/مارس شملت الانتفاضة معظم مناطق محافظات الفرات الأوسط[6]. وفي الشمال انطلقت الانتفاضة في 4 آذار/ مارس حين تمكن الثوار الأكراد من

---

(1) الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص153-158.

(2) عرفان الفهدي، الانتفاضة عوامل الصيرورة والتكوين، ص101.

(3) ابن الغراف الواسطي، الملثمون في الأهوار، ص151-152.

(4) حسن لطيف الزبيدي ونعمه العبادي وعاطف لافي السعدون، العراق والبحث عن المستقبل، ص101.

(5) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص220.

(6) المصدر السابق، ص230.

السيطرة على دهوك، وبعد ثلاثة أيام سيطروا على السليمانية وبعد أربعة أيام سيطروا على اربيل فيما لم ينجحوا في السيطرة على كركوك إلا في 21 آذار/مارس بعد قتال عنيف. ومن كركوك امتدت إلى طوز خورماتو وكفري حتى خانقين وتوقفت عند معسكر جلولاء الذي أبدى مقاومة شرسة للثوار. أما بغداد فان السلطات سارعت إلى فرض حظر التجوال فيها خلال الليل وأنزلت قوات الأمن وبادرت إلى إرسال الطائرات المروحية لقمع ما بدا وكأنه بادرة لانتفاضة محتملة في مدينة الصدر.

لكن تطورات الأحداث لم تكن في صالح الانتفاضة سواء على المستوى العسكري أو على المستوى الشعبي. فالعديد من العراقيين الذين رحبوا بالانتفاضة في البدء أخذوا يشعرون بعدم الاطمئنان تجاه ما يحمله المستقبل المجهول لهم على أيدي من كانوا يعتبرونهم حشداً من الغوغاء لا قائد لهم. وقد خشي البعض من أن يكون البديل أسوأ من نظام صدام حسين. ومن بين العوامل التي أدت إلى فشل الانتفاضة أنها استهدفت الأطراف وتجاهلت المركز، بغداد، التي هي مقر الحكومة ومحور جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية. كما إن غياب أية إستراتيجية واضحة من جانب الثوار وفر لصدام فرصة جديدة كي يخطط ويعد إجراءات مضادة، ثم يعيد تجميع قواته ويطلق هجوماً مضاداً بالغ الوحشية والعنف[1].

وتفاجأ الثوار في الجنوب والوسط والشمال بوحدات الحرس الجمهوري المدرعة والطائرات العمودية وهي تعيث فسادا في كل المناطق التي تمكنوا من السيطرة عليها وتقمع الانتفاضة بصورة دموية. وكانت النتيجة قتل واعتقال وفرار مئات الألوف من الشيعة والأكراد.

وطبقا لرواية وفيق السامرائي فان الانتفاضة كانت عن تخطيط مسبق وتدخل أجنبي مباشر، وقد جرى تنظيمها قبل مدة من إعلانها والمقصود بالتدخل الأجنبي هنا إيران. في مقابل ذلك يذهب محللون غربيون إلى القول أن الانتفاضة كانت تعبيرا طبيعيا عن مشاعر الغضب وخيبة الأمل والمرارة المكبوتة والرغبة في الثأر من الاضطهاد الديني والسياسي الذي كان الشيعة يتعرضون له على مدى ثلاثة عقود[2].

ويشير ميلان راي إلى دور الولايات المتحدة في إنقاذ نظام صدام من الانهيار الشامل عام 1991 بعد اندلاع الانتفاضة نتيجة سماحها باستثناء الحرس الجمهوري من التدمير إلى إن هذا القرار «قد اتخذ بصورة متعمدة وواعية على أرفع مستويات الإدارة الأمريكية وخلافا لرغبة مستشار الحكومة البريطانية لشؤون السياسة الخارجية، إن لم يكن خلافا لرغبة رئيس الوزراء جون ميجور نفسه.»[3] وكان هذا التحول في الإدارة الأمريكية قد تم بضغط من المملكة العربية السعودية، بل كل المحيط العربي، الذي خشي من انتصار الشيعة وتمكنهم من تقويض حكم صدام، ويصبح العراق منطقة نفوذ إيرانية. فكانت صيحة الخطر السعودية «انه إذا نجح الشيعة في الجنوب العراقي وحده، فان المد الشيعي من هناك سوف يصل إلى الكويت والى البحرين، ويندفع إلى المقاطعات الشرقية للملكة العربية السعودية، وبالذات منطقة القطيف وعاصمتها الظهران- عاصمة البترول السعودي- وإذاً فهي القارعة»[4].

---

(1) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص232.

(2) المصدر السابق، ص222.

(3) ميلان راي، خطة غزو العراق، ص131.

(4) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص575.

**انتفاضة صفر 1977**

حدثت في النجف وكربلاء في 5-6 شباط/ فبراير 1977 (16-17 صفر 1397 هـ)، أثناء المسيرة السنوية إلى كربلاء في ذكرى أربعين الإمام الحسين بن علي (عليه السلام)، وكانت سلطة البعث قد أصدرت قرارا بمنع المسيرة الراجلة إلى كربلاء، فانتفضت النجف احتجاجا على القرار، وخرج السائرون على طريق كربلاء تحديا للسلطة. وقد استخدم الجيش ومليشيا البعث في قمع الانتفاضة، واعتقل عدد كبير من الزوار، وأحيل عدد كبير منهم على محكمة خاصة لمحاكمتهم برئاسة عزت مصطفى (وزير البلديات وعضو القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم). وفي 25 شباط/ فبراير 1977 صدرت الأحكام بإعدام ثمانية منهم وهم: جاسم صادق الايرواني، يوسف ستار الاسدي، محمد سعيد البلاغي، ناجح محمد كريم، صاحب رحيم أبو كلل، الحاج عباس هادي عجينة، كامل ناجي مالو، وغازي جودي خوير، كما استشهد عبد الوهاب الطالقاني وعبد الأمير الميالي تحت التعذيب، وحكمت أيضا على 15 آخرين بالسجن مدى الحياة بينهم السيد محمد باقر الحكيم. وقد أثارت هذه الأحكام سخط القيادة العليا، وأُنب عزت مصطفى وفالح جاسم بسبب تساهلهما في الأحكام، وطردا من عضوية البعث.

وطبقا للرواية الرسمية فان ما حدث كان مؤامرة خارجية دبرتها المخابرات السورية، فقد ادعت السلطة القبض على شخص يدعى محمد علي نعناع وهو يحاول زرع قنبلة في صحن الإمام الحسين (عليه السلام)!.

**انتفاضة رجب 1979**

اثر اعتقال السيد محمد باقر الصدر في 11 حزيران/ يونيو 1977 (16 رجب 1399)، قررت بعض قيادات الحركة الإسلامية تنظيم تظاهرة للاحتجاج على الاعتقال. وقد انطلقت جموع المحتجين في تمام الساعة العاشرة من اليوم التالي من أمام الصحن الحيدري الشريف في النجف الأشرف. ثم بادرت السلطة إلى تفريق التظاهرة بالقوة لكن الحشود استمرت في المسير عبر شوارع المدينة القديمة، ثم شنت حملة اعتقالات واسعة في مدينة النجف. وشهدت بعض المدن كالكاظمية ومدينة الثورة (الصدر حالياً) والسماوة والخالص وجيزان الجول مظاهرات مماثلة. ثم شنت السلطات حملة اعتقالات شملت وكلاء ومريدي السيد الصدر، ومن أبرز المعتقلين من رجال الدين: السيد قاسم شبر، السيد علي أكبر الحائري، قاسم المبرقع، عبد الجبار البصري، سامي طاهر العلي، محمد علي الجابري، عبد الجليل مال الله، محمد حسين المبرقع، عبد الرحيم الياسري، عبد الأمير الساعدي، خزعل السوداني، مهدي السماوي، محمد يونس الاسدي، عز الدين الخطيب، حسين إسماعيل الصدر، حسين هادي الصدر، عبد الرحيم فرج الله، حسن عبد الساتر، وعفيف النابلسي[1].

**إندايت**

منظمة دولية معنية بمحاكمة صدام حسين وملاحقة المشتبه بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية. ولها تمويل خاص وتتلقى الدعم من شخصيات أجنبية وعراقية. تمكنت بدعم من «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يتزعمه أحمد الجلبي من جمع أدلة وتنظيم ملفات بهدف الإعداد لمحاكمة صدام حسين وعدد من كبار مسؤولي نظامه. وكانت الخطوة تهدف إلى تحريك الدعاوى القضائية ضد المتهمين بارتكاب جرائم

---

(1) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، ج4، ص155-171.

حرب وانتهاكات حقوق الإنسان قبل الإطاحة بنظام صدام حسين في نيسان 2003.

عقدت المنظمة ندوة في جنيف في 11 نيسان/ ابريل 2000 تحت عنوان «العمل ضد التمييز العنصري والصداقة بين الشعوب» حول انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بإشراف مدام دانيال ميتيران.

### الأنصار

ميليشيا عسكرية تابعة لـ«الحزب الشيوعي العراقي» تشكلت عام 1963 في شمال العراق عقب النكسة التي أصابت الحزب بعد نجاح تحالف عبد السلام عارف - البعث في السيطرة على الحكم. وكانت الأنصار تضم عددا من الشيوعيين الهاربين، وكانت تعمل كجزء من قوات الحركة الكردية المسلحة، كما ضمت عددا من ضباط الجيش الذين وضعوا خبراتهم العسكرية تحت تصرف «البيشمركه». وتعتبر معركة هندرين التي دمر فيها لواء المشاة الرابع من أكبر المعارك التي خاضها الأنصار إلى جانب البيشمركه ضد الجيش العراقي.

في أيام الصفاء بين سلطة البعث والحزب الشيوعي (1968-1979)، والتوصل إلى اتفاق «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية» ودخول الحزب الشيوعي كشريك ثانوي في الحكم، شاركت قوات الأنصار إلى جانب القوات الحكومية ضد الحركة الكردية المسلحة كجزء من سياسة الحزب الشيوعي في تعزيز تحالفه مع البعث. لكن انهيار هذا التحالف عام 1979 اضطر الحزب إلى إعادة تشكيل القوات وكان نواتها من أعضاء منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي الذين تجمعوا في شتاء 1979 في المناطق الجبلية النائية وأقاموا قواعد لهم إلى جانب قواعد الأحزاب الكردية المقامة على الشريط الحدودي المحاذي لإيران وتركيا.

وتولى بهاء الدين نوري عضو المكتب السياسي للحزب الإشراف على تشكيلات الأنصار يساعده أحمد باني خيلاني، عبد الله فرج قرة داغي، نصر الدين ملا عابد والملازم أحمد الجبوري. وكان عددهم يتراوح آنذاك ما بين (200- 250) مسلح.

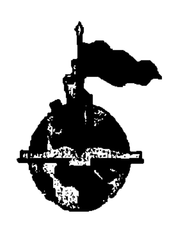
وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية وسحب قطعات عسكرية مهمة من كردستان إلى جبهات القتال مع إيران وتمكن البيشمركه من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي ازداد انتشار الأنصار على الأرض المحررة، كما زاد عدد الملتحقين بها وكميات الأسلحة التي وصلت إليها من العديد من المنظمات والدول. ومع اتساع نشاط الأنصار واستحداث المكتب العسكري المركزي في حزيران 1981 بإشراف يوسف سليمان (أبو عامل) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وبهدف سد النقص في الملاكات العسكرية التي لم يستطع الكادر العسكري القديم توفيرها ثم إرسال وجبات من الأنصار إلى عدن للدراسة في المعاهد والكليات العسكرية هناك، وكان المتخرج يمنح رتبة ملازم اختصاص وينسب بعد عودته من جمهورية اليمن الديمقراطية إلى شمال العراق في أحد التشكيلات القتالية.

وفي أيلول/ سبتمبر 1982 قسمت المنطقة إلى ثلاث قواطع تبعا للتقسيمات الإدارية والعسكرية لوحدات الأنصار وكما يلي:

1. القاطع الشمالي (بادنان): ويتألف من فوجين (الأول والثالث) ومسؤوله توما صادق توماس.
2. القاطع الأوسط (أربيل): ويتألف من ثلاثة أفواج ومسؤوله ثابت حبيب العاني ويوسف حنا القس.
3. القاطع الجنوبي (السليمانية وكركوك): ويتألف من ثلاثة أفواج ومسؤوله بهاء الدين نوري.

وبعد المؤتمر الرابع للحزب (1985) حدث تغيير في المسؤوليات إذ تولى حاجي محمد سليمان (أبو سيروان) القاطع الأوسط، وأحمد باني خيلاني مسؤولية القاطع الجنوبي[1].

### أنصار الإسلام



تنظيم سلفي كردي تأسس في كانون الأول/ ديسمبر 2001 نتيجة اندماج ثلاث جماعات كردية إسلامية سلفية هي: «جند الإسلام»، «حماس الكردية»، و«حركة التوحيد». وكانت تتألف تنظيمياً من أمير (كريكار) يساعده معاونان، ومن لجنة عسكرية ومجلس شرعي ومحكمة إسلامية ومجلس امن. وتتبنى الفكر السلفي الجهادي متأثرة بالنموذج السعودي من الناحية العملية، والأنموذج الفكري للسيد قطب، والمنهج الحركي لجماعة الجهاد المصرية وغيرها. كما أنها استوعبت بعض مقاتلي القاعدة الذين كانوا منضمين إلى جند الإسلام. وتنتهج الجماعة منهج السلفية الجهادية إذ ترى «إن الجهاد في العراق أصبح واجباً على كل مسلم بعد أن هاجم العدو الكافر أرض الإسلام . . .»

سرعان ما وفرت الجماعة لنفسها عدة معسكرات تدريب في منطقة بيارة في سارغات وفي خورمال، وعلى الخصوص معسكرات هيأتها للأطفال، إذ يقترن التعليم الديني بالتدريب العسكري[2].

كان يتزعمها الملا كريكار ويشغل محمد حسن موقع مسؤول العلاقات العامة في الجماعة (ينظر: الملا كريكار). أقامت معسكراً لها في السليمانية على مقربة من الحدود الإيرانية عند مدينة بيارة. كما يعتقد أنها كانت تخطط لنسخ مشروع طالبان في العراق.

تبنت الجماعة العديد من الأعمال ضد منافسها الأول «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني وقد خاضوا معارك ضارية مع الاتحاد في أيلول/سبتمبر 2001. اتهم الاتحاد الأنصار بمحاولة اغتيال «برهم صالح» في 2 نيسان/أبريل 2002، ونسبت الجماعة المحاولة إلى ثلاثة أشخاص ينتمون إلى تنظيم أنصار الإسلام هم: عبد السلام أبو بكر، وكامران مورياسي، وقيس. كما تبنت الهجوم الانتحاري على مقر الاتحاد الوطني في 2 شباط/فبراير 2004

كما إن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» اتهم أنصار الإسلام بالإساءة إلى قبر أحد شيوخ الطريقة النقشبندية، وقد بيّن التحقيق الذي أجرته الجماعة إن عدداً من أفرادها قاموا بنبش القبر ونقلوا رفاته إلى إحدى المقابر العامة لمنع أتباع الطريقة من زيارته.

تستمد الجماعة مواردها من مساهمات أسامة بن لادن، والتبرعات التي تجمع في بعض المساجد في أوروبا، كما تدعمها عدد من المنظمات الخيرية في الخليج، مثل الندوة العالمية للشباب الإسلامي (السعودية) وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وهي فرع من رابطة العالم الإسلامي التي أسسها الإخوان المسلمون وشيدت أكثر من عشر مساجد في كردستان[3].

وفي شباط/ فبراير 2003 أقال الملا كريكار 14 عضواً في المجلس الشرعي للجماعة، وأعلن آنذاك هذا المجلس الذي يتزعمه أبو عبد الله الشافعي بأن كريكار قد

---

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص173-176.
(2) جان- شارك بريزار، أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006: الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، ص152.
(3) المصدر السابق، ص160.

ابتعد عن «الصدق الجهادي»، وعن أيديولوجيا ومنهج الجماعة. وفي الشهر نفسه اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الجماعة منظمة إرهابية[1].

في 23 آذار/ مارس بدأ هجوم التحالف ضد أنصار الإسلام وقصفت معاقلهم في بيارة والقرى المحيطة بوادي حلبجة. وسبق الضربات الجوية انتشار حوالي 100 من أفراد القوات الخاصة الأمريكية وحوالي عشرة آلاف مقاتل كردي. وطبقا لرواية السلطات الكردية فان الهجوم أوقع 180 قتيلاً في صفوف الأنصار إضافة إلى 150 أسيراً. عندها التجأ معظم أفراد الجماعة إلى إيران والى المثلث السني. وتم تحديد وجود قادة الجماعة الكبار وهم: الشافعي، أيوب الأفغاني، وأبو وائل في حزيران/ يونيو 2003 في مدينة سانانج الحدودية. وفي الشهر نفسه نشر المجلس الشرعي في الجماعة بيانا دعا فيه جميع المتطوعين إلى الانضمام إلى صفوف الأنصار لمقاتلة الأمريكيين[2].

وفي 20 أيلول/سبتمبر 2003 أعلنت الجماعة رسمياً عن وجودها وقد نشر موقعها على الانترنيت تفاصيل تحالفها مع بعض القوى الإسلامية، وتشكيل جيش بقيادة عبد الله الحسان بن محمود والذي يعتقد انه أردني على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة. وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها منظمة إرهابية في 26 آذار/مارس 2004.

**أنصار الإمام الحجة (حركة)**

مجموعة مسلحة تشكلت بعد سقوط نظام البعث عام 2003 ويعتقد أنها على علاقة وثيقة بجيش المهدي والتيار الذي يقوده مقتدى الصدر.

**أنصار السلام (حركة)**

كانت حركة أنصار السلام العالمية قد انبثقت تعبيراً عن الحاجة الإنسانية للسلام، ففي آب/ أغسطس1948 عقد في مدينة فروتسواف البولونية مؤتمر عالمي للدفاع عن السلام الدولي وضم كبار المثقفين في العالم من أمثال الرسام بيكاسو وبعض الفنانين والفلاسفة والعلماء الغربيين وكان الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري العربي الوحيد الذي حضر المؤتمر. ثم عقد مؤتمر ثان في عام 1949، تلاهما عقد مؤتمر «مجلس السلام العالمي الأول» في تشرين الأول/ أكتوبر 1950.

وفي العراق وجدت الحركة أنصاراً لها في معظم محافظات العراق، إذ شكلت لجان لبث مفاهيم السلام وكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين للحركة. وقد عقد المؤتمر الأول للحركة في 14 تموز/ يوليو 1954 في دار الطبيب أحمد الجلبي في منطقة كرادة مريم ببغداد، وحضره 103 مندوب من مختلف محافظات العراق، منهم: طلعت الشيباني، محمد الجلبي، الشيخ عبد الكريم الماشطة، فاروق عبد الجليل برتو، والفنان يوسف العاني، المحامي توفيق منير، صفاء الحافظ، الدكتورة نزيهة الدليمي، الشاعر عبد الله كوران، صلاح الخالص، كمال عمر نظمي، عطشان ضيلول الازيرجاوي، حامد الحمداني، نظيمة عبد الباقي، عبد المجيد الونداوي، محمد زياد الأغا، صلاح إسماعيل، إسماعيل حقي، أنعام العبايجي، جلال الاوقاتي، خدوري خدوري، عامر عبد الله. وقد توسع نشاطها عام 1958. عقدت عدة اجتماعات في النجف (19 كانون الأول/ديسمبر 1958) والديوانية (2 كانون الثاني/يناير 1959)، وديالى (9 كانون الثاني/

(1) المصدر السابق نفسه.
(2) المصدر السابق، ص161.

يناير 1959)، والموصل (6 آذار/ مارس 1959) من أجل الترويج للسلام والاشتراكية ومحاربة الاستعمار. وفي آذار/ مارس 1959 عقد أكثر اجتماعاتها دموية في الموصل عندما استغل عبد الوهاب الشواف الحدث لتنفيذ حركته الانقلابية الفاشلة فحصلت مجازر ذهب ضحيتها عضوين بارزين في الحركة أحدهما كميل القازانجي من أنصار السلام. وعلى الرغم التقييد والتنكيل الذي تعرضت له التنظيمات الشيوعية عام 1960، إلا إن هذه المنظمة لم تُمنع من العمل بشكل علني، ولكنها لم تحصل على ترخيص فقد أبلغهم عبد الكريم قاسم بنفسه عام 1960 أنهم ليسوا بحاجة لطلب رخصة لأن «حركة السلام ليست جمعية بل حركة للشعب بأسره». وفي أيار/ مايو 1961 اتخذت الحكومة قراراً بحل جماعة أنصار السلام[1]. فانتهى نشاطها في العراق.

**الأنفال**

عملية عسكرية شنها الجيش العراقي باستخدام الأسلحة الكيمياوية في 20 أب/ أغسطس 1988 لإنهاء التمرد الكردي في شمال العراق، وكانت العملية بقيادة علي حسن المجيد. وشملت أراضي كردستان العراق من كركوك وحتى أقصى شمال العراق، وفي 26 من الشهر نفسه قصفت الطائرات العراقية بالأسلحة الكيمياوية مدن وقرى عديدة، وبلغ عدد الفارين نحو الحدود التركية نحو تسعين ألف شخص. إختفى أكثر من 100,000 كردي في تلك العملية.

اتهم بتنفيذ هذه العملية عدد من أركان النظام البعثي، وحوكموا أمام المحكمة الجنائية العليا وهم: صدام حسين، علي حسن المجيد (أمين سر مكتب الشمال العسكري للبعث)، سلطان هاشم أحمد (القائد العسكري للحملة)، صابر عبد العزيز الدوري (مدير الاستخبارات العسكرية)، حسين رشيد التكريتي (عضو القيادة العامة للقوات المسلحة)، طاهر توفيق العاني (محافظ الموصل) وفرحان مطلك الجبوري (مسؤول الاستخبارات العسكرية في شمال العراق). وبدأت المحاكمة في 21 آب/ أغسطس 2006، وانتهت في 24 حزيران/ يونيو 2007، عقدت خلالها 33 جلسة برئاسة القاضي عبد الله العامري ثم القاضي محمد العريبي خليفة. وقد قضت المحكمة بإعدام المجيد وسلطان والتكريتي شنقا حتى الموت، وبالسجن مدى الحياة لكل من الجبوري والدوري، وأسقطت التهم عن طاهر توفيق العاني لانعدام الأدلة.

**إنقاذ الشعب العراقي (حركة)**

جاء في بيان الحركة (بغداد: 11 حزيران/ يونيو 1994) إنها مجموعة من شخصيات عراقية ديمقراطية عربية وإسلامية وطنية حرة، تهدف إلى تحرير الشعب العراقي من الإرهاب الداخلي والخارجي والقهر والإذلال والتجويع والموت. وإقامة حكومة ديمقراطية تشترك فيها جميع الفعاليات السياسية الوطنية العراقية دونما تمييز وهي مؤلفة من مجلس رئاسي جماعي مكون من خمسة أعضاء من كافة القوميات والطوائف. وتؤمن الحركة بالديمقراطية الكاملة على أساس التعددية لكافة الأحزاب السياسية. ومن رجال الحركة الشيخ طالب السهيل وراجح التكريتي وجاسم مخلص (وقد اغتيلوا جميعا)[2].

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص259؛ وكذلك: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص147.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص253.

**الإنقاذ الوطني (حركة)**

أعلن عن تأسيسها بشكل رسمي في آب/ أغسطس 2002 ويتزعم الحركة وفيق السامرائي.

**إنقاذ فلسطين (جمعية)**

ينظر: محمد محمود الصواف

**انقلاب (مفهوم)**

هو التغيير المفاجئ وغير الدستوري للحكومة أو النظام الحاكم، وبهذا المعنى تغيير القيادة فقط وربما السياسات أو الإحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة فيكون عندها انقلابا عسكريا. وبمعنى أخر فالانقلاب إستراتيجية خاصة لقلب نظام الحكم أو الإطاحة بالحكومة وقد يكرر الانقلاب نفسه فكلما حدث انقلاب ناجح ازداد احتمال وقوع آخر. وعادة ما يتوقف نجاح الانقلاب على عدد المشاركين فيه إذ تزداد فرص النجاح بزيادة المشاركين وعلو مراكزهم في الحكومة والجيش. أما المحاولات الانقلابية في العراق فهي:

1936: انقلاب بكر صدقي

24 كانون الأول/ ديسمبر 1938: الجيش يبادر لإسقاط وزارة جميل المدفعي.

21 شباط/ فبراير 1940: محاولة رئيس الأركان حسين فوزي الانقلابية ضد الوزارة القائمة.

مطلع عام 1941: الكتلة العسكرية تتدخل لصالح رشيد عالي الكيلاني عندما كان في وزارته الثالثة.

نيسان/ ابريل 1941: الكتلة العسكرية تقصي طه الهاشمي عن الوزارة ورفع الكيلاني مكانه.

14 تموز/ يوليو 1958: عبد الكريم قاسم يطيح بالحكم الملكي في العراق ويؤسس الجمهورية

آذار/ مارس 1959: عبد الوهاب الشواف في الموصل

8 شباط/ فبراير 1963: تحالف عبد السلام عارف والبعثيين

3 تموز/ يوليو 1963: حسن سريع ومجموعة صغيرة من الضباط الشيوعيين.

18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963: عبد السلام عارف ينقلب ضد البعثيين.

4 نيسان/ ابريل 1964: البعثيون يحاولون استعادة السلطة من عبد السلام عارف.

19 أيلول/ سبتمبر1965: رئيس الوزراء عارف عبد الرزاق يقوم بمحاولة انقلابية.

30 حزيران/ يونيو 1966: عارف عبد الرزاق يقوم بمحاولة انقلابية فاشلة.

17 تموز/ يوليو 1968: تحالف العسكر والبعثيين (أحمد حسن البكر/ عبد الرزاق النايف)

30 تموز/ يوليو 1968: البكر يلغي النايف.

20 كانون الثاني/ يناير 1970: عبد الغني الراوي يحاول الإطاحة بحكم البكر.

1973: ناظم كزار يحاول قلب النظام استلام السلطة.

تموز/ يوليو 1979: صدام حسين يقصي البكر ويكشف عن مؤامرة مزعومة لقلب نظام الحكم

1992: اتهم ضباط ينتمون إلى عشيرة الجبور بتدبير محاولة انقلابية.

1993: اتهم الفريق الطبيب راجي التكريتي بتدبير محاولة انقلابية.

أيار/ مايو 1995: محاولة محمد مظلوم الدليمي للإطاحة بحكم صدام.

**انقلاب 14 تموز (1958)**

لم يكن انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 الذي أطاح بالملكية في العراق سوى انقلاب

عسكري هدف إلى إبدال فئة حاكمة بأخرى جديدة. وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة تحتم قيام



ثورة اجتماعية عامة تغير النظام الذي كان قائما، لكن الحقيقة أن تلك الأسباب لم تكن سوى عاملا ساعد العسكر على الوثب نحو القمة. يرى مجيد خدوري[1] في كتابه العراق الجمهوري إن الأسباب التي عجلت في نشوب «ثورة» 1958 تمثلت في ثلاث قوى رئيسة هي: (1) عجز الجيل القديم عن فتح منفذ للجيل الجديد يعبر منه إلى المجتمع الحديث الذي كان يشعر بالحاجة الماسة إلى خدمة هذا الجيل من أجل خلق مجتمع عصري متطور؛ (2) الاستياء المتزايد الذي كان يعتمل في قلب النشء الجديد بعدما أدرك خيبة أمله في السياسة المتبعة وأساليب الحكم؛ (3) بلوغ الدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة ذروتها عندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة.

لكننا نرى أن هذه الأسباب لم تكن مدرجة في أجندة العسكر الذي أطاح بالملكية بقدر ما كانت مندرجة في شعارات ما بعد الانقلاب.

ما أن تسلم الزعيم قاسم زمام الحكم، مختاراً وزارة الدفاع مقراً لحكومته بدلاً من مقر رئيس الوزراء، حتى شرع في إعادة تنظيم جهاز الدولة وإسناد المراكز الرئيسة الحساسة إلى ضباط الجيش وكان اثنان من مجلس السيادة، أحدهما رئيس المجلس، من الضباط وهما الفريق نجيب الربيعي والعقيد خالد النقشبندي... وحاول الزعيم قاسم أن يترك في أذهان الناس انطباعا بان وزارته وزارة مدنية فكان في بادئ الأمر يكثر من عقد الاجتماعات الوزارية واستشارة وزرائه، ولكنه لم يلبث بعد قليل، ولاسيما بعد إبعاد العقيد عبد السلام عارف، أن سيطر على الوزارة سيطرة تامة، وكثيراً ما كان يتخذ القرارات ويصدرها دون استشارة أعضاء وزارته. وفي التعديل الوزاري الثاني (شباط/ فبراير 1959) وما تلاه من تعديلات لاحقة ارتفع عدد الضباط في الوزارة إلى ستة[2].

وحرصاً على إحكام قبضة الجيش على البلاد، أعلنت وزارة الزعيم قاسم الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق وعين الزعيم أحمد صالح العبدي حاكما عسكريا عاما ومسؤولا مباشراً أمام الزعيم قاسم بوصفه وزيرا للدفاع ووضعت الشرطة تحت إمرة العقيد طاهر يحيى. وقد صرف عدد من كبار موظفي الحكومة إما لأنهم كانوا مقربين في العهد السابق أو لكونهم من المتعاطفين معه. وملئت المناصب التي شغرت بهذا الصرف أما بموظفين مدنيين أو بعسكريين ممن كانوا يعطفون على العهد الجديد. وصودرت أملاك العائلة المالكة بقرار. أما السياسيون القدامى فقد هرب معظمهم من البلاد ومن بقي منهم القي القبض عليه تمهيدا لمحاكمته بتهمة الفساد والظلم. أما متصرفو الألوية فقد عزلوا، وحل محلهم ضباط معروفون بولائهم للعهد الجديد. وكذلك الحال في وظائف المدراء في شتى الدوائر فقد حل محلهم ضباط من الموالين. وحل مجلس الإعمار وحلت محله (لجنة للإعمار) برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء المالية والاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية ومعظمهم من العسكريين. وكانت التغييرات قد طالت الجيش نفسه فقد صرف أو أحيل على

(1) ينظر: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص9-10.
(2) المصدر السابق، ص98.

التقاعد عدد كبير من ضباطه.

وتقول المستشرقة البريطانية فريا ستارك إن الانقلاب فتح أبواب الجحيم لإطلاق روح التدمير والإرهاب في العراق. لقد وقعت انقلابات عسكرية في مصر وسوريا في الحقبة نفسها ولكن لا شيء يعادل مستوى العنف الذي حل على العراق[1].

**انقلاب 8 شباط 1963**

إن انقلاب (14 رمضان) 8 شباط/ فبراير 1963 كان من صنع «حزب البعث العربي الاشتراكي» الذي تمكنت قيادته القوية آنذاك من إعادة تنظيمه ليتمكن من القبض على السلطة وفي حوالي منتصف كانون الأول/ ديسمبر 1962 تقررت خطة الانقلاب وحددت ساعة الصفر. وبدأ تنفيذ الخطة في 24 من هذا الشهر بإعلان إضراب للطلاب القوميين في مدرسة الشرقية الثانوية في بغداد، وانتشر الإضراب ليشمل كل المدارس الثانوية، وليشمل الجامعة في 29 من الشهر نفسه. لكن اعتقال علي صالح السعدي (أمين سر القيادة القطرية للبعث)، والمقدم صالح مهدي عماش (عضو لمكتب العسكري للبعث) جعل الحزب يعجل بتنفيذ ضربته. وانطلقت في الصباح الباكر شرارة الانقلاب باغتيال الزعيم جلال الاوقاتي القائد الشيوعي للقوات الجوية. وعند الساعة التاسعة تقريبا قصفت طائرتان وزارة الدفاع التي كانت مقراً لقاسم، وكانت الطائرتان تحت إمرة الرئيس الجوي البعثي منذر الونداوي. وفي أثناء ذلك ظهر«الحرس القومي» من الأعظمية بقوة في محيط معسكر الرشيد، وسرعان ما انضمت إليهم عناصر من كتيبة الدبابات الرابعة، التي سيطر عليها البعثيون بقيادة العقيد الركن خالد مكي الهاشمي، في حين تمكن طاهر يحيى بمزيج من الوعود التهديدات من السيطرة على معسكر الرشيد رغم ممانعة الشيوعيين. وتمكن العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت من حصار وزارة الدفاع بمزيج من الجنود والحرس القومي. وبعيداً عن بغداد تمكن عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر من الاستيلاء على محطة البث في أبي غريب.

وصل قاسم إلى وزارة الدفاع وبينما كانت الحشود المهتاجة في الخارج تطلب السلاح، واستقر قاسم في مكتبه ليزن مع أقرب معاونيه (وصفي طاهر، طه الشيخ أحمد، عبد الكريم الجدة، وفاضل عباس المهداوي) الوسائل التي تمكنه من مواجهة الحركة. ومن أصل 1500 رجل الذين كانوا بتصرف قاسم داخل وزارة الدفاع لم يبق غير 1000 رجل قاتلوا بشراسة. ولم تنته المعركة إلا ظهر اليوم التالي 9 شباط/ فبراير وتم اعتقالهم منتصف ذلك النهار. «وبعد مواجهة قصيرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حاول عارف خلالها، دون جدوى، الحصول منه على اعتراف بأنه وحده - أي عارف نفسه - خطط لانقلاب 14 تموز (يوليو)، أجريت لقاسم ورفاقه محاكمة ميدانية عسكرية وحكم عليه بالإعدام بإطلاق النار عليه من قبل فرقة إعدام»[2].

أرسى انقلاب 8 شباط/فبراير 1963 سابقة جديدة في تاريخ العراق السياسي، فهي المرة الأولى التي تنجح المعارضة بانقلاب ضد السلطة، بينما كانت الانقلابات الأخرى تصدر من داخل المؤسسة الحاكمة، ضمن دائرة الصراع على السلطة. وهي المرة الأولى التي يخضع فيها العراق إلى حكم الحزب الواحد. وهي المرة الأولى التي تظهر فيها سلطة القرية

(1) نقلاً عن: كمال ديب، زلزال في ارض الشقاق: العراق 1915-2015، ص76.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص296.

بديلا للسلطة القومية والوطنية[1].

في الأيام الأولى للانقلاب كان همُّ البعثيين «هو تأمين السلطة والقضاء على أية مقاومة مسلحة بكل الوسائل الممكنة فأجيزت أجهزة التحقيق التي شكلها الانقلابيون لتحقيق نتائج سريعة»[2] كانت قيادة الحرس القومي المكلفة بحماية النظام قد أمعنت في تضييق الخناق على الشيوعيين، لان القيادة السياسية للبعث استمرت حتى ما بعد استلامها السلطة في تشخيصهم كخطر أول على سلطتها، وبأنهم الوحيدون الذين يمتلكون قوة فعلية منظمة ومعادية على الأرض، ولان قيادة الحرس أدركت جيدا إمكانية توسع تلك الجيوب الشيوعية الناجية المتمركزة أساساً في بغداد مرة أخرى[3]. وارتكب الحرس القومي فضائع في بغداد وأنحاء مختلفة من البلاد. وعلى الرغم من ادعاء بعض ممن شاركوا في أحداث تلك الحقبة عدم إصدار قرارات بالإعدام فقد تمت بالفعل إعدامات كثيرة لشخصيات ورموز حزبية ارتكبها عسكريون ومدنيون من بعثيي الخطين الأول والثاني[4].

## انقلاب تشرين الثاني 1963

عندما تسلق البعثيون هرم السلطة بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 لم يكن في أجندتهم مشروع سياسي واضح، ولم يخططوا إلا لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم، وطوال وجودهم في السلطة لم يطلقوا أي مشروع سياسي ولم يبادروا إلى التفكير جدياً في شكل البناء السياسي والاقتصادي الذي سيحاولون إقامته بعد نجاحهم في إزاحة قاسم. وأكثر من ذلك لم تول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية اهتمام يذكر عندهم واستمرت القيادة البعثية في رفع شعارات قومية رومانسية كبيرة. ودخلت في صراعات جانبية فخاضت صراعا مع الشيوعيين والقاسميين ومع الناصريين، ليدخل البعث أزمة حقيقية عندما تفجر الصراع البعثي - البعثي[5]. الذي وصل ذروته قبيل سقوطهم على يد عبد السلام عارف وعصبته من العسكر.

تبنى المؤتمر السادس لحزب البعث أفكاراً جديدة، وطرحت نظرية حكم الحزب الواحد وتحت شعار مستعار من الأدب السوفييتي هو «الديمقراطية الشعبية» وتبنى الحزب وهو في السلطة لأول مرة دستوراً جديداً كان أقرب ما يكون دستوراً للمعارضة وليس للحكم والقيادة والتنمية والبناء. وشكل البعث غطاء للسرية وللشخصيات القاصرة التي لا تملك مؤهلات التعامل المباشر مع الجماهير. وبين ليلة وضحاها أصبح دستور الحزب يقنن عقائديا لسلطة الحزب الواحد. وحاول علي صالح السعدي بث تطرف وحماس غامض، وأراد تلقين قواعد الحزب مفاهيم جديدة لم يسبق أن

---

(1) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ص40.

(2) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص191.

(3) علي كريم سعيد، العراق: البيرية المسلحة، ص40.

(4) قتل من الشيوعيين في يوم الانقلاب حوالي 340 شخصا. وفي ما بين 9 شباط/ فبراير وأواخر أيلول/ سبتمبر بلغ عدد الإعدامات المعلنة لأعضاء الحزب الشيوعي أو مؤيديه 149 بينهم أعضاء اللجنة المركزية. وان كان العشرات من كوادر الحزب قد اختفوا ولم يعلن عن مصيرهم. في حين تقدر بعض المصادر عدد القتلى بـ (5000) شخص قتلوا خلال اليومين الأول والثاني للانقلاب.

(5) يحاول طالب الشبيب تحميل علي صالح السعدي مسؤولية الأزمة التي ضربت قيادة الحزب وأدت إلى سقوطه على يد حليفه السابق عبد السلام عارف. ينظر: علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص137-178.

تعرفوا عليها، وعلى الرغم من حدة التطرف الذي قاده السعدي فان علائم انشقاق قد برزت في صفوف الحزب بعد عقد المؤتمر السادس فأخرج من خلاله طرفي التطرف من الحزب (اليمين واليسار)[1] لصالح البعثيين الجدد من العسكر.

في أثناء ذلك بدت السلطة موزعة بين المدنيين البعثيين والعسكريين البعثيين والقوميين والناصريين داخل «المجلس الوطني لقيادة الثورة». لكن دور كل من الطرفين كان رهيناً بقدرته على حيازة القوة مقابل الآخر، ومع أنهما كانا يستندان إلى قوة عسكرية (الحرس القومي مقابل الجيش) فان العسكر تمكنوا بفضل الأحداث التي أثبتت قدرتهم على حسم أي تمرد ضد السلطة سواء في الشمال أو في داخل معسكر الرشيد (تمرد حسن سريع في 3 تموز/ يوليو 1963) وبعد ما قاد رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بنفسه كتيبة دبابات القصر الجمهوري وقمع تمر معسكر الرشيد بعد ساعات قليلة من انطلاقه[2] بدأ العسكريون يطالبون بحصة أكبر من السلطة، مقابل ذلك كان دور المدنيين من البعثيين في تدهور مستمر، وارتفعت مطالبات العسكر[3] بدور وصلاحيات وتمثيل أكبر في قيادة الدولة وحزب البعث ومؤتمراته. ففي أثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر تصرف قادة الجيش من البعثيين ودخلوا المؤتمر مهددين رئيسه هاني الفكيكي بالسلاح ليستبدلوه باللواء طاهر يحيى التكريتي الذي ترأس المؤتمر وقبل العسكريون أعضاء أصلاء في المؤتمر القطري، ثم سحبت الثقة من القيادة القطرية السابقة، وانتخبت قيادة جديدة قررت بدورها إبعاد كل من علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي والفكيكي وحمدي عبد المجيد وأبو طالب عبد المطلب الهاشمي، وتقرر تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد حسن البكر .

وأعلن البكر من راديو بغداد «بأن وحدة الحزب في خطر... وكذلك حياة الآلاف من أعضاء الحزب وملايين العراقيين، علينا أن نجد مخرجا دون إراقة قطرة دم واحدة، وعلى الحزب حل كل الخلافات سلميا»[4] وفي اليوم التالي تم إبعاد حازم جواد وطالب شبيب إلى بيروت[5]. وبعد يومين فقط نزل الحرس القومي وأنصار البعث بقيادة أعضاء من فرع بغداد إلى شوارع بغداد وهاجمت مراكز الشرطة واحتلت مكتب البرق ومبنى الهاتف ومقر الإذاعة. وقام الونداوي وطيار بعثي آخر بالاستيلاء على طائرتين، وقصفا معسكر الرشيد وأطلقا صاروخا على القصر الرئاسي. وسقط القسم الأكبر من العاصمة بأيدي قاعدة الحزب والحرس القومي. ورفض البكر (رئيس الوزراء) وعماش (وزير الدفاع) إعطاء الأوامر للجيش بالتدخل. وبعد أن أمسكت قيادة فرع بغداد الحزبية بزمام المبادرة السياسية حافظت عليها حتى 18 تشرين الثاني/ نوفمبر وطالبت في البداية إعادة السعدي ورفاقه الأربعة، ولكنها قبلت مع مرور الوقت بإحالة النزاع إلى القيادة القومية للبعث. وسرعان ما أصبح الوضع السياسي شديد التعقيد. فقد أبعد كل كبار القادة المدنيين للحزب، وأصبح مجلس الوزراء في حالة شلل، ولم تنفع

(1) المصدر السابق، ص132-134.
(2) علي كريم سعيد، العراق: البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت 1963.
(3) كان بين أولئك العسكر: احمد حسن البكر، حردان التكريتي، صالح مهدي عماش، ذياب العلكاوي، رشيد مصلح، محمد المهداوي، عبد السلام عبد اللطيف.
(4) ورد في: وميض جمال عمر نظمي [وآخرون]، التطور السياسي في العراق المعاصر، ص362.
(5) المصدر السابق نفسه.

إجراءات القيادة القومية في تدارك الوضع[1]. فقاد عبد السلام عارف انقلابا على البعث بالاتفاق مع طاهر يحيى (رئيس أركان الجيش) ورشيد مصلح (الحاكم العسكري). وأعلن بان الجيش قد استلم السلطة وتم تشكيل مجلس قيادة ثورة من العسكريين بدلاً من المجلس السابق الذي كان يضم العسكريين والمدنيين البعثيين.

لقد فشلت قيادة البعث آنذاك فشلاً ذريعاً في الحفاظ على شعبيتها داخل الحزب، بعدما فشلت في التأسيس لشعبية أوسع والخروج من الدوائر الحزبية الضيقة إلى الدائرة الحكومية والتماهي مع الجماهير وإطلاق مشروع سياسي اقتصادي واجتماعي .

لقد عمل السعدي على الارتكاز أكثر على الحرس القومي الذي توسع بعد الانقلاب وباتت قوة لا يستهان بها في معادلة الصراع السياسي. وقد خلق التصاعد السريع في سلطة السعدي والونداوي (قائد الحرس القومي) والقوة العددية للحرس القومي في البلاد نوعا من الازدواجية العسكرية التي انتهت، مجتمعة إلى الجرأة الكبيرة التي أكسبتها القوة، بتوجيه إهانة جدية للجيش والى معظم الضباط البعثيين أنفسهم[2]. «وبسبب فقدان البصيرة وعدم فهم الوضع الصعب الذي هم فيه، وَلَج البعثيون الطريق القاتل إلى حكم الحزب الواحد، ونجحوا بذلك في أن يؤلبوا على أنفسهم قوى من كل حدب وصوب»[3]. فكانت النتيجة أن «انطفأ نظام البعث بفعل الانقسامات في صفوفه هو نفسه»[4].

أعلن عارف أن حركته ليست موجهة ضد الحزب، وإنما فقط ضد العناصر «المتطرفة والمغامرة» وضد سلوك الحرس القومي العدائي وغير المسؤول. في وقت كان عارف يحرص فيه على وصف انقلابه بالحركة التصحيحية. وبضغط منه وجهت القيادة القومية للبعث نداءً ملحا إلى جميع تنظيمات الحزب الشعبية بان يمتنعوا عن أية معارضة لهذا التغيير الذي لم يعتبر سوى تصحيح للأخطاء التي ارتكبها الحرس القومي[5].

## انقلاب 17 تموز (1968)

إن صدمة انهيار التجربة الأولى لحزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 كانت عظيمة جدا بالنسبة لقواعد وقيادات الحزب. الأمر الذي استعجل إجراء تغييرات كبيرة في سياسة الحزب، وكان من البديهي أن تركز كوادر الحزب المتقدمة على مسألة تذليل وتجاوز مشاكل الحزب الداخلية. وبدأ الحزب بإعادة قراءة الأحداث، وشرع بعملية نقد ذاتي وإعادة تنظيم، كما شهد تحركات من اجل إيجاد قيادة جديدة. وبعد مخاضات وتطورات كثيرة انتخبت في تشرين الأول/أكتوبر قيادة جديدة يقف على رأسها اللواء أحمد حسن البكر، ويقف من خلفه صدام حسين الذي بذل جهودا استثنائية في إعادة تنظيم الحزب، وإقناع عدد من المنشقين عنه والذين اعتزلوا العمل السياسي بالعودة إلى صفوف الحزب من جديد.

عاد البعثيون إلى السلطة عبر انقلابين،

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص332-339.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص325.
(3) المصدر السابق، ص329.
(4) المصدر السابق، ص331.
(5) حسن السعيد، نواطير الغرب، ص167.

الأول في 17 تموز/ يوليو 1968 والثاني في 30 من الشهر نفسه. أزيح في الأول رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف بالتحالف مع «جماعة ضباط القصر» التي يتزعمها عبد الرزاق النايف وإبراهيم عبد الرحمن الداود وسعدون غيدان. وفي الثاني أزيح «حلفاء المصادفة» وقد «فازوا في الحالتين بالدهاء أكثر من فوزهم بالقوة»[1]. وعلى الرغم من التحليلات الكثيرة حول هذه الحقبة لكن ما يزال الكثير من الغموض يلف الكيفية التي اجتمعت فيها كلمة الانقلابيين رغم اختلاف ميولهم وتوجهاتهم. فقد كان «ضباط القصر» هم القادة الحقيقيون لانقلاب 17 تموز فقد شغل كل منهم مناصب حساسة في البنية القائمة، وجميعهم كان مقربا من عبد الرحمن عارف والزعيم سعيد صليبي.



في فجر يوم 17 تموز/ يوليو أدخل سعدون غيدان بواسطة سيارته الخاصة، إلى مقر كتيبة الدبابات التي كان يقودها، كلاً من: احمد حسن البكر، حردان عبد الغفار التكريتي، صالح مهدي عماش، وأنور عبد القادر الحديثي، فتمكنوا من السيطرة على الكتيبة. في الوقت نفسه، احتل الداود مبنى الإذاعة، وسيطر النايف على وزارة الدفاع. وتم اعتقال عبد الرحمن عارف وطاهر يحيى، وتم نفي الرئيس إلى بريطانيا. وفي الساعة (28: 7) أذيع البلاغ المعتاد رقم (1) الذي انتفخ بالوعود.

واجه انقلاب عام 1968 جواً هزيلاً فاتراً من الحماس نسبياً، وكانت الأحزاب المنظمة هي الوحيدة التي لديها مناعة ضده. ولما لم يكن قد قوبل بحماس شديد من الجماهير فقد كان على هذا النظام الجديد أن يعمل على إيجاد الوسائل الناجحة لمعالجة ذلك الفتور وإثارة الحماس في النفوس، ولم يكن لغياب الدعم أي أثر في ثورية النظام التي ظهرت بسبب السيطرة التي وجدتها الآراء البعثية في العراق، وكانت أرضية النظام الاجتماعي والسياسي قد أعدت من قبل خلال العقد السابق، وكان المواطنون المنهكون قد رأوا في هذا الانقلاب دورة من دورات النشاط العسكري المرح قصير النظر[2].

بعد نجاح الانقلاب تشكل «مجلس قيادة الثورة» الذي رقى البكر إلى رتبة مهيب، وعينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ورئيسا للجمهورية. وطلب البكر من عبد الرزاق النايف تشكيل الوزارة التي ألفها من بعض الضباط المستقلين وبعض أنصاره وضم إليهم بعثيين، كما ضمت الوزارة أربعة وزراء أكراد. وبدا أن أنصار النايف هم من قطفوا ثمار الانقلاب سريعا، من خلال احتفاظهم بالنصيب الأكبر من الحقائب الوزارية. الأمر الذي لم يرض البعثيين الذين دفعهم هاجس الخوف من تجربة عام 1963 فخططوا للسيطرة التامة على شؤون الحكم. ومع سوء تقدير النايف لقوة البعثيين وعدم تلاحم عصبته في مواجهتهم، باتت الغلبة للبعثيين الذين تمكنوا من إزاحة النايف بعد ثلاثة عشر يوما فقط من نجاح الانقلاب. واستطاع البعثيون بقيادة البكر والشخص الغامض آنذاك صدام التكريتي (هكذا كان اسمه) أن تقصي وبكل سهولة العقل المدبر للانقلاب، ليتولى البعث كتابة الصفحة الجديدة من تاريخ العراق. فقد

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص389.
(2) سمير الخليل، جمهورية الخوف، ص356.

تمكن البعثيون سريعا من سحب البساط من تحت أقدام الداود والنايف من خلال سحب الدعم عنهم وإبعاد رجالاتهم عن مواقع القوة في النظام مستغلين غياب الداود في زيارة رسمية إلى الأردن، فدخلت دبابات اللواء العاشر بقيادة الزعيم حماد شهاب التكريتي بغداد ونقل رئيس الوزراء النايف إلى الخارج وعزل وزراؤه. وانفرد البعث بالسلطة ليقود البلد في واحدة من أكثر فترات تاريخه دموية (1968-2003).

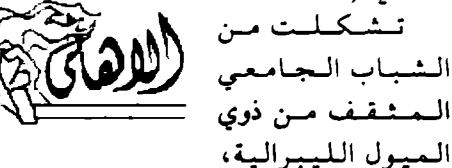
**أنور النقشلي (ت 1980)**

من رجال الثورة العراقية 1920. من عائلة نزحت من كركوك إلى بغداد زمن الوالي العثماني داود باشا. درس الحقوق في العهد العثماني في بغداد، وعمل مدة في المحاماة. التحق بالكلية العسكرية في الآستانة واشترك في بعض المعارك إبان الحرب العالمية الأولى. واشترك في المعارك ضد الإنجليز إبان الاحتلال البريطاني للعراق وفي عام 1919 كان من بين الأعضاء البارزين في حزب العهد العراقي. شغل بعض الوظائف الحكومية كان أخرها مديراً عاماً لمجلس النواب العراقي حتى إقالته بعد سقوط الحكم الملكي في عام 1958. توفي عام 1980[1].

**أنور عبد القادر الحديثي (1927-)**

سكرتير «المجلس الوطني لقيادة الثورة» عام 1963. ولد في حديثة 1927 ونشأ فيها، تخرج في الكلية العسكرية عام 1945، وشغل عدة مناصب عسكرية في الجيش. انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1960. شارك في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963وكوفيء بأن عين سكرتيراً للمجلس الوطني لقيادة الثورة. وبعد الإطاحة بالبعثيين في تشرين الثاني/أكتوبر 1963 اعتقل لثلاث سنوات دون محاكمة وأطلق سراحه في 20 آب/ أغسطس 1967. ساهم بشكل فاعل في انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 إذ كان رابع كبار الضباط الذين أدخلهم سعدون غيدان إلى كتيبة دبابات الحرس الجمهوري التي نفذت الانقلاب. كوفئ بأن عين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في الوزارة التي شكلها عبد الرزاق النايف واستمر في منصبه في الوزارتين التاليتين اللتين شكلهما أحمد حسن البكر.

**الأهالي (جماعة)**




تشكلت من الشباب الجامعي المثقف من ذوي الميول الليبرالية، أصدرت جريدة «الأهالي» لصاحبها حسين جميل عام 1932 واتخذت من الاشتراكية الغربية أساسا أيديولوجيا لها. تزعمها كامل الجادرجي، وضمت شخصيات بارزة مثل عزيز شريف، إسماعيل غانم، عبد القادر إسماعيل، محمد حديد، إبراهيم بيثون، جعفر أبو التمن، وحكمت سليمان.

أولى التنظيمات التي شكلتها الجماعة كان «جمعية السعي لمكافحة الأمية»، والتي تأسست باقتراح من عبد الفتاح إبراهيم الذي تولى كتابة نظامها الداخلي. وفي أيلول/ سبتمبر 1933 تقدمت الجماعة إلى وزارة الداخلية بطلب تأسيس الجمعية التي أجيزت في 25 أيلول/ سبتمبر 1933. وقد بلغ عدد أعضاء الجمعية خلال المدة (تشرين الأول/أكتوبر1933- تموز /يوليو 1934) 141 عضوا بينهم: أبي التمن، الجادرجي، نصرت الفارسي، محمد حديد،

(1) كامل سلمان الجبوري، صفحات من مذكرات أنور النقشلي من رجال الثورة العراقية 1920، ص5-6.

علي حيدر سليمان، محمد يونس السبعاوي، عبد الفتاح إبراهيم، محمد فاضل الجمالي، عبد الكريم الازري، باقر الشبيبي، صائب شوكت، هاشم جواد، حكمت سليمان، صادق البصام، خليل كنه.

وبعد ذلك بادرت الجماعة إلى تأسيس «نادي بغداد»، في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، الذي ضم كل من: عبد الفتاح إبراهيم (معتمداً)، يوسف الكيلاني (سكرتيراً)، عوني الخالدي (محاسباً)، صبيح وهبي، احمد عزت القومي، هاشم جواد، جعفر أبو التمن، وناجي الأصيل. وقد انضم إلى النادي عدد من أعضاء الجماعة وكثير من الشباب من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت.

وعلى صعيد آخر سعت الجماعة إلى تأسيس جمعية سرية سميت «الجمعية الشعبية» التي دعت إلى الإصلاح في مطلع عام 1934. واستندت مبادئ «الشعبية» إلى تلك المبادئ المعينة التي كانوا قد اتفقوا عليها قبل مدة غير قصيرة من تكوين جمعية السعي لمكافحة الأمية. وتألفت اللجنة المركزية للجمعية الشعبية من: جعفر أبو التمن (رئيساً)، عبد الفتاح إبراهيم (سكرتيراً)، محمد حديد (محاسباً). أما التنظيم العسكري للجمعية فقد تولاه حكمت سليمان بعد انضمامه للجمعية.

وعندما قام انقلاب بكر صدقي أيدته جماعة الأهالي وشاركت في وزارته التي ألفها حكمت سليمان أحد أعضاء الجماعة واستوزر أبو التمن وكامل الجادرجي، والتي سرعان ما تطورت إلى مؤسسة سياسية سميت «جمعية الإصلاح الشعبي» أنشئت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1936. واشترك في تأليفها جعفر أبو التمن، كامل الجادرجي، ويوسف إبراهيم، عندما كانوا أعضاء في وزارة حكمت سليمان. لكن وزارة الداخلية لم تجز الجمعية فقد قال حكمت «إن تكوين هذه الجمعية تم دون علمه، وان اشتراك ثلاثة من وزرائه فيها تم دون رضاه» ولهذا فقد شل نشاط هذه الجمعية بعد محاربة بكر صدقي للعناصر اليسارية. ومع عودة النشاط اليساري للازدهار أثناء الحرب العالمية، عاودت الجماعة النشاط، واستمرت بالعمل حتى أجيزت الأحزاب السياسية في 1946 إذ أصبحت الجماعة النواة الأساسية لـ«الحزب الوطني الديمقراطي»[(1)].

**أهل السنة والجماعة**

تنظيم سني تأسس عام 2003 ويضم عدداً محدوداً من الأعضاء ويتنافس مع «هيئة علماء المسلمين» في تمثيل السنة العرب سياسياً.

**أياد إبراهيم الركابي (الشيخ)**

ينظر: الحزب الليبرالي الديمقراطي .

**أياد السامرائي (1946-)**

الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي، ورئيس مجلس النواب (2009-2010). ولد إياد صالح السامرائي في سامراء عام 1946، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة، ثم انتقل مع عائلته

---

(1) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق 1932-1937؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص89-91؛ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال 1956-1958، ص14؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 4، ص265-267؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 2، ص168-169؛ عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، ص123-125.

إلى بغداد ليكمل فيها دراسته الإعدادية والجامعية وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية عام 1970، لينخرط بعدها في العمل الوظيفي الحكومي .

انتمى إلى جماعة «الإخوان المسلمين» في السبعينات، وطورد من قبل السلطات الأمنية وبخاصة بعد إعدام والده الذي عمل ملحقا عسكريا في إحدى السفارة العراقية في إحدى الدول العربية، فهرب عام 1980 إلى الأردن، ومنها إلى الإمارات العربية المتحدة ليستقر في لندن إذ أعاد تأسيس «الحزب الإسلامي العراقي» عام 1991 .

عاد إلى العراق عام 2003 وانخرط في العمل السياسي، وفي عام 2005 انتخب عضواً في مجلس النواب عن «جبهة التوافق»، وترأس كتلتها في المجلس لينتخب في 19 نيسان/ ابريل 2009 رئيساً للمجلس بعد أربعة أشهر من استقالة رئيسه محمود المشهداني. انتخبته اللجنة المركزية للحزب الإسلامي نائباً لرئيس الحزب، وانتخب نائباً في مجلس النواب في آذار/ مارس 2010.

**أياد جمال الدين**



ناشط سياسي ونائب سابق. ومن دعاة العلمانية في العراق في الوقت الحاضر. غادر العراق أواخر السبعينات وأقام عقدا من الزمن في إيران درس خلاله في حوزتها. لكنه غادرها ليقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة. عاد إلى العراق بعد احتلاله في نيسان/ ابريل 2003، وشارك في مؤتمر الناصرية. تحالف في انتخابات «الجمعية الوطنية الانتقالية» (كانون الثاني/ يناير 2005) مع سعد صالح جبر لكنهما لم ينالا حظا في تلك الانتخابات. وفي انتخابات مجلس النواب الأول أواخر عام 2005 تحالف مع أياد علاوي وانضم إلى قائمته «الوطنية العراقية»، وخاض الانتخابات عن محافظة الناصرية وحصل على مقعد فيه. تمتاز آراءه بالدعوة إلى إقامة الدولة العلمانية والابتعاد عن الدولة الدينية ورفض تدخل المرجعية الدينية في الشأن السياسي. وفي 2 تموز/ يوليو 2006 نجا من محاولة اغتيال بسيارة مفخخة. انشأ تحالفاً انتخابياً لخوض انتخابات 2010 لكنه لم يحصل على مقعد في المجلس.

**أياد حبش (ت 1986)**

أحد كوادر «حزب الدعوة الإسلامية» البارزين. ولد في الموصل، درس العلوم وحصل على شهادة في الكيمياء في مجال الفارماكولوجي (تأثير العقاقير). في عام 1984 تمكن من تحضير مواد مضادة للأسلحة الكيمياوية التي يستخدمها النظام العراقي في الحرب. ولدى توقفه في ايطاليا في طريقه إلى كندا اغتيل في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1986 على يد المخابرات العراقية بالاشتراك مع إحدى المنظمات الإيرانية المعارضة للجمهورية الإسلامية في إيران.

**أياد سعيد ثابت (1933-)**

عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (1958-1959). ولد في بغداد عام 1933 لعائلة نزحت من الموصل. دخل كلية التجارة وعمل موظفا في وظيفة حكومية. انتمى إلى حزب البعث في الأربعينات ودخل عضوية القيادة القطرية للبعث وساهم في التخطيط لمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام 1959، وأصدرت «محكمة الشعب» برئاسة فاضل عباس المهداوي بحقه حكماً بالإعدام. عاد إلى العراق بعد الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف لكنه اتهم بالخيانة فهرب من قبضة صدام حسين

وحكم عليه بالإعدام غيابيا، وأخفقت المخابرات العراقية في اغتياله في المنفى[1].

أقام في ليبيا وزار إيران أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1980 وفتح مقرات تحت عنوان «مؤتمر القوميين الاشتراكيين» على الحدود مع العراق لمناهضة نظام صدام حسين والكفاح المسلح ضده انطلاقاً من الأراضي الإيرانية، إلا انه يحمل الإسلاميين الذين كانوا في إيران من قيادات «حزب الدعوة الإسلامية» إضافة إلى السيد محمد باقر الحكيم مسؤولية إخراجه من إيران[2].غادر إيران في 13 كانون الثاني/ يناير 1981 إلى ليبيا، ولما عاد إلى إيران ادعى أنه اكتشف مؤامرة لاغتياله بتدبير من الحكيم[3]. سرعان ما ترك إيران وعاد إلى العراق، وأعيد إلى العمل ومنح منصب وكيل وزير[4].

**أياد علاوي (1945–)**

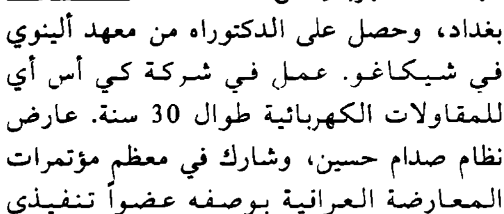


الأمين العام لحركة «الوفاق الوطني العراقي»، ورئيس وزراء سابق (2004). ولد في بغداد عام 1945، درس الطب في جامعة بغداد (1970)، وحصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن (1972-1979). انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1958، كان مس أوائل المنخرطين في لجان الإنذار التي كانت النواة الأولى لـ«الحرس القومي» كما كان من المشاركين وان بدور صغير في انقلاب شباط/ فبراير1963[5]، فكان بين صفوف الحرس الذين سيطروا على طرقات بغداد المؤدية إلى وزارة الدفاع تمهيدا للإطاحة بعبد الكريم قاسم. غادر العراق إلى بيروت عام 1971 وفي العام التالي غادرها إلى لندن لإكمال دراسته العليا. انفصل عن البعث عام 1975. تعرض في شباط/ فبراير 1987 لمحاولة اغتيال فاشلة رقد إثرها في المستشفى لحوالي سنة. أسس بالتعاون مع بعض البعثيين السابقين حركة «الوفاق الوطني العراقي» عام 1991، لكن خلافاً بينه وبين صلاح عمر العلي أدى إلى إصدار قرار بفصله من الحركة في 12 شباط/ فبراير 1992، لكنه تمكن من إبعاد خصومه. انتخب أميناً عاماً للحركة، ثم جُدد انتخابه للمنصب عام 1993. واشترك في معظم مؤتمرات المعارضة في الخارج. اختارته سلطات الاحتلال الأمريكي عضوا في «مجلس الحكم الانتقالي»، وأصبح أحد رؤسائه الدوريين، بعدها اختير رئيساً للحكومة الانتقالية التي تولت الإعداد للانتخابات العامة في مطلع عام 2005. ابتدأت حكومة علاوي بالقضاء على التمردات ضدها في النجف والفلوجة والموصل واللطيفية والرمادي ونجحت في بسط سيطرتها على مناطق العراق. تزعم تحالف «القائمة العراقية» لخوض انتخابات عام 2004. في نيسان/ أبريل تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في بغداد أصيب بعدها بجروح بسيطة أدخل أثرها إلى المستشفى. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أعلن في مؤتمر صحفي عن تأسيس كيان جديد باسم «الكتلة العراقية الوطنية» التي ضمت عدداً من الأحزاب ذات التوجه العلماني وضمت بالإضافة إلى الوفاق

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص322.
(2) ينظر: أياد سعيد ثابت، قصتنا مع إيران، ص103.
(3) المصدر السابق، ص124.
(4) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص322.
(5) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم الى حوار الدم، هامش (1)، ص51.

الوطني كل من «الحزب الشيوعي العراقي» و«المستقلين الديمقراطيين» بزعامة عدنان الباجه جي. حصلت على 38 مقعدا في انتخابات 30 كانون الثاني/ يناير 2005 وفي الانتخابات التالية أواخر العام نفسه لم تحصل قائمته «العراقية الوطنية» سوى على 25 مقعدا، فقاد علاوي موجة الاحتجاجات بعدما شكل «جبهة مرام» التي تضم المعترضين على نتائج الانتخابات متهما حكومة إبراهيم الجعفري بالتزوير لصالحها. وفي انتخابات عام 2010 أسس تحالفا واسعا ضم شخصيات بارزة بينهم طارق الهاشمي وأسامة النجيفي ونجح في أن يتقدم على منافسيه في تلك الانتخابات إلا انه لم يتمكن من تشكيل الحكومة، فعقد اتفاقا مع ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي وقبل بمنصب رئيس «مجلس السياسات الخارجية» الذي لم ير النور.

**أيهم السامرائي**



وزير سابق. والناطق الرسمي باسم «المجلس الوطني لوحدة وبناء العراق». حصل على البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة بغداد، وحصل على الدكتوراه من معهد ألينوي في شيكاغو. عمل في شركة كي أس أي للمقاولات الكهربائية طوال 30 سنة. عارض نظام صدام حسين، وشارك في معظم مؤتمرات المعارضة العراقية بوصفه عضواً تنفيذي لـ«الاتجاه العراقي الديمقراطي الوسيط». انخرط في «تجمع العراقيين الديمقراطيين المستقلين» الذي يتزعمه عدنان الباجه جي. أصبح في أيلول/سبتمبر 2003 وزيراً للكهرباء في الحكومة المؤقتة التي شكلها «مجلس الحكم الانتقالي» وعند تشكيل الحكومة المؤقتة التي ترأسها أياد علاوي في حزيران/ يونيو 2004 استمر في منصبه وزيراً للكهرباء. أسس في بغداد في 29 حزيران/ يونيو 2005، «المجلس الوطني لوحدة وبناء العراق» وهو تجمع سياسي أعلن عن ويضم عدداً من الشخصيات السنية، بالإضافة إلى عدد من فصائل المقاومة التي لم يكشف عن هويتها. وقد دعا البيان التأسيسي إلى ضرورة الاعتراف بالمقاومة. اتهم بقضايا فساد ومخالفات مالية ارتكبت أثناء إدارته وزارة الكهرباء في حكومة أياد علاوي. وفي 22 آب/ أغسطس 2006 أصدرت محكمة التحقيق المركزية أمرا باعتقاله بتهمة الفساد واختلاس ملايين الدولارات. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر أصدرت محكمة عراقية حكماً بالسجن لمدة سنتين بحق السامرائي، اعتقل لوقت قصير حتى تمكن من الفرار في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2006 من سجنه في المنطقة الخضراء ببغداد، بمساعدة شركة أمنية كان قد استأجرها لحمايته. وتناقلت الأخبار الصحفية أن قوة أمريكية اصطحبته إلى السفارة الأمريكية. وبعد يومين التجأ إلى السفارة الأمريكية العاصمة الأردنية عمان.

# حرف الباء

## بابا علي الشيخ محمود الحفيد

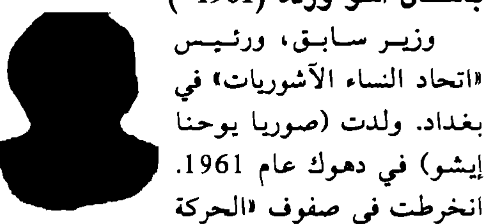
وزير سابق. هو الابن الأكبر للشيخ محمود الحفيد مؤسس الحركة الكردية المعاصرة وكانت الحكومة العراقية قد اشترطت بموجب الاتفاق بينها وبين الشيخ محمود أن يرسل نجله بابا علي إلى بغداد لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة. وبالفعل فقد أرسله والده إلى بغداد حيث قضى سنين طويلة فيها. عين وزيراً للاقتصاد في وزارة أرشد العمري الأولى (1 حزيران/ يونيو- 16 تشرين الثاني 1946)، واستمر في منصبه في الوزارة التي تلتها وشكلها نوري السعيد (21 تشرين الثاني 1946- 29 آذار/ مارس 1947)، ليصبح وزيراً للمواصلات في أول حكومة يشكلها عبد الكريم قاسم في 14 تموز/ يوليو 1958. استقال في 3 شباط/ فبراير 1959، ثم عين وزيرا للزراعة في الوزارة التي شكلها أحمد حسن البكر (14 شباط/ فبراير- 12 أيار/ مايو 1963) ثم في الوزارة التي شكلها في 13 أيار/ مايو والتي أطيح بها في انقلاب عبد السلام عارف الذي أزاح البعثيين عن السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963.

عمل بعد ذلك ممثلاً للحركة الكردية في طهران خلال الستينيات ومطلع السبعينيات، وشارك في محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها عبد الغني الراوي وحضر عدداً من اجتماعاتها التحضيرية.

## البارتي

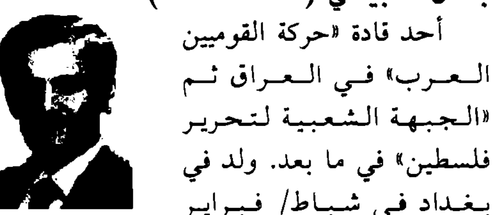
ينظر: الديمقراطي الكردستاني (الحزب)

## باسكال أشو ورده (1961-)



وزير سابق، ورئيس «اتحاد النساء الآشوريات» في بغداد. ولدت (صوريا يوحنا إيشو) في دهوك عام 1961. انخرطت في صفوف «الحركة الآشورية الديمقراطية»، وأصبحت ممثلة عن الحركة في باريس. عينت وزيراً للهجرة والمهجرين في الحكومة التي شكلت في حزيران/ يونيو 2004 وترأسها أياد علاوي[1].

## باسل الكبيسي (1933- 1974)



أحد قادة «حركة القوميين العرب» في العراق ثم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في ما بعد. ولد في بغداد في شباط/ فبراير 1933 لعائلة دينية معروفة، فأبوه رؤوف الكبيسي مدير الأوقاف العام إبان الحكم

(1) (www.iraqigovernment.org).

الملكي. التحق عام 1939 بالمدرسة المأمونية في بغداد، وأكمل باسل دراسته الإعدادية في ثانوية الأعظمية. في عام 1945 غادر العراق إلى الإسكندرية حيث أكمل دراسته الجامعية في «كلية فيكتوريا»، لكنه لم يكمل الدراسة فيها مؤثرا العودة إلى العراق عام 1946. وفي عام 1951 التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت، وفيها التقى بجورج حبش والقوميين العرب. التحق بعدها بجامعة «آدمز ستيت كولدج أوف كولارادو»، حيث تخرج فيها نهاية أيار/ مايو 1956، وعين في وزارة الخارجية العراقية في تشرين الثاني/ نونمبر من العام نفسه. وفي عام 1966 حصل على شهادة الماجستير من جامعة هوارد-واشنطن، ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في واشنطن عام 1971.

ساهم في تأسيس «حركة القوميين العرب في العراق» ولما عاد إلى بغداد أيار/ مايو 1956 نشط في تعزيز وضع الحركة في العراق. ثم نشط في معارضة نظام عبد الكريم قاسم، وأحيل بأمر من الحاكم العسكري العام على المجلس العسكري الثاني بتاريخ 30 نيسان/ ابريل 1959، وحكم عليه بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة. واعتقل مرة أخرى بتهمة التآمر لاغتيال قاسم التي نفذها البعثيون. وأطلق سراحه في نيسان/ ابريل 1960. نشط بعدها في ترسيخ قواعد حركة القوميين العرب في العراق، وبخاصة في صفوف الجيش العراقي. وبعد الإطاحة بقاسم (1963) وانتقال الحركة إلى العمل العلني ترأس الكبيسي تحرير جريدة «الوحدة» الناطقة باسم الحركة. وفي أثناء زيارته إلى القاهرة لقضاء شهر العسل بعد زواجه، اتهم وعدد من القوميين بمحاولة قلب نظام، وأعلنت الحكومة العراقية مصادرة أمواله وعائلته المنقولة وغير المنقولة، وقد استمر نفيه الاضطراري حتى أطاح عبد السلام عارف بحلفائه البعثيين.

غادر العراق ليلتحق بـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - فرع العمل الخارجي». اغتيل في باريس في 6 نيسان/ ابريل 1974 على أيدي عناصر الموساد الإسرائيلي .له كتاب واحد يحمل عنوان «حركة القوميين العرب»[1] نشر بعد اغتياله.

## باسمة يوسف بطرس (1963-)

وزير سابق. ولدت في أربيل عام 1963. حصلت على البكالوريوس والماجستير من جامعة صلاح الدين. عضو المركز الثقافي الآشوري في عين كاوه. اختيرت وزيراً للعلوم والتكنولوجيا في حكومة إبراهيم الجعفري (2005).

## باقر إبراهيم الموسوي (1932-)

عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي». من مواليد الكوفة (22 تموز/ يوليو 1932) انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1948، اعتقل وسجن مرات عديدة، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية عام 1959. واختير في مطلع الستينات مسؤولاً لمنطقة الفرات الأوسط في الحزب الشيوعي، انتخب في عام 1963 عضواً في اللجنة المركزية للحزب. لعب دوراً مهماً في قيادة الحزب منذ عام 1963 فالتف حوله معظم الكوادر العربية. وإبان قيادة سلام عادل (حسين أحمد الرضي) للحزب كان الموسوي مرشحا للمكتب السياسي ومسؤولاً عن الفرات الأوسط. ساعد سلام عادل على استعادة مركزه داخل قيادة الحزب، إذ لعب دوراً مهماً في إقصاء

(1) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب.

«كتلة الأربع». وبعد الضربة القاصمة التي تعرض لها الحزب الشيوعي على يد السلطة (تحالف عبد السلام عارف والبعثيين) اختير في اجتماع اللجنة المركزية (1964) عضواً في المكتب السياسي. في أب/ أغسطس 1979 غادر العراق هرباً من ملاحقة السلطات له. وفي عام 1984 تزعم التيار المعتدل داخل قيادة الحزب والذي ضم إضافة إليه كل من: عامر عبد الله، مهدي الحافظ، نوري عبد الرزاق، عدنان عباس، محمد حسن مبارك، وعبد الوهاب طاهر. التف حوله بعض كوادر بغداد ومنطقتي الفرات الأوسط والجنوبية. أعفي من جميع مهامه الحزبية في تموز/يوليو 1984، حين اختلف مع قيادة الحزب حول أساليب مناهضة النظام الحاكم. وعندما أجريت انتخابات اللجنة المركزية اعتذر عن الترشيح لعضوية اللجنة المركزية في المؤتمر الوطني الرابع للحزب (أربيل: 1985). استقل بعمله السياسي، وله العديد من المؤلفات والمقالات السياسية فضلاً عن مذكراته المطبوعة عام 2002[1]. ومنذ عام 1995 يعيش في السويد.

**باقر صولاغ جبر الزبيدي (1946-)**

وزير سابق. ولد في محافظة ميسان عام 1946. حصل على البكالوريوس في الهندسة المدنية عام 1969. هرب إلى خارج العراق عام 1982 بعد أن أعدم 12 من أفراد عائلته. انخرط في «حركة المجاهدين العراقيين» وأصبح عضواً في المكتب السياسي للحركة عام 1984. وممثلاً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في سوريا ولبنان عام 1988. عمل مديراً لمكتب إعلام المجاهدين، ورئيس تحرير مجلة الأضواء، وفي عام 1990 أسس مجلة «نداء الرافدين» الدولية التي صدرت في بيروت. وخلال المدة (1990-2003) مثل المجلس الأعلى في سوريا ولبنان. ساهم في اللجان التحضيرية لمؤتمرات المعارضة العراقية في بيروت وصلاح الدين ولندن. عاد إلى العراق عام 2003، واختير عضواً مناوباً في «مجلس الحكم الانتقالي». وشغل منصب وزير الإعمار والإسكان في الحكومة التي شكلتها سلطات الاحتلال بعد سقوط حكم صدام حسين. ثم عمل مستشاراً لرئيس الوزراء (أياد علاوي) لشؤون الإعمار. ثم مستشاراً في المجلس الأعلى للإعمار وعضواً في إعادة إعمار مدينة النجف الأشرف. انضم إلى «الائتلاف الوطني العراقي» وحصل على مقعد في «الجمعية الوطنية الانتقالية» (2005)، وعندما شكل إبراهيم الجعفري الوزارة في نيسان/ابريل اختير وزيراً للداخلية، وقد شهدت الوزارة في عهده اتهامات من قبل السنة بالقيام بأعمال تصفية طائفية تقوم بها مغاوير الداخلية وهو أمر كان ينفيه الوزير. ثم عُين وزيراً للمالية في حكومة نوري المالكي (2006- 2010). انتخب عضوا في مجلس النواب عام 2010، وكان من بين الأشخاص القلائل الذين حصلوا على أصوات عالية فيها (68822 صوتاً)، لكنه رفض تولي أية حقيبة وزارية مؤثراً العمل تحت قبة البرلمان.

**بختيار امين**



وزير سابق، ولد كركوك. درس في فرنسا والسويد. عمل في الثمانينات مستشارا للبلاد في الهجرة والمهجرين واللاجئين، وكان أمينا عاما للمعهد الكردي في باريس ومستشارا للسيدة

(1) إبراهيم باقر، مذكرات إبراهيم باقر.

دانييل ميتران لمنظمة فرنسا للحريات ومديراً لائتلاف حقوق الإنسان في واشنطن والمدير العام للائتلاف من اجل العدل في باريس وواشنطن. قام بالإدلاء بالشهادة بشأن مواقف العراق أمام الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي ومنظمة التعاون العربية. عين في حزيران/يونيو 2004 وزيرا لحقوق الإنسان في الحكومة التي رأسها أياد علاوي[1].

## برزان إبراهيم الحسن (1952-2007)



الأخ غير الشقيق لصدام حسين ومدير المخابرات العامة الأسبق. من مواليد تكريت عام 1952 شارك في انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 وعمره دون 18 سنة. كان مقرباً جداً من صدام. فما بين عامي 1968 -1971 كان مرافقا له ومسؤولاً عن أمن مجلس قيادة الثورة. وفي عام 1972 أصبح نائبا لمدير المخابرات ثم مديرا (1979-1983) خلفاً لسعدون شاكر. بعدها تراجع دوره في السياسة العراقية وعين ممثلاً للعراق في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف. القي القبض عليه بعد الإطاحة بحكم البعث في نيسان/ ابريل 2003. بعد مثوله أمام المحكمة الخاصة بجرائم النظام السابق في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2005 ناشد الحكومة العراقية الجديدة بإخراجه من السجن للعلاج من مرض السرطان. لكنه بدا بصحة جيدة أثناء جلسات المحاكمة. أدين في قضية الدجيل وحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت، ونفذ الحكم فجر يوم 15 كانون الثاني/ يناير 2007، وقد انفصل رأسه عن جسده في سابقة نادرة في تنفيذ هذا النوع من الأحكام.

## برهان الدين أحمد باش أعيان (1915-1975)



وزير سابق. ولد في البصرة عام 1915، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة، وبعدها أكمل الثانوية في الجامعة الأمريكية ببيروت ورجع إلى بغداد والتحق بكلية الحقوق التي تخرج فيها عام 1938 ليعمل مدة قصيرة بالمحاماة. عمل بعدها موظفاً في وزارة الخارجية فعين سكرتيرا للقنصلية العراقية في القاهرة، وفي عام 1941 عُين قنصلاً في القدس، وفي عام 1943 عين سكرتيرا للمفوضية العراقية بطهران، ثم في لندن (1945). وفي عام 1945 عين وكيل مدير التشريفات بوزارة الخارجية في بغداد[2] واستمر في هذا المنصب حتى استقالته عام 1948 ليتفرغ للعمل السياسي، فرشح نفسه للانتخابات ذلك العام نائباً عن البصرة .

انضم إلى حزب «الجبهة الشعبية المتحدة» وأصبح معتمد الحزب في البصرة. وفي عام 1954 استقال من الحزب. استوزر لأول مرة وزير بلا وزارة في حكومة نوري السعيد الثانية عشرة (1954- 1955) ثم وزيراً للخارجية في وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة (1955-1957)، وفي المنصب نفسه في وزارة عبد الوهاب مرجان (1957- 1958)، ثم وزيراً بلا وزارة في وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة (1958). ثم وزيراً للأنباء والتوجيه في أخر وزارات العهد الملكي التي ترأسها أحمد مختار بابان. حوكم أما المحكمة العسكرية (برئاسة فاضل عباس المهداوي) حيث بدأت محاكمته في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1958 وأصدرت

---

(1) (www.iraqigovernment.org).

(2) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص163-164.

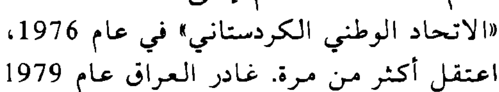
المحكمة الشعب حكمها بالإعدام عليه في 13 كانون الأول/ديسمبر 1958. أفرج عنه في وقت لاحق وتوفي عام 1975.

### برهان الدين عبد الرحمن (1942-)

عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» وعضو «مجلس قيادة الثورة» (1977) ووزير سابق. ولد برهان الدين عبد الرحمن مصطفى في تكريت، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة، ثم التحق بدار المعلمين في بغداد وتخرج فيها عام 1960، ثم التحق بكلية الحقوق التابعة لجامعة بغداد وتخرج فيها عام 1968.

في عام 1959 انضم إلى حزب البعث، وفي عام 1975 عمل أمينا لسر فرع الموصل، ثم عضوا في مكتب تنظيم الجنوب، ونائبا لامين سر فرع البصرة. وعين رئيساً للمؤسسة العامة للموانئ. وفي 10 كانون الثاني/ يناير 1977 انتخب عضواً في القيادة القطرية للحزب، وفي 23 من الشهر نفسه عين وزيراً للشباب، واستمر في منصبه حتى 18 شباط/ فبراير 1978 عندما عين وزير دولة لشؤون مجلس الحكم المحلي حتى اقالته، ودخل بعدها في مجلس قيادة الثورة[1] .

### برهم صالح (1960-)



نائب رئيس الوزراء ووزير سابق، ونائب رئيس الوزراء، ورئيس حكومة إقليم كردستان. ولد في كردستان عام 1960. انضم إلى «الاتحاد الوطني الكردستاني» في عام 1976، اعتقل أكثر من مرة. غادر العراق عام 1979 ليصبح بعدها المتحدث الرسمي باسم الاتحاد في لندن. في عام 1991 انتخب عضواً في قيادة «الاتحاد الوطني الكردستاني»، غادر إلى واشنطن ممثلاً للاتحاد والحكومة الكردستانية في الولايات المتحدة الأمريكية. تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في 2 نيسان/أبريل 2002، اتهم فيها جماعة أنصار الإسلام. أصبح في عام 2004 نائباً لرئيس الوزراء العراقي المؤقت في حكومة أياد علاوي (حزيران/يونيو 2004-2005). ثم اختير وزيراً للتخطيط والتعاون الإنمائي في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري في نيسان/ أبريل 2005[2]. وفي 20 أيار/ مايو 2006 عين نائباً لرئيس الوزراء في حكومة نوري المالكي حتى استقالته من منصبه عام 2009 ليتولى رئاسة حكومة إقليم كردستان.

### بشير النجفي (الشيخ) (1942-)



مرجع ديني شيعي بارز. هو الشيخ بشير حسين بن صادق علي بن محمد إبراهيم بن عبد الله اللاهوري ثم النجفي، ولد في عام 1942 في مدينة جالندهر الهندية، هاجر مع عائلته إلى مدينة باتابور من ملحقات لاهور في باكستان، وفيها أخذ مقدمات العلوم، هاجر بعدها إلى مدينة النجف ليكمل دراسته على يد كبار العلماء ومنهم محمد كاظم التبريزي والسيد الخوئي، ومنذ عام 1974 بدأ بإلقاء دروسه في البحث الخارج في الفقه والأصول. من القائلين بولاية الفقيه العامة، ومن الشخصيات الدينية التي تحظى باحترام كبير في الأوساط الشيعية. ويتفق مع الرؤية العامة للمرجعية حول مستقبل العراق، وينسق مع

---

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص164-165.

(2) (www.iraqigovernment.org).

المرجعيات الأخرى. أفتى بضرورة الاشتراك في الانتخابات وقول (نعم) للدستور في استفتاء عام 2005.

**بشير طالب (ت 1993)**

عسكري سابق، وعضو في انقلابين. تدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء ركن. وتولى مناصب مهمة منها قائد الحرس الجمهوري، والملحق العسكري في السفارة العراقية في بيروت. ساهم على نحو بارز في الانقلاب الذي أطاح بحكم عبد الرحمن عارف في 17 تموز/ يوليو 1968، فقد تولى جانباً من عملية التنسيق مع أطراف دولية لإنجاح الانقلاب. لكنه وعلى الرغم من نجاح الانقلاب لم ينل منصباً مرموقاً، بل ابعد سفيراً للعراق في سريلانكا. ثم أحيل على التقاعد. وفي عام 1993 شارك في المحاولة الانقلابية التي قادها الشيخ طالب السهيل والفريق راجي التكريتي للإطاحة بصدام حسين. وقد أعدم مع ولديه بعد الكشف عن المحاولة.

**البصرة**

تأسست البصرة على يد القائد العربي المسلم عتبة بن غزوان عام 637م، وهي ثالث أكبر المدن العراقية، والميناء البحري الرئيس. وتبعد 121 كم عن الخليج العربي. واستمرت مدينة إسلامية وميناء مهما على شاطئ الخليج، إلا أن دورها الحضاري والسياسي تراجع لصالح الكوفة ثم بغداد بوصفهما حاضرتي الدولة الإسلامية.

تطلع العثمانيون للسيطرة على البصرة، بسبب أهميتها الإستراتيجية لهم، وحاجتهم الماسة إلى قاعدة بحرية للعمليات ضد البرتغاليين في الخليج والمحيط الهندي. وبعد الفتح العثماني للعراق، أيد رئيس قبيلة المنتفك الشيخ راشد بن مغامس الفاتحين عام 1549، فأعلنت البصرة ولاية عثمانية. إلا أن العثمانيين فشلوا في تثبيت نفوذهم فيها، حيث تمرد آل عليان عليهم، فاضطروا في عام 1567 إلى تجريد حملة عسكرية بقيادة والي بغداد اسكندر باشا الشركسي. من جهة أخرى، زاد اهتمام الأوروبيين بها، فأصبحت منذ نهاية الثلث الأول من القرن السابع عشر مركزاً تجارياً مهماً للتجار البرتغاليين والانجليز والهولنديين. وشهدت سنوات القرن السابع عشر ازدياد قوة رؤساء العشائر، وتمكن مانع بن مغامس من مد نفوذه إلى العراق الأدنى واستولى على البصرة عام 1694، وحكمها ثلاث سنوات، حتى تمكن فرج الله خان حاكم الحويزة الصفوي من هزيمته والاستيلاء على البصرة لصالح العثمانيين.

الا ان الدول الاوروبية استمر في التطلع اليها مستخدمة الاساليب التجارية وفتح القنصليات فيها، حتى عام 1914 عندما احتلها القوات البريطانية فكانت اول مدن العراق التي تحتل من قبلهم ويؤسسوا فيها ادارة عسكرية كان همها الاساس التحضير لاستكمال غزو البلاد.

وبعد تشكيل الدولة الوطنية بدأت الحكومة تهتم بالمدينة بوصفها الميناء الوحيد المطل على الخليج، وبعد اكتشاف النفط تعاظمت أهمية البصرة واليوم المدينة هي مركز محافظة البصرة التي تمتلك أكبر ثورة نفطية في العراق، إذ يوجد فيها 15 حقلاً نفطياً، ويقدر احتياطي النفط فيها بحوالي 65 مليار برميل، أي حوالي 59% من احتياطي العراق.

تتميز البصرة بتنوعها الديني فإلى جانب المسلمين هناك أقليات دينية مسيحية وصابئية، وحتى بالنسبة للمسلمين فإنهم يتوزعون على طوائف شتى فهناك الشيعة والسنة والشيخية وغيرهم.

## البطاقة التموينية

تعد البطاقة التموينية جزء من نظام التقنين الذي تلجأ إليه الدول في زمن الأزمات والحروب، لتلافي حدوث المجاعة والاضطرابات، وذلك لضمان تقنين توزيع السلع على المستهلكين. وقد بدأ العمل بالبطاقة التموينية على نطاق واسع في أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، لضمان حصول جميع الأفراد على المواد الاستهلاكية الضرورية[1].

جاء تأسيس نظام البطاقة التموينية في العراق بوصفها أداة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحظر الشامل الذي تعرض له البلد عقب غزو الكويت في آب/ أغسطس 1990، على الرغم من المشكلات التي اعترضت تنفيذها إلا إنها سرعان ما تحولت إلى اكبر نظام للتوزيع العام يحصل من خلاله شعب بأكمله على احتياجاته الأساسية التي كانت عند تطبيق النظام تشكل الأداة التي منعت وقوع مجاعة كبيرة في البلد.

## البعث العربي الاشتراكي (حزب)

حزب قومي أسسه ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في سوريا، وتأسست فروع له في البلدان العربية، كون عفلق والبيطار النواة الأولى لما أصبح يسمى في ما بعد «حزب البعث العربي» وذلك في أيلول/ سبتمبر1940. وحمل أول بيان وزعاه، في أواخر شباط/ فبراير 1941، دعماً للإضراب ضد الفرنسيين اسم «الأحياء العربي». وبعد عام 1945 انضمت جماعة زكي الارسوزي (1900-1968) إلى الحزب واكتسب أعضاءً جدد ظهر. وفي الأيام الأولى من تموز/ يوليو 1945 قدم أعضاء القيادة العليا للحزب (عفلق والبيطار ومدحت البيطار) طلباً إلى وزارة الداخلية السورية مرفقاً بمبادئ الحركة للموافقة على إجازة حزب البعث العربي، وافق عليه فيما بعد المؤتمر التأسيسي الذي عقد في دمشق في 4 نيسان/ ابريل 1947، واقر فيه دستور الحزب ونظامه الداخلي، واعترف بالقيادة التنفيذية، وانتخب عفلق «عميداً» والبيطار «أميناً عاماً» وجلال السيد ووهيب الغانم أعضاء.

أخذ الحزب بالنمو حتى وصل عدد أعضاءه إلى حوالي 4500 عضوا عام 1952. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1952 اندمج مع «الحزب العربي الاشتراكي» الذي أسسه أكرم الحوراني (1911-1996) وعين في القيادة الجديدة للحزب إضافة إلى عفلق والبيطار والسيد من حزب البعث والحوراني وأنطوان مقدسي من الحزب العربي الاشتراكي. وصار الحزب يسمى منذ ذلك الحين «حزب البعث العربي الاشتراكي» وقد تم تبني دستور البعث لعام 1947 بدون تعديل. وعملياً لم يتم تنفيذ الاندماج إلا جزئياً.

وفي سوريا واجه الحزب حقبة عصيبة في ظل الانقلابات المتعاقبة، رغم أن قيادته أيدت الانقلابات العسكرية الثلاثة التي حدثت في سوريا. فقد أيد الحزب انقلاب قائد الجيش السوري حسني الزعيم في 29 آذار/ مارس1949، لكن الزعيم اصدر أمراً بحل جميع الأحزاب ومنها البعث واعتقل قادته. وبعد ستة أشهر أيد الحزب انقلاب سامي حناوي وشارك الحزب في الحكومة عين عفلق وزيراً للمعارف. وعندما قاد معاون رئيس الأركان السوري العقيد أديب الشيشكلي الانقلاب الثالث أيده الحزب، لكن الشيشكلي وجه ضربة قاصمة للحزب فيما بعد.

---

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 1، ص545.

«لا يوجد تاريخ دقيق لدخول حزب البعث إلى العراق، فهناك من يقول أنه انتقل إلى العراق في وقت متأخر نسبيا، إذ بدأ بداية متواضعة جدا عام 1951، وهناك من يرجع إرهاصات البداية إلى أواخر الأربعينات»[1] وطبقا لحنا بطاطو فانه في عام 1949 نشأت أولى الدوائر الجنينية للحزب في العراق بمبادرة من عدد من أبناء الاسكندرونة الشبان، وخصوصا فايز إسماعيل، وصفي الغانم، وسليمان العيسى. وبدأت أولى نشاطاتهم في الأعظمية، وامتد نفوذها إلى الناصرية والرمادي والبصرة والنجف وأماكن أخرى. وكان منظم الحزب الأول هو فايز إسماعيل، وبعودته إلى سوريا عام 1950 انتقلت القيادة إلى عبد الرحمن ضامن. وفي العام التالي استلم القيادة فؤاد الركابي[2]. حيث ارتقى الحزب في أيامه عددا ونوعية. ومن مجموع لا يزيد عن حوالي 50 عضوا في عام 1951. ازداد عدد الأعضاء إلى أكثر من الضعف في منتصف 1952 عندما اعترف به الجسم الأم في سوريا كفرع مؤسس. وفي عام 1954 تأسست القيادة القومية الأولى وسميت قيادة قطرية في العراق. وبعدها نما الحزب فصار يعد 289 عضوا في حزيران/ يونيو 1955.

وتمركز معظم نشاط الحزب في بغداد والموصل. وعند قيام «جبهة الاتحاد الوطني» كان الحزب أحد المشاركين فيها. وعلى الرغم من مباركته انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 إلا انه سرعان ما انشق عنها واشترك في محاولة عبد الوهاب الشواف الانقلابية الفاشلة، وقام الحزب بمحاولة اغتيال فاشلة استهدفت حياة عبد الكريم قاسم عام 1959. كما اشترك في انقلاب الثامن من شباط/ فبراير 1963. وتمكن من السيطرة على الحكم، لكن الانشقاق والنزاعات بين قياداته من المدنيين والعسكريين أدت إلى ازاحة الحزب عن السلطة بانقلاب قاده عبد السلام عارف في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963[3]. ومنذ ذلك الحين بدأ الحزب بمراجعة تجربته وتحين الفرص للعودة إلى الحكم. فتحالف مع مجموعة ضباط القصر للقيام بانقلاب يطيح بحكم الرئيس الأسبق عبد الرحمن عارف فاستعاد السلطة كاملة بعد إزاحة حلفائه (عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود) واحكم قبضته على السلطة في العراق منذ 17 تموز/ يوليو 1968 وحتى 9 نيسان/ ابريل 2003 عندما أنهت القوات الأمريكية والبريطانية عهد البعث وصدام حسين. ليعلن الحاكم الأمريكي بول بريمر حل الحزب، ويتبنى قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور الدائم اجتثاث البعث، وإقرار المؤسسات الداعمة لعملية الاجتثاث. تميزت سنين حكم البعث بالدموية فقد ادخل البعث العراق في حروب داخلية وخارجية ذهب ضحيتها ما يقارب مليون شخص ونتج عنها دمار هائل في البلاد وتدهور في مؤشرات التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. سيطر خلالها البعث على كل شيء في المجتمع واخترقت مؤسساته ومنظماته المجتمع المدني العراقي حتى كادت تقضي عليه بابتلاعه. وانتهت الأمور بالبلد إلى الوقوع في أسار الديون والعزلة السياسية والتمزق السياسي والعنف وأخيراً الاحتلال. وقد اختفى الوجود الكثيف للبعث من الساحة السياسية واختفت بلمح البصر منظماته وانزوى مريدوه وأعضاؤه وتبرأ الغالبية العظمى

(1) حسن السعيد، نواطير الغرب، ص82.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص29- 48.
(3) شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة 1958-1963، ج3.

من أعضاءه بدعوى أن انضمامهم كان لاعتبارات غير عقائدية. أما الحزب فانه بادر إلى تشكيل قيادة مؤقتة كان زعيمها رمزيا صدام حسين حتى إعدامه أواخر عام 2006 ثم عزت إبراهيم الدوري. وفي 22 كانون الثاني/ يناير 2007 اصدر الحزب بيانا فصل فيه 150 عضواً قيادياً فيه بعضهم يعتبر من المطلوبين لدى السلطات الأمريكية ضمن قائمة الـ (55) الشهيرة. وبين المفصولين محمد يونس الأحمد ومزهر مطني عواد. فيما أوضح البيان انه تم تشكيل قيادة جديدة للحزب في ما يمكن اعتباره أول انشقاق داخل الحزب بعد سقوط حكمه.

### البعث العربي الاشتراكي- قيادة قطر العراق (حزب)

انشقاق عن «حزب البعث العربي الاشتراكي» ويعتبر نفسه امتداداً للجناح اليساري للحزب وامتداد لشخصيات من أمثال العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت. ومن أبرز رموزه فاضل الأنصاري، مهدي العبيدي، محمود الشيخ راضي (أبو غسان)، حامد العبيدي، أحمد الموسوي. ويصدر صحيفة دورية باسم «صوت الجماهير». ويعتبر هذا التنظيم من القوى الكبيرة الأساسية في التيار القومي العربي، وقد ساهم في التهيئة والإعداد لكافة الجبهات المعارضة لنظام صدام حسين ابتداءً من التجمع الوطني العراقي (1972) ومروراً بـ«الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية- جوقد». وكان لهذا التنظيم إذاعة تبث برامجها من دمشق باسم «صوت العراق» ويعتبر احد المؤسسين لـ «لجنة العمل المشترك قوى المعارضة العراقية»، وعضو الأمانة العامة فيها، واشترك في مؤتمر المعارضة العراقية في بيروت 1991، في حين قاطع مؤتمر فيينا 1992، وشارك في لجنة حوار المعارضة وفي مؤتمر صلاح الدين 1992. وهو عضو في «لجنة التنسيق والمتابعة» للتيارين الإسلامي والقومي العربي في دمشق منذ كانون الأول/ديسمبر 1992، وعضو مؤسس في لجنة التنسيق القومي الديمقراطي في دمشق 1992[1].

### البعث العربي الاشتراكي - القيادة الوطنية (حزب)

أعلن أرشد توفيق السفير العراقي السابق لدى أسبانيا الذي استقال من منصبه عقب حرب الخليج الثانية لجوئه لدى المملكة العربية السعودية عن تشكيل تنظيم داخل «حزب البعث العربي الاشتراكي» الحاكم آنذاك. وجاء في بيان القيادة الوطنية للحزب، «لقد أدى تشرذم الحركة الوطنية العراقية خارج الوطن... إلى إحداث تأثيرات سلبية داخل صفوف (الشعب العراقي بكل فئاته).. وكاد يشيع جواً من اليأس إزاء أي تغيير محتمل.. ووجدنا من الضروري التوجه إلى أبناء (الشعب العراقي) بهذا البيان مواجهين فيه حالة قريبة من اليأس. من أجل شد أزر شعبنا وقواه الوطنية في الداخل.. معاهدين أهلنا ووطننا على الإجهاز على النظام الغاشم.

إن القيادة الوطنية للحزب تعرض على شعبنا وعلى الشخصيات الوطنية العراقية ما يلي: إن حزب البعث العربي الاشتراكي (بتسميته القديمة) في العراق فقد فاعليته السياسية وانتهى.. إلى أداة في يد السلطة.. وان الأغلبية الساحقة فيه تعي هذه الحقيقة المرة وتجد نفسها متورطة في حالة لا يمكن الخلاص منها إلا بإسقاط النظام.

إننا ندرك تماما أن الحزب (حزب البعث الحاكم في العراق) لم يعد غير شعار سيء السمعة ليس على صعيد شعبنا العراقي فحسب

---

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص259-261.

وإنما على صعيد الحزبيين أنفسهم، وقد كان الحزبيون أنفسهم يلحون إعلان القيادة الجديدة، وتعتبر اسم الحزب لتحل القيادة الوطنية مؤقتاً محل الاسم السابق»[1].

البعث العربي الاشتراكي - تجمع المراجعة والتوحد (حزب)

أحد الانشقاقات المعلنة عن «حزب البعث العربي الاشتراكي»، التي أعلن عنها عام 2007. وتسعى إلى إجراء مراجعة شاملة لواقع الحزب ومصيره في ظل تبدل المشهد السياسي في العراق. وتكشف مراجعة بيانات الحزب المنشورة على الانترنيت انه بعيد عن الاتجاهين الذين يمثلان حزب البعث: جناح عزة الدوري وجناح يونس الأحمد. فهم يعرفون أنفسهم على أنهم «جمع بعثي مؤمن بأن آليات العمل القديمة أوصلتنا إلى أنفاق بلا مخارج، وتريد الآليات الحالية إبقائنا فيها، ومن أهداف التجمع مراجعة تلك الآليات وتوحيد الحزب ووضع إستراتيجية تستند إلى الواقع والقدرات المتاحة كبديل لإستراتيجية التطبيل والتزمير وإلغاء حالة اختزال الحزب وتسجيله بأسماء الأشخاص مهما علا شأنهم للعودة إلى الأصول الحقيقية المتمثلة بالقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتي ليعود البعث إلى نفسه أولاً وللعراق وأمته ثانياً وللإنسانية ثالثاً»[2]. ويصدر هذا الجناح بيانات للتعليق على الاحداث المهمة ولكن لم تعرف قياداته وأبعاده التنظيمية.

**البعث القومي (حزب)**

ينظر: سامي شوكت

**بغداد**

عاصمة جمهورية العراق. وهي تتوسط البلاد، شيدها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور عام 762م وجعلها مقراً لإقامته ومعسكراً لجنوده، لذا حولها إلى قطاعات وزعها بين أقاربه ومواليه وقادة جيشه، ثم أصبحت عاصمة لدولته، وجعلها مدورة ولها أربعة أبواب تشير إلى المدن التي تقابلها: خراسان، الكوفة، الشام والبصرة.

لها أسماء عدة منها بَغداد[3] وبُغداد وبغدان ودار السلام ومدينة السلام ودار العلم، وقد كانت قبلة مريدي العلم والمعرفة أيام ازدهار الحضارة العربية- الإسلامية، لكن شأنها تراجع قليلاً عندما قام المعتصم العباسي باعتبار سامراء عاصمة له عام 836م، لكنها عادت عاصمة الخلافة عام 892م. ثم تعرضت للنهب والسلب والتدمير على يد هولاكو عام 1258، وتيمورلنك مرتين عامي 1392 و 1400. وبعد عشرة أعوام استولت بعض القبائل التركمانية عليها وظلت بحوزتهم حتى عام 1507م عندما غزاها الشاه إسماعيل الصفوي وظلت بحوزة خلفائه حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 1534، عندما سقطت بغداد بيد الأتراك العثمانيين ودخلها السلطان سليم الأول، وظل يحكمها منذ ذلك الوقت والٍ من قبل الأتراك، ليتراجع دورها الحضاري مع إهمال العثمانيين للعراق، مع ذلك ظلت تلعب دور المركز الإداري والاقتصادي والسياسي للعراق «العثماني». وفي 1623 استولى الشاه عباس عليها. ولم يعد العثمانيون إلى استرجاع بغداد إلا بعد وفاته عام 1629، وذلك عقب حملة عسكرية قادها

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص249-250.
(2) http://www.altwahad.com/about_us.html.
(3) بحسب المؤرخ العراقي الكبير عبد الرزاق الحسني فان اسم بغداد فارسي الأصل ومعناه عطية الله أو هبته. ينظر: عبد الرزاق الحسني وعبد العزيز الدوري، بغداد، ص12.

السلطان مراد الرابع (1638) نفسه. (ينظر: الاحتلال العثماني للعراق)

كانت بغداد في أثناء الحكم العثماني تؤلف مقر السلطة السياسية في العراق. فحوالي المدينة تقوم الأودية الخصبة لانهار دجلة والفرات وديالى. وهنا تتركز طرق التجارة في كل نقاط الاتصال، كما أنها كانت تؤلف العاصمة التركية لهذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية. مع ذلك ظلت بغداد تعاني الإهمال وويلات الكوارث والأوبئة، ففي عام 1831 ترك الطاعون والفيضان آثارا مدمرة فيها، وأضحت منازل ضفتها الشرقية مدمرة ولم يبق من سكانها إلا القليل ممن لم يأتي عليهم الموت غرقا أو بالطاعون.

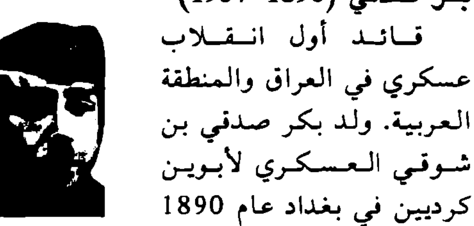
في 11 آذار/ مارس 1917، احتل البريطانيون بغداد، ثم بدأوا بإدارتها وباقي أجزاء العراق المحتلة بأنفسهم، لكنهم شرعوا بتأسيس نوع من الحكم المحلي ثم الوطني، ثم استقر الرأي على تكوين مملكة جديدة تكون عاصمتها بغداد. ثم أعادوا احتلالها عام 1941 عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها رشيد عالي الكيلاني ومجموعة الضباط الأربعة.

وبعد انهيار الحكم الملكي وإقامة الجمهورية تعززت المكانة السياسية والاقتصادية لبغداد، وباتت تجتذب المزيد من السكان، الذين باتوا يشكلون حوالي ربع سكان العراق، الأمر الذي غير ملامح الخارطة الديمغرافية للمدينة، وأفقدها الكثير من طابعها المدني المعروف.

وفي التاسع من نيسان/ ابريل 2003 سقطت بغداد بيد القوات الأمريكية، لتنتهي بسقوطها الحرب الخاطفة التي بدأها الأمريكيون لإسقاط نظام صدام حسين، ونهبت المدينة ومؤسساتها العامة ومتاحفها. ثم أصبحت بغداد محور الصراع بين الأمريكيين والقوات الحكومية من جهة، والجماعات المسلحة والإرهابية من جهة، فعاثت السيارات المفخخة بأحيائها وأسواقها ومبانيها.

تعد بغداد اليوم أكبر مدن العراق فهي تغطي مساحة 900 كم$^2$ ويسكن فيها ربع سكان العراق، كما تعد المركز الإداري والتجاري والصناعي والسياحي الرئيس في البلد.

### بكر صدقي (1890-1937)





قائد أول انقلاب عسكري في العراق والمنطقة العربية. ولد بكر صدقي بن شوقي العسكري لأبوين كرديين في بغداد عام 1890 ودرس في الإعدادية العسكرية، ثم درس في اسطنبول في المدرسة الحربية وتخرج فيها ضابطا في الجيش العثماني برتبة ملازم ثان. اشترك خلال عمله في صفوف الجيش العثماني في معارك عديدة، وعندما دب الانحلال في الجيش العثماني الرابع المرابط في سوريا، التحق بعد الحرب العالمية الأولى بالجيش السوري عند إعلان فيصل ملكاً على سوريا، وعندما أطيح بفيصل على يد الفرنسيين غادر صدقي سوريا ليستقر في الرقة، ثم انتقل إلى العراق، فعمل بين عامي 1919-1920 عميلاً للاستخبارات العسكرية البريطانية في المنطقة المتنازع عليها بين العراق وتركيا. انضم إلى الجيش العراقي بعد تأسيسه عام 1921 برتبة رئيس. وتدرج في رتبه العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ركن على عهد الملك غازي. عرف بالقسوة والعنف وبرز بين أوساط الجيش بعد القضاء على تمرد الآشوريين عام 1933 والثورة البارزانية وتمردات عشائر الفرات الأوسط بين 1935-1936. ولم يغفر الإنجليز له تهديده إبان تمرد الآشوريين بقتل أحد أعضاء البعثة العسكرية البريطانية .

قاد الفريق بكر صدقي أول انقلاب عسكري

في تاريخ العراق الحديث، ضد وزارة ياسين الهاشمي في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936. أجبر الهاشمي على التخلي عن الحكم وقتل أثناء الانقلاب وزير الدفاع الفريق جعفر العسكري وشقيقه رضا العسكري. وأصدرت الوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان بيانا أوضحت فيه قيام «وزارة الإصلاح» وعدت فيه بالإصلاح، فيما تولى بكر صدقي رئاسة أركان الجيش في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1936.

اغتيل في 11 آب/ أغسطس 1937 في مطار الموصل، على يد الضباط القوميين الذين كان يطلق عليهم اسم «كتلة الضباط القوميين» بالتواطؤ مع أمر موقع الموصل اللواء محمد أمين العمري. حيث قام العريف عبد الله التلعفري بتوجيه مسدسه إلى رأس صدقي وارداه قتيلا. كما قتل العقيد الطيار محمد علي جواد. ويعتقد أن منفذ الاغتيال كان ينتمي إلى «جمعية النجوم النارية» السرية[1] .

**بكر محمود رسول البشدري**



وزير سابق، من أصل كردي اشترك في «المؤتمر الشعبي الكردستاني» (كويسنجق: 18-20 آذار/ مارس 1963). واختير عضواً في الوفد الذي نقل المطالب الكردية إلى الحكومة التي أنتجها انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. عين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في الوزارتين اللتين شكلهما صدام حسين عامي 1979 و 1980. وأقيل من منصبه في 3 كانون الثاني/ يناير 1989 عندما اختير رئيساً لـ«منظمة العمل العربي» 1990-1999. فأقام في القاهرة منذ ذلك الحين..

**بناء مستقبل العراق (حركة)**

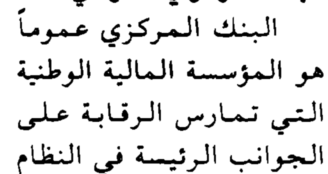
تدعي الحركة أنها تأسست عام 1979 على يد قاسم حسين الصقر وتسعى الحركة إلى تحقيق عدد من الأهداف: (1) إعادة الحرية المطلقة إلى كل المواطنين. (2) إرجاع كافة الحقوق للشعب العراقي. (3) تعويض كل من دمر بيته وأملاكه وأمواله. (4) تعويض عوائل الشهداء والمصابين أثناء الحرب على العراق. إضافة إلى عدد من الأهداف المتعلقة بأوضاع الشباب.

**بنت الهدى**

ينظر: أمنة الصدر

**البنك المركزي العراقي**



البنك المركزي عموماً هو المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسة في النظام المالي وتقوم بأنشطة مثل إصدار العملة وإدارة الاحتياطيات الدولية وإجراء المعاملات مع صندوق النقد الدولي وتوفير الائتمان لشركات الإيداع. وفي بعض البلدان، تقبل البنوك المركزية أيضا ودائع من شركات غير مالية أو توفر الائتمان إلى شركات غير مالية. ولا توجد بنوك مركزية في عدد قليل من البلدان التي تعتمد على شركات الإيداع الأخرى في إجراء عمليات العملة والاحتياطي .

وقد تأسس البنك المركزي العراقي عام 1947، وكان يسمى حتى عام 1956 «المصرف الوطني العراقي» وتأسس بموجب القانون رقم (43) لسنة 1947، برأسمال قدره خمسة ملايين دينار. ونصت المادة الرابعة من القانون على أن مهام البنك وهي:

(1) انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص205، 208، 209.

(1) إصدار العملة وإدارتها والقيام بالأعمال الناشئة من ذلك؛

(2) القيام بالأعمال الناجمة من الاتفاقيات الدولية ولاسيما اتفاقيات بريتون وودز؛

(3) القيام بالأعمال المتعلقة بمراقبة المصارف وتنسيق أعمالها؛

(4) القيام بالأعمال الناجمة من مراقبة التحويل الخارجي؛

(5) حفظ حسابات الحكومة بما فيها الدوائر شبه الحكومية في جميع فروعها؛

(6) معاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف أنواعها؛

(7) الأعمال الأخرى التي يتقرر القيام بها من وقت لآخر.

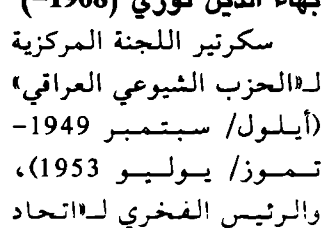
وقد عدل القانون أكثر من مرة إبان الحكم الجمهوري، وفي أواخر حكم نظام البعث كان البنك المركزي يبدو مثل مؤسسة تابعة لوزارة المالية، ولا يحظى باستقلال إزاء الحكومة. لذا كانت الأخيرة تقترض منه دون مراعاة الشروط الاقتصادية الأمر الذي أثر على مجمل النظام النقدي والمالي في العراق. وفي عام 2004 أصدرت سلطة الائتلاف التي يرأسها السفير بول بريمر قانون البنك المركزي العراقي الذي منح الأخير استقلالية تامة إزاء الحكومة، ومنع القانون الجديدة الحكومة من الاقتراض مباشرة من البنك المركزي.

## به يمان (حزب)

حزب قومي كردي فيلي تشكلت اللجنة التحضيرية لتأسيسه في لندن في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 على يد مجموعة من الأكراد الفيليين المقيمين في المهجر، وأبرزهم صباح دارا الذي ترأس اللجنة التحضيرية. وبحسب الحزب فان هناك دوافع عديدة لإنشائه، أهمها: امتناع الحكومات العراقية المتعاقبة في توفير توفير مناخ طبيعي يمكن للكرد الفيليين من خلاله العيش الكريم والتمتع بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمذهبي؛ (2) فشل الأحزاب العرافية من تأمين الحقوق الأساسية للكرد الفيليين؛ (3) فشل الأحزاب الكردستانية في تمثيل الكرد الفيليين أو تأمين الحماية لهم؛ (4) فشل الفيليين أنفسهم في إقامة كيان سياسي يتسنى له تمثيلهم والدفاع عنهم؛ عدم أهلية المنظمات الفيلية القائمة حاليا في تمثيل الكرد الفيليين؛ وجود حاجة ماسة إلى إنشاء كيان سياسي للكرد الفيليين... وقد وضعت اللجنة التحضيرية للحزب ما أطلقت عليه «خارطة الطريق لمشروع به يمان» يتضمن ثلاث خطوات، الأولى تتعلق بدراسة وتحليل مسودة دستور الحزب، وفي الثانية يجري تحليل المعلومات ودمجها حول الدستور، وفي الخطوة الثالثة يتم التحضير لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب[1].

## بهاء الدين نوري (1908-)





سكرتير اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (أيلول/ سبتمبر 1949- تموز/ يوليو 1953)، والرئيس الفخري لـ«اتحاد الديمقراطيين العراقيين». ولد في قرية دالوجة من منطقة قره داغ بشمال العراق عام 1908. انضم عام 1944 إلى الحزب الشيوعي حيث وجد في انضمامه إلى الحركة الشيوعية الجناح الرافض لسيطرة الطبقة العربية على العراق شيئاً يرضى عنه ويخفف من نقمته. أصبح في نيسان/ ابريل 1948 مسؤول اللجنة المحلية للسليمانية وعرف باسمه الحركي «باسم». في 25 حزيران/ يونيو

(1) (www.mysite.wanadoo-members.co.uk/sabga).

1949 اختير عضوا في اللجنة المركزية التي ترأسها زكي وطبان. وبعد اعتقال الأخير تسلم في أيلول/ سبتمبر 1949 رئاسة الحزب. فأعاد تنظيمه وباشر بترميم المنظمات والخلايا الحزبية التي أصابتها ضربات السلطة بالشلل، بعد اعتقال وإعدام يوسف سلمان يوسف (فهد) والقيادات التي أعقبته. وفي شباط/ فبراير 1950 أعاد إصدار الجريدة المركزية للحزب «القاعدة»، وتمكن من إخراج الحزب من كبوته. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1951 نجح بمساعدة أعضاء اللجنة المركزية من تشكيل «اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي». وعلى الرغم من ذلك واجهت قيادته معارضة قوية داخل التنظيم تمثلت في كتلة سجناء «نقرة السلمان» الذين كان عددهم فيها يفوق عدد الشيوعيين في خارج السجن، والتي أعلنت عام 1950 عن رفضها الاعتراف بقيادة نوري، بل إنهم شكلوا قيادة بديلة برئاسة محمد حسين أبو العيس. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1952 طرح نوري مسودة ميثاق وطني جديد للحزب الشيوعي يتناقض من حيث الجوهر مع الميثاق الذي أعده يوسف سلمان يوسف (فهد) واقره الكونفرانس الأول للحزب. وقد دعا الميثاق إلى: (1) العمل على إسقاط الملكية ورفع شعار «جمهورية شعبية ديمقراطية تمثل إرادة العمال والفلاحين والجماهير الشعبية» (2) حق الأكراد في تقرير المصير. غير أن الميثاق قوبل بمعارضة قوية من قبل أهم الأجنحة التي انشقت على قيادة نوري والمتمثلة بـ (أعضاء لجنة سجن بغداد) التي أصدت بيان «الانشال» هاجمت فيه سكرتير الحزب، الذي بادر إلى طرد المنشقين من الحزب الذين بادروا إلى تشكيل ما سمي بـ«المركز القيادي للحزب الشيوعي العراقي» الذي أصدر جريدة «راية الشغيلة». كما عارضت جماعة «وحدة الشيوعيين العراقيين» الميثاق. في نيسان/ أبريل 1953 اعتقل بهاء الدين نوري وحكم عليه بالسجن المؤبد بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله. وعند خروجه من السجن عام 1958 انتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب (1958-1961). انضم إلى «كتلة الأربعة» التي تضم إضافة إليه كل من: عامر عبد الله، زكي خيري ومحمد حسين أبو العيس التي حملت سلام عادل مسؤولية تراجع الحزب وأزمته في ظل حكم عبد الكريم قاسم وأبعدته عن قيادة الحزب. لكن مع عودة الرجل القوي (سلام عادل) إلى قيادة الحزب فقدت كتلة الأربعة مناصبهم القيادية وجمدت عضويتهم.

وعندما أعيد بناء تنظيم الحزب في اجتماعات آب/ أغسطس 1964 ادخل بهاء الدين عضوا في المكتب السياسي الذي تزعمه عزيز محمد، وأختير بعدها مسؤول أول في مكتب قيادة بغداد، واستمر عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي حتى اختياره مرشحاً للجنة المركزية في الكونفرانس الثالث للحزب الشيوعي (1967)، ثم عضوا اللجنة المركزية في المؤتمر الوطني الثاني (آب- أيلول 1970)، وفي أيلول/ سبتمبر 1975 أيضا.

بعد اندلاع القتال بين الشيوعيين وسلطة البعث عام 1979 ولجوء كوادره إلى شمال العراق أصبح مسؤولاً للفوج التاسع للأنصار حتى عام 1984 عندما طرد من المكتب السياسي والحزب بعدما تعاظمت سيطرة عزير محمد على الحزب. وفرضت عليه الإقامة الجبرية أثناء اجتماع اللجنة المركزية. وبعد إطلاق سراحه انشق على الحزب وشكل تنظيما جديداً يحمل اسم «الحزب الشيوعي العراقي» أيضا، وأصدر جريدة باسم «القاعدة» صدر العدد الأول منها في آذار/ مارس 1984، ونشرة داخلية اسماها «حياة الحزب» واستقر في منطقة قراة داغ في كردستان العراق.

حاول أن يجتذب بعض قواعد الحزب وكوادره لكنه لم يفلح في ذلك، فلم يستمر في

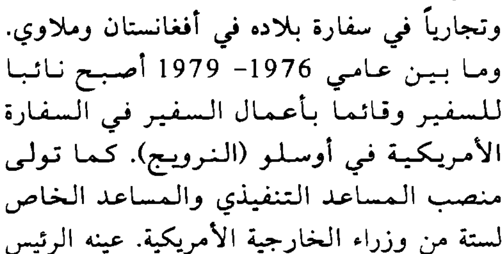
نشاطه التنظيمي الذي توقف، وتخلى هو نفسه عن الشيوعية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ليصبح الرئيس الفخري لـ«اتحاد الديمقراطيين العراقيين» واستقر في مدينة السليمانية(1).

## بهجت زينل (1894-؟)

ناشط سياسي، ومن رواد الحركة القومية في العراق. ولد في بغداد عام 1894، وتخرج في كلية الحقوق عام 1914، ومارس المحماة وانتخب نقيباً للمحامين لعدة دورات.

أسس «النادي العلمي الوطني» في بغداد عام 1912. كما انضم إلى «جمعية حرس الاستقلال» بعد تأسيسها عام 1919. كما انضم إلى «الحزب الوطني العراقي» الذي أسسه جعفر أبو التمن، ولما أعيد الحزب إلى العمل عام 1928 كان من بين أعضاء قيادته الجديدة. وفي عام 1937 ساهم في تأسيس جمعية الدفاع عن فلسطين وانتخب محاسباً لها.

## بول بريمر



الحاكم المدني الأمريكي للعراق (2003-2004) انضم بريمر إلى السلك الدبلوماسي الأمريكي عام 1966 وكان مسؤولاً سياسياً واقتصادياً وتجارياً في سفارة بلاده في أفغانستان وملاوي. وما بين عامي 1976- 1979 أصبح نائبا للسفير وقائما بأعمال السفير في السفارة الأمريكية في أوسلو (النرويج). كما تولى منصب المساعد التنفيذي والمساعد الخاص لستة من وزراء الخارجية الأمريكية. عينه الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان سفيراً لبلاده في هولندا ما بين عامي 1983-1986. وفي عام 1986 أصبح سفيراً في الخارجية الأمريكية لشؤون مكافحة الإرهاب. كما كان كبير مستشاري الرئيس ووزير الخارجية الأمريكيين بشأن الإرهاب. يترأس شركة استشارية للازمات تابعة لشركة مارش وماكلينان.

ويعتبر بريمر «من قدماء الصقور في وزارة الخارجية، ومن الدبلوماسيين الذين رعاهم هنري كيسنجر، وقد عمل في الماضي مديرا تنفيذيا لمؤسسة كيسنجر اسوشيتيس Kissinger Associates»(2) عينته الحكومة الأمريكية حاكماً مدنياً لإدارة العراق بعد احتلاله عام 2003. أثارت إجراءاته جدلاً حاداً ومشاكل كبيرة. أعلن في حزيران/ يونيو عن خطته في خلق إدارة انتقالية عراقية، تتألف من مجلس سياسي من شأنه أن يرشح عراقيين للخدمة كوزراء انتقاليين بصفة استشاريين، وعقد مؤتمر دستوري لصياغة دستور جديد، بدعوى أن هذه الخطة ستسمح بمشاركة عراقية أسرع في عملية الحكم. شكل «مجلس الحكم الانتقالي» من شخصيات عراقية معارضة، ثم الحكومة الانتقالية. سافر في أواسط عام 2004 إلى الولايات المتحدة بعدما أنجز عمله وتم تسليم السلطة إلى العراقيين عبر المرحلة الانتقالية التي تضمنت تشكيل حكومة ترأسها أياد علاوي، ورئاسة الجمهورية تولاها غازي عجيل الياور، ومجلس وطني مؤقت ترأسه فؤاد معصوم. (ينظر: مجلس الحكم الانتقالي)

لخص تجربته في كتاب شهير حمل عنوان «عام قضيته في العراق»، كان قد أثار اعتراضات الساسة العراقيين الذين ذكر انطباعاته

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص322-324.
صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص69-73.

(2) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ص412.

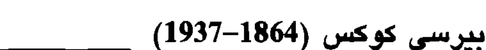
السيئة عنهم وآراءه الصريحة فيهم[1].

## بيت زلخا

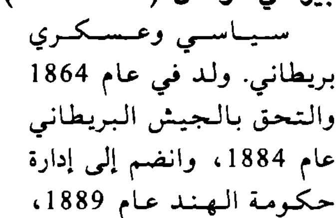
في منتصف القرن التاسع عشر تأسس في بغداد معهد لاهوتي حاخامي أطلق عليه هذا الاسم (بيت زلخا Bet Zelkha). وقد أسسه الحاخام عبد الله سوميخ الذي قام باختيار عشر باحثين يافعين من مدرسة تلمود توراة، وذلك من أجل تدريسهم التوراة بطريقة صارمة ودقيقة. وقد استطاع هذا المعهد أن يخرج كثيرا من الحاخامين المشهورين من الذين تقلدوا مناصب حاخامية في عدد من البلدان الشرقية ومنها فلسطين[2].

## بيت نهرين الديمقراطي (حزب)

حزب آشوري صغير يعمل في المنطقة التي يسيطر عليها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني. طبقا لأدبيات الحزب فانه تأسس في 22 آب/ أغسطس 1970، وقد عقد بعد ذلك عدة مؤتمرات. وأمينه العام شيمون خامو أو روميو هكاري. يملك الحزب إذاعة تبث برامجها من أربيل[3]. وفي 4-5 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 عقد الحزب مؤتمره السادس في أربيل- شقلاوة شمال العراق. حيث تم في ختام المؤتمر انتخاب اللجنة المركزية الجديدة للحزب والمكونة من 15 عضواً، كما أعلن انسحابه من «المؤتمر القومي الآشوري». لينضم في انتخابات 2005 إلى «التجمع الوطني الآشوري».



## بيرسي كوكس (1864-1937)



سياسي وعسكري بريطاني. ولد في عام 1864 والتحق بالجيش البريطاني عام 1884، وانضم إلى إدارة حكومة الهند عام 1889، وتدرج في المناصب حتى أصبح وزيرا للخارجية في تلك الحكومة عام 1914 التي كانت تشرف على مصالح بريطانيا في الخليج العربي في كل من إيران والعراق. وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، عين كوكس مستشاراً سياسياً للحملة البريطانية التي توجهت إلى البحرين أولاً استعداداً لغزو العراق، وبدأت طلائعها في الفاو في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914. وبعد احتلال بغداد في عام 1917، عين كوكس حاكماً سياسياً في العراق. ولم تمض مدة قصيرة إلا ونقل إلى طهران سفيراً لبلاده، وحل محله العقيد آرنولد ولسن. وبعد اندلاع الثورة العراقية الكبرى في حزيران/ يونيو 1920، وفشل ولسن في قمعها عاد كوكس إلى العراق. عينته الحكومة البريطانية مندوباً سامياً لها في العراق (تشرين الأول/اكتوبر 1920- نيسان/ أبريل 1923)، وصل العراق في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1920، وشكل مجلساً من الضباط والموظفين البريطانيين الذين عملوا ضمن الحملة البريطانية على العراق. أقام مشروعه على تأسيس حكومة مؤقتة تضم وزراء عرب بإشراف مستشارين بريطانيين، على أن تكون الحكومة مسؤولة أمامه. وأوكل رئاسة الحكومة لعبد الرحمن النقيب. وبعد ثلاث سنوات قضاها في منصبه وساهم فيها بصناعة الدولة العراقية أحيل كوكس على التقاعد في

(1) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو.،.
(2) سعد سلمان عبد الله المشهداني، النشاط الدعائي لليهود في العراق 1921-1952، ص92.
(3) (www.bndp.net).

كانون الثاني/يناير 1923. ومات في عام 1937.

**بيوتر (أو بطرس) فاسيلي**

ناشط من اجل الشيوعية كان لعمله في جنوب العراق أن يؤدي إلى نتائج بعيدة المدى. كان آشوريا نشأ وتعلم في تفليس بجورجيا التي هاجر أبوه إليها أيام العثمانيين من العمادية في شمال العراق. مكنته إجادته لغات عديدة مثل الروسية والجورجية والآشورية والفارسية والتركية والعربية من التغلغل في الأوساط الشعبية في المناطق التي نشط فيها. دخل العراق عن طريق إيران عام 1922، أو حوالي ذلك. تنقل بين البصرة وبغداد وبعقوبة والسليمانية والناصرية. وكان لإقامته في الناصرية أثر كبيرا حيث كان معظم رفاقه من بين أعضاء «الحزب الوطني». اكتشفت الشرطة العراقية عام 1932 انه من دعاة الشيوعية. ويذهب حنا بطاطو إلى أن فاسيلي هو من عرف يوسف سلمان يوسف (فهد) وغالي زويد بالشيوعية. طرد من العراق عام 1934. ويذهب قدري قلعجي صاحب كتاب «تجربة عربي في الحزب الشيوعي» إلى إن فاسيلي لم يكن سوى روسي قادم من موسكو واسمه الحقيقي (بيتروف) وهو ضابط سابق في الجيش الروسي ورسول الأممية الشيوعية لنشر مبادئها في العراق[1] .

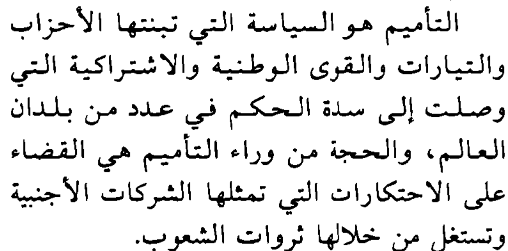
**بين النهرين (جمعية)**

بعد هجرة العلماء الشيعة إلى إيران عقب الإجراءات التي اتخذتها حكومة عبد المحسن السعدون والمتضمنة نفي الشيخ مهدي الخالصي. أسس عدد من هؤلاء العلماء بين عامي 1922 و1923 هذه الجمعية وضمت الشيخ الخالصي والشيخ محمد علي البهبهاني وآية الله الكاشاني. وكان الهدف منها دعم عودة المنفيين إلى العراق وتوثيق عرى التعاون بين أعضائها[2].

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص55-57؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، هامش (1)، ص18.
(2) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص260.

# حرف التاء

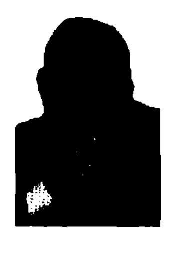
## تاميم (مفهوم)



التأميم هو السياسة التي تبنتها الأحزاب والتيارات والقوى الوطنية والاشتراكية التي وصلت إلى سدة الحكم في عدد من بلدان العالم، والحجة من وراء التأميم هي القضاء على الاحتكارات التي تمثلها الشركات الأجنبية وتستغل من خلالها ثروات الشعوب.

وفي العراق استخدمت هذه السياسة عدة مرات، كانت أولاها عام 1936 عندما اشترت الحكومة العراقية مشروع النقل بالسكك الحديد من بريطانيا مقابل مبلغ 400 ألف باون إسترليني، وفي عام 1952 أمم ميناء البصرة بموجب اتفاق تراضي مع الحكومة البريطانية. وفي عام 1961 صدر القانون رقم 80 الذي يعد محاولة التأميم الجدية لثروة العراق النفطية رغم أن نص القانون لم ينطوِ على مفردة تأميم. وفي عام 1964، صدرت وعلى نحو مفاجئ، خمسة قرارات تقضي بتأميم المصارف والصناعات وتنظيم مجالس إدارة الصناعات وإنشاء مؤسسة اقتصادية لتطبيق الاشتراكية. وفي الأول من حزيران/يونيو 1972 أممت حكومة البعث النفط العراقي، بعد سلسلة من الإجراءات التي كانت قد بدأتها حكومة عبد الكريم قاسم عام 1960، وتابعتها الحكومات الأخرى.

## تايه عبد الكريم (1923-)



عضو قيادة «حزب البعث العربي الاشتراكي» وعضو «مجلس قيادة الثورة» ووزير سابق. ولد في عانة عام 1923، ثم التحق بدار المعلمين عام 1950، عمل بعدها معلماً حتى عام 1954. ثم التحق بكلية الآداب وتخرج فيها عام 1959.

انضم إلى حزب البعث أواخر الخمسينات، وبعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في شباط/ فبراير 1963 عين نائباً لمحافظ البصرة. وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1968 عُين مديراً عاماً في مجلس قيادة الثورة، ثم سفيراً في السودان. وفي عام 1970 عين وكيلا لوزارة التربية. وفي 12كانون الثاني يناير 1974 انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وعين في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 وزيراً للنفط والمعادن[1] في آخر وزارة ترأسها احمد حسن البكر وفي 4 أيلول/ سبتمبر 1977 اعتبر عضواً في مجلس قيادة الثورة. وقد احتفظ بمنصبه الوزاري في أول وزارة شكلها صدام حسين بعد إطاحته بالبكر حتى إقالته في 28 حزيران/ يونيو 1982. عاود الظهور على المسرح السياسي بعد احتلال العراق عندما

(1) تحول اسم الوزارة إلى وزارة النفط في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1974.

ادعى أن «فصائل المقاومة» خولته الحديث باسمها مع الأمريكيين إلا انه لم يجري أي مباحثات مع الأمريكيين أو الحكومة العراقية.

**التجمع الإسلامي الديمقراطي**

تأسس في لندن عام 1991 بمبادرة من عبد الأمير علوان، وصدرت عنه بشكل متقطع صحيفة «البشير»[1].

**التجمع الإسلامي العراقي**

ينظر: محمد بحر العلوم

**التجمع الإسلامي الوطني**

يصدر التجمع صحيفة «نداء الأمة العراقية» الأسبوعية والتي صدر العدد الأول منها في نهاية شهر تموز/يوليو 2003، وصاحب امتيازها محمد الطويل، ويترأس تحريرها علي الفتال.

**التجمع الإسلامي لطلبة العراق**

تجمع طلابي شيعي تأسس عام 2004 يهتم بالطلبة في المعاهد والجامعات العراقية، وطبقا لنظامه الداخلي فانه يهدف إلى: نشر الثقافة الإسلامية؛ السير على خطى المرجعية الدينية العليا؛ العمل على رفع مستوى الطالب الثقافي (العلمي والديني والسياسي والاجتماعي...)؛ الاهتمام بنشاطات الطلبة؛ تمثيل طلبة التجمع وإيصال صوتهم والمطالبة بحقوقهم؛ التأكيد على حضور المرأة؛ مواجهة الأفكار الهدامة وتحصين الطلبة منها؛ ترسيخ لغة الحوار ونبذ ثقافة العنف والتعصب؛ التواصل مع الاتحادات الطلابية الأخرى والتعاون معها[2]. ويصدر التجمع مجلة «المودة».

**التجمع الجمهوري العراقي**

تأسس في عام 2004[3] ليضم مجموعة من التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية المدنية الهادفة إلى تحقيق التنسيق المتكامل بينها من خلال ارتباطها بالتجمع، كما يطمح إلى تثبيت دعائم حكم جمهوري في العراق. رسالته الأساسية «اقتصاد متين - ودخل رفيع- وإنسان حر مبدع يصنع أنموذجاً للحضارة» وطبقا لنظامه الأساسي، فان التجمع يسعى إلى تحقيق مجموعتين من الأهداف:

الأهداف الإستراتيجية: وتشمل (1) الإسهام في تحقيق نظام جمهوري تعددي يستند إلى دستور عصري دائم يكفل جميع الحريات المشروعة وتكون الديمقراطية هي الطريق الوحيد إلى تسنم المراكز والمسؤولية بشكل سلمي... (2) أن يكون للتجمع دور أساس في التنسيق بين الأحزاب والكتل والتجمعات اللافئوية الهادفة إلى إيجاد قوة سياسية واقتصادية عراقية لا تلتفت إلى الأبعاد الدينية والقومية والمذهبية لأعضائها أملاً في بناء كتلة إستراتيجية فاعلة تعمل على المدى الطويل نحو قيادة التغيير الايجابي في العراق. (3) يركز التجمع على إبراز الأهمية الإستراتيجية الفائقة للجانب الاقتصادي في العمل السياسي ساعياً إلى وضع مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الواقعية الطموحة للنهوض بقطاعات الاقتصاد

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص267-268.
(2) التجمع الإسلامي لطلبة العراق، النظام الداخلي.
(3) يدعي التجمع أن فكرته ولدت عام 1995 عندما قام مجموعة من العراقيين بتكوين نواة هذا التجمع.

العراقي المختلفة. (4) يعمل التجمع على تعزيز التنسيق والتفاعل المتوازن مع القوى السياسية والاقتصادية في العالم وبما يكفل للعراق الوصول إلى موقع مرموق بين الأمم المتقدمة دون إغفال البعد الوطني لهذا الموضوع. (5) يستهدف التجمع أن يكون طرفا فاعلا في بناء ثقافة سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة قائمة على الحوار واحترام الطرف الآخر ونبذ التطرف والعدوان والإرهاب واحترام حقوق الإنسان. . .

الأهداف المرحلية وتشمل: (1) إتباع آليات عملية سلمية لإنهاء الاحتلال الأجنبي وعودة السيادة الكاملة للعراقيين.(2) التقريب بين مختلف التيارات والكتل السياسية في العراق.. (3) وضع برامج سياسية واقتصادية واجتماعية والى دعم البرامج البيئية والمعلوماتية والعلمية.. (4) أن يساهم في إعادة دمج الآلاف من الأشخاص الذين حسبوا على الفئات السياسية الأخرى في مشروعات إعادة بناء العراق. . . (5) أن يكون له دور مميز في بناء علاقات تعاون وتنسيق قائمة على الثقة والاحترام بين العراق (كدولة) وبين جميع دول العالم المختلفة. وأمينه العام منذ عام 2005 سعد عاصم الجنابي[1]. وخاض التجمع انتخابات 30 كانون الثاني/ يناير 2005 وحصل على مقعد واحد شغله الجنابي.

## التجمع الديمقراطي الآشوري

ينظر: الوطني الآشوري (الحزب)

## التجمع الديمقراطي الأيزدي

طبقا للنظام الداخلي فان التجمع «منظمة ديمقراطية مستقلة ذات أهداف سياسية تعبر عن مصالح الكرد الايزديين وآمالهم في مجتمع إنساني خال من التمييز الطائفي والاثني، وقائم على الشفافية والتسامح والتعايش السلمي بين اثنيات وطوائف المجتمع. . . ويعمل. . من أجل نيل الحقوق المشروعة للأقلية الدينية الايزدية والتي تتلخص في أهداف التجمع». أما أهم أهداف التجمع فهي: (1) الاعتراف بالديانة الايزدية كديانة توحيدية وتثبيتها في الدستور العراقي الدائم ودستور إقليم كردستان. (2) اعتبار جميع المناطق الايزدية جزءً من إقليم كردستان. (3) تمثيل الايزدية في المجالس التشريعية والتنفيذية في إقليم والعراق المركزي. (4) إصدار قانون خاص بشؤون الايزدية يعده الايزديون أنفسهم ويقره البرلمان المركزي. (5) إزالة كافة مظاهر وآثار ومسببات التعريب والترحيل والتغيير الإداري التي مارسها النظام البائد. (6) تثبيت معبد لالش وكافة المزارات والأماكن الدينية الأخرى ضمن الأماكن المقدسة في العراق. وفي الشأن العراقي يعمل التجمع على تحقيق «دولة فيدرالية تستند على حكم لا مركزي.. نظام ديمقراطي تعددي. . . بناء وسيادة دولة القانون. . . نظام علماني» ويرفع التجمع شعار «الديمقراطية- حقوق الإنسان- حقوق الأقليات- التعايش السلمي»[2].

## التجمع الديمقراطي العراقي (1983)

بعدما وجه نظام صدام حسين ضربته لـ«الحزب الشيوعي العراقي» والأحزاب الوطنية الأخرى وانبثاق أكثر من تنظيم للمعارضة العراقية في الخارج، بادر عدد من الديمقراطيين إلى إصدار بيان 10 آذار/ مارس 1983، الذي

---

(1) التجمع الجمهوري العراقي، البرنامج السياسي، نيسان 2004؛ والتجمع الجمهوري العراقي، النظام الأساسي، 2004.

(2) (www.yezidi-community.com).

دعا إلى توحيد صفوف الديمقراطيين في تنظيم ديمقراطي موحد معلنا عن انبثاق التجمع الديمقراطي العراقي، وإصدار جريدته «الغد الديمقراطي» في نيسان/ ابريل 1983، وكان لصالح مهدي دلكه دور رئيس في تأسيسه. وفي 5-7 تشرين الأول/ أكتوبر 1985 انعقد المؤتمر التأسيسي للتجمع، تحت شعار «وحدة التيار الديمقراطي طريقنا للمساهمة في إسقاط النظام الفاشي وإنهاء الحرب وتحقيق السلام العادل وإقامة النظام الديمقراطي في العراق والحكم الذاتي الحقيقي في كردستان»، وقد انتخب دلكة أميناً عاماً للتجمع، إضافة إلى خمسة أعضاء يؤلفون المكتب السياسي للتجمع، ثم أعيد انتخابه في أعمال المؤتمر الثاني (19-20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994). وكان للتجمع فروع في بلدان عديدة. ومن رموزه د. نعيم الشذر، د. محمد الربيعي. انضم التجمع في تشرين الثاني/نوفمبر 1985 إلى «الجبهة الوطنية الديمقراطية- جود»، وكان واحدا من الأحزاب والتنظيمات السبعة عشر التي أصدرت في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1990 «بيان قوى المعارضة العراقية»، وشكلت ائتلاف «العمل المشترك». شارك في مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية 1991. وطبقا لبرنامجه الداخلي فانه «حركة ديمقراطية تعمل على توحيد وتنظيم العناصر الديمقراطية من أبناء الشعب العراقي كافة». كما يؤكد على الديمقراطية كنظام حكم متكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[1]. لذا يهدف التجمع إلى إقامة نظام برلماني ديمقراطي في العراق

### التجمع الديمقراطي لإنقاذ العراق

ينظر: مشعان الجبوري

### تجمع الديمقراطيين الإسلاميين

كيان سياسي تأسس مطلع عام 2006. وطبقا لنظامه الداخلي هو «كيان سياسي عراقي ديمقراطي وطني إسلامي معتدل، يعتمد من ناحيته السماح بتعدد الانتماء الحزبي» ومقره العام في بغداد، وأمينه العام ضياء الشكرجي. ويقوم على مجموعة من الأسس وهي: الإسلام، باعتباره يمثل القاعدة الفكرية للتجمع؛ الديمقراطية، باعتبارها أفضل حاضنة لواقع التعدد والتنوع السياسي والثقافي؛ العقلانية كمنهج في التفكير وأسلوب في الأداء؛ الاعتدال والوسطية، كلازم مهم من لوازم الإسلام والعقلانية؛ الإنسانية، باعتبارها أهم ملامح الإسلام والمساحة المشتركة للالتقاء مع الآخر؛ العدالة، باعتبارها لازما وركيزة أساسية من لوازم وركائز كل من الإسلام والإنسانية؛ الوطنية، أي تغليب مصلحة العراق وتقديم الانتماء إلى الوطن كقاعدة مشتركة لكل أبنائه .

وقد وضع التجمع عشر أهداف يسعى إلى تحقيقها، هي: الاستقلال، السلام، الفيدرالية، التقدم، النزاهة، تفعيل دور المرأة، تفعيل دور الشباب، العمل من أجل التسريع في عملية الإصلاح الفكري والسياسي، توسيع المفاهيم والثقافة والأداء التي يتبناها التجمع، وتوسيع مساحة التجمع وتأثيره في المشهد السياسي والثقافي. وللتجمع مجلة اسمها «نسماء» وموقع على الانترنيت.

### تجمع الديمقراطيين المستقلين

تأسس في 28 آذار/ مارس 2003 وترأسه عدنان الباجه جي. وضم كلا من: مهدي الحافظ (نائب رئيس التجمع)، أديب الجادر، ميسون سالم

---

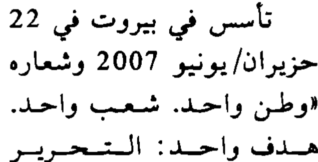
(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص304.

الدملوجي، أيهم السامرائي، عمر الفاروق الدملوجي، ليلى عبد اللطيف التميمي، سعد عبد الرزاق حسين، جلال الماشطة، مشكاة صبيح المؤمن، مهدي الرحيم، فوزية عبد الكاظم العطية، هشام المدفعي، مهدي صالح عبد الله الجبوري، خلود عبد الرحمن العبيدي، سبهان ملا جياد (رئيس تحرير جريدة القاسم المشترك)، القاضي رياض عبد المجيد الكبان، بثينة حكيم شريف، الشاعرة حسينة عباس الساعدي، فائق عبد الرسول، الفنان حسين نعمة، وغيرهم. يؤمن التجمع «بان العراق وحدة حضارية تاريخية تشكلت على امتداد آلاف السنين ولا يجوز التفريط بها والنيل منها بالفيدرالية كصيغة لترسيخ التنوع ضمن الوحدة..» كما يؤمن «بان العراق امتداد عربي وإسلامي بمعنى الهوية الحضارية والانتماء القومي والثقافي والتاريخي».. ويسعى التجمع إلى «إنشاء دولة تقوم على المؤسسات المنتخبة والمعبرة عن الإرادة الشعبية الحرة وتعتمد الشرعية الدستورية ومبدأ فصل السلطات وجعل جميع المواطنين سواسية أمام القانون». وقد خاض التجمع انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005 بقائمة ترأسها الباجه جي لكنه فشل في حصد الأصوات اللازمة لنيل مقعد في الجمعية الوطنية الانتقالية. وبعد ذلك انسحب بعض من قيادييها أمثال الحافظ والسامرائي. ثم قرر التجمع خوض الانتخابات بالائتلاف مع أياد علاوي في القائمة الوطنية العراقية. تضاءل دور التجمع مع انسحاب الباجه جي من المشهد السياسي.

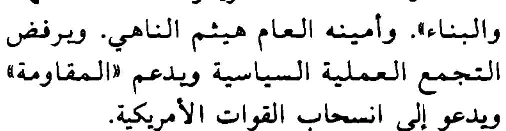
### التجمع العراقي المستقل

مقره في الولايات المتحدة الأمريكية ويشرف عليه د. صادق بحر العلوم. ويضم أيضا: عباس مهدي، عبد الرزاق جبر، محمد علي زيني، لكبان يونان (آشوري مقيم في كاليفورنيا) مصطفى قره داغي (كردي ميم في فرجينيا)، إبراهيم الزبيدي (نيوجيرسي)، ضياء الحسيني (أوهايو)، ثامر عبد القادر (كاليفورنيا)، محمد البياتي (كاليفورنيا)، عساف فاضل عساف (أوكلاهوما)، فتاح ناجي (كليفلاند)، فلاح ناصر، عدنان الشاطي، وراجحة الروب[1].

### التجمع العراقي للتحرير والبناء

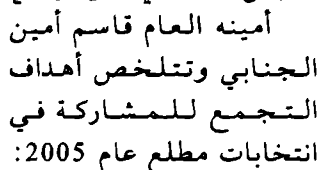


تأسس في بيروت في 22 حزيران/ يونيو 2007 وشعاره «وطن واحد. شعب واحد. هدف واحد: التحرير والبناء». وأمينه العام هيثم الناهي. ويرفض التجمع العملية السياسية ويدعم «المقاومة» ويدعو إلى انسحاب القوات الأمريكية.



### التجمع القاسمي الديمقراطي





أمينه العام قاسم أمين الجنابي وتتلخص أهداف التجمع للمشاركة في انتخابات مطلع عام 2005:
العمل من أجل ترسيخ النظام الجمهوري على مبدأ الديمقراطية الفيدرالية وقيام حكومة منتخبة من قبل الشعب؛ العمل من أجل تحرير السواد الأعظم من الاستقلال وإنقاذه من الفقر والجهل والمرض؛ اعتماد منهج إصلاح زراعي متطور وواسع باستخدام الطرق العلمية في الزراعة؛ التأكيد على إصدار قانون الجمعيات والأحزاب؛ توسيع قاعدة التنظيم النقابي الحر للعاملين؛ إعادة الاعتبار للمحكومين السياسيين ومنذ انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 ولغاية سقوط النظام في 9 نيسان/ ابريل 2003؛

---

(1) المصدر السابق، ص306-307.

التأكيد على استقلالية القضاء؛ المطالبة ببناء المجمعات السكنية وتوزيع الأراضي على أصحاب الدخل المحدود[1]. ويصدر التجمع صحيفة «14 تموز» .

### التجمع القومي التركماني

تجمع لأحزاب تركمانية هي: «الحزب الديمقراطي التركماني الكردستاني» بقيادة دلشاد جاويشن؛ «حزب الإخاء التركماني» بقيادة وليد شريكه؛ «الاتحاد التركماني» بقيادة سيف الدين دميرجي؛ «حزب الشروق التركماني» بقيادة عزة قوريالي؛ «حزب الإنقاذ القومي التركماني» بقيادة شيرزاد أنور عزيزي أغا، و«حزب الشعب التركماني» بقيادة عزت قوريالي. وقد انضم إلى القائمة الكردستانية لانتخابات «الجمعية الوطنية الانتقالية» وحصل ثلاثة من أعضاء التجمع على مقاعد في الجمعية وهم: وليد شريكه، دلشاد جاويشن، وسامي شبك.

### التجمع القومي الديمقراطي

ينظر: أحمد الحبوبي

### التجمع القومي الديمقراطي (1991)

تأسس عام 1991 وكان يحمل في السابق اسم «منظمة الطلائع الثورية العربية» ويتزعمه عبد الحميد الشريف الذي كان مقرباً من رئيس الجمهورية الأسبق عبد السلام عارف. وشارك التجمع في مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية عام 1991[2].

### التجمع القومي العراقي في القاهرة

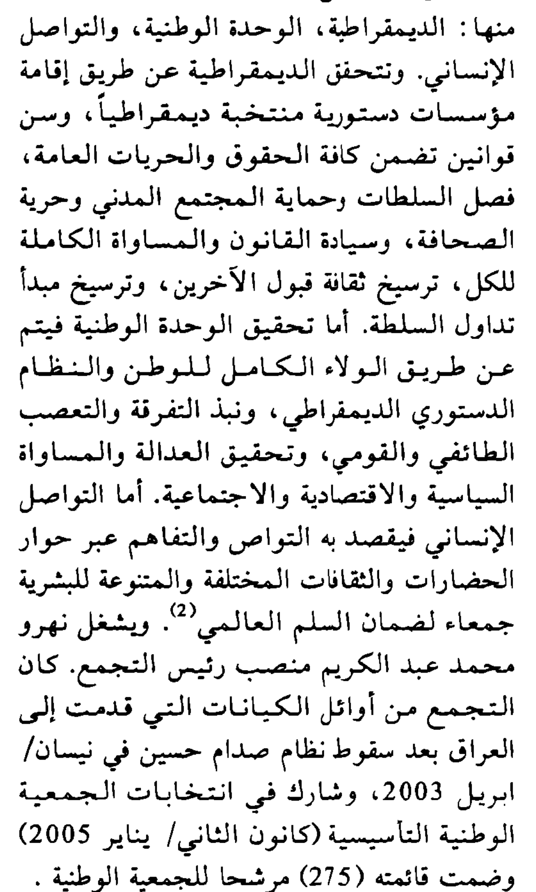
أسسه عدد من القوميين العراقيين في القاهرة مطلع الستينات ومن بينهم: فائق السامرائي، سلمان الصفواني، أحمد الجزائري، (وهم من حزب الاستقلال)، الرائد محمود الدرة (حركة القوميين العرب)، فؤاد الركابي، مدحت إبراهيم جمعة، صدام حسين، عبد الكريم الشيخلي (من حزب البعث العربي الاشتراكي)، هشام الراوي، عدنان الراوي (من الرابطة القومية)، فيصل الوائلي، أحمد الحبوبي (الحزب العربي الاشتراكي)، أحمد فوزي، جابر عمر، عبد الرحمن البزاز (من القوميين المستقلين)، هلال ناجي، رؤوف الواعظ، سليم الزبيدي، علاء الدين الريس، رشيد البدري، وبتول الخطيب. وقد ضم التجمع ما بين (87-100) شخص. وتشكلت هيئة قيادية للتجمع من: فائق السامرائي (أمين سر الهيئة)، احمد فوزي عبد الجبار (المدير الإداري). واختار التجمع الدقي في القاهرة مقرا له. كان هدف التجمع الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم على أساس مناهضته للقومية والروح الإسلامية. فكان التجمع يقوم بالدعاية ضد حكم قاسم عن طريق محطات الإذاعة في الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ودمشق وكان المسؤول عن برامجها المخصصة للعراق كل من: عدنان الراوي ونعيم العزاوي[3].

لكن أبرز سمات هذا التجمع هو اختلاف وجهات النظر واختلاف توجهات أعضائه السياسية والفكرية والمذهبية، فضلاً عن ارتباطه بمكتب شؤون اللاجئين التابع لرئاسة الجمهورية في العربية المتحدة. وقد استمر التجمع بالعمل حتى انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 حين أغلق بقرار من رئاسة الجمهورية العربية المتحدة بعد

(1) التجمع القاسمي الديمقراطي، المكتب السياسي.
(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص324.
(3) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص514-515.

ثلاثة أشهر من الانقلاب وانتهاء الغرض منه[1].

### تجمع الوحدة الوطنية العراقي



يدعي التجمع أنه تأسس عام 1991 وأعلن عن تأسيسه عام 2003. ويسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف منها: الديمقراطية، الوحدة الوطنية، والتواصل الإنساني. وتتحقق الديمقراطية عن طريق إقامة مؤسسات دستورية منتخبة ديمقراطياً، وسن قوانين تضمن كافة الحقوق والحريات العامة، فصل السلطات وحماية المجتمع المدني وحرية الصحافة، وسيادة القانون والمساواة الكاملة للكل، ترسيخ ثقافة قبول الآخرين، وترسيخ مبدأ تداول السلطة. أما تحقيق الوحدة الوطنية فيتم عن طريق الولاء الكامل للوطن والنظام الدستوري الديمقراطي، ونبذ التفرقة والتعصب الطائفي والقومي، وتحقيق العدالة والمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما التواصل الإنساني فيقصد به التواص والتفاهم عبر حوار الحضارات والثقافات المختلفة والمتنوعة للبشرية جمعاء لضمان السلم العالمي[2]. ويشغل نهرو محمد عبد الكريم منصب رئيس التجمع. كان التجمع من أوائل الكيانات التي قدمت إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين في نيسان/ ابريل 2003، وشارك في انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية (كانون الثاني/ يناير 2005) وضمت قائمته (275) مرشحا للجمعية الوطنية .

### التجمع الوحدوي الناصري

تأسس عام 1991 ويتزعمه نور البحراني، وكان التجمع من بين المشاركين في مؤتمر بيروت 1991 للمعارضة العراقية[3].

### التجمع الوطني الآشوري



ائتلاف تشكل من مجموعة الأحزاب والتنظيمات الآشورية وذلك لخوض انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية 2005. وقد تم تسجيله رسميا لدا المفوضية العليا للانتخابات في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وضم التجمع: الجبهة الوطنية الآشورية، الائتلاف الوطني الآشوري، الحركة الديمقراطية الآشورية- التيار الوطني، حزب بيت نهرين الديمقراطي، المنظمة القومية الآشورية، المؤتمر القومي الآشوري، اتحاد الطلبة الآشوريين في العراق، اتحاد الشبيبة الآشوريين في العراق، المستقلون الآشوريون، الكنائس الآشورية.

وطبقاً للنظام الداخلي للتجمع فانه يؤمن «بأن الأمة الآشورية تتكون من أتباع الكنيسة المشرقية، الكنيسة السريانية، الكنيسة الكلدانية والكنائس الإنجيلية المختلفة وكل من يشعر بانتمائه الآشوري أيا كان انتماءه العقائدي والديني» وحددت المادة الرابعة أهداف التجمع في: (1) الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية وإقرار أصالة عراقية ووجود الشعب الآشوري دستوريا. (2) العمل على بناء دولة القانون واستقلالية القضاء وترسيخ أسس الديمقراطية وروح التآخي والمساواة بين كافة الأديان والقوميات في العراق. (3) إن وطن الآشوريين العراق هو مهبط الإلهام الإلهي الأول، ومهد

---

(1) عبد الحميد العاني (وآخرون)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 4، ص76-77؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص184.

(2) تجمع الوحدة الوطنية، النظام الداخلي، التجمع، (د. ت).

(3) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص323.

الرسالات السماوية، لذلك نجد الشعب الآشوري قد اعتنق وعاش هذه الرسالات، وتحول بعضه من رسالة سماوية إلى أخرى حسب الظرف والزمان والمكان. مما جعل هذا الشعب موزعا بين أكثر من ديانة، عليه استوجب الحفاظ على الوحدة القومية للشعب الآشوري ووحدة خطابه السياسي بكافة انتماءاته الدينية والمذهبية. (4) العمل لضمان تمتع الشعب الآشوري بحقوقه القومية بما فيها حق الإدارة الذاتية ضمن العراق الواحد، كونه موطنه الأصلي. (5) العمل على بناء مؤسسات ثقافية وتربوية واجتماعية وإعلامية خاصة بالآشوريين ضمن الوزارات والجهات المعنية بذلك، لتمكين الشعب الآشوري من أداء رسالته الثقافية والحضارية والمحافظة على ديمومة وجوده واستقرار أمنه. (6) العمل على ضمان حقوق الشعب الآشوري في العراق ورفع الغبن والاضطهاد عنه في مناطق تواجده التاريخية، والسعي لإعادة كافة ممتلكاته (أراضيه) التي تمت مصادرتها دون أي سند قانوني إبان الحربين الكونيتين وما بعدهما طوال القرن الماضي. (7) العمل على تسهيل عودة المهاجرين والمهجرين وضمان حقوقهم القانونية في إعادة كافة أراضيهم وقراهم وأملاكهم التاريخية المغتصبة مع ضمان وسائل العيش الحضارية والأمنية لهم.

### التجمع الوطني العراقي

أكبر ائتلاف للأحزاب العراقية المعارضة لنظام حكم البعث تأسس في سوريا عام 1972 وضم عدداً من الأحزاب منها:

1. حزب البعث العربي الاشتراكي/ قيادة قطر العراق وأمينه القطري أحمد العزاوي (أبو الجبن).
2. الحزب الشيوعي العراقي- القيادة المركزية بقيادة إبراهيم علاوي (انسحب منه عام 1976).
3. الحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبد الإله النصراوي.
4. مؤتمر القوميين الاشتراكيين بقيادة أياد سعيد ثابت.
5. الحزب الاشتراكي - العراق بقيادة رشيد محسن ويمثله هاشم الحبوبي و مبدر الويس.
6. حزب التحرير الشعبي العراقي بقيادة أحمد النهر.

وبعد عام 1975 انضم «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي تأسس حديثاً بعد انهيار الحركة الكردية في أعقاب «اتفاقية الجزائر». وبقي التجمع أهم تحالف سياسي مناهض لنظام البعث في الخارج لغاية الحرب العراقية الإيرانية وما تلاها من التطورات السياسية[1].

### التجمع الوطني العراقي (1991)

تأسس عام 1991 وأمينه العام الدكتور حسين محمد الجبوري، اشترك في عدد من مؤتمرات المعارضة العراقية، وكان من الأحزاب التي عارضت احتلال العراق. يدعي التجمع أن بوادر تأسيسه تعود إلى عام 1988 عندما قامت «مجموعة الإنقاذ الوطنية» بأولى محاولاتها الانقلابية، وفي عام 1991 قام بمحاولته الانقلابية الثانية بقيادة حسين الجبوري. اندمج التجمع مع «حزب الوطن» الذي يتزعمه مشعان الجبوري. وبمقتضى هذا الاندماج أصبح مشعان الجبوري رئيساً للحزب فيما أصبح حسين الجبوري أميناً عاماً للحزب، واتفقا على خوض انتخابات عام 2005 ضمن «كتلة المصالحة والتحرير».

(1) عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية: من بيروت 1991 إلى بغداد 2003ص50.

## التجمع الوطني لثورة العشرين (توحد)

تأسس في 30 حزيران/ يونيو 2004 ذكرى انطلاقة ثورة العشرين عام 1920 وفي مدينة المشخاب عقد المؤتمر التأسيسي. وعقد المؤتمر التأسيسي في بغداد في 6 تموز/ يوليو 2004. و «يؤمن التجمع بأن الشعب وحده مصدر للسلطات ووحده يملك صلاحية انتخاب المجالس التي تمثله..» و «إن مبدأ القرار للشعب وحده يجب أن يسري على جميع القضايا المصيرية كاختيار النظام السياسي بين أنواع الملكية والجمهورية، وتطبيق الفدرالية التي نؤمن أن تكون شمولية لجميع أنحاء العراق المدمر الذي بحتاج إلى سلطات لا مركزية لإعماره، شريطة أن لا تكون هذه الفيدرالية عرقية أو طائفية، لان مثل هذه الفدراليات نعتبرها مقدمة أولية الهدف منها تجزئة العراق ومكافأة للحركات الانفصالية التي تهدف إلى تمزيق وحدة وطننا الحبيب» فالتجمع يؤمن «بالفيدرالية على مستوى المحافظات ضمانا لوحدة العراق أرضا وشعبا..». وطبقا لميثاق التجمع فانه يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف: (1) إعطاء ثورة العشرين مكانتها اللائقة بها كثورة وثوار باعتبارها الثورة الشعبية الوطنية الحقيقية في تاريخ العراق المعاصر؛ (2) العمل على إعادة كامل حقوق ثوار العشرين التي غيبت طيلة العقود السابقة؛ (3) العمل على وحدة التراب الوطني العراقي وسيادة شعبه على أرضه وثرواته؛ (4) العمل بكل الوسائل على تحقيق استقلال العراق ونقل السيادة كاملة غير منتقصة إلى حكومة عراقية وطنية منتخبة؛ (5) الخيار الديمقراطي هو الأساس وهو الهدف الذي يسعى إليه التجمع في كل قراراته وآليات العمل بين مجالسه التنظيمية؛ نبذ العنف في التعامل السياسي والعمل بكافة الوسائل على نشر ثقافة التسامح بين المواطنين والأحزاب والحركات السياسية؛ (7) يسعى التجمع إلى بناء عراق ديمقراطي تعددي تكون للمواطن فيه القيمة العليا وترسيخ معايير الكفاءة والنزاهة والقبول الشعبي كأساس للمفاضلة بينهم؛ (8) ينبذ التجمع كل أشكال التمييز بين المواطنين العراقيين لأي سبب كان؛ (9) يدعو التجمع ويعمل على ترسيخ مبدأ فصل السلطات الثلاث دستوريا وأن تعطى وسائل الإعلام الحرية الكاملة في التعبير والانتقاد ضمن الحدود التي تخدم مصلحة الشعب والوطن[1].

وتشكلت الهيئة القيادية للتجمع من كل من: الدكتور ضياء السيد صافي آل مكوطر (الأمين العام) (أغتيل في 25 كانون الثاني/ يناير 2007)، شريف السيد وناس الياسري (نائب الأمين العام)، عبر الرحيم مكطوف آل شدود (نائب الأمين العام)، حامد باقر الإبراهيمي (أمين السر)، هليل الجغيفي (الأمين المالي). وقد أصدر التجمع «مجلة الكوفة» التي صدر عددها الأول في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، وقد تعثر إصدارها بسبب صعوبات مالية.

## تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي

ينظر: صلاح عمر العلي

## تجمع تقا

تجمع ضم عدداً من الحركات الإسلامية الشيعية والسنية الصغيرة واستمر لعدة سنوات بعد حرب الخليج الثانية (1991). وحددت تقا أهدافها وعلاقاتها الإقليمية والدولية. لكن سرعان ما أدت مشاكل الساحة وتحدياتها واختلاف وجهات النظر إزاء تطوراتها إلى انتهاء التجمع وحله.

(1) المركز الإعلامي والوثائقي لثورة العشرين، التجمع الوطني لثورة العشرين (توحد): التأسيس والأساس.

### تجمع عراق المستقبل

تأسس عام 2004 بمبادرة من إبراهيم بحر العلوم (المنسق العام للتجمع) وطبقا للبرنامج السياسي للتجمع فانه يسعى إلى: إصلاح اقتصادي شامل حسب خطة علمية مرسومة؛ توفير الأمن ومكافحة الإرهاب؛ ضمان اجتماعي ونظام دعم لطلبة الجامعات؛ دعم برامج الرياضة والشباب؛ تطوير الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؛ الاهتمام بعوائل الشهداء والمتضررين؛ إصلاح إداري وحرب على الفساد؛ سياسة خارجية متوازنة تحفظ استقلال القرار السياسي العراقي؛ توفير فرص العمل وتقليل حجم البطالة.. تحالف التجمع مع «حركة المجتمع الديمقراطي» التي يتزعمها حميد الكفائي لخوض انتخابات أواخر عام 2005. (ينظر: إبراهيم بحر العلوم) لكنه لم يحصل سوى على 5736 صوتاً لم تؤهله لدخول البرلمان.

### تجمع كفاءات العراق المستقل

تحالف انتخابي بين عدد من ذوي الكفاءات يتقدمهم علي الدباغ (الأمين العام)، إلتفات عبد السادة حسون (عضو الجمعية الانتقالية). وذلك لخوض انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 لكن الإئتلاف فشل في تحقيق نتائج توصله إلى المجلس النيابي. رغم أنه حصل على 13214 صوتاً.

### التحالف الكردستاني



ائتلاف ضم 12 حزباً وحركة كردية هي: الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الإسلامي الكردستاني، الحزب الشيوعي الكردستاني، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني، حزب بيت نهرين الديمقراطي، حزب الاتحاد القومي الديمقراطي الكلداني، الحزب الوطني الآشوري، حركة فلاحي ومضطهدي كردستان، وحزب كادحي كردستان. وضم الائتلاف 165 شخصية كردية. ويضم البرنامج الانتخابي عددا كبيرا من الأهداف أهمها:

1. إقرار دستور دائم وفقاً لمبدأ التوافق يضمن إقامة نظام فيدرالي ديمقراطي على أساس الاتحاد الاختياري بين مكونات الشعب العراقي، ومبدأ فصل السلطات وتداول السلطة بالطرق السلمية وعن طريق انتخابات حرة مباشرة.
2. إقرار الحقوق المشروعة للشعب الكردي وتثبيت المبادئ الأساسية الواردة بهذا الخصوص في قانون إدارة الدولة العراقية.
3. إقرار الحقوق القومية والسياسية والدينية للتركمان والشعب الآشوري الكلداني السرياني والأرمن والايزديين والشبك والكاكائيين والصابئة. فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

حصدت القائمة (71) مقعداً من المقاعد الـ(275) في الجمعية العامة وتمكنت من الحصول على مكاسب سياسية أثناء التفاوض لتشكيل الحكومة الانتقالية. فحصل على 6 وزارات.

وفي انتخابات أواخر عام 2005 انسحبت أربع كيانات سياسية هي: الاتحاد الإسلامي الكردستاني، الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني، حركة فلاحي ومضطهدي كردستان، وحزب بيت نهرين. وحصل التحالف على 53 مقعداً، واشترك في الحكومة التي شكلها نوري المالكي.

وفي انتخابات عام 2010 حصلت على 43

مقعداً رغم انسحاب بعض القوى منها وتشكيل جبهة تغيير المعارضة لاتحاد الوطني الكردستاني، ونجح التحالف بالمشاركة في الحكومة أيضا.

**التحالف الملكي الديمقراطي**

يؤيد التحالف عودة الملكية إلى العراق، ويدعو صراحة للأمير رعد بن زيد بن الحسين (شريف مكة). أمين عام التحالف هو نبيل الجنابي. وثمة تنافس واضح بين التحالف والحركة الملكية الدستورية التي يتزعمها الشريف علي بن الحسين. ويصدر التحالف صحيفة (الرحاب).

**التحالف الوطني الإسلامي العراقي**

تشكل في أواسط عام 2002 وقد انبثق عن «التحالف الوطني العراقي» ويضم أربعة فصائل إسلامية هي: جماعة العلماء العراقيين؛ حزب الدعوة الإسلامية؛ الحزب الإسلامي العراقي؛ والاتحاد الإسلامي الكردستاني .

**التحالف الوطني الديمقراطي (2004)**

بحسب النظام الداخلي فان «التحالف الوطني الديمقراطي تنظيم سياسي وطني ديمقراطي يقوم على أساس الانتماء الطوعي للعراقيين، وقناعة أعضائه بمبادئه وأهدافه وسعيهم إلى تحقيق برامجه. ويعتمد التحالف العمل العلني والنشاط السياسي الديمقراطي الحر ويؤمن بالجدل الفكري والسياسي في تنظيماته من اجل تطوير آلية عمله اليومي بين الجماهير ويكون لكل أبناء الشعب العراقي الذين يعتبرون المصلحة الوطنية العليا هي هدفهم الأسمى» يعمل من اجل بناء مجتمع ديمقراطي فيدرالي موحد تسوده الرفاهية والعدالة وينعم بالسلام والحرية والمساواة والأمن. كما يعمل الحزب من أجل توحيد البناء الديمقراطي العراقي. يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف منها: التفاوض مع الولايات الأمريكية وحلفائها على اتفاقية تحكم وجود القوات الأجنبية ونشاطها بما يتفق مع السيادة الوطنية ريثما تنتهي الحاجة إليها وترحل؛ نبذ العنف وإدانته والمشاركة في العملية السياسية؛ العمل على تعديل الدستور وتفسيره بما يعزز الوحدة الوطنية؛ نبذ التمييز الطائفي والعرقي ومكافحة الثقافة الطائفية؛ التخلص من المحاصصة وضمان تكافؤ الفرص؛ الحزم مع المجرمين والإرهابيين ومن يساعدونهم وفرض سيادة القانون على الجميع؛ مكافحة الفساد الإداري على كل المستويات؛ الاعتماد على الخبراء والتكنوقراط المخلصين للوطن (وليس فقط الموالين لأحزاب معينة) في إدارة مرافق الدولة؛ بناء الجيش والشرطة على أسس دستورية وتربية وطنية؛ تطوير الاقتصاد على أسس عصرية وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص؛ صيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية؛ صيانة حقوق المرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة والاقتصادية؛ صيانة الحريات الدينية لجميع الأديان والمذاهب على مبدأ الدين لله والوطن للجميع؛ وانتهاج سياسة خارجية موازنة مبنية على مصالح العراق الإستراتيجية[1]. (ينظر: سمير شاكر الصميدعي) لم يحصل التحالف سوى على 3951 صوتاً في انتخابات مجلس النواب عام 2005 ولم يتمكن أي من أعضائه من الفوز بمقعد فيه.

**التحالف الوطني الديمقراطي (2005)**

تحالف انتخابي تشكل عام 2005 لخوض

---

(1) (www.pdaparty.org).

انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (30 كانون الثاني/ يناير 2005) وضمت قائمته للانتخابات (32) شخصية يتقدمهم عبد فيصل حميد (1949-) وعامر مالك حنتوش (1945-).
وجاء في برنامج التحالف الانتخابي انه يسعى إلى: تحقيق الاستقلال الوطني الكامل عبر الوسائل السلمية والاعتماد على الاتفاقيات الدولية؛ الإسراع في تهيئة وتأهيل قوات الحرس الوطني (الأمن الداخلي) من أجل تحقيق الأمن الكامل والحقيقي للمواطن العراقي والسيطرة على كافة الملفات الأمنية..؛ إعلاء مفهوم المواطنة والعمل على تحقيق المساواة بين أبناء الشعب العراقي بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو المهذب؛ ترسيخ قواعد النظام الجمهوري الديمقراطي الفيدرالي الموحد؛ الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان...؛ النهوض بمنظومات الخدمات الأساسية في مجال البنى الارتكازية؛ خلق نظام للتأمين الاجتماعي..؛ إعادة بناء وهيكلة الدولة العراقية وفق نظم الإدارة الحديثة بما يضمن سيادة القانون وتكافؤ الفرص ومحاربة المحسوبية والمنسوبية والفساد الإداري..؛ تطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل الدراسية..؛ تمكين المرأة..؛ الاهتمام بالثقافة والفنون..؛ دعم قطاعات الشبيبة والطلبة..؛ وأخيرا، اعتماد سياسة دولية وعربية وإقليمية وفق مبادئ الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية[1]. حصل التحالف على مقعد واحد في انتخابات الجمعية الانتقالية.

## التحالف الوطني العراقي

تأسس عام 1990 بحسب أدبياته «تجمع فكري وسياسي يضم في صفوفه تنظيمات عدة، وشخصيات متنوعة يجمعها الوعي السياسي المشترك المنبثق عن رؤية سياسية وطنية عامة، وذات مشارب فكرية وسياسية وقومية متباينة».

أما التنظيمات التي انضوت تحته فهي: حزب البعث العربي الاشتراكي (الجناح المنشق في سوريا)؛ حزب الوحدة الاشتراكي؛ حزب العمل العربي؛ الحركة الاشتراكية العربية؛ الجيش الإسلامي الكردي؛ حزب السلام الكردستاني؛ الحزب الشيوعي العراقي (خالد سلام وأحمد كريم).

تقوم رؤيته السياسية على أساس «المصالحة الوطنية داخل العراق لمواجهة الخطر الخارجي» و «العيش المشترك في ظل حياة سياسية ينتظمها تشوف حياة سياسية ديمقراطية ملموسة يكفلها القانون الذي ينظم العلاقات بين السلطات، وكذلك بين المؤسسات وأفراد المجتمع.. على أرضية فهم دستوري معلن ومكشوف أمام الجميع مثلما هو ملزم للجميع..». وتتألف هيئته القيادية من: المكتب السياسي، ويضم: عبد الجبار الكبيسي (رئيسا)، عوني القلمجي (ناطق رسمي)، فاضل الربيعي، باقر الصراف، لبيد عبد العزيز، عباس شاهين، وحاتم عبد الكريم. ويصدر التحالف جريدته الرسمية «نداء الوطن». وفي أيلول/ سبتمبر 2000 عقد التحالف مؤتمره الثاني في لندن بمشاركة 104 شخصية عراقية. في عام 2003 اعتقلت القوات الأمريكية رئيس التحالف وأفرجت عنه في وقت لاحق.

## التحرر الإسلامي (حركة)

تأسست في لندن عام 1979 لتمثل الواجهة العلنية لمجموعة الشخصيات المستقلة والحركات الإسلامية. وكان يدعمها السيد محمود الهاشمي. مارست نشاطاً إعلامياً

(1) التحالف الوطني الديمقراطي، البرنامج الانتخابي للتحالف الوطني الديمقراطي.

وسياسياً ملحوظاً، وأصدرت مجموعة من البيانات من أجل دعم حركة السيد محمد باقر الصدر. وكانت تضم مجموعة من عناصر منظمة لأكثر من جهة إسلامية وعناصر مستقلة كذلك. وقد انحلت عام 1981 بعدما انسحب أعضاء حزب الدعوة منها[1].

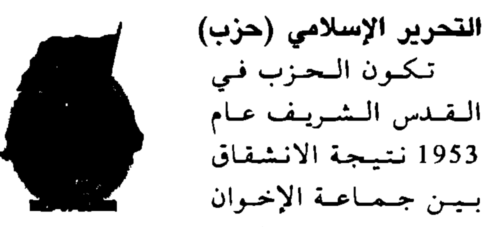
## التحرر الوطني (حزب)

حاول عدد من كوادر «الحزب الشيوعي العراقي» تأسيس حزب لهم يكون بمثابة واجهة لعملهم في الحركة الشيوعية. فتقدموا بطلب إلى وزارة الداخلية في 22 أيلول/ سبتمبر 1946 للحصول على إجازة تأسيس حزب سياسي. وضمت الهيئة المؤسسة: حسين محمد الشبيبي (رئيساً للحزب)، المحامي سالم عبيد النعماني (سكرتيراً)، المحامي محمد حسين أبو العيس، المحامي محمد صالح السعيد، محمد علي الزرقا، محمد علي يوسف، عبد الجبار حسون الجار الله، ويوسف عبود. وقد الحق بالطلب منهاج الحزب ونظامه الداخلي إلا إن وزارة الداخلية اكتشفت إن الحزب الجديد ما هو إلا واجهة من واجهات الحزب الشيوعي مستتر فرفضت الطلب. وفي وقت لاحق استطاعت التحقيقات الجنائية من وضع يدها على سجل حزب التحرر الذي ضم أسماء الأعضاء والمسؤوليات الحزبية عند مداهمة دار إبراهيم ناجي في 18 كانون الثاني/ يناير 1947[2].

## التحرر الوطني الكردستاني (حركة)

ينظر: العصبة الماركسية اللينينية (الكوملة)

## التحرير الإسلامي (حزب)



تكون الحزب في القدس الشريف عام 1953 نتيجة الانشقاق بين جماعة الإخوان المسلمين بزعامة الشيخ تقي الدين النبهاني (ت1978)، الذي كان معلماً في الكلية الإسلامية في العاصمة الأردنية عمان، ومنها انتقلت فكرة الحزب إلى بقية الأقطار العربية.

وفي العراق ظهرت تنظيمات الحزب منذ عام 1954، على يد عناصر أردنية وفلسطينية. وتمكن من إيجاد قاعدة له بين الشباب المتدين، الذين لم ينسجموا مع طريقة «الإخوان المسلمين» في العمل السياسي. واخذ أعضاؤه يبشرون بأهدافه في جوامع بغداد السنية، ويهاجمون الحكومة، واشتهر منهم: عبد العزيز البدري، ومحمد الحديدي في بغداد، ومحمد محمود الصواف في الموصل. كما استقطب عددا من الشباب الشيعي من بغداد والبصرة[3].

في منتصف الخمسينات حاول الحزب أن يمارس نشاطه بشكل رسمي، لكن الحكومة لم تجزه بعد مماطلة طويلة، مما دفعه إلى توضيح ذلك في بيان وزعه في وقت واحد في صلاة الجمعة في كل من الموصل وبغداد والبصرة والناصرية ودمشق وعمان والقدس، وهاجم البيان «حلف بغداد» والمعاهدة العراقية البريطانية حول النفط عام 1955. ونتيجة لذلك اعتقلت السلطات العراقية الأشخاص الموقعين على الطلب وفرضت على كل واحد منهم غرامة مقدارها 150 دينار، كما أصدرت بيانا بحظر

---

(1) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص287؛ أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، ج 4، ص82.

(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص57-58؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946-1954)، ص64-67.

(3) ينظر: هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص147-148، وص180-181.

نشاط الحزب[1]. وفي 1 شباط/ فبراير 1960 قدم الأعضاء المؤسسون طلبا إلى وزارة الداخلية لإجازة حزبهم وهم كل من: عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر، محمد عبيد البياتي، عبد الجبار حسين الشيخلي، غصوب يونس الجبوري، صالح عبد الوهاب الحاج بكر، عبد الهادي علي النعيمي، محمد سليم الكواز، السيد علي السيد فتحي، حسن سلمان التميمي، وأحمد حامل الإبراهيمي.

وتطرق منهاج الحزب إلى: إن غايته «هي استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم» و «إلى إنهاض الأمة النهضة الصحيحة، بالفكر المستنير» «كما يهدف إلى هداية البشرية، وإلى قيادة الأمة للصراع مع الكفر وأنظمته وأفكاره، حتى يعم الإسلام الأرض»[2].

وطبقا لدستور الحزب فان العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة، بحيث لا يتأتى وجود شيء في كيانها أو جهازها أو محاسبتها أو كل ما يتعلق بها، إلا بجعل العقيدة الإسلامية أساسا له. ويقدم الدستور صورة لنظام إسلامي يقوم الخليفة فيه بدور محوري رغم إن «الأمة هي التي تنصب الخليفة ولكنها لا تملك عزله متى تم انعقاد بيعته على الوجه الشرعي» فـ «الخليفة هو الدولة» كما انه «ليس للخليفة مدة محدودة»[3].

وقد شهد الحزب الأم في مسيرته انشقاقات عديدة ابتداءً من عام 1961 حتى عام 1971 حيث انسلخت عنه تنظيمات جديدة متمايزة عن الحزب الأم. وحتى عام 2003 كان يتزعمه عبد القديم زلوم (ت 2003)، ليتولى بعده قيادة الحزب الشيخ عطا خليل (فلسطيني) كما ويشغل أبو الحارث عزام منصب الناطق باسم الحزب. ويعتبر فرعه من الأحزاب العراقية العاملة لكنه لم يشارك في الترتيبات السياسية بعد احتلال العراق .

## تحرير العراق (حركة)

تأسست في 15 تموز/ يوليو 1992، وترى أنها حركة الشعب العراقي المستقلة سياسياً وفكرياً، وطالب بيانها الأول السلطة الحاكمة في بغداد بعدة أمور[4]: التعددية الحزبية على أساس الديمقراطية الكاملة؛ إلغاء عقوبة الإعدام في العراق للجرائم السياسية؛ إطلاق كافة السجناء السياسيين؛ اعتبار انتفاضة 15 شعبان 1991 انتفاضة شعبية مشروعة؛ إلغاء كل مخالف لعقيدة الأمة الدينية؛ اعتماد اللامركزية على صعيد المحافظة لكافة محافظات العراق؛ معاقبة أجهزة الأمن؛ تجريد قوات الأمن من الصلاحيات التنفيذية؛ انتخاب مجلس قضاء أعلى من قبل الشعب؛ وتعديل قانون الجنسية العراقي.

## التحرير الكردستاني (حزب)

تأسس عام 1993 من مجموعة منشقة عن «الاتحاد الوطني الكردستاني». ومعظم أعضائه من «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني»، ومقر الحزب في أربيل.

## التحرير الكردي (حزب)

أو «حزب روزكاري كوردي» حزب سري تأسس عام 1945 من أعضاء في الحزب

(1) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج1، ص365.
(2) حزب التحرير، حزب التحرير تأسس سنة 1372هـ- 1953 م، الحزب، 1985. ص12.
(3) حزب التحرير، دستور حزب التحرير، حزب التحرير- ولاية العراق، 2005.
(4) المصدر السابق، ص251.

الشيوعي لكردستان العراق «شورش» و«حزب هيوا» ومن بعض الأكراد المستقلين، ويذهب صلاح الخرسان إلى اعتباره واحدة من الواجهات الجماهيرية للحزب الشيوعي لكردستان العراق (شورش) تشكل بمبادرة من قيادته لكسب الأفراد الذين لا يرغبون بالانضمام إلى تنظيم ماركسي. وتألفت قيادته من: صالح الحيدري، نافع يونس، الدكتور جعفر محمد كريم، نوري شاويس، نوري محمد أمين، رشيد باجه لان، وطه محي الدين (معروف)[1]، وعلي حميدي. وفي بيت الأخير عقد المؤتمر التأسيسي للحزب عام 1945.

«وضم عند تأسيسه حوالي 5500 عضواً». وكان يهدف إلى: «توحيد وتحرير كردستان... السعي لنيل الاستقلال الإداري لكردستان العراقية كخطوة لتقرير مصير الأكراد... السعي لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومي الذي يتناول الأكراد والأقليات الأخرى... السعي لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والمراكز الكردية وخارج العراق، لتوحيد وجمع المساعي للوصول إلى الهدف الأسمى «حق تقرير المصير والتحرر»؛ السعي لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديمقراطية... تعميم استعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر الرسمية والمدارس ضمن المناطق الكردية... العمل لإيجاد العلاقات والتعاون مع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية»[2].

بدأ الحزب عمله بنشاط واسع واستطاع من خلاله أن يضم قسماً كبيراً من الشباب الكردي، وأسس له فروعاً في أربيل وكركوك والسليمانية وأقضية كويسنجق وراوندوز والعمادية وزاخو[3].

وقد أصدر الحزب جريدته السرية «روزكاري». لكنه لم يستمر طويلاً فقد حل نفسه في أوائل آب/ أغسطس 1946 ليندمج بالحزب الديمقراطي الكردستاني[4].

## تحسين العسكري (1892–1947)

وزير سابق. ولد في بغداد عام 1892 وفيها أتم دراسته الابتدائية، ثم التحق بالمدرسة الحربية في اسطنبول وتخرج فيها عام 1911. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى عُين ممثلاً للحكومة العثمانية في نجد إلا انه لم يلتحق بعمله بسبب ظروف الحرب، وأقام في البصرة.

التحق بالجيش العربي وعين قائدا للواء الأول الشمالي، وبعد إقامة الحكم العربي في سوريا بقيادة الأمير فيصل بن الحسين عين حاكماً عسكرياً لقضاء الرقة والجزيرة العليا، فضلاً عن احتفاظه بقيادة اللواء.

عاد إلى العراق بعد سقوط حكومة فيصل في سوريا فعين سكرتيراً لوزارة الدفاع (1921)، فمديراً لشرطة الموصل (1922)، فالدليم (1925) فقائمقاماً للصويرة (1927)، فمتصرفا للكوت (1928)، فالموصل (1930)، فالحلة (1931)، فالديوانية (1933)، فالبصرة (1933).

عُين وزيراً للمعارف في وزارتي نوري السعيد السادسة والسابعة (1941- 1943)،

---

(1) ينظر: عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق: التاريخ والأفاق، ص146-147.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص318؛ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص137 - 138.

(3) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص223 -224.

(4) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص138-139؛ صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص65؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص225-226.

وفي 23 حزيران/ يونيو 1943 عين رئيساً للديوان الملكي. ثم عين وزيراً للدفاع في وزارة حمدي الباجه جي الأولى (3 حزيران/ يونيو - 28 آب/ أغسطس 1944). توفي عام 1947.

**تحسين معلة (1930-)**



بعثي سابق، عضو قيادة قطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» (1960-1962) وعضو في «حركة الوفاق الوطني العراقي». من مواليد كربلاء عام 1930. وفيها أكمل دراسته الإعدادية ليلتحق بعدها بكلية الطب. انتمى عام 1949 إلى حزب البعث فكان ضمن الخلية الأولى للبعث. ووصل إلى عضوية القيادة القطرية للبعث ما بين (1960-1962) كان من بين المشاركين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم (1959)، يدعي انه من قام بتضميد جراح صدام حسين عقب المحاولة. عين بعد انقلاب البعث (تموز/يوليو 1968) سفيراً في الجزائر حتى عام 1970، ثم عين عميدا لكلية الطب في جامعة الموصل ثم جامعة بغداد. غادر العراق وساهم في تأسيس حركة الوفاق الوطني العراقي عام 1991. لكنه انسحب منها بسبب الخلاف بينه وبين أياد علاوي.

**التخطيط الاقتصادي**

أسلوب يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، بناءً على استشراف الأوضاع المستقبلية، وينبني على إعداد خطة (مفصلة أو مجملة) يسترشد بها صانعوا القرار أو يلتزم بها في الأجل المنصوص عليه فيه. وقد عرف التخطيط الاقتصادي منذ القدم، إلا أن تطوير أسسه العلمية والكمية تم في ظل التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق، وبدأ العمل بأول خطة اقتصادية عام 1928، كما انتهج الفرنسيون ما بعد الحرب العالمية الثانية أسلوب التخطيط الاقتصادي التأشيري. وفي العراق فقد بدأت أولى الخطط عام 1951 عندما اعد «مجلس الإعمار» أول خطة اقتصادية للسنوات الخمس التالية. ثم تبنت الحكومات الجمهورية المتعاقبة التخطيط منهجاً في إدارة الاقتصاد، لكن تجربة التخطيط في العراق واجهت مشكلات اقتصادية وسياسية وفنية، لعل أبرزها ارتهان الاقتصاد العراقي للريع النفطي، وتوالي الأزمات التي تضطر الدولة إلى التخلي عن التزامها بالخطط المعلنة وتعديل خططها لتلائم الظروف الجديدة.

**التدخل الإنساني**

هو عبارة عن التدخل القسري في الشؤون الداخلية لدولة ما من لدن دولة أو مجموعة من الدول أو حتى منظمة دولية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان. ولهذا المبدأ جذور في العلاقات الدولية فقد تدخلت دول كثيرة في شؤون دول ذات سيادة عبر التاريخ لأسباب إنسانية، إلا انه لم يتم استخدامه في ظل الحرب الباردة، وتعد إقامة منطقة (ملاذ امن) في شمال العراق عام 1991 لحماية الأكراد من بطش الحكومة العراقية أول سابقة في ظل النظام الدولي الحالي تلتها تدخلات أخرى في الصومال (1992) وهاييتي وليبيريا ورواندا والبوسنة.

**التركمان**

تركمان العراق جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الآن في تركمانستان والمناطق المجاورة في آسيا الوسطى وسوريا. والتركمان كيان قائم في العراق يعتقدون أن وجودهم يعود إلى أكثر من ألف عام في شمال ووسط العراق موزعين بين مدن الموصل وأربيل وكركوك وديالى وصلاح الدين وبغداد. مع ذلك فهم لا يشكلون وحدة قومية دينية واحدة، فهم

منقسمون في ما بينهم على أساس مذهبي أو طائفي، فبعض الذين يعيشون منهم في تلعفر وداقوق وطوز خرماتو وقره تبه هم من الشيعة في حين أن الغالبية الذين يعيشون في كركوك وألتون كوبري وكفري هم من السنة. ويتحدث تركمان العراق لغة تركية بلهجة الاغوز.

وقد أطلقت تسمية التركمان على الأتراك المتوافدين إلى العراق لأول مرة في عهد السلاجقة لذلك يؤكد البعض على إن التركمان تطلق على قبائل الأغوز بعد اعتناقها الإسلام وتعني الجرأة والأصالة. ويرى بعض الباحثين إن هجرة التركمان إلى العراق بدأت في العهد الأموي عام 54 هـ قبل العهدين السلجوقي والعثماني ويضع ست احتمالات أخرى حول وجودهم في العراق:

(1) إجراءات الخليفة العباسي المعتصم بالله وتأسيسه جيشاً وحيداً محترفاً يتبع رأس الدولة .

(2) في عهد السلاجقة والبويهيين جاءوا بهم من الأناضول إلى مناطق الشمال الغربي والجنوبي الشرقي من تلعفر في الموصل ثم إلى أربيل وألتون كوبري وطوز خورماتو في كركوك ومندلي وزرباطية في ديالى .

(3) حفدة أسرى الحرب الترك المائة ألف الذين وقعوا في يد تيمور لنك ثم اعتقلهم ما بين عامي 1392-1402م

(4) السلطان ياوز سليم وسليمان القانوني 1512-1566 نقلاهم من الأناضول ليقوموا بحماية الطرق السلطانية.

(5) إنهم سلالة الأذربيجانيين الذين جاء بهم الشاه إسماعيل الصفوي أثناء احتلاله جزءً من العراق بين عامي 1502-1534.

(6) من حفدة الحاميات العسكرية التركمانية التي أنشأها نادر شاه ما بين عامي 1730-1747[1].

## تسوية سياسية

مصطلح يطلق على العملية التي يتم بموجبها اتفاق الفاعلين في صراع ما على الاعتراف ببعض مطالبات الآخرين مع عدم التضحية بالمصالح الأساسية الخاصة بهم. ويمكن اعتبار التسوية السياسية عبارة عن حل وسط بين فريقين بعد صراع حول قضية ما.

## التطهير العرقي/ السياسي/ الديني

التطهير هو عملية التنظيف السياسي الذي تقوم به الأنظمة السلطوية على أساس الاختلاف مع النظام السياسي، فقد يكون التطهير دينيا عندما يكون أساسه إلغاء الجماعة الدينية المنافسة كما حدث في يوغسلافيا السابقة بين عامي (1992-1996) من قبل الصرب والكروات ضد المسلمين، وقد يكون عرقيا عندما تسعى النظم السلطوية إلى القضاء على المجموعة القومية المنافسة لها كما حدث في رواندا. وقد يكون التطهير سياسيا عندما يصار إلى إقصاء الجماعات السياسية المناوئة كما فعل النظام وفيه تم تطهير الصفوف من العناصر المناوئة لجوزيف ستالين ومئات الملايين منهم في معسكرات الاعتقال. ويعد التطهير نوعا من الحرب الجديدة حيث حل الصراع بين المليشيات والأحزاب المتنافسة والجماعات الاثنية غير الرسمية محل الصراع بين الدول. وقد استخدم هذا النوع من الفعل السياسي في أكثر من مناسبة عبر تاريخ العراق الحديث وبخاصة منذ إعلان الجمهورية عام 1958 وحتى عام 2003.

---

(1) محمد جواد علي، تعقيب في ندوة: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، هامش ص427.

## تعويضات حرب الكويت

التعويضات هي المطالبات التي يطلبها أو يفرضها الطرف المنتصر على المنهزم بعد توقف القتال، وقد تكون مالية أو أراض وممتلكات مادية. وينظر للتعويضات على أنها أداة عقوبة وردع وإذلال للطرف المهزوم. وقد فرضت تعويضات هائلة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، كما فرضت تعويضات كبيرة على العراق عقب غزوه الكويت عام 1990. وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 عام 1990، اعتبر العراق مسؤولاً عن جميع الخسائر والأضرار، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة والمصادر الطبيعية والخسائر التي لحقت بغير العراقيين نتيجة لاحتلال الكويت. وقد نص القرار على تشكيل لجنة من أعضائه للبت في طلبات التعويضات. كما طلب من الأمم المتحدة إعداد توصيات لإنشاء «صندوق الأمم المتحدة للتعويضات» تدفع منه مبالغ لحكومة الكويت وللحكومات والشركات والأفراد ممن تعرضوا لخسائر بسبب الاحتلال. تلقت اللجنة أكثر من 2,6 مليون طلب بلغت قيمتها الإجمالية 351 مليار دولار، تمت معالجة 1,5 مليون طلب قيمتها 44 مليار دولار. كما تم دفع مبلغ 17,5 مليار من عائدات مبيعات النفط العراقي تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد عقدت اللجنة 56 اجتماعاً انتهت في 30 حزيران/ يونيو 2005 حيث أكملت أعمالها بعد 12 عاماً قضتها في النظر في طلبات التعويضات، وبلغت قيمة ما طلبته من تعويضات حوالي 361 مليار دولار. وكانت ربع عائدات النفط العراقي المصدرة بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء تذهب إلى صندوق التعويضات، وقد خفضت بعد تغيير نظام صدام حسين عام 2003 إلى 5% .

## التقدم (حزب)

هو أول حزب برلماني حكومي في العراق أسسه عبد المحسن السعدون في آب/ أغسطس 1925 لإسناد وزارته الثانية، لذا شكله من داخل «مجلس الأمة» لتنظيم أكثرية النواب المؤيدة له. وتكوَّن الحزب من خمسين نائباً، انتخبوا عبد المحسن السعدون رئيساً، ارشد العمري معتمداً، وضمت الهيئة الإدارية كلاً من: كاطع العوادي، محسن أبو طبيخ، إبراهيم يوسف، أمين زكي، فخري آل جميل، ومحمد سعيد العبد الواحد. وكان الحزب يتمتع بنفوذ عشائري كبير في منطقة الفرات الأوسط وبتأييد دار الاعتماد البريطاني. وطبقاً للنظام الأساسي للحزب فانه يسعى إلى «(أ) تطبيق أحكام المعاهدة العراقية - الإنكليزية، والسعي لإجراء التعديلات المنوه بها في قرار المجلس التأسيسي، وإدخال العراق ضمن عصبة الأمم، والاحتفاظ بالوحدة العراقية بحدودها الطبيعية الحاضرة، والحصول على الاستقلال التام، وتأييد روابط المودة مع الدولة الحليفة، وتأسيس صلات ودية مع الدول كافة (ب) الإسراع بسن ما حتمه القانون الأساسي من القوانين والأنظمة، وإصلاح القوانين المتبعة وفقا لحاجة البلاد»[1] ولما استقال السعدون من رئاسة الحزب، بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب، أصبح جعفر العسكري رئيساً له، ثم استقال الأخير من رئاسة الحزب بعد استقالته من رئاسة مجلس الوزراء فأعيد انتخاب السعدون رئيسا للحزب. كما أصدر الحزب جريدة «التقدم» في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1928 وعهد إلى المحامي سلمان الشيخ داود لان يكون صاحب امتيازها ورئيس تحريرها، وقد توقفت عن الصدور في الثلث الأول من

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص93.

عام 1929[1]. اصطدم الحزب بمعارضة حزب برلماني آخر هو «حزب الشعب» الذي ألفه ياسين الهاشمي. وبعد انتحار السعدون تفرق أعضاء الحزب إلى أحزاب وكتل أخرى وتلاشى في تموز/ يوليو 1931[2]. (ينظر: عبد المحسن السعدون) غير أنه جرت محاولات للحفاظ على الحزب بعد ذلك فترأسه ناجي السويدي، ثم خلفه أخوه توفيق السويدي الذي ترأس الحزب اثر انقسامه إلى قسمين، حيث ترك أحدهما العمل الحزبي. تعرض الحزب لنكسة جديدة حين عين الملك فيصل توفيق السويدي سفيراً في طهران ليبعده عن الحزب، فترأس الحزب عبد العزيز القصاب الذي شهد نهايته[3].

### التمرد (مفهوم)

حرب تخاض داخل حدود دولة ما بهدف الإطاحة بالحكومة القائمة، أو طرد القوى المحتلة. وعادة ما تتخذ صورة حرب عصابات، أو تتبنى العمل الإرهابي. وقد ينطوي التمرد على نشاط سياسي بجانب النشاط العسكري .

### تنظيم الحركة الإسلامية في العراق

إحدى الأجنحة العسكرية لـ«حزب الدعوة الإسلامية»، تشكل أواخر عام 1979، وتألفت قيادته من: المهندس هاشم الحكيم، المهندس عامر عبد الله الكفيشي، مثنى (أبو حارث). تمكنت الحركة من تجميع 300 عنصر وكان مجال عملها منطقة الفرات الأوسط. ونفذت عدداً من العمليات أهمها: اقتحام السفارة البريطانية في 19 حزيران/ يونيو 1980، محاولة اغتيال وزير الإعلام آنذاك طارق عزيز، وعملية الجامعة التكنولوجية. استمرت الحركة حتى منتصف عام 1981 حيث تعرضت إلى العديد من الضربات في بغداد والمحافظات، واعتقل اغلب كادرها القيادي، في حين تمكن عامر عبد الله من الهرب إلى سوريا. وتلاشى عملها بعد ذلك[4]. ويبدو أنها عادت للظهور عام 1991 عندما حضر بعض ممثليها إلى مؤتمرات المعارضة العراقية في بيروت (1991)، وفيينا (1992) وصلاح الدين (1992).

### تنظيم الشيوعيين الثوريين العراقيين

منظمة ماركسية لينينية بقيادة تحسين علي الشيخلي المعروف باسمه الحركي (يحيى العراقي) الذي انفصل عن «اللجنة الثورية» بقيادة سليم الفخري (اغتيل في بيروت في 24 آذار/ مارس 1980) والتي انحلت بدورها بعد خروج الفخري منها. أصدر التنظيم جريدة باسم «الأساس» في بيروت[5].

### التنظيم القومي العربي

كانت الحركة القومية العربية تعمل تحت قيادة سرية للغاية، وقد ابتعد التنظيم عن تسمية نفسه باسم معين حفاظا على السرية، غير إن المعاصرين للأحداث في بغداد يشيرون إلى التنظيم بأسماء عديدة منها: «حزب الوحدة العربية» و«جماعة الوحدة العربية» و«التنظيم القومي العربي» وان التنظيم اتجه منذ عام

---

(1) المصدر السابق، ص100.

(2) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص65- 67؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص24-25، عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص100-101.

(3) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ج1، ص112.

(4) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص346-350.

(5) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص254.

1934 إلى جناحين عسكري ومدني وكان من أبرز العسكريين فيه صلاح الدين الصباغ، أما المدنيين فكان الأبرز بينهم: يونس السبعاوي، سليم النعيمي ومحمد صديق شنشل[1].

### تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين





عقب احتلال العراق عام 2003 ظهرت تنظيمات إسلامية متطرفة لعل أبرزها «جماعة التوحيد والجهاد» التي يتزعمها الأردني أبو مصعب الزرقاوي، يرتبط بتنظيم القاعدة الذي أسسه المنشق السعودي أسامة بن لادن (1954-2011). وقد تبنت الجماعة العديد من عمليات الاغتيال بالسيارات المفخخة، كاغتيال سريجيو ديملو (ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق) ومحمد باقر الحكيم وعز الدين سليم وقتل عدد من الدبلوماسيين والاعتداء على سفارات عربية وأجنبية في بغداد ومئات العمليات التي استهدفت المدنيين. وفي شهر رمضان 1425 غيرت الجماعة اسمها إلى «تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» عندما تبنت في 20 تشرين الأول/ 2004 عمليتي تفجير لعربة أمريكية والهجوم على مقر للحرس الوطني العراقي. وفي 27 أيلول/سبتمبر 2005 أعلنت الحكومة العراقية عن قتل أبو عزام العراقي الذي وصفته بأنه الرجل الثاني في التنظيم. وفي 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أعلنت القوات الأمريكية عن اعتقال ياسر محمد جاسم خضر الكرابلي (أبو دجانة) الذي قالت أنه مسؤول الدعاية في التنظيم، وإبراهيم خليفة صبحي الذي قالت انه أحد مساعدي الزرقاوي. وفي 27 كانون الأول/ ديسمبر 2005 تبنى التنظيم في بيان منشور في إحدى مواقع الانترنيت هجوما بالصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة انطلاقا من جنوب لبنان.

إن الصعود البارز في نشاط التنظيم ومحاولته شمول نشاطه الدول المجاورة للعراق، وبخاصة الأردن والسعودية، ومحاولته تأسيس امتدادات له في هذين البلدين، شكل منعطفا خطيرا في مسيرة التنظيم، وربما يكون هو ما عجل بنهاية زعيمه أبي مصعب الزرقاوي، الذي ما يزال دور المخابرات الأردنية وربما السعودية غامضاً رغم أن الأردن أعلنت في حينها أنها ساهمت في عملية قتله في 7 حزيران/ يونيو 2006 في غارة جوية أمريكية بعد عملية ملاحقة أمريكية عراقية مشتركة وأفضت إلى مقتله مع سبعة من معاونيه بينهم امرأتان في بيت وسط مزرعة معزولة في منطقة هبهب شمال بعقوبة.

في 12 حزيران/ يونيو 2006 أعلن عن تنصيب أبي حمزة المهاجر أميراً (قائداً) للتنظيم. وفي اليوم التالي توعد المهاجر في بيان نشر على الانترنيت بشن هجمات جديدة على الحكومة العراقية والقوات الأمريكية.

ومع قيادة المهاجر للتنظيم تحول نشاط تنظيم القاعدة إلى الإيغال في استهداف المواطنين وشن عمليات اعتبرتها حتى الجماعات المسلحة غير أخلاقية من قبيل استخدام غاز الكلور في التفجيرات. كما أنه تحول باتجاه استهداف السنة العرب المشاركين في العملية السياسية، فاستعدى العشائر السنية في أبي غريب والرمادي بعدما اتهمته تلك العشائر بقتل بعض شيوخها، وتطورت الخلافات مع التنظيم إلى إعلان الجماعات المسلحة العراقية نيتها إعلان الحرب على تنظيم القاعدة، وهو الأمر الذي رفضته «هيئة علماء

---

(1) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق (1934-1942)، ص127-128.

المسلمين» أحد أقوى الداعمين للتنظيم في العراق بعد مجلس شورى المجاهدين.

وفي 5 نيسان/ ابريل 2007 نشر «الجيش الإسلامي في العراق» بياناً اتهم فيه تنظيم القاعدة بابتزاز الناس وتكفيرهم وقتل المجاهدين في العراق على خلفية اغتيال حارث ظاهر الضاري نجل أحد شيوخ عشائر زوبع وأحد قياديي «الجيش الإسلامي في العراق». تراجعت قدرة التنظيم بعد الضربات التي تلقتها قياداته والعقول المدبرة له وشبكات التمويل الداعمة له.

### التنمية الاقتصادية

حسب تعريف البنك الدولي هي «زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة» والمفهوم الأوسع للتنمية الاقتصادية يشمل أيضاً خصائص هامة أخرى مرتبطة بها ولاسيما المساواة الأكبر في الفرص والحريات السياسية والمدنية[1]. لذ فإن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي وارتفاع في معدلات الدخل الفردي، بل هي عملية شاملة تُعنى بالإنسان مثلما تُعنى بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وأيا كان المفهوم الذي تتبناه الدول للتنمية فإنها يجب أن تحقق بعض أو كل من الأهداف التالية: زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية (الغذاء والسكن والحماية)؛ رفع مستوى المعيشة من خلال توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا اعتزازا بالنفس على المستوى الفردي بشكل كبير؛ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتماد على الغير، وتحريرهم من قوى الجهل والمآسي الإنسانية .

### تنوعة بابل (جمعية)

منظمة صهيونية مسلحة. تأسست عام 1943 وانضم إليها عدد كبير من الشباب اليهودي في العراق. وكانت غايتها تسهيل مهمة هجرة اليهود إلى فلسطين وذلك بعد تعليمهم العبرية المستخدمة في فلسطين. وكانت الجمعية تصدر نشرة باللغة العربية تسمى «الخلاص» (نتيب همكشما)، تطبع في الوكر الطباعي للجمعية. وقد تمكنت مديرية التحقيقات الجنائية من إلقاء القبض على أعضاء هذه الجمعية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1949[2].

### التوحيد والجهاد (جماعة)

ينظر: تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين

### توفيق الخالدي (ت 1924)

وزير سابق. في أواخر كانون الثاني/ يناير 1915 كان على رأس القوة التركية التي وصلت إلى السماوة، ثم عسكر في منطقة «الغدير» في عربستان ومعه المجاهدين لمحاربة الانجليز إبان الحرب العالمية الأولى. واستمر في منصبه حتى أواسط آذار/ مارس عندما حل محله محمد فاضل باشا الداغستاني وأصبح الخالدي ضابط ركن له[3].

عين وزيراً للعدلية في حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة (28 أيلول/ سبتمبر- 16 تشرين

---

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ص49.
(2) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص205.
(3) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثاني، الجزء الرابع، ص152.

الثاني/ نوفمبر 1922) لكنه استقال في 3 آب/ أغسطس من منصبه بعدما شعر بعجزه عن معالجة الاضطرابات في الفرات الأوسط. يصفه عبد الرزاق الحسني بأنه «شخصية فذة، ذو كفاءة نادرة، وكان خصومه السياسيون يخشون بأسه، ويوجسون خيفة من قرب صيرورته رئيسا للوزراء، حيث يقضي على طموحاتهم ويبدد أحلامهم، وقد يمهد إلى قيام حكم جمهوري في العراق». أما حنا بطاطو فيرى أن الخالدي كان ذا ميول معادية للضباط الشريفيين وموالية لبريطانيا. اغتيل يوم الجمعة 22 شباط/ فبراير 1924 وكان اغتياله بتحريض من نوري السعيد استناداً إلى شهادة أحد الساسة البريطانيين[1].

## توفيق السويدي (1892–1968)



رئيس وزراء سابق. أحد الساسة العراقيين من الجيل الذي واكب تأسيس الدولة العراقية وتنصيب الملك فيصل الأول ملكا على العراق. ولد سليمان توفيق بن يوسف السويدي في بغداد في آذار/ مارس 1892. درس في مدرسة الأليانس والمدرسة السلطانية، ثم التحق بمدرسة الحقوق البغدادية عند افتتاحها في أيلول/ سبتمبر 1908، وانتقل في السنة التالية إلى اسطنبول لإكمال دراسته القانونية فيها فأكمل الدراسة عام 1912، ثم التحق بجامعة السوربون في باريس. وكان أحد عراقيين شاركا[2] في المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس في 18 حزيران / يونيو 1913.

عاد إلى اسطنبول عام 1914 فعين موظفاً في نظارة المعارف التركية (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914-13 أيلول/سبتمبر 1915) وانتدب سكرتيراً للجنة تصحيح القاموس التركي الفرنسي. ثم التحق بالجيش ضابطاً احتياطياً في أركان حرب الجنرال فان سندرسن. ثم عين معاون المشاور العدلي للفيلق التركي الثاني والعشرين، ثم نقل إلى فلسطين مستشاراً عدلياً لفرقة الخيالة الثالثة والفيلق الثالث والعشرين. ولما أحتل البريطانيون طولكرم في تشرين الأول/ أكتوبر 1918 انضم إلى الجيش العربي في الشام، فعين معاون حاكم الحقوق (1918) فأستاذاً في معهد الحقوق (1919-1920).

عاد إلى العراق بعد سقوط حكومة فيصل في سوريا فعين معاون مشاور الحكومة في وزارة العدلية (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921-19 تموز/ يوليو 1925)، وأسندت إليه في الوقت نفسه مديرية مدرسة الحقوق كما كان مدرساً فيها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 مثل العراق في مؤتمر لوزان إلى جانب جعفر العسكري. وأسندت إليه رئاسة كلية الحقوق، ومديرية العدلية العامة.

استوزر لأول مرة وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (14 كانون الثاني/ يناير 1928- 20 كانون الثاني/ يناير 1929. شكّل ثلاث حكومات في أوقات مختلفة. في 28 نيسان/ أبريل 1929 ألف وزارته الأولى التي استقالت بعد مدة وجيزة وذلك في 25 آب/ أغسطس 1929. وفي 23 شباط/ فبراير 1946 شكّل وزارته الثانية وكان ابرز ما قامت به إلغاء الأحكام العرفية والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية، وحاول تعديل معاهدة 1930، فلم تنسجم سياسته مع رغبة

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص200-201؛ حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ص370.

(2) الآخر هو سليمان عنبر وكان طالبا مع السويدي ويدرس في باريس.

الوصي. فاستقالت حكومته في 30 آذار/ مارس 1946. في 5 شباط/ فبراير 1950 شكل حكومته الثالثة التي استقالت في 12 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. كما شغل وزارات الخارجية (1934 بعد استقالة الوزير في وزارة جميل المدفعي الثانية)، والعدلية (1935)، والخارجية (1937) و(1941) و (1953)، ونائبا لرئيس الوزراء (1943-1944).

انتخب نائباً عن لواء الدليم (1928- 1930) وفي هذا المجلس شغل منصب رئيس مجلس الأمة، ثم انتخب نائباً عن بغداد (1935)، كما عين عضواً بـ«مجلس الأعيان» (1947 و 1955). واختير عند تأسيس «المصرف الوطني العراقي» محافظاً له بالوكالة (حزيران/ يونيو 1948-شباط/ فبراير 1949)، وعندما أنشئ «الاتحاد العربي الهاشمي» بين العراق والأردن عين وزيراً لخارجية الاتحاد (19 أيار/مايو 1958)، وعضواً في مجلس الاتحاد في الوقت نفسه.

وبعد الإطاحة بالنظام الملكي في العراق اعتقل في يوم الانقلاب وحكمت عليه «محكمة الشعب» بالأشغال الشاقة المؤبدة (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958)، أعفي عنه وأطلق سراحه في ذكرى الثورة عام 1961. أقام منذ عام 1962 في بيروت حتى وفاته في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1968. ونقل جثمانه إلى بغداد ليدفن فيها.

## توفيق الياسري

الأمين العام لـ«الائتلاف الوطني العراقي». انضم في عام 1991 إلى «حركة الوفاق الوطني العراقي» وشغل منصباً قيادياً فيها، حتى بدأ بالمشاركة في نشاطات الائتلاف الوطني العراقي ففصل من عضوية الوفاق. شارك في انتخابات عام 2005 لكنه لم يحصل على مقعد في الجمعية الوطنية ومجلس النواب، وانضم إلى جبهة المعترضين على نتائج انتخابات عام 2005- مرام.

## توفيق وهبي (1889- 1984)



وزير سابق. ولد في السليمانية عام 1889 لعائلة كردية. أكمل دراسته الابتدائية والإعدادية في اسطنبول وتخرج في الكلية العسكرية عام 1908، ثم التحق بكلية الأركان وتخرج فيها عام 1912.

عاد إلى العراق قبل تأسيس الحكم الوطني، وكان من بين مؤسسي الجيش العراقي عام 1921. وفي عام 1929 أصبح آمراً للكلية العسكرية في بغداد، ثم عين متصرفا للسليمانية حتى أحيل على التقاعد. في عام 1936 عين مديراً عاماً للأشغال والمساحة.

عين وزيراً للاقتصاد في الوزارتين اللتين شكلهما حمدي الباجه جي (1944- 1946) وللمعارف في وزارة صالح جبر (29 آذار/ مارس 1947- 27 كانون الثاني/ يناير 1948)، وللشؤون الاجتماعية في وزارة توفيق السويدي الثالثة (5 شباط/ فبراير- 15 أيلول/ سبتمبر 1950).

في عام 1951 انخرط في صفوف «حزب الأمة الاشتراكي» الذي أسسه صالح جبر، وفي عام 1954 قاد انشقاقاً داخل الحزب وأعلن حل الحزب، فبادرت الهيئة الإدارية بفصل وهبي مع عدد من رفاقه. توفي في لندن في 5 كانون الثاني/ يناير 1984.

## التيار الإسلامي الديمقراطي

تأسس في آذار/ مارس 2003 على يد محمد عبد الجبار الشبوط، وهو حزب يحاول الجمع بين الإسلام بوصفه ركيزة ثقافية والديمقراطية بوصفها آلية إجرائية محايدة ويجعل

منها برنامجا له. ويشغل حسين درويش العادلي منصب الأمين العام للتيار. ويسعى التيار إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: (1) إعادة بناء الدولة العراقية التي انهارت مع سقوط النظام البعثي على أسس سليمة؛ (2) إعادة السلطة السياسية، أي الحكم، إلى الشعب، باعتباره صاحب السلطة الحقيقي؛ (3) توزيع الثروة توزيعاً عادلاً قبل الإنتاج وبعده[1].

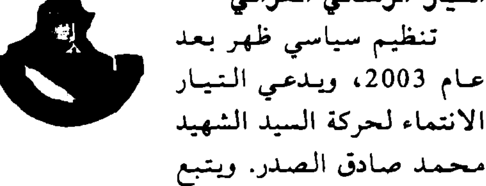
**تيار الإمام الصدر (حركة)**

شاركت الحركة في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج، لكنها انسحبت من مؤتمر لندن للمعارضة العراقية.

**التيار الصدري**

منذ اغتيال السيد محمد باقر الصدر عام 1980 برزت ظاهرة ميزت العمل الإسلامي في العراق ألا وهي ظاهرة الانتساب للصدر فبرز منذ ذلك الحين ما يعرف بالخط الصدري الذي يمتد ليشمل شخصيات وقيادات وأحزاب إسلامية شيعية مهمة منها السيد كاظم الحائري، الاصفي، العسكري، الكوراني وهم من رموز حزب الدعوة الإسلامية، كما يشمل السيد محمد صادق الصدر ونجله السيد مقتدى الصدر وجيش المهدي كما يشمل الشيخ محمد اليعقوبي وحزب الفضيلة. وعلى الرغم من عدم امتلاك التيار رؤية موحدة تجاه الأمور السياسية إلا انه يمتلك اتفاقاً على محورية دور آل الصدر في العمل الإسلامي في العراق واعتباره مفجر الثورة الإسلامية. شارك التيار في العملية السياسية بعد عام 2003 رغم أنه يعد من المعارضين لها، متحالفا مع الائتلاف العراقي الموحد ثم الائتلاف الوطني العراقي، وشارك في الحكومات التي تشكلت منذ عام 2005 بشكل فاعل، وتمكنت قائمته «الأحرار» من الحصول على 40 مقعداً في انتخابات مجلس النواب لعام 2010 مكنته من كسب مناصب سيادية بينها نائب رئيس مجلس النواب الذي شغله قصي السهيل، إضافة إلى ووزارات التخطيط والعمل والإسكان.

**التيار الرسالي العراقي**




تنظيم سياسي ظهر بعد عام 2003، ويدعي التيار الانتماء لحركة السيد الشهيد محمد صادق الصدر. ويتبع التيار عدد من المنظمات هي: مؤسسة هدى الصدر الثقافية والعلمية والإنسانية، مؤسسة الرسالي لكفالة اليتيم والمنتدى الثقافي. وللتيار صحيفة أسبوعية هي «الهدى». كما أن له موقعاً على شبكة الانترنيت[2]. انضم إلى إئتلاف «دولة القانون» لخوض انتخابات عام 2010، وحصل أمينه العام عدنان الشحماني على مقعد في المجلس.

**تيار العراق الجديد من أجل العدالة والحرية**

أعلن عن تأسيسه في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2003 في العاصمة البريطانية لندن ويهدف إلى تأسيس نشاط طوعي ومستقل يجمع بين مهمات غرف التفكير والعمل السياسي المستقل باتجاه بلورة وتطبيق مفهوم الدولة والعدالة والدستور. وتضم لجنة العمل والمتابعة فيها كلاً من: نبيل ياسين، مهدي سعيد، هاشم القريشي، جبار ياسين، غانم جواد، طارق عبد الحميد، صاحب الربيعي، أياد سرحان، عبد الصمد أسد، ومحمد حسن الموسوي.

---

(1) (www.demoislam.com).

(2) www.altayar-alresaly.com.

**التيار القومي العربي (حركة)**
ينظر: صبحي عبد الحميد

**تيار الوسط الديمقراطي**

انبثق على أساس التعبئة والإعداد لمؤتمر عام للمعارضة العراقية والذي عقد في نيويورك من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر- 6 كانون الأول/ ديسمبر 1999[1]. وجاء في البلاغ الصحفي للتيار أنه يعمل على:

1) إقامة نظام ديمقراطي تعددي يكفل حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية وحق دستور يرسخ مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الدولية المبرمة بشأنها.

2) اعتبار الوحدة الوطنية لا تفرض، بل تكتسب طوعاً، لذا يلتزم مبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي ضمن العراق الديمقراطي الموحد واحترام حقوق كافة القوميات والأقليات الأخرى.

3) مراجعة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، بما يوفر السبيل الأفضل لإنعاش القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويضيق دائرة الفقر الاجتماعي ويفتح الأبواب أمام التعاون الإقليمي والدولي ويحل مشكلات التلوث البيئي.

4) العمل على تعزيز التعاون والتنسيق في المجال العربي وتعزيز العلاقات مع دول الجوار على أساس المصالح المتبادلة وميثاق الأمم المتحدة.

وعقد في 12 شباط/ فبراير 2000 الاجتماع الأول لتيار الوسط الديمقراطي بحضور شخصيات عراقية مستقلة وفيه أقرت لائحة النظام الداخلي، وانتخبت اللجنة التنفيذية المؤلفة من 15 عضوا: عدنان الباجه جي (أميناً عاماً)، عارف عبد الرزاق، محمد الظاهر، غسان العطية (ناطقاً رسمياً)، سعد عبد الرزاق، علي حنوش، دلال المفتي، محسن الشبوط، مالك الياسري، حسن الخطيب، إسماعيل زاير، أيهم السامرائي، محمد علي زيني، جاسم المطير، ويوسف الدرة[2].

---

(1) ينظر: شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص312-315.
(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص373-376.

# حرف الثاء

### ثائر الفيلي (1958-)

زعيم كردي فيلي، ولد في مدينة الكوت عام 1958، وفي عام 1967 انتقل مع عائلته إلى بغداد. وفي عام 1979 اعتقل لأسباب سياسية وأطلق سراحه عام 1980. سافر إلى أوربا حيث استقر في بريطانيا للدراسة والعمل، كما مارس العمل السياسي ضمن تيارات المعارضة العراقية. انتمى إلى «الاتحاد الإسلامي لكرد العراق الفيليين» عام 2004، وانتخب أميناً عاماً للاتحاد. انضم إلى الائتلاف العراقي الموحد لخوض انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية لكنه انسحب في أواخر عام 2005 ليتزعم «قائمة الاتحاد الإسلامي لكرد العراق الفيليين» لخوض انتخابات أواخر عام 2005[1].

### ثابت عبد النور (1890-1958)



احد أعضاء «جمعية العهد» ونائب سابق. هو نقولا عبد النور ولد في الموصل لعائلة مسيحية معروفة، نشأ ودرس في الموصل. وبعد عام 1908 بدأ يتأثر بالأفكار القومية، ثم سافر إلى اسطنبول، فانتمى إلى جمعية «المنتدى الأدبي»، ثم عاد إلى الموصل، فساهم بتأسيس «جمعية العلم» السرية، ثم انخرط في جمعية العهد، وقد اعتقل عدة مرات، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة، غير أنه تمكن من الفرار من سجنه، والتحق بالثورة العربية في الحجاز. وبعد قيام الحكم الوطني في العراق عين سفيراً. وفي عام 1930 انتخب نائباً عن الموصل، وقيل أنه اعتنق الإسلام وغير اسمه إلى ثابت. وعاش بقية حياته وحيداً وتوفي ببغداد عام 1958[2].

### ثار الله الإسلامية (حركة)

حركة إسلامية شيعية يعتقد أنها وراء العمليات العسكرية ضد القوات البريطانية في البصرة، واغتيال عدد من أعضاء «حزب البعث العربي الاشتراكي» بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003. في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2005 فرضت قوة بريطانية مدرعة الطوق على مسكن الأمين العام لحزب «ثار الله» السيد يوسف الموسوي في محافظة البصرة إلا إن أنصاره منعوا تلك القوة من اقتحام المنزل واعتقال الموسوي.

---

(1) Sotaliraq.com.

(2) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص298.
سيار الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، ص238.

**ثامر السعدون (1889-1965)**

نائب سابق. ولد ثامر ابن الشيخ سعدون السعدون (1857-1911) في المنتفك عام 1889، وعين إبان تشكيل الحكم الوطني في العراق مسؤولاً عن الاستخبارات في البادية الجنوبية، وكلف بتجهيز قوة عشائرية لصد غارات القبائل الوهابية على الحدود في أيلول/ سبتمبر 1923. انتخب نائباً عن المنتفك في مجلس النواب (حزيران/ يونيو 1939)، وجدد انتخابه في سبع دورات أخرى (1943، 1947، 1948، 1953، حزيران وأيلول 1954، 1958). غادر العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي، واستقر في المملكة العربية السعودية، وتوفي في الرياض في أيار/ مايو 1965.

**ثامر عباس غضبان (1945-)**

وزير سابق، ولد في أربيل عام 1945.حصل على البكالوريوس في الجيولوجيا من لندن، وعلى درجة الماجستير في هندسة خزانات النفط من الكلية الملكية بجامعة لندن. عمل في وزارة النفط منذ عام 1973، مهندسا للخزانات، ورئيسا لهندسة النفط والخزانات، ومديراً عاماً للدراسات والتخطط ورئيساً جيولوجيا. عُين في حزيران/ يونيو 2004 وزيرا للنفط في الحكومة التي رأسها أياد علاوي. بعدها أصبح رئيساً لهيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء.

**ثعلب الصحراء**

خلال الأيام (16-19) كانون الأول/ ديسمبر 1998 بدأت عملية «ثعلب الصحراء» وكانت أوسع عملية تشنها القوات الأمريكية والبريطانية منذ حرب الخليج عام 1991. أطلقت البحرية الأمريكية خلالها 325 صاروخا من نوع كروز، وأطلق سلاح الجو 100 منها، وهو ضعف عدد الصواريخ الذي أطلق أثناء حرب الخليج 1991. وقد أصابت الصواريخ محطة تصفية النفط في البصرة على أساس أن النظام كان يستخدمها لتهريب النفط. وأسفرت هذه الغارة عن مقتل 12 مدنياً عراقياً[1]. وكان المبرر للعملية هو عدم تعاون العراق مع لجان التفتيش الدولية عن أسلحة الدمار الشامل.

**الثورة (حزب)**

ينظر: شورش (حزب)

**الثورة (مفهوم)**

هي عملية تغيير سياسي تنطوي على تعبئة الحركات الاجتماعية الجماهيرية، التي تفضي من خلال استخدام القوة إلى قلب النظام القائم وتشكيل حكومة جديدة. وبهذا المعنى فان الثورة تختلف عن الانقلاب، لأنها تنطوي على حركة جماهيرية وحدوث تغييرات جوهرية في النظام السياسي بمجمله.

**الثورة الإسلامية في العراق (حركة)**

واجهة سياسية لـ«حزب الدعوة الإسلامية» كان يخفي نشاطه وراءها وقد اختفت بعدما أعلن الدعوة عن نشاطه.

**ثورة العشرين**

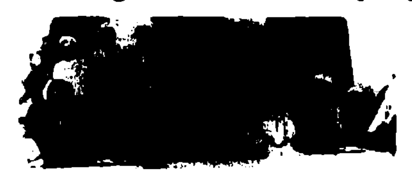
كانت القوى الوطنية والدينية في الفرات الأوسط تعتمد الطرق السلمية في رفض الاحتلال، لكن الموقف تطور سريعاً في كربلاء، بعدما أصدر الحاكم السياسي فيها

(1) كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015، ص326.

المقدم بولي (Pulley) أمرا باعتقال محمد رضا الشيرازي نجل الشيخ محمد تقي الشيرازي وعمران الحاج علوان وأخيه عثمان ومحمد علي الطباطبائي وآخرين ونفيهم إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي. كما بادر الحاكم السياسي للديوانية المقدم ديلي إلى القبض على شعلان أبو الجون لتنطلق في ذلك اليوم (30 حزيران/ يونيو 1920) شرارة الثورة العراقية عندما أقدمت عشيرة الظوالم على فك أسر أبي الجون. وسرعان ما تطورت هذه المطالبة إلى ثورة مسلحة امتدت من الرميثة يوم 30 حزيران/ يونيو 1920 إلى معظم أنحاء الفرات الأوسط، فلواء ديالى، فتلعفر، وسرت سريان النار في الهشيم، واستمرت ستة أشهر تكبدت السلطة المحتلة والثوار المطالبين باستقلال البلاد خسائر فادحة في الأموال والأنفس[1]. وفي 6 تموز/ يوليو 1920 توجهت قوة عسكرية بريطانية تضم 2000 عسكريا نحو الرميثة، بعدما سيطرت عليها قوى الثورة في محاولة لفك الحصار عن القوات البريطانية المتواجدة هناك، فحدثت «معركة العارضيات» التي دامت 17 ساعة متواصلة، اضطرت القوة البريطانية إثرها إلى التراجع والانسحاب نحو الديوانية. لكن تلك القوات لم تستطع الوصول إلى مقصدها، حيث جوبهت بقطع الطريق عليها، وقلع السكة الحديدية التي كانت القوات البريطانية تستخدمها في الانسحاب، فهرب قائد الحملة البريطانية لينجو بنفسه تاركاً قواته تحت رحمة الثوار وقد بلغ عدد القتلى البريطانيين حوالي 260 فرداً.

وقامت قوات الثورة بمحاصرة مدينة الكوفة في أواخر شهر تموز/ يوليو، وزحفت القوات البريطانية باتجاه المدينة قادمة من الحلة، فحدث معركة الرارنجية الشهيرة.

التحق الوطنيون العراقيون بالثورة المسلحة في الفرات الأوسط، وعملوا جنباً إلى جنب كعبد الواحد الحاج سكر، ومحسن أبو طبيخ، وسيد نور السيد عزيز، والسيد علوان الياسري، وجعفر أبو التمن وغيرهم. وساهم المثقفون في نشر أفكار التحرر في الصحف والمنشورات التي يصدرونها في النجف. وكان الثوار كلما حرروا منطقة أقاموا فيها حكومة محلية، ففي النجف شكل الثوار مجلسين أحدهما تشريعي ويتألف من ثمانية أعضاء ينتخب اثنان عن كل محلة من محلات النجف الأربع (البراق، الحويش، المشراق والعمارة). أما المجلس التنفيذي فيتكون من أربعة هم رؤساء المحلات الأربع في المدينة. وفي 26 آب/ أغسطس 1920 جرى الاقتراع لاختيارهم، وبعد ذلك أسسوا حرساً وطنياً للمحافظة على المدينة.



ومع تصاعد الثورة سارعت القوات البريطانية إلى تعزيز قواتها لقمعها، وأخذت تشن هجمات قاسية على الثوار، وترتكب ضد المواطنين العزل أعمالاً وحشية، لذا طلبت قوات جديدة فأضافت 30 ألف رجل إلى حوالي 60 ألفاً موجودين في العراق. وطلبت قوات من بريطانيا والهند وإيران، فسقطت المدن العراقية المحررة الواحدة تلو الأخرى. واضطر قادة الثورة إلى الهرب والالتجاء إلى الحجاز.

وفي الوقت الذي صَدم الاحتلال العراقيين بقسوته، وآلته العسكرية الفتاكة، كان الفقهاء وزعماء وشيوخ القبائل والوطنيون يستعدون لثورة تحررية شاملة ضد الاحتلال البريطاني تستهدف إقامة دولة عراقية مستقلة ونشرت

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط 5، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1982، ص43.

رسائل من زعماء الثورة إلى زعماء ومسؤولين في الغرب حددت فيها خارطة العراق من الموصل إلى مصب شط العرب في الخليج[1]. لذا يمكن النظر إلى الثورة العراقية الكبرى عام 1920 على أنها «التعبير الأمثل لرغبة محلية في تأسيس تلك الدولة بعد أن أجبرت الإنجليز على الاستعجال في تأسيس الحكومة الوطنية فانتزعت تلك الأحداث للعراقيين اعترافاً بنصيب سياسي في بناء، ومن ثم، في إدارة دولتهم الجديدة»[2].

من جهة أخرى، وسعياً منها لامتصاص الغضب الشعبي المتفجر قررت الحكومة البريطانية إعادة بيرسي كوكس إلى العراق الذي شرع بتشكيل حكومة «وطنية» تتولى تقرير نوع الحكم الذي يلائم العراق. ونجح في تشكيل الحكومة التي ترأسها عبد الرحمن النقيب في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1920. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 أعلن المندوب السامي أن قائد منطقة الشامية ابلغه أن القبائل في هذه المنطقة قد استسلمت بأجمعها. وكان واحداً من الأسباب الكبيرة لضعف الثورة، هو نقص الوحدة والزعامة الفعالة، كما أن ما توفر لدى البريطانيين من الوسائل العلمية الحديثة للدفاع والسيطرة، قد جعل الثورة مسألة وقت ليس إلا، واهتمام ضروري بإعادة النظام[3].

على رغم الفشل العسكري للثورة فثمة مكاسب مهمة حققتها كان أهمها أنها أجهزت على مشروع الكولونيل ولسن وكيل الحاكم البريطاني في العراق المتمثل بعدم الاعتراف بدولة عراقية، الذي كان لا يرى وجود أية علاقة للعراق بسائر البلاد العربية. وكان أمله إذا ما تشكلت في العراق إدارة سياسية إن يكون العراق أحد محميات التاج البريطاني على شاكلة الدومنيون. لكن الثورة أحدثت تغييراً أساسياً في اتجاهات السياسة البريطانية إزاء العراق. فجرى التفكير جدياً بتشكيل نوع من الحكم الأهلي فيه والنظر إليه كوحدة سياسية قائمة بذاتها[4]. وعلى الرغم من أن ثورة العشرين أوقعت خسائر كبيرة وكلفت البريطانيين مبالغ ضخمة وأحدثت بعض الاختلافات في الرأي بين صانعي القرار في لندن، إلا أنها أشعرتهم بضرورة مواصلة السيطرة على العراق[5]. ولكن بدلاً من أن يحكم البريطانيون البلاد على نحو مباشر قررت انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى تقليص الخسائر في الأرواح في صفوف القوات البريطانية وخفض النفقات إلى أدنى الحدود. عبر إقامة نظام عميل لها .

## ثورة النجف (1918)

تمردت النجف على سلطات الاحتلال البريطاني، إذ بادر جماعة من «جمعية النهضة الإسلامية» التي تأسست في مدينة النجف الأشرف عام 1917 على يد محمد علي بحر العلوم، يقودهم الحاج نجم البقال إلى اغتيال الكابتن و.م. مارشال مساعد الحاكم السياسي في النجف في 19 آذار/ مارس 1918. فبادر الانكليز إلى محاصرة المدينة بلواء يقوده الجنرال ساندروز (Sanders)، وتم احتلالها بعد

---

(1) حسن العلوي، أسوار الطين: في عقدة الكويت وأيديولوجيا الضم، ص23.
(2) عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914-1939، ص195.
(3) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ص137.
(4) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص134-135.
(5) للإطلاع على جانب من النقاشات التي شهدتها بريطانيا عقب الثورة وتحديد شكل الحكم فيه، ينظر: هنري فوستر، نشأة العراقي الحديث، ص142.

10 أيام (7 نيسان/ ابريل). وجرى تسليم الحاج نجم البقال، والقي القبض على حوالي 100 شخص آخرين، وحكم على 12 منهم بالإعدام، ونفذ الحكم بالكوفة في 30 أيار/ مايو 1918، وكان من بين الشهداء: البقال، وكاظم صبي، وعلي الرماحي، وجودي ناجي، ومحسن أبو غنيم. فيما هرب عباس الخليلي إلى إيران، وخفف الحكم عن السيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجزائري.

**الثوري الكردستاني (الحزب)**

رفض عدد من الكوادر «الحزب الديمقراطي الكردستاني- المكتب السياسي» (الجناح الذي يتزعمه إبراهيم أحمد وجلال الطالباني) قرار المؤتمر القاضي بأن يحل الحزب نفسه ويلتحق بـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» بقيادة الملا مصطفى البارزاني، وأعلنوا تعبيراً عن احتجاجهم على القرار انسحابهم من المؤتمر بعد أن أطلقوا على أنفسهم «لفيف من الثوريين الكردستانيين» كان من أبرزهم عبد الله إسماعيل (ملا ماطور)، عبد الستار طاهر شريف الذي ترأس الحزب بعد أن أعيد تشكيله بنفس الاسم برعاية أجهزة النظام البعثي الحاكم آنذاك وذلك اثر استئناف القتال بين النظام والحركة الكردية المسلحة عام 1974. وقد إلتحق عبد الستار طاهر شريف الذي أسندت إليه عدة مناصب وزارية منذ ذلك الحين بالمناطق الخاضعة لسيطرة «الاتحاد الوطني الكردستاني» بعد مصرع شقيقه (عبد الجبار طاهر) في نادي كركوك في ظروف غامضة. واستقر في السليمانية قبل أن يغادر العراق إلى تركيا ومنها إلى نيوزلندا حيث يقيم.

**ثيوقراطية (مفهوم)**

وتعني حرفياً «حكم الله» وقد صاغ هذا المصطلح المؤرخ جوزيفيوس في القرن الأول الميلادي. ثم أصبحت تعني دولة يسيطر عليها رجال الدين ويسود فيها القواعد والشريعة الدينية بدل القانون الوضعي. فالثيوقراطية Theocracy نظام سياسي أو حكومة دينية يديرها رجال الدين والكهنة. ويعني عمليا نظام تقوم القيم الدينية فيه بتحييد اتخاذ القرارات السياسية.

# حرف الجيم

## جابر عمر (1913–1993)

وزير سابق. من مواليد عانة عام 1913، أكمل دراسته في عانة ثم انتقل إلى بغداد ودرس في دار المعلمين. وتخرج فيها عام 1931 وعين معلما في قضاء الفلوجة عام 1935. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة زيورخ في ألمانيا (1935–1940).

في عام 1941 كان من بين المشاركين في حركة رشيد عالي الكيلاني. رحل بعدها إلى سوريا ليعمل أستاذا في الجامعة السورية. عاد إلى العراق عام 1948 بعد صدور العفو عن المشاركين في حركة الكيلاني. وعين أستاذاً في دار المعلمين ثم مديرا للتعليم الثانوي ثم مديرا عاما لمجلس الإعمار. تأثر بأفكار حزب البعث العربي الاشتراكي. لجأ إلى دمشق بين عامي (1956–1958). عاد إلى العراق بعد سقوط الملكية وكان أحد الشهود الرئيسيين في محاكمات المحكمة العسكرية الشهيرة. عُين وزيراً للمعارف في حكومة عبد الكريم قاسم، واعفي من منصبه في 30 أيلول/سبتمبر 1958. انضم إلى «التجمع القومي العراقي في القاهرة»، وعاد بعد انقلاب شباط/ فبراير 1963 وعين سفيرا للعراق في ألمانيا الاتحادية حتى عام 1965، ثم سفيرا في بلجيكا وهولندا. عاد إلى العراق ليمارس التدريس في الجامعة المستنصرية. توفي في بغداد في 11 أيار/مايو 1993[1].

## جاسم كاظم العزاوي (1926–)

وزير سابق. ولد في الخالص[2] عام 1924، وأنهى دراسته الابتدائية والثانوية في بعقوبة، وتخرج في الكلية العسكرية عام 1947، وشارك في حرب فلسطين عام 1948. وتخرج في كلية الأركان عام 1954 .

كان ضمن لجنة الاحتياط لـ«الضباط الأحرار»، وساهم في انقلاب تموز/ يوليو 1958 وعين صبيحة الانقلاب سكرتيرا خاصا لرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم.

عين بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 وزيراً مفوضاً في وزارة الخارجية، ثم تسلم منصب القائم بالأعمال العراقي في كل من اليونان وليبيا. وفي عام 1965 استقال من السلك الدبلوماسي.

ساهم في انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 وعين في 28 من الشهر نفسه وزيراً للوحدة وبعد ثلاثة أيام عين وزير للإصلاح الزراعي واعفي من منصبه حتى تموز/ يوليو 1969 وعين سفيرا في ديوان وزارة الخارجية. وفي 9

---

(1) مجموعة مؤلفين، موسوعة أعلام العرب، ج 1، ص113.

(2) يذهب حنا بطاطو أنه ولد في بغداد. ينظر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص101.

أيلول/ سبتمبر 1971 عين مديرا لمصلحة الموانئ العراقية. وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1971 أعيد إلى وظيفته السابقة بديوان وزارة الخارجية. ثم عين سفيراً في اليابان (1972-1973)، ثم سفيراً في النمسا. وفي عام 1974 أحيل على التقاعد[1].

**جاسم محمد جعفر (1958-)**



نائب الأمين العام لـ«الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق». وزير سابق، ولد عام 1958 في قضاء طوز خورماتو التابع لمحافظة صلاح الدين. حصل على البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة السليمانية عام 1980. انتظم في صفوف المعارضة العراقية الإسلامية عام 1979، حوكم غيابيا وصدر بحقه حكم بالإعدام. في عام 1981 غادر كردستان العراق عام 1981. وفي عام 1991 كان أحد مؤسسي «الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق»، واختير نائباً لأمينه العام. شارك في العديد من مؤتمرات المعارضة في خارج العراق. اختير وزيرا للإعمار والإسكان في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري في نيسان/ ابريل 2005. ثم وزيرا للشباب والرياضة في حكومتي نوري المالكي 2006 و2010.

**جاسم محمد كاظم العطار**

الناطق الرسمي باسم منظمة العمل الإسلامي ونائب سابق. واسمه الحركي (جواد العطار) ولد في كربلاء، ويعتبر من المؤسسين للمنظمة.كان من أوائل المنضمين إلى خلايا المنظمة والكتائب الرسالية. اعتقل مرات عدة في الأعوام (1973-1975) حتى تمكن من الفرار إلى شمال العراق اثر الحملة التي شنتها السلطة ضد كوادر الحركة الإسلامية. وتعرض للإصابة إبان حملة الأنفال في منطقة قره داغ في كردستان. عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، واشترك في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية مطلع عام 2005 وفاز بأحد مقعدين حصلت عليهما منظمة العمل الإسلامي في تلك الانتخابات.

**جاسوسية (مفهوم)**

الجاسوس هو الشخص الذي يعمل في الخفاء أو تحت شعار كاذب ليحصل على معلومات عن العمليات العسكرية لدولة محاربة بهدف إيصالها للعدو، فهم يعملون في وقت الحرب والسلم ويحصلون على معلومات لتعزيز جبهة الدولة التي يتجسسون لحسابها في حالة نشوب حرب جديدة والحصول على معلومات عن تطور الأسلحة الحربية في الدول الأخرى وما وصلت إليه من تكنولوجيا حديثة، ومن اجل تقوية الصراع القائم بين الدول على القواعد الإستراتيجية والسيطرة على مناطق النفوذ، والاستفادة من الاضطرابات السياسية في بقاع العالم، عن طريق دس الفتن والمؤامرات السياسية لخدمة مصالحها السياسية والإستراتيجية. وفي العراق اتهم عدد من الأشخاص بهذه التهمة عبر تاريخ الدولة العراقية، إلا إن أشهرها ما قيل أنه شبكة تجسس تنقل معلومات سرية إلى إسرائيل، وقد اعتقل أعضاؤها وعرضت محاكماتهم على شاشة التلفزيون في 24 كانون الثاني/ يناير 1969، وكانوا من اليهود العراقيين، وقد أدين

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص193-194.

14 منهم، وأعدموا شنقاً. ثم ربطت اعترافات بعض أعضاء الشبكة تورطاً مزعوماً لعبد الرحمن البزاز وعبد العزيز العقيلي وخليل كنه، في محاولة لإسقاط حكم البعث. وحكم على البزاز والعقيلي بالسجن. ومن ابرز القضايا التي ارتبطت بالجاسوسية في العراق، قضية الصحفي البريطاني من أصول إيرانية فرزاد بازوفت الذي اعتقل في أيلول/ سبتمبر 1989 في العراق بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، واعدم في منتصف آذار/ مارس 1990، بعدما رفضت القيادة العراقية وساطات بالإفراج عنه، الأمر الذي شكل بداية العداء مع الغرب قبيل اجتياح الكويت.

## جبار فرج الله (الشيخ) (1934–1983)

احد أعضاء «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في محافظة ميسان عام 1934 ونشأ وترعرع في المدينة نفسها. أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في المحافظة وانتقل إلى مدينة النجف الأشرف لدراسة العلوم الدينية في الحوزة العلمية، حيث درس على الشهيد محمد باقر الصدر. انضم إلى حزب الدعوة الإسلامية، واعتقل أكثر من مرة كان آخرها عام 1983 وحكم عليه بالإعدام حيث استشهد عام 1983[1].

## جبهة الاتحاد الوطني

تشكلت في شباط/فبراير 1957 وأصدرت بيانها الأول في 9 آذار/مارس 1957. وضمت «حزب البعث العربي الاشتراكي» و«الحزب الشيوعي العراقي»، «الحزب الوطني الديمقراطي»، و«حزب الاستقلال» وبعض الشخصيات المستقلة. وكان الشكل التنظيمي للجبهة يتكون من:

(1) اللجنة العليا: وتضم كلا من: فؤاد الركابي عن حزب البعث، عزيز أحمد الشيخ عن الشيوعي، محمد مهدي كبة عن الاستقلال، محمد حديد عن الوطني الديمقراطي، طلعت الشيباني - مراقب.

(2) اللجنة التنفيذية العليا التي تتفرع منها لجان رئيسة في معظم الألوية، وتضم كلاً من: شمس الدين كاظم عن البعث، حمزة سلمان وكمال عمر نظمي عن الشيوعي، زكي جميل حافظ عن الاستقلال، عبد الله عباس عن الوطني الديمقراطي، وطلعت الشيباني وصلاح خالص عن المستقلين.

وقد حددت الجبهة أهدافها في بيانها الصادر في 9 آذار/مارس 1957 بما يلي: (1) تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي؛ (2) الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية؛ (3) مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الايجابي؛ (4) إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية؛ (5) إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

وقد تراجع أداء الجبهة بعد عام 1958 ورغم محاولات إحيائها إلا إن اللجنة قد انتهت بسبب الخلافات بين الأحزاب المنضمة إليها[2].

## جبهة الأحزاب الكردستانية المعارضة

ينظر: الديمقراطي الكردستاني (الحزب)

---

(1) السيد محمد الغروي، تلامذة الإمام الشهيد الصدر: ملامحهم النفسية ومواقفهم الاجتماعية، ص46.

(2) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص231-236؛ وعبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق: جذورها التاريخية وتطورها، ص716-717؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص459؛ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، ص30.

**الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)**



إحدى التنظيمات التي ظهرت بعد احتلال العراق في نيسان/ ابريل 2003، ولها جناح عسكري هو «كتائب صلاح الدين» الذي تبنى بعض العمليات العسكرية الموجهة ضد القوات الأمريكية في العراق، وتتركز عملياتها في محافظة الأنبار.

**الجبهة الآشورية الموحدة**

تأسست في بغداد في 26 كانون الثاني/ يناير 2004. وطبقا للبيان التأسيسي فان «الظروف التي يمر بها شعبنا الآشوري وقضيتنا القومية حتمت... الالتئام لغرض تشكيل لجنة آشورية للعمل على التحضير لمؤتمر قومي آشوري في الوطن بعد حشد التأييد الجماهيري لتوجهاتها في الداخل تضم أحزاب ومؤسسات وشخصيات مهتمة ومختصة بتاريخ امتنا الآشورية. إن هذه الخطوة هي عبارة عن انطلاقة قومية متجددة مهمتها وضع خطة إستراتيجية تخاطب سلطة الائتلاف ومجلس الحكم العراقي والمجتمع الدولي حول مطالب الأمة الآشورية والاعتراف به في الدستور العراقي المرتقب كشعب أصيل وتأمين الحقوق القومية والثقافية والتراثية للأمة الآشورية.» وضم البيان التأسيسي قائمة بأسماء هيئة التأسيس وهم: هرمز موشي رئيسا؛ ابرم سامانو - نائب الرئيس؛ يوسف الديرو- مستشار؛ بؤاش جان - سكرتيرا؛ أرجنتين شمؤيل، كوريل شمعون، أدور أوراها، أدور هرمز، فدى يوسف، خوشابا بهرام، وجونسن عيسى - أعضاء.

أعلنت الجبهة موقفها تجاه قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية «كونه الخطوة الصحيحة في المسار التوافقي بين الفصائل والأطياف السياسية الرئيسة الممثلة في مجلس الحكم الذين تعاقدوا على قواسم مشتركة قد تلبي طموحات الشعب العراقي ولكن بحدود دنيا».

**الجبهة التركمانية العراقية**

أعلن عن تأسيسها نيسان/ابريل 1995 في مدينة أربيل ومن أربعة أحزاب هي: «الحزب الوطني التركماني»، «حزب توركمن ايلي» (ويعني ديار أو إقليم التركمان تأسس على يد أحمد كونش في قبرص، ويقوده رياض صاري كهيه)، «نادي الإخاء التركماني» (الذي يقوده صنعان قصاب أغلو)، «اتحاد المستقلين التركمان» (بقيادة كنعان عزيز أغالي). عقدت مؤتمرها الأول في أربيل في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 عقدت مؤتمرها الثاني الذي جرى فيه انتخاب قيادة جديدة للجبهة. كان رئيسها «صنعان أحمد آغا» قبل أن يتم انتخاب المهندس فاروق عبد الله عبد الرحمن رئيسا منتصف شهر أيلول/سبتمبر 2003. وفي عام 2003 انضمت «الحركة الإسلامية التركمانية» بقيادة سامي دونمز إلى الجبهة. وتصدر الجبهة صحيفة «تركمن ايلي» ناطقة باسمها. كما تمتلك قناة فضائية تحمل اسم «تركمن ايلي» أيضا. فضلاً عن قناة تلفزيونية محلية وإذاعة تبث من كركوك وبغداد. ويترأسها سعد الدين محمد أمين اركيج. ثم انضم اليها «مجلس التركمان» بزعامة يونس بيرقدار و«حزب العدالة التركماني» بزعامة أنور بيرقدار، وذلك قبيل انتخابات مجلس النواب عام 2005.

تتلخص مطالب الجبهة بالنسبة للتركمان كما جاءت في البيان الختامي لمؤتمرها الثاني «(أ) الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا، والعمل ضمن هذا الإطار لنيل حقوقنا المشروعة كباقي شرائح المجتمع العراقي؛ (ب) نطالب بتشكيل حكومة ديمقراطية متعددة برلمانية يتمثل فيها كل الشعب العراقي حتى يتسنى للجميع

العيش الكريم والحرية الإنسانية؛ (ج) نريد العيش المشترك في العراق الذي يتكون من مجتمع متعدد الأديان والمذاهب؛ (د) يجب أن تنظم الأسس السياسية والإدارية حسب النظام المتبع في الدول التي تتكون من مجتمعات وشرائح متعددة». شاركت في انتخابات عام 2005 وحصلت على مقعد واحد في الجمعية الوطنية الانتقالية ثم مقعد واحد في مجلس النواب الأول.

**الجبهة التقدمية للحزب الديمقراطي الكردستاني**

ينظر: حمزة عبد الله

**جبهة التوافق العراقية**

ائتلاف انتخابي يضم ثلاث كيانات سياسية هي: «الحزب الإسلامي العراقي»، «المؤتمر العام لأهل العراق» بزعامة عدنان الدليمي، و«مجلس الحوار الوطني العراقي» ويمثله خلف العليان. وقد أعلن عن تأسيسها في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2005، وذلك بهدف خوض انتخابات كانون الأول/ديسمبر. وقد تمكنت الجبهة من تحقيق نجاحات لا بأس بها في بغداد وعموم المثلث السني. وقد نالت 1,84 مليون صوتاً وحصلت على 44 مقعداً في مجلس النواب، إلا أنها اعترضت على نتائج الانتخابات واتهمت حكومة إبراهيم الجعفري التي أجرتها بالتزوير وانضمت التوافق إلى جبهة مرام التي تزعمها أياد علاوي للطعن في نتائج الانتخابات.

شاركت الجبهة في حكومة نوري المالكي وحصلت على سبعة مناصب وزارية بينها نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزارتي الثقافة والمرأة. كما تمثلت في هيئة الرئاسة بشخص رئيس الحزب الإسلامي العراقي طارق الهاشمي كما حصلت على رئاسة مجلس النواب الذي شغله محمود المشهداني ثم عبد الكريم السامرائي.

تراجع دور الجبهة خلال المرحلة التالية، وانسحاب عدد من كبار قادتها، وفي مقدمتهم طارق الهاشمي، إلا أن بعضا من رموزها استمر بالعمل تحت لوائها، وخاضوا انتخابات عام 2010 ضمن الجبهة، بعدما تحالفهم مع أياد علاوي. فاشتركت الجبهة تحت المسمى نفسه في انتخابات مجلس النواب عام 2010 وحصلت على ستة مقاعد رغم أنها خاضت الانتخابات النيابية في ثمان محافظات فحصلت على مقعد واحد في بغداد، ومقعدين في الانبار ومقعد واحد في الموصل، ومقعدين في صلاح الدين .

**جبهة الخلاص الوطني (1992)**

تنظيم سري يعتمد الكفاح المسلح وله جناح عسكري باسم «جيش الخلاص الوطني» تأسس في تشرين الأول/أكتوبر 1992. ومن أبرز رموزه حامد الزيادي، د. عمر كريم، وعمر الياسين[1].

**جبهة الدفاع عن فلسطين**

تشكلت عام 1947 وضمت أبرز الأحزاب العراقية: «الحزب الشيوعي العراقي»، «حزب الشعب»، و«حزب الاتحاد الوطني». وكان هدفها تبيان أبعاد المؤامرة التي تحاك في فلسطين لسلخها عن الوطن العربي والدفاع عن حق العرب بوجه الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. لكنها لم تحقق أهدافها وبخاصة بعد تأييد الحزب الشيوعي قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947،

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص255.

فابتعدت الأحزاب الأخرى عن الحزب الشيوعي.

**الجبهة الشعبية المتحدة (حزب)**

تأسس في أيار/مايو 1951 بمبادرة من «الحزب الوطني الديمقراطي» وبعض الساسة المستقلين، يتقدمهم مزاحم الباجه جي، وطه الهاشمي الذي انتخب رئيساً للجبهة. ومحمد رضا الشبيبي، جعفر حمندي، عبد الهادي الظاهر، برهان الدين باش أعيان.. . أجيزت الجبهة في 26 نيسان/ أبريل 1951. وانتخب في مؤتمره الأول (8 حزيران يونيو 1951) كل من: طه الهاشمي- رئيساً للمكتب الدائم، صادق البصام -أمينا لسر المكتب، محمد رضا الشبيبي - رئيساً للجنة السياسية، وعبد الهادي الظاهر- أميناً للسر. وغاية الجبهة «التأليف بين العناصر التي تشترك في أهداف معينة، للعمل معا على تحقيق تلك الأهداف، المفضية إلى إصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق، واستقلاله، وتحريره من كل نفوذ أجنبي، ضمن جامعة عربية مكينة البنيان». وتعتنق الجبهة مبدأ الحياد و «إبعاد العراق عن الاشتراك في الحرب، وذلك بالعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين المتنازعين. .». وعلى الصعيد الداخلي تعمل على «دعم الوحدة العراقية، وإيجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الأساسي، والتمسك بأحكامه.. وضمان الحريات الفردية والسياسية» و «إنقاذ العراق من الاستغلال الأجنبي لاقتصادياته، وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده، وإنقاذ أكثرية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس. ..»[(1)] .

وبعد إجازة الجبهة[(2)] في 26 أيار/مايو 1951 ظهرت بوادر التعاون بينها وبين الحزب الوطني الديمقراطي، واستمر التعاون بينهما حتى أواخر عام 1952، حيث حدث خلاف بين أعضاء الجبهة أنفسهم وبين أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بسبب الموقف من الانتخابات التي أجرتها وزارة نور الدين محمود. أصدر الحزب جريدته المركزية «الجبهة الشعبية». وشارك في وزارة فاضل الجمالي (أيلول/سبتمبر 1953). لكن سرعان ما دب الانقسام بين أعضائه فاستقال كل من: مزاحم الباجة جي، ونصرت الفارسي، وصادق البصام[(3)].

وعلى اثر تولي نوري السعيد الوزارة وإصداره قراراً يقضي بحل حزبه «الاتحاد الدستوري»، شعر حزب الجبهة الشعبية المتحدة بان بعض أعضائه يحاول التهرب من ميدان الكفاح الحزبي فأصدر رئيس الجبهة (محمد رضا الشبيبي) في 21 آب/أغسطس 1954، قراراً بوقف أعمال الحزب وتعطيل نشاطه السياسي حتى إشعار آخر[(4)].

**الجبهة القومية**

تشكلت عام 1961، في أعقاب انهيار «جبهة الاتحاد الوطني»، وضمت أحزاب: «البعث العربي الاشتراكي»، «الاستقلال»، شباب حزب الاستقلال، و«حركة القوميين

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص260 - 261.

(2) لم تجز الجبهة الشعبية على اعتبار إنها جبهة تضم أحزاب وهيئات وأفراد وانسحب الحزب الوطني منها وقد قام المؤسسون بحذف الفقرة التي تشير إلى ذلك لذا انسحب المنتمون إليها ممن كانوا أعضاء في أحزاب أخرى. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص260.

(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص134-137.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص201-203؛ و عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 9، ص106.

العرب»، كما ضمت بعض المستقلين وممثلي المنظمات المهنية القومية. وقد كرست الجبهة نشاطها لإسقاط عبد الكريم قاسم. وجدير بالذكر إن حركة القوميين العرب قد انسحبت منها، بعد مدة قصيرة (تموز/ يوليو). نتيجة لتأزم العلاقات بين الأحزاب والقوى القومية داخل الجبهة وخارجها لان الجبهة القومية لم تضم جميع القوى القومية فبقي خارجها الحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية والحزب الإسلامي، التي أبعدت عن الانضمام إلى الجبهة بسبب عدم فاعليتها وافتقارها إلى الشعبية[1].

## الجبهة القومية التقدمية

بعد محادثات بين الأحزاب العراقية جرى الاتفاق في تموز/يوليو 1973 على «ميثاق العمل الوطني» بين أحزاب: «البعث العربي الاشتراكي»، «الشيوعي العراقي»، «الديمقراطي الكردستاني»، القوميين التقدميين، والديمقراطيين المستقلين. وقد نص الميثاق على أن الجبهة اتحاد طوعي بين الأحزاب والجماعات التقدمية التي تسعى لتحقيق الأهداف التي تمت الموافقة عليها. ونص كذلك على إنشاء لجنة تنفيذية مركزية تسمى اللجنة العليا للجبهة الوطنية التقدمية، التي تتألف من 16 عضوا نصفهم من البعثيين، و3 أعضاء من الحزب الشيوعي، و3 أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني، بينما خصص لكل من الوطنيين التقدميين والديمقراطيين المستقلين عضو واحد. ومع عدم اشتراك الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجبهة، دعيت شخصيات كردية أخرى، وعرض على الأكراد أن يكون لهم خمسة ممثلين وبذا أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا 18 عضواً هم:

حزب البعث: احمد حسن البكر (رئيساً للجبهة)، صدام حسين (نائباً للرئيس)، نعيم حداد (أميناً للجبهة)، غانم عبد الجليل، طارق عزيز، حسن العامري، حكمت العزاوي، جعفر العيد.

الحزب الشيوعي: محمد عزيز، كريم أحمد، وأمير عبد الله.

الأحزاب والجماعات الكردية: هاشم عقراوي (أمين اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني)، عبد الستار طاهر شريف (أمين اللجنة المركزية للحزب الثوري الكردي)، عبد الله إسماعيل (وزير دولة في الحكومة)، بابكر الاشدري (رئيس المجلس التشريعي للمحافظات الكردية)، طه محيي الدين معروف، وعزيز عقراوي (وزير دولة).

الديمقراطيون المستقلون: مزهر العزاوي.

الجماعة الوطنية التقدمية: هشام الشاوي.

لكن استبداد حزب البعث الحاكم أدى إلى خرق الميثاق واتهام الأحزاب الأخرى وبخاصة الحزب الشيوعي بخرق الاتفاق الذي كان يسمح لحزب البعث وحده بالعمل في صفوف القوات المسلحة، وحكم على بعض أعضاء الحزب ممن اتهموا بالنشاط داخل الجيش فخرجت الأحزاب من الجبهة[2]، وانتهت عمليا.

## الجبهة الكردستانية العراقية

تحالف سياسي ضم «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، «الاتحاد الوطني الكردستاني»، «حزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني» (باسوك)، «الحزب الاشتراكي لكردستان العراق»، «الحزب الشيوعي العراقي»، «حزب

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص236-237؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص516-519.

(2) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص80.

الشعب الديمقراطي الكردستاني»، «حزب كادحي كردستان»، و«الحركة الديمقراطية الآشورية». وضمت القيادة السياسية للجبهة: رسول مامند، مسعود البارزاني، محمود عثمان، جلال الطالباني، نوشيروان مصطفى، فؤاد معصوم، عدنان المفتي، عزيز محمد، كريم أحمد الداود، عبد الرزاق الصافي، الملازم كريم، الملازم شوان، قادر عزيز، يونادم يوسف كنه، تينوس بيتو، وعبد الخالق زنكنه.

تم التوقيع على ميثاق الجبهة في أيار/مايو 1988، وقد جاء في الميثاق: إن الاعتراف المبكر للقوى والشخصيات التقدمية العراقية والعربية بالشعب الكردي وحقوقه المشروعة ومساندة وتضامن الجماهير العربية في العراق مع الجماهير الكردية في كفاحها العادل من أجل التحرر القومي والاجتماعي ساعد على تعزيز الكفاح العربي الكردي المشترك الذي هو أساس لوحدة الحركة الوطنية الديمقراطية العراقية ودعم تاريخي كبير لحركة التحرر الكردية بالذات. فالانتصارات الكبيرة لنضال شعبنا مثلما كانت بالماضي وكذلك في المستقبل منوطة بمدى تعزيز هذا الكفاح المشترك وتوطيد تحالف الحركة التحررية الكردية مع القوى الثورية العالمية بما فيها حركات التحرر لشعوب المنطقة وفي مقدمتها حركة التحرر الوطنية العربية.

ثم تضمن الميثاق على النظام الداخلي للجبهة ومهامها وبادئ العمل ومؤسسات الجبهة التي ضمت: القيادة السياسية، المكتب التنفيذي، المجلس الوطني الكردستاني، جهاز العلاقات العامة، جهاز الإعلام، جهاز الشؤون الإدارية والاجتماعية والقضائية، جهاز الشؤون الدينية، جهاز المالية، جهاز المنظمات المهنية والديمقراطية[1].

وفي 1 أيار/مايو 1989 أصدرت العدد الأول من جريدتها المركزية باسمها «به ره ى كوردستاني»[2].

لعبت الجبهة دوراً مهماً في أحداث التسعينات فقد تبنت المفاوضات مع الحكومة العراقية في عام 1991، ثم قامت بإصدار «قانون المجلس الوطني لكردستان العراق» والذي تألف من 7 أبواب و 61 مادة، بهدف إجراء انتخابات محلية لتأسيس حكومة كردية. كما أصدرت «قانون انتخابات قائد الحركة التحررية الكردية». مع ذلك فان قادة الجبهة وقعوا في فخ تغليب مصالحهم الحزبية، وانصب اهتمام الحزبين الكرديين الرئيسين على توزيع المناصب على أنصارهما وحلفائهما، فنشب الصراع داخل الجبهة على السلطة.

**جبهة الكفاح الشعبي المسلح**

ينظر: خالد أحمد زكي

**الجبهة المتحدة**

تشكلت في أيار/مايو 1954 من أحزاب: «الوطني الديمقراطي»، «الاستقلال»، و«أنصار السلام»، كما ضمت عناصر شيوعية وممثلين عن الطلاب والمعلمين والأطباء والمحامين. وكان الهدف من تشكيلها هو تنسيق جهود الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية، كما دعت الجبهة إلى إطلاق الحريات الديمقراطية ورفض المساعدات العسكرية الأمريكية، وإلغاء إمتيازات الشركات النفطية.. وقد انتهى عمل الجبهة بانتهاء المعركة الانتخابية[3].

---

(1) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص370.
(2) المصدر السابق نفسه، ص370.
(3) نوري عبد الحميد العاني (وآخرون)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج1، ص8.

**الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود)**

تأسست في كردستان العراق في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1980. وضمت: «الحزب الشيوعي العراقي»، «الحزب الاشتراكي الكردستاني»، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني». وجدير بالذكر أن الجبهة دخلت بمفاوضات سرية مع النظام البعثي الحاكم في بغداد بوساطة الشيخ عثمان البارزاني وبإشراف من إدريس البارزاني، لكنها تمكنت من الحصول على ضعف المكاسب التي تفاوضت عليها من الجانب الإيراني، فتحالفت مع القوات الإيرانية في هجوم الأخيرة على حاج عمران في 23 تموز/يوليو 1983 والسيطرة عليها. على صعيد آخر، حققت الجبهة العديد من المكاسب وبخاصة بعد تفكك الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية (جوقد) وانضمام العديد من أطرافها إلى جود. ففي 10 أيار/مايو 1982 انضم الحزب الاشتراكي الكردستاني (باسوك)، وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1984 التحق بها الحزب الاشتراكي العراقي، والتجمع الديمقراطي العراقي ثم التحق «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني». وقد أصدرت الجبهة نشرة «كفاح الجبهة» لتنطق باسمها[1].

**الجبهة الوطنية المتحدة**

تشكلت في 12 آذار/مارس 1954، وهي جبهة انتخابية ضمت «الحزب الوطني الديمقراطي» و«حزب الاستقلال» وبعض المستقلين والشيوعيين من العمال والطلاب والمحامين. وعندما قامت وزارة أرشد العمري (29 نيسان/ابريل 1954 - 17 حزيران/يونيو 1954) بحل المجلس النيابي، وضع الحزبان: الوطني الديمقراطي والاستقلال «ميثاق الجبهة المتحدة» والذي نص على: (1) إطلاق الحريات الديمقراطية؛ (2) الدفاع عن حرية الانتخابات؛ (3) إلغاء معاهدة 1930 والقواعد العسكرية؛ (4) رفض المساعدات العسكرية الأمريكية؛ (5) العمل على إلغاء إمتيازات الشركات الأجنبية والاحتكارية؛ (6) العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان. وقد لعبت الجبهة المتحدة دورا ملموسا في خلق المتاعب للوزارة العمرية[2]. وحصلت الجبهة على 11 مقعدا في انتخابات عام 1954، وبعد ذلك وفي مطلع عام 1955 أصاب الجبهة الجمود[3].

**الجبهة الوطنية لعشائر العراق**

وهي تنظيم مدني يضم تجمعا لعشائر العراق تأسس في 9 آذار/مارس 2004، أمينه العام الشيخ حسن زيدان خلف اللهيبي. وتهدف الجبهة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها: (1) المحافظة على سيادة واستقلال ووحدته وتحريره. (2) المحافظة على الأمن والنظام. (3) خلق قاعدة واسعة تضم جميع أطياف الشعب العراقي في الجمعية العراقية المستقبلية. (4) المحافظة على حقوق المواطن العراقي وخلق العدالة والمساواه. (5) نبذ الخلافات الطائفية والعرقية وتجاوزها ماضياً وحاضراً. (6) المحافظة على حقوق العراق وحدوده الدولية. (7) والتنسيق مع كافة القوى الوطنية المخلصة.. (8) بناء مجتمع حر ديمقراطي. (9) المشاركة في صياغة وبناء دستور دائم للبلاد يحفظ حقوق المواطنين

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص265-267.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 9، ص83، 85-86.
(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص227-229.

ويكفل حريتهم جميعا[1]. تغير اسم الجبهة إلى «الجبهة الوطنية لوحدة العراق» وانضمت إلى مجلس الحوار الوطني عند تأسيسه.

**الجبهة الوطنية لوحدة العراق**

ينظر: الجبهة الوطنية لعشائر العراق

**الجبهة الوطنية والقومية التقدمية**

تأسست في تموز/يوليو 1972 وضمت حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي وقد أريد منها أن تكون بمثابة «اتحاد كفاحي طوعي بين الأحزاب والقوى والعناصر الوطنية والقومية التقدمية..» وترأسها أحمد حسن البكر[2]. ويتبادل الحزبان التهم حول أي منهما خرق قواعد العمل داخلها، ومن كان السبب في انهيار التعاون في إطارها. وانهارت أوائل عام 1979.

الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية (جوقد)

تأسست في 12 تشرين الثاني/نوفمبر دمشق عام 1980، وضمت: الحزب الشيوعي العراقي، الاتحاد الوطني الكردستاني، حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة قطر العراق، الحزب الاشتراكي، الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، المستقلون الديمقراطيون، الحركة الاشتراكية العربية، وجيش التحرير الشعبي.

**الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق**



أعلن عن تأسيسها في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وطبقا للبيان التأسيسي فـ «إن العراق يواجه اليوم احتلالاً مزدوجاً، هو الاحتلال الأمريكي-البريطاني والصهيوني من جهة والاحتلال الإيراني الصفوي من جهة أخرى، والجميع يعمل على تدمير هذا البلد وارثه التاريخي والحضاري وتمزيقه وطمس هويته وتشتيت شعبه عبر إقامة دولة مسخ بهيكل حكومي مصطنع يدور في فلك الإدارة الأمريكية الصهيونية ويتقاسموه مع إيران الصفوية». وادعى البيان انه «قد إلتأم شمل فصائل المقاومة العراقية والقوى السياسية الداعمة لها وشخصيات وطنية عراقية واتفقوا على تشكيل جبهة سياسية تمثل المقاومة وتعبر عن مواقفها وعن أفقها وشرعية تمثيلها للشعب العراقي...» وقد أعلن في هذا البيان عن «تشكيل الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية العراقية التي تضم الفصائل الجهادية المنضوية تحت قيادة المجلس العسكري الأعلى للمجاهدين والقوى السياسية الرافضة للاحتلال». وقد سمى البيان الشيخ مجيد الكعود ناطقاً رسمياً باسم الجبهة والشيخ مجيد هو شقيق سطام الكعود الذي اعتقلته القوات الأمريكية عام 2003 وأفرجت عنه أواخر عام 2005[3].

**جرجيس فتح الله (1922-2006)**



محام وناشط سياسي وصحافي وعضو مؤسس لـ«حزب الشعب»، وعضو في «الحزب الديمقراطي الكردستاني». ولد في الموصل عام 1922 (أو 1920) لعائلة مسيحية كلدانية كاثوليكية. درس في مدرسة الكنيسة الكلدانية للكاثوليك وفيها أتم دراسته الابتدائية

---

(1) الجبهة الوطنية لعشائر العراق، البيان السياسي، الجبهة الوطنية لعشائر العراق، آذار/ مارس 2004.

(2) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص237-243.

(3) (www.al-shaab.org/2005/09-12/2005/) (www.alarabonline.org/index.asp?fname=\2005\12\12).

والثانوية. دخل كلية الحقوق في بغداد عام 1939 زاول بعدها مهنة المحاماة. انضم إلى حزب الشعب الذي كان يترأسه عزيز شريف وأجيز عام 1946. وقد استقال بعدها من الحزب لينضم إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعد حوالي سنتين من استقالته. أسس في مدينة الموصل جريدتي «الروافد» و«الحقيقة- راستي» وترأس تحريرهما. أعتقل عام 1963 لأسباب سياسية وحكم عليه بالإعدام. وبعد الإفراج عنه بعد حوالي خمس سنوات انضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يتزعمه مصطفى البارزاني. وشارك في المؤتمر الثامن للحزب عام 1970 وانتخب عضو احتياط في اللجنة المركزية للحزب. وقبيل اندلاع المعارك بين الحزب والحكومة المركزية عكف على إعداد مشروع الحزب للحكم الذاتي. إلتحق بالحركة الكردية المسلحة بعد اندلاع القتال مع السلطة عام 1974 حيث عمل ضمن اللجنة التي شكلها الحزب الديمقراطي الكردستاني للإشراف على إصدار جريدة الحزب المركزية «خه بات» ومجلة «الكادر» الخاصة بالتنظيم الداخلي بعد إغلاق جريدة «التآخي» في بغداد. وبعد انهيار الحركة الكردية المسلحة اثر نكسة عام 1975 فرَّ إلى إيران، ومنها عبر أوروبا حتى استقر في السويد، وتنقل بعدها في عدد من البلدان الأوروبية حتى عودته إلى كردستان العراق عام 2000. توفي في 23 تموز/ يوليو 2006، اثر نوبة قلبية، وجرت مراسيم الصلاة على روحه في كنيسة عين كاوه ودفن في مقبرتها .

## جعفر أبو التمن (1881-1945)

أحد ابرز قادة الحركة الوطنية في العراق، ومن زعماء ثورة 1920، ورئيس «الحزب الوطني» (1922، 1928-1933) واحد المشاركين في انقلاب بكر صدقي 1936، ووزير سابق. ولد في بغداد عام 1881. بدأ حياته بالاشتغال بالتجارة. وبعد الانقلاب العثماني 1908 كان في مقدمة الذين عملوا على الحصول على إجازة لتأسيس مدرسة لتعليم الأولاد، واختير أمينا للصندوق ضمن الهيئة المؤسسة للمدرسة التي أطلقوا عليها اسم «مكتب الترقي الجعفري العثماني» التي أجيزت من قبل الوالي العثماني بعد حذف كلمة الجعفري من اسمها. وافتتحت في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1908. وسعى أبو التمن لدفع الشيعة لإدخال أبنائهم إلى هذه المدرسة، من خلال اتصاله بمراجع التقليد والحصول على الفتاوى الحاثة على التعليم.



بدأ نشاطه السياسي عام 1909 في المظاهرات الاحتجاجية بعد إعلان الحكومة العثمانية عزمها على بيع الإدارة النهرية العثمانية إلى «شركة لينج» الإنجليزية، حيث انتدب أبو التمن لتقديم العريضة التي رفعها المتظاهرون إلى الوالي.

وعندما انطلقت حركة الكفاح المسلح ضد الإنجليز عام 1914، أنيطت به مهمة تزويد المجاهدين بالمؤن والأموال اللازمة للجهاد، وفي تلك الأثناء كان قد بلغ السن القانونية للخدمة العسكرية، وبدلا من أن يرسل إلى جبهة القتال ابقي في بغداد ليقوم بمهمة الارتباط بين السلطات العثمانية والمجاهدين. وبرز من خلال علاقاته برجال السلطة العثمانية في بغداد، فلما سقطت بغداد بيد الإنجليز، كانت شخصيته بارزة في المجتمع، وحظي باهتمام السلطات البريطانية للاستعانة به واعتباره ضمن مستشاريهم من الاهلين في القضايا العامة. لكنه سرعان ما لعب دوراً قيادياً في مقاومة السلطات البريطانية في العراق ومشاريعها لحكم البلد،

فقد لعب دوراً مهماً في عرقلة إقامة المجلس البلدي في بغداد، وفي إحباط مخططات السلطات البريطانية لتزييف عملية الاستفتاء. انضم في عام 1920 إلى «جمعية حرس الاستقلال» وأصبح أمين سر الجمعية، وهمزة الوصل بينها وبين رؤساء العشائر. (ينظر: جمعية حرس الاستقلال). في 26 أيار/مايو 1920 كان أحد الموقعين الخمسة عشر الذين انتدبتهم جماهير بغداد والكاظمية المجتمعة في جامع الحيدرخانة في بغداد لتمثيل الشعب في مطالبة السلطة البريطانية الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية بالاستقلال. ضاقت السلطة البريطانية به ذرعا فاضطر إلى السفر إلى إيران التي مكث فيها أشهراً عاد بعدها إلى بغداد أوائل عام 1920.

ومع اشتداد المعارضة للسلطة قرر البريطانيون اعتقاله مع ثلاثة من رفاقه، لكنه تمكن من الفرار إلى مدينة النجف الأشرف التي كانت وقتذاك مقر قيادة ثورة 1920 فكان أحد زعمائها، كما يعود إليه الفضل في جمع الشيعة والسنة إبان الثورة. وقد برز دوره السياسي واضحاً إبان تلك الثورة. وعندما نجح البريطانيون في قمع الثورة غادر أبو التمن العراق إلى الحجاز، ليعود منها بعد تتويج الملك فيصل فوصل بغداد في 16 أيلول/سبتمبر 1921.

عينه الملك فيصل وزيراً للتجارة في 15 نيسان/ابريل 1922 في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية بعد التعديل الوزاري الذي اجري عليها. عارض معاهدة 1922 عندما عرضت على مجلس الوزراء واستمر في معارضته لبعض المواد وطالب بلزوم النص على إلغاء الانتداب في مقدمة المعاهدة وتعديل أو إلغاء المواد الموافقة للانتداب، وفي 26 حزيران/يونيو 1922 قدم استقالته من الوزارة احتجاجاً على ذلك.

وبعد صدور قانون الجمعيات في تموز/يوليو 1922، تقدم مع عدد من رفاقه في أواخر ذلك الشهر بطلب تأسيس «الحزب الوطني العراقي» الذي أجيز في 2 آب/أغسطس. وفي 23 آب/ أغسطس 1922 نظّم حزبه بالتعاون مع «جمعية النهضة العراقية» مظاهرة بمناسبة تتويج الملك فيصل الأول، وصادف مرور المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس الذي سمع المتظاهرين يهتفون بسقوط بريطانيا والانتداب، فأسرها في نفسه، وبتواطؤ من الملك انفرد كوكس بالحزبين واغلقهما وأمر بنفي أبو التمن إلى جزيرة هنجام. وعندما أعاد البريطانيون المنفيين كان أبو التمن آخر العائدين في 10 أيار/ مايو 1923 فاعتزل العمل السياسي حتى انتخابه نائبا عن بغداد في حزيران/ يونيو 1928، وأعاد الحزب الوطني إلى نشاطه. ليشترك مع ياسين الهاشمي في تأليف كتلة لمعارضة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة 1930 عندما وقعا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1930 «وثيقة التآخي بين الحزب الوطني وحزب الإخاء الوطني».

في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1933 عند اجتماع المؤتمر العام للحزب الوطني فاجأ أبو التمن الحاضرين عندما أعلن اعتزاله السياسة. فانسحب أبو التمن والحزب الوطني بشكل غير متوقع من الحياة السياسية، رغم انه كان يحتل مكانة خاصة لدى العراقيين. لكنه انضم إلى جماعة الأهالي عندما أُسست «جمعية السعي لمكافحة الأمية» (ينظر: جماعة الأهالي). شارك في انقلاب بكر صدقي في تشرين الأول/أكتوبر 1936 وقبل بمنصب وزير المالية في وزارة حكمت سليمان لكنه في 19 حزيران/يونيو 1937 استقال من منصبه مع بعض أعضاء الوزارة أملاً في إسقاطها. عرف عنه التواضع والمبدأية الصارمة والتزامه بقضيته (العراق) فعزف عن تسنم المناصب التي أغرت

سواه. توفي عام 1945[1].

## جعفر العسكري (1885-1936)



رئيس وزراء سابق وأول وزير للدفاع. ولد محمد جعفر بن مصطفى ابن الملا عبد الرحمن في بغداد في 15 أيلول/ سبتمبر1885، واخذ العسكري لقبه من اسم الموطن الأصلي لعائلته مدينة (عسكر) وهي قرية كردية في كركوك. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في المدرسة العسكرية في بغداد، وانتقل إلى اسطنبول عام 1901 ودرس في مدرستها العسكرية وتخرج فيها ملازماً ثانياً في نيسان/ ابريل 1904. واشترك في حركات القصيم (1905-1906)، ثم خدم في الجيش التركي السادس المرابط في العراق، ورقي إلى رتبة ملازم أول عام 1907. وانتخب عضواً في البعثة العسكرية التي أرسلتها الحكومة العثمانية إلى ألمانيا للتدريب على الفنون العسكرية فأقام في ألمانيا حتى أواخر عام 1912 حين عاد للاشتراك في حرب البلقان، ومنح رتبة رئيس (نقيب)، وعين عام 1913 معلما في المدرسة العسكرية في حلب، والتحق في السنة التالية بمدرسة أركان الحربية التركية[2]. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى حارب الحلفاء مع العثمانيين في ليبيا ومصر، واسر في مرسى مطروح جريحا في 26 شباط/ فبراير 1916 على يد البريطانيين ونقل معتقلاً إلى قلعة القاهرة.

انخرط في صفوف الضباط الشريفيين، ففي 11 كانون الأول/ ديسمبر 1916 أرسل العسكري رسالة إلى الشريف حسين يطلب قبوله في صفوف الثورة، لكن الشريف حسين رفض قبوله بسبب حذره من الضباط الكبار، لكن الأمير فيصل قرر الاستفادة من كفاءة العسكري فاستدعاه إليه على مسؤوليته فوصل العسكري إلى الحجاز في حزيران/ يونيو 1917، فأنيطت به مهمة تكوين جيش نظامي مدرب على الأسلحة الحديثة، وقد نجح العسكري في ذلك. ولما دخل الجيش العربي دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 1918 وأنشئت الحكومة العربية فيها عين حاكماً عسكرياً في عمان ثم في حلب (1919)، ثم كبيراً لأمناء الملك فيصل ملك سوريا (آذار/ مارس 1920). غادر الشام إلى أوروبا برفقة فيصل بعد معركة ميسلون، إلا انه استدعي إلى العراق فعاد من بور سعيد، ووصل بغداد في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1920.

بعد عودته إلى العراق عين وزيراً للدفاع في أول حكومة عراقية شكلها عبد الرحمن النقيب، وقد اختير عضواً في الوفد العراقي إلى «مؤتمر القاهرة» (آذار/ مارس 1921). واستمر يشغل منصب وزير الدفاع في الوزارتين التاليتين اللتين شكلهما النقيب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1923 عين متصرفاً وقائداً للقوات العسكرية في الموصل. وقبل أن يتم شهراً كاملاً في الموصل استدعي إلى بغداد ليشكل حكومة تخلف حكومة عبد المحسن السعدون المستقيلة. وبالفعل فقد شكل وزارته الأولى في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923 واستقالت في 2 آب/ أغسطس 1924. وانتخب نائباً عن لواء ديالى في المجلس التأسيسي (آذار/ مارس 1924)، وانتخب نائباً عن بغداد في تموز/ يوليو 1925، إلا انه استقال عندما عُين ممثلاً سياسياً للعراق في لندن (28 أيار/ مايو 1925). ثم استدعي إلى بغداد فألف وزارته الثانية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1926 حيث احتفظ بمنصب

(1) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908-1945.
(2) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص85.

رئيس الوزراء والخارجية. وقد منح رتبة فريق في الجيش العراقي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1926، واستقالت وزارته في 8 كانون الثاني/ يناير 1928.

أعيد تعيينه ممثلاً سياسياً في لندن في 13 شباط/ فبراير 1928، ورفعت درجته إلى وزير مفوض ومندوب فوق العادة في 12 أيلول/ سبتمبر 1928. وحصل اثنا وجوده في لندن على إجازة المحاماة من معهد غراي اين في كانون الثاني/ يناير 1930. وعين وزيرا مفوضا في طهران في 25 كانون الثاني/ يناير 1930، لكنه قبل أن يباشر مهامه عين وزيرا للدفاع في وزارة نوري السعيد الأولى. كما عين عضواً بـ«مجلس الأعيان» في 17 أيلول/ سبتمبر 1930، لكنه استقال بعد حوالي شهر ونصف اثر انتخابه نائباً عن بغداد. وانتخب في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1930 رئيساً لمجلس النواب، إلا انه استقال في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1930 ليعود وزيراً مفوضا في لندن. ثم شغل منصب الخارجية والدفاع في وزارة نوري السعيد الثانية (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1931). ثم عاد وزيراً مفوضا في لندن للمرة الرابعة بعد استقالة الوزارة، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1934 عين عضواً في مجلس الأعيان فعاد إلى بغداد. وعين وزيراً للدفاع في وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 آذار/ مارس 1935)[1].

كان لا يؤمن بالعنف السياسي، وكان يتمتع بسمعة طيبة بين ضباط الجيش فحاول أن يستفيد من هذه المنزلة ليحول دون توسع انقلاب بكر صدقي (1936)، وحاول التدخل عند بكر صدقي زعيم الانقلاب. قبض عليه في بعقوبة وأطلق عليه النار ودفن بالقرب من نقطة بئر النصف[2]. وفي 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1937 نقلت جثته إلى العاصمة بغداد.

## جعفر القزويني (1904–1960)

نائب سابق. ولد جعفر بن محمد علي (عضو مجلس الأعيان) القزويني في الحلة عام 1904. وفيها تلق تعليماً دينياً. انتخب عضواً في «مجلس النواب» ثلاث مرات متتالية (1943–1949). توفي في بغداد في 12 آذار/مارس 1960، ودفن في النجف الأشرف.

## جعفر بحر العلوم

مرجع ديني بارز كان ثاني من أفتى بحرمة الانتماء إلى الشيوعية عقب الفتوى التي أصدرها محمد حسين كاشف الغطاء فقد اعتبر أن الشيوعية «تتنافى مع الإسلام وسائر الأديان... فالواجب على كافة المسلمين في ساير الأقطار والأمصار أن يكافحوا هذا المذهب الهدام جهد طاقاتهم والله المستعان»[3].

## جعفر حمندي (1894–1952)

وزير سابق. ولد في بغداد عام 1894 ونشأ فيها ودرس في المدرسة الجعفرية. دخل بعدها مدرسة الحقوق وتخرج فيها فتعين قاضياً شرعياً في بغداد، ثم حاكماً مدنيا لمحكمة مدينة الكاظمية. وعمل مستشاراً حقوقياً بوزارة الداخلية، ثم نقل حاكماً لمحكمة النجف (1929-1930). عين بعدها قائمقاماً في قضاء

---

(1) المصدر السابق، ص87-89.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 4، ص76-77؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص؛ حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص356، علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق.

(3) مقدم عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1941-1958، ص68-69.

النجف، ثم متصرفا للواء الحلة. واختير بعدها وزيراً للمعارف في وزارة حكمت سليمان (1936-1937). كما أختير وزيراً للشؤون الاجتماعية ووزيراً للدولة بالوكالة في وزارة جميل المدفعي (1941). اشتغل بالمحاماة وانتخب نقيباً للمحامين في العراق. وعين متصرفاً في لواء كربلاء. توفي عام 1952[1].

## جعفر علاوي (1915-؟)

وزير سابق. ولد في بغداد عام 1915 وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية. أكمل دراسته في المملكة المتحدة وتخرج في جامعة أكسترا عام 1934، ثم ليفربول عام 1939. عمل بعد عودته إلى العراق مهندسا في مديرية الأشغال العامة وأمانة العاصمة ووزارة المعارف، واستقال من وظيفته عام 1954 ليتفرغ للعمل الخاص.

في 6 أيلول/ سبتمبر 1965 عين وزيرا للأشغال والإسكان، وفي 21 من الشهر نفسه اعفي من منصبه بعد تعطل الوزارة التي شكلها عارف عبد الرزاق قبيل محاولته الانقلابية على حكم عبد السلام عارف.

## جعفر قاسم حمودي (1931-)

بعثي وعضو مجلس قيادة الثورة (1977). ولد في بغداد عام 1931، وفيها أكمل دراسته حتى تخرجه في كلية التجارة والاقتصاد عام 1953. انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1950، وقد اعتقل عام 1956، واعتقل عام 1959 عقب محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وحكم عليه بالسجن خمس سنوات. شارك في انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 وانتخب عضوا في القيادة القطرية التي شكلها حزب البعث آنذاك، عين في 23 كانون الثاني/ يناير 1977 وزير دولة في وزارة البكر، وفي 4 أيلول/ سبتمبر 1977 اعفي من الوزارة وأصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة .

## الجعفري (الحزب)

تأسس عام 1952 على يد مجموعة من شباب النجف المتحمس للعمل الإسلامي، وقد ضمت اللجنة المؤسسة كلاً من: حسن شبر، عبد الصاحب دخيل، ومحمد صادق القاموسي. الذين كانوا يعقدون اجتماعات الحزب في بيوتهم، أو في بعض زوايا مدرسة منتدى النشر بشكل سري خوفاً من الجو العام في النجف الأشرف الذي لا يتقبل مثل هذه النشاطات. وكان سبب تسميته بـ «الحزب الجعفري» اتهام المؤسسين بالوهابية. وكان المؤسسون يهتمون بالتربية الإسلامية أكثر من اهتمامهم بالتحرك السياسي، وقد حاولوا القيام بعمل جماهيري يمكنهم بواسطته التأثير في المجتمع، فأقاموا مجلساً حسينياً في الصحن العلوي الشريف، غير أنه لم يلق النجاح، وكانت تلك نقطة النهاية في عمل الحزب[2]. وقد انحل الحزب بعد سنة واحدة من تأسيسه[3]. (ينظر: عبد الصاحب دخيل)

## جلال الاوقاتي (1914-1963)

عسكري من الضباط الشيوعيين. من مواليد بغداد 1914، وصل إلى رتبة زعيم ركن، أحيل على التقاعد عام 1952 لتعاطفه مع الشيوعيين.

---

(1) عباس الخليلي، هكذا عرفتهم: خواطر عن أناس أفذاذ عاشوا بعض الأحيان لغيرهم أكثر مما عاشوا لأنفسهم، ج5، ص13- 50.

(2) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج1، ص367-368.

(3) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص37-38.

اختير عام 1954 عضوا في «مجلس السلام العالمي». قبل عام 1958 انخرط في تنظيم «الضباط الأحرار». وشغل في عام 1959 منصب آمر القوة الجوية، اقترح خطة للإطاحة بعبد الكريم قاسم تمهد لسيطرة «الحزب الشيوعي العراقي» على الحكم وقد تضمنت الاستعانة بوحدات موجودة في بغداد للاستيلاء على وزارة الدفاع وتسفير قاسم إلى أحدى الدول الاشتراكية. لكن المكتب السياسي لـ«الحزب الشيوعي العراقي» رفض الخطة في اجتماع حضره سلام عادل وزكي خيري وعامر عبد الله وعبد السلام الناصري وعزيز الشيخ. اغتيل في صباح 8 شباط/ فبراير 1963 على يد بعض أعضاء «الحرس القومي» التابع لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» فكان اغتياله أولى أحداث ذلك اليوم المأساوي.

## جلال الطالباني (1933-)



عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (1954- تموز/ يوليو 1964)؛ سكرتير عام «الاتحاد الوطني الكردستاني» (1975 ). وعضو في «مجلس الحكم الانتقالي» (2003-2004)، ورئيس جمهورية العراق. ولد جلال حسام الدين الطالباني في كويسنجق عام 1933 لأسرة دينية معروفة وفيها أكمل دراسته الابتدائية، ثم الإعدادية في اربيل. مارس نشاطه السياسي في مرحلة مبكرة من عمره. تخرج في كلية الحقوق في بغداد عام 1959. تأثر كثيرا بأفكار الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، واعتقد بإمكانية تطبيقها على المجتمع الكردي، كما تأثر أيضا بآراء السياسي الإيراني كورش لاشائي الماركسية.

كان عضوا في الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال الخمسينات. وأصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب عام 1954، وفي العام التالي ترأس وفد الحزب إلى مؤتمر الشبيبة العالمي الخامس الذي عقد في العاصمة البولندية وارشو. وفي أواخر عام 1957 توجه إلى موسكو ليمثل الحزب في مهرجان اتحاد الشبيبة العالمي، حيث التقى ولأول مرة بالملا مصطفى البارزاني.

بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 عمل محرراً في صحيفة «الجمهورية»، وبدا عندها أكثر ميلاً نحو مواقف القوميين العرب المناهضة لعبد الكريم قاسم مبتعداً عن الجناح الذي يتزعمه حمزة عبد الله المؤيد لقاسم. وعندما دخل الملا مصطفى على خط الصراع بين إبراهيم أحمد وحمزة عبد الله، وإقصاء إبراهيم عن سكرتارية اللجنة المركزية أصدر حمزة قراراً بتجميد عضوية الطالباني في الحزب، لكنه عاد إلى الحزب بعد إقصاء حمزة في 30 حزيران/ يونيو 1959 وإستلم رئاسة تحرير جريدة «خه بات» الجريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني.

تعود جذور الخلاف بين الطالباني وحمزة عبد الله (أول أمين عام للحزب الديمقراطي الكردستاني) إلى خلاف الأخير مع إبراهيم أحمد الذي تربطه بالطالباني علاقة مصاهرة. فبعد إلقاء القبض على حمزة عام 1950 وتمكن إبراهيم من السيطرة على الحزب أصدر قرارا بفصل حمزة الذي تمكن من استعادة موقعه عام 1959 واقنع الملا مصطفى البارزاني بضرورة طرد إبراهيم والطالباني من الحزب، لكنهما أعيدا إلى عضوية المكتب السياسي بعد تفجر الخلاف بين حمزة والملا مصطفى وتمكن الأخير من إقصاء الأول. وفي عام 1962 اشترك الطالباني في القتال ضد القوات العراقية حيث تولى قيادة القطاع الشرقي المحيط بالسليمانية.

وفي 19 شباط/ فبراير 1963 ترأس وفداً كردياً للتفاوض مع الحكام الجدد (عبد السلام عارف والبعثيين) الذين أطاحوا بحكم عبد الكريم قاسم. وفي الشهر نفسه سافر الطالباني مع الوفد العراقي الذي ذهب إلى القاهرة لتهنئة الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعيد الوحدة. الأمر الذي أثار حفيظة الملا مصطفى البارزاني ضد الطالباني. وعندما جرت مفاوضات الوحدة بين العراق ومصر أصر الطالباني على وجوب تمثيل الأكراد في هذه المحادثات... «وبعد رحلته إلى القاهرة والجزائر في شباط 1963، ظل جلال الطالباني الذي برز كناطق رسمي باسم البارتي والحركة الكردية، أنه لم تعد ثمة ضرورة لتأخير المفاوضات من أجل تسوية سلمية للمسألة الكردية، واعتقد أيضاً أن التأييد العربي للحقوق القومية الكردية، المتجسد في الموقف الايجابي للرئيس جمال عبد الناصر وأحمد بن بلا، كان مشجعاً، الأمر الذي دفعه إلى الإلحاح على بدء المفاوضات» .

ومع نجاح الطالباني في الفوز برئاسة مؤتمر كويسنجق (18 آذار/ مارس 1963) تمكن من إصدار قرار من المؤتمر بإرسال فريق للتفاوض مع الحكومة العراقية. ومع وصوله إلى بغداد أواخر شهر آذار وجد الحكومة وقد انهمكت في وضع اللمسات النهائية لاتفاقية الوحدة في القاهرة مع مصر وسوريا. وعليه أرسل مذكرة يطلب فيها إشراك الأكراد في هذه المحادثات. لكن الطالباني لم يفلح في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة، فوصل هو والبارزاني إلى طريق مسدود في حزيران/ يونيو 1963. ومع احتدام الخلاف بينهما اضطر في تموز/ يوليو 1964 إلى الهرب إلى إيران مع إبراهيم أحمد وحوالي 4000 شخص من أنصارهما. حيث اجبروا هناك على نزع أسلحتهم واضطروا إلى العيش في طهران تحت رقابة الحكومة الإيرانية. لكن معظمهم عاد إلى العراق عقب اندلاع القتال مجدداً في 3 نيسان/ أبريل 1965، غير أن الطالباني اعتقل بأمر من الملا مصطفى البارزاني، لكنه نجح بالفرار بصحبة علي العسكري وحلمي شريف في كانون الثاني/ يناير 1966.

نجح في عام 1970 في تأسيس عصبة كادحي كردستان وانشأ خلاياها ونظمها ليقوم منتصف السبعينات بالسعي إلى ضم التنظيمات الكردية اليسارية في تنظيم جامع فبادر إلى الدعوة إلى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني.عاد في عام 1977 ليشارك في الكفاح المسلح واستمر يلعب دورا مهما في تعزيز الروابط بين الاتحاد والقوى الوطنية والتقدمية في الشرق الأوسط. حاول أكثر من مرة التوصل إلى اتفاق مع صدام حسين لكن دون جدوى، كان أهمها عام 1984. في مطلع التسعينات شارك في الانتفاضة الكردية وتقاسم حزبه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني السلطة خلال النصف الأول من التسعينات بعد إنشاء منطقة الملاذ الآمن في كردستان، إلا أن تحالفه لم يدم طويلا واضطر الى الفرار عام 1996 بعدما استدعى منافسه مسعود البارزاني الجيش العراقي لمواجهة قوات الاتحاد التي باتت قريبة من اربيل، ولكنه استعاد السليمانية ليقيم فيها حكومة حتى إعادة التحالف مع البارزاني عقب إبرام اتفاقية واشنطن عام 1998

شارك في الترتيبات السياسية التي أنشئت بعد سقوط نظام البعث عام 2003 واختير عضوا في «مجلس الحكم الانتقالي» وعقد تحالفا متينا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعض الاحزاب الكردية الصغيرة للمشاركة في العملية السياسية. وفي 6 نيسان/ أبريل 2005 انتخب رئيسا لجمهورية العراق وتعهد بإقامة عراق ديمقراطي فيدرالي تعددي، وجدد انتخابه من قبل مجلس النواب عام 2010 للمنصب نفسه.

## جلال بابان (1892-1936)



وزير سابق. ولد عام 1892 وأكمل دراسته الحربية في اسطنبول، وتخرج فيها ضابطاً مدفعياً عام 1912. وشارك في حرب البلقان إبان الحرب العالمية الأولى. وبعد عودته إلى العراق كان من بين مؤسسي «حزب العهد العراقي» و«حزب حرس الاستقلال» (1919). ونفي إلى جزيرة هنجام مدة سنة تقريباً.

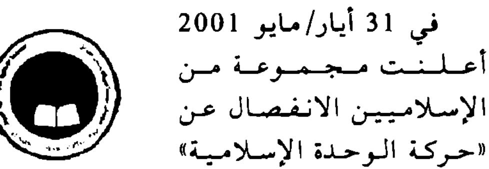
عاد بعد تأسيس الحكم الوطني وعين قائمقاماً عام 1921، ثم متصرفاً عام 1927، ثم مفتشاً إدارياً.

عُين وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة ناجي شوكت (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932- 18 آذار/ مارس 1933)، فوزيراً للدفاع في وزارتي عبد القادر الكيلاني الأولى والثانية (1933)، ووزيرا للمعارف في وزارة جميل المدفعي الثانية (21 شباط/ فبراير 1934- 25 شباط/ فبراير 1934). كما انتخب عضواً في مجلس النواب عن لواء أربيل. وفي عام 1935 عين مديراً عاماً لوزارة الاقتصاد، ثم وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة جميل المدفعي الرابعة (17 آب/ أغسطس 1937- 24 كانون الأول/ ديسمبر 1938) ووزارة نوري السعيد الرابعة بعد استقالة عمر نظمي من الوزارة (20 أيلول/ سبتمبر1934)، ثم في وزارة جميل المدفعي الخامسة (2 حزيران/ يونيو 1941- 21 أيلول/ سبتمبر 1941)، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد السادسة (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1941- 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1942)، فوزيرا للاقتصاد والمواصلات في وزارة السيد محمد الصدر (29 كانون الثاني / يناير 1948- 16 حزيران / يونيو 1948) ثم في وزارة مزاحم الباجه جي إضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وكالة (26 حزيران/ يونيو 1948- 6 كانون الثاني/ يناير 1949)، ثم وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة نوري السعيد العاشرة (6 كانون الثاني/ يناير 1949- 10 كانون الأول/ ديسمبر 1949).

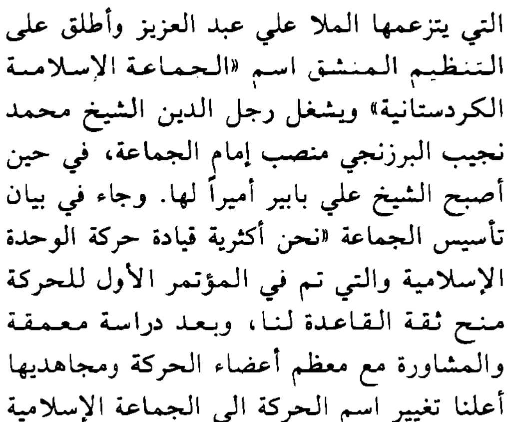
## الجلبي

كلمة تركية تعني الأنيق والمتربي والمثقف، وقد أطلق هذا اللقب على أمراء آل عثمان حتى عهد السلطان محمد الجلبي، كما أطلق على المنحدرين من نسل جلال الدين الرومي. وقد استعمل أيضا لذوي النبل والفضل واستخدم بمعنى سيد[1]. وفي العراق كان يطلق على من تعلو رتبته في السلم الاجتماعي واختصت به فئة التجار الذوات. وقد لعبت الفئة المسيسة منهم دوراً بارزاً في العراق الملكي، ونالوا حصة وافرة من المناصب الوزارية في ذلك العهد.

## الجماعة الإسلامية الكردستانية/ العراق



في 31 أيار/مايو 2001 أعلنت مجموعة من الإسلاميين الانفصال عن «حركة الوحدة الإسلامية» التي يتزعمها الملا علي عبد العزيز وأطلق على التنظيم المنشق اسم «الجماعة الإسلامية الكردستانية» ويشغل رجل الدين الشيخ محمد نجيب البرزنجي منصب إمام الجماعة، في حين أصبح الشيخ علي بابير أميراً لها. وجاء في بيان تأسيس الجماعة «نحن أكثرية قيادة حركة الوحدة الإسلامية والتي تم في المؤتمر الأول للحركة منح ثقة القاعدة لنا، وبعد دراسة معمقة والمشاورة مع معظم أعضاء الحركة ومجاهديها أعلنا تغيير اسم الحركة الى الجماعة الإسلامية



(1) سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص86.

في كردستان العراق وانتخاب السيد علي بابير أميرا لها». كما أعلنت أنها امتداد لحركة الوحدة الإسلامية والحركة الإسلامية في كردستان العراق[1].

ويعتقد إن الجماعة على صلة وثيقة بـ«الاتحاد الوطني الكردستاني». واجهت الجماعة مشكلات جدية بعد اعتقال القوات الأمريكية عام 2003 زعيمها علي بابير. مع ذلك فقد آثرت المشاركة في انتخابات 2005 سواء في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية أو في انتخابات البرلمان الكردي.

في تموز/ يوليو 2010 عقدت الجماعة مؤتمرها الثاني في أربيل تحت شعار «الاستمرار والتجدد» بمشاركة 680 عضوا كما أعلن عن ذلك عبد الستار مجيد عضو اللجنة المشرفة على المؤتمر. وأنهى أعماله في 18 من الشهر نفسه بانتخاب 29 قياديا منهم 9 أعضاء في المكتب السياسي، كما اعيد انتخاب علي بابير أمينا عاما للجماعة ومحمد البرزنجي مرشدا لها.

## جماعة العلماء المجاهدين في العراق

تأسست في طهران أواخر عام 1980، وهي امتداد لـ«جماعة العلماء في النجف الأشرف» التي تأسست في عام 1959. ومن أبرز مؤسسيها السيد محمد باقر الحكيم الذي كان أول أمين عام لها. باعتبارها مشروعه بالدرجة الأساس والمحور الذي سعى من خلاله تجميع الجماهير العراقية في المهجر حوله، فضلا عن الفصائل الإسلامية.

وقد وضع البيان التأسيسي للجماعة عدد من المبادئ، هي:

1. الالتزام بخط المرجعية الدينية الراشدة.
2. الانفتاح العملي على كل خطوط العمل الإسلامي والتنسيق بينها، وجمع شملها وتوحيد جهودها لتحقيق الإطاحة بنظام صدام حسين.
3. التعاون الفعلي والعملي الجاد مع كل القوى النظيفة في الساحة العراقية.
4. إتباع أسلوب الجهاد المسلح للإطاحة بنظام صدام.
5. أن يتصدى العلماء العراقيون المخلصون جهودهم في هذا الطريق.
6. الاستفادة من جميع القوى والطاقات الشابة وخبرات المثقفين في الساحة العراقية الإسلامية.

وتعتبر الجماعة نفسها.. «إطاراً ومنبراً يجمع العلماء والمجاهدين العراقيين في الخارج». إلا إن المشروع لم يكتب له النجاح بسبب الخلافات التي برزت بين الحكيم والعلماء المنتظمين في «حزب الدعوة الإسلامية» أو المحسوبين عليه من الجماعة. وبروز تيار يدعو إلى انتخاب هيئة إدارية جديدة للجماعة، وتحويلها إلى قيادة حقيقية للساحة، وتجنب سلبيات القيادة الفردية.

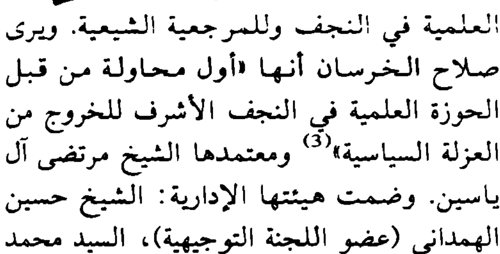
وظلت الجماعة قائمة حتى عام 1982 محورا لنشاط السيد الحكيم، ثم تخلى عنها بعد انتخاب الهيئة الإدارية الجديدة، وأصبح الشيخ محمد باقر الناصري أميناً عاماً للجماعة. بعد إجراء الانتخابات وتشكيل هيئة إدارية جديدة ضمت: السيد كاظم الحائري، آية الله محمود الهاشمي، أية الله محمد مهدي الاصفي، السيد محمد باقر الحكيم، الشيخ حسين علي البشيري، الشيخ محمد حسن الجواهري، الشيخ حسن فرج الله، السيد عبد الرحيم الشوكي، السيد حسين الصدر، والسيد محمد تقي الطباطبائي.

(1) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص394.

حاول السيد الخميني تقريب وجهات نظر الفريقين داخل الجماعة، وتم بالفعل إضافة أسماء جديدة إلى الهيئة الإدارية من تيار السيد الحكيم. واستمرت الجماعة بعد انسحاب الحكيم منها، وأعيد انتخاب الناصري أمينا عاما لها.

وقد بادرت الجماعة إلى القيام بمختلف النشاطات السياسية والعسكرية والإعلامية والتبليغية، كتأسيس «حرس الثورة الإسلامية في العراق» الذي أشرف عليه الناصري مباشرة. وإعادة إصدار «مجلة الأضواء» التي كانت تنطق باسم جماعة العلماء في النجف الأشرف[1]. استوعب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عند تأسيسه كافة العلماء من أعضاء الأمانة العامة فانسحب كثير منهم منها بسبب انشغالهم في المجلس وبسبب الخلافات الداخلية. وجدير بالإشارة أن الجماعة كانت قد اشتركت في مؤتمرات المعارضة العراقية في بيروت 1991، فيينا 1992، وصلاح الدين 1992[2].

## جماعة العلماء في النجف الأشرف



تأسست في عام 1959 بمبادرة من المراجع في مدينة النجف الأشرف لتكون إحدى الواجهات العاملة للحوزة العلمية في النجف وللمرجعية الشيعية. ويرى صلاح الخرسان أنها «أول محاولة من قبل الحوزة العلمية في النجف الأشرف للخروج من العزلة السياسية»[3] ومعتمدها الشيخ مرتضى آل ياسين. وضمت هيئتها الإدارية: الشيخ حسين الهمداني (عضو اللجنة التوجيهية)، السيد محمد تقي بحر العلوم (عضو اللجنة التوجيهية)، الشيخ خضر الدجيلي، السيد إسماعيل الصدر، السيد موسى بحر العلوم، السيد محمد باقر الشخص، الشيخ محمد جواد الشيخ راضي، الشيخ محمد حسن الجواهري، الشيخ محمد رضا المظفر، الشيخ محمد تقي الايرواني، الشيخ محمد طاهر الشيخ راضي، السيد مرتضى الخلخالي (اعتقل عام 1991 واختفى أثره)، والسيد جمال الهاشمي. لكن هذه الهيئة لم يجر انتخابها، لأنه لم يكن للجماعة نظام داخلي مدون، وكانت أعمالها تدار بقرارات شفوية، تقرر خلال اجتماعات دورية كانت تعقد كل مرة في بيت أحد الأعضاء.

كما انتمى إلى الجماعة السيد محمد باقر الصدر (الذي كان يكتب معظم بياناتها)، السيد مرتضى العسكري، السيد محمد مهدي الحكيم، الشيخ محمد أمين زين الدين، السيد محمد باقر الحكيم، الشيخ عارف البصري، السيد محمد حسين فضل الله، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الشيخ محمد مهدي الاصفي، السيد طالب الرفاعي، الشيخ عبد الهادي الفضلي، الشيخ مهدي السماوي، السيد عبد الرسول علي خان، والشيخ محمد باقر الناصري.

وقد حظيت الجماعة برعاية ودعم المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، وقامت بالعديد من النشاطات الفكرية والسياسية والإعلامية والثقافية، كالاحتفالات والندوات والمجالس، وإصدار البيانات والمنشورات في مختلف المناسبات، والتحرك على جماهير العراق بمختلف قطاعاتها ومناطقها. وفي 10 حزيران/ يونيو 1960 أصدرت مجلة «الأضواء» لتنطق

(1) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص334-336؛ ويمكن الإطلاع على نص البيان التأسيسي في: المصدر السابق، ص570-575.
(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص190-191.
(3) ينظر: صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، ص125.

باسمها. والتي استمرت بالصدور حتى عام 1962. كما أصدرت عددا من البيانات طبعت في كتيب أجازت الرقابة طبعه أكثر من مرة[1]. من ابرز نشاطاته كان مواجهته الدعاية الشيوعية وإصدار البيانات ضد «الحزب الشيوعي العراقي»[2]. وتمكنت بعد عام من تأسيسها من بناء قاعدة إسلامية شابة[3].

## جماعة العلماء في بغداد والكاظمية

تأسست عام 1963 على غرار «جماعة العلماء في النجف الأشرف»، لتساهم بشكل أساسي في النشاطات الإسلامية المتعددة في بغداد والكاظمية. ولم يقتصر دورها على الجوانب الفكرية والثقافية، بل تعداها إلى العمل السياسي والمشاركة في الأحداث، أو رسم المواقف حيالها. وقد انتمى إلى الجماعة السيد مرتضى العسكري، السيد إسماعيل الصدر، السيد مهدي الحكيم، الشيخ علي الصغير، الشيخ محمد حسن آل ياسين، الشيخ موسى السوداني، الشيخ جواد الظالمي، والشيخ عارف البصري.

## جماعة الوحدة العربية

ينظر: التنظيم القومي العربي

## جماعة علماء العراق

أعلن عن تأسيسها في العاصمة الأردنية عمان في 26 كانون الثاني/ يناير 2007، في مؤتمر صحفي عقده أمينها العام عبد اللطيف الهميم. على أن تضم علماء دين وأساتذة جامعات ومثقفين من مختلف الطوائف والفئات، وقال أنها تضم 500 عضواً.

وطبقا للجماعة فان الشروط الأساسية لبرنامجها المرحلي في حده الأدنى تتضمن: (1) الرفض الكامل للاحتلال الأجنبي وتداعياته السياسية والاقتصادية، والعمل على إنهاء الاحتلال بكافة الوسائل التي نصت عليها ثوابت الشريعة الإسلامية والقوانين والمعاهدات الدولية؛ (2) التأكيد والعمل على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، على تحقيق وحدة العراق أرضا وشعبا وسيادة... (3) العمل والالتزام بالتسامح والتعايش المشترك بين كافة أطياف الشعب العراقي، ونبذ الانتقام والقمع بكل أشكاله، ورفض كل ما يؤدي إلى الصراع الداخلي؛ (4) الالتزام بالشورى والديمقراطية وبمبدأ الرضوخ لإرادة الشعب العراقي واعتماد الحوار كمنهج عمل وممارسة فعلية في إعادة تأهيل الوعي من خلال استبدال ثقافة الفوضى بثقافة النظام؛ .. (5) العمل على تأصيل وتوسيع ثقافة عراقية وعربية وإسلامية سمتها الشورى، تتعامل بشكل منطقي وعقلاني مع التحديات التي تواجهها وعلى أساس «المنهج الوسطي» الذي عليه أكابر علماء الأمة؛ (6) تبني المنهج الإسلامي في تحقيق التنمة الشاملة التي تقوم على العناية المتوازنة بالجوانب الروحية والاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية... (7) تطوير مناهج إعداد الدعاة واطلاعهم على الثقافات المعاصرة، وان نعيد للخطاب الديني حكمة العلم، وبصيرة الفكر وسلطان المعرفة[4].

---

(1) جماعة العلماء في النجف الأشرف، منشورات جماعة العلماء في النجف الأشرف.
(2) المصدر السابق نفسه، ص119-140.
(3) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، ج1، ص306.
(4) جماعة علماء العراق، من نحن

## جماعة متدارسي الأفكار الحرة

ينظر: حسين الرحال

## جمال الحيدري (1926-1963)

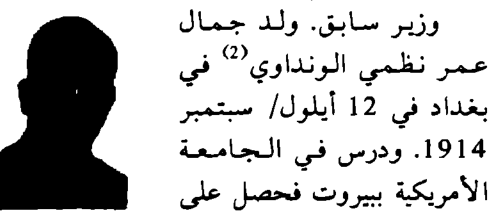
قيادي بارز في «راية الشغيلة» ثم في «الحزب الشيوعي العراقي» في الخمسينات. من مواليد أربيل 1926. انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1945، حكم عليه بالسجن أربعة أشهر وطرد من الجامعة. وبدا اقل الشيوعيين تمسكا بقوميته الكردية ففي عام 1953 عارض بشدة إيجاد لجنة قيادية مميزة للفرع الكردي للحزب وإدخال بند في برنامج الحزب يعترف بـ «حق تقرير المصير، بما فيه الانفصال، للشعب الكردي» ونتيجة لهذا الموضوع جزئياً، واحتجاجاً على القالب الفكري المتطرف للجنة المركزية بشكل رئيس، فك الحيدري ارتباطه بالحزب في السنة نفسها وأسس الجماعة المنشقة «راية الشغيلة». وبعد العودة إلى الحزب أصبح عضو المكتب السياسي (1956-1963)، وقتل في 21 تموز/ يوليو 1963[1].

## جمال بابان (1893-؟)

وزير ونائب سابق. ولد عام 1893، وفي عام 1914 التحق بالمدرسة العسكرية، ثم التحق ضابطاً احتياطياً بالجيش التركي. وبعد إقامة الحكم الوطني في العراق عين حاكماً (قاضياً) في المحاكم المدنية عام 1924، ثم انتخب نائباً في مجلس النواب.

عين وزيرا للعدلية في وزارة نوري السعيد الأولى والثانية (1930- 1932)، ثم في وزارتي جميل المدفعي الأولى والثانية (1933-1934)، وفي وزارة علي جودت الأيوبي الأولى (1934)، ثم عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد السادسة (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1941- 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1942)، ثم وزيراً للعدلية والاقتصاد وكالة في وزارة صالح جبر (29 آذار/ مارس 1947- 27 كانون الثاني/ يناير 1948)، والعدلية في وزارة مصطفى العمري (12 تموز/ يوليو 1952- 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952).

## جمال عمر نظمي (1914-1967)




وزير سابق. ولد جمال عمر نظمي الونداوي[2] في بغداد في 12 أيلول/ سبتمبر 1914. ودرس في الجامعة الأمريكية ببيروت فحصل على شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية (1937). عين بعد ذلك معاون سكرتير مجلس الوزراء، ثم قائمقاما لقضاء الخالص (1940)، فالمحمودية (1941)، فالكاظمية (1943). فالمسيب (1946)، فمتصرفاً للواء اربيل (1947)، فديالى (1948)، فالبصرة (1949-1953). درس بعد ذلك في كلية الحقوق ببغداد وتخرج عام 1956. في عام 1953 انتخب نائباً عن رانية وجدد انتخابه في عامي 1954، 1958. وعين وزيراً للزراعة في وزارة علي جودت الأيوبي (1957). وفي أيلول/ سبتمبر 1965 عين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في وزارة عارف عبد الرزاق لكنه لم يتسلم مهامه، ثم عين سفيراً في ديوان وزارة الخارجية، فسفيراً في العاصمة السويسرية برن (حزيران/ يونيو 1966- تموز/ يوليو 1967).

---

(http://www.iraqisg.org/default/content/view/22/62/lang,ar/) (10/4/2007).

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص26-27.

(2) هو ابن عم عمر نظمي الوزير السابق إبان العهد الملكي.

توفي في بغداد في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967[1].

**الجماهير المسلمة (حركة)**

ينظر: منظمة العمل الإسلامي

**الجمعية الأدبية العبرية**

تأسست في 15 تموز/يوليو 1920 بإجازة من سلطات الانتداب البريطانية. وقد أسسها مجموعة من اليهود العراقيين، وتولى رئاستها شلوما روبين حيا، وأصبح سكرتيرها سلمان شينا. وقد اعترف بها رسمياً في آذار/مارس 1921، وكانت فرعاً لـ«المنظمة الصهيونية العالمية»، وألحقت بالجمعية مكتبة تحتوي على الكتب والأدبيات والصحف اليهودية، وسرعان ما أصبحت هذه الجمعية مركزاً للنشاط الصهيوني، تعمل تحت شعار العمل من أجل الأدب العبري وتطويره.

وقد أصدرت الجمعية صحيفة «يشرون» باللغتين العربية (وبحروف عبرية) والعبرية، وقام بإصدارها صهيون أذريعي ويعقوب صهيون، وعهدا بإدارتها إلى الياهو ناحوم. وقد صدر من مجلة يشرون خمسة أعداد ثم توقفت عن الصدور بسبب مصاعب فنية وبسبب اغتيال رئيس الجمعية أواخر عام 1920. وعند صدور قانون الجمعيات الذي اشترط على أية جمعية أو نقابة أو ناد تقديم طلب إلى وزارة الداخلية لإصدار الموافقة الرسمية، قدم أهرون ساسون طلباً لتجديد رخصة هذه الجمعية، ولكن وزير الداخلية آنذاك عبد المحسن السعدون رفض التجديد[2]، فانتهى نشاطها.

**الجمعية الإسلامية في الكاظمية**

أسسها السيد أبو القاسم الكاشاني، وكان يدعمها شيخ الشريعة الاصفهاني. وقد تمكنت الجمعية من أن تلعب دوراً مهماً في التحرك الإسلامي ضد الإنجليز إبان الاحتلال البريطاني الأول للعراق، وقد جد البريطانيون في التعرف على رموز هذه الجمعية بعدما لمسوا تأثيرها في الساحة. وكان لرئيسها الكاشاني علاقات وطيدة مع القوى المعارضة للبريطانيين في الكاظمية وبغداد، كما أنه وثق صلاته بالشخصيات العلمية والاجتماعية في الكاظمية. وكانت نهاية الجمعية عند اندلاع ثورة العشرين إذ توقف نشاطها، كما توقف نشاط بقية الأحزاب السياسية[3].

**الجمعية الإسلامية في كربلاء**

تأسست في تشرين الثاني/نوفمبر 1918 في كربلاء برئاسة الشيخ محمد رضا نجل الشيخ محمد تقي الشيرازي، وضمت في عضويتها السيد هبة الدين الشهرستاني، السيد حسن القزويني، عبد الوهاب الوهاب، عبد الكريم العواد، عمر العلوان، عثمان العلوان، طلفيح الحسون، عبد المهدي القنبر، ومحمد علي أبو الحب. وتمتعت بوزن جماهيري كبير. وتمكنت من أن تسجل حضوراً فاعلاً في الأوساط الجماهيرية حتى أثارت مخاوف الإنجليز، الذين اتخذوا قرارهم باعتقال الشخصيات العاملة في الساحة المعارضة لوجودهم، وفي مقدمتهم

(1) مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، ص59- 60؛ وكذلك، باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص218.

(2) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص96-97؛ فاضل البراك، المدارس اليهودية والإسرائيلية في العراق: دراسة مقارنة، ص23-24.

(3) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص76- 79؛ حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج2، ص212.

رموز الجمعية التي وقفت ضد مشاريع السلطة البريطانية، وموقفها الصلب تجاه قضية استقلال العراق[1]. لكن لم يفتر عمل الجمعية، بل ظل يتصاعد، حتى قررت سلطات الاحتلال اعتقال رئيسها الشيخ محمد رضا الشيرازي وبعض أصحابه ونفيهم إلى خارج العراق، وبذلك انتهى أمر هذه الجمعية[2].

**الجمعية الإسلامية لذوي الكفاءات**

جمعية علمية إسلامية تأسست في عام 1983 وتضم إسلاميين من مختلف الاختصاصات العلمية والفكرية من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه.

**جمعية الإصلاح الشعبي**

ينظر: الأهالي (جماعة)

**الجمعية الإصلاحية (في البصرة)**

شكلها طالب النقيب في البصرة في 28 شباط/فبراير 1913، كفرع لحزب «الحرية والائتلاف» المعارض لحزب «الاتحاد والترقي» التركي[3]. لكنه حولها بعد ذلك إلى حزب قائم بذاته سماه «الجمعية الإصلاحية» وأخذ ينادي بالعروبة والقومية العربية ويوثق علاقاته مع دعاة العروبة في لبنان والجمعية اللامركزية في مصر. تبنت برنامجاً يعترف بسيادة الإمبراطورية العثمانية على العراق، مع وجوب أن يكون الولاة عراقيين وان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للعراق. فقد جاء في برنامج الجمعية أن يكون العراق أرضاً عثمانية، وعدم إعطاء أية إمتيازات للأجانب في العراق، واعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع الدوائر والمحاكم. أصدرت الجمعية جريدة «الدستور» لصاحبها عبد الله الزهير لتنطق باسمها. نشطت الجمعية نشاطاً ملحوظاً في حقبة الحرب العالمية الأولى، وبادر رئيسها إلى بث دعاته في كثير من أنحاء البلد مزودين بالمنشورات السرية والتعليمات اللازمة. ولقيت دعوة الدعاة في الفرات الأوسط نجاحاً كبيراً حين لبى زعماء الفرات الدعوة أمثال مبدر آل فرعون وعلوان الياسري. عقدت الجمعية مؤتمراً في المحمرة حضره شيخا المحمرة والكويت والسيد طالب النقيب لمناقشة مستقبل العراق. وقد شاركت الجمعية في انتخابات أواخر عام 1913، وعندما أعلنت نتائج الانتخابات في 4 كانون الثاني/يناير 1914 كان من بين الفائزين مرشحو الجمعية: طالب النقيب، أحمد نعيم كحالة، عبد الله صائب، عيسى روحي، وعبد الرزاق النعمة. لكن الجمعية انتهت باحتلال القوات البريطانية للعراق[4].

**جمعية التضامن الإسلامي في الجمهورية العراقية**

أجيزت في 27 كانون الثاني/يناير 1963 وتألفت هيئاتها التأسيسية من: محمد باقر الناصري، الحاج عبد الرسول محمود، راضي جبر، خماس ضمد، سعد السيد بنيان، نعمة لفته، عودة الناهي، طالب الحاج هاشم، عبد النبي صياح، محمد حسين الحاج جازع، عبد المجيد القطان، جواد جاسم، خليل إبراهيم،

---

(1) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج2، ص210-211؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، الجزء الخامس، ص103.
(2) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص76.
(3) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص21.
(4) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص35-36.

وشريف معيوف. وطبقا للنظام الداخلي للجمعية فان أغراضها ومقاصدها «دينية ثقافية خيرية محضة» وتتبنى القيام بالأمور التالية: (1) إنشاء حلقات داخل الجمعية مستعدة للإجابة عن الأسئلة الدينية والمعاونة في حل المشاكل الدينية التي يتعرض لها الأفراد في المجتمع الإسلامي في الجمهورية العراقية. (2) العمل على إنشاء ميتم لليتامى المسلمين والاعتناء بشؤون تغذيتهم وإسكانهم.. (3) القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحث الناس على الأعمال الخيرية والتعاليم الإسلامية.. (4) مساعدة الفقراء والمرضى.. كما نص النظام على أنه «ليس لهذه الجمعية أية علاقة بالأمور السياسية مطلقاً وان مقاصدها دينية ثقافية محضة»[1].

## جمعية التقدم والترقي

جناح منشق عن «جمعية الاتحاد والترقي» التركية وتضم أساساً أكراداً كانوا منضوين تحت الحكم العثماني.

## الجمعية الخيرية الإسرائيلية في الموصل

وافقت وزارة الداخلية على طلب متصرفية لواء الموصل بشأن الطلب الذي تقدم به الطبيب اليهودي داود زلطة لإنشاء جمعية لإسعاف الفقراء والمنكوبين في الموصل على أن يرأسها حي داود شلم[2].

## جمعية الدفاع الوطني في السليمانية

تشكلت في السليمانية في تموز/يوليو 1922[3] بمبادرة من تجار وأشراف المدينة. وذلك للدفاع عن العراق وحدوده الحاضرة لولاية الموصل المتممة للعراق، وان كل فرد من أفراد الجمعية يعرف نفسه كردياً عراقياً. وأبرز أعضائها: أحمد توفيق، رشيد مستي، توفيق محمود أغا، محمد آغا عبد الرحمن آغا، شيخ محمد كلاني، عزت عثمان باشا، علي عرفان، حجي سعيد آغا، أحمد بك فتاح، محمد قادر باشا، حجي إبراهيم آغا مرزا، توفيق قزاز، محمد حجي رسول، محمد رئيس البلدية، فتاح أفندي، أوتات، فائق معروف، وشوكت عزت.

## جمعية الدفاع الوطني/ الموصل

هيئة، وتجمع قومي وجبهة دخلت فيها عناصر مختلفة، كانت مهمتها الدفاع عن الموصل إلى جانب «حزب الاستقلال العراقي» وكانت أولى مهماتها الاتصال بلجنة الحدود الدولية التي شكلتها عصبة الأمم للتحقيق في قضية الموصل. وفي 25 كانون الثاني/يناير 1925 تم انتخاب خمسة عشر عضواً للجمعية وهم: أحمد فخري (رئيساً)، حبيب العبيدي (نائباً للرئيس)، ارشد العمري (سكرتيراً)، مصطفى الصابونجي، أمين الجليلي، فتح الله سرسم، عبد الغني النقيب، ناظم العمري، رشد العمري، الدكتور عبد الأحد والمحامي علي الإمام، ضياء شريف، وإبراهيم كمال (أعضاء)[4]. كما شارك حزب الاستقلال العراقي بثلاثة من أعضاء هيئته الإدارية وهم:

---

(1) جمعية التضامن الإسلامية في الجمهورية العراقية، النظام الداخلي لجمعية التضامن الإسلامية في الجمهورية العراقية.

(2) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص100.

(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص84.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص83؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص63.

آصف آل قاسم اغا، محمد صدقي سليمان، وجميل دلالي. وقد أسست فروعا لها في المدن المجاورة[1].

وقد حددت الجمعية غايتها بـ «المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية، بكونها عراقية وجزءً لا ينفك عن العراق، بكل الوسائل المشروعة، واتخاذ ما يمكن من التدابير لتثبيت هذه الغاية بصورة قطعية»[2].

### جمعية الدفاع عن إمارات الخليج العربي

تأسست في البصرة عام 1939، هدفها نصرة أبناء الخليج والدفاع عن حقوقهم. رأسها عبد الله الطباطبائي ومساعده عبد القادر السياب[3].

### جمعية الدفاع عن بلاد ما بين النهرين

ينظر: محمد مهدي الخالصي

### جمعية الدفاع عن فلسطين

بعد التطورات المتسارعة التي شهدتها القضية الفلسطينية والخطر الكبير الذي كان يتهددها، قام عدد من القوميين العراقيين بتشكيل هذه الجمعية بهدف نصرة القضية الفلسطينية وتوجيه جهود أكبر لدعمها. وقد أجازت وزارة الداخلية الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر 1937. وقد عقد 68 عضواً فيها اجتماعًا لانتخاب اللجنة العليا للجمعية، وأسفر الانتخاب عن فوز: ناجي السويدي، حمدي الباجه جي، طه الهاشمي، بهجت زينل، محمد مهدي كبة، علي القزويني، داود السعدي، رؤوف البحراني، إبراهيم الواعظ، سعيد الحاج ثابت، عاصم النقيب، سليم حسون، نجيب الراوي، كمال الدين الطائي، وسليمان فيضي.

وتشكلت اللجنة الإدارية من ناجي السويدي معتمداً، وعبد العزيز القصاب نائباً للمعتمد، وبهجت زينل محاسباً، وسليم حسون سكرتيراً، وعاصم النقيب عضواً. وقد افتتحت الجمعية عام 1938 عدداً من الفروع في بعض المحافظات، وأصدرت جريدة «المستقبل» ناطقة باسمها، التي رأس تحريرها يونس السبعاوي، وصدر العدد الأول منها في 9 تموز/يوليو 1938. وقد اتخذت الجمعية من بناية نادي المثنى بن حارثة الشيباني مقراً لها، وكانت الكثير من أعمالها ونشاطاتها تتم بالتنسيق مع هيئات ولجان النادي، وبخاصة وأن جميع أعضاء الجمعية هم أعضاء في نادي المثنى. كرست الجمعية نشاطها للدفاع عن القضية الفلسطينية والتحذير من المخططات الصهيونية[4].

### الجمعية السرية في الموصل

تشكلت عام 1912 على يد سليمان فيضي الذي تولى تنظيمها وإعداد منهاجها. وقد انضم إليها عدد من الشباب المتحمسين للعمل القومي أمثال أمين الجليلي، حبيب العبيدي، مولود مخلص، فوزي القاقجي، صادق الحيدري، وعاصم حافظ. لكن الجمعية تلاشت عقب تأسيسها دون أن تأتي بأي عمل.

### جمعية السعي لمكافحة الأمية

ينظر: الأهالي (جماعة)

---

(1) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص98 - 99.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص84.
(3) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، ص174-175.
(4) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق (1934-1942)، ص100-101؛ وهادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص94.

### جمعية الشباب

خلال النصف الأول من الثلاثينات شكل الطلبة الأكراد في معاهد بغداد رابطة ثقافية اجتماعية (وسياسية نوعا ما) تجمعهم وأسموها جمعية الشباب (كومه لي لاوان). ومع أنها لم تكن منظمة ذات أهداف أو برامج سياسية أو نظام داخلي مدون، إلا إنها كانت جامعة لنشاط وفعاليات الطلبة الكرد. وساهمت في نشر الوعي القومي الذي كان قد بدأ بالتغلغل في صفوف المتعلمين والكسبة الأكراد أيضا بينما كان الأدباء والشعراء ينشرون أفكارهم في المدن وبين رجال الدين والمعلمين الآخرين في الريف. وقد أصدرت الجمعية عام 1933 العدد الأول من نشرتها «ذكريات الشباب» (يادكاري لاوان) وقد ساهم في تحرير العدد الأول منها إبراهيم أحمد، فاضل رؤوف الطالباني، حامد فرج، وشاكر فتاح[1].

### الجمعية الشعبية

ينظر: الأهالي (جماعة)

### الجمعية الصهيونية في بلاد ما بين النهرين في البصرة

تأسست في آذار/مارس 1922 في البصرة بتوجيه من «الجمعية الصهيونية في القدس». وكانت تهدف إلى «جمع الأموال لمساعدة المهاجرين اليهود من أرجاء العالم». وسرعان ما انتهى نشاط الجمعية في البصرة وذلك لعدم موافقة الحكومة العراقية على منح التنظيمات الصهيونية التي ظهرت في المدينة ومنها هذه الجمعية ترخيصاً رسمياً لمزاولة أعمالها[2].

### الجمعية العلمية الأدبية

بعد الانفتاح الذي عرفته الدولة العثمانية بعد الانقلاب الذي قاده الاتحاديون تأسست بإيعاز منهم جمعيات ونواد في ولايات عثمانية عديدة بعد استحصال الموافقات القانونية من السلطة. تأسست هذه الجمعية في البصرة عام 1908 بمبادرة من: سليمان فيضي ومحمد أمين عالي باش أعيان (مؤسس صحيفة التهذيب). وغاية الجمعية «تنوير أفكار العامة ولاسيما الناشئة وذلك بإجراء المحاورات العلمية والأدبية ما عدا الدينية». وقد افتتحت الجمعية أواخر شهر آذار/مارس 1910. وقد انتمى إليها العديد من شخصيات البصرة أمثال: يوسف المنديل، عبد العزيز أفندي، القس جون فان آيس، وعمر فوزي (رئيس فرع جمعية الاتحاد والترقي في البصرة)[3].

### جمعية العهد العراقي

تأسست «جمعية العهد» في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1913 في اسطنبول على يد عزيز علي المصري (1879-1965) لتكون نواة القضية العربية في عهدها الجديد، وطمحت إلى حالة من الحكم الذاتي للعرب في إطار الإمبراطورية العثمانية، وضمت 315 ضابطا من أصل 490 ضابطاً عربياً كانوا يعيشون في اسطنبول عام 1914[4]. إلا أن الضباط العراقيين كان لهم الحضور الفاعل، إضافة إلى كثرتهم العددية[5]. أنشأت الجمعية فروعا لها في

---

(1) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص117.
(2) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص97.
(3) خولة طالب لفته، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885-1951.
(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص148-149.
(5) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص25.

كل من بغداد والبصرة والموصل وحلب والشام، وترأس فرع بغداد حمدي الباجه جي، فيما ترأس فرع البصرة طالب النقيب، أما في الموصل فلم يكن هناك رئيس معين، إنما كان العمل يقوم على عدة أشخاص[1]، بينهم ياسين الهاشمي، ومولود مخلص، وعلي جودت الأيوبي، وعبد الرحمن شرف، وعبد الله الدليمي، وشريف الفاروقي، ومجيد حسون[2].

في أواخر عام 1918 حدث انشقاق في صفوف «جمعية العهد» الام، فانقسمت إلى جناحين: سوري وعراقي، وبالنسبة للجناح العراقي فقد تشكل في بغداد في تموز/يوليو 1919 .

وطبقا للمنهاج الأساسي للجمعية فان غايتها: (أ) استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية. (ب) يكون للعراق الخيار في انتخاب من يشاء من الأمم الراقية للمعاونة في الشؤون الفنية والاقتصادية، إذا اقتضت الحاجة. (ج) إنهاض العراق ليباري أرقى الأمم الغربية. وقد نشط فرع الموصل للجمعية وهيمن على جريدة «العقاب» وهي الصحيفة التي أنشأها الأحرار العراقيون في سوريا ويحررها أسعد داغر وكان مكي الشربتي عاملاً قوياً فيها فأصبحت الناطقة باسم الجمعية[3].

وقد عدلت الفقرة (ب) على الشكل التالي «ترى جمعية العهد طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا العظمى على أن تكون هذه المساعدة ثمينة ولا تمس باستقلال العراق» وقد أضعف هذا التعديل الجمعية وأثار تحفظ الحركة الوطنية التي لم تكن تثق بالبريطانيين. وتشكلت اللجنة القيادية للجمعية من: الشيخ سعيد النقشبندي رئيساً، وأحمد عزت الأعظمي، وحسن رضا، وعلاء الدين النائب، وبهاء الدين الشيخ سعيد، ونوري فتاح، وأمين زكي، والأخوين سامي وأنور النقشلي أعضاء. ولما توفي الشيخ النقشبندي انتخب سليمان فيضي رئيساً للجمعية. وأصدرت الجمعية مجلة «اللسان» لصاحبها علي رضا الغزالي. وفي 28 أيلول/سبتمبر 1920 أصدرت الجمعية جريدة «الاستقلال» لصاحبها عبد الغفور البدري (1890-1943)، التي صدرت يومية ثم أصبحت أسبوعية[4].

شكلت الجمعية نقلة مهمة على مستوى العمل الحزبي العراقي، وذلك من خلال المؤشرات التالية[5]: (1) كان للشخصيات العراقية دور التأسيس والمساهمة الأكبر في عمل الجمعية ونشاطاتها؛ (2) إنها شكلت أول ممارسة حزبية سرية في العراق؛ (3) تعد أول تنظيم سياسي للضباط العراقيين. لكن الملفت للنظر «أن جمعية العهد لم تتخذ موقفاً مركزياً بشأن الحرب العالمية الأولى ومع أي طرف تقف. فقد دافع أعضائها عن الدولة العثمانية، وتردد البعض الآخر، فيما كانت الغالبية ضد العثمانيين، حيث اشتركوا في ثورة الحجاز عام 1916»[6]

في عام 1920 تمكنت الجمعية من توسعة

---

(1) المصدر السابق، ص25.

(2) عبد المنعم الغلامي، أسرار الكفاح الوطني في الموصل، ص44.

(3) ينظر: رفائيل بطي، الصحافة في العراق، ص56.

(4) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص41-44؛ وخولة طالب لفته، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885-1951، ص93-94.

(5) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص25-26.

(6) المصدر السابق، ص26.

نشاطها، وركزت جهودها على المناطق الشمالية في العراق، وبدأت تكشف عن مواجهتها المسلحة للبريطانيين وهو ما حدث في تلعفر في حزيران/ يونيو 1920. فاستغلت السخط الجماهيري في الموصل ضد الاحتلال، لتنفيذ خطتها فبادر أعضاؤها إلى الزحف نحو مدينة تلعفر بقيادة جميل المدفعي لاتخاذها نقطة انطلاق للتوجه إلى الموصل وتحريرها. لكن فشل مشروعها جعلها تنكفئ إلى الحدود السورية[1]. ولم تمض مدة طويلة حتى انحلت الجمعية تحت ضغط الأحداث المتسارعة في سوريا، بعدما استمرت بالتمسك بنهجها القومي.

## جمعية منتدى النشر

جمعية دينية تأسست في النجف. في 10 كانون الثاني/ يناير 1935 تقدم سبعة من علماء الدين بطلب تأسيس الجمعية مقرها في النجف الأشرف إلى وزارة الداخلية وهم: الشيخ عبد الهادي حموزي، الشيخ محمد جواد قسّام، والشيخ محمد رضا المظفر، والسيد محمد علي الحكيم والسيد موسى بحر العلوم والسيد هادي فياض والسيد يوسف الحكيم. وقد أجازت الوزارة الجمعية في كتابها ذي العدد (9077) في 8 آذار/ مارس 1935.

اختير للجمعية مجلس أعلى للرقابة ضم كلاً من: الشيخ محمد رضا آل ياسين، السيد محسن الحكيم، والشيخ محمد رضا المظفر.

وقد أسست الجمعية عدداً من المشروعات العلمية والأدبية والتربوية، ففتحت عددا من المدارس في النجف والكاظمية (1943).

ولعل أهم تلك المشروعات تأسيس «كلية الفقه» على يد الشيخ المظفر وعدد من العلماء بينهم السيد محمد علي بحر العلوم والسيد محمد سعيد الحكيم والسيد يوسف الحكيم والسيد موسى بحر العلوم. والتي نالت اعتراف وزارة المعارف العراقية عام 1958، واعتبرت شهادتها عالية يطبق عليها ما تنص عليه القوانين والأنظمة فيما يتعلق بخريجي المعاهد والدرجات العالية ودرجاتها العلمية. ثم نالت الاعتراف بها من جامعة بغداد في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1962، ومعادلة شهادتها، وفي عام 1974 أصبحت تابعة لجامعة بغداد وفك ارتباطها بالجمعية. وفي عام 1991 ألغيت الكلية بعد الانتفاضة الشعبانية، ثم أعيد افتتاحها عام 2004، تحت اسم كلية العلوم الإسلامية، ثم أعيد إليها اسمها القديم وأصبحت تابعة إلى جامعة الكوفة.

## جمعية النهضة النسائية

تأسست عام 1923 جمعية «نهضة النساء» وهي أول جمعية نسائية في العراق على يد أسماء صدقي الزهاوي، والتي انبثق عنها «نادي النهضة النسائية» الذي كان أول وأجرأ نادٍ نسائي في العراق[2]. كما انتخبت السيدة نعيمة السعيد (زوجة نوري السعيد) نائبة للرئيس.

## الجمعية الوطنية الانتقالية (2005)

طبقاً للاتفاق الذي عقد بين بول بريمر (الحاكم المدني الأمريكي) ومجلس الحكم الانتقالي في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، فانه ستعقد في أيار/ مايو 2004 مؤتمرات حزبية محلية في محافظات العراق الثماني عشرة لانتخاب ممثلين في الجمعية الوطنية الانتقالية. تنتخب منها حكومة انتقالية تتسلم السيادة. وقد أثار هذا الاتفاق معارضة شعبية واسعة فانطلقت المظاهرات في النجف وكربلاء والبصرة وغيرها

---

(1) المصدر السابق، ص50-51.

(2) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا)، تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، ص30.

من المدن مطالبة بإجراء الانتخابات.

في غضون ذلك، كان لا بد من الاحتكام إلى رأي الأمم المتحدة، فأوفد الأمين العام ممثله الخاص الأخضر الإبراهيمي وفريقين فنيين للتحقق من إمكانية إجراء الانتخابات. وقد أصدر الإبراهيمي تقريراً أيد فيه جزئياً مقاربة السيد علي السيستاني حول إمكانية إجراء الانتخابات، لكنه لاحظ بأنه لا يمكن إجراؤها بشكل معقول قبل الانتقال المتوقع للسيادة بحلول نهاية حزيران/ يونيو 2004، واقترح فصل موضوع الانتخابات عن موضوع انتقال السيادة، بحيث يتم تأجيل الانتخابات حتى نهاية عام 2004 أو بعد ذلك بقليل. وأوصى التقرير بإنشاء حكومة انتقالية ذات سيادة تحكم العراق لحين إجراء انتخابات عامة[1]. التي اتفق في ما بعد على أن تكون في منتصف كانون الثاني/ يناير 2005.

وافق السيد علي السيستاني على خطة الإبراهيمي، في نيسان/ ابريل 2004 وعاد الأخير إلى العراق، للبحث عن صيغة لتأسيس حكومة ذات سيادة خلال أقل من ثلاثة أشهر[2].

تولى مجلس الحكم صياغة دستور مؤقت (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية) الذي احتوى على الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية. وفي حزيران/ يونيو 2004 تم استبدال المجلس بحكومة مؤقتة ترأسها أياد علاوي والتي تم نقل سيادة اسمية لها في نهاية هذا الشهر.حيث قسمت المرحلة الانتقالية إلى مدتين زمنيتين تبدأ الأولى من 30 حزيران/ يونيو 2004 وتنتهي في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ ديسمبر 2005. وبتولي الحكومة العراقية للسلطة تحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة وينتهي عمل مجلس الحكم الانتقالي إلا في حالة تطبيق المادة (61). أما المدة الثانية فهي: الحكومة العراقية الانتقالية، وتتم بعد إجراء الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية «الانتقالية»، أي البرلمان بين 31 كانون الأول/ ديسمبر 2004 و 31 كانون الثاني/ يناير 2005 وتنتهي هذه المرحلة عند تأليف حكومة عراقية وفقاً لدستور دائم[3]. وقد جاءت نتائج انتخابات 30 كانون الثاني/ يناير 2005 على النحو الآتي:

| الكيان السياسي | عدد المقاعد |
|---|---|
| الائتلاف العراقي الموحد | 133 |
| تجمع الوحدة الوطنية | 1 |
| القائمة العراقية | 38 |
| الديمقراطيين المستقلين | 1 |
| التحالف الكردستاني | 71 |
| الحزب الإسلامي العراقي | 1 |
| عراقيون | 5 |
| حركة الدعوة الإسلامية | 1 |
| جبهة تركمان العراق | 3 |
| التجمع الوطني العراقي | 1 |
| النخب والكوادر الوطنية المستقلة | 3 |
| التجمع الجمهوري العراقي | 1 |
| إتحاد الشعب | 2 |
| الحركة الملكية الدستورية | 1 |
| القائمة الإسلامية الكردستانية | 2 |
| التجمع الملكي العراقي الهاشمي | 1 |

(1) المجموعة الدولية للأزمات (الشرق الأوسط)، فترة العراق الانتقالية: على حد السكين، ص3.
(2) المصدر السابق، ص3.
(3) قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.،.

| الكيان السياسي | عدد المقاعد |
|---|---|
| منظمة العمل الإسلامي في العراق/ القيادة المركزية | 2 |
| الائتلاف الوطني الديمقراطي | 1 |
| التحالف الوطني الديمقراطي | 1 |
| تجمع العراق الديمقراطي | 1 |
| الائتلاف الوطني الديمقراطي | 1 |
| حزب الطليعة الإسلامي | 1 |
| الرافدين الوطنية المسيحية | 1 |
| الجبهة الوطنية لوحدة العراق | 1 |
| كتلة المصالحة والتحرير | 1 |
| المجموع | 275 |

طبقاً للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقد تنافس 7451 مرشحاً يمثلون 75 كياناً سياسياً و 27 كياناً فردياً و 9 ائتلافات في انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية. كما جرت في اليوم نفسه انتخابات مجالس المحافظات بمشاركة 491 قائمة انتخابية توزعت على 18 محافظة. وقد شهدت الانتخابات مشاركة جماهيرية واسعة فقد بلغ مجموع الأصوات بحسب المفوضية (8,456,266) صوتاً.

أما القوائم التي شاركت في انتخابات مجالس المحافظات فهي: بغداد (51)، ذي قار (41)، القادسية (52)، أربيل (13)، الأنبار (3)، البصرة (41)، التأميم (29)، السليمانية (11)، النجف الأشرف (33)، بابل (44)، دهوك (7)، ديالى (25)، صلاح الدين (26)، كربلاء (39)، ميسان (30)، نينوى (16)، واسط (33)، والمثنى (32). وجدير بالذكر إن مجلس المحافظة يتكون من (45) عضوا عدا بغداد (55) عضوا.

وشارك الشيعة والأكراد بكثافة في الانتخابات بينما قاطعها غالبية السنّة. ووصلت نسبة المشاركة في الجنوب الشيعي حوالي 90%، وفي المناطق الكردية حوالي 85% وفي مناطق أخرى حوالي 60%. وشارك العراقيون المقيمون في 14 دولة بالاقتراع، حيث أدلى 265 ألف عراقي بأصواتهم يمثلون 30 % ممن يحق لهم التصويت. وشهد عملية الاقتراع مراقبون دوليون.

لقد واجهت الجمعية الوطنية التأسيسية إشكاليات معقدة في التحضير لعملية كتابة الدستور، فقد أفرزت وضعا غير سوي نتيجة عدم مشاركة المناطق السنية في الانتخابات نتيجة التهديدات الإرهابية[1] التي أطلقتها التنظيمات المتطرفة وبخاصة جماعة الزرقاوي (تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين)، فقد طغى على الجمعية الوطنية اللونين الشيعي والكردي. وقد حاولت الأطراف الشيعية وبخاصة في الائتلاف العراقي الموحد الضغط باتجاه إشراك العرب السنة في الوزارة وفي اجنة كتابة الدستور التي تكونت من 55 عضوا من أعضاء الجمعية. وبالفعل سُمِح للسنة بالحصول على ست حقائب وزارية كما انضم 15 منهم

(1) طبقا لإحصاءات «مركز العراق للأبحاث» فقد وقعت خلال المدة من التاسع من نيسان/ ابريل 2003 وحتى السابع والعشرين من تموز/ يوليو 2004 ثلاث وتسعون عملية تفجيرية استهدفت المدنيين، وأوقعت (3180) ضحية منهم (1168) شهيدا.
مركز العراق للأبحاث، قسم السياسات الداخلية، التقرير الإحصائي لعمليات العنف التي حدثت في العراق ضد المدنيين منذ سقوط النظام حتى 26 / 6/ 2004؛ مركز العراق للأبحاث، قسم السياسات الداخلية، تطورات العمليات التفجيرية في العراق بعد شهر من تسليم السيادة.

إلى لجنة كتابة الدستور الذي اتفق على كتابته بالتوافق. وقد تم تشكيل لجنة صياغة الدستور بقرار من الجمعية الوطنية الانتقالية في 12 نيسان/ ابريل 2005 وضمت (55) عضوا من مختلف القوائم الانتخابية، (28) الائتلاف العراقي الموحد، (15) التحالف الكردستاني، (8) القائمة العراقية، عضو من الحزب الشيوعي العراقي، عضو من الجبهة التركمانية، عضو مسيحي، عضو واحد من العرب السنة. وقد بدأت أعمالها في اليوم التالي بعد رفع تمثيل العرب السنة إلى (15) عضوا، إضافة إلى (10) مستشارين لهم. وبذلك وصل عدد أعضاء اللجنة إلى (69) عضواً. واختير همام باقر حمودي رئيساً للجنة والسيدة مريم الريس ناطقا باسمها.

ومع وجود مصاعب وتباينات في الآراء ووجهات النظر تأخرت عملية تسليم المسودة عن الموعد المقرر في قانون إدارة الدولة[1] وهو 15 أب/ أغسطس 2005 فالتجأت الجمعية إلى تعديل قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لتقنين تأخير عملية إكمال الدستور حتى 22 من الشهر نفسه. وحتى يوم تقديم المسودة لم تكن النسخة قد اكتملت نتيجة الخلافات بين المكونات الثلاثة (الشيعة، السنة والأكراد) حول قضايا الفيدرالية، وتوزيع الموارد، وعلاقة الدين بالدولة، ووضع مدينة كركوك، وهوية العراق العربية... ومع انسحاب العرب السنة ورفضهم التوقيع على الصيغة النهائية كان المشهد العام يسير نحو رفضهم للدستور متمسكين بالمادة الحادية والستون من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. وفي الوقت الذي أعلنت فيه بعض التنظيمات السنية رفضها للمسودة أعلن الحزب الإسلامي العراقي موافقته على المسودة بعد إجراء تعديلات سماها جوهرية على نص المسودة لعل أهمها ذلك التعديل الخاص بالمادة (140) والذي يسمح بتعديل الدستور بموافقة الجمعية العامة الجديدة التي ستفرزها انتخابات نهاية العام. وقد جاءت نتائج الاستفتاء مؤاتية لإقرار الدستور. وجاءت النتائج على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

| المحافظة | المصوتون بـ (نعم) | المصوتون بـ (لا) | المحافظة | المصوتون بـ (نعم) | المصوتون بـ (لا) |
|---|---|---|---|---|---|
| الأنبار | 3,04 | 96,96 | ميسان | 97,79 | 2,21 |
| بابل | 94,56 | 5,44 | المثنى | 98,65 | 1,35 |
| بغداد | 77,7 | 22,30 | النجف الأشرف | 95,82 | 4,18 |
| البصرة | 96,2 | 3,98 | نينوى | 44,92 | 55,08 |
| دهوك | 99,12 | 0,87 | القادسية | 96,74 | 3,32 |
| ديالى | 51,2 | 48,73 | صلاح الدين | 18,25 | 81,75 |
| أربيل | 99,36 | 0,64 | السليمانية | 98,96 | 1,04 |
| كربلاء | 96,58 | 3,42 | ذي قار | 97,15 | 2,85 |
| كركوك | 62,91 | 37,9 | واسط | 95,7 | 4,30 |
| المجموع | | | | 78,59 | 21,41 |

(1) جمهورية العراق، قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، المادة الواحدة والستون، (أ).

وبهذا الإقرار للدستور الدائم بات الطريق مُمهداً نحو الانتخابات التشريعية لانتخاب مجلس النواب الدائم. ومبكرا أعدت القوى السياسية عدتها لخوض انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 وأعادت تشكيل تحالفاتها أو تجديد القائمة منها. وبدت الساحة مفتوحة على احتمالات أوسع مما كانت عليه في انتخابات الجمعية الانتقالية، وبخاصة بعد اشتراك العرب السنة في المناطق الغربية. فقد ظهرت اصطفافات جديدة تلونت بألوان قومية ووطنية ومذهبية ودينية، وتبارت الأحزاب السياسية في تمثيل من ادعت تمثيله.

**الجمعية الوطنية (حزب)**

ينظر: الحزب الوطني العراقي

**جمعية عمال الميكانيك**

ينظر: محمد صالح القزاز

**الجمهوري (الحزب)**

في شباط/ فبراير 1960 حاول عدد من الأشخاص تأسيس حزب سياسي: وكان من بين هؤلاء: عبد الفتاح إبراهيم، محمد مهدي الجواهري (الشاعر المعروف)، أحمد جعفر الاوقاتي، صديق الاتروشي، عبود مهدي زلزلة، عبد الرزاق مطر، طه باقر (المؤرخ المعروف) (1912- 1961)، صالح الشالجي، عبد الحميد الحكاك، عبد الحليم كاشف الغطاء، رفيق حلمي، فريد مهدي الأحمر، حسن الاسدي، عبد الحميد الصفار.... وغيرهم. على أساس: (1) أن الحزب يسعى بالوسائل الديمقراطية إلى صيانة الجمهورية وتوطيد أركان الوحدة العراقية وتعزيز الوضع الديمقراطي بإقامة نظام نيابي برلماني يستند إلى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة الانتخاب السري المباشر. (2) تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكردي وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين. (3) يعمل الحزب من أجل استقلال العراق وسيادته الوطنية ومقاومة الأحلاف العدوانية. (4) تثبيت سياسة التضامن العربي وتحقيق أهداف العرب القومية.. (5) العمل على توطيد سياسة الحياد الايجابي وتوثيق الصداقة مع شعوب آسيا وأفريقيا. (6) يؤمن الحزب بمبدأ التوجيه الاقتصادي .. (7) يؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بحل المشاكل الزراعية الخاصة بتقديم المساعدات المالية والفنية للمزارعين.. (8) ضرورة تمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية[1].

**الجمهوري الديمقراطي الكردستاني (الحزب)**

تأسس في أربيل عام 1999 ومن رموزه نوري الدين علي أحمد وغازي رحمن محمد. ويصدر جريدة شهرية باسم «ئالاي كوماري» أي علم الجمهورية.

**الجمهوري العراقي (حزب)**

يدعي الحزب أنه تأسس عام 1985 وأعلن عنه عام 2003. ويسعى الحزب إلى عدد من الأهداف هي: (1) حماية الوحدة الجغرافية للجمهورية العراقية وعدم السماح بأي تدخل في شؤونه الداخلية؛ (2) العمل بصدق على تحقيق ديمقراطية حقيقية وسن قوانين تحترم حقوق الإنسان طبقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة التي تتضمن الحرية التامة لكل المعتقدات السياسية؛ (3) العمل على تحقيق استقلالية تامة للنظام القضائي عن السلطة التشريعية والتنفيذية في الحكومة بما يضمن حقوق متساوية لكل العراقيين بصرف النظر عن القومية والدين

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص182-183.

والثقافة والانتماء السياسي؛ (4) العمل على عودة العراقيين الذين هجروا قسراً وهربوا جراء بطش نظام صدام وتشجيع الحكومة الجديدة على إنشاء قانون جديد للجنسية يضمن كامل الحقوق للمواطنين؛ (5) إعادة النظر في كافة القوانين السابقة التي ألحقت الأضرار بالمواطنين العراقيين وتعويضهم.

وجاء في أسس الحزب أنه يعمل على «إقامة نظام ديمقراطي دستوري يكرس وحدة العراق أرضاً وشعباً ويصون سيادة البلاد، ويقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية ويضمن تداول السلطة سلميا وفقا لاتجاهات الاقتراع السري المباشر من قبل الشعب ويرد الاعتبار للشعب باعتباره مصدراً لشرعية الحكم، كما يلتزم بالعمل على انتخاب جمعية تأسيسية خلال فترة انتقالية لا تزيد على سنتين مهمتها سن الدستور الدائم للعراق وسن قانون جديد لانتخاب ممثلي الشعب. والفصل ما بين السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتشريعية وضمان عدم سيطرة إحداهما على الأخرى»[1].

## جميل الأورفلي (أو الاورفه لي) (1901-؟)

وزير ونائب سابق. ولد في بغداد عام 1901 وفي أكمل دراسته حتى تخرجه في كلية الحقوق، مارس المحاماة ولمع نجمه فيها. انتخب نائبا عن ديالى خمس مرات (1948، 1953، 1954، 1956، 1958). استوزر لأول مرة وزيرا بلا وزارة في الحكومة التي شكلها توفيق السويدي (5 شباط/ فبراير- 15 أيلول/ سبتمبر 1950)، ثم وزارة العدلية في حكومة فاضل الجمالي الأولى (17 أيلول/ سبتمبر 1953- 27 شباط/ فبراير 1954) والمعارف في وزارة الجمالي الثانية (8 آذار/ مارس 1954- 19 نيسان/ ابريل 1954)، ثم عين وزيرا للزراعة في وزارة عبد الوهاب مرجان (15 كانون الأول/ ديسمبر 1957- 2 آذار/ مارس 1958)، واحتفظ بهذا المنصب في وزارة أحمد مختار بابان التي أطيح بها في انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 وإعلان الجمهورية.

## جميل صدقي الزهاوي (1863-1936)



نائب سابق، وعضو «مجلس الأعيان» وشاعر. ولد جميل صدقي إبن مفتي بغداد محمد أمين فيضي الزهاوي في بغداد في 18 حزيران/ يونيو 1863. انتخب نائبا عن المنتفك في مجلس المبعوثان التركي (1912)، وناب عن بغداد في المجلس الذي تلاه. عاد إلى بغداد قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولم يعد إلى اسطنبول.

عين الزهاوي على اثر الاحتلال البريطاني لبغداد عضوا بمجلس المعارف (1 أيلول/ سبتمبر 1918-31 تموز/ يوليو 1921). واختير في 19 شباط/ فبراير 1921 مدرسا للغة العربية بمدرسة الحقوق. وعين رئيسا للجنة تعريب القوانين التركية في نظارة العدلية حتى إلغاء اللجنة (1 آذار/ مارس 1920-30 حزيران/ يونيو 1921). خلال المده (1925-1929) عين عضواً بمجلس الأعيان، وكانت معظم الكلمات التي ألقاها تركز على الشؤون اللغوية واللفظية. توفي في بغداد في 23 شباط/ فبراير 1936.

## جميل الراوي (1892-1950)

وزير سابق. ولد عام 1892 وتخرج في الكلية العسكرية لينخرط في صفوف الجيش

---

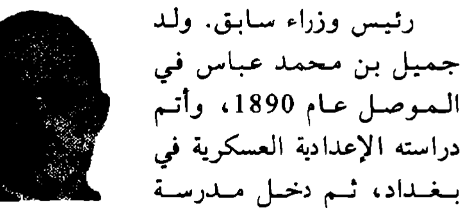
(1) (www.iraqrp.org).



العثماني برتبة ضابط، لكنه سرعان ما التحق بالثورة العربية، ووصل إلى رتبة لواء. عاد إلى العراق في أوائل تأسيس الحكم الوطني، وتقلد بعض المناصب في البلاط الملكي، ومن ثم انتخب نائبا في مجلس النواب عدة مرات[1]، في 1928 (الدليم)، 1930-1931 (بغداد)، 1937 (العمارة).

عين وزيرا للاقتصاد والأشغال في وزارة نوري السعيد الأولى (23 آذار/ مارس 1930- 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1931)، ثم وزيرا للعدلية في وزارة ناجي شوكت (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932- 18 آذار/ مارس 1933). توفي في 23 آب/ أغسطس 1950 ودفن في بغداد.

## جميل المدفعي (1890-1958)





رئيس وزراء سابق. ولد جميل بن محمد عباس في الموصل عام 1890، وأتم دراسته الإعدادية العسكرية في بغداد، ثم دخل مدرسة الهندسة العسكرية في اسطنبول فتخرج فيها ضابطا في سلاح المدفعية حوالي عام 1911. شارك في حرب البلقان بين صفوف الجيش العثماني، ولما عاد إلى بغداد عين مدرساً للمدفعية في المدرسة العسكرية في بغداد، فالموصل. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى عام 1914، اشترك في معارك القفقاس، بعدها قاد فوج المدفعية والتحم بمعارك ضد الجيش البريطاني في غزة بفلسطين. تحول بعدها إلى الجانب العربي ضمن قوات الشريف حسين وتولى قيادة المدفعية في جيش الحجاز الشمالي عام 1917. وفي سوريا عين آمراً لموقع دمشق، فمستشاراً عسكرياً للأمير فيصل. قاد حركة عسكرية في تلعفر ضد المحتلين البريطانيين. هرب اثر فشل الحركة إلى شرق الأردن لاجئا إلى الأمير عبد الله فعينه متصرفا للواء الكرك، وقد أثار ذلك غضب المندوب السامي البريطاني في فلسطين، إلا إن المدفعي تمكن من إعادة الاستقرار للواء الذي كان كثير الاضطراب[2]. عين بعد ذلك مديراً للأمن العام، فمتصرفا للواء السلط. عاد عام 1923 إلى بغداد وعينه الملك فيصل متصرفا للواء المنتفق في كانون الأول/ ديسمبر 1923، ثم نقل إلى العمارة ثم الديوانية (1927-1928) وإلى ديالى. وفي 23 آذار/ مارس 1930 استوزر لأول مرة حينما تولى حقيبة الداخلية في وزارة شكلها عبد المحسن السعدون.

ما بين عامي 1933 و1953 ألف سبع وزارات: (1933-1934)، (1934)، (1935)، (1937-1938)، (1941)، (1953)، (1953). وانتخب ثلاث مرات لرئاسة المجلس النيابي، كما شغل وزارة الدفاع ثم عضوية مجلس الأعيان. اجبره الجيش على الاستقالة من وزارته الرابعة، فقد عمل العقداء الخمسة: صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان، كامل شبيب، وسعد يحيى على إسقاط الوزارة ورفع نوري السعيد مكانه[3]. وفي عام 1956 انتخب رئيساً لمجلس الأعيان. توفي في بغداد في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1958.

---

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص223-224.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد 3، ج5، القسم الثاني، ص165.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 5، ص43.

### جميل عبد الوهاب (1910-؟)

وزير ونائب سابق. ولد في بغداد عام 1910 ونشأ فيها وحصل على شهادة الحقوق وعمل في المحاماة، وانتخب نقيباً للمحامين (1946-1947)، ثم انتخب نائبا عن بغداد في الاعـوام 1947 و 1948 و1953 و 1954 و1957، وعين سفيراً (1955)، وتقلد منصب وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد التاسعة (21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946- 29 آذار/ مارس 1947)، وفي وزارة صالح جبر (29 آذار/ مارس 1947- 27 كانون الثاني/ يناير 1948)، فالعدلية في وزارة نوري السعيد الأخيرة (3 آذار/ مارس- 14 أيار/ مايو 1958)، واحتفظ بهذا المنصب في وزارة أحمد مختار بابان التي أطيح بها في انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 وإعلان الجمهورية.

### جميل محمد سليم كبة

عضو مؤسس لـ«حزب الاتحاد الوطني» عام 1946. بعد تخرجه من كلية الحقوق اشتغل في مناصب مختلفة، تفرغ بعدها لممارسة مهنة المحاماة. ساهم في عام 1946 بتأسيس حزب الاتحاد الوطني. انتخب نائبا في مجلس النواب عن لواء بغداد. اعتقل عام 1963، وأطلق سراحه في العام التالي[1].

### الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي الكردي العراقي

ينظر: الديمقراطي الكردستاني (الحزب)

### جند الإسلام في كردستان

أعلن عن تأسيسها في أيلول/سبتمبر 2001 وضمت في صفوفها عدداً من الإسلاميين الذين سبق لهم القتال في أفغانستان، وتزعمها أبو عبيد الله الشافعي (واسمه الحقيقي: وريا هوليري) الذي كان عضواً سابقاً في «حركة الوحدة الإسلامية» في أربيل عام 1994. وقد تمكنت الجماعة من فرض وجودها في المناطق على الشريط الحدودي بين العراق وإيران[2].

وطبقاً لمصدر آخر فان الجماعة ضمت عرباً أفغان انظموا إلى «تنظيم القاعدة» الذي يتزعمه أسامة بن لادن. وتأسست الجماعة في منطقة الطويلة وبيارة الكرديتين وهي المنطقة التي يلقبها أنصار القاعدة بـ«تورا - بورا كردستان» وتقع على الحدود العراقية الإيرانية. وكان هدفها الأساسي «تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة». وفي نهاية عام 2001 وضعت الهيئة الشرعية للجماعة قائمة من القواعد للتقيد بها، تتضمن جملة من المحظورات التي يجب الالتزام بها ابتداءً من الحجاب وتحريم سماع الموسيقى والغناء... الخ. وكانت الجماعة تضم حوالي 500 مسلح بينهم 50 من القاعدة[3].

تتخذ الجماعة من الفكر السلفي منبعا فكريا لدعوتها. وبخاصة أفكار حسن ألبنا ويوسف القرضاوي، وتعتبر أفكار أسامة بن لادن وعبد الله عزام (اغتيل في عام 1981) وعمر عبد الرحمن (المسجون في الولايات المتحدة) والأردني أبو محمد المقدسي ملهمة لها في الجهاد[4].

### جند الإمام (حركة)

انشقت على نحو غير معلن عن «حزب الدعوة الإسلامية» عام 1969 وكان يقودها

---

(1) عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، ص446.
(2) هاني السباعي، الحركات الإسلامية الجهادية، شبكة البصرة .(www.albasrah.net)
(3) ينظر: جان- شارك بريزار، أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006: الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، ص148-149.
(4) المصدر السابق، ص154.

الشيخ سامي البدري ومجموعة منشقة عن «منظمة المسلمين العقائديين» بقيادة بكر جبارة. الذي وضع لها اسما وخطاباً وفكراً حركياً يغاير فكر حزب الدعوة، وهناك من يجد أنها من الحركات الأصيلة العريقة في العراق حيث بدأت إرهاصاتها الأولى عام 1965 وتبلور وجودها واكتمل شكلها التنظيمي وخطها الفكري أوائل عام 1968، إلا انه لم يعلن عن تأسيس الحركة إلا عام 1975.

تقوم الحركة على تصور الاستراتيجي «يربط التاريخ بالحاضر بالمستقبل ومن خلال التمهيد لظهور الإمام الحجة (عج) والتسريع في ظهوره عبر فحص التاريخ وتوظيف ممكنات الحاضر (الحوزة العلمية والجماهير الحسينية والعلم) من اجل تحقيق الهدف» أما أسس الحركة فهي:

(1) تعاليم الإسلام المأخوذة من كتاب الله وسنة المعصوم.
(2) التشيع ليس مذهباً في قبال ما يسمى بالمذاهب الإسلامية المعروفة، بل هو الإسلام الذي جاء به الرسول (ص) وحمله من بعده أهل بيته المعصومون. لذا فالتشيع حركة تصحيحية للإسلام الذي تعرض لبعض التحريف بسبب الابتعاد عن ولاية أمير المؤمنين علي أبن أبي طالب (ع) وأهل بيته (ع).
(3) الإيمان بالإمام المهدي عقدة إسلامة متفق عليها عند جميع المسلمين، وانتظار ظهوره عقيدة إسلامية كذلك والإعداد لظهوره هو التعبير الايجابي للانتظار.
(4) الفقهاء خلفاء الأوصياء في العلم والحكم والأوصياء خلفاء الأنبياء كذلك والأنبياء خلفاء الله أورثهم العلم والحكم.
(5) التنظيم الإسلامي وجود تعاوني يتحرك سياسياً إذا تحرك الفقيه الجامع للشرائط أو أذن له بذلك .
(6) قضاء الفقيه الجامع للشرائط للنظام الداخلي شرط الالتزام به .

«والحركة ليست حزباً سياسياً بالمعنى الحرفي للكلمة، فالحركة لا تؤمن بالهياكل التنظيمية للعمل بل هي أقرب ما تكون إلى منظمة سياسية تعمل بشكل شعاعي»[1] كما إن الحركة لا تتبنى برنامجاً خاصاً بالعراق ولكنها حركة إسلامية تركز على عودة الإمام المهدي المنتظر ولها أهداف سياسية ترتبط بهذا الهدف. كما إن الحركة لا تعتمد الأسلوب الحزبي المعروف في القيادة، وإنما يتم اتخاذ القرارات في داخلها من خلال لجان متخصصة.

سجلت حركة جند الإمام حضوراً محدوداً في العراق وفي بعض الأوساط خارجه، وخصوصا بعد أن غادر السيد سامي البدري من العراق إلى الكويت وأقام فيها. ومن ابرز قيادات الحركة إلى جانب البدري، الشيخ عبد اللطيف الخفاجي، عزت الشابندر، محمد عبد الجبار، غالب حسن، وأكرم الحكيم. وكان لها كوادر عاملة في العراق وإيران والخليج وسوريا ولبنان ولندن[2]. صدرت عن الحركة نشرات سرية منها: «العروة الوثقى»، «سبيل الرشاد» و «الصراط المستقيم» .

### جند السماء



جماعة متطرفة تمكنت الحكومة العراقية من القضاء عليها. وطبقا للموقف الحكومي الرسمي فان زعيمها هو احد مدعي المهدوية ويسمي نفسه

---

(1) المصدر السابق، ص187.
(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص375-380.

(علي بن علي ابن أبي طالب) ويلقب بـ«قاضي السماء» واسمه الحقيقي ضياء عبد الزهرة كاظم الكرعاوي من مواليد الحلة 1968. أما الحركة فقد ادعت الحكومة العراقية والإدارة المدنية في محافظة النجف الأشرف أنها كانت تحضر للهجوم على مدينة النجف في يوم عاشوراء تقوم خلاله بالاستيلاء على مدينة الكوفة لتتخذها منطلقا لإعلان دولة المهدي المنتظر الذي لا يعدو أن يكون الكرعاوي ثم يتم قتل المراجع وكبار مسؤولي الدولة وإعلان البيعة لقاضي السماء. وفي 27 كانون الثاني/يناير 2007 قامت القوات المسلحة العراقية مدعومة بالقوات الأمريكية بالهجوم على معسكر الحركة في مزارع البحراني في منطقة الزركة (حوالي 4 كيلومترات شمال مدينة النجف) وبعد معركة ضارية قيل أن مروحية أمريكية أسقطت خلالها تمكنت من القضاء على الحركة[1]. وادعت السلطات العراقية أنها قتلت 263 شخصاً بينهم قاضي السماء، واعتقلت 502 بينهم 210 شخصاً أصيبوا خلال المعارك، إضافة إلى الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والاعتدة.

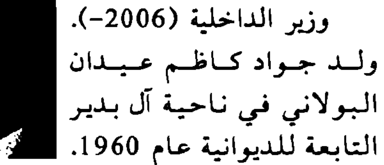
## جند الصحابة

جماعة سنية متطرفة يعتقد أنها إحدى واجهات تنظيم القاعدة في العراق أعلنت حربها ضد من تسميهم الروافض (الشيعة) وتبنت العديد من العمليات الانتحارية ضد الشيعة في مناطق مختلفة من العراق منها عملية تفجير النجف الأشرف قرب ضريح الإمام علي «عليه السلام» في 10 آب/أغسطس 2006 والتي راح ضحيتها أكثر من 33 شخصاً فضلاً عن 108 جريح. كما أعلنت في بيان على الانترنيت نشر في 15 آب/أغسطس أنها نفذت هجوم الزعفرانية في بغداد في 13 أب/أغسطس 2006 والذي أسقط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح.

## جنسية مزدوجة

هي أن يحمل شخص واحد جنسية أكثر من دولة واحدة في الوقت نفسه. وقد يحصل الشخص على جنسية ثانية عند ولادته في دولة معينة لأبوين ينتميان إلى دولة أخرى. تنطوي الجنسية المزدوجة على مكاسب ومزايا وحقوق يتمتع بها الفرد في أكثر من دولة. وقد أجاز دستور عام 2005 تعدد الجنسية بالنسبة للعراقيين، إلا انه اوجب على من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً، التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة[2].

## جواد البولاني (1960-)



وزير الداخلية (2006-).

ولد جواد كاظم عيدان البولاني في ناحية آل بدير التابعة للديوانية عام 1960. حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من الجامعة التكنولوجية عام 1984، التحق بعدها بالجيش العراقي بصفة مهندس في القوة الجوية.

في عام 2003 أصبح عضواً مناوباً في «مجلس الحكم الانتقالي»، وانتخب عضواً في الجمعية الوطنية الانتقالية حيث ترأس لجنة المياه. وفي 8 حزيران/ يونيو 2006 عين وزيراً للداخلية بعد 18 يوما من تشكيل الوزارة .أعاد الحياة لـ«الحزب الدستوري العراقي» الذي أسسه سابقاً وخاض انتخابات مجالس المحافظات عام 2009 ثم انتخابات مجلس

---

(1) المؤتمر الصحفي للمتحدث باسم الحكومة العراقية د. علي الدباغ، في 1 شباط/ فبراير 2007.

(2) دستور جمهورية العراق، المادة 18/ رابعا.

النواب عام 2010. وأصبح عضوا في المجلس حتى 10 آب/ أغسطس 2011 عندما أصدرت المحكمة الاتحادية قرارها بإلغاء عضويته التي اكتسبها بعد حصول أحد أعضاء كتلته على منصب وزاري لكون البولاني مرشحاً عن بغداد بينما المقعد لنائب عن صلاح الدين.

## جواد الخالصي



رجل دين، والأمين العام «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي» وحفيد الشيخ مهدي الخالصي، انخرط في صفوف المعارضة العراقية إبان حكم البعث، وانضم إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عند تأسيسه عام 1983 لكنه انسحب منه. عاد إلى العراق عام 2003 وشارك في «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي»، وانتخب أميناً عاماً له. يعد أحد أبرز الرافضين للترتيبات السياسية التي أنشأت بعد سقوط حكم صدام حسين في نيسان/ ابريل 2003، ويتمتع بعلاقات طيبة بالتيارات الإسلامية السنية وبخاصة «هيئة علماء المسلمين».

## جواد هاشم (1938-)



وزير سابق. ولد الدكتور جواد محمود هاشم في عين التمر التابعة لمحافظة كربلاء عام 1938، انتقلت عائلته إلى كربلاء، ثم إلى بغداد، حيث أنهى دراسته الثانوية عام 1955. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه سافر إلى لندن ليدخل كلية فيكتوريا حيث التقى هناك بطالب حسين الشبيب الذي أقنعه بالانضمام إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي»، عاد إلى العراق في صيف 1956 ليلتحق بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة بغداد وتخرج فيها عام 1960، عين بعدها بوظيفة معيد، قُبل بعدها في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وفي أيلول/ سبتمبر 1963 حصل على الماجستير وفي صيف عام 1966 حصل على الدكتوراه عاد في مطلع عام 1976 إلى العراق. عين سكرتيراً عاماً (بالوكالة) للمجلس الأعلى للتربية والتنمية الاجتماعية الذي كان يترأسه طاهر يحيى (رئيس الوزراء) رئاسته.

وفي 25 كانون الثاني/ يناير 1971 اعفي من منصبه. ليدخل مرة أخرى في الوزارة التي شكلها البكر في 14 أيار/ مايو 1972. وأثناء زيارة رسمية أجراها إلى بيروت اختطفت الطائرة التي يستقلها من قبل الموساد الإسرائيلي وأفرج عنه في اليوم نفسه (10 آب/ أغسطس 1973)، وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر اخرج من منصبه الوزاري اثر التعديل الذي اجري ذلك اليوم ليلتحق بعد ذلك بالعمل في مجلس قيادة الثورة. وفي 6 أيار/ مايو 1977 غادر العراق إلى أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة رئيساً لصندوق النقد العربي. وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1979 استدعي إلى بغداد ليخضع للتحقيق في دائرة المخابرات العامة أفرج عنه في 24 من الشهر نفسه ليعود في اليوم التالي إلى عمله في أبي ظبي[1]. وبعد انتهاء مدة عمله فضل الإقامة في المنفى على العودة إلى العراق.

## الجوال العربي (جمعية)

جمعية قومية ذات صفة عسكرية أجيزت في بغداد في صيف 1934. هدف الجمعية «تعزيز الشعور القومي العربي وتنميته عند الأجيال العربية الصاعدة» وتعد «أول وأبرز مظهر من

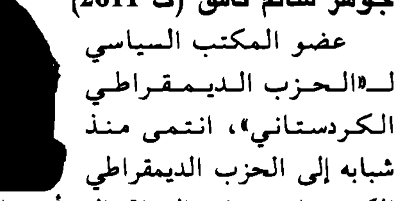
(1) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام.

مظاهر العمل القومي في تاريخ العراق المعاصر». أصدرت الجمعية «مجلة الفتوة». يعتبر «المنهج القومي» أهم وثيقة أصدرتها الجمعية، فهو يلخص أهدافها على الصعيد السياسي. ويصرح «بان العرب أمة واحدة وأن القومية العربية تحتم الوحدة الشاملة». ضمت عدداً من الشباب العربي المقيمين في العراق آنذاك، ومن أبرزهم: أكرم زعيتر، فريد زين الدين، راسم الخالدي، أمين رويحة، درويش المقدادي، ومحمد صبري مراد. تولى رئاستها خالد الهاشمي ثم متي عقراوي ثم درويش المقدادي. وضمت في عضويتها: توفيق منير، عبد الرحمن كاظم، نعمان محمد أمين، سليم النعيمي، محمد ناصر، ناجي معروف، فخري محمد سعيد، محمد بديع شريف، سعدي خليل، رشيد علي العبيدي، عبد الستار القرة غولي، نهاد عبد المجيد، وعبد المجيد صالح. وبعد تأسيس «نادي المثنى بن حارثة الشيباني» قررت الجمعية الانضمام إلى النادي مع الاحتفاظ بكيانها داخله. اشتهرت بمساندتها لحركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، قامت حكومة جميل المدفعي التي أعقبت حكومة الكيلاني بحلها ومصادرة ممتلكاتها كما اعتقل معظم أعضاءها[1].

## جون فان آيس

قس ومبشر أمريكي. قدم إلى البصرة عام 1903 ليفتتح «مدرسة الرجاء العالي»، وفي عام 1912 أصبح هو وزوجته مسؤولين عن تولي النشاط التعليمي للبعثة التبشيرية البروتستانتية الأمريكية. وبعد الاحتلال البريطاني افتتح عدد من المدارس في البصرة والزبير والقرنة والناصرية.

## جوهر سالم نامق (ت 2011)



عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، انتمى منذ شبابه إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. غادر العراق إلى أوروبا وفي عام 1981 كان بين مجموعة سامي عبد الرحمن المنشقة عن الحزب ليساهم في تأسيس «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني». لكنه عاد والتحق بالحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي عام 1992 انتخب رئيساً لأول برلمان كردي. بعد ذلك تولى الإشراف على صحيفة «خه بات»، إضافة إلى منصبه سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني. توفي في السويد في 22 آذار/ مارس 2011.

## جياد الشعلان (ت 1980)

نائب سابق. ولد جياد ابن الشيخ شعلان أبو الجون في الديوانية، وتربى في كنف والده. شارك في تمرد العشائر عام 1936، لكنه سلم نفسه في حزيران/ يونيو ولم يعتقل. وقد انتخب نائبا عن الديوانية في حزيران/ يونيو 1939، وجدد انتخابه في تشرين الأول/ أكتوبر 1943، وحزيران / يونيو 1948، وكانون الثاني / يناير 1953، وأيلول/ سبتمبر 1954، وكان في المجلس النيابي الأخير من العهد الملكي (آذار/ مارس- تموز/ يوليو 1958). تخلى عن العمل السياسي بعد الاطاحة بالملكية وتوفي عام 1980.

## الجيش الإسلامي الكردستاني

ينظر: الحركة الإسلامية في كردستان العراق

(1) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق (1934-1942)، ص24.

### الجيش الإسلامي في العراق



جماعة سنية متطرفة يعتقد أنها على صلة وثيقة بجماعة أبي مصعب الزرقاوي و«تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» ظهرت بعد احتلال العراق عام 2003، (وان ادعى انه تأسس قبل الحرب في أواخر عام 2002) وتبنى عدداً من العمليات الإرهابية ضد المدنيين والشرطة العراقيين كما تبنى اختطاف عدد من الأجانب. وفي 13 كانون الأول/ ديسمبر 2005 أعلن الجيش الإسلامي أنه لن يستهدف المراكز الانتخابية في الانتخابات البرلمانية في 15 من الشهر نفسه، وأشار البيان الذي نشر على الانترنيت بان ذلك لا يعني انه يدعم العملية السياسية. من جهة أخرى، يعد أكثر الجماعات المسلحة قرباً من «هيئة علماء المسلمين». ويمتلك الجيش موقعاً الكترونيا[1] ومجلة أطلق عليها اسم «الفرسان». وفي أواسط تموز/ يوليو 2006 نشر بيان على الموقع يعلن تولي الدكتور علي النعيمي مهمة الناطق الإعلامي للجيش. ومن رموزه الشيخ منقذ جبر (مفتي الجماعة وعضو في المكتب السياسي). وفي نيسان/ ابريل 2007 ظهر إبراهيم الشمري بعنوان الناطق باسم الجيش الإسلامي على قناة الجزيرة الفضائية للحديث عمليات الجيش وإستراتيجيته للمقاومة. استهدفت القاعدة بعض قياداته في أبو غريب فعمل على الرد بقوة على بعض تلك العمليات باستهداف قادة ومريدي القاعدة.

### جيش التحرير الشعبي العراقي

تأسست منتصف الستينات على يد معين حسين النهر (أعدم في 25 نيسان/ ابريل 1974) كمنظمة طليعية للطبقة العاملة العراقية وهي تقترب في هويتها السياسية والفكرية من «الحزب الشيوعي العراقي- القيادة المركزية». قتل مؤسسها في اشتباك مسلح مع السلطة. واعدم أثره عدد من كوادر الحركة منهم: ظافر حسين النهر، عماد هاشم الصالحي، خالص عبد المجيد، ناظم كاظم، وجعفر هادي. كانت المنظمة عضواً في «الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية-جوقد»، التي أعلن عن تأسيسها في دمشق 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980[2].

### الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق

تأسس نهاية عام 1980، لكنه لم يستمر حتى حُل في نهاية العام نفسه. كان يقوم على مبدأ جمع الفصائل الإسلامية المعارضة في تنظيم جامع لها. وقد تقاسمت تلك الفصائل العمل فيما بينها داخل التنظيم، فأنيط بـ«منظمة العمل الإسلامي» الجناح العسكري، وبتيار محمد باقر الحكيم العمل الإعلامي، في ما استأثر «حزب الدعوة الإسلامية» بالجانب السياسي. تلاشى التنظيم بعد انسحاب القوى المنضوية تحت لوائه[3].

### الجيش الشعبي

أنشئ في 3 نيسان/ ابريل 1974 بموجب قرار «مجلس قيادة الثورة» المرقم (355). من البعثيين وكان يضم بضعة آلاف من النساء البعثيات. وصل عدد أعضائه حوالي 50 ألف منتصف السبعينات ارتفع إلى أكثر من 100 ألف عام 1978 في حين تفاءل قادته بان العدد سيصل إلى 200 ألف عام 1980، لكن العدد

---

(1) (http://iaisite.info).

(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص255.

(3) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص331.

الفعلي بلغ 175 ألف مقاتل. وفي عام 1984 وصل العدد إلى حوالي 500 ألف مقاتل. قام الجيش الشعبي بعمليات قمع وتصفية للمعارضة التي واجهت البعث خلال السبعينات. وفي الثمانينات جرى توسيع هذه المليشيا التي كان يترأسها طه ياسين رمضان الجزراوي لتشمل مواطنين من خارج حزب البعث ومن هم خارج سن الخدمة العسكرية (داخل وخارج قوة الاحتياط) ليزج بعشرات الآلاف من العراقيين في جبهات القتال ليقعوا بين ناري الخوف من السلطة التي أجبرتهم على القتال وبين القوات الإيرانية التي كانت تنظر إليهم بوصفهم جيش عقائدي يضم البعثيين. حل في 24 نيسان/ ابريل 1991 امتثالا لقرارات الأمم المتحدة التي أوصت بتقليص أفراد القوات المسلحة وحل الميليشيا المدنية[1].

## جيش الغضب

ينظر: قوات الإمام الشهيد الصدر

## جيش القدس

اعتقد الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين انه يمكن أن يردع الخطط الأمريكية الرامية إلى تغيير نظام حكمه عن طريق الإكثار من عدد المسلحين العراقيين، لاسيما إذا ما ارتبط الأمر باسم كريم وشريف كالقدس. فأمر بتشكيل ما عرف باسم «جيش القدس» وفي عام 2000 أعلن عن تأسيس جيش القدس بدعوى انه يساهم بتحرير القدس، وفتح باب التطوع للانتماء له، ومع قلة عدد المتطوعين بادر البعثيون إلى إجبار المواطنين على الانتماء وبخاصة من الموظفين والطلبة ووصل الأمر إلى حد اعتقال غير الراغبين بالانضمام للجيش وإجبارهم على الانخراط في الدورات التدريبية. ادعت الحكومة إن تعداد هذا الجيش وصل إلى سبعة ملايين متطوع، وقالت أن أفراداً منه اشتركوا في محاربة القوات الأمريكية في جنوب العراق عام 2003. وبعد سقوط النظام لم يعد يسمع عنه شيئا في ما يبدو انه تلاشى مع تلاشي السلطة.

## جيش المهدي

في 18 تموز/يوليو 2003 أعلن السيد مقتدى الصدر في مسجد الكوفة أثناء صلاة الجمعة عن تأسيس ميليشيا عسكرية تحمل هذا الاسم لتتولى حماية المرجعية الدينية والعتبات المقدسة. انخرط الشباب الصدريون في هذا الجيش من أبناء المدن الشيعية الكبرى وبخاصة مدينة الصدر في بغداد ومدن الجنوب: البصرة والناصرية والعمارة والسماوة. وفي نيسان/ابريل 2004 اصطدم أفراد منه أثناء مسيرة احتجاجية بالقوات الأسبانية الموجودة في معسكرها الواقع على طريق نجف- كوفة وسقط عدد من الضحايا بين صفوف المتظاهرين، واندلعت المعارك بعد ذلك في الكوفة لكن اتفاقاً غير مستقر بمبادرة من بعض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي أنهت تلك المعارك لتتفجر من جديد في آب/أغسطس من العام نفسه وانتهت بتوسط السيد علي السيستاني بعدما تكبد جيش المهدي خسائر بشرية جسيمة بسبب عدم تكافؤ المعركة بينه وبين القوات الأمريكية.

وفي عام 2008 اصطدم أفراد منه بالقوات الحكومية في البصرة، أثناء وجود رئيس الوزراء نوري المالكي فيها، وخاض الطرفان حرباً شرسة أطلقت عليها الحكومة «صولة الفرسان» انتهت باستعادة الهدوء في البصرة. أعلن السيد مقتدى الصدر تحويله الى منظمة مدنية.

---

(1) ينظر قرار الحل في: الوقائع العراقية، العدد (3351)، 29 نيسان 1991.

### جيش أنصار السنة

جماعة سلفية تأسست في 20 أيلول/ سبتمبر 2003 نتيجة اندماج مجموعات إسلامية مناهضة للاحتلال الأمريكي للعراق. وقد عرف البيان الأول للجماعة أمير جيش أنصار السنة أبو عبد الله الحسن بن محمود. تبنت الجماعة عدداً من العمليات العسكرية التي استهدفت الشرطة العراقية والقوات متعددة الجنسيات منها: تفجير مركز للشرطة في كركوك (23 شباط/ فبراير 2003)، تفجير مركز للشرطة في الموصل (31 كانون الثاني/يناير 2004)، مقتل أجانب بريطانيين وكنديين في اليوسفية غرب بغداد (5 كانون الثاني/يناير 2004)، عملية انتحارية في تلعفر غرب الموصل (9 كانون الأول/ ديسمبر 2004)، تفجير مقر تابع للاتحاد الوطني الكردستاني (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)[1].

### جيش تحرير العراق

تنظيم أعلن عن تأسيسه في نيسان/ ابريل 2003، ويضم بعثيين وعسكريين سابقين في الجيش العراقي المنحل والحرس الجمهوري والحرس الخاص. لكن لم يظهر له وجود فيما بعد.

### جيش دفاع كردستان

ميليشيا عسكرية شكلتها الوزارة الأولى في كردستان برئاسة فؤاد معصوم، وبلغ عدد أفراده (29) ألف مقاتل، وكانت حصة كل من «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» 12 ألف مقاتل، والباقي من عناصر الأحزاب الأخرى. في حين لم تشترك الحركة الإسلامية فيه. انهار هذا الجيش وتفرقت عناصره إلى التنظيمات التي جاءت منها بعد اندلاع القتال بين الأحزاب الكردستانية عام 1994.

### جيش رجال الطريقة النقشبندية



تنظيم مسلح. وطبقا لبياناته فقد تأسس في الأسبوع الثالث من شهر نيسان/ ابريل 2003، من أتباع الطريقة النقشبندية. بهدف تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي. وادعت المسؤولية عن تنفيذ بعض العمليات التي استهدفت القوات الأمريكية والعراقية، وقد انحصر نشاطها في مناطق شمال بغداد، وبخاصة قرب تكريت.

وفي بيان صدر في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007 مُوقع من الدكتور أبو الخير النقشبندي «الهيئة الشرعية لجيش رجال الطريقة النقشبندية» دافع عن انتماء الجماعة إلى ما يسمى «القيادة العليا للجهاد والتحرير»، والتي تضم مجموعة من الفصائل المسلحة بقيادة عزة إبراهيم. كما دافع البيان عن «حزب البعث العربي الاشتراكي».

وفي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 أعلنت الحكومة العراقية عن اعتقال قائد شهاب الدوري في مدينة الدور شمال بغداد، والذي قالت عنه أنه ابن أخت عزة الدوري، والقائد الميداني للجماعة.

### الجيش العراقي

كان العراق إبان العهد العثماني مقراً لجيش عثماني كبير يخضع لقيادة وزارة الحربية في اسطنبول. وكان حوالي 60% من الضباط فيه عرباً، وحوالي 95 % من المراتب الأخرى عربا أيضا. وفي تلك الحقبة أنشأت الدولة العثمانية في بغداد والموصل مدارس عسكرية بمراحلها الرشدية والإعدادية حيث كان لها دور كبير في تخريج أعداد كبيرة من الضباط العراقيين، بلغ بعضهم رتباً عالية في الجيش العثماني وتقلدوا مناصب كبيرة فيه. ويذهب

---

(1) هاني السباعي، الحركات الإسلامية الجهادية، شبكة البصرة .(www.albasrah.net)

عقيل الناصري في دراسته عن الجيش العراقي إلى القول أن اللبنات الأولى لتكوين الجيش العراقي تعود إلى عهد مدحت باشا (1869-1872)، وذلك عندما أسس أول مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد عام 1870، لتخريج الكادر المهني للجيش العثماني من أبناء الولايات الثلاث. ثم أصبح عددها قبل الحرب العالمية الأولى ثلاث متوسطات (اثنتان في بغداد وواحدة في السليمانية)، وكان يطلق عليها المدارس الرُشدية. وقد بلغ عدد منتسبي هذه المدارس عشية الحرب حوالي 1338 طالباً، كان منهم 500 طالب في الإعدادية العسكرية ببغداد، والتي كانت ترسل خريجيها لاستكمال دراستهم التخصصية العليا في الكلية العسكرية باسطنبول، والتي كانت تمنح العراقيين تفضيلاً في القبول عبر تخصيص مقاعد أكثر تفوق ما منحته للولايات العربية الأخرى، لذا وصل عدد الخريجين منها حوالي 1000 ضابط من مختلف الأصناف، ساهموا في مختلف فعاليات الجيش العثماني وساحات نشاطه العسكري[1].

لم يتأسس الجيش العراقي بإرادة ملكية لان الملك فيصل لم يكن قد توج بعد، وإنما صدر قرار التأسيس في مؤتمر القاهرة ونفذه المندوب السامي البريطاني، وأن تاريخ تأسيس الجيش لم يكن في السادس من كانون الثاني/ يناير 1921 فقد اعتبر اجتماع عشرة ضباط في مقر خصصه جعفر العسكري، على أنه يوم تأسيس الجيش العراقي، والذي احتفل رسميا به لأول مرة بوصفه عيداً للجيش عام 1943. وذلك لإبعاد دور وزارة المستعمرات البريطانية عن دائرة الضوء[2]. لكن الجيش الجديد لم يكن جاهزاً كمؤسسة لحمل ارث الدفاع عن الحدود، وفرض هيبة دولة ناشئة. وتنفيذا لمقررات مؤتمر القاهرة افتتحت المدرسة العسكرية في تموز/ يوليو 1921، وأنشئت مدرسة الضباط بعدها بثلاث سنوات، بينما بدأت عملية إيفاد الدارسين إلى مدارس في بريطانيا والهند. مع ذلك بقي ضباط مرحلة ما قبل إنشاء الدولة مسيطرين على المؤسسة العسكرية. فمن أصل خمسين ضابطا تدربوا في الخارج عامي 1935-1936، تسلم اثنان منهم فقط مهام قيادية بعد عودتهم. ومن خلال عينة واسعة تضم (610) ضابطا تبين أن (95) منهم كانوا من المسلمين السنة و82% قد تدربوا في الجيش العثماني، وعملوا فيه رغم انقضاء 16 عاما آنذاك على تأسيس الجيش العراقي وهو ما دفع غسان سلامة إلى الاستنتاج إن المؤسسة العسكرية كانت خارج المجتمع الحقيقي أن صح التعبير، وكان دورها تاليا مواجهته[3].

لقد أدى ذلك إلى ظهور قوة من الضباط لها مكانتها ولكن عند حلول الاستقلال أخذت هذه القوة تشعر بالغضب لأنها كانت مكبلة بالقيود. وأنه رغم ملابسها الرسمية فهي لا تستطيع حراكا بسبب الوجود البريطاني. وكان الجيش في واقع الأمر قد زاد من 3500 عسكري في سنة 1922 إلى 7000 عسكري في سنة 1927 ثم وصل إلى 11500 عسكري في عام 1932. وفيما بعد الاستقلال وفي سنة 1936 تضاعف عدد الجيش، وكان السبب في هذه الزيادة إلى حد كبير الحاجة الملحة إلى تجنيد مزيد من الضباط بعد اندلاع تمرد الآشوريين[4].

بعد أن نال العراق استقلاله سنة 1932

---

(1) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958، ص45.

(2) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص176.

(3) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص149.

(4) سمير الخليل، جمهورية الخوف، ص266.

وتحرر شكليا من السيطرة الأجنبية بدأ الجيش - وكان قد ازداد عددا وعدة وأعيد تنظيمه لان المشرفين على شؤونه رأوا فيه الأداة التي تحافظ على الاستقلال الذي نالته البلاد- يعنى بالقضايا الوطنية ويهتم بتسيير الأمور في البلاد. وقد تدخل أكثر من مرة في حسم الأزمات الوطنية وحل القضايا السياسية عند تعارض وجهات النظر بين قادة الجيش والزعماء المدنيين السياسيين[1]. وهو أمر عززه احتلال قضايا الدفاع والأمن الداخلي أولوية قصوى ضمن اهتمام الحكومتين البريطانية والعراقية، ورغم معارضة الحكومة البريطانية فرض التجنيد الإجباري إلا إن الحكومة العراقية وجدت في هذا النظام ما يقوي مركزها داخلياً[2].

جرى أول تدخل للضباط في السياسة في العراق عام 1936، عندما قام الجيش بأول انقلاب عسكري. لقد مهدت ظروف عديدة للانقلاب العاصف الذي قاده بكر صدقي في عام 1936. ولكن الجيش كان قد دخل السياسة بقدر ما كانت السياسة قد بدأت تنخر في صلب المؤسسة العسكرية. فبعد بكر صدقي تكاثرت التحالفات والتحالفات المضادة التي كانت تضم عسكريين إلى جانب المدنيين. وبقدر ما كان الضباط يبدون استعدادا للعب دور سياسي بقدر ما كانت الحكومات المتتالية تعمل «تطهيرا» في المؤسسة العسكرية من الضباط المؤيدين للحكومة التي سبقتها، حتى جاء انقلاب رشيد عالي الكيلاني يحمل تورط العسكريين في السياسة إلى مستوى لم يعد مقبولاً من البريطانيين الخائفين آنذاك من ميول مؤيدة لألمانيا لدى الانقلابيين. فكانت مواجهة حاسمة خرج فيها الجيش العراقي مهزوما، وعاد دوره هامشيا إلى حد بعيد[3].

في عام 1941 وصل عدد المجندين في الجيش العراقي إلى 47000 مجندا، بينهم 1745 ضابطاً. وبعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق في أعقاب فشل الحركة الانقلابية التي قام بها رشيد عالي الكيلاني متحالفاً مع ضباط الجيش الأربعة، كانت المؤسسة العسكرية تدار، على نحو شبه مباشر، من لدن القوات البريطانية، وقد استمر هذا الحال حتى عام 1947. وخلال تلك السنوات صرف أو اجبر على الاستقالة حوالي ثلث الضباط، كما ألغيت الكثير من وحدات الجيش القتالية.

وفي 14 تموز/ يوليو 1958 تمكن الجيش من قلب نظام الحكم وإعلان الجمهورية، ومنذ ذلك الحين وحتى عام 1979 تبادل الضباط حكم البلد، في انقلابات متتابعة.

إبان الحرب العراقية-الإيرانية توسع الجيش عددا وعدة، لكن تلك السنوات وما تلاها من هزيمة مذلة بعد حرب الخليج الثانية وإخراج الجيش العراقي من الكويت، ثم سنوات الحصار العجاف كلها ألقت بظلالها على الجيش وعلى وضعه المهني فقد انخفض انضباطه وزادت حالات الهروب منه، ما دفع القيادة إلى اتخاذ قرار مهم وهو توسيع الحرس الجمهوري وتسليحه بأفضل المتيسر ورعاية أفراده رعاية خاصة للقضاء على حالات الهروب في محاولة لإيجاد بديل معتمد عن الجيش الذي بدأ النخر والفساد يعيثان فيه[4].

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص28-29.
(2) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ص34.
(3) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص150-151.
(4) عبد الوهاب القصاب، الجيش، في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص597.

عادة ما تكون الحروب مناسبات لاستعادة الجيش سطوته في الحياة السياسية إلا أن الجيش العراقي بعد سلسلة الحروب التي خاضها منذ إعلان الجمهورية كانت تزيد الجيش ضعفا. فعلى سبيل المثال أفضت سنوات الحرب مع إيران (1980-1988) إلى تحول المؤسسة العسكرية إلى واحدة من المؤسسات المُدارة عشائريا أو حزبيا. فالتراتب والمراتب التي كان يعرفها الجيش في السابق امتزجت بسلطة مناطقية فالضابط الصغير من تكريت (أو الرمادي أو الموصل إلى حد ما) كان يمتلك الكلمة العليا في الوحدات التي يديرها ضباط من الجنوب. فيما يتصرف البعثيون من العسكر كأنهم فوق سلطة الجميع. وخلال سنوات الحصار العجاف كان الفساد قد نخر عظام المؤسسة العسكرية إلى الدرجة أن القيادة العراقية قد نفضت أيديها من الجيش فأدارت وجهها عنه تماماً فيما زاد اعتمادها على وحدات أصغر وأكثر كفاءة وأفضل تسليحاً والأكثر قرباً مناطقياً من القيادة فكانت مؤسسة الحرس الجمهوري الخاص تستهلك أكثر مما تستهلك فيالق الجيش العراقي الخَمس.

أنتجت حرب الخليج الثانية تدهوراً واضحاً في القدرات القتالية للجيش العراقي، فضلا عن الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية لتلك القدرات. وعموما فقد انهت تماما القدرات البحرية وأغرقت كافة القطع البحرية، كما دمرت أو نهبت منشآت سلاح البحرية برمتها. أما القوة الجوية العراقية فقد تلاشت هي الأخرى بفعل التدمير المباشر وتقادم طائراتها واستمرار إيران الاحتفاظ بحوالي 130 طائرة معظمها عسكرية، كانت القيادة العراقية قد أرسلتها إلى إيران في بداية حرب تحرير الكويت لتجنب تدميرها. أما سلاح الدفاع الجوي العراقي فقد استمر في إطلاق النار على الطائرات المغيرة رغم ضعف إمكانياته.

من جهة أخرى، فان الهزيمة العسكرية المذلة، واستخدام الجيش على نحو واسع لإخماد الانتفاضة، وفي ظل قلق النظام الدائم من احتمال تجدد التمرد، غيَّر من مهمة الجيش، وحوله إلى قوة أمنية داخلية. وفي ظل العقوبات الاقتصادية تدهورت العقيدة والمهنية العسكرية.

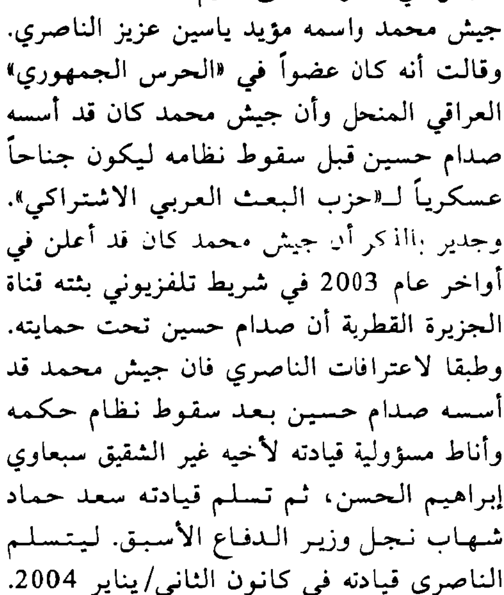
بعد الحرب أعادت القيادة العراقية تشكيل الجيش العراقي بخمسة فيالق تضم 18 فرقة ثلاث منها مدرعة واثنتان آلية، أما الباقي هي فرق مشاة. فيما ألغي سلاح القوات الخاصة وانتظمت القوات المدرعة بوحدات دبابات محدودة التجهيز والتسليح. أما قوات الحرس الجمهوري فأعيد تنظيمها بمستوى جيش يتألف من فيلقين يضمان ثلاثة فرق مدرعة وواحدة آلية واثنتان مشاة. فضلا عن لوائي من قوات خاصة ووحدات الإسناد والخدمات من (المدفعية والصواريخ والدفاع الجوي والهندسة والكيماوي والنقل والتموين وغيرها). وكانت تتمتع بتسليح أفضل من حيث العدة والعدد مقارنة بالجيش النظامي.

قبل حرب عام 2003 كان الجيش النظامي مكوناً من خليط من فئات مختلفة: الضباط الكبار وهم من أبناء ثلاث أو أربع محافظات ويشكلون القيادة العليا، وتكاد تكون رؤيتهم موحدة تجاه التغيير واعتقدوا بعدم جدوى مقاومة القوات الغازية. الضباط الصغار وهم خليط من أبناء العراق ولكن بتوزيع غير متكافئ وتتباين مواقفهم من التغيير فأبناء الجنوب كانوا يطمعون في مكانة يستحقونها بعد سنوات من الإذلال على أيدي الضباط الأقل رتبة منهم، وهؤلاء الأخيرين لم تعجبهم ردة فعل ضباطهم الكبار وقيادتهم السياسية على الاستسلام السريع والمذل.. أما المراتب والجنود فهم في الغالب من المطوعين (من محافظات الجنوب في الغالب) وهم يؤلفون نسبة قليلة في مقابل

الأعداد الغفيرة من المجندين إجباريا وكانوا مجبرين على الانخراط في صفوف الجيش دون شعور بأنهم يخدمون الوطن. وهم جميعا كانوا فرحين بهرب ضباطهم ولم يكن التغيير يعني لهم سوى نهاية واجب ثقيل.

وبعد تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة، بادر الحاكم المدني الأمريكي إلى إصدار القرار الأكثر إثارة للجدل، والذي قضى بحل المؤسسات الأمنية والعسكرية، وفي مقدمتها الجيش العراقي. وأعيد تأسيس وحدات الجيش، وأعيد تنظيمه وتسليحه وفق أسس جديدة، في مقدمتها تبعية السلطة العسكرية للسلطة المدنية، وإنهاء حصر مهمة قيادة الجيش ورئاسة الدولة بيد شخص الرئيس.

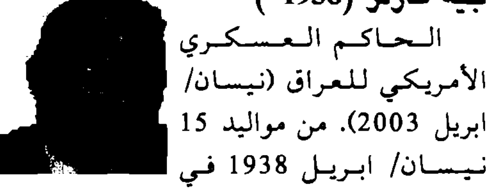
## جيش محمد



في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 أعلنت الحكومة العراقية انه تم القبض في الفلوجة على زعيم جيش محمد واسمه مؤيد ياسين عزيز الناصري. وقالت أنه كان عضواً في «الحرس الجمهوري» العراقي المنحل وأن جيش محمد كان قد أسسه صدام حسين قبل سقوط نظامه ليكون جناحاً عسكرياً لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». وجدير بالذكر أن جيش محمد كان قد أعلن في أواخر عام 2003 في شريط تلفزيوني بثته قناة الجزيرة القطرية أن صدام حسين تحت حمايته. وطبقا لاعترافات الناصري فان جيش محمد قد أسسه صدام حسين بعد سقوط نظام حكمه وأناط مسؤولية قيادته لأخيه غير الشقيق سبعاوي إبراهيم الحسن، ثم تسلم قيادته سعد حماد شهاب نجل وزير الدفاع الأسبق. ليتسلم الناصري قيادته في كانون الثاني/ يناير 2004.

وقال الناصري أن تعداد الجيش وصل إلى 800 مقاتل يتوزعون في محافظات مختلفة ونفذوا عمليات عسكرية، كما إنهم يعملون بصورة لا مركزية وينقسمون إلى فصائل صغيرة. وقال أن الجيش يحظى بتأييد أعضاء بارزين في حزب البعث أمثال عزة إبراهيم الدوري وفاضل المشهداني ومحمد يونس الأحمد.

## جيه غارنر (1938-)



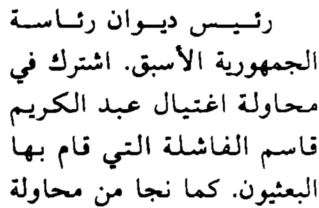
الحاكم العسكري الأمريكي للعراق (نيسان/ ابريل 2003). من مواليد 15 نيسان/ ابريل 1938 في الولايات المتحدة. تدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة جنرال. قاد في عام 1991 ما عرف بعملية توفير الراحة (Provide Comfort) لمساعدة الأكراد الهاربين في نهاية حرب الخليج الثانية. عمل بعد تقاعده رئيسا لشركة كولمان SY Colman التي تنتج أنظمة صاروخية. كما يعتبر من أبرز المؤيدين لبرامج التسلح الأمريكية ومن مؤيدي الحرب على العراق. لذا يعتبر تعيينه حاكما للعراق عقب الاحتلال الأمريكي في نيسان/ ابريل 2003 انتصاراً لجناح الصقور في الإدارة الأمريكية. مع ذلك فقد أدى تعيينه إلى توترات داخل حكومة بوش ازدادت حدتها بسبب الخلافات حول هوية الأشخاص الذين سيدعون لمساعدة غارنر في دوره الإداري. فأرسل لإدارة العراق، ووصل بغداد في 21 نيسان/ ابريل 2003، وبادر فور وصوله إلى اللقاء بكبار القيادات المعارضة لنظام صدام حسين، لكنه فشل في التوصل إلى صيغ تكون مقبولة أمريكياً وعراقياً فاستبدلته الإدارة الأمريكية ببول بريمر بعد ثلاثة أسابيع فقط من تعيينه[1].

(1) جيف سيمونز، عراق المستقبل، ص105-106.

# حرف الحاء

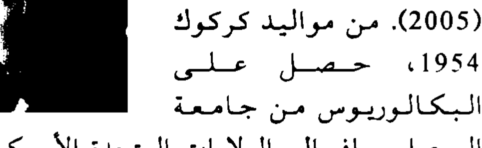
### حاتم حمدان العزاوي





رئيس ديوان رئاسة الجمهورية الأسبق. اشترك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم الفاشلة التي قام بها البعثيون. كما نجا من محاولة اغتيال فاشلة عندما أسقطت طائرته التي مات فيها عضو القيادة القطرية لحزب البعث السوداني محمد سليمان. شغل منصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية حتى إحالته على التقاعد بسبب كبر السن.

### حاجم الحسني (1954-)



وزير سابق، ورئيس الجمعية الوطنية الانتقالية (2005). من مواليد كركوك 1954، حصل على البكالوريوس من جامعة الموصل. سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيو 1979 لإكمال دراسته. درس اللغة في دلفر كولورادو، ودرس الماجستير في الاقتصاد. حاز على شهادة الدكتوراه من جامعة كانكتيكت ومارس مهنة التدريس في الجامعة. أنشأ شركة للانترنيت وأدار شركة للاستثمار في لوس أنجلس. عمل في صفوف المعارضة العراقية وأصبح عضواً في المكتب السياسي ثم متحدثا رسمياً باسم «الحزب الإسلامي العراقي». انتخب عضواً في لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن مؤتمر لندن للمعارضة العراقية عام 2001. عاد إلى العراق في 10 نيسان/ أبريل 2003 وأصبح نائباً لعضو مجلس الحكم الانتقالي محسن عبد الحميد، ونائباً لرئيس اللجنة المالية في المجلس. أصبح في حزيران/ يونيو 2004 وزيراً للصناعة والمعادن في الحكومة المؤقتة. رفض قرار الحزب الإسلامي العراقي بالانسحاب من الانتخابات. وانسحب من الحزب وائتلف كمستقل ضمن قائمة «عراقيون». وفي 3 نيسان/ أبريل 2005 انتخب رئيساً للجمعية الوطنية[1]. انضم إلى القائمة الوطنية العراقية التي يتزعمها أياد علاوي وانتخب عضواً في مجلس النواب في انتخابات عام 2005 .ثم انضم إلى ائتلاف «دولة القانون» وخاض انتخابات عام 2010 وحصل على مقعد في المجلس.

### حارث الضاري (1941-)



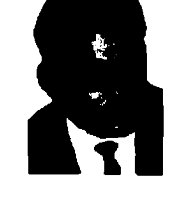
الأمين العام لهيئة علماء المسلمين. ولد حارث سليمان الشمري في قضاء أبي غريب عام 1941، وفيها أكمل

(1) (www.iraqigovernment.org).

دراسته الأولية والثانوية. وفي عام 1963 التحق بجامعة الأزهر حيث حصل على شهادة الليسانس من كلية أصول الدين والحديث والتفسير. وفي عام 1969 حصل على الماجستير في التفسير، وفي عام 1978 حصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها. عاد إلى العراق بعد ذلك ليعمل مفتشا في الأوقاف ومدرساً في جامعة بغداد. كما عمل أستاذاً في جامعات اليرموك (الأردن) وعجمان (الإمارات العربية المتحدة)، وكلية الدراسات الإسلامية في الإمارات. عاد إلى العراق بعد الاحتلال الأمريكي مطلع تموز/ يوليو 2003.

برز عبر تزعمه هيئة علماء المسلمين وتوسطه في عدد من حالات اختطاف الأجانب التي كانت تقوم بها الجماعات السلفية. أثار خطابه الطائفي حفيظة الكثيرين، وبخاصة عقب اتهامه «فيلق بدر» باغتيال عدد من رموز السنة الأمر الذي نفته منظمة بدر نفياً قاطعاً. وفي 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 صدرت مذكرة تحقيق بحق الضاري بعد تصريحات له في قناة العربية الفضائية.

### حازم جواد (1936-)



عضو قيادة قطر العراق لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» (1963). وقائد الحزب للإطاحة بعبد الكريم قاسم. ولد حازم جواد العارضي في الناصرية في أيار/مايو 1936، لعائلة تقترب نسباً لأبرز قيادي في حزب البعث (فؤاد الركابي). انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، عام 1952 وتولى مهمة قيادة الخلايا التي لم تتمكن السلطات من كشفها بعدما هرب فؤاد الركابي إلى سوريا. أعتقل أربع مرات في العهد الملكي وأصبح عضواً في المكتب العسكري الذي شكله الحزب للتحضير للإطاحة بعبد الكريم قاسم. اعتقل لكنه تمكن من الفرار من سجنه ليغادر إلى سوريا، عاد إلى العراق بعد فشل محاولة اغتيال قاسم في شارع الرشيد ليتولى مهمة أعادة بناء الحزب بتكليف من قيادة الحزب في سوريا. وبعدما انحلت قيادة الحزب أصبح حازم أمين سر قيادة الحزب في العراق. وفي أواخر عام 1960 أعتقل وأفرج عنه بعد حوالي سنة اثر العفو الذي أصدره قاسم. وفي أثناء وجوده في السجن تولى علي صالح السعدي قيادة الحزب. لكن حازم أعاد الإمساك بزمام الحزب ليقوده إلى انقلاب 8 شباط/فبراير 1963. أصبح بعد ذلك وزير الدولة لشؤون الرئاسة[1]، حتى أيار/مايو 1963، ثم وزير دولة لشؤون الداخلية، لكنه أقيل من منصبه في 16 تشرين الثاني/نوفمبر بعدما أبعده العسكريون البعثيون عن السلطة ليستكمل عبد السلام عارف الإجهاض على تجربة حكم البعث الأولى. في 8 شباط/فبراير 1964 عاد إلى بغداد جواً متحدياً قرار إبقائه في المنفى، لكن عبد السلام عارف أرغمه على المغادرة إلى القاهرة حيث وضع تحت الإقامة الجبرية. وفي عام 1979 انتقل إلى بريطانيا، لكنه ابتعد عن السياسة والاشتراك في نشاطات المعارضة، بل أنه ظل صامتاً حتى عام 2004 عندما أفشى بعضاً من أسرار الحقبة التي لعب فيها دوراً سياسياً لصحيفة «الحياة» اللندنية وكان ذلك الإفشاء قد أثار اعتراضات وانتقادات واسعة من أقارب شخصيات لم تتفق شهادة حازم جواد مع ما يحتفظون به من ذكريات عن ذويهم[2].

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص281، و 317.

(2) صحيفة الحياة، أعداد 9-18 شباط/ فبراير 2004.

## حازم الشعلان (1956-)



وزير سابق. ولد عام 1956. عمل مديراً في أحد المصارف الحكومية قبل أن يغادر العراق إلى بريطانيا ليعمل في صفوف المعارضة العراقية. ساهم في تأسيس «المجلس العراقي الحر» وأصبح عضواً في المكتب السياسي للمجلس العراقي الحر: الهيئة التأسيسية الذي يتزعمه صادق العطية.

عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 ليصبح محافظاً للديوانية، ثم عين وزيراً للدفاع في الحكومة الانتقالية التي ترأسها أياد علاوي في حزيران 2004. أسس «برلمان القوى الوطنية» لخوض انتخابات عام 2005 لكنه لم يحصل إلا على 12616 صوتاً لم تؤهله للوصول إلى قبة البرلمان. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أصدرت محكمة عراقية أمراً بإلقاء القبض عليه بتهمة التورط في عمليات فساد في وزارة الدفاع إبان إشغاله المنصب بقيمة مليار دولار، كما طالت الاتهامات 23 من كبار الموظفين في الوزارة.

## حازم المفتي (1917-1985)

نائب سابق ومن رجال الحركة القومية في العراق. ولد في الموصل عام 1917، وتخرج في المدرسة الإعدادية عام 1935، دخل بعدها كلية الحقوق وتخرج فيها عام 1939. نشط إبان تلك السنوات في الحركة القومية واشترك في بعض نشاطات «نادي المثنى بن حارثة الشيباني».

في أيلول/ سبتمبر 1939 دخل دورة الضباط الاحتياط في الكلية العسكرية وتخرج عام 1941 برتبة ملازم ثان خيال. وبعد إكمال خدمة الاحتياط عاد إلى الموصل ليمارس مهنة المحاماة، والعمل في الميدان السياسي القومي. وقد كتب يومذاك سلسلة من المقالات القومية في صحيفتي «البلاغ» و«فتى العرب» الموصليتين. وصحيفتي «الاستقلال» و «البلاد» البغداديتين وكان أحد مؤسسي نادي الجزيرة ونادي المحامين.

عند قيام حركة رشيد عالي الكيلاني نشط المفتي في تأييدها وكتابة المقالات في صحيفتي «النضال» و«فتى العراق»، وإلتحق بالجيش في أواخر نيسان/ ابريل 1941 وعين مرافقا لمحمد فهمي سعيد احد العقداء الأربعة في الحركة. اعتقل بعد ذلك وتنقل بين معتقلات الفاو والعمارة ونقرة السلمان نحو ثلاث سنوات، ثم أطلق سراحه، ليعود بعدها إلى مدينته ليمارس مهنة المحاماة. وفي عام 1946 وعند تأسيس «حزب الاستقلال»، انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للحزب ومعتمد فرع الحزب في الموصل، وتولى إصدار جريدة «النضال» لتكون لسان الحزب الرسمي.

ولما أجريت انتخابات المجلس النيابي عام 1952 انتخب نائبا عن منطقة الحمدانية الثالثة في لواء الموصل، وتجدد انتخابه عام 1954. وفي عام 1959 اشترك في أحداث الموصل التي قادها عبد الوهاب الشواف، واعتقل إثرها وأطلق سراحه ليعرل العمل السياسي حى وفاته في 1 أيلول/ سبتمبر 1985[1].

## حامد الجبوري (1930-)



وزير سابق. ولد في الحلة عام 1930 وتخرج في الجامعة الأمريكية ببيروت عام 1952، عمل بعدها موظفاً في وزارة المالية. بعد

(1) حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، ص7-9.

انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 تولى رئاسة جريدة «الشعب» التي استمرت بالصدور حتى الإطاحة بالبعثيين على يد عبد السلام عارف في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963. وبعد ذلك عاد للعمل الوظيفي.

بعد عودة البعث إلى السلطة عام 1968، عين وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية في الوزارة التي شكلها أحمد حسن البكر واعفي من منصبه في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1969 وعين وزيراً للإعلام، وفي 29 آذار/ مارس 1970 عين وزيراً للشباب، وفي 14 أيار/ مايو 1972 أعيد تعيينه وزيراً للإعلام، وفي 22 نيسان/ ابريل 1973 انتخب رئيساً للمكتب التنفيذي لـ«الاتحاد العام لشباب العراق» وبقي حتى آذار/ مارس 1975. وفي 12 أيار/ مايو 1973 عين عضواً غير متفرغ في مكتب الشؤون العامة لمجلس قيادة الثورة. وفي 11 كانون الثاني/ يناير 1974 عين وزير دولة، وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر 1974 أصبح منسقا بين الحكومة المركزية ومؤسسات الحكم الذاتي. ثم غادر العراق بعد ذلك.

وفي عام 2008 أثارت شهادته على العصر في برنامج بث على شاشة قناة الجزيرة الفضائية القطرية نقاشا كان قد أفل حول حكم البعث وسنوات صدام حسين في السلطة بكشفه أسراراً مهمة

**الحرب (مفهوم)**

تعني الحرب استخدام القوة المسلحة في نزاع بين الدول. وطبقا لوجهة النظر التقليدية في تعريف الحرب فان النزاع الذي يزيد عدد القتلى فيه عن الألف يعد حرباً. خاض العراق خلال تاريخه المعاصر عدداً من الحروب الداخلية والخارجية، لعل أكثرها دموية الحرب مع إيران وحرب تحرير الكويت، إذ انزلقت القيادة العراقية لخوض حروب نتيجة سوء الحسابات والفشل في إدراك الأبعاد المحلية والدولية لها.

**حرب الاستنزاف**

مفهوم استراتيجي يعني أنه لكي يتم الانتصار في حرب ما، يجب إضعاف العدو إلى الانهيار عن طريق إحداث الخسائر البشرية أو العسكرية. الجهة المنتصرة في الحرب تكون عادة الجهة التي تمتلك عدد أكبر من المصادر والاحتياطات تستطيع بها أن تديم حرب الاستنزاف. وخلال الحرب العالمية الأولى تحول الحلفاء من سياسة التدمير التام والسريع لقوات العدو إلى سياسة الاستنزاف. يمكن اعتبار الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988) مثالاً على حروب الاستنزاف، إذا أن إستراتيجية البلدين اشتملت على جميع عناصر حرب الاستنزاف لإضعاف الخصم إلى أن يفقد قدرته على المواصلة في الحرب.

**الحرب الأهلية الكردية (1994–1998)**

تحدث الحروب الأهلية عند اشتداد الصراع بين فريقين أو أكثر داخل أراضي دولة ما نتيجة لنزاعات حادة يتعذر إيجاد حل لها بالأساليب السلمية، ويكون هدف كل طرف في الحرب هو السيطرة على مقاليد السلطة وممارسة السيادة. وقد تكون بواعث الحرب الأهلية دينية أو قومية أو طائفية أو عرقية أو إقليمية أو مزيج منها. وبناء على هذا التعريف يمكن تصنيف الحرب التي وقت بين الحزبين الكرديين منتصف التسعينات على أنها حرب أهلية. فبعد انتفاضة عام 1991، وتشكيل منطقة «الملاذ الآمن» في شمال العراق لعبت «الجبهة الكردستانية» دوراً قيادياً مهماً في أحداث التسعينات فقد تبنت المفاوضات مع الحكومة العراقية في عام 1991، ثم قامت بإصدار قانون المجلس الوطني لكردستان العراق والذي تألف من 7

أبواب و 61 مادة، بهدف إجراء انتخابات محلية لتأسيس حكومة كردية. وقد وقع على القانون الأطراف الكردية والعراقية التالية: مسعود البارزاني عن «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، جلال الطالباني عن «الإتحاد الوطني الكردستاني»، عبد الله ناكرين عن «حزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني»، رسول مامند عن «الحزب الاشتراكي لكردستان العراق»، عزيز محمد عن «الحزب الشيوعي العراقي»، سامي عبد الرحمن عن «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني»، قادر عزيز عن «حزب كادحي كردستان»، ويعقوب يوسف عن «الحركة الديمقراطية الآشورية». وقد دخلت هذه الأحزاب في الانتخابات على أساس نظام القوائم الحزبية وعلى قاعدة حق دخول البرلمان لكل طرف يحصل على نسبة 5% من الأصوات فأكثر. وكانت الانتخابات قد جرت يوم 19 أيار/ مايو 1992 بإشراف «الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات في كردستان العراق» التي شكلت من قبل القيادة السياسية للجبهة الكردستانية وذلك بمشاركة 8 أحزاب تنافست على 100 مقعد في البرلمان، و (4) أحزاب مسيحية تنافست على المقاعد الـ(5) المخصصة للمسيحيين كما ترشحت (4) شخصيات لمنصب القائد وهم: مسعود البارزاني، جلال الطالباني، الشيخ عثمان عبد العزيز، ومحمود عثمان. وقد ظل المنصب شاغراً بسبب عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة. ويوضح الجدول التالي نتائج الانتخابات التي فرضت خروج أحزاب الجبهة من البرلمان لصالح نجاح الحزبين الكرديين الرئيسين في اقتسام مقاعد البرلمان.

| الحزب | النسبة |
|---|---|
| الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب كادحي كردستان | 45 |
| الإتحاد الوطني الكردستاني | 44 |
| الحزب الاشتراكي لكردستان العراق | 3 |
| الحزب الشيوعي العراقي | 2 |
| حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني | 1 |
| الحركة الإسلامية والإتحاد الإسلامي في كردستان والمستقلين الإسلاميين | 5 |
| الحركة الديمقراطية الآشورية | 4 |
| المسيحيون | 1 |
| المجموع | 105 |

في 4 حزيران/ يونيو 1992 عقد البرلمان الكردستاني جلسته الأولى، بعد ذلك تم تشكيل مجلس وزراء إقليم كردستان الذي عقد جلسته الأولى في 4 تموز/ يوليو. واقتسم الحزبان الرئيسان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) السلطات في الإقليم. وشكلت أول وزارة برئاسة فؤاد معصوم وشغل روز نوري شاويس منصب نائب الرئيس وضمت خمسة عشر وزيراً: (6) لكل من الحزبين الرئيسين، وواحد من الحزب الشيوعي الكردستاني والحركة الديمقراطية الآشورية، والمستقلين. أما المجلس الوطني الكردستاني فقد ترأسه جوهر سالم نامق (عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني) وشغل أحمد عزيز منصب نائب الرئيس[1].

لقد كشفت نتائج الانتخابات السابقة حقيقة انقسام المجتمع الكردي على أساس العصبية

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص526.

القبلية، وبصورة أدنى من ذلك على أساس ديني. فزعامة الحزب الديمقراطي الكردستاني زعامة قبلية ودينية لعشيرة بارزان، وهي عشيرة لديها تحالفات مع قبائل أخرى. بسطت سيطرتها تاريخيا على محافظات أربيل ودهوك. أما الطالبانيون فان نفوذهم القبلي يتركز في محافظة السليمانية وتوابعها. واستمر تأثير جذوة الخلافات القبلية ماثلاً في علاقات الحزبين حتى أدى ذلك- إلى اندلاع الحرب الأهلية الكردية عام 1994. أما الأحزاب الإسلامية الكردية فهي تتمتع بنفوذ في مدينة حلبجة الحدودية والقرى القريبة منها[1].

ظهرت في عامي 1992 و 1993 بوادر نزاعات عنيفة بين الإتحاد الوطني والحزب الديمقراطي اللذين فازا بالانتخابات، واتفقا على تقاسم مقاعد البرلمان مناصفة، إلا أن الحزب الديمقراطي كان يسيطر على مناطق قوافل الشاحنات من تركيا إلى العراق وبالعكس، ويحصل على عوائد الرسوم الجمركية وحده[2]. في وقت كانت أكثر من ألف سيارة تتدفق عبر الحدود إلى العراق محملة يوميا بالبضائع، ثم تعود في وقت لاحق وقد ملأت خزاناتها الاحتياطية الضخمة بالنفط العراقي.

وبدأ نزاع عابر عام 1993 تفجر في حزيران/ يونيو 1994، وأدى إلى احتلال الإتحاد الوطني لمدينة أربيل وطرد أنصار البارزاني منها، فانهارت الحكومة والبرلمان[3]. لكن الوضع تغير بعد دخول القوات العراقية طرفاً في الصراع إلى جانب البارزاني فقد نفذ الجيش العراقي في 31 آب/ أغسطس 1996 عملية لم تتجاوز بضع ساعات، أدت إلى طرد مقاتلي الإتحاد الوطني الكردستاني من اربيل، فانهارت معنوياتهم بسرعة ليقوم مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني بمطاردتهم إلى السليمانية لتنتهي المعارك بهرب الطالباني وأنصاره إلى إيران. التي وفرت لهم دعماً مكنهم من استعادة معاقلهم في السليمانية.

أدت الحرب الأهلية الكردية إلى نتائج كثيرة على صعيد الوضع الكردي، والعلاقات الكردية مع بغداد، وتركيا وإيران. فبعد هزيمة مسعود البارزاني في أربيل اتجه إلى تعزيز علاقاته مع تركيا والعودة سراً إلى التفاوض مع بغداد لكن دون نتيجة حاسمة. فيما لجأ الطالباني إلى تعزيز علاقاته بإيران، ومن جديد دخل الأكراد بأرجلهم لعبة التداخلات الإقليمية[4].

ومنذ عام 1996، انقسم كردستان العراق إلى منطقتين احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني على مجمل محافظة دهوك ومعظم محافظة أربيل بما فيها مدينة اربيل. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فقد احتفظ بالسليمانية مع أجزاء من كركوك. فيما شكل حكومته في السليمانية وبقى جهاز المكتب السياسي للاتحاد في قرة جولان[5]. وقد أنهت اتفاقية واشنطن بين الحزبين الحرب عام 1998 التي عقدت بدفع من الحكومة الأمريكية. وقد استمر هذا الحال حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فاتفق الحزبان الكرديان على إعادة

---

(1) موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية، ص107- 108.

(2) المصدر السابق، ص109-110.

(3) المصدر السابق، ص112-113.

(4) المصدر السابق، ص114؛ وكذلك: جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ص168.

(5) ليام اندرسن وغاريث ستانفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم؟، ص332.

تشكيل الحكومة وتقاسم الأدوار بين الإقليم والحكومة الاتحادية.

### الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988)

لم تكن الحرب العراقية- الإيرانية مجرد حرب عسكرية عادية، بل كانت أيضا حربا نفطية واقتصادية وسياسية وحدودية وعقائدية، ثم تطورت - في أسوأ مراحلها وأبغضها- لتصبح حرباً عنصرية مقيتة بين العرب والفرس[1]. يشار إلى وجود ثلاثة أسباب دفعت العراق إلى غزو إيران هي[2]:

1. السبب الحدودي، وهو خلاف قديم متجدد في آن معا.
2. السبب الإيديولوجي: إذ لم يكن تهديد النظام الثوري الإسلامي للنظام البعثي العلماني من النوع الذي يمكن التعايش معه، لأنه كان تهديداً وجودياً.
3. طموح العراق في لعب دور إقليمي أكبر بالاستفادة من ظروف عزل مصر عن محيطها العربي بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد. وقد عبر العراق عن هذا الطموح بسلسلة من المواقف المؤيدة للحقوق العربية، وأخرى معبرة عن التوافق العام مع الاتجاه العام حيال بعض القضايا الدولية موضع الاهتمام.
4. يمكن إضافة سبب رابع يرتبط بشخصية صدام حسين المحبة للمغامرات غير المحسوبة.

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ودخول البلد في سلسلة من الأزمات السياسية بفعل شدة التغيير الذي أصاب المجتمع والمؤسسات الإيرانية، بدت إيران لصدام حسين في لحظة الضعف النموذجية، فالجيش النظامي مفكك تماما بعدما غادر جنوده الثكنات وصفي قادته المحترفون في سلسلة إعدامات، فيما تقبع طائراته معطلة في مطاراتها بسبب نقص العتاد والأدوات الاحتياطية. وهناك المعارضة الواسعة لسلطة آيات الله على رأسها رئيس الوزراء الأسبق شاهبور بختيار ذو النفوذ القبلي الواسع في وسط إيران[3]. كلها أمور أغرت في تبسيط قرار الحرب.

كان النظام العراقي يطفح بالثقة الذاتية وإحساس إنجازاته الخاصة؛ وكان مسلحا إلى آخر مدى وقادراً على تلك الأشياء العظيمة التي أعطيت إياه بواسطة «التاريخ» وأي شيء كانت تناضل من أجلها قومية البعث العربية، وكان الوقت مؤاتياً لحزب البعث لاتخاذ عمل خارجي من النوع الحاسم الذي سبق وان اتخذه في الداخل، لإبراز التفوق البعثي العراقي الناشئ في الشؤون الإقليمية والعربية للعالم الخارجي، وان دوافع البعثيين كانت في أساسها سياسية، استخلصت في النهاية من المعتقدات الأيديولوجية الراسخة والتي قد أعدوا لها الدليل الكافي من التزاماتهم، وبالطبع فان المنافع الاقتصادية والمادية الإستراتيجية (محافظة خوزيستان الغنية بالنفط، الأراضي، والمنفذ الجيد على الخليج) تكتسب بعد الانتصار، حتى لو أجبرتها الظروف على أن تكون منافع جزئية، لكن هذه الاعتبارات تأتي في النهاية، نتيجة لتوسع القوة البعثية التي نشأت ضرورتها في مكان آخر، ففي عام 1980 تركزت القوة في زعامة صدام حسين، وهو المهندس المعترف له لأي حركة من الجانب العراقي في هذه الحرب[4].

---

(1) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص468.
(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، ص211-212.
(3) زهير الجزائري، المستبد: صناعة قائد صناعة شعب، ص119.
(4) سمير الخليل، جمهورية الخوف، ص406.

في مستهل ربيع عام 1980 بدأ صدام بالتخطيط لحربه مع إيران، ففي آذار/ مارس قطعت العلاقات الدبلوماسية، وتضاعفت في نيسان/ ابريل وتيرة طرد الشيعة من ذوي التبعية الإيرانية؛ وفي تموز/ يوليو أحبط النظام الإسلامي محاولة انقلاب عسكري دعمت من العراق، وفي 11 أيلول/ سبتمبر سقطت حوالي 130 كيلومتراً مربعاً في أيدي العراقيين بعد عمل عسكري، وفي 17 من الشهر نفسه تم الإعلان رسمياً عن إلغاء معاهدة الجزائر، وبعدها بخمسة أيام بدأت العمليات العسكرية بهجمات على عشرة مطارات إيرانية[1]. من بينها مطار العاصمة طهران.

طمح صدام إلى أن تكون الحرب خاطفة في مسيرتها وفي تحقيقها للنتائج، وكان يعتقد أنه لن يحتاج إلا لأيام قبل أن يحقق أهدافه. لذا فان قرار الحرب جاء دون تخطيط مسبق، فالاستعدادات العراقية كانت مبنية على فرضية أن الحرب لن تطول، وان إيران المنهارة أصلا، لن تتمكن من الدفاع عن نفسها، والنتيجة أنه سيتمكن من فرض شروط استسلام مذلة على الإيرانيين ستكلفهم التخلي عن أجزاء من الأراضي الإيرانية تضمن للعراق متنفسا بحرياً مناسباً.

في الأسابيع الأولى للحرب وبعد أن أخفق الهجوم العراقي الخاطف في تحقيق الهدف السياسي المباشر، وهو إسقاط حكومة آيات الله وإطفاء تأثير الثورة الإسلامية، تحولت الحرب إلى حرب إرادات فكل يستخدم أكثر ما يمكن من العنف والقوة المتاحة لإيصال الطرف الآخر إلى العجز التام، وغلبت الوسائل الغايات والإرادة العمياء الواقعية السياسية فأسقطت الأهداف الآنية، وأحيلت الحرب إلى التاريخ باعتبارها حربا قومية وحضارية[2].

إلا أن الحرب بدأت تنحى على نحو دراماتيكي خطير، فما كان نجاحا سريعا في بداية الحرب، أصبح فشلاً ذريعاً ومكلفاً، ثم انقلب الأمر وتحول العراق بعد عام 1982 إلى الدفاع عن أراضيه بعد أن تمكنت القوات الإيرانية من طرد الجيش العراقي من المناطق التي احتلها إبان اندلاع الحرب. وأكثر من ذلك فقد تمكنت في تموز/ يوليو 1982 من اختراق الحدود العراقية.

بدأت المرحلة الثانية من الحرب في تموز/ يوليو 1982 عندما تحولت إلى داخل الأراضي العراقية، ففي ذلك الشهر نجح الإيرانيون من تسجيل أول اختراق لهم للحدود العراقية. وأثناء ذلك عدلت القيادة الإيرانية خطابها لتعلن أن هدفها لا يقتصر على تحرير الأراضي الإيرانية من الاحتلال العراقي، وإنما تشمل الإطاحة بنظام البعث. لذا تركزت هجمات القوات الإيرانية على البصرة لخنق الحكومة المركزية وحرمانها من الموارد النفطية في المحافظة. ومن جهته استغل النظام ذلك الخطاب في توكيد ادعاءاته حول النزعة التوسعية الإيرانية.

ومن الجدير بالذكر، أن النظام العراقي تقدم بعد هجوم عام 1982 بمبادرتين لوقف الحرب: الأولى، في 10 حزيران/ يونيو بواسطة مجلس قيادة الثورة الذي عرض سحب القوات إلى ما وراء الحدود الإيرانية، لكن السيد الخميني رد المبادرة واضعا شرط تغيير النظام أساسا لوقف القتال. والمبادرة الثانية، بعد عشرة أيام من الأولى، عندما كرر الرئيس العراقي المبادرة ونال الرد ذاته. وتعزز هذا الرفض بشن هجوم إيراني واسع في 13 تموز/

(1) المصدر السابق، ص389.

(2) زهير الجزائري، المستبد: صناعة قائد صناعة شعب، ص128.

يوليو إلا انه لم يحرز تقدما[1]. وهنا وقع الإيرانيون في ما وقع فيه القادة العراقيون وأغراهم بشن الحرب.

عمل النظام العراقي على تجيير المشاعر الوطنية التي برزت بعد دخول الإيرانيين إلى الأراضي، فربط الدفاع عن الوطن، قسرياً، بالدفاع عن حكم البعث وبالتحديد حكم صدام حسين[2].

وفي عام 1983 بدأ الجيش العراقي بالتراجع وشعر صدام بالخطر، وعندها استنجد بمن أمكنه الاستنجاد به، ولعل العون الأهم جاء إليه من الولايات المتحدة التي منحت العراق معلومات استخبارية ثمينة عن التحصينات الإيرانية، وأتاحت للجيش العراقي اتخاذ التدابير الوقائية الناجعة وقلبت مجرى الحرب لصالح العراق. كما بدأت الولايات المتحدة بتزويد العراق بالأسلحة والمواد الغذائية وأقرضته الأموال التي يحتاجها لإدامة عجلة الحرب. وتوج التعاون بين العراق والولايات المتحدة بزيارة دونالد رامسفيلد مبعوثاً من الرئيس الأمريكي (الأسبق) رونالد ريغان في كانون الأول/ ديسمبر 1983[3].

ومنذ تحول دفة المعارك لصالح الإيرانيين صعد العراق حرب الناقلات بهدف إلجاء الإيرانيين لأحد بديلين: إغلاق مضيق هرمز واستنفار الجماعة الدولية ضدها، أو التفاوض لوقف تفاقم الخسائر المادية. وفيما بعد أصبح اللجوء إلى حرب الناقلات التابعة لهذا الطرف أو ذاك، تعبيراً عن التطور في سير التفاوض، فان تأزمت اشتعلت حرب الناقلات والعكس صحيح[4]. وعلى صعيد متصل استخدم العراق حرب المدن لإحداث تأثيرات نفسية بعيدة المدى في عدوه، وعلى الرغم من إن هذه الحرب ارتبطت بالبدايات الأولى للمعارك، وفشل مجلس الأمن الدولي بوقفها. فإنها وبعد استخدام العراق الأسلحة الكيمياوية جعلت الذعر بين المواطنين يبلغ مداه، وخصوصاً على ضوء نتائج ضرب الأكراد في حلبجة عام 1988[5].

ولما فشلت الحملات الإيرانية للاستيلاء على البصرة، استطاع العراقيون على نحو تدريجي وبجهد كبير أن يستعيدوا زمام المبادرة، وأن يجعلوا كفة الميزان لصالحهم، وأوجدوا منافذ لتصدير النفط العراقي عبر السعودية، وحصلوا على قروض من دول الخليج والاتحاد السوفييت، كما عاود الأخير تصدير الأسلحة للعراق. وباستخدام أحدث الدبابات السوفييتية والطائرات الفرنسية والمعلومات الاستخبارية الأمريكية استطاع العراقيون أن ينهكوا الإيرانيين. ومنذ عام 1984 فصاعداً استطاعت الأسلحة الكيمياوية أن ترعب الجنود الإيرانيين[6].

وفي عام 1986 وبعد انجاز الحرس الثوري والجيش الإيراني عملية اختراق برمائية ناجحة لشبه جزيرة الفاو العراقية، اتخذت الجمهورية الإسلامية قراراً بتمديد الحرب، وهو قرار لعب الحرس الثوري دوراً أساسياً في اتخاذه، فيما كانت قيادات الجيش الإيراني ترى توظيف

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، ص215.
(2) زهير الجزائري، المستبد: صناعة قائد صناعة شعب، ص147.
(3) ينظر: وليام بولك، لكي نفهم العراق، ص168.
(4) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، ص218.
(5) المصدر السابق، ص219.
(6) وليام بولك، لكي نفهم العراق، ص170.

الانجاز الإيراني الكبير من أجل الضغط على العراق للتوصل إلى أفضل تسوية ممكنة، مبينة استحالة دوام احتلال الجزيرة ونشر أعداد كبيرة من القوات فيها، بحكم موقعها الجغرافي وطبيعتها المناخية، وكلاهما عامل يجعل من المتعذر إيصال الإمدادات العسكرية إليها[1]. لكن الحرس الذي كان يخطط لتهديد البصرة، والوصول إلى كركوك ونفطها بعد دعم التمرد الكردي في شمال العراق، رفض الانسحاب من الفاو[2]. وهو قرار كلف الإيرانيين كثيراً.

وفي المراحل الأخيرة من الحرب كان العراق قد تمكن من أن يعطي نفسه تفوقا ساحقا في ميدان القتال، وقد حارب الجيش العراقي في خمس معارك رئيسة فيما بين نيسان/ أبريل وآب/ أغسطس 1988. ففي المعركة الأولى تمكن الجيش العراقي من تحرير الفاو، وفي الثانية تم استعادة الأراضي المحيطة بميناء أم قصر، وفي الثالثة استرد حقول مجنون النفطية، وتم تطهير الطريق الرئيس بين البصرة وبغداد وما حوله في الرابعة، وفي الخامسة تم التقدم 60 كيلومترا داخل الأراضي الإيرانية[3].

كما قدمت القوات الأمريكية خدمة مجانية للعراق ففي نيسان/ ابريل 1988 إذ قامت البحرية الأمريكية بإغراق نصف الأسطول الإيراني بأسره في ظرف ست ساعات بدعوى أن لغماً بحرياً مسّ إحدى البواخر الأمريكية[4]. ثم حادث تفجير الطائرة المدنية الإيرانية وقتل جميع ركابها.

في 17 تموز/ يوليو 1988، أبلغت الحكومة الإيرانية الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويلار موافقتها على القرار (598) الذي صدر قبل عام. وكان القرار قد اتخذ في مجلس الأمن بالإجماع في 20 تموز/ يوليو 1987، وقبله العراق في 23 من الشهر نفسه. يتكون القرار 598 من عدة نقاط:

(1) الالتزام الفوري بوقف إطلاق النار، وكذلك وقف جميع العمليات البرية والبحرية والجوية، وسحب جميع القوات إلى الحدود الدولية بين البلدين.

(2) إيفاد الأمين العام، بطلب من مجلس الأمن، فريقا من مراقبي الأمم المتحدة للتثبت من التزام وقف إطلاق النار وسحب القوات، والإشراف عليه.

(3) الحث على سرعة الإفراج عن أسرى الحرب من الجانبين فور توقف العمليات الحربية.

(4) مناشدة العراق وإيران التعاون مع الأمين العام لتنفيذ القرار وتيسير التوصل لتسوية شاملة لجميع القضايا المعلقة بين البلدين على أسس عادلة ومشرفة.

(5) مناشدة كافة الدول الأخرى التزام ضبط النفس والامتناع عن إتيان أية أعمال تصعد النزاع أو توسع نطاقه مما يعرقل تنفيذ القرار.

(6) يقوم الأمين العام، بطلب من مجلس الأمن، بالتشاور مع الطرفين بتكليف كيان محايد بالتحقيق في مسؤولية النزاع، ورفع تقرير حول ذلك إلى المجلس في أسرع وقت ممكن.

(7) يقوم الأمين العام، بطلب من مجلس الأمن، بتعيين فريق من الخبراء لدراسة تكلفة إعادة الإعمار في البلدين ورفع تقرير حول ذلك إلى المجلس.

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، ص215.

(2) المصدر السابق، ص216.

(3) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص142-143.

(4) المصدر السابق، ص545.

(8) يقوم الأمين العام، بطلب من مجلس الأمن بالتشاور مع العراق وإيران وغيرهما من دول المنطقة لبحث التدابير الخاصة بتعزيز الأمن والاستقرار.

(9) يجتمع المجلس مجدداً لاتخاذ مزيد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار إذا كان ذلك ضرورياً.

وفي إيران قال السيد الخميني «إن اتخاذ القرار كان أصعب من تجرع السم». ومع ذلك فقد تجرعه بعد سلسلة معارك خاسرة في الفاو وشرق البصرة وجزر مجنون أعادت الإيرانيين إلى الحدود الدولية[1].

لقد توقفت هذه الحرب بعد أن بلغت التكلفة الإجمالية لها أكثر من 500 مليار دولار، منها 280 خسائر إيران، و220 مليار دولار خسائر العراق، إضافة إلى الخسائر المترتبة على انقطاع العائدات النفطية، وتكاليف إعادة البناء والإعمار وإعادة البنية التحتية والاقتصادية إلى مستوى ما قبل الحرب والتي وصلت تقديراتها إلى حوالي 500 مليار للبلدين، أي أن التكلفة الإجمالية للحرب بين البلدين تجاوزت الـ 1000 مليار دولار. أما التكلفة التنموية فقد قدرت بحوالي 25 سنة، ناهيك عن حجم الخسائر البشرية التي يصعب تعويضها والتي بلغت، وفقا لأحد التقديرات حوالي مليون قتيل[2].

وسعياً من النظام العراقي لكسب تأييد إيران في مواجهة التحالف الغربي بعد غزوه الكويت عام 1990 فانه طوى صفحة الثماني سنوات من الحرب معها، وتراجع عن كل مطالباته في مياه الخليج، وسحب قواته من الأراضي الإيرانية التي استمر يحتلها بعد وقف إطلاق النار، عام 1988. وطلب تطبيع العلاقات الدبلوماسية وتبادلاً مباشراً للأسرى. والحصيلة: أن حرب الثماني سنوات كانت خسارة كاملة، ولم تؤدِّ مبادرة صدام الغريبة وغير المجدية إلى وقوف إيران موقف الرافض للحصار على العراق ولا المساعدة له عسكرياً في حال تعرضه لعدوان عسكري أمريكي[3]. مع ذلك فقد سجلت الخطوة العراقية اعترافاً علنياً ورسمياً بانتصار إيران في حرب الثماني سنوات.

## حبيب الخيزران (1895–1980)



أحد رجال الثورة العراقية 1920 ونائب سابق. ولد عام 1895 في منطقة خر الوحش التابعة إلى محافظة ديالى. تعلم تعليماً بسيطاً، ثم أرسله والده إلى بغداد للدخول في إحدى مدارسها الدينية مع عدد من شباب قبيلة العزة. اتصل برجال الحركة الوطنية أمثال علي البازركان، وحضر معه الاجتماعات التي شهدها جامع الحيدرخانة في بغداد إبان الاحتلال البريطاني للعراق. وعند قيام الثورة العراقية بادر الخيزران إلى الاجتماع برؤساء العشائر في ديالى لحثهم على الثورة واتفق مع بعضهم على إعلان الثورة في المنطقة. حاولت السلطات البريطانية استمالته إلى جانبها وعرضوا عليه مبلغاً كبيراً من المال لكنه أبى اخذ المال وبادر إلى اعتقال الضباط البريطانيين في المنطقة. بعد هذه الأحداث بادرت عشيرة العزة التي يرأسها الخيزران واحد قبائل العبيد التي يرأسها محمد أبو خشيم إلى محاصرة مدينة بعقوبة وتحريرها وطرد الحاكم البريطاني منها وعينت السيد

---

(1) زهير الجزائري، المستبد: صناعة قائد صناعة شعب، ص185.

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص475.

(3) جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ص530-531.

محمود المتولي حاكما لها. وبعد إتمام تحرير دلتاوه عُين الخيزران قائمقاما لها من قبل العشائر التي حررتها. بعد انتهاء الثورة لوحق الخيزران واعتقل بعد عدة أشهر، ثم أطلق سراحه. ثم اعتقل مرة أخرى قبيل وصول الملك فيصل إلى العراق بعد إقرار تنصيبه ملكا على العراق. وكان الخيزران من أشد المتحمسين لفيصل. وفي عام 1921 نفته السلطات البريطانية إلى جزيرة هنجام، وبعد عودته من المنفى انتخب في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 عضوا في المجلس التأسيسي عن لواء ديالى. ولما عقد المجلس جلساته انتخب عضوا في لجنة تدقيق القانون الأساسي العراقي. توفي عام 1980[1].

**حبيب الملاك (1898-؟)**

من دعاة إقامة إمارة البصرة. ولد في البصرة عام 1898، والتحق بمدرسة تذكار الحرية وبالمدرسة الأميرية[2]، لكنه اتجه للعمل بالتجارة وإدارة أملاك عائلته، فكان واحداً من كبار ملاكي البصرة النافذين إبان تأسيس الدولة العراقية، وأحد أبرز الدعاة إلى إقامة إمارة في البصرة منفصلة عن التاج الهاشمي وتحت الحماية البريطانية[3].

**حبيب محمد كريم**

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني (تموز/ يوليو 1964- 1975). كردي فيلي. دخل اللجنة المركزية للحزب عام 1957، وعندما أجيز الحزب عام 1960 كان من بين الأعضاء الموقعين على طلب التأسيس. وفي المؤتمر السادس للحزب (قلعة دزه: 1-9 تموز/ يوليو 1964) انتخب سكرتيراً للجنة المركزية للحزب حتى استسلامه إلى السلطات العراقية بعد انهيار الحركة الكردية المسلحة عام 1975. غادر العراق إلى إيران ومنها إلى القاهرة التي عاد منها إلى بغداد.

**الحدود السياسية (مفهوم)**

الحدود هي الموانع الطبيعية أو المصطنعة التي تحد كيان الدولة وإقليمها المائي وتحدد مساحتها الأرضية والمائية التي تمارس عليها سيادتها. والحدود هي موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين ينتهي عنده نفوذ كل دولة وقوانينها، وقد ارتبط قيام الوحدات السياسية بتخطيط الحدود وبضرورة تعيين الفواصل.

وقد ظلت الحدود السياسية للعراق غير معلنة طيلة الحكم العثماني، ثم كان تحديدها سببا في إثارة عدد كبير من المشكلات الدولة، حلت بعضها بالنسبة لسوريا وتركيا والمملكة العربية السعودية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، في حين استمرت أكبرها وأعقدها بالنسبة لإيران والكويت. وقد شملت الخلافات مسائل أبعد من رسم الحدود إلى عملية تنظيم دخول قبائل البدو الرحل، وتقسم مياه نهري دجلة والفرات بين البلدان المتشاطئة، وأخيراً نشبت المشكلات حول الحقول النفطية القريبة من الحدود وكيفية استثمارها وتقسيم عائداتها.

وللعراق حدود دولية مع ست دول هي: إيران (1300كم)، السعودية (812 كم)، سوريا (600 كم)، تركيا (377 كم)، الكويت (195 كم) والأردن (178 كم) .

---

(1) سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج 1، ص57- 62.

(2) طالب جاسم الغريب ورغد فيصل عبد الوهاب، عائلة الملاك ودورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البصرة، ص27.

(3) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص364.

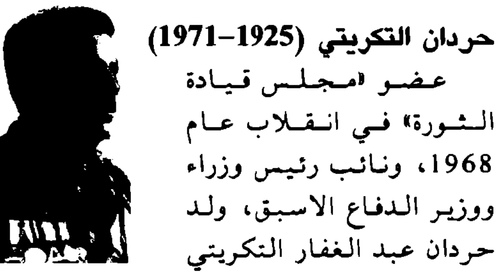
### الحر العراقي (الحزب)

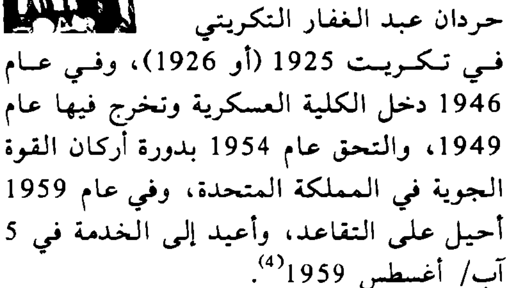
أسسه محمود النقيب في 3 أيلول/ سبتمبر 1922، لإسناد وزارة والده عبد الرحمن النقيب، مقره في بغداد، وهو ثالث حزب علني يقوم في العراق بعد تأسيس الدولة العراقية، ويطلق عليه أيضا اسم «الحزب المعتدل»، نسبة إلى الحزبين المعارضين (الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية). تكونت هيئته من: محمود النقيب، توفيق الخالدي، عبد المجيد الشاوي، فخري الجميل، صلاح بابان، حسن غصيبة، يوسف رزق الله غنيمة، جميل صدقي الزهاوي، طه ياسين، وصدر الدين إبراهيم الشواف. وكانت له فروع في النجف وأبي صخير وسوق الشيوخ والحلة وكربلاء. في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 أصدر صحيفة «العاصمة» لصاحبها حسن الغصيبة[1]. ويشار إلى إن المندوب السامي البريطاني أوعز إلى محمود النقيب بتشكيل هذا الحزب، لذا ضم الحزب الفئات التي تمالي البريطانيين وترغب في عقد معاهدة مع بريطانيا وتؤيد الوزارة النقيبية، كما أوعز المندوب السامي البريطاني إلى رؤساء الوحدات الإدارية في الألوية بتأييد الحزب[2]. إلا أن الحزب بدا بالاضمحلال بعد سقوط الوزارة النقيبية الثالثة في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922. ورغم انه قاطع انتخابات المجلس التأسيسي إلا أن خمسة من مؤسسيه فازوا كأفراد وليس كحزبيين. ولان الوزارة كانت تقف وراء الحزب فقد كثر الانتماء في مناطق العراق المختلفة، وأعلن بعض رؤساء العشائر والإقطاعيين، سيرهم وراءه مع عشائرهم رغبة في الحصول على مكاسب سياسية أو مادية من الحكومة. فلم يكن تضخم الحزب إلا لدوافع الحصول على المنافع الشخصية، في وقت نظرت فيه الأوساط الشعبية بأنه حزب الحكومة الذي قام على أنقاض العمل الحزبي الجماهيري. وفي أواخر عام 1924 انتهى الحزب وجودا[3].

### الحر اللاديني (الحزب)

ينظر: جمعية الأحرار

### حردان التكريتي (1925–1971)





عضو «مجلس قيادة الثورة» في انقلاب عام 1968، ونائب رئيس وزراء ووزير الدفاع الاسبق، ولد حردان عبد الغفار التكريتي في تكريت 1925 (أو 1926)، وفي عام 1946 دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1949، والتحق عام 1954 بدورة أركان القوة الجوية في المملكة المتحدة، وفي عام 1959 أحيل على التقاعد، وأعيد إلى الخدمة في 5 آب/ أغسطس 1959[4].

انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1961. ولعب دوراً مهماً في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 عندما قام باعتقال قائد الفرقة الثانية ومقرها كركوك، ومباغتة الضباط الشيوعيين واعتقالهم، وإحكام السيطرة على

---

(1) فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، ص20.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص94.

(3) ينظر: هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص59-60، عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص94-95؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص65-69؛ حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص96.

(4) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص251.

القاعدة الجوية في كركوك. عين قائداً للقوة الجوية خلفا لعارف عبد الرزاق المستقيل بين آذار/ مارس وحتى 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963. كان موالياً لعبد السلام عارف وساعده في الإطاحة بالبعثيين المدنيين وشارك في انقلاب 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 وقاد الطائرات التي قصفت مقرات الحرس القومي وأخضعته لسلطة عارف. كافأه الأخير بأن عينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع. لكن عبد السلام عارف أشاح بوجه عنه فأزاحه عن منصبه وعينه سفيراً في وزارة الخارجية في كانون الثاني/ يناير 1964، إلا انه لم يلتحق بوظيفته، وفي 22 كانون الثاني/ يناير1964 توقف التكريتي عن حضور جلسات مجلس الوزراء رغم أن مرسوم إعفائه من مهامه كوزير للدفاع لم يصدر إلا في 2 آذار/ مارس. ليحل محله رئيس الوزراء طاهر يحيى.

شارك في انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968، وعين نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ونائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع (1968-1970)، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية (1970)، اخرج من مجلس قيادة الثورة عام 1970، بسبب خوف أحمد حسن البكر وصدام حسين من تزايد نفوذه داخل الجيش عقب أزمة الأردن. أقصي بعيداً عن السلطة وعين سفيراً في أسبانيا في 15 تشرين الأول/ أكتوبر1970، لكنه لم يلتحق بمنصبه الجديد، مفضلاً الإقامة في منفاه بالكويت[1]، فاغتيل عند مدخل المستشفى الأميري في 30 آذار/ مارس 1971.

**حرس الاستقلال (جمعية)**

تأسست على نحو سري في أواخر شباط/ فبراير 1919 برئاسة السيد محمد الصدر وكان علي البزركان مدير إدارة الجمعية، وضمت في عضويتها كل من: جلال بابان، شاكر محمود رامز، عارف حكمت، حسين شلال، سعيد حقي، عبد المجيد يوسف، عبد اللطيف حميد، محي الدين السهروردي. وقد انضم إليها: يوسف السويدي، ناجي شوكت، مكي الاورفلي، بهجت زينل، محمد باقر الشبيبي، سامي شوكت، رمزي بك، عبد الغفور البدري، عبد المجيد كنه، شاكر قنبر علي، وجعفر أبو التمن. ويذهب علي الوردي إلى القول «إن النشاط الوطني الذي نما في أحضان المدرسة الأهلية شجع القائمين بها على إعادة تأسيس حزب حرس الاستقلال من جديد وقد تأسس الحزب فعلا في أواخر 1919، وأصبحت المدرسة مقراً له، وصار يعقد جلساته السرية فيها»[2].

كانت أهداف الجمعية محددة بمنهاجها الأساسي في: (1) السعي وراء استقلال البلاد العربية استقلالاً مطلقاً. (2) الاعتراف بملوكية أحد أنجال الشريف حسين على أن يكون ملكا دستورياً ديمقراطياً. (3) العمل على ضم المملكة العراقية إلى لواء الوحدة العربية. (4) توحيد كلمة العراقيين على اختلاف مللهم ونحلهم. اندمجت جماعة منشقة عن «حزب العهد» في جمعية حرس الاستقلال ومنهم: جعفر حمندي، صادق حبة، سامي خوندة، صادق الشهرباني، عباس مهدي، قاسم العلوي، وسعد صالح. وتكشف التشكيلة المنوعة لأعضائها إن الجمعية لم تقم على أساس عقائدي، بل قامت على أساس سياسي بالدرجة الأولى[3].

---

(1) ينظر: عبد الله طاهر التكريتي، مذكرات وزير الدفاع العراقي الأسبق حردان التكريتي.
(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، الجزء الخامس، ص97.
(3) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص55.

بعد إعلان الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين نشطت الجمعية من خلال إقامتها الموالد في جوامع ومساجد بغداد والاعظمية والكاظمية. طاردت سلطات الاحتلال البريطاني أعضاءها وأبعدت عدداً منهم إلى الخليج وحلت الجمعية في 12 آب/ أغسطس 1920 وتوقف نشاطها[1]. وجدير بالذكر، إن السجل التاريخي لجمعية حرس الاستقلال قد حوى نشاطات ومواقف مشرقة، وكان حافلاً بالحركة والعمل رغم قصر عمرها الذي لم يزد على السنتين. فلقد كان حضوراً متميزاً في الساحة، واستطاعت خلال هذه المدة القصيرة أن تترك آثارها الملموسة على الوسط الاجتماعي والسياسي في تحريك الجماهير، وتوجيه الأحداث بصورة جيدة[2]. فقد قامت الجمعية بنشاط واسع بين مختلف أوساط الموظفين مما جعلها تتمتع بمركز أقوى من غيرها، كما إن لانضمام جمعية الشبيبة العربية السرية إلى حرس الاستقلال أثراً في تقوية مركزها من جهة، وفي توحيد مساعي الوطنين من جهة أخرى. فأنشأت جمعية حرس الاستقلال فروعاً في الكاظمية والحلة والنجف والشامية وبعقوبة وغيرها. ولعل أهم أعمال الجمعية هي قيامها بتأسيس «المدرسة الأهلية المأمولة»، وكان علي البزركان محور حركة الجمعية وقد اختير مديراً لها واتخذت هذه المدرسة مركزاً لعقد اجتماعات الجمعية والمذاكرة في القضية العراقية[3].

## حرس الثورة الإسلامية في العراق

ينظر: جماعة العلماء المجاهدين في العراق

## الحرس الجمهوري

بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في شباط/ فبراير 1963، سعى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف إلى تدعيم موقعه في القصر الجمهوري بالفرقة 20 التي أسسها ليطلق عليها بعد ذلك اسم «الحرس الجمهوري» ومدها بأسباب القوة لتأمين حمايته من البعثيين بالذات.

غير أن صدام حسين اهتم بالحرس الجمهوري لحمايته وتقوية مركزه في السلطة والحفاظ على حياته وحراسته، لذا زاد من عديده إلى حوالي 150 ألفاً، وحسَّن من تسليحه كثيراً. وخلال الثمانينات تعزز موقع الحرس بوصفه من قوات النخبة التي تستعين بها القيادة العراقية عندما تشعر بتهديد موقفها العسكري على الجبهة مع إيران. وفي عام 1990 كانت قوات الحرس في طلائع القوات الغازية للكويت، وفي عام 1991 كانت هي من استعادت النظام بعد الانتفاضة الشعبانية، واستمر دعم القيادة العراقية للحرس والاعتماد عليه بعد ذلك. وقد حل بموجب أمر سلطة الائتلاف الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر عام 2003.

## الحرس القومي

ميليشيا أنشأها «حزب البعث العربي الاشتراكي» وكانت الغاية من تأسيسها كما جاء في قرار التأسيس رقم 35 في 28 شباط/ فبراير 1963 «هي إعداد قوة من الشباب القومي العربي، تتدرب على استعمال السلاح لغرض معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص47-49؛ وقارن: وميض جمال عمر نظمي، وآخرون، التطور السياسي في العراق المعاصر، ص94-95؛ وأيضا عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 1، ص150، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص18-24.

(2) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص57-58.

(3) عبد الأمير هادي العكام: الحركة الوطنية في العراق (1921-1933)، ص25-26.

العربي وصيانة الأمن الداخلي بموجب تعليمات خاصة تصدرها وزارة الدفاع». وكانت نواتها «لجان الإنذار» التي شكلها الحزب عام 1962 لاستخدامها في الطوارئ والمهمات الخاصة. وكانت تضم أساسا الطلاب البعثيين، وكان على أعضائه أن ينزلوا، عند تلقي إشارة الحزب، إلى الشوارع برشاشاتهم وأسلحتهم الأخرى، متخفين بملابسهم المدنية، وان ينتظروا الأوامر التالية[1] .

وفي 8 شباط/ فبراير 1968 أعلنت لجان الإنذار حرساً قومياً، بل صار كل بعثي حرساً قومياً، ونزل أفرادها قبل إذاعة البيان الأول للانقلاب واحتلوا بأسلحتهم مراكز الشرطة ومآذن الجوامع العالية وسيطروا على مفارق الطرق التي سيمر عبرها الانقلابيون. وقاموا باغتيال عدد من القادة استناداً إلى قائمة بالأسماء موضوعة سلفاً، وتمكنت قوة منهم بمساندة كتيبة الدبابات الرابعة من إيقاف تدفق الناس والجنود الضباط من أحياء بغداد نحو وزارة الدفاع، وقتلت مجموعة منهم الزعيم جلال جعفر الاوقاتي.

تشكلت القيادة العامة للحرس القومي من العقيد الركن المظلي عبد الكريم مصطفى نصرت (رئيساً) الذي استبدل في وقت لاحق بالمقدم منذر الونداوي، في حين ضمت القيادة عددا من الأعضاء البعثيين الذين منحوا رتباً عسكرية وهم كل من: نجاد الصافي (رئيس)، أبو طالب عبد المطلب الهاشمي (رئيس)، أحمد العزاوي (ملازم)، صباح المدني (ملازم)، حازم سعيد (ملازم)، وعطا محي الدين (ملازم). في حين ضم مكتب التحقيق التابع للحرس القومي كلا من: عمار علوش، ناظم كزار، عبد الكريم الشيخلي، وصدام حسين.

لم تكد تمض أسابيع على نجاح الانقلاب حتى صار الحرس القومي جيشاً يضاهي القوات المسلحة، وانخرط أعضاؤه في دورات للتدريب على السلاح الثقيل واستخدام الدبابات. فتحول بسرعة إلى قوة غاشمة منفلتة وأقدم أفراده على ممارسات فوضوية وتسلطية. ورغم استقالة عبد الكريم نصرت وحلول منذر الونداوي محله فان ممارسات الحرس القومي ظلت حتى وصلت حد التحرش بضباط الجيش الذين كثر تذمرهم وتشكيهم من تصرفات أفراد الحرس. وقد دخل الحرس مدعوما وداعما لعلي صالح السعدي في الصراع البعثي - البعثي. في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 أصدر العسكريون البعثيون أمراً بقصف مقر قيادة الحرس القومي في الأعظمية، وحاصرته الدبابات. وهوجمت بعدها كافة مقرات الحرس في العاصمة والمدن الأخرى. وعندما استقرت السلطة بيد عارف كان الحرس قد انتهى بصورة عملية. وحل في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 أي بعد إكمال الانقلاب على البعث.

## الحركة الإسلامية في العراق - الخالصيون

كانت تعرف باسم «الخالصيون» وقد تأسست عام 1978 في الكاظمية ببغداد[2] على يد الشيخ محمد مهدي الخالصي (الحفيد). وقد اتخذت الحركة من طهران مقرا لها. وقد ورثت الحركة العلاقات الحسنة التي أقامها الخالصي مع السياسيين ورجال الدين السنة في العراق.

(1) ينظر: جعفر عباس حميدي، [وآخرون]، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج 6، ص149-155.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياية للمعارضة العراقية، ص169.

مركز الحركة لندن وهي على علاقات وثيقة مع دمشق[1]. شاركت الحركة في مؤتمر المعارضة العراقية في بيروت 1991، ومؤتمر فيينا 1992، ولكنها قاطعت مؤتمر صلاح الدين عام 1992[2].

**الحركة الإسلامية في كردستان العراق**

تأسست في عام 1978 وبقيت الجماعة سرية تقوم بتربية الشباب نفسياً وروحياً وعقلياً وإعدادهم للعمل الجهادي، واتسمت هذه المرحلة بخروج بعض العلماء في عام 1984 إلى الجبال وتأسيس «حركة الرابطة الإسلامية»، والتي عقدت آنذاك ثلاثة مؤتمرات، كان مرشدها في المؤتمر الأول محمد نجيب البرزنجي، وكانت سرية التنظيم والنشاط، وتشكل لديها جناح عسكري عرف باسم «جيش القرآن» عام 1985 بقيادة ملا علي بياري. وبفضل وجود عبد الرحمن نورسي الذي كان آنذاك مديرا لأوقاف السليمانية أقام علاقات واسعة مع علماء الدين، وفي المؤتمر الثاني جرى انتخاب الشيخ عبد اللطيف وزاره ى مرشدا في أيلول/ سبتمبر 1986 بعد إطلاق سراحه من سجون البعث والتحاقه مباشرة بالحركة[3].

واستمرت الرابطة تعمل سريا إلى أن خرج بعض أعضائها إلى خارج العراق في 14 أيلول/ سبتمبر 1986 بقيادة البرزنجي حيث أعلن عن تأسيس «الرابطة الإسلامية في كردستان العراق» بشكل رسمي. وأصدروا مجلة شهرية باسم «آفاق الإسلام» باللغتين العربية والكردية[4].

وبعد وصول الشيخ عثمان عبد العزيز الى ايران بايعه مؤسسو «حركة الرابطة الإسلامية» على الجهاد في سبيل الله وغيروا اسم تنظيمهم إلى الحركة الإسلامية في كردستان العراق .

وتتلخص أهدافها في: (1) تحقيق العبودية لله تعالى بالتزام شرعه في جميع نواحي الحياة. (2) الجهاد في سبيل إقامة الحكم الإسلامي في كردستان العراق. (3) التعريف بالقضية الكردية لجميع الشعوب والمنظمات الدولية والجهاد في سبيل استرجاع الحقوق المسلوبة للشعب الكردي. (4) الجهاد في سبيل إزالة الحكم الدكتاتوري وإقامة نظام الولايات في العراق. (5) الجهاد في سبيل مسح الأثر الإمبريالي والقضاء على الظواهر العنصرية والشوفينية وجميع أشكال التسلط على الشعب والوطن. (6) العمل لحفظ حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات القومية وأتباع الأديان السماوية في ظل القانون والدستور والشريعة الإسلامية. (7) محاربة الظلم والفساد وإقامة العدل والإصلاح والحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب الكردي المسلم. (8) تلتزم الحركة عقائدياً وسياسياً واجتماعياً بشمولية الإسلام في جميع نواحي الحياة. (9) الإيمان موجود في أبناء الأمم الإسلامية والسعي من اجل تحقيقه. (10) منهج الحركة الإسلامية هو الكتاب والسنة النبوية الشريفة كما تستفيد من التاريخ الإسلامي وسيرة الصالحين ومن تجارب الحركات الإسلامية[5].

ويعد منصب «المرشد العام» بمثابة القائد الأعلى ورمز للحركة، ويشغله حاليا شقيق

---

(1) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص202-203.
(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص169.
(3) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص371.
(4) المصدر السابق نفسه، ص372.
(5) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص410-411.

الشيخ عثمان عبد العزيز الشيخ علي عبد العزيز. في حين يتولى «الشورى المركزي» مهمة قيادة الحركة الإسلامية للمدة ما بين مؤتمرين حيث ينعقد المؤتمر كل خمس سنوات. أما «الهيئة العليا للفتوى الشرعية» فهي هيئة مستقلة تصدر الفتوى والقرار الأخير ويكون قرارها ملزماً لجميع الأعضاء وتخضع لإشراف المرشد العام[1]. تملك الحركة جناحاً عسكرياً عرف باسم «الجيش الإسلامي الكردستاني».

بعد انتفاضة آذار/ مارس 1991 أسست الحركة أول محطة تلفزيونية في كردستان العراق في منطقة رانية وبشدر، أعقبها فتح إذاعة عامة وأربع محطات محلية وثلاث قنوات تلفزيونية في مناطق مختلفة. وتصدر صحف ومجلات عديدة منها: جريدة الحركة المركزية «الحركة الإسلامية» ومجلة «رابه رين» أي النفير جريدة «كردستان»، ومجلة «شؤون إسلامية»[2].

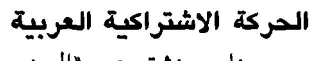
اشتركت الحركة في الانتخابات الكردية لعام 1992 في «القائمة الإسلامية» التي شكلتها «الجبهة الإسلامية» التي تضم الأحزاب الكردية الإسلامية ومنها «الاتحاد الإسلامي الكردستاني». جاءت الحركة في المرتبة الثالثة لكنها لم تحصل على الـ 5% لدخول البرلمان[3]. وحصلت على وزارتي الزراعة والتعليم في حكومة مسعود البارزاني، وبعد التحالف مع جلال الطالباني حظيت الحركة بعد اتحادها مع النهضة بوزارتي العدل والأوقاف. شاركت في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج، لكنها انسحبت من مؤتمر لندن للمعارضة العراقية.

اندمجت الحركة في شهر آب/ أغسطس 1999 مع «حركة النهضة الإسلامية» في تشكيل جديد باسم «حركة الوحدة الإسلامية»، لكن سرعان ما دب الخلاف في صفوفها في أعقاب المؤتمر الأول الذي انعقد بعد عام من تأسيسها. فانشقت جماعة حركة النهضة وجماعة علي بابير عضو المكتب السياسي في حركة الوحدة وشكلا تنظيماً جديداً باسم «الجماعة الإسلامية في كردستان العراق»، بينما أعلن علي عبد العزيز مرشداً عاماً لحركة الوحدة الإسلامية في 12 أيلول/ سبتمبر 2001 عن تشكيل «الحركة الإسلامية في كردستان العراق»، وأسست مجموعة صغيرة تضم عمر بازياني ووليد كركوكي وعبد الله الشافعي تنظيماً جديداً باسم «جند الإسلام»[4].

شاركت في انتخابات مجلس النواب العراقي أواخر عام 2005 بقائمة منفردة لكنها حصلت على 12696 صوتاً، مما لم يمكنها من الدخول إلى مجلس النواب ولو بعضو واحد.

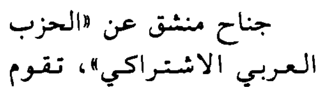
## الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق

حركة إسلامية متطرفة يعتقد أنها على ارتباط بتنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين الذي يتزعمه المنشق الأردني أبو مصعب الزرقاوي، أعلنت في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2004 أنها قتلت رهينة ايطاليا يحمل الجنسية اللبنانية.



## الحركة الاشتراكية العربية





جناح منشق عن «الحزب العربي الاشتراكي»، تقوم

---

(1) ينظر: شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص180-181.

(2) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص375-377.

(3) أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ص237-238؛ وكذلك (http:// www.imk-news.org/mosasa.htm).

(4) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص375.

على الدعاية للاشتراكية العربية وتمجيد الناصرية. رئيسها الرمزي عبد الإله النصراوي. تأسست الحركة في 3 آب/أغسطس 1965 نتيجة انشقاق عدد من القوميين داخل «الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي أسس عام 1964. نتيجة خلافاتها مع رئيس الجمهورية الأسبق عبد السلام عارف حول قضايا الاشتراكية والوحدة.

وتألفت القوى المشاركة في المؤتمر الأول للحركة من: حركة القوميين العرب، الضباط الوحدويون (عبد الكريم فرحان، صبحي عبد الحميد)، ومجموعة من القوميين المستقلين أمثال أديب الجادر، خير الدين حسيب، عزيز الحافظ، مجموعة من حزب الاستقلال في مقدمتهم عبد الستار علي الحسين، ومجموعة فؤاد الركابي، ومجموعة من الوحدويين يتقدمهم خالد علي الصالح. وتم اختيار عشر أشخاص ليكونوا اللجنة التنفيذية، وهم: عبد الكريم فرحان، سلام أحمد، هاشم علي محسن، خير الدين حسيب، صبحي عبد الحميد، عبد الإله النصراوي، فؤاد الركابي، أديب الجادر، خالد علي الصالح، وعبد الستار علي الحسين. وقد اختير صبحي عبد الحميد أميناً عاماً للحركة. وقد استطاعت الحركة اجتذاب العناصر القومية، ونشطت في العمل السري. وقد استمرت الحركة دون تصدع إلى ما قبل نكسة حزيران/يونيو 1967، حين ظهرت الخلافات. وبرز تكتلان بالحركة. الأول: ضم كلا من، أديب الجادر، خالد علي الصالح، وخير الدين حسيب. والثاني: ضم كلا من، فؤاد الركابي، سلام أحمد، هاشم علي محسن، وعبد الإله النصراوي. ورغم محاولات الأمين العام للحركة صبحي عبد الحميد التوفيق بين التكتلين الذين ظلا ينطقان باسم الحركة الاشتراكية العربية. واستمر عبد الحميد أميناً عاماً للكتلة الأولى، بينما اختير فؤاد الركابي أمينا عاما للكتلة الثانية. والتي سرعان ما دب الخلاف داخلها لتنفصل عنها مجموعة جديدة أطلق عليها اسم «القوميين العرب»[1]. ترى الحركة أن العراق يواجه مرحلة استكمال التحرر الوطني وبناء النظام الديمقراطي والتحرر الاقتصادي والسياسي وحل المسألة الكردية الأمر الذي يتطلب تحالف القوى والأحزاب الوطنية والتقدمية واتفاقها على برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي يعبر عن مصالحها ويمكنها من ممارسة النضال. وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق جبهة وطنية تقدمية تضم سائر الأحزاب والقوى الوطنية التقدمية ويطرح برنامجها السياسي أفكاراً وحلولاً للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها العراق.

دخلت الحركة كغيرها من الحركات السياسية في العراق في صراع مع نظام واعتقل بعض قياداتها، وقضى بعضهم في السجون، وأبرزهم محمد صالح الجبوري وفؤاد الركابي.. وفي عام 1972 اشتركت في تأسيس«التجمع الوطني العراقي».

والحركة طبقاً للنصراوي «تيار فكري تجديدي في الفكر القومي العربي». ترفض الحركة الناصرية في العمل السياسي، وتؤمن بالطبيعة الشعبية لفكرة الوحدة العربية وترى إن هذه الوحدة لا يمكن لها أن تتحقق إلا بإرادة شعبية، عندما تتوافر الرغبة لدى الجماهير في بلدين عربيين فعندها يجب أن تتم الوحدة. وساهمت الحركة في تأسيس أول تنظيم للمعارضة العراقية وهو «التجمع الوطني العراقي» الذي تأسس في عام 1972 في دمشق. وتصدر الحركة صحيفة «الجريدة» لتنطق باسمها. عادت بعض قيادات الحركة إلى العراق بعد عام 2003 ليمارسوا نشاطهم العلني داخل البلد،

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص217-219.

إلا إن حضورهم كان ضئيلاً في ظل تراجع الفكر القومي في العراق.

### الحركة الاشتراكية الكردستانية

تشكلت عام 1975 من عدة قادة سابقين وكادر متقدم في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعد عودتهم إلى العراق ومن أبرز المؤسسين: صالح اليوسفي، علي العسكري، خالد سعيد، الملازم طاهر علي والي بك، سعدي عزيز (سعدي كجكه)، عمر مصطفى (عمر دبابة)، رسول مامند، علي عبد الله علي (علي هزار)، عارب عبد القهار (كاردو كلالي)، وملا ناصح إسماعيل.

وزع البيان التأسيسي للحركة في أيار/ مايو 1976 وكان صدوره باسم «الحركة الاشتراكية الديمقراطية الكردستانية» ثم تغير الاسم إلى «الحركة الاشتراكية الكردستانية» بناءً على اقتراح من قيادة «الاتحاد الوطني الكردستاني» الموجودة آنذاك في دمشق، وقد انضمت الحركة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني بعد أن ساهم أعضاؤها في تأسيسه، وشاركت في عملياته وقيادته. وفي 20 آذار/ مارس 1979 أعلنت انفصالها عن الاتحاد بعد أن نقلت مقراتها من وادي (ناوزنك) إلى قرية (كوره شير) المجاورة. لكن بعضا من كوادرها استمر بالعمل في إطار الاتحاد بالاسم نفسه. بعد ذلك عقدت الحركة مؤتمراً حزبياً في 22 آذار/ مارس 1979 شاركت فيه اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة محمود عثمان، حيث اتفق التنظيمان على الاندماج في تنظيم واحد هو «الحزب الاشتراكي الكردستاني»[1] فاوض الحزب نظام البعث في السبعينات مع بقية الأحزاب الكردية، وشارك الحزب في الانتفاضة الكردية عام 1991، واشترك في الترتيبات التي أنشئت في كردستان بعد عام 1992. اشترك الحزب في الترتيبات السياسية التي أنشئت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ومثله محمود عثمان في مجلس الحكم، ثم شارك الحزب في كافة الانتخابات التي أجريت منذ عام 2005 في إطار «التحالف الكردستاني».

### الحركة التركمانية الديمقراطية العراقية

انشقت عن «الحزب الوطني التركماني» يتزعمها عزيز قادر الصمانجي الذي انشق عن الحزب أولا في أيلول/ سبتمبر 1992، وقد كان يمثل الحزب في لندن، وهو عسكري متقاعد برتبة عقيد خرج من العراق أثناء الانتفاضة في آذار/ مارس 1991. وشكل حزباً قومياً باسم «حزب العمل الوطني التركماني العراقي»، ولكنه حله بعد مدة قصيرة، ثم عاد إلى الحزب الوطني في المؤتمر الأول الذي عقد في عام 1993 في أنقرة. وأصبح عضوا في لجنته المركزية وممثله في لندن. لكنه عاد وأعلن انفصاله عن الحزب وأسس الحركة التركمانية الديمقراطية العراقية[2]. التي يغلب عليها الطابع القومي غير المتطرف.

### الحركة الديمقراطية الآشورية

تنظيم يجمع الأحزاب والتنظيمات الآشورية الراغبة بالكفاح المسلح تشكلت عام 1979[3]، ومنها «حزب الإخاء الآشوري» و «الحزب الوطني الآشوري». وأبرز مؤسسيها: كوركيس خوشابا ويونادم يوسف كنه الذي كان يمثل

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص485-487.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص215.

(3) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص214.

الحركة في حينها. وفي عام 1982 أعلن عن تشكيل الحركة بشكل رسمي.

مع بزوغ فجر التسعينات توالت الخلافات والانشقاقات في داخل الحركة وانسحب منها الحزب الوطني. (ينظر: الوطني الآشوري) كما انشقت عنها الحركة الديمقراطية الآشورية- التيار الوطني التي عقدت مؤتمرها الثاني في دهوك 14-19 أيار/مايو 1997 الذي أعلنت فيه برنامجها السياسي وتصوراتها للمرحلة القادمة من العمل السياسي. وطبقا لهذا الانشقاق فان مؤتمر الحركة الأول الذي عقد في (دهوك: أيلول/سبتمبر 1992) قد بذر بذرة الشقاق في صفوفها مع صعود أشخاص غير مؤهلين لتسنم مهام قيادية فيها[1]. تؤكد الحركة على أن قضية الآشوريين هي قضية قومية وليست دينية لذا فإنها تطالب بالإقرار بوجودها القومي الآشوري تحت ظل حكومة ديمقراطية في العراق[2]. تصدر الحركة صحيفة «بهرا» أي الضياء التي صدر عددها الأول في 26 حزيران/يونيو 1982، وصاحب الامتياز يونادم كنه، في حين يرأس تحريرها وليم وردا.

شاركت الحركة في مؤتمرات المعارضة العراقية في بيروت 1991، وفيينا، وصلاح الدين 1992. كما شاركت في الترتيبات السياسية التي نشأت في كردستان العراق عام 1992، كما اشتركت في الترتيبات السياسية التي أنشئت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وتدعي الحركة أنها تمثل الآشوريين والكلدان في العراق.

**الحركة الرسالية في العراق**

ينظر: منظمة العمل الإسلامي

**الحركة الشعبية الكردستانية**

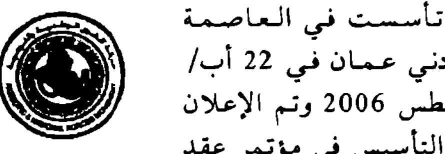
تأسست في اربيل حوالي عام 1996، ومن رموزها كمال غمبار وشوقي حسين إبراهيم وكاميران طاهر وأزاد عبد القادر وهميتي كمال وجليل المندلاوي. تصدر جريدة اسبوعية ثقافية - سياسية عامة باسم «ده نكي ميلله ت» أي صوت الشعب.

**الحركة القومية التركمانية**



تأسست عام 1971 ويقودها حالياً حسام الدين علي ولي. وتدعي أنها وريثة الحركة الطورانية التي تأسست في الخمسينات.

**حركة القوى الوطنية والقومية (حقوق)**



تأسست في العاصمة الأردني عمان في 22 أب/ أغسطس 2006 وتم الإعلان عن التأسيس في مؤتمر عقد بمشاركة 100 من الشخصيات العراقية، وتلا البيان التأسيسي غالب القيسي وانتخب حسن البزاز أميناً عاماً للحركة. وشعارها «الحق قوة، والقوة كامنة في الشعب». وجاء في النظام الداخلي إن الحركة تقوم «على الأسس الديمقراطية والليبرالية، دون الابتعاد عن المشاعر الوطنية والالتزامات الدينية. وتؤمن إيماناً قاطعاً بوحدة العراق شعباً وأرضاً في حدوده التاريخية المعروفة والمعترف بها. وتؤكد انتماءها الصميمي لامتها العربية وبدورها الفاعل في محيطها الإقليمي والأسرة

(1) الحركة الديمقراطية الآشورية- التيار الوطني، التقرير السياسي الذي أقره المؤتمر الثاني (دهوك 14-19 أيار/ مايو 1997).

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص214.

الدولية»[1] وتهدف إلى تحقيق: (1) التركيز المتواصل لإقامة منظومة القيم الأساسية والاجتماعية لبناء العراق الجديد؛ (2) رفض الفكر الوهمي والتعويل على الحقائق الفاعلة، وحق التفكير وطرح الرؤى..؛ (3) الإيمان بالتعددية المنضبطة التي تتيح الفرص للعمل والتنافي وحمل المسؤولية الوطنية مع الأحزاب والحركات؛ (4) احترام إرادة الشعب العراقي من خلال احترام كافة أبنائه، وإقامة المجتمع المدني المتحضر الذي يضمن الحقوق المدنية والسياسية لكل المجتمع العراقي؛ (5) المبدأية، تقوم على احترام المبادئ العامة باعتبارها عملية تبادلية لا غنى عنها؛ (6) التركيز على القيادة الخلاقة التي تتسم بالوعي وتوضح في إطار المواصفات المطلوبة، وبالسبل الكفيلة في متابعة ومراقبة تلك القيادة وبالشكل الدستوري الدقيق الذي يمنع وقوع الأخطاء الجسيمة من خلال استغلال المناصب والصلاحيات الكبرى؛ (7) إعمار العراق وإنهاء كارثة الدمار التي حلت بالبلاد؛ (8) تمتين أواصر الأخوة مع الدول العربية الشقيقة والسعي لإقامة روابط متينة مع دول الجوار والصديقة انطلاقا من مصالح العراق العليا واحترام العهود والمواثيق الدولية؛ (9) خلق ثقافة بيئية صالحة تسهم في تعظيم الإحساس الجمعي بأهمية وضرورة إعادة تأهيل بيئة العراق كضمان أساسي لحياة أرحب؛ (10) خلق ثقافة وطنية جديدة تستلهم مبادئ حقوق الإنسان واحترام حرياته الأساسية؛ (11) الهدف الأول للمرحلة، في المرحلة الانتقالية، الحصول على استقلال العراق واستعادة سيادته الكاملة ضمن حدوده الدولية[2]. ومن رموزها هاشم الحبوبي.

## حركة مايس 1941

شهد العراق واحداً من أهم الأحداث الخطيرة في تاريخه عندما قام الضباط القوميون بانقلاب عسكري وتنصيب رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء، وبمبادرة الوصي عبد الإله إلى الهرب تم تنصيب خلف له هو الشريف شرف، واندلعت في أعقاب هذا التطور الحرب العراقية - البريطانية في أيار/ مايو 1941، والتي انتهت بهزيمة الجيش العراقي وإعادة عبد الإله إلى بغداد. لتتعمق في ظل ذلك العلاقة بين الوصي والبريطانيين فاحكم ربط مصيره بهم، متكئا أكثر فأكثر إلى شيوخ العشائر.

والملاحظة اللافتة للانتباه هنا، هو تضاؤل نفوذ نوري السعيد على الجيش بفضل ميل العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان ومحمد فهمي سعيد) نحو الكيلاني، رغم أن ضباط الجيش من القوميين قد أسندوه وأيدوه خلال المدة (1938-1940) حيث شكل ثلاث وزارات. فقد اجبر الجيش جميل المدفعي على الاستقالة من وزارته الرابعة، فقد عمل العقداء الأربعة ومعهم العقيد سعد يحيى على إسقاط الوزارة ورفع نوري السعيد مكانه في إطار «حركة انقلاب جريئة» كما يسميها عبد الرزاق الحسني[3].

وخلال هذه الحقبة تبلور أكثر فأكثر التيار القومي العروبي، الذي ظهر جلياً في نشاط نادي المثنى، محاولاً تمثيل نفسه في اتجاهات فكرية وسياسية جديدة وتأمين مواقع له في الجيش[4]. وكان يونس السبعاوي وثيق الصلة بالنادي ومن المعجبين بشخصية أدولف هتلر. وبعدما قام رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة

(1) حركة القوى الوطنية والقومية (حقوق)، النظام الداخلي، ص5.
(2) المصدر السابق، ص7-8.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 5، ص43.
(4) لقد عاد ضباط الكتلة القومية لتولي المناصب العسكرية المهمة بعد إزاحة الفريق صدقي وسقوط الوزارة، فعين

(12 نيسان/ ابريل 1941 - 29 أيار/ مايو 1941) جاء بيونس السبعاوي وزيراً للاقتصاد. في ذلك الوقت كانت قوات الحلفاء تتراجع أمام قوات المحور في الحرب العالمية الثانية، حينها بدا الكيلاني مستعداً «للمقامرة» بمصير العراق.

لم تستطع الوزارة الجديدة التي شكلها طه الهاشمي في 31 كانون الثاني/ يناير 1941 تحقيق الهدوء والاستقرار والوصول إلى حلول وسطية بين الكتلة القومية والبلاط، لذا بدأت المعارضة القومية في الجيش على نحو خاص تزيد من ضغوطها لإسقاط وزارة الهاشمي التي رفضت الاستقالة، كما رفض الوصي على العرش تكليف غيره بتشكيل الوزارة، وغادر الوصي إلى الحبانية ومنها إلى البصرة. وتحرك الضباط القوميون وتمكنوا من السيطرة على المناطق الحساسة مستهدفين الضغط لضمان استقالة وزارة الهاشمي وفرض رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء. وتم لهم ذلك فعلا بتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني ولكن دون غطاء دستوري، وألزم رئيس مجلس النواب بدعوة المجلس للانعقاد والمصادقة على قرارات الحكومة القاضية بإلغاء وصاية عبد الإله وتعيين الشريف شرف خلفا له والموافقة على تكليف الكيلاني بالوزارة. وفي اليوم التالي لتشكيل الوزارة أي في 2 نيسان/ ابريل 1941 بدأت القوات البريطانية حرباً ضد الجيش العراقي انطلاقاً من الحبانية والشعيبة، واستمرت المعارك حتى أواخر الشهر. واضطر الضباط الأربعة والكيلاني وآخرون الهرب من البلاد والالتجاء إلى بلدان مجاورة.

إن أولى نتائج المغامرة الفاشلة للكيلاني هي 680 قتيل و 571 مفقود وتدمير كامل للقوة الجوية العراقية وتمزيق أوصال الجيش. إضافة إلى ما تلاها من أحداث «الفرهود» يومي 1 و2 حزيران/ يونيو. من جهة أخرى، لقد أدى انقلاب عام 1941 الفاشل إلى تغيير جوهري في بنية الجيش فقد تم تسريح ثلثي ضباطه، فضلا عن إهماله المتعمد الذي استمر حتى عام 1952[1]. ومن جهتها وجهت السلطة ضربتها إلى القوميين العروبيين فأغلقت نادي المثنى ومنظمتا الجوال والفتوة وعطلت صحفهم، وبدأت في مطاردة أتباعهم وطردهم من الجيش والإدارة والمدارس، وجمع حوالي 300 منهم في معسكرات اعتقال في الفاو والعمارة ونقرة السلمان. ثم أعلنت الأحكام العرفية وجعلت الإدارة في البلاد عسكرية صرفة واتبعت سياسة المراسم ريثما تثبت أقدامها[2].

ومن جهتها حاولت بريطانيا في عام 1941 إعادة مشروع «الولايات الخمس» إلى الواجهة وإتباع أسلوب اللامركزية والتعددية في المشاركة في الحكم من قبل المجتمعات المختلفة التي يتكون منها سكان العراق[3]. وتمكنت بريطانيا في احتلالها الثاني من إيجاد نظام اتخذ لنفسه أكثر فأكثر سمات الحكم القسري وغير المسؤول الذي تكمن سلطته المرئية في الشراكة بين نوري السعيد والوصي عبد الإله، اللذين كانا يستمدان قوتهما من خضوعهما للقوة

---

المقدم صلاح الدين الصباغ معاونا لرئيس أركان الجيش ومديرا للحركات العسكرية والمقدم كامل شبيب واللواء محمد أمين العمري قائدا للفرقة الأولى.

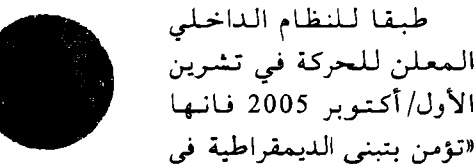
(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 6، ص180.

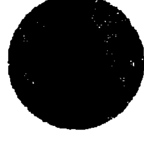
(2) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص133؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946-1954)، ص33.

(3) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ص139.

البريطانية والمصالح المحلية والمتوطدة[1].

**حركة المجتمع الديمقراطي-حمد-**





طبقا للنظام الداخلي المعلن للحركة في تشرين الأول/أكتوبر 2005 فانها «تؤمن بتبني الديمقراطية في كل مؤسسات المجتمع العراقي عبر الوسائل السلمية المتاحة، ومنها تولي السلطة عن طريق الانتخابات، وتبدأ بتطبيق الديمقراطية بين أعضائها وفي عملها السياسي والاجتماعي» ومن بين الأهداف التي تسعى الحركة إلى تحقيقها: (1) تعميق المبادئ الديمقراطية في المجتمع العراقي باعتبارها السبيل الوحيد الذي يضمن تقدم العراق وتحقيق العدالة لأبنائه جميعا..(2) تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعراق...(3) تحويل الاقتصاد العراقي تدريجيا إلى اقتصاد يعتمد نظام السوق الحرة... (4) العمل على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان... (5) السعي لإقامة مجتمع مدني متطور. أما المبادئ الأساسية التي نص عليها البرنامج السياسي فتتلخص بـ: «ضمان تمتع المواطن العراقي بالحريات الشخصية والعامة كافة وحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل كال غير منقوص»... «تثبيت دولة القانون وتعزيز سلطة القضاء....» و «تشجيع المشاركة السياسية لجماهير الشعب من خلال تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم..» و «تعزيز الوحدة الوطنية في العراق من خلال تشجيع الحوار الوطني... ومبادئ القبول بالآخر..» و «السعي لاجتثاث الفساد..». وترأس الحركة عند تأسيسها حميد جابر علي الكفائي حتى استقالته ليتولى رئاستها احمد شياع البراك. ومن أبرز رموز الحركة خضر عبد الشهيد، صاحب جمعة، زهير عبد الباقي، علي الربيعي، نزار الراضي، عقيل إبراهيم، عادل خلف، د. فخري هاشم، سوسن البراك، ميثم الشلاه، عبد الأمير كاظم البديري، ارتقاء يحيى، د. محمد الحساني، صالح أبو طبيخ، وسلوى الكيلاني. شاركت الحركة في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005 فلم تحصل إلا على 881 صوتا في عموم العراق وفشلت في الحصول على مقعد في مجلس النواب.

**حركة اليسار الديمقراطي (حيد)**



تأسست في 12 آب/أغسطس 2006. وطبقا للبيان التأسيسي الموقع من قبل اللجنة التحضيرية لحركة اليسار الديمقراطي التي تشكلت بعد سلسلة لقاءات واجتماعات لتجمعات وأفراد يساريين لأكثر من سنتين فان الحركة تقوم على عدد من المبادئ منها: (1) إن (حيد) تعكس مصالح وطموحات المجتمع العراقي بأغلبية فئاته وشرائحه الساعية نحو تحرر الإنسان العامل من عبودية وارتهانات رأس المال عبر الإيمان بالخيار الاشتراكي... لتكون الاشتراكية اسماً ووصفاً خياراً شعبياً يتحقق عبر كل وسائل النضال والكفاح السلمي المنظم؛ (2) اعتماد المنهج الواقعي الجدلي لما يتمتع به من حيوية وعلمية في تفسير وتغيير الواقع الاجتماعي والسياسي مع عدم إغلاق الباب أمام المناهج الأخرى.. (3) العمل على تفعيل وتأصيل وتأهيل منظمات المجتمع المدني ... (4) نبذ الجمود العقائدي والفكري وكل ما يشكل قيدا على حرية الفكر والإبداع ونبذ التحريف والارتداد وما شاكل ذلك وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقديس النص والشخص... (5)

(1) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص381.

للحركة الحق أن تمثل اسمها وعنوانها باعتبارها أحد فصائل قوى اليسار الديمقراطي والعربي والعالمي المقاوم للعولمة الرأسمالية المتوحشة والمسلحة. (6) نبذ كل أشكال العنف الجسدي والفكري من أي طرف كان وتحت أية ذريعة ونبذ كل ما يمت بصلة للتعصب القومي والديني والعرقي ومكافحة ثقافة الهيمنة الذكورية والعمل من أجل مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة..(7) تعمل [حيد] على أن يكون للمثقفين المنتجين والفنانين المبدعين دور فاعل في إعادة ترميم البناء الثقافي والتربوي والفني العراقي.. (8) العيش بأمن وسلام وتضامن مع كافة شعوب العالم المحبة للديمقراطية والسلام وبالتعاون مع كافة المنظمات الدولية الساعية للسلم والعدل بين الشعوب... (9) ترى أن الأغلبية السياسية والقومية والدينية والطبقية والبرلمانية والفكرية لا تمتلك حق مصادرة وإلغاء وتهميش حقوق وواجبات الأقلية وخصوصا حقها في التعبير والدعوة عن رؤاها ومصالحها وتقاليدها وشعائرها دون أي قيد أو ضغط مادي أو معنوي.. (10) العمل على أن تكون الثروات الوطنية في باطن الأرض وعلى سطحها المستثمرة وغير المستثمرة وفي مقدمتها النفط والغاز بأيدي عراقية من ناحية الاستكشاف والاستخراج والتسويق والتصنيع... (11) تقر[حيد] بالفيدرالية في كردستان العراق كواقع قائم لا ترى أن الفيدرالية لباقي مناطق العراق هدف عاجل وترى أن تكون الفيدرالية خيارا شعبيا حرا مبني على أسس التكامل الاقتصادي والثقافي وزيادة فعالية الخدمات على أن لا تكون إقطاعيات أو حيازات سياسية أو طائفية أو شوفينية.. (12) إن حيد ترفض الاحتلال الأجنبي وآثاره ومقاومته بدافع وطني وطبقي فإنها تنبذ الإرهاب[1]... ومن أبرز رموزها سلام خالد وشمخي الجابري.

## الحرية والائتلاف (حزب)

تأسس «الحزب المعتدل» في اسطنبول في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1909 على يد (32) نائباً في «مجلس المبعوثان» العثماني. يهدف إلى تحقيق الإصلاحات في الأقطار العربية وتأسيس حكم ذاتي في الولايات العثمانية في إطار الوحدة العثمانية. وقد ضم عددا من العراقيين بينهم: داود يوسفاني (مبعوث الموصل)، مهدي بك (مبعوث كربلاء)، إسماعيل حقي (مبعوث السليمانية)، صبحي علي أفندي (مبعوث بغداد)، وشوكت باشا (مبعوث الديوانية). واتفقوا على أن يسعى الحزب إلى التمثيل النسبي للقوميات العثمانية، على صعيد الوظائف الحكومية، البرلمان، والوظائف العامة، بالإضافة إلى استخدام اللغات المحلية للولايات في مدارسها. وقد اتسع نطاق هذا الحزب فافتتح فروعا له في البصرة في 6 آب/ أغسطس 1911. على يد طالب النقيب .

وجدير بالذكر أن فرع الحزب المعتدل في العراق لا يعدو أن يكون امتداداً للحزب الذي تأسس في تركيا، كأول حزب معارض للاتحاديين ووزاراتهم في الدولة العثماني. فلم يقم على أسس عقائدية أو مبيات فكرية، بل كان وجوداً سياسياً مفتوحاً للراغبين. حتى أن الكثير من أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» في العراق انضموا إليه. وقد اهتم الحزب كثيرا بمساحته التنظيمية وسعى إلى توسعتها لتشمل مدن العراق ومناطقه المختلفة. حيث أرسل إلى العديد من الشخصيات الدينية والاجتماعية يدعوهم لإنشاء فروع للحزب في مناطقهم[2].

---

(1) اللجنة التحضيرية حركة اليسار الديمقراطي، بيان حول انبثاق لحركة اليسار الديمقراطي.
(2) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص16.

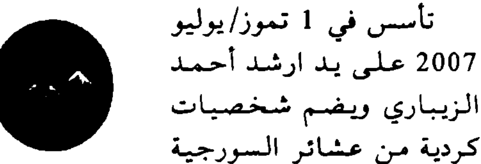
وعندما افتتح فرع الحزب في البصرة، تم انتخاب هيئة إدارية، تولت شؤونه وضمت كلاً من: طالب النقيب (رئيساً)، محمود باشا العبد الواحد (رئيساً ثانياً)، عبد الله باش أعيان (نائباً للرئيس)، عبد الوهاب الطباطبائي (سكرتيراً)، سليمان فيضي (معتمداً)، طه السلمان، ومحمود الأحمد النعمة.

وقد اندمج بحزبي «الأهالي» و«الحرية والائتلاف» ليؤسسوا حزباً باسم «حزب الحرية والائتلاف»، بعد ثلاثة أشهر فقط من تأسيس الحزب المعتدل ففي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1911 أعلن عن تأسيس الحزب الجديد «الحرية والائتلاف»، وانخرط كافة أعضاء الحزب المعتدل فيه. وقد قام طالب النقيب بتغيير اسم الحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر. وأجرى في تشرين الأول/ أكتوبر 1912 انتخابات لاختيار هيئة جديدة احتفظ فيها النقيب بمنصبه، وأصبح قاسم باشا الخضيري (رئيساً ثانياً)، وعبد الرزاق جلبي النعمة (أميناً للصندوق)، واحتفظ سليمان فيضي بمنصبه. أما فرع بغداد للحزب فقد كان برئاسة محمود نديم الطبقجلي.

كان حزب الحرية والائتلاف يسعى إلى كشف توجهات الاتحاديين القومية، واستقطاب الأقوام غير التركية، ويعلن تبنيه لمبدأ اللامركزية في الارتباط بمركز السلطنة. وشكل تنافسه مع «حزب الاتحاد والترقي» على السلطة عاملاً للتأثير في العمل الحزبي في العراق، ومحورا للاستقطاب السياسي آنذاك. لكن «التنافس بين جمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف، لم يكن يمثل تنافساً حركياً على مواقع الساحة أو محاولة السيطرة عليها أو تسجيل الحضور الميداني وسط الأمة، إنما كان عداءً مكشوفاً بين خصمين، يجري في دوائر السياسة في اسطنبول وتنتقل المواقف سريعاً إلى العراق، وقد انتهت هذه المعركة عقب اغتيال الصدر الأعظم محمود شوكت باشا في 11 حزيران/ يونيو 1913. حيث أنهى الاتحاديون الصراع لصالحهم، وراحوا يطاردون الائتلافيين بشدة، بتهمة تدبيرهم حادث الاغتيال»[1].

اشترك الحزب في الانتخابات النيابية التي جرت في آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر 1912، وفازت قائمته في العمارة والبصرة، لكن الانتخابات قد ألغيت بفعل الانقلاب الذي قام به الاتحاديون في 23 كانون الثاني/ يناير 1913 ضد حكومة أحمد مختار باشا. وبعد ثلاث أيام من ذلك التاريخ أقفلت جميع فروع الحزب.

## الحرية والعدالة الكردستاني العراقي (حزب)



تأسس في 1 تموز/يوليو 2007 على يد ارشد أحمد الزيباري ويضم شخصيات كردية من عشائر السورجية والهركية والزيبارية. وبحسب الزيباري فان حزبه يعارض هيمنة الحزبين الكرديين الرئيسين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني و«الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني. كما يعارض فكرة إنشاء دولة كردية أو التفكير بالانفصال عن العراق والتجاوز على حدود المحافظات العربية القريبة. تقوم فكرة الحزب على إنشاء إقليم للحكم الذاتي في إطار العراق الموحد بالتفاهم مع العرب. فقد جاء في البيان التأسيسي للحزب «إن المخططات التي يسعى لتنفيذها المستفيدون والأحزاب التي هي في حقيقتها مجموعة من الأشخاص والعوائل التي لا ترى إلا منافعها الشخصية، وهم يحاولون تفتيت النسيج العراقي وإيصال الساحة العراقية إلى صراع طائفي

---

(1) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص19.

وحرب أهلية بين أبناء الشعب الواحد وإظهار المشكلة وكأنها نزاع على عائدية بعض المناطق أو المناصب، إلا أن المشكلة تكمن في هؤلاء الذين يحاولون تجزئة الشعب العراقي إلى أجزاء لها أهداف خاصة يسهل السيطرة عليها وتوجيهها ضمن مخططاتهم الخبيثة»[1]. وطبقا للبيان يمثل الحزب «كل أطياف المجتمع الكردي بعشائره ومثقفيه وعماله وفلاحيه وطلبته وكسبته والإعلان عن اعتزازهم بعراقيتهم ورفضهم القاطع لعزل الشعب الكردي عن باقي النسيج العراقي والعمل جنباً إلى جنب مع كل القوى الوطنية والإسلامية والتقدمية والقومية التي تقف بوجه المخططات الشريرة وتعمل من اجل تحرير العراق وبناء دولته على أسس ديمقراطية ووطنية يتمتع فيها شعبنا الكردي بكامل حقوقه القومية دون أية نواقص ووفقاً لضمانات دستورية تضمن ترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي»[2].

## الحزب (مفهوم)

الحزب عموماً مجموعة من الأفراد الذين يعملون معاً في إطار جامع لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة. وبهذا المعنى، فالحزب السياسي منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم بطريقة قانونية وشرعية عن طريق العملية الانتخابية.

تختلف الأسس التي تقوم عليها الأحزاب السياسية، فقد ينطلق بعضها من اعتبارات دينية، أو اعتبارات إثنية أو قومية.

وتؤدي الأحزاب في النظم الديمقراطية مجموعة من الوظائف المهمة، ومنها: المساهمة في تنظيم الرأي العام؛ توصيل المطالب إلى الأجهزة الحكومية وهيئات صنع القرار؛ التعبئة السياسية؛ وتنمية واختيار القيادات السياسية.

## الحزب الاشتراكي- العراق

تأسس في تشرين الأول/أكتوبر 1966 في العراق معلناً انه سيكون نواةً ومحوراً للقوى الوحدوية الاشتراكية، وينتهج سياسة العمل لوحدة الأقطار العربية في دولة عربية واحدة ذات مضمون اشتراكي، وهذا واضح في شعاره «ثورة اشتراكية - دولة عربية» وهو من المجموعات الناصرية في العراق. وقد تزعم الحزب مدة من الزمن رشيد محسن ومن رموزه الحاليين مبد الويس (الأمين العام)[3].

يصدر الحزب جريدة «الاشتراكي». وطبقاً للنظام الداخلي للحزب فانه يشكل «تلبية لضرورة تاريخية ملحة من أجل شق طريق يعبر خلالها الإنسان العربي من ظلمات التخلف إلى أفاق عالمنا المعاصر» أما الاشتراكية من وجهة نظر الحزب فانها لا تقوم على المحاولات الإصلاحية فحسب وأنها تحليل علمي شامل.. وحل يفرضه منطق التطور ومصلحة الجماهير. كما أن القومية من وجهة نظره وجود قائم لذا فهو يؤمن بحتمية الوحدة العربية لكنه يرفض الديمقراطية الليبرالية ويؤمن بالعمل الثوري[4].

## الحزب القائد

مفهوم ابتكره البلاشفة الروس وأدخلوه إلى السياسة في الاتحاد السوفييتي السابق. وقد استعمله «حزب البعث العربي الاشتراكي» لتبرير

---

(1) حزب الحرية والعدالة الكردستاني العراقي، البيان السياسي، 1/ 7/ 2007.

(2) المصدر السابق.

(3) شمران العجلي، الخارطة السياسية للمعارضة العراقية، ص262-263.

(4) الحزب الاشتراكي، النظام الداخلي.

احتكاره السلطة في العراق ومنع الأحزاب الأخرى من العمل داخل البلاد، وقد تكرر هذا الاصطلاح كثيراً في أدبيات الحزب.

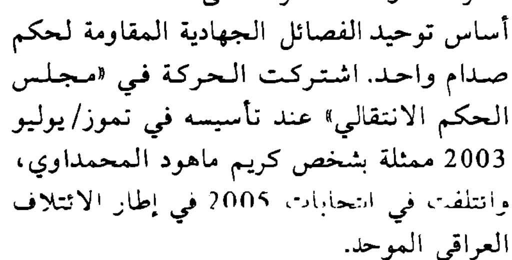
**حزب الله الثوري الكردستاني**

يتزعمه أدهم البارزاني ابن عم مسعود البارزاني. وقد تأسس عام 1988.

**حزب الله الكردي**

حزب إسلامي كردي تأسس عام 1982 يتزعمه الشيخ محمد خالد البارزاني (ابن عم الملا مصطفى البارزاني). وفي عام 1985 دخل الحزب منطقة حاجي عمران مع الحرس الثوري الإيراني. وأقام الحزب مقرات ومعسكرات له في مناطق بارزان وراوندوز وميركه سور .

**حزب الله في العراق (حركة)**



أعلن عن تأسيسها عام 1992 على لسان عقيل الغالبي (الناطق الرسمي باسم الحركة)، وقامت الحركة على أساس توحيد الفصائل الجهادية المقاومة لحكم صدام واحد. اشتركت الحركة في «مجلس الحكم الانتقالي» عند تأسيسه في تموز/ يوليو 2003 ممثلة بشخص كريم ماهود المحمداوي، وائتلفت في انتخابات 2005 في إطار الائتلاف العراقي الموحد.

تؤمن الحركة «بان الإسلام رسالة للحياة لتحقيق السعادة والحرية والعدالة للإنسان» وهي ترى إن الدعوة إلى الإسلام تكون «عن طريق الأساليب المشروعة المتمثلة بالكلمة الطيبة والحوار الهادئ المقنع دون اللجوء إلى مصادرة الآراء أو الإكراه..» وتؤمن الحركة «بمبدأ الشورى في كافة المؤسسات العاملة التي تحقق إرادة الشعب العراقي الحرة في اختيار نظام الحكم الذي يرتئيه» وكذلك تؤمن «بان العراق جزء من الأمة العربية وهذه بدورها الجزء المؤثر والحيوي في الأمة الإسلامية» وتعتقد أيضا «بضرورة التعاون بين القوى الإسلامية العراقية عموما والقوى الوطنية الشريفة لتشكيل جبهة عريضة تعمل على بناء عراق حر ديمقراطي يقوم على التعددية والشورى والمحبة والتكافل بين أفراد المجتمع»[1].

**حسام الدين جمعة (1898-؟)**

وزير سابق. ولد عام 1898 وانخرط في السلك العسكري، فعمل ضابطاً مدفعياً في الجيش التركي، ثم التحق بالجيش العربي في سوريا. ولمّا عاد إلى العراق عام 1921 عين معاون لمدير الشرطة، وفي عام 1932 عين مديراً للسجون العامة. ثم نقل متصرفاً للواء كركوك[2].

تقلد منصب وزير الدفاع في الوزارة التي شكلها مصطفى العمري (12 تموز/ يوليو - 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952)، كما تولى وزارة الداخلية وكالة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر التي كان يشغلها رئيس الوزراء بالوكالة أيضا. ثم تولى وزارة الداخلية في حكومة جميل المدفعي السادسة (29 كانون الثاني/ يناير 5 أيار/ مايو 1953).

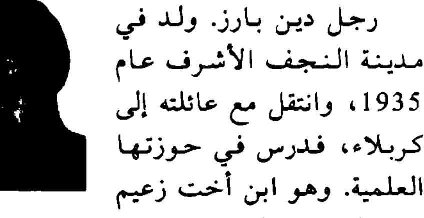
**حسن الحيدري (1932-1986)**

رجل دين وعضو «جماعة علماء بغداد والكاظمية». ولد في سامراء عام 1932 وهو حفيد السيد مهدي الحيدري. درس مقدمات العلوم الإسلامية في سامراء، انتقل بعدها إلى

(1) البيان السياسي لحركة حزب الله في العراق، .(www.algalibon.net)
(2) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص252.

النجف الأشرف، وبعدها إلى الكاظمية وفيها انصرف إلى الدراسة. كان احد أعضاء «جماعة علماء بغداد والكاظمية» ومن ابرز المشاركين في نشاطاتها وفعالياتها. اعتقل مطلع عام 1983 وعذب وافرج عنه بعد مرضه الشديد. توفي في حزيران/ يونيو 1986 وقيل أنه مات مسموماً[1].

## حسن الشيرازي (1935-1980)

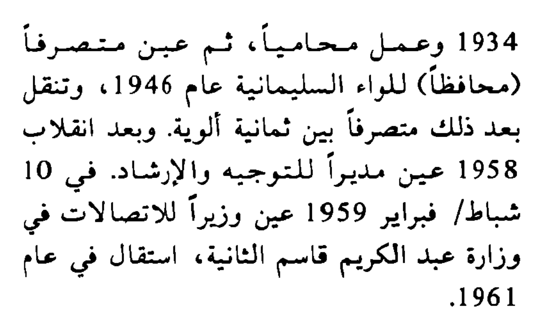


رجل دين بارز. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1935، وانتقل مع عائلته إلى كربلاء، فدرس في حوزتها العلمية. وهو ابن أخت زعيم ثورة العشرين السيد محمد تقي الشيرازي. نشط في ميدان العمل الإسلامي، تعرض للاعتقال عام 1969، وسجن في «قصر النهاية» حيث قضى أربعة أشهر فيه. وبعد إطلاق سراحه هاجر إلى لبنان عام 1970. وبعد ثلاث سنوات أصدرت محكمة الثورة حكماً غيابياً بالإعدام بحقه. أسس في لبنان «جماعة العلماء» السياسية الدينية التي كان لها نشاطات كثيرة في مختلف الأمور السياسية والاجتماعية والدينية. كما أسس حوزة علمية في دمشق. اغتيل في لبنان في 2 أيار/ مايو 1980[2]، على يد عناصر من المخابرات العراقية.

## حسن الطالباني (1913-)



سياسي وعضو سابق في «الحزب الوطني الديمقراطي» ووزير سابق. من مواليد بغداد 1913 من أصل كردي. تخرج من كلية الحقوق عام



1934 وعمل محامياً، ثم عين متصرفاً (محافظاً) للواء السليمانية عام 1946، وتنقل بعد ذلك متصرفاً بين ثمانية ألوية. وبعد انقلاب 1958 عين مديراً للتوجيه والإرشاد. في 10 شباط/ فبراير 1959 عين وزيراً للاتصالات في وزارة عبد الكريم قاسم الثانية، استقال في عام 1961.

## حسن العامري (1938-1998)

وزير وعضو قيادة قطر العراق لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» وعضو «مجلس قيادة الثورة». ولد في بغداد عام 1938، وأكمل فيها دراسته، وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد عام 1960. ثم شهادة الدبلوم من معهد أسنى للتنمية الاقتصادية في روما عام 1962. وفي عام 1972 انتخب أمينا لاتحاد الاقتصاديين العرب.

ما بين عامي (1971-1973) شغل منصب رئيس المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج، بعدها عين وكيلاً لوزارة البلديات، وفي عام 1973 أصبح عضواً في سكرتارية اللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية. ثم انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث خلال المؤتمر الثامن للحزب الذي عقد في بغداد عام 1974. ثم عين رئيساً للمجلس الزراعي الأعلى، ونائباً لرئيس مجلس تنظيم التجارة (27 نيسان/ ابريل 1976). وفي 10 أيار/ مايو 1976 عين وزيراً للتجارة في حكومة أحمد حسن البكر الأخيرة، وفي 4 أيلول/ سبتمبر 1977 قرر مجلس قيادة الثورة اعتباره عضواً فيه[3]. وقد احتفظ بمنصبيه حتى اعفي منهما في 4 آب/ أغسطس 1987. انسحب بعدها من

(1) مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص45-47.
(2) مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص33-37.
(3) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص264.

الحياة السياسية والحزبية. توفي في 16 كانون الثاني/ يناير 1998.

**حسن النقيب**



مؤسس «الهيئة العراقية المستقلة». وعضو اللجنة الرئاسية لـ«المؤتمر الوطني العراقي». كان عسكرياً بارزاً وصل إلى رتبة لواء ركن في الجيش العراقي. عين بعد انقلاب 1958 ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في واشنطن، وعلى ما يبدو أنه انحاز إلى عبد السلام عارف في صراعه مع عبد الكريم قاسم، فاستدعي إلى بغداد وزج به في السجن عام 1960. عاد إلى الخدمة العسكرية بعد أن أصبح عارف رئيساً للجمهورية عام 1963. عمل رئيساً للبعثة العسكرية العراقية في مصر (1964-1966). شارك في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، فقاد القوات العراقية في الأردن حتى عام 1969. ثم عين رئيساً للأركان بالوكالة عام 1970، قبل إحالته على التقاعد وتعيينه سفيراً في أسبانيا (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970) ثم السويد، بسبب تعاطفه مع وزير الدفاع حردان التكريتي. ومن هناك التحق بالمعارضة العراقية في أواخر السبعينات، وعمل مستشاراً لمنظمة التحرير الفلسطينية. في عام 1992 اختير عضواً في الهيئة الرئاسية للمؤتمر الوطني العراقي وترأس وفود المؤتمر إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والعربية.

**حسن الواسطي**

ينظر: منظمة الطلائع الإسلامية

**حسن راضي الساري (1961-)**

الأمين العام لـ«الحركة حزب الله في العراق» وعضو الشورى المركزية لـ«المجلس الأعلى الإسلامي العراقي».

ولد في العمارة عام 1961 وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة. وفي عام 1984 حصل على شهادة البكالوريوس في الكيمياء ثم دبلوم عالي في علوم الحياة من جامعة بغداد. اعتقل مرات عديدة وحكم عليه بالسجن المؤبد ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة. أصبح أمينا عاما لحزب الله في العراق، وعضواً في الشورى المركزية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي). شارك في عدد من مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج، وانتخب عضوا في «الجمعية الوطنية الانتقالية». أسس صحيفة «البينة» الناطقة باسم الحزب. اختير وزير دولة لشؤون الاهوار في وزارة نوري المالكي (2006). وقد احتفظ بمنصبه في الوزارة التالية التي شكلها المالكي أيضاً عام 2010.

**حسن رفعت (1927-)**

وزير سابق (1960). ولد في السليمانية عام 1927 وفيها أتم دراسته الإعدادية عام 1944. دخل كلية الهندسة وتخرج فيها عام 1948. ثم حصل على شهادة الماجستير من جامعة ايوا في الولايات المتحدة عام 1955. شغل مناصب عديدة منها رئيس بلدية السليمانية، رئيس الهيئة الفنية في أمانة العاصمة، وكيل وزير الأشغال والإسكان. وفي 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960 عين وزيراً للأشغال والإسكان اثر التعديل الوزاري الذي أجراه عبد الكريم قاسم على وزارته في ذلك اليوم، واستمر في منصبه حتى الإطاحة بحكم قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963.

## حسن سريع (ت 1963)

شيوعي عراقي وزعيم محاولة انقلابية (تموز/ يوليو 1963). ولد في أوائل الابعينات في قضاء شثاثة (عين التمر) (60 كيلو متر جنوب غرب بغداد)، وفيها أكمل دراسته الابتدائية، ليتطوع بعدها بمدرسة قطع المعادن المهنية بمعسكر الرشيد في بغداد، وأصبح معلماً في المدرسة نفسها. وترفع إلى رتبة نائب عريف.

اثر الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963 والضربة القاصمة التي وجهتها السلطة الجديدة لـ«الحزب الشيوعي العراقي» وقيادته في داخل العراق، حاولت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «القيادة الثورية للجبهة الشعبية» من أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي، وعلى رأسهم حسن سريع ومحمد حبيب القيام بتحرك ضد السلطة انطلاقاً من معسكر الرشيد.

في فجر يوم 3 تموز/ يوليو 1963 اتجه العريف حسن سريع مع مجموعة من جنوده وضباط صف المدرسة المهنية العسكرية وبعض المدنيين بزيّ عسكري صوب كتيبة الهندسة بمعسكر الرشيد، ونجحوا في السيطرة على بوابة المعسكر، وتمكنوا بعدها من احتلال كتيبة الهندسة ثم أغلب أجزاء معسكر الرشيد الذي احتوى يومها على أكبر قوة في بغداد ضمت طائرات ودبابات ومدرعات وسلاح الهندسة والمشاة وغيرها. كما تمكنوا من اعتقال عدد من الضباط الموالين للحكومة وتجهيز بعض الطائرات بالوقود بانتظار الطيارين إذ كانت الخطة تقضي بإطلاق سراحهم من سجن رقم واحد في المعسكر نفسه. لكن تخاذل قائد الدبابة الوحيدة التي هاجمت السجن وفشله في إنجاز مهمته عرقل سير الخطة. وبعد انكشاف الحركة بادر عبد السلام عارف إلى قيادة كتيبة دبابات القصر الجمهوري وهاجم المعسكر وقد تبعه بعض أعضاء «المجلس الوطني لقيادة الثورة» من البعثيين. وقد نجح عارف في القضاء على الحركة بعد ساعات من انطلاقها في 3 تموز/ يوليو 1963. أعتقل وسجن وأصدرت محكمة عسكرية برئاسة العقيد شاكر مدحت السعود عليه حكماً بالإعدام ونفذ الحكم أواخر تموز/ يوليو[1].

## حسن عباس الكرباسي (1910-1992)

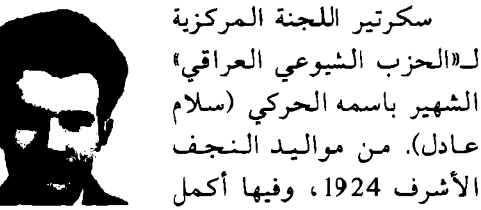
أحد مؤسسي «الحزب الشيوعي العراقي». ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1910. ارتبط في الثلاثينات بالحركة الشيوعية. وفي آذار/ مارس 1935 كان من بين الأعضاء المؤسسين لـ«لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» التي تحولت إلى الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد. ساند بقوة انقلاب بكر صدقي عام 1936، وكان مع يوسف متي في شارع الرشيد وفي منطقة باب الشيخ العمالية يجمعان أتباعهما السابقين وينظمان التأييد الشعبي لمبادرة الجيش[2]. وبعد اغتيال صدقي عام 1937 اعتقل مع مجموعه من الشيوعيين وحكم عليه بالسجن[3]. انضم إلى «الحزب الوطني الديمقراطي» في الأربعينات، ودافع عن التحالف بين الشيوعيين والديمقراطيين .غادر العراق في وقت لاحق واستقر في النمسا حتى وفاته عام 1992.

(1) علي سعيد كريم، العراق: البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت؛ وسمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 3، ص122-123؛.
(2) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص93.
(3) المصدر السابق، ص100.

## حسن عبد الرحمن (1910-1975)

وزير سابق. ولد في عانه عام 1910 ونشأ فيها. تخرج في كلية الحقوق عام 1935 ومارس المحاماة، ثم عمل في السلك القضائي. عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة فاضل الجمالي الأولى (17 أيلول/ سبتمبر 1953- 27 شباط/ فبراير 1954). توفي في منتصف السبعينات.

## حسين أحمد الرضي (1924-1963)





سكرتير اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» الشهير باسمه الحركي (سلام عادل). من مواليد النجف الأشرف 1924، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة، التحق بعدها بدار المعلمين الابتدائية في بغداد حوالي عام 1940، وأثناء دراسته في الدار انضم إلى الحزب الشيوعي العراقي عام 1943. عمل معلماً في مدرسة ابتدائية في الديوانية. اتخذ له اسماً حركياً هو (مختار) أبعدته السلطات عن وظيفته عام 1946، انتقل للعيش في بغداد لكنه اعتقل (19 كانون الثاني/ يناير 1949) فيها اثر مشاركته في مظاهرة. أفرج عنه عام 1951 أوكل له الحزب مسؤولية القسم الجنوبي من التنظيم وأصبح شخصية معروفة لدى عمال ميناء البصرة .

بعد اعتقال بهاء الدين نوري سكرتير اللجنة المركزية أواسط عام 1953. تم تشكيل قيادة جديدة للحزب برئاسة عبد الكريم الداود دخل حسين أحمد الرضي عضواً فيها. مثَّل الحزب في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني والذي عقد في لندن (21-24 نيسان/ ابريل 1954) .

بعد هروب حميد عثمان (مسؤول لجنة سجن الكوت) من معتقله في 16 حزيران/ يونيو 1954 تسلم قيادة الحزب، وتراجع الداود إلى المرتبة الثانية بعد عثمان. واخرج الرضي من عضوية اللجنة المركزية للحزب. وفي حزيران/ يونيو 1955 عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً قررت فيه تنحية عثمان واختيار الرضي لتولي منصب سكرتير اللجنة المركزية. فأعاد بناء الحزب ووحد صفوفه، كما فاوض الكتل المنشقة عن الحزب الشيوعي وأعاد دمج «وحدة الشيوعيين» وكتلة «راية الشغيلة»[1]. فجذب انتباه الدوائر الأمنية التي اعتبرته «من أخطر الذين تولوا قيادة الحزب الشيوعي العراقي لفاعليته ونشاطه المتقد بمسؤولية إنهاض التنظيم من كبوته»[2].

وبعد الإطاحة بالملكية اثر انقلاب تموز/ يوليو 1958 انتعش نشاط الحزب وأعرب الرضي لعبد الكريم قاسم عن رغبة حزبه بالمشاركة في الحكم. ومع دخول الحزب في أزمة مع قاسم حملت قيادة الحزب الرضي مسؤولية تصعيد الخلاف مع قاسم وشكل مكتب سكرتارية لم يكن موجوداً مسبقاً يتقاسم مع سكرتير اللجنة المركزية إدارة شؤون الحزب. وكان ذلك بهدف الحد من سلطة الرضي في الحرب، ومع تأزم علاقة الحرب مع السلطة اتخذت «كتلة الأربعة» والتي تتألف من: عامر عبد الله، بهاء الدين نوري، زكي خيري ومحمد حسين أبو العيس، قرارها بإبعاده ورفيقه جمال الحيدري عن العراق فغادراه بحجة إكمال الدراسة الحزبية في موسكو. لكن سرعان ما نجح في استعادة مركزه وتمكن من إقصاء هذه الكتلة في الاجتماع الذي عقد أواخر أيلول/

---

(1) المصدر السابق، ص73-77

(2) المصدر السابق، ص80.

سبتمبر 1962 ليعزز نفوذه داخل قيادة الحزب يدعمه جمال الحيدري.

اتسمت قيادة الرضي بالاعتدال، واستمر يقود الحزب حتى انقلاب البعث في 8 شباط/ فبراير 1963 حيث تمكن من الإفلات من قبضة الانقلابيين الذين كانوا يجدون في طلبه، وتولى توجيه المقاومة المسلحة في عدد من مناطق بغداد، لكنه اعتقل هو ومجموعة كبيرة من قيادي الحزب في 19 شباط/ فبراير 1963 بدلالة الرجل الثاني في التنظيم (هادي هاشم الأعظمي) الذي اصطحب «الحرس القومي» إلى الوكر الحزبي الذي كان يختبئ فيه في منطقة الكرادة الشرقية. وفي 7 آذار/ مارس أعلن رسمياً عن إعدامه مع اثنين من فاقه هما محمد حسين أبو العيس وحسن عوينة (عضو لجنة التنظيم المركزية) .

## حسين بك النفطجي (ت 1942)

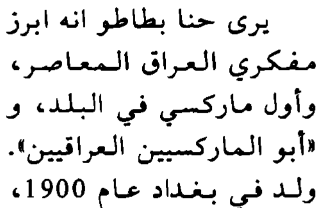
نائب سابق. ولد حسين بك بن حسن بك النفطجي في كركوك. انتخب في شباط/ فبراير 1937 نائباً عن كركوك، ثم جدد انتخابه في كانون الأول/ ديسمبر 1937. توفي عام 1942.

## حسين الجبوري

الأمين العام لـ«التجمع الوطني العراقي» وهو أستاذ في جامعة الموصل (أو ضابط سابق في الحرس الجمهوري) يدعي أنه دبر محاولة انقلابية للإطاحة بنظام صدام حسين. وبعد فشل المحاولة هرب أعضاء التجمع إلى شمال العراق، ثم بعد عام 1996 ودخول الجيش العراقي إلى أربيل هرب أعضائه إلى خارج العراق. ويتهم التجمع المخابرات العراقية بتدبير محاولة لاغتياله باستخدام السم لكنه نجا بعد علاجه في إحدى مستشفيات لندن. شارك في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية وانتخب عضوا في لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عنه. عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين في نيسان/ ابريل 2003، ونصب نفسه محافظاً في تكريت.

## حسين الرحال (1900-؟)





يرى حنا بطاطو انه ابرز مفكري العراق المعاصر، وأول ماركسي في البلد، و «أبو الماركسيين العراقيين». ولد في بغداد عام 1900، وتلقى تعليمه الأولي في المدرسة السلطانية في بغداد، ثم درس الحقوق في مدرسة الحقوق في بغداد حيث شكل في العام 1924 ما كان بالفعل أول حلقة دراسية (ماركسية) في العراق، أو انه بث - بالأحرى- أول العناصر الماركسية في تفكير جماعة أدبية لا رسمية كانت موجودة قبل ذلك التاريخ[1]. بدأ العمل للتبشير بالأفكار الاشتراكية وجمع حوله مجموعة من المثقفين من بينهم: محمد سليم فتاح، مصطفى علي (وزير العدل في ظل حكم عبد الكريم قاسم)، عبد الله جادو، عوني بكر صدقي، ومحمود أحمد السيد. إضافة إلى محمد سليم وفاضل محمد. حيث كانوا يجتمعون منذ عام 1922 في غرفة معزولة بجامع الحيدرخانة، وأطلق على جماعته اسم «متدارسي الأفكار الحرة». وهي أول جماعة ماركسية متكاملة تأسست في العراق الرحال[2]، وبدأت الجماعة تبشر بمسائل جوهرية منها تحرير المرأة والموقف من الدين، والموقف من حرية الفكر والديمقراطية. وفي ما بعد أصدرت جريدة نصف شهرية تحمل اسم

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص42-43.

(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص16-17.

«الصحيفة» التي ظهر عددها الاول في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924، وسرعان ما هوجمت الصحيفة بسبب الأفكار الماركسية التي تطرحها فأغلقت بعد صدور ستة أعداد منها فقط[1]، لكنها عاودت الصدور في عام 1927[2]. كان للرحال دور أساسي في تأسيس «نادي التضامن» في أواسط عام 1926. في ما قبل ثورة 1958 كان سكرتيراً عاماً لمجلس إدارة السكك الحديدية العراقية.

### حسين الشهرستاني (1942-)

نائب رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية ووزير النفط ونائب رئيس الوزراء. ولد في كربلاء في 15 آب/ أغسطس 1942 وفيها أتم دراسته الأولية. واصل دراسته في موسكو وانجلترا وكندا حيث حصل على الدكتوراه في الكيمياء النووية عام 1969 من جامعة تورينتو في كندا. وفي أثناء دراسته نشط في التجمعات الإسلامية الطلابية وكان رئيساً لـ«اتحاد الطلبة المسلمين».

في عام 1970 عين باحثاً في «لجنة الطاقة الذرية»، نقل بعدها إلى جامعة الموصل ثم إلى جامعة بغداد. وفي عام 1974 عين رئيساً لقسم النظائر المشعة في لجنة الطاقة الذرية ومنح عام 1979 لقب مستشار علمي لرئيس لجنة الطاقة الذرية. وفي العام نفسه اعتقل وفي 12 شباط/ فبراير 1980 حوكم أمام محكمة الثورة برئاسة مسلم هادي الجبوري واصد عليه حكم بالسجن المؤبد وأودع في سجن أبو غريب. في عام 1991 تمكن من الهروب من سجنه في عملية خطرة روى فصولها في كتاب «الهروب من الحرية»[3]. أقام مدة في إيران حيث نشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق وإغاثة اللاجئين السياسيين العراقيين. أسس «اتحاد السجناء السياسيين» في آب/ أغسطس 2003، وأصبح أمينه العام.

نافس أياد علاوي في تبوء منصب رئيس الوزراء منتصف عام 2004، إلا أن ترشيحه من قبل الأمم المتحدة لاقى معارضة قوى عديدة داخل «مجلس الحكم الانتقالي»، وتعليقاً على ذلك يقول الأخضر الإبراهيمي في خطابه أمام مجلس الأمن الدولي: «تشكل حالة السيد حسين الشهرستاني نموذجاً جيداً لمدى صعوبة بناء توافق في الآراء بشأن أي اسم. ... وهو علماني، ولكنه مسلم ورع. وهو قريب من القادة الدينيين كما أنه ظل نشطاً وفعالاً في توفير العون والإغاثة للمحتاجين. ولكن اسمه أثار معارضة قوية من جميع الجهات تقريباً، وليس أقلها من بين الذين عارضوا لاحقاً اختيار أياد علاوي»[4].

في 3 نيسان/ أبريل 2005 انتخب نائباً لرئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، استمر في تحالفه ضمن «الائتلاف العراقي الموحد»، وعضواً فاعلاً في «كتلة المستقلين» داخل الائتلاف. أصبح وزيراً للنفط في حكومة نوري المالكي، ثم عين نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة في وزارة المالكي الثانية (2010)، بعدما انضم إلى ائتلاف «دولة

(1) كاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، ص116 - 117؛ وفؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق (1932-1937)، ص57.
(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق؛ وفؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق (1932-1937)، ص16-17.
(3) حسين الشهرستاني، الهروب إلى الحرية.
(4) المستقبل العربي نص خطاب الأخضر الإبراهيمي المستشار الخاص للامين العام حول إعلان الحكومة العراقية المؤقتة، ص145.

القانون» الذي يقوده المالكي.

**حسين الصافي (1934-1987)**

وزير سابق. من مواليد مدينة النجف الأشرف عام 1934 التي تلقى فيها تعليما دينيا لم يرتق فيه إلى مرتبة يعتد بها. انتمى مبكرا إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عندما تأسست خلاياه الأولى في محافظات الفرات الأوسط حتى أصبح في الستينات مسؤولاً عن تنظيم الحزب في النجف الأشرف. وإبان حكم البعث الأول (1963) شغل منصب محافظ الديوانية ثم كربلاء. وقد أقيل من منصبه بعد الإطاحة بحكم البعثيين في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963. عين في 1 آب/ أغسطس 1971 وزيراً للعدل وقد اعفي من منصبه في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1973. انتخب مطلع عام 1974 نقيباً للمحامين العراقيين، وقد استمر في هذا المنصب أشهراً قليلة. لعب دور الوسيط بين سلطة البعث ومرجعية النجف في أكثر من مناسبة. توفي في 13 شباط/فبراير 1987 ودفن بالنجف الأشرف.

**حسين الصدر (1945-)**

عضو «المؤتمر الوطني العراقي المؤقت» ونائب سابق. ولد حسين بن هادي الصدر عام 1945 في مدينة الكاظمية، ودرس المرحلة الابتدائية في كربلاء وأنهى المرحلة الثانوية في الحلة، وحصل على البكالوريوس في الحقوق من جامعة بغداد عام 1967. وفي السنة نفسها التحق بالحوزة العلمية في النجف الأشرف ودرس المقدمات والسطوح تحت إشراف السيد محمد باقر الصدر. وبعد مدة أصبح وكيلاً للسيد الصدر في منطقة الكرادة (داخل) في بغداد. لوحق من قبل السلطات، واعتقل عام 1979 وأطلق سراحه في وقت لاحق. غادر العراق متنقلا بين سوريا وطهران وانتهى به المطاف إلى لندن عام 1985[1]. ساهم في تأسيس «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» أواخر عام 1980. وفي عام 1982 انتخب عضواً في الهيئة الإدارية للجمعية التي ترأسها الشيخ محمد باقر الناصري بعد إبعاد محمد باقر الحكيم عن رئاسة الجمعية. ترأس مؤتمر الكوادر الإسلامية في طهران 1984. انتخب مرشداً أعلى للمجلس العراقي الحر بعد تأسيسه لكنه انسحب منه. لم يشترك في مؤتمري المعارضة العراقية في فيينا وصلاح الدين 1992. أقام في لندن حيث اشرف على المعهد الإسلامي في لندن واشرف على صحيفة المعهد الشهرية «المنبر». عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين واشترك في العملية السياسية فدخل المجلس الوطني المؤقت (حزيران/ يونيو 2004). وانضم إلى القائمة العراقية التي يتزعمها أياد علاوي وحصل على مقعد في «الجمعية الوطنية الانتقالية». لكنه انسحب بعد ذلك من القائمة.

**حسين جميل (1908-2002)**

وزير سابق، من مواليد محلة قنبر علي ببغداد 1908، لعائلة اشتهرت بعملها في مجال القضاء. أمضى دراسته الأولى في الكتاتيب. وفي عام 1917 دخل المدرسة الابتدائية في بغداد ليغادرها بعد سنتين إلى المدرسة الابتدائية في العمارة ملتحقاً بابيه الذي عين حاكما (قاضياً) في محكمتها. درس في المدرسة الثانوية المركزية في بغداد، ثم التحق

(1) السيد محمد الغروي، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، ص83-84.

بكلية الحقوق لكنه طرد منها بعد سنة تقريبا بسبب مشاركته في المظاهرات التي أثارتها زيارة الفرد موند. وغادر بعد طرده من الكلية إلى دمشق ليلتحق بمعهد الحقوق. لعب دوراً بارزاً في تأسيس جماعة «الأهالي» الاشتراكية الميول عام 1932، وكان من المؤيدين لانقلاب بكر صدقي وداعما له، فقد استدعي إبان الانقلاب من مقر عمله في عانة ليتولى مديرية الدعاية. ساهم في تأسيس «الحزب الوطني الديمقراطي» عام 1946. وكان أحد أبرز قادة التيار الليبرالي الديمقراطي في العراق من خلال عضويته في «الحزب الوطني الديمقراطي» إلا إن عضويته جمدت قبل انضمامه إلى وزارة علي جودت الأيوبي التي شكلها الأخير في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1949 فكانت المرة الأولى التي يستوزر جميل فيها. فأعلن أن انضمامه إلى الوزارة جاء بصفته الشخصية لا الحزبية .

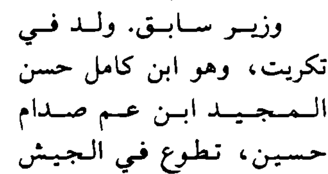
كلّفه عبد الكريم قاسم على رأس لجنة لصياغة الدستور المؤقت الذي لم يستغرق إعداده أكثر من عشرة أيام. فأصدره في 27 تموز/ يوليو 1958. وفي 10 شباط/ فبراير 1959 عين وزيراً للإرشاد في وزارة قاسم الثانية، أرغم على الاستقالة من منصبه في 12 شباط/ فبراير1959، بعد أن ألغى قاسم أمره بوقف صدور الصحيفة الشيوعية «اتحاد الشعب». وفي منتصف نيسان/ أبريل 1959 قرر مجلس الوزراء تعيينه سفيراً في طهران، لكنه استقال من منصبه في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1959 رغبة منه في التفرغ للعمل الحزبي في «الحزب الوطني الديمقراطي». توفي في بغداد في 8 كانون الثاني/ يناير 2002.

**حسين فوزي (1889–1958)**

رئيس أركان الجيش الأسبق. ولد في بغداد لأب كردي وأم عربية عام 1889. التحق بالمدارس العسكرية العثمانية وتدرج في المراتب العسكرية إبان الحكم العثماني. وبعد تأسيس الحكم الوطني في العراق أصبح ضابطا في الجيش العراقي وتدرج فيه حتى عين رئيساً لأركان الجيش. وقد حاول التدخل في السياسة في أكثر من مناسبة لعل أهمها محاولته الوقوف في وجه ترشيح نوري السعيد وطه الهاشمي لرئاسة الوزارة في عام 1940، وقد أدى ذلك إلى إحالته على التقاعد بعدما نجح السعيد والهاشمي بمساعدة ومساندة العقداء الأربعة من إقناع الوصي عبد الإله بإحالته على التقاعد مع الفريق عزيز ياملكي وأمين العمري (قائد الفرقة الأولى)[1]. توفي عام 1958.

**حسين كامل (ت 1996)**





وزير سابق. ولد في تكريت، وهو ابن كامل حسن المجيد ابن عم صدام حسين، تطوع في الجيش العراقي وفي عام 1979 رفع من قبل صدام إلى رتبة ملازم أول، وفي عام 1982 منح رتبة نقيب، وأصبح عضوا في قوة الحماية الشخصية للرئيس في عام 1984 زوجه صدام من ابنته رغد، لتبدأ بعد ذلك مسيرة ارتقائه السريع في الدولة، فأصبح وزيراً للتصنيع العسكري إلى جانب وزارة النفط وكالة في وزارة سعدون حمادي التي شكلها عام 1991، ثم أسندت إليه وزارة الدفاع بعد إعفاء الفريق الركن سعدي طعمة عباس من منصبه، واستمر محتفظاً بوزارة الدفاع في الوزارة التالية التي شكلها محمد

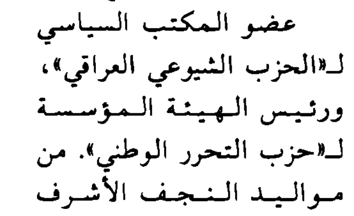
(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 2، ص213-214.
ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، ص60-61.

حمزة الزبيدي، لكن سرعان (في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991) ما اعفي من منصبه ليتولى وزارة الدفاع عمه علي حسن المجيد. ثم تولى بعدها وزارة الصناعة والمعادن في وزارة أحمد حسين خضير التالية (5 أيلول/ سبتمبر 1993- 29 أيار/ مايو 1994)، وفي 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 تولى مهمة الإشراف على هيئة التصنيع العسكري ومنظمة الطاقة الذرية وإدارتهما ومنح جميع صلاحيات الوزير المختص. في 11 آب/ أغسطس 1995 فر مع شقيقه وزوجتيهما (ابنتي صدام) و خمسة عشر ضابطا في الجيش العراقي إلى الأردن بعد خلاف عائلي مع عدي الابن الأكبر لصدام، وأفشى خلال إقامته في الأردن بمعلومات مهمة عن برنامج الأسلحة السرية للعراق إلى اللجنة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل (يونسكوم). ومع حراجة الموقف بالنسبة للحكومة الأردنية، وإلحاح من الزوجتين رغد ورنا صدام، تمكنت زوجة صدام من إقناعه بالعودة إلى بغداد بعدما وعد صدام بعدم الانتقام منه، فعاد إلى العراق. وبعد أيام بادرت مجموعة صغيرة من عائلة المجيد بدعوة من علي حسن المجيد بالهجوم على منزل الأخوين حسين وصدام كامل وبعد ثلاثين ساعة من تبادل إطلاق النار قتلا في 28 شباط/ فبراير 1996.

## حسين كمال الدين (1896-1985)

أحد رجال الثورة العراقية 1920. ولد حسين عيسى حمد كمال الدين في النجف الأشرف عام 1896. وفيها درس العلوم الدينية. ناهض الاحتلال البريطاني فطاردته السلطات المحتلة فاضطر إلى اللجوء إلى الكويت حيث يقيم والده منفيا من قبلها أيضا. كان كمال الدين وثيق الصلة برجالات ذلك العهد من الوطنيين أمثال جعفر أبو التمن، محمد الصدر، محمد باقر الشبيبي، سعد صالح، وغيرهم. وقد نشط إبان الاستفتاء الذي أجرته السلطات البريطانية. ثم برز دوره واضحا إبان الثورة العراقية عام 1920. ساهم في تأسيس مدرسة الغري في النجف الأشرف، وفي عام 1346 هـ عين قاضياً في المحاكم الشرعية في النجف، ثم نقل بعدها إلى العمارة، وبغداد والديوانية ليعود إلى النجف ثم الحلة. توفي في 9 تموز/ يوليو 1985[1].

## حسين محمد الشبيبي (1914-1949)





عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الشيوعي العراقي»، ورئيس الهيئة المؤسسة لـ«حزب التحرر الوطني». من مواليد النجف الأشرف 1914، اثر في ميوله الماركسية (كامل قزانجي) الشيوعي البارز والمدرس في المدرسة الثانوية التي كان الشبيبي طالباً فيها. وبعد تخرجه عمل الشبيبي معلماً لمادة اللغة الإنجليزية منذ عام 1941. وهو العام الذي ارتبط فيه بالحركة الشيوعية عن طريق عمله في مجلة «المجلة» البغدادية التي كان يوسف سلمان يوسف (فهد) ورفاقه يسيطرون على تحريرها. برز الشبيبي (حنظل ثم صارم) إبان تعرض الحزب لأولى انشقاقاته في تموز/ يوليو 1942 فوقف إلى جانب فهد، ومنذ ذلك الحين أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي، ثم مسؤولاً عن الفرع الإداري الجنوبي للحزب (1944-

(1) كامل سلمان الجبوري، مذكرات السيد حسين كمال الدين أحد رجال الثورة العراقية 1920؛ وباقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص291.

1945)[1]. وفي أيلول/ سبتمبر 1945 اشترك في تأسيس «حزب التحرر الوطني» الذي رفضت وزارة الداخلية إجازته بسبب ميول هيئته التأسيسية نحو الشيوعية. اعتقل عام 1948 وصمد أمام المحققين[2]. أعدم في 15 شباط/ فبراير 1949. وبقيت جثته معلقة عدة ساعات في ساحة باب المعظم ببغداد، قبل أن يسلم لذويه.

### حسين مكي خماس (ت 1956)

وزير سابق. من مواليد بغداد، انخرط في صفوف الجيش العراقي وتدرج في المناصب العسكرية. عين وزيراً للدفاع في وزارتي فاضل الجمالي الأولى والثانية (1953-1954)، ثم في وزارة ارشد العمري الثانية (29 نيسان/ ابريل- 17 حزيران/ يونيو 1954). توفي في 1 أيار/ مايو 1956.

### حصانة برلمانية

هي الحرمة المعطاة للبرلمان بشخصية أعضائه، حتى يتمكن كل نائب من تأدية مهامه في ظل منعة قانونية استثنائية. وبهذا المعنى فهي قاعدة قانونية أساسية تتصل بنظرية الديمقراطية التمثيلية، وتشتمل على امتيازين خارجين عن القانون العادي، المطبق على سائر المواطنين، وهما: عدم المسؤولية عن الأقوال التي تبدى في البرلمان، والحرمة الشخصية. لذا فهي تستهدف حماية شخص النائب فقط، وذلك في جميع أعماله وتنقلاته.

وقد نصت دساتير العراق على منح عضو البرلمان الحصانة، وكذلك فعل دستور عام 2005 (المادة 63) عندما نص على تمتع «عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء في أثناء دورة الانعقاد، ولا يتعرض للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك». إذ «لا يجوز إلقاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهماً بجناية، وبموافقة الأعضاء بالأغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه، أو إذا ضبط متلبّساً بالجرم المشهود في جناية». وقد تكررت هذه المواد في النظام الداخلي لمجلس النواب.

### الحقيقة (جماعة)

مجموعة شيوعية صغيرة نشأت في بدايات الحركة الشيوعية في العراق بينهم: غضبان مروان السعد، المحامي جلال عبد الرحمن، هاشم الاعرجي، ملا شريف، ألفريد سمعان. وأصدروا نشرة باسم «الحقيقة» معلنين تمسكهم بالمبادئ الشيوعية. وقد اعتقل معظم أعضاء الجماعة فتلاشت.

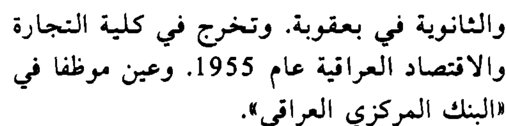
### الحكم الذاتي

يعد صورة من صور اللامركزية الإدارية. وقد نصت المادة الأولى من قانون الحكم الذاتي رقم 33 لسنة 1974 على اعتبار «المنطقة وحدة إدارية ولها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون». وأكد القانون على أن تكون الإدارة المحلية وفقاً لأحكام قانون المحافظات لسنة 1969 باعتباره أحد أساليب الإدارة اللامركزية مع مراعاة أحكام هذا القانون. ومع ذلك فان القانون كان حبرا على ورق، واستمرت الإدارة المركزية

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص66.
(2) الشرطة العامة، شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص268 - 270.

للمحافظات التالية في ظل عدم التوصل الى اتفاق شامل مع الحركة الكردية المسلحة بعد عام 1975.

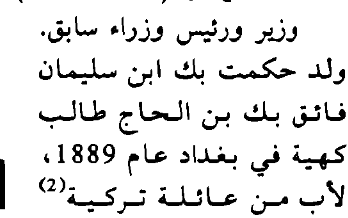
## حكمت العزاوي (1934-2012)



وزير ونائب لرئيس الوزراء سابق. ولد في إحدى قرى محافظة ديالى عام 1934 وأكمل دراسته الابتدائية فيها، والمتوسطة والثانوية في بعقوبة. وتخرج في كلية التجارة والاقتصاد العراقية عام 1955. وعين موظفا في «البنك المركزي العراقي».

انتمى أثناء دراسته الجامعية إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي»، وفي عام 1965 أصبح عضواً لقيادة فرع بغداد. وبعد انقلاب عام 1968 عين مديرا لمصلحة المبايعات الحكومية، ثم رئيساً للمؤسسة العامة للتجارة (1969)، وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 عين وكيلاً لوزارة الاقتصاد، وفي عام 1971 أصبح أمين سر قيادة فرع بغداد. وفي 14 أيار/ مايو 1972 عين وزيراً للاقتصاد. وبعدها بعام تقريبا عين عضوا غير متفرغ في مكتب الشؤون العامة التابع لمجلس قيادة الثورة. وفي 14 شباط/ فبراير 1975 عين وزيراً للتجارة الخارجية ووزيراً للتجارة الداخلية بالوكالة. وفي 14 أيلول/ سبتمبر 1977 اعتبر عضواً في مجلس قيادة الثورة بعد توسيعه[1]. وكان آخر منصب شغله هو وزير المالية ونائب رئيس مجلس الوزراء في آخر حكومات البعث التي أطيح بها في نيسان/ ابريل 2003. اعتقلته القوات الأمريكية بعد عشرة أيام من الإطاحة بحكم صدام حسين وكان تسلسله 45 في قائمة المطلوبين من أركان النظام ورموزه، سجن حتى تسليمه إلى العراقيين أواخر عام 2011 ليتوفى أثناء نقله إلى المستشفى في 27 كانون الثاني/ يناير 2012.

## حكمت سليمان (1889-1964)





وزير ورئيس وزراء سابق. ولد حكمت بك ابن سليمان فائق بك بن الحاج طالب كهية في بغداد عام 1889، لأب من عائلة تركية[2] (مملوكية) وأم شركسية. غادر بغداد بعد أن أنهى دراسته الإعدادية فيها إلى الآستانة حوالي عام 1907. ولما حدث الانقلاب العثماني عام 1908 إنغمر في محيطه العائلي، إذ عاش في كنف أخيه (غير الشقيق) محمود شوكت باشا (الصدر الأعظم) الذي قاد الجيش العثماني قادما من سلانيك إلى اسطنبول وأرغم السلطان عبد الحميد الثاني على التنازل عن العرش. لينضم إلى الشباب الاتحاديين، وصار عضوا شديد النفوذ في «حزب الاتحاد والترقي». درس حكمت سليمان في اسطنبول وتخرج في جامعتها وشغل عدة مناصب في العهد العثماني، منها نائب لوالي بغداد (1916). عاد إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وعين في عام 1922 مديراً عاماً للبريد فكان أول من شغل هذا المنصب. عين وزيراً للمعارف عام 1925 في وزارة عبد المحسن السعدون ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب، فوزيراً للعدلية

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص300-301.

(2) بحسب مير بصري فان حكمت من عائلة ذات أصول قفقاسية، وقد اختطف جدها طالب طفلا وبيع في سوق الرقيق في استانبول، ونشأ مسلما، وجيء به إلى بغداد فتقدم في المراتب حتى أصبح معاونا للوالي داود باشا. وتوفي عام 1831. ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص181.

عام 1928 لوزيراً للداخلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني عام 1933. كان أحد أبرز أركان «حزب الإخاء الوطني»، وواحداً من أكبر أصحاب النفوذ فيه والذي كان يعمل لإنهاء الانتداب وتحقيق الاستقلال، وقد ترك الحزب وتحول إلى معارض شديد له ولوزارته التي كان قد رفض المشاركة فيها بعد تساهل الحزب في موقفه من المعاهدة العراقية البريطانية (1930). [ينظر: الإخاء الوطني (حزب)]

لعب تنافسه مع رشيد عالي الكيلاني دوراً مهماً في صياغة خطه السياسي، فعندما كان يبتعد عن الكيلاني كان يقترب من الشخصيات الوطنية أمثال جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي، إلى الدرجة التي كان يفترق فيها عن حزبه «الإخاء الوطني» لينتمي إلى «جماعة الأهالي» فقد انضم إلى «الجمعية الشعبية» عند تأسيسها [ينظر: الأهالي (جماعة)]. وهو ما أضاف إليه تطوراً واضحاً ومهماً في توجهاته الفكرية نحو الاشتراكية والمواجهة الفاعلة للنفوذ البريطاني وتحقيق الإصلاحات الاجتماعية اتساقا مع فكر الجماعة.

ألف وزارة واحدة في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 وهي الحكومة الإصلاحية التي جاء بها بكر صدقي عقب قيامه بانقلابه العسكري، وبعد مقتل صدقي واستقالة وزارته في 17 آب/ أغسطس 1936. دبرت حكومة نوري السعيد مكيدة اتهم فيها سليمان بالتآمر لقتل الأمير عبد الإله وحكم عليه بالإعدام، إلا إن الملك غازي رفض تنفيذ الحكم فاستبدل بالسجن لمدة خمس سنوات. وبعد سجنه أصيب بمرض صدري ومكث في سجنه حتى قيام حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 حيث أطلق سراحه، فسافر إلى إيران في أيار/ مايو من العام نفسه، وعاد بعد شهرين إلى بغداد ليبتعد عن السياسة. وتوفي في الأعظمية ببغداد في 6 حزيران/ يونيو 1964.

**الحكومة الإسلامية**

ينظر: ولاية الفقيه

**حكومة الدفاع الوطني**

ينظر: رشيد عالي الكيلاني

**الحل الديمقراطي الكردستاني (حزب)**



أعلن عن تأسيس «حركة الحل الديمقراطي» في 16 أيار/ مايو 2001، وبعد عام تقريباً وإبان انعقاد المؤتمر الأول للحركة (السليمانية: 3-15 آذار/ مارس 2002) أعلن عن تأسيس حزب الحل الديمقراطي الكردستاني واعتبار الخامس من آذار/ مارس يوما لتأسيسه. وجاء في البيان التأسيسي للحزب أنه يهدف إلى «إيجاد الحلول لمجمل مشاكل العراق ووضع حد للوضع الحالي» كما يهدف إلى «إقامة عراق ديمقراطي تعددي تتمتع كردستان في ظله بالحرية التي تتجسد ... في الفيدرالية الديمقراطية للايالات، وإقامة دولة القانون في إطار الاتحاد الاختياري الحر لشعوب العراق، وانتهاج طريق الحل الديمقراطي دون المساس بالحدود السياسية القائمة، وحل المشكلة الكردية خاصة ومجمل مشاكل العراق ضمن هذا الإطار...». ويؤمن الحزب بأن «النضال السياسي والديمقراطي الأسلوب الأمثل في توعية وتنظيم وتوجيه المجتمع لإقرار السلام وتثبيت الديمقراطية». وخلال المؤتمر التأسيسي انتخب الدكتور فائق محمد أحمد كوبي رئيساً للحزب.

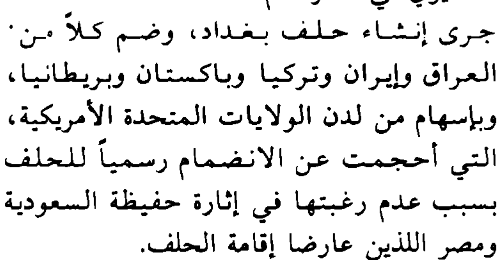
وفي بغداد يومي 28-29 كانون الثاني/ يناير 2004 عقد الحزب مؤتمره الثاني، وأعيد انتخاب كوبي رئيساً للحزب. وفي يومي 23-24 آذار/ مارس 2006 عقد الحزب مؤتمره الثالث في كركوك تحت شعار «إعادة بناء الحزب من

جديد» ناقش فيه مجموعة من الأفكار المستندة إلى أراء عبد الله أوجلان لحل المسألة الكردية[1]. كما عقد مؤتمرا آخر في عام 2008 تم فيه انتخاب ديار غريب رئيسا للحزب.

اصدر الحزب في البداية جريدة مركزية اسبوعية باسم «جاره سه رى» أي الحل التي استمرت بالصدور حتى حزيران/ يونيو 2004، وجريدة أخرى أسبوعية أيضا باسم «روزى ولات» أي شمس الوطن التي صدر عددها الأول في 27 حزيران/ يونيو 2004، وجريدة أخرى أسبوعية باسم «جارسري» أي العلاج، كما اصدر الحزب جريدة تعنى بقضايا المرأة تحت اسم «روشنابى». في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 تم غلق مكاتب الحزب في اربيل والسليمانية ودهوك، فافتتح مقرات له في كركوك[2].

شارك في انتخابات عام 2005 بـ (12) مرشحاً للجمعية العامة، و33 مرشحاً للمجلس الوطني الكردستاني يتقدمهم فائق محمد.

**حلف بغداد**



في ظل ظروف إقليمية جديدة افرزها الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الخديوي في مصر عام 1952 جرى إنشاء حلف بغداد، وضم كلاً من العراق وإيران وتركيا وباكستان وبريطانيا، وبإسهام من لدن الولايات المتحدة الأمريكية، التي أحجمت عن الانضمام رسمياً للحلف بسبب عدم رغبتها في إثارة حفيظة السعودية ومصر اللذين عارضا إقامة الحلف.

في شباط/ فبراير 1955 تم الإعلان عن زيارة عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا للعراق، وعن قرب التوقيع على معاهدة دفاعية بين البلدين. وبالفعل تم الإعلان رسمياً في 24 من الشهر نفسه عن توقيع الميثاق التركي - العراقي والذي تركت المادة الخامسة منه، الباب مفتوحا أمام انضمام الدول الأخرى، فانضمت بريطانيا (نيسان/ ابريل 1955)، ثم تلتها باكستان (تموز/ يوليو 1955)، ثم إيران (تشرين الثاني/ نوفمبر 1955). وظهر بذلك إلى الوجود حلف بغداد.

وكانت بريطانيا تهدف من وراء إنشاء الحلف إلى الوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط خلال الخمسينات. وقد حمل الحلف اسم بغداد التي كانت مقرا له. وأنشأ مجالس وزارية ولجانا عسكرية واقتصادية، وقد انضمت الولايات المتحدة الى عضوية اللجان العسكرية والاقتصادية.

وقد أثار الحلف مخاوف الاتحاد السوفيتي السابق الذي وجد فيه تهديدا لمصالحه الإستراتيجية في المنطقة. لذا تحركت الدبلوماسية السوفييتية لتقليل حماسة الدول المنضمة للحلف، فقد اعترفوا بالسيادة التركية على مضائق البحر الأسود، وتنازلوا عن مطالبهم في الأراضي التركية. كما دعوا إيران إلى المفاوضات لحل المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين، لذا خففت كل من إيران وتركيا من ثقلهما في الحلف. ثم استطاع السوفييت خطب ود المصريين بإمدادهم بالأسلحة (التشيكية)، وكانت باكستان قد انشغلت عن الحلف بسبب حربها مع الهند، لذلك فقد الحلف كثيراً من فعاليته بوصفه أداة لاحتواء المد الشيوعي مع قلة اهتمام الدول المنضوية به.

إلا أن هذا الحلف قد حل بعد انسحاب العراق منه بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958

(1) حزب الحل الديمقراطي الكردستاني، مكتب العلاقات، بغداد.
(2) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص431.

وإعلان الجمهورية. وبعد انسحاب العراق رسمياً من الحلف في آذار/ مارس 1959 منه صار يسمى بالمعاهدة المركزية Central Treaty Organization أو حلف السينتو CENTO منذ آب/ أغسطس 1959.

وبعد الإطاحة بحكم الشاه في إيران عام 1979 انسحبت الحكومة الإيرانية الجديدة من الحلف ثم تبعتها باكستان وأخيراً تركيا. ولم يبق فيه سوى بريطانيا. وبذلك فقد الحلف مبرر وجوده واعتبر بحكم المحلول[1].

**حماس العراق (حركة)**

في آذار/ مارس 2007 أعلن عن انقسام كتائب ثورة العشرين إلى فيلقين متمايزين هما: فيلق الجهاد وفيلق الفتح. ثم أعلن فيلق الفتح عن نيته في الاختصاص بعمله بكيان ومؤسسات مستقلة، ثم أعلن عن تأسيس حركة باسم «حركة حماس العراق». وقد أثار هذا الإعلان صراعاً إعلامياً وتبادلاً للتهم. وقد حمل هذا الانشقاق بوادر صعود التيار الاخواني في أواسط الجماعات المسلحة لصالح تراجع تيار السلفية الجهادية القادم مع القاعدة والمقاتلين العرب .

**حماد شهاب (1922-1973)**

وزير سابق. من مواليد تكريت 1922، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة. دخل الثانوية العسكرية فالكلية العسكرية في بغداد وتخرج فيها برتبة ملازم ثان في 1 تموز/ يوليو 1945. عرف بميوله القومية، وكان من المقربين للرئيس عبد الرحمن عارف الذي ولاه منصب آمر اللواء المدرع العاشر الذي كان يتولى حماية العاصمة. لكنه انضم إلى الانقلابين في تموز/ يوليو 1968 وتحرك باللواء إلى بغداد واحتل النقاط الرئيسة فيه يوم 30 تموز واستقام الأمر للبعثيين والتكارتة منذ حينه. وتم ترفيعه وادخل في التنظيم العسكري للبعث. وأصبح عضوا في «مجلس قيادة الثورة» الذي أعلن عن تشكيله في 23 تموز 1968. وضم احمد حسن البكر، عبد الرزاق النايف، إبراهيم عبد الرحمن الداود، حردان التكريتي، صالح مهدي عماش، سعدون غيدان. عين رئيساً الأركان العامة للجيش ما بين عامي 1968-1970، ثم وزيراً للدفاع (1970-1973). قتل ذبحا أثناء المحاولة الانقلابية التي قام بها مسؤوله المباشر في الحزب ناظم كزار يوم 30 حزيران/ يونيو 1973.

**حمد دلي الكربولي (1924-؟)**

وزير سابق. ولد في ناحية الحصيبة عام 1924، وتخرج في دار المعلمين العالية عام 1947، التحق بعدها بالبعثة العلمية في الجامعة الأمريكية في بيروت، وتخرج فيها عام 1952. ولما عاد إلى العراق عين مدرساً في دار المعلمين الريفية في دهوك ثم في دار المعلمين الابتدائية في بعقوبة وبغداد. وفي عام 1955 ذهب إلى الولايات المتحدة وتخرج في جامعة أنديانا وحصل على الدكتوراه في علم النفس التربوي عام 1960. وعين مدرساً في كلية التربية ببغداد، ثم عين ملحقاً ثقافياً في لندن ومنها نقل إلى وزارة الخارجية، وعمل سكرتيراً أولاً في السفارة العراقية بلندن، نقل بعدها إلى بروكسل حتى تعيينه وزير دولة في 31 تموز/ يوليو 1968 في أول وزارة يشكلها البعثيون بعد إزاحتهم عبد الرزاق النايف ومجموعة القصر التي ساعدتهم في الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف. وفي 29 آذار/ مارس 1970 اعفي من منصبه وعين سفيراً بديوان وزارة الخارجية. وفي

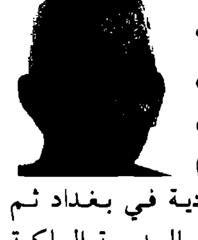
(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 1، ص548.

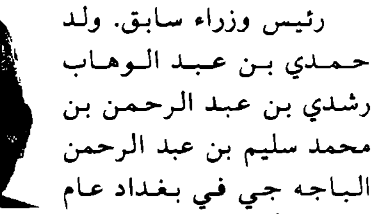
17 أيلول/ سبتمبر 1970 عين سفيراً لدى النمسا، ثم سفيراً لدى المغرب (1973-1975). بعدها نقل إلى ديوان وزارة الخارجية، ثم عاد للتدريس في جامعة بغداد[1].

**حمدان يوسف**

ينظر: منظمة العمل الشيوعي في العراق

**حمدي الباجه جي (1886-1948)**





رئيس وزراء سابق. ولد حمدي بن عبد الوهاب رشدي بن عبد الرحمن بن محمد سليم بن عبد الرحمن الباجه جي في بغداد عام 1886، أتم دراسته الإعدادية في بغداد ثم ارتحل إلى اسطنبول ليلتحق بالمدرسة الملكية الشاهانية فتخرج فيها عام 1908. انضم إلى «النادي الوطني» عام 1912 كما انتمى إلى «جمعية العهد» السرية. عمل ما بين عامي (1913- 1916) أستاذاً في مدرسة الحقوق. أبعده المندوب السامي البريطاني في العراق اثر حادثة 23 آب/ أغسطس 1921 منفيا إلى جزيرة هنجام مع لفيف من الأحرار وسمح له بالعودة في نيسان/ ابريل 1923.

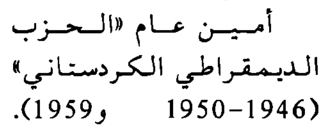
انتخب نائباً عن بغداد في تموز/ يوليو 1925 وجدد انتخابه في الدورة النيابية الثانية (1928-1930). أستوزر لأول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26 حزيران/ يونيو 1925)، وعين وزيراً للأوقاف. انتخب نائباً عن بغداد للمرة الثالثة في آب/ أغسطس 1935، ثم في كانون الأول/ ديسمبر 1937 حزيران/ يونيو 1939. وعين وزيراً للشؤون الاجتماعية في 1 شباط/ فبراير 1941، ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب ثلاث مرات (1941 و1942 و1943). وأصبح وزيراً للاقتصاد (1-25 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، ثم أعيد انتخابه نائبا عن بغداد، ثم عين عضواً بـ«مجلس الأعيان» عام 1945. شكل أولى وزاراته في حزيران/ يونيو 1944 التي استقالت في 29 كانون الثاني/ يناير 1946. وأعاد تأليف الوزارة في 29 آب/ أغسطس 1944، كما تقلد وزارة الخارجية في وزارة محمد الصدر حتى يوم وفاته في بغداد 27 آذار/ مارس 1948 اثر نوبة قلبية انتابته بعد رجوعه من مجلس الجامعة العربية في بيروت .

**حمزة سلمان الجبوري (1925-1963)**

عضو في «الحزب الشيوعي العراقي». ولد في بغداد 1925، درس الحقوق وعمل محاميا، انخرط في الحركة الشيوعية مبكرا ففي عام 1943 ارتبط بالحزب الشيوعي العراقي، اعتقل وسجن ما بين عامي (1949-1958)، وأصبح في أيلول/سبتمبر 1958 عضوا في اللجنة المركزية للحزب ومسؤولاً لمنطقة الحزب الجنوبية. لعب دورا رئيساً في أحداث الموصل في آذار/مارس 1959. عندما كان مندوب المكتب السياسي الخاص إلى الموصل. اعتقل عام 1961 وسجن ما بين عامي (1961-1963). وقتل في شباط/فبراير 1963 بيد «الحرس القومي» البعثي في مركز شرطة المأمون[2].

**حمزة عبد الله**





أمين عام «الحزب الديمقراطي الكردستاني» (1946-1950 و1959).

---

(1) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم، ص303.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص162-163.

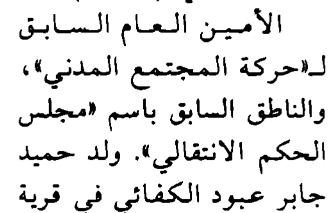
اشترك في تأسيس «حزب شورش»، وانتدبه الملا مصطفى للسفر العراق من مهاباد والعمل على تأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وانتخب أول أمين عام له في آب/ أغسطس 1946. وفي عام 1950 ألقي القبض عليه بتهمة موالاة الشيوعية وادع السجن. ثم قررت السلطات إبعاده إلى تركيا فأرسل مخفورا إلى زاخو إلا إن مأمور مخفر الشرطة أطلق سراحه وسهل أمر عودته إلى الأراضي العراقية فعاد سرا إلى الموصل ومنها توجه إلى السليمانية حيث واصل عمله الحزبي بسرية.

وبعد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني (13-14 آذار/ مارس 1951) طلب إليه أغلب أعضاء المؤتمر عدم ترشيح نفسه لمنصب سكرتارية اللجنة المركزية والإشراف بدلا عن ذلك على إصدار صحيفة الحزب «رزكاري» التي تقرر آنذاك نقل أدواتها الطباعية إلى كركوك لتصدر سراً من هناك. وقد اعترض حمزة على نتائج المؤتمر وأخذ يحرض الكادر الحزبي ضد قيادة إبراهيم أحمد (الأمين العام الجديد) بحجة عدم شرعيتها وعمل على تشكيل مركز قيادي جديد ضم في عضويته كلا من: محمود محمد أمين، شهاب شيخ نوري، حمه كريم فتح الله، وأطلق على تنظيمه اسم «الحزب الديمقراطي التقدمي لكردستان العراق» أو «الجبهة التقدمية للحزب الديمقراطي الكردستاني». واتخذ التنظيم المنشق من مدينة السليمانية مركزا له، وكان له أتباع في بعض مناطق بادنان. في عام 1951 أصدر الحزب الذي سيطر عليه إبراهيم أحمد قرارا بفصل حمزة من الحزب. لكن الجهود التي بذلها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» نجحت في أعادته إلى صفوف الحزب عام 1956أو 1957.

استعاد حمزة منصبه السابق لمدة قصيرة عام 1959 بعد إزاحة إبراهيم احمد من منصبه، لكن حمزة كان أكثر ميلا نحو الشيوعيين فأيد ووقع ميثاق «جبهة الاتحاد الوطني» التي أعلن عبد الكريم قاسم معارضته لها، فبادر الملا مصطفى البارازاني إلى إقناع حمزة على التراجع عن موالاة الشيوعيين، ومع رفضه الانصياع لرغبات الملا مصطفى أرسل الأخير عصبة من البارزانيين لاقتحام مقر الحزب وإقصاء حمزة وأنصاره. وفي المؤتمر الرابع للحزب (بغداد: 4-7 تشرين الأول/أكتوبر 1959) اتخذ قرار بطرده من الحزب بعدما تمت تصفية الجناح الماركسي في الحزب[1].

### حميد الكفائي (1959-)





الأمين العام السابق لـ«حركة المجتمع المدني»، والناطق السابق باسم «مجلس الحكم الانتقالي». ولد حميد جابر عبود الكفائي في قرية مويلحة شال مدينة الرميثة في 15 نيسان/ ابريل 1959. أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في الرميثة وأكمل دراسته الإعدادية في مدينة الديوانية المجاورة. تخرج في الإعدادية المركزية في الديوانية عام 1980 وانتقل بعد ذلك بعدة أشهر للدراسة في لندن التي أكمل فيها دراسته وحصل على درجة الماجستير في اللغة الانجليزية. وعمل في التدريس، كما عمل محرراً في مجلة «العالم» وصحيفة «الحياة» اللتين تصدران في لندن، كما عمل في هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) كمعد برامج، كما عمل محرراً لموقع الهيئة على شبكة الانترنيت، وقد ترك العمل في الهيئة عام 2003. التحق بالمعارضة العراقية، وشارك في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية، كما نظّم وأدار بعض

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص56-57.

نشاطات المعارضة لنظام صدام حسين في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 ساهم في تأسيس «مركز الإعلام العراقي في لندن». عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وترأس مجموعة العمل الخاصة بمشروع الإعلام الحر في العراق وأصبح رئيساً للمشروع. تولى منصب الناطق الرسمي ومسؤول العلاقات العامة في مجلس الحكم في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 حتى الأول من حزيران/ يونيو 2004 حينما قرر مجلس الحكم أن يحل نفسه تأييداً منه ودعما للحكومة العراقية المؤقتة. كان عضوا في منظمة العفو الدولية ومنظمة حماية الشعوب القبلية العالمية ومنظمة حقوق الإنسان في بريطانيا ورابطة الشباب المسلم في بريطانيا في الثمانينيات والتسعينات.

أسس مع عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية في مطلع عام 2004 حركة المجتمع الديمقراطي، وشغل موقع الأمين العام للحركة حتى استقالته التي جاء فيها «أن قراري في التنحي عن الموقع الأول في الحركة ليس تعبيرا عن ملل من العمل من أجل الديمقراطية أو كلل من السير في طريقها الطويل، بل هو رغبة في ممارسة الديمقراطية فعلاً وإتاحة الفرصة أمام قيادة جديدة تقود الحركة نحو المستقبل الواعد».

## حميد خان (1890-1943)

حاكم النجف إبان الاحتلال البريطاني، وعضو مجلس النواب (1943). ولد حميد خان أسد خان نظام الدولة في النجف الأشرف عام 1890 وتلقى دراسته في بغداد والهند وعاد منها عام 1911، واستقر في النجف. وعندما احتل الإنجليز بغداد عين حاكما للنجف ثم معاونا لمنطقة عموم الشامية والنجف. وعند نشوب الثورة العراقية عام 1920، وخشية اغتياله من قبل الثوار خرج من النجف متستراً بحماية بعض النجفيين، ومن هناك تم نفيه إلى الهندية (طويريج) في بيت خصص له تحت رقابة عمران الحاج سعدون رئيس قبائل بني حسن. وبقي في منفاه حوالي شهرين حتى احتلال الإنجليز مدينة الهندية. وبعد انتهاء الثورة عاد إلى وظيفته، وتعين متصرفاً للواء كربلاء عام 1921، واستقال من الوظيفة عام 1922، بسبب وقوع خلاف بينه وبين الملك فيصل الأول. في عام 1943 انتخب نائبا عن لواء كربلاء. توفي في بغداد في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1943[1].

## حميد خلخال (1932-)

عضو قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي (1963). من مواليد قضاء الهندية عام 1932. درس في معهد المعلمين وعمل مدرسا. انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. وبعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 أصبح وزيرا للعمل في الوزارتين اللتين شكلهما أحمد حسن البكر (شباط/ فبراير- تشرين الثاني 1963). ثم أسندت إليه وزارة الإسكان في التعديل الذي أجراه البكر على وزارته.

## حميد عثمان (1927-)

سكرتير «الحزب الشيوعي العراقي» (1954-1955)، ولد في قرية بير داود في أربيل 1927. انتمى إلى الحزب الشيوعي عام 1944. سجن عام 1949 وهرب من سجن الكوت في 16 حزيران/ يونيو 1954، تنحى عن منصبه بقرار من اللجنة المركزية عام 1955

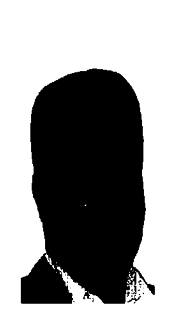
(1) كامل سلمان الجبوري، صفحات من مذكرات حميد خان خلال فترة 1920، ص5-6؛ عباس الخليلي، هكذا عرفتهم: خواطر عن أناس أفذاذ عاشوا بعض الأحيان لغيرهم أكثر مما عاشوا لأنفسهم، ج1، ص52.

بسبب تطرفه ودعوته إلى إتباع أساليب الكفاح المسلح والدعوة إلى الإضرابات العامة المتواصلة في مواجهة الحكم الملكي وهي وسائل استوحاها من تعاليم الزعيم الصيني ماوتسي تونغ مما تسبب في تعريض الحزب لضربات قاسية من جانب الأجهزة الأمنية، نسب بعد حجزه إلى دار حزبية بأمر من سكرتير اللجنة المركزية الجديد حسين احمد الرضي (سلام عادل) إلى لجنة الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي .

أعاد استئناف النشاط الحزبي في صفوف القوات المسلحة وشكل «اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط» وذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1954، التي أصدرت في كانون الثاني/ يناير 1955 نشرة سرية باسم «حرية الوطن».

ولما أعيد تشكيل اللجنة المركزية للحزب في تموز/ يوليو 1955 قررت طرد حميد عثمان من عضويتها بعد أن وجهت إليه الإنذار في اجتماعها السابق في شهر حزيران/ يونيو. وكان عثمان قد هرب من الدار التي احتجز فيها وأقام اتصالات مع كتلة «راية الشغيلة». انضم إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ودخل عضوية اللجنة المركزية التي شكلها حمزة عبد الله في كانون الثاني/ يناير 1959 لكنه أقصي بعدما أُستبعد حمزة من قيادة الحزب بأمر من الملا مصطفى. وفي المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكردستاني (بغداد: 4-7 تشرين الأول/ أكتوبر 1959) اتخذ قرار بطرده من الحزب.

### حميد مجيد (1941-)



سكرتير «الحزب الشيوعي العراقي» (1993-)، وعضو سابق في مجلس الحكم الانتقالي (2003-2004). من مواليد بابل 1941. درس العلوم السياسية في بلغاريا وتخصص في الشؤون النفطية.

انضم إلى الحزب الشيوعي أواسط الخمسينات، انتخب في المؤتمر الوطني الثالث للحزب الذي عقد في بغداد سرا عام 1976 عضواً مرشحاً في اللجنة المركزية للحزب وكان أصغر عضو في اللجنة. وعندما جرت انتخابات اللجنة المركزية أثناء انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للحزب (1985) دخل المكتب السياسي عضوا في اللجنة المركزية التي يترأسها عزيز محمد. هرب إلى كردستان في عام 1991. اختارته سلطة الاحتلال المدنية عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي» الذي تأسس في تموز/ يوليو 2003، ثم أصبح بعد حل المجلس عضوا في «المجلس الوطني المؤقت» ابتداءً من حزيران/ يونيو 2004، وفيه انتخب نائبا لرئيس المجلس الوطني المؤقت. تصدر قائمة «اتحاد الشعب» اليسارية التي لم تحصل سوى على مقعدين من أصل 275 التي تتكون منها «الجمعية الوطنية الانتقالية». انضم بعدها إلى «القائمة العراقية الوطنية» التي يتزعمها أياد علاوي. خاض انتخابات 7 آذار/ مارس 2010 ضمن قائمة «اتحاد الشعب» ولم يتمكن من الحصول على مقعد في مجلس النواب.

### حنا خياط (1884-1959)

أول وزير صحة في العراق. ولد الدكتور حنا خياط في الموصل 1 كانون الثاني/ يناير 1884، وحاز على درجة البكالوريوس في العلوم والآداب من الجامعة الفرنسية ببيروت عام 1903، وعلى دبلوم الطب من جامعتي باريس واسطنبول. عمل إبان الحرب العالمية الأولى نائباً لرئيس جمعية الهلال الأحمر في الموصل، ورئيساً للمستشفيات الملكية فيها

(1915-1919). تولى وزارة الصحة في 12 أيلول/ سبتمبر 1921 حتى ألغيت الوزارة وحولت إلى مديرية الصحة العامة حيث أصبح مديراً عاماً للصحة وقد استمر يشغل هذا المنصب حتى عام 1931. بعدها عين مديراً عاماً للخارجية، فمفتشاً عاماً للصحة (1933)، فمديراً للمستشفى الملكي في بغداد، وعميداً للكلية الطبية الملكية (أيلول/سبتمبر 1934- أيار/مايو 1936). توفي في 30 نيسان/ ابريل 1959[1].

## حنا زيوني (1870-1948)

نائب سابق. ولد في الموصل وتعلم فيها ثم درس الطب في اسطنبول، وعمل بعدها أستاذا في كليتها الطبية. عاد إلى العراق وانتخب نائبا عن الموصل في «المجلس التأسيسي» إلا انه استقال في أيار/ مايو 1924. توفي في بيروت في كانون الثاني/ يناير 1948 .

## الحوزة العلمية

يرتبط تاريخ الحوزة العلمية بالعام 448 هـ/ 1056 م عندما هاجر إلى النجف الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ)، بعد اضطهاده في بغداد، فأسس حوزتها العلمية، وهي جامعتها الدينية التي تدرس علوم أهل البيت عليهم السلام وتتحمل مسؤولية الحفاظ على التراث الإسلامي[2]. وهي اليوم مركز مهم للدراسات الإسلامية وخاصة علوم الفقه والأصول والفلسفة الإسلامية والتفسير والحديث والعقائد وكل ما يرتبط بشؤون الفكر الإسلامي. لقد ساهمت الحوزة العلمية في النجف وعلى مر التاريخ في صياغة تاريخ النجف وخاضت صراعات دامية مع أطراف وقوى غاشمة وأثبتت قدرة فائقة على الصمود فكانت عصية على كل محاولات اختراقها والهيمنة عليها. وعلى مر التاريخ ساهم رجال دين وعلماء ومفكرون مسلمون وأدباء وشعراء في هذا الكفاح، واستمرت المدينة تنجب أو تستقطب من خارجها شخصيات فذة أسهمت في صناعة هذا التاريخ الحافل. وفي طليعة هؤلاء كان كبار مراجع النجف من المجتهدين يمارسون دورا مهما في قيادة الناس ووضعهم على طريق الهدى والصلاح، فضلا عن قيادتهم على طريق الجهاد ضد المستعمرين والغزاة .

## حيدر العبادي



نائب ووزير سابق. ولد ببغداد وفيها أنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة الإعدادية، ثم حصل على البكالوريوس من الجامعة التكنولوجية عام 1975، وتنسب للعمل معيدا في الكلية نفسها. في عام 1980 حصل على الماجستير ثم الدكتوراه من بريطانيا في تخصص الهندسة الكهربائية.

انتمى إلى «حزب الدعوة الإسلامية»، ثم أصبح عام 1977 مسؤول تنظيمات الحزب في بريطانيا، واختير عام 1980 مسؤولاً لمكتب الشرق الأوسط للحرب والذي مقره في بيروت، شارك في نشاطات المعارضة في الخارج. عاد إلى بغداد عام 2003، واختير وزيراً للاتصالات في حكومة أياد علاوي. انتخب نائباً في «الجمعية الوطنية العراقي» في مجلس النواب في دورتين متتاليتين 2005 و 2010، بعدما مال إلى ائتلاف «دولة القانون» الذي شكله رئيس الوزراء نوري المالكي.

---

(1) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص320.

(2) محمد الغروي، الحوزة العلمية في النجف الأشرف..

# حرف الخاء

**خالد أحمد زكي (ت 1968)**

مؤسس العمل المسلح في «الحزب الشيوعي العراقي»، وقائد «جبهة الكفاح الشعبي المسلح». درس في بريطانيا وعمل سكرتيراً للفيلسوف براتراند راسل وأصبح في بريطانيا كادراً متقدماً في منظمة لندن للحزب الشيوعي. اتخذ من أرياف الجنوب العراقي منطلقاً لمقاومة السلطة القائمة التي يقف عبد الرحمن عارف وصقور الجيش على قمتها. وصل الديوانية ليقوم بأولى مبادراته، ويطلق شرارة حركته المسلحة، وهاجمت الحركة بعض مراكز الشرطة واستولت على بعض الأسلحة، كما هاجمت بعض المدارس في الفرات الأوسط والجنوب بقصد الاستيلاء على الآلات الطابعة لاستخدامها في الحملة الإعلامية الضرورية لتوسيع التعاطف الشعبي. تمكنت السلطات من محاصرته في إحدى الجزر الصغيرة في الأهوار وقتل مع مجموعة صغيرة من أنصاره في 3 حزيران/ يونيو 1968.

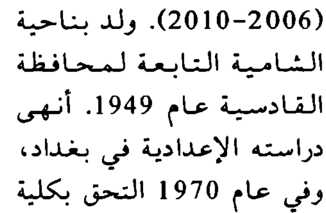


**خالد العراقي**

ينظر: اتحاد الديمقراطيين العراقيين

**خالد العطية (1949-)**

نائب رئيس مجلس النواب العراقي



(2006-2010). ولد بناحية الشامية التابعة لمحافظة القادسية عام 1949. أنهى دراسته الإعدادية في بغداد، وفي عام 1970 التحق بكلية الفقه في النجف الأشرف. ثم واصل دراسته الدينية في النجف ودرس على الشهيد محمد باقر الصدر والسيد أبو القاسم الخوئي. اعتقل ثلاث مرات (1972، 1974، 1975). وفي عام 1979 ترك العراق ليقيم في القاهرة التي حصل من جامعتها على دبلوم الدراسات الأدبية عام 1980، ثم الماجستير عام 1985. ترك مصر ليتنقل بين أكثر من دولة حتى استقر في بريطانيا. عاد إلى العراق عام 2004. انضم إلى «الائتلاف العراقي الموحد» وانتخب في 22 نيسان/ ابريل 2006 نائباً أول لرئيس مجلس النواب، تحالف مع رئيس الوزراء نوري المالكي لخوض انتخابات عام 2010، وترأس كتلة «دولة القانون» في مجلس النواب.

**خالد عبد الغفار النقشبندي (1915-1963)**



عضو مجلس السيادة (1958-1963). من مواليد قرية بامرني في قضاء العمادية في الموصل 1916، تخرج في الكلية العسكرية عام 1927، وفي كلية الأركان عام 1945. درس

الحقوق ما بين عامي (1946-1950). أحيل على تقاعد عام 1952 بعد أن وصل إلى رتبة مقدم ركن. عُين متصرفا للواء أربيل حتى عام 1958. وبعدها عين عضواً في مجلس السيادة منذ تشكيله وحتى 8 شباط/ فبراير 1963، وقتل في اليوم التالي.

### خالد سليمان (ت 1945)

وزير سابق. من مواليد بغداد. تولى وزارة المعارف في وزارة توفيق السويدي الأولى (28 نيسان/ ابريل- 25 آب/ أغسطس 1929)، ثم وزارة المعارف في وزارة ناجي السويدي (18 تشرين الثاني/ نوفمبر1929 - 9 آذار/ مارس 1930). توفي 11 حزيران/ يونيو 1945.

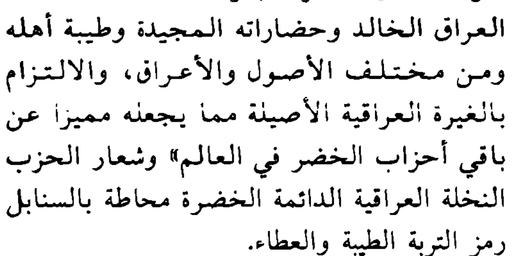
### خالد مكي الهاشمي (1926-)

عسكري كان ضمن اللجنة الاحتياط لـ«الضباط الأحرار»، ووزير للصناعة عام 1968. من مواليد بغداد 1926. كان قبل انقلاب 1958 برتبة رئيس أول ركن، وضابط أركان في مديرية التموين. وفي تموز/ يوليو عين آمر فوج دبابات المنصور وحتى آذار/ مارس 1959، حيث أعتقل ثم أفرج عنه وعاد لعمله أمرا لفوج الدبابات الرابع. انخرط في عام 1960 في صفوف «حزب البعث العربي الاشتراكي». وما بين شباط/ فبراير وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 كان أمر سلاح المدرعات ومساعدا لرئيس الأركان. تقاعد بعد ذلك وعين وزيرا للصناعة عام 1968[1]، حتى 29 آذار/ مارس 1970 ليعين بعدها وزير دولة للشؤون العسكرية.

### الخصخصة

تعني الخصخصة في التعبير الاقتصادي نقل الملكية العامة أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص. وقد تأخذ أحد أسلوبين، الأول: هو بيع أصول مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. والثاني: هو أن تتوقف الدولة عن تقديم خدمات كانت تضطلع بها في السابق مباشرة وتعتمد على القطاع الخاص في تقديم تلك الخدمات. وبهذا المعنى فالخصخصة ليست جديدة على العراق، ففي عام 1987 عمدت الحكومة العراقية إلى تدشين واحدة من أكبر عمليات بيع المؤسسات القطاع العام في المنطقة في إطار ما سمي بسياسة ترشيق الدولة، وبالفعل فقد بيعت مصانع ومزارع كانت مملوكة للدولة في وقت قياسي وفي إطار صفقات مشبوهة انتفع منها بعض رموز السلطة والمقربين من الرئيس. ومنذ عام 2003 راج استخدام هذا المصطلح في الخطاب العام، مع تزايد الدعوات لإصلاح مؤسسات القطاع العام، وضرورة خصخصة حوالي 121 مشروعاً عاماً.

### الخضر الوطني العراقي (حزب)



من أحزاب البيئة العراقية. طبقا لبيانه السياسي فان الحزب يتميز بـ «رسالته المحددة وبخصوصيته الواضحة والملتزمة بتراث العراق الخالد وحضاراته المجيدة وطيبة أهله ومن مختلف الأصول والأعراق، والالتزام بالغيرة العراقية الأصيلة مما يجعله مميزا عن باقي أحزاب الخضر في العالم» وشعار الحزب النخلة العراقية الدائمة الخضرة محاطة بالسنابل رمز التربة الطيبة والعطاء.

### خضير الخزاعي (1948-)

قيادي في «حزب الدعوة الإسلامية- تنظيم العراق»، ووزير سابق، وعضو في مجلس النواب. من مواليد العمارة عام 1948، درس

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ص100.



في العمارة، ثم التحق بحزب الدعوة الإسلامية. ترك العراق وأقام في إيران، عاد إلى العراق عام 2003، انتخب عضواً في «الجمعية الوطنية الانتقالية»، وعين وزيراً للتربية في حكومة نوري المالكي (2006-2010).

### خضوري مراد شكر (1890-1946)

نائب سابق. ولد في بغداد عام 1890 لعائلة يهودية متوسطة، ودرس في مدارس بغداد، وزاول التجارة والأعمال. اختير عضوا في مجلس إدارة غرفة تجارة بغداد، ومجلس إدارة اللواء. انتخب نائبا عن بغداد (شباط/ فبراير 1937). اختير عضوا في الوفد التجاري العراقي الذي شارك في مؤتمر بريتون وودز عام 1944. توفي في بغداد في 11 أيلول/ سبتمبر 1946[1].

### الخط الاستراتيجي

خط أنابيب لنقل النفط الخام إلى موانئ التصدير، سواء أكانت هذه الموانئ على شاطئ البحر المتوسط أو في الخليج العربي. أي إن الخط يعمل باتجاهين، فهو قادر على نقل نفط الشمال إلى الجنوب، وبالعكس. وقد شرع بتنفيذه عام 1973، وتم انجازه نهاية عام 1975 (حوالي 23 شهراً). ويبلغ طوله 810 كيلومترات، ويبلغ قطره 42 انشاً، وهو قادر على نقل 44 مليون طن من النفط الخام إلى جنوب المتوسط، و 48 مليون طن من خام الشمال إلى موانئ الخليج. وبكلفة إجمالية بلغت 500 مليون دولار، واستخدم فيه 400 ألف طن من الأنابيب، وعمل على انجازه أكثر من 4000 عامل. وقد تم تصدير أول كمية من نفط الشمال عبر الخط إلى الفاو في 27 كانون الأول (ديسمبر) 1975.

تعرض الخط لأضرار بالغة مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية بسبب الهجمات الجوية الإيرانية (أيلول/ سبتمبر 1980 ومطلع عام 1981). كما تعرض لأضرار نتيجة ظروف العقوبات الاقتصادية عام 1990، وفقدان قطع الغيار الضرورية لإدامة عمله بكفاءة. كما استهدفته الجماعات المسلحة بعد عام 2003، في محاولتها تقويض قدرة الحكومة على تصدير النفط الخام، كما يتعرض للتعدي من قبل مهربي النفط الخام الذين وجدوا في ضعف سلطة الحكومة فرصة لنهب جزء من النفط المصدر عبره وتهريبه إلى دول جوار العراق.

### الخط العراقي - التركي

وهو خط أنابيب نقل النفط الخام من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، ويبلغ طوله 1005 كيلومترات منها 345 كيلومتراً داخل الأراضي العراقية. بدأ إنشاؤه أواخر عام 1974، وتم انجازه في بداية عام 1977. وطاقته القصوى 35 مليون طن سنوياً، ويمكن مضاعفة هذه الطاقة بإضافة محطات ضخ إليه. وخلال الحرب العراقية الإيرانية تم إضافة المرحلة الثانية للخط وبلغت طاقته الإنتاجية 1,65 مليون برميل يوميا. وكان هذا الخط هدفا للتحريب منذ تموز/ يوليو 2003. وقد تضرر جراء انهيار احد الجسور على جزء من مساره قرب مدينة بيجي اثر الضربات الجوية الأمريكية في بدايات الحرب الأخيرة، وقد تم إصلاح معظم تلك الأضرار في أواخر عام 2005.

### الخط العراقي - السعودي

أنشئ هذا الخط لنقل النفط الخام إبان الحرب العراقية الإيرانية عبر المملكة العربية

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص172-173.

السعودية أنجزت المرحلة الأولى منه عام 1986 بطاقة 0,75 مليون برميل يوميا، ثم وسعت إلى 1,65 مليون برميل يومياً. وقد أغلق الخط عقب توتر العلاقات بين البلدين في أعقاب غزو الكويت. وفي تموز/ يوليو 2001 صادرت المملكة الخط رغم الاحتجاجات العراقية، وبعد الاحتلال أعلن مسؤولون عراقيون رغبتهم في إعادة استخدام الخط مرة أخرى، لكن المملكة قامت بتحويل الخط إلى نقل الغاز الطبيعي إلى مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر لخدمة أغراض التنمية.

**الخطة العراقية**

وهي التسمية التي كان يطلقها العثمانيون على مجموع الايالات العراقية التي تدار من العاصمة العثمانية مباشرة.

**خريجو مدرسة الأليانس في البصرة (جمعية)**

تأسست عام 1924 في البصرة، وقد جاء في منهاجها أن الغاية من تأسيسها «جمع الطلاب المتخرجين من المدارس اليهودية في بناية الجمعية، ومد يد المساعدة إلى إدارة مدرسة الاليانس بمنحها الإعانات لتعزيز مشروعها الحيوي بالإضافة إلى عقد الاجتماعات لإلقاء المحاضرات الأدبيه والعلمية»[1].

**الخلاص الكردستاني (حزب)**

حزب سياسي كردي تأسس عام 2000 وشعاره «الديمقراطية- الاستقلال- العدالة الاجتماعية»،وله فروع في أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك. اصدر جريدته الاسبوعية المركزية في تموز/ يوليو 2000. ومن رموزه: يوسف حنا يوسف وبيكه س حمه قادر وقاسم حسين.

**خلف المولى (1948-)**



نائب سابق، وعضو المكتب السياسي لـ«الحزب الإسلامي العراقي». ولد في قضاء أبي الخصيب بمحافظة البصرة عام 1948. أكمل دراسته الأولية والجامعية في البصرة، وتخرج في كلية الآداب عام 1970، ثم عين مدرساً لمادة اللغة الانكليزية حتى عام 1997. التحق بكلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد وتخرج فيها عام 2004.

التحق بالعمل الإسلامي منذ عام 1962، تولى مسؤولية الحزب الإسلامي في البصرة، ثم تم ترشيحه نائباً عنها، في عام 2005.

**خليل زكي إبراهيم (1886-1937)**

عسكري ونائب سابق. ولد خليل زكي بن إبراهيم جمعة آغا في كركوك عام 1886 لعائلة تركمانية معروفة. ودرس في المدرسة العسكرية في بغداد واسطنبول وتخرج عام 1906. انخرط في صفوف الجيش التركي إبان الحرب العالمية الأولى. وعاد إلى العراق في آذار/ مارس 1921. انتمى إلى الجيش العراقي منذ تأسيسه، برتبة مقدم وعين مديرا للحركات في وزارة الدفاع، فآمرا للواء الموصل (حزيران/ يونيو 1924)، وتدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم (1928) فلواء (1933). واختير آمراً للحملة العسكرية لتعقب الشيخ محمود الحفيد المتمرد على الحكومة في حركات كردستان خلفاً للعقيد بكر صدقي (1931). وعين آمرا للمنطقة الشرقية (1931)،

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص98.

فالمنطقة الجنوبية (1933)، فقائدا للفرقة الأولى (1934).

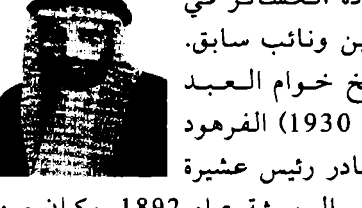
اعتزل الخدمة العسكرية بعد انتخابه نائبا عن كركوك في مجلس النواب (كانون الأول/ ديسمبر 1934)، وجدد انتخابه في آب/ أغسطس 1935 حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1936. توفي في كركوك في شباط/ فبراير 1937.

## خليل كنه (1910-1995)



وزير سابق. ولد خليل إسماعيل كنه البياتي في مدينة الفلوجة عام 1910 ودرس الابتدائية في التفيض الأهلية في بغداد والثانوية في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم دخل كلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها عام 1932. عمل مديراً لأموال القاصرين في بغداد ثم مشاوراً قانونياً في وزارة الاقتصاد والمواصلات. وإبان حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 عين مديرا عاما لشركة كهرباء تنوير بغداد، وبعد فشل الحركة اعتقل وسجن في الفاو ونقرة السلمان والعمارة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعندما أفرج عنه اشترك في تأليف «حزب الاستقلال» عام 1946. تولى وزارة المعارف في خمس حكومات ما بين 15 أيلول/ سبتمبر 1951 وحزيران/ يونيو 1957. لكن نوري السعيد استماله ليدخل في الوزارة التي شكلها السعيد في 3 آب/ أغسطس 1954 وليعادي كنه أعضاء حزبه السابقين. وقد اتهم بالطائفية وحوكم أمام محكمة الشعب برئاسة فاضل عباس المهداوي وقد بدأت محاكمته في 28 شباط/ فبراير وانتهت في 6 نيسان/ ابريل 1959 وأصدرت المحكمة بحقه عشر أحكام جمعت بين الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن حرمانه عشرة سنوات من عضوية البرلمان ومجالس الأمانة والإدارة والتوظيف، ومن الانتماء إلى الأحزاب السياسية وممارسة الصحافة[1]. توفي في بغداد في 17 تموز/ يوليو 1995..

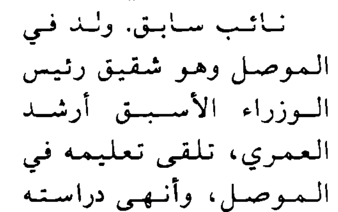
## خوام العبد العباس (1892-1967)



أحد قادة العشائر في ثورة العشرين ونائب سابق. ولد الشيخ خوام العبد العباس (ت 1930) الفرهود العساف الجادر رئيس عشيرة آل ازيرج في الرميثة عام 1892. وكان من أوائل زعماء ثورة العشرين عند انطلاقتها في الرميثة.

تمردت عشائره في أيار/ مايو 1935، فقضت الحكومة على الحركة، وقبض عليه جريحا، وأفرج عنه في وقت لاحق. ثم انتخب نائباً عن الديوانية في أربع دورات (1937، 1947 و 1948 و 1954). توفي ببغداد في 5 أيلول/ سبتمبر 1967[2].

## خير الدين العمري (1890-1951)





نائب سابق. ولد في الموصل وهو شقيق رئيس الوزراء الأسبق أرشد العمري، تلقى تعليمه في الموصل، وأنهى دراسته الإعدادية في الموصل عام 1906، ثم عمل مدرساً في المدارس الأهلية بالموصل. أصدر جريدة «النجاح» لكي تكون لسان حال «حزب

(1) محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج 11، ص471-472.

(2) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص308.

الائتلاف والحرية» المعارض للاتحاديين، واستمر يكتب فيها حتى أغلقت بعد نحو سنة ونصف من صدورها. وبعد الاحتلال البريطاني، انخرط في صفوف «النادي العلمي»، كما ساهم في بعض أنشطة «جمعية العهد». في عام 1928 انتخب نائباً في البرلمان، وفي عام 1932 عين رئيساً لبلدية الموصل حتى عام 1947. وتوفي في 25 آب/ أغسطس 1951.

**خير الله طلفاح (1913–1986)**

خال صدام حسين، وأب زوجته، وأب وزير دفاعه عدنان خير الله، وأمين بغداد. ولد في تكريت عام 1913، وفي عام 1934 تخرج من دار المعلمين الابتدائية، ليعمل بالتعليم أربع سنوات، دخل بعدها الكلية العسكرية وأصبح ضابطاً في الجيش العراقي، لكنه طرد من الجيش عقب اشتراكه في حركة آذار/ مارس 1941. عمل بعد طرده في التعليم حتى وصل إلى منصب مدير مدرسة. دخل العمل السياسي بعد عام 1968 عندما نجح البعث والتكارتة من أقربائه: احمد حسن البكر، حردان التكريتي، عدنان خير الله، صدام حسين بالاستيلاء على السلطة. عين أميناً للعاصمة. تفرغ في أواخر حياته للتأليف وحيازة الأملاك وإدارة جمعية المحاربين. مات عام 1986.

# حرف الدال

### داؤود الجلبي (1879–1960)

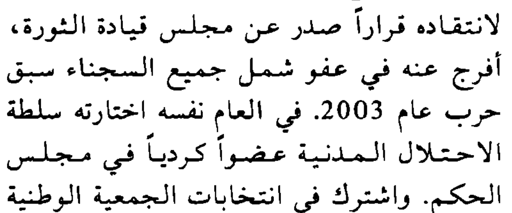


نائب وعضو «مجلس الأعيان» سابق. ولد في الموصل عام 1879 لعائلة مسيحية معروفة. التحق بمدرسة الإباء الدومنيكان، ثم بالمدرسة الإعدادية الملكية في الموصل. وفي عام 1899 سافر إلى استانبول، فتخرج هناك طبيباً عسكرياً في المدرسة الطبية العسكرية، في 26 أيلول/ سبتمبر 1909 حصل على درجة الدكتوراه، وعاد إلى الموصل ليعمل طبيبا في الوحدات العسكرية، وخدم في الجيش العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ارتبط بعلاقات وثيقة مع الضباط ذوي الميول القومية، ومنهم مولود مخلص، كما كان عضواً فاعلاً في «النادي العلمي» بالموصل إبان الاحتلال البريطاني عام 1918، وقد انتخب رئيساً لهذا النادي عام 1919. وبعد تأسيس الحكم الوطني تقلد مناصب عسكرية ومدنية عديدة، وانتخب نائبا عن الموصل في «المجلس التأسيسي» (1924)، ومديراً للشؤون الصحية في الجيش العراقي (1930)، ومديراً عاماً للصحة (1931)، وبعد تقاعده عين عضواً بمجلس الأعيان (1937)، ثم أعيد انتخابه نائباً عن الموصل عام 1943، لكنه استقال قبل انقضاء مدة البرلمان. له العديد من المؤلفات والدراسات الرصينة، توفي عام 1960[1].

### دار الحكمة للنشر والترجمة

إحدى الواجهات العلنية لـ«الحزب الشيوعي العراقي»، أنشأها عدد من مثقفي الحزب في بغداد وتولى محمد علي الزرقا العضو المرشح للجنة المركزية والسوري الأصل عند التأسيس الإدارة. ثم جاء بعده المحامي سالم عبيد النعمان. وقد صدر عن الدار عدد من الكتب والدراسات الماركسية[2].

### دارا نور الدين (1953–)



عضو «مجلس الحكم الانتقالي». من مواليد كركوك 1953. درس القانون وعمل قاضياً، فصل من عمله وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لانتقاده قراراً صدر عن مجلس قيادة الثورة، أفرج عنه في عفو شمل جميع السجناء سبق حرب عام 2003. في العام نفسه اختارته سلطة الاحتلال المدنية عضواً كردياً في مجلس الحكم. واشترك في انتخابات الجمعية الوطنية

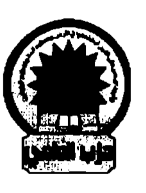
---

(1) سيار الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، ص239-240.

(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص58.

الانتقالية (كانون الثاني/يناير 2005) وحصل على مقعد في الجمعية عن قائمة «التحالف الكردستاني».

## الداعي (حزب)



حزب إسلامي تأسس في 19 أيار/مايو 2008. ويعتمد الحزب «بناء الحياة بالمستوى المطلوب أسوة بحياة الشعوب المتقدمة ودعمها بالحياة الإلهية النورانية التي جاء بها الإسلام». وذلك من خلال «العقول الناضجة والنفوس المستضعفة التي ترغب بالخلاص من الظلم والجهل ومن ثم تقديم لها ما تريد من فكر ونور وفق قواعد إسلامية ربانية». أما غاية الحزب فهي «الوصول بالمجتمع إلى حياة حرة أمنة ببناء الفكر بما جاء به الإسلام في الدنيا والآخرة بالمساهمة في كل مجال من مجالات الحياة لتطويرها وبناءها مع المساهمين فيها». ويتولى فاضل عبد الحسين الحسيني (الإمام الرباني) مرجعية الحزب الدينية[1].

## داود الحيدري (1889– 1980)

وزير سابق. ولد في اربيل نحو عام 1889، ثم التحق ضابطاً بالجيش العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عاد إلى بغداد عام 1921، وعين في البلاط الملكي. انتخب عضواً في «المجلس التأسيسي» العراقي عام 1924. انتمى إلى «حزب الشعب» عند تأسيسه عام 1925. عين وزيراً للعدل في وزارة توفيق السويدي الأولى (28 نيسان/ ابريل - 25 آب/ أغسطس 1929)، وفي 31 أيار/ مايو 1942 أسندت إليه وزارة الخارجية بعد استقالة وزيرها في وزارة نوري السعيد السادسة كما أسندت إليه وزارة العدلية في الوزارة نفسها، وقد استمر في وزارة العدلية في وزارة السعيد السابعة (1943)، ثم عين وزيراً بلا وزارة في وزارة محمد الصدر (1948)، ثم أسندت إليه وزارة الشؤون الاجتماعية حتى استقال في 26 أيار/ مايو 1948. توفي 11 آذار/ مارس 1980.

## داود السعدي (1896–؟)

معتمد «حزب الاستقلال». ولد في بغداد عام 1896 وانتقل مع والده إلى ناحية المحاويل عندما عين والده مديراً للناحية، انتقل إلى بغداد بعد وفاة والده عام 1902. دخل كلية الحقوق وبعد غلق الكلية بسبب الحرب العالمية الأولى جند في الجيش. عمل مدرساً لكنه فصل من وظيفته عام 1919 لكنه نجح في إكمال دراسة الحقوق في تموز/ يوليو 1920. أصدر في 25 حزيران/ يونيو 1921 جريدة «دجلة» التي تولى تحريرها حسن الغصيبة ثم رشيد الهاشمي[2]. وعمل في المحاماة. شارك في تأسيس «حزب الأمة» وأصبح عضوا في «نادي المثنى بن حارثة الشيباني». وبعد تأسيس «حزب الاستقلال» انتخب معتمداً للحزب. استقال من الحزب بعد قبوله التعاون مع محامي الدفاع عن التاجر اليهودي شفيق عدس الذي اتهم بتزويد الصهاينة بالسلاح[3].

## داود الصائغ (1907–؟)

عضو سابق في اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (1941–1943)، (1956–1957)، ومؤسس «رابطة الشيوعيين العراقيين».

---

(1) www.aldaeiraq.com.

(2) رفائيل بطي، الصحافة في العراق، ص85.

(3) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال 1946-1958، ص21-22؛ وص 75-76.

من مواليد الموصل عام 1907 عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تشرين الثاني/نوفمبر 1941 حتى اعتقاله في أيار/مايو 1943. استماله يوسف سلمان يوسف (فهد) إلى الشيوعية، وكان مقرباً منه حيث لعب دوراً مهماً في إحباط محاولة عبد الله مسعود الانشقاقية.

بعد خروجه من السجن في 14 كانون الأول/ديسمبر 1943، شكل رابطة الشيوعيين العراقيين التي انشقت عن الحزب الشيوعي في شباط/فبراير 1944. وبعد شهرين أصدرت الرابطة نشرة سرية هي «العمل» هاجمت قيادة فهد واتهمته بأنه «غارق في يسارية مجنونة». كما وضع للرابطة منهاج ونظام داخلي. وبرز من أعضائها إضافة إلى الصائغ نفسه، كل من المقدم الركن سليم فخري (مدير الإذاعة 1959)، والمقدم الركن غضبان حردان السعد (1920-؟)، جلال عبد الرحمن المحامي، وعمر محمد إلياس. استمرت الرابطة حتى عام 1947 عندما اعتقل الصائغ فانهار تنظيمه وإلتحق من أفلت من قبضة السلطة بالحزب الشيوعي.

عاد الصائغ وانضم إلى الحزب الشيوعي، ورفع في المؤتمر الثاني للحزب الذي عقد في أيلول/ سبتمبر 1956، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب عام 1957 وطرد في السنة نفسها، بسبب رفضه الاشتراك في العمل السري.

في 9 كانون الثاني/يناير 1960 قدم مذكرة إلى وزارة الداخلية لتأسيس «الحزب الشيوعي العراقي». ويعتقد أن محاولة الصائغ كانت بدفع من عبد الكريم قاسم، لكن سرعان ما دبَّ الانشقاق بين أنصار الصائغ وأجرى الحزب الشيوعي اتصالات مكثفة معه لكنه فشل في إعادته إلى الحزب الأصلي. ورخصت وزارة الداخلية الحزب، لكنه وجماعته ظلا عاجزين عن عقد مؤتمر وطني خلال المدة القانونية التي يشترطها قانون الجمعيات وهي ثلاثة أشهر[1].

**داود العطار (1934-1971)**

من كوادر «حزب الدعوة الإسلامية» المتقدمة في بغداد. ولد في بغداد عام 1934، وانتظم في حزب الدعوة مبكراً. يحمل شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة القاهرة. اعتقل عام 1971 وأودع سجن «قصر النهاية» حيث استشهد فيه.

**داود الملاح آل زيارة (1863-1916)**

من رواد الحركة القومية. ولد في الموصل عام 1863، ونشأ فيها، وتلقى علومه على أيدي كبار علمائها وأدبائها. وغدا أديبا ركز اهتمامه نحو القضايا السياسية من خلال خطبه الداعية إلى النهوض والتقدم. أيد «جمعية الاتحاد والترقي»، وانخرط عضوا فيها، وسعى بعد تأسيس جريدة «نينوى» في الموصل إلى مناصرتها، كما دافع عن مصير الدولة العثمانية، لكن ما أن ظهرت له مساوئ الاتحاديين حتى بدأ يهاجمهم بمقالاته في جريدة نينوى، ثم نشط في الاتجاه المضاد بنشره فكرة الوطنية-القومية بين الشباب العربي. واستمر في دعوته الإصلاحية حتى وفاته في الموصل عام 1916[2].

**داود زلطة**

ينظر: الجمعية الخيرية الإسرائيلية في الموصل.

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص34-35؛ سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج1، ص62-ص 63.

(2) سيار الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، ص231.

## داود سلمان الجنابي (1918-1963)

عسكري من الضباط الشيوعيين وعضو في «الحزب الشيوعي العراقي». من مواليد بغداد 1918، وصل إلى رتبة زعيم ركن، وشغل في عام 1959 منصب آمر الفرقة الثانية في كركوك. سجن وأفرج عنه في 29 حزيران/يونيو 1959. قتل في 11 شباط/فبراير 1963[1].

## داود يوسفاني (1854-1923)

وزير سابق. ولد داود عبد الرحيم يوسفاني في الموصل في أول آذار/ مارس 1854 لأسرة مسيحية معروفة. ودرس في الموصل وأصبح من أعضاء محكمة لاستئناف وعضواً في مجلس إدارة الولاية إبان الحكم العثماني.

انتخب نائباً عن الموصل في مجلس المبعوثان العثماني في كانون الأول/ ديسمبر 1908 وجدد انتخابه حتى عام 1918. وعين بعد الاحتلال البريطاني معاوناً للحاكم السياسي في الموصل. ولما شكلت الحكومة الوطنية الأولى برئاسة عبد الرحمن النقيب اختير وزيراً بلا وزارة (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1920- أيلول/ سبتمبر 1921). توفي في الموصل في 21 تموز/ يوليو 1923[2].

## دبلوماسية

هي العملية التي تقيم من خلالها الدول علاقاتها الخارجية، فهي تطبيق السياسة الخارجية، لذا يعد السفراء والوزراء والمبعوثون متحدثون رسميون باسم بلادهم في الخارج، فيحافظون على الاتصال المباشر والدائم بين دولهم والدول التي بعثوا إليها. ويؤدي الدبلوماسيون في العادة ثلاثة مهام أساسية هي:

- جمع المعلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية وحالة الاقتصاد المحلي وطبيعة المعارضة السياسية بهدف التنبؤ بالمشكلات المحتملة في البلد واستباق التغيرات في السياسة الخارجية؛
- تقديم صورة ايجابية عن دولهم في البلدان التي يعملون فيها؛
- وأخيرا، يقوم الدبلوماسيون بالتفاوض في الشؤون العسكرية والاقتصادية، ويشرفون على توزيع المساعدات ويطبقون سياسات حكوماتهم في الخارج.

## الدجيل (قضية)

الدجيل بلدة تقع شمال بغداد، برزت في السياسة العراقية في 8 تموز/ يوليو 1982، عندما تعرض الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين لمحاولة اغتيال، ورغم أنه لم يصب بأذى. وملخص القصة أن صدام زار أحد أئمة المساجد وتوقف دقائق ثم انطلق موكبه المكون من أكثر من 30 سيارة، وفي وسط المدينة أطلق مسلحون النار على الموكب، ولم يصب صدام في الحادث، لكنه اتجه إلى مقر الفرقة الحزبية واجتمع بأعضائها، وعاد إلى المدينة ليلقي خطابا من على سطح مبنى المركز الصحي. وما أن خرج صدام من المدينة حتى دخلتها قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص وبدأت عمليات القصف واقتلاع البساتين في اليوم التالي، وباشرت باعتقال عشوائي لأهالي المدينة، وبلغ عدد المعتقلين 612 شخص، حكم على 135 منهم بالإعدام، كان بينهم 28 شخصا تقع أعمارهم بين 12-16 سنة بقرار من محكمة الثورة التي ترأسها عواد حمد البندر، وصودرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة، كما نفي 399 شخصا آخرين بينهم

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص204.

(2) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص380.

أطفال ونساء في صحراء ليا قرب الحدود السعودية لمدة أربع سنوات، ونفذ حكم الإعدام بالمدانين في 23 آذار/ مارس 1985.

وفي حدث غير مسبوق في تاريخ العراق حوكم صدام أمام المحكمة الجنائية العليا عن هذه القضية، كما حوكم كل من برزان التكريتي (رئيس جهاز المخابرات)، طه ياسين رمضان، عواد البندر، محمد عزاوي علي (عضو حزب البعث في المدينة)، كاظم رويد، علي دايح علي، ومزهر عبد الله رويد. ابتدأت المحكمة في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 وانتهت في 27 تموز/ يوليو 2006 عقدت خلالها 38 جلسة علنية، استمع خلالها لـ 95 شاهد (27 شاهد إثبات و68 شاهد نفي)، ووصل عدد ملفاتها إلى 10000 وثيقة. وفي جلسة خاصة للنطق بالحكم عقدت في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 أعلن القاضي رؤوف عبد الرحمن قرار المحكمة بإعدام صدام والبندر وبرزان وبالسجن مدى الحياة لطه ياسين، وبالسجن 15 عاماً للمتهمين عبد الله كاظم ومزهر عبد الله وعلي دايح وبراءة محمد عزاوي. وكان هذا الحكم الذي أوصل صدام حسين وبرزان ورمضان[1] إلى حبل المشنقة.

## الدستور المؤقت (1958)

بعد أقل من أسبوعين من نجاح انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958، وضع دستور جديد ليحل محل القديم (القانون الأساسي). وقد وضعته لجنة وزارية ترأسها حسين جميل، وقد أعد للعمل به في أثناء المرحلة الانتقالية إلى أن يوضع دستور جديد من لدن مجلس وطني منتخب من الشعب. إلا أن مدة الانتقال لم تحدد. وقد ذكر واضعو الدستور المؤقت في المقدمة الأسباب التي أوجبت إلغاء الدستور القديم ومنها الفساد وانتهاك حقوق الشعب الشرعية. وقد أعلن الدستور أهداف الثورة. ونصت المادة الثانية منه على أن «العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية»، ونصت المادة الثالثة على أن «العرب والأكراد يعتبرون شركاء في هذا الوطن». كما وضع أسس النظام الجمهوري، وأسس مجلساً سيادياً يتكون من ثلاث أعضاء يمثلون الفئات الرئيسة في العراق ليحل محل الملك. وقد حصر جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية بيد مجلس السيادة والوزارة في أثناء المرحلة الانتقالية. ولكن القوانين والشرائع التي كان معمولا بها في العهد السابق ستبقى سارية ما لم تعدل أو تلغى. وقد استمر العمل بهذا الدستور طوال حكم الزعيم عبد الكريم قاسم (1958-1963).

## الدستور المؤقت الأول (1968)

صدر في 21 أيلول/ سبتمبر 1968، أعدته لجنة من ثلاثة قضاة هم: حسين محيي الدين (عضو محكمة الاستئناف) وضياء شيت خطاب (عضو محكمة الاستئناف) وبديع شريف (رئيس ديوان رئاسة الجمهورية)، رغم أنهم لم يكونوا أعضاء في «حزب البعث العربي الاشتراكي». وقد اعتمدت مسودة الدستور على دساتير سابقة وعلى تجارب البلدان الدستورية ضمن إطار توجيهات وتعليمات البعث. وقد عدل هذا الدستور أربع مرات قبل أن يستبدل بدستور آخر عام 1970.

## الدستور المؤقت الثاني (1970)

صدر في 16 تموز/ يوليو 1970، وقد بني على الدستور المؤقت الأول، ثم نقح مرتين عامي 1973 و 1974. وقد حدد المبادئ العامة التي كان «حزب البعث العربي الاشتراكي» يؤمن

(1) استأنف الادعاء الحكم، وحكمت محكمة الاستئناف على طه ياسين رمضان بالإعدام.

بها. وأعطى بعض الحقوق للأكراد والأقليات الدينية. كما اعترف بان الإسلام يشكل الدين الرسمي للبلد، إلا انه عُد أكثر علمانية من سابقه، وأكثر اعتمادا على المفاهيم الاشتراكية المستقاة من فكر البعث. وقد أعطى الدستور صلاحيات واسعة لمجلس قيادة الثورة في التنفيذ والتشريع، كما أنه منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة بوصفه رأس السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة، ورئاسة اجتماعات مجلس الوزراء.

### الدستوري (الحزب)

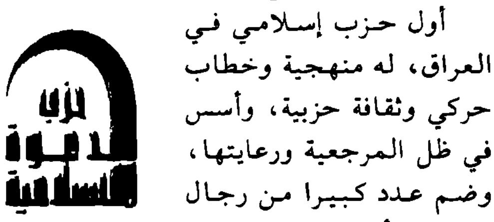


أسسه وزير الداخلية السابق جواد البولاني، وقد انتخب البولاني أميناً عاماً للحزب. اشترك في انتخابات مجالس المحافظات وانتخابات مجلس النواب عام 2010، في قائمة «وحدة العراق».

### الدعوة الإسلامية (حركة)

تأسست عام 1980 على يد عز الدين سليم (عبد الزهراء عثمان). تؤمن الحركة بأن الإسلام هو النظام الأقدر على تحقيق السعادة والحرية والعدالة للإنسان. كما أنها لا تعتقد بإكراه الناس على الإيمان بالإسلام، والخضوع لمبادئه، وإنما تؤمن بالإقناع، والتبليغ بالكلمة الطيبة، والمجاهرة بالحوار المتأني. أصدرت الحركة نشرة باسم «الاعتصام». ويعد حسين جاسم (أبو فراس) من ابرز قياديها[1].

### الدعوة الإسلامية في العراق (حزب)



أول حزب إسلامي في العراق، له منهجية وخطاب حركي وثقافة حزبية، وأسس في ظل المرجعية ورعايتها، وضم عدد كبيرا من رجال الدين والأكاديميين والمثقفين في ما بعد. كما أنه غطى في حركته التنظيمية مختلف المدن والمحافظات العراقية[2]. تأسس في أواخر الخمسينات 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1957 (17 ربيع الأول 1377 هـ) حسب أدبياته وشهادات أعضائه[3]، وهو التاريخ الذي أثبته علي المؤمن[4] أيضا. بينما أرخ حنا بطاطو تأسيسه إلى نهاية الستينات، وأعتبر عبد الله النفيسي العام 1977 هو تاريخ نشأة الحزب، وأعتبر أحمد الموصللي تأسيسه العام 1968[5].

في عام 1957 عقد الاجتماع التأسيسي في منزل السيد محسن الحكيم في مدينة النجف الأشرف. وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 عقد الاجتماع التأسيسي الموسع للحزب في مدينة كربلاء. وقد ضمت هيئة التأسيس كلا من: محمد باقر الصدر، محمد باقر الحكيم، مرتضى العسكري، محمد مهدي الحكيم، طالب الرفاعي، محمد صادق القاموسي، عبد الصاحب دخيل، ومحمد صالح الأديب. وقد تم في اجتماع كربلاء رسم الخطوط العريضه للتنظيم وحددت أساليب العمل الحزبي وتم اختيار أول قيادة للحزب وضمت: الصدر والأخوين الحكيم والعسكري ومحمد صادق القاموسي.

---

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص200.
(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص233.
(3) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق.
(4) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص35-36.
(5) أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ص291.

وتقوم نظرية الحزب في إنجاز مهامه وأداء دوره والوصول إلى أهدافه النهائية على أساس المرحلية الأربع: (1) المرحلة التغييرية: وهدفها أن يصنع الحزب كتلة من المجاهدين تتمكن من حمل الدعوة بشكل علني. (2) المرحلة السياسية: يكون خلال هذه المرحلة أعضاء الحزب مهيأين ومدربين لتنفيذ المرحلة التالية وتسيير أمور الدولة عند إقامتها، والتحضير لوضع أنظمة وقوانين الدولة على أساس الإسلام. كما يتم تهيئة الأمة وتعبئتها. وخلال هذه المرحلة يجري إضعاف الحكم الكافر وعزله عن الأمة. (3) المرحلة الثورية: حيث تتهيأ الدعوة لتأخذ السلطان من الكافر وأعوانه، ويتم إسقاط آخر معاقل الكفر في الإقليم. (4) المرحلة الحكمية: يعمل الحزب خلالها على توفير مهام إقامة الدولة الإسلامية[1]. ويعتمد الحزب التعددية الحزبية، ورأي الأمة من خلال الانتخابات، ويؤمن بالنظام البرلماني الدستوري وصولا إلى قيام الدولة الإسلامية[2].

خاض الحزب صراعاً ضارياً في الستينات مع الشيوعيين والقوميين، ثم مع النظام البعثي وصدام حسين في السبعينات والثمانينات وتمكن الأخير من ضرب قاعدته في النجف ومحافظات الفرات الأوسط وتشرذم الحزب وانسلخت عنه تنظيمات أخرى وذهب ضحية المواجهات عام 1974 عدد كبير من قياداته بينهم الشيخ عارف البصري والسيد نوري الطعمة وحسين جلو خان، السيد عماد التبريزي، والسيد عز الدين القبانجي. (ينظر: قبضة الهدى) وخلال سنوات المواجهة تكبد الحزب خسائر بشرية تجاوزت الآلاف من كوادره، لعل أهمها إعدام السيد محمد باقر الصدر، الذي تحول إلى رمز فكري وحركي ومرجعي وقيادي ومن ثم رصيد وعامل قوة داخل هيكل الحزب وخارجه. وخلال الثمانينات ادعى الجناح العسكري للحزب المسؤولية عن عدد من العمليات ضد القوات العراقية على طول الحدود، بالإضافة إلى تفجير السفارة العراقية في بيروت ومقرات قيادة القوة الجوية ووكالة الأنباء العراقية ووزارة التخطيط...

وقد قبلت قيادته العليا التي يمثلها إبراهيم الجعفري الدخول في الترتيبات القيادية التي أنشأتها سلطة الاحتلال الأمريكية، لكنها لم تنفك تؤكد ضرورة التخلص من الاحتلال.

وينقسم الحزب حالياً إلى جناحين متنافسين الأول هو حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام أو تنظيم لندن) وكان يمثله الدكتور إبراهيم الجعفري قبل انسحابه من الحزب ثم نوري المالكي، والثاني هو حزب الدعوة تنظيم العراق. وعلى الرغم من عدم وجود فروق أيديولوجية بين الجناحين إلا أنهما يختلفان تنظيمياً، مثلما يختلفان من حيث القيادات.

## الدعوة الإسلامية- تنظيم العراق (حزب)

أحد أجنحة «حزب الدعوة الإسلامية»، ويمتلك تنظيماً وقيادةً مستقلةً عن حزب الدعوة الذي يتزعمه حالياً رئيس الوزراء نوري المالكي. وقد عقد الحزب مؤتمره العام في النجف الأشرف خلال يومي 21-22 تموز/ يوليو 2009، وانتخبت خلال المؤتمر قيادة للحزب ضمت: هاشم ناصر الموسوي (الأمين العام)، عبد الكريم

(1) يمكن الإطلاع على النظام الداخلي للحزب في: صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص451-624.

(2) ينظر: حزب الدعوة الإسلامية، التعريف بحزب الدعوة الإسلامية.

العنزي (قبل انشقاقه)، خالد الاسدي (الناطق باسم الحزب)، خضير الخزاعي، عبد الفلاح السوداني. وخلال انتخابات عام 2005 حصل على 10 مقاعد في مجلس النواب.

**الدعوة الإسلامية- تنظيم الداخل (حزب)**

انشقاق عن حزب الدعوة الإسلامية- تنظيم العراق، جاء نتيجة انسحاب عبد الكريم العنزي الذي كان يرأس كتلة الحزب البرلمانية، والذي عقد مؤتمراً للحزب في 2 آب/ أغسطس 2009، لاختيار قيادة جديدة للحزب، وقد أعلن الحزب على لسان أمينه العام هاشم الموسوي استبعاد العنزي عن عضوية الحزب. وقد بادر العنزي إلى الإعلان عن تنظيم جديد لـ«حزب الدعوة الإسلامية- تنظيم الداخل».

**الدفاع المدني**

مجموعة من الوسائل الوقائية والعلاجية التي تقوم بها السلطات الحكومية المختصة بقرارات وأوامر تصدرها، وينظم أعمال الدفاع المدني في العراق قانون الدفاع المدني الملغى رقم (5) لسنة 1962 والذي حل محله قانون الدفاع المدني رقم (64) لسنة 1978 إلا أن تلك القوانين لم تبين تلك الأحوال التي يتم العمل بها أو الحدود التي تطبق بها الأحكام.

**الدفاع الوطني المقدس - حدوم- (حركة)**

تدعي الحركة إنها عقدت مؤتمرها الأول سراً في السليمانية بتاريخ 15 آذار/ مارس 1993، وفيه جرى إعلان مبادئ الحركة ونظامها الداخلي وقيادتها. كما أعلنت ذكرى الانتفاضة يوما لتأسيسها. وترى أنها «تنظيم سياسي وطني عراقي يهدف إلى إزاحة الدكتاتورية وإقامة البديل الديمقراطي وإعادة بناء العراق وفق منهج العدل والمساواة والحرية» وطبقا للبيان التأسيسي والنظام الداخلي للحركة فإنها تؤمن بعدد من المبادئ منها: (1) دين الدولة الرسمي هو الإسلام. (2) إن الكفاح الثوري هو الوسيلة الوحيدة لإسقاط النظام الدكتاتوري وإقامة البديل الديمقراطي. (3) تؤمن بوحدة العراق أرضا وشعبا. ومن مؤسسي الحركة: أبو حيدر العذاري، أبو تراب الموسوي (عضو المكتب السياسي)، محمد التميمي، عبد الله شبر (-1994)، كريم شدهان (-1995)، علي عبد المنعم (أبو اليقضان) (قتل).

شاركت الحركة في عمليات عسكرية ضد نظام حكم صدام حسين، فضلاً عن انطوائها تحت قيادة «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يتزعمه أحمد الجلبي[1].

**الدفاع عن الشعب العراقي (حركة)**

إحدى قيادات المعارضة العراقية في الخارج تأسست عام 1963 وتزعمها الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري واشترك في عضويتها فيصل السامر، عزيز الحاج، ذو النون أيوب، نوري عبد الرزاق، محمود صبري، مصطفى البارزاني، وجلال الطالباني. وقد استفادت الحركة كثيراً من وجود الجواهري فيها واكتسبت زخما لا بأس به.

**دورش توراة (جمعية)**

تأسست في بداية عام 1940، ويشير أحد منشوراتها إلى أن كل يهودي ملزم بقراءة التوراة المقدسة على الدوام. وحيث أن الكثيرين تعيقهم أعمالهم عن ذلك فمن الممكن أن يعوضوا ذلك باشتراكهم في مساعدة المشتغلين بالتوراة الذين ليس لهم معيشة ليتمكنوا من أداء هذا الفرض

(1) حركة الدفاع الوطني المقدس، البيان التأسيسي والنظام الداخلي، (الحركة)، 1993.

المقدس عنهم وعمن يقدم لهم المساعدة. وقد قامت هذه الجمعية بتدريس العلوم الدينية اليهودية للنشء اليهودي والتي كانت مفتاحاً لزرع الأفكار الصهيونية المتعلقة بالأرض المقدسة وشعب الله المختار والوطن القومي لليهود[1].

## دولة العراق الإسلامية

ينظر: مجلس شورى المجاهدين (2006)

## الدول الفاشلة

أصدر صندوق السلام العالمي[2] Fund For Peace) وهو منظمة غير حكومية، مقرها واشنطن بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) مؤشر الدول الفاشلة عام 2005 وضم (76) دولة، وفي عام 2006 توسعت القائمة لتضم 146 دولة، ثم 177 دولة عام 2007، وقد صنفت الدول الفاشلة وفقا لسمات عديدة من بينها: عدم قدرة الحكومة المركزية في هذه الدول على فرض سلطتها على ترابها الوطني وتأمين حدودها أو احتكار هذه المهمة، عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم، تفشي الفساد وانعدام تداول السلطة فيها، غياب أو ضعف النظم القانونية فيها وتهديد وحدتها واستقرارها بالانقسامات العرقية والدينية الحادة. وقد وضعت هذه السمات في 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكريا، تتراوح قيمة كل منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت الدول الفاشلة. وما يهمنا في هذه المؤشرات إن العراق:

- في عام 2005 احتل المرتبة الرابعة عالميا بعد السودان ومتقدما على الصومال، وحصل على 103,2 نقطة.
- في عام 2006 حافظ على موقعه السابق بـ 109 نقاط.
- وفي عام 2007 تقدم العراق إلى المرتبة الثانية عالميا بعد السودان التي تصدرت الدول الفاشلة منذ عام 2006.
- وفي عام 2008 تراجع العراق إلى المرتبة الخامسة عالميا بعد الصومال والسودان وزمبابوي وتشاد، بفعل التحسن الأمني وتزايد الثقة بالحكومة.
- في عام 2010، تراجع إلى المرتبة السابعة خلف الصومال وتشاد والسودان وزمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان التي تعد أكثر فشلاً.

## دوهان الحسن (1887- 1956)

احد قادة ثورة العشرين العشائريين ونائب سابق. ولد الشيخ دوهان الحسن الجبوري في ناحية القاسم (التابعة لمحافظة بابل حالياً)، عام 1887، وتولى رئاسة عشيرته وعمره 20 سنة. اشترك في الحركة الوطنية ضد الأتراك عام 1917، وبعد ذلك في ثورة العشرين، فسجن في الحلة.

انتخب نائباً عن الحلة في مجلس النواب في كانون الأول/ ديسمبر 1937، وأعيد انتخابه في تشرين الأول/ أكتوبر 1934، وآذار 1947. توفي عام 1956[3].

## الديمقراطي (الحزب)

ينظر: صالح مهدي دلكه

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص206.

(2) www.fundforpeace.org.

(3) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص327.

**الديمقراطي الأخضر (الحزب)**

تأسس في العاصمة اليوغسلافية بلغراد في 16 تموز/ يوليو 1982 على يد مجموعة من المغتربين العراقيين، بينهم: عبد الكريم الحسني الحجازي (رئيس الحزب والناطق الرسمي)، جواد السماوي، كاظم محمد، عمار ياسر، محمد النجفي، ومحمد الكبيسي. وبعد عودة رئيس الحزب إلى العراق في 21 تموز/ يوليو 2003 بدأ الحزب يعد لإطلاق نشاطه السياسي داخل العراق[1].

**الديمقراطي التركماني الكردستاني (الحزب)**

يؤيد الحزب إقامة نظام فيدرالي في العراق. يتزعمه دلشاد شويشلي في حين يشغل نافي القصاب منصب الأمين العام المساعد.

**الديمقراطي التقدمي لكردستان العراق (الحزب)**

ينظر: حمزة عبد الله

**الديمقراطي العراقي (الحزب)**

انشق عن «اتحاد الديمقراطيين العراقيين» مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1993. وجاء في كراس وثائق الحزب انه حركة سياسية ديمقراطية منظمة يقوم على أساس الانتماء الطوعي للعراقيين ويسعى إلى الإطاحة بنظام صدام حسين وإقامة نظام ديمقراطي ليبرالي في العراق. وللحزب مقر في لندن وكردستان. ويرأس الحزب عزيز عليان، فيما ضمت اللجنة التنفيذية كلاً من: موفق فتوحي، عايدة عسيران، حامد مقصود، سمير شاكر عزيز، مهدي البصام، زياد حويزي، كامل نامدار، وشاكر صالح[2]. انضم إلى «المؤتمر الوطني العراقي» إلا انه جمد عضويته فيه عام 1996.

**الديمقراطي الكردستاني (الحزب)**

أكبر الأحزاب الكردية وأهمها. بعد هرب الملا مصطفى البارزاني إلى إيران وإعلان جمهورية مهاباد في كانون الأول/ ديسمبر 1945، عمل الأكراد العراقيون اللاجئون فيها على تأسيس حزب سياسي لهم على غرار «الحزب الديمقراطي لكردستان إيران» فشكلوا لجنة تحضيرية برئاسة البارزاني وفي عام 1946 عقد الملا مصطفى البارزاني في مهاباد سلسلة من الاجتماعات مع القيادات الكردية، استهدفت التحضير لتأسيس الحزب. وأرسل حمزة عبد الله إلى كردستان العراق الذي شكل لجنة تحضيرية أخرى تتألف من ممثلي الكتل الكردية الأربع الكبرى في كردستان: شورش ورزكاري وهيوا والفرع العراقي للحزب الديمقراطي لكردستان إيران. وبعد صراع بين حمزة والشيوعيين الأكراد تمكن من عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في بغداد في 16 آب/ أغسطس 1946 وقد حضره 32 مندوباً يمثلون حزبي شورش وروزكاري المنحلين، وناقش المؤتمر المنهاج والنظام الداخلي للحزب، وانتخبت اللجنة المركزية للحزب وضمت 15 عضواً: مصطفى البارزاني- رئيساً، الشيخ لطيف الشيخ محمود- النائب الأول، كاكة زياد آغا- النائب الثاني، حمزة عبد الله (الأمين العام للحزب)، ميرحاج أحمد، جعفر محمد كريم، علي عبد الله، صالح اليوسفي، عبد الكريم توفيق، رشيد عبد القادر، رشيد باجلان، الملا حكيم خانقيني، عوني يوسف،

---

(1) (www.democratic-green.com).

(2) شمران العجلي، المصدر السابق، ص302.

طه محي الدين معروف- أعضاء، عبد الصمد محمد- احتياط. واتخذ الحزب قراره بإصدار صحيفة شهرية سرية باسم روزكاري (التحرير). وأعطي الحزب اسماً كردياً هو «بارتي ديموكراتي كورد- عراق» ونظراً لاستخدام كلمة بارتي اللاتينية أصبح العراقيون يطلقون عليه اسم «حزب البارتي»[1]. وقد أكد البرنامج السياسي للحزب على الأهداف القومية للشعب الكردي ورغبته في العيش في اتحاد عراقي يتحقق من خلال «الإدارة الحرة للأكراد، لا عن طريق الضم القسري الذي فرضه الاستعمار البريطاني»[2] وجاء في منهاج الحزب أن الحزب «يناضل من أجل استكمال البناء الديمقراطي والاشتراكي لقطرنا العراقي، ومن أجل تطوير الحكم الذاتي لمنطقة كردستان»[3].

وعلى الرغم من مشاركة البارتي في الأحداث السياسية ما بين عامي (1946-1951) إلا إن نفوذه في كردستان العراق ظل ضئيلاً. وفي عام 1950 حددت الحكومة العراقية صفة البارتي كونه منظمة موالية للحزب الشيوعي العراقي، وأودعت أمينه العام حمزة عبد الله السجن. ولمدة عام تقريباً كان للحزب قيادة مؤقتة.

وفي آذار/مارس 1951 عقد الحزب مؤتمره الثاني في بغداد لمناقشة أوضاعه الداخلية، وانتخبت لجنة سركزية جديدة شغل فيها إبراهيم احمد منصب الأمين العام للحزب. وفي 26 كانون الثاني/ يناير 1953 عقد الحزب مؤتمره الثالث في مدينة كركوك الذي تم فيه تعديل منهاج الحزب وتبني المبادئ الماركسية-اللينينية. وتم تغيير اسم الحزب إلى «بارتي ديموكراتي كردستان». كما ناقش قضية الانشقاق الداخلي في صفوف الحزب وبخاصة «الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي الكردي العراقي» الذي أسسه حمزة عبد الله. وفي عام 1956 انضمت جماعة حمزة سليمان من هذا الجناح وأبدل اسم الحزب ليصبح «الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان». وبعد عام انضم قادة فرع كردستان في الحزب الشيوعي العراقي إلى الحزب وهم: صالح الحيدري، حميد عثمان، كمال فؤاد، وغيرهم.

وفي عام 1957 قام البارتي بمحاولة غير ناجحة للدخول في جبهة الاتحاد الوطني، لكنه في ظل تغيير نظام الحكم في العراق بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 بدأ يعمل بحرية حتى قبل إجازته عام 1960.

ساند الحزب انقلاب تموز/يوليو 1958 وقابل وفد منه عبد الكريم قاسم. وفي 9 كانون الثاني/ يناير 1960 تقدمت الهيئة المؤسسة المبينة أدناه بطلب إلى وزارة الداخلية للموافقة على تأسيس حزب باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» التي وافقت على الطلب. وتكونت الهيئة من: الملا مصطفى البارزاني، إبراهيم احمد، عمر مصطفى، علي عبد الله، نوري شاويس، حلمي علي شريف، شمس الدين المفتي، ملا عبد الله إسماعيل، إسماعيل عارف، وصالح عبد الله اليوسفي. وحدد الحزب أهدافه بالاتي: (1) إن يناضل من أجل صيانة الجمهورية العراقية الديمقراطية وتوطيدها.. (2) ممارسة أقصى الحزم والشدة ضد أعداء الجمهورية وتقوية القدرة الدفاعية للقوات المسلحة الوطنية لحماية مكاسب

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص320؛ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص145 -152، ص269 -276.

(2) مجموعة كتاب، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، ص24-25.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص324.

الشعب. (3) النضال من اجل صيانة السلام والسير على هدى مقررات مؤتمر باندونغ وميثاق الأمم المتحدة. (4) النضال من أجل تعزيز علاقات الأخوة والصداقة بين الشعبين العربي والكردي وسائر الأقليات القومية كالآشوريين والتركمان والأرمن وغيرهم وتعزيز الوحدة الوطنية. (5) العمل على توسيع قاعدة الحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية ومحاربة الانفصالية. وأجازت وزارة الداخلية الحزب، وأصدر جريدة «خه بات» لتكون ناطقة باسمه. وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1960 عقد الحزب مؤتمره الرابع الذي طرد فيه بعض أعضائه ممن اتهموا بالشيوعية وأبرزهم حمزة عبد الله. وفي 9 أيلول/ سبتمبر 1961 أغلق الحزب تزامنا مع الاضطرابات في المناطق الكردية[1].

خاض أمينه العام حمزة عبد الله صراعاً من أجل تقريبه من الماركسية إلا أن البارزاني أقصاه وأحل محله إبراهيم أحمد الذي انقلب عليه وأخرجه هو وصهره جلال الطالباني من الحزب ليحتكر البارزاني قيادة الحزب ومجمل الحركة الكردية حتى عام 1975.

في 11 آذار/ مارس 1970 اتفق الحزب مع الحكومة العراقية على منح الشعب الكردي حقوقه المشروعة في الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية. لكن سرعان ما عاد القتال بين الطرفين لينتهي بانتصار الحكومة عقب اتفاقية الجزائر 1975 بين العراق وإيران الذي أوقفت الأخيرة فيه دعمها للأكراد وبخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث ترك قادة الحزب العراق ليشكلوا جبهة معارضة ضد الحكم وينسقوا جهودهم مع بعض التنظيمات الكردية الأخرى مشكلين «جبهة الأحزاب الكردستانية المعارضة»[2]. وقاد عزيز العقراوي انشقاقا التحق بالجبهة الوطنية التقدمية .

أدت اتفاقية الجزائر عام 1975 وما تلاها من تمكن الحكومة العراقية من توجيه الضربات الموجعة لتنظيمات الحزب إلى انهيار شبه كامل لتنظيماته، وبعد وفاة الملا مصطفى البارزاني تولى قيادة الحزب نجله مسعود الذي أصبح القائد الفعلي للبارتي منذ عام 1979 وحتى الوقت الحاضر، إلا أن الحزب بدأ منذ منتصف السبعينات يتعرض لمنافسة متزايدة من التنظيمات الحزبية السياسية والمسلحة فلم يعد المحتكر للنضال الكردي، وتتركز مناطق نفوذه في اربيل ودهوك.

أصبح مسعود قائد الحزب ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر 1979. وفي عام 1991 بدأت مرحلة جديدة من نضال الحزب. فعلى الرغم من اتخاذه موقفا حياديا من حرب الخليج الثانية ولم يدخل في التنظيمات المعارضة التي أنشأت بإشراف سوري، فانه حاول التفاهم مع صدام حسين لكن سرعان ما انهارت المفاوضات بين الطرفين. اشترك الحزب في انتخابات أيار/ مايو 1992 وحصد نصف مقاعد البرلمان الكردي .

لعب الصراع على احتكار قيادة الحركة الكردية والتنافس المستمر بين البارتي والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني دورا مهما في تحديد مسارات الحركة الكردية، ومع وصول التنافس الى مستوى الحرب الأهلية كادت الأمور تتدهور في كردستان لولا التدخل الأمريكي الذي نجح في التوفيق بينهما ووضع حد للحرب التي تفجرت عام 1996 وأدت إلى استعانة مسعود بالقوات العراقية الحكومية لوقف زحف قوات الاتحاد. إلا أن الأمور تبدلت منذ عام 2003 ليعزز البارتي تعاونه مع الاتحاد

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص141-147.
(2) المصدر السابق، ص147.

الوطني على أساس الشراكة واقتسام النفوذ والأدوار سواء في كردستان أو في الحكومة الاتحادية. ففي عام 1998 اتفق مع الاتحاد لاقتسام مناطق النفوذ بين الحزبين الأكبر في كردستان، كما تحالف مع الأتراك لقتال حزب العمال الكردي (التركي). (ينظر: اتفاق واشنطن). شارك الحزب بفاعلية في الترتيبات السياسية التي أنشأت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/ أبريل 2003 وتمثل في مؤسسات الحكم الجديدة.

عقد البارتي مؤتمره العام في اربيل عام 2011 وجدد انتخاب مسعود البارزاني رئيسا للحزب.

**الديمقراطي الكردستاني الموحد (الحزب)**

ينظر: حزب الوحدة الكردستاني

**الديمقراطي المسيحي العراقي (الحزب)**

طبقاً للمشروع السياسي للحزب الديمقراطي المسيحي العراقي فان الحزب هو«حزب وطني ديمقراطي برلماني وهو المظلة الوحيدة لشعبنا المسيحي في العراق وفي المهجر بكل التسميات التي يحملها (كلدان، سريان، أشوريين وأرمن). ويرفض التسميات التي تطلق على شعبنا هذا مسيحي عربي وذلك مسيحي كردي كون إن لشعبنا حضارته وتاريخه وتراثه وعاداته وتقاليده التي تميزه عن باقي الشرائح المكونة للنسيج الاجتماعي للشعب العراقي». ويطالب بتشريع قانون خاص للأحوال الشخصية ينظم شؤون المسيحيين من حيث الزواج والتفريق والنفقة والميراث تناط مهمة تطبيقه برجال قانون مسيحيين يعينون بوظيفة قاض لهذا الغرض. ويصف الحزب نفسه بأنه حزب علماني يعمل جاهداً لفصل الدين عن الدولة وكون إن مسالة الإيمان هي بين الفرد وخالقه وهناك الجامع والكنيسة والمعابد الأخرى يحق لكل مؤمن من أداء الفرائض المطلوبة دون المساس بحرية الآخرين انطلاقا من مبدأ (الدين لله والوطن للجميع). ويطالب الحزب بإلغاء حقل الدين حيثما ورد في المستمسكات الثبوتية (دفاتر النفوس، الجنسية العراقية، جواز السفر) والتأكيد فقط على عراقية الفرد بغية إزالة الفوارق الاجتماعية وتهديم الحواجز النفسية التي عاصرت الفرد العراقي.

من جهة أخرى، يعمل من اجل لامركزية المحافظات ووضع نظام ضريبي يمكنها من الاعتماد ذاتياً على مواردها المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى ما تحصل عليه من الحصة المخصصة لها من الدخل القومي المركزي.

ويدعو الحزب إلى السير قدماً في حوار الحضارات بين الأديان السماوية وتشجيع نقاط الالتقاء والعمل على إزالة أو إضعاف بؤر الخلاف في التفسير والرأي والاجتهاد وصولاً إلى الشعار الذي تفتخر به كل الديانات وهو الأمانة والتسامح والمحبة بين الشعوب كونها جميعا من خلق الله[1] وأمينه العام ميناس إبراهيم اليوسفي.

**الديمقراطي الموحد لكردستان (الحزب)**

ينظر: الديمقراطي الكردستاني (الحزب)

**الديمقراطية**

الديمقراطية (Democracy) كلمة قديمة جداً

(1) جريدة الصباح، المشروع السياسي للحزب الديمقراطي المسيحي العراقي، 19/ 9/ 2007. (www.alsabaah.com).

إلا إن معانيها كانت معقدة دائماً. فقد دخلت اللغة الانجليزية في القرن السادس عشر[1]. وبحسب مدلولها اللغوي اليوناني القديم تعني «حكم الشعب» وهي منحوتة من كلمتين أولاهما ديموس Demos وتعني الشعب وقراطيا Kratia وتعني الحكم وقد كان هذا النوع من الحكم ميسورا في الجماعات الصغيرة، كما كان الأمر في المدن اليونانية المستقلة[2].

إن جذور كلمة الديمقراطية قديمة ويمكن تتبعها في الكتابات السياسية اليونانية القديمة، لكنها ظلت دائماً معقدة تثير الالتباس بالفهم. وتعني نموذجاً جديداً من ممارسة السلطة يختلف عن نظام الإمبراطور والملك والإله القائم على أساس حق الفرد في حكم الجماعة رغما عنهم، فهذا المفهوم طرح صيغة جديدة بحيث يكون الجميع مشاركين في حكم أنفسهم سواء من خلال الإدلاء المباشر برأيهم، أو انتخاب من يمثلهم وتكون العلاقة توافقية معهم بان يجسدوا مصالحهم ويعبروا عما يريدون .

وفي صورتها الأولى عبرت عن إن الشعب هو الذي يحكم نفسه حكماً مباشراً بأن يجتمع المواطنون ويشتركون في مناقشة مشكلاتهم، ويتخذون القرارات اللازمة لحلها لتكون بعد هذا ملزمة للكافة في سلوكهم فتتحول إلى واقع. كان هذا النظام سائداً في عصر الحضارة الإغريقية ولم يكن مقصوراً على بلاد الإغريق. فكما كان مطبقا في أثينا الإغريقية طُبق في ايطاليا وفي آسيا الصغرى وفي جنوب فرنسا، وفي نيس ومرسيليا وعلى الشاطئ الشرقي لشبه جزيرة ابمبريا (أسبانيا) وفي صقلية. كما طبق في مصر الفرعونية وفي عهد البطالمة وتحت حكم الرومان من بعدهم. فيما يذهب الكثير من الباحثين إلى تأييد فكرة أن العراق القديم قد شهد أولى التجارب الديمقراطية، فعلى سبيل المثال يؤكد توركيلد جاكوبسن أن الفكر السياسي العراقي القديم كان قد عرف نمطا من الديمقراطية سماه «الديمقراطية البدائية» في مجتمع صنف على أساس أنه «مجتمع ديمقراطي وعسكري».

لعل أكثر التعريفات ذيوعا للديمقراطية ذلك الذي يعود إلى الرئيس الأمريكي ابراهام لنكولن عندما عبر عنها «حكم الشعب بالشعب للشعب» بمعنى أن تكون السلطة في أيدي الشعب بدون وساطة .وعرفها جورج بيردو بأنها «فلسفة، نمط عيش ومعتقد وتكاد تكون عرضاً شكلاً للحكم». كما يرى الآن تورين أنها «اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة». ويركز هذا التعريف على الآلية المؤسساتية في اختيار الحكام، ويعتبرها أساس الديمقراطية. «فلا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة ومجددة عن طريق الانتخاب الحر».

### الديمقراطية التوافقية

يعد نمط الديمقراطية التوافقية Consociation من أشكال الديمقراطية الليبرالية، حيث يجد له بعض التطبيقات الأوروبية ولاسيما في النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا، وهو يشير إلى تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية كونها وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي، وعليه فانه لا يعتمد مبدأ الأغلبية، وإنما يعتمد مفهوم التراضي أو التوافق السياسي. كما يرتبط بالتمثيل النسبي حيث يتم فيها اقتسام السلطة على مستوى المؤسسات، بحيث يتم التأكد من أن جميع الاثنيات ممثلة فيها بما يتفق مع حجمها في المجتمع، فتقوم على أساسها حكومة ائتلافية. وبهذا المعنى

(1) فليب غرين، الديمقراطية، ص47.
(2) م. هـ جونز، الديمقراطية الأثينية، ص117-118.

يمكن عد النظام الديمقراطي في العراق منذ عام 2003 عبارة عن ديمقراطية توافقية.

يعرِّف آرنت ليبهارت الديمقراطية التوافقية استنادا إلى أربع خصائص، هي[1]:

- الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي؛
- الفيتو المتبادل أو حكم «الأغلبية المتراضية»، التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية؛
- النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة؛
- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

وهناك من يرى أن التوافقية مجرد هوية تعددية، تشكل حماية من الاستبداد والتطرف، وتحتوي مجموعة آليات رقابة وموازنة. لكنها ليست ديمقراطية بالمعنى الحديث، أي إنها ليست ديمقراطية ليبرالية قائمة على المواطنة، لأنها تنصِّب فوق الأمة وفوق المواطنة جماعات مسيسة، وتفقد المواطنة الفردية معناها في هذه الحالة، كما يفقد التنافس الديمقراطي معناه ويتحول من تنافس على برامج شاملة لمجمل مصالح الوطن، إلى تنافس داخل كل طائفة أو مذهب، على من يمثلها أو يمثله في مقابل الطوائف الأخرى[2].

## الديمقراطيون العراقيون ضد الاحتلال

تأسس تجمع الديمقراطيين العراقيين ضد الاحتلال كاستمرارية لنشاط مجموعة من العراقيين التقدميين منذ عام 1991 تحت اسم «تجمع العراقيين ضد الحرب والحصار» وقد




أعلن عن أهدافه وهي: (1) دعم وإسناد نضال الشعب العراقي وقواه وتنظيماته الوطنية في سعيها من اجل إنقاذ العراق من السيطرة الاستعمارية الانكلو أمريكية؛ (2) دعم نضال الجماهير العراقية بكل فصائلها من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية في كافة جوانب الحياة العامة والمهنية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ (3) دعم شعبنا لإزالة الاحتلال البغيض والتصدي لمحاولات وضغوط قوى الاحتلال لتأسيس أحزاب صورية مرتبطة بها هدفها ترسيخ الاحتلال والهيمنة الأجنبية..؛(4) إسناد نضال الشعب العراقي من أجل إزالة ما تبقى من مؤسسات ومخلفات النظام الدموي المنهار..؛ (5) دعم وإسناد نضال شعبنا من أجل تلاحمه مع شعوب العالم والمنطقة وخاصة نضال الشعب الفلسطيني..؛ (6) إسناد جهود الشعب العراقي من أجل بناء بنيته التحتية بأيادي وطنية تضمن الاحتياجات المستقبلية لتطوره وازدهاره.

## الديمقراطيين العراقيين (حركة)

تأسست في أواخر كانون الثاني/ يناير 1992، بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدها عدد من الشخصيات السياسية العراقية اتفقوا خلالها على إطلاق مبادرة علمية لبناء إطار تنظيمي واسع ومرن للديمقراطيين الوطنيين العراقيين ممن يلتزمون بالمصالح الوطنية والقومية ويتبنون الديمقراطية فكراً ومنهجاً وأسلوباً في الحكم. واختير نوري عبد الرزاق منسقاً لأعمال التحضير لمؤتمر التأسيس لإقرار الخطة السياسية والهيكل التنظيمي.

---

(1) ارنت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ص47.

(2) مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق، ص98.

# حرف الراء

## رؤوف الأمين (ت 1932)

نائب سابق. ولد وترعرع في الحلة ودرس فيها العلوم الدينية، ويعد أحد ابرز الشخصيات الوطنية في المدينة مطلع القرن العشرين. انضم إلى جمعية «حرس الاستقلال» عام 1919، وكان احد المنفيين إلى جزيرة هنجام (1920) وقد عاد إلى العراق في 8 شباط/ فبراير 1921. وتولى رئاسة بلدية الحلة في كانون الثاني/ يناير 1922، وفي عام 1925 ساهم في تأسيس «حزب النهضة العراقية» وكان معتمد الحزب في الحلة. انتخب عضوا في مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثالثة عن لواء الحلة (1930). اغتيل في مسقط رأسه في 19 آب/ أغسطس 1931[1].

## رؤوف الجادرجي (ت 1959)

وزير سابق. ولد في بغداد ودرس في بغداد واسطنبول وكان يجيد اللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية والتركية. اختير عضواً في «المجلس التأسيسي» العراقي، وكان من بين المعارضين للمعاهدة العراقية- البريطانية الأولى وصوت ضدها. أصبح مديراً لمدرسة الحقوق عام 1924، ثم وزيراً للمالية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26 حزيران/ يونيو 1925- 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926)، ثم وزيراً للعدل في وزارة جعفر العسكري الثانية (21 تشرين الثاني/نوفمبر 1926- 8 كانون الثاني/ يناير 1928)، وفي عام 1929 عين سفيراً ووزيراً مفوضاً في تركيا. توفي عام 1959.

## الرابطة الأدبية (جمعية)

تأسست في مدينة النجف الأشرف في 13 أيلول/ سبتمبر 1932، وكان رئيسها الشيخ محمد علي اليعقوبي (1894-1965). ومن ابرز أعضائها: عبد الوهاب الصافي، والسيد محمود الحسيني، والشيخ جواد الشيخ راضي، والشيخ صالح الجعفري، والشيخ جواد السوداني، والسيد مصطفى جمال الدين، والسيد محمد بحر العلوم. وكانت تهدف إلى جمع شمل الأدباء والشعراء والمثقفين والعمل على تطوير الأدب النجفي والنهوض بالمستوى الثقافي بشكل عام. وكان لمجالسها الأدبية والعلمية، وأنديتها الخاصة والعامة، ومنابرها الحسينية دور كبير في صقل المواهب الأدبية وتنوير الأفكار في القضايا الدينية والسياسية. وقد قامت بنشاط ملحوظ في مجال التعبئة الإعلامية خلال أحداث عام 1941[2].

---

(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص286.

(2) جعفر باقر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج 1، ص290.

**الرابطة الإسلامية في كردستان العراق(حركة)**

ينظر: الحركة الإسلامية في كردستان العراق

**الرابطة الثقافية (جمعية)**

تأسست الجمعية في كانون الأول/ ديسمبر 1943، وقد أراد مؤسسوها أن تكون نواة لحزب سياسي ديمقراطي اشتراكي راديكالي. ومن أبرز مؤسسيها عبد الجبار الجلبي، محي الدين يوسف، عبد الفتاح إبراهيم، جمال نظمي، خدوري خدوري، حازم نامق، ومجيد عبد الله. وتهدف الجمعية إلى: بث الروح الديمقراطية، وتشجيع النشاط العلمي والاجتماعي... نشطت الجمعية في المجال الثقافي وبخاصة النشر والتأليف. وفي ظل وزارة أرشد العمري الأولى (1 حزيران/ يونيو - 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946) حلت الجمعية[1].

**رابطة الشباب**

أو «كومه لي لا وان» رابطة طلابية كردية ذات طابع ثقافي اجتماعي (وسياسي نوعا ما) وأصدرت مجلة ذكريات الشباب «باد كاري لاوان» صدر عددها الأول في عام 1933. ومن أبرز أعضائها فاضل رؤوف الطالباني وإبراهيم أحمد وحامد فرج وشاكر فتاح[2].

**رابطة الشيوعيين العراقيين**

ينظر: داود الصايغ

**الرابطة القومية**

تأسست في آب/ أغسطس 1958 كمنظمة تضم عناصر قومية. وأهدافها التحرر والوحدة والاشتراكية، تجميع القوى القومية من أجل العمل على بناء مجتمع اشتراكي موحد قائم على الأسس «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» وشعارها «شعب عربي واحد- دولة عربية واحدة». ومن أبرز قادتها هشام الشاوي وعدنان الراوي (الذي كان عضوا في حزب الاستقلال)، فوزي عبد الواحد خضر، عاد تكليف الفرعون، ورمزي العمري.

لا تعتبر الرابطة نفسها حزباً سياسياً وإنما دعوة للتجمع القومي على أساس المبادئ التالية: (1) الوحدة العربية الشاملة ضرورة قومية، وان وحدة العراق الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة كبرى لتحقيقها. (2) الوطن العربي بحدوده الطبيعية كل لا يتجزأ ولا يجوز مطلقا التنازل عن أي جزء منه. (3) العراق جزء من الوطن العربي والعرب والأكراد متساوون في الحقوق والواجبات فيه... (4) الاشتراكية طريق القومية العربية لبناء مجتمع تضامني تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة وتعمه السعادة والحرية. (5) الحياد الايجابي سياسة تمليها مصلحة الشعب العربي في هذه الفترة التاريخية. (6) السلام أمنية الشعب العربي، إلا أنه لا يعني الاستسلام للمعتدي. (7) الديمقراطية سبيل العربي يحكم نفسه بنفسه[3]. وقد وقفت الرابطة ضد الحربية، وهاجمت جميع الأحزاب العراقية وعدت الظاهرة الحزبية ركيزة الاستعمار وواحدة من أسباب التفسخ الاجتماعي والفساد السياسي وأشادت بتجربة جمال عبد الناصر في إلغاء جميع الأحزاب من دولة الوحدة[4]. وكانت

---

(1) حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص92-94.

(2) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص216.

(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص183-184.

(4) عبد الحميد العاني (وآخرون)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 2، ص192.

تصدر صحيفة سرية باسم «الرقيب» فضلاً عن إصدار عدد من الكراسات والكتب[1]. وفي عام 1964 انقسمت الرابطة إلى قسمين أحدهما أطلق على نفسه «المؤتمر القومي» بزعامة عدنان الراوي ورمزي العمري. والثاني احتفظ باسم الرابطة القومية. وكلاهما لم يعد له وجود بعد عام 1968.

## رابطة النساء العراقيات

إحدى التنظيمات التابعة لـ«الحزب الشيوعي العراقي»، وصل عدد فروعها أيام المد الشيوعي منتصف القرن العشرين إلى 53 فرعا. لكن وفي عام 1960 عندما اتخذ عبد الكريم قاسم إجراءاته القمعية ضد الحزب الشيوعي وتنظيماته، أغلقت على نحو تدريجي جميع فروعها[2].

## الرابطة الوطنية لزعماء وشيوخ العشائر العراقية- تنظيم العشائر الوطني

تدعي أنها تأسست في 14 تموز/ يوليو 1998 من مجموعة من أبناء شيوخ العشائر كتنظيم سري، وفي 16 نيسان/ أبريل 2003 عقدت مؤتمرها الأول وحضره حوالي 1500 شخص من مختلف المحافظات. وتملك الرابطة جريدة أسبوعية تحمل إسم «الرابطة» كما إن لها إذاعة «صوت العشائر العراقية» التي تبث من بغداد. شاركت الرابطة في انتخابات عام 2005 بقائمة ضمت 135 مرشح ومرشحة موزعين على كل مجالس المحافظات والجمعية الوطنية.

## رابطة أهل البيت الإسلامية العالمية

ينظر: محمد مهدي الحكيم

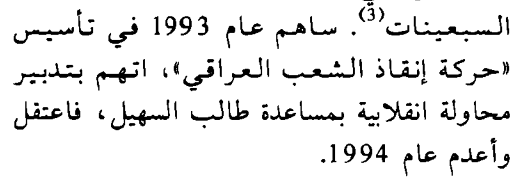
## رابطة رجال الدين الأحرار (جمعية)

تنظيم يضم عدداً من رجال الدين المرتبطين بـ«الحزب الشيوعي العراقي» أنشئ مطلع الستينات ليقف في مواجهة «جماعة العلماء» التي كانت تلعب دوراً فاعلاً في التحرك الإسلامي ضد الشيوعيين عقب سلسلة الفتاوى التي أصدرها مراجع الشيعة. وقد بدأت جماعة رجال الدين الأحرار بإصدار البيانات على غرار ما كانت تفعله جماعة العلماء كما شن أعضاؤها حملة ضارية للتشكيك بجماعة علماء الدين ورموزها وإطلاق الشائعات حول عدم شرعية عملها بحجة عدم تأييد كبار العلماء. وكان يترأس الجماعة عبد الجبار الأعظمي.

## رابطة علماء الدين السنة في الرمادي

تأسست مطلع الثمانينيات في مدينة الرمادي وكان يتزعمها الشيخ عبد الملك السعدي. وقد تعرضت الرابطة لملاحقات السلطة وحُلت عام 1984 بعد اعتقال قادتها.

## راجي التكريتي (ت 1994)



طبيب وعسكري وصل إلى رتبة فريق، وبحسب وفيق السامرائي فان التكريتي كان من أقطاب «حزب الوحدة الاشتراكي» خلال السبعينات[3]. ساهم عام 1993 في تأسيس «حركة إنقاذ الشعب العراقي»، اتهم بتدبير محاولة انقلابية بمساعدة طالب السهيل، فاعتقل وأعدم عام 1994.

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص513.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ص259.
(3) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، ص24.

### الرافدين الإسلامية (حركة)

منظمة وهمية واجهية تبنت عمليات اختطاف مسؤولين في الأجهزة الأمنية للسلطة خارج العراق. خلال الثمانينيات.

### رافع العيساوي (1966-)



نائب رئيس الوزراء السابق، ووزير المالية. من مواليد الفلوجة عام 1966، تخرج في كلية الطب بجامعة بغداد عام 1990، وعمل طبيباً في مستشفيات بغداد والبصرة والانبار. كما عين مديراً عاماً لدائرة صحة الانبار (2004-2005) انتخب نائباً عن «جبهة التوافق» في انتخابات عام 2005، ثم اختير وزير دولة للشؤون الخارجية في حكومة نوري المالكي (2005)، ثم عين في 23 تموز / يوليو 2008 نائباً لرئيس الوزراء خلفاً لسلام الزوبعي الذي استقال من منصبه بعد تعرضه لمحاولة اغتيال فاشلة. انضم إلى تحالف «العراقية» الذي يتزعمه أياد علاوي لخوض انتخابات مجلس النواب (آذار/ مارس 2010)، وحصل على مقعد في مجلس النواب، ثم اختير وزيراً للمالية في وزارة نوري المالكي الثانية (2010).

### راية الثورة

تكتل معارض للمفاوضات التي أجراها «الاتحاد الوطني الكردستاني» مع نظام صدام حسين عام 1984، في خط تنظيم سري يقوده حكمت محمد كريم (ملا بختيار). وقد سمي راية الثورة نسبة إلى نشرته السرية «لاي شورش»، التي حفلت مقالاتها بالهجوم على قادة الاتحاد الوطني الكردستاني وخاصة أمينه العام جلال الطالباني وأمينه العام المساعد نوشيروان مصطفى. وقد قرر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وضع حد لنشاط تنظيم «راية الثورة» وإنهاء وجوده داخل الاتحاد فتم إعداد قوة تولت محاصرة قرية (تكيه) مقر ملا بختيار واعتقاله ليلة 1-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985. وقد عثر في مقره على جهاز للطباعة وعلى وثائق ومستندات وكميات من نشرة «لاي شورش». ولم يؤد ضرب التنظيم واعتقال مسؤوله إلى نهايته فقد تولت زوجة الملا بختيار (روناك الشيخ جناب) التي لجأت إلى إيران الإشراف على إذاعة تنطق باسم «لاي شورش» موجهة إلى كردستان العراق في ما تولى سالار عزيز الذي سبق وان غادر كردستان العراق إلى أوروبا بمساعدة الاتحاد الوطني الكردستاني الإشراف على تنظيمات «لاي شورش» في الدول الأوروبية. انشقت راية الثورة في وقت لاحق إلى جناحين: الجناح الأول: راية الثورة، الكونفرانس بقيادة عماد أحمد. والجناح الثاني: راية الثورة، بقيادة الملا بختيار وسالار عزيز[1].

### الراية الحمراء

انشقاق إلى يسار «الحزب الشيوعي العراقي» قام على هُدى المبادئ والتكتيكات التي اتبعها الشيوعي الأمريكي الجنوبي (تشي جيفارا)[2] .

### راية الشغيلة

عقب الخلاف الذي نشأ داخل «الحزب الشيوعي العراقي» أواخر عام 1953، عملت مجموعة من الشيوعيين الذين كانوا معتقلين في سجن بغداد إلى إصدار بيان في السادس من

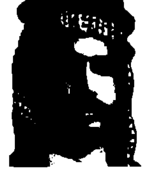
---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص425-426.

(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص255.

شباط/ فبراير 1953. رفضوا من خلاله قيادة بهاء الدين نوري الذي بادر بدوره إلى طرد المنشقين من الحزب. فما كان من هؤلاء إلا إن بادروا إلى تشكيل «المركز القيادي للحزب الشيوعي العراقي» الذي أصدر جريدته «راية الشغيلة» في آذار/ مارس 1953 ومن أبرز قادة هذه الجماعة: عزيز محمد، عبد السلام الناصري، عبد الرزاق الصافي، حمزة سلمان الجبوري، جمال الحيدري، حسين سلطان، وبيتر يوسف. توسع نشاط جماعة راية الشغيلة بعد هروب الحيدري من السجن في 30 آذار/ مارس 1953 ليشمل عدة مناطق من العراق منها بغداد والنجف والكوت والمناطق الكردية في الشمال(1).

**رايح العطية (1891-1970)**



نائب وعضو «مجلس الأعيان» ووزير سابق. ولد نحو عام 1891، وعين أثناء الحرب العالمية الأولى حاكماً لبلدة الشامية في العهد التركي. وإبان الثورة العراقية الكبرى عام 1920 كان من زعمائها، وقد التجأ بعد فشل الثورة إلى الحجاز وعاد إلى العراق في أيلول/ سبتمبر 1921.

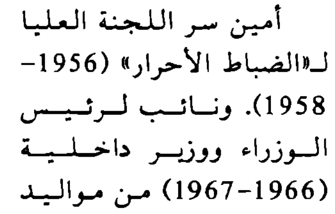
انتخب نائباً عن الديوانية في المجلس التأسيسي (1924)، ثم في ستة برلمانات تالية (1933، 1934، 1937، 1939، 1943) كما اختير نائباً أول لرئيس مجلس النواب في 28 كانون الثاني/ يناير 1943.

عين عضواً في مجلس الأعيان في 8 حزيران/ يونيو 1949، وجددت عضويته في 30 نيسان/ ابريل 1953-تموز/ يوليو 1958. استوزر لأول مرة وزيرا للزراعة في 23 آذار/ مارس 1958- أيار/ مايو 1958. توفي في بغداد في 8 حزيران/ يونيو 1970(2).

**رجاء حبيب الخزاعي**

عضو «مجلس الحكم الانتقالي». درست الطب في بريطانيا خلال الستينات ومعظم عقد السبعينات. عادت إلى العراق عام 1977 لتمارس مهنة الطب. اختارتها سلطات الاحتلال الأمريكي إضافة إلى امرأتين أخريين عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، أصبحت بعد حل المجلس عضوا في «المؤتمر الوطني العراقي المؤقت». ائتلفت ضمن القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي لخوض انتخابات عام 2005، بعد أن كانت قد ترشحت كمستقلة للانتخابات المذكورة .

**رجب عبد المجيد (1921-1998)**



أمين سر اللجنة العليا لـ«الضباط الأحرار» (1956-1958). ونائب لرئيس الوزراء ووزير داخلية (1966-1967) من مواليد عانة 1921، دخل الكلية العسكرية، وما بين عامي (1947-1951) درس في كلية لوجبورو في بريطانيا. كان يتولى تنسيق اجتماعات اللجنة المركزية للضباط الأحرار كما كان يقوم بمهمة الأمين العام وتنسيق العمل بين الضباط ويبلغ قرارات اللجنة المركزية إلى سائر الضباط. ساهم في انقلاب تموز/ يوليو 1958 عندما كان أمر مدرسة صنائع القوة الجوية، فقد ساند معسكر الهندسة للسيطرة على مطار معسكر الرشيد ومدخل تل محمد قرب بغداد الجديدة.

---

(1) المصدر السابق، ص72.

(2) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص316.

عين سكرتيرا لمجلسي الإعمار ومديرا عاما لوزارة التربية (2 آب/ أغسطس 1958- 8 آذار/ مارس 1959) اعتقل في آذار/ مارس 1959 وأفرج عنه بعد حوالي خمسة أشهر.

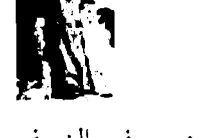
بعد إسقاط حكم عبد الكريم قاسم عين أميناً للعاصمة ثم وزيرا للإسكان وسفيرا في العاصمة النمساوية فيينا، نقل بعدها إلى القاهرة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1963- آب/ أغسطس 1966)، ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية (9 آب/ أغسطس 1966- 9 أيار/ مايو 1967) في الوزارة التي شكلها ناجي طالب.

وبعد وصول حزب البعث إلى السلطة 17 تموز/ يوليو 1968 عين سفيرا للعراق في روما. ثم أحيل على التقاعد وأصبح لاجئاً سياسياً في القاهرة عام 1971 لغاية عام 1974، إذ عاد إلى العراق وتوفي في بغداد عام 1998[1].

## رحمن حجار (ت 1980)

عضو في «حزب الدعوة الإسلامية». كان عضواً في «حزب البعث العربي الاشتراكي»، انتخب رئيساً لجمعية الشعراء الشعبيين في العراق عام 1963، ترك البعث ليلتحق بصفوف حزب الدعوة، اعتقل وأعدم في عام 1980.

## رحوم الظالمي (الشيخ)



من رجالات ثورة العشرين. ولد جواد ابن الشيخ علي الظالمي في الفوار (قرية تقع بين عفك والديوانية) عام 1854. سكنت عائلته المشخاب. ودرس في النجف العلوم الإسلامية واللغة العربية. في عام 1915 كان بين صفوف المجاهدين في معركة الشعيبة. خوله المرجع محمد تقي الشيرازي باستلام الحقوق الشرعية وتوزيعها أو صرفها في أمور ثورة 1920. ونشط في الدعوة بين القبائل التي تؤيد الشيخ الشيرازي. وفي حزيران/ يونيو 1920 ساهم في الإعداد للثورة في الرميثة ومساعدة الشيخ شعلان أبو الجون. وطالبت السلطات البريطانية بتسليم الظالمي، وبعدها ساهم في معركة القاطرة البريطانية التي أرسلت لنجدة القوات البريطانية في السماوة. اضطر بعد قمع الثورة إلى التخفي بعيدا حتى توقفت السلطات البريطانية عن طلبه. توفي في النجف الأشرف في 22 محرم 1356 هـ (4 كانون الثاني/ يناير 1937)[2].

## رزوق شماس (1914-1986)

نائب وعضو بارز في «حزب الاستقلال». ولد في بغداد عام 1914، ودرس في بيروت، ثم التحق بكلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها عام 1937، ثم التحق بدورة التدريب المسلحة الأولى عام 1939. أيد حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 فاعتقل في الفاو في تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 وتنقل بين معتقلات سامراء والعمارة، وأفرج عنه عام 1942. كان من بين مؤسسي حزب الاستقلال ذي التوجهات القومية المعروفة عام 1946. عمل مدة في الصحافة واصدر جريدة «الوقت» في نيسان/ ابريل 1948. ومارس المحاماة أيضاً.

انتخب نائبا عن بغداد في حزيران/ يونيو 1952، واختير عضواً في مجلس «الاتحاد الهاشمي» في أيار/ مايو 1958. توفي في بغداد عام 1986[3].

---

(1) علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص72-76.

(2) حسن الشيخ عبد الأمير الظالمي، العلامة المجاهد الشيخ رحوم الظالمي: سيرته وجهاده.

(3) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص383-384.

## رزوقي الصالح

ينظر: عبد الرزاق الشريف

## رزوق غنام (1882–1965)

نائب سابق. ولد في بغداد عام 1882. انتخب نائباً عن بغداد في ست دورات نيابية (1930، 1935، 1939، 1943، 1954، 1958). أسس جريدة «العراق». توفي في بغداد عام 1965.

## رستم حيدر (1898–1940)



وزير سابق. ولد محمد رستم بن علي حيدر في بعلبك في لبنان عام 1898، ودرس في دمشق، ثم التحق بالمدرسة الشاهانية في اسطنبول وتخرج فيها عام 1909، أسس وهو طالب في العاصمة العثمانية مع زميليه عوني عبد الهادي طالب الحقوق وأحمد قدري طالب الطب جمعية «الفتاة» لبث الروح القومية. ثم غادر الأستانة ليكمل دراسته الجامعية في جامعة السوربون ومدرسة العلوم السياسية في باريس .

عين مديرا للمدرسة العربية السلطانية في دمشق (1913). وأثناء الحرب العالمية الأولى التحق بالجيش العثماني كضابط احتياط ثم انتدب لنظارة التدريس. وفي السنة الأخيرة من الحرب التحق بجيش الأمير فيصل بن الحسين وبقي مستشاراً له حتى عام 1921. جاء به الملك فيصل الأول بوصفه أحد العناصر السياسية الكفوءة. وفي 24 آب/ أغسطس 1921 عين رئيساً للديوان الملكي وأمضى في منصبه هذا تسع سنين، وترأس الوفد العراقي برتبة وزير مفوض ومندوبا فوق العادة إلى إيران عام 1929. وفي أواخر عام 1931 عين عضوا في «مجلس الأعيان». اختاره نوري السعيد وزيراً للمالية في الوزارتين اللتين شكلهما عامي 1938 و1939. وبعد وفاة الملك فيصل الأول أعيد تعيينه رئيساً للديون الملكي وسكرتيراً خاصاً للملك غازي، وأثناء انقلاب بكر صدقي عام 1936 هرب إلى وطنه لبنان ليعود بعد سقوط صدقي. تعرض لمحاولة اغتيال في 18 كانون الثاني/ يناير 1940، عندما أقدم الشرطي حسين فوزي توفيق على إطلاق النار عليه في مكتبه بوزارة المالية وأصابه بجروح خطيرة نقل على أثرها إلى المستشفى حيث فارق الحياة بعد أربعة أيام[1]. يقول عنه مير بصري «كان رستم حيدر واسع الثقافة عصري النزعة، أسدى للعراق وطنه الثاني أجل الخدمات في ميادين السياسة والمال والاقتصاد»[2].

## رسول مامند (1944–1994)

سكرتير اللجنة المركزية لـ«الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد» (1981-1992). ولد في قرية مرطة التابعة لقضاء دوكان عام 1944، وفيها أكمل دراسته الابتدائية، ثم المتوسطة في قلعة دزه، وأكمل الإعدادية في السليمانية. التحق بكلية الحقوق بجامعة بغداد لكنه لم يكمل الدراسة فيها. التحق بـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وفي عام 1968 أصبح مسؤول تنظيم الحزب في قلعة دزه. في آذار/مارس 1975 أسس بمشاركة بعض رفاقه (عمر دبابه، علي عسكري، صالح اليوسفي) «الحركة الاشتراكية الكردستانية» التي كانت حزباً ضمن التشكيلة الجبهوية لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني». وفي عام 1981 انتخب سكرتيراً للحركة. وفي عام 1985 لعب دوراً بارزاً في

(1) نجدة فتحي صفوة، مذكرات رستم حيدر.
(2) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص195.

تحقيق المصالحة ومن ثم تأسيس «الجبهة الكردستانية». رفض بعد اندماج حزبه في حزب الوحدة الكردستاني في المؤتمر الذي عقد في أربيل: 20-26 آب/ أغسطس 1992 انخراط في اللجنة القيادية الثلاثية التي تشكلت، وقد كان مامند يسيطر على وسائل إعلام الحركة ومنها الإذاعة والمقرات الرئيسة، فأعلن مع مجموعة من القياديين عن الاستمرار باسم الحركة الاشتراكية الكردستانية وشكلوا قيادة مؤقتة لهذا الغرض. واختير بعد اغتيال صالح اليوسفي سكرتيراً للجنة المركزية للحزب. توفي في لندن بالجلطة الدماغية في 12 نيسان/ ابريل 1994[1].

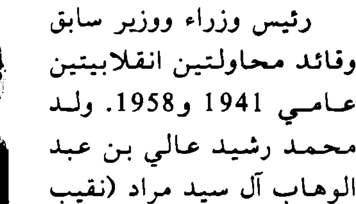
**الرسوم الكمركية**

هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع التجارية سواءً كانت صادرات أو واردات عند عبورها الحدود الدولية للبلد. ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لجميع هذه الرسوم اسم التعريفة الكمركية وتكون على شكل جدول للرسوم بأنواعها المختلفة تفرضها الدولة على السلع عند المرور بأراضيها الوطنية. ونادراً ما تفرض الدولة هذه الضرائب على الصادرات في الوقت الحاضر إلا في حالات معينة بهدف منع خروج السلع الأساسية أو المواد الأولية المهمة للبلد. يفرض هذا النوع من الضرائب عادةً على الاستيرادات كوسيلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية، وهنا يفرق بين التعريفة البسيطة والمزدوجة والمتعددة، فالتعريفة البسيطة هي ذات سعر واحد لجميع الدول. أما التعريفة المزدوجة فتحتوي على سعرين، سعر عادي ينطبق على مختلف الدول وسعر اتفاقي في حالة وجود اتفاق معين مبرم مسبقا مع دولة معينة. وبالنسبة إلى التعريفة المتعددة فتتضمن عدد من المستويات فهناك التعريفة المرتفعة والأقل ارتفاعاً.

**رشاد ماندان عمر**

وزير سابق، درس الهندسة في وحصل على الدكتوراه فيها من جامعة لندن عام 1977. عين في أيلول/ سبتمبر 2003 وزيراً للعلوم والتكنولوجيا في الحكومة التي تشكلت عقب سقوط نظام صدام حسين، واستمر في منصبه في الحكومة التي تشكلت في حزيران/ يونيو 2004 والتي رأسها أياد علاوي.

**رشيد عالي الكيلاني (1892-1965)**





رئيس وزراء ووزير سابق وقائد محاولتين انقلابيتين عامي 1941 و1958. ولد محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب آل سيد مراد (نقيب الأشراف) القادري الكيلاني في بغداد عام 1892. دخل عام 1908 مدرسة الحقوق التي كانت قد أنشأت حديثا في بغداد وتخرج فيها عام 1914. عمل بعدها بالمحاماة، وأثناء الحرب العالمية الأولى عين وكيلا لمديرية الأوقاف في بغداد. وبعدما احتل البريطانيون بغداد هرب مع العثمانيين واستقر في الموصل ليعود بعد احتلالها. عين عام 1921 قاضياً في محكمة الاستئناف، ليصبح بعدها وبفضل السمعة التي اكتسبها عام 1924 وزيراً للعدل في حكومة عبد الرحمن النقيب، لكنه استقال من منصبه احتجاجاً على توقيع امتياز النفط. وعاد ليصبح وزيراً للداخلية في حكومة عبد المحسن السعدون، ثم ترك هذا المنصب في منتصف تموز/ يوليو عندما ارتقى بمساعدة السعدون و«حزب التقدم» إلى رئاسة مجلس النواب. لكنه

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص288-289، ص496.

وفي عام 1926 عاد واستقال من منصبه هذا بعد مشادة كلامية مع وزير المالية في حكومة السعدون الأولى صبحي نشأت، وقبلت استقالته في 20 أيار/ مايو 1926.

استعاد منصب وزير الداخلية تحت رئاسة جعفر العسكري، لكنه عاد لينسحب أواخر عام 1927، وفي 27 حزيران/ يونيو 1932 عين رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصا للملك فيصل الأول. وفي العام التالي شكل وزارتين. انضم إلى صفوف المعارضة، ويربط مصيره بمصير ياسين الهاشمي وخططا معا لهيجان بين عشائر الفرات الأوسط، وأطاحا بوزارتين منافستين، وأخيرا في الحصول على رئاسة الوزارة للهاشمي. الذي سقط على يد بكر صدقي في انقلاب 1936، هرب بعدها إلى بيروت ثم اسطنبول ثم برلين ولندن. عاد إلى العراق بعد مقتل صدقي عام 1937 لمواصلة حياته السياسية. بعد عودته من أوروبا بدا الكيلاني وكأنه يعيد حساباته ويوجه اهتمامه نحو الجيش فعزز اتصالاته بالعقداء الأربعة: صلاح الدين الصباغ، كامل شبيب، محمود سلمان، وفهمي سعيد. ومعهم ارتبط بانقلاب فاشل في 1941.

بعد استقالة وزارة نوري السعيد في 31 آذار/ مارس 1940 قدم الكيلاني اقتراحا للوصي عبد الإله يقوم على تشكيل وزارة ائتلافية، اشترك فيها نوري السعيد -وزيرا للخارجية، ناجي السويدي - وزيراً للمالية، ناجي شوكت- وزيراً للعدل، وطه الهاشمي - وزيرا للدفاع. وسميت الوزارة بـ«وزارة الائتلاف الوطني» وفي ما بين 15 - 26 كانون الأول/ ديسمبر 1940 استقال معظم وزرائها باستثناء رؤوف البحراني وزير الشؤون الاجتماعية. وفي 31 كانون الثاني/ يناير 1941 قبل الوصي استقالة الكيلاني.

في 3 نيسان/ابريل 1941 «شكل حكومة الدفاع الوطني» التي كان عليها مواجهة الوصي والبريطانيين، فأعلن البرلمان في 10 من الشهر نفسه تنصيب الشريف شرف وصيا على العرش مكان عبد الإله. وفي 18 من الشهر نفسه نزل لواء مشاة بريطاني تحت حماية قوة من المظليين في قاعدة الشعيبة القريبة من البصرة. وقد هاجمت القوات العراقية القريبة منها بمشاركة القوة الجوية البريطانية في الحبانية. أمر الكيلاني بتحويل السفارة البريطانية إلى معتقل جمع فيه السفير ورجال السفارة وعوائلهم وعدد من الخبراء والمهندسين الإنجليز الذين كانوا يعملون في العراق. فشل الكيلاني في الحصول على عون السوفييت والألمان. وفي 19 نيسان أكملت القوات البريطانية احتلالها للفلوجة بعد معركة قصيرة، وفي 27 من الشهر نفسه زحفت إلى بغداد فانسحب الوزراء وبعض القادة العسكريين منها ولجأ بعضهم إلى طهران ومنها إلى أنقرة. واستطاع السفير الألماني فيها نقل الكيلاني وأمين الحسيني إلى ألمانيا، حيث أقاما في ألمانيا حتى أوشكت الحرب العالمية على نهايتها، فهرب إلى سويسرا ومنها إلى السعودية التي مكث فيها عدة سنوات انتقل بعدها إلى مصر بعد قيام ثورة 23 تموز/ يوليو وبقي فيها حتى سقوط الحكم الملكي في العراق بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958.

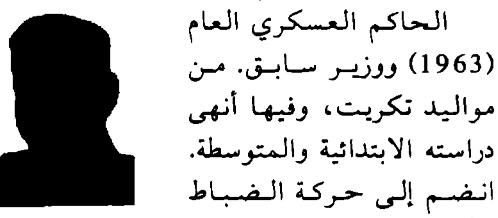
بعد الإطاحه بالحكم الملكي سافر من القاهرة متوجها إلى دمشق، ومنها حاول الحصول على الإذن بالعودة إلى العراق. وما إن أذن له عبد الكريم قاسم بالعودة حتى قفل راجعا إلى القاهرة حيث اجتمع بجمال عبد الناصر. ومن هناك عاد إلى بغداد مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1958، واستقبله جمهور من أصدقائه ومن المعجبين به بالترحيب الحار والتصفيق الحاد. وقام قاسم يرافقه عدد من كبار الضباط بزيارته والترحيب بعودته إلى وطنه. ورد الكيلاني الزيارات وأثنى على الثورة وزعمائها.

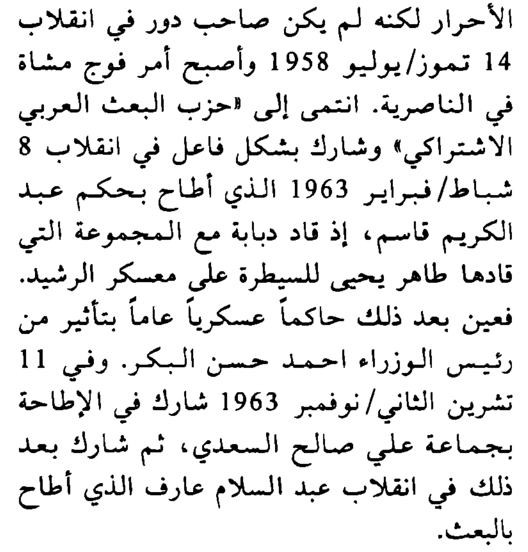
وبعدما ظهر الخلاف بين قاسم وعبد السلام عارف، ومحاكمة الأخير وسجنه، أخذ بعض الضباط بينهم طاهر يحيى وعبد اللطيف الدراجي وأحمد حسن البكر ورفعت الحاج سري يزورون الكيلاني. وتناهى إلى أسماع عبد الكريم قاسم بان انقلابا يعده الكيلاني سيتم في 9 كانون الأول/ ديسمبر في منطقة الفرات الأوسط بمساعدة العشائر. نجحت الاستخبارات باختراق حركة الكيلاني وفي اليوم الموعود لتنفيذ الخطة قدم الكيلاني وابن أخيه مبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية برئاسة فاضل عباس المهداوي التي أدانت مبدر وعبد الرحيم، وبرأت رشيد عالي الكيلاني لعدم ثبوت الأدلة. ومع تأكد الاثنين من مصيرهما طالبا المحكمة بان تفسح المجال لهما لتقديم أدلة جديدة، فاحضر الكيلاني مرة أخرى أمام المحكمة وفضحا تورطه في المؤامرة، فأصدرت المحكمة استنادا إلى الأدلة الجديدة الحكم بإعدام الكيلاني في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1958[1]. قضى في سجن بغداد المركزي ثلاث سنوات وأفرج عنه في 14 تموز/ يوليو 1961. وغادر العراق إلى بيروت حيث توفي في 28 آب/ أغسطس 1965.

### رشيد عبد القادر

عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني». شارك في المؤتمر التأسيس للحزب وانتخب عضوا في أول لجنة مركزية للحزب. قاض متقاعد مقيم في مدينة أربيل، عاد إلى الخدمة بعد انتفاضة عام 1991، ليصبح في النصف الثاني من التسعينات رئيساً لمحكمة تمييز إقليم كردستان ومقرها أربيل.

### رشيد مصلح التكريتي (ت 1970)





الحاكم العسكري العام (1963) ووزير سابق. من مواليد تكريت، وفيها أنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة. انضم إلى حركة الضباط الأحرار لكنه لم يكن صاحب دور في انقلاب 14 تموز/يوليو 1958 وأصبح أمر فوج مشاة في الناصرية. انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» وشارك بشكل فاعل في انقلاب 8 شباط/فبراير 1963 الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم، إذ قاد دبابة مع المجموعة التي قادها طاهر يحيى للسيطرة على معسكر الرشيد. فعين بعد ذلك حاكماً عسكرياً عاماً بتأثير من رئيس الوزراء احمد حسن البكر. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 شارك في الإطاحة بجماعة علي صالح السعدي، ثم شارك بعد ذلك في انقلاب عبد السلام عارف الذي أطاح بالبعث.

تولى وزارة الداخلية في وزارة طاهر يحيى (20 تشرين الثاني/نوفمبر 1963- 18 حزيران/ يونيو 1964) وساهم في الاعتقالات التي طالت البعثيين، وقف ضد الإجراءات الاشتراكية التي تبنتها الوزارة فاعفي من منصبه. وفي الوزارة الأولى التي شكلها عبد الرحمن البزاز عين وزيراً للمواصلات. أعدم في 24 كانون الثاني/ يناير 1970 بعدما اتهمته سلطات البعث الجديدة بالتجسس لحساب المخابرات الأمريكية وعلقت جثته في السجن المركزي[2].

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص238-242.

(2) علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص82-83.

## رفائيل بطي (1899-1956)



وزير ونائب سابق، وصحفي بارع. ولد في محلة «الجولاق» بالموصل في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1899 وتخرج في مدرسة الآباء الدومنيكان العالية عام 1913، وعين معلماً في مدرسة مارتوما للسريان الارثودكس. وغادر الموصل إلى بغداد تحت ضغط تدهور أحوال أسرته المعيشية عقب وفاة والده عام 1917. التحق بمدرسة دار المعلمين حوالي عام 1919، ثم التحق بكلية الحقوق عام 1924 وتخرج فيها في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929. بدأ مشواره الصحفي عندما كان طالبا بدار المعلمين حيث نشر أول مقال في مجلة «دار السلام» في 21 آذار/ مارس 1920. ثم عمل في جريدة «العراق» التي أصدرها رزوق غنام.

انتخب عضوا في مجلس النواب مرات عديدة منذ عام 1935. وكان دخوله المجلس بدعم من وزارة علي جودت الايوبي، عندما كان عضواً في «حزب الوحدة الوطنية» الذي أسسته تلك الوزارة.

اعتقل مرات عديدة ففي آذار/ مارس 1932 اعتقل مع فهمي المدرس بسبب نشره مقالا في جريدته انتقد فيه المدرس الحكومة ونفيا إلى ضواحي مدينة اربيل، ثم نقل بطي إلى كويسنجق ثم كركوك[1]. واعتقل في عام 1941 في أعقاب انقلاب رشيد عالي الكيلاني في معتقل العمارة بتهمة اعتناق الأفكار النازية[2].

عين مطلع الخمسينات مستشاراً صحفياً في السفارة العراقية بالقاهرة. عين وزيراً بلا وزارة في وزارتي محمد فاضل الجمالي اللتين شكلهما في (1953- 1954) و (1954). ويروي عبد الرزاق الحسني حادثة طريفة تتعلق بمنصب بطي الوزاري حيث يقول: «لم يكن رفائيل بطي من بين أعضاء الوزارة الجديدة لان الصحفيين كرهوه عندما تولى أمورهم في الوزارة المستقيلة ولكنه هدد الجمالي بهتك وزارته إذا لم يزامله مرة ثانية ثم ذهب إلى الأمير عبد الإله متوسلاً مسترحماً ألا يخذله فيسوء مصيره بعد أن خدم البلاط والجمالي نفسه فأضاف الأمير اسمه إلى قائمة الوزارة التي رفعها الجمالي إلى الملك بخطه»[3] توفي في 10 نيسان/ أبريل 1956.

## الرفاعية

إحدى الطرق الصوفية التي تأسست على يد السيد أحمد الرفاعي (ت 1183)، وقد وصلت هذه الطريقة ذروة انتشارها على عهد الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي كان مقرباً من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني. وقد اشتهرت أسرة النقيب في البصرة بأنها وارثة هذه الطريقة.

## رفاق فهد

ينظر: الحزب الشيوعي العراقي

## الرفاه والحرية (حركة)

حركة سياسية إسلامية تأسست عام 2006 وطبقا للحركة فإنها «حركة سياسية عراقية تستلهم فكرها ومنهجها من الإسلام وتسترشد بآراء مراجع الدين العظام. تنبذ العنف وتتبنى الأسلوب السلمي طريقا لعملها، تنفتح على شرائح المجتمع العراقي وتعمل على خلق عراق

(1) فائق بطي، رفائيل بطي: ذاكرة عراقية، ج1، ص220.
(2) المصدر السابق، ص6.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 9، ص61.

موحد يسوده الرفاه والحرية والعدالة»[1].

وتسعى الحركة إلى تحقيق عدد من الأهداف هي: إرساء قواعد السلم والأمن في المجتمع؛ العمل على ترسيخ الديمقراطية والحرية والتعددية والتعايش بين جميع مكونات الشعب العراقي في سلام ووئام في ظل وحدة وطنية؛ العمل على بناء الشخصية العراقية الحرية البناءة البعيدة عن روح التعصب العنصري أو المذهبي ومحاربة مخلفات النظام الدكتاتوري الزائل؛ العمل على تنمية قدرات العراق البشرية والمادية من أجل بناء عراق حديث مزدهر متطور علمياً، يتنعم فيه الإنسان العراقي بالحياة الحرة الكريمة.

وتضمن برنامجها السياسي عدداً من المبادئ منها العمل على استقلال العراق وامتلاكه لثرواته وتوظيفها بالشكل الأفضل لخدمة المواطن في الحاضر والمستقبل. والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية. ومحاربة الفساد الإداري والمالي.

## رفعت الحاج سري (1917-1959)



أحد «الضباط الأحرار» من مواليد بغداد عام 1917، نظم بالتعاون مع رجب عبد المجيد أولى خلايا الضباط الأحرار في أيلول/ سبتمبر 1952 في البصرة، وكانت من أكثر التنظيمات نفوذا. وكان يتمتع باحترام زملائه وتقديرهم، بسبب شخصيته المحببة ودماثة خلقه. كما كان معروفا بصدق وطنيته وأمانته واستقامته. وقد انكب لكسب التأييد لحركته سراً بين صفوف الضباط بسلاح المهندسين. اجتذب حوله أنصارا كثر لكنه لم يكن متكتما فاستدعي في أواخر صيف عام 1956 إلى وزارة الدفاع للاستجواب. ونقل إلى الكوت في منصب أدنى وخفض راتب الضباط المتورطين معه. تقاعد في عام 1957 فأعاد صلاته بالضباط الأحرار.

بعد الإطاحة بالملكية تولى منصب مدير الاستخبارات العسكرية (14 تموز/ يوليو 1958- 8 آذار/ مارس 1959) اعتقل وسجن في آذار/ مارس 1959 بعد اشتراكه في انقلاب الموصل الفاشل بقيادة عبد الوهاب الشواف. حوكم أمام محكمة الشعب برئاسة فاضل عباس المهداوي، وحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم في 20 أيلول/ سبتمبر 1959 في ساحة أم الطبول ببغداد.

## رفيق حلمي

ينظر: جمعية كردستان، هيوا (حزب)

## روزكاري كوردي (حزب)

ينظر: التحرير الكردي (حزب)

## روبين بطاط (1888-1962)

نائب سابق. ولد في بغداد عام 1888، ودرس في مدرسة الاليانس، وانتمى إلى مدرسة الحقوق عام 1909، ونال إجازتها عام 1913، ليعمل في المحاماة. ثم قصد اسطنبول وواصل دراسته العالية فيها، وعين عضوا بمحكمة بداءة بغداد فعضوا في هيئة الادعاء العام

عين اثر احتلال بغداد حاكماً في محكمة البداءة (23 تموز/ يوليو 1918)، فحاكما للمواد الشخصية، فنائب رئيس محكمة بداءة بغداد (27 كانون الأول/ ديسمبر 1922) فنائب رئيس محكمة بداءة البصرة (1 حزيران/ يونيو 1923).

انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي (أيار/ مايو 1924). وأعيد انتخابه

---

(1) حركة الرفاه والحرية، من نحن، .(http://alrafah.org/mnnahnu/pagemnnahnu.htm) (10/4/2007)

نائبا عن بغداد في المجلس النيابي في المحل الشاغر بوفاة نعيم زلخة (نيسان/ ابريل 1929)، فنائبا عن البصرة (كانون الأول/ ديسمبر 1934)، وحزيران / يونيو 1939، وعن بغداد (تشرين الأول/ أكتوبر 1943-تشرين الثاني 1946). حوكم عام 1948 بتهمة مصادقته على وقف للجمعية الصهيونية يوم كان حاكما في البصرة عام 1923، فحكم عليه بالسجن، لكنه عفي عنه وأطلق سراحه. غادر بعد ذلك إلى أوروبا، وقضى أيامه الأخيرة في لوزان بسويسرا حتى وفاته في 18 آذار/ مارس 1962[1].

## روبين سوميخ (1874-1944)

نائب سابق. ولد روبين حسقيل روبين سوميخ في بغداد عام 1874 لعائلة يهودية امتهنت التجارة. ومضى إلى البصرة فعين مترجما في القنصلية البريطانية فيها إبان العهد العثماني. وانصرف بعد ذلك إلى إدارة أملاك أسرته.

انتخب نائباً عن البصرة في «المجلس التأسيسي» عام 1924، ثم ناب عنها مرات أخرى في مجلس النواب (1925-1928) و (1933-1934) و (1935-1936)، و (شباط / فبراير 1937)، وتشرين الأول / أكتوبر 1943، حتى وفاته في بغداد في 2 حزيران/ يونيو 1944[2].

## روش نوري شاويس (1947-)



نائب رئيس الجمهورية (2004-2005). من مواليد كردستان 1947، ابنا لأحد أكبر القياديين في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» (نوري صديق شاويس). درس الهندسة في ألمانيا، وبعد عودته منها عام 1975 انضم إلى المعارضة الكردية. وأصبح سكرتير «اتحاد طلبة كردستان». انتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في المؤتمر التاسع للحزب (إيران: 4-11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979) وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى الآن (2011).

في عام 1991 أصبح نائباً لرئيس الوزراء في حكومة الإقليم المشتركة في كردستان العراق. أصبح رئيسا للوزراء في حكومة كردستان في أربيل (1996-1999)، ثم استقال ليصبح رئيساً للمؤتمر الوطني الكردستاني. عين نائباً لرئيس الجمهورية في حزيران/ يونيو 2004، وعندما شكل إبراهيم الجعفري وزارته في نيسان/ ابريل 2005 عين نائباً لرئيس الوزراء. ثم عين نائباً لرئيس الوزراء في حكومة نوري المالكي عام 2010 بعد استقالة برهم صالح الذي تولى رئاسة حكومة إقليم كردستان. وقد احتفظ بالمنصب في الوزارة التالية التي شكلها نوري المالكي عام 2010 إضافة إلى وزارة التجارة بالوكالة.

## ري ياراست (حزب)

ينظر: هيوا (حزب)

## رياض إبراهيم العاني (ت 1982)



وزير سابق. ولد رياض إبراهيم الحاج حسين العاني في الرمادي. عين في 10 أيار/ مايو 1976 وزيراً للصحة في آخر وزارة يشكلها احمد حسن البكر، واستمر في المنصب في

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص91-92.

(2) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص126.

أول وزارة بشكلها صدام حسين بعد إزاحته البكر عام 1979. اعفي من منصبه واعدم في تموز/ يوليو 1982 بعدما قدم مقترحاً في اجتماع مجلس الوزراء بتنحي صدام عن الحكم ولو شكلياً من أجل وقف الحرب العراقية الإيرانية. ويقال أن صدام هو من أطلق عليه النار أثناء اجتماع مجلس الوزراء[1].

(1) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية..

# حرف الزاي

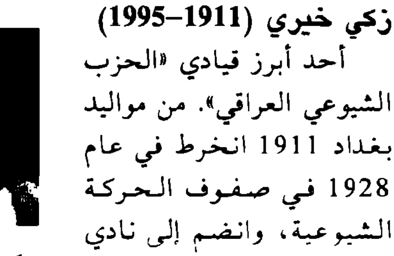
## الزعيم الأوحد

تعبير سياسي استخدم لأول مرة بمعنى محدد وأهداف سياسية مقصودة في تشرين الأول (أكتوبر) 1958 في العراق، من لدن أحد أعوان عبد الكريم قاسم، وتبناه «الحزب الشيوعي العراقي»، وعمم استخدامه على أوسع نطاق.

## الزكرتية (أو الزكرت)

تسمية كانت تطلق على مجموعات المحاربين الشبان الذين أعدَّهم الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء لرصد غارات الوهابيين التي كانت تستهدف المدن المقدسة في الفرات الأوسط (النجف وكربلاء) أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وتعني كلمة (زكرتي) باللهجة النجفية الشخص الذي يعيش بمفرده[1].

## زكي بسيم (1913-1949)



عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الشيوعي العراقي». ولد في بغداد عام 1913 لعائلة فقيرة فلم يتمكن في صغره من متابعة دراسته، لكنه تمكن بعد ذلك من إكمال دراسته في مدرسة ليلية وحصل على شهادة الدراسة الابتدائية في عام 1936، وكان في الثالثة والعشرين من عمره. وحصل بعد ذلك بخمس سنوات على شهادة الدراسة الثانوية. وفي عام 1942 ارتبط بالحركة الشيوعية وانتمى إلى الحزب الشيوعي العراقي وأصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب وأحد أكثر المقربين من يوسف سلمان يوسف (فهد). واسمه الحركي حازم[2]، أعدم شنقاً في 14 شباط/ فبراير 1949، وعلقت جثته في الباب الشرقي.

## زكي خيري (1911-1995)



أحد أبرز قيادي «الحزب الشيوعي العراقي». من مواليد بغداد 1911 انخرط في عام 1928 في صفوف الحركة الشيوعية، وانضم إلى نادي التضامن عند تأسيسه. أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عام 1935. ثم أصبح زعيما للحزب بين عامي 1936-1937. اعتقل مرات عديدة (1935-1936/ 1937- 1939/ 1949 - 1958) وعندما كان طالبا في الثانوية شارك في التظاهرات المناهضة لزيادة الصهيوني البريطاني السير ألفرد موند

---

(1) محمد علي رشيد ظاهر الملحة، رجال المقاومة العربية في النجف أواسط القرن التاسع عشر.

(2) الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي، ص262 - 267.

وتعرض فيها للضرب المبرح على أيدي شرطة الكولونيل بريسكوت الخيالة. كان يحمل على عاتقه مسؤولية العمل السياسي داخل الجيش في النصف الثاني من الثلاثينيات. وبعد الإفراج عنه مطلع الحرب العالمية الثانية عمل مترجما بدار السفارة البريطانية[1]. في عام 1946 شكل «اللجنة الوطنية الثورية»، عاد إلى الحزب عام 1948، ثم عضوا في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب (1958-1977). (ينظر: اللجنة الوطنية الثورية) وأسقطت عنه وزوجته سعيدة مشعل ساسون (سعاد خيري) الجنسية العراقية في 3 تشرين الأول/ نوفمبر 1955.

### زلماي خليل زاد (1951-)



السفير الأمريكي في العراق (2005-2006). ولد في مزار الشريف (شمال أفغانستان) عام 1951، وعاش في أفغانستان لعائلة مسلمة من الباشتون. وقبل أن ينهي دراسته الثانوية سافر إلى كاليفورنيا في الولايات المتحدة في إطار برنامج لتبادل التلاميذ سنة (1966-1967). ولما عاد إلى أفغانستان لإكمال دراسته الثانوية التحق بعدها عام 1968 بالجامعة الأمريكية في بيروت التي أمضى فيها ست سنوات يدرس العلوم السياسية، وحصل على البكالوريوس عام 1972 ثم الماجستير عام 1974 التي اشرف عليها الأستاذ الراحل حنا بطاطو.

بعد ذلك انتقل إلى الولايات المتحدة ومعه منحة للدراسات العليا في جامعة شيكاغو وحصل على الدكتوراه عام 1979. وفي الثمانينيات عمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة كولومبيا في نيويورك وتزامل مع زبينغيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس جيمي كارتر). وعمل في الوقت نفسه مديرا تنفيذيا لجماعة «أصدقاء أفغانستان» لدعم المجاهدين. وفي عام 1984 حصل على الجنسية الأمريكية، وانضم إلى وزارة الخارجية في برنامج زمالة لسنة واحدة، لكن خلفيته ولغته مكنتاه من تولي منصب ثابت في مجلس التخطيط السياسي في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. وعمل في إشراف بول ولفوويتز الذي كان حينها مديراً للتخطيط السياسي.

بين عامي 1985-1989 عمل مستشارا خاصا لمساعد وزير الخارجية ومستشاراً دفاعيا لمؤسسة راند المعروفة. وعندما تسلم جورج بوش الأب الرئاسة تولى زاد منصب مساعد لنائب وزير الدفاع لشؤون التخطيط السياسي. وبعد صعود الديمقراطيين إبان حكم بل كلينتون وتراجع دور المحافظين الجدد عاد كغيره من الصقور إلى مراكز الأبحاث المتشددة وأمضى وقته في مؤسسة راند وتأليف كتب ومقالات كانت تناقش القضايا الحيوية الأمريكية. وفي أيار/ مايو 2001 عين مسؤولاً في مجلس التخطيط القومي لشؤون جنوب شرق آسيا والشرق الأدنى وأفريقيا الشمالية وتحت إشراف مباشر من كوندوليزا رايس (مستشارة الأمن القومي حينها). وفي كانون الأول/ ديسمبر 2002 عينه جورج بوش الابن موفدا خاصا وسفيرا فوق العادة لدى «العراقيين الأحرار» لتنسيق عمل المعارضة العراقية مع الحكومة الأمريكية[2]. وفي عام 2005 عين سفيرا في العراق خلفا لجون نيغروبونتي. أقيل من منصبه أواخر عام 2006 وعين مندوبا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة بنيويورك. وفي أثناء

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص49، وص 70-71.
(2) صالح زهر الدين، قاموس الشخصيات الأمريكية (II).

وجوده في العراق اتهمه بعض الساسة العراقيين بلعب دور غير سليم في تنفيذ سياسة واشنطن على حساب العراق وشعبه.

**زه حمه تكيشاني كوردستان (حزب)**

ينظر: كادحي كردستان (حزب)

**زياد محمود العاني (1950–)**

الأمين العام المساعد لـ«الحزب الإسلامي العراقي». ولد الدكتور زياد محمود العاني في قضاء عنه في محافظة الانبار عام 1950.

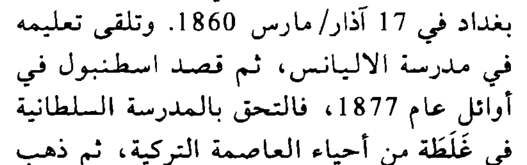
أكمل دراسته الابتدائية والثانوية عام 1967، تخرج في كلية الإدارة والاقتصاد من جامعة بغداد عام 1973. عين مديرا للمنشأة العامة لتجارة السيارات (1975-1988). درس الشريعة وحصل على الماجستير والدكتوراه في الشريعة عام 1995. ومارس التدريس في الجامعات العراقية منذ 1991. وأصبح معاون لعميد كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد (2000 - 2004)، ثم رئيساً للجامعة الإسلامية عام 2004. انتمى إلى الحزب الإسلامي عام 1963 ونشط في العمل الدعوي السري زمن النظام السابق. انتخب عام 2005 أميناً عاماً مساعداً للحزب الإسلامي.

# حرف السين

## سؤال برلماني

شكل من أشكال الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، إذ يحق للنائب أن يسأل الوزير في الحكومة، ويطلب منه تقديم عرض عن أعماله. ويمكن للنائب أن يوجه سؤاله تحريرياً أو شفوياً. وفي العراق، يحق للنائب مساءلة أعضاء مجلس الرئاسة ومساءلة واستجواب أعضاء مجلس الوزراء بما فيهم رئيس الوزراء نفسه، وأي مسؤول آخر في السلطة التنفيذية. وإجراء التحقيق مع أي منهم بشأن أي واقعة يرى المجلس أن لها علاقة بالمصلحة العامة أو حقوق المواطنين.

## ساسون حسقيل (1860-1932)



أول وزير مالية في الدولة العراقية واليهودي الوحيد الذي شغل منصباً وزارياً في تاريخ العراق الحديث. ولد ساسون أفندي حسقيل في بغداد في 17 آذار/ مارس 1860. وتلقى تعليمه في مدرسة الاليانس، ثم قصد اسطنبول في أوائل عام 1877، فالتحق بالمدرسة السلطانية في غَلَطَة من أحياء العاصمة التركية، ثم ذهب إلى فيينا ودرس في الأكاديمية القنصلية، وبعد تخرجه ذهب إلى برلين ولندن، ثم عاد إلى اسطنبول ونال إجازة في الحقوق، ولما عاد إلى بغداد عام 1885 عين مترجما لولاية بغداد، وأسندت إليه مديرية الإدارة النهرية التابعة للأملاك السنية عام 1904[1].

عندما أعلن الدستور في 23 تموز/ يوليو 1908 انتخب ساسون نائباً عن بغداد في مجلس المبعوثان العثماني في اسطنبول. وأبرز نشاط له في المجلس كان رئاسة لجنة الميزانية العامة. أعيد انتخابه عام 1912، ثم عين مستشاراً لنظارة التجارة والزراعة في أيلول/ سبتمبر 1913، وجدد انتخابه نائباً عن بغداد للمرة الثالثة في كانون الثاني/ يناير 1914[2].

عاد إلى بغداد في أوائل عام 1920، وعين وزيراً للمالية في خمس وزارات متعاقبة (1920-1924). شارك في مؤتمر القاهرة عام 1921 الذي تقرر فيه إنشاء المملكة العراقية، وفي عام 1923 منحته الحكومة البريطانية وسام (K.B.E) «فأصبح بتقلده هذا الوسام السير ساسون حسقيل»[3]، وعندما شكلت اللجنة الدستورية التي كلفت بإعداد مسودة «القانون الأساسي» كان ثالث أعضاء اللجنة المذكورة.

---

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص76.

(2) المصدر السابق، ص76-77.

(3) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ص186-187.

انتخب نائباً عن بغداد في تموز/ يوليو 1925، وجدد انتخابه في أيار/ مايو 1928 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1930، حيث شغل منصب رئاسة اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية. أصيب بمرض اضطره إلى السفر إلى باريس للعلاج فتوفي فيها في 31 آب/ أغسطس 1932.

يقول عنه مير بصري: «كان ساسون حسقيل مؤمناً بالوحدة العراقية ووجوب صهر جميع الطوائف والأقليات في بوتقة الوطن وجعلها شعباً عراقياً واحداً متضامناً. وكان يؤمن بالديمقراطية ويحرص على التقاليد البرلمانية الصحيحة وتطبيق النظام الداخلي لمجلس النواب. [...] كان ... عصبي المزاج، صلب العود، شديد التمسك بآرائه ومبادئه..»[(1)].

## ساسون شلمودلال (1927–1947)

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (2 كانون الأول/ ديسمبر 1948–19 شباط/ فبراير 1949). من مواليد بغداد 1927 لعائلة يهودية تمتهن تجارة الحديد. ارتبط بالحركة الشيوعية عام 1946[(2)]. عقب اعتقال يوسف سلمان يوسف (فهد) و يهودا صديق ومالك سيف وعزيز الحاج علي حيدر وكلهم قاد اللجنة المركزية حتى نجاح السلطات بالكشف عن تنظيمات الحزب الشيوعي قام ساسون شلمودلال بالاتصال بعدد من رفاقه الذين بقوا محافظين على صلاتهم التنظيمية وشكل لجنة مركزية استمرت من كانون الأول/ ديسمبر 1948 حتى 19 شباط/ فبراير 1949. تميزت قيادته بالثورية والدعوة إلى الإضراب والتظاهر لإنقاذ أعضاء المكتب السياسي من حكم الإعدام الذي صدر بحقهم بعد إعادة محاكمتهم أمام المحكمة العرفية العسكرية. وسرعان ما تمكنت السلطة من إلقاء القبض عليه ليواجه حكم الإعدام الذي صدر بحقه في 27 نيسان/ أبريل 1949 ونفذ فيه الحكم كما نفذ بأعضاء المكتب السياسي من قبله[(3)]. تصفه أدبيات الحزب الشيوعي بأنه «متطفل» و «هدام» و«طفولي» و «تروتسكي خائن»[(4)].

## ساسون صميح (1893–1976)

نائب سابق. ولد ساسون بن رحميم بن يعقوب صميح في الموصل عام 1893، لعائلة يهودية موصلية معروفة. ودرس في مدارسها وتضلع من أحكام الدين الموسوي كما ألم باللغة العربية وآدابها وبعض اللغات الأخرى.

انتخب مرات عدة عضواً بمجلس بلدية الموصل. ولمّا أسس الحكم الوطني في العراق انتخب نائباً عن الموصل في مجلس النواب (1928–1930)، وانتخب مرة أخرى (1934–1935). وكان أخر مرة ينتخب نائبا فيها عام 1948، حتى استقال في آذار/مارس 1951، وغادر العراق إلى إسرائيل. وتوفي في حيفا في 20 حزيران/ يونيو 1976[(5)].

## ساشوار جلال (ت 1978)

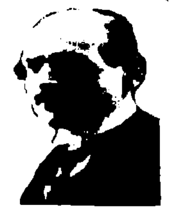
المسؤول الأول في العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية (كومله)، وعضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني (أيلول/ سبتمبر 1977– كانون الثاني/ يناير 1978).

---

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص8283.
(2) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، الجدول رقم (13-1)، ص231.
(3) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص61-62.
(4) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص228.
(5) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص126.

اغتيل من قبل المفارز التابعة للاستخبارات العسكرية بقيادة الكادر العسكري السابق في الحزب الديمقراطي الكردستاني (تحسين شاويس) في 31 كانون الثاني/ يناير 1978 في قرية (تنكي سر) في منطقة قره داغ[1].

**ساطع الحصري (1880–1968)**



أبو القوميين العرب. ولد في اليمن عام 1880 وتلقى علومه في اسطنبول، وتخرج في المدرسة الملكية عام 1900 وعين مدرسا للعلوم الطبيعية في المدرسة الإعدادية في مدينة يانينا (في اليونان الآن). لكنه سرعان ما (1905) تخلى عن العمل التعليمي ليلتحق بالعمل الإداري، فعين قائمقاماً في قضاء قوص أوة (كوسوفا). نقل بعدها إلى فلورنيه في ولاية المنستير التي احتضنت آنذاك (1907) قوميات متنافسة وكانت مستقراً لنشاط ضباط جيش تركيا الفتاة، وهناك اتصلت به لجنة الاتحاد والترقي. وتولى منذ أواخر عام 1908 التعليم في عدة معاهد عالية(دار الفنون، المدرسة الملكية الشاهانية، مدرسة الخلافة، ودار المعلمين العالية). وفي عام 19112 إستعفى من إدارة دار المعلمين اثر خلاف مع وزير المعارف العثمانية (أمر الله أفندي)، وانصرف إلى العمل الخاص في ميدان التربية والتعليم فأصدر مجلة «التربية»، وأسس مدرسة خاصة باسم المدرسة الحديثة.

إلتقى بالملك فيصل الاول في حكومته السورية الذي عينه مفتشاً عاماً للمعارف (16 نيسان/ ابريل- 30 نيسان/ ابريل 1919) ثم مديراً للمعارف (1 أيار/ مايو 1919 - 9 آذار/ مارس 1920)، وعندما قامت في دمشق أول حكومة عربية ترأسها رضا الركابي اختير الحصري وزيراً للمعارف (10 آذار/مارس 1920- 27 تموز/ يوليو 1920). وبعد انهيار الحكومة غادر سوريا إلى مصر فأقام في القاهرة حوالي سنة، حتى دعاه فيصل الذي تسنم عرش العراق للقدوم إلى العراق.

وصل إلى بغداد في آب/ أغسطس 1921، ليعمل موظفاً في وزارة المعارف العراقية ما بين عامي 1922- 1941. شغل مناصب مهمة في التعليم فعمل مديرا عاما للتربية (1921-1927)، وأستاذاً في معهد إعداد المعلمين العالي (1 آب/ أغسطس 1927- 30 أيلول/ سبتمبر 1931)، وعميداً لكلية الحقوق (22 كانون الأول/ ديسمبر 1931- 15 أيلول/ سبتمبر 1935). ومنصب مدير الآثار القديمة علاوة على منصبه.

استطاع بنفوذه أن يتجاوز نفوذ كل من جيروم فاريل Jerome Farrel ولايونيل سمث Lionel Smith المستشارين البريطانيين لدى السلطات التعليمية في العراق خلال عشرينيات القرن الماضي، كما استطاع أن يتجاوز سلطات وزراء المعارف الشيعة بعد الاستقلال. لكن في عام 1927 بلغت المعارضة للحصري حداً أقر معه بضرورة التنحي من المديرية العامة للمعارف. يقول كليفلاند أن فيصل الأول منح الحصري حصانة ورطته في خلافات متصلة مع وزراء التربية الذين عمل معهم بسبب «إخفاق الحصري والوزراء في تعيين حدود السلطات. فالحصري أحس انه هو الخبير، فأراد لنفسه سلطة القرار العليا، أما الوزراء فرغبوا في تثبيت سلطات منصبهم» وان لم يخلو الأمر من اتهام بالطائفية للوزراء الذين عمل معهم. غادر العراق في 21 حزيران/ يونيو 1941.

في عام 1944 دعته الحكومة سوريا المستقلة حديثاً للعمل مستشاراً في إعادة وضع

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص370.

النظام التربوي. لكنه واجه رفضا اعنف من ذلك الذي واجهه في العراق ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1946 تظاهر الطلبة في دمشق استنكارا لإجراءاته التربوية هاتفين «لا اله إلا الله وساطع الحصري عدو الله» فاستقال من منصبه وغادر إلى بيروت. ثم أقام في القاهرة عام 1947، وعمل مستشاراً لدى لجنة الثقافة في جامعة الدول العربية، وحاضر في القومية والتربية في جامعة القاهرة. وفي عام 1953 عين أول مدير لمؤسسة الدراسات العربية العليا. وفي عام 1957 تقاعد من منصبه. توفي في بغداد في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1968[1].

## سالم الخيون (1883-1965)

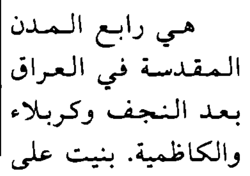


رئيس بني أسد، ومن الرؤساء المشهورين في العراق. ولد سالم حسن خيون في الجبايش عام 1883 ونشأ فيها، ودرس العلوم العربية والدينية. وابتداء من عام 1904 أصبح الزعيم المطلق لبني أسد. وفي عام 1914 منحته الدولة العثمانية لقب باشا واعترفت بامارته. وإبان الاحتلال البريطاني للعراق كان وقبيلته في مقدمة المقاومين لاحتلال البصرة تلبية لنداء الجهاد، اسر في أواخر عام 1914 ونفي إلى الهند. عاد إلى العراق في آب/ أغسطس 1919، ولما وجد الأمور مستتبة للبريطانيين سايرهم، فعين وزيرا بلا وزارة في وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى. لكنه سرعان ما انقلب على الانكليز، واستخف بالحكم الذي أقاموه في العراق، وعاد إلى قرية الحمار محاولا بسط سلطانه على المناطق المجاورة بالتعاون مع زعماء القبائل، فعارض معاهدة عام 1922 وانتقدها في اجتماع المجلس التأسيسي عندما كان عضواً فيه وطالب بتغيير الحكومة وإعادة المفاوضات من جديد.

ثار على الحكومة التي بادرت إلى إرسال وزير الداخلية آنذاك عبد المحسن السعدون مع قوات الشرطة التي قامت بقمع تمرده في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1924.

حوكم الخيون أمام المحكمة الكبرى في البصرة فحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1925. وبعد مدة توسط أمره لدى الملك فيصل الأول بعض شيوخ العشائر فعفي عنه على أن يقيم في الموصل ويقضي مدة محكوميته فيها[2] منحته الحكومة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في اليوسفية، وابتعد عن السياسة حتى وفاته في بغداد عام 1965.

## سامراء



هي رابع المدن المقدسة في العراق بعد النجف وكربلاء والكاظمية. بنيت على عهد الخليفة المعتصم العباسي عام 836م، الذي نقل إليها حامية جنده، مبتعدا عن مقر الخلافة العباسية- بغداد- لتلعب دور العاصمة فيما بعد. ثم بنى المتوكل العباسي مئذنتها الملوية في عام 852م. وقد ظلت المدنية لما يزيد عن نصف قرن عاصمة للدولة العباسية، حتى دمرها المغول.

ينتصب في قلب المدينة ضريح الإمامين العسكريين (علي الهادي والحسن العسكري).

---

(1) وليام ل. كليفلاند، ساطع الحصري: من الفكرة العثمانية إلى العروبة، والاقتباس من ص116، و ص131؛ ينظر أيضا: ساطع الحصري، مذكراتي في العراق.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1،ص 270-271.

وهي اليوم أكبر مدن محافظة صلاح الدين، وتقع على الضفة الشرقية لمهر دجلة، وتقع على بعد 124 كيلومتراً شمال بغداد، ويتراوح عدد سكانها بين 300-400 ألف نسمة، يشكلون نحو ثلث سكان المحافظة.

سيطرت الجماعات المسلحة على المدينة بعد عام 2003، وقام تنظيم القاعدة بتفجير المرقد مرتين، الأولى في 22 شباط/ فبراير 2006، ودمرت خلاله القبة الذهبية، في دمر التفجير الثاني (13 حزيران/ يونيو 2007) مئذنتي المرقد. وقد أثار التفجير الأول سلسلة من أعمال العنف الطائفي في سائر أنحاء العراق.

### سامي البدري (1945-)



عضو بارز في «حزب الدعوة الإسلامية»، ومؤسس «حركة جند الإمام». من مواليد عام 1945، درس الطب في جامعة بغداد. انضم إلى حزب الدعوة عند تأسيسه، خضع لتأثير الشيخ عارف البصري عندما كان الأخير يتولى الإشراف على لجنة الكرادة حيث كان البدري عضواً فيها. فبرز دور الأخير في كسب الأفراد وإدارة الحلقات وفي إلقاء المحاضرات الإسلامية في حسينية آل مباركة ومع تصاعد النشاط الإسلامي في الكرادة تحولت إلى أهم معاقل حزب الدعوة في بغداد، واستطاع أن يتحرر من تأثير البصري منذ أواسط الستينات. وعندها أعلن خلافه في بعض وجهات النظر تجاه العمل الحزبي مع قادة الحزب وبخاصة الشيخ البصري. فجمدت عضويته من قبل قيادة الدعوة. أصدر البدري نشرة خاصة به وبمجموعته حملت اسم «صوت الداعية». وفي عام 1969 عقدت لقاءات منتظمة بين أنصار البدري والمجموعة المنشقة عن «منظمة المسلمين العقائديين» بقيادة بكر إجبارة العضو السابق في المنظمة حتى طرده منها. وتم الاتفاق على توحيد التنظيمين وتشكيل قيادة موحدة وإصدار نشرة مركزية. وأطلق على هذا التنظيم بعد عشرة سنوات من تشكيله اسم «حركة جند الإمام» أو «الحركة الإسلامية»[1]. عاد إلى العراق بعد عام 2003، واستقر في النجف الأشرف.

### سامي المظفر (1940-)

وزير سابق. من مواليد البصرة 1940. حصل على البكالوريوس في العلوم من جامعة بغداد عام 1962، وبعدها حصل على الدكتوراه من معهد فرجينيا في الولايات المتحدة. عمل أستاذاً جامعياً في جامعتي البصرة وبغداد. أصبح وزيراً للتربية في الحكومة المؤقتة في حزيران/ يونيو 2004. ثم وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي في وزارة إبراهيم الجعفري[2]. في 8 شباط/ فبراير 2006 نجا من محاولة اغتيال بسيارة مفخخة أثناء مرور موكبه في ساحة عقبة بن نافع وسط بغداد

### سامي خونده (1901-؟)



من رواد الحركة الوطنية في العراق. ولد سامي عبد الله خونده في بغداد في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1901. التحق في عام 1908

(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص 139-141.
(2) (www.iraqigovernment.org).

بالمدرسة الحميدية في بغداد، ثم التحق بالمدرسة الرشدية العسكرية (1910-1912) ثم التحق بمدرسة الإعداد الملكي (المدرسة السلطانية لاحقاً) وتخرج فيها صيف 1916. وإبان الحرب العالمية الأولى التحق بدورة الضباط الاحتياط التي نقل مقرها من بغداد إلى اسطنبول حيث التحق بمدرسة المدفعية وكان ذلك في نيسان/ ابريل 1917 وتخرج فيها برتبة وكيل ضابط ثم ملازم. وعين بفوج مدفعي تحت قيادة ضابط ألماني، التحق بعدها بالجيش السابع في حلب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1917 تحرك الجيش إلى فلسطين حيث تعرض للإصابة دخل أثرها مستشفى حيفا للعلاج. وفي 23 أيلول/ سبتمبر 1918 وقع في الأسر عندما احتلت القوات البريطانية حيفا. ونقل مع الأسرى إلى مصر، حيث مكث هناك حتى عام 1919 عندما أفرج عنه وأعيد إلى العراق.

انتمى إلى جمعية حرس الاستقلال، وكان من الوطنيين المتحمسين للثورة العراقية الكبرى عام 1920 حيث أوفدته الجمعية إلى ديالى، لكنه اضطر للتخفي بعد فشل حركتهم ضد سلطات الاحتلال البريطاني في ديالى وتنقل بين مدن عديدة حتى وصل إلى الموصل التي مكث فيها حتى كانون الثاني/ يناير 1921 ليعود إلى بغداد.

وإبان مظاهرة القصر في آب/ أغسطس 1922 التي قام بها أعضاء جمعية حرس الاستقلال والحزب الوطني القي القبض عليه ونقل إلى البصرة ومنها نفي إلى جزيرة هنجام.

بعد إصدار العفو عن المنفيين عاد إلى بغداد في شباط/ فبراير 1923، اشتغل بعدها بالتعليم وتولى إدارة بعض مدارس بغداد، ليعمل بعدها في وزارة المالية حوالي عام 1935، ثم نقل بعدها إلى وزارة العدلية (1937) واستمر في العمل في أكثر من موقع حتى آب/ أغسطس 1958 عندما أحيل على التقاعد[1].

### سامي شورش (-2010)

عضو «الاتحاد الوطني الكردستاني». ولد في كردستان، وانخرط مبكرا في صفوف الحركة المسلحة الكردية. انتخب نائباً عن التحالف الكردستاني في دورتي مجلس النواب الأولى والثانية (2005-2010). توفي بالسكتة القلبية صبيحة يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

### سامي شوكت (ت 1986)

ناشط سياسي. درس الطب ومارسه. ظهر سامي شوكت على مسرح السياسة في العراق في ثلاثينيات القرن العشرين كعضو بارز في «نادي المثنى بن حارثة الشيباني». كما كان من المساهمين في انقلاب رشيد عالي الكيلاني حيث أوكلت إليه قيادة ميليشيا تشكلت من بعض الشباب القومي. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والإعلان عن تأليف الأحزاب السياسية في العراق، برز من جديد وأصدر جريدة «البعث القومي» في شباط/ نبراير 1946، وأسس مع مجموعة من الشباب القومي في حزيران/ يونيو من السنة نفسها «نادي البعث العربي» في محاولة لتشكيل حزب سياسي. حيث حاول شوكت أن يحوله بالفعل إلى حزب سياسي باسم «حزب البعث القومي»، لكن طلب التأليف المقدم إلى وزارة الداخلية رفض مرتين. ليقوم في عام 1949 بتشكيل «حزب الإصلاح». توفي عام 1986.

(1) محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام، ص171-283.

## سامي عبد الرحمن (1936-2004)



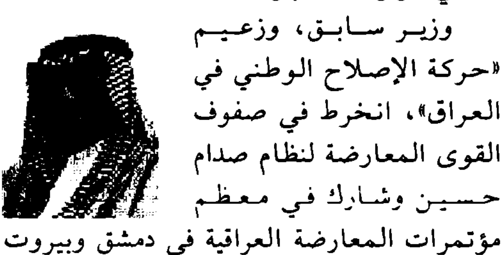
قيادي في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وعضو المكتب السياسي في الحزب. سكرتير اللجنة المركزية لـ«حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني». ولد محمد محمود عبد الرحمن الشهير بسامي عبد الرحمن عام 1932، وارتبط بالحركة الشيوعية في الخمسينات، حتى أصبح مسؤول منظمة الحزب الشيوعي العراقي في بريطانيا عندما كان يدرس الهندسة هناك، قبل أن ينضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، فاختير في المؤتمر السادس للحزب (كلاله: 15-20 تشرين الثاني/نوفمبر 1966) عضواً في اللجنة المركزية. في آذار/مارس 1969 قاد قوة من البيشمركه لقصف منشأة شركة نفط العراق.

بادر إلى مساعدة العائلة البارزانية بعد انتكاسة الحزب عام 1975 وانهيار الحركة الكردية المسلحة، وعمل مع نجلي الملا مصطفى: إدريس ومسعود على إعادة النهوض بالحزب انطلاقا من فرع الخارج ودعم ترشيح مسعود البارزاني لخلافة والده عام 1979. استمر في عضوية اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني حتى خرج مع بعض من أنصاره في المؤتمر التاسع للحزب (إيران: 4-11 تشرين الثاني/نوفمبر 1979) ليتوجه من هناك عن طريق تركيا إلى بريطانيا حيث تقيم عائلته، في ما استقر أتباعه في سوريا وعدد من الدول الأوروبية.

استأنف سامي نشاطه السياسي بتشكيل «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني» الذي عقد مؤتمره التأسيسي في العاصمة النمساوية فيينا في 26-30 تموز/يوليو 1981. حيث انتخب سكرتيرا للجنة المركزية في الحزب.

وفي 20 آب/أغسطس 1993 انتخب عضواً في اللجنة القيادية «لحزب الوحدة الكردستاني» الذي تشكل بعد اندماج حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني والحركة الاشتراكية الكردستانية (حسك). وعندما عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره الحادي عشر (أربيل: 16-27 آب/أغسطس 1993) الذي تم فيه توحيد أحزاب الديمقراطي الكردستاني، وحركة المسلمين الأكراد الفيلين عاد فأصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني. وأعيد انتخابه عضواً في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الثاني عشر (أربيل: 6 تشرين الأول/أكتوبر 1999) وتولى منصب نائب رئيس الوزراء منطقة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وعضو اللجنة التحضيرية الدستورية التي شكلت بعد الإطاحة بصدام حسين (نيسان/ ابريل 2003). قتل في تفجير انتحاري نفذه أحد أعضاء «جماعة أنصار الإسلام» في اربيل في 1 شباط/ فبراير 2004.

## سامي عزارة المعجون





وزير سابق، وزعيم «حركة الإصلاح الوطني في العراق»، انخرط في صفوف القوى المعارضة لنظام صدام حسين وشارك في معظم مؤتمرات المعارضة العراقية في دمشق وبيروت وفيينا وصلاح الدين. وانتخب في مؤتمر صلاح الدين عضواً في المجلس التنفيذي المكون من 26 عضواً في «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يتزعمه أحمد الجلبي. لكنه انسحب من عضوية المجلس في حزيران/ يونيو 1995. بسبب: دكتاتورية القيادة، غياب أية رؤية سياسية أو إستراتيجية سياسية، كثرة الشائعات حول مصادر تمويل المؤتمر، إخفاق المؤتمر في إقامة علاقات متوازنة مع الأقطار المجاورة للعراق،

وإخفاقه في توفير مساعدات ملموسة للجماهير داخل العراق. عاد إلى العراق عقب سقوط نظام صدام حسين (نيسان/ ابريل 2003)، واختير وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في الوزارة المؤقتة التي شكلت عقب تشكيل مجلس الحكم (2 أيلول/ سبتمبر 2003- 1 حزيران/ يونيو 2004). واشترك في انتخابات الجمعية الانتقالية (كانون الثاني/ يناير 2005) وحصل على مقعد فيها. ثم شارك في انتخابات أواخر عام 2005 على رأس «حركة الإصلاح» إلا انه لم يتمكن من الحصول على الأصوات الكافية للحصول على مقعد في مجلس النواب.

**سامي فتاح (ت 1959)**

وزير سابق. عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة أرشد العمري الثانية (1954). في 29 نيسان/ ابريل أسندت إليه وزارة الإعمار بالوكالة إضافة إلى منصبه. وفي 1 تموز/ يوليو صدرت الإرادة الملكية بتعيينه وزيرا للاعمار بالأصالة. ثم عين وزيراً للزراعة في وزارة علي جودت الأيوبي الثالثة (1957)، ثم عين وزيراً للداخلية في وزارة عبد الوهاب مرجان (1957- 1958)، ثم عاد وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد الأخيرة (1958). القي القبض عليه في 14 تموز: يوليو 1958، وحوكم أمام «محكمة الشعب» وأدين وحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم في 20 أيلول/ سبتمبر 1959.

**سبعاوي إبراهيم الحسن**

الأخ غير الشقيق لصدام حسين. شغل مناصب مهمة في الدولة فقد عمل مديراً عاماً لمكافحة التجسس في المخابرات. شارك في التحقيق مع أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض رجال «حزب البعث العربي الاشتراكي» والدولة الذين وجهت إليهم تهمة التآمر عام 1979. وفي عام 1980 ظهر اسمه كممثل لمدينة الثورة (مدينة الصدر حالياً) في أول دورة للمجلس الوطني العراقي، كما عمل مديراً للأمن العام خلال الثمانينات ومطلع التسعينات. التجأ بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 إلى سوريا. قبض عليه في أواخر شباط/ فبراير 2005 وحوكم أمام محكمة جرائم النظام السابق، وقد حكم عليه بالإعدام في قضية إعدام التجار عام 1992، الذين اتهموا آنذاك بالتلاعب بأسعار المواد الغذائية.

**السركلة**

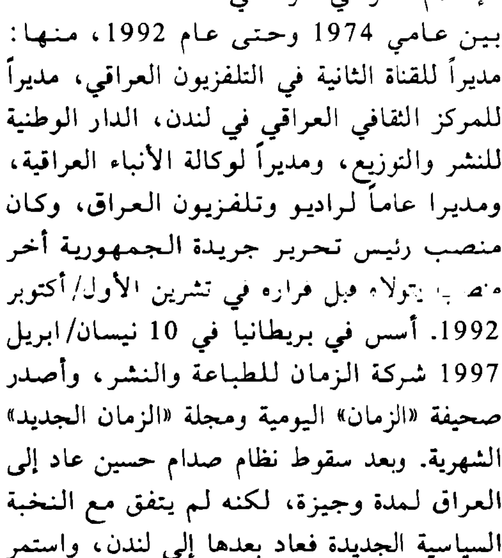
لما احتل البريطانيون سوق الشيوخ في 6 تموز/ يوليو 1915 خلقوا واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم. أعطوا لهؤلاء نسباً مما يجمعونه من واردات التمور تبلغ حوالي 20% وسميت هذه النسبة بالسركلة، وسمي جامعو الضرائب من الفلاحين عن الإنتاج الزراعي بالسراكيل. وبهذا المعنى، نجد أن هذا النظام موجود حتى في ظل وجود الملاك في أراضيهم، فالسركال يصبح رئيس مجموعة صغيرة من القبيلة وواسطتهم إلى الشيخ، كما أنه واسطة الشيخ وأداته في أعمال القبيلة. وقد آثار هذا النظام حنق الأهالي في الجنوب بسبب سوء تصرف هؤلاء السراكيل وإجبارهم الفلاحين على دفع خمس الإنتاج الزراعي الأمر الذي دفعهم إلى رفض هذا النظام وعدم الاعتراف بالسراكيل. وقد حدثت في 9 آذار/ مارس 1935 انتفاضة سوق الشيوخ احتجاجاً على هذا النظام[1].

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص 115-131.

**السري العراقي (الحزب)**

تأسس في عام 1922 كجمعية سرية تضم أناساً غير معروفين، وكان الحزب قومياً لكنه تحول فجأة في غضبه ضد الأغنياء. وخلال تموز/ يوليو 1924 شق أعضاء الحزب المسلحون طريقهم إلى مكاتب بعض رجال الأعمال وهددوهم بالموت إن لم يدفعوا آلاف الروبيات. وجاء في رسائل موجهة من «اللجنة العليا» للحزب التي كان هؤلاء يمثلونها: «إننا لم نر حتى الآن أية أعمال مفيدة للبلاد قام بها الأغنياء مع إنهم يتمتعون بهذا الوطن البائس أكثر من الآخرين. .. ولقد أعذر من أنذر»[1].

**سعد البزاز (1952-)**



معارض سابق لنظام صدام حسين. ولد في الموصل في 18 نيسان/ ابريل 1952. عمل في الإعلام العراقي الرسمي ما بين عامي 1974 وحتى عام 1992، منها: مديراً للقناة الثانية في التلفزيون العراقي، مديراً للمركز الثقافي العراقي في لندن، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ومديراً لوكالة الأنباء العراقية، ومديرا عاماً لراديو وتلفزيون العراق، وكان منصب رئيس تحرير جريدة الجمهورية أخر منصب يتولاه قبل فراره في تشرين الأول/ أكتوبر 1992. أسس في بريطانيا في 10 نيسان/ ابريل 1997 شركة الزمان للطباعة والنشر، وأصدر صحيفة «الزمان» اليومية ومجلة «الزمان الجديد» الشهرية. وبعد سقوط نظام صدام حسين عاد إلى العراق لمدة وجيزة، لكنه لم يتفق مع النخبة السياسية الجديدة فعاد بعدها إلى لندن، واستمر في متابعة نشاطاته الإعلامية التي تعد قناة الشرقية الفضائية أبرزها.

**سعد صالح (1889-1949)**



وزير سابق، ورئيس «حزب الأحرار». ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1889. درس في مدارسها الدينية، وفي عام 1919 دخل دار المعلمين لكنه تركها للالتحاق بثورة العشرين. وبعد فشل الثورة غادر العراق إلى الكويت وعاد إلى بغداد ليكمل دراسته في دار المعلمين بعدما توسط له السيد طالب النقيب. انتسب إلى «جمعية النهضة الإسلامية» عام 1918 وساهم في تأسيس «حزب النجف السري». ثم «جمعية الشبيبة العراقية». التحق بكلية الحقوق وبعد تخرجه منها عين مديراً في أكثر من ناحية لكنه استقال في 24 شباط/ فبراير 1928 بعد رفضه أمر النقل إلى زرباطية. انتخب عضواً في مجلس النواب منذ عام 1930 عن لواء كربلاء وعن الديوانية في أربع دورات متتالية (الثالثة - السادسة). في عام 1936 عين متصرفاً (محافظاً) للواء الحلة، ثم نقل إلى الكوت (1940)، فالحلة ثانية (1941)، فالمنتفق (1943). عين وزيراً للداخلية في وزارة توفيق السويدي (1946). تولى رئاسة حزب الأحرار منذ 5 شباط/ فبراير 1947. أعيد انتخابه عضواً في مجلس النواب في الدورة العاشرة لكنه استقال بسبب المرض. توفي في 17 شباط/ فبراير 1949[2].

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص39.

(2) ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق؛ محمد علي كمال الدين، سعد صالح؛ كامل سلمان الجبوري، صفحة من مذكرات السيد سعد صالح أحد رجال الثورة العراقية 1920.

## سعد صالح جبر



مؤسس «حزب الأمة الديمقراطي»، نجل رئيس الوزراء العراقي الأسبق صالح جبر، ولد في بغداد وفيها أكمل دراسته الثانوية. التحق بعدها بالجامعة الأمريكية في بيروت، وأكمل دراسة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة ألينوي في الولايات المتحدة عام 1947.

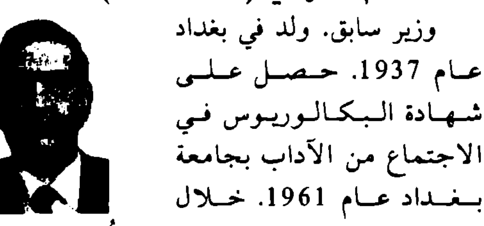
هرب بعد سقوط الملكية في العراق إلى الخارج وتنقل بين مصر وبعض الدول العربية وعاد لمدة وجيزة إلى العراق عامي 1963 ثم عاد ليستقر في العراق ويمتهن التجارة والمقاولات حتى 1968، ليهرب مرة أخرى، بعدما اعتقد أن البعثيين يعدون لاعتقاله، ذهب إلى بيروت ثم إلى القاهرة حتى استقر في الولايات المتحدة التي يحمل جنسيتها. ساهم في الإعداد لمحاولة عبد الغني الراوي الانقلابية المدعومة من شاه إيران التي ماتت في مهدها.

أسس في عام 1982 «حزب الأمة». وحله مطلع التسعينات في مسعى منه لتوسيع قاعته والابتعاد عن أيديولوجية معينة، ليُؤسس «المجلس العراقي الحر». لكن سرعان ما عصفت الخلافات بينه وبين بعض أعضاء المجلس وبخاصة صادق العطية الأمر الذي دفع بالأخير إلى إصدار بيان طرد بموجبه سعد صالح جبر من عضوية المجلس. إلا إن جبر أحبط محاولة العطية. عاد إلى العراق بعد سقوط حكم البعث فيه في نيسان/ابريل 2003، وشارك في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية عن حزب الأمة وضمت قائمته شخصيات علمانية أبرزهم أياد جمال الدين، لكنه لم يتمكن من الفوز بعضوية المجلس.

## سعد عاصم الجنابي

الأمين العام لـ«التجمع الجمهوري العراقي»، رجل أعمال عراقي يحمل الجنسية الأمريكية غادر العراق عام 1995 انخرط في صفوف «الوفاق الوطني العراقي» لكنه عندما عاد إلى العراق اشترك مع خليل بنية في تأسيس التجمع الجمهوري العراقي.

## سعد قاسم حمودي (1937–2007)



وزير سابق. ولد في بغداد عام 1937. حصل على شهادة البكالوريوس في الاجتماع من الآداب بجامعة بغداد عام 1961. خلال المدة (1968 - 1982)عمل عضواً في مكتب الثقافة والإعلام في القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» وعين مدير مكتب العلاقات الخارجية بقيادة قطر العراق والقيادة القومية لحزب البعث. عمل رئيساً لتحرير جريدة «الجمهورية» (1968-1977)، ثم جريدة «الثورة» (1979- 1982). وخلال المدة (1970- 1986) انتخب نقيباً للصحفيين العراقيين، ثم رئيساً لاتحاد الصحفيين العرب (1978- 1996)، ونائب رئيس منظمة الصحفيين الدولية (1976-1991). عين وزيراً للإعلام ووزيراً الثقافة والفنون (1977-1979). وسفيراً ورئيساً للدائرة العربية بوزارة الخارجية العراقيه (1989- 1991)، انتخب ثلاث مرات لعضوية «المجلس الوطني» (البرلمان) (1980 و1984، و1997). توفي عام 2007.

## سعد نايف الحردان (1957–)

وزير سابق، ولد في الرمادي عام 1957. خدم كضابط في الجيش العراقي ما بين عامي (1982–1990). أسس وترأس «تجمع مثقفي وعشائر الانبار»، اختير وزير دولة لشؤون المحافظات في حكومة إبراهيم الجعفري (2005).

## سعدون جوير فرحان الدليمي (1945-)



وزير الدفاع (2005-2006) ووزير الثقافة (2010). ولد في الرمادي عام 1945. حصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بغداد عام 1979، ثم على الدكتوراه في علم لنفس الاجتماعي من جامعة كيل في المملكة المتحدة عام 1990. إنضم في مطلع التسعينات إلى صفوف المعارضة العراقية شارك في معظم مؤتمرات المعارضة العراقية وتم انتخابه عضواً في لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن مؤتمر لندن (2002). عين وزيراً للدفاع في حكومة إبراهيم الجعفري في إحدى الوزارات الست التي حصل عليها السنة العرب في الحكومة. ثم عين وزيراً للثقافة في وزارة نوري المالكي الثانية (2010)، وأسندت إليه عام 2011 وزارة الدفاع بالوكالة.

## سعدون حمادي (1931-2007)



وزير ورئيس وزراء ورئيس المجلس الوطني العراقي (البرلمان) سابق. ولد في كربلاء عام 1931 درس الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت. وفي عام 1953 سافر إلى الولايات المتحدة لإكمال دراسته وحاز على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة وسكونسن عام 1957. ليعمل بعد عودته مدرساً للاقتصاد في جامعة بغداد. انضم مبكراً إلى صفوف «حزب البعث العربي الاشتراكي» وشكل نواة للتنظيم البعثي في كربلاء عام 1948 ضمت كلاً من: عبد الرزاق الوكيل، جواد أبو الحب، خليل عبد الرضا، حسن الصواف، ومنعم الجابري. وتدرج في مواقع قيادية، فترأس تحرير جريدة «البعث» الناطقة باسم الحزب بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958. لكنه وبعد تدهور علاقة البعث بالسلطة غادر العراق إلى ليبيا حيث اعتقلته السلطة هناك بتهمة العمل في قيادة تنظيم حزب البعث. وبعد إطلاق سراحه سافر إلى سوريا التي أقام فيها حتى الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في شباط/فبراير 1963.

أصبح في عام 1963 عضواً في القيادة القطرية للحزب، ووزيراً للإصلاح الزراعي، ورئيساً لشركة النفط الوطنية ووزيراً للنفط ووزيراً للخارجية في منتصف السبعينات وعضواً في مجلس قيادة الثورة (1986-1991). تولى رئاسة الوزراء مرة واحدة (ما بين 23 آذار/ مارس 1991 -13 أيلول/سبتمبر 1991) عندما عهد إليه صدام حسين بالمنصب عقب انتهاء حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) وما تلاها من انتفاضة شعبية واجهتها الدولة بقسوة. عين بعد تنحيته عن المنصب وعن القيادة القطرية للحزب مستشاراً في رئاسة الجمهورية بدرجة وزير. وكان آخر منصب تسنمه هو رئيس المجلس الوطني (البرلمان) في دورتين متتاليتين (1996-2003).

اعتقلته القوات الأمريكية عقب سقوط بغداد في نيسان/ ابريل 2003، لتفرج عنه بعد ذلك ويسافر خارج العراق. وعاش متنقلاً بين الأردن ولبنان وقطر (منذ أوائل 2005). وفي منتصف آذار/مارس 2007 نشر موقع البصرة على الانترنيت خبر وفاته في ألمانيا متأثراً بمرض عضال[1].

## سعدون السعدون (1857-1911)

احد ابرز شيوخ السعدون في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ولد في

(1) (www.albasrah.net) في 16/ 3/ 2007.

المنتفك عام 1857، واصطحبه أبوه منصور باشا راشد ثامر السعدون (ت 1886)، ليقيم معه في بغداد، ليدرس فيها اللغتين العربية والتركية. شارك في تمرد المنتفك ضد السلطات العثمانية (1880-1881)، واستوجبت التسوية منحه رتبة أمير الأمراء (باشا) عام 1881. لكنه سرعان ما اختلف مع والي بغداد، فانطلق إلى البادية، وساندته أكثر العشائر الضاربة بين النجف والكويت. وأغار على قبائل شمر، وحارب عبد العزيز آل الرشيد (1899)، ولم تتمكن القوات التركية من إخضاعه. فاتخذ مقراً له في بر الشامية، ثم جنوب الكويت، وشن الغارات على أطراف البصرة والناصرية.

في عام 1904 نال عفو السلطان عبد الحميد الثاني، فعاد إلى مقره في الشامية. لكنه عاد للتمرد، فالقي القبض عليه وأرسل إلى بغداد ومنها إلى حلب في حزيران/ يونيو 1911، لكنه توفي في أوائل كانون الأول من ذلك العام[1].

قال الشيخ علي الشرقي عنه «كبير النفس، عالي الهمة، نهض في بادية العراق وفي بلاد المنتفك وحاول تجديد عهد آل السعدون وتأسيس إمارة بدوية وحمل آله على الرجوع إلى البداوة وترك التحضر»[2].

## سعدون شاكر



وزير سابق. من مواليد بغداد، حيث أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وتخرج في كلية القانون والعلوم السياسية بالجامعة المستنصرية سنة 1974-1974.

انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1955، ودخل السجن مرات عدة بسبب انتمائه للحزب، وكان قد اشترك بدور صغير في انقلاب عام 1963 الذي أطاح بعبد الكريم قاسم. واعتقل بعدما أطاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بالحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963. لكن علاقاته الوثيقة ببعض رجال الأمن مكنته من تدبير خطة لهروب صدام حسين من السجن فتوطدت الصداقة بينهما. ولما تمكن البعث من العودة إلى السلطة عام 1968 قربه صدام حسين ومنحه مناصب مهمة، فعين مديراً لمكتب المنظمات المهنية.

كان من بين الذين أسسوا جهاز «حنين» النواة التي أصبحت بعد استلام البعث السلطة عام 1968 ثم مكتب العلاقات العامة الذي تحول عام 1972 إلى جهاز المخابرات العامة فكان أول مدير للجهاز خلال السبعينيات. انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في 10 كانون الثاني (يناير) 1977، وفي 23 منه عين وزير دولة، واستمر رئيسا لجهاز المخابرات العامة. وفي 4 أيلول (سبتمبر) 1977 أعفي من منصب وزير الدولة. وفي 16 تموز/ يوليو 1979 عين وزيرا للداخلية، واستمر في هذا المنصب حتى 2 آب/ أغسطس 1988 عندما اعفي من منصبه للتفرغ لمهامه الحزبية، وهي صيغة الإقصاء السياسي التي كانت معروفة.

## سعدون غيدان (1930-1985)

وزير سابق. من مواليد الرمادي عام 1930. بعد إنهاء دراسته الثانوية دخل الكلية العسكرية

(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص243.
(2) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص244.



وتخرج فيها برتبة ملازم ثان عام 1953. عين آمر كتيبة دبابات بعدما كان من المساهمين في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. وبسبب دوره في قمع الحركة الكردية المسلحة حصل على نوط الشجاعة، ثم حصل على وسام الرافدين وأصبح أمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري. انضم عام 1968 إلى «جماعة ضباط القصر» التي دبرت انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 حيث كان قائداً لكتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري. لعب دوراً مهماً في ذلك اليوم من خلال إدخاله، وبواسطة سيارته الخاصة، إلى مقر كتيبة الدبابات التي كان يقودها كلا من: احمد حسن البكر، حردان عبد الغفار التكريتي، صالح مهدي عماش، وأنور عبد القادر الحديثي، وضمن الانقلابيون السيطرة الكاملة على الكتيبة. ثم كان له دور مميز عند الإطاحة برئيس الوزراء الذي تحالف مع البعثيين عبد الرزاق النايف فقد قاد اللواء المدرع العاشر وطوق مقر رئيس الوزراء واجبره بعد ذلك على مغادرة القصر الجمهوري ونقله إلى المنفى.

وبعد ذلك اليوم عين غيدان قائداً للحرس الجمهوري. وأصبح آمراً لقوات بغداد (1968-1970)، ووزيراً للداخلية (1970-1974)، ووزيراً للمواصلات (1974)، فضلاً عن موقعه في مجلس قيادة الثورة (1968-1977). جرح أثناء المحاولة الانقلابية التي قادها ناظم كزار في 30 حزيران/ يونيو 1973. ثم عين نائباً لرئيس الوزراء في أول حكومة شكلها صدام حسين عام 1979. في حزيران/ يونيو 1982 اعفي من جميع مناصبه، وتوفي عام 1985 في ظروف غامضة.

**سعدون محمد (ت 2004)**

الاسم الحركي لعضو المكتب السياسي لـ«الحزب الشيوعي العراقي» وضاح حسن عبد الأمير. من مواليد كربلاء. شارك في قوات أنصار الحزب الشيوعي في كردستان التي نشطت في النصف الثاني من الثمانينات. أصبح عضواً في المجلس الوطني العراقي المؤقت عام 2004، ثم عضواً في لجنة العلاقات الوطنية. اغتيل مع اثنين من زملائه (نوزاد توفيق وحبيب مصطفى حسن) في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

**سعدي محمد صالح السعدي (1939-)**

الأمين العام لـ«حزب العمال الثوري العربي» ورئيس مجلس إدارة جريدة «الطريق». ولد في هيت بمحافظة الرمادي في أيار/ مايو 1939. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في هيت والرمادي وبغداد. في عام 1954 دخل كلية الآداب بجامعة بغداد وتخرج فيها عام 1960. وحصل بعدها على شهادة الماجستير في الجغرافية (1974)، وأكمل الدكتوراه في جامعة مانشستر ببريطانيا. وبعد عودته إلى العراق عمل مدرساً في كلية الآداب بجامعة بغداد منذ عام 1982.

ابتدأ نشاطه السياسي عام 1954 عضواً في «حزب البعث العربي الاشتراكي». وأصبح في عام 1959 عضو قيادة فرقة، وأميناً لسر فرقة هيت (1960-1962)، وعضو قيادة شعبة الرمادي (1963).

سجن في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 وأطلق سراحه عام 1967. ويدعي أنه أسس حزبه «حزب العمال الثوري العربي» وهو في السجن عام 1965 عندما وضع دراسة تدعو إلى تأسيس حزب جديد باسم «حزب الشغيلة الثوري العربي» يلتزم الماركسية اللينينية كمرشد ودليل في العمل. وبعث إلى المؤتمر الذي عقد لبقايا حزب البعث في بيروت، ويدعي إن الجواب وصله تحريرياً من علي صالح السعدي

بالموافقة واتفقا معاً على تسمية الحزب الجديد «حزب العمال الثوري العربي»، وقد شكلت قيادته آنذاك على النحو التالي: علي صالح السعدي، حمدي عبد المجيد، وسعدي محمد صالح السعدي. ليتولى هو لعمل داخل العراق. وقد نجح بمساعدة محمد زكي يونس بتأسيس وكر طباعي للحزب وبعد إطلاق سراحه عام 1967 أعاد توجيه التنظيمات الحزبية العمالية وبمساعدة علي صالح السعدي تمكن من نشر مطبوعات الحزب. دخل السجن مرة أخرى في 15 تموز/ يوليو 1974 بعد ما حكمت عليه محكمة الثورة بالسجن لمدة (15) عاماً وأطلق سراحه عام 1976. ويشغل منصب الأمين العام حزب العمال الثوري العربي.

**سعيد ثابت (1983-1941)**

نائب سابق. ولد محمد سعيد بن ثابت نعمان في الموصل عام 1883، ودرس في مدارسها، ثم اشتغل مع والده في الأعمال التجارية والزراعية.

انخرط في صفوف الحركة الوطنية بعد الاحتلال البريطاني للموصل (1918)، واضطر إلى الهرب إلى دير الزور، ومنها ذهب إلى تركيا. عاد إلى الموصل في أيلول/ سبتمبر 1921، بعد إقامة الحكم الوطني. لكنه كان من بين المناهضين لانتخابات المجلس التأسيسي في الموصل، فاعتقل وأطلق سراحه ونفي إلى بغداد فالبصرة، ليسمح له بالعودة إلى مسقط رأسه بعد حوالي خمسة أشهر.

ساهم بتأسيس «حزب الاستقلال» في الموصل (1924)، كما انتخب نائبا عنها في المجلس النيابي الأول (تموز/ يوليو 1925)، فانتمى إلى «حزب الشعب» الذي أسسه ياسين الهاشمي، وكان من معارضي المعاهدة العراقية- البريطانية. ثم عمل في صفوف «الحزب الوطني» الذي تزعمه جعفر أبو التمن. وأعيد انتخابه في أربع دورات نيابية (1933 و 1934 و 1935 و1939). كما انتخب رئيساً لـ«جمعية الدفاع عن فلسطين» عام 1936. وتوفي في الموصل في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1941[1].

**سعيد القزاز (ت 1958)**



وزير سابق، عمل متصرفاً في ألوية (محافظات) أربيل، كركوك، والموصل قبل أن يصبح وزيراً. ولعل تلك السنوات ما أكسبته خبرة وشهرة وبخاصة أنها شهدت تمرد الملا مصطفى البارزاني حيث بادر القزاز إلى توجيه إنذار للبارزاني بوجوب تسليم نفسه للسلطات، وأنذر جميع رؤساء العشائر بالابتعاد عن البارزاني وهددهم بأقسى العقوبات، ودفع باتجاه إعلان الأحكام العرفية في لوائه -اربيل- ومهد السبيل لقدوم الجيش لقمع التمرد.

شغل منصب وزير الداخلية في خمس وزارات متتالية ما بين عامي (1953 -1957) ثم شغل المنصب نفسه في أخر وزارتين شكلتا في العهد الملكي. حوكم أمام المحكمة العسكرية برئاسة فاضل عباس المهداوي، وقف موقفاً شجاعاً أمامها حتى وصفه مجيد خدوري بأنه «أقدر زعيم دافع عن نفسه دون خوف أو وجل، مفضلاً الموت على التهرب من المسؤولية. وكان من سخرية الزمن أن الرجل الذي كان يتمتع بسمعة لا تشوبها شائبة، والذي كان له من كرامته الشخصية ما لا يرقى إليه

(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص285.

الشك. أن يكون الأول من بين الذين وافق عبد الكريم قاسم على إعدامهم»[1]. فمن جملة دفاعه عن نفسه قال إنني أقف الآن وأرى الموت عني قاب قوسين أو أدنى ولا ترهبني المشنقة «وعندما أصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي»[2].

**سعيد جواد الرهيمي**

ينظر: المنظمة الماركسية اللينينية العراقية

**سعيد حقي محمد (ت 1947)**

وزير سابق. كان قبل تأسيس الدولة العراقية ضابطاً في الجيش العثماني. عين وزيراً للدفاع في وزارة ارشد العمري الأولى (1 حزيران/ يونيو - 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946). توفي في لندن في 19 آذار/مارس 1947.

**سكة حديد بغداد- برلين**

خط حديدي دولي، أنشئ على مراحل، واستهدف وصل العاصمة الألمانية برلين بميناء البصرة مروراً بتركيا وبغداد. وقد خطط الألمان للمشروع منذ أن برزت الحاجة إلى مناطق النفوذ والمواد الخام ومنافذ التصريف للصناعة الناشئة. وفي عام 1899 حصلت «شركة سكة حديد الأناضول» الألمانية على ترخيص مد سكة حديد من اسطنبول إلى البصرة بدعم من الحكومة الألمانية. ولما كانت ألمانيا تسيطر على الخطوط الحديدية بين تركيا ووسط أوروبا والبلقان فقد أطلق على الخط الجديد اسم «سكة حديد بغداد- برلين». ونفذ القسم الأول من الخط عام 1903، وامتد حتى مدينة سامراء عام 1914. وقد انطلق قطار واحد من مدينة بغداد إلى مدينة سميكة الواقعة إلى الشمال منها في 1 حزيران/ يونيو 1914، ليكون أول قطار يعمل في ولاية بغداد على خط السكة الحديد الموصل بين المدينتين، الذي يبلغ طوله 65 كم. وقد أوصل الخط إلى مدينة سامراء بعد أسابيع قليلة من إعلان نشوب الحرب العالمية الأولى، ليبلغ طول السكة الحديدية التي وجدت في العراق كله حتى نهاية الحكم العثماني 130 كم، وهي الجزء الوحيد الذي نفذ من المشروع.

وكانت بريطانيا وفرنسا وروسيا قد أبدت قلقها من التغلغل الألماني في العراق، ومن مشروع سكة الحديد، وقد لجأت إلى اتخاذ أساليب سياسية واقتصادية لعرقلة تنفيذه، إلى أن حصلت كل منها على نوع من أنواع التعويض من تركيا وألمانيا. فقد سحب الروس اعتراضاتهم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1910 بعد عقد اتفاقية بوتسدام التي بموجبها اعترفت ألمانيا لروسيا بمنطقة نفوذ في إيران كما هي محددة سنة 1907 في الاتفاقية الانكليزية- الروسية. أما الثمن على الموافقة الفرنسية على إنشاء الخط فقد دفع في 15 شباط/ فبراير 1914، حين وقعت الاتفاقية الفرنسية- الألمانية والتي بموجبها اعترفت ألمانيا بحق فرنسا بإنشاء خط للسكة الحديد في سوريا وشمال الأناضول. كما وقعت الاتفاقية الانكليزية -الألمانية في 15 حزيران/ يونيو 1914، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب نشوب الحرب. وهي التي وضعت نهاية لمعارضة بريطانيا لمشروع سكة حديد بغداد.

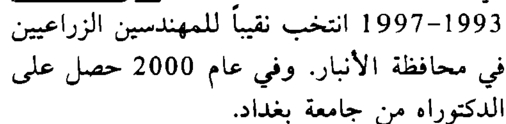
**سلام الزوبعي (1959-)**

نائب رئيس الوزراء (2006-). ولد سلام زكم علي فضلي الزوبعي في بغداد عام 1959. وفي عام 1982 حصل على شهادة البكالوريوس

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، هامش (39)، ص121.

(2) محمد حمدي الجعفري، محكمة المهداوي: أغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث، ص85.



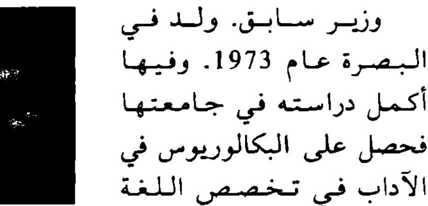
في علوم التربية من جامعة الموصل، ثم حصل على درجة الماجستير عام 1988. وفي عام 1992 عمل مدرساً في جامعة الأنبار، وما بين 1993-1997 انتخب نقيباً للمهندسين الزراعيين في محافظة الأنبار. وفي عام 2000 حصل على الدكتوراه من جامعة بغداد.

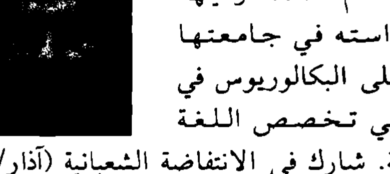
انضم إلى «جبهة التوافق العراقية» في انتخابات أواخر عام 2005 وحصل على مقعد في مجلس النواب، ثم اختير نائباً لرئيس الوزراء في الوزارة التي شكلها نوري المالكي. في 23 آذار/مارس 2007 تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة قام بها احد حراسه عندما فجر نفسه أثناء قيام الزوبعي وبعض ضيوفه بأداء صلاة الجمعة في الجامع الملحق بداره، أصيب إثرها بجروح طفيفة، وقد تبنت «دولة العراق الإسلامية» العملية. انسحب من الحكومة اثر تعليق «جبهة التوافق العراقية» مشاركتها في اجتماعات الحكومة، كما انسحب بعد ذلك من الجبهة وخاض انتخابات عام 2010 في تحالف أنشأه لهذا الغرض.

**سلام عادل**

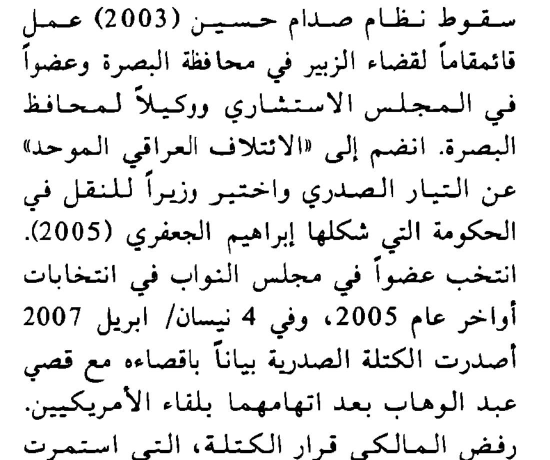
ينظر: حسين أحمد الرضي

**سلام عودة فالح المالكي (1973-)**





وزير سابق. ولد في البصرة عام 1973. وفيها أكمل دراسته في جامعتها فحصل على البكالوريوس في الآداب في تخصص اللغة الإنجليزية. شارك في الانتفاضة الشعبانية (آذار/مارس 1991)، كما شارك في أحداث البصرة عام 1999 التي جرت بعد اغتيال آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر. وبعد



سقوط نظام صدام حسين (2003) عمل قائمقاماً لقضاء الزبير في محافظة البصرة وعضواً في المجلس الاستشاري ووكيلاً لمحافظ البصرة. انضم إلى «الائتلاف العراقي الموحد» عن التيار الصدري واختير وزيراً للنقل في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري (2005). انتخب عضواً في مجلس النواب في انتخابات أواخر عام 2005، وفي 4 نيسان/ ابريل 2007 أصدرت الكتلة الصدرية بياناً باقصاءه مع قصي عبد الوهاب بعد اتهامهما بلقاء الأمريكيين. رفض المالكي قرار الكتلة، التي استمرت فبادرت بتقديم طلب إلى رئاسة مجلس النواب باستبدالهما.

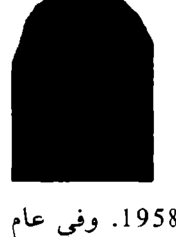
**السلام الكردستاني (حزب)**

تأسس في 3 آذار/مارس 1997 في العاصمة النمساوية فيينا. وفي ايلول/سبتمبر 2000 أصدر جريدته المركزية «ره وي» أي الأرض. بعد عام 2003 افتتح الحزب مقرات له في كركوك. ومن رموزه سوار باجلان الذي يقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

**السلام والتنمية (حركة)**

ينظر: وائل عبد اللطيف

**سلامة الخفاجي (1958-)**



عضو «مجلس الحكم الانتقالي» و«المجلس الوطني العراقي المؤقت» و «الجمعية الوطنية الانتقالية». ولدت سلامة حسون الخفاجي في كربلاء في 19 أيلول/ سبتمبر 1958. وفي عام 1978 التحقت بكلية طب الأسنان التي تخرجت فيها عام 1983، ثم نالت درجة الماجستير من الجامعة نفسها عام 1989. وما بين عامي 1983- 2003 عملت أستاذة جامعية

في جامعة بغداد. اختيرت من قبل أعضاء مجلس الحكم عضوا أصيلا في المجلس عقب اغتيال السيدة عقيلة الهاشمي، وكانت من بين المساهمين في كتابة «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية». ثم اختيرت عضواً في المجلس الوطني العراقي المؤقت. توسطت لحل أزمة النجف عام 2004 واعتصمت في مسجد الكوفة في محاولة لوقف القتال، وأثناء عودتها إلى بغداد تعرضت لمحاولة اغتيال ذهب ضحيتها نجلها الأكبر.

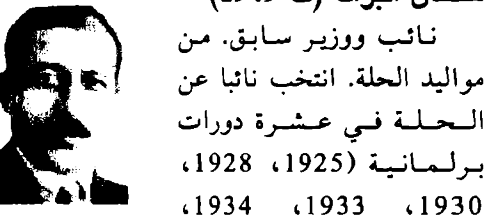
اشتركت في الانتخابات ضمن قائمة «الائتلاف العراقي الموحد»، وحصلت على مقعد في الجمعية الوطنية الانتقالية، وترأست لجنة حقوق الإنسان فيها. وما بين عام 2007-2009 عملت مستشارة لنائب رئيس الوزراء برهم صالح. ثم التحقت بمستشارية الأمن الوطني (مستشاري رئاسة الوزراء). كما أن لها نشاطاً في بعض منظمات المجتمع المدني مثل مركز الثقلين للدراسات الإستراتيجية والمؤسسة الإسلامية المستقلة للمرأة و الطفل، وفيهما تشغل منصب نائب الرئيس.

### السلطة التشريعية

البرلمان Parliament هو الهيئة التشريعية في البلد الديمقراطي، فهو مؤسسة سياسية مكونة من مجلس أو عدة مجالس يتألف كل منها من عدد محدد من الأعضاء، ويتمتع هذا المجموع بسلطات تقريرية متفاوتة الأهمية. ينبغي للبرلمان الديمقراطي أن يمتلك صلاحيات واسعة حتى يتمكن من تحديد الأطر التي تمارس الحكومة بها سلطاتها من خلال الصلاحيات التشريعية (تشريع القوانين) والصلاحية الميزانية (المتعلقة بالنواحي المالية) كما يملك البرلمان حق الرقابة والمطالبة والاعتراض على أعمال الحكومة. وتلعب البرلمانات دورا آخر فهي أماكن لتدريب واختيار الزعامات السياسية، فضلا عن أنها توفر منابر وطنية للنقاش حول القضايا الوطنية.

وفي العراق تباينت الأدوار التي لعبتها البرلمانات، ففي العهد الملكي يمكن وصف مجلس الأمة بالضعف إزاء الحكومة، فيما الغي طوال الحقبة الممتدة 1958-1980، واحتكرت مجالس الوزراء ثم مجالس قيادة الثورة لعب دور السلطة التشريعية الى جانب السلطة التنفيذية. ورغم انه أجريت انتخابات في عام 1980، وتشكل بموجبها «المجلس الوطني» إلا أن مجلس قيادة الثورة الذي يسيطر عليه البعثيون استمر في احتكار سلطة التشريع في العراق، ولم يمتلك المجلس الوطني سلطات تشريعية أو رقابية حقيقية.

### سلمان البراك (ت 1949)




نائب ووزير سابق. من مواليد الحلة. انتخب نائبا عن الحلة في عشرة دورات برلمانية (1925، 1928، 1930، 1933، 1934، 1935، 1937، 1939، 1943، 1947) شغل وزارة الري والزراعة في وزارتي عبد المحسن السعدون الثالثة (1928- 1929) و توفيق السويدي الأولى (1929). وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942 عُين وزيراً للاقتصاد في وزارة نوري السعيد السابعة بعد استقالة الوزير عبد المحسن شلاش، ثم احتفظ بالمنصب في وزارة السعدون التي تشكلت بعدها (1943- 1944). توفي في 11 آذار/ مارس 1949.

### سلمان شينه (1899-1978)

نائب سابق. ولد سلمان صيون شينه في بغداد عام 1899، لعائلة يهودية متوسطة، ودرس في المدرسة الإعدادية في فيينا. وجند

ضابطاً في الجيش التركي في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، وعُين مترجماً لدى قائد الطيران الألماني (1917)، وأسره الانكليز ونفوه إلى الهند.

في عام 1919عاد إلى بغداد بعد إطلاق سراحه، وعمل محاسباً تجارياً، وانتمى إلى مدرسة الحقوق وتخرج فيها عام 1925، فمارس المحاماة. واصدر في الوقت نفسه صحيفة «المصباح» الأسبوعية (نيسان/ ابريل 1924) التي استمرت بالصدور حتى حزيران/ يونيو 1929.

انتخب نائباً عن بغداد في مجلس النواب (آذار/مارس 1947)، وجدد انتخابه في حزيران/ يونيو 1948. وظل نائباً حتى مغادرته العراق في آب/ أغسطس 1951، عندما سافر إلى اسطنبول، وقبلت استقالته من مجلس النواب في كانون الثاني/ يناير 1952، ثم انتقل إلى إسرائيل، حيث توفي في تل أبيب في 6 آب/ أغسطس 1978[1].

### سلمان الصفواني (ت 1988)

وزير سابق. ولد في الديوانية عين وزيراً للدولة في وزارة عارف عبد الرزاق(6-21 أيلول/ سبتمبر 1965) وفي وزارتي عبد الرحمن البزاز اللتين تلتها (21 أيلول / سبتمبر 1965- 6 آب/ أغسطس 1966). توفي عام 1988.

### سليم الفخري

ينظر: اللجنة الثورية، ينظر: تنظيم الشيوعيين الثوريين العراقيين

### سليمان الشريف (ت 1955)

احد قادة ثورة العشرين العشائريين، ونائب سابق. ولد سليمان الشريف البندر رئيس بني زيد الحميرية في الغراف. اشترك في الثورة العراقية الكبرى (1920)، وقد ناوأته الإدارة في أواخر عام 1922، فهدمت قلعته وانتهبت أمواله وسجنته ثلاثة أشهر.

انتخب نائباً عن لواء المنتفك في شباط/ فبراير 1942 لملء النيابة الشاغرة بتعيين السيد عبد المهدي المنتفكي عينا، وجدد انتخابه في تشرين الأول/ أكتوبر 1943، وآذار/ مارس 1947. وتوفي في الشطرة في آب/أغسطس 1955[2].

### سليمان فتاح باشا (1891-1960)

نائب سابق. ولد عام 1891، وهو ابن فتاح باشا أحد وزراء العهد الملكي. درس في المدرسة الحربية في اسطنبول، وخدم بعدها ضابطاً في الجيش التركي. ثم جاء إلى بغداد والتحق بالجيش العراقي عام 1921، ومنح رتبة نقيب. عُين مرافقاً لوزير الدفاع، فمعاون آمر المدرسة العسكرية.

انتخب عام 1930 نائباً عن كركوك، وأعيد انتخابه عام 1934 بعد انسحاب حبيب الطالباني من المجلس، ثم انتخب نائباً عن اربيل (1934)، فنائباً عن كركوك مرة أخرى في الأعوام 1935 و 1943 و 1947. توفي في لندن في حزيران/ يونيو 1960.

### سليمان فيضي (1885-1951)



سياسي بارز. ولد سليمان داود سليمان الشهير بـ«سليمان فيضي» في

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص141-142.
(2) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص335.

الموصل في 26 تموز/ يوليو 1885 في محلة باب النبي جرجيس. دخل الكتاب لحفظ أجزاء من القرآن الكريم وتعلم على يد والده أوليات الفقه والتجويد. ثم درس في مدرسة جمشيد الوقفية في الموصل. وفي عام 1895 إلتحق بالمدرسة الإعدادية الأميرية في الموصل، إلتحق بعدها بالمدرسة الرشدية العسكرية في بغداد عام 1899، لكنه لم يكمل الدراسة فيها عندما فصل مع بعض زملائه الذين كان عليهم أداء الخدمة العسكرية (الزجري) في الجيش العثماني عقابا لهم، فغادر بغداد إلى البصرة وقصد أمير نجد (إبن رشيد) للتوسط له عند السلطان العثماني وقد نجح في مسعاه. وفي طريق عودته مكث في البصرة بضعة أشهر لحين ورود أمر الإعفاء من الخدمة العسكرية، عمل خلالها في عدد من الوظائف كما مارس مهنة المحاماة. لكنه قرر البقاء في البصرة رغم ورود الأمر في نيسان/ ابريل 1914 وقد مثل بقائه نقطة تحول في حياته.

بدأ بطرح مشروعاته الإصلاحية مبكراً فأسس مدرسة «تذكار الحرية» عام 1908، وقام في العام التالي بإصدار أول صحيفة أهلية في البصرة وهي «الإيقاظ» التي صدر عددها الأول في 2 أيار/ مايو 1909 حيث تولى فيضي إدارتها. كما قام بعد ذلك بتأسيس أول جمعية في البصرة هي «الجمعية العلمية الأدبية» أواخر آذار/مارس 1910. وعندما افتتح «الحزب المعتدل» فرعا له في البصرة في آب/ أغسطس 1911 كان فيضي المترجم لفكرة طالب النقيب في تأسيس الفرع المذكور، وانتخب معتمداً للحزب، كما انه احتفظ بالمنصب عندما قام النقيب بتغيير اسم الحزب إلى «حزب الحرية والائتلاف» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1911. وعندما افتتحت «الجمعية الإصلاحية في البصرة» في 28 شباط/ فبراير 1913 اختير سليمان فيضي معتمداً للجمعية، كما عمل على افتتاح فرع للجمعية في الموصل. وفي العام نفسه شارك في انتخابات «مجلس المبعوثان» العثماني وانتخب عضواً فيه (أيار/ مايو - آب/ أغسطس 1914). غادر البصرة مع الوفد الذي ترأسه طالب النقيب إلى نجد للتوسط في تحسين العلاقة بين أمير نجد (ابن سعود) والدولة العثمانية، وفيما كانوا في نجد احتلت القوات البريطانية البصرة. وقد عكف بعد عودته إلى البصرة على مزاولة التجارة دون القيام بأي نشاط سياسي يذكر رغم طلب البريطانيين على لسان لورنس E.T. Lawrence منه مناصرة البريطانيين في حربهم ضد العثمانيين. وفي عام 1918 عين قاضياً في محكمة الاستئناف، وعندما شكلت السلطات البريطانية المجلس البلدي في البصرة أختير عضواً فيه.

انتمى إلى «جمعية العهد» عام 1919 وتولى رئاستها بعد وفاة الشيخ سعيد النقشبندي، كما استمر في المشاركة والتأسيس لنشاطات أدبية واجتماعية كما عمل مدرسا في كلية الحقوق في بغداد عند افتتاحها. وعقب استقالته من كلية الحقوق ومحكمة الاستئناف غادر بغداد إلى البصرة وامتهن المحاماة حتى إيقافه عن العمل عام 1923، ليعمل معتمداً عند شيخ المحمرة الشيخ خزعل وقد اتهمته صحيفة «الأمل» التي يملكها معروف الرصافي بـ «الوطنية الكاذبة» الأمر الذي أثاره وأثار غيره ممن دافع عنه. وقد استمر بالعمل حتى تدخلت الحكومة الإيرانية في الإمارة فاستقال من منصبه وعاد إلى البصرة.

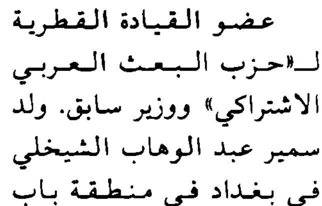
انتمى إلى «حزب الإخاء الوطني» وعمل معتمداً للحزب في البصرة، لكن حكومة نوري السعيد (1930-1931) نفته إلى عانة بعد اتهامه بالمشاركة في إضراب 1931 في البصرة وعاد إلى البصرة. انتخب عام 1932 عضواً في مجلس النواب في الانتخابات التي أجرتها وزارة ياسين الهاشمي. انتخب في عام 1936 معتمداً لـ«نادي المهلب ابن أبي صفرة» في

البصرة واستمر في مشروعاته الأدبية والعلمية والاجتماعية. كما اتهم في قضية تحضير الأرواح التي انتشرت في البصرة. توفي عام 1951[1].

**سماوي الجلوب (ت 1935)**

احد شيوخ عشائر آل فتلة في طويريج ومن قادة ثورة العشرين وعضو «مجلس الأعيان». ولد في طويريج في قضاء الهندية، واشترك في ثورة العشرين، فلما انتهت سجن في سجن الحلة، وأطلق سراحه عند إعلان العفو في 30 أيار/ مايو 1921. عين عضواً بمجلس الأعيان في أيلول/ سبتمبر 1933 حتى وفاته في 28 تموز/ يوليو 1935.

**سمير الشيخلي**



عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» ووزير سابق. ولد سمير عبد الوهاب الشيخلي في بغداد في منطقة باب الشيخ، واشتهر كأحد شقاوات فضوة عرب. انتمى إلى الحزب البعث، وعندما وصل البعث إلى السلطة عام 1968 ترأس «الاتحاد الوطني لطلبة العراق»، وعُين مديراً لسجن بغداد. بعد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث عيس مستشاراً لرئيس الجمهورية برتبة وزير في 27 حزيران/ يونيو 1982 إضافة إلى عضوية القيادة القطرية. عين أميناً للعاصمة، ثم محافظاً لبغداد حتى عام 1985. وفي 4 أب/ أغسطس 1987 عين وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي. في 5 آب/ أغسطس 1987 عين وزيراً للداخلية واستمر في منصبه حتى 6 آذار/ مارس 1991 فيما اعتبر فشلا لوزارته في الرد على الانتفاضة



الشعبانية ولم يعد الى المشهد السياسي بعد ذلك .

**سمير شاكر الصميدعي**



عضو سابق في «مجلس الحكم الانتقالي»، والأمين العام لـ«التحالف الوطني الديمقراطي»، وممثل العراق في الأمم المتحدة (2004-). ولد في بغداد وفيها أكمل دراسته الإعدادية حيث تخرج في الإعدادية المركزية عام 1960. سافر بعدها في بعثة علمية إلى بريطانيا حيث حصل من جامعة درهام على البكالوريوس في الهندسة الكهربائية. عمل بعدها متدرباً في شركة انكليش ألكتريك البريطانية، وما بين عامي 1966-1971 عمل مبرمجاً في مصلحة الكهرباء الوطنية في بغداد. وفي عام 1971 عمل مديراً فنياً لمؤسسة أن سي آر الأمريكية للحاسبات في بغداد. ثم مديراً لقسم الشرق الأوسط في شركة نيكسدورف في ألمانيا واليونان وبريطانيا. أسس في أواخر السبعينات شركة تندا ثم شركة «سمير ديزاين للريازة الإسلامية» التي أدارها خلال الأعوام (1982-1996). أما نشاطه السياسي فقد ترأس جمعية الطلبة العراقيين (في بريطانيا)، وفي عام 1963 شارك في حملة نيوكاسل ضد انقلاب «حرب البعث العربي الاشتراكي». في عام 1991 حضر «مؤتمر بيروت» للمعارضة العراقية، ثم مؤتمر فيينا تشرين الأول/أكتوبر 1991. وفي عام 1991 أيضا ساهم في تأسيس «اتحاد الديمقراطيين العراقيين» وعمل في تحرير جريدته مع الشاعر الراحل بلند الحيدري. وفي عام 1993 أسس «الحزب الديمقراطي العراقي». وفي عام 1994 ساهم في إصدار صحيفة

(1) خولة طالب لفته، المصدر السابق.

«المواطن» الناطقة باسم الحزب. اختير عضواً في مجلس الحكم الانتقالي (2003-2004). وفي آب/أغسطس 2004 اختير ممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة. كما أسس «التحالف الوطني الديمقراطي» وشغل منصب الأمين العام له.

**سميل**

قرية أشورية صغيرة تقع غرب مركز محافظة دهوك، وعلى بعد حوالي 16 كيلومترا من زارخو وتسكن فيها حوالي 100 عائلة آشورية. في عام 1924 اسكن البريطانون عددا كبيرا من العوائل الآشورية فيها، حدثت فيها عام 1933 مذبحة رهيبة عندما، اشتد تمرد الآشوريين ضد حكومة رشيد عالي الكيلاني، مدعومة من لدن ولي العهد آنذاك الأمير غازي الذي كان ينوب عن الملك فيصل الأول، فوجهت الحكومة الزعيم (العقيد) بكر صدقي لتأديبهم، وارتكبت بإذن مباشر منه مذبحة سميل الشهيرة.

**السنة**

ينظر: المثلث السني

**سهيلة عبد جعفر الكينياني (1964-)**

وزير سابق، ولدت في بغداد عام 1964، درست القانون ومارست المحاماة لحوالي 15 عاماً. عضو في منظمة حقوق الإنسان والديمقراطية، ومسؤولة العلاقات الخارجية في «التجمع الفيلي الإسلامي». اختيرت وزيراً للهجرة والمهجرين في حكومة إبراهيم الجعفري (2005).

**سوسن علي مجيد الشريفي (1956-)**

وزيرة سابقة. ولدت في بغداد 1956، حصلت على البكالوريوس في الإنتاج الحيواني من جامعة بغداد ودرجتي الماجستير والدكتوراه في تربية الحيوان من جامعة أيوا ستيت. وبعد عودتها إلى العراق عام 1984 انخرط في العمل البحثي والأكاديمي رغم أنها لم تمارس السياسة فقد برزت بوصفها تكنوقراط في الحكومة المؤقتة ونائبة لوزير الزراعة، عندما كلفت ببرمجة وتخطيط إعادة إعمار القطاع الزراعي وضمان استمرار نوعية البحوث الجيدة في مجالس الوزارات وبرامج الإنتاج الوطنية. ولعبت دورا مميزا كوسيط بين الوزارة ووكالة التنمية الدولية الأمريكية وسلطة الائتلاف والبنك الدولي. أصبحت في حزيران/ يونيو 2004 وزيرا للزراعة في الحكومة الانتقالية[1].

**السياسة العامة**

وهي مجموعة الخطط والبرامج التي تحدد اتجاه عمل الحكومة خلال مدة زمنية محددة، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية.

**السياسة النفطية**

هي السياسة التي ترسمها وتخطط لها الدول المنتجة للنفط من أجل الاستفادة القصوى من ثروتها وتطويعها لخدمة الأهداف التنموية والإستراتيجية والسياسية. ومن منظور الدول المنتجة للنفط، فإنها تسعى على الدوام إلى توحيد سياساتها النفطية في إطار منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في مواجهة الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وقد أفلحت، وبمساعدة الظروف السياسية العالمية، من توكيد مطالبتها بالحصول على حصة من العوائد تتناسب وملكيتها للثروة النفطية، والحصول على سعر منصف لصادراتها.

(1) (www.iraqigovernment.org).

من جهة أخرى، سعت البلدان النفطية إلى عادة تدوير العوائد النفطية، وكان العراق يركز استثماراته في البلدان النامية وبخاصة البلدان العربية الفقيرة. فيما اتجهت بلدان نفطية أخرى إلى الاستثمار في البلدان المتقدمة. وأقبلت الأخرى على تأسيس صناديق سيادية لضمان حسن استثمار تلك العوائد، وتنميتها للأجيال الحاضرة والقادمة.

ومع ذلك، ورغم أن العراق كان الداعي إلى تأسيس الأوبك، وانتهاج سياسة نفطية واعية، إلا انه ارتكب أخطاءً جسيمة تتصل بتبديد ثروته النفطية، وتراجع نوعية الخام بسبب الاستغلال غير الرشيد لآبار كركوك بالذات خلال التسعينات.

# حرف الشين

**شاذل طاقة (1929- 1974)**



وزير سابق. من مواليد الموصل عام 1929. درس الابتدائية والإعدادية في الموصل، ثم التحق عام 1946 بدار المعلمين العالية ببغداد التي تخرج فيها عام 1950. عين مدرساً في إحدى اعداديات الموصل، ثم نقل إلى دهوك. وفي عام 1958 نقل إلى وزارة الإرشاد المشكلة حديثا. اعتقل اثر أحداث الموصل وحركة عبد الوهاب الشواف.

عين في 23 حزيران/ يونيو 1974 وزيراً للخارجية في وزارة احمد حسن البكر الثالثة التي شكلت عام 1968 بعد إبعاد مجموعة عبد الرزاق النايف. توفي في الرباط أثناء حضوره مؤتمر وزراء الخارجية العرب اثر نوبة قلبية في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1974، ودفن في مسقط رأسه. وقد اتهمت المعارضة العراقية الحكومة بقتله بالسم. له عدد من دواوين الشعر والدراسات الأدبية.

**شامل السامرائي (ت 1980)**

وزير سابق، سياسي عراقي شغل مناصب عدة حتى عين وزيراً للداخلية، إلا انه اعتقل وأودع سجن «قصر النهاية» عام 1970. أفرج عنه واغتيل أواخر عام 1980.

**شاكر محمود الوادي (ت 1958)**

وزير سابق. ولد في بغداد والتحق بالجيش العراقي وتدرج في مناصبه. شغل وزارة الدفاع في وزارة نوري السعيد التاسعة (1946- 1947) ثم في وزارة صالح جبر (1948)، وفي وزارة حمدي الباجه جي (1948-1949) بعد استقالة وزيرها، وفي وزارتي نوري السعيد العاشرة (1949) والحادية عشرة إضافة إلى وزارة الخارجية (1950- 1952). والدفاع أيضا في وزارة توفيق السويدي (1950) ثم وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة السعيد الثانية عشرة (1954 - 1955). توفي في 29 كانون الثاني/ يناير 1958.

**الشباب (حزب)**

ينظر: الأمة (حزب)

**شباب العقيدة والإيمان**

تأسس عام 1957 من قبل السيد محمد علي المرعبي الذي كان له فضل الريادة في تشكيل أولى الحلقات الثقافية في النجف الأشرف خلال الحقبة (1949-1951). وقد انحل تنظيم «شباب العقيدة والإيمان» بعد عدة سنوات من النشاط الفكري والثقافي. لكن لم تتعد نشاطات الجماعة إقامة المحاضرات واللقاءات الأسبوعية[1].

(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص38.

**الشباب القومي العربي (حزب)**

ينظر: هاني الهندي

**الشبان الإسرائيليين (جمعية)**

تأسست في 20 أيلول/ سبتمبر 1931 بعد إجازتها من وزارة الداخلية، لسد النقص في النوادي ومحلات الاجتماع العلمية والأدبية التي يمكن للشبان الإسرائيليين أن يقضوا أوقاتهم فيها. ومن مؤسسي هذه الجمعية: روبين يعقوب سوميخ (موظف في البنك العثماني)، إبراهيم صالح بنو (مدرس في مدرسة شماش)، شكر روبين ألويا (موظف في شركة ما بين النهرين)، يعقوب دلح (موظف في شركة توماس كوك)، صالح عزرا عبد النبي (موظف في السكك الحديدة)، ساسون بيرص رشتى (موظف في مديرية البرق والبريد العامة). وقد بلغ عدد أعضاء الجمعية (150) عضوا عام 1932. وقد حلت في العام نفسه(1).

**الشبانة**

قوة الأمن الداخلي التي تم تشكيلها عقب الاحتلال البريطاني للعراق، وتشكلت بشكل أساسي من أبناء العشائر القاطنين في حوض دجلة الجنوبي، التي لم تساهم في الثورة العراقية الكبرى عام 1920. وقد استخدمهم البريطانيون للقيام بأعمال المرتزقة من حفظ النظام وحماية المواصلات ونقل المراسلات، وتنفيذ بعض المهام، وكحراس خاصين. وقد بلغ عددهم عام 1916 حوالي 500 شخص. وأصبحت تضم حوالي 1500 شخص عام 1917، منهم 1000 في بغداد. وازداد عددهم في نيسان/ ابريل 1920 إلى ما يقرب من 4800 رجل، بينهم 800 من الأكراد ونسبة صغيرة من الإيرانيين. وقد اعترفت قوات الاحتلال بهم بوصفهم قوة قتال شعبية.

**الشبك**

عشائر كردية إسلامية على مذاهب شتى، يتكلمون لهجة كردية تحتفظ بالكثير من الألفاظ القديمة، إضافة إلى تأثير المحيط الدولي المتمثل بوجود ألفاظ فارسية أو تركية أو عربية. وفي دراسته عن الشبك يرى أحمد حامد الصراف أنهم «جماعات من الأتراك تقطن أكثر من عشرين قرية في لجانب الشرقي من الموصل» يتكلمون خليطا من الكردية والعربية والفارسية والتركية وان كانت الأخيرة هي الغالبة. وزعم أنهم من غلاة الشيعة(2). أما المستشرق ف. مينورسكي فانه يرى أن الشبك «طائفة إسلامية كردية الأصل تقطن في ولاية الموصل»(3).

يقطن الشبك السنيون في القرى الموصلية (باريمة، عمر قابجي، خرسباد، سماقية، بعويزة، أورطة خراب، باجربوع، فاضلية، خويت له، وديرك). والمذهب السائد بينهم هو المذهب الشافعي رغم أن غالبية أهل الموصل على المذهب الحنفي. أما الشبك الشيعة فهم على المذهب الاثني عشري الإمامي ويقطنون قرى: خزنه تيه، طيراوة، دراويش، بدنه صغير، بدنه كبير، نوران، بايبوخت، علي ره شه، زهره خاتون، فقيه، جمه كور، مناه. وتتفاوت التقديرات والإحصاءات حول نفوس الشبك وطبقا لإحصاء عام 1957 فقد بلغ عدد نفوسهم حوالي (75-85) ألف نسمة .

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص147.
(2) أحمد حامد الصراف، الشبك من فرق الغلاة في العراق: أصلهم. لغتهم. قراهم. عقائدهم. أوابدهم، عاداتهم.
(3) ورد في المصدر السابق، ملحق رقم (1)، ص230 -232.

### شبلي العيسمي



الأمين العام المساعد لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ولد في قرية أمتان بسوريا. انتسب إلى حزب البعث منذ تأسيسه، وشارك في المؤتمر التأسيسي للحزب. دخل السجن في سوريا عدة مرات. وأصبح عضواً في القيادة القطرية للحزب (سوريا) عام 1955.

وفي عام 1962 انتخب أمين سر القيادة القطرية السورية، وبعد إعادة التنظيم الحزبي في أواخر آذار/ مارس استلم وزارة الإصلاح الزراعي في سوريا، ثم وزارة التربية والتعليم، ثم وزارة الثقافة والإرشاد القومي. وفي عام 1963 انتخب عضوا في القيادة القومية، ثم أميناً عاماً مساعداً في نيسان/ ابريل 1964. وفي عام 1965 أصبح نائباً لرئيس الجمهورية في سوريا.

اعتقل بعد انقلاب 23 شباط (فبراير) 1963 في سوريا، وهرب من السجن، ومارس نشاطه السياسي في لبنان، إلى أن قام الحزب بانقلاب 17 تموز (يوليو) 1968 في العراق، فانتقل إلى بغداد ومارس مهامه الحزبية فيها. ويعتبر منظراً لأفكار الحزب في الوحدة والقومية العربية. وفي السبعينات كتب تاريخ حزب البعث في العراق في ثلاثة مجلدات حملت عنوان «تاريخ حرب البعث العربي الاشتراكي».

### شبيب المزبان (ت 1954)

احد قادة ثورة العشرين العشائريين ونائب سابق. ولد الشيخ شبيب مزبان مذكور جنديل محمد شيخ عشائر بني لام في لواء العمارة. اشترك في الثورة العراقية الكبرى (1920). انتخب نائبا عن العمارة في المجلس التأسيسي (1924)، ثم انتخب نائباً عنها في آذار/ مارس 1932 خلفاً لعبد الكريم الديوان النائب المتوفى. وأعيد انتخابه في الأعوام: 1934، 1935، 1937، 1939، 1943، 1947 و 1948. توفي في نيسان/ ابريل 1954.

### الشبيبة الإسرائيلية (جمعية)

في 24 كانون الأول/ديسمبر 1922 قام كل من: كرجي شاؤول عوبديا، كرجي شاؤول جوري، يوسف جوري، صهيون بصرى، الياس عوبديا، خضوري شهرباني، وإلياس زغيير عوبديا بتقديم طلب إلى وزير الداخلية لتأسيس جمعية تحت عنوان جمعية الشبيبة الإسرائيلية. وترأس أول هيئة إدارية للجمعية كرجي شاؤول عوبديا، وكان من أبرز أعضائها عزرا حسقيل حداد. وقد لاحظت مديرية الشرطة العامة في إحدى مراسلاتها مع وزارة الداخلية بان هذه الجمعية مشغولة بترويج الدعاية الصهيونية في العراق بين الناشئة الإسرائيلية. ولذلك أمر وزير الداخلية بغلقها استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون الجمعيات لسنة 1922[1].

### الشبيبة العراقية أو الجعفرية (جمعية)

جمعية سرية تأسست في بغداد حوالي عام 1919 من عدد من الشباب المتحمسين للعمل في الحقل الوطني. ومنهم: سامي خوندة، باقر سركشك، محمد حسن كبة، صادق البصام، محمد الشماع، كاظم الشماع، صادق حبة، صادق الشهربانلي، جعفر حمندي، محمد مرزة، ذيبان الغبان وسليم الحريري[2]. للجمعية فروع في البصرة وبغداد والموصل. استهدفت العمل من أجل تحقيق استقلال العراق وتكوين حكومة وطنية. وقد نشطت في بث الدعاية ضد

---

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص97.

(2) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص60.

الاحتلال البريطاني. وتسمى أيضا «جمعية الشبيبة الجعفرية» واندمجت بـ«جمعية حرس الاستقلال» عند تأسيسها.

**الشارة (جماعة)**

ينظر: عبد الله مسعود

**الشرق الأوسط الكبير**

إن اصطلاح الشرق الأوسط The Middle East يستخدم في الأدبيات الجغرافية الأوروبية لتوصيف منطقة معينة تقع بين الشرق الأدنى The Near East والشرق الأقصى The Far East وتشير جميعها إلى كل ما يقع شرق أوروبا[1]. وقد ظهر اصطلاح الشرق الاوسط لاول مرة عام 1902 في كتابات المؤرخ الامريكي ألفرد ماهان (A. T. Mahan) اذ اقترح اطلاقه على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية بمركزها في الخليج. ثم استخدمه اللورد كروزن في مجلس اللوردات البريطاني فيما بعد. أما اصطلاح الشرق الأوسط الكبير الذي يسود حالياً في الخطاب الأمريكي فانه يشمل المنطقة الممتدة من المغرب إلى باكستان وتشمل أيضا أفغانستان وتركيا وإيران وإسرائيل، وبهذا المعنى فهي تشمل العالم الإسلامي وتغطي البلدان العربية أيضاً. عليه يمكن تحديد الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية بأنه تلك المنطقة الجغرافية التي تتوزع على ثلاث قارات والفواصل بينها من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى اختفاءه: الدردنيل والبسفور بين آسيا وأوربا، والسويس بين أسيا وأفريقيا، وجبل طارق بين أورربا وأفريقيا. بينما تنفتح هذه المنطقة في مساحات صحراوية شاسعة بما يربك الاعتبارات الجغرافية التقليدية لتتحول الجغرافية فيها إلى مثير للأزمات كانت على الدوام سمة ميزت المنطقة، بحيث يعتبر الشرق الأوسط جغرافيا من أهم المناطق التي تتقاطع عندها الجغرافية السياسية الإسلامية مع الجغرافية السياسية العربية، لذا فقد اختزنت مساحة كبيرة من حركة التاريخ ومخزوناته الصراعية والفكرية والثقافية والسياسية والمجتمعية للأمتين العربية والإسلامية. وعبر التاريخ كان الشرق الأوسط دائماً وقديماً محوراً للنشاط الإنساني الشاسع، والتركيبات المعقدة للشعوب، وللطوائف الدينية، والجماعات العرقية، وأساليب الحكم، وللمصالح الخارجية والولاءات، والتي لا تنطبق على كل دولة في المنطقة وحسب، بل على كل مقاطعة أو منطقة أو بلدة. وعبر القرن الأخير شهدت المنطقة تحولات كبيرة وحساسة، فمنذ أوائل القرن العشرين ثم اندلاع الحرب العالمية الأولى والقوى الكبرى تحاول إعادة رسم خارطة المنطقة. لكن التطور الحاسم في تاريخ وجغرافية المنطقة جاء مع حقبة ما بين الحربين العالميتين والأزمات والمتغيرات والمشاكل التي جرتها وأثرت على حالة الاستقرار والصراع في المنطقة، وصلت ذروتها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عبر عنها تعميم نمط الدولة القومية في المنطقة.

**الشريف شرف (1881–1954)**

الوصي على العرش (10 نيسان/ أبريل- 31 حزيران/ يونيو 1941). ولد في الطائف

(1) يشمل الشرق الأدنى كل من: غربي تركيا، بلغاريا، مولدافيا، مقدونيا، رومانيا، البوسنة، الهرسك، اليونان، ألبانيا، هنغاريا، تراتسلفانيا، ولاجيا. في حين يشمل الشرق الأوسط كل من: شرقي تركيا، العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، عموم شبه الجزيرة العربية، إيران، مصر، أفغانستان، باكستان. أما الشرق الأقصى فيشمل الهند، منغوليا، شرق سيبريا، جنوب شرق آسيا، اليابان، استراليا، نيوزلندا.



عام 1881. كان أبوه راجح (ت 1915) أميراً على مدينة الطائف. وعندما نشبت الثورة العربية عام 1916 التحق بجيش الأمير فيصل، فعين بعد احتلال الوجه أميراً عليها لسنتين تقريباً. ثم كان على رأس القوة التي داهمت المدينة على اثر انسحاب القائد التركي فخري باشا منها عام 1918. وعاد إلى إمارة الطائف فتولاها حتى سقوط الدولة الهاشمية في الحجاز عام 1925.

غادر الحجاز إلى العراق فكان مقرباً من فيصل الأول، وناب عنه عام 1927 عندما سافر إلى أوروبا. وإبان حركة رشيد عالي الكيلاني 1941 اختير ليكون وصياً على العرش بإجماع مجلس الأمة بدلاً من الأمير عبد الإله. وبعد فشل الحركة فرَّ إلى إيران، في 30 أيار/ مايو 1941 حيث ألقت عليه القبض السلطات العسكرية البريطانية وأبعدته إلى روديسيا الجنوبية. جيء به إلى بغداد في نيسان/ ابريل 1944 فأودع السجن، حوكم أمام المجلس العرفي العسكري، فحكم عليه بالحبس الشديد لثلاث سنوات من تاريخ توقيفه، فأطلق سراحه عام 1947 فذهب إلى الأردن، فعينه الملك عبد الله عضواً في مجلس الأعيان الأردني في نيسان/ ابريل 1950 وجدد تعينه في أيلول/ سبتمبر 1951. وتوفي في عمان في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1954[1].

## شط العرب

هو النهر الناشئ عن التقاء دجلة بالفرات في القرنة شمال البصرة، ويصب في الخليج العربي. ويبلغ طوله حوالي 204 كيلومترات، ويبلغ عرضه عند المصب حوالي كيلومترين، فيما يضيق عند البصرة إلى حوالي كيلومتر واحد، ويعد صالحا للملاحة من مصبه حتى ميناء المعقل. وقد وفر هذا النهر عبر التاريخ إمكانيات تطور الزراعة على ضفتيه، كما وفر إطلالة للعراق على العالم الخارجي وبخاصة مع تطور وسائل النقل البحري وافتتاح قناة السويس. من جهة أخرى كان النهر محور التنافس العسكري بين القوى التي حاولت بسط سيطرتها على المنطقة.

وبالعودة إلى المعاهدات والاتفاقيات الحدودية التي شملت ترتيب الأوضاع الحدودية بين العراق وإيران، فان معاهدة ارضروم الثانية (1847) بين العثمانيين والصفويين أعطت السيادة الفارسية على الضفة الشرقية لشط العرب، وتشمل مدينة المحمرة وجزيرة عبادان ومرساها والأراضي القريبة منها. وفي عام 1911 توصل كل من البريطانيين والعثمانيين والإيرانيين والروس إلى بروتوكول القسطنطينية الذي وسع السيادة العربية على أجزاء شط العرب، واستثنى المحمرة وبعض الجزر. وبعد تشكل الدولة العراقية الحديثة وتحديداً في عام 1937 عقدت معاهدة بين الحكومتين الإيرانية والعراقية، والتي عدلت خط الحدود في شط العرب، وأضافت مكاسب جديدة لإيران، على أن يكون هذا الخط هو خط التالوك لمسافة 7 كيلومترات تقريبا مقابل عبادان، وفيما عدا ذلك فان خط الحدود بين البلدين يبقى الخط نفسه الذي اقر عام 1913.

وبناءً على الوثائق الدولية المتصلة بشط العرب، يظهر أنه موضوع السيادة العراقية من مصبه حتى نقطة تكونه، باستثناء حوالي 14 كيلومترا يشترك السيادة عليه البلدين، سبعة منها مقابل ميناء عبادان حيث خط التالوك هو خط الحدود، وسبعة أخرى مقابل ميناء المحمرة حيث يكون خط الحدود هو منتصف مجرى المياه.

لكن في 19 نيسان / ابريل 1969 تفجرت

---

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص56.

أزمة حدود بين العراق وإيران عندما أعلن وكيل وزارة الخارجية الإيرانية أمام مجلس الشيوخ الإيراني نقض إيران لمعاهدة 1937[1]. وفي عام 1980 أعلن صدام حسين الذي كان قد وقع بنفسه اتفاقية الجزائر إلغاءها والتي منحت امتيازات إضافية لإيران، لكنه عاد ليؤكد الالتزام بها بعد اجتياحه الكويت عام 1990. (ينظر: اتفاقية الجزائر)

**الشعب (1925) (حزب)**

أسسه ياسين الهاشمي في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1925 كحزب معارض لوزارة السعدون وحزب التقدم ذي الأكثرية في مجلس الأمة العراقي. وشعاره «الإخلاص، التضامن، التضحية». وقد صادقت وزارة الداخلية على تأسيسه ونظامه الداخلي في 13 كانون الأول / ديسمبر 1925. وقد تألفت هيئته الإدارية من: ياسين الهاشمي (رئيساً)، محمد رضا الشبيبي (نائباً للرئيس)، أحمد الداود (معتمداً عاماً)، ثابت عبد النور، محمود رامز، مزاحم الباجه جي، وعبد اللطيف الفلاحي (أعضاء). وغاية الحزب «إسعاد الشعب العراقي، وتأمين الاستقلال التام للدولة العراقية» ... «إنماء القوى الوطنية وتثقيفها...» و «إدخال العراق ضمن عصبة الأمم..»[2] كما أصدر الحزب جريدته الخاصة «نداء الشعب» في [illegible] كانون الثاني/ يناير 1926 وتولى تحريرها إبراهيم حلمي العمر، لكنها توقفت عن الصدور في 9 تموز/ يوليو 1927، اثر اشتراك الحزب في وزارة جعفر العسكري (21 تشرين الثاني 1926- 8 كانون الثاني 1928) ممثلاً بشخص رئيسه. فقد كان لنجاح رشيد عالي الكيلاني في كسب رئاسة مجلس النواب، أكتسب الحزب بعض القوة، حيث فشل مرشح الحكومة حكمت سليمان. وكان الاشتراك في الحكومة قد أثار الخلافات بين أعضاء الحزب، وأدى ذلك إلى توقف نشاط الحزب بعد حين[3]. وجدير بالذكر أن الحزب فشل في الاندماج بحزب الأمة[4].

**الشعب (1941) (حزب)**

قدم كل من رشيد عالي الكيلاني، ناجي شوكت، علي محمود الشيخ علي، محمد علي محمود، يونس السبعاوي، داود السعدي والدكتور محمد حسن سلمان. طلبا إلى وزارة الداخلية في 27 آذار/ مارس 1941 لتأسيس حزب جديد إلا أن الوزارة رفضت الطلب. ويعتقد ان الحزب قد تأسس قبل ذلك لدعم التوجهات القومية للجماعة المؤسسة، ورغبتها في الاستيلاء على الحكم قبيل حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941.

**الشعب (1946) (حزب)**

ابتدأ نشاط الحزب بشكل غير رسمي منذ عام 1941[5] أو عام 1942[6] أو 1943[7] إلا

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، ص475-479.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص102.

(3) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص101-102.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص25؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص67-68.

(5) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص121.

(6) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص193؛ محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق: حقبة من الصراع 1914-1958، ص149.

(7) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946-1954)، ص132؛ وكذلك: عبد الجبار =

انه لم ينل الإجازة إلا في 2 نيسان/ ابريل 1946 ونشكلت هيئته المؤسسة من عدد من المحامين من ذوي الميول الماركسية وهم: عزيز شريف الذي انتخب رئيساً للحزب في مؤتمره الأول، توفيق منير، عبد الأمير أبو تراب، عبد الرحيم شريف، إبراهيم الدركزلي، نعيم الشهرباني، وجرجيس فتح الله. كما ضم أعضاء آخرين منهم: كمال عمر نظمي، عبد الملك عبد اللطيف نوري، عباس بلال، عباس هندي، وديع طليا، عبد الوهاب الماشطة، وحسن الشطري. وكانت أهدافه قد تحددت بـ: تحقيق الحريات الديمقراطية؛ تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته؛ حل مشكلة الأراضي، وإقامة الصناعة الحديثة في البلاد، وتطوير العراق من دوري البداوة والإقطاع إلى دور الحضارة. وعلى صعيد السياسة الخارجية دعا الحزب إلى تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الديمقراطية وإعادة النظر في العلاقات العراقية -البريطانية[1]. أصدر الحزب صحيفة «الشعب» واستمر الحزب حتى أبلغته وزارة الداخلية بقرارها القاضي بحله في 29 أيلول/ سبتمبر 1947 بعدما اتهمته بتشكيل خلايا سرية والحصول على أموال من مصادر مجهولة.

حاول جماعة من منتسبي الحزب إعادة تأسيسه عبر تقديم طلب إلى وزارة الداخلية في أواخر آذار/ مارس 1948 إلا أن طلبهم رفض[2]. وبقي الحزب يعمل سراً حتى عام 1952 .ولكن سرعان ما انخرط أعضاؤه في «الحزب الشيوعي العراقي».

**الشعب التركماني (حزب)**

تأسس في آب/ أغسطس 1996 بزعامة عرفان كركوكلي ثم بقيادة عزت قوريالي. وقد انضم إلى القائمة الكردستانية لانتخابات «الجمعية الوطنية الانتقالية» وحصل ثلاثة من أعضاء التجمع على مقاعد في الجمعية وهم: وليد شريكه، دلشاد جاويشن، وسامي شبك.

**الشعب الديمقراطي الكردستاني (حزب)**

تأسس في تموز/ يوليو 1981 عندما قررت جماعة من أعضاء «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يتقدمهم سامي عبد الرحمن الانفصال عن الحزب وتأسيس حزب جديد أسموه «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني» أو «بارتي كَل» الذي عقد مؤتمره التأسيسي في العاصمة النمساوية فيينا (26-30 تموز/ يوليو 1981) وانتخب قيادة مؤلفة من:

المكتب السياسي: ويضم، سامي عبد الرحمن (سكرتير اللجنة المركزية)، نوري شاويس، وريا صالح الساعاتي (استقال)، كريم سنجاري (إلتحق بالحزب الديمقراطي الكردستاني)، مجيد رشيد جعفر، وعبد الله صالح حفظ الله (طرد). أما اللجنة المركزية فقد ضمت: عارف طيفور، فارس العمادي (قتل)، دلشاد فتاح ميران، أحمد الزيباري (قتل)، جوهر نامق (إلحق بالحرب الديمقراطي الكردستاني)، وولي رؤوف صالح.

اعتمد الحزب في إيديولوجيته على الفكر الماركسي، ودعى إلى تشكيل الدولة الكردية الكبرى انطلاقاً من كردستان تركيا لتمتد بعد

---

= عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص128.

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص198 -199؛ محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق: حقبة من الصراع 1914-1958، ص150؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946-1954)، ص86-90.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص197.

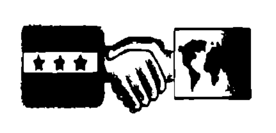
ذلك إلى المناطق الكردية في العراق وإيران وسوريا.

بدأ الحزب نشاطه العسكري بإدخال عناصره في دورات تدريبية في معسكرات «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين» في لبنان. لتنتقل بعد ذلك قواته في صيف 1982 عبر الأراضي التركية إلى منطقة بادنان داخل العراق حيث استقر (200) مقاتل بقيادة كل من كريم سنجاري، عبد الله صالح وأحمد الزيباري في منطقة شناط قرب زاخو. لكن سرعان ما اصطدمت بالبيشمركه التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني التي هاجمت قوات الحزب وأجبرتها على التراجع إلى الأراضي التركية أواسط آب/ أغسطس 1982.

انضم الحزب إلى «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية - جوقد» لكنه تخلى عنها لينضم إلى «الجبهة الوطنية الديمقراطية-جود» عند ذاك سمح له الحزب الديمقراطي الكردستاني بفتح مقرات له في منطقة سيدكان على أن يتركز نشاطه في قاطعي أربيل والسليمانية.

وفي المؤتمر الثاني للحزب (إيران: 26-30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989) أعيد انتخاب سامي عبد الرحمن رئيساً للحزب كما أعيد تشكيل المكتب السياسي الذي ضم إضافة إلى سامي كلاً من: مجيد جعفر (مسؤول تنظيمات أوروبا)، آزا محمود الخفاف، بوسك نوري شاويس. أما اللجنة المركزية فقد ضمت: دلشاد ميران، خسرو عزيز، صلاح برواري (مسؤول الإعلام المركزي)، مجيد رزكاري، باله أميدي، فائق حلبجي، زيرفان نيروي (مسؤول المكتب العسكري)، كامران (عضو المكتب العسكري)، موسى كيستس (عضو المكتب العسكري)، وصالح شكري برواري. كما أضيفت لجنة احتياط ضمت كلا من: جبار فيلي، علي سنجاري، إسماعيل كاوه، إدريس نادر حيلكي. أما إعلام الحزب فيشتمل على: إذاعة «صوت كردستان الثوري»، صحيفة «الشعب» الجريدة المركزية باللغة العربية، مجلة ريشنك «الطليعة» باللغة الكردية، نيوبيشمركه «الأنصار الجديدة» باللغة الكردية[1].

**الشعب العراقي الديمقراطي (حزب)**



تأسس «الحزب الديمقراطي العراقي» على يد صبيح خليل الدليمي الذي انتخب رئيسا للحزب في المؤتمر الأول المنعقد في بغداد في السادس من تموز/ يوليو 2003. وانتخب سمير صبيح خليل الدليمي في كانون الثاني/ يناير 2004 رئيساً جديداً للحزب، فأعاد تنظيم الحزب وغير اسمه إلى حزب الشعب العراقي الديمقراطي، ومرة أخرى أعيد انتخاب صبيح خليل رئيسا للحزب. ومن قياداته عبد الرضا الخفاجي الذي يشغل منصب الأمين العام للحزب. وطبقا لدستور الحزب الذي تم قبوله بالإجماع في المجلس الأول للحزب. فان الحزب «ملتزم بتطور العراق بشكل سلمي وديمقراطي من خلال ديمقراطية التعددية الحزبية والمساواة طبقا للقانون والتساوي في الفرص لكل مواطن» و «يدعم بكل الطرق القانونية والشرعية الديمقراطية البرلمانية المقامة على أسس الانتخابات الديمقراطية الحرة» و «ملتزم بسيادة الحقوق الشرعية» التي تشمل: تساوي المواطنين في الحقوق والحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص284-286.

## شعلان أبو الجون (1860–1945)



رئيس عشيرة الظوالم واحد ابرز القادة العشائريين للثورة العراقية عام 1920. ولد عام 1860 وكان إبان الاحتلال البريطاني للعراق رئيس عشيرة الظوالم وهي من العشائر العربية الكبيرة المعروفة في العراق والتي تقطن الرميثة وقد لعبت دوراً هاماً في محاربة الإنجليز وإعلان العصيان ضد السلطات البريطانية والحاكم البريطاني للمنطقة (الميجر ديلي)، الذي أمر باعتقال أبي الجون وزجه في السجن. بادرت عشيرته إلى إطلاق سراحه فهاجم عشرة رجال منهم السجن وأطلقوا سراحه فكانت الشرارة الاولى التي أطلقت الثورة. عندها أعلن الشيخ شعلان الثورة في منطقة الرميثة واقتلع أنصاره السكة الحديدية، واستمر يقود عشيرته في المعارك الضارية التي وقعت مع القوات البريطانية، وتكبدت فيها هذه القوات خسائر جسيمة أجبرتهم على الانسحاب من الرميثة، في حين حاصر الثوار الحامية العسكرية في الرميثة. وبعد فشل الثورة اعتقل أبو الجون وسجن (تشرين الأول/ أكتوبر 1920)، أفرج عنه عام 1921. انتخب نائبا عن الديوانية في المجلس التأسيسي عام 1924، وتوفي في 28 كانون الثاني/ يناير 1930

## شعلان العطية (ت 1949)

شيخ عشيرة الاكرع ونائب سابق. انتخب نائباً عن لواء الديوانية عام 1933، لكنه استقال، وتمرد على الحكومة واحتل صدر نهر الدغارة في 15 آذار/ مارس 1935، وقاطع السلطة، لكنه سرعان ما عاد وساند حكومة ياسين الهاشمي. طلب إليه رؤساء عشائر الظوالم أن ينضم إلى حركتهم في ثورة الرميثة الثانية 21 نيسان/ ابريل 1936 لكنه ماطلهم وتلكأ عن نصرتهم. في أواسط عام 1936 أعلن تمرده على الحكومة التي بادرت إلى إرسال الفريق بكر صدقي الذي وجه للعطية إنذارا شديد اللهجة وتحرك في 6 حزيران/ يونيو ورمى الدغارة بالمدفعية وقصفها بالطائرات فتفرق رجال العطية الذي سلم نفسه إلى السلطات بوساطة بعض شيوخ العشائر. ومثل أمام المجلس العرفي العسكري الذي أدانه وحكم عليه بالإعدام، وخفف الحكم إلى الإقامة الجبرية في الرمادي ثم نقل بعدها إلى عانة[1]. عاد إلى الكاظمية بعد العفو عنه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936. توفي في آذار/ مارس 1949[2].

## الشعوبية

طبقا لموسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي هي: تيار فكري وسياسي معاد للحضارة العربية ومحتقر لقيمها، وظهرت بشكل أساس في العصر العباسي. مثلته بعض الأقليات التي تضررت من تفوق العرب وتألقهم. وقد اتخذت هذه الحركة الدين شعاراً لها وتمخضت عنها تيارات أدبية وفكرية وعملية. وقد أطلق أصحابها على أنفسهم اسم الشعوبية في حين أطلق معارضوهم عليهم اسم «أهل التسوية». وفي العصر الحديث يطلق على التيار الذي ينكر فكرة العروبة والوحدة العربية، وأولئك الذين يقللون من شأن الماضي العربي، مركزين على ماضي الدول العربية القديم في مرحلة ما قبل الإسلام[3]. وعلى ما يبدو أن كتابات بديع

---

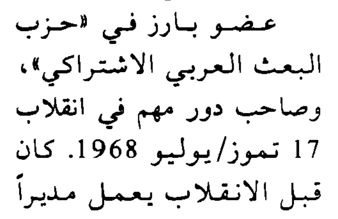
(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص180.
(2) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص324.
(3) ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، ص484-485.

شريف العاني وعبد العزيز الدوري وعبد الله سلوم السامرائي حول الشعوبية كانت تدور حول الشيعة بالذات وتتهمهم بالشعوبية[1].

## الشغيلة الثوري العربي (حزب)

ينظر: سعدي محمد صالح السعدي

## شفيق الدراجي





عضو بارز في «حزب البعث العربي الاشتراكي»، وصاحب دور مهم في انقلاب 17 تموز/يوليو 1968. كان قبل الانقلاب يعمل مديراً للاستخبارات العسكرية، وقد تمارض قبل أيام من الانقلاب وطلب إجازة للسفر خارج العراق. وبذلك سمح لنائبه عبد الرزاق النايف أن يتبوأ موقعه تلقائياً على اعتبار أن الأخير كان يشغل موقع معاون مدير الاستخبارات العسكرية العامة. عين صبيحة 17 تموز/يوليو 1968 بعد نجاح الانقلاب رئيساً لديوان رئاسة الجمهورية. وفي 12 آب/أغسطس صدر قرار بتعيينه سفيراً في ديوان وزارة الخارجية، وعين سفيراً في لبنان، ثم نقل إلى منصبه السابق كمدير للاستخبارات العسكرية. وفي 8 أيلول/سبتمبر 1968 صدر قرار بتعيينه أمين سر مجلس قيادة الثورة[2] تراجع دوره السياسي حتى انتهى.

## شفيق عبد الجبار الكمالي (1929-)



عضو القيادة القومية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، ووزير سابق. من مواليد البو كمال على الحدود السورية العراقية 1929، تخرج من ثانوية الكرخ المركزية في بغداد عام 1950 دخل بعدها كلية الآداب التي تخرج فيها عام 1955، وحصل على الماجستير في الأدب العربي من جامعة القاهرة. تمكن من تأسيس أولى التجمعات الطلابية لحزب البعث أوائل الخمسينات. ساهم في سلطة البعث الأولى عام 1963 في مواقع قيادية ثانوية، فعين مديرا عاما في وزارة الثقافة والإعلام. وقد اعتقل بعد الإطاحة بسلطة البعث الأولى على يد عبد السلام عارف في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963، أصبح عضوا في القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث التي تشكلت بعد انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 واستمر في منصبه حتى عام 1970. شغل أيضا منصب وزير الشباب (1968-1970)، ثم وزيراً للإعلام (1970-1972). ثم تولى رئاسة تحرير مجلة «آفاق عربية»، واختير رئيساً لاتحاد الأدباء العرب قبل أن يطرده صدام حسين ويعين مكانه حميد سعيد. تعرض للاعتقال لكن أفرج عنه بعد مدة وجيزة.

## شلومو (سليمان) روبين حيا (ت 1920)

رئيس «الجمعية الأدبية العبرية» وأحد النشطاء السياسيين من اليهود العراقيين. خدم في صفوف الشرطة البريطانية بوصفه ضابطا، ساهم في تأسيس «الجمعية الأدبية الإسرائيلية» وكان أول رئيس لها. اغتيل في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1920. وكان سبب اغتياله يعود لقيامه بإلقاء القبض على الشخصية الوطنية عبد المجيد كنه. (ينظر: الجمعية الأدبية العبرية، عبد المجيد كنه)

## شلومو شكوري

ناشط يهودي عراقي أسس في عام 1939

---

(1) ينظر: حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص167.

(2) حسن السعيد، نواطير الغرب، ص351.

تنظيماً صهيونياً في بغداد عرف باسمه، وكان في غالبيته من المعلمين وطلاب المدارس اليهودية، وقد تلقى أعضاء التنظيم التدريب على استخدام الأسلحة، كما نشروا الأفكار والمعتقدات الصهيونية بين طلاب بعض المدارس اليهودية مثل مدرستي منشى صالح ومسعودة سلمان. وقد بقي هذا التنظيم يمارس نشاطه حتى عام 1941[1]. (ينظر: تنظيم شلومو شكوري)

## شمس العراق

ائتلاف انتخابي يضم «قوى ديمقراطية وليبرالية وإسلامية وشخصيات سياسية عراقية» تنضوي تحت سبعة كيانات سياسية هي: الائتلاف الوطني الديمقراطي، حزب الطليعة الإسلامي، حزب الولاء الإسلامي، حركة الأبرار الإسلامية، حزب الجمهوريين الأحرار، اتحاد العشائر العراقية، والمجلس الشيعي الأعلى. وذلك لخوض انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005. ومن رموز الائتلاف حسين الموسوي، توفيق الياسري، الدكتور عبد الله شبر، الدكتور مالك دوهان الحسن، علي الجازع، عبد الكريم البخاتي، مازن فالح العريبي، الشيخ طارق الحجامي، والدكتورة مها الدوري[2].

## شهاب الشيخ نوري (ت 1976)

عضو في «الحزب الديمقراطي الكردستاني- المكتب السياسي»، وسكرتير اللجنة القيادية لـ«العصبة الماركسية اللينينية الكردستاني» (1970-1975). (ينظر: عصبة كادحي كردستان). بعد إصدار مجلس قيادة الثورة العفو العام اثر انهيار الحركة الكردية المسلحة في آذار/ مارس 1975 سلم شهاب نفسه إلى السلطات في منطقة بنجوين وبمعيته كل أعضاء اللجنة القيادية، ومع تضييق السلطات على الأكراد العائدين وموجة الاعتقالات التي طالت كوادر وقواعد العصبة عمد الكثير منهم إلى الهرب إلى إيران وكان شهاب الشيخ نوري من بين الهاربين، إلا انه اعتقل على أيدي المخابرات الإيرانية في 22 أيلول/ سبتمبر 1975 التي سلمته وبعض رفاقه إلى السلطات العراقية، فحوكموا أمام محكمة الثورة التي أصدرت قرارا بإعدامه ونفذ الحكم في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 في سجن أبي غريب المركزي.

## شورش (1944) (حزب)

ينظر: الشيوعي لكردستان العراق (الحزب)

## شورش (1961) (حزب)

حزب يميني كردي تأسس قبل مدة قصيرة من بدء الحركة الكردية عام 1961، وكان يتألف بالدرجة الرئيسة من زعماء عشائريين وملاكين وذوي ارتباطات بإيران. وقد استخدم اسم شورش «الثورة» بقصد تحريض الجماهير[3].

## شوفينية

مصطلح من أصل فرنسي، يرمز إلى التعصب القومي المتطرف، نسبة إلى جندي فرنسي يدعى نيقولا شوفان والذي حارب تحت

---

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص147.

(2) المكتب الإعلامي لقائمة شمس العراق، تصريح المكتب الإعلامي لقائمة شمس العراق، 14/ 11/ 2005.

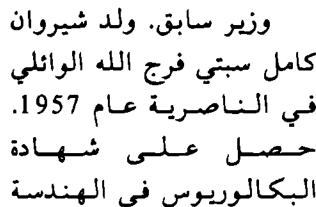
(3) مجموعة كتاب، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، هامش (60)، ص71.

قيادة نابليون بونابرت، وكان مضرب المثل في تعصبه لوطنه وتفانيه في سبيله. ورغم أن المصطلح كان يشير إلى هذه الجوانب الايجابية في شخصية شوفان، إلا انه ومع الأيام اتخذ معنى التعصب الأعمى والعداء للأجانب والتزمت القومي، كما استخدم في بعض الأحيان لوصم الأفكار الفاشية والنازية ومن ثم شاع استخدامه في العالم[1]. وفي العراق تستخدمه الأحزاب الكردية لوصم أعدائها من الأحزاب القومية وفي مقدمتها حزب البعث.

**الشيخية**

إحدى الطوائف الصغيرة في العراق وتعد إحدى الفرق الشيعية التي ظهرت أواخر النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي). وسميت بذلك نسبة إلى عميد مدرستها الشيخ أحمد بن زين الاحسائي (ت 1825)، وتسمى بـ «الكشفية» أيضاً لما ينسب إلى زعيمها من الكشف والإلهام. كما تسمى بـ «الركنية» لقولها بالركن الرابع والشيعي الكامل واعتباره من أصول الدين. ومنشأ هذه التسمية أن أتباع الشيخ الاحسائي يبالغون في احترام الأئمة من آل محمد عليهم السلام وتقديسهم ويتهمون بالغلو[2]. الذي أثارت آراؤه تساؤلات عديدة داخل المناطق الشيعية. وجدير بالذكر أن الاحسائي كان قد أغرق نفسه بالمزج بين الفلسفة اليونانية والاشراقية وبين الأحاديث غير الموثقة المنسوبة إلى المحدثين الشيعة والتي يعد أكثرها ضعيفا عند علماء الشيعة أنفسهم. فولدت تلك الأفكار الخصومة في المدن المقدسة (كربلاء والنجف) وغالبية المدن الإيرانية، وقد بلغت الخصومة واختلاف الآراء حد سفك الدماء وبخاصة في تبريز. ومن أبرز زعمائها في أواخر القرن التاسع عشر كاظم الرشتي، الميرزا محمد حسن جوهر (ت 1845)، والحاج كريم خان القاجاري (ت1871)، والملا حسين البشروئي، والميرزا محمد باقر الاسكوني (ت 1883)، موسى الاسكوئي الحائري[3] (1862-1944). ولا تزال الحركة الشيخية قائمة حتى وقتنا هذا ولها أتباع في البصرة والكويت حيث تقع زعامتها ممثلة بالشيخ حسن الاسكوئي الاحقاقي (1900-2000) وولده عبد الرسول الاحقاقي (1929-2003). وتقدر بعض المصادر تعدادهم بحوالي نصف مليون نسمة[4].

**شيروان الوائلي (1957-)**



وزير سابق. ولد شيروان كامل سبتي فرج الله الوائلي في الناصرية عام 1957. حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1979، وفي عام 2001 حصل على بكالوريوس في القانون. خلال الثمانينات كان ضابطاً في الجيش العراقي وصل إلى رتبة عميد. ترأس أول مجلس بلدي في ذي قار في 6 نيسان/ ابريل 2003 أي قبل سقوط بغداد بثلاثة أيام. ثم اختير عضواً مناوباً في «مجلس الحكم الانتقالي»، ولم يلتحق بمنصب وكيل وزارة الأشغال والبلديات بعد تعيينه فيه. انتخب عضواً في «الجمعية الوطنية الانتقالية» (2005)

---

(1) ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 3، ص503.
(2) محمد حسين آل الطالقاني، الشيخية: نشأتها وتطور مصادر دراستها، ص225-226.
(3) رفض ولده علي بن موسى الاسكوئي زعامة الطائفة مفضلاً العمل سفيراً لإيران في المملكة العربية السعودية.
(4) محمد زكي إبراهيم، المدرسة الشيخية؛ وكذلك: جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية: دراسة في التطور السياسي والعلمي، ص323 - 325.

عن «الائتلاف العراقي الموحد» ومرشحاً عن «حزب الدعوة الإسلامية- تنظيم العراق». وفيها انتخب عضوا في لجنة الإعمار والخدمات. اختير وزيرا للأمن الوطني في 8 حزيران/ يونيو 2006. ثم انتخب نائباً في مجلس النواب في انتخابات آذار/ مارس 2010.

**الشيعة**

تؤلف الشيعة الاثنا عشرية أكثر من نصف الشعب العراقي، لهذا فهم ليسوا أقلية وقد عانوا طوال أكثر من أربعة عشر قرناً، فقد اعتبرتهم الدول والسلطنات التي تعاقبت على حكم المنطقة معارضة سياسية وتعرضوا لأشكال القمع والاضطهاد منذ أيام الدولة الأموية والدولة العباسية مروراً بالدولة العثمانية وتعديات الوهابيين والدولة الهاشمية حتى الدولة البعثية. كانت السلطة الحاكمة تصر على إقصاء الشيعة عموماً عن السلطة خلال القرون الماضية. ونحن لا نؤيد ما ذهب إليه أحد الباحثين العرب من إن «الشيعة، كشيعة، لم يكونوا يتحركون كثيراً لغرض مشاركتهم في القرار. كان هناك نوع من الاستكانة لغربتهم عن السياسة، ونوع من التبرير الفقهي لتلك الغربة، هو لا شرعية الأمور كلها بانتظار عودة الإمام الغائب». إن مبرر اعتراضنا على هذا الاستنتاج إن الغربة الطويلة والممتدة لم تسمح للشيعة بتأسيس قنوات المطالبة، فتاريخياً لم يسمح للشيعة بتأسيس منظماتهم الخاصة التي تضمن لهم المطالبة الحقة والفاعلة، فحتى مؤسسة الحوزة هي مؤسسة روحية وليست مادية مما جعلها اضعف في مواجهة الدولة وأسهل في الاختراق. وأما التبرير الفقهي فان الاعتراف بعدم شرعية الأمور لا يعني تركها، وإنما رفض التماهي معها، وعدم منحها شرعية الممارسة من دون أن ترتبط قضية الرفض ارتباطا ميكانيكيا بغيبة الإمام، فانتظار الإمام ليست مسالة الوقوف في محطة أو على مشارف مدينة كما أن عودته تحتاج إلى مقدمات وصول المجتمع الإسلامي نفسه إلى مرحلة معينة من النضج ومن تنامي الشعور الديني والاستعداد لقبول قيادة الإمام.

لقد اضطر الشيعة للتأقلم مع الدولة الحديثة الناشئة عام 1920 بعدما خاضوا حرباً ضارية ضد المستعمر الإنجليزي. وجيء بملك سني وببطانة عثمانية وبممارسة لا تخرج عن رغبات بريطانيا. وبموجب معادلة السلطة المصاغة أقصي الشيعة عن المشاركة المتناسبة مع حجمهم النسبي في المجتمع العراقي. وعلى الرغم من أن الملك فيصل كان يبدو أكثر ميلا لإعطاء دور أكبر للشيعة مما حصلوا عليه إلا إن النخبة الحاكمة معه تجاهلت نظرته. ومع عصيان قبائل الفرات غداة وفاة الملك فيصل، أتضح أن للمحتوى المذهبي (ولو جزئياً) الدور البارز والمعتدل الذي لعبه حجة الإسلام محمد حسين كاشف الغطاء من موقعه في النجف، في إدارة العصيان ومن ثم الحد منه. ويتضح أيضا من عدد كبير من البيانات المذاعة آنذاك، لاسيما من (ميثاق) وقعه عدد من رؤساء القبائل طالب صراحة بزيادة عدد القضاة الجعفريين، وبتدريس أحكام الفقه الجعفري، وبالاهتمام بجنوب العراق، وبوقف استيلاء السنة على الأوقاف، وبجعل التعليم الديني جزءً من المنهاج الرسمي، والاهم المطالبة بدور سياسي.

مع ذلك فقد تميز النشاط السياسي لعلماء الشيعة بالحذر والحرص على الوحدة العراقية وعدم تبني المطالب الطائفية، فضلا عن فقدان المذهب الشيعي نفسه والمتشيعين لخطاب سياسي واضح وقابل لنيل الإجماع[1].

(1) نبيلة عبد المنعم داود، نشأة الشيعة الامامية؛ محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان؛ أحمد الوائلي، هوية =

ومع بدء مسيرة الانقلابات في الدولة العراقية منذ عام 1958، بدا وان الدولة العراقية تسير نحو مزيد من التطرف الطائفي والإقصاء المذهبي وبدأت معالم التمييز الطائفي ضد الشيعة فأقصوا عن السلطة وحرموا من الوصول إلى المناصب القيادية في الدولة، وحتى عندما تصارعت الدكتاتوريات السنية لم ينتج عن ضعفها الواضح في أكثر من مرة دكتاتورية شيعية. وفي ظل حكم البكر - صدام كانت السلطة أجرأ على استفزازهم رغم الانتفاضات المتكررة ورغم نجاح الشيعة في تطوير تنظيمات سياسية لتمثيلهم. وبالمثل طورت الدولة وسائل القمع والإقصاء. وقد وصلت الأمور ذروتها عام 1991 عندما ثارت المناطق الشيعية في الوسط والجنوب، فبادرت السلطة إلى قمع الانتفاضة وذهب ضحية ذلك القمع عشرات الآلاف في مقابر جماعية أو غيبتهم السجون.

ومن الطريف أنه وبعد بدء العمليات العسكرية لإسقاط نظام صدام حسين في آذار/ مارس 2003، كانت المناطق الشيعية كالبصرة والناصرية هي التي قاومت طلائع الجيش الأمريكي، وبعد الاحتلال بدا وأن الأمور تسير في صالح الشيعة، فقد زاد تمثيلهم في المؤسسات السياسية التي أنشأت ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي مرورا بمجالس النواب وانتهاءً بالوزارة. فقد احتكر الشيعة منذ ذلك الحين منصب رئاسة الوزراء، كما أنهم كسبوا أغلبية مقاعد المجالس النيابية.

## الشيوعي الارمني (الحزب)

أحد فروع «الحزب الشيوعي العراقي» تأسس في كانون الثاني/ يناير 1943 وأصدر نشرته السرية «همك» أي القاعدة. تلاشى نشاط الحزب وتوقفت نشرته عن الصدور عام 1948.

## الشيوعي العراقي (الحزب)



تأسس الحزب في آذار/ مارس عام 1934 على يد يوسف سلمان يوسف (فهد)، عندما تكونت أولى حلقات الحزب التنظيمية وضمت: عاصم فليح، زكي خيري، عبد الوهاب محمود، موسى حبيب، مهدي هاشم، وديع طليا، متي يوسف، نوري روفائيل، سامي نادر، ظاهر صالح، يوسف سلمان، حميد مجيد، وأطلقوا على تنظيمهم اسم «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» واختاروا عاصم فليح سكرتيرا لها. وفي تموز/ يوليو 1935 تم تغيير الاسم إلى «الحزب الشيوعي العراقي»، وأصدر جريدة «كفاح الشعب». وقد استطاعت السلطة كشف التنظيم واعتقال أعضائه ومصادرة مطبعته. وعندما وقع انقلاب بكر صدقي (تشرين الأول/ أكتوبر 1936) أيد الحزب الانقلاب.

وفي ظل حكومة جميل المدفعي التي تولت الحكم عقب الانقلاب جرت اعتقالات في صفوف الحزب، فاختفى نشاطه ولم يعاود الظهور على المسرح السياسي حتى قيام الحرب العالمية الثانية، فاستطاع الحزب عقد مؤتمره الأول (الكونفرس) في شباط/ فبراير 1944 في بيت علي التركي في منطقة الشيخ عمر، وفيه أقر الميثاق الوطني للحزب الذي تمثل بمطالب شعبية عامة أهمها: السيادة الوطنية؛ إيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وجهاز حكومي ديمقراطي لائق ونظام ديمقراطي صحيح؛ تنمية الاقتصاد الوطني؛ رفع الإنتاج الزراعي؛ التخلص من الشركات الأجنبية؛ الدفاع عن

= التشيع؛ باقر شريف القرشي، هذه هي الشيعة: دراسة موضوعية؛ عبد الله الغريفي، التشيع: نشوؤه، مراحله، مقوماته.

مصالح العمال؛ توسيع نطاق التعليم؛ مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي شباط/ فبراير 1945 عقد الحزب مؤتمره الوطني الأول تحت شعار «قووا تنظيم حزبكم الشيوعي، قووا تنظيم الحركة الوطنية» في دار يهودا إبراهيم صديق في الصالحية ببغداد. بحضور 27 مندوباً يمثلون منظمات الحزب ولجان الاختصاص فيه. وفي هذا المؤتمر تمت المصادقة على النظام الداخلي للحزب، وانتخبت لجنة مركزية جديدة وانتخب فهد سكرتيراً عاماً للحزب.

نجح فهد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في بناء تنظيم حزبي متماسك وكادر نقابي متمرس، كما تمكن بعد انتهاء الحرب من إثارة المظاهرات والاضطرابات العمالية التي اجتاحت العراق. من جهتها كثفت التحقيقات الجنائية من جهدها للوصول إلى قيادات الحزب واستطاعت اختراق تنظيمه ومن ثم التعرف على بعض الدور الحزبية التي يختفي فيها قادته. فاعتقل حسين الشبيبي وعلي شكر (النقابي البارز) وعدد آخر من الكادر خلال مداهمة تلك الدور. وتواصلت الحملة لتصل إلى رأس الحركة الشيوعية في العراق - فهد - الذي اعتقل مع زكي بسيم وعبد العزيز عبد الهادي (عضو اللجنة العسكرية للحزب) وآخرين في مداهمة الدار التي كانوا يختبئون فيها في 18 كانون الثاني/ يناير 1947. وسرعان ما سقط كامل المكتب السياسي في قبضة السلطة. فسارع يهودا إبراهيم صديق إلى تشكيل (مجلس قيادة) من ستة أعضاء، عمل بعدها على نقل مطبعة الحزب إلى داره، وكشف من اتصالاته بالمنظمات الحزبية في المناطق. واخذ يستلم التعليمات من فهد ورفيقيه، لكنه لم يكن أمينا في تنفيذها. اضطر إلى مغادرة بغداد في تموز/ يوليو 1947 إلى شمال العراق فاسند القيادة إلى شقيقه حسقيل إبراهيم الذي اعتقل في الشهر التالي. وعلى اثر نجاة فهد ورفاقه من حكم الإعدام أتضح للجنة المركزية حقيقة انحراف يهودا إبراهيم صديق فصدرت التعليمات بإعادة تشكيل اللجنة المركزية التي تولى فيها مالك سيف منصب سكرتير اللجنة المركزية[1].

بعد إعدام قادة الحزب فهد، وزكي بسيم وحسين محمد الشبيبي، تولى قيادة الحزب «شلومو دلال» في كانون الثاني/يناير 1949، وحدثت في داخل الحزب الشيوعي عدة انشقاقات، فظهرت خمسة مجموعات هي: القاعدة، النجمة، الحقيقة، الصواب والاتحاد. لكن الحزب سرعان ما استطاع لملمة صفوفه وانتخاب لجنة مركزية جديدة بقيادة بهاء الدين نوري واسمه الحركي باسم.

في عام 1953 حدث انشقاق جديد في الحزب فقد خرج بعض من قادته وعلى رأسهم جمال الحيدري وحمزة سلمان، وكونوا تنظيماً جديداً حمل اسم «رفاق فهد» وأصدر صحيفته «راية الشغيلة». وفي العام نفسه القي القبض على بهاء نوري، وتولى قيادة الحزب (حميد عثمان) لكن الأخير قد القي عليه القبض أيضا، فآلت قيادة الحزب إلى حسين محمد الرضي (سلام عادل). وفي عام 1956 عقد الكونفرانس الحزبي الثاني في دار تقع في تل محمد في منطقة بغداد الجديدة الحالية، وكان انعقاده بمثابة تتويج للجهود التي بذلت لتوحيد صفوف الشيوعيين تحت لواء الحزب، فأعلنت منظمتي «وحدة النضال الشعبي» و«وحدة راية الشغيلة» حل نفسها والاندماج بالحزب. وتوسع نشاط الحزب خلال قيادة سلام عادل واشترك في مساندة انقلاب عبد الكريم قاسم 1958 الذي

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص51-53.

أطاح بالملكية. ساند الحزب انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958، وأصدر جريدته العلنية «اتحاد الشعب» في مطلع عام 1959.

في 9 كانون الثاني/ يناير 1960 وعلى اثر صدور «قانون الجمعيات» قدم زكي خيري نيابة عن خمسة عشر عضواً طلباً إلى وزارة الداخلية لتشكيل حزب «جديد» يحمل اسم «الحزب الشيوعي العراقي»، وقد أرفقت بالمذكرة الدستور الوطني للحزب ونظامه الداخلي. وهؤلاء الأعضاء المؤسسون هم: زكي خيري، حسين أحمد الرضي، عزيز أحمد الشيخ، عبد الرحمن شريف، عامر عبد الله، عبد القادر إسماعيل، كريم أحمد الداود، محمد حسين أبو العيس، توفيق أحمد محمد، إلياس كوهاري، عبد الأمير عباس العابد، كاظم الجاسم، أحمد ملا قادر، خليل جميل جواد، وحسين الوردي[1]. لكن وزير الداخلية رفض الطلب بعد الترخيص للحزب الشيوعي العراقي الذي أسسه داود الصائغ[2]. لكن تورط الحزب في المصادمات الدموية في المسيب والديوانية وكركوك جعل عبد الكريم قاسم يتوجس من الشيوعيين خيفة وخطرا. ومر الحزب بعد شتاء 1959-1960 بأيام صعبة. وشكلت السنوات الثلاث التالية تراجعاً مستمراً، وتضاءل نفوذه، وتفككت منظماته المساعدة بشكل عام، وانتقل التيار الذي كان يسير في صالحه ليصب في الاقنية القومية المعادية[3].

لكن الحزب استمر متضامناً مع قاسم في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. وناهض حكم عبد السلام محمد عارف[4]. واعتقل قادته وطاردت سلطة «البعث» ومليشيا الحرس القومي أعضاء الحزب وصفيت قياداته ومنهم الرضي وأدت أحداث شباط/ فبراير 1963 إلى انهيار تنظيمات الحب في وسط وجنوب العراق ولم يسلم سوى الفرع الكردي للحزب، فآلت القيادة إلى عزيز محمد واسمه الحركي (معين)، الذي استمر في قيادة الحزب حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1993، وانعقاد المؤتمر الخامس للحزب حيث انتخب حميد مجيد موسى البياتي سكرتيراً عاماً للحزب.

وجدير بالذكر أن الحزب حاول التحالف مع البعث عندما نجح الأخير في الوصول إلى السلطة عام 1968 لكن تجربته تلك انتهت نهاية مأساوية. خاض بعدها حربا ضد السلطة انطلاقا من كردستان العراق.

شارك الحزب في كافة مؤتمرات المعارضة العراقية عدا مؤتمر فيينا 1992 إذ انسحب بعد أن ظهر له أن «المؤتمر الوطني العراقي» يعكس المصالح الأمريكية في العراق.

وطبقاً للمؤتمر السابع للحزب (25-28 آب/ أغسطس 2001) فان الحزب يناضل في سبيل: (1) إزالة آثار وعواقب الدكتاتورية الداخلية والخارجية.. (2) إعمار البلاد وإعادة بناء الاقتصاد الوطني... (3)حماية الطبقة العاملة والشغيلة عموما.. (4) تطوير القوى المنتجة في الريف عن طريق تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمختلطة والحكومية الكبيرة، وحماية العمال الزراعيين.. (5) حماية المستهلكين من انفلات النشاط الطفيلي والمضاربة والارتفاع الحاد بأسعار المواد الضرورية وأجور السكن والنقل والخدمات... (6) معالجة التغيرات البيئية،

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص249.
(2) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص147.
(3) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص255.
(4) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص47-49.

ومكافحة التصحر، وحماية المياه والأجواء، وإزالة الألغام وتنظيف البيئة... (7) تأمين الرعاية الصحية المجانية.. (8) إعادة النظر في نظام التعليم.. (9) العناية بالثقافة وحفز نموها.. (10) إعادة بناء القوات المسلحة.. (11) إقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي وحقه في الوحدة الوطنية.. (12) تعديل قانون الأحوال الشخصية... (13) الارتقاء بدور ونشاط وحياة الشبيبة والطلبة.. (14) معالجة الآثار المدمرة لحروب النظام والظواهر السلبية في العلاقات العربية... (15) إسناد الجهود والمساعي العربية المشتركة والهادفة لحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية .. (16) العمل على إرساء أسس الأمن والسلم العادل في المنطقة وإخلائها من القوات والقواعد والأساطيل الأجنبية ومن أسلحة الدمار الشامل... (17) المساهمة في نضالات القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية اليسارية والتقدمية والديمقراطية في سياق حركة أممية ديمقراطية النهج والأطر والأساليب من أجل التقدم والعدالة الاجتماعية[1].. ويترأسه حاليا حميد مجيد موسى وقد قبل الحزب الدخول في الترتيبات التي أنشأت عقب احتلال العراق، فكان أحد الأحزاب التي اشتركت في مجلس الحكم، وساهمت في تشكيل الحكومة، وانتخب حميد مجيد نائبا لرئيس المجلس الوطني.

وفي المدة 10-13 أيار/ مايو 2007 عقد الحزب مؤتمره الثامن والذي جدد فيه انتخاب حميد مجيد موسى سكرتيرا للجنة المركزية للحزب. ورغم اشتراك الحزب في انتخابات عام 2005 و 2010 إلا انه لم يحصل إلا على مقعدين في الانتخابات الأولى شغلهما موسى ومفيد الجزائري إبان تحالفهما مع رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي.

## الشيوعي العراقي- القيادة المركزية (الحزب)

أعلن عن تشكيل القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في 17 أيلول/ سبتمبر 1967 بقيادة عزيز الحاج علي حيدر عضو المكتب السياسي الذي انشق على الحزب الشيوعي العراقي مع لجنة تنظيم بغداد في انتفاضة التطهير كما يطلق عليها. وقد نجحت القيادة المركزية في السيطرة على معظم أجهزة الحزب الطباعية وعلى عدد من أوكار الحزب الشيوعي التي كانت تحتوي على محاضر اجتماعات اللجنة المركزية. وفي عام 1968 اندمج في تنظيم القيادة المركزية فريق الكادر، ومنظمة الكفاح المسلح. (ينظر: عزيز الحاج)

تبنت القيادة المركزية في إستراتيجيتها شعار «الكفاح الشعبي المسلح» وشرعت بالتحضير للانتفاضة الشعبية المسلحة التي انطلقت في الأول من حزيران/ يونيو 1968 من مناطق الأهوار بقيادة خالد أحمد زكي، الذي قتل وأجهضت انتفاضته وتفرقت مجموعاته المسلحة.

وتشكلت قيادة التنظيم على النحو التالي: المكتب السياسي: عزيز الحاج علي حيدر (سكرتير القيادة المركزية)؛ كاظم الصفار (سكرتير لجنة بغداد)؛ حميد خضر الصافي (مسؤول العلاقات العامة)؛ متي هندي هندو (عضو المكتب السياسي). في حين تضم القيادة المركزية: بيتر يوسف (مسؤول لجنة التنظيم المركزية)؛ خضير عباس الزبيدي (مسؤول العلاقات الوطنية)؛ صالح رضا العسكري (مسؤول الخط الصداقي في التنظيم العسكري)؛

(1) الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والنظام الداخلي: الصيغتان المقرتان في المؤتمر الوطني السابع (25-28 آب/ أغسطس)، منشورات طريق الشعب، (10)، 2001، ص7-18.

مالك منصور (سكرتير لجنة تنظيم الموصل)؛ غازي أنطوان (سكرتير لجنة تنظيم كركوك)؛ سامي أحمد عباس (مسؤول في التنظيم العسكري)؛ مصلح مصطفى (مسؤول فرع كردستان)؛ خضر سلمان (سكرتير لجنة تنظيم المنطقة الجنوبية).

وبعد استيلاء «حزب البعث العربي الاشتراكي»على السلطة في تموز/ يوليو 1968 سارعت القيادة المركزية إلى إدانة الانقلابيين الجدد. وفي كانون الثاني/ يناير 1969 أصدرت القيادة المركزية بيانا رفعت فيه شعار (إسقاط السلطة) واعدت خطة عمل لوضع الشعار موضع التطبيق، في وقت بدأت السلطة بشن حملة اعتقالات شملت عددا من قيادات التنظيم من المكتب السياسي واللجنة المركزية. وفي 22 شباط/ فبراير 1969 اعتقل عزيز الحاج الذي أفضى لأجهزة الأمن بكل ما يملكه من أسرار التنظيم.

وفي آب/ أغسطس عقد أعضاء التنظيم الذين إلتجأوا إلى شمال العراق اجتماعاً لاختيار قيادة جديدة، وفي عام 1974 عقدت القيادة المركزية الجديدة كونفراساً حزبياً اعتبرته امتدادا للكونفراسيين الأول والثاني الذي عقده الحزب الشيوعي (الأم) وأطلقت عليه اسم الكونفراس الثالث. وانتخب إبراهيم علاوي سكرتيراً للقيادة المركزية وشاركت عناصر القيادة المركزية في القتال الذي دار في شمال العراق عام 1974 إلى جانب الحركة الكردية المسلحة. يعتبر الحزب الشيوعي العراقي- القيادة المركزية من الأحزاب المؤسسة لـ«التجمع الوطني العراقي» في سوريا لكنه انسحب منه عام 1976 كما يرتبط بعلاقات حميمة مع الأحزاب والحركات التحررية العربية والعالمية، إلا إن شيوع الانشقاقات والانسحابات المتكررة من بين صفوفه قلص من نشاطاته وجعله محصوراً في عدد من الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا. أما أهم النشرات التي يصدرها فهي: «الغد» و«المشترك»[1].

## الشيوعي العمالي اليساري العراقي (الحزب)



حزب شيوعي مفرط في يساريته يتزعمه ريبوار أحمد تأسس في 21 تموز/ يوليو 1993. يتبنى الحزب خطاباً مناهضاً للدين ويقدم منهاجه صورة للشيوعية الماركسية في أكثر أشكالها تطرفاً. من ناحية إطلاق حريات الفرد كافة وعدم تقييدها وضمان مجتمع يسوده التحرر والانحلال بدعوى الحرية والمساواة والعدل. وطبقا لمنهاج الحزب فان الشيوعية العمالية «حركة تهدف إلى قلب العالم وإقامة مجتمع حر، متساو، إنساني تسوده الرفاهية». لذا فبرنامج الحزب «هو إقامة مجتمع شيوعي فوراً. مجتمع يخلو من الانقسام الطبقي، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والعمل المأجور والدولة. مجتمع حر إنساني يستند إلى الشراكة العامة في ثروة المجتمع وفي تحديد مساره ومصيره» وينطلق الحزب من فرضية استحالة تحقيق الحرية والمساواة الكاملة عن طريق الإصلاحات، لذا فهو يؤكد على ضرورة الثورة الاجتماعية. من عدد من المبادئ العامة أهمها: (1) إقامة بنية سياسية مبنية على التدخل المباشر والمتواصل للجماهير في شؤون الحكم. (2) ترسيخ الحقوق والحريات السياسية والمدنية الواسعة، غير المقيدة وغير المشروطة والمضمونة والمتساوية للجميع. (3) تنفيذ

---

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص249-253.

الضوابط الاقتصادية والرفاهية العامة. (4) إقرار الضوابط والقوانين التي تحول العراق إلى مركز لتقوية وحماية النضالات التحررية، والمعايير والقيم الإنسانية الطليعية والنضالات العمالية والاشتراكية في شتى أنحاء العالم.

أما أهم الخطوات التي ينبغي أتباعها لتحقيق هذه المبادئ فهي: (1) بنية ومؤسسات السلطة السياسية: ينبغي تولي مهام الحكم في كافة مستوياته سواء المحلية منها أو على صعيد البلاد من قبل مجالس الجماهير ذاتها التي تعمل بوصفها المشرعة والمنفذة للقانون. كما ينبغي حل الجيش والقوات المسلحة الحرفية، وإلغاء التجنيد الإجباري، وإلغاء البيروقراطية المنفصلة عن الجماهير وانتخاب سائر الوظائف السياسية والإدارية من قبل الجماهير. وفي ما يخص القضاء يرى الحزب ضرورة انتخاب القضاة وسائر الوظائف القضائية وإلغاء المحاكم الخاصة. (2) الحقوق والحريات المدنية: يدافع الحزب عن حق الحياة والحماية البدنية، حق العيش، حق التسلية، التعليم، السلامة، الاستقلال الفردي، المعاشرة والحياة الاجتماعية، حق البحث والإطلاع على الحقيقة، حرية العقيدة، حرية النقد، حرية الدين والإلحاد، حق الاقتراع العام والمتساوي لمن يبلغ 16 من العمر، حضر تفتيش العقائد، حرية اختيار محل السكن، واختيار المهنة والملبس. (3) المساواة والقضاء على التمييز: وبخاصة بين الرجل والمرأة ومنع التمييز وفقا للجنس. وحظر التمييز العنصري. وإنهاء الاضطهاد القومي. (4) الضوابط الاجتماعية والثقافية العصرية والطليعية: التي ينبغي أن تنبني على موازين عصرية وعلمانية. لذا فان إقامة دولة ونظام سياسي عصري وعلماني هو بالتحديد الخطوة الأولى. (5) قوانين العمل والرفاه الاجتماعي: ومطالب الحزب هي: حرية تنظيم العمل وحرية الإضراب الكاملة، وتقليل ساعات العمل الأسبوعية.. منع العمل الحرفي للأطفال.. منع الطرد من العمل.. دفع ضمان البطالة.. تأمين السلامة في أماكن العمل... دفع الضمان التقاعدي الحكومي... (6) العلاقات الدولية: إذ يؤكد الحزب على «إلغاء الدبلوماسية السرية... التضامن المادي والمعنوي مع الحركات العمالية والاشتراكية وسائر الحركات الاجتماعية... منع دخول البلاد في المعاهدات التسلطية والقمعية المعادية للجماهير»[1].

### الشيوعي العمالي اليساري العراقي (الحزب)

جاء في البيان التأسيسي المؤرخ في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 إن «الحزب الشيوعي العمالي اليساري العراقي هو حزب أممي ماركسي يهدف إلى تنظيم الثورة الاجتماعية في العراق وتحقيق الاشتراكية. ينتمي الحزب إلى حركة الشيوعية العمالية ويعلن أن برنامجه هو«عالمٌ افضل». يناضل الحزب من اجل عالم أفضل لا يقوم على استغلال الإنسان أو استعباده أو إذلاله. يسعى الحزب فوراً لتحقيق الاشتراكية؛ ... من خلال الثورة الاجتماعية. تلك هي الخصيصة الأساسية للحزب الشيوعي العمالي. ... يناضل الحزب من اجل تنظيم الطبقة العاملة والجماهير في العراق من اجل الثورة الاجتماعية، الاستيلاء على السلطة السياسية والإعلان الفوري عن الجمهورية الاشتراكية». كما انه قد تأسس على يد مجموعة من الشيوعيين الذين يعتقدون «بأن القيادة الحالية للحزب الشيوعي العمالي العراقي قد تنازلت عن التقليد الثوري والاشتراكي للشيوعية العمالية كما وضعها مؤسس الحركة منصور حكمت».

(1) (http://www.wpiraq.org/arabic/bar/bar2/alam.htm).

وعلى ما يبدو أن الحزب ما هو إلا انشقاق عن «الحزب الشيوعي العمالي العراقي». بعدما انضمت قيادته إلى صفوف تيار يميني في الحركة الشيوعية ممثلاً بما يسمى الحزب الحكمتي في إيران والذي انشق عن الحزب الشيوعي العمالي الإيراني.

اتفق المؤسسون على تسمية أعضاء الهيئة التنفيذية التي تتولى بناء الحزب ومؤسساته لحين عقد الكونفرانس، وهم: آزاد حمه كريم، بزار الشاعر، جليل شهباز، حسن كمبي، خبات مجيد، خيال إبراهيم، ستار حمه علي (ستاري جمنتو)، سردار عبد الله (حلبجيي)، سمير نوري، سياوش مدرسي، صباح إبراهيم، عصام شكري، علي جوادي، فاتح بهرامي، كاوه عمر، محسن إبراهيمي، محمد اسنكران، ومريم جميل.

## الشيوعي العمالي الكردستاني (الحزب)

حزب صغير ماركسي تأسس مطلع عام 2008 من بعض العناصر التي تركت الحزب الشيوعي الكردستاني. ومن قياداته: سعيد أحمد وكازو جمال وأسو كمال وبشدار علي وسامان كريم.

## الشيوعي الكردستاني- العراق (الحزب)

أعلن عن تأسيس هذا الحزب في عام 1993 بعد انفصاله عن «الحزب الشيوعي العراقي». وخلال المدة 18-30 حزيران/ يونيو 1992 انعقد المؤتمر الثاني لمنظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي في قاعة فندق ميديا في أربيل وكان تحت شعار «من أجل صيانة وتعميق التجربة الديمقراطية في كردستان من أجل عراق ديمقراطي فيدرالي»، بحضور ممثلي الأحزاب الكردستانية العراقية والمجلس الوطني الكردستاني وحكومة الإقليم وأحزاب ومنظمات مهنية وشخصيات اجتماعية ودينية وأكاديمية. وقام بافتتاح المؤتمر الشيوعي المخضرم كريم أحمد وألقى سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي آنذاك عزيز محمد كلمة الحزب الشيوعي العراقي. وفي هذا المؤتمر اقر المقترح الذي طرحته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في أيلول/ سبتمبر 1991 لتطوير منظمة كردستان إلى الحزب الشيوعي الكردستاني- العراق[1].

وطبقا للمؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي فانه «بالنظر إلى الطابع القومي الخاص الذي تتميز به كردستان العراق وانسجاماً مع التطورات السياسية التي طرأت على القضية الكردية، تم تحويل منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي إلى الحزب الشيوعي الكردستاني- العراق. يضم الحزب جميع أعضاء ومنظمات الحزب العاملين في نطاق إقليم كردستان العراق والعاملين في منظماته في الخارج. لذا يتمتع الحزب بالاستقلالية في رسم سياسته وخططه وتطبيقها في مختلف المجالات والقضايا الكردستانية».

يرى البعض إن هذا الحزب ولد «ولادة قيصرية وليست طبيعية وقد ولد نتيجة اقتصار تفكير الشيوعيين الأكراد على كردستان فقط، وحصر قضية نضالهم بحدود الإقليم وهذا أمر لا يقره المنطق السياسي السليم وهو إغفال صريح ومبالغ فيه للترابط الوثيق بين القضية الكردية وقضية العراق عموما فالقضية العراقية واحدة وشماله جزء منه»[2].

وقد تولى كريم أحمد زعامة الحزب حتى

---

(1) أكرم سليم، الحزب الشيوعي الكردستاني- العراق: إشكاليات الولادة وخلفيات التأسيس، ص80-81.

(2) المصدر السابق، ص85.

نيسان/ ابريل 2004 ثم خلفه كمال شاكر[1]. يصدر الحزب عدد من الدوريات باللغتين العربية والكردية. أصبح عضوا في الجبهة الكردستانية، وقد عقد مؤتمره الثاني في عام 1993. وجدير بالذكر انه شترك في الانتخابات الكردية في 17 أيار/ مايو 1992 وحصل على 2% من الأصوات وهي نسبة لم تؤهله للدخول في البرلمان الكردستاني. مثله في حكومة إقليم كردستان وزير الصحة آنذاك. ومن أبرز رموزه كريم أحمد وعمر علي الشيخ[2] وحيدر شيخ علي وبخشان عبد الله.

## الشيوعي لكردستان العراق (الحزب)

ويسمى حزب شورس «الثورة» وهو حزب شيوعي كردي، تأسس في عام (1941)[3] أو (1944)[4] أو (تشرين الأول/ اكتوبر1945)[5] على يد الشيوعيون الأكراد ممن كانوا ينتمون إلى الجناح الكردي في كتلة «وحدة النضال» الذي كان يعرف باسم «يكتي تيكوشين» وقد اشتهر باسم النشرة التي كان يصدرها والتي كانت تحمل اسم «شورش». وبعد حل تنظيم وحدة النضال بقيادة يعقوب كوهين وعودتها إلى الحزب الشيوعي العراقي بقيادة يوسف سلمان يوسف (فهد) رفض فرعها الكردي الالتحاق بالحزب الشيوعي وفضلوا الإبقاء على تنظيمهم المستقل الذي حولوه إلى حزب قائم بذاته. «كانت أهداف الحزب متجه نحو توحيد جميع القوى التقدمية في كردستان العراق مع جميع القوى التقدمية في العراق عامة وذلك في سبيل توحيد النضال العربي - الكردي ضد العدو المشترك الاستعمار وأذنابه وفي سبيل تأسيس نظام حكم ديمقراطي حر في البلاد»[6] وتكونت لجنته المركزية من: صالح الحيدري- سكرتيرا للجنة المركزية، والمهندس علي عبد الله، رشيد عبد القادر، عبد الصمد محمد، نافع يونس، كريم توفيق، نوري محمد أمين- أعضاء[7]. (وكان يضم في عام 1944 حوالي 350 عضواً)[8] أسس حزب روزكاري كوردي (أي الخلاص الكردي) لكسب الأفراد الذين لا يرغبون بالانضمام إلى تنظيم ماركسي[9].

شاركت قيادة الحزب في التحضير لتأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وقبل عقد حزب شورش مؤتمره (آب/ أغسطس 1946) والذي تقرر بموجبه حل الحزب. كان سكرتير

---

(1) الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والنظام الداخلي: الصيغتان المقرتان في المؤتمر الوطني السابع (25-28 آب/ أغسطس ).

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص279-280.

(3) مجموعة كتاب، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص23.

(4) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص139-144.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص317؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص35؛ صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص65؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص219.

(6) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص219.

(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص317؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص139-1441.

(8) مجموعة كتاب، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص23.

(9) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص141.

الحزب صالح الحيدري وعدد من قادة الحزب منهم: نافع يونس، جمال الحيدري، موسى سليمان وغيرهم قد رفضوا الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني لأسباب تتعلق باعتراضهم على اقتراح الهيئة المؤسسة إدخال بعض الشخصيات التي وصفوها بالإقطاعية إلى قيادته. فعادوا إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد ليُشكّلوا فرعه الكردي[1].

(1) المصدر السابق، ص141.

# حرف الصاد

**الصابئة**

إحدى الأقليات الدينية في العراق، وجماعة عرقية دينية تقطن على ضفاف دجلة والفرات جنوب العراق، ونهر الكارون غرب إيران، تعايشت مع سكان المنطقة، ولعبت دوراً مهماً في عملية الإنتاج الاجتماعي، وبرعت في صناعة القوارب وآلات الحصاد والحدادة وصياغة الميناء[1]. كما لعبوا دوراً ملحوظاً في تطور الحياة الروحية والفكرية في العراق خلال ظهور المسيحية وانتشارها أو بعد ظهور الإسلام، ولاسيما بعد ازدهار الحضارة العربية- الإسلامية أيام العباسيين، ولمعت بينهم شخصيات علمية كالبتاني وأبو جعفر الخازن أسهمت بفعالية في إعلاء هذه الحضارة. لكنهم بعد الغزو المغولي والفتح العثماني، وتعرضهم إلى الاضطهاد في العصور المختلفة، انكمشوا على أنفسهم في القرى المنتشرة عند البطائح الممتدة من جنوب الفرات حتى نهر الكارون، حيث كانوا بمنأى- إلى حد ما عن سطوة الحكام وبطشهم[2].

عرف عنهم ارتباط طقوسهم بالماء، إذ نحت اسمهم من عملية الارتماس في الماء الجاري، ويسمى مصبتة، وهو مأخوذ من صبأ الآرامية، أي اغتسل. في حين يرى آخرون أن اسم الصابئة منحوت من الضياء. وتذهب الليدي دراوور إلى أن تسمية «صبَّة» (مفردها صبي) تعبير عامي يرتضيه الصابئون دليلاً على طقسهم الرئيس- الاغتسال-، إلا أن التسمية الأكثر رسمية لجنسهم ودينهم والتي يستعملونها فيما بينهم هي مندائي أو المندائيون[3].

اتخذ المندائيون من لغتهم المندائية وسيلة في ممارسة طقوسهم والحفاظ على كيانهم الديني. ويقول المندائيون أنهم ورثة أقدم الديانات السماوية على وجه الأرض، وأن كتبهم هي صحف سادة البشر آدم وشيت وإدريس ونوح. مع ذلك يصعب التعرف على مؤسس هذه الديانة. ويقيمون معابد تعرف بـ«المندي» تؤدى فيه الصلوات اليومية. وينتشرون في العراق في العمارة والناصرية والبصرة وقلعة صالح والحلفاية وسوق الشيوخ والقرنة وبغداد. وبحسب نتائج التعداد السكاني لعام 1947 فقد بلغ عددهم 6368 نسمة، ارتفع عام 1957 إلى 11825 نسمة، ثم إلى 14572 نسمة عام 1977.

ومن شعائر المندائية الثابتة: العماد والصلاة والصوم والصدقة. ويمارس العماد المندائي

---

(1) رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، ص19.

(2) عزيز سباهي، أصول الصابئة المندائيين، ص9.

(3) الليدي داروور، الصابئة المندائيون، ص39.

بثلاثة أنواع هي: «مصبوتا» ومن مستلزماته الماء الجاري، والعماد الشخصي «طماشة» وهو مجرد اغتسال عن النجاسات، و«رشامة» وهو الوضوء ويمارس ثلاث مرات يوميا.

أما الصلاة المندائية فهي عبارة عن قراءة وتبريكات مع انحناء كلما وردت كلمة السجود في النص المقروء، وتقام الصلاة أما جماعية في المندي، أو شخصية يصليها الصابئي في مناسبات معينة، يستقبل فيها الشمال. في حين يكون الصوم المندائي ستة وثلاثين يوماً متفرقة على مدار السنة. وأما الصدقة فتقدم كهبة لأبناء الملة المحتاجين، وعادة ما تقدم سراً.

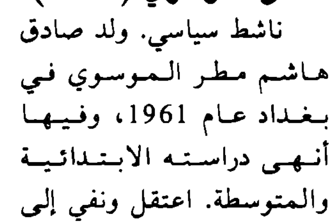
لم تعترف الدولة العثمانية بهم كطائفة، ولهذا فإنها قبلت من أفرادها البدل العسكري، أسوة بالعثمانيين غير المسلمين. وفي ظل الاحتلال البريطاني والحكم الملكي كانت أجهزة الدولة كناظر العدلية ووزارة العدلية ومتصرفية لواء العمارة تعطيهم صفة الطائفة في التعامل الرسمي. وفي عام 1972 اعترفت الحكومة لهم بأربع عطل رسمية[1]. ولهم في الوقت الحاضر عدد من التنظيمات السياسية العاملة.

## صادق القبانجي (1960- 1982)

عضو في حزب الدعوة الإسلامية في العراق. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1960، وفي حوزتها درس العلوم الدينية. وعلى الصعيد السياسي برز في أجواء نشاط الحركة الإسلامية أواخر السبعينات فكان من بين المشاركين في انتفاضة صفر عام 1977 ثم في التظاهرات التي خرجت احتجاجا على اعتقال السيد محمد باقر الصدر عام 1979 واعتقل آنذاك مع أخويه صدر الدين وأحمد القبانجي، ثم هاجر إلى إيران ليواصل دراسته الدينية في قم، ثم انتقل إلى طهران حيث اغتيل هناك مع اثنين من أصدقائه (السيد ضياء الدين الهاشمي والشيخ أيوب البهادلي) عام 1982 ودفن في مقبرة الشهداء في مدينة قم[2].

## صادق الموسوي (1961-)





ناشط سياسي. ولد صادق هاشم مطر الموسوي في بغداد عام 1961، وفيها أنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة. اعتقل ونفي إلى إيران عام 1980، حيث أكمل دراسته الدينية في قم. انخرط في صفوف «منظمة العمل الإسلامي» حتى عام 1991. غادر إيران إلى لندن عام 1989. ساند الشريف علي بن الحسين في تأسيس «الحركة الملكية الدستورية» وأشرف على إصدار مجلتها «الدستورية» ورأس المكتب السياسي للحركة.

شارك في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية عام 2002، وبعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 عاد إلى العراق وترأس الدائرة السياسية في الحركة الملكية، ثم شارك في قائمة الحركة لانتخابات مطلع عام 2005. عين مستشارا لرئيس الجمهورية في 5 أيار/مايو 2005 واستمر في منصبه حتى مطلع شباط/فبراير 2006. تفرغ بعدها للعمل الإعلامي وقام بتأسيس المؤسسة العراقية للإعلام العراقي[3].

---

(1) ينظر أيضا: الليدي دراوور، الصابئة المندائيون؛ عبد الرزاق الحسني، الصابئة في حاضرهم وماضيهم؛ وعبد الفتاح الزهيري، الموجز في تاريخ الصابئة المندائيين العرب البائدة.

(2) مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص68-69.

(3) www.iraqmc.com.

## صادق جعفر الفلاحي (1920-)



من الشيوعيين الأوائل.

ولد حوالي عام 1920، تأثر بالأفكار الشيوعية خلال الأربعينات، واعتقل أكثر من مرة، كما حوكم عدة مرات. فقد حكمت عليه محكمة الجزاء الكبرى في بغداد بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات في 26 حزيران/ يونيو 1947، إلا إن محكمة التمييز برأته. ثم حكمه المجلس العرفي العسكري بتاريخ 8 تموز/ يوليو 1948 بربطه بكفالة نقدية قدرها 500 دينار تدفع لصندوق وزارة الدفاع للمحافظة على حسن السلوك لمدة سنة واحدة، وقد أودع السجن للمدة المذكورة بسبب عجزه عن تقديمها. كما حكمه المجلس العرفي أيضا في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1949 بالحبس الشديد لمدة أربعة أشهر. وفي 30 آذار/ مارس 1953 حكمته محكمة جزاء بغداد بالحبس لمدة سنتين، ثم حكمه المجلس العرفي العسكري في 12 تموز/ يوليو 1953 بالأشغال الشاقة المؤبدة. وفي ضوء هذه الأحكام عد من الشيوعيين الخطرين، فاسقط مجلس الوزراء عنه الجنسية العراقية في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 تمهيداً لإبعاده خارج العراق. عاد بعد سقوط النظام الملكي، وعاش عشة بسيطة بعيداً عن السياسة(1).

## صادق حميد علوش

وزير سابق. من مواليد الحلة درس الطب في بريطانيا ومارس مهنة الطب في بغداد عام 1963. انتمى مبكراً إلى حزب البعث العربي الاشتراكي لكنه لم يكن قياديا بارزاً فيه. وما بين عامي (1975-1979) عين رئيساً لدائرة مدينة الطب، ورئيساً للجمعية الطبية، ورئيساً لنقابة الأطباء في العراق. وما بين عامي (1982-1990) عين وزيراً للصحة. وفي عام 1990 عزل عن منصبه وعين مستشاراً علمياً. إضافة إلى عضوية فرع بغداد للحزب.

## صادق كمونه (1907-)

نائب ووزير سابق. ولد في النجف الأشرف عام 1907، ودرس فيها الابتدائية والثانوية، ثم التحق بكلية الحقوق وتخرج فيها عام 1932. انتسب إلى «جماعة الأهالي» و«جمعية الإصلاح الشعبي» ثم في «الحزب الوطني الديمقراطي» الذي كان يتزعمه كامل الجادرجي. انتخب 1952-1953 نائباً، وعين وزيراً للدولة ووزيراً للاقتصاد بالوكالة في وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى (1953- 1954)، ووزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة احمد مختار بابان التي تشكلت في 19 أيار/ مايو 1958 وانحلت بإعلان الجمهورية في 14 تموز/ يوليو 1958. كما عمل في «مجلس الأعمار» خلال المدة 1952-1958.

## صالح الحيدري (1923-2001)

زعيم شيوعي كردي بارز، وقيادي بارز في «راية الشغيلة» ثم في «الحزب الشيوعي العراقي» في الخمسينات. من مواليد أربيل 1923. كان عضواً وقيادياً في حزب الأمل (هيوا) وحزب «وحدة النضال» ثم «الحزب الشيوعي لكردستان العراق» والجبهة الكردستانية «روزكاري كورد» أي «الخلاص للكرد». انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1943. رفض الانضمام إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في بداية تأسيسه عام 1946، لكنه قبل شروط يوسف

---

(1) عادل تقي عبد البلداوي، لقاء الأضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى: حقائق وثائقية مجهولة عن ثلاث وأربعين شخصية عراقية في العهد الملكي، ص68-69.

سلمان يوسف (فهد) وعاد الى الحزب الشيوعي العراقي، ثم تركه عام 1957 لينضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويصبح مسؤول اللجنة المحلية في أربيل ثم عضوا في المكتب السياسي، ودخل عضوية اللجنة المركزية التي شكلها حمزة عبد الله في كانون الثاني/ يناير 1959 لكنه أقصي بعدما أستبعد حمزة من قيادة الحزب بأمر من الملا مصطفى البارزاني. وفي المؤتمر الرابع للحزب (بغداد: 4-7 تشرين الأول/ أكتوبر 1959) اتخذ قراراً بطرده من الحزب. توفي في مدينة أربيل صيف عام 2001.

**صالح المطلك (1949-)**



زعيم «حزب الوسط»، والناطق الرسمي باسم «مجلس الحوار الوطني»، وعضو لجنة صياغة الدستور عن العرب السنة (2005)، وعضو مجلس النواب (2005-2010) ونائب رئيس الوزراء (2010). ولد عام 1949 بالقرب من كركوك ودرس الهندسة الزراعية وحصل على الدكتوراه من بريطانيا، كان عضواً في «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ومن المساهمين بدور صغير في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963، ترك الحزب عام 1977 ليتفرغ للعمل التجاري وإدارة أملاك عائلته. أسس بعد سقوط نظام البعث عام 2003 «الجبهة الوطنية الموحدة» التي اندمجت في آب / أغسطس بحزب «الوسط الديمقراطي» وشغل منصب الأمين العام للحزب. ساهم في تأسيس مجلس الحوار الوطني مطلع عام 2005. وأصبح يشغل منصب الناطق الرسمي. اختير ضمن لجنة الـ (15) التي تمثل العرب السنة في اللجنة الدستورية التي تولت كتابة دستور 2005. لكنه رفض الدستور وأيد رفضه في الاستفتاء الذي أجري في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005. يعتبر من ابرز المناهضين لقانون اجتثاث البعث إذ يرى «إن حزب البعث وعلى الرغم من تدهوره ما يزال أقوى من كل الأحزاب في الساحة العراقية». ويعتبر «الهجوم على البعثيين في هذا الظرف هجوماً على العروبة وعلى الوطنية في العراق». لان البعثيين لا يتحملون وحدهم مسؤولية المرحلة السابقة بل يتحملها الشعب العراقي أيضا[1].

أصدرت هيئة المساءلة والعدالة قراراً باستبعاد المطلك من المشاركة في انتخابات عام 2010 وقد أثار القرار اعتراض بعض القوى السياسية التي دعت إلى إلغائه. ولما أعاد نوري المالكي تشكيل الحكومة مرة أخرى، عين المطلك نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الخدمات عام 2010.

**صالح باشا النفطجي (ت 1927)**

نائب سابق. ولد في كركوك من أسرة تركمانية معروفة. عين متصرفا للواء الحلة إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني، في زمن الوالي العثماني مصطفى عاصم باشا، ثم مصرفاً للسليمانية (1893-1894). ولما أعلن الدستور العثماني انتخب نائباً عن كركوك في «مجلس المبعوثان» في كانون الأول/ ديسمبر 1908. وناب بعد ذلك عن كركوك في المجلس التأسيسي العراقي عام 1924. توفي عام 1927.

**صالح جبر (1895-1957)**

وزير ورئيس وزراء سابق. ولد محمد صالح

(1) الاقتباسات مأخوذة من مداخلة المطلك في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص1022.



بن جبر علي في الناصرية عام 1895 ودرس في المدرسة الرشدية بالناصرية، ثم انتمى إلى المدرسة الجعفرية ببغداد ثم التحق بمدرسة الحقوق في بغداد ونال إجازتها عام 1925[1]. عُين كاتباً في المحاكم المدنية في 14 نيسان/ ابريل 1919، ثم عمل قاضياً بمحكمة الصلح في قضاء الهندية (1936) والسماوة (1937).

انتخب نائباً عن لواء المنتفق في مجلس النواب (تشرين الثاني/نوفمبر1930) وجدد انتخابه عامي 1933 و 1934. استوزر لأول مرة وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي الأولى (1932-1934) وعين متصرفاً لكربلاء (1935) فوزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان (1936) حتى استقالته منها في 24 حزيران/ يونيو 1937. وأعيد انتخابه نائبا عن المنتفق، وعين مديراً للجمارك والمكوس (1937) فوزيراً للمعارف في وزارتي نوري السعيد الثالثة والرابعة (1938 و 1939) ثم تولى وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة السعيد الخامسة (1940). برز عقب موالاته للوصي عبد الإله في انقلاب آذار/مارس 1941، اعتقلته القوات التابعة لـ«حكومة الدفاع الوطني» التي شكلها رشيد عالي الكيلاني إبان حركته عام 1941 ،ورُحّل إلى بغداد. وفي 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1941 عين عضواً في «مجلس الأعيان»، فرئيساً للمجلس (17 آذار/مارس 1947).

تولى رئاسة الوزراء مرة واحدة (1947-1948)، فكان أول سياسي شيعي يشكل الوزارة بعد ربع قرن من تأسيس الدولة، وهي الوزارة التي شهدت مناهضة القوى القومية والوطنية بعدما حاولت إبرام «المعاهدة العراقية - البريطانية» المعروفة بمعاهدة بورتسموث عام 1948، فحاولت الحكومة مواجهة تلك القوى لكنها فشلت في ذلك الأمر الذي اضطرها للاستقالة بعدما أدخلت البلاد في حالة من الهيجان السياسي غير المسبوق. أعيد تعينه عضواً في مجلس الأعيان (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949)، واشترك في وزارة توفيق السويدي الثالثة وزيراً للداخلية (1950). وأسس «حزب الأمة الاشتراكي» عام 1951 وتولى رئاسته حتى حلت الأحزاب عام 1954. وفي 6 حزيران/يونيو 1957 وبينما كان يلقي خطاباً في مجلس الأعيان ينتقد الوزارة القائمة ومطالباً بإلغاء الأحكام العرفية أصابته نوبة قلبية أودت بحياته.

يصفه خليل كنه بأنه «رجل عصامي شق طريقه بما عرف عنه من كفاءة وصلابة واعتداد بالنفس»[2] في حين يقول عنه عبد الرزاق الحسني بأنه «كان يثق بالإنكليز وثوق نوري السعيد بهم، وكان يبذل أقصى الجهد لكسب مرضاتهم»[3] ويقول مير بصري «كان محمد صالح جبر عصامياً سمت به همته إلى أعلى المراتب، وكان خلوقاً، عملاقاً في إرادته وتصميمه، غير هيّاب من الاضطلاع بالمسؤولية، قوي الحجة، ناصع البيان، لا يتردد ولا يتراجع فيما يراه صواباً»[4].

### صالح مهدي دكله (1930-1998)

عضو سابق في اللجنة المركزية لـ«الحزب

---

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص209.
(2) خليل كنه، العراق أمسه وغده، ص239.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص239.
(4) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص211.



الشيوعي العراقي»، ومؤسس «التجمع الديمقراطي العراقي». من مواليد العمارة 19 كانون الأول/ ديسمبر 1930، تخرج من معهد المعلمين، وعمل معلماً في مدرسة ابتدائية، انتمى مدة قصير (1947-1948) لـ «حزب الاستقلال»، ثم ارتبط بـ«الحزب الشيوعي» مبكراً وذلك عام 1950، ثم تسلم المسؤولية الحزبية في منطقة الخمس في لواء العمارة، وهي منطقة آل ازيرج أهل والدته، وصادف ذلك تعيينه معلماً فيها عام 1952. وقد أدى نشاطه الحزبي إلى اعتقاله عام 1954، ونقله إلى ناحية شيخ سعد، ومنها هرب إلى بغداد للاتصال بالحزب في العاصمة، حيث لعب دوراً مهماً في توسيع نشاط الحزب في ظل قيادة سلام عادل.

اختير في الكونفرانس الثاني في أيلول/ سبتمبر 1956 عضواً مرشحاً للجنة المركزية للحزب، ثم تولى مسؤولية المكتب العسكري بالحزب، كما تولى قيادة منظمة بغداد عام 1957، بعد إلقاء القبض على مسؤولها رحيم شريف. وعندما عاد سلام عادل ليشكل القيادة بعد تمكنه من إقصاء كتلة الأربعة (أيلول/ سبتمبر 1962) اختير مسؤولاً عن لجنة المنطقة الجنوبية. وعقب النكسة التي أصابت الحزب بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم (8 شباط/ فبراير 1963)، اعتقل في البصرة في 19 آذار/ مارس 1963، ثم نقل إلى بغداد حيث أودع «قصر النهاية». وهرب من السجن في 10 حزيران/ يونيو، ثم غادر العراق عبر إيران إلى موسكو التي وصلها في أيلول/ سبتمبر 1963، وقد بقي هناك حتى أواخر عام 1964 ليعود إلى العراق. وخلال المدة (1965-1966) انهمك مع قيادة الحزب في إعادة بناء ما تبقى من تنظيماته. وكان في عام 1963 قد انتخب عضواً في اللجنة المركزية التي شكلها محمد عزيز واستمر عضواً في اللجنة المركزية حتى كانون الأول/ ديسمبر 1967 عندما اخرج من قيادة الحزب. في الكونفرانس الثالث للحزب، التحق بعمل الأحزاب الشيوعية العربية في الساحة الفلسطينية «منظمة الأنصار»، حيث كلف بمسؤولية التوجيه السياسي فيها. وهناك تعززت علاقاته بأمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش. وخلال أحداث أيلول الأسود عام 1970، صدر قرار من الأحزاب الشيوعية العربية بحل المنظمة، فوقف صالح ضد هذا القرار، وواصل نشاطه في صفوف القوى الديمقراطية العربية. فعمل في اليمن في تدريس الاقتصاد السياسي (1972-1974)، وفي لبنان أسس مدرسة الكادر الحزبية للدراسات السياسية بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1974-1978).

أسس في عام 1985 «التجمع الديمقراطي العراقي» الذي انتخب أميناً عاماً له في دورتيه (1985 و 1994). شارك في مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية عام 1991 وألقى كلمة التجمع فيه. كتب مذكراته قبيل وفاته ونشرت تحت عنون «من الذاكرة: سيرة حياة»[1] توفي في 28 تموز/ يوليو 1998.

### صالح عبد الأمير كبة

وزير سابق. من مواليد بغداد. تخرج في دار المعلمين الابتدائية، ومارس التدريس في الحلة والنجف وبغداد. والتحق بعد ذلك بالبعثة العلمية للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت. وبعدها إلى الولايات المتحدة فتخرج في جامعة كاليفورنيا في بركلي عام 1940. تدرج في

(1) صالح مهدي دكله، من الذاكرة: سيرة حياة.

الوظائف الحكومية فأصبح مديراً لدائرة الإحصاء. وساهم في تأسيس «البنك المركزي العراقي» وعين مديراً للتحويل الخارجي فيه، كما عين مديراً عاماً لشركة النقل البحري العراقية فوكيلاً لوزارة النفط. وبعد تقاعده من هذه الوظيفة، انتقل للعمل في القطاع الخاص فعين مديراً عاماً للبنك العراقي المتحد.

عين وزيراً للمالية في شباط/ فبراير 1963، وحين استقالته من الوزارة 11 أيار/ مايو 1963 عاد إلى وظيفته السابقة في البنك المتحد. وعند تأسيس «شركة النفط الوطنية» تعين رئيساً لمجلس إدارتها، وبعدها عين محافظاً للبنك المركزي العراقي، ودون أن يؤخذ رأيه عين وزيراً للمالية في وزارة عبد الرزاق النايف 17 - 30 تموز/ يوليو 1968. ترك العراق مضطراً عام 1969[1].

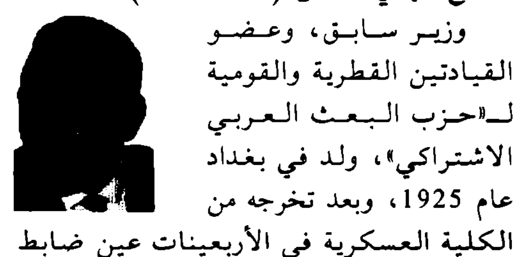
## صالح قحطان (1893–1971)

نائب سابق. ولد صالح بن موشي بن يامين قحطان ببغداد في كانون الأول/ ديسمبر 1893، لأسرة يهودية أصلها من اليمن. ودرس في مدارس بغداد، وتعلم اللغات التركية والفارسية والألمانية والانكليزية والعبرية والعربية. وانتمى إلى مدرسة الحقوق عند تأسيسها (1908)، فنال شهادتها عام 1912، وعين موظفاً في القنصلية الروسية العامة. انتقل بعدها إلى اسطنبول فعين عام 1913 مميزاً في وزارة البريد والبرق التركية.

عاد إلى بغداد عن طريق مصر في خريف 1921، فعين مشاوراً حقوقياً لوزارة المالية في 2 آذار/ مارس 1922، واستمر في هذه الوظيفة قرابة سبع سنوات. ولما استقال عمل بالمحاماة، ثم أصبح مستشاراً قانونياً للمصرف الشرقي وغيره من البيوتات المالية.

انتخب نائباً عن بغداد في حزيران/ يوليو 1939 حتى حزيران/ يونيو 1943. توفي في بغداد في 6 آب/ أغسطس 1971.

## صالح مهدي عماش (1925–1971)



وزير سابق، وعضو القيادتين القطرية والقومية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، ولد في بغداد عام 1925، وبعد تخرجه من الكلية العسكرية في الأربعينات عين ضابط استخبارات في مديرية الاستخبارات العسكرية، ثم اختير معاوناً للملحق العسكري في السفارة العراقية بواشنطن. وانضم إلى حزب البعث عام 1952، فكان من أوائل المنتمين إلى الحزب، لهذا يعد من أقدم الضباط البعثيين. انضم بعدها إلى حركة «الضباط الأحرار» في عام 1956، وعندما أعلن نجاح انقلاب تموز/يوليو 1958 كان في واشنطن. في عام 1959 كان من بين الشهود الذين استمعت المحكمة لشهادته في قضية أحمد مختار بابان وكان حينها برتبة مقدم.

كان عبد الكريم قاسم ينظر إليه بريبة متناهية، كما وكان له دور في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم حيث أمر الأخير باعتقاله في 2 شباط/فبراير 1962. عين وزيراً للدفاع في الحكومة التي شكلت عقب انقلاب 8 شباط/ فبراير حتى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1963. ثم عضواً في المكتب العسكري للبعث، وعضواً في القيادة القطرية للبعث (26 أيلول/ سبتمبر 1963) وعضواً في القيادة القومية. تميزت حياته السياسية بالاضطراب والتردد والانتهازية والدموية فقد نفذت بأمر منه مجزرة معسكر الرشيد ضد الضباط الشيوعيين في 10 شباط/ فبراير 1963. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1963

(1) عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، ص446- 447.

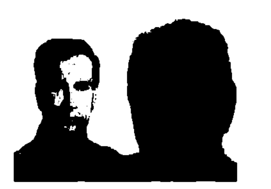
ارتكب مجزرة فضيعة بحق السجناء الشيوعيين المعتقلين في «قصر النهاية» ومعتقل «أبو غريب» ليأمر بتنفيذ حكم الإعدام بحوالي 20 منهم. وعندما تم تعيينه وزيراً للداخلية عام 1968 شكل جهازاً خاصاً أسماه «شرطة الآداب» وكلفه بملاحقة المتبرجات من طالبات الجامعة والموظفات. ومن الطريف أنه دخل في سجال شعري (وكان هاوياً للشعر) مع الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري حول ذلك القرار، وفي نهاية الأمر تراجعت الوزارة عن قرارها بعدما سببت هلعاً وضيقاً في الأوساط العامة وضيقت من هامش الحريات. عين نائباً لرئيس الجمهورية مدة سنة تقريباً، أُخرج من «مجلس قيادة الثورة» في أيلول/سبتمبر 1971، وابعد سفيراً للعراق في الاتحاد السوفييتي، وفي 28 أيلول/ سبتمبر 1971 مات في ظروف غامضة[1].

## صالح اليوسفي (1918-1981)



عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني». ولد عام 1918 في بامرني من عائلة دينية. أكمل دراسته الثانوية في بغداد وعين معلماً في عام 1942. أكمل دراسته في كلية الشريعة في بغداد. وفي عام 1949 عين كاتباً أول في محكمة بداءة سنجار. بدأ حياته السياسية بالمشاركة في تأسيس «حزب هيوا» (الأمل) مع رفيق حلمي، ثم لعب دور حلقة الوصل بين الحزب وإيران، حتى اعتقاله في تشرين الثاني/ نوفمبر 1960 فكان أول قيادي بارز في الحزب يعتقل في العهد الجمهوري. انتخب في المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني عضواً في اللجنة المركزية التي ترأسها حبيب محمد كريم، كما أعيد انتخابه في المؤتمر السابع (كلاله: 15-20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966). شارك في المؤتمر التأسيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وتولى منذ البداية مسؤولية فرع بادنان (دهوك- الموصل)، وفي عام 1962 أصبح مسؤول الفرع الخامس ومقره بغداد. وبعد صدور بيان 29 آذار/ مارس 1966 أشرف على صحيفة «التآخي» التي صدر عددها الأول في 16 نيسان/ ابريل 1967. تولى بعد صدور بيان آذار/ مارس 1970 العديد من المناصب منها وزير دولة، رئيس اتحاد الأدباء الأكراد، عضو لجنة السلام العليا التي كان يرأسها صدام حسين وكانت تتولى متابعة تطبيق بيان آذار. وبعد انهيار الحركة الكردية المسلحة عام 1975 سلم نفسه لوحدات الجيش العراقي في منطقة راوندوز وكان يحمل رسالة من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني إلى مجلس قيادة الثورة الذي رفض استقباله وتسلم الرسالة، وأمر بوضعه تحت الإقامة الجبرية. وعند تشكيل «الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد» عام 1979 اختير سكرتيرا عاما للحزب رغم أنه ما يزال مقيماً في بغداد ويتواصل سراً مع الحزب. اغتيل في داره ببغداد في 16 حزيران/ يوليو 1981 بطرد بريدي مفخخ[2].

## صبحي عبد الحميد (1924-2010)



وزير سابق. ولد صبحي عبد الحميد محمد العبيدي في بغداد في 31 كانون

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص283؛ علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963، ص176-177.

(2) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص66-67، ص498.

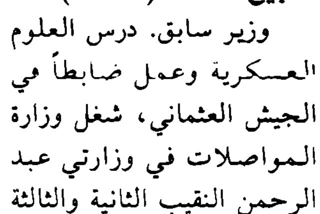
الثاني/يناير 1924. دخل المدرسة الابتدائية عام 1930، والتحق في عام 1937 بالمدرسة المتوسطة، وفي عام 1941 دخل المدرسة الإعدادية المركزية. ليلتحق في عام 1945 بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1948. وخدم في الجيش ثم عين آمر فصيل في الحرس الملكي، ثم نائب مساعد في الفوج نفسه. وما بين عامي (1953-1955) دخل كلية الأركان، والتحق في عام 1957 بكلية الأركان البريطانية في كامبرلي.

انتمى إلى تنظيم «الضباط الأحرار» عام 1952 وفي نهاية عام 1957 أصبح عضواً في الحلقة الوسيطة للتنظيم وكان برتبة رئيس أول (رائد) ركن، عندما عين مدرباً في كلية الأركان، وبعد ذلك عين ضابط أركان في وزارة الدفاع حتى عام 1959.

كان مؤيدا لـ«حركة القوميين العرب» وساهم في التخطيط والإعداد لمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد[1] عين بعد الإطاحة بقاسم مديراً للعمليات العسكرية (شباط/فبراير - تشرين الثاني/نوفمبر 1963) مكافأة لدوره في الانقلاب، وبفعل مركزه هذا وضع خطة ضرب «الحرس القومي» في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 عندما أطاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بالبعثيين يومذاك. ونظراً لهذا الدور فقد عين وزيراً للخارجية (1963-1964) في الوزارة التي شكلها طاهر يحيى، وفي أيار/مايو 1964 أصبح عضواً في «المجلس الوطني لقيادة الثورة». وقد رفع إلى رتبة عقيد ركن في 14 تموز/يوليو 1964. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1964 أصبح وزيراً للداخلية، وكان عضوا في مجلس الرئاسة المشترك ثم القيادة المشتركة ثم القيادة السياسية الموحدة بين مصر والعراق (1964-1965). وفي 30 حزيران/ يونيو 1965 استقال من عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة والوزارة لخلافه مع رئيس الجمهورية عبد السلام عارف.

أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لـ «الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي تأسس في تموز/يوليو 1964 ثم أميناً عاماً لـ «الحركة الاشتراكية العربية» التي تأسست اثر انهيار الاتحاد الاشتراكي بعد استقالة صبحي عبد الحميد وخمسة وزراء من وزارة طاهر يحيى. وفي آذار/مارس 1968 أصبح أمين سر «حزب الوحدة الاشتراكي» بعد انقسام الحركة الاشتراكية. وفي مطلع عام 1969 سافر إلى القاهرة لاجئاً سياسياً وترك العمل السياسي عام 1972. وفي عام 1975 عاد إلى العراق بدعوة من الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر. لكنه غادر العراق في وقت لاحق. عاد إلى العراق عام 2003 ليمارس نشاطه السياسي وأصدر جريدة «راية العرب» وأصبح أمين سر «حركة التيار القومي العربي»[2]. توفي في 14 كانون الثاني/يناير 2010.

## صبيح نشات (-1929)



وزير سابق. درس العلوم العسكرية وعمل ضابطاً في الجيش العثماني، شغل وزارة المواصلات في وزارتي عبد الرحمن النقيب الثانية والثالثة (1921-1923). ووزارة الاقتصاد والمواصلات في وزارة جعفر العسكري الأولى (1923-1924)، ثم وزارة الدفاع في وزارة عبد

(1) ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص498-499.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص101-102؛ وكذلك: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص9-12.

المحسن السعدون الثانية (1926-1926). توفي في استانبول في 19 تموز/ يوليو 1929.

### الصحافة العراقية

تعود أولى التجارب الصحفية في العراق إلى عهد الوالي مدحت باشا، الذي أسس صحيفة «الزوراء» في 15 حزيران/ يونيو 1869، التي توقفت عن الصدور عام 1917. وبعدها صدرت جريدة «الموصل» في مدينة الموصل عام 1885 وجريدة «البصرة» عام 1889. وبعد إعلان الدستور العثماني عام 1908 صدرت عدد من الصحف والمجلات في العراق، لتعبر عن التيارات الفكرية التي نشطت إبان تلك المرحلة. فظهرت جريدة «صدى بابل»، ومجلة «خردلة العلوم» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1910. وشهدت الصحافة في العهد الملكي تطوراً في أعدادها وجرأتها في طرح الموضوعات الاجتماعية والسياسية، وان تعرضت كثير منها للغلق والإلغاء، وتعد صحيفة «حبزبوز» واحدة من أكثر الصحف انتشاراً وشهرة في تاريخ الصحافة العراقية، لأنها كانت تغمز الحكومات وتعالج القضايا السياسية بأسلوب ساخر وجريء، والتي صدر عددها الأول في 29 أيلول/ سبتمبر 1931 واستمرت حتى عام 1938. وخلال حقبة الحرب العالمية الثانية برزت صحف جديدة منها «صوت الشعب» و«السجل» و«العالم العربي» و«الاستقلال» و«الزمان» و«البلاد» و«الجهاد» و«العراق» و«الأخبار»، ومجلتي «الطيارة» و«المجلة».

وفي العهد الجمهوري الأول نشطت الصحافة أولاً، وظهرت الصحف الشيوعية والقومية، لكن سرعان ما بدأت السلطات بالتضييق على حرية الصحافة العراقية، وخلال حكم عبد الرحمن عارف أصبحت الدولة وحدها المسؤولة عن إصدار الصحف، وصدرت عن المؤسسة العامة للصحافة ثلاث صحف يومية ومجلة أسبوعية، بعد أن ألغيت إمتيازات الصحف اليومية الخاصة، وكانت هذه الصحف هي: جريدة «المواطن» ورئيس تحريرها عبد الله الملاح؛ وجريدة «الثورة العربية» ورئيس تحريرها حازم مشتاق؛ وجريدة «المساء» ورئيس تحريرها محمد الحديثي؛ ومجلة «ألف باء» ورئيس تحريرها غربي الحاج أحمد.

وفي ظل حكم البعث (1968-2003) تحولت الصحافة إلى نشاط يحتكره القطاع العام، ففي 17 تموز/ يوليو 1968 ألغي امتياز بعض هذه الصحف وأسندت مسؤوليات تحرير الصحف البديلة الى بعثيين قدماء. وكانت صحف: «الجمهورية» و«الثورة» و«البعث» و«القادسية» و«بابل» ناطقة عن البعث والحكومة، وفي نهاية حكم البعث لم يكن هناك أية صحيفة مستقلة. وقد تبدلت الظروف بعد عام 2003 إذ عادت الصحافة للعمل بحرية، مستفيدة من أجواء التغيير السياسي نحو تبني الديمقراطية والحرية، لكن الصحافة العراقية بدأت تواجه تحديات جديدة، لعل أهمها التهديدات الأمنية، وتزايد عولمة النشاط الإعلامي في ظل الثورة المعلوماتية التي أصبح العراق عرضة لها، مع ذلك تزايد على نحو غير مسبوق عدد الصحف والمجلات والإذاعات والقنوات الفضائية، وظهرت الصحافة الحزبية قوية، فضلا عن وجود عدد من الصحف والقنوات الإعلامية التي تعبر عن وجهة نظر مؤسسات الدولة.

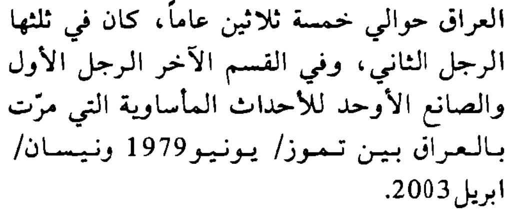
### الصحوات

خلال عامي 2007 و 2008 نشأت حركة الصحوة في المناطق التي كانت تتسم بوجود غالبية سنية في بغداد ومحافظات الانبار وديالى، وقد دعمت القوات الأمريكية هذه

المليشيات من خلال مدها بالمال، لتستخدمها في مواجهة تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة الناشطة في تلك المناطق. وقد قدر عدد أفرادها بحوالي 95 ألف شخص.

وقد التزمت الحكومة العراقية بعد ذلك بدمجهم في مؤسسات الدولة، وحيث أن معظمهم لم يكن يحمل سوى شهادات أولية (81% منهم لا يحمل سوى الشهادة الابتدائية أو المتوسطة)، فقد واجهت عملية الدمج صعوبات جمة، مع رفض المستفيدين الانخراط في وظائف متدنية.

**صدام حسين (1937-2006)**



رئيس الجمهورية، وأحد أكثر الشخصيات السياسية العراقية إثارة للجدل، وأكثرها تأثيراً بما احتله من الزمن العراقي، فقد حكم العراق حوالي خمسة ثلاثين عاماً، كان في ثلثها الرجل الثاني، وفي القسم الآخر الرجل الأول والصانع الأوحد للأحداث المأساوية التي مرّت بالعراق بين تموز/ يونيو1979 ونيسان/ ابريل2003.

ولد في 28 نيسان/ أبريل 1937 في قرية العوجة قرب تكريت. عاش طفولته دون أب، ليتربى في بيت عمه وزوج أمه (إبراهيم الحسن) الذي أساء معاملته، فانتقل للعيش مع خاله خير الله طلفاح. في عام 1947 ابتدأ صدام تعليمه الابتدائي. وفي حدود عام 1955 دخل ثانوية الكرخ في بغداد التي كانت تضطرب بالسياسة وعظم الأحداث التي شهدتها تلك الحقبة وبخاصة صعود نجم جمال عبد الناصر[1].

انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1957 ثم تعززت مكانته فيه إلى حد كبير بمساهمته في محاولة اغتيال فاشلة لعبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام 1959، حين كلف هو وخمسة أعضاء آخرين في الحزب بالمهمة، وجرح صدام إلا أنه نجح بالفرار عبر الحدود السورية. استقبله قادة حزب البعث في سوريا، ورقّاه ميشيل عفلق عضواً كاملاً في حزب البعث. لجأ بعد ذلك إلى مصر، حيث أكمل تعليمه الثانوي فالتحق بمدرسة قصر النيل الثانوية بحي الدقي (1959-1961)[2]. ثم سجل نفسه في معهد القانون، غير أن التطورات السياسية في العراق بعد سنتين قطعت عليه مسار الدراسة، فعاد إلى العراق بعد انقلاب عام 1963 الذي أطاح بعبد الكريم قاسم. بعد تسعة أشهر من تسلمهم السلطة ابعد البعثيون عن السلطة. كان المطلوب في مرحلة ما بعد 1963 العثور على قائد صلب للبعث، وأكثر تأمرية، وأكثر جدية وصلابة وانضباطا وولاءا لعفلق، كما أنه ينبغي أن يمتلك علاقات وثيقة بالعسكر. وفي الميدان كان صدام حسين، وحيث أن عفلق لم ينس ذلك الشاب الذي كان من أقليي الوفد العراقي إلى المؤتمر القومي السادس وتجرأ على يسار البعث، مبرهناً على ولاء مطلق لـ«القائد المعلم». وهكذا اقترح في شباط/ فبراير 1964، وفي المؤتمر السابع، ترفيعه إلى عضوية القيادة القطرية للعراق[3]. فقد لفت صدام نظر عفلق الذي استرعته شجاعة المتحدث وفضائحية الحديث. فقد اتهم صدام اليساريين برشوة العمال والفلاحين، كما اتهمهم بالفساد.

ولم يتكاسل صدام والقيادة الجديدة،

(1) أمير إسكندر، صدام حسين مناضلا ومفكرا وإنسانا، ص15-25.
(2) أحمد محمد شكر، صدام حسين من القمة إلى الهاوية، ص13.
(3) ينظر: حازم صاغية، بعث العراق حطاما وقياما، ص39.

فاستعادوا ممتلكات الحزب التي استولى عليها أنصار علي صالح السعدي. فمن دون مطبعة وبعض لوازم أولية أخرى يصعب التمهيد للانقلاب. وهم كانوا على عجل فعلا، فقد بدأوا بالتحضير أواخر أيلول / سبتمبر 1964 لمحاولة أجهضت في مهدها، وانتهت بالبكر وبعثيين آخرين إلى السجن. وكان من بين المسجونين صدام نفسه. وحين استعاد البعثيون السلطة عام 1968 خرج من السجن ليبدأ مرحلة جديدة من تاريخه السياسي، ابتدأت بانتخابه عضواً في القيادة القطرية للحزب ومساعدا للأمين العام للحزب.

كان الزعيم الجديد للعراق- احمد حسن البكر- تكريتياً وقريباً لصدام، فتولى الأخير مهمة ضمان بقاء البعث في السلطة مهما كان الثمن. وأصبح صدام عضواً في مجلس قيادة الثورة. كوفئ عام 1969 على خدماته للثورة بأن أصبح نائب الأمين العام لحزب البعث ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة[1].

كانت الظروف التي أحاطت باستلامه السلطة لا تزال غامضة، فقد أعلن الرئيس البكر في خطاب تلفزيوني في 16 تموز/ يوليو 1979 اعتزاله الرئاسة لأسباب صحية[2]. ويروي جواد هاشم الكيفية التي أزيح بها البكر، فقد دعي البكر صباح 16 تموز/ يوليو 1979 إلى اجتماع في منزل خير الله طلفاح، لبحث استقالة البكر وتنحيته من جميع مناصبه، وقد اعترض البكر وبادر نجله هيثم إلى سحب مسدسه وأطلق رصاصة أصابت عدنان خير الله بخدش بسيط، ثم تدخل خير الله واقنع البكر الذي رضخ بعد أن أفهمه أنه لم يعد يمتلك أي سند أو شفيع لا في الجيش ولا في المخابرات ولا حتى في الحرس الجمهوري. فقبل البكر ووقع على خطاب كان قد اعد ليذيعه شخصيا عند الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه.

بعد أيام أعلن صدام عن اكتشاف مؤامرة للإطاحة بالثورة متهما سوريا برعايتها وتورط فيها مئات البعثيين من غير المتعاونين معه، ومن ضباط الجيش، والأصدقاء والزملاء. ثم أعدم 21 منهم علناً.

في عام 1980 اعتقد أن إيران قد ضعفت بعد الثورة الإسلامية عام 1979، فأمر قواته بغزو إيران بتشجيع من أطراف خارجية، فاحتلت تلك القوات ثمان محافظات إيرانية، وأعلن إلغاء معاهدة الجزائر 1975. وبعد حرب طويلة استمرت ثمان سنوات (1980-1988) خرج العراق مثقلا بالديون والمشاكل، أنهمك صدام خلال عام 1989 في ممارسة سياسية لإنشاء تحالف إقليمي، فاقنع الأردن ومصر واليمن بوجوب الدخول في اتفاق رسمي لإقامة «مجلس التعاون العربي». وبعد ذلك بدأت أجواء التصعيد بين العراق والكويت انتهت بأكثر قراراته خطورة - غزو الكويت - في 2 آب/ أغسطس 1990.

أعلن أن الكويت هي المحافظة العراقية التاسع عشرة، ورفض كل الوساطات والحلول لإنهاء أزمة الخليج، ورفض الانسحاب من الكويت. خاض حرباً مدمرة كان الطرف الفاعل فيها قوات «التحالف الدولي» التي تولت تدمير البنى الأساسية العراقية، ليعلن بعد 45 يوماً من القصف انسحاب قواته من الكويت وقبوله شروط الاستسلام وجميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بغزو الكويت.

بعد الهزيمة المذلة كان المشهد يسير نحو

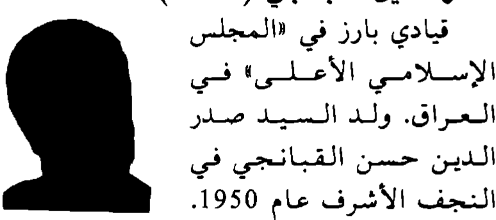
---

(1) في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 قرر مجلس قيادة الثورة بالإجماع انتخابه نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. القرار (611) في 9/ 11/ 1969.

(2) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ص338-339.

انتهاء صدام، فأربع عشرة محافظة عراقية خرجت عن السلطة المركزية، وعمت الانتفاضة الجنوب والشمال العراقي، لكن صدام وحرسه الجمهوري نجحوا في قمعها وأعاد تثبيت حكمه، وقيادة البلاد طوال ثلاثة عشر عاماً أخرى في ظل العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق وذهب ضحيتها أكثر من مليون طفل عراقي. وبعد صراع مع مجلس الأمن الدولي بخصوص نزع أسلحة الدمار الشامل وما نتج من تداعيات عن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 اتخذت الإدارة الأمريكية قرارها بالشروع بغزو العراق وإسقاط صدام حسين. أعلن الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش الحرب في آذار/ مارس 2003 ودخلت القوات الأمريكية والبريطانية الحدود العراقية عبر الكويت. وفي 9 نيسان/ أبريل 2003 اسقط تمثال صدام في ساحة الفردوس في بغداد في مشهد أثار المشاعر عبر العالم ليعلن نهاية حكم صدام الذي اختفى ورموز نظامه. وبعد ثمانية أشهر من الملاحقة أعتقل في قضاء الدور شمال بغداد في مخبأ وضيع تحت الأرض أعلنت القوات الأمريكية عن اعتقاله في 14 كانون الأول/ ديسمبر2003 عملية عرفت باسم «الفجر الأحمر». قدم بعدها للمحاكمة عن سبع جرائم تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي 1 تموز/ يونيو 2004 عرض على قاضي التحقيق، وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر مثل أمام المحكمة في أول القضايا «قضية الدجيل» التي حكم عليه بالإعدام فيها. وفي تمام الساعة السادسة من صباح يوم 30 كانون الأول/ ديسمبر 2006 نفذ فيه الحكم بعد حوالي 55 يوماً من صدور الحكم، وبعد مرور حوالي 6 ساعات من تسليمه إلى السلطات العراقية. ودفن في مسقط رأسه ناحية العوجة في جامع صدام الكبير.

### صدر الدين القبانجي (1950–)



قيادي بارز في «المجلس الإسلامي الأعلى» في العراق. ولد السيد صدر الدين حسن القبانجي في النجف الأشرف عام 1950. وتعلم فيها ودرس في حوزتها العلمية، وحضر دروس السيد محمد باقر الصدر. ارتبط بالسيد محمد باقر الحكيم والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية منذ تأسيس المجلس[1]. عاد إلى العراق عام 2003، وتولى بعد اغتيال السيد الحكيم (آب/ أغسطس 2003) إمامة جمعة النجف الأشرف. له مؤلفات عديدة ومقالات كثيرة.

### صديق ميران (ت 1959)

عضو في مجلس النواب إبان العهد الملكي، وزعيم عشيرة الخوشناو الكردية، ومن المقربين لعبد الكريم قاسم بعد اقامة الجمهورية. اغتيل عام 1959 على يد محمود كاواني أحد منتسبي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» على الطريق العام بين شقلاوة وصلاح الدين، وكان اغتياله بداية القطيعة والتوتر المعلن بين قاسم والملا مصطفى البارزاني.

### صفاء الدين محمد الصافي (1957–)

وزير سابق. ولد في البصرة عام 1957. يحمل شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الكويت. وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة عين شمس في مصر. عاد إلى العراق عام 2003، اختير عضوا في اللجنة التحضيرية لإعداد آلية الدستور العراقي التي شكلها مجلس الحكم الانتقالي. عمل مديراً

(1) السيد محمد الغروي، تلامذة الإمام الشهيد الصدر: ملامحهم النفسية ومواقفهم الاجتماعية، ص115- 116.

لمركز البصرة لبحوث ودراسات التنمية الشاملة. اختير وزير دولة لشؤون الجمعية الوطنية في حكومة إبراهيم الجعفري 2005. ثم عين وزيراً لشؤون مجلس النواب في حكومة نوري المالكي التالية. وفي 14 حزيران/ يونيو 2009 عين وزيراً للتجارة وكالةً إضافة إلى منصبه بعد استقالة الوزير عبد الفلاح السوداني. ثم أعيد تعينه وزيراً لشؤون مجلس النواب في حكومة نوري المالكي الثانية عام 2010.

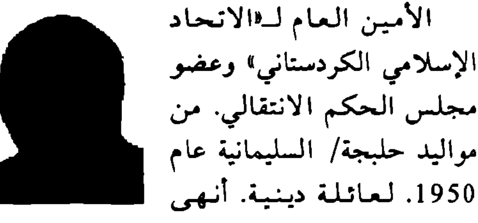
### صلاح الدين الصباغ (1899-1945)



أحد رواد القومية العربية العراقيين. ولد في الموصل عام 1899 لأب من أصل لبناني وأم موصلية. أكمل دراسته الابتدائية والرشدية في الموصل. وفي عام 1914 إلتحق بالمدرسة الحربية في الأستانة، ليتخرج برتبة وكيل ضابط، وفي عام 1917 أصبح برتبة ملازم ثان. وكان قد اشترك في الحرب العالمية في جبهتي مقدونيا وفلسطين. إلتحق بالجيش السوري العربي في حكومة فيصل الأولى (في سوريا) حتى الإطاحة بها فاخذ الصباغ أسيرا إلى جزيرة هرواد، وأعيد في عام 1921 إلى العراق ليلتحق بالجيش العراقي.

دخل كلية الأركان في بغداد ثم كلية الأركان الإنجليزية في كامبرلي ليعين بعدها معلماً في الكلية العسكرية وفي كلية الأركان، وآمراً للقوة الجوية، ومعاوناً لرئيس أركان الجيش، ومديراً للحركات عام 1937 فقائداً للفرقة الثالثة. فر بعد اشتراكه في حركة رشيد عالي الكيلاني إلى إيران ومنها إلى تركيا وبقي فيها حتى عام 1945 حيث سلمته الحكومة التركية إلى الحكومة العراقية بضغط من الحكومة البريطانية. واعدم شنقا صباح يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر 1945، وعلقت جثته أمام وزارة الدفاع[1].

### صلاح الدين محمد بهاء الدين (1950-)



الأمين العام لـ«الاتحاد الإسلامي الكردستاني» وعضو مجلس الحكم الانتقالي. من مواليد حلبجة/ السليمانية عام 1950. لعائلة دينية. أنهى دراسته بدار المعلمين الابتدائية في السليمانية ما بين عامي 1968-1969. شارك في تأسيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني اثر التطورات السياسية التي شهدتها منطقة كردستان بعد عام 1991. انتخب في 6 شباط/ فبراير1994 أميناً عاماً للحزب، وأعيد انتخابه في المؤتمر الثاني عام 1996 والمؤتمر الثالث عام 1999. شارك في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية ممثلاً عن حزبه، وأصبح عضواً في «لجنة التنسيق والمتابعة» المنبثقة عن المؤتمر وأصبح في 13 تموز/ يوليو 2003 عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي». أصبح عضواً في «المجلس الوطني العراقي المؤقت» (تموز 2004) وشارك في انتخابات عام 2005.

### صلاح عمر العلي (1938-)

عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» (1966-1970)، ووزير سابق. من مواليد تكريت 1938، أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث التي تشكلت بعد انقلاب 17 تموز/يوليو 1968 واستمر في منصبه حتى

---

(1) ينظر: صلاح الدين الصباغ، رواد العروبة في العراق.

تموز 1977. شغل أيضاً منصب وزير الإرشاد (آذار/مارس- تموز/يوليو 1970)[1]. أخرج من منصبه في القيادة والوزارة ونفي إلى القاهرة ثم إلى بيروت. وبعد عام 1973 عاد إلى العراق وعين سفيراً في السويد ثم أسبانيا ثم الأمم المتحدة (1978-1982). استقال من عمله، ولم يشترك في أي عمل سياسي مناهض للنظام حتى عام 1991 عندما ساهم في تأسيس «حركة الوفاق الوطني العراقي»[2]. لكن الخلاف بينه وبين أياد علاوي من جهة، وبينه وبين صلاح الشيخلي من جهة ثانية دفعه إلى اتهام علاوي بارتكاب مخالفات مالية وإدارية وطالب بطرده من الحركة. لكن علاوي أصدر قراراً بتعليق عضوية العلي في 17 شباط/ فبراير 1992. وفي 13 أيار/ مايو 1992 أعلن العلي عن تأسيس مجموعة جديدة أطلق عليها اسم «تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي»[3]. التي اتخذ من لندن مقرا له وأصدر صحيفة باسم «الوفاق» لتنطق باسم التجمع.

## صلّال الفاضل الموح (1869-1969)

أحد رجال ثورة العشرين.

ولد عام 1869 في قلعة شخير (ناحية سومر حالياً) في محافظة القادسية. وقيل أن والده قتل وهو في الثالثة من عمره فنشأ في كنف خاله. في عام 1915 كان بين صفوف المجاهدين لقتال الإنجليز. وفي عام 1920 ساهم في إشعال الثورة العراقية فأقدم الحاكم السياسي لمدينة الديوانية الميجر ديلي على اعتقاله، لكن استياء العشائر دفع الميجر إلى إطلاق سراحه. ولما تفجرت الثورة كان الشيخ صلّال أول من قاتل الإنجليز، ثم ترأس قوة العشائر التي هاجمت القاطرة البريطانية، وبادر إلى تنظيم الدوريات لمهاجمة الجيش البريطاني. وفي عام 1936 كان له دور بارز في تمرد عشائر الاكرع. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1937 انتخب نائباً عن الديوانية، وأعيد انتخابه عام 1942. وإبان حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 أبدى تعاطفه مع الكيلاني ورفض مساندة الوصي، لذا لم ينل حظوة عند البلاط. توفي في 2 حزيران/ يونيو 1969[4].

## صن كول جاجوك

ناشطة نسائية من التركمان العراقيين من مواليد كركوك، اختيرت عضوا في «مجلس الحكم الانتقالي» عام2003، ثم أصبحت عضواً في «المؤتمر الوطني العراقي المؤقت» عام 2004.

## صنع القرار

مجموعة الآليات والوسائل التي يتحدد من محصلتها أسلوب التعامل مع أحد الموضوعات أو القضايا المثارة وتشتمل عملية صنع القرار على: صانع القرار (وهو الشخص الذي يتخذ القرار النهائي والحاسم)؛ الوحدات القرارية (تشمل كافة الأفراد في الجماعات الصغيرة أو المنظمات أو المشروعات أو الحكومة الذين

---

(1) المصدر السابق، ص403.
(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص203.
(3) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص290-291.
(4) كامل سلمان الجبوري، مذكرات الحاج صلال الفاضل (الموح) من رجال الثورة العراقية 1920، مطبعة العاني، بغداد، 1986؛ وكذلك: مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص313.

يشتركون في عملية صنع القرار)؛ ثم القرار المتخذ نفسه.

**الصواريخ العراقية**

بدأ العراق برنامجه الصاروخي إبان الحرب العراقية الإيرانية بمساعدة السوفييت، لذا تعد معظم الصواريخ التي حصل عليها العراق أو أنتجها بنفسه صواريخاً بالستية، أي تتبع مساراً بالستياً خلال معظم طيرانها في الجو. وتتكون في العادة من الصاروخ والرأس الحربي، ويتحدد مساره وهو على الأرض، إذ بمجرد انطلاقه لا يمكن تغيير مساره. وقد استخدم العراق وإيران هذا النوع من الصواريخ على نحو متبادل ودموي، خلال الحرب العراقية-الإيرانية أطلق العراق 361 صاروخاً باتجاه إيران[1]، وأطلق 106 منها في آذار/ مارس 1988، كانت ابعد مدى وأكثر تدميراً. وقد استمر النظام العراقي آنذاك بتطوير الصواريخ فأعلن في أواخر عام 1989 عن نجاح تجربة صاروخ بعيد المدى أطلق عليه اسم «العابد» بمدى يصل إلى 2300 كيلومتر، بعدما نجح بالحصول على مساعدات فنية قيمة من الأرجنتين ومصر. وكانت معظم الصواريخ العراقية تنتج في مصانع سعد في الموصل التي تكلف بناؤها حوالي 200 مليون دولار بمساعدة شركة سويسرية، وأخرى بالقرب من الفلوجة والمحمودية.

استخدم العراق الصواريخ إبان حرب الخليج (1991) لضرب أهدف في السعودية وإسرائيل. وقد فرض مجلس الآمن بموجب القرار 687 تدمير وإزالة ونزع أنظمة الصواريخ البالستية.

(1) ورد الرقم في: عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، ص281.

# حرف الضاد

## ضاري المحمود (1840–1928)



قاتل الكولونيل لجمن G. E. Leachman عــام 1920. هو الشيخ ضاري المحمود شيخ عشيرة زوبع ولد عام 1840 (أو 1868، أو 1848 أو 1855). اختاره الانجليز ليكون الرئيس المسؤول عن عشيرة زوبع كلها، وخصصوا له راتباً شهرياً قدره 750 روبية، واستمروا في دفع راتبه حتى أوائل عام 1918، ثم قطعوه مدة وأعادوا صرف مرتب له مقداره 500 روبية لكنه تحول عن مودتهم[1]. اتهم مع ولديه سليمان وخميس وآخرين من عشيرته بقتل الكولونيل البريطاني لجمن مع سائقه في خان النقطة (خان ضاري حالياً) في 12 آب/ أغسطس 1920 أثناء الثورة العراقية الكبرى. ولهذا استثناه المعتمد البريطاني من قرار العفو العام الذي أصدره عن المشاركين في الثورة. وشى به سائق سيارة أجرة وقبض عليه وجرت محاكمته في بغداد فحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت في 30 كانون الثاني/ يناير 1928 ثم استبدل القرار بالسجن المؤبد. مات في سجنه اثر إصابته بمرض عضال في 1 شباط/ فبراير 1928[2].

## الضباط الأحرار

تسمية ألصقت في وقت ما تلا عمل مجموعات الضباط التي قادت الانقلابات المتوالية منذ عام 1958 حتى عام 1968، ومنهم عبد الكريم قاسم، مجموعة الضباط الشيوعيين، مجموعة الضباط القوميين ومنهم عبد السلام عارف، ومجموعة الضباط البعثيين أمثال رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد وناظم الطبقجلي.

وطبقا لرويات متفاوتة فان عددهم الإجمالي يصل إلى 300 عسكري ممن كانوا يعملون في هذه الحركة ونشاطاتها، في حين أن حوالي 172 منهم كانوا يبدون نشاطاً فعالاً في قيادة الحركة[3].

تشكلت أولى خلايا الضباط الأحرار على يد رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد عام

---

(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، ج2، ق2، ص66-67.

(2) ينظر: عبد الحميد العلوجي وعزيز جاسم الحجية، الشيخ ضاري قاتل الكولونيل لجمن في خان النقطة، مطبعة أسعد، بغداد، 1968. وعبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص151-152، حول تفاصيل القبض عليه ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 5، ص172-175؛ سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ص33-39.

(3) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص30؛ وكذلك: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص127-134.

1941 واستمرا يوسعان نشاطهما في صفوف الضباط في سلاح الهندسة والهندسة الميكانيكية والكهربائية. وفي نهاية عام 1956 كان عبد المجيد قد نظم أربع خلايا من الضباط الأحرار، في سلاح الجو ومعسكرات الرشيد والوشاش والمسيب. كما كسب ضابطين كبيرين هما العقيد الركن ناجي طالب، قائد مدرسة كبار الضباط في بغداد، والعقيد الركن محسن حسين الحبيب قائد فوج المدفعية الثقيلة في معسكر الوشاش. أما سري فقد حقق مكاسب أكبر واجتذب كلاً من: الرئيس أول شكيب الفضلي، قائد سرية إسناد فوج الخيالة الهاشمي من لواء الحرس الملكي التي يواجه مقرها قصر الرحاب، والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي قائد سرية الدبابات المستقلة في معسكر الرشيد، والمقدم وصفي طاهر، والمقدم الركن شاكر محمود شكري، والمقدم الركن إسماعيل الجنابي، والمقدم الركن إسماعيل العارف، والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين، والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد.

وقبل نهاية 1956 كانت الخلايا قد تضاعفت وكثرت إلى حد شعر معه الضباط الأحرار بضرورة إيجاد شكل للعلاقة أكثر تنظيما، فشكلوا «لجنة عليا» أطلق عليها منظمة بغداد ضمت محي الدين عبد الحميد وناجي طالب وعبد الوهاب أمين ومحسن الحبيب وطاهر يحيى رجب عبد المجيد وعبد الكريم فرحان ووصفي طاهر وصبيح علي غالب والرئيس أول الجوي المتقاعد محمد سبع. وانتخب محي الدين عبد المجيد رئيساً ورجب عبد المجيد أمين سر اللجنة. وفي عام 1957 لم يكن هنالك إلا 172 ضابطا حرا، وصلوا عشية انقلاب تموز/ يوليو 1958 إلى ما يزيد قليلاً عن 200[1]. وتأسست في المنصور منظمة أخرى بقيادة عبد الكريم قاسم والتي اندمجت بمنظمة بغداد. كما إن خلايا أخرى ظهرت في الديوانية برئاسة الزعيم إسماعيل علي، والناصرية برئاسة العقيد شاكر محمود الشكري، والموصل برئاسة العقيد محمود عزيز.

ويرجح مجيد خدوري[2] أن منظمة بغداد قد انبثقت من عدد من الخلايا التي كانت موجودة ومستقلة عن خلية سري، أو أنها وجدت بعد تفرق شمل تلك الخلية وكان أهمها أربعة خلايا:

الأولى: يتزعمها محي الدين حامد، وهي منظمة لها أفكار تحررية وكانت تحت سيطرة الحزب الوطني.

الثانية: بزعامة عبد الوهاب الأمين وكان أفرادها يدعون إلى الوحدة العربية الشاملة أيضا.

الثالثة: يتزعمها ناجي طالب ورجب عبد المجيد وكانت تدعو إلى الوحدة العربية الشاملة.

الرابعة: بقيادة وصفي طاهر وكانت ذات ميول شيوعية أو أنها كانت تتألف من عناصر شيوعية.

ومهما يكن من أمر فان الضباط الأحرار لم يكونوا أصحاب أيديولوجيا مميزة أو خطاب سياسي موحد، بل نجد فيهم الليبرالي (عبد الكريم قاسم ومحي الدين حامد) والقومي (عبد السلام عارف ورفعت الحاج سري) والناصري والبعثي (صالح مهدي عماش) والعراقوي والإسلامي. كما إنهم تباينوا في موقفهم من الملكية وفي تصورهم لمستقبل النظام الملكي ففي الوقت الذي كان فريق منهم يؤيد الإطاحة بالملكية وإقامة نظام حكم جمهوري، نجد فريقا

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص73-87.
(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص37-38.

آخر يرى أهمية الحفاظ على النظام الملكي بعد القضاء على عبد الإله ونوري السعيد[1]. وجدير بالذكر أنهم لم يكونوا قد وضعوا مبادئ معينة ولا أهداف محددة قبل تشكيل اللجنة المركزية، كما أنها لم تكن هناك خطة مسبقة لإشعال الثورة في المراحل الأولى للحركة. أما أهم بنود الميثاق الوطني الذي اتفق عليها أعضاء اللجنة المركزية فهي: إقامة حكم جمهوري يقوم على تمثيل نيابي ديمقراطي أصيل، وبعهود بتبني المبادئ التي تضمنها إعلان حقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة. كما أنهم بحثوا قضية الأقليات ولاسيما القضية الكردية.

## الضباط الشريفيون



تسمية تطلق على أولئك الضباط العرب الذين كانوا في الجيش العثماني وتركوه في وقت أو آخر أثناء الحرب العالمية الأولى وربطوا أنفسهم بمصير عائلة الشريف حسين بن علي، وخصوصاً بابنه فيصل، والتحقوا بالثورة العربية الكبرى عام 1916، وتكون منهم الجيش الشريفي. الذي حارب الأتراك في الجزيرة وفي سوريا. وكان أول الضباط العراقيين ممن التحق منهم بالثورة العربية (شريف أفندي الفاروقي - العمري) أواخر عام 1915. وصلت دفعة جديدة منهم إلى الحجاز وضمت: علي جودت الأيوبي، عبد اللطيف نوري، عبد الحميد الشالجي، مولود مخلص، جميل المدفعي، عبد الكريم شاه، حامد الوادي، رشيد خماس، عبد الله الدليمي، رشيد الاتكورلي، جميل الراوي، شاكر الشيخلي، برقي العسكري، وجمال علي.

وهم من أصول عربية غالبا أو كردية مستعربة، وينتمون إلى الفئات المتوسطة أو ما دونها، عدا أمين العمري[2] ومحمود السيناوي وجمال بابان، كما ينتمون أيضا إلى أنساب متواضعة. أما توجههم السياسي والإداري فكان متأثرا بأفكار جمعية العهد، المتأثرة بدورها بنموذج تركيا الفتاة، وبالرغبة في التشبه بالطريقة الأوروبية وبالقومية العلمانية.

كان جعفر العسكري أول من عاد منهم إلى العراق، فاستغل منصبه كوزير للدفاع في دفع الحكومة إلى تعجيل عودة الضباط بالنظر لحالتهم المعاشية السيئة من جهة، ولحاجة العراق إلى خدماتهم. فاستحصلت الحكومة بدورها من القنصل الفرنسي ببغداد قائمة تحتوي على 240 اسماً للضباط العراقيين الموجودين في سوريا. ووصلت أولى مجموعاتهم منتصف شباط/ فبراير 1921 كان في مقدمتهم نوري السعيد. وفي 6 آذار/ مارس وصل عن طريق البحر 111 ضابطاً عراقياً مع أفراد عائلاتهم. وفي 14 منه وصل عن طريق الصحراء ناجي السويدي مع 15 شخصاً، وفي 3 تشرين الأول/ نوفمبر وصل توفيق السويدي وأخذ العائدون من سوريا يملأون المناصب العسكرية في الجيش العراقي الذي تأسس في تلك السنة[3].

لعب الشريفيون دوراً مهماً في تاريخ العراق الحديث خلال العهد الملكي، وقد اعتمد عليهم فيصل في حكمه للبلاد، فشكلوا قاعدة ارتكاز قوية لحكمه، ولكن من دون أن تكون لهم

---

(1) ينظر: إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، ص101-103.
(2) قائد منطقة بغداد والفرقة الأولى (1937-1940).
(3) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 6، ص38-40.

قاعدتهم الشعبية. فشغلوا مجمل الحياة السياسية وتولوا المناصب الحساسة، أمثال: جعفر العسكري، نوري السعيد، ناجي شوكت، جميل المدفعي، علي جودت الأيوبي، ياسين الهاشمي، أمين العمري، محمد السنوي[1]، جمال بابان. فأول ستة من هؤلاء شكلوا 29 وزارة من أصل 58 وزارة شكلت في العهد الملكي (1921-1958)[2].

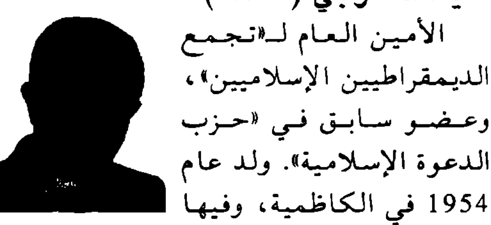
## الضباط العراقيين (حركة)

تأسست الحركة عام 1991 على يد فوزي الشمري وتضم مجموعة من الضباط الإسلاميين بدمشق وتعمل على تجميع الضباط المتواجدين في الخارج في إطار إسلامي سياسي، وتسعى لاستمالة الجيش العراقي وتحريضه على الانقضاض على النظام صدام حسين الحاكم آنذاك من خلال الاتصال بالجيش وتوجيه النداءات إليه. انسحب عدد كبير من أعضاء الحركة وانتظم بعضهم في حركات إسلامية وغير إسلامية، فيما ترك بعضهم العمل السياسي. شاركت الحركة في مؤتمرت بيروت (1991) وفيينا وصلاح الدين (1992)[3] .

## الضباط والمدنيين الأحرار (حركة)

تأسست عام 1996 ويقودها نجيب الصالحي وتضم ضباطاً سابقين في الجيش والحرس الجمهوري العراقيين، ومن قياداتها إلى جانب الصالحي شهاب الجبوري عضو المكتب السياسي للحركة السيدة جنان العاني مسؤولة التنظيم النسوي.

## ضياء الشكرجي (1954-)



الأمين العام لـ«تجمع الديمقراطيين الإسلاميين»، وعضو سابق في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد عام 1954 في الكاظمية، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية. غادر العراق مطلع الستينات، وأقام ما بين عامي 1963-1972 في ألمانيا، وقد درس هناك الهندسة المعمارية. عاد إلى العراق واستقر في بغداد حتى عام 1980 عندما غادرها إلى ألمانيا مرة أخرى، التي أقام فيها حتى عودته عام 2003.

بدأ نشاطه السياسي متعاطفاً مع «الحزب الشيوعي العراقي»، ثم تحول إلى التيار القومي، فانتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» ما بين عامي 1960- 1963. وفي عام 1977 مال نحو التيار الإسلامي المتصاعد آنذاك. وفي عام 1980 انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية. شارك في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية ومنها «مؤتمر بيروت» 1991و«مؤتمر صلاح الدين» 1992. أسس في خريف عام 2002 «المنتدى الإسلامي الديمقراطي». وفي 3 أيار/ مايو 2006 أنهى علاقته بحزب الدعوة وأسس بعدها «تجمع الديمقراطيين الإسلاميين»[4].

عند عودته إلى العراق عام 2003، انتخب عضواً في «الجمعية الوطنية الانتقالية» (2004)، واختير عضواً في لجنة كتابة الدستور (2005).

## ضيوف العراق

وهو التعبير الذي استخدمه النظام العراقي لوصف رعايا الدول الغربية الذين تم احتجازهم

---

(1) متصرف لواء بغداد 1932.
(2) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص 218.
(3) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص321.
(4) (www.nasmaa.org).

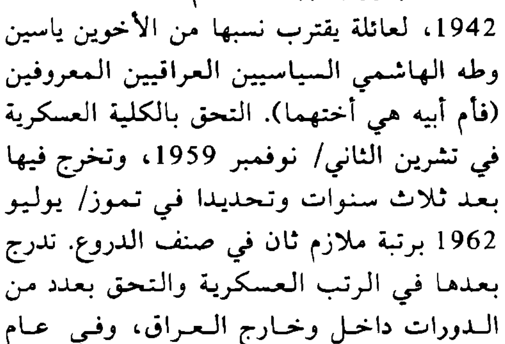
ومنعهم من السفر إبان غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990، وتوزيعهم على المنشآت والقواعد العسكرية والمدنية الإستراتيجية بهدف تقليل احتمالات الحرب. وقد قدر عددهم في بداية الأزمة بحوالي 21 ألف رهينة، من بينهم 2500 أمريكياً في الكويت، و700 في العراق، و 400 بريطانياً في الكويت، و444 في العراق، و 600 يابانياً في العراق و 33 في الكويت. وعلى ما يبدو أن النظام العراقي قد جعل الرهائن إحدى الأوراق الهامة في المساومة خلال الأزمة، ومنع الولايات المتحدة وحلفائها من مهاجمة الأهداف الإستراتيجية العراقية. إلا أن النظام لم يتمكن من تحقيق مكاسب ذات أهمية من خلال احتجاز الرهائن والمساومة على إطلاق سراحهم، كما لم يؤثر احتجازهم على تماسك جبهة الحلفاء، بل إن القضية قد أضرت بموقف العراق، وأضرت كثيراً بعلاقات العراق مع الاتحاد السوفييتي السابق. وقد أطلق صدام حسين مبادرة أخيرة لإطلاقهم على دفعات تبدأ في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1990 وحتى 25 آذار/ مارس 1991.

# حرف الطاء

**طائفية**

نظام سياسي- اجتماعي يرتكز على معاملة الفرد بوصفه جزءً من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة. وبهذا نجده نظاماً ضعيفاً لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه. ويحرم هذا النظام الفرد من حقه في المساواة، ومن تعامله مع الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، بل يحرمهما من اعتماد العقلانية في التفكير والعلاقات الاجتماعية بوصفها وسيلة من وسائل التنظيم الاجتماعي وتحقيق التقدم والرفاهية.

**طارق الهاشمي (1942-)**



الأمين العام السابق لـ«الحزب الإسلامي العراقي». ونائب رئيس الجمهورية (2006-2010). من مواليد محلة البارودية ببغداد عام 1942، لعائلة يقترب نسبها من الأخوين ياسين وطه الهاشمي السياسيين العراقيين المعروفين (فأم أبيه هي أختهما). التحق بالكلية العسكرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1959، وتخرج فيها بعد ثلاث سنوات وتحديدا في تموز/ يوليو 1962 برتبة ملازم ثان في صنف الدروع. تدرج بعدها في الرتب العسكرية والتحق بعدد من الدورات داخل وخارج العراق، وفي عام 1969 التحق بكلية الأركان ثم تخرج فيها عام 1971. وفي عام 1975 أحيل على التقاعد.

انتمى إلى «الحزب الإسلامي العراقي»، وارتقى في عام 2005 إلى أمانة الحزب، ودخل في تحالف سني مع عدنان الدليمي وخلف العليان في «جبهة التوافق العراقية» وحصل على مقعده في البرلمان العراقي. أثار ترشيحه لشغل منصب رئيس مجلس النواب اعتراض «الائتلاف العراقي الموحد» فانسحب ليكتفي بالتنافس على منصب نائب رئيس الجمهورية الذي شغله ما بين 2006-2010. ترك الحزب الإسلامي ليؤسس حركته السياسية الخاصة التي أطلق عليها اسم «تجديد»، ثم تحالف أواخر عام 2009 مع أياد علاوي لخوض الانتخابات العامة في 7 آذار/ مارس 2010. في أوائل 2011 أعيد تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية، وفي 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011 أصدرت محكمة عراقية مذكرة اعتقال بحقه بتهمة التورط بعمليات إرهابية وبث التلفزيون العراقي اعترافات لبعض أفراد حمايته بارتكاب جرائم قتل وإرهاب، فغادر بغداد إلى السليمانية، وتفجرت بعد ذلك أزمة سياسية أصبحت تهدد تماسك التحالف الهش بين ائتلاف العراقية ودولة القانون.

**طارق عزيز (1936-)**

وزير سابق، ونائب رئيس وزراء (1998-

2003)، وأحد أبرز شخصيات نظام صدام حسين. ولد طارق حنا ميخائيل عزيز عام 1936 في الموصل لعائلة مسيحية من أصل آشوري. حصل على شهادة البكالوريوس في الإعلام من كلية الآداب بجامعة بغداد عام 1958. عمل محرراً في جريدة «الجمهورية» عند إنشائها عام 1958، وترأس تحرير جريدة «الجماهير» عام 1963، وبدأ يكتب مقالات أسبوعية بصفحة كاملة تحت عنوان «حديث الأربعاء» يحاكي فيها مقالات محمد حسنين هيكل الشهيرة «بصراحة» في صحيفة الأهرام، ويعكس فيها عزيز وجهة نظر قيادة «حزب البعث» والحكومة العراقية في أحداث الساعة. هرب إلى سوريا بعد انقلاب عبد السلام عارف على البعثيين في تشرين الثاني/نوفمبر 1963، وعمل في مطبعة البعث بدمشق حتى عام 1966.



عاد إلى العراق بعد سيطرة البعث على السلطة عام 1968 ليشرف على تحرير مجلة «وعي العمال»، ثم عين في العام التالي رئيس تحرير جريدة «الثورة» الناطقة باسم الحزب، وعين عضواً في مكتب شؤون القيادة العامة لمجلس قيادة الثورة عام 1972. وفي عام 1974 تولى منصب نائب رئيس مكتب الثقافة والإعلام القومي ثم عين عضو احتياط في القيادة القطرية للحزب، وفي العام نفسه عين وزيراً للإعلام، وفي عام 1977 انتخب عضواً في القيادة القطرية واختير عضواً في «مجلس قيادة الثورة». كما انه عضو في «القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي». وبعد الإطاحة بأحمد حسن البكر في عام 1979 أصبح نائباً لرئيس الوزراء، ثم وزيراً للخارجية (1982-1991)، ثم نائباً لرئيس الوزراء (1991-2003) تولى خلالها ملف المفاوضات مع مجلس الامن ولجان التفتيش الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وبعد الإطاحة بحكم البعث اعتقل في 25 نيسان/ابريل 2003 ليواجه محاكمة أمام المحكمة الخاصة بجرائم الحرب المكلفة بمحاكمة رموز النظام .وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010 أصدرت المحكمة حكماً بالإعدام بحقه في قضية تصفية الأحزاب الإسلامية.

**طالب الرفاعي (1931-)**

قيادي وعضو مؤسس في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في مدينة الرفاعي في جنوب العراق حوالي عام 1931، وتعلم القراءة والكتابة في مدينته ثم انتقل إلى النجف الأشرف ودرس في حوزتها العلمية. التحق بالدورة الأولى من افتتاح كلية الفقه التابعة لـ «منتدى النشر» في النجف وتخرج فيها. ويعد من ابرز تلامذة الشهيد محمد باقر الصدر. بدأ نشاطه السياسي مبكراً عندما انضم إلى «حركة الإخوان المسلمين» في العراق مطلع الخمسينات وتأثر بأفكارهم، لكنه انسحب منها. كان بين المؤسسين الأوائل لـ«حزب الدعوة الإسلامية». في عام 1969 أوفد إلى القاهرة ممثلاً عن الحزب، لكي يقوم بدور التقريب بين المذاهب الإسلامية بعد وفاة الشيخ محمد تقي القمي مبعوث المرجع الكبير حسين البروجردي في إيران فقام على اتصال بعلماء الأزهر وتداول معهم الأبحاث العقائدية والفقهية والأصولية. وحاز لقب «إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية» .وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتزايد الضغوط عليه في مصر انتقل في عام 1985 إلى الولايات المتحدة ليقيم في مدينة ديترويت[1].

(1) محمد الغروي، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، ص119-120.

**طالب السهيل (1930-1994)**



معارض سابق لنظام صدام حسين. ولد في بغداد عام 1930 وهو الابن الثاني للشيخ علي السهيل من زعماء بني تميم. درس الابتدائية في الكاظمية، ثم أرسله والده إلى كلية بغداد التي كانت أرقى مدارس بغداد الثانوية، ولا يقبل فيها إلا النخبة من الطلاب المتفوقين. انتمى في شبابه إلى حزب الأمة الذي أسسه صالح جبر وكان والده عضواً قيادياً فيه. تزوج عام 1963 من السيدة (منيرفا بدر الدين) كريمة علي بدر الدين السياسي اللبناني المعروف وعضو مجلس النواب اللبناني، ورزق بسبع بنات (ورود، صفية، عالية، زينب، شيرين، نورة، وسارة). غادر العراق مع استيلاء البعث على السلطة عام 1968، وكان من أوائل المعارضين لنظام صدام حسين والعاملين على الإطاحة به. بدأ نشاطه السياسي من الدول المجاورة وتنقل بين الرياض وعمان وبيروت. أسس «حركة إنقاذ الشعب العراقي» عام 1993 والتي كانت تخطط للقيام بانقلاب عسكري يتم تنفيذه أثناء العرض العسكري في تموز/ يوليو 1993، لكن السلطات كشفت خيوط الحركة وصفت جميع المتعاونين معها في داخل العراق.

اغتيل السهيل في بيروت مساء 12 نيسان/ ابريل 1994، وقد اعتقلت السلطات اللبنانية عدداً من ضباط المخابرات العراقية بتهمة اغتياله، وبعد تحقيقات طويلة، أفرج قاضي التحقيق الأول عنهم بتاريخ 20 كانون الثاني/ يناير 1997. وتقرر تسفيرهم عن طريق مطار بيروت إلى العاصمة الأردنية عمان، لكن السلطات العراقية طلبت تغيير خط سفرهم إلى تركيا ثم إلى سوريا التي سمحت بعبورهم عبر أراضيها[1].

**طالب النقيب (1871-1929)**

وزير سابق. ولد في البصرة في 28 شباط/ فبراير 1871. كان يحظى بمكانة متميزة لدى السلطات العثمانية التي قربته، ففي عام 1901 عين متصرفاً للواء الإحساء في نجد ومنح الوسام العثماني من الدرجة الأولى، استقال من المتصرفية بعد سنتين، ثم زار اسطنبول عام 1904، فعين عضواً بالقسم المدني من ديوان شورى الدولة، واستمر في منصبه حتى إعلان الدستور عام 1908.

لما أسست الحياة النيابية انتخب نائباً عن البصرة في «مجلس المبعوثان» عام 1908، ثم جدد انتخابه في المجلسين التاليين (1912 و 1914). وقد اكتسب في أثناء ذلك شعبية وشهرة واسعتين، فالتف الشباب القومي حوله. يقول مير بصري : «كان يحصل على المال بطرق شتى، وينفق عن سعة، وينادي بالإصلاح واللامركزية، وناوئ السلطة بلا خوف ولا وجل. وقد أصبحت داره ملجأ لفريق أحرار العرب المنتمين إلى الجمعيات السرية والفارين من بطش الحكومة»[2].

أسس فرعاً لحزب «الحرية والائتلاف» في البصرة ثم أسس «الجمعية الإصلاحية» عام 1913 في البصرة (ينظر: الجمعية الإصلاحية). الأمر الذي أثار سخط الاتحاديين الأتراك ضده فأرسلوا إلى البصرة قائداً صارماً للقضاء على النقيب. لكن الأخير أرسل إليه من اغتاله في 20 حزيران/ يونيو 1913 ولم يستطع

(1) زهير كاظم عبود، مخابرات صدام واغتيال شيخ بني تميم طالب السهيل.
(2) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص246.

الاتحاديون الانتقام منه، في حين رفعت عملية الاغتيال من مكانته بين العراقيين. ليساهم بعد ذلك في المطالبة بتعديل قانون الإدارة اللامركزية العثماني، واتخاذ تدابير تسمح بالمزيد من الحكم الذاتي للمناطق العربية في الإمبراطورية العثمانية.

حاول الاتفاق مع الإنكليز بوساطة شيخ المحمرة، وعرض القيام بثورة عربية في البصرة مقابل تحقيق بعض الشروط، لكن الطرفين لم ينجحا في التوصل إلى اتفاق[1]. ففي عام 1912 حاول أن يجعل من نفسه حاكماً فعليا للبصرة، وان يؤسس اتحاداً للمشايخ والأفراد العرب بحيث يكون كل من هؤلاء حاكماً مطلقاً ضمن حدوده ولا يخضع إلا اسمياً للسلطان العثماني[2]. لكن سرعان ما أدركت سلطات الاحتلال البريطانية أنه رجل صعب المراس شديد الاعتداد بنفسه وواسع الطموح، لذلك نفوه في كانون الثاني/ يناير 1915 إلى الهند، نقل بعدها إلى مصر (1917)، وعاد إلى العراق في أوائل عام 1920.

عاد إلى البصرة في شباط/ فبراير 1920، ثم جاء إلى بغداد، فتولى رئاسة اللجنة التي كلفت بوضع قانون الانتخابات (آب/ أغسطس- 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920). وأصبح أول وزير للداخلية في الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت برئاسة عبد الرحمن النقيب في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1920. لكنه لم يتمكن من إخفاء طمعه بعرش العراق ولما لم يتم دعوته للاشتراك في «مؤتمر القاهرة» 1921 أبدى معارضته لتنصيب الملك فيصل بن الحسين ملكا على العراق والسياسة البريطانية[3]. أمر المندوب السامي باعتقاله وإقالته من منصبه، ونقل إلى الفاو، ومنها إلى سيلان حيث ظل معتقلاً فيها حتى تم تتويج فيصل ملكاً فأطلق سراحه. وعندما هاجم ابن سعود الحجاز عام 1924، ذهب النقيب إلى جدة للمشاركة في التوسط بينه وبين الهاشميين. وعلى ما يبدو أنه فقد كل أمل له في عرش العراق، لذا قبل الأمر الواقع، وأخذ يراسل فيصل يتوسل إليه أن يسمح له بالعودة إلى العراق، فسمح له بذلك حيث وصل البصرة بالباخرة في 1 أيار/ مايو 1925، واستقبله حوالي 3000 من البصريين[4]. واعتكف في داره حتى أصيب عام 1929 بمرض خطير فسافر إلى ميونخ للعلاج، وفي 16 حزيران/ يونيو توفي ونقل جثمانه إلى البصرة حيث شيعه أهلها كما يشيع الزعماء الوطنيون[5]. تقول عنه المس بل بأنه «أمهر وأعظم شرير موجود في البلد... وقد يكون أشهر شخصية في العراق... وهو مؤدب جداً وأهل للاحترام، لكن الناس في عهدنا لم يعودوا يخافون منه...»[6].

## طالب شبيب (1931-1998)

عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» (1959- 1963)، ووزير سابق (1963). ولد في الرميثة 1931، دخل الكلية

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص38.

(2) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الهامش 116، ص202.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص26-28.

(4) المصدر السابق، ص182.

(5) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، ص70-71؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص43.

(6) حنا الخياط (ترجمة وتعليق)، العراق في رسائل المس بيل 1917-1926، ص137- 138.



العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان. كان عضواً في «الحزب الشيوعي العراقي» ما بين عامي (1948-1951). انتمى إلى حزب البعث وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959 دخل القيادة القطرية، وشكل قيادة جديدة عين شبيب أمين سر لها باعتباره عضواً في القيادة القطرية منذ المؤتمر القومي الثالث (بيروت: آب/ أغسطس 1959). وأصبح عضواً في المكتب العسكري الذي شكله الحزب للتحضير للإطاحة بعبد الكريم قاسم. وبعدما تكشفت صلته بالبعث سرح من الخدمة العسكرية وكان آنذاك ضابطا في الجيش. وفي آب/ أغسطس 1960 انعقد المؤتمر القومي الرابع وسمي شبيب وفيصل حبيب الخيزران من بين أعضاء القيادة الجديدة. لكن قيادته للحزب في العراق لم تدم طويلاً فقد تحولت إلى علي صالح السعدي. وبعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 أصبح وزيراً للخارجية. أعفي من منصبه في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه عندما نجح عبد السلام عارف في الإطاحة بحكم البعث[1]. أصدرت وزارة عبد الرحمن البزاز عفواً عنه وعين مديراً لمكتب «الجامعة العربية» لدى تركيا خلال الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967. ثم عين ممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة، ثم تركيا، ثم ألمانيا الغربية، وأعيد إلى بغداد عام 1976، ليرشح بعدئذ سفيراً للعراق في المكسيك بعد تأسيس علاقات دبلوماسية معه، لكنه أحيل على التقاعد قبل أن يباشر عمله. وفي نيسان/ ابريل 1977 غادر العراق إلى نيويورك بحجة حضور إحدى لجان «الأمم المتحدة» التي كان عضواً فيها بصفته الشخصية. عاش مغترباً في أكثر من بلد (لبنان ومصر) حتى استقر في لندن. انخرط في صفوف المعارضة العراقية لنظام صدام حسين، اشترك في مؤتمرات المعارضة، وانتخب عضواً في المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي، لكنه استقال بسبب الخلاف مع أحمد الجلبي[2]. توفي في لندن عام 1998.

**طالب مشتاق (1900-1977)**

دبلوماسي بارز. ولد طالب مشتاق ثابت في الديوانية أواخر عام 1900 لعائلة تركمانية، حيث عمل والده محاسباً في كل من كربلاء والحلة والديوانية، حتى استقر في الكاظمية ببغداد. درس طالب في المدارس الرسمية العثمانية وتعلم أصول المكاتبات الرسمية ومارس الكتابة بالتركية، وعين كاتبا للتحريرات في قضاء الكاظمية. سافر إلى اسطنبول لإكمال دراسته العليا، وعاد إلى العراق عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعين معلماً في مدرسة الهويدر من قرى بعقوبة عام 1919. التحق بعدها بكلية الحقوق العراقية وتخرج فيها عام 1923. عين بعدها رئيساً لديوان وزارة المعارف.

ما بين عامي 1927 - 1929 تولى إدارة الثانوية المركزية، كما عين مفتشاً في وزارة المعارف لمنطقة البصرة ثم نقل خدماته إلى وزارة الخارجية وعين قنصلاً عاماً في ديوان وزارة الخارجية. وفي عام 1940 عين مديراً عاماً للدعاية بوزارة الداخلية حتى فصله من منصبه عام 1941 بسبب موقفه من حركة رشيد عالي الكيلاني، وأودع في معتقل العمارة.

بعد الإطاحة بالنظام الملكي عام 1958 أعيد إلى الخدمة بوزارة الخارجية وعين سفيراً

(1) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم.
(2) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص379.

للعراق في تركيا. وفي مطلع عام 1965 أحيل على التقاعد، وعاد إلى بغداد، غادر بعدها إلى لبنان، حتى اندلاع الحرب الأهلية فانتقل للإقامة في تركيا. توفي في 27 شباط/ فبراير 1977 ودفن في مقبرة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان في بغداد.

### طاهر يحيى (1914-1986)



من الضباط الأحرار ورئيس وزراء سابق (1963-1965) و(1967). ولد طاهر يحيى محمد العكيلي في تكريت 1916. أكمل دراسته الابتدائية في سامراء، والمتوسطة في بغداد، ثم التحق بدار المعلمين الابتدائية، ودخل بعدها الكلية العسكرية في 15 أيلول/ سبتمبر 1934 وتخرج فيها برتبة ملازم ثان في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935.

بدأ حياته العسكرية مرافقاً لامين العمري آمر حامية الموصل الذي ساهم في قتل بكر صدقي، ولما اشترك بحرب فلسطين عام 1948 تعرف عن قرب برفعت الحاج سري وعبد الكريم قاسم، وانضم إلى الضباط الأحرار عام 1952. وتنقل في عدة مناصب عسكرية منها آم كتيبة مدرعات منصورية الجبل ثم آمر كتيبة خالد في جلولاء حتى أحيل على التقاعد عام 1956، وابعد إلى الباكستان ليعود بعد ستة أشهر إلى بغداد[1].

أصبح بعد إقامة الجمهورية مديراً عاماً للشرطة (حتى 7 كانون الأول/ ديسمبر 1958) حيث نحي عن منصبه رغم وقوفه إلى جانب عبد الكريم قاسم في صراعه مع عبد السلام عارف. انتسب إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1962. ساهم في الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم متحالفاً مع عبد السلام عارف والبعثيين، عندما قاد رتل الدبابات الذي احتل معسكر الرشيد، وعين رئيساً لأركان الجيش وكالةً (8 شباط/ فبراير 1963-18 كانون الأول/ ديسمبر 1963). نصب رئيساً للمؤتمر القطري الإستثنائي لحزب البعث (بغداد: 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963)، الذي سيطر عليه العسكريون رغم انه لم يمض على انتمائه للحزب سوى ستة أشهر. وبعدها شارك عبد السلام عارف في السيطرة على الحكم وإبعاد البعثيين ليتولى رئاسة الوزراء ما بين 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 حتى 2 أيلول/ سبتمبر 1965، ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء من 10 أيار/ مايو وحتى 10 تموز/ يوليو 1967. ثم رئيساً للوزراء من 10 تموز/ يوليو 1967 وحتى 17 تموز/ يوليو 1968.

عمدت الحكومة في عهده إلى تبني عدد من الخطوات الهادفة إلى تخفيف الاعتماد الاقتصادي على«شركة النفط العراقية» التي يملكها الغرب، فقامت حكومته في 6 آب/ أغسطس بتحويل كل حقوق الاستثمار في منطقة الرميلة الشمالية الغنية بالنفط إلى شركة النفط العراقية التي تملكها الدولة. وعقدت اتفاقات مع شركة فرنسية ومع الاتحاد السوفييتي السابق وفي تموز/ يوليو 1964 عمد إلى إصدار قرارات التأميم فأممت 30 شركة صناعية خاصة وجميع البنوك وشركات التأمين، وهي الخطوة التي جرت بوادر أزمة اقتصادية ضربت الاقتصاد العراقي بعد أن كان يمر بحالة من الانتعاش. أطيح به مع عبد الرحمن عارف واعتقل في تموز/ يوليو 1968 وحجزت أمواله المنقولة

(1) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى: ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق.

وغير المنقولة ومات في سجنه ببغداد في 19 أيار/ مايو 1986[1]، ودفن في مسقط رأسه.

**طرد السفير الإيراني (1970)**

بعد الإعلان في كانون الثاني/ يناير 1970 عن كشف المحاولة الانقلابية التي قادها عبد الغني الراوي وصالح مهدي السامرائي (الملحق العسكري بالسفارة العراقية ببيروت)، ذكر أنهم تلقوا أسلحة من إيران. أمرت الحكومة العراقية عزت الله عميلي السفير الإيراني وأربعة من موظفي سفارته، في 22 كانون الثاني بوجوب مغادرة البلد خلال 24 ساعة، وطرد موظفو القنصليات الإيرانية في بغداد والبصرة وكربلاء في الوقت نفسه. فردت إيران بعد ساعات بطرد السفير العراقي في طهران والملحق العسكري وأربعة من موظفي السفارة. واشتد التوتر بين البلدين إلى درجة كان ينتظر معها نشوب حرب بينهما في أية لحظة.

**الطريق الصحيح (حزب)**

ينظر: هيوا (حزب)

**الطلائع - الحالوص (حركة)**

منظمة صهيونية سرية، تأسست بمبادرة من الداعية الصهيوني أنزو سيرينى الذي زار في العراق من 9 نيسان/ ابريل 1942 حتى آذار/ مارس 1943. فاتفق مع مبعوثي الحركة الصهيونية خضوري وجوتمان على ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بتعليم اللغة العبرية، وبدأ سريني نشاطاً ملموساً لإيجاد فروع للحركة في بقية المدن العراقية فاستطاع بمساعدة عدد من اليهود العراقيين من تشكيل فروع للحركة في البصرة وكركوك والموصل في صيف عام 1942. وقد اهتمت حركة الطلائع بالدعاية الصهيونية من خلال ترجمة العديد من الكتب الصهيونية مثل كتاب هرتزل «الدولة الصهيونية» وكتاب ليوبنسكر «التحرر الذاتي». وقد أصدرت عدداً من الصحف السرية منها صحيفة حديث الحركة «هنيف هتنوعاه» التي صدرت لمدة سنة (أيلول/ سبتمبر 1948- أيلول/سبتمبر 1949). إضافة إلى صحف أخرى مثل: «صهيون»، «الطلائعي الشاب»، و«هدية المرشد».

سعت الحركة إلى إدخال مضامين الدعاية الصهيونية إلى المدارس اليهودية عن طريق المعلمين من أعضاءها الذين استغلوا دروس الأدب واللغة الإنجليزية والحساب والهندسة والرسم لتلقين التلاميذ الموضوعات الصهيونية وإعدادهم للهجرة إلى فلسطين.

وكان لحركة الطلائع مطبعة صغيرة اشتملت على الطابعات باللغتين العبرية والعربية، وكانت مخبأة في بيت عضو الحركة يعقوب اليعازر في حي البتاويين في بغداد. وقد أولت الحركة مسألة انضمام الفتيات إلى صفوفها اهتماماً كبيراً، وقد أرسلت الوكالة اليهودية الصهيونية (ملكه روفيه) عام 1943 لإقامة دورات لتعليم الفتيات اللغة العبرية[2].

**الطلائع الرسالية (حركة)**

ينظر: منظمة العمل الإسلامي

**طلعت الشيباني (1917-1992)**

سياسي وعضو سابق في «الحزب الوطني الديمقراطي»، ووزير سابق. ولد في قرية الهويدر في ديالى 1917، حصل على شهادة

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص90-91؛ وكذلك: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، -60.

(2) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص200-201.

في الحقوق عام 1941، ودبلوم الدراسات العليا من جامعة القاهرة عام 1945، وعلى الدكتوراه من جامعة أنديانا في الولايات المتحدة عام 1951. عمل أستاذاً جامعياً، وسكرتيراً لاتحاد الصناعات، ومتصرفاً، وفصل من الوظيفة الحكومية عام 1954 لأسباب سياسية. كان عضواً في «الحزب الوطني الديمقراطي» ضمن الجناح التقدمي الذي يضم كامل القزانجي وزكي عبد الوهاب وغيرهم من اليساريين. الذين انشقوا عن الحزب عقب اشتراكه في وزارة نوري السعيد (1946-1947) وبادر الحزب إلى فصل المجموعة فكان الشيباني بينهم. وفي عام 1957 كان من بين الموقعين على بيان «جبهة الاتحاد الوطني» ودخل لجنتها المركزية بوصفه عضواً مستقلاً. وفي الثاني من آب/ أغسطس 1958 اختير عضواً في اللجنة الخاصة بالإصلاح الزراعي. وفي 10 شباط/ فبراير 1959 عين وزيرا للتنمية في وزارة عبد الكريم قاسم الثانية، وبقي في منصبه حتى شباط 1963. له عدة مؤلفات في الدساتير والملكية الزراعية وبحوث في قضايا الانتخابات والديمقراطية. توفي عام 1992.

**الطليعة الإسلامي (حزب)**



تأسست نواته الأولى عام 1986، ثم تأسست في عام 1995 حركة باسم «الطليعة الرسالية» التي تدعي أنها عملت على معارضة نظام صدام حسين عسكرياً في أهوار الناصرية والعمارة. ثم تحولت إلى «منظمة الطليعة الإسلامية» وقد سجل الحزب باسم «حزب الطليعة الإسلامي في العراق» لدى المفوضية العليا للانتخابات في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2004. وشعاره «كلمة التوحيد ووحدة الكلمة» طبقاً لأدبيات الحزب هو «تجمع ديني سياسي وثقافي واجتماعي يضم الكفاءات والنخب النضالية والجهادية والعلمية الوطنية ذات التاريخ النضالي ...» كما أنه يسعى لتحقيق عدد من الأهداف منها: (1) تنمية الكفاءات العلمية بما يحقق خدمة المجتمع العراقي... (2) إرساء دعائم مجتمع ديمقراطي ملتزم بالثوابت الدينية... (3) تبني ورعاية آمال وآلام شرائح المجتمع عموماً... (4) توعية وتطوير المجتمع عن طريق الإعلام الواعي والصادق والهادف بما ينسجم مع العراق الجديد... (5) التعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع وفتح قنوات الاتصال مع المؤسسات والجمعيات والمراكز داخل العراق وخارجه بما يخدم الشعب العراقي... (6) تفعيل وتنشيط الطاقات للعمل على باتجاه مشاركة الجميع في التصويت على الدستور والمحافظة عليه وديمومة الانتخابات العامة بالاتجاه الصحيح وجعلها وسيلة فاعلة... (7) العمل مع الحكومة والقوى الوطنية الشريفة من أجل استئصال الفساد الإداري والسياسي المستشري في مفاصل الدولة وإدارتها والعمل الجماعي بتهيئة البدائل على مستوى التخطيط الاستراتيجي والأشخاص... (8) تفعيل دور المرأة ومشاركتها في كافة المجالات خصوصا المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية[1]. ويشغل السيد علي الياسري منصب الأمين العام للحزب.

**الطليعة الديمقراطية (حركة)**

تأسست في بغداد عام 1974 كجناح منشق عن «الحزب الشيوعي العراقي»، من مجموعة

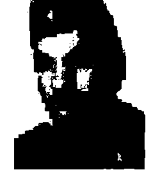
(1) (www.bahrainonline.org).

من الشيوعيين الذين كانوا ينتمون إلى القيادة المركزية، وامتدت المنظمة إلى بيروت ودمشق عام 1978. تؤمن بان ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 تمثل مشعلاً تاريخياً جديراً بالدراسة والانضواء. أصدرت الحركة نشرة دورية باسم «14 تموز» ولها علاقات مع المنظمات الحزبية التابعة للجنة المركزية والقيادة المركزية الموجودة في أوربا أي أنها تقف في الوسط بين الاثنين[1].

### الطليعي الاشتراكي الناصري (الحزب)

تأسس سراً في بغداد في 12 تموز/يوليو 1999. على يد محمد عبد الرزاق الحديثي (أعدم) وعايد أحمد الدرويش (أعدم)، وكريم جواد الشمري (أعدم)، وماهر الشمري، ومحي الدين عبد الجبار الحديثي، وعبد الستار الجميلي ولم يتم انتخاب أمين عام للحزب. ويقوم على الناصرية في الفكر والايديولوجيا مع بعض التعديلات، فهو يؤمن بإمكانية قيام الفيدرالية في العراق لحل المسألة الكردية. اعتقل مؤسسو الحزب عدا الجميلي، الذي تمكن من الفرار إلى كردستان ليعمل كرئيس للحزب. ويصدر الحزب صحيفة «الطليعة» لتنطق باسمه.

### طه الشيخ أحمد (1917-1963)



عسكري من الضباط الشيوعيين. من مواليد العمارة 1917، من عائلة عربية سنية ثرية. درس في دار المعلمين العالية، ثم التحق بالكلية العسكرية، كما درس الهندسة العسكرية في بريطانيا، والتحق منتصف الأربعينات بكلية الحقوق في بغداد. أحيل على التقاعد عام 1953 من قيادة فوج الهندسة الثالث لميوله الشيوعية[2]. فقد نشط سياسياً فكان من أوائل الذين حاولوا تأسيس خلايا تنظيمية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» في الجيش العراقي. أعيد الى الخدمة بعد الاطاحة بالحكم الملكي ورقي إلى رتبة زعيم ركن، وشغل في عام 1959 منصب مدير التخطيط العسكري في وزارة الدفاع، ورئيس استخبارات عبد الكريم قاسم العسكرية الشخصية. اعدم مع عبد الكريم قاسم في التاسع من شباط/ فبراير 1963، ولم تسلم جثته إلى عائلته ويقال أنها رميت في نهر دجلة.

### طه الهاشمي (1888-1991)



رئيس وزراء سابق. ولد طه باشا بن سلمان بن ياسين الهاشمي في بغداد في شباط/ فبراير 1888، أكمل دراسته في المدرسة الرشدية والإعدادية العسكرية عام 1903، ودرس في المدرسة الحربية في اسطنبول (1903-1906) وتخرج فيها برتبة ملازم ثان. ثم التحق بمدرسة الأركان في اسطنبول وتخرج فيها عام 1909 برتبة رئيس أركان حرب، وكان الأول في صفه. عين في الجيش العثماني الخامس ومقره سوريا. وعندما كان فيها اتصل برجال الحركة القومية هناك انضم في عام 1913 إلى «جمعية العهد» التي أسسها عزيز علي المصري. خدم بعد ذلك في أوروبا واليمن. وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى عين رئيساً لأركان حرب الفرقة التي كلفت بالهجوم على محمية عدن البريطانية. وبقي في اليمن حتى عام 1918، وبعد عقد الهدنة في خريف عام 1918 بقي في صنعاء

---

(1) قارن: صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص254-255.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص204.

يساعد الإمام في إنشاء جيشه وتزويده بالسلاح بالرغم من شروط الهدنة القاضية بتسليمها إلى قوات الحلفاء. اسر في عام 1919 وعاد إلى اسطنبول في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1919. التحق بعدها بالحكومة العربية في سوريا حيث عينه فيصل مديرا للأمن العام. لكنه عاد للخدمة في الجيش العثماني بعد سقوط حكومة فيصل. ليستقيل في 21 شباط/ فبراير 1921 ويعود إلى العراق.

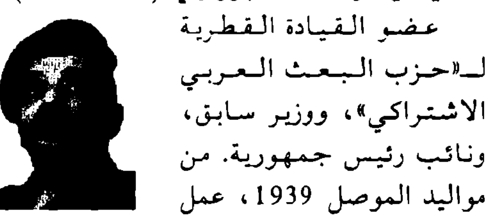
عين أمراً لمنطقة الموصل (1922-1923)، ورئيساً لأركان الجيش (1923)، ومدير للنفوس العامة (1927)، ومديراً للمعارف العامة (1929)، ثم رئيساً لأركان الجيش (1930). لعب إلى جانب أخيه ياسين الهاشمي أدواراً مهمة وبخاصة في الأحداث التي سبقت انقلاب بكر صدقي. أحيل إلى التقاعد بعد انقلاب بكر صدقي. وقد كان في زيارة رسمية إلى أوروبا فأقام في أنقرة حتى سقوط حكومة حكمت سليمان. تولى وزارة الدفاع في ثلاث وزارات ألفها نوري السعيد بين عامي 1938-1939 ثم في وزارة رشيد عالي الكيلاني (1940). شكل وزارة واحدة (31 كانون الثاني/ يناير - 1 نيسان/ أبريل 1941). غادر العراق بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، وعاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. كما عمل مفتشاً عاماً لجيش إنقاذ فلسطين (شباط/ فبراير 1948)، وفي عام 1951 اشترك في تأليف «الجبهة الشعبية المتحدة» وانتخب رئيساً لها. وعين في 21 أيلول/ سبتمبر 1954 نائب «رئيس مجلس الإعمار» واستمر في هذا المنصب حتى الإطاحة بالنظام الملكي عام 1958. توفي في لندن في 11 حزيران/ يونيو 1961[1].

**طه محي الدين معروف (1974-2009)**

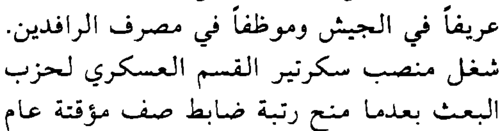


وزير سابق، وسفير سابق، ونائب رئيس الجمهورية (1974-2003). ولد في السليمانية عام 1924، وأكمل دراسته الثانوية فيها، تخرج في كلية الحقوق بجامعة بغداد عام 1948، عمل بالمحاماة ثم التحق بالسلك الدبلوماسي وشغل عدة مناصب فيه، فعين خلال الستينات في منصب مستشار أول في السفارة العراقية في لندن بدرجة وزير مفوض. عين وزير دولة ثم وزيراً للأشغال والإسكان بعد انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 ممثلاً لجناح إبراهيم أحمد - جلال الطالباني في الوزارة التي شكلها أحمد حسن البكر في الثلاثين من تموز/ يوليو. وعين سفيرا للعراق في ايطاليا بين الأعوام 1970-1974، وتولى منصب نائب رئيس الجمهورية في 21 نيسان/ابريل 1974[2]. وفي عام 1984 عين عضواً في «مجلس قيادة الثورة». اعتقلته القوات الأمريكية في 2 أيار/ مايو 2003، وأفرج عنه بعد مدة وجيزة، غادر العراق إلى الأردن، وتوفي في 9 آب/ أغسطس 2009 في إحدى مستشفيات عمان.

**طه ياسين رمضان الجزراوي (1939-2007)**



عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، ووزير سابق، ونائب رئيس جمهورية. من مواليد الموصل 1939، عمل



عريفاً في الجيش وموظفاً في مصرف الرافدين. شغل منصب سكرتير القسم العسكري لحزب البعث بعدما منح رتبة ضابط صف مؤقتة عام

(1) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي 1919- 1943.

(2) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان، ص66.

1963 ورتبة رئيس عام 1968. أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث التي تشكلت بعد انقلاب 17 تموز/يوليو 1968. شغل أيضاً منصب وزير الصناعة (1972-1976)، ثم وزيراً الأشغال العامة والإسكان (1976) ونائباً لرئيس الوزراء (1979)، ونائباً لرئيس الجمهورية (1991-2003). أدار المليشيات التي أنشأها الحزب والتي عرفت باسم «الجيش الشعبي» إبان الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988). اعتقلته القوات الأمريكية شمال العراق في آب/أغسطس 2003. وثمة خلاف حول الهوية الدينية للجزراوي إذ يرى حنا بطاطو أنه عربي سني[1]، في حين يقول جواد هاشم أنه يزيدي[2]. إلا إن سياق اعترافاته في المحاكمة لا تؤكد انه يزيدي بل هو مسلم سني .

قدم للمحاكمة عن أولى القضايا التي قدمت إلى محكمة جرائم الحرب وهي قضية الدجيل. وحكم عليه بالسجن المؤبد وقد ميز الادعاء الحكم فحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت وذلك في 12 شباط/فبراير 2007 بعد دفاع قصير سمح للجزراوي بقوله. وفي فجر 20 آذار/مارس 2007 نفذ فيه حكم الإعدام ودفن إلى جانب صدام حسين في العوجة بتكريت.

## الطوارئ

هو نظام قانوني يتقرر بمقتضى قوانين دستورية عاجلة لحماية المصالح الوطنية وينظم حالة الطوارئ في العراق سابقاً قانون السلامة الوطنية رقم (4) لسنة 1965، وتعلن حالة الطوارئ في العراق بمرسوم جمهوري وفق مجموعة من الإجراءات أو الشروط. وفي الوقت الحاضر ينظم حالة الطوارئ «أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم 1 لسنة 2004» ويلاحظ أن هذا الأمر قد أعطى الصلاحيات لرئيس الوزراء بعد موافقة هيئة الرئاسة بالإجماع بإعلان حالة الطوارئ في أي منطقة من أنحاء العراق[3].

## الطورانية

الطورانية حركة فكرية تأثرت بالأفكار القومية التي انتشرت في أوروبا مطلع القرن التاسع عشر، واستمدت اسمها من بحيرة طوران الواقعة في صحراء قره قوم، الموطن الأصلي للأتراك والمغول والتتار والمانشو وغيرهم في المنطقة الواقعة بين روسيا والصين. وقد بدأت الانتشار في تركيا بوصفها حركة فكرية حوالي عام 1903، حيث ساهم بعض الكتاب الأتراك في الدعوة إليها ومنهم ضياء كوب آل ونياز آتسز وخالدة أديب (1883-1962). وتتلخص فكرة الطورانية بأن الشعوب الطورانية (أي الأتراك والمغول والتتار) يمتلكون صفات عسكرية استثنائية، ومقدرة فائقة على الحكم، مما هيأ لهم الاستيلاء على الجزء الأعظم من العالم بقيادة جنكيز خان وخلفائه، ومن ثم نجاح الأتراك العثمانيين في توطيد حكمهم باسم الإسلام زهاء 650 عاماً. وقد تبنت «جمعية الاتحاد الترقي» هذه الأفكار لتأجيج مشاعر الشباب المتحمس لتعزيز مكانة الإمبراطورية العثمانية التي بدأت بضعف. كما أن كمال أتاتورك صانع تركيا الحديثة اخذ عن هذه الحركة كثيراً من الأفكار التي ادخلها في نظامه الجديد. وعلى ما يبدو أن أنصار الحركة في العراق ودعاتها يعملون لصالح تركيا والاتجاه القومي التركي، والسعي لدمج كركوك ومناطق أخرى من العراق بتركيا.

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الجدول (أ- 49)، ص464.
(2) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ص261.
(3) أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم 1 لسنة 2004، الوقائع العراقية، العدد 3987 أيلول/ سبتمبر 2004..

# حرف العين

**عادل الأسدي (1955-)**

قيادي في «منظمة العمل الإسلامي». ولد في كربلاء عام 1955، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والإعدادية. حصل على شهادة البكالوريوس في الزراعة من جامعة السليمانية عام 1978، وفي العلوم الإسلامية من دمشق عام 2000.

في عام 1975 التحق بمنظمة العمل الإسلامي، وقد اعتقل عدة مرات. هرب إلى إيران ومنها انتقل إلى شمال العراق لمواصلة النشاط المعارض لنظام حكم البعث. وفي عام 1992 انتخب عضواً في المكتب السياسي للمنظمة. ثم أصبح ممثلاً لها في سوريا ولبنان. ساهم في إصدار العديد من الصحف .

شارك في عدد من مؤتمرات المعارضة العراقية في طهران (1986)، وبيروت (1991)، وصلاح الدين (1992)، ودمشق (1996)، ولندن (2002). عاد إلى العراق منتصف نيسان/ ابريل 2003. عين وزيراً لشؤون المجتمع المدني في وزارة نوري المالكي.

**عادل عبد المهدي (1948-)**

وزير سابق، ونائب رئيس الجمهورية (2005-). من مواليد بغداد 1948، كان ناشطاً سياسياً منذ الستينات، سجن مرات عديدة وحكم عليه بالإعدام، وفصل من عمله وسحب جواز سفره في عام 1969 فهرب إلى فرنسا. وفيها أكمل دراسته العليا في السياسة والاقتصاد. وعمل رئيساً للمعهد الفرنسي للدراسات الإسلامية. عاش في إيران وأصبح عضواً في «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية». وعمل ممثلاً له في كردستان ما بين عامي 1992-1996. عاد إلى العراق عام 2003 وعمل نائباً للسيد عبد العزيز الحكيم في «مجلس الحكم». أصبح في حزيران/يونيو 2004 وزيراً للمالية في حكومة أياد علاوي. انضم إلى قائمة الائتلاف العراقي الموحد ليشارك في انتخابات الجمعية العامة، وبرز كأحد المرشحين لشغل منصب رئيس الحكومة. وفي 6 نيسان/ أبريل 2005 عين نائباً لرئيس الجمهورية[1]. ومرةً أخرى تنافس مع الجعفري للفوز بمنصب رئيس الوزراء وبعد الاحتكام إلى الاقتراع السري داخل الائتلاف خسر عبد المهدي الترشيح بفارق صوت واحد فقط. وفي 22 نيسان / ابريل 2006 جدد انتخابه نائباً لرئيس الجمهورية .ثم جدد له مرة أخرى عام 2011.



(1) (www.iraqigovernment.org).

### عارف البصري (1937-1974)



قيادي وعضو مؤسس في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في محافظة البصرة عام 1937 وأكمل دراسته الثانوية فيها، التحق بكلية الفقه في النجف الأشرف وتخرج فيها عام 1963، حصل على الماجستير في الشريعة الإسلامية من معهد الدراسات الإسلامية في جامعة بغداد، عمل مدرساً في كلية أصول الدين في بغداد، إضافة إلى دوره كوكيل للمرجعية الدينية، وإمام جامع الزوية في الكرادة الشرقية في بغداد.

كان على علاقة وثيقة بالفرع العراقي لـ «حزب التحرير الإسلامي»، فقدم النجف أواسط الخمسينات لفتح فرع للحزب في المدينة، لكنه عدل عن ذلك وانسحب من الحزب بتأثير من مؤسسي «حزب الدعوة الإسلامية» الذين تعرف عليهم لدى وصوله إلى المدينة ومنهم السيد محمد مهدي الحكيم[1]. ساهم في تأسيس تنظيم البصرة لحزب الدعوة الإسلامية. وبعد ذلك أسندت إليه مسؤولية الإشراف على تنظيم ديالى بالإضافة إلى نشاطاته العامة كوكيل للمرجعية الدينية في منطقة (الزوية) في بغداد، حيث توسعت أعماله الاجتماعية والخيرية والإرشادية على مدى بضع سنوات لتجعل منه أحد العلماء المرموقين والمؤثرين على صعيد العاصمة بأسرها[2].

في 17 تموز/ يوليو 1974 أعتقل البصري بتهمة الانتماء إلى حزب الدعوة الإسلامية، وأُودع سجن الشعبة الخامسة في بغداد. نقل بعدها إلى سجن الديوانية. أحيل مع عدد كبير من كوادر الدعوة إلى محكمة الثورة التي ترأسها جار الله العلاف. وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 أصدرت المحكمة حكمها بالإعدام على الشيخ البصري، بعدما رفض عقد صفقة مع النظام لإطلاق سراحه واعدم في سجن أبي غريب في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1974.

### عارف طيفور (1945-)



نائب رئيس الجمعية الوطنية (2005) والبرلمان (2006-2011). وقيادي بارز في «الحزب الديمقراطي الكردستاني». ولد بمدينة السليمانية عام 1945، ودرس الابتدائية والمتوسطة في كركوك، فيما أكمل الإعدادية في السليمانية. التحق بعدها بكلية الحقوق في بغداد. انتمى إلى اتحاد طلبة كردستان عام 1958، وحصل على عضوية «الحزب الديمقراطي الكردستاني» عام 1963. وعند اندلاع القتال بين الحركة الكردية والحكومة التحق بالبيشمركه. وعند انهيار الحركة الكردية المسلحة التجأ إلى إيران، ليعمل في صفوف القيادة المؤقتة للحزب، لجأ بعدها إلى النمسا. وفي عام 1971 عاد إلى كردستان، وأصبح عضواً في قيادة الحزب حتى وصل إلى عضوية المكتب السياسي. ثم أصبح مسؤول فرع بغداد للحزب عام 2003. اختير نائباً في «المجلس الوطني المؤقت». ثم انتخب عضواً في «الجمعية الوطنية الانتقالية» حيث شغل منصب النائب الثاني لرئيس الجمعية. جدد انتخابه للمنصب في نيسان/ ابريل 2006، وفي عام 2010 أيضاً.

---

(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص66.

(2) المصدر السابق، ص137؛ وكذلك: مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص51-53.

## عارف عبد الرزاق (1921-2007)



رئيس وزراء ووزير دفاع سابق، وقائد محاولتين انقلابيتين، ولد في الكبيسة (في محافظة الأنبار) عام 1921. أكمل دراسته المتوسطة في بغداد عام 1939، وتخرج في الكلية العسكرية عام 1943. التحق بالقوة الجوية وأوفد في تشرين الأول/ أكتوبر 1943 لدراسة الطيران في بريطانيا وأكمل دراسته في آذار/ مارس 1945. وعند عودته عين طياراً في القوة الجوية وشارك في بعض العمليات العسكرية في العراق، ثم في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. وفي العام التالي أصبح طياراً للعائلة المالكة حتى عام 1951، ثم مرافقاً وطياراً للملك فيصل الثاني. في ما التحق بكلية الأركان بين عامي(1951-1952).

شارك بدور صغير في انقلاب تموز/ يوليو 1958، وعين أمراً لقاعدة الحبانية الجوية (14 تموز/ يوليو وحتى 8 كانون الأول/ ديسمبر 1958). انحاز بعد ذلك إلى جانب الكتلة المناهضة لعبد الكريم قاسم، وفي 8 آذار/ مارس 1959 اعتقل بتهمة المشاركة في تمرد الموصل الذي قاده العقيد عبد الوهاب الشواف. لكنه أعيد إلى الخدمة في 5 آب/ أغسطس 1959، وإلى قيادة قاعدة الحبانية في 21 آب/ أغسطس 1962. لعب دوراً مهماً في الإطاحة بقاسم من خلال تسهيل سيطرة البعثيين على السرب الجوي السادس في قاعدة الحبانية. كافأه عبد السلام عارف بتعيينه قائداً للقوة الجوية، لكنه استقال من منصبه بعد أقل من شهر. اختير وزيراً للزراعة في وزارة طاهر يحيى الأولى (1963- 1964)

في 6 أيلول/ سبتمبر 1965 أقنعه عبد السلام عارف بأن يتولى رئاسة الوزراء بعد فشل طاهر يحيى، وقد اشترط أن يحتفظ بمنصب وزير الدفاع وقيادة القوة الجوية إضافة إلى منصبه الجديد، وقد وافق عبد السلام على ذلك. وبعد أيام دبر انقلاباً فاشلاً، عندما أراد أن يستغل سفر الرئيس إلى الدار البيضاء لحضور القمة العربية. وكانت الخطة تقضي بإعلان عارف عبد الرزاق من الإذاعة قرار تنحية عبد السلام عارف وإلغاء منصب رئاسة الجمهورية وتشكيل مجلس لقيادة الثورة ووزارة جديدة تضم العناصر القومية، لكن سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري آنذاك وقريب عبد السلام تمكن من إحباط المحاولة بمعاونة عبد الرحمن عارف، وعندها اتجه عارف عبد الرزاق مع عائلته إلى مطار بغداد وسافر إلى القاهرة.

بعد مصرع عبد السلام عارف في نيسان/ ابريل 1966 أجرى عارف عبد الرزاق اتصالات سرية مع الضباط والناصريين من كتلة صبحي عبد الحميد في بغداد ووضعوا خطة للإطاحة بالرئيس الجديد عبد الرحمن عارف. وبدأت الاستعدادات الأولية في أيار/مايو 1966، وغادر عارف عبد الرزاق وبعض أنصاره القاهرة أوائل حزيران/ يونيو ودخلوا العراق سراً. وكانت خطتهم تقضي أن يتوجهوا إلى الموصل للاستيلاء على مطارها العسكري ومنها يشن هجوم جوي على بغداد، وبعدها تنضم معسكرات أبي غريب والتاجي إلى المعركة. وبالفعل وصل الانقلابيون إلى الموصل وبالتعاون مع يونس طه عطار باشي قائد الفرقة الرابعة في الموصل تمكنا من السيطرة على المطار، وأرسلت الطائرات لمهاجمة بغداد ومقرات الحرس الجمهوري ومحطة الإذاعة. لكن أربعاً من الطائرات المهاجمة أسرت وأرغمت الطائرة الخامسة على الهبوط في معسكر الوشاش. شن بعدها العقيد بشير طالب قائد الحرس الجمهوري هجوماً معاكساً فاعتقل عارف عبد الرزاق، وانتهت بذلك محاولته الانقلابية في اليوم الذي انطلقت فيه. وسجن

وأفرج عنه بعد سنة تقريبا[1]. ليغادر العراق بعدها.

عاد إلى العراق عام 1967، وساهم في تأسيس تنظيم قومي ناصري، قبض عليه في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1968، وأفرج عنه في أواخر كانون الثاني/ يناير 1969، ليغادر بعدها العراق ويستقر في مصر.

اعتزل العمل السياسي إلا انه عاد لمزاولته مع وفد المعارضة العراقية الذي زار الولايات المتحدة والتقى بوزير الخارجية آنذاك جيمس بيكر عام 1990. اشترك في بعض مؤتمرات المعارضة وانتخب رئيساً للجمعية الوطنية التي شكلها «المؤتمر الوطني العراقي» في الاجتماع الذي عقد في صلاح الدين (تشرين الأول/ أكتوبر 1992). وفي عام 2000 شارك في بعض اجتماعات «تيار الوسط الديمقراطي». توفي في بريطانيا في 30 آذار/مارس 2007.

**عاصفة الصحراء (1991)**

العملية العسكرية التي قامت بها القوات المتحالفة لإخراج الجيش العراقي من الكويت عام 1991، ولما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الجنرال نورمان شوارسكوف كلمة السر «سليمان» في الساعة الثالثة من فجر يوم 17 كانون الثاني/ يناير 1991، انطلقت أكثر من 2000 طائرة حربية من القواعد الجوية الأمريكية في حفر الباطن والظهران والرياض في السعودية، والقواعد الجوية في البحرين، وقاعدة انجرلك في تركيا، وقاعدة ديغو كارسيا في المحيط الهادئ. كما انطلقت الصواريخ البعيدة المدى من السفن الحربية المتواجدة في الخليج العربي وخليج العقبة والبحر الأحمر.

خلال ثلاثة أيام من الحرب الجوية كانت الأهداف الإستراتيجية العسكرية في العراق قد جرى ضربها بطريقة مؤثرة. وقد شملت: مطاردة القيادة السياسية، شل تفكير القيادة العسكرية، ضرب نظام القيادة والسيطرة والمواصلات، والدفاع الجوي، والمطارات، والمنشآت النووية والبيولوجية والكيمياوية، والجزء الأكبر من منصات إطلاق صواريخ «سكود» ومواقع تخزينها، والى جانب الصناعات العسكرية. ومع ذلك، فان الضرب الجوي استمر بعد ذلك، واتجه إلى عملية لا يمكن وصفها إلا بأنها محاولة لتمزيق مجتمع بأسره وليس مجرد قواته المسلحة[2].

وبعد 43 يوماً متواصلاً من الهجمات الجوية العنيفة، بالطائرات والصواريخ بعيدة المدى، ألحقت خسائر جسيمة بالقوات العراقية، بالإضافة إلى تدمير كافة المرافق الاقتصادية والعسكرية داخل العراق، انطلقت في 24 شباط/ فبراير قوات التحالف البرية لتنهي المعركة بسرعة وأقل ما يمكن من الخسائر البشرية في صفوف قواتها وقوات حلفائها. وفي ظل الوضع المأساوي للقوات العراقية فان القوات الزاحفة نحو الكويت وجنوب العراق لم تواجه مقاومة خطرة، من القوات العراقية التي اضطرت إلى الانسحاب تحت وابل القصف الجوي الأمريكي انسحاباً مذلاً من الكويت. وبعد يومين فقط أصدر صدام حسين أمراً بالانسحاب من الكويت، وقد انتهزت قوات التحالف هذا القرار فأوقعت أقصى ما تستطيعه من الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات المنسحبة. وبعد 100 ساعة فقط على بدء الحرب البرية أعلن الرئيس

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص367-369، علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص61-62؛ وحول تفاصيل أوسع عن الانقلابين ينظر: جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، ص57-96.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص558.

الأمريكي وقف الحرب. والتقى وفدان يمثلان الطرفين المتحاربين على الحدود لتوقيع شروط إنهاء الحرب، التي فرضت على العراق منها: تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية؛ تقليص عدد القوات المسلحة العراقية؛ قيام فرق التفتيش التي سيعينها مجلس الأمن، لغرض إجراء تفتيش دقيق وشامل عن كل الأسلحة العراقية ذات الدمار الشامل، وتدمير كل المنشآت، والمصانع العسكرية الخاصة بها؛ الحصول على كل الوثائق المتعلقة ببرامج التسلح العراقي؛ الالتزام بدفع تعويضات لجميع المتضررين من الحرب بما في ذلك إسرائيل.

لم تفقد القوات الأمريكية منذ بدء الحرب سوى 115 قتيلاً (بعضهم بنيران صديقة) والبريطانية 36 والفرنسية 2 والعربية 40. وشنت على العراق 109,000 غارة جوية ألحقت أضراراً بالغة بالبنية التحتية المدنية والعسكرية. ولم يعرف عدد الضحايا العراقيين، غير أن العديد من التقديرات تحدثت عن 150,000 إلى 200,000 قتيل. وأسر 60,000 جندي عراقي[1].

أشار تقرير للكونغرس الأمريكي صدر في نيسان/ ابريل 1992، إلى أن 700,000 جندي من قوات التحالف لم يجدوا في مواجهتهم إلا 183,000 جندي عراقي وليس 547,000 كما يؤكد البنتاغون. وهم جنود عاديون، وليسوا من الحرس الجمهوري[2]، وليس لديهم العتاد الكافي، ولم يكونوا مجهزين بوسائل حقيقية للمقاومة فكان القصف كافياً لوضعهم خارج المعركة، حتى قبل أن تتقدم قوات التحالف وتأسر منهم عشرات الآلاف دون صعوبة، في حين فرَّ عشرات الآلاف الآخرون من غير خطة للانسحاب وتعرضوا للموت في القصف[3].

يعدد محمد حسنين هيكل خمسة أخطاء وقعت فيها القيادة العراقية في حسابات ما كان ينتظرها في عاصفة الصحراء[4]:

- إنها لم تتصور أن هدف الحرب كان تدمير العراق، ولم يعد تحرير الكويت.

- إنها قاست الضربة الجوية الأولى بمعيار ما عرفه العرب من الضربة الجوية عام 1967، لذا اهتمت بتأمين طائراتها في مواقعها الحصينة.

- اعتقدت أنه فور انتهاء الضربة الجوية الأولى، فان الحرب البرية سوف تبدأ بغير انتظار أو فاصل، وعندها تلتحم القوات بالقوات وتتقاطع الخنادق مع الخنادق، ويصبح عمل القوات الجوية صعباً.

- لم تتصور فعلاً مدى التطور التكنولوجي الذي حدث في الأسلحة التقليدية الذي منحها دقة عالية ومرونة في الحركة جعلت منها قوة فتك كان تقديرها النظري قبل تجربتها العملية ضربا من الخيال.

- إن العراق ركز كثيراً على قواته الصاروخية والكيمياوية، وكان العراق قد تلقى تحذيرات قاطعة بعدم استعمال أسلحة كيمياوية، وإلا كان الرد نووياً، فانه غير رأيه في استعمال أسلحته الكيمياوية، وحسناً فعل، ولكن ذلك أخرج نصف قوته غير التقليدية.

أدت عاصفة الصحراء إلى تدمير عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق، وحولت البنى الاقتصادية إلى حطام هائل،

---

(1) جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ص453.

(2) بعد استكمال احتلال الكويت تم سحب قوات الحرس الجمهوري واستبدالها بقوات الجيش من الفيالق الست المكونة له، وأمرتها بيناء موضع دفاعي.

(3) المصدر السابق، ص529-530.

(4) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص550-551.

وبددت ثروة المجتمع وأدخلته في نفق طويل امتد لأكثر من عقد من العقوبات والحصار. فقد أجهزت العمليات العسكرية على البنى التحتية والهياكل الارتكازية للبلد من طرق وجسور ومستشفيات وجامعات ومدارس وجوامع وكنائس وأماكن أثرية ومنشآت بريدية وهاتفية ومحطات توليد كهرباء وضخ وتصفية المياه ومصافي وآبار النفط وخطوط وعربات سكك الحديد ومحطات إذاعة وتلفزيون ومنشآت صناعية ومصانع أسمدة ومراكز تجارية ووحدات سكنية وغيرها وقدرت كلفتها بزهاء 190 مليار دولار حسب صندوق النقد العربي[1]. وقد كان القصف ضخماً وعشوائياً وشاملاً للبنى الأساسية والاجتماعية والتراث الثقافي. وقد ذكر عن قائد القوة الجوية الأمريكية الجنرال دوغان أنه طالب جنوده باستهداف «ما هو فريد في الثقافة العراقية وما يولى أهمية كبيرةً جداً» وطلب معرفة ما له تأثير نفسي في السكان والنظام في العراق[2].

**عاصم فليّح (1905-؟)**

أحد مؤسسي «الحزب الشيوعي العراقي» ورئيس تحرير «كفاح الشعب» أول صحيفة ناطقة باسم الحزب، والعضو البارز في «نادي التضامن» (1926)، و«الحزب الوطني العراقي». من مواليد بغداد 1905. أعتقل في تشرين الأول/ أكتوبر 1935 «وبذوقه طعم السجن للمرة الأولى في حياته فقد فليح كل اهتمام بالثورة، وأعطى وعدا حافظ عليه بعدم القيام بأي نشاط سياسي مهما كان نوعه»[3] لكنه خرج من الحزب الشيوعي عام 1935 واعتزل العمل السياسي.

**عامر عبد الله (1924-1999)**

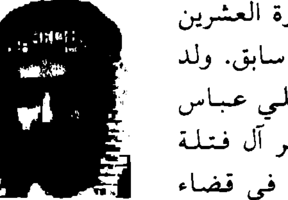
شيوعي بارز وقيادي في «الحزب الشيوعي العراقي»، وأسمه الحركي «أكرم». ولد في عانة عام 1924. درس الحقوق في بغداد والقاهرة. زار أوروبا مرات عديدة بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما بلدان أوروبا الشرقية. أسهم عام 1946 في تأسيس «حزب الشعب»، لكنه وبعد قمع الحزب عام 1948 انتقل مع زعيمه عزيز شريف واقترب من الشيوعيين، لينضم رسميا إلى الحزب الشيوعي عام 1951. وأصبح عام 1955 عضواً في اللجنة المركزية للحزب. تمكن من توثيق علاقته بعبد الكريم قاسم فأصبح مستشاراً له يستمع إلى آرائه باحترام.

فقد موقعه في المكتب السياسي للحزب الشيوعي عام 1961 وهاجر من العراق إلى أوروبا الشرقية برفقة زوجته البلغارية آنا نكوفا التي تزوجها عام 1959. أصبح عضواً في «كتلة الأربعة» التي تضم: عامر عبد الله، بهاء الدين نوري، زكي خيري، ومحمد حسين أبو العيس والتي أقصت حسين أحمد الرضي (سلام عادل) عام 1962 من قيادة الحزب. لكنه بعد إعدام سلام عادل وتعرض الحزب للضربة القاصمة اثر الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم أعيد إلى اللجنة المركزية للحزب ليصبح ضمن «المكتب الثلاثي» الذي تولى إدارة شؤون الحزب، وضم إضافة إليه بهاء الدين نوري وعبد السلام الناصري. وعندما استعاد البعثيون السلطة اختير بين الوزيرين الشيوعيين اللذين انضما إلى وزارة أحمد حسن البكر في الوزارتين اللتين شكلها في 14 أيار/ مايو 1972 و 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974. هرب بعد انهيار الاتفاق بين الحزب الشيوعي وحزب البعث إلى كردستان العراق.

---

(1) فوليت داغر، العقوبات الاقتصادية على العراق، ص22.
(2) المصدر السابق، ص23.
(3) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص91.

## عبادي آل حسين (1865-1957)



من قيادات ثورة العشرين العشائرية، ونائب سابق. ولد عبادي حسين علي عباس الكيم من عشائر آل فتلة حوالي عام 1865 في قضاء الشامية. شارك في ثورة العشرين، واعتقل وأودع سجن الحلة، وأفرج عنه بعد قرار العفو عن الثوار عام 1921. انتخب نائباً عن الديوانية في تموز/ يوليو 1925، وأعيد انتخابه في تشرين الأول/ أكتوبر 1929. توفي في مسقط رأسه في 22 شباط/ فبراير 1935.

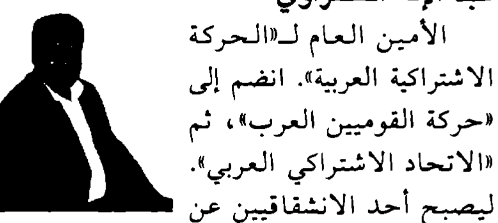
## عباس البلداوي (1914-1969)

وزير سابق (1960-1963). ولد في بلد بمحافظة صلاح الدين عام 1914، دخل كلية الحقوق وتخرج فيها عام 1937، تقلد عدة مناصب قضائية بين عامي (1938-1945)، وفي عام 1946 عين قائمقاماً، ثم متصرفاً في أكثر من لواء حتى عام 1958. وبعد الإطاحة بالحكم الملكي في 14 تموز/ يوليو 1958 عين مفتشاً إدارياً ووكيلاً لوزارة البلديات عام 1959. ليصبح في 3 أيار/مايو 1960 وزيراً للبلديات في التعديل الوزاري الرابع الذي أجراه قاسم على وزارته .توفي عام 1969.

## عامرة البلداوي (1956-)

عضو مجلس النواب (2005-2010). ولدت في بغداد عام 1956. حصلت على البكالوريوس (1976) والماجستير (1989) والدكتوراه (2001) من كلية الزراعة بجامعة بغداد. وعملت حتى عام 2004 أستاذة في الكلية. كانت بين أعضاء المجلس الوطني المؤقت (2004). انضمت بعدها إلى الائتلاف العراقي الموحد، وحصلت على مقعدها في المجلس، وكانت ضمن كتلة المستقلين في الائتلاف. ثم انسحبت من الكتلة في 2 شباط/ فبراير 2009 بسبب تحالف الكتلة مع حزب الدعوة بقيادة نوري المالكي للدخول إلى انتخابات مجالس المحافظات. لم تترشح لانتخابات مجلس النواب التالية، مؤثرة العمل المجتمعي، والتفرغ لإدارة مؤسسة أم اليتيم التي تعنى بتأهيل الأرامل.

## عبد الإله النصراوي



الأمين العام لـ«الحركة الاشتراكية العربية». انضم إلى «حركة القوميين العرب»، ثم «الاتحاد الاشتراكي العربي». ليصبح أحد الانشقاقيين عن الاتحاد الاشتراكي التي تولت تأسيس «الحركة الاشتراكية العربية»، غادر العراق بعد استيلاء البعث على السلطة عام 1968 وعاش متنقلاً بين بلدان عربية وأجنبية ليعود في نيسان/ ابريل 2003 عقب سقوط نظام صدام حسين. ويدخل في الترتيبات السياسية التي أنشئت بعد سقوط النظام.

## عبد الإله بن علي بن الحسين (1913-1958)



الوصي على عرش العراق حتى بلوغ الأمير فيصل بن غازي بن فيصل سن البلوغ واستلام صلاحياته الدستورية (1939-1953) وولي عهده فيما بعد. ولد في الحجاز 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، تلقى تعليمه الأولي حتى عام 1926 في البيت بمكة تحت إشراف أمه الشركسية الملكة نفيسة. كان تلميذاً فاشلاً، فقد انتسب لسنوات ثلاث (1929-1932) إلى كلية فكتوريا في الإسكندرية، لكنه لم يتمكن من استكمال دراسته.

عاد إلى بغداد فإلتحق بالبلاط الملكي ووزارة الخارجية وعين لمدة قصيرة ملحقاً بالمفوضية العراقية في برلين (1936-1937).

لم يكن على وفاق مع الملك غازي، لكنه أصبح وصياً على العرش على أساس ما ادعته أخته الملكة عالية زوجة غازي من أنها تملك وثيقة بخط غازي تعلن رغبته في أن يصبح أخوها عبد الإله وصياً على العرش إذا ما حصل أي حادث. وبدعم من نوري السعيد الذي أقنع الضباط من أنصار صلاح الدين الصباغ، ومنح الجنسية العراقية في ذلك اليوم[1]. وعدل القانون الأساسي في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1943 فأصبح الأمير عبد الإله ولياً للعهد.

يصفه السير كيهان كورنواليس (نيسان/ ابريل 1945) الذي عمل مدة طويلة مستشاراً لوزير الداخلية ومستشاراً للملك فيصل ثم سفيراً لبريطانيا في العراق بأنه «كان غير ذي تجربة وغريب عن بلاد يُعثّر سيره الخجل والتردد، كما لم يكن لديه مساعدون قديرون وذوو حس لمساعدته في تقوية موقفه، لذا فقد وقع فريسة فريق عديم الضمير»[2].

إبان أحداث عام 1941 التجأ إلى اللواء الركن إبراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة في الديوانية ليكون بعيدا عن تأثير العقداء الأربعة، ولما ألف رشيد عالي الكيلاني «حكومة الدفاع الوطني» في 3 نيسان/ ابريل فر من بغداد إلى البصرة، ومنها التجأ إلى القدس بعد أسبوعين ومنها إلى عمان. وفي 10 نيسان/ ابريل قرر مجلس الأمة بدفع من الكيلاني تنحية عبد الإله واختيار الشريف شرف وصياً على العرش بدلاً منه. عاد إلى بغداد في 1 حزيران/ يونيو 1941، بعد سقوط حكومة الكيلاني واحتلال البريطانيين العراق مرة ثانية أعيد إلى منصبه.

بدا كتابع لنوري السعيد، لكنه تمكن خلال السنوات التالية من زيادة نفوذه وتدعيم موقعه في السلطة، وفي عام 1943 توسعت صلاحياته لتشمل إقالة رئيس الوزراء، فبدأ بالابتعاد عن السعيد ليعمل منفرداً وقرب إليه بعضاً من أعداء السعيد ومن أبرزهم شاكر الوادي. ومع تضاؤل أهمية السعيد عند البريطانيين كسب عبد الإله سلطات أوسع فبدأ اعتباراً من أواسط عام 1944 باختيار الوزراء وأطلق عام 1946 التجربة الليبرالية التي انتهت نهاية مأساوية. وفي عام 1954 بدا وكأن الصراع بينه وبين السعيد قد وصل ذروته، وكانت السياسة العراقية هي الأخرى مأزومة مع عدم كفاءة الوصي في إدارة الصراع بين القوى المتنافسة. قتل مع أفراد العائلة الملكية في قصر الرحاب في 14 تموز/ يوليو 1958.

ومن الجدير بالذكر أنه في ذلك اليوم كان في وسع عبد الإله ومن معه المقاومة أو الهروب، لكن عبد الإله أمر حرسه بالامتناع عن إطلاق النار، وعرض السفر إلى الخارج وتسليم البلاد. إلا أن قائد المجموعة التي هاجمت القصر عبد الستار العبوسي (ت1969) أمر الملك والأمير وأفراد الأسرة نساءها وأطفالها وخدمها بالاصطفاف وأعدمهم جميعا[3]، وقد مُثِّل بجثة الملك والأمير أبشع

(1) تنازل والده عبد الله عن عرش الحجاز عام 1925 على أمل أن ينصبه الفرنسيون ملكاً على سوريا، وقد اعتبر عبد الإله نفسه وريثاً شرعيا لعرش أبيه في الحجاز فاحتفظ بجنسيته الحجازية إلى حين تعيينه وصياً على العرش في العراق.

(2) ورد في: مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، ص34.

(3) لم ينج من المجزرة إلا الأميرة هيام زوجة الأمير عبد الإله التي جرحت، ولما حملت الجثث عرف احد الضباط إنها ما تزال على قيد الحياة فنقلت إلى المستشفى.

تمثيل، وصلبت جثة الأخير على باب وزارة الدفاع.

يقول محمد مهدي الجواهري في مذكراته «كان عبد الإله من القلائل الذين يعتزون بكرامتهم، وكان يعتبر أنه أمير بحق ويجب أن يمارس دوره في الإمارة. كان الأمير صلباً، وكان يعرف أن الانكليز يريدون مقاسمته السلطة في بلاده. وهناك حقيقة سيكشفها المستقبل، وهي أن الانكليز هم أول من عمل على إزاحة عبد الإله، لأنه - كما قلت- كان عنيداً وقوياً وذا كرامة، ولا ينسى أنه أمير ابن الملك علي بن الحسين وأن السلطان عبد الحميد كان عندما يحضر إلى مجلس الملك يقبل يد جده الحسين لأنه شريف مكة»[1].

## عبد الباسط كريم مولود (1957-)

وزير سابق. ولد في أربيل عام 1957. انضم إلى «الاتحاد الوطني الكردستاني» منذ عام 1983 وتعرض للاعتقال أكثر من مرة. يحمل شهادة في القانون التجاري، شغل منصب مدير عام الدائرة القانونية لمجلس وزراء إقليم كردستان. ثم عين مديراً لمكتب رئيس وزراء إقليم كردستان. ومديراً لمكتب نائب رئيس الوزراء العراقي في حكومة أياد علاوي. اختير وزيراً للتجارة في حكومة إبراهيم الجعفري (نيسان/ أبريل 2005).

## عبد الجبار الجومرد (1909- 1971)

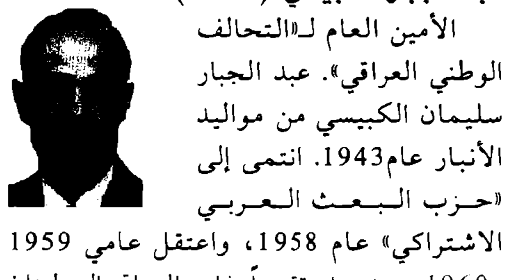


وزير سابق. ولد في الموصل عام 1909. أكمل دراسته الأولى في مدارسها، ثم التحق بدار المعلمين الابتدائية ببغداد وتخرج فيها عام 1929. ثم التحق بالمعهد العربي للحقوق في دمشق وتخرج فيه 1935. ولما عاد إلى مسقط رأسه مارس مهنة المحاماة حتى التحاقه بالبعثة العلمية العراقية في باريس عام 1936، وحصل على شهادة الدكتوراه عام 1940.

سافر في عام 1946 إلى القاهرة للعمل في جامعة الدول العربية، وبعد سنتين عاد إلى الموصل ليرشح نفسه نائباً في انتخابات أيار/ مايو 1948، وحصل على عضوية المجلس النيابي. ساهم في عام 1950 في تأسيس «حزب الجبهة الشعبية المتحدة»، وأصبح معتمد الحزب في الموصل. كما رشح لانتخابات عامي 1952 و1954.

عينه عبد الكريم قاسم وزيراً للخارجية في 14 تموز/ يوليو 1958، واستقال من منصبه في 3 شباط/ فبراير 1959 مع عدد من الوزراء القوميين. توفي في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.

## عبد الجبار الكبيسي (1943-)



الأمين العام لـ«التحالف الوطني العراقي». عبد الجبار سليمان الكبيسي من مواليد الأنبار عام1943. انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1958، واعتقل عامي 1959 و1960 وبعد عام تقريباً غادر العراق إلى لبنان لإكمال دراسته وفي عام 1967 تخرج مهندساً في الجامعة الأمريكية في بيروت. وبعد عودته إلى العراق دخل الكلية العسكرية ليتخرج برتبة ملازم ثان احتياط. اعتقل أكثر من مرة بعد انقلاب تموز/ يوليو 1968 وأطلق سراحه في حزيران/ يونيو 1971. واستمر بالعمل سراً في الجناح السوري للحزب الذي كان يقوده أحمد العزاوي، ففر إلى دمشق ومنها إلى القاهرة

---

(1) ورد في: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص48.

ليغدو مسؤول العمل السري داخل العراق. واختير عضواً في القيادة القومية للحزب (الجناح المنشق). وعندما تشكلت «الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية» عام 1980 كان عضواً في مجلس الأمانة العامة. وأقام في سوريا حتى عام 1996. عاد إلى العراق في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 .

**عبد الجبار الملاك (1897-1969)**

نائب سابق. ولد في البصرة عام 1869، والتحق بمدرسة تذكار الحرية التي افتتحت في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1907، ثم التحق بالمدرسة الأمريكية. انتخب نائباً عن البصرة في أربعة مجالس نيابية (1937، 1947، 1953، 1954). انضم إلى «الحزب الوطني الديمقراطي» الذي أسسه كامل الجادرجي، ومثله في مجلس نواب عام 1947. توفي عام 1969[1].

**عبد الحسين الجلبي (ت 1939)**



وزير سابق. ولد ببغداد. استوزر في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922- 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923)، كما أسندت إليه وزارة المعارف بعد استقالة محمد رضا الشبيبي من وزارة ياسين الهاشمي (5 نيسان/ ابريل 1924) احتجاجاً على إبرام اتفاقية النفط. كما شغل الجلبي وزارة الاقتصاد والمواصلات (1925-1926)، ثم وزارة المعارف في وزارات عبد المحسن السعدون (1929) وناجي السويدي (1930) ونوري السعيد الأولى (1931) والثانية (1932)، وعلي جودت الأيوبي (1934)، وجميل المدفعي الثالثة (4-15 آذار/ مارس 1934). توفي في بغداد في 10 آذار/ مارس 1939.

**عبد الحسين شعبان**



عضو سابق في «الحزب الشيوعي العراقي». ولد في مدينة النجف الأشرف وانتمى إلى الحزب الشيوعي في مطلع الستينات. اعتقل عام 1963 مع عدد كبير من الشيوعيين النجفيين. استمر في الحزب حتى عام 1984 عندما خرج عن الحزب اثر التغيرات التي أقرها المؤتمر الوطني الرابع للحزب. يحمل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من إحدى جامعات جيكوسلوفاكيا. شغل منصب رئيس فرع «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» في لندن. ساهم في تأسيس «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يتزعمه احمد الجلبي وشغل منصب سكرتير المجلس التنفيذي فيه، وكان أمين سر المؤتمر الوطني العراقي لمدة سبعة أشهر. إلا انه وفي تموز/ يوليو 1993 انسحب من المؤتمر. كما شارك قبلها في مؤتمري فيينا 1992 وصلاح الدين 1992. انضم منتصف التسعينات إلى «المؤتمر القومي العربي». عاد إلى العراق عام 2003، لكنه لم ينخرط في الترتيبات السياسية التي أنشأت، لذا غادر العراق مرة أخرى.

**عبد الحسين شندل (1945-)**

وزير سابق. ولد في بغداد عام 1945. عمل قاضيا في عدة محاكم جنائية، وكان عضوا في الهيئة التمييزية الجزائية. شغل منصب نائب رئيس محكمة استئناف بغداد. عين وزيرا للعدل

---

(1) طالب جاسم الغريب ورغد فيصل عبد الوهاب، عائلة الملاك ودورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البصرة، ص28.

في حكومة إبراهيم الجعفري (2005).

**عبد الحسين منذور**

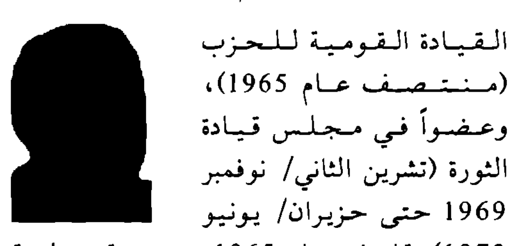
ينظر: اللجنة الثورية

**عبد الحميد الخطيب (1904-؟)**

من الشيوعيين الأوائل. من مواليد البصرة 1904، تخرج من معهد المعلمين العالي في بيروت، ثم الجامعة الأمريكية فيها (1923-1925)، وبعد عودته قام بمساعدة عدد من الشيوعيين بتأسيس الحلقة الشيوعية البصرية الأولى والتي كان من أنشط أعضائها: زكريا الياس دوكا، يوسف سلمان يوسف، غالي زويد، وداود سلمان يوسف. وبعد استكمال بناء الحلقة أرسلت صور أعضائها ومعلومات وافية عنهم إلى القنصلية السوفييتية في الأحواز. رشح عبد الحميد عام 1930 للدراسة في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» في موسكو ما بين (1930-1932). وأثناء وجوده في موسكو ارتد عن الشيوعية والتجأ إلى السفارة البريطانية في العاصمة السوفييتية فتولت وزارة الخارجية العراقية إعادته إلى بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1933 وعند عودته عمل مخبراً لحساب مديرية التحقيقات الجنائية وأصدر كتاباً بعنوان «روسيا الدامية»[1].

**عبد الخالق السامرائي (1935-1979)**

عضو سابق في القيادتين القطرية والقومية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ولد في سامراء عام 1935، انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث عام 1964، وعضواً في



القيادة القومية للحزب (منتصف عام 1965)، وعضواً في مجلس قيادة الثورة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 حتى حزيران/ يونيو 1973). قاد في عام 1965 مجموعة مسلحة لاغتيال ضابط أمن في جهاز الرئيس عبد السلام عارف كان معنياً بإيذاء البعثيين فارداه قتيلاً، هرب بعدها إلى لبنان حيث اختير نائباً لرئيس الجبهة الساندة للثورة الفلسطينية التي كان يتزعمها كمال جنبلاط في لبنان. ورفض بعد عام 1968 قبول مهام وزارية متفرغاً لشؤون التنظيم الثقافي في الحزب. فقد طمح في صياغة مشروع فكري لإعادة النظر بفكر الحزب.

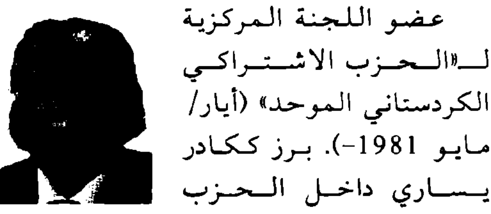
اعتقل عام 1973 بعد اتهامه بالاشتراك في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها ناظم كزار في تموز/يوليو 1973، ولم يعدم مع ناظم كزار ومجموعته بسبب موجة الاحتجاجات التي تزعمها كمال جنبلاط وقادة الثورة الفلسطينية وزعماء أحزاب عربية، نفذ حكم الإعدام في 8 آب/ أغسطس 1979 مع عدد كبير من البعثيين الذين اتهمهم صدام حسين بالضلوع في مؤامرة ضده بالتعاون مع النظام السوري تلت استيلائه على السلطة وإزاحته الرئيس أحمد حسن البكر. يعتبر المنظر اليساري للحزب وأكثر أعضاء الحزب شعبية، ويرجح حنا بطاطو أن يكون تزايد حجم السامرائي إضافة إلى الدور الايجابي الذي لعبه في تحقيق الاتفاق مع الأكراد هو ما أدى إلى تجريده من سلطاته والحكم عليه بالسجن المؤبد في 9 تموز/ يوليو 1973 بتهمة الاشتراك بالمؤامرة التي دبرها كزار[2].

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص67؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص18-19.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص403؛ وكذلك: وزارة الثقافة والإعلام، إيضاحات الحادث حول الإجرامي لناظم كزار وزمرته.

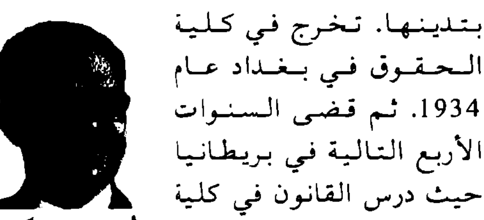
## عبد الخالق زنكنه




عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد» (أيار/ مايو 1981-). برز ككادر يساري داخل الحزب واختلف مع زعيم الحزب رسول مامند. وكان يرغب في بناء التنظيم الحزبي على أسس ماركسية صرفة بعيدة عن الصيغ المنفتحة والطابع العام الذي كان يتصف به. كما كان الجناح اليساري متشددا في رفضه للانتماءات العشائرية والقبلية. شارك في الانشقاق الذي تزعمه قادر عزيز عن الحزب الذي أعلن عن تشكيل «الحزب الاشتراكي الكردستاني - الاتجاه الثوري»، واختير عضواً في اللجنة القيادية التي شكلها، وأعيد انتخابه عضوا في اللجنة المركزية بعد تغيير اسم الحزب إلى «حزب كادحي كردستان» وقد خرج من الحزب بعد المؤتمر الثالث (أربيل: 27-29 نيسان/ ابريل 1996). أسس «الحركة الشعبية الكردستانية» وشغل منصب سكرتير اللجنة المركزية فيها .انضم إلى «التحالف الكردستاني» عام 2005 وانتخب عضواً في مجلس النواب العراقي مرتين عامي 2005 و 2010.

## عبد الرحمن البزاز (1912-1971)

سياسي ووزير ورئيس وزراء سابق. من مواليد عانة 1912[(1)]. (أو من مواليد الكرخ في بغداد عام 1913)[(2)]. لعائلة سنية معروفة



بتدينها. تخرج في كلية الحقوق في بغداد عام 1934. ثم قضى السنوات الأربع التالية في بريطانيا حيث درس القانون في كلية (كينكز كوليج) بجامعة لندن، وقُبل عضواً في نقابة المحامين الإنجليز عام 1939. ولدى عودته إلى بغداد عام 1939 نشط مع غيره من الشباب في الأوساط المدنية.

أيد حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 بقوة وذلك من منطلق قومي، واعتقل عام 1941 وأودع معتقل في العمارة الذي ضم العديد من الوطنيين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار[(3)]. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أطلق سراحه، وعمل بعدها في وزارة العدل، ثم أصبح عميداً لكلية الحقوق. وخلال هذه المرحلة من حياته نشط ككاتب حاول تفسير القومية على أسس أسلامية[(4)]. وانضم إلى «نادي البعث العربي» وانتخب رئيسا للنادي في أعقاب اشتراك رئيس النادي عبد المجيد محمود في وزارة نوري السعيد عام 1950 .

استمر في نشاطه السياسي وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 شارك مع عدد من أساتذة الجامعات في رفع عريضة إلى الملك للتنديد بسياسة حكومة نوري السعيد الثانية عشرة عام 1954[(5)]. وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1957 اعتقل وأوقف عن العمل ونفي إلى تكريت اثر تقديم أساتذة من مختلف كليات بغداد مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى الملك

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص347.

(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص335.

(3) عادل تقي عبد البلداوي، لقاء الأضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى، ص89؛ وينظر أيضا: محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968.

(4) ينظر على سبيل المثال: عبد الرحمن البزاز، التربية القومية؛ عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا.

(5) عادل تقي عبد البلداوي، لقاء الأضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى، ص89.

فيصل الثاني يحتجون فيها على إجراءات الحكومة التعسفية ضد أبناء الشعب والطلاب بصورة خاصة. كما فصل من منصبه. وبعد الإفراج عنه راح يمارس مهنة المحاماة حتى عام 1958[1].

بعد انقلاب 1958 أعيد إلى منصبه عميداً لكلية الحقوق، ثم نقل إلى وزارة العدل قاضياً في محكمة التمييز. لكنه اعتقل عقب أحداث الموصل (آذار/ مارس 1959) حيث أمضى ستة أشهر في سجن أبي غريب. سافر بعدها إلى لبنان، ثم التجأ إلى مصر عمل خلالها مديراً لمعهد الدراسات العربية الذي ترعاه جامعة الدول العربية[2]. وخلال تلك الحقبة اشترك في «التجمع القومي العربي في القاهرة».

بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم (شباط/ فبراير 1963) عين سفيراً للعراق لدى الجمهورية العربية المتحدة، ثم أمضى سنتين (1963-1964) في لندن، واختير لمنصب الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) (1964-1965).

عينه عبد السلام عارف في 6 أيلول/ سبتمبر 1964 نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للنفط والخارجية. بدأ البزاز بتعزيز سلطته بالتدريج، لذا يمكن النظر إلى تعديل الدستور بمثابة انعكاس لزيادة قوة ونفوذ البزاز، فأعطى التعديل «مجلس الدفاع الوطني» صلاحيه دعوة الوزارة كلها لعقد اجتماعات مشتركة للبحث أو للبت في كافة الأمور الهامة، الأمر الذي ضمن بشكل فعال وجود أغلبية مدنية داخل الهيئة العليا الصانعة للقرارات. وازداد نفوذه بعد تكشف خيوط المؤامرة التي كان يحيكها عارف عبد الرزاق (رئيس الوزراء) وهربه خارج العراق.

فاسند إليه عبد السلام عارف رئاسة الوزراء حيث كان أول مدني يتولى المنصب منذ تموز/ يوليو 1958، فشكل الوزارة في أيلول/ سبتمبر 1965.

وبعد مصرع الرئيس عبد السلام عارف في نيسان/ ابريل 1966، تنافس مع عبد الرحمن عارف للفوز برئاسة الجمهورية لكنه فشل بسبب دعم العسكر لترشيح عبد الرحمن. رفع استقالته من رئاسة الوزراء إلى الرئيس الجديد الذي كلفه بتشكيل وزارة جديدة في (18 نيسان/ أبريل) وهي الوزارة التي حاولت إيجاد حل للمسألة الكردية عبر توصلها إلى ما عرف ببيان (29 حزيران/ يونيو 1966) الذي تضمن تسوية للمسألة مؤلف من 12 نقطة. لكن الأحداث لم تساير البزاز ففي اليوم التالي قام عارف عبد الرزاق بمحاولته الانقلابية الثانية، وحتى بعد نجاح الحكومة في تجاوز الأزمة وإفشال المحاولة الانقلابية بدا واضحا أن التعاون بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بات مفقوداً، فاستمر الأول بتدعيم نفوذه مستغلاً أوضاع ما بعد الانقلاب، وساهم العسكريون في تعميق هوة الخلاف بين الرجلين، حتى قام البزاز بتقديم استقالته في 7 آب/ أغسطس 1966[3].

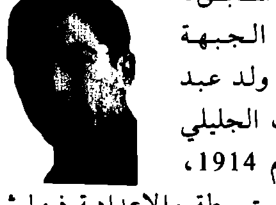
كان البزاز «قومياً محافظاً» فحاول إضفاء الطابع الليبرالي على الحكم في العراق وتسريع الخطوات للدخول إلى الحياة الليبرالية لكن طموحاته تبددت أولاً بتغير النظام عقب موت عبد السلام عارف واصطدامه بمقاومة كتلة الضباط التي أقصته في ظل حكم عبد الرحمن عارف. ويعلل حنا بطاطو استياء العسكر من البزاز بأنهم «قد استاءوا، ومنذ البداية، من وجوده على رأس مجلس الوزراء، وليس فقط

(1) المصدر السابق، ص371-372.
(2) المصدر السابق، ص335.
(3) المصدر السابق، ص335- 337.

لأنه كان مدنياً، بل أيضا لأنه كان شديد الاستقلالية وكثير البراعة بالنسبة إليهم والى ذوقهم»[1].

في تشرين الأول/ أكتوبر 1969 تم اعتقاله وسجن بتهمة العمالة للصهيونية والتآمر على السلطة[2]، وحكم عليه بالسجن مدة 15 عاماً، وتعرض للتعذيب في سجن «قصر النهاية»، وفي عام 1970 أفرج عنه لأسباب مرضية ليغادر إلى لندن، حيث توفي فيها عام 1971.

## عبد الرحمن الجليلي (1914–1995)



نائب ووزير سابق، وقيادي في «حزب الجبهة الشعبية المتحدة». ولد عبد الرحمن بن أمين بك الجليلي في الموصل عام 1914، وأكمل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية فيها ثم سافر إلى مصر، ودخل كلية الحقوق في جامعة فؤاد الأول (القاهرة فيما بعد)، وتخرج فيها عام 1936. ثم أكمل دراسته العليا فنال درجة الدكتوراه عام 1946 في الاقتصاد. ولما عاد إلى العراق عمل مدرساً في كليتي الحقوق والتجارة.

رشح نفسه نائباً عن الموصل عام 1948، ثم انتخب عام 1954 نائبا عن الجبهة الوطنية. وقد كان للجليلي دور في تأسيس حزب «الجبهة الشعبية المتحدة» الذي تزعمه طه الهاشمي سنة 1951 وأصبح نائباً لرئيس الحزب. اختير وزيراً للاقتصاد في الوزارة التي شكلها فاضل الجمالي (1953–1954). ترك العراق عام 1958، وأقام في السعودية وعمل مدرساً في جامعة الملك سعود. توفي عام 1995.

## عبد الرحمن النقيب (1845–1927)

أول رئيس وزراء في العراق. ولد عبد الرحمن بن علي بن سلمان بن مصطفى بن زين الدين بن محمد درويش بن حسام الدين من ذرية الشيخ عبد العزيز ابن الشيخ عبد القادر الكيلاني الحسني في محلة باب الشيخ من بغداد في 7 تموز/ يوليو 1845. ودرس علوم اللغة والعلوم الدينية .

كان السيد النقيب ارستقراطي النزعة، واسع الثقافة الأدبية، لطيف المحادثة، شغف بالرياضة البدنية في شبابه وعني بغرس البساتين والمطالعة والفروسية وتذوق الشعر والموسيقى البغدادية، وتأنق في اللباس والطعام والكلام. عاش عيشة المترفين في عصره، وعيشة رجال الحسب والنسب والأدب والفكاهة والظرف. وكان متصوفاً مرهف العاطفة[3].عين عضواً في محكمة التمييز ومجلس إدارة ولاية بغداد. وتولى نقابة الأشراف خلفا لشقيقه سلمان أفندي النقيب (1834–1898) في حزيران/ يونيو 1898 .

كان يتمتع بعلاقات ودية مع العثمانيين فقد «عرف بميوله العثمانية الواضحة ومصدر ميوله عواطف دينية صرفة بل مذهبية، وعوامل أخرى ذاتية»[4] كرمه العثمانيون أكثر من مرة، ومنذ أن تولى نقابة الأشراف توالت عليه الأوسمة السلطانية كما كان يحوز ثقة السلطان العثماني.

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص347-349، وص 378-379.

(2) حول تورط البزاز في المؤامرة المزعومة ينظر: برزان التكريتي، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، ص11-30.

(3) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص58-59.

(4) رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة، ص17.

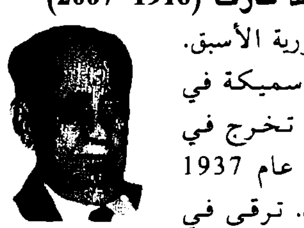
وعلى الرغم من علاقاته الودية مع العثمانيين فانه كان يحتفظ بمشاعر الود تجاه الإنجليز أيضا «ولقد كان واقعاً تحت تأثير مظاهر الحضارة الغربية التي كان الإنجليز يمثلونها في العراق»[1] وقد ترسخت علاقات الطرفين أكثر مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، بحيث تحول النقيب عملياً إلى أحد أدوات تنفيذ السياسة البريطانية في العراق ففي أحرج أيام الإنجليز في العراق بعد الحرب، وتحديداً إبان ثورة العشرين انتقل النقيب عملياً إلى الخندق المقابل للثورة[2].

أصبح أول رئيس حكومة عراقية مؤقتة عام 1920 ثم اختير أول رئيس لوزارة عراقية في عهد الملك فيصل الأول عام 1921، فألف أولى وزاراته الثلاث في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 واستقالت في 23 آب/ أغسطس 1921.أما وزارته الثانية فألفها في 10 أيلول/ سبتمبر 1921 واستقالت في 19 آب/ أغسطس 1922. أما آخر وزاراته فشكلها في 28 أيلول/ سبتمبر 1922.

منح ملك انجلترا النقيب وسام الإمبراطورية البريطانية برتبة فارس سنة 1921. توفي في بغداد في 12 حزيران/ يونيو 1927.

يرى حسن العلوي أنه «صاحب أخطر دور في تاريخ العراق الحديث، باعتباره أبرز مؤسسي الدولة القومية بمواصفات السياسة البريطانية، وواضع الأسس الثابتة للسياسة العراقية»[3] في حين يرى حنا بطاطو أن النقيب قد «أعار نفسه لتكتيك التوازن الذي أراده الإنكليز» و «وظف نفوذه بقوة إلى جانبهم منذ فتحهم للبلاد»[4].. ويفسر أحد الباحثين ضعفه إزاء الإنجليز لان النقيب كان «يرى أن الإنجليز فتحوا البلاد بالقوة ومن حقهم التمتع بحكمها جرياً على عادة الفاتحين فلذلك كان يتصرف في رئاسته للوزارة بوحي من هذا الاعتقاد. ولهذا لم يعد هذا المنصب على انه أداة لانتزاع أي شيء من بريطانيا أكسبها إياه احتلالها للعراق. والظاهر أن الإنجليز فهموا شخصية النقيب وفقاً لهذا التحليل فرأوا فيه الشخص الذي باستطاعتهم أن يقدموه بمواجهة فيصل فيما إذا شعروا بتطور طموح الملك بشكل يهدد نفوذهم»[5]. ومع توقيع معاهدة 1922 «لم يعد للإنكليز حاجة تذكر بـ «النقيب»، فقد كان طاعناً في السن، بطيئاً في اتخاذ القرار، وشديد البعد عن التوافق مع المزاج العام للبلاد»[6]. لذا استقالت وزارته في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922. توفي عام 1927 ودفن ببغداد.

## عبد الرحمن محمد عارف (1916-2007)



رئيس الجمهورية الأسبق.

من مواليد قرية سميكة في الرمادي 1916، تخرج في الكلية العسكرية عام 1937 برتبة ملازم ثان. ترقى في المراتب والمناصب العسكرية حتى أصبح رئيساً للأركان بالوكالة من 18 كانون الأول/ ديسمبر 1963 وحتى 17 نيسان/ أبريل 1966. تولى رئاسة الجمهورية خلفاً لشقيقه عبد السلام

---

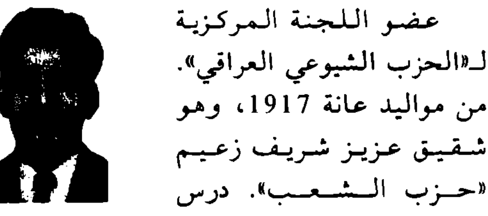
(1) المصدر السابق، ص20.
(2) المصدر السابق، ص20.
(3) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص144.
(4) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص 208.
(5) رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة، ص37.
(6) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص 211.

عارف، عندما انتخب لهذا المنصب من قبل مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني. وقد ساهمت عوامل عديدة في صعوده إلى منصب رئاسة الجمهورية، لعل أقواها انه سيكون امتدادا لنظام شقيقه الأصغر عبد السلام والذي سيحفظ مراكز العسكر وامتيازاتهم. لكنه لم يكن يتحلى بالمؤهلات التي تمتع بها شقيقه ومكنته من إحكام قبضته على الحكم، فقد كان الضباط يسمونه باستخفاف «بدل ضائع»، وكان الكثير منهم يعتقد انه غير ملائم للحكم على الإطلاق. كما احتل منصب رئيس الوزراء أيضا من 9 أيار/مايو 1967 وحتى 10 تموز/يوليو 1967. وتميز حكمه بان أصبحت الحكومة ضعيفة يتلاعب بها العسكر. أبعده البعثيون الذين أطاحوا به في 17 تموز/يوليو 1968إلى أنقرة التي بقي فيها حتى عام 1980 عاد بعدها إلى العراق ليعيش بعيداً عن السياسة[1]. وفي 24 آب/ أغسطس 2007 توفي في العاصمة الأردنية عمان.

**عبد الرحيم الحصيني (1953-)**

الأمين العام السابق لـ«حزب الفضيلة الإسلامي» ناشط وكاتب إسلامي من مواليد الناصرية عام 1953، انتمى إلى «حزب الدعوة الإسلامية» عام 1974، وحكم عليه بالسجن المؤبد عام 1980 بسبب انتمائه للحزب. هرب خارج العراق ونشط في الحركة الإسلامية فأصبح مسؤول «الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق في المهجر»، ومسؤول المكتب التنظيمي للمجاهدين العراقيين في التسعينات في إيران. عاد بعد سقوط نظام حكم صدام حسين في نيسان/ ابريل 2003. وانخرط في العمل السياسي فأصبح المشرف العام لحركة المثقفين المستقلين. في أواسط عام 2006 اختاره الشيخ محمد اليعقوبي خلفاً لنديم عيسى الجابري في زعامة «حزب الفضيلة الإسلامية»، فأصبح ثاني أمين عام للحزب، وشغل مقعد الحزب في المجلس السياسي للأمن الوطني العراقي، واللجنة السباعية للإئتلاف العراقي الموحد. له نشاطات ثقافية وفكرية وعلمية. وفي أواخر عام 2006 أقيل من منصبه واستبدل بنائبه جابر خليفة.

**عبد الرحيم شريف (1917-1963)**




عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي». من مواليد عانة 1917، وهو شقيق عزيز شريف زعيم «حزب الشعب». درس الحقوق ومارس مهنة المحاماة. كان من بين أعضاء الهيئة التأسيسية لحزب الشعب (عام 1946). وكان ينتمي إلى جناح كامل قزانجي. القي القبض عليه بتهمة الانتماء إلى «الحزب الشيوعي العراقي» لكنه رفض الاعتراف أثناء التحقيقات[2]. وبعد غلق حزب الشعب في 29 أيلول/ سبتمبر 1947 اخذ على عاتقه قيادة الحزب بشكل سري حتى انضمامه للحزب الشيوعي. حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات نتيجة خيانة مالك سيف. وبعد خروجه من السجن أصبح من قادة «حزب وحدة الشيوعيين» عام 1950، ثم «الحزب الشيوعي العراقي»، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب (1956-1958) و(1958-1963)، قتل عام 1963.

**عبد الرزاق الشريف (1887-1959)**

نائب سابق. ولد عبد الرزاق محمد صالح

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص91، وص 377-378.

(2) الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص299-305.

مهدي حسن شريف الاسدي المعروف باسم رزوقي الصالح في محلة جبران بالحلة عام 1887. ناهض العثمانيين، وبعد احتلال الحلة عين رئيسا لبلديتها (1922). انتخب عضواً في المجلس التأسيسي (1924) نائباً عن الحلة، فكان من بين المعارضين للمعاهدة العراقية- البريطانية. وأعيد انتخابه في الدورة الانتخابية الرابعة (1933- 1934)، ثم في الدورة النيابية الثانية عشرة (1948- 1952). وكان من المؤسسين لـ «حزب الأحرار» فرع الحلة عام 1947، وفي عام 1951 كان عضواً في الهيئة الإدارية لـ«حزب الاتحاد الدستوري» فرع الحلة. توفي عام 1959[1].

**عبد الرزاق النايف (ت 1978)**



رئيس وزراء سابق، من مواليد الفلوجة. كان تربطه برئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف علاقة حميمة وكان مسيطراً على شبكة الاستخبارات العسكرية بدعم مباشر من رجل النظام العسكري الزعيم سعيد صليبي. أسس ما يسمى «جماعة ضباط القصر» أو «الثوريون العرب» أو «حركة الثورة العربية» التي كانت تضم مجموعة صغيرة من ضباط الحرس الجمهوري والاستخبارات العسكرية لا تتجاوز 25 شخصاً، وكان من بين قادتها العسكريين إبراهيم الداود، وهاب الهيتي، رياض المفتي، كمال عبود، وسعدون غيدان. أما أعضاء الحركة من المدنيين فمنهم: نزار حسين الحاج بكر، الدكتور فائق المياح، مكلف السلمان، فاروق البياتي، ناصر جبير، تحسين السوز، وعبد الرزاق التميمي. والتي لعبت دوراً كبيراً في الإطاحة بعارف في 17 تموز/ يوليو 1968، وكانت تضم إضافة إلى النايف اللواء الركن بشير طالب (القائد السابق للحرس الجمهوري والملحق العسكري في السفارة العراقية في بيروت). وإبراهيم عبد الرحمن الداود (آمر الحرس الجمهوري) وسعدون غيدان (قائد كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري)، وضباط آخرين في موقع بغداد. ثم انضم إلى الحركة العقيد شفيق الدراجي (مدير الاستخبارات العسكرية). وقد وقع اختيارهم على العقيد المهندس رجب عبد المجيد ليكون واجهة الانقلاب، ثم استبدل في ما بعد باللواء المتقاعد أحمد حسن البكر. أصبح النايف رئيساً للوزراء بعد الانقلاب إلا أن البعثيين أطاحوا به في 30 تموز/ يوليو ونقل على نحو عاجل إلى المنفى خارج العراق وعزل وزراؤه. قامت المخابرات العراقية بأكثر من محاولة لاغتياله كانت أولاها في لندن عام 1973، وأخرها في لندن أيضا في 9 تموز/ يوليو 1978، توفي على إثرها في اليوم التالي.

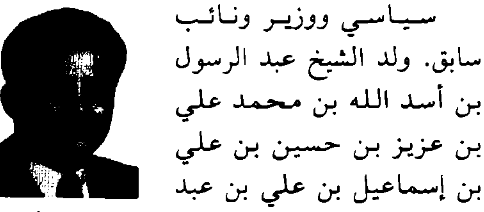
**عبد الرزاق محي الدين (1910- 1983)**

وزير سابق. ولد في النجف عام 1910. درس في النجف وبغداد، ثم التحق بالبعثة العلمية الى مصر وتخرج عام 1947 بعدما نال درجة الماجستير ثم الدكتوراه عام 1954. عين وزيراً لشؤون الوحدة في وزارة عارف عبد الرزاق (6- 21 أيلول/ سبتمبر 1965) وفي وزارتي عبد الرحمن البزاز اللتين تلتها (1965- 1966)، ثم في وزارة عبد الرحمن عارف (10 أيار/ مايو - 10 تموز/ يوليو 1967). تولى منصب الأمين العام للقيادة السياسية بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة، ثم تولى رئاسة المجمع العلمي العراقي. توفي عام 1983.

---

(1) عامر جابر، تاريخ الأحزاب والجمعيات السياسية في الحلة (1908-1958)، ص249-251.

## عبد الرسول الخالصي (1909-1985)




سياسي ووزير ونائب سابق. ولد الشيخ عبد الرسول بن أسد الله بن محمد علي بن عزيز بن حسين بن علي بن إسماعيل بن علي بن عبد الله الكاظمي الخالصي في الكاظمية في أوائل كانون الثاني/ يناير 1909. التحق بجامعة آل البيت في عام 1926 وتخرج في الدورة ما قبل الأخيرة عام 1929 والتي أغلقت بعدها الجامعة. وبعد تخرجه عمل معلما للغة العربية في مدرسة المفيد الأهلية. ثم عمل مدرسا في المدرسة الإيرانية ابتداءً من 24 كانون الثاني/ يناير 1931، وفي 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1932 عين مدرساً في متوسطة الكرخ، وخلع بعدها الزي التقليدي ليلبس الزي الرسمي (بدلة أفندي). وفي عام 1928 التحق بمدرسة الحقوق وتخرج فيها عام 1934. وقد «كانت السنوات الأربع التي قضاها الخالصي في التعليم ودراسة الحقوق من أخصب مراحل حياته في الجهاد من أجل تحقيق ذاته، فهو خلالها لم ينقطع عن متابعة الأحداث المحلية وبخاصة في بلدته الكاظمية وهي أحداث غالبا ما كانت تفسر بأن لها غايات سياسية مما يستدعي الأمر تطويقها وحصر نتائجها»[(1)].

كان حصوله على شهادة الحقوق بداية حياة جديدة ومحطة آمال كبيرة، فقدم استقالته إلى وزارة المعارف في 15 أيلول/ سبتمبر 1934، وقدم طلبا بالانتماء إلى نقابة المحامين في اليوم نفسه، وافتتح مكتبا للمحاماة في الكاظمية بعد حصوله على عضوية النقابة وإجازة ممارسة المهنة[(2)]. وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1937 عين قاضيا في مدينة الحلة، وقد تقلب في وظائف القضاء عمل خلالها في الحلة وسوق الشيوخ والهندية. وفي عام 1941 التحق بدورة الضباط الاحتياط أعيد بعدها للعمل قاضيا، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 نقلت خدماته إلى وزارة الداخلية ليتولى منصب قائمقام قضاء الخالص في لواء ديالى، وقد استمر في منصبه حتى 30 حزيران/ يونيو 1943، بعدها نقل إلى قائمقامية قضاء المسيب في لواء الحلة (4 تموز/ يوليو 1943-20 كانون الأول/ ديسمبر 1945)، ثم نقل إلى وزارة المالية مديراً للدائرة الحقوقية، وعين بعدها متصرفاً للواء الحلة (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946-27 آذار/ مارس 1948)، ثم مفتشاً إدارياً في وزارة الداخلية (حتى 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1948) ثم متصرفاً للواء كربلاء (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1948- 13 حزيران/ يونيو 1950)، ثم متصرفاً للواء ديالى (15 حزيران/ يونيو 1950- 7 تموز/ يوليو 1951) وكان آخر منصب شغله في الوظائف الإدارية هو متصرف لواء بغداد (8 تموز/ يوليو 1951-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952).

في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 أعلن عن استيزاره للعدلية والمواصلات والأشغال وكالة في وزارة نور الدين محمود رئيس أركان الجيش. وقد احتج الخالصي مع بعض الوزراء[(3)] على قيام الشرطة بفتح النار على المتظاهرين في باب الشيخ .

وفي انتخابات أواخر عام 1952 ترشح الخالصي وجاء ترتيبه الرابع من بين (76) نائباً فازوا بالتزكية، وهي الانتخابات التي شهدت مقاطعة أحزاب المعارضة وتشكيكا في نزاهة

---

(1) عماد الجواهري، عبد الرسول الخالصي: الوزير والنائب الأسبق، ص95.
(2) المصدر السابق، ص111-112.
(3) هم عبد المجيد القصاب وزير الصحة و علي محمود الشيخ علي وزير المالية.

نتائجها. مع ذلك فقد نجح الخالصي في لفت الانتباه لشخصيته، وجعله مثار التقولات بين أقطاب الحكومة والمعارضة، فقد عدته المعارضة أحد صنائع الحكومة، فيما اعتبره أكثر من رئيس حكومة مصدراً للمتاعب. وقد أعيد انتخابه في الدورة الانتخابية الخامس عشرة، وهي الدورة التي شهدت تزويراً ومقاطعة لرموز المعارضة.

وفي 17 كانون الأول/ ديسمبر 1955 أعاد نوري السعيد تشكيل الوزارة فدخل الخالصي في الوزارة السعيدية الثالث عشرة وزيراً للشؤون الاجتماعية، وهي الوزارة التي حكمت البلد لمدة تزيد على السنة والنصف، وشهدت البلاد والمنطقة خلالها أحداثاً سياسية مهمة، لعل أهمها «حلف بغداد» والعدوان الثلاثي على مصر.

ولما شكل علي جودت الأيوبي الوزارة بعد استقالة وزارة نوري السعيد اختير الخالصي وزيرا للعدلية، وقد احتفظ بالمنصب في وزارة عبد الوهاب مرجان التالية التي وعدت بانتهاج «سياسة عربية قومية منبثقة من أماني الأمة العربية»، وقد ترأس الخالصي اللجنة المشرفة على إعداد دستور «الاتحاد العربي الهاشمي». ورغم دوره في تأسيس دولة «الاتحاد العربي» إلا انه لم يتم استيزاره في الوزارات التي شكلت بعد التوقيع على ميثاق الاتحاد في 14 شباط/ فبراير 1958، ورغم فوزه بعضوية المجلس النيابي بدورته السادس عشرة لم يتم اختياره ضمن الأعضاء العشرين الذين مثلوا العراق في المجلس الاتحادي. وهكذا شهدت الأسابيع الأخيرة من عهد النظام الملكي تراجع دوره السياسي.

بعد 14 تموز/ يوليو 1958 تناولته الإجراءات الاحترازية وحجزت أمواله المنقولة وغير المنقولة وأحيل إلى المحكمة العسكرية الخاصة، إلا إن هذه الإجراءات ألغيت تباعاً، وبعد زوال الظروف المقيدة له إنصرف إلى العمل المهني في المحاماة. وفي 25 نيسان/ ابريل 1963 أصدر رشيد مصلح الحاكم العسكري في حكومة «حزب البعث العربي الاشتراكي» الأولى أمراً باعتقال الخالصي وإيداعه السجن وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة، والقي القبض عليه وأودع معتقل باب المعظم بتهمة التآمر. وفي 11 أيار/ مايو 1963 أطلق سراحه وألغيت الإجراءات الاحترازية ضده في 7 أيلول/ سبتمبر 1963. واعتقل مرة أخرى عام 1967، وأطلق سراحه في وقت لاحق. اعتزل بعدها السياسة حتى وفاته في 25 نيسان/ ابريل 1985[1].

## عبد الرسول تويج (1879–1968)

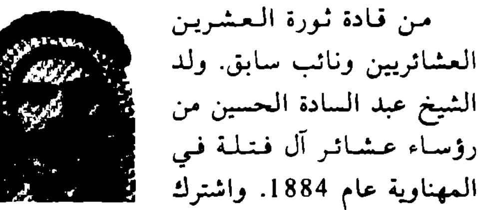
من رجال الثورة العراقية 1920. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1879 وفيها تعلم القراءة والكتابة. وفي عام 1917 انتقلت عائلته إلى مدينة الكوفة. وفي عام 1918 كان من بين المجموعة التي ساهمت في انتفاضة النجف. وفي العام التالي اختير معتمداً لـ «حزب الثورة العراقية» في الكوفة. اشترك في الثورة العراقية عام 1920، وكان من بين المساهمين في إحراق وإغراق الباخرة الحربية البريطانية «فاير فلاي». حوكم وصدرت بحقه ثلاثة أحكام بالإعدام. لكنها أسقطت اثر قرار العفو الذي أصدره المندوب السامي البريطاني في أيار/ مايو 1921. توفي في 19 أيلول/ سبتمبر 1968[2].

(1) المصدر السابق نفسه.
(2) كامل سلمان الجبوري، مذكرات الحاج عبد الرسول تويج من رجال الثورة العراقية 1920، ط 2، مطبعة العاني، بغداد، 1987.

## عبد الزهراء عثمان محمد

ينظر: عز الدين سليم

## عبد السادة آل حسين (1884-1957)





من قادة ثورة العشرين العشائريين ونائب سابق. ولد الشيخ عبد السادة الحسين من رؤساء عشائر آل فتلة في المهناوية عام 1884. واشترك في الدفاع عن العراق ضد الاحتلال البريطاني، فكان إلى جانب القوات العثمانية إبان حصار الكوت، ثم ساهم في ثورة العشرين مع أخيه عبادي آل حسين. انتخب نائباً عن الديوانية في «المجلس التأسيسي» (1924)، ثم نائباً في «مجلس الأمة» في دورتين أخريين (1935 و1937). توفي في نيسان/ ابريل 1957.

## عبد الستار الدوري

عضو بارز في «حزب البعث العربي الاشتراكي»، مثَّل حزب البعث في الجبهة الوطنية التي تشكلت قبل إعلان الجمهورية. ثم أصبح مديراً عاماً للإذاعة والتلفزيون عام 1963، واستمر في منصبه حتى الإطاحة بالبعث في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام. عين ملحقا ثقافيا في موسكو وبراغ وعندما وصل البعث إلى السلطة مرة ثانية عام 1968 أعيد تعيينه مديراً للإذاعة والتلفزيون، نقل بعد ثلاثة أشهر إلى وزارة الخارجية وعمل سفيرا في جيكوسلوفاكيا ثم فنزويلا بين عامي 1983-1989. انخرط في صفوف المعارضة العراقية بعد عام 1990. وانضم إلى «المؤتمر الوطني العراقي» وانتخب عضواً في المجلس التنفيذي. لكنه انسحب من المؤتمر في 7 شباط/ فبراير 1993.

## عبد الستار طاهر شريف (1935-2008)



سياسي ووزير سابق وعضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» ورئيس «الحزب الثوري الكردستاني». ولد في كركوك عام 1935 وفيها أتم دراسته الأولية، وفي عام 1954 التحق بكلية الآداب بجامعة بغداد. انتسب إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1958، واعتقل بسبب نشاطه السياسي، تدرج في المناصب الحزبية وأصبح عضو احتياط في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1970[1].

ترأس الحزب الثوري الكردستاني بعد أن أعيد تشكيله بالاسم نفسه برعاية أجهزة النظام البعثي الحاكم آنذاك وذلك اثر استئناف القتال بين النظام والحركة الكردية المسلحة بزعامة مصطفى البارزاني عام 1974 .

في نيسان/ ابريل 1974 عين وزيرا للأشغال العامة والإسكان، ثم وزيرا للبلديات، فوزيرا للنقل في أيار/ مايو 1976.

إلتحق بالمناطق الخاضعة لسيطرة «الاتحاد الوطني الكردستاني» بعد مصرع شقيقه (عبد الجبار طاهر) في نادي كركوك في ظروف غامضة. واستقر في السليمانية قبل أن يغادر العراق عام 1997 إلى تركيا ومنها إلى نيوزلندا. عاد إلى العراق عام 2004 وأقام في السليمانية ليعمل أستاذاً في جامعتها، ثم نقل إلى جامعة كركوك / كلية التربية حتى اغتياله في 5 آذار/ مارس 2008.

## عبد الستار عبد اللطيف (1926-2004)

عسكري كان ضمن اللجنة الاحتياط للضباط الأحرار (1957-1958)، ووزير سابق.

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، ص834.

من مواليد بغداد/ الأعظمية 1926، كان قبل انقلاب 1958 برتبة رئيس أول ركن، ويعمل ضابط أركان مديرية الهندسة الكهربائية والميكانيكية، انضم إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» منتصف الخمسينات. وبعد انقلاب عام 1958 عين ضابط أركان في القيادة العليا للقوات المسلحة ما بين تموز/ يوليو 1958 وحتى آذار/ مارس 1959. اجبر على التقاعد في ذلك العام. واعتقل وسجن (1960- 1961)، أصبح عضواً في المكتب العسكري الذي شكله البعث بهدف التحضير للإطاحة بعبد الكريم قاسم. بعد الإطاحة بقاسم أصبح عضواً في قيادة البعث والمجلس الثوري ووزيراً للمواصلات. وحين حصل الانشقاق في صفوف الحزب بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 مال إلى جناح حازم جواد وطالب الشبيب، وقد أصر على السفر إلى بيروت. وبعد حركة 18 تشرين الثاني/ نوفمبر1963 بقيادة عبد السلام عارف التي أطاحت بالبعث عين وزيراً للمواصلات. لكن رئيس الجمهورية عبد السلام عارف أعفاه من منصبه بعد مدة قصيرة وأرسله إلى بيروت سفيراً مرة أخرى، وبقي في منصبه حتى أحيل على التقاعد في أيلول/ سبتمبر 1964. عاد إلى العراق بعد مصرع عبد السلام عارف عام 1966 وعين وزيراً للداخلية من 10 أيار/ مايو وحتى 10 تموز/ يوليو 1967 في الوزارة التي شكلها عبد الرحمن عارف. غادر العراق بعد استقالة الوزارة. عاد إلى العراق بعد انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 فلم يلق ترحيباً لان قيادة البعث لم تكن ترتاح له، فقد كان منافساً لصالح مهدي عماش وحردان التكريتي، فغادر العراق إلى رومانيا ومنح راتب سفير ثم إلى لندن فأسبانيا حيث توفي في كانون الثاني/ يناير 2004[1].

**عبد السلام البارزاني (1882- 1914)**



زعيم كردي، من شيوخ بارزان المشهورين مطلع القرن العشرين (الأخ الأكبر للملا مصطفى البارزاني). ولد في بارزان عام 1882 ثم خلف والده الشيخ محمد (ت 1902) نجل الشيخ عبد السلام البارزاني (ت 1872). نجح في لم شمل القبائل الكردية، وأخضع الشيوخ والأغوات في مناطق نفوذه. وفي عام 1907 بدأ نشاطه السياسي كمدافع عن الحقوق الوطنية الكردية حين حضر مؤتمرا لشيوخ الكرد ورؤسائهم بقيادة الشيخ محمد نور القادري في مدينة دهوك. استدعاه الفريق الركن محمد باشا الداغستاني إلى الموصل للتحقيق فرفض وأعلنت الحكومة العثمانية الحرب عليه متهمة إياه بالعصيان والاتصال بدولة أجنبية. وجردت حملة عسكرية لقتاله فخاض معركة بيرس الأولى في خريف 1908، لكنه هرب بعدها إلى المناطق الجبلية الوعرة. وبعد معركة «سه ري باز» في ربيع 1909 خرج من مخبئه وبدأ بجمع أعوانه من جديد للتصدي للحكومة، ونجح في صد الهجوم العسكري. حاولت الحكومة بعد ذلك التفاهم معه وأسقطت التهم عنه، وتعهدت بدفع التعويضات والنزول عند مطالبه في مقابل نزع أسلحة الثوار ومنحته وسام الدولة العثمانية من الدرجة الثالثة. في عام 1913 اصطدم بالقوات الحكومية، واضطر بعد معارك ضارية إلى الانسحاب نحو الحدود الإيرانية، سافر بعدها (آب/ أغسطس 1914) إلى تفليس في أذربيجان للقاء نائب القيصر وقائد جيوش الجنوب لطلب

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص101؛ علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص84-86.

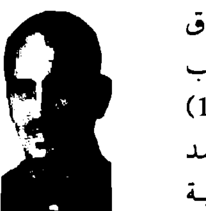
دعم الروس في حربه ضد العثمانيين. ألقي القبض عليه وجلب إلى الموصل وأصدرت محكمة عرفية بحقه حكما بالإعدام ونفذ الحكم في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1914[1].

**عبد السلام عبد العزيز الناصري**

عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي». انتسب إلى «الحزب الشيوعي» عام 1945 عندما كان يعمل كاتباً في ميناء البصرة. رقي إلى اللجنة المحلية في البصرة، وصار مرتبطاً بمالك سيف. ثم أصبح منظم لجنة عمال بغداد. وعندما اعتقل يوسف سلمان يوسف (فهد) اختاره في رسالة له من سجن الكوت أن يكون مرشحاً للجنة المركزية[2]. كان عضواً في جماعة «راية الشغيلة» التي انشقت على قيادة بهاء الدين نوري عام 1953. أضيف إلى كادر الحزب كعضو مرشح في اللجنة المركزية التي شكلت عام 1948. وفي الاجتماع الموسع الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب في أيلول/ سبتمبر 1958 اختير عضواً أصيلاً في اللجنة المركزية مسؤولاً عن تنظيم بغداد. وعندما عاد سلام عادل (حسين أحمد الرضي) ليشكل القيادة بعد تمكنه من إقصاء «كتلة الأربعة» في أيلول/ سبتمبر 1962 أعيد عضواً في اللجنة المركزية وكان وقتذاك في موسكو.

عقب النكسة التي أصابت الحزب بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963، وعند تشكيل «لجنة تنظيم الخارج» كان عضواً مهماً فيها عندما كان يقيم في الاتحاد السوفييتي ويتمتع بتأييد الحزب الشيوعي السوفييتي الذين يدعمون ترشيحه لمنصب سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي. حاول الناصري أن يجمع حوله العناصر القيادية المغتربة في عدد من البلدان الأوروبية (الاشتراكية بالذات)، لتكون مركزاً قيادياً يوجه تنظيمات الحزب المتبقية من خلال اتصالات سرية عن طريق أشخاص حزبيين، يوصلون إليه أخبار الوضع في العراق آنذاك، لتذاع عبر إذاعة «صوت الشعب العراقي» من مدينة لايبزك في ألمانيا الشرقية. وقد استمرت هذه الإذاعة في عملها حتى أواسط عام 1968 حيث توقفت عن بث البرنامج العربي. وقد أشرف على الإذاعة عبد الرزاق الصافي ولمدة أخرى ناصر عبود وكان مهدي عبد الكريم وحميد بخش مذيعان فيها. رفع إلى عضوية المكتب السياسي الذي يرأسه عزيز محمد وكان ذلك في تموز/ يوليو 1964. وفي العام التالي اختير عضوا في اللجنة المركزية، لكنه أخرج منها في الكونفرانس الثالث للحزب (1967) ليعاد انتخابه في المؤتمر الوطني الثالث (1976) عضواً في اللجنة المركزية للحزب. وفي المؤتمر الوطني الرابع للحزب (1984) استبعد من اللجنة المركزية[3].

**عبد السلام محمد عارف (1921-1966)**



رئيس جمهورية العراق (1963-1966)، ونائب رئيس وزراء ووزير (1958) سابق. ولد عبد السلام محمد عارف الجميلي في قرية سميكة في الرمادي في 21 آذار/ مارس 1921. ونشأ في محيط اجتماعي ضيق تسوده نزعة

(1) عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946، ص236-239؛ عبد المنعم الغلامي، الضحايا الثلاث، ص27-52.
(2) الشرطة العامة شعبة مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص341.
(3) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، صفحات متفرقة.

طائفية وطموح لا حدود له، فقد ذكر هديب الحاج حمود وزير الزراعة في عهد عبد الكريم قاسم «أن عبد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة 14 تموز 1958، بأنهم سينفذون الثورة وهناك ثلاث جماعات يجب استئصالها وهم: الأكراد والمسيحيون والشيعة»[1].

وبعد تخرجه عام 1939 عمل مدة قصيرة من الزمن في بغداد برتبة ملازم ثان مسؤولاً عن حراسة سجن عسكري زج فيه عدد من الضباط والجنود في أعقاب أحداث 1941، لكن تعاطفه معهم أدى إلى نقله إلى البصرة. وفي البصرة التقى عبد الكريم قاسم، نقل بعدها إلى الناصرية، وما بين (1948-1949) كان بين القوة العسكرية التي أرسلت للاشتراك في حرب فلسطين. وما بين (آذار/ مارس 1949- نيسان/ ابريل 1951) دخل كلية الأركان.

في عام 1957 انضم إلى اللجنة المركزية للضباط الأحرار وكان انضمامه قد أثار خلافا نشأ بشأن قبوله عضوا في اللجنة، لكن قاسم أصر على ضمه إلى اللجنة. لعب عارف دورا محوريا في انقلاب تموز/ يوليو 1958 عندما قاد اللواء العشرين الذي كان آنذاك تحت قيادة الزعيم احمد حقي، وكان عارف قائدا للكتيبة الثالثة فيه. وما أن وصل عارف إلى مركز كاسل بوست (30 كم عن بغداد) حتى تسلم قيادة اللواء ونحى بعض الضباط غير الموالين له، وتوجه نحو الإذاعة ليذيع الخطاب الشهير بإعلان الجمهورية. وأصدر أوامره بمحاصرة قصر الرحاب للقضاء على العائلة المالكة.

أصبح بعد الإطاحة بالحكم الملكي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ونائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة منذ 14 تموز/ يوليو 1958. وعلى نحو غير متوقع ظهر الخلاف واضحاً بينه وبين قاسم، على خلفية سفر عارف إلى مصر ولقاءه بالرئيس المصري جمال عبد الناصر. ورغم محاولته إظهار ولائه لقاسم إلا أن الأخير أصدر قراراً أعفاه فيه من منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في 12 أيلول/ سبتمبر 1958 ومن مناصبه الأخرى في 5 تشرين الثاني/نوفمبر .

ألقي القبض عليه في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1958 بعد عودته من جمهورية ألمانيا الاتحادية التي كان قد ابعد إليها سفيراً. حوكم بتهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، وفي 5 شباط/ فبراير 1959 حكم عليه بالإعدام وتجريده من رتبته العسكرية، ثم اعفي عنه وأطلق سراحه في تشرين الأول/أكتوبر 1962.

لكنه نجح في إقامة تحالف مع «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ليتمكن من الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم، في واحد من أكثر الانقلابات دموية في تاريخ العراق. ثم نجح عارف بعد انقلابه الأول بالقيام بانقلاب جديد استهدف البعثيين الذين كانوا قد مكّنوه من الإطاحة بقاسم. وعندها أصبح ومنذ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 رئيساً لـ«مجلس قيادة الثورة» والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية. جلب إلى بغداد اللواء العشرين من مقره في مدينة كركوك وحوله إلى حرس جمهوري، وحوله إلى الوحدة الضاربة الأقوى في الجيش، وأداة يستخدمها لتدعيم موقعه السياسي، وشكل حكومة جديدة عين فيها طاهر يحيى رئيسا للوزراء[2]. ثم حاول أن يقوم ببعض الإصلاحات والتقليل من قوة العسكر في حكمه

---

(1) ورد في: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، هامش (68)، ص404-405.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص90؛ وأيضا: وزارة الثقافة والإرشاد، الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف: بمناسبة مرور عام على استشهاد الرئيس ورفاقه.

فأدنى منه عبد الرحمن البزاز. لكن إصلاحاته لم تصل مداها فقد قتل بحادث تحطم طائرة عمودية في 16 نيسان/ ابريل 1966[1].

### عبد الصاحب دخيّل (1930-1971)



عضو مؤسس وقيادي بارز في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في عام 1930، دخل كلية منتدى النشر (كلية الفقه) ليكمل دراسته فيها. وما بين عامي 1951-1952 كان يسعى لتشكيل نواة حزب إسلامي بالاشتراك مع بعض العاملين والمفكرين الإسلاميين وطلبة الحوزة العلمية في النجف الأشرف. وفي عام 1952 اشترك مع السيد حسن شبر بتأسيس «الحزب الجعفري» وترأس «لجنة الثقافة والعمل» في الحزب ومقرها «خان دار الشفاء» في مدينة النجف بالقرب من الصحن الحيدري الشريف. وعند تأسيس حزب الدعوة الإسلامية (1957/ 1958) كان من بين أعضائه البارزين. وفي عام 1960 أصبح عضواً في اللجنة القيادية الثانية التي شكلت عقب انسحاب السيد محمد باقر الصدر وضمت السيد مرتضى العسكري ومحمد هادي السبيتي. وقد أنيطت به مسؤولية الجانب التنظيمي في الحزب فكان مسؤولاً عن ثلثي تنظيمات الحزب في العراق. وبحلول عام 1963 أصبح معظم تنظيم الدعوة داخل العراق وخارجه تحت إشرافه وبخاصة بعد انسحاب الصدر من ساحة العمل الحزبي الدعوي. اعتقل في 28 أيلول/سبتمبر 1971 ليودع في زنزانة رقم (42) ومات في سجن «قصر النهاية» بسبب التعذيب بعد رفضه تزويد السلطة بأي معلومات حول الحزب وزعاماته[2].

### عبد الصاحب علوان (ت 2011)

وزير سابق. ولد ببغداد ودرس فيها وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي. عين وزيرا للاصلاح الززراعي في الوزارتين الاولى والثانية اللتين شكلهما طاهر يحيى عامي 1963 و1964. توفي في 20 تموز/ يوليو 2011.

### عبد العزيز البدري (1930 أو 1932-1969)



أحد كبار علماء الدين السنة في العراق. ولد في مدينة سامراء عام 1930 (أو 1932) ودرس في «جمعية الهداية الإسلامية» على عدد كبير من علماء أهل السنة أمثال: أمجد الزهاوي، قاسم القيسي، وعبد القادر الخطيب، ثم عمل إماماً وخطيباً في المساجد الإسلامية منذ عام 1949. وحين انتقل إلى بغداد أخذ يهاجم السياسة غير الإسلامية للسلطات الملكية ثم الجمهورية. واعتقل مرات عديدة في العهدين. وفرضت عليه الإقامة الجبرية إبان حكم عبد الكريم قاسم لمدة سنة كاملة.

انتسب إلى «حزب التحرير الإسلامي»، ثم انسحب منه في مطلع السنينات لينتمي إلى «جماعة الإخوان المسلمين». اشتهر بمعاداته للاتجاه الاشتراكي الذي تبناه نظام حكم عبد السلام عارف، وقد أثار كتابه «حكم الإسلام في الاشتراكية» الصادر عام 1965 ضجة واسعة في كلاً الوسطين الحكومي والإسلامي. فاعتقل

(1) للاطلاع على تفاصيل مثيرة للحادث ينظر: فيصل حسون، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف.

(2) ينظر: ماجد النزاري، عبد الصاحب دخيل وبدايات الحركة الإسلامية المعاصرة؛ فائق عبد الكريم، عبد الصاحب دخيل: سيرة قائد وتاريخ مرحلة؛ وصلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص136.

مرات عديدة إبان حكم الأخوين عارف[1]. دخل في صراع مع الحكومة البعثية منذ الأشهر الأولى لاستلامها السلطة عام 1968. اعتقل ونفذ فيه حكم الإعدام فيه حزيران/ يونيو 1969 ودفن في بغداد بمقبرة الأعظمية.

## عبد العزيز الحكيم (1950-2009)



رئيس «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، وعضو «مجلس الحكم الانتقالي» (2003-2004) وعضو الجمعية الوطنية (2005). ورئيس «الائتلاف الوطني العراقي». ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1950. شارك في تأسيس «حركة جماعة العلماء المجاهدين في العراق» وكان عضواً في الهيئة الرئاسية للمجلس الأعلى في أول دورة له، ثم مسؤولاً للمكتب التنفيذي للمجلس في دورته الثالثة. ومنذ عام 1986 أصبح عضواً في مجلس الشورى المركزية للمجلس الأعلى وحتى انتخابه رئيساً للمجلس بعد اغتيال أخيه آية الله السيد محمد باقر الحكيم بسيارة مفخخة أثناء خروجه من صلاه الجمعة التي كان يؤمها في الصحن الحيدري بمدينة النجف الأشرف. فانتخب بعد الحادث بأربعة أيام رئيساً للمجلس بإجماع أعضاء الشورى المركزية[2]. نجا في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2004 من محاولة اغتيال استهدفته في مكتبه ببغداد. تزعم «الائتلاف العراقي الموحد» وخاض انتخابات عام 2005، وأصبح عضواً في الجمعية الانتقالية وفي مجلس النواب، ورئيسا لكتلة الائتلاف في مجلس النواب. توفي في 26 آب/ أغسطس 2009 في طهران بعد صراع مع مرض السرطان ودفن في النجف.

## عبد العزيز العقيلي (1919-1981)



وزير دفاع سابق وأحد الضباط الأحرار. ولد في الموصل عام 1919، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل، ثم التحق بالكلية العسكرية عام 1936 وتخرج فيها عام 1938 بدورتها 15، ودرس الحقوق أيضاً. ساهم في انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958، وعين قائداً للفرقة الأولى بعد نجاح الانقلاب.

عينه عبد الكريم قاسم في شباط/ فبراير 1959 سفيراً في إيران لكنه لم يلتحق بسبب اعتقاله بتهمة المشاركة في الانقلاب الفاشل الذي قام به عبد الوهاب الشواف. ساهم في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. وعين بعدها مديراً عاماً للموانئ. تحالف مع عبد السلام عارف للإطاحة بحكم البعث آنذاك، وقاد في عام 1964 الحملة العسكرية ضد الأكراد. دخل وزارة عبد الرحمن البزاز (1965- 1966) فكان يمثل جناح الصقور في حكومة الرئيس عبد السلام عارف، فقد اشترط لاشتراكه في الوزارة تشديد الهجوم على القوات الكردية، فشن هجوماً كاسحاً في فصل الشتاء واجبر البيشمركه على التقهقر. وبعد وفاة الرئيس عبد السلام عارف في حادث الطائرة الشهير تنافس مع عبد الرحمن عارف وعبد الرحمن البزاز للفوز برئاسة الجمهورية لكنه لم يحصل إلا على صوته هو، ورفض بعد فشله الاشتراك في وزارة أخرى. ليتحول إلى معارض يقود كتلة ضباط

---

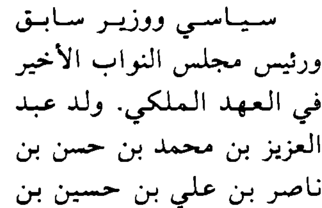
(1) مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص59-60.

(2) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المكتب السياسي، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ص86-91.

الموصل التي جدت للإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف. تعرض في 1 حزيران/ يونيو 1968 لمحاولة اغتيال عندما وقع انفجار داخل سيارته لكنه نجا بحياته. وبعد انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 تخوف البعثيون من نفوذه فاعتقل عام 1969 خوفا من التفاف ضباط الموصل حوله، وحكم عليه بالسجن بتهمة التجسس، وقتل بعدما تم تعذيبه في 17 أيار/ مايو 1981 .

## عبد العزيز القصاب (1882-1965)





سياسي ووزير سابق ورئيس مجلس النواب الأخير في العهد الملكي. ولد عبد العزيز بن محمد بن حسن بن ناصر بن علي بن حسين بن درع الجشعمي الراوي في بغداد عام 1888 لعائلة أصلها من راوة بمحافظة الأنبار. أدخله والده الكتاب لتعلم القراءة والكتابة، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية الحكومية في جانب الكرخ. ثم بالمدرسة الرشدية، وعندما بلغ الصف السابع الإعدادي وفي حزيران/ يونيو 1901سافر إلى اسطنبول لإكمال دراسة الطب، إلا انه التحق بعد سنة واحدة بالمدرسة الشاهانية في آب/ أغسطس 1902، وتخرج فيها في تموز/ يوليو 1905. ولما عاد إلى بغداد باشر بوظيفة في الإدارة العثمانية، وتنقل بين بغداد والسماوة والجزيرة والصويرة. وإبان الاحتلال البريطاني كان موظفا في السماوة فساهم بوصفه موظفاً عثمانياً هناك بإسناد حركة الجهاد. ولما استدعي إلى بغداد في منتصف آب/ أغسطس 1916 عين مديراً لقائمقامية قضاء الهندية ثم قضاء عانة[1].

بعد الاحتلال البريطاني عين رئيساً لبلدية الكرك، ثم قائمقاماً في قضاء الكوت مطلع عام 1921. وبعد تتويج فيصل الأول عينه متصرفا للواء الموصل بعد اغتيال متصرفها حامد السامرائي، ثم أعيد متصرفاً للواء الكوت في 4 نيسان/ ابريل 1921، ثم نقل في 30 كانون الثاني/ يناير 1922 متصرفا للواء كربلاء. ثم نقل إلى لواء المنتفق، وبعدها إلى مديرية الإدارة العامة بوزارة الداخلية (أيار/ مايو 1923).

عين وزيراً للداخلية في ثالث وزارات عبد المحسن السعدون (1928-1929). ثم وزيراً للزراعة والري في الوزارة الرابعة للسعدون (1929).ثم وزيراً للعدلية في وزارة ناجي السويدي (1929-1930)، ليشغل بعدها وزارة الداخلية في الحكومة التي شكلها جميل المدفعي عام 1935. في عام 1928 أصبح رئيساً لمجلس النواب في دورته الثالثة. وفي عام 1947 أصبح رئيساً لمجلس النواب إلا انه استقال من منصبه في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1948 احتجاجاً على موقف حكومة صالح جبر من وثبة 1948 .

انتخب أيضا نائباً عن بغداد في آذار/ مارس 1947 وحزيران/ يونيو 1948، واستقال من النيابة في آذار/ مارس 1950. وأعيد انتخابه رئيساً لمجلس النواب في آذار/ مارس 1947، وجدد انتخابه في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1947 و 21 حزيران/ يونيو 1948 حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1948. اعتزل الحياة السياسية بعد ذلك، وتوفي في بغداد في 12 حزيران/ يونيو 1965.

## عبد العزيز الونداوي (1945-)

الأمين العام لائتلاف عدل «عراق ديمقراطي ليبرالي». ولد عبد العزيز مصطفى جميل الونداوي في شباط/ فبراير 1945، من

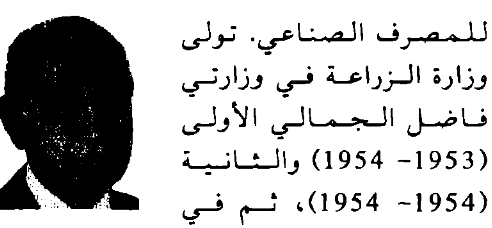
(1) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت، 1962.

أب تركماني وأم كردية. تنقل بين بغداد وكركوك وأربيل والكوت والموصل مع عائلته حيث كان والده يعمل مهندساً ومديراً للطابو. التحق بعد ذلك بكلية الهندسة في جامعة بغداد وتخرج فيها عام 1966، التحق بخدمة الاحتياط مهندسا في مديرية الطيران المدني العامة، منذ بداية عام 1968 حتى وصل إلى وظيفة مدير عام المطارات المدنية وكالة عام 1982، أنتقل بعدها إلى ديوان وزارة النقل والمواصلات، واستمر في عمله الأخير حتى تموز/ يوليو 1990. ساهم في أعداد مسودة قانون الطيران المدني الذي صدر برقم 147 لسنة 1974 وتم تطبيقه وقبوله بعد إقرار الجامعة العربية له من قبل كل الدول العربية، كما أعد عدداً من الدراسات الاستشارية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الأسكوا) ومجلس الطيران المدني للدول العربية، ومجلس وزراء النقل العرب، كان أهمها المشاركة في لجنة الخبراء لوضع إستراتيجية النقل في الوطن العربي لغاية عام 2015 والتي أقرتها الجامعة العربية ودراسات مختلفة في مجال العمل.

بعد إحالته على التقاعد عمل مع المعارضة العراقية منذ عام 1997 مرتبطا بـ«المؤتمر الوطني العراقي» إلا انه لم يغادر العراق ليلتحق بالمعارضة في الخارج. وبعد سقوط نظام البعث في نيسان/ ابريل 2003 عمل مديراً عاماً لدائرة المعلوماتية في «الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث» ونائباً لرئيس الهيئة .

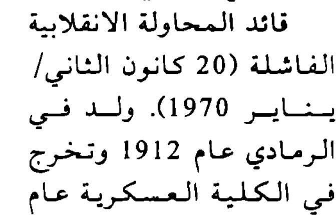
**عبد الغني الدلي (1913- 2010)**

وزير سابق. ولد في قضاء سوق الشيوخ عام 1913، التحق بكلية الحقوق في بغداد، ثم التحق بجامعة لندن حيث حصل على شهادته العليا في العلوم الاقتصادية. عمل مديراً



للمصرف الصناعي. تولى وزارة الزراعة في وزارتي فاضل الجمالي الأولى (1953- 1954) والثانية (1954- 1954)، ثم في وزارة أرشد العمري في 29 نيسان/ ابريل 1954 حتى استقالته في 16 حزيران/ يونيو على خلفية اتهامه بالإهمال في معالجة قضية الفيضانات[1]. كما شغل منصب سفير العراق في المغرب حيث توفي عام 2010.

**عبد الغني الراوي (1912-)**





**قائد المحاولة الانقلابية** الفاشلة (20 كانون الثاني/ يناير 1970). ولد في الرمادي عام 1912 وتخرج في الكلية العسكرية عام 1941. وتدرج في المراتب العسكرية حتى بلغ رتبة عقيد، اظهر ميلاً نحو فكر «الإخوان المسلمين». عين آمر فوج في عهد عبد الكريم قاسم لكنه نُحي عن منصبه بعد محاولة عبد الوهاب الشواف الانقلابية (آذار/ مارس 1959). شارك في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 إذ كلفه أحمد حسن البكر بالذهاب إلى الحبانية لقيادة اللواء الثامن والزحف نحو بغداد، كوفئ بعد ذلك بأن عين قائداً للفرقة الثالثة. وحين وقعت حركة 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 كان في إجازة خارج العراق وقد أيد الحركة وعين وزيراً للزراعة في وزارة طاهر يحيى الأولى، ولما كان ضد القرارات الاشتراكية التي اتخذتها الوزارة بتأميم عدد من البنوك والشركات، اعفي من منصبه وعين سفيراً في النمسا لكنه لم يلتحق بعمله. وعندما شكل عبد الرحمن عارف الوزارة عين الراوي نائباً له.

(1) للاطلاع على نص الاستقالة ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص96.

حاول بمساعدة إيرانية إسقاط نظام البعث في كانون الثاني/ يناير 1970 فقاد محاولة انقلابية للإطاحة بحكم احمد حسن البكر- صدام حسين[1]، أعلن راديو بغداد (في 21 كانون الثاني/ يناير 1970) عن كشفها وإعدام مجموعة من المتورطين فيها. هرب الراوي بعدها إلى إيران التي تعرض فيها لمحاولة اغتيال فاشلة، إلتجأ بعدها إلى المملكة العربية السعودية[2] وفي مذكراته التي عرضها في صحيفة الحياة في 7 تموز/ يوليو 2003، يعترف بالتعاون مع إيران أثناء محاولته الانقلابية، وأن السافاك والمخابرات الأمريكية كانوا يسعون لإعادة السلطة إلى مجموعة عبد الرزاق النايف بالتعاون معه وسعد صالح جبر، الذي كان همزة الوصل مع المخابرات الأمريكية.

**عبد الفتاح إبراهيم (1906-2003)**



أبو الحركة الاشتراكية في العراق، ومؤسس «جماعة الأهالي»، وزعيم «حزب الاتحاد الوطني» الماركسي الاتجاه في المدة (1946-1947). ولد عام 1906 لعائلة دينية معروفة من عانة. سكن منطقة باب الشيخ، وأكمل دراسته في الجامعة الأمريكية ببيروت وتخرج فيها عام 1928 وعين مدرساً في الموصل ثم البصرة. التحق بعدها عام 1930 بجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية لكنه عاد إلى بغداد قبل أن يكمل دراسته. أسس بالتعاون مع بعض الشباب المثقف «جماعة الأهالي» التي تفرع منها أحزاب اشتراكية وليبرالية، وكان فاعلاً أساسياً في كافة مبادرات ومشروعات وتنظيمات الجماعة. لكنَّه اتخذ موقفاً حازماً تجاه مشاركة بعض أعضاء الجماعة في وزارة حكمت سليمان المؤيدة لانقلاب بكر صدقي رافضاً الانضمام إليهم. زاد اهتمامه بالسياسة بعد تموز/ يوليو 1958 عبر مساندة حكم عبد الكريم قاسم بكتاباته[3].

يقارن مجيد خدوري بين كتابه «معنى الثورة» الصادر عام 1959 وبين كتاب جان جاك روسو «العقد الاجتماعي»، معتبرا كتاب معنى الثورة أفضل دفاع نظري عن «ثورة تموز» فقد أوضح فيه مبادئ الثورة وأهدافها وأهاب بجميع الفئات المتحررة أن يناصروها ويقفوا إلى جانبها فقد كان أشبه ببيان رسمي أوجز فيه للجيل الناشئ مضمون البرنامج الذي كان يحلم به منذ أمد بعيد ويرجو تحقيقه يوما ما. ومع أن الكتاب وفر بعض التوجيه والإرشاد للحكم الثوري، إلا انه لم يترك أي انطباع في عبد الكريم قاسم أو في نفوس أنصاره، وهكذا فشل إبراهيم عبد الفتاح حيث نجح روسو[4]. توفي في آب/ أغسطس 2003.

**عبد الفتاح محمد أمين**

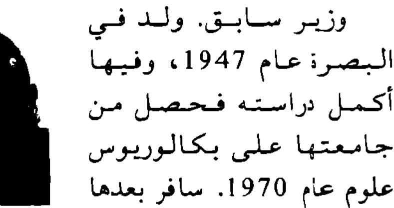
وزير سابق وعضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». كان من البعثيين المقربين من صدام حسين، في عام 1974 دخل القيادة القطرية لحزب البعث حتى عام 1982. عينه عام 1979 في أول وزارة يشكلها بعد استيلائه على الحكم وإزاحة أحمد حسن البكر

---

(1) ينظر تفاصل عملية الغزال في: برزان التكريتي، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، 78-89.
(2) علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص80-82.
(3) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص53.
(4) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص185-188.

وزير دولة لشؤون الحكم المحلي، ثم اعفي من منصبه عام 1982. ثم أعاد تعيينه وزيراً للشباب في 10 آب/ أغسطس 1986 لكنه بعد مرور سنة تقريبا قدم اقتراحاً بإلغاء الوزارة، فمنحه صدام عدداً من الأوسمة والأنواط. في عام 1990 طرد من جميع مناصبه.

**عبد الفلاح السوداني (1947-)**

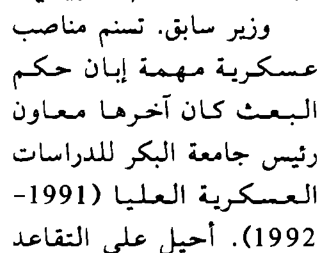



وزير سابق. ولد في البصرة عام 1947، وفيها أكمل دراسته فحصل من جامعتها على بكالوريوس علوم عام 1970. سافر بعدها إلى بريطانيا لإكمال دراسته فحصل على الدكتوراه في الكيمياء الحياتية من جامعة ويلز عام 1981. ساهم في تأسيس «البيت الإسلامي» في لندن، واختير رئيساً لـ «رابطة الشباب المسلم في لندن» واحد أعضائها منذ عام 1977. اختير وزيراً للتربية في حكومة إبراهيم الجعفري (2005). ثم اختير وزيراً للتجارة في حكومة نوري المالكي (2006-2009). استقال بعد اتهامات بالفساد وإلقاء القبض على شقيقه، وقد قبل رئيس الحكومة استقالته في 27 أيار/ مايو 2009، والقي القبض عليه في 30 من الشهر نفسه قبل سفره إلى دبي عندما أنزلت الطائرة التي يستقلها، ثم أفرج عنه في وقت لاحق.

**عبد القادر إسماعيل**

أحد مؤسسي «جماعة الأهالي»وعضو مؤسس لـ «جمعية السعي لمكافحة الأمية»، وعضو المجلس النيابي، وعضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» للمدة (1959-1963)، ورئيس تحرير جريدة «اتحاد الشعب» خلال المدة (1959-1960). بدأ مسيرته الثورية في «نادي التضامن». نجح في الحصول على مقعد في المجلس النيابي وذلك في انتخابات شتاء (1936-1937). عطلت وزارة حكمت سليمان صحيفته في 24 تموز/يوليو 1937، وأسقطت عنه الجنسية العراقية مع شقيقه يوسف في 11 آب/أغسطس 1937 بسبب مواقفه المناوئة لها. توجه بعدها إلى المنفى خارج العراق لمدة عشرين سنة، عاد عام 1958 ليدخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي كان يترأسها حسين أحمد الرضي (سلام عادل). فاحتل مراكز بارزة في الحركة الشيوعية، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية السورية أولا ثم في تلك العراقية، وأصبح زعيما لـ «أنصار السلام» في العراق[1] .

**عبد القادر جاسم العبيدي**




وزير سابق. تسنم مناصب عسكرية مهمة إبان حكم البعث كان آخرها معاون رئيس جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا (1991-1992). أحيل على التقاعد وفي 1 حزيران/ يونيو 1994 اعتقل وحوكم بتهمة سياسية وصدر بحقه حكم بالسجن سبع سنوات ومصادرة جميع أمواله المنقولة وغير المنقولة.

بعد سقوط نظام البعث في 2003 التحق بالجيش العراقي الجديد، وكان في طليعة القادة الذين شاركوا في بنائه، وشغل منصب رئيس أركان دائرة العمليات في رئاسة الأركان (أيار/ مايو - تشرين الثاني/ نوفمبر 2004) ثم قائداً لقوات غرب العراق (تشرين الثاني/ نوفمبر 2004- كانون الثاني/ يناير 2005) وكان آخر

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص52.

منصب قبل توليه حقيبة الدفاع في وزارة نوري المالكي هو قائد القوة البرية.

وفي 8 حزيران/ يونيو 2006 عين وزيراً للدفاع بعد 18 يوماً من تشكيل الوزارة.عد أشهر طلبت جبهة التوافق من المالكي استبداله، إلا أن المالكي رفض ذلك مؤثراً بقاءه على رأس وزارة الدفاع حتى استقالة الوزارة أواخر عام 2010.

**عبد الكاظم الشمخاني**

ينظر: لوج صدق الوفاء

**عبد الكاظم العطية (ت 1968)**

نائب سابق. ولد في الديوانية، وانتخب نائباً عنها منذ أيلول/ سبتمبر 1954 وحتى سقوط النظام الملكي في تموز/ يوليو 1958. توفي في بغداد في 27 أيار/ مايو 1968.

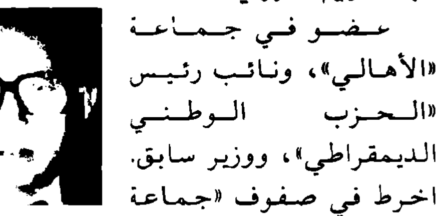
**عبد الكاظم المرزوك العواد (1909-1972)**

نائب سابق. ولد في الشامية عام 1909، وانتخب نائبا عن الديوانية في آذار/ مارس 1947. وجدد انتخابه في حزيران/يونيو 1947، وكانون الثاني/ يناير 1948، وأيلول/ سبتمبر 1954، وأيار/ مايو 1958. توفي في الكاظمية في 10 شباط/ فبراير 1972.

**عبد الكريم أحمد الداود (1922-)**

سكرتير اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (1953- حزيران/يونيو 1954) من مواليد أربيل 1922، انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1945. تمكن بعد اعتقال بهاء الدين نوري السكرتير السابق للجنة المركزية من تشكيل قيادة جديدة للحزب برئاسته وعضوية ناصر عبود وعبد الله عمر محي الدين وحسين أحمد الرضي (سلام عادل)، ومحمد صالح العبلي. وفي كانون الثاني/يناير 1954 عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً قررت فيه تجميد الميثاق الوطني للحزب (1944). كما لعب الداود دوراً مهماً من خلال مشاركة الحزب في «الجبهة الوطنية المتحدة» التي تشكلت في 2 أيار/مايو 1954 والتي أقيمت لأغراض انتخابية بحتة وضمت «الحزب الوطني» و«حزب الاستقلال» وبعض الشخصيات المستقلة. كما شارك الحزب أيضا في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني والذي عقد في لندن (21-24 نيسان/ ابريل 1954). ومثل الحزب فيه حسين أحمد الرضي. وبعد هروب حميد عثمان (مسؤول لجنة سجن الكوت) من معتقله في 16 حزيران/ يونيو 1954 تسلم قيادة الحزب، وتراجع الداود إلى المرتبة الثانية بعد عثمان. اعتقل في تشرين الأول/أكتوبر 1955. أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب (1958-1963) للتعويض عن الخسائر التي أصابت الحزب الشيوعي وموجة الاعتقالات التي طالت قياداته. وأعيد انتخابه عضواً في اللجنة عام 1964[1] ترك العمل الحزبي واستقر في بيروت.

**عبد الكريم الأزري**





عضو في جماعة «الأهالي»، ونائب رئيس «الحزب الوطني الديمقراطي»، ووزير سابق. انخرط في صفوف «جماعة الأهالي» منذ تأسيسها، وساهم في عام 1934 في تأسيس «نادي القلم». كما ساهم في تأسيس «الحزب الوطني الديمقراطي» عام 1946، وانتخب في نيسان/ابريل 1946 نائبا للرئيس،

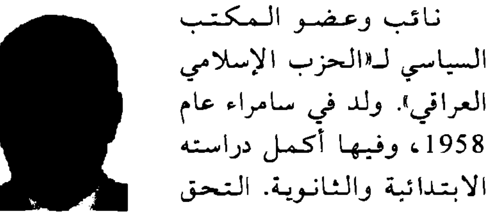
(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص73-77.

لكنه خرج من الحزب بعدما شعر بقوة التيار اليساري داخل الحزب. اختير وزيرا للمالية لأول مرة في وزارة توفيق السويدي (1950)، ثم في وزارتي فاضل الجمالي (1953- 1954) و (1954) ثم في وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة (1958). وشغل منصب وزير المالية في حكومة الاتحاد العربي الهاشمي. لجأ في 14 تموز/ يوليو 1958 إلى السفارة الأمريكية في بغداد. وعاش منذ ذلك الوقت منفيا في الولايات المتحدة. خلال عامي 2001 و 2002 شارك في المناقشات حول «إعلان شيعة العراق» وكان من بين الموقعين عليه. (ينظر: إعلان شيعة العراق).

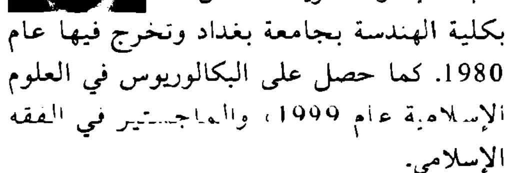
### عبد الكريم الحسني الحجازي

ينظر: الديمقراطي الأخضر (الحزب).

### عبد الكريم السامرائي (1958-)



نائب وعضو المكتب السياسي لـ«الحزب الإسلامي العراقي». ولد في سامراء عام 1958، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية. التحق بكلية الهندسة بجامعة بغداد وتخرج فيها عام 1980. كما حصل على البكالوريوس في العلوم الإسلامية عام 1999، والماجستير في الفقه الإسلامي.



انتمى إلى الحركة الإسلامية منتصف السبعينات، واعتقل مرات عدة كان أولها عام 1987، وحكم عليه بالسجن. حصل على مقعده في «مجلس النواب» عام 2005 عن مدينة سامراء، انضم إلى تحالف العراقية واختير وزيرا للعلوم والتكنولوجيا في وزارة نوري المالكي الثانية عام 2010.

### عبد الكريم الشيخلي (1935-1980)



عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (1964-1971)، ووزير سابق. من مواليد بغداد 1935، انتمى خلال الأربعينات إلى حزب البعث وكان ممن اشترك في محاولة الاغتيال الفاشلة لعبد الكريم قاسم وأصدرت محكمة الشعب حكماً غيابياً بالإعدام ضده في 31 آذار/ مارس 1959.

وفي عام 1963 كان ضمن «الحرس القومي» الذين لعبوا دوراً رئيساً في تصفية العناصر الشيوعية والموالية لعبد الكريم قاسم. وفي العام التالي حكم عليه بالإعدام غيابياً بتهمة المشاركة في محاولة لاغتيال الرئيس عبد السلام عارف.

في 4 أيلول/ سبتمبر 1964 أعتقل أثناء موجة الاعتقالات التي طالت البعثيين. أصبح عضواً في القيادة القطرية والقومية لحزب البعث التي تشكلت عام 1964 واستمر في منصبه حتى عام 1971. كما دخل عضوية مجلس قيادة الثورة (1969-1971) وشغل أيضا منصب وزير الخارجية (في 30 تموز/ يوليو 1968 حتى أيلول/ سبتمبر 1971). وعضوية مجلس قيادة الثورة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1969. ثم أصبح مندوب العراق في الأمم المتحدة (1971-1978). استدعي إلى بغداد في شباط/ فبراير 1978 ثم اعتقل وحكم عليه بالسجن لست سنوات بتهمة التآمر، ثم أفرج عنه بعد مدة وجيزة. وفي 8 نيسان/ ابريل 1980، قتل برصاصة في رأسه في منطقة الأعظمية وفر الجاني من دون أن يعرف[1].

(1) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ص44-45.

## عبد الكريم العنزي (1954-)



قيادي بارز في «حزب الدعوة الإسلامية- تنظيم العراق»، ووزير سابق (2005). ولد في بغداد عام 1954. حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة بغداد عام 1976. انخرط في صفوف حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق وأصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب. في عام 1979 صدر بحقه حكم بالإعدام. في حزيران/ يونيو 2004 أصبح عضواً في المجلس الوطني المؤقت، ثم انضم إلى «الائتلاف العراقي الموحد» وحصل على مقعد في الجمعية الوطنية الانتقالية (2005). عين وزير دولة لشؤون الأمن الوطني في وزارة إبراهيم الجعفري (2005). انشق عام 2009 عن حزبه، ليؤسس حزباً جديداً هو «حزب الدعوة الإسلامية- تنظيم الداخل».

## عبد الكريم الماشطة (1881-1959)



عضو فاعل في «حركة أنصار السلام» منتصف القرن الماضي. ولد الشيخ عبد الكريم عبد الرضا الماشطة في الحلة عام 1881. التحق بالكتاتيب لتعلم القراءة والكتابة، ثم درس مقدمات العلوم الدينية، وفي بداية القرن العشرين ذهب إلى النجف الأشرف للدراسة في حوزتها العلمية. تأثر بأجواء الحراك الفكري آنذاك حول الدستور الإيراني المعروفة بقضية المشروطة والمستبدة، وانضوى في تيار الملا كاظم الخراساني الذي دعم تيار المشروطة المساند للحركة الدستورية. إبان الثورة العراقية الكبرى عام 1920 نشط الماشطة في مساندتها، فاعتقلته السلطات البريطانية مع بعض أفراد عائلته، وأطلق سراحهم بعد مدة .

عند تأسيس «حزب الشعب» عام 1946 ساهم الشيخ الماشطة في تأسيس فرع الحلة للحزب الذي أداره شقيقه عبد الوهاب الماشطة. وفي بداية الخمسينات انضم الشيخ الماشطة إلى «حركة أنصار السلام» التي تزعمها المحامي عزيز شريف، وكان أول رجل دين عراقي يوقع على بنود ميثاق السلم الأول. وفاز الماشطة بعضوية المجلس الوطني لأنصار السلام في العراق بعد إجراء الانتخابات في المؤتمر الثاني للحركة في 15 نيسان/ ابريل 1959. كما انتخب عضوا في «مجلس السلام العالمي»، ومنح الوسام الذهبي في الذكرى العاشرة لتأسيسها تقديراً لجهوده في دعم الحركة.

وعلى صعيد نشاطه السياسي خاض الانتخابات النيابية عام 1954 متحالفا مع تكوينات الجبهة الوطنية، وقد تعرضت نشاطاته للتضييق، وتعرض للاعتقال في حزيران/ يونيو لكن القاضي رد الدعوة وبُرأ الشيخ الماشطة فأفرج عنه. ولم يتمكن الماشطة من الفوز في تلك الانتخابات التي أجريت في التاسع من الشهر نفسه.

لما تأسست «جبهة الاتحاد الوطني» مطلع شباط/ فبراير 1957 ساند تشكيل فرعها في الحلة. وبعد الإطاحة بالحكم الملكي نشر الشيخ الماشطة عدداً من المقالات في الصحف البغدادية المؤيدة للجمهورية. وعند تشكيل «جماعة علماء الدين الأحرار» كان عضواً مؤسساً فيها، وقد اتهم بالشيوعية. توفي في إحدى مستشفيات بغداد في 3 أيلول/ سبتمبر 1959 ونقل جثمانه إلى الحلة ومنها شيع إلى مثواه الأخير في النجف الأشرف[1] .

(1) أحمد الناجي، الشيخ عبد الكريم الماشطة أحد رواد التنوير في العراق.

**عبد الكريم زيدان (1917-)**



زعيم والمراقب العام لجماعة «الإخوان المسلمين» في العراق. ولد عبد الكريم زيدان بهيج العاني في بغداد عام 1917 التحق بدار المعلمين الابتدائية وبعد تخرجه فيها عين معلما في المدارس الابتدائية، ثم دخل كلية الحقوق ببغداد وتخرج فيها. عين بعدها مديراً لثانوية النجيبية الدينية. التحق بمعهد الشريعة الإسلامية من جامعة القاهرة ونال الماجستير وحصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام 1962. عمل في كلية الحقوق بجامعة بغداد، ثم بكلية الآداب بالجامعة نفسها، ثم عين عميدا لكلية الدراسات الإسلامي. أصبح عضوا في قيادة الإخوان المسلمين في العراق منذ عام 1958 ثم أصبح المراقب العام للإخوان خلفا لمحمود الصواف عام 1960، واستمر كذلك حتى عام 1992 رغم تلاشي دور الجماعة وتضاؤل دورها.

عين وزيراً للأوقاف في أول حكومة يشكلها البعثيون عقب انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 برئاسة عبد الرزاق النايف. حينها برز تيار في الجماعة يقوده محمد فرج الشيخلي يعارض توجهات زيدان. وقد انكشف التنظيم بفعل الخلافات الداخلية والانشقاق الذي حدث داخله. في عام 1992 غادر العراق ليقيم في اليمن ويعمل أستاذا في جامعة صنعاء.

**عبد الكريم فرحان (1922-)**

وزير سابق. كان عضوا في اللجنة العليا لتنظيم «الضباط الأحرار». ولد في تكريت عام 1922، تخرج في الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان عام 1941، درس الحقوق أيضا، والتحق بإحدى الدورات في انكلترا.

في آذار/ مارس 1959 اعتقل بعد محاولة عبد الوهاب الشواف الانقلابية الفاشلة وأفرج عنه في 11 تموز/ يوليو 1959. كان أحد القادة العسكريين المساهمين في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963، إذ إلتحق بمبنى الإذاعة والتلفزيون الذي أصبح مقرا لقيادة الانقلاب. وعين بعد الانقلاب أمر موقع بغداد ثم قائد الفرقة الأولى في الموصل. ساند الرئيس عبد السلام عارف في حركة 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 إذ أرسل فوج مشاة صباح ذلك اليوم لإسناد عارف الذي كافأه بتعيينه وزيرا للإرشاد في وزارة طاهر يحيى، وعضواً في مجلس قيادة الثورة وأميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي في العراق عام 1964، وعضواً في القيادة السياسية لمصر والعراق. وفي حزيران/ يونيو 1965 استقال من جميع مناصبه اثر خلاف مع الرئيس عارف .

عندما شكل عبد الرحمن عارف وزارته الوحيدة عين فرحان وزيراً للإصلاح الزراعي أصالة ووزارة الزراعة وكالة ثم أدمجت الوزارتان فأصبح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي. واستمر في منصبه في وزارة طاهر يحيى التي أطاح بها انقلاب البعث في 17 تموز/ يوليو 1968. لكنه كان قد استقال من منصبه قبل أسبوعين من الانقلاب. اعتقل وعذب وأطلق سراحه بعد عامين. تمكن من الهرب خارج العراق بعد ذلك، استقر في السويد.

**عبد الكريم قاسم (1914-1963)**



مؤسس الجمهورية العراقية، ورئيس الوزراء، وزير الدفاع، والقائد الأعلى للقوات المسلحة (1958-1963). من مواليد حي المهدية في رصافة بغداد في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914، اتفق المؤرخون على أن أبوه (جاسم محمد بكر الزبيدي) كان سنياً فيما

اختلفوا في أثنية ومذهبية أمه فقد ذهب حنا بطاطو إلى القول أن أمه كردية فيلية، وذهب اليعازر بعيري إلى القول أن أمه كردية وهو رأي أوريل دان مضيفاً أن أباه تركماني. في حين يرى مجيد خدوري أن أمه كانت عربية شيعية[1]، وهو الرأي الذي رجحه عقيل الناصري[2] كان عبد الكريم قاسم الابن الرابع في العائلة المكونة من خمسة أبناء. انتقلت عائلته تحت وطأة الظروف المالية القاسية التي كانت البلاد تمر بها إبان الاحتلال البريطاني إلى الصويرة. وفي عام 1921 دخل عبد الكريم مدرسة الصويرة الابتدائية. أكمل دراسته الابتدائية في المدرسة المأمونية في بغداد بعد عودة عائلته إليها عام 1926. دخل في العام التالي الثانوية المركزية للبنين وفيها تخرج عام 1931.

في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 عين معلماً لمادة اللغة الإنجليزية في مدرسة الشامية الابتدائية في لواء الديوانية، لكنه استقال من وظيفته بعد مرور أقل من سنة. دخل الكلية العسكرية (1932-1934) قضى بعد تخرجه فيها خمس سنوات في الخدمة العسكرية برتبة ملازم ثان في عدد من الوحدات العسكرية في أنحاء مختلفة من العراق. دخل بعد ذلك كلية الأركان (1940-1941) ولدى تخرجه عمل تحت إمرة العقيد محي الدين محمود (-1956) الذي أثرت صحبته بقاسم أيما تأثير. وما بين عامي (1948-1949) اشترك في حرب فلسطين. التحق بدورة الضباط القدامى في مدرسة كبار الضباط في ديفايزس (إنكلترا) 1950. في عام 1956 انضم إلى حركة «الضباط الأحرار»، وعشية الانقلاب الذي قاده في 14 تموز/ يوليو 1958 كان برتبة زعيم ركن وقائداً للواء المشاة التاسع عشر في الفرقة الثالثة[3].

ساهم كضابط في إخماد حركات سوق الشيوخ منتصف الثلاثينات، وفي «حركة مايس 1941» كان يدرس في كلية الأركان وقد شارك بعد استدعائه وبقية زملائه الطلاب في الكلية للمشاركة في قتال القوات البريطانية وقد اشترك قاسم في العمليات العسكرية لمنطقة الفرات الأوسط ضمن القيادة الغربية بمنصب ضابط ركن لواء المشاة التاسع تحت إمرة العقيد الركن كامل شبيب. كما ساهم في إخماد حركة بارزان عام 1945، واشترك في حرب فلسطين عام 1948[4].

قاد الانقلاب الدامي الذي أطاح بالحكم الملكي في العراق، وترأس مجلس الوزراء واحتفظ بوزارة الدفاع لنفسه، ولكنه سرعان ما دخل في صراعات مع مجموعات مختلفة بينهم أعضاء حركته وعلى رأسهم عبد السلام عارف، والقوميون، والشيوعيون، ووصلت الأمور حد السعي إلى الانقلاب على حكمه فقاد عبد الوهاب الشواف محاولة انقلابية في الموصل مثلما حاول رشيد عالي الكيلاني العائد من منفاه تدبير انقلاب عسكري. ثم بادر البعثيون إلى اغتياله في المحاولة التي تم تنفيذها في شارع الرشيد عندما أمطرت سيارته بوابل من الرصاص أصيب على أثرها ودخل المستشفى.

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص102.

(2) يرى الناصري أن أم عبد الكريم قاسم (كيفية حسن يعقوب الساكني) تنتمي إلى عائلة شيعية عربية. حيث يرى إن مناهضي قاسم ادعوا أن والدته غير عربية نظراً لانتمائها المذهبي الشيعي. وقد درج كتاب التيار القومي ومن اليمينيين الطائفيين، على اعتبار الأغلبية الشيعية هي غير عربية الانتماء والأصل.
ينظر: عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم: من ماهيات السيرة الذاتية، ص161.

(3) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص88.

(4) حول دوره في هذه المعارك ينظر: عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم: من ماهيات السيرة الذاتية، الفصل الرابع.

حاول أن يعيد الحياة الحزبية وإجازة بعض الأحزاب والتوصل إلى حل للقضية الكردية، ولعبت مطالبته بالكويت علامة فارقة في مسيرته.

اختلف معاصروه ومن تبعهم في تقديره فقد روج أعداءه انه دكتاتور مستبد، وقال عنه آخرون انه ضعيف إزاء أعدائه، معتقدين أن ضعفه كان وراء وصوله إلى مصيره الدامي عندما حاصره الانقلابيون من البعثيين والضباط القوميين في مقره بوزارة الدفاع، واقتادوه إلى مبنى الإذاعة حيث نفذ فيه حكم الإعدام دون محاكمة في 9 شباط/ فبراير 1963.

### عبد الكريم مصطفى نصرت (ت 1964)



أول قائد لـ «الحرس القومي»، وعضو «المجلس الوطني لقيادة الثورة» والمكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي (1963). تخرج في الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان وتدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد ركن. وقبل انقلاب تموز/ يوليو 1958 انخرط في تنظيم«الضباط الأحرار». وقبيل انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 أضيف اسمه عضواً في «المجلس الوطني لقيادة الثورة» والمكتب العسكري بهدف زيادة عدد الضباط من ذوي الرتب العسكرية العالية. ثم عين بعد نجاح الانقلاب قائدا للحرس القومي، بعدما لعب دوراً مهماً في الانقلاب عندما قاد الهجوم على وزارة الدفاع حيث يتحصن عبد الكريم قاسم. استقال قبل إقصاء البعث من السلطة على يد عبد السلام عارف بسبب اصطدامه بقيادة الحرس القومي الأقدم منه حزبياً فاستبدل بمنذر الونداوي، وعين بعدها قائداً للفرقة الرابعة التي كانت القوة العسكرية الوحيدة الموجودة في بغداد. ثم عين قائداً حزبياً في التنظيم العسكري للبعث بعد 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963. وفي 4 أيلول/ سبتمبر1964 أعتقل أثناء موجة الاعتقالات التي طالت البعثيين. بتهمة تدبير انقلاب عسكري لمصلحة الحزب ضد حكومة عبد السلام عارف. «قتل بتمثيلية بائسة وعرض قاتله على التلفاز ليدعي أنه قتله لأسباب أخلاقية»[1]عام 1964.

### عبد اللطيف الدراجي (1913–1966)



وزير سابق، ولد في الرمادي عام 1913، وتخرج في الكلية العسكرية عام 1937، اشترك في انقلاب 14 تموز/يوليو 1958 إذ دخل مع عبد السلام عارف سوية عندما كان الدراجي يقود كتيبة من اللواء العشرين تحت إمرة عارف. عين بعد الانقلاب آمراً للواء العشرين، ثم آمراً للكلية العسكرية. اجبر على تقاعد في نيسان/ابريل 1959 بعد اتهامه بالمشاركة في انقلاب عبد الوهاب الشواف (آذار/ مارس 1959). عين بعدها محافظاً للكوت ثم الموصل. لم يكن صاحب دور يذكر في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم لكن قربه من عبد السلام عارف مكنه من الحصول على منصب سفير في ليبيا عام 1964 ثم عين وزيراً للداخلية في 6 أيلول/سبتمبر 1964. توفي في حادث الطائرة الذي قتل فيه عبد السلام عارف في نيسان/ ابريل 1966[2].

---

(1) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص397.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص348؛ علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص89-90.

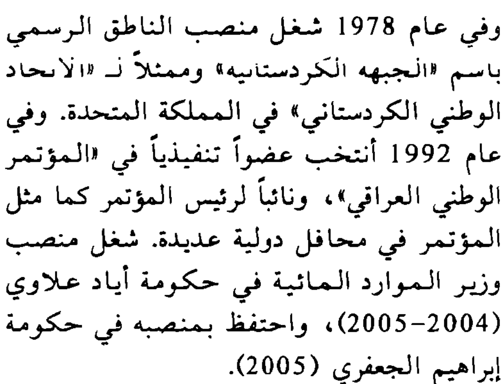
**عبد اللطيف الشواف (ت 1996)**

وزير سابق، من مواليد بغداد، عمل قاضياً في البصرة (1950-1959). شغل منصب رئيس مجلس تجارة الحبوب ومديراً لجمعية التمور العراقية. قدم طلبا لتأسيس «جمعية الصداقة العراقية البلجيكية». عرف انه كان ديمقراطياً لكن بميول يسارية معتدلة الأمر الذي جعل منه شخصية مقبولة من وجهة نظر البريطانيين من الوزير الذي سبقه (إبراهيم كبة) الذي عرف بعدائه الشديد للمصالح البريطانية. فعين وزيراً للتجارة في تموز/ يوليو 1959 في الحكومة التي ترأسها عبد الكريم قاسم[1]. ليخرج من الوزارة في التعديل الخامس الذي أجراه قاسم في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960.

**عبد اللطيف الهميم**

ينظر: جماعة علماء العراق.

**عبد اللطيف رشيد (1944-)**



وزير سابق. ولد في السليمانية عام 1944. سافر إلى المملكة المتحدة وفيها أكمل دراسته العليا في الهندسة (1964-1976). وفي عام 1978 شغل منصب الناطق الرسمي باسم «الجبهه الكردستانيه» وممثلاً لـ «الاتحاد الوطني الكردستاني» في المملكة المتحدة. وفي عام 1992 أنتخب عضواً تنفيذياً في «المؤتمر الوطني العراقي»، ونائباً لرئيس المؤتمر كما مثل المؤتمر في محافل دولية عديدة. شغل منصب وزير الموارد المائية في حكومة أياد علاوي (2004-2005)، واحتفظ بمنصبه في حكومة إبراهيم الجعفري (2005).

**عبد اللطيف وزاره ى**

ينظر: الحركة الإسلامية في كردستان العراق.

**عبد الله إسماعيل أحمد (1927-)**

عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» ووزير سابق. من عائلة فلاحية كردية. انتمى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وتدرج في صفوفه إلى أن أصبح عضوا في مكتبه السياسي. اعتقل إبان العهد الملكي وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين وذلك بسبب مشاركته في التظاهرات إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. في عام 1972 انتمى إلى حركة التقدميين الأكراد. وفي نيسان/ ابريل 1974 عين وزير دولة[2]، واستمر بمنصبه في وزارة صدام التالية (1979).

**عبد الله الشافعي**

زعيم تنظيم «أنصار السنة في العراق» والذي يعتقد أنه على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، كما يعتقد أنه تلقى تدريبات في معسكرات القاعدة في أفغانستان. رصدت الحكومة العراقية التي تتهمه بالتورط بأعمال إرهابية مبلغ (50,000) دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه.

**عبد الله سلوم (1932-1998)**

وزير سابق وعضو في القيادة القطرية لـ «حزب البعث العربي الاشتراكي» (1964-1970). ولد في سامراء عام 1932، درس التاريخ الإسلامي وحصل على شهادة الماجستير، أصبح بعد انقلاب تموز/ يوليو 1968 وزيراً للثقافة والإعلام حتى عام 1969،

(1) نوري عبد الحميد العاني [وآخرون]، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص12.
(2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، ص844.

ثم وزيراً للدولة، وعضواً في القيادة القطرية لحزب البعث حتى عام 1970. وسفيراً في الهند. اعتقل وسجن في مبنى الأمن الخاص خلال المدة آب/ أغسطس 1988 وحتى آب/ أغسطس 1990. مات بمرض القلب في 20 أيار/ مايو 1998.

### عبد الله صافي اليعقوبي (1877–1939)

عضو «مجلس الأعيان» إبان العهد الملكي. ولد في كركوك عام 1877، لعائلة كركوكية ميسورة. درس على أساتذة خصوصيين. وعين كاتباً في محكمة بداءة كركوك عام 1896، فحاكما بها (1904)، فعضواً بمجلس إدارة اللواء (1908).

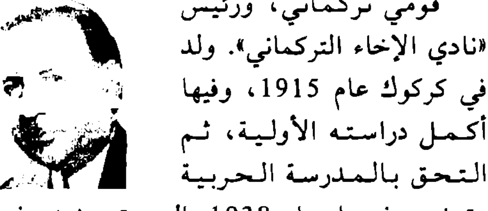
انتخب عام 1913 نائباً عن كركوك في مجلس المبعوثين، وجدد انتخابه عام 1914 حتى الهدنة. ومضى إلى الحرب في جنوب العراق على رأس المجاهدين من أبناء بلدته عام 1915. وعين عضواً بـ«مجلس الأعيان» العراقي في تموز/ يوليو 1925، وجدد تعيينه إلى وفاته في بغداد في 4 شباط/ فبراير 1939.

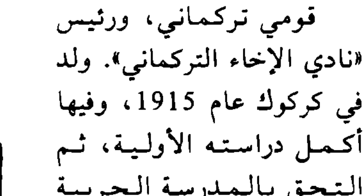
### عبد الله فاضل السامرائي (ت 1997)



وزير سابق، وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. عين وزير دولة (23 كانون الثاني/ يناير -4 أيلول/ سبتمبر 1977). ثم عين وزيرا للأوقاف والشؤون الدينية في الوزارة التي شكلها سعدون حمادي عام 1991. واحتفظ بالمنصب في وزارة محمد حمزة الزبيدي التي تلتها (13 أيلول/ سبتمبر 1991- 5 أيلول/ سبتمبر 1993). اغتيل في 12 كانون الثاني/ يناير 1997 في أحد شوارع بغداد. وبحسب وفيق السامرائي فان الاغتيال تم بتدبير من صدام حسين نفسه[1].

### عبد الله عبد الرحمن (1915–1980)

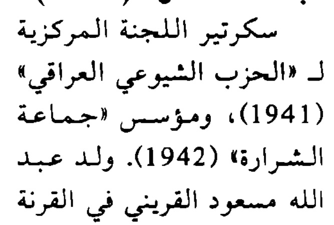


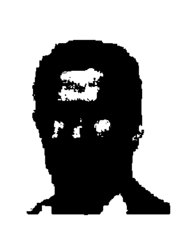


قومي تركماني، ورئيس «نادي الإخاء التركماني». ولد في كركوك عام 1915، وفيها أكمل دراسته الأولية، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام 1938. التحق وخدم في صفوف الجيش العراقي، حتى إحالته على التقاعد عام 1962.

انتخب رئيساً لنادي الإخاء التركماني عام 1963. وبرز بوصفه قومياً وقيادياً تركمانياً. اعتقل عام 1979، واعدم في 16 كانون الثاني (يناير) 1980.

### عبد الله مسعود (1910–)





سكرتير اللجنة المركزية لـ «الحزب الشيوعي العراقي» (1941)، ومؤسس «جماعة الشرارة» (1942). ولد عبد الله مسعود القريني في القرنة في البصرة عام 1910. التحق في الثالثة عشر من عمره بالإرسالية الإنجيلية الأمريكية في البصرة مظهراً تفوقه على أقرانه. عمل معلماً ومحامياً. في عام 1935 إنضم إلى الحركة الشيوعية، وكان على رأس التنظيم الشيوعي الوليد في كلية الحقوق في بغداد.

في تشرين الأول/أكتوبر 1938 التقى بيوسف سلمان يوسف (فهد) واتفقا على العمل سوية من أجل القضية الشيوعية، وتمكنا معاً من

(1) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، ص187.

إعادة الحياة في الحركة، وعندما شكلا اللجنة المركزية لإدارة التنظيم في كانون الثاني/ يناير 1941 انتخب عبد الله مسعود القريني (رياض) سكرتيراً للجنة المركزية التي ضمت فهد، وديع طليا، جورج يوسف ستو، نعيم طويق، وحسين الحاج طه.

اعتقل في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1941، فأعاد فهد تشكيل اللجنة المركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ليتولى هو منصب سكرتير اللجنة المركزية للحزب. وليصبح عبد الله مسعود الرجل الثاني فيها رغم انه كان معتقلاً في الفاو. عاد إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بعد الإفراج عنه في 27 نيسان/ أبريل 1942، وباشر مهامه الحزبية كنائب لفهد. تمكن مسعود مع ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية هم: صفاء الدين مصطفى ونعيم طويق ووديع طليا، من السيطرة على أجهزة الحزب الطباعية وأصدروا جريدة «الشرارة الجديدة» وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1942 دعى إلى عقد مؤتمر عام للتنظيم أطلق عليه اسم «مؤتمر وعي الطبقة العاملة» حضره (26) مندوباً يمثلون العديد من منظمات الحزب وانتخبوا لجنة مركزية من أحد عشر عضواً وأدرج اسم فهد ليكون من بين أعضائها في حين استعاد عبد الله مسعود منصب سكرتير اللجنة المركزية. لكن سرعان ما تصدى أنصار فهد لمحاولة مسعود فأبطلوا قرارات المؤتمر وشكلوا لجنة مركزية جديدة ابعد عنها مسعود وأنصاره. وقد عرف هذا الانشقاق باسم «جماعة الشرارة»، نسبة إلى صحيفتهم. كما يسمون بـ «المؤتمرين». وقد استمرت الجماعة بالعمل وإصدار الجريدة حتى حزيران/يونيو 1943 حيث توقفت عن الصدور.

وانضم في عام 1946 إلى «حزب الاتحاد الوطني»[1].

**عبد المجيد الخوئي (1962-2003)**



أحد أبناء المرجع الشيعي آية الله السيد أبو القاسم الخوئي. ولد في النجف الأشرف في 16 آب/ أغسطس 1962. تلقى تعليماً دينياً في حوزة النجف الأشرف. ساهم في انتفاضة آذار/مارس 1991 ضد حكم الرئيس صدام حسين، وهرب بعدها إلى خارج العراق وأقام في بريطانيا ليدير مؤسسة الإمام الخوئي بالإنابة عن شقيقه محمد تقي الخوئي، ثم أصبح الأمين العام للمؤسسة بعد اغتيال محمد تقي عام 1994. دعم بقوة الإطاحة بصدام حسين وأسس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 «المجلس الشيعي العراقي»، وكان من أوائل العائدين بعد احتلال القوات الأمريكية للنجف الأشرف. قتل بمدينة النجف الأشرف في 10 نيسان/ ابريل 2003[2].

**عبد المجيد كنه (1887-1920)**



احد رجال الحركة الوطنية في العراق. ولد عام 1887 وتعلم القراءة والكتابة في جوامع بغداد. دخل المدرسة الرشدية العسكرية، وبعد تخرجه فيها عمل موظفا في العدلية في بغداد. انتمى عام 1912 إلى النادي الأدبي عند تأسيسه في بغداد. وعندما احتلت القوات البريطانية البصرة عام 1914 كان من بين

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص104-105؛ سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 1، ص61.

(2) وحيد عبد المجيد وآخرون، عبد المجيد الخوئي: الرؤيا والنهج، ص60-61.

المجاهدين المدافعين عنها، رغم أنه كان قد اعتقل بسبب اتهامه بمحاولة اغتيال قائد شرطة بغداد العثماني، وشارك في معركة الشعيبة. وعند تأسيس جمعية حرس الاستقلال انتمى إليها وكان من أبرز أعضائها تحمسا. لعب دوراً كبيراً في حث الناس على إعلان رفضهم للاحتلال البريطاني، وعندما أمرت سلطات الاحتلال بنفي بعض رجال الحركة الوطنية (جعفر أبو التمن، علي البازركان..) وقف عبد المجيد كنه إلى جانبهم وساهم في تهريبهم خارج بغداد[1]. فكان «من مغاوير بغداد الذين ساعدوا الحركة الوطنية مساعدة كبيرة... وقد ألف عصابة من الأعوان لهذا الغرض، وأخذ يهدد من يتعاون مع الانكليز من وجهاء بغداد بالقتل. وقد ألقت الشرطة القبض عليه بعد واقعة خضر إلياس (التي حدثت إبان محاولة الانكليز اعتقال يوسف السويدي في آب/ اغسطس 1920) وعندما قامت الشرطة بالتفتيش في بيت السويدي عثرت على رسالة وجهها عبد المجيد كنه يطلب فيها مبلغا من المال لسد احتياجات أعوانه، فأسرعت لإلقاء القبض عليه وحبسته في سجن السراي لتقديمه إلى المحكمة العسكرية التي حكمت عليه بالإعدام شنقاً ونفذ الحكم في فجر 25 أيلول/ سبتمبر 1920»[2] في قلعة المدفعية الواقعة قرب ساحة الميدان ببناية مقر وزارة الدفاع في باب المعظم. ودفن في مقبرة العائلة في جوار الشيخ جنيد البغدادي قرب مرقد النبي يوشع (عليه السلام).

### عبد المجيد محمود

ينظر: نادي البعث العربي

### عبد المحسن السعدون (1880-1929)



وزير ورئيس وزراء ورئيس مجلس النواب الأسبق. ينتمي عبد المحسن السعدون إلى أسرة السعدون التي هبطت العراق من الحجاز في أوائل القرن السادس عشر، ثم أسست في المنتفق جنوبي العراق إمارة دامت أكثر من ثلاثمائة سنة حتى قضى عليها الوالي مدحت باشا عام 1869 وجعل منها لواءً من ألوية العراق[3].

ولد عبد المحسن بك إبن فهد باشا ابن علي بن ثامر بن سعدون بن محمد بن مانع الثاني ابن شبيب الثاني ابن مانع الأول في الناصرية عام 1879. تلقى تعليمه في كلية خاصة بأبناء المشايخ في الأكاديمية العسكرية في اسطنبول وأمضى فيها أربع سنوات. دخل بعدها المدرسة الحربية العالية وتخرج فيها ضابطاً برتبة ملازم ثان عام 1899. خدم وأخوه (عبد الكريم السعدون) كمرافقين للسلطان عبد الحميد الثاني حوالي عام 1905. وبعد إعلان انقلاب الاتحاديين خفضت رتبته ونقل إلى (أدرنه) باعتباره من تبعة السلطان الذي نحي عن الحكم، الأمر الذي دفعه إلى رفض القرار وتوجه إلى بغداد وقدم استقالته في وقت لاحق.

في عام 1910 عاد إلى اسطنبول لينتسب إلى «جمعية الاتحاد والترقي»، وفي أواخر العام نفسه دخل «مجلس المبعوثان» نائباً عن المنتفق، كما أعيد انتخابه في المجلس حتى عام 1919.

عاد إلى العراق فوصل البصرة في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 أي بعد تشكيل

(1) سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ص15- 20.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، ج5، ص19-18.

(3) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص67؛ وقد نصبت والده فهد باشا متصرفاً على الناصرية (1877-1879) ثم متصرفاً للواء الحلة.

وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية. وفي 24 نيسان/ ابريل 1922 صدرت الإرادة الملكية بتعيينه وزيرا للعدلية بعد استقالة ناجي السويدي من منصبه. وعندما شكل النقيب وزارته الثالثة (28 أيلول/ سبتمبر 1922) شغل السعدون فيها منصب وزير الداخلية لكنه سرعان ما استقال احتجاجاً على ليونة الحكومة تجاه الرفض الشيعي للانتخابات، وعدم إقرار زملائه لسياسة الشدة التي أراد أن ينتهجها إزاء المعارضين.

حاز السعدون على ثقة المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس، وكان مؤمناً بسياسة التعاون مع البريطانيين لأسباب كان يرتأيها. كلف بتشكيل الوزارة العراقية الرابعة التي أخذت على عاتقها مهمة الصمود في وجه المعارضة الشيعية وإنجاز الانتخابات مهماً كلف الأمر. فشكل الوزارة في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 والتي استقالت بعد نجاحها في مهامها في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923، وكانت قد اتسمت سياسة وزارته بالشدة في ضرب المعارضة الشيعية فنفى رموزها أمثال الشيخ مهدي الخالصي ومجموعة كبيرة من علماء الشيعة الذين نقلوا إلى إيران.

انتخب نائباً عن البصرة في «المجلس التأسيسي»، فلما اجتمع المجلس في 27 آذار/ مارس 1924 انتخب السعدون رئيساً له واستمر في هذا المنصب حتى حل المجلس في 3 آب/ أغسطس 1924. واشترك في وزارة ياسين الهاشمي وزيراً للداخلية (1924-1925). ثم انتخب نائباً عن البصرة في «مجلس النواب» في تموز/ يوليو 1925.

أسس «حزب التقدم» لدعم طموحاته وإسناد وزارته الثانية التي واجهت رفض الشيعة والأكراد لقراراتها المتعلقة بالتجنيد الإجباري. وحاول تأليف أغلبية في مجلس الأمة لتطبيق المعاهدة العراقية-الإنجليزية وأصبح رئيساً لحزب التقدم عند تشكيله، ثم أعيد انتخابه رئيساً للحزب مرة ثانية خلفاً لجعفر العسكري.

ألف وزارته الثانية في 26 حزيران/ يونيو 1925 حتى 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926، وشغل فيها إضافة إلى رئاسة الوزراء حقيبة الخارجية التي استحدثت في ظل هذه الوزارة. انتخب رئيساً لمجلس النواب في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926، وجدد انتخابه في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1927.

وعندما شكل وزارته الثالثة أخذ على عاتقه مهمة التوصل مع البريطانيين إلى صيغة التعديل للاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة 1922. وقد هدد السعدون بالاستقالة في أيلول/ سبتمبر 1928 لكن الملك أقنعه بالعدول عنها ليقرر في أواخر ذلك الشهر الدخول في المفاوضات الرسمية لدراسة اقتراحات الحكومة البريطانية حول المعاهدة. ومع وصول المفاوضات بين الحكومتين إلى طريق مسدود وبدت حكومته في موقف حرج أعلن موقفه أمام مجلس النواب في 18 آب/ أغسطس 1928 ووعد بان يعيد تشكيل الوزارة إن لم توافق الحكومة البريطانية على اقتراحاتها حول الاتفاقية فساند الرأي العام والصحف والمعارضة موقف السعدون ليقدم استقالته في 20 كانون الثاني/ يناير 1929.

في 19 أيلول/ سبتمبر 1929 شكل السعدون وزارته الرابعة معتقدا أن بإمكانه التوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية يختلف عن الاتفاقيات السابقة. وقد أثار منهاج الوزارة وخطاب العرش مناقشات شديدة في داخل المجلس النيابي، وتوالت الأحداث واتهم السعدون بالخيانة، فأقدم على الانتحار، بعد أن قال كلمته الشهيرة بعدم استطاعته التوفيق بين تطلعات الشعب العراقي الوطنية ومطالب

الحكومة البريطانية في الحفاظ على مصالحها في البلاد[1].

يقول مير بصري «جمع السعدون في شخصه أطيب خصال البداوة والحضارة: فقد ورث عن آبائه شجاعة البدو وصراحتهم وصفات الزعامة التي تفرض نفسها فرضا. واكتسب في عاصمة السلطة وبلاد الخليفة سعة النظر ودهاء السياسة التي تقرن الشدة باللين. [...] كان ... واسع أفق التفكير، متسامحاً بعيداً عن التعصب: فحينما اضطر إلى إبعاد العلماء إلى إيران سنة 1923 ليفسح المجال لانتخاب المجلس التأسيسي، لم يفعل ذلك بداعي التعصب الطائفي وإنما اعتقاداً منه بضرورة التذرع بالحزم في سبيل تحقيق الحياة الدستورية»[2].

## عبد المحسن شلاش (1882-1948)



وزير سابق. ولد عبد المحسن عبود شلاش في النجف الأشرف في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1882. ودرس العربية والأدب وأخذ يمارس التجارة، وعين في صدر شبابه وكيلا تجاريا في النجف لآل رشيد أمراء حائل، وزاول الصيرفة وكيلاً للمصرف العثماني. وحاز على الوسام المجيدي من الدولة العثمانية. وشرع في عام 1914 بتأسيس شركة إسالة الماء للنجف ولكن نشوب الحرب العالمية أحبط المشروع[3]. انضم إلى «حزب النجف السري». وكانت تعقد في داره بعض الاجتماعات التمهيدية للثورة العراقية 1920، ومن ثم انتدبه الثوار ممثلاً عنهم للمطالبة بالاستقلال، كما تولى مسؤولية إعاشة الأسرى البريطانيين المحتجزين في خان الشيلان في النجف إبان الثورة. اعتقل وسجن وأطلق سراحه بعد قرار العفو عن الثوار عام 1921.

صدرت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 إرادة ملكية بتعيينه وزيراً للمعارف في وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة، إلا انه اعتذر عن قبول الوزارة. كذلك حاول عبد المحسن السعدون إسناد وزارة الأشغال والمواصلات إليه في أول وزارة يشكلها عام 1922. لكنه قبِل وزارة المالية في وزارة جعفر العسكري (1923 - 1924). ثم وزارة الأشغال والمواصلات في وزارة عبد المحسن السعدون (1928- 1929)، واستمر في المنصب نفسه في وزارة توفيق السويدي التالية لوزارة السعدون. ثم وزارة الاقتصاد في وزارة نوري السعيد السابعة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1942، لكنه استقال بعد مدة وجيزة.

انتخب نائباً لرئيس «مجلس الأعيان» في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1944 حتى استقال في 14 حزيران/ يونيو 1945. توفي في النجف في 28 كانون الثاني/ يناير 1948.

## عبد المطلب علي محمد الربيعي (1956-)

وزير سابق. ولد في بغداد عام 1956. حصل على البكالوريوس في الطب من جامعة بغداد. اختير وزيراً للصحة في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري (2005). ممثلاً عن التيار الصدري الذي يتزعمه السيد مقتدى الصدر.

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص215، 229، 233؛ وأيضا: لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص67.

(2) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص69 -70.

(3) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص278-280.

### عبد المنعم صالح العلي العزي
ينظر: محمد أحمد الراشد

### عبد المهدي المنتفكي (1889-1971)



وزير سابق. هو عبد المهدي حسن عيسى آل شبر، ولد في الشطرة عام 1889، انتقل إلى النجف الأشرف لدراسة العلوم الدينية والعربية. نشط إبان الاحتلال البريطاني للعراق في التحريض على قتال المحتلين. إعتقله البريطانيون بأمر من الميجر يتس المستشار البريطاني وحاكم لواء المنتفق لكنه بعث بعدة برقيات إلى صحف بغداد احتجاجاً على اعتقاله مع رفيقه باقر الشبيبي فأصدرت وزارة الداخلية أمرها بالإفراج عنهما.

انتخب نائب عن في الدورة الانتخابية الأولى التي أجرتها وزارة ياسين الهاشمي الأولى عام 1925 نائبا عن المنتفك، وجدد انتخابه في الدورة الانتخابية الثانية عام 1928، وفي الدورة الرابعة (1933). ثم في الدورة السادسة (1935)، والثامنة (1937). ثم اختير عضوا بمجلس الأعيان في 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1941، وجددت عضويته في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 1949، ثم جددت في عام 1957.

اختير وزيراً للمعارف مرتين (1926-1928، 1933)، والاقتصاد مرتين (1941، 1942)، والأشغال العامة والمواصلات مرتين (1942، 1950). شهدت وزارته الأولى اندلاع الأزمة الشهيرة التي سببها نشر كتاب أنيس زكريا النصولي[1] الذي اعتبر الشيعة أنه يسيء إلى معتقداتهم، فبادر المنتفكي عام 1927 بإصدار قرار بفصل النصولي من وظيفته، ومنع تدريس كتابه في المدارس الحكومية.

حاول بالتعاون مع محمد باقر الشبيبي تأسيس حزب سياسي معارض لوزارة عبد المحسن السعدون الثانية عام 1926، واثر فشل محاولتهما انضم إلى «حزب الشعب» الذي ألفه ياسين الهاشمي أواخر عام 1925 وانتهى سريعاً بعد اشتراك زعيمه في وزارة جعفر العسكري الثانية. ولما شكل نوري السعيد الوزارة عام 1930 وتأليفه «حزب العهد» بادر ياسين الهاشمي إلى تأليف «حزب الإخاء الوطني» فكان عبد المهدي عضواً في لجنته العليا في انتخابات السنة الثانية (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931)، ولعب الحزب دوراً مهماً في معارضة المعاهدة العراقية- البريطانية. في عام 1951 انضم إلى «حزب الأمة الاشتراكي» الذي ألفه صالح جبر وكان عبد المهدي بين أعضاء هيأته الإدارية.

وبعد سقوط الملكية في العراق حجزت جميع أملاكه وعقاراته، لكنه لم يُقدم إلى المحكمة العسكرية العليا الشهيرة بمحكمة المهداوي، كما أن الحجز رفع عن أملاكه عام 1960، عاش بعد ذلك معتزلاً الحياة السياسية حتى وفاته في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1971 في بغداد ودفن في النجف الأشرف[2].

### عبد النبي مير معلم (1874-1959)

نائب سابق. ولد في البصرة عام 1874، لعائلة يهودية متوسطة الحال. ودرس في مدارس البصرة، وتعلم اللغة التركية فعين موظفا في دوائر الولاية على العهد التركي. واختاره الوالي

---

(1) مدرس التاريخ العربي في المدرسة الثانوية الرسمية في بغداد.

(2) مؤيد شاكر كاظم الطائي، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2011.

سليمان نظيف بك كاتباً خاصاً له. وبعد إنشاء الحكم الوطني في العراق عين معاوناً لسكرتير وزارة الداخلية في بغداد (تشرين الأول/ أكتوبر 1922)، فمدير تحرير لواء البصرة (نيسان/ ابريل 1924- آب/ أغسطس 1927). وانتخب نائباً عن البصرة (1928-1930)، وأعيد انتخابه للنيابة في كانون الأول/ ديسمبر 1937، وفي آذار/ مارس 1947 وفي حزيران/ يونيو 1948. توفي عام 1959[1].

## عبد الواحد الحاج سكر (1880-1956)

رئيس عشيرة آل فتلة ومن قيادات الثورة العراقية الكبرى. ولد في 6 آذار/ مارس 1880 في المشخاب قرب النجف الأشرف[2]. لما بلغ الخامسة من عمره جلب له والده معلمين من النجف إلى داره في المشخاب يعلمونه القراءة والكتابة، وبعد ثلاث سنوات تحول إلى دراسة الفقه الإسلامي حتى بلغ الحادة عشرة من عمره.

كان من أوائل الذين دعوا إلى القيام بالثورة ضد الإنجليز، وكان بين المقاتلين البارزين في معارك الشعيبة. وعندما تشكلت «جمعية النهضة الإسلامية» في النجف كان احد أعضائها، كما اشترك في ثورة النجف ضد الانجليز عام 1918. وعندما قام ولسون بإجراء الاستفتاء حول مستقبل العراق كان من الشيوخ الذين عارضوا تشكيل حكومة غير عربية.

بادر إلى حث زعماء القبائل على عقد الاجتماعات للتداول حول كيفية مطالبة سلطات الاحتلال في منح الاستقلال للعراق وإقامة حكومة وطنية. حضر مؤتمر كربلاء وكان من بين الوطنيين الذين ساهموا في إقناع الشيخ محمد تقي الشيرازي بإصدار فتوى توجب محاربة المحتلين. بعدها بادر إلى الاجتماع في داره بزعماء عشائر الفرات الأوسط. ومن مضيفه في المشخاب انطلقت أولى سرايا الثوار نحو أبي صخير لإخراج الحامية البريطانية منها. كما كان على رأس القوة التي ساهمت في تحرير الشامية في 13 تموز/ يوليو 1920، ليتوجه بعد ذلك إلى الكفل ليخوض بالقرب منها معركة الرارنجية إحدى أشهر المعارك في 24 تموز/ يوليو.

بعد قمع الثورة سلم نفسه إلى سلطات الاحتلال في النجف بوساطة حميد خان. ونقل إلى سجن الحلة ثم أعيد إلى النجف لمحاكمته، فأصدرت المحكمة حكما بالنفي بحقه، كما هدمت داره في مدينة النجف الأشرف. وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 أودع سجن الكوفة، ثم نقل إلى سجن الحلة ثم أعيد إلى النجف الأشرف حيث قدم إلى محكمة عسكرية. نقل بعدها إلى بغداد ومنها إلى البصرة بأمر من الحكومة العراقية الأولى حيث أمر وزير الداخلية آنذاك طالب النقيب بنقله إلى البصرة حيث سجن في دار فيها. أفرج عنه بعد صدور قرار العفو عن المشاركين في الثورة .

إبان الحكم الملكي لعب أدواراً كبيرة في الأمور السياسية وأصبح من كبار الشخصيات الاجتماعية والسياسية معاً. ففي عام 1925 ساهم في تأسيس «حزب التقدم»، وكان من بين أعضاء «المجلس التأسيسي» الذين رفضوا «المعاهدة العراقية البريطانية» الأولى. وفي عام 1930 شارك في تأسيس «حزب الإخاء الوطني»، وانتخب عضواً في هيئته الإدارية، ولما اشترك الحزب في إضراب عام 1931 كان لعبد الواحد سكر دور في زعامته. شارك في مؤتمري الصليخ والنجف لمعارضة الوزارات القائمة والتي تلاعبت بنتائج الانتخابات وأسرفت في قمع الشعب. وفي آذار/ مارس

---

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص121.

(2) عبد الزهرة تركي فريح الفتلاوي، عاشق العراق: الشيخ عبد الواحد الحاج سكر.

1935 قام بحركة مسلحة احتجاجاً على سوء تصرف وزارة جميل المدفعي وبعض موظفي منطقة الفرات الأوسط فقام بالسيطرة على قضاء أبي صخير ومنطقة الفصيلية وما حولها وقطع الجسور التي تربط هذه المناطق ووضع أفراد عشيرته وهم شاكو السلاح على هذه المناطق. وفي عام 1937 انتخب عضواً في مجلس النواب، لكن وزارة حكمت سليمان أصدرت أمراً باعتقاله ونفيه إلى شمال العراق، بعدما اتهمته بالتمرد ضد سلطة الدولة. وأفرج عنه في وقت لاحق. ثم أعيد انتخابه عضواً في مجلس النواب مرات عدة. وفي 12 أيار/ مايو 1954 عين عضوا في مجلس الأعيان[1] حتى وفاته في بغداد في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 .

يصفه علي الوردي بقوله «كان عبد الواحد في الواقع قوي الشخصية ذا شجاعة ودهاء، وكان بالإضافة إلى ذلك متديناً كثير التهجد في صلاته، . . . كان عبد الواحد يحمل للانكليز بغضاً شديداً، وظل يبغضهم حتى آخر يوم في حياته»[2].

## عبد الوهاب الأمين (1918–)

عسكري وعضو في اللجنة المركزية للضباط الأحرار. من مواليد بغداد 1918 برتبة عقيد ركن، وأمر لواء المشاة 14 من الفرقة الأولى (التي كانت ترابط في الناصرية).. كان يترعم خلية مهمة من خلايا «الضباط الأحرار». شغل منصب مدير العمليات العسكرية 14-18 تموز/ يوليو 1958. كان على خلاف مع عبد السلام عارف الذي أصر على إرساله إلى القاهرة بعد انقلاب تموز/يوليو 1958 ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في القاهرة (1958-1959). عين وزيرا للشؤون الاجتماعية (1959-1960) لكنه استقال من منصبه بسبب المرض في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1960[3].

## عبد الوهاب الشواف (1916–1959)

أحد الضباط الأحرار، وقائد انقلاب الموصل عام 1959، من مواليد بغداد 1916، أمضى مدة سنة في باريس بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان أخوه محمد يدرس هناك. بعثت به حكومة نور الدين محمود (عندما كان آمراً لفوج من المشاة في قيادة الفرقة الرابعة التي كان مقرها في الديوانية) في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 لقمع المظاهرات الاحتجاجية في مدينة النجف إلا انه رفض استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين رغم صراحة الأوامر بذلك. فاستدعي إلى الديوانية واستبداله بالعقيد نصرت القيسي. كان قبيل سقوط الملكية برتبة مقدم ركن، ويعمل مديراً لفرقة التدريب في مديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع، عين بعد الثورة أمرا لحامية الموصل حتى 8 آذار/ مارس 1959 عندما قاد انتفاضة الموصل وقتل خلالها. اتفق مع رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي على القيام بانقلاب عسكري بهدف الإطاحة بعبد الكريم قاسم، بدأ الشواف بإعلان العصيان العسكري في الموصل في الساعة السابعة من صباح 8 آذار/ مارس 1959، وأعلن فوجان فقط تأييدهما للثورة المفترضة (فوج أربيل وفوج عقرة). عندها بدأت العناصر الوحدوية والمناوئون للشيوعية يهاجمون الشيوعيين في الموصل الذين تصادف عقد مؤتمر «أنصار السلام» مع حركة الشواف، فتعرض أنصار

---

(1) المصدر السابق.
(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، ج5، ص121.
(3) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص89.

السلام إلى الأذى وقتل منهم اثنان. واستولى الوحدويون على الموصل وساندت قبائل شمر بزعامة أحمد عجيل اليارو الحركة، التي لم تكن عملاً مخططاً وكبيراً.

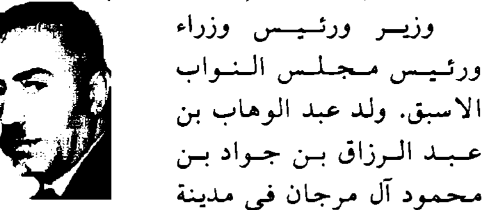
وفي البيان الأول للحركة لخص الشواف أسباب حركته فقال: لم تكن الغاية من ثورة 14 تموز 1958 «أن يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد، وتزول طبقة استغلالية جشعة لتحل محلها فئة غوغائية تعيث بالبلاد والنظام والقانون فسادا، ويستبدل مسؤولون وطنيون بآخرين ينتقون مذهبا سياسيا لا يمت لهذه البلاد العربية الإسلامية العراقية بمصلحة». ثم أجمل مطالب حركته: تنحي عبد الكريم قاسم عن الحكم فورا والقضاء على السياسة الغوغائية؛ والمحافظة على سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز؛ المحافظة على الالتزامات الدولية مع الاعتزاز بصداقة الاتحاد السوفييتي وسائر البلاد الاشتراكية؛ التمسك بالاتفاقيات النفطية مع الشركات الأجنبية؛ فتح صفحة من الصداقة القائمة مع بريطانيا وأمريكا على أساس الند للند؛ ورفض أي تدخل أجنبي والتهديد بقمعه[1].

لكن قاسم عزل القوة العسكرية التي كانت بإمرة الشواف، وبخاصة وان الضباط الذين اتصل بهم الشواف في وقت سابق لم يلبوا دعوته ولم يشتركوا في الحركة أو يدعموها عسكريا. وبعد حرب شرسة قصفت الطائرات مقر قيادة الشواف فأصيب بجروح نقل أثرها إلى المستشفى حيث أغتيل على يد أحد الممرضين طمعاً بالجائزة التي أعلنت عنها الإذاعة العراقية لمن يأتي بالشواف حيا أو ميتا. وجدير بالذكر إن حركة الشواف هذه كانت بدعم أطراف كثيرة أهمها البعثيون والناصريون وبعض الشخصيات العشائرية من قبيلة شمر، فضلاً عن التشجيع السوري والمصري للحركة[2].

## عبد الوهاب محمود (ت 1972)

نائب ووزير سابق. ولد في بغداد ودرس في كلية الحقوق، عمل محامياً بعد ذلك، عين وزيرا للمالية في وزارة توفيق السويدي الثانية (23 شباط/ فبراير - 30 أيار/ مايو 1946). ثم أصبح نقيبا للمحامين عام 1953. في عام 1959 أصبح سفيرا للعراق في موسكو. توفي في بغداد عام 1972.

## عبد الوهاب مرجان (1907-1964)



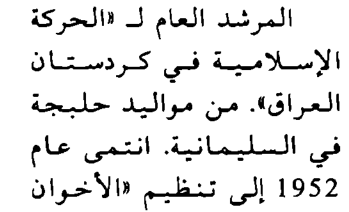
وزير ورئيس وزراء ورئيس مجلس النواب الاسبق. ولد عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن جواد بن محمود آل مرجان في مدينة الحلة عام 1907 لعائلة معروفة بالثراء. درس في كلية الحقوق في بغداد عام 1933. وعين حاكم صلح في الصويرة (1938)، إلا انه استقال ليتفرغ للمحاماة وإدارة أملاكه، وانتخب في أيلول/ سبتمبر 1942 رئيساً لغرفة زراعة الحلة.

انتخب نائباً عن الحلة في آذار/ مارس 1947 وتكرر انتخابه في مجلس النواب لكل الدورات اللاحقة. وانتخب رئيساً لمجلس النواب أكثر من مرة (1948، 1951، 1953، 1954، 1957، 1958). انضم إلى «الحزب الوطني الديمقراطي» لكنه فشل في أول انتخابات يجريها الحزب في الحصول على عضوية الهيئة الإدارية فانسحب منه. شغل مناصب وزارية مختلفة منها الأشغال

(1) ورد في: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، ص863.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص92.

والمواصلات والمالية والزراعة. شكل وزارته الوحيدة في كانون الأول/ ديسمبر 1957 حتى آذار/ مارس 1958. توفي 15 آذار/ مارس 1964.

**عبد مطلك حمود محمد الجبوري (1940–)**



نائب رئيس الوزراء (2005). من مواليد كركوك 1940. حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية. كما يحمل شهادة في القانون. شغل منصب قائد فرقة في الجيش العراقي، ومنصب رئيس الأكاديمية العسكرية. اعتقل أكثر من مرة وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة محاولة قلب نظام الحكم. اختير لمنصب نائب رئيس الوزراء في حكومة إبراهيم الجعفري. انضم إلى «جبهة التوافق العراقية» في انتخابات مجلس النواب أواخر عام 2005 وحصل على مقعد في مجلس النواب العراقي.

**عبود الملاك (1890–؟)**

نائب سابق. ولد في البصرة عام 1890، ودرس في مدارس الحكومة العثمانية، ثم توجه للعمل التجاري. وقد منحته السلطات العثمانية لقب باشا. إبان الاحتلال البريطاني للعراق انتخب عضوا في المجلس البلدي في البصرة. وفي عام 1923 ساهم في صياغة نظام الانتخابات قبيل انتخابات المجلس التأسيسي الذي انتخب عضوا فيه[1]. ثم انتخب نائبا عن البصرة في تسع دورات نيابية من أصل 15 دورة خلال العهد العثماني.

**عبيد الله مصطفى البارزاني (1933–1980)**

ولد في بارزان عام 1933، عمل في مقتبل حياته في صفوف الحركة الكردية مساعدا لوالده الملا مصطفى البارزاني. اعتقل لمدة تسع سنوات حتى عام 1955. اختلف مع أبيه حول المواقف السياسية من نظام البعث. عين وزيرا للدولة في نيسان/ ابريل 1974[2]. اغتيل عام 1980.

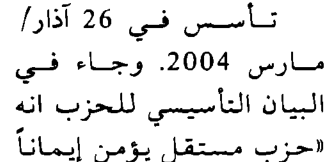
**عثمان عبد العزيز (–1999)**



المرشد العام لـ «الحركة الإسلامية في كردستان العراق». من مواليد حلبجة في السليمانية. انتمى عام 1952 إلى تنظيم «الأخوان المسلمين» حتى عام 1971، وفي عام 1978 أسس «الحركة الإسلامية في كردستان العراق» وفي عام 1984 خرج إلى الجبال بعدما اشتد ضغط السلطة على الإسلاميين الأكراد، وفي عام 1987 أصدر فتواه الشهيرة بالهجرة فهاجر معه طلاب العلوم الدينية، وبعد وصوله إلى الجبال بايعه أعضاء «حركة الرابطة الإسلامية» على الجهاد في سبيل الله وغيروا إسم تنظيمهم إلى «الحركة الإسلامية في كردستان العراق». توفي عام 1999. ليخلفه شقيقه الشيخ علي عبد العزيز.

**العدالة التركماني العراقي (حزب)**





تأسس في 26 آذار/ مارس 2004. وجاء في البيان التأسيسي للحزب انه «حزب مستقل يؤمن إيماناً

---

(1) طالب جاسم الغريب ورغد فيصل عبد الوهاب، عائلة الملاك ودورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البصرة، ص28.

(2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، ص872.

مطلقاً بالمشروع الوطني العراقي. ويسعى الحزب لإقرار الحقوق القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للتركمان باعتبارهم القومية الثالثة المشكلة للمجتمع العراقي إيماناً منا بأن الساحة التركمانية بحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق ما يطمح إليه شعبنا من نيل كافة حقوقه المشروعة دون أن يتعدى على حقوق الآخرين ولا يسمح لأحد أن يتعدى على حقوقه المشروعة». لذلك فان الحزب يسعى «إلى حل القضية التركمانية من منظور إسلامي وبما يحقق العدالة والإصلاح..» ويطمع الحزب إلى «توحيد الصف التركماني ووحدة كلمته...»[1]. يملك الحزب جريدة تنطق باسمه هي «الترجمان» وإذاعة هي «صوت العدالة».

اشترك الحزب في المؤتمر التركماني الرابع في نيسان/ ابريل 2005 وضمن «الجبهة التركمانية العراقية»، وبعد المؤتمر الخامس تحولت الجبهة التركمانية العراقية من ائتلاف يضم عدة أحزاب تحت مظلتها إلى كيان سياسي مستقل كباقي الأحزاب. كما دخل عدد من قيادات الحزب في الحكومات المحلية مثل مجالس المحافظات والبلديات في كركوك وديالى. اشترك في الانتخابات المحلية والعامة (2005) ضمن الجبهة التركمانية العراقية.

**العدالة والإنقاذ (حزب)**

حزب تركماني تأسس عام 2004 ومن ابرز قيادييه أنور بيرقدار وحسين تورهان. ويتمتع بعلاقات وثيقة بـ«الحزب الإسلامي العراقي»، كما أن له علاقات طيبة بتركيا.

**العدالة والتقدم الديمقراطي (حزب)**

حزب تأسس بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 وشعاره «حكومة ديمقراطية عادلة.. بلاد متقدمة آمنة». ويترأس الحزب عبد الرحيم النصر الله (اغتيل في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 أثناء هجوم شنه مسلحون على مقر قناة الشعبية في زيونة ببغداد التي كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارتها). ويصدر صحيفة «الميزان».

**العدالة والتنمية العراقي (حزب)**

تأسس في كانون الأول/ ديسمبر 2003 على أساس انه «حزب مدني اجتماعي سياسي يدعو إلى المشاركة السياسية ضمن عراق فيدرالي». ويؤمن الحزب بأن: الإسلام هو دين الدولة العراقية ومصدر التشريع الأساس؛ وأهمية التنوع العرقي والديني والثقافي في البلد؛ كما يؤمن بأولوية العملية الديمقراطية في حل الخلافات وإدارة دفة الحكم. ويتعهد حزب العدالة والتنمية باستصدار قانون يتضمن تقديم هبات مالية وأخرى على هيئة قروض لأصحاب الأراضي الزراعية، وذلك من اجل تفعيل الثروة الزراعية والحيوانية في العراق فيما لو قُدر له دخول البرلمان الفيدرالي للدولة العراقية. كما يأخذ الحزب على عاتقه حماية كل الثروات الطبيعية في البلاد بدءاً من الثروة السمكية وانتهاءً بالثروة النفطية ومرورا بالثروة الوطنية الأثرية. وتتألف الأمانة العامة للحزب من: الدكتور علي سبتي (أمين عام الحزب)، رياض محمد العبد الله (نائب الأمين العام والناطق الرسمي باسم الحزب)، العميد سعد الإمارة (التوجيه ومسئول مكتب حقوق الإنسان)، المهندس فاضل الحسناوي (الإدارة والتنسيق)،

(1) حزب العدالة التركماني العراقي، البيان الأول التأسيسي لحزب العدالة التركماني العراقي، الحزب، 26 / 3/ 2004.

باسم الحسون (مسؤول تنظيمات الداخل).

**عدنان الباجه جي (1922-)**



سياسي مخضرم، ووزير سابق، ورئيس «تجمع الديمقراطيين المستقلين»، وعضو في «مجلس الحكم الانتقالي» (2003-2004).

من مواليد بغداد 1922 من عائلة سياسية عريقة، فأبوه مزاحم أمين الباجه جي السياسي البارز في العهد الملكي. في عام 1940 تخرج في كلية فيكتوريا، وتخرج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1943. في كانون الأول/ ديسمبر 1944 عين ملحقاً ثالثاً أو تلميذاً دبلوماسياً، وبعدها بشهرين نقل إلى واشنطن التي وصلها في نيسان/ أبريل عام 1945. في أثناء ذلك تزوج بسلوى علي جودت الأيوبي، ثم أكمل دراسته العليا في جامعة جورج تاون. وبعد أربع سنوات قضاها في الولايات المتحدة عين قنصلا للعراق في الإسكندرية لكنه اقترح على الخارجية العراقية إلغاء تلك القنصلية اقتصادا في النفقات، وقد أجيب طلبه وأعيد إلى بغداد. في عام 1950 عين مساعداً لمدير الدائرة السياسية في وزارة الخارجية مسؤولاً عن شعبة الأمم المتحدة. وفي عام 1951 عين عضواً مناوباً في الوفد العراقي إلى الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي أواخر عام 1952 أعيد إلى السفارة العراقية في واشنطن، وفي أواخر عام 1957 أعيد إلى بغداد ليعمل في وزارة الخارجية. وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 عينه وزير الخارجية (عبد الجبار الجومرد) عضواً في لجنة خاصة كانت تنظر في قضايا تتعلق بإنهاء خدمات أعضاء في السلك الدبلوماسي. كما تم تعيينه كضابط ارتباط مع مراسلي الصحافة الأجنبية وأعطي صلاحية الرقابة على تقاريرهم.

رفض الالتحاق بعمله الجديد مستشاراً في السفارة العراقية في موسكو ليستقيل من الخدمة الخارجية، لكن وزير الخارجية آنذاك هاشم جواد رفض قبول الاستقالة وأرسله لتمثيل العراق في دورة الجمعية العامة في آذار/ مارس 1959، عين بعدها مستشاراً ووكيلاً للمثل الدائم في الأمم المتحدة، رقي بعدها إلى درجة وزير مفوض، وعين ممثلاً دائماً في 1960.

وفي 11 كانون الأول/ ديسمبر 1965 عُيّن وزيراً للدولة للشؤون الخارجية. ومن 18 نيسان/ ابريل 1966 حتى 10 تموز/ يوليو 1967 عين وزيراً للخارجية. أعيد إلى منصبه في الأمم المتحدة ما بين عامي (1967-1969). استقال من منصبه بعد مرور ستة أشهر من استيلاء البعث على السلطة في تموز/ يوليو 1968. غادر الولايات المتحدة وعاش في الإمارات العربية المتحدة ليعمل مستشاراً قانونياً لأمير أبو ظبي الشيخ زايد آل نهيان وعند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عمل مساعداً لوزير الخارجية ومستشاراً لرئيس الدولة[1].

في عام 1999 اختير ضمن الوفد السباعي الذي إلتقته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت، وشكل حضور «مؤتمر لندن» للمعارضة العراقية (2002) منعطفاً مهماً في حياته السياسية نحو الاهتمام بالشأن العراقي. في 28 آذار/ مارس 2003 أسس وترأس «تجمع الديمقراطيين المستقلين» الذي يضم مهدي الحافظ وأديب الجادر وميسون الدملوجي. عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، اختارته سلطات الاحتلال الأمريكية عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي»،

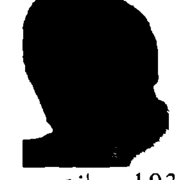
(1) عدنان الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969.

أصبح في حزيران/ يونيو 2004 عضواً في «المجلس الوطني العراقي المؤقت». لكنه فشل في الوصول إلى «الجمعية الوطنية الانتقالية» في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005. انضم إلى قائمة أياد علاوي «القائمة الوطنية العراقية» لخوض انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 التي جرت بعد إقرار الدستور، وحصل على مقعد في البرلمان الذي ترأسه مدة وجيزة كونه أكبر الأعضاء سناً حتى انتخاب رئيس للبرلمان.

### عدنان الجنابي

وزير سابق، وشيخ قبلي، ودبلوماسي، وعضو في المجلس الوطني (البرلمان) 1996. درس الاقتصاد. وعمل في وزارة النفط العراقية خلال السبعينات، وفي مطلع الثمانينات ترأس قسم العلاقات الخارجية في الوزارة. وفي عام 1996 أنتخب عضواً في «المجلس الوطني العراقي» الذي كان يسيطر عليه البعث ولا يتمتع بصلاحيات تشريعية. عين في حزيران/يونيو 2004 وزيرا للدولة في الحكومة التي رأسها أياد علاوي[1].

### عدنان الحمداني (1938-1979)



بعثي سابق، وعضو «مجلس قيادة الثورة» والقيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ونائب لرئيس الوزراء ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية. ولد عام 1938، وانتمى أواخر الخمسينات إلى حزب البعث بعد دخوله كلية الحقوق، لكنه جمد من الحزب عام 1961، وفي الأيام الأولى من انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 أعيد إلى الحزب بعدما ساهم في الانقلاب من خلال السيطرة على الطريق المؤدي إلى معسكر الرشيد. وعين مشرفاً على التحقيق مع المعتقلين السياسيين. عين بعدها مديراً لناحية المدائن وفصل من منصبه بعد أربعة أشهر بعدما تمكن عبد السلام عارف من إزاحة البعثيين.

بعد انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 أرسل عضواً في القيادة القطرية المؤقتة التي شكلت في الأردن داخل معسكرات الجيش العراقي المرابط هناك. وبعد عودته إلى العراق وكان صدام حسين قد أحكم قبضته على الحزب والدولة تنقل الحمداني من موقع حزبي ورسمي إلى آخر حتى وصل إلى عضو قيادة قطرية ووزيراً للتخطيط والمسؤول الأول عن تسويق النفط العراقي والرجل الثاني بعد صدام حسين في مجلس التخطيط. وفي عام 1979 عين رئيساً لديوان رئاسة الجمهورية بدرجة نائب رئيس وزراء، وكان قد زار دمشق مبعوثاً عن الرئيس الجديد صدام حسين، وبعد عودته للاجتماع مع الرئيس صدام حسين اعتقل بتهمة التآمر ضد النظام بالتعاون مع سوريا ولم يمض على تعيينه في منصبه الأخير سوى 48 ساعة. أعدم في 8 آب/ أغسطس 1979 رميا بالرصاص[2].

### عدنان الدليمي (1932-)



الأمين العام لـ«مؤتمر العام أهل العراق» والقيادي في «جبهة التوافق العراقية» وعضو مجلس النواب السابق. ولد عدنان محمد سلمان الدليمي عام 1932. عينه بول بريمر الحاكم الأمريكي للعراق (2003-2004) رئيساً لديوان الوقف السني. أسس «المؤتمر العام لأهل السنة»

---

(1) (www.iraqigovernment.org).

(2) حسن العلوي، العراق: دولة المنظمة السرية، ص270-274.

(والذي استبدل اسمه إلى المؤتمر العام لأهل العراق) عام 2005. أقاله رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري من منصبه رئيساً لديوان الوقف السني.

تحالف مع «الحزب الإسلامي العراقي» و«مجلس الحوار الوطني» وشكلوا «جبهة التوافق العراقية» في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 لخوض انتخابات أواخر ذلك العام وحصل على مقعد في مجلس النواب.

## عدنان المفتي



عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد» (أيار/ مايو 1981- 1992)، ورئيس برلمان إقليم كردستان (2005-2009). انضم إلى «الاتحاد الوطني الكردستاني» وأصبح عضواً في لجنته القيادية ونائباً لرئيس الوزراء وزير المالية والاقتصاد في حكومة الإقليم في السليمانية المشكلة في كانون الثاني/ يناير 2001. انتخب في حزيران/ يونيو 2005 رئيساً للبرلمان الكردي.

## عدنان خير الله (1940-1989)



بعثي وعضو «مجلس قيادة الثورة» ووزير دفاع سابق. الابن الأكبر لخير الله طلفاح وابن خال صدام حسين وخال أولاده. ولد في تكريت في 23 أيلول/ سبتمبر 1940 وفيها أكمل دراسته الابتدائية، لينتقل بعدها (1953) مع عائلته إلى بغداد حيث أكمل تعليمه المتوسط والثانوي. دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1961 ضمن أفراد الدورة (37)، وعمل في صنف الدروع. وفي شباط/ فبراير 1963 شارك في انقلاب البعث ضمن رتل الدبابات المتجه إلى معسكر الرشيد، (كما شارك في حزيران من العام نفسه في مجزرة السليمانية التي راح ضحيتها عشرات الأكراد). وفي تموز/ يوليو 1968 شارك في انقلاب البعث الذي أطاح بعبد الرحمن عارف. التحق بكلية الأركان وتخرج فيها عام 1976 ضمن الدورة (36) وفي العام نفسه حصل على بكالوريوس في القانون والسياسة ثم أخرى في اللغة الإنجليزية. مكنه زواجه من ابنة رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر (هيفاء) من الارتقاء سريعاً فأصبح مسؤولاً عن قسم بغداد العسكري في «حزب البعث العربي الاشتراكي». وعضواً في القيادة القطرية ووزير دولة ثم عضواً في «مجلس قيادة الثورة» ووزيراً للدفاع ونائباً لرئيس الوزراء ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1977 وحتى مصرعه بحادث تحطم طائرة مروحية في شمال العراق في 5 أيار/ مايو 1989. يعتقد انه بتدبير من صدام حسين[1].

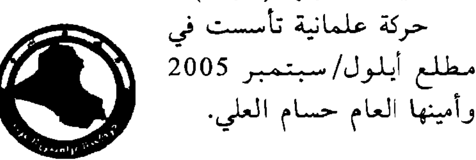
وجدير بالذكر أن الكثير من الإشاعات قد سربت حول مصرعه، لكن أقربها إلى التصديق هي التي تقول أنه صدام أزاح ابن خاله لأن شعبية الأخير كانت مرتفعة في صفوف القوات المسلحة ما هدد مركز صدام. ولقد زادت الشكوك حول ضلوع صدام في الحادث خاصة وأنه أعطى تعليمات بعزل أبناء عدنان خير الله وعدم الاهتمام بهم. وتقول الهام خير الله زوجة وطبان الأخ غير الشقيق لصدام، أن عدنان، شقيقها، قد أسر لها أنه عارض الكثير من قرارات الإعدام التي أقدم عليها صدام وأنه أنقذ حياة عدد من المحكومين[2].

(1) ينظر: طالب الحسن، حكومة القرية: فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، ص249-250.
(2) كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015، ص261.

**عدنان سلمان (ت 1980)**

أحد أعضاء «حزب الدعوة الإسلامية». اعتقل أواخر عام 1979. صمد أمام المحققين في الشعبة الخامسة. نفذ فيه حكم الإعدام في 15 آذار/ مارس 1980 في وجبة ضمت (96) شهيداً من خيرة كوادر وأبناء الحركة الإسلامية في العراق[1].

**العراقيون العرب (حركة)**



حركة علمانية تأسست في مطلع أيلول/سبتمبر 2005 وأمينها العام حسام العلي.

**العربي الاشتراكي (الحزب)**

في أوائل عام 1960 انشقت مجموعة من أعضاء «حزب الاستقلال» معلنة تأسيس حزب سياسي باسم «الحزب العربي الاشتراكي» ومن أبرزهم: عبد الرزاق شبيب، مالك دوهان الحسن، غربي الحاج أحمد، فيصل الوائلي، وأحمد الحبوبي. وشعار الحزب «حرية- اشتراكية - وحدة» الذي استبدل بعد حوالي سنة بشعار آخر «كفاح -وحدة -اشتراكية». أما منطلقاته الفكرية فهي: (1) يؤمن الحزب بان القومية العربية حقيقة حية ويؤكد أنها قومية إنسانية لا عدائية، تعتز بمقوماتها وتحترم القوميات الأخرى. (2) يؤمن الحزب بوحدة جغرافية وتاريخية وقومية ولغوية واجتماعية وسياسية الوطن العربي. (3) يؤكد أن لا سيادة على الوطن العربي إلا للشعب، وسيادته تقوم على حكم الشعب للشعب. (4) يحرم التعصب العنصري والطبقي والديني الطائفي والإقليمي. (5) إحلال التفاهم بين الدول على أساس المصالح المشتركة وتحقيق الخير والسلام للشعوب. (6) السياسة العربية يجب أن تقوم على أساس ضمان مصلحة الأمة العربية وتحرير جميع أجزاء الوطن العربي. (7) يكافح بكل الوسائل لتحرير الوطن العربي من الاستعمار الأجنبي.. (8) إن التضامن العربي مظهر من مظاهر السير نحو الوحدة العربية... (9) إن السياسة الخارجية يجب أن تستمد من مصلحة الأمة العربية وتنسجم مع أهدافها القومية وانتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتمسك بمبدأ التعايش السلمي[2]. وفي مجال السياسة الداخلية: (1) يؤمن الحزب بان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. (2) يؤمن الحزب بان المواطنين متساوون أمام القانون. (3) يعمل على ضمان حياة دستورية تستند إلى أسس ديمقراطية. (4) يدعو إلى تطبيق الإصلاح الزراعي وتمليك الأرض للمزارعين. (5) تحقيق درجة أعلى للتكامل الاقتصادي. (6) يؤمن بالاشتراكية الإصلاحية ويعتبرها السبيل الوحيد لحل مشكلة الشعب العربي[3].

عقد الحزب مؤتمره الأول سراً وانتخب عبد الرزاق شبيب رئيساً له، وقاسم يحيى المفتي أميناً للسر، وضمت قيادته: مالك دوهان الحسن، فيصل الوائلي، أحمد الجبوري، عبد العال الصكبان، توفيق الموفق، غربي الحاج أحمد، وهادي الحبوبي. وقد أعلن عن تشكيل الحزب في نشرة سرية يوم 14 تموز/ يوليو 1960، وأصدر نشرة باسم «العربي الاشتراكي» وأبدل اسمها إلى «الكفاح». وقف الحزب إلى جانب سلطة عبد السلام عارف، وشارك في أعمال اللجنة التحضيرية لإعداد ميثاق «الاتحاد العربي الاشتراكي»، لكن الحزب أعلن انسحابه

(1) حسن السعيد، نواطير الغرب، هامش 112، ص325.
(2) نوري عبد الحميد العاني، [وآخرون]، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958-1968، ج4، ص74.
(3) المصدر السابق نفسه، ص75؛ وليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص513.

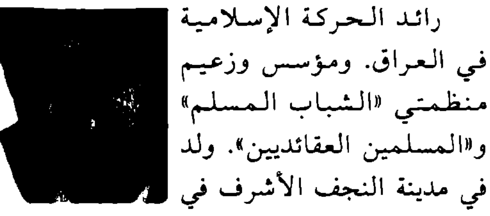
من الاتحاد بعد قيامه في 14 تموز/ يوليو 1964 .

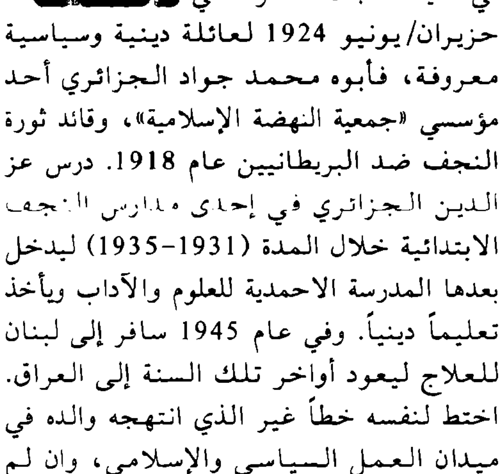
حصل انشقاق داخل الحزب قسمه على جناحين، الأول بزعامة عبد الرزاق شبيب وأحمد الحبوبي، والثانية بزعامة مالك دوهان الحسن[1] .

### عروس الثورات

التسمية التي كان يطلقها البعثيون على انقلاب (14 رمضان) 8 شباط/فبراير 1963 الدامي والذي مكن «حزب البعث العربي الاشتراكي» متحالفاً مع القوميين والناصريين العراقيين من الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم. [ينظر: انقلاب 8 شباط 1968]

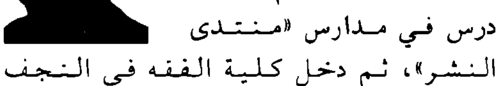
### عز الدين الجزائري (1924–2005)





رائد الحركة الإسلامية في العراق. ومؤسس وزعيم منظمتي «الشباب المسلم» و«المسلمين العقائديين». ولد في مدينة النجف الأشرف في حزيران/يونيو 1924 لعائلة دينية وسياسية معروفة، فأبوه محمد جواد الجزائري أحد مؤسسي «جمعية النهضة الإسلامية»، وقائد ثورة النجف ضد البريطانيين عام 1918. درس عز الدين الجزائري في إحدى مدارس النجف الابتدائية خلال المدة (1931-1935) ليدخل بعدها المدرسة الاحمدية للعلوم والآداب ويأخذ تعليماً دينياً. وفي عام 1945 سافر إلى لبنان للعلاج ليعود أواخر تلك السنة إلى العراق. اختط لنفسه خطاً غير الذي انتهجه والده في ميدان العمل السياسي والإسلامي، وان لم يخرج أول الأمر عن التحرك ضمن دائرة العمل التثقيفي المنظم في جانبيه السري والعلني الذي يهدف بالمحصلة إلى إشاعة الثقافة الإسلامية في صفوف المجتمع. فبادر إلى تأسيس المدارس الدينية كما أصدر نشرة ثقافية حملت اسم «الذكرى» صدر منها عشر أعداد ما بين عامي (1960-1964) وبادر إلى إلقاء الدروس الدينية، وعمد إلى كتابة سلسلة فكرية عامة، وتأسيس مكتبة عامة هي مكتبة مدرسة الجزائري العامة (1960-1970). في غمرة ذلك كله كان الجزائري يتطلع إلى ضرورة العمل التنظيمي، فأسس عام 1941 «منظمة الشباب المسلم» وعمل على إعداد الخلايا التنظيمية في النجف ومدن عراقية أخرى، وتركز العمل في مدينة كربلاء والحيرة وبغداد. مع ذلك بقي العمل التنظيمي ضمن نطاق حركة الجزائري عملاً فردياً ينتهي في كل الأحوال إليه وحده، كما بقي خاضعاً لإرادته سائراً تحت رايته وتوجيهاته. أسس بعد ذلك عام 1954 «منظمة المسلمين العقائديين» التي تركز نشاطها في بغداد والكوت والبصرة. (ينظر: منظمة الشباب المسلم). أعتقل في عام 1972 وسجن مع بعض أعضاء تنظيمه. وبعد إطلاق سراحه غادر العراق إلى الكويت، ليستقر بعدها في لبنان[2]. توفي عام 2005.

### عز الدين القبانجي (1950–1979)



عضو سابق في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد السيد عز الدين حسن القبانجي في النجف الأشرف عام 1950. درس في مدارس «منتدى النشر»، ثم دخل كلية الفقه في النجف

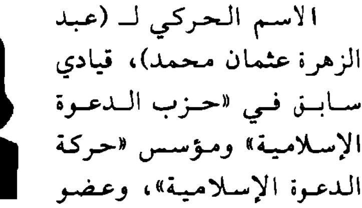
---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص189-192؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخرون)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 4، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص74-76.

(2) جودت القزويني، عز الدين الجزائري: رائد الحركة الإسلامية في العراق.

الأشرف، كما التحق بالدراسة في الحوزة العلمية. وكان من تلامذة الشهيد محمد باقر الصدر. تعرض للاعتقال أكثر من مرة إبان حكم عبد السلام عارف وأمرت السلطات آنذاك بنفيه إلى منطقة راوة غرب العراق. اعتقل أيضا أيام حكم الرئيس أحمد حسن البكر واعدم في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 1974، مع مجموعة قبضة الهدى[1]. (ينظر: قبضة الهدى)

## عز الدين سليم (1943–2004)

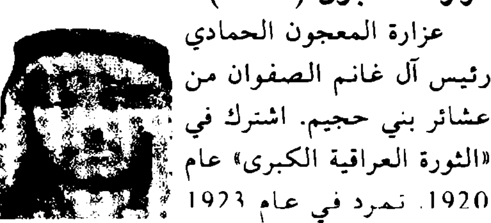




الاسم الحركي لـ (عبد الزهرة عثمان محمد)، قيادي سابق في «حزب الدعوة الإسلامية» ومؤسس «حركة الدعوة الإسلامية»، وعضو «مجلس الحكم الانتقالي». ولد في منطقة الهوير في البصرة عام 1943، عمل في صفوف حزب الدعوة الإسلامية ما بين عامي 1973–1975 وأصبح عضواً في لجنة الإشراف على تنظيم محافظة البصرة. في 1975 غادر العراق إلى الكويت وعاش فيها، غادر الكويت عام 1980 إلى إيران ليؤسس أحد انشقاقات حزب الدعوة «حركة الدعوة الإسلامية في العراق» أصبح في عام 1983 عضواً في «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» وكان عضواً في الشورى المركزية فيه ومسؤولاً للجنة الثقافية المركزية أيضاً. أشرف على إصدار صحيفة «المجلس الأعلى» لـ12 عاماً. وفي عام 2001 ترك العمل في المجلس.

شارك في عدد من مؤتمرات المعارضة العراقية، وكان عضواً في «مؤتمر صلاح الدين» عام 1992، وشارك في اجتماعات السليمانية التداولية. وشارك في اجتماعات اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر لندن»، وانتخب عضواً في لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن المؤتمر وحضر اجتماعها الأول في أربيل. أصبح عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي» العراقي منذ تأسيسه في 13 تموز/ يوليو 2003. وتسلم الرئاسة الدورية للمجلس لشهر أيار/ مايو بعد أن اختاره أعضاء المجلس بالتوافق لشغل المنصب. اغتيل في 17 أيار/ مايو 2004 في منطقة الحارثية في بغداد. وأعلنت جماعة أبي مصعب الزرقاوي مسؤوليتها عن عملية اغتياله[2]. قال الأخضر الإبراهيمي في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي «لم يشكل مقتله ضربة للعملية السياسية فحسب، بل شكل خسارة حقيقية للبلد. فقد كان رجلاً عميق التفكير ومحترماً على نحو ملحوظ ولم يكن له جدول أعمال شخصي غير مساعدة بلده على التحرك في الاتجاه السليم»[3].

## عزارة المعجون (–1958)



عزارة المعجون الحمادي رئيس آل غانم الصفوان من عشائر بني حجيم. اشترك في «الثورة العراقية الكبرى» عام 1920. تمرد في عام 1923 على الحكومة وامتنع عن دفع الضرائب مع شيوخ آخرين، فقصفت القوة الجوية البريطانية مضارب قبيلته فبادر إلى الخضوع للسلطة.

انتخب نائباً عن الديوانية (1930–1932)، وجدد انتخابه في كانون الأول/ ديسمبر 1937

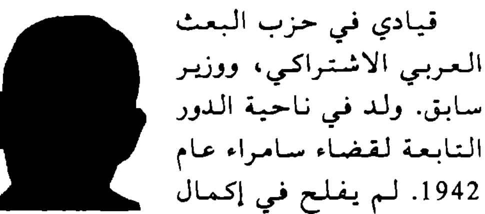
(1) مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص65-67.

(2) ناصر الحجاج، السيرة الذاتية للشهيد عز الدين سليم المفكر الإسلامي المنفتح. (من الانترنيت).

(3) المستقبل العربي، نص خطاب الأخضر الإبراهيمي المستشار الخاص للامين العام حول إعلان الحكومة العراقية المؤقتة، المستقبل العربي، العدد (305)، تموز/ يوليو 2004، ص144.

وحزيران/ يونيو 1939 وآذار/ مارس 1954 وأيار/ مايو 1958. توفي في السماوة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1958[1].

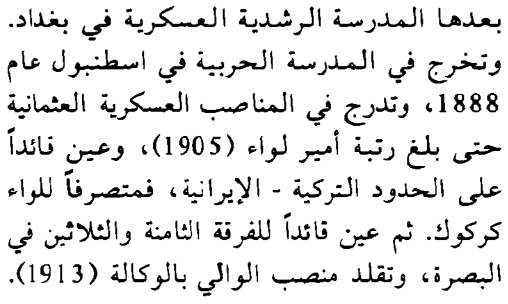
### عزة إبراهيم الدوري (1942–)





قيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي، ووزير سابق. ولد في ناحية الدور التابعة لقضاء سامراء عام 1942. لم يفلح في إكمال دراسته ليعمل في مهن يدوية متواضعة. اعتقل عام 1959 وأعيد اعتقاله عام 1962، وأودع السجن بعد انقلاب عبد السلام عارف على حلفائه البعثيين في تشرين الثاني (نوفمبر) 1963، وظل معتقلاً حتى عام 1967. برز بعد نجاح البعث بالاستيلاء على السلطة في تموز/ يوليو 1968 بوصفه قياديا في الحزب. عين رئيساً للجنة العليا للعمل الشعبي، ثم رئيساً للمجلس الزراعي الأعلى الذي كان يتولى شؤون التخطيط ورسم السياسة الزراعية وتنفيذها. تقلد مناصب وزارية أهمها وزير الإصلاح الزراعي (1969–1974)، ووزير الداخلية (1974–1979). وإبتداءً من عام 1969 أصبح عضواً في «مجلس قيادة الثورة». ترأس المحكمة الخاصة لمحاكمة ناظم كزار في مطلع تموز/ يوليو 1973 وفي مطلع عام 1974 أعيد انتخابه عضواً في القيادة القطرية للبعث. وبعد انقلاب صدام حسين على البكر أصبح نائباً لرئيس «مجلس قيادة الثورة» إضافة إلى منصبيه كعضو في القيادتين القطرية والقومية للبعث حتى عام 2003. وفي 18 آذار/مارس 1991 قرر مجلس قيادة الثورة منحه رتبة فريق أول في الجيش. توارى عن الأنظار بعد الإطاحة بحكم صدام حسين ولم تفلح القوات الأمريكية بالقبض عليه، واتهمته بقيادة المجموعات المسلحة التي تنفذ عمليات عسكرية تستهدفها. ورصدت مكافأة مقدارها 10 ملايين دولار ثمناً لمعلومات تؤدي للقبض عليه. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 أعلن في بيان منسوب إلى حزب البعث وفاة الدوري، وتولي طلب الدوري مهامه الحزبية، من دون أن يحدد البيان تاريخ ومكان الوفاة. وقد نفى بيان منسوب إلى حزب البعث في الأردن الوفاة. وفي 27 آذار/مارس 2006 ظهر شريط صوتي منسوب إلى الدوري يخاطب فيه قادة الدول العربية الذين سيلتقون في القمة العربية في السودان طالبهم فيه بالوقوف إلى جانب المقاومة العراقية. وبعد إعدام صدام حسين في صباح يوم 30 كانون الأول/ ديسمبر 2006 ذكرت أنباء صحفية عن اختيار الدوري خلفا له. وفي 19 من الشهر نفسه نفت الحكومة اليمنية ما صرح به الرئيس العراقي جلال الطالباني بان الدوري موجود في اليمن، مع ذلك يظل مصيره مجهولا.

### عزت باشا الكركوكلي (1870–1932)



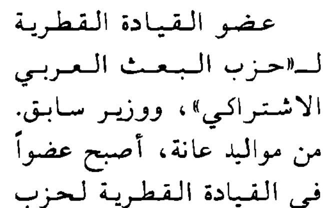
سياسي ووزير سابق. ولد عزت باشا بن زينل بك بن علي آل صاري كهيه في كركوك عام 1870 درس الابتدائية في كركوك دخل بعدها المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد. وتخرج في المدرسة الحربية في اسطنبول عام 1888، وتدرج في المناصب العسكرية العثمانية حتى بلغ رتبة أمير لواء (1905)، وعين قائداً على الحدود التركية - الإيرانية، فمتصرفاً للواء كركوك. ثم عين قائداً للفرقة الثامنة والثلاثين في البصرة، وتقلد منصب الوالي بالوكالة (1913).

---

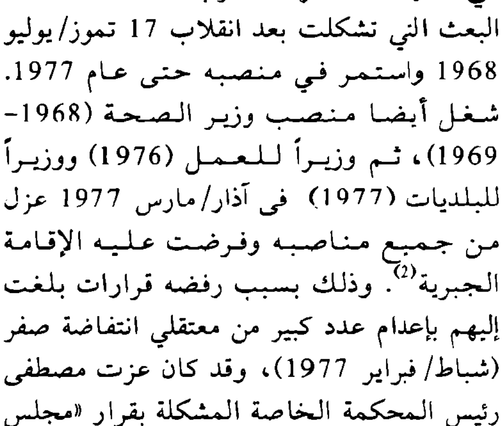
(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص330.

وأحيل على التقاعد عام 1914، لكنه أعيد إلى الخدمة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. وبعد احتلال البريطانيين العراقس عين وزيراً للمعارف في أول حكومة عراقية شكلها عبد الرحمن النقيب (1920)، فوزيراً للنافعة التي سميت بعد ذلك بالأشغال العامة والمواصلات (1921)، في الوزارتين التاليتين للنقيب حتى استقالة الكركوكلي في 1 نيسان/ ابريل 1922. انتخب في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 عضوا في «المجلس التأسيسي». ولما عقد المجلس جلساته انتخب عضواً في لجنة تدقيق القانون الأساسي العراقي. توفي في بغداد في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1932 ودفن في كركوك[1].

### عزت مصطفى



عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، ووزير سابق. من مواليد عانة، أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب



البعث التي تشكلت بعد انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 واستمر في منصبه حتى عام 1977. شغل أيضا منصب وزير الصحة (1968-1969)، ثم وزيراً للعمل (1976) ووزيراً للبلديات (1977) في آذار/مارس 1977 عزل من جميع مناصبه وفرضت عليه الإقامة الجبرية[2]. وذلك بسبب رفضه قرارات بلغت إليهم بإعدام عدد كبير من معتقلي انتفاضة صفر (شباط/ فبراير 1977)، وقد كان عزت مصطفى رئيس المحكمة الخاصة المشكلة بقرار «مجلس قيادة الثورة»، واتهم بالجبن والتخاذل مع عضو المحكمة فليح حسن الجاسم (وزير الصناعة والمعادن)[3].

### عزرة مناحيم دانيال (1874-1952)

عضو مجلس الأعيان لعدة مرات. حاز على ثقة رجال العهدين العثماني والملكي. ولد في بغداد في 22 تموز/ يوليو 1874، ودرس في مدرسة الاليانس. ثم سافر في شبابه إلى اسطنبول وبعض الدول الأوروبية. تولى إدارة أملاك أسرته، وانتخب عضوا في مجلس إدارة ولاية بغداد للمدة (1901- 1917). عين عضوا بـ«مجلس الأعيان» في 7 شباط/ فبراير 1932 خلفاً لوالده مناحيم دانيال، فظل عضوا فيه مدة عشرين سنة. كان له مجلس في محلة السنك على نهر دجلة في بغداد، كما كان عضواً عاملاً في جمعية الهلال الأحمر وجمعية الطيران العراقية وجمعية مكافحة السل وغيرها. توفي في 3 آذار/مارس 1952[4].

### عزرا الياهو عاني (1881-1946)

نائب سابق. ولد في بغداد في 6 كانون الثاني/ يناير 1881 لعائلة يهودية معروفة. وتلقى دراسته في مدرسة الاليانس. ثم انصرف إلى ممارسة التجارة، وانتخب سكرتيرا لغرفة تجارة بغداد (تشرين الأول/ أكتوبر 1939 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1942).

انتخب نائبا عن لواء بغداد في كانون الأول/ ديسمبر 1937، حتى حل المجلس في عام 1939. وقد هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1946، وتوفي بمدينة نيويورك في 18

---

(1) مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، ص49.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص403.
(3) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص220.
(4) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص95-96.

حزيران/ يونيو 1966[1].

### عزيز أحمد الشيخ (1925-1963)

عضو وقيادي في «الحزب الشيوعي العراقي»، من مواليد عانة 1925، انضم إلى الحزب عام 1951 عضوا في اللجنة المركزية للحزب ما بين الأعوام 1956-1958، اعتقل في مطلع عام 1958، وأفرج عنه بعد الإطاحة بالنظام الملكي. وفي 8 نيسان/ ابريل 1963 اعتقل بعد أن كان يحاول إعادة تنظيم صفوف الحزب الشيوعي اثر النكسة التي عصفت بالحزب بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في شباط/ فبراير 1963. ويعتقد انه أعدم انذاك.

### عزيز الحاج (1926-)



سكرتير اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية» التي انشقت عن الحزب الشيوعي في أيلول/ سبتمبر 1967. ولد في بغداد عام 1926 لعائلة كردية فيلية. ارتبط بالحركة الشيوعية عندما كان طالبا في السنة الثالثة في دار المعلمين العالية[2] التي تسمى اليوم كلية الآداب التابعة لجامعة بغداد. في عام 1946 برز ككاتب موهوب، ترأس تحرير جريدة «اتحاد الشعب». عين مدرسا في ثانوية الكوت، نقل اثر اشتراكه بمظاهرات الكوت إلى ريف بغداد ومنها إلى ثانوية السليمانية فاستقال من عمله. أعتقل عام 1948 وأبدى شجاعة أمام المحققين وهتف أثناء التحقيقات «الموت للاستعمار وعملائه.. عاش العراق حراً مستقلاً ديمقراطياً مرفهاً.. عاش حزبنا وقائده العظيم..»[3] وقضت المحكمة عليه بالسجن المؤبد، وزج به في مختلف السجون العراقية، واشترك في محاولتي هروب فاشلتين عامي 1952 و 1954. لكنه خرج من سجنه عام 1958 بعد الإطاحة بالنظام الملكي.

انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مسؤولاً عن لجنة الصحافة. وغادر العراق في منتصف عام 1959 إلى موسكو حيث واصل تعليمه الماركسي- اللينيني في المعاهد العليا المختصة هناك، ثم انتقل عام 1961 إلى براغ ممثلا للحزب في المجلة الشيوعية الدولية «قضايا السلم والاشتراكية»، وساهم في كثير من الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات الشيوعية من عربية ودولية، وواصل نشر المقالات والدراسات السياسية.

وبعد أحداث 1963 المأساوية لعب دوراً بارزاً في تنظيم المقاومة في الخارج ضد الحكومة البعثية. وبعدم موافقته على خط الحزب اللين تجاه عبد السلام عارف ضم تحت جناحيه مجموعة من أعضاء الحزب الشباب وأصدروا منشوراً معارضاً في براغ عام 1964 حمل توقيع «لفيف من الشيوعيين» وأصبحت المجموعة تعرف باسم «مجموعة اللفيف». وعندما عاد إلى العراق في كانون الثاني/ يناير 1967 كلف بمسؤولية منظمة الحزب في بعداد. وفي شباط/ فبراير التالي ارتقى ليصبح عضوا في المكتب السياسي، ولكنه كان قد ارتبط فعلاً بالكادر الثوري وبعد فشله بتسلم القيادة بعد اعتقال أعضاء اللجنة المركزية، قاد الكادر الثوري والمتعاطفين معه إلى خارج الحزب[4].

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص172.

(2) الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص90.

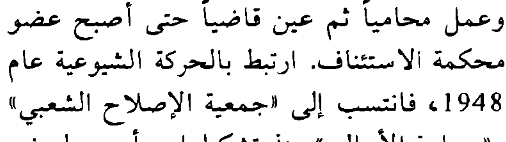
(3) المصدر السابق، ص94.

(4) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص384-385.

في 22 شباط/ فبراير 1969 اعتقل في سجن «قصر النهاية» وانهار تحت التعذيب وفي 3 نيسان/ أبريل ظهر على شاشة التلفزيون داعياً أتباعه إلى التخلي عن العنف والتعاون مع «حزب البعث»، وشكل ارتداده ضربة قوية للحزب الشيوعي. أطلق سراحه عام 1970. وفي عام 1979 عين بمنصب ممثل العراق في منظمة اليونسكو بباريس. وانتخب عام 1978 عضوا في مجلسها التنفيذي. وقد واصل الكتابة وإعداد الدراسات ونشرها، وترأس داخل اليونسكو المجموعة العربية لعدة سنوات، ثم مجموعة الـ 77.

أكمل تعليمه العالي بالحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون، ونشر عام 1977 كتابا بالفرنسية حمل عنوان «العراق الجديد والمشكلة الكردية». وفي عام 1981 بدأ بنشر مذكراته السياسية تحت عنوان «مع الأعوام». كما صدر له كتاب «الغزو الثقافي» عام 1982، وكتاب «القضية الكردية في العشرينات» (1984)، وكتاب «القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق» (1994)، ومجموعتان أدبيتان هما «وازدهرت الرمال» و«دفاتر الشخص الآخر».

## عزيز شريف (1904-1990)



عضو في «الحزب الشيوعي العراقي»، ووزير سابق. ولد في عانة في 6 تشرين الثاني/اكتوبر 1904. درس الحقوق في الثلاثينات، وعمل محامياً ثم عين قاضياً حتى أصبح عضو محكمة الاستئناف. ارتبط بالحركة الشيوعية عام 1948، فانتسب إلى «جمعية الإصلاح الشعبي» و«جماعة الأهالي» منذ تشكيلها، وأصبح لبعض الوقت رئيسا لتحرير جريدة الأهالي إلا انه انسحب من الجماعة بعد عودتها للحياة السياسية، نتيجة خلافاته مع كامل الجادرجي، وبدأ بإصدار «رسائل البعث» التي تهدف إلى التحرر القومي والحياة الديمقراطية، ثم انضم إلى الهيئة المؤسسة لـ«حزب الشعب» في 8 كانون الثاني/ يناير 1945 وبرز كعضو مهم. وبعد إجازة الأحزاب السياسية عام 1946 انتخب في 26 نيسان/ ابريل رئيسا لـ«حزب الشعب» الذي أجيز رسميا ثم سحبت إجازته في أيلول/ سبتمبر 1946. وفي الرابع منه حوكم عزيز أمام محكمة جزاء بغداد، وتوكل عنه (55) محاميا من أعضاء حزبه وأصدقائه.

في عام 1955 أسقطت عنه الجنسية العراقية بحجة قبوله الخدمة لدى دولة أجنبية وعدم تركه ذلك بالرغم من طلب الحكومة ذلك[1].

اختير بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 باعتباره من الوجوه اليسارية البارزة لرئاسة «مجلس السلم والتضامن العراقي»، وهو أحد واجهات الحزب الشيوعي العراقي ونائبا لرئيس مجلس السلم، كما أصبح عضو احتياط للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وذلك في الاجتماع الموسع الذي عقدته في أيلول/ سبتمبر 1958. استمر عضوا في اللجنة المركزية حتى عام 1963. وفي عام 1958 أيضا أصبح مسؤولاً لـ«حركة أنصار السلام». وحصل في عام 1960 على «جائزة لينين للسلام».

اختفى عزيز شريف بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 حيث تم إعدام شقيقه عبد الرحيم شريف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وفي أواسط الستينات لجأ إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الكردية المسلحة فاختار له البارزاني - وكان صديقا شخصيا له- دارا لسكنه

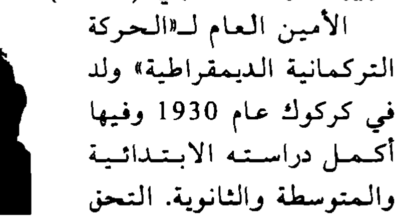
(1) عادل تقي البلداوي، لقاء الأضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى، ص82.

مجاورة لداره إكراما له. بعد انقلاب تموز/ يوليو 1968، وفي محاولة من البعثيين كسب ود الأحزاب السياسية خارج السلطة، عين وزيرا للعدل (31 كانون الأول/ ديسمبر1969- 1971)، ثم وزير دولة (1971-1976). كما لعب دوراً مهماً في المفاوضات التي أجرتها حكومة بغداد مع الملا مصطفى البارزاني وقادت إلى اتفاق آذار/ مارس 1974 للحكم الذاتي. توفي في 21 نيسان/ ابريل 1990.

## عزيز عقراوي (1924-1998)

عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (تموز/ يوليو 1964- 1973). ولد عام 1924 لعائلة كردية تسكن كردستان، وفي عام 1943 التحق بالكلية العسكرية، ثم كلية الأركان (1954)، واشترك في دورات عسكرية في بريطانيا والاتحاد السوفييتي السابق. كان من أوائل ضباط الجيش الذين التحقوا بالحركة الكردية المسلحة في تموز (يوليو) 1962. وكان برتبة مقدم. تولى عدداً من المسؤوليات الحزبية أهمها مسؤولية قيادة القاطع الثالث (قاطع كركوك)، ومسؤولية المكتب العسكري في مجلس قيادة الثورة الكردية. زار إسرائيل مرات عدة وشارك في مناورات عسكرية قام بها الجيش الإسرائيلي. عين وزيراً للدوله في ظل حكم البكر، وأسس بمساعدة السلطة حزباً أطلق عليه اسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في إطار محاولات الدولة لإضعاف الحركة الكردية وحزبها الديمقراطي الكردستاني، حيث أصدر حزبه صحيفة «العراق» وتم ضمه إلى الجبهة الوطنية إلى جانب «حزب البعث العربي الاشتراكي» والحزب الشيوعي العراقي. انضم عقراوي إلى «الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد» وانتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب في أيار/ مايو 1981، ترك الحزب بعد مدة قصيرة، وغادر العراق إلى لبنان. توفي عام 1998.

## عزيز قادر الصمانجي (1930-)



الأمين العام لـ«الحركة التركمانية الديمقراطية» ولد في كركوك عام 1930 وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية. التحق عام 1953 بالكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان عام 1957. شارك بدور صغير في انقلاب شباط/ فبراير 1963، وكان برتبة ملازم ثان تولى مسؤولية السيطرة على منطقة الاعظمية. وفي عام 1964 التحق بكلية الأركان العراقية ثم دخل كلية الأركان المصرية وحصل فيها على درجة الماجستير في العلوم العسكرية، وكان قد حصل على شهادة القانون من الجامعة المستنصرية عام 1972. تدرج في المناصب العسكرية كما عمل مدرساً في الكلية العسكرية (1975-1976). وأحيل على التقاعد في 4 نيسان/ ابريل 1976 برتبة أدنى. وعمل بعد إحالته على التقاعد بالمحاماة حتى عام 1990.

اعتقل مرات عدة بتهمة الانتماء إلى حزب تركماني سري. ترك العراق عام 1991 إلى تركيا حيث انضم إلى صفوف «الحزب الوطني التركماني» الذي تأسس في أنقرة عام 1990، ثم غادر تركيا إلى بريطانيا، وترك الحزب في تموز / يوليو 1992 اثر خلافه مع قادته وفي مقدمته رئيس الحزب مظفر ارسلان. ثم أسس وترأس «الحركة التركمانية» منذ عام 1993 حتى عام 1999 ليمثل بعدها الحركة في لندن، كما ساهم في عدد من أنشطة المعارضة العراقية لنظام صدام حسين.

له مؤلفات عديدة منها: «حرب الأفكار» و«الصراع والوفاق» و«الحلم الأكبر»، و«التاريخ السياسي لتركمان العراق».

### عزيز محمد (1933-)

سكرتير اللجنة المركزية لـ «الحزب الشيوعي العراقي» (1963-1993). ولد في السليمانية عام 1933، انخرط في الحركة الشيوعية مبكراً ففي عام 1948 ارتبط بالحزب الشيوعي فاعتقل وسجن (1948-1958)، وفي السجن وتحديداً بين عامي (1953-1956) انتمى إلى مجموعة السجن من الجناح المعتدل «راية الشغيلة». وأصبح في أيلول/سبتمبر 1958 عضوا في اللجنة المركزية للحزب ومسؤول اللجنة التنظيمية المركزية. ثم أنتخب سكرتير أول للحزب وذلك أواخر عام 1963، وقد عكس ارتقاؤه إلى أعلى المناصب الحزبية قوة الفرع الكردي للحزب. فبعد الضربة القاصمة التي تلقاها الحزب الشيوعي عقب الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم (شباط/فبراير 1963) كان عزيز يشغل منصب سكرتير لجنة الفرع الكردي الذي لم يتضرر جراء تلك الضربة والتي أنهت القيادة في وسط وجنوب العراق. وبعد عقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (تموز- آب 1964) اختير سكرتير أول للجنة المركزية .

لما اشتدت الحملة ضد الشيوعيين عام 1979 تمكن من مغادرة العراق وجددت الثقة به سكرتيرا للجنة المركزية في تموز/يوليو 1984. حيث تزعم في أثنائه التيار المتشدد المدعوم من قبل الأغلبية في الهيأة القيادية، مقابل التيار المعتدل الذي يتزعمه باقر إبراهيم الموسوي عضو المكتب السياسي للحزب، فتمكن عزيز محمد من إقصاء الموسوي وأنصاره بإعفائهم من عضوية المكتب السياسي. في عام 1984 منحه مجلس السوفييت الأعلى وسام لينين[1]. واستمر في هذا المنصب حتى عام 1993. عندما انتخب حميد موسى البياتي سكرتيراً للجنة المركزية للحزب. حاولت سلطة الاحتلال الأمريكي ضمه إلى «مجلس الحكم الانتقالي» إلا أن بول بريمر عدل عن ذلك بعد لقائه بعزيز في مكتبه في المنطقة الخضراء[2].

### عصائب أهل الحق من العراق



جناح منشق عن التيار الصدري يقوده قيس الخزعلي وعبد الهادي الدراجي ومحمد البهادلي وعلي الكعبي (قتل) وعمار الدلفي. وعلى ما يبدو أن سبب الانشقاق كان حول قبول السيد مقتدى الصدر وقف القتال ابان أزمة عام 2004. وقد أعلن الخزعلي تأسيس العصائب بعد ذلك لتتبنى عددا من العمليات العسكرية ضد الجيش الأمريكي في العراق، فضلا عن اختطاف أربعة بريطانيين عام 2007 من أمام وزارة المالية ببغداد. وفي مطلع عام 2012 أعلنت تبنيها المنهج السياسي وتخليها عن المقاومة المسلحة بعدما انسحب الأمريكيون من العراق.

### عصبة إحياء الكرد (الكازيك)

ينظر: الاشتراكي الكردي -باسوك (الحزب)

### العصبة الماركسية اللينينة (الكوملة)

ينظر: عصبة كادحي كردستان.

### عصبة كادحي كردستان

تأسست بوصفها مركزاً ثقافياً في 10 حزيران/يونيو 1970 ثم نشطت تحت اسم «عصبة الماركسية اللينينة» ثم غيرت اسمها بعد

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص192-163.

(2) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ص126.

ذلك إلى «عصبة كادحي كردستان». وتقوم العصبة على أساس الجمع بين الماركسية اللينية والماوية (نسبة إلى ماوتسي تونغ) وتشكلت كتنظيم سري يعمل داخل العراق يقوده فريدون عبد القادر كان أول التنظيمات الكردية التي انضمت إلى الاتحاد الوطني الكردستاني عند تأسيسه.

تعود جذور تأسيسه إلى حقبة الانشقاق التي شهدها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» على جناحين الأول هو المكتب العسكري (خط الملا مصطفى البارزاني) والجناح الثاني هو المكتب السياسي (خط إبراهيم احمد- جلال الطالباني). فحاول جلال الطالباني استثمار أجواء الحرية التي وفرها التحالف مع الرئيس الأسبق عبد الرحمن عارف لتطبيق نظريات ماوتسي تونغ على المجتمع الكردي الذي اعتقد أنها أكثر ملائمة للتطبيق في كردستان من التجربة السوفييتية. فاختار مجموعة من النخب المثقفة بين المنتمين إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/ المكتب السياسي وشكل منهم «النواة الماركسية الخالصة» التي يمكن أن تستقطب حولها ما أطلق عليها اسم «القيادة السباعية» وكان من بين أعضائها: نوشيروان مصطفى، المحامي شهرزاد صائب، رفعت ملا محمود عبد الرحمن، ومحمود عزة. وقد باشرت تلك النواة القيادية بكسب الأفراد وتكوين الخلايا السرية في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/ المكتب السياسي. وأصدرت مجلة باسم «رزگاري» عام 1969.

وفي تموز/يوليو 1970 اتخذ القرار بتشكيل «العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية» التي تعرف اختصاراً باسم «كوملة» أي العصبة. وقد اعتبر التنظيم الجديد بديلاً عن «الحزب الشيوعي في كردستان العراق». بعد ذلك تم إعداد نظام داخلي وورقة عمل للتنظيم كتبها جلال الطالباني وأطلق عليها اسم «كراديتي» والتي تعني «حركة التحرر الوطني الكردستاني». وتشكلت قيادتها من: شهاب الشيخ نوري (سكرتير اللجنة القيادية)، نوشيروان مصطفى، محمد ميرزا سعيد ملا عباس (مسؤول بغداد)، جعفر عبد الواحد (مسؤول اربيل)، آوات عبد الغفور مصطفى (مسؤول السليمانية)، فريدون عبد القادر فرج (مسؤول كركوك)، ارسلان بايز.

وبعد انهيار الحركة الكردية المسلحة عام 1975 استسلمت اللجنة القيادية وحوالي 70 من أعضاء العصبة إلى السلطات، كما تعرض التنظيم لضربة قاسية عندما كشفت خطوطه فشنت حملة اعتقالات طالت كوادر وقواعد العصبة، وحاول آخرون الهرب إلى إيران التي سلمتهم مطلع عام 1976 إلى السلطات العراقية. وبعد تنفيذ حكم الإعدام بثلة من قيادتها، تشكلت لجنة قيادية جديدة ضمت كلاً من: شاسوار جلال (اغتيل عام 1978) (سكرتير اللجنة)، نجم الدين عزيز (سلار)، آزاد هوارمي (عادل) (قتل عام 1988)، عبد الرزاق محمد (قتل عام 1991)، وحكمت محمد كريم (ملا بختيار).

بعد اغتيال شاسوار جلال أصبح نوشيروان مصطفى مسؤولها، فأعاد تنظيمها وبناء خلاياها، وفي عام 1978 تم تغيير اسمها إلى «عصبة كادحي كردستان» وفي عام 1981 عقدت مؤتمرها الأول (ناوزنك. 1 أيار/ مايو 1981) وهو المؤتمر الذي اقر انضمام العصبة إلى «الاتحاد الوطني الكردستاني»، كما اقر برنامجها وتم فيه اختيار قيادتها على النحو الآتي: نوشيروان مصطفى (سكرتير عام)، فريدون عبد القادر (نائب السكرتير العام)، حكمت محمد كريم، آوات عبد الغفور، أسو نوري، الملازم عمر عبد الله، جمال علي بابير (قتل عام 1981)، د. كمال فؤاد، علي جمجمالي، وعمر سيد علي.

في المؤتمر الثاني (آب/ أغسطس 1982)

تم انتخاب قيادة جديدة دخلت فيها كوادر جديدة وتألفت من: نوشيروان مصطفى (سكرتير عام)، فريدون عبد القادر، حكمت محمد كريم، د. كمال خوشناو، عمر سيد علي، جمال طاهر رشيد، وعلي بجكول. وفي المؤتمر الثالث (تموز/ يوليو 1984) تم إضافة عدد من مسؤولي تنظيمات الداخل السرية وفي مقدمتهم عبد الله رسول علي، د. خسرو الخال، المهندس عمر فتاح، ودلير أحمد شكري كأعضاء احتياط في القيادة[1]. انشقت الحركة وبعض كبار قادتها عن الاتحاد الوطني الكردستاني وأسسوا حركة «تغيير» عام 2009.

### عصبة مكافحة الصهيونية

تقدم عدد من الشباب العراقي اليهودي المعادي للصهيونية من أعضاء «الحزب الشيوعي العراقي» بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس جمعية لهم في 12 أيلول/ سبتمبر 1945 وقد ضمت الهيئة المؤسسة كل من: يوسف هارون زلخا (رئيساً)؛ وسليم منشي، نسيم حسقيل يهودا، مسرور صالح قطان، إبراهيم ناجي، يعقوب مصري، مير يعقوب كوهين، يعقوب اسحقيل، وموشي يعقوب (أعضاء الهيئة المؤسسة).

وجاء في الطلب الذي تقدمت به الهيئة المؤسسة للعصبة «نحن نعتقد إخلاصاً بأن الصهيونية خطر على اليهود، مثلما هي خطر على العرب وعلى وحدتهم القومية. ونحن إذ نتصدى لمكافحتها علانية وعلى رؤوس الأشهاد، إنما نعمل لأننا يهود ولأننا عرب بنفس الوقت». وجاء في منهاج العصبة في مادتها الثانية «أن أهداف العصبة مكافحة الصهيونية وفضح أعمالها ومزاياها بين جماهير الشعب العراقي لاسيما بين اليهود»[2]. و«الاشتراك في المؤتمرات العالمية المعادية للصهيونية، وإصدار النشرات باللغات الأجنبية لفضح الصهيونية، وشرح قضية فلسطين العادلة»[3].

وقد أجيزت العصبة في 16 آذار/ مارس 1946. وصدر عنها صحيفة باسم «العصبة» تولى تحريرها يوسف زلخا والمحامي محمد حسين أبو العيس، وصدر العدد الأول منها في7 نيسان/ ابريل 1946. إلا أن الجريدة عطلت في 6 حزيران/ يونيو 1946[4]. وأغلق مقر العصبة في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، واعتقل أعضاء هيئتها المؤسسة بعد أن سيرت مظاهرة كبيرة في بغداد يوم 28 حزيران/ يونيو ضد سياسة الإنجليز في فلسطين[5]

### عطشان الازيرجاوي (1921–1968)

ضابط شيوعي بارز. ولد عطشان ضيلول الازيرجاوي في الناصرية عام 1921. التحق بالكلية العسكرية عام 1940 وتخرج فيها برتبة ملازم ثان. وفي عام 1944 انتمى إلى «الحزب الشيوعي العراقي». طرد من الجيش في مطلع الخمسينات بسبب انتمائه إلى الحزب. كما انضم الى جماعة «أنصار السلام» عند تأسيسها في العراق.

دخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لأول مرة في لجنة بهاء الدين نوري (أيلول/

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص326-339؛ ص404-406.

(2) عصام جمعه أحمد المعاضيدي، الصحافة اليهودية في العراق، ص64-65.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص213-214.

(4) ينظر: فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، ص65.

(5) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص58-59؛ وكذلك الشرطة العامة شعبة مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي، ص74؛ سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 1، ص81-83.

سبتمبر 1949- آب/ أغسطس 1950)، ثم جددت عضويته في اللجنة التالية (آب/ أغسطس 1950- 13 نيسان/ ابريل 1953)، ثم جددت عضويته في لجان سلام عادل الأولى (حزيران/ يونيو 1955- حزيران/ يونيو 1966) والثانية (حزيران/ يونيو 1956- أيلول/ سبتمبر 1958) والثالثة (أيلول/ سبتمبر 1958-تشرين الثاني/ نوفمبر 1961). وكان في الوقت نفسه ضمن أول لجنة للمكتب العسكري للحزب الشيوعي والذي تشكل بعد 14 تموز/ يوليو 1958 بأربعة أيام، برئاسة ثابت حبيب العاني وعضوية فاضل البياتي والرئيس مهدي حميد والملازم الأول جبار خضير .

أرسل إلى موسكو وطشقند لإكمال دراسته، ويقال انه هرب إلى خارج العراق بجواز سفر أردني مزور باسم (أحمد داود) بعدما أمر عبد الكريم قاسم باعتقاله بسبب اتهامه بتعذيب المعتقلين السياسيين رغم انه لم يكن عضوا في هيئة التحقيق.

اشتهر بنقده اللاذع للمسار الذي انتهجه الحزب مع عبد الكريم قاسم، وكان من دعاة استلام السلطة والإطاحة بحكم العسكر.

ادخل مصحة نفسية في كرسنادار جنوب روسيا، وبعد خروجه حاول السفر إلى العراق، وابعد من روسيا إلى ألمانيا الغربية، وفي عام 1968 قيل أنه انتحر، فيما يرى المقربون منه أنه اغتيل برميه من إحدى العمارات السكنية. وأرسل جثمانه من قبل السلطات الألمانية إلى الأردن ودفن فيه كشخص مجهول الهوية بعدما لم يتعرف عليه أحد من الأردنيين.

### عطية أبو كلل (1872-1942)

أحد قادة ثورة النجف الأشرف عام 1918. ولد في النجف الأشرف عام 1872، وترأس محلة العمارة إحدى محلات النجف الأربع. قاوم السلطات التركية، فطاردته فهرب منها إلى كرمنشاه في إيران عام 1907، وعاد إلى النجف حوالي عام 1909.

اتهم في أوائل عام 1914 بنهب أموال الحكومة التركية، وعند اندلاع الحرب في العراق وإعلان الجهاد ساومه الأتراك على أن يطلقوا سراحه لقاء الانضمام إلى المجاهدين، فوافق وذهب على رأس عدد من أتباعه إلى الشعيبة، ويُقال أنه اتصل بالبريطانيين سراً واتفق معهم على الانسحاب من المعركة. وبعد عودته إلى النجف الأشرف ساهم في حركة العصيان التي قامت فيها ضد الأتراك، وحين سقطت بغداد ذهب إلى هناك لمقابلة بيرسي كوكس وتهنئته بالنصر.

قربه البريطانيون وأغدقوا عليه المال وسمحوا له بممارسة سلطات لم يسمحوا لغيره بممارستها فقد منحوه سلطة إعطاء الرخصة لنقل البضائع والمواد الغذائية من النجف واليها، واخذ التجار يتهافتون عليه للحصول على الرخصة في نقل بضائعهم[1]. وفي 19 أيار/مايو 1917 كان في أوائل المستقبلين للسير رونالد ستورز. وفي تلك الحقبة كان البريطانيون يعدونه ركيزة لنفوذهم في مدينة النجف الأشرف، لكنهم سرعان ما أدركوا انه ليس بالرجل الذي يمكنهم الوثوق به، وصاروا يتحينون الفرص لتقليص نفوذه، وقد واتتهم الفرصة بعد حادثة إطلاق النار على قواتهم يوم 12 كانون الثاني/ يناير 1918 للمطالبة بتسليمه إليهم، لكنه هرب في 18 من الشهر نفسه متوغلا في الصحراء. وصادر البريطانيون أملاكه واتخذوا من خانه مقرا للحاكم البريطاني في النجف الأشرف. سلم نفسه إلى البريطانيين في الشنافية ونقل بعدها إلى الكوفة. وفي 25 أيار/مايو 1918

(1) عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ص8.

أصدرت المحكمة العسكرية عليه حكما بالسجن ونفي إلى الهند وأطلق سراحه عام 1923. توفي في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1942[1].

**العقوبات الاقتصادية**

العقوبة هي طريقة لفرض قانون ما من خلال فرض عقوبة على الذين يخالفونه. وفي القانون الدولي العام تعد العقوبات تدابير يتقرر اتخاذها في حالة مخالفة إحدى الدول احد مبادئ هذا القانون أو عدم قيامها بالالتزامات المتفق عليها بموجب المعاهدات والاتفاقات التي وقعت عليها أو امتناعها عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، أو اعتدائها على أراضي دولة أخرى. وقد تكون التدابير المقررة اقتصادية أو دبلوماسية أو حربية أو أدبية. وقد نصت المادة الخامسة من ميثاق الأمم المتحدة على انه يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو اتخذ مجلس الأمن إزاءه عملا من أعمال المنع أو القمع عن مباشرة حقوق العضوية. كذلك نصت المادة الرابعة على انه يجوز لمجلس الأمن أن يفرض العقوبات الجوية أو البرية ضد كل من يهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي مجال العلاقات الدولية فقد شاع استخدامه منذ قيام عصبة الأمم بفرض عقوبات على ايطاليا بعد اجتياحها لاثيوبيا عام 1935، ففرضت عليها عقوبات تجارية استثنت استيراد النفط. كما فرضت أوسع العقوبات نطاقا على نظام صدام حسين عندما غزت القوات العراقية الكويت في آب/ أغسطس 1990.

منذ الغزو تتابعت القرارات الصادرة بحق العراق، والتي أوجدت بيئة مناسبة لتكريس معاناة الشعب العراقي في ظل حصار كان يفترض به أن يقيد النظام ويمنعه من انتهاك الشرعية الدولية، لكن هذه الشرعية اعتدت على الشعب العراقي، بان شيدت له بقراراتها سجناً كبيراً وأعطت السجان العذر في إساءة معاملة شعبه. فقد استخدمت لولايات المتحدة في إدارتها للازمة مع العراق مزيجاً من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية في آن واحد. فقد اتبعت سياسة نشطة لإصدار عدة قرارات من مجلس الأمن تدين الغزو العراقي للكويت.

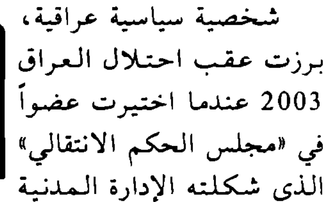
صدر منذ احتلال الكويت وحتى أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 اثنا عشر قرارا بدءً بالقرار 660 الذي أدان الغزو وطلب الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط ودعا إلى المفاوضات لحل الخلافات، مرورا بالقرار 661 بعد أربعة أيام على الغزو الذي فرض العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي، وانتهاءً بالقرار 678 في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر الذي قرر بموجبه مجلس الأمن استخدم الخيار العسكري ما لم ينفذ العراق بحلول منتصف كانون الثاني/ يناير 1991 جميع قرارات مجلس الأمن. على أن يجري تطبيقها بالقوة استنادا الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وصار مستحيلا عليه التملص من تنفيذها. مع أن الكويت قد تحررت، في الواقع، واستعادت سيادتها الكاملة، فقد ظل العراق خاضعا لرقابة دائمة من جانب الأمم المتحدة، وظل أمر رفعها رهن تقدير استنسابي لأعضاء مجلس الأمن الذين لا يمكر أحد منهم بالاعتراض على المواقف المتطرفة للولايات المتحدة.

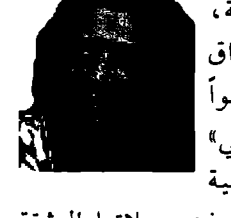
ويعد القرار 687 الصادر في 3 نيسان/ ابريل 1991 أخطر وأطول وأغرب قرار، وكذلك الأول من نوعه في تاريخ مجلس الأمن، إثره اتخذت تسعة قرارات لاحقة تتعلق بتنفيذه. وقد تحددت بموجبه شروط وقف إطلاق النار ومسألة التعويضات والرقابة على التسلح واستمرار الحصار ومسألة الحدود العراقية/

(1) المصدر السابق نفسه، ص10.

الكويتية ونبذ الإرهاب الدولي وغيره. فأتى على السيادة العراقية ورهن موارد البلد ومستقبله لأجل طويل. وقد انطوى القرار على تحول في منهج مجلس الأمن بشكل جذري بحيث يكرس العقوبات ويخضع رفعها أو تخفيضها لشروط سياسية ويلزم العراق بدفع نسبة عالية من قيمة نفطه المصدر إلى صندوق التعويضات، كما أهمل المجلس الفقرة 21 من هذا القرار الذي لم يعالج في أي من مراجعاته الدورية إمكانية الرفع الجزئي للعقوبات كما ورد فيها.

**عقيلة الهاشمي (ت 2003)**





شخصية سياسية عراقية، برزت عقب احتلال العراق 2003 عندما اختيرت عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي» الذي شكلته الإدارة المدنية للاحتلال الأمريكي، وقد عرفت بصلاتها الوثيقة بطارق عزيز بحكم عملها عن قرب معه في وزارة الخارجية. اغتيلت في 2003 أمام دارها مع عدد من حراسها الشخصيين عند توجهها لمقر عملها.

**علاء مكي (1955-)**



عضو مجلس النواب، وعضو المكتب السياسي لـ «الحزب الإسلامي العراقي». ولد في الاعظمية عام 1955، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية، ثم دخل كلية الطب بجامعة بغداد، وبعد تخرجه طبيباً، تولى إدارة مختبرات محافظة الانبار، ثم عين مديراً لمركز نقل الدم الفني، فرئيسا للجنة الاستشارية لأمراض الدم في وزارة الصحة.

انتمى إلى «الحزب الإسلامي العراقي» عام 1969، وتعرض للاعتقال والسجن عام 1987. رشحه الحزب نائبا عن محافظة بغداد، وحصل على مقعد في مجلس النواب (2005)، إذ ترأس لجنة التربية والتعليم. ثم أعيد انتخابه في انتخابات عام 2010.

**العَلم (جمعية)**

جمعية سرية تشكلت في مدينة الموصل في أوائل عام 1914 وكانت لجنتها القيادية تتألف من ثابت عبد النور ومكي الشربتي ومحمد رؤوف الغلامي ورؤوف الشهواني وعبد المجيد شوقي البكري ومحمد سعيد الجليلي وعبد المنعم الغلامي. وقد اتسع نشاطها خلال الحرب العالمية الأولى حتى عام 1919 عندما اندمجت بحزب العهد[1].

**العَلم الأخضر (جمعية)**

تأسست في اسطنبول في أيلول/ سبتمبر 1912 على يد مجموعة من الطلاب العراقيين الدارسين في اسطنبول، في مقدمتهم الدكتور داود الدبوني الموصلي والدكتور إسماعيل الصفار والدكتور فائق شاكر وأحمد عزة الاعظمي والضابط علي رضا الغزالي والضابط عبد الغفور البدري، ثم التحق بهم بعض الضباط العراقيين والفلسطينيين والسوريين وبعض طلبة الدراسات العليا[2]. وقد اقتصر نشاط الجمعية على الأمور الأدبية وتقوية الروابط الأخوية بين الطلاب. وقد سميت بهذا الاسم رمزاً للعلم النجدي. أصدرت الجمعية مجلة «لسان العرب» تولى إدارتها وتحريرها أحمد عزة الأعظمي، وقد غيرت المجلة اسمها

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص34-35.
(2) عبد المنعم الفلالي، أسرار الكفاح الوطني في الموصل، ص20.

إلى «المنتدى الأدبي». حتى توقفت المجلة عن الصدور بعد إعلان الحرب العالمية الأولى[1].

**علماء الدين المناضلين (حركة)**

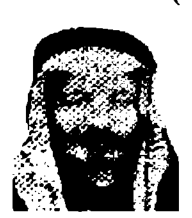
ينظر: منظمة العمل الإسلامي

**العلمانية (مفهوم)**

أطلق هذا المصطلح أول الأمر في فرنسا إبان ثورتها على عملية مصادرة أملاك الكنيسة، إلا أن الثوريين لم يكتفوا بذلك فوضعوا نظاماً عاماً للتعليم غير الديني وجردوا رجال الكنيسة من مركزهم العالي وجندوا في الجيش كما ادخل الزواج المدني بدل الزواج الكنسي. وتقترن العلمانية اليوم بالعلم والتكنولوجيا والتصنيع والتمدن. مع ذلك فقد حدثت ردود أفعال تجاه العلمانية في جميع الأديان الرئيسة، ففي المسيحية انتشرت الحركات الانجليلية والرهبانية المناوئة للعلمانية، وفي البلدان الإسلامية كثيراً ما تواجه بمعارك فكرية وجسدية مما أثر في الواقع السياسي والاجتماعي فيها.

إن للعلمانية جذوراً قوية في المجتمع العراقي، حيث وجدت لها أرضية خصبة في البلد على اختلاف مذاهبه وقومياته، وقد عملت النخب المثقفة وخصوصاً في الأوساط الجامعية والأدبية والفنية على إشاعة مفاهيم العلمانية والتمظهر بها والسلوك طبقاً لتوصياتها. فالعلمانية تمتد على شكل خيط واضح عبر كل العراق، وعلى امتداد تعدد اثنياته وقومياته ومذاهبه، لكن اللافت إن العلمانية رغم قوتها إلا أنها لم تتخلص عبر تاريخها مما علق فيها من طائفية مذهبية أو نزعة قومية واضحة، لذا فمن الصعب القبول باعتبارها مذهباً سياسياً للجماعات التي تنادي بها.

**علوان الياسري (1875-1951)**



وزير سابق. ولد علوان عباس الياسري في المشخاب عام 1875، ونشأ بين أهله وعشيرته في قضاء أبي صخير. وقد ثار على الحكومة التركية فاعتقل أشهرا عام 1910، ثم قبض عليه الوالي جاويد باشا واعتقله مرة أخرى أوائل عام 1914.

لما احتل البريطانيون البصرة شارك في حركة الجهاد، واشترك في معركة الشعيبة، كما كان من أبرز قادة الثورة العراقية الكبرى عام 1920، وبعد فشل الثورة هرب إلى الحجاز، وبعد العفو عن الثوار عاد برفقة الأمير فيصل بن الحسين.

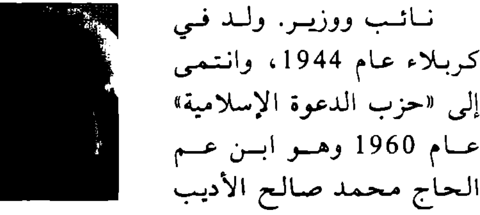
انتخب نائبا عن الديوانية في «المجلس التأسيسي» (1924)، وأعيد انتخابه في المجلسين التاليين (1925-1928) و(1928) حتى استقالته من مجلس النواب في 11 حزيران/ يوليو 1929. عين وزيرا للمواصلات والإشغال في وزارة جعفر العسكري الثانية (1927-1928). وأعيد انتخابه عضوا في مجلس النواب في عام 1930، وعين عضواً في «مجلس الأعيان» في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1930. وانتهت عضويته في مجلس الأعيان في ظل حكومة حكمت سليمان التي جاءت في أعقاب انقلاب بكر صدقي عام 1936، ونفي إلى شمال العراق. وفي عام 1939 انتخب نائباً عن الديوانية، ثم أعيد تعيينه عضواً في «مجلس الأعيان» في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1939- تشرين الأول/ أكتوبر 1945. وقد ترأس إجتماع مجلسي النواب والأعيان في 10 نيسان/ ابريل 1941 على عهد حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت عقب انقلاب رشيد عالي الكيلاني،

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط2، ص9- 10.

فاعتقل أواخر تموز/ يوليو 1941 وابعد إلى الفاو والعمارة حيث قضى سنوات الحرب العالمية الثانية. توفي في بغداد في 12 نيسان/ ابريل 1951[1].

### علي محمد الحسين الأديب (1944-)




نائب ووزير. ولد في كربلاء عام 1944، وانتمى إلى «حزب الدعوة الإسلامية» عام 1960 وهو ابن عم الحاج محمد صالح الأديب احد مؤسسي الحزب. خرج من العراق عام 1980 إلى إيران حيث ترأس المكتب السياسي لحزب الدعوة، وعاد إلى العراق عام 2003، وانتخب عضواً في «الجمعية الوطنية» حيث ترأس لجنة المصالحة الوطنية، ثم انتخب عام 2005 عضواً بمجلس النواب، ثم بمجلس النواب عام 2010. ثم اختير وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي في الوزارة الثانية التي شكلها نوري المالكي عام 2010.

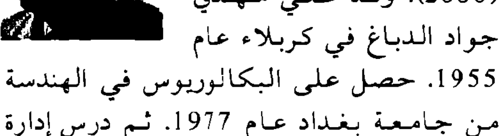
### علي البازركان (1887-1945)



وطني بارز لعب دوراً مهما إبان الاحتلال البريطاني للعراق والثورة العراقية عام 1920. وعضو اللجنة التنفيذية لـ «الحزب الوطني العراقي». ولد في محلة الحيدر خانة ببغداد عام 1887، ودخل الكُتّاب وحفظ القرآن الكريم، ثم دخل المدرسة الرشدية العسكرية، ثم الإعدادية الملكية، لكنه لم يكمل الدراسة فيها بعد وفاة والده فامتهن التجارة. أسس المدرستين الأهلية (الجعفرية بعد ذلك) عام 1908 والتفيّض عام 1919 في بغداد اللتان مثلتا مركزين مهمين للمثقفين والوطنيين في العراق. ساهم في تأسيس «جمعية حرس الاستقلال» وأصبح مديراً لإدارتها ما بين (شباط/ فبراير 1919 - آب/ أغسطس 1920). قبيل الثورة العراقية عام 1920 أصدرت السلطات أمراً باعتقاله لكنه تمكن من الهرب والتجأ إلى كربلاء التي حررها الثوار من الاحتلال البريطاني. غادر المدينة بعد قمع الثورة إلى النجف الأشرف ومنها التجأ إلى الحجاز. عاد إلى العراق بعد صدور قرار العفو عن المساهمين في الثورة. وعندما تألف «الحزب الوطني العراقي» في أب/ أغسطس 1922 كان من بين أعضاء لجنته التنفيذية.

عين مديراً للبلدية الأولى في بغداد (كانون الثاني/ يناير 1922)، فمعاون أمين العاصمة (1922)، فوكيل أمين العاصمة (1923)، واستقال في السنة التالية. كما عين قائمقاما في أقضية سامراء (1925)، وأبو صخير فالهندية (1929)، والشطرة (1931)، ثم عين وكيل متصرف لواء المنتفك (1932)، فمتصرف لواء الدليم (1932)، فالمنتفك (1933)، فمفتشاً إدارياً (1934-1939). توفي في بغداد في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1958[2].

### علي الدباغ (1955-)



عضو «الائتلاف العراقي الموحد» (2005)، والناطق باسم الحكومة العراقية (2006). ولد علي مهدي جواد الدباغ في كربلاء عام 1955. حصل على البكالوريوس في الهندسة من جامعة بغداد عام 1977. ثم درس إدارة

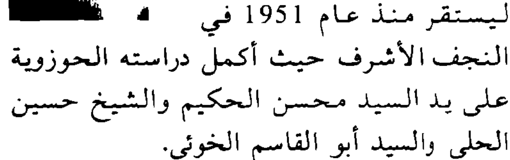
---

(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص305.

(2) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص183-184.

الأعمال في بريطانيا. نشط خلال الثمانينات في «رابطة أهل البيت الإسلامية». برز بعد سقوط نظام صدام حسين (نيسان/ابريل 2003) في الإعلام باعتباره محللاً سياسياً وخبيراً في شؤون المرجعية الشيعية[1]. دخل قائمة الائتلاف العراقي الموحد وحصل على مقعد في الجمعية الوطنية الانتقالية (2005)، لكنه انشق عن الائتلاف ليشكل كيانه الخاص الذي أطلق عليه «تجمع كفاءات العراق المستقل» لكنه فشل في الحصول على مقعد في مجلس النواب. وبعد تشكيل المالكي حكومته أصبح ناطقاً باسم الحكومة .في عام 2010 انتخب نائباً في مجلس النواب، وبعدها اختير وزيراً لشؤون الناطقية باسم الحكومة في وزارة نوري المالكي الثانية عام 2010.

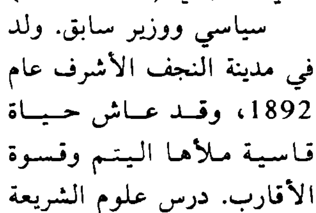
### علي السيستاني (1930-)



مرجع ديني كبير. من مواليد مشهد (إيران) 1930 حيث تلقى علومه الأولى فيها، ثم انتقل بعدها إلى قم ليستقر منذ عام 1951 في النجف الأشرف حيث أكمل دراسته الحوزوية على يد السيد محسن الحكيم والشيخ حسين الحلي والسيد أبو القاسم الخوئي.

آلت إليه المرجعية (أو جزء مهم منها) عام 1994 بعد وفاة السيد عبد الأعلى السبزواري الذي خلف السيد أبو القاسم الخوئي[2]. ويمتلك السيد السيستاني تأثيراً كبيراً في الوسط النجفي فعدد مقلديه كبير جدا وبخاصة بين أوساط «المشاهدة» وهم سكان النجف الاصليون والأكثر ثراءها والأعلى تعليما، وقد عُرف سماحته بالاعتدال والورع ورجاحة العقل ونفاذ البصيرة وبخاصة في ما يتصل بالشأن السياسي العراقي. وحظي باحترام جميع الأطراف لاسيما سلطات الاحتلال الأمريكية ومجلس الحكم الانتقالي رغم تضارب مصالحهم، ما جعل سلطات الاحتلال والأمم المتحدة تأخذ بملاحظاته وتتجنب إثارة حفيظته. فقد تراجعت عن بعض خططها بعد إصداره لفتوى تبطل عمل مجلس كتابة الدستور، ووجوب «إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل لانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه». على «أن يقر الدستور العراقي الجديد مبدأ التعددية والشورى واحترام الأقلية رأي الغالبية في العراق، حيث يشكل الشيعة غالبية الشعب العراقي».

### علي الشرقي (1892-1964)





سياسي ووزير سابق. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1892، وقد عاش حياة قاسية ملأها اليتم وقسوة الأقارب. درس علوم الشريعة الإسلامية منذ صغره. برز دوره إبان الاحتلال البريطاني للعراق فكان إلى جانب السيد محمد سعيد الحبوبي قائد المجاهدين في «معركة الشعيبة» عام 1915. كان الشرقي في صفوف حملة الفكرة العربية في «ثورة النجف» عام 1918 فقد كان هو والشيخ محمد رضا الشبيبي ومن يتبعهم من الشباب على اتصال بـ«جمعية النهضة الإسلامية». وفي أثناء ثورة العشرين

---

(1) ) تمت زيارة الموقع في 5/ 2/ 2006.

(2) محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا، ص341- 396.

أرسل الشرقي إلى منطقة الشطرة والغراف للتمهيد للثورة من قبل مخططيها في مدينة كربلاء وتأسيس فرع للجامعة الإسلامية في الشطرة، والتي كانت قد تأسست في كربلاء لإدارة شؤون الثورة بقيادة الشيخ محمد تقي الشيرازي، وفي الشطرة كان مجلسه يتكون من الشيخ علي الشرقي والحاج حسين الشعرباف وعبد المطلب الطحان وكان المعتمد في الفرع هو خيون العبيد. وبعد قمع الثورة سافر الشرقي إلى الحجاز ليعود منها منكسراً معتزلاً الحياة العامة حتى عام 1926 عندما عاد بعقلية سياسية جديدة تقوم على الاعتدال. عين في عام 1928 عضواً في مجلس التمييز الشرعي في بغداد إلا أن منصب الشرقي هذا لم يلق صدى استحسان من قبل رجال الدين فنقل إلى البصرة قاضياً شرعياً. وفي عام 1933 عين رئيساً لمحكمة التمييز الشرعي الجعفري في العراق واستمر في منصبه حتى عام 1947 عندما صدرت الإرادة الملكية بتعيينه عضواً في «مجلس الأعيان». استوزر مرات عديدة، كان أولاها في وزارة علي جودت الأيوبي (1949- 1950) وكان أخرها وزارة احمد مختار بابان التي انحلت صبيحة (14 تموز/ يوليو 1958) بعد ذلك ابتعد عن السياسة وأظهر اهتمامه بمجلسه الأدبي وفي 12 آب/ أغسطس 1964 توفي اثر مرض عضال ودفن في النجف الأشرف[1].

**علي الصافي (1912-)**

سياسي ووزير سابق، ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1912، وفيها أكمل دراسته الأولية. سافر إلى ألمانيا عام 1933، ليعود إلى العراق عام 1948 حاملاً شهادتين للدكتوراه في الاقتصاد والهندسة. استوزر لأول مرة عام 1954 على رأس وزارة الاقتصاد في حكومة ارشد العمري الثانية التي تشكلت في 29 نيسان/ ابريل 1954 واستقالت في 17 حزيران/ يونيو 1954. انتخب في العام نفسه عضواً في «مجلس النواب». وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 اعتزل السياسة وتفرغ للعمل التجاري[2].

**علي العسكري (ت 1978)**

قيادي كردي بارز، وعضو مؤسس في «الحركة الاشتراكية الديمقراطي الكردستانية» (بيزوتنوه). وعضو المكتب السياسي لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني» (أيلول 1977-). أُبعد في السبعينات إلى جنوب العراق ليشغل منصب مدير بلدية مدينة الرفاعي. مثل «الاتحاد الوطني الكردستاني» في مفاوضات عام 1977 مع الحكومة حيث التقى في بغداد مع سعدون شاكر (مدير المخابرات العامة آنذاك)، وعدنان خير الله (وزير الدفاع آنذاك)، وصدام حسين (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك). حاولت سلطات البعث إقناعه عن طريق العميد محمد زهاد (مدير استخبارات الفيلق الأول) بالتخلي عن الكفاح المسلح والالتحاق بصفوفه. وقع في أسر القوات التابعة لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» في أواخر عام 1978 بعد المعركة التي جرت مع قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» التي كان يقودها. حوكم أمام محكمة الثورة الكردية التابعة للقيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني التي أصدرت حكماً بالإعدام بحقه في 16 حزيران/ يونيو ونفذ الحكم فيه مع عضوي الاتحاد خالد سعيد، وحسين بابا الشيخ (من شيوخ الأيزيدية).

(1) عبد الحسين مهدي عواد، الشيخ علي الشرقي: حياته وأدبه.
(2) مقدم عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1941-1958، ص143.

### علي الكوراني (1944-)



نيادي سابق في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد الشيخ علي محمد قاسم كوراني عام 1944 بقرية ياطر (إحدى توابع قضاء صور بلبنان) وأكمل دراسته الأولية في بيروت. في عام 1956 بدأ دراسته الدينية. وفي عام 1958 هاجر إلى مدينة النجف الأشرف للدراسة في حوزتها العلمية. في عام 1963 حضر دروس الشهيد محمد باقر الصدر في الأصول وكان من طلابه المقربين. أصبح وكيلاً للسيد محسن الحكيم في مدينة الخالص التابعة لمحافظة ديالى، وفي عام 1967 أصبح وكيل الحكيم في الكويت. واستمر وكيلا للسيد الصدر والسيد أبو القاسم الخوئي. سافر إلى لبنان عام 1974 ليكون إماما للجمعة في صيدا وجباع لكنه أمضى أغلب أيام حياته واستقراره في بيروت. في عام 1980 انتقل إلى قم في إيران وارتبط بالمرجع السيد محمد رضا الكلباكياني. لكنه «يتمتع بمزاج خاص غير مستقر على ولاء لأحد فمع الأسف الشديد أغضب كثيرا أستاذه الشهيد الصدر وهو وكيله في الكويت وقال وفعل ما لا يتناسب مع أيام ولاءه لسيده وأستاذه»[1].

### علي بابير (1961-)

أمير «الجماعة الإسلامية الكردستانية/ العراق». ولد عام 1961 في منطقة سنكر التابعة لقضاء بشدر في محافظة السليمانية. درس العلوم الدينية في الثانوية الإسلامية في السليمانية. أصبح عضواً في المكتب السياسي للحركة الإسلامية في كردستان عام 1987. وفي عام 2001 انشق عن الحركة وأسس الجماعة الإسلامية الكردستانية وانتخب أميراً لها في مؤتمر ها الأول، وجدد انتخابه في المؤتمر الثاني للجماعة الذي عقد في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وقبل ذلك اعتقلته القوات الأمريكية وتحديداً في 10 تموز/ يوليو 2003 وأفرج عنه بعد احتجازه لمدة 22 شهرا في 10 أيار/ مايو 2005[2] انتخب عام 2010 نائباً في مجلس النواب (الاتحادي) بعدما انضم إلى «التحالف الكردستاني».

### علي بن الحسين (1956-)



زعيم «الحركة الملكية الدستورية» وسليل العائلة الهاشمية الملكية في العراق. من مواليد بغداد 1956 هو إبن بديعة بنت علي (خالة الملك فيصل الثاني) وأبوه الحسين بن علي، وبهذا يكون أقرب أفراد العائلة الهاشمية إلى الملك فيصل الثاني. التجأت عائلته إلى السفارة السعودية بعد الأحداث الدامية يوم 14 تموز/ يوليو 1958 ليغادروا العراق إلى لبنان ومنها إلى بريطانيا. درس في مدرسة ثانوية في لبنان، ثم حضر لشهادة الماجستير في الاقتصاد من بريطانيا. وينشط على أساس أنه الوريث الشرعي للملكية في العراق إذا ما عادت إلى الحكم مجدداً.

### علي جودت الأيوبي (1886-1969)

رئيس وزراء سابق، وأحد «الضباط الشريفيين». ولد علي جودت بن أيوب آغا بن

---

(1) السيد محمد الغروي، تلامذة الإمام الشهيد الصدر، ص217-218، والاقتباس من ص218.

(2) (http://www.alibapir.com/about.htm).

محمد في الموصل عام 1886. كان ابناً لرقيب أول في الدرك العثماني استخدم اسم أبيه كاسم عائلة. درس بالمدرسة الرشدية، ثم قدم إلى بغداد فانضم إلى المدرسة الرشدية العسكرية وانتمى عام 1900 إلى المدرسة الإعدادية العسكرية، ثم انتقل إلى اسطنبول ليلتحق بالمدرسة العسكرية وتخرج فيها ضابطاً عام 1906[1]. وعين مباشرة في الشعبة الأولى من دائرة أركان جيش بغداد، وعين معلما في مدرسة صغار الضباط في بغداد التي أنشأها الوالي ناظم باشا. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى نقل برتبة كيوزباشي (رائد) مع فرقته إلى حلب، وحين احتل البريطانيون البصرة أرسل صحبة الفرقة الخامسة والثلاثون العثمانية والتحموا مع البريطانيين في «معركة الشعيبة» عام 1915. التحق بالجيش العربي وعهدت إليه مهمة قيادة المفرزة الشمالية فدخل دمشق عام 1918، ومنها إلى حمص فحماة فحلب. عين مديراً عاما للأمن فمعتمداً لبيروت عام 1920، اصطحبه فيصل بن الحسين إلى العراق وعينه منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1921 متصرفاً للواء الحلة لكن بيرسي كوكس عزله في آب/أغسطس 1922. استوزر لأول مرة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1923 وزيراً للداخليه في حكومة جعفر العسكري الأولى. ولما استقالت الوزارة في 2 آب/أغسطس 1924، عين متصرفاً. وفي عام 1930 أصبح وزيراً للمالية في الحكومة شكلها نوري السعيد، لكنه استقال من منصبه في 9 أيلول/سبتمبر 1930 وانضم إلى صفوف المعارضة التي كانت تندد بسياسة السعيد بكل ضراوة، كما انضم إلى أعضاء المجلس النيابي الذين استقالوا احتجاجاً على مواقف وزارة نوري السعيد في 9 آذار/مارس 1931. وعندما ألف ياسين الهاشمي وأنصاره «حزب الإخاء الوطني» انضم الأيوبي إلى الهيئة التأسيسية، ليصبح معتمد الحزب بعد ذلك. [ينظر: الإخاء الوطني (حزب)]

عين رئيساً للديوان الملكي في 22 آذار/مارس 1933 (قبل وفاة فيصل الأول). فقطع علاقته بحزب الإخاء الوطني الذي كان عضواً فيه رغم إن الحزب هو من رشحه للمنصب، وقد ظل يشغل هذا المنصب حتى توليه رئاسة الوزراء في الحكومة التي شكلها في 27 آب/أغسطس 1934، فاقنع الملك غازي بحل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد يلبي طموحاته. وبهدف تجميع نوابه تحت واجهة تختلف عن واجهات خصومه في «حزب العهد العراقي» و«حزب الإخاء» أقدم الأيوبي على تأليف «حزب الوحدة الوطنية» في كانون الأول/ديسمبر 1934، الذي تفرق أعضاءه في آذار/مارس 1935. وكانت وزارته قد واجهت معارضة الاخائيين وبعض زعماء العشائر التي اشتكت من إجراءات الوزارة القمعية ما حمله على الاستقالة في 23 شباط/فبراير 1935. [ينظر: الوحدة الوطنية (حزب)] وأصبح في 27 نيسان/ ابريل 1939 وزيراً للخارجية في حكومة نوري السعيد الرابعة.و في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1948عين بإرادة ملكية وزيراً للخارجية في حكومة مزاحم الباجه جي التي شكلها في 26 حزيران/ يونيو من السنة نفسها. ألف وزارته الثالثة في 20 حزيران/ يونيو 1957 حتى استقال في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1957. توفي في بيروت في 4 آذار/ مارس 1969.

### علي حسن المجيد (ت 2010)

عضو «القيادة القطرية لحزب البعث العربي

---

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص158.

الاشتراكي»، وعضو «مجلس قيادة الثورة» ووزير سابق ومحافظ الكويت إبان الغزو العراقي لها. هو ابن عم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين ولد بتكريت في أربعينات القرن الماضي، ولم ينل حظاً وافراً من التعليم، ولم يعرف عنه انتماؤه لحزب البعث حتى تمكن البعث من الاستيلاء على السلطة عام 1968. في أواسط السبعينات عين مديراً للأمن العام، ثم ترقى في المناصب فعين في 2 حزيران/ يونيو 1989 وزيراً للحكم المحلي، ثم وزيراً للداخلية في وزارة سعدون حمادي التي شكلت بعد حرب الخليج الثانية (1991)، ثم وزيراً للدفاع في وزارة محمد حمزة الزبيدي بعد إعفاء حسين كامل من منصبه في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، واستمر في المنصب حتى إقالة الوزارة في 5 أيلول/ سبتمبر 1993. واستمر يشغل المنصب نفسه في وزارة أحمد حسين خضير (1993- 1994)، ثم في وزارة صدام حسين حتى إعفائه من منصبه في 18 تموز/ يوليو 1995.

لعب دوراً رئيساً في عمليات التهجير العرقي والإبادة الجماعية التي قامت بها حكومة البعث في الثمانينات عندما منحه «مجلس قيادة الثورة» صلاحيات واسعة لتنفيذ سياسة المجلس في كردستان والتي تعتبر حملات «الأنفال» إحدى مظاهرها. وإبان الاحتلال العراقي للكويت عين محافظاً لها ما بين آب/ أغسطس وتشرين الثاني/ نوفمبر 1990. وإبان انتفاضة آذار/ مارس 1991 لعب دوراً بارزاً في قمع الانتفاضة وتداولت أشرطة فيدوية تظهر المجيد يقوم بعمليات التعذيب بنفسه ويأمر بالإعدام.

كان آخر منصب تولاه هو قائد المنطقة الجنوبية بعد قيام صدام بتقسيم العراق إلى مناطق عسكرية استعداداً للغزو الأمريكي، هرب من البصرة والقي القبض عليه في سامراء. ومثل أمام المحكمة العليا الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية وأدين في قضية الأنفال وحكم عليه بالإعدام، ونفذ الحكم في 25 كانون الثاني/ يناير 2010.

### علي حيدر سلمان

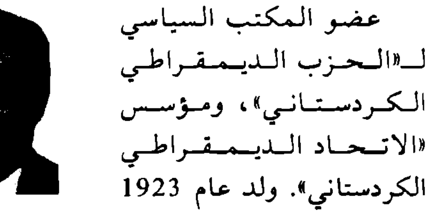
وزير سابق وعضو بارز في «جماعة الأهالي». كان من طليعة الشباب الكردي المثقف الذي لعب دوراً في الحركة الوطنية في العراق. إلتحق بالبعثة العلمية العراقية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وبعد عودته إلى العراق عمل بالتدريس وبعض الوظائف الحكومية. استوزر في حكومة علي جودت الأيوبي الثانية وزيراً للأشغال والمواصلات (10 كانون الأول/ ديسمبر 1949- 1 شباط/ فبراير 1950). ثم تولى وزارة الإعمار في وزارة فاضل الجمالي (17 أيلول/ سبتمبر 1953- 27 شباط/ فبراير 1954).

### علي خالد الحجازي

كان أحد ضباط الجيش العثماني الذين قصدوا العراق فتدرج في الوظائف العامة حتى أصبح مديراً للشرطة العام وقدم خدمات جليلة للوصي عبد الإله ولاسيما بعد حوادث عام 1941. وكان الناس يهيبون منه ويحذرون بطشه وبأسه. رفض أمر وزير الداخلية صالح جبر في حكومة توفيق السويدي (شباط/ فبراير 1950) بنقله متصرفاً للواء السليمانية. أصدر أوامره إلى الشرطة السيارة باحتلال المراكز الهامة في بغداد. لكن خطته فشلت. وحكمت عليه محكمة الجزاء بالسجن المؤبد في 9 نيسان/ أبريل 1950، ثم أعيدت محاكمته في 17 حزيران/ يونيو فحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وجاء الحكم مخففاً حيث شفعت له خدماته الكبرى للعرش الهاشمي. مع ذلك فقد أصدر مجلس

الوزراء قراراً بفصله والذين تعاونوا معه من الخدمة في الحكومة مدداً مختلفة. أصدرت حكومة نوري السعيد في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1950 قرارا بالعفو عنه[1] .

### علي سنجاري (1923-)





عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، ومؤسس «الاتحاد الديمقراطي الكردستاني». ولد عام 1923 في سنجار. انتمى إلى الحزب الديمقراطي منذ تأسيسه، وفي المؤتمر السادس للحزب الذي عقد في قلعة دزه في 1- 9 تموز/ يوليو 1964 أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب، وجدد انتخابه في المؤتمر السابع الذي عقد في كلاله: 15-20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966. ثم في المؤتمر الثامن الذي عقد في ناوبردان: 1 تموز/ يوليو 1970. وبعد انهيار الحركة الكردية المسلحة في عام 1975 انشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وأسس «الاتحاد الديمقراطي الكردستاني». عاد إلى كردستان في 17 آب/أغسطس 1992 ليبدأ مرحلة جديدة من العمل السياسي.

### علي صالح السعدي (1928-1977)



عضو القيادتين القطرية والقومية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» (1963) ووزير سابق. ولد في بغداد لعائلة كردية فيلية عام 1928. كان عضوا في «حزب الاستقلال»، ثم انتسب إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1952، وارتقى في عام 1954 إلى عضوية أول قيادة للحزب في العراق[2]. وبعد تورط الحزب بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في 1959، هرب إلى سوريا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1959. وعندما تأسس «مكتب العراق» لدعم قيادة الحزب في العراق وحازم جواد بالذات، بمبادرة من السعدي، وجدت قيادة الحزب القومية فيه ما جذب الانتباه، أمرته في نيسان/ ابريل 1960 بالعودة إلى بغداد ليصبح مسؤولاً عن الفرع العراقي للبعث، فاثبت موهبته كمنظم وفاعليته العملية كونهما لا تقدران بثمن، فأعاد تشكيل خلايا الحزب. وبحلول عام 1962 أسس «الجبهة القومية». وفي مطلع أيار/ مايو 1962 دعا السعدي إلى عقد مؤتمر سري للحزب في بغداد والترتيب لانتخاب قيادة، وهي القيادة التي دعتها القيادة القومية للحزب، والمجتمعة في حمص في أواخر ذلك الشهر، إلى الإعداد لانقلاب يطيح بحكم عبد الكريم قاسم. وأسس لهذا الغرض مكتباً عسكرياً مؤلفاً من ستة أشخاص كان أمينه السعدي وأعضاؤه: حازم جواد، طالب شبيب، أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وعبد الستار عبد اللطيف.

ألقي القبض عليه قبيل انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. وبعد الانقلاب أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. لكن سيطرة العسكريين البعثيين أضعفت سيطرة السعدي على البعث وفشلت محاولاته لتدارك الموقف والحفاظ على موقعه بالاستناد إلى قوة «الحرس القومي». فاعتقل في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر ومعه عدد من أنصاره البعثيين (حمدي عبد المجيد، محسن الشيخ راضي، هاني الفكيكي وأبو طالب الهاشمي) وأرسلوا على وجه السرعة على متن طائرة عسكرية إلى مدريد.

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص147-149، وص 227.
(2) حسن السعيد، نواطير الغرب، ص65.

بعد عودته من أسبانيا إلى دمشق حرض القيادة القطرية السورية على طرد صلاح الدين البيطار الذي أنحى باللائمة على السعدي في سقوط البعث في العراق، لكن السعدي طرد من القيادة القطرية بعد تدخل ميشيل عفلق، لكنه ظل عضواً في القيادة القومية. بادر إلى عقد اجتماع للقيادة القطرية اللبنانية في شباط/ فبراير 1964 وأدين عفلق لمهاجمته السعدي، وفي 17 شباط/ فبراير طرد السعدي من القيادة القومية بتهمة القيام بنشاط مخرب، اتسم بأساليب غير أخلاقية تجلت في التزوير والكذب وترويج الإشاعات، والتشهير بسمعة الحزب[1].

شكل في المنفى عام 1964 جماعة خاصة به هي «لجنة القطر العراقي» التي أصبحت تسمى لاحقاً «حزب العمال الثوري العربي». [ينظر: العمال العربي الثوري (حزب)]

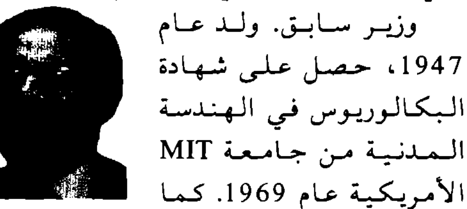
عاد السعدي إلى العراق في آذار/ مارس 1964 لينشئ حزباً جديداً أطلق عليه اسم «الحزب الاشتراكي الثوري العربي» استند إلى العقيدتين الماركسية والبعثية. إلا إن الحزب لم يلق تجاوبا كبيراً[2]. قضى السعدي أوقاتاً عصيبة مشرداً بين دمشق وبيروت والقاهرة ثم فقد إمكانية البقاء في دول عربية كثيرة.

### علي الطوغرامجي (1878-1948)

نائب سابق. ولد علي باشا بن محمود أغا بن عبد الله آغا الطوغرامجي في اربيل عام 1978 لعائلة تركمانية معروفة. وكان على العهد العثماني عضواً بمحكمة التمييز ورئيسا لبلدية أربيل.

انتخب نائباً عن اربيل في «مجلس النواب» العراقي عام 1930، وجدد انتخابه في الأعوام 1933 و 1934 و 1935. ثم عين عضواً بـ«مجلس الأعيان» في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1937 حتى 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1945. توفي في بغداد في 8 نيسان/ ابريل 1948، ودفن في اربيل.

### علي عبد الأمير علاوي (1947-)




وزير سابق. ولد عام 1947، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة MIT الأمريكية عام 1969. كما يحمل شهادة الماجستير في التخطيط الإقليمي وأخرى في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة أيضا. عمل مديراً لبنك وينستن في كاليفورنيا، ومستشاراً في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، ومديراً لبنك الصندوق العربي، ورئيساً لمجموعة فيزا الدولية (1991-1994). شغل منصب وزير التجارة في الحكومة التي شكلها «مجلس الحكم الانتقالي»، ثم وزيراً للدفاع إلى جانب مهامه في وزارة التجارة. أصبح وزيراً للمالية في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري (2005). ألف كتاباً عن تجربته في العراق حمل عنوان «العراق: ربح الحرب خسارة السلام».

### علي عبد العزيز (1929-2007)

المرشد العام السابق لـ«الحركة الإسلامية في كردستان/ العراق» (1999- 2007). ولد في تموز/ يوليو 1929 وهو شقيق لمؤسس

(1) المصدر السابق، ص66.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص281-282؛ وكذلك: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، هامش 41، ص291.



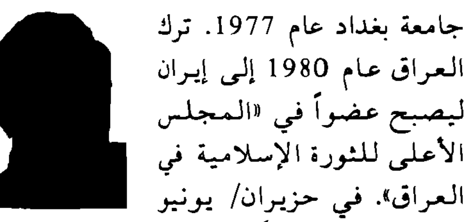
والمرشد العام للحركة الإسلامية في كردستان/ العراق. درس دراسة دينية، وحصل على الإجازة بأمور الإمامة والخطابة والوعظ وأيضا تعليم في المراحل الابتدائية عام 1952، وأصبح مديراً لأول مدرسة ابتدائية في قرية بريس العليا. وفي عام 1962 عين مديراً للمعهد الإسلامي منذ تأسيسه وإماماً وخطيباً في جامع محمد باشا الكبير في حلبجة. ولما افتتحت وزارة الأوقاف ثانوية الدراسات الإسلامية كلف الشيخ علي بإدارتها بينما كلف شقيقه عثمان عبد العزيز بإدارة المعهد الإسلامي .

في عام 1975 أبعدته السلطات إلى الحصيبة غرب بغداد، ثم نقل إلى الناصرية وكربلاء والفلوجة والبصرة، وفي عام 1979 أعيد إلى مسقط رأسه. وعندما أسس عثمان عبد العزيز الحركة الإسلامية اختير علي نائباً للمرشد العام، ومثل الحركة في كثير من المؤتمرات في بعض البلدان الإسلامية وغير الإسلامية. وحتى قبل وفاة الشيخ عثمان كان علي يقوم بمهام المرشد العام. ولما توفي عثمان بات الشيخ علي رسمياً مرشداً عاماً للحركة ابتداءً من عام 1999 .

رفض الاحتلال الأميركي للعراق، وكانت حركته من الحركات التي شجعت التدخل الأمريكي قبل غزو العراق عام 2003. وبعد الغزو وتحديداً في الثاني من آب/ أغسطس 2003 اعتقلته القوات الأمريكية مع حراسه في منزله في حلبجة بالسليمانية، وأفرج عنه في وقت لاحق. توفي في لندن في 17 آذار/ مارس 2007.

## علي فائق الغبان (1955-)

وزير سابق. من مواليد بغداد عام 1955، حصل على شهادة في الهندسة الزراعية من



جامعة بغداد عام 1977. ترك العراق عام 1980 إلى إيران ليصبح عضواً في «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق». في حزيران/ يونيو 2004 عين وزيراً للشباب والرياضة في الحكومة التي رأسها أياد علاوي.

## علي محمود الشيخ علي (ت 1968)

سياسي ووزير سابق. ولد في قضاء أبي غريب قرب بغداد من أسرة دينية. أكمل دراسته في مدينة الحلة، وعندما انتقلت عائلته إلى بغداد درس في المدرسة السلطانية وتخرج فيها. درس القانون في مدرسة الحقوق وتخرج فيها عام 1923 ليمارس بعدها مهنة المحاماة. انخرط في صفوف «جمعية حرس الاستقلال» وكتب في صحيفتي «الاستقلال» و «الرافدان». ثم ساهم في تأسيس «الحزب الوطني العراقي». انتخب عضواً في مجلس النواب عام 1932 نائباً عن الكوت. عين وزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان بعد استقالة بعض الوزراء من الحكومة. ثم شغل المنصب نفسه في وزارة رشيد عالي الكيلاني التي شكلها إبان حركته عام 1941 (12 نيسان/ ابريل 1941- 29 أيار/ مايو 1941). هرب بعد فشل حركة الكيلاني إلى إيران وألقي القبض عليه وحوكم أمام المجلس العرفي العسكري، وأمضى سبع سنوات في سجن بغداد. عين وزيراً للمالية في وزارة نور الدين محمود (1952- 1953). توفي عام 1968.

## عماد الدين الطباطبائي (1948-1974)

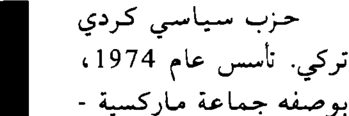
احد رجال الدين الذين عرفوا باسم «قبضة الهدى» وعضو في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1948، التحق بالحوزة العلمية عام 1970، وكان من

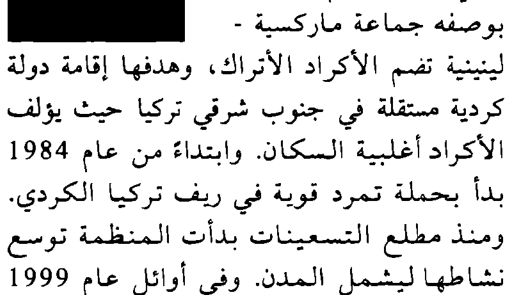
مريدي السيد محمد باقر الصدر، الذي اعتمده وكيلاً في مدينة القرنة جنوب العراق. أعدم عام 1974[1]. (ينظر: قبضة الهدى)

**العمال الثوري (حزب)**

(ينظر: علي صالح السعدي)، (ينظر: سعدي محمد صالح السعدي)

**العمال الكردستاني (حزب)**





حزب سياسي كردي تركي. تأسس عام 1974، بوصفه جماعة ماركسية - لينينية تضم الأكراد الأتراك، وهدفها إقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرقي تركيا حيث يؤلف الأكراد أغلبية السكان. وابتداءً من عام 1984 بدأ بحملة تمرد قوية في ريف تركيا الكردي. ومنذ مطلع التسعينات بدأت المنظمة توسع نشاطها ليشمل المدن. وفي أوائل عام 1999 القي القبض على زعيم الحزب عبد الله اوجلان في كينيا وأعيد إلى تركيا لمحاكمته. وفي سجنه دعا الحزب إلى وقف الصراع المسلح، ورغم تقلص نشاط الحزب منذ ذلك الحين إلا انه ما يزال ينشط في أراض كردستان تركيا. وتدعي تركيا أن الحزب يمتلك قواعد مهمة له في كردستان العراق، لذا فقد شنت خلال التسعينات عددا من العمليات العسكرية بهدف ضرب تلك القواعد، كما يضرب الطيران العسكري والمدفعية التركية مواقع في شمال العراق تقول الحكومة التركية أنها معسكرات للحزب.

**العمال ومضطهدي كردستان (حزب)**

تأسست في 1 شباط/فبراير 1995 بوصفها حركة فلاحية ضد الإقطاع والقوانين المجحفة بحق الفلاحين. وفي الشهر نفسه عقدت مؤتمرها الأول، وفي 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996. وفي مؤتمر الحركة في 13 تموز/يوليو 2006 استبدل اسم الحركة إلى «حزب العمال ومضطهدي كردستان». يترأس الحزب منذ تأسيسه بابير كاملا ومقره الرئيس في اربيل وله فروع في السليمانية وكركوك وقلعة ده ز ئي ورانية وسوران. شعار الحزب في الانتخابات الأخيرة «العدالة وسيادة القانون». ويعمل الحزب من أجل استقلال كردستان وينضوي تحت مظلة تحالف الكتل الكردستانية، وله جريدة مركزية نصف شهرية هي «بالة» والتي صدر عددها الأول في آذار/مارس 1995[2].

**عمر عبد الستار الكربولي (1956-)**



نائب وعضو المكتب السياسي لـ«الحزب الإسلامي العراقي». ولد في محافظة ديالى، وهو أحد أبناء الشيخ عبد الستار محمود مال الله الكربولي شيخ عشائر الدليم في ديالى. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في ديالى، ثم دخل كلية الطب بجامعة بغداد وتخرج فيها عام 1980.

انتمى إلى الحركة الإسلامية عام 1975، وتعرض للاعتقال عام 1980، وحكم عليه بالسجن مدة 15 عاماً قضاهاً في سجن أبو غريب. بعد إطلاق سراحه عمل طبيباً في أكثر من محافظة، اعتقلته القوات الأمريكية عام 2003 وسجن في سجن أبو غريب لحوالي ستة

(1) مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص75-77.

(2) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص429.

أشهر. انتخب نائباً عن «جبهة التوافق العراقية» عام 2005، ثم جدد انتخابه عام 2010.

**عمر العلوان (1889–1931)**

أحد ابرز رجال الحركة الوطنية في مدينة كربلاء إبان الاحتلال البريطاني للعراق. ولد في كربلاء عام 1889. درس في مدرسة الحقوق في بغداد، وكان زميلاً فيها لصالح جبر وسعد صالح، وتخرج فيها عام 1925 فمارس المحاماة مدة قصيرة.

كان بين الدعاة البارزين للجهاد ضد القوات البريطانية، كما كان من مؤسسي «الجمعية الوطنية الإسلامية» التي تأسست في كربلاء عند بداية الاحتلال البريطاني للعراق، والتي سعت إلى المطالبة باستقلال العراق وحث جميع العراقيين على التضامن والتعاضد في سبيل تحقيق هذا الهدف. ولما شرعت السلطات المحتلة بتنظيم الاستفتاء لمعرفة رغائب العراقيين كان العلوان أول الموقعين على مضبطة المدينة التي طالبت بانتخاب أحد أنجال الشريف حسين ملكاً على العراق. اعتقل بعد ذلك بوقت قصير (2 آب/ أغسطس 1919)، ونفي مع مجموعة من الوطنيين الكربلائيين إلى الهند وأطلق سراحه بعد عدة أشهر وعاد إلى كربلاء في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1919. وبعد ذلك ارتبط بالشيخ محمد تقي الحائري زعيم الثورة العراقية (1920). وقبيل تفجر الثورة اعتقل مع مجموعة من الوطنيين ونفوا إلى جزيرة هنجام، حيث بقي في منفاه حتى صدور العفو في 30 أيار/ مايو 1921. وانتخب نائباً في «المجلس التأسيسي» عام 1924، وانتمى إلى «حزب الإخاء الوطني» عند تأسيسه. توفي في نيسان/ ابريل 1931[1].

**عمر علي (1910–1974)**

عسكري سابق. ولد في كركوك عام 1910، ودرس في الكلية العسكرية ببغداد فتخرج فيها ملازماً ثانياً في أيلول/ سبتمبر 1928، انتمى بعدها إلى كلية الأركان. وتدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عام 1948 عندما اشترك في الحرب في فلسطين. عين أمرا للكلية العسكرية، ورفع إلى رتبة زعيم، وعهدت إليه متصرفية لواء السليمانية بالوكالة عام 1954. ثم رفع إلى رتبة لواء وعين قائداً للفرقة العسكرية الأولى في الديوانية. اعتقل بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 وحوكم أمام «محكمة الشعب» برئاسة فاضل عباس المهداوي، وحكم بالسجن سبعة سنوات قضى منها ثلاثاً وأُطلق سراحه عام 1961. تدعي عائلته انه اغتيل على طريق الرمادي - رطبة أثناء عودته من بيروت في أول أيلول/ سبتمبر 1974[2].

**عمر نظمي (1891–1978)**

سياسي عراقي. ولد عمر نظمي بن حسن صفوت ابن الملا محمد أفندي الونداوي في كفري عام 1891، ودرس الحقوق في بغداد فتخرج عام 1913 وعين حاكماً في محكمة خانقين فعضو محكمة بداءة بعقوبة (1914). وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية التحق بالجيش العثماني وأدخل في مدرسة ضباط الاحتياط، ثم عين مدعياً عاماً لديوان الحرب العسكري ببغداد، فلما احتلها البريطانيون عام 1917، انسحب مع الجيش التركي إلى الموصل حيث تقلد الوظيفة نفسها. ونقل مدعياً عاماً لمحكمة رأس العين فقضى في منصبه أشهراً ثم استقال وعاد إلى العراق. انضم إلى

(1) سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ص29- 31.

(2) مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، ص81.

السلك القضائي (1921- 1926). ونقل إلى سلك الإدارة فعين متصرفا للواء كركوك (1927)، فالكوت (1930)، فالبصرة (1931)، فالموصل (1934). عين وزيراً للاقتصاد والمواصلات (1938-1939)، وعين بـ«مجلس الأعيان» (نيسان/ ابريل 1939)، ثم عين وزيراً للمواصلات والأشغال ووكيلاً لوزير الاقتصاد (1939)، فوزيراً للداخلية (أيلول/ سبتمبر 1939). وفي عام 1941 عين وزيراً للداخلية ووكيلاً لوزارة العدلية في وزارة طه الهاشمي، ثم وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الثامنة (1943-1944)، ثم تولى وزارة العدلية (1946)، وأعيد تعيينه في مجلس الأعيان (آذار/ مارس 1946)، ثم وزيراً للعدلية (1946-1947)، والداخلية ثلاث مرات (1948-1949) و (1949-1950) و (1950-1951). ثم أعيد تعيينه بمجلس الأعيان حتى انحلال المجلس بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958. أقام في لبنان حيث توفي فيها أواخر تموز/ يوليو 1978[1].

**العمل الاشتراكي الثوري (حزب)**

إحدى انشقاقات «الحزب الشيوعي العراقي»، فقد انشقت مجموعة داخل الحزب كانت تؤيد الصين، عرفت باسم «الثوريين الاشتراكيين» أو «اللجنة القيادية العليا للحزب الشيوعي العراقي» وأصدرت نشرة داخلية في 8 آذار/ مارس 1965 هاجمت فيها بشكل لاذع الجنة المركزية للحزب. وقررت في اجتماعها المنعقد في 2 حزيران/ يونيو 1966 تبديل اسمها لتمييزه عن اللجنة المركزية للحزب وتسميته بـ «حزب العمل الاشتراكي الثوري» مع الإعلان بأنه «هو الحزب الماركسي- اللينيني الذي سيرفع النضال والأممية ويمثل أمجاد شعبنا وتراثنا القومي» وأصدر الحزب نشرة مركزية باسم «كفاح الشعب» صدر عددها الأول في حزيران/ يونيو 1966[2].

**عملية الصقر**

التسمية التي أطلقت على عملية احتلال بغداد من قبل العسكر الموالين لعبد الكريم قاسم وذلك يوم 14 تموز/ يوليو 1958 والتي أدت إلى إنهاء الحكم الملكي وإعلان الحكم الجمهوري في العراق. وعلى ما يبدو أن العسكر لم يضعوا حتى مطلع عام 1958 خطة لتنفيذ الانقلاب، وكان أهم ما شغلهم هو الاتفاق على التوقيت، وقد جاءت الفرصة عندما أصدرت هيئة الأركان في 10 تموز أمراً للواء العشرين في معسكر جلولاء بالتوجه إلى الأردن يوم 14 تموز بقيادة اللواء الزعيم أحمد حقي لتعزيز موقف الجيش الأردني في مواجهة التهديد الإسرائيلي. وبما أن العقيد عبد السلام عارف وهو نائب قائد اللواء فقد اتفق مع عبد الكريم قاسم الذي كان قائد اللواء التاسع عشر، ومقره في معسكر المنصور بالقرب من بغداد على أن يتوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد بدل التوجه إلى الأردن، وأن يتولى اللواء التاسع عشر حماية مؤخرته. وفي صبيحة الانقلاب حضر قاسم وستة ضباط آخرين اجتماعا اتخذوا فيه القرار بالشروع بتنفيذ خطة احتلال بغداد التي كانوا يسمونها عملية الصقر وأصبحت تعرف بثورة الرابع عشر من تموز. أما الزعيم أحمد حقي فانه لم يكن على علم بما كان يبيته الضباط الأحرار، وأرغمه الضباط على التوجه إلى الفلوجة، ثم أجرى عارف تغييرات في قيادة اللواء باستبعاد الضباط غير

(1) المصدر السابق، ص55-57.
(2) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 4، ص148.

المتعاونين معه، وأصدر تعليماته للواء وهي:

- قيام الكتيبة الأولى بقيادة عبد اللطيف الدراجي بتطويق مركز شرطة الباب الشرقي، وأن تتصل بالضباط الأحرار في معسكر الرشيد الذي لم يكن قد اعلم بالتنفيذ وأن تطلب منهم المساندة في السيطرة على جنوب بغداد. وان على هذه الكتيبة أيضا أن تحتل الإذاعة وتطوق قصر الرحاب وتلقي القبض على نوري السعيد.

- أن تقوم الكتيبة الثانية بقيادة عادل جلال باحتلال وزارة الدفاع، وأن تطوق الديوان الملكي في الاعظمية وأن تشل حركة الحرس الملكي.

- تعبر الكتيبة الثالثة بقيادة فاضل محمد علي إلى الكرخ وأن تحتله بمساعدة الجنود في معسكر الوشاش الذين هم تحت إمرة العقيد عبد الرحمن عارف.

وفي الساعة الرابعة صباحا، بدأ الزحف نحو بغداد، وتمكن العسكر من احتلال الإذاعة وحاصروا قصر الرحاب حيث يقيم الملك وولي العهد، وأوكلت مهمة القبض على نوري السعيد إلى الرائد بهجت سعيد والمقدم وصفي طاهر. غير أن الرائد عبد الجواد حامد اصطدم بمقاومة عنيفة في محاولته الوصول إلى القصر، عندها توجه عبد الستار السبع من معسكر الوشاش لإسناده، وقد أعطي صلاحية تصفية العائلة المالكة، بينما فر السعيد من بيته قبل الهجوم عليه بوقت قصير. أما عبد الكريم قاسم فانه كان ينتظر في معسكر المقدادية، وفور سماعه صوت عبد السلام عارف يتلوا بيان الثورة حتى توجه إلى بغداد ليلاقي عارف في مبنى الإذاعة، ثم توجه إلى وزارة الدفاع التي كان الدراجي قد احتلها.

## العهد العراقي (حزب)

أسسه نوري السعيد في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1930، على اثر فوز أنصاره في المجلس النيابي عام 1930. لضمان أغلبية برلمانية داخل «مجلس النواب». وقد تألفت هيئته التأسيسية من: إبراهيم الواعظ، عبد الرزاق الرويشدي، عبد الرزاق منير، عبد الرزاق الحصان، نجيب الراوي، صلاح الدين بابان، داود السعدي، عبد الهادي الجلبي، صادق البصام، عبد العزيز السنوي. «غاية الحزب تحقيق استقلال العراق التام، وإسعاده بإنماء القوى الوطنية، وتنظيم أمور الإدارة والاقتصاد والمعارف والصحة» و «وإدامة وإنماء العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة والمتحابة»[1] أصدر الحزب جريدة «صدى العهد» في 17 أب/ أغسطس 1930 وصاحب امتيازها عبد الرزاق الحصان وقد عطلت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1932[2]. وقد تلاشى الحزب في أواخر عام 1932.

## عوني يوسف

زعيم الجناح الكردي في «الحزب الشيوعي العراقي» (1944-1963)، وعضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (تشرين الأول/ أكتوبر 1959- تموز/ يوليو 1964) ووزير سابق، درس القانون ومارس مهنة المحاماة، انتمى إلى الحركة الشيوعية عام 1944، وكان عضواً مؤسساً للحزب الديمقراطي الكردستاني (1946). أوقف في عام 1949 وسجن. وبعد الإطاحة بالملكية في 14 تموز/ يوليو 1958 عمل نائباً لرئيس محكمة

(1) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص109؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص69-70؛ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص103-104.

(2) فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، ص30.

الاستئناف في كركوك. وكان من بين الموقعين على ميثاق «جبهة الاتحاد الوطني» في 28 حزيران/ يونيو 1959. عين وزيراً للأشغال والإسكان في تموز/ يوليو 1959 واستمر في منصبه حتى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960. دخل اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في المؤتمر الرابع الذي عقد ببغداد في 4-7 تشرين الأول/ أكتوبر 1959. اعفي من منصبه الوزاري اثر وشاية من أحد المقربين لمصطفى البارزاني الذي ساءت العلاقة بينه وبين عبد الكريم قاسم.

# حرف الغين

**غازي بن فيصل (1912-1939)**



ملك العراق (1933-1939). ولد في مدينة مكة المكرمة في 21 آذار/ مارس 1912، وفي عام 1923 غادرها إلى عمان ليعيش في كنف عمه عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن. وصل إلى بغداد في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1924 ولياً للعهد، وتولت تربيته البريطانية مس فيلي ودرس على يدها اللغة الإنجليزية. غادر بغداد إلى لندن عام 1926 ليدرس في كلية هارو، دخل بعد عودته في تشرين الأول/ أكتوبر 1928 الكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان في حزيران/ يونيو 1932، التحق بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي.

وفي حزيران/ يونيو 1933 ناب عن والده لأول مرة في إدارة البلاد إبان تمرد الآشوريين. أصبح ملكاً على العراق بعد موت والده فيصل بن الحسين عام 1933. خلال حكمه بدت الدولة العراقية منقسمة على نفسها، فالانجليز حاولوا تهميش الملك الشاب الذي كان يثير المشاكل لهم وحاولت تعزيز تحالفها مع الأمير عبد الإله والنخبة الحاكمة من الجيل القديم الذي ساهم في تأسيس الدولة العراقية، أما غازي فانه تحالف مع قادة الجيش المتحمسين له. لذا تورط الملك الشاب في العمل السياسي وتآمر مع بكر صدقي لقلب الحكومة العراقية وبات الجيش طرفا في اللعبة السياسية.

أسس غازي إذاعة في قصره أطلق عليها «راديو قصر الزهور» وكان يتولى بنفسه إذاعة الأخبار والتعليقات بالتعاون مع كبار الضباط العراقيين، فزادت شعبيته في الدول العربية المجاورة، لكنها أزعجت البريطانيين كثيراً خاصة في نداءاتها لطرد المستوطنين اليهود في فلسطين ومقاومة الهيمنة البريطانية على الشرق. فاشتدت عداوة النخب الحاكمة العراقية لذا يعتقد أنه قتل اغتيالاً في حادث السيارة الشهير في 4 نيسان/ ابريل 1939.

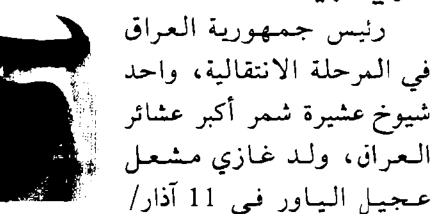
وطبقاً للرواية الرسمية في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء ذلك اليوم انحرفت سيارته لتصدم عمود الكهرباء الواقع في منحدر قنطرة النهر بالقرب من قصر الحارثية ببغداد، وكان يقود سيارته بنفسه. وفي المسيرة التي انطلقت لوداع جثمان الملك اتهم المتظاهرون نوري السعيد بالتورط في عملية الاغتيال.

ويذهب مير بصري استناداً إلى شهادة محمود صبحي الدفتري (وزير العدلية آنذاك) انه لم يقتل «فقد خرج من قصره سكران وساق سيارته في منحدر بسرعة جنونية فارتطمت بعمود الكهرباء وقضى نحبه من فوره، وتلك

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص25.

الملابسات لا يمكن ترتيبها سلفاً»[1]. وهو الرأي الذي رجحه بشهادات أخرى من سياسيين عاصروا غازي .

### غازي عجيل الياور (1958-)

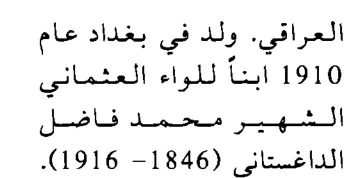


رئيس جمهورية العراق في المرحلة الانتقالية، واحد شيوخ عشيرة شمر أكبر عشائر العراق، ولد غازي مشعل عجيل الياور في 11 آذار/ مارس 1958. درس الهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان يعيش في المملكة العربية السعودية طيلة 15 عاماً عمل خلالها نائباً لرئيس شركة هيكاب HICAP للتكنولوجيا في الرياض. اختارته قوات الاحتلال عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي» بعدما عاد إلى العراق في 4 حزيران/ يونيو 2003، وأصبح رئيساً دورياً للمجلس في شهر أيار/ مايو 2004. تنافس مع عدنان الباجه جي لاختيار رئيس سني منهما، ليفوز ويصبح أول رئيس للعراق بعد سقوط نظام صدام حسين. ألف قائمة انتخابية اسماها (العراقية) لم تحصل إلا على عدد محدود جداً من المقاعد. رفض أن يترأس «المجلس الوطني الانتقالي» مفضلاً أن يكون نائباً لرئيس الجمهورية. فانتخب في هذا المنصب في 6 نيسان/ أبريل 2005. تحالف في انتخابات مجلس النواب مع أياد علاوي، وحصل على مقعد في المجلس. إلا انه استقال من نيابة المجلس لأسباب مرضية.



### غازي محمد فاضل الداغستاني (1910-1966)

أحد ألمع ضباط الجيش العراقي. ولد في بغداد عام 1910 ابناً للواء العثماني الشهير محمد فاضل الداغستاني (1846- 1916).



درس في مدرسة الاليانس وكلية فيكتوريا بالإسكندرية، وانتمى بعدها إلى المدرسة الحربية في بغداد، والتحق بالجيش العراقي عام 1928. درس بعد ذلك في كلية الأركان في كويتا بالهند. ثم اشترك بدورة الضباط في كلية ووليج في لندن. وكان من المشاركين في الحملة ضد الآشوريين عام 1933. وفي عام 1941 حمل طلب الهدنة إلى السفارة البريطانية إبان حركة رشيد عالي الكيلاني. وفي عام 1948 حارب في فلسطين، وعين عام 1952 ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في لندن. ولما رفع إلى رتبة لواء عام 1955 عين معاوناً لرئيس أركان الجيش وقائداً للفرقة الثالثة في بغداد. وبعد انقلاب تموز/يوليو 1958 اعتقل وكان أول من حوكموا أمام المحكمة العسكرية برئاسة فاضل عباس المهداوي، وأثناء المحاكمات اعترف بنيته للقيام بانقلاب يأتي بحكومة موالية للملكية والملك فيصل الثاني، وإقصاء ولي العهد ونوري السعيد من قوتهما[2]. حكم عليه بالإعدام، ثم اعفي عنه وأطلق سراحه عام 1961، غادر بعدها إلى لندن وتوفي فيها في 11 كانون الثاني/يناير 1966[3].

### غالي زويّد (1903-1959)

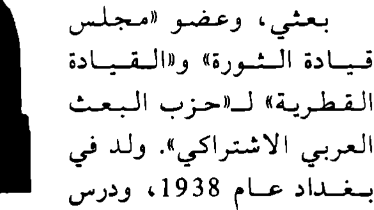
عضو مؤسس في «الحزب الشيوعي العراقي». من مواليد قرية البطحة في محافظة ذي قار عام 1903، انخرط في صفوف الحزب الشيوعي العراقي عند تأسيسه، انسحب من

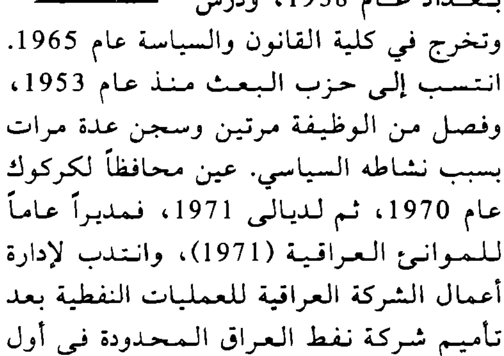
(1) هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج 3، وزارة الدفاع، بغداد، 1959، ص278.

(2) مير بصري، أعلام التركمان، ص165-166.

الحزب لينضم إلى «الحزب الوطني الديمقراطي» (1946- 1954). توفي في عام 1956.

**غانم عبد الجليل (1938- 1979)**





بعثي، وعضو «مجلس قيادة الثورة» و«القيادة القطرية» لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ولد في بغداد عام 1938، ودرس وتخرج في كلية القانون والسياسة عام 1965. انتسب إلى حزب البعث منذ عام 1953، وفصل من الوظيفة مرتين وسجن عدة مرات بسبب نشاطه السياسي. عين محافظاً لكركوك عام 1970، ثم لديالى 1971، فمديراً عاماً للموانئ العراقية (1971)، وانتدب لإدارة أعمال الشركة العراقية للعمليات النفطية بعد تأميم شركة نفط العراق المحدودة في أول حزيران/ يونيو 1972.

انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في مطلع عام 1974، وعين في آذار / مارس 1974 رئيساً لمكتب نائب رئيس «مجلس قيادة الثورة»، فوزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974. وفي حزيران 1976 أسندت إليه مهمة التنسيق بين السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي في كردستان.

كان وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي في آخر حكومة تشكل في ظل حكم احمد حسن البكر. أعدم في 8 آب/ أغسطس 1979 بأمر من صدام حسين بعد استيلائه على الحكم وإزاحة البكر بحجة اشتراكه في المؤامرة التي أعلن عنها آنذاك.

**غربي الحاج احمد (1924-)**



وزير سابق. ولد في الموصل عام 1924، أكمل دراسته الأولية والإعدادية في الموصل، ثم التحق بكلية الحقوق ببغداد وتخرج فيها عام 1945. فانضم إلى «حزب الاستقلال» عند تأسيسه عام 1946، وصار معتمداً لفرع الحزب في الموصل.

كتب مقالات سياسية عديدة، كما تولى رئاسة تحرير جريدة «النضال»، لسان حال حزب الاستقلال فرع الموصل منذ 29 آذار/ مارس 1948 حتى عام 1954. تعرض للاعتقال أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي، ومقالاته الناقدة للحكومة.

تولى بعد انقلاب 1958 إدارة مديرية الإرشاد (مديرية الإذاعة والتلفزيون لاحقاً)، ثم ترأس المؤسسة العامة للصحافة عام 1967.

عين وزيراً للوحدة في وزارة ناجي طالب (آب/ أغسطس 1966)، ثم وزيراً للدولة في وزارتي عبد الرحمن عارف (أيار/مايو- تموز/ يوليو 1967) وطاهر يحيى (التي انحلت بانقلاب 17 تموز/يوليو 1968)، ثم عمل وكيلاً لوزارة التخطيط، كما عين سفيراً في وزارة الخارجية حتى تقاعده عام 1969 .كما تولى خلال مدة حكم عبد الرحمن عارف رئاسة تحرير مجلة «ألف باء».

**غزو الكويت (1990)**

تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أسباب كثيرة من بينها انخفاض أسعار النفط، ومطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم[1]، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد

(1) قدرت مجلة الايكونومست ديون العراق للإتحاد السوفييتي بحوالي 10 مليار دولار، يضاف إليها 36 مليار دولار ديون العراق للغرب، وقدرت المجلة إن خدمة الديون العراقية للبنوك الغربية عام 1988 قد بلغت حوالي =

كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل الأزمة رغم محاولة الحكومة ما بين عامي 1988 و 1989 إصلاح الأوضاع من خلال دمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري. لهذا نجد الكثير من الباحثين يؤيدون أن اجتياح الجيش العراقي للكويت كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية[1].

في تموز/ يوليو 1990 أعلنت الولايات المتحدة بغرابة أنه لا وجود لمعاهدة بينها وبين حكومة الكويت. وقد «اعتبر المحللون الغربيون هذا التصريحات إشعارا للعالم بان الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد استخدام الخلاف العراقي- الكويتي وتحويله إلى صراع بين العراق وأمريكا»[2]. وخلال الزيارة الشهيرة التي قامت بها السفيرة الأمريكية للرئيس العراقي في 25 من الشهر نفسه وقبل أسبوع فقط من الغزو أبدت عدم اهتمام حكومتها بأي خلاف حدودي بين العراق والكويت. وخلال الاجتماع ردد صدام شكاوى بلاده السياسية والاقتصادية والإقليمية، ممهدا السبيل إلى تبرير التدابير العسكرية المضادة، إذا ما دعت الحاجة[3].

في فجر الثاني من آب/ أغسطس، تحرك الحرس الجمهوري العراقي نحو مدينة الكويت، فيما حلقت الطائرات العراقية فوق المدينة، وقامت قوة مسلحة بالإنزال في مطار الكويت الدولي واحتلته، وخلال ساعات قليلة استطاعت القوات العراقية احتلال العاصمة وإحكام سيطرتها عليها، دون مقاومة تذكر. وبعد إكمال الاحتلال تقدمت بعض القوات نحو الحدود الكويتية - السعودية وتوقفت هناك. وبعد ذلك اصدر مجلس قيادة الثورة بيانا مقتضبا جاء فيه:

«لقد خسف الله الأرض بقارون الكويت وأعوانه بعد أن جانبوا القيم والمبادئ التي دعا الله لتسود بين الناس. وبعد أن خانوا وغدروا بالمعاني القومية وشرف معاني العلاقة بين من يتولون أمرهم من الناس ومع العرب. فأعان الله الأحرار من بين الصفوف المخلصة ليقوضوا النظام القائم في الكويت والضالع في مخططات الصهيونية والأجنبي وبعد أن أطاح بنظامهم فتية آمنوا بربهم فزادهم هدى، ناشد الأحرار من أبناء الكويت العزيزة القيادة في العراق لتقديم الدعم والمساندة لدرء احتمال من تسول له نفسه للتدخل من الخارج في شؤون الكويت ومصير الثورة فيها. وناشدونا المساعدة في استتباب الأمن لكي لا يصيب أبناء الكويت سوء.

ولقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة والتعاون معها على هذا الأساس تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم وسننسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك. وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع»[4].

يشير محمد حسنين هيكل إلى أن المفاجأة الحقيقية في الغزو العراقي للكويت هي أنه جاء متناقضا مع كل الحسابات والتقديرات العراقية،

---

= 7 مليار دولار بينما لا يتوافر لديه سوى 2 مليار دولار. ورد في: عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، 1970-1990، الهامش رقم (21)، ص150.

(1) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية.

(2) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ص206؛ وكذلك: مسلم بن، لماذا غزا صدام الكويت؟.

(3) مسلم بن علي بن مسلم، لماذا غزا صدام الكويت، ص178-179.

(4) بيان مجلس قيادة الثورة، في 2 آب/ أغسطس 1990.

كما عبر عنها صانعو القرار العراقي بأنفسهم في المرحلة السابقة على الغزو. الذين كان يساورهم إحساس بان هناك مؤامرة على العراق تستهدف ضربه وتصفية قوته، وإنهاء دوره في المنطقة لسنوات قادمة[1].

وعلى ما يبدو أن ما لم يحسب صدام حسابه جيدا هو أنه وضع يده على شيئين لا يمكن للدول الكبرى أن تتسامح مع التدخل فيهما، هما: المال والنفط[2]. وربما اعتقد إن محادثته مع القائم بالأعمال الأمريكي جوزيف ولسون في خضم الأزمة كانت كافية لتبديد مخاوف الغرب وإقناع الولايات المتحدة بعدم التدخل. فقال صدام: «أنتم تشترون البترول العراقي منذ استلامي للسلطة، في حين كانت علاقاتنا مقطوعة، ولم تكف كمية مشترياتكم من العراق عن الازدياد منذ إعادة العلاقات عام 1984، وهكذا إلى حين قراركم بمقاطعة البترول العراقي، كنتم تشترون ثلث إنتاجنا تقريباً، انه ليس قراراً تقنياً، بل قراراً سياسياً، مصلحتكم الأساسية تكمن في تجارتكم وفي التموين المستمر بالبترول، إذن مم أنتم خائفون؟ لماذا تناقشون الخيارات العسكرية التي ستكون بلا ريب فاشلة»[3].

قوبل الغزو ذاته بمقاومة قليلة، ولم يكن في وسع الكويت أن تكون ندا للجيش العراقي المتفوق بالكثرة العددية، والمدرب تدريبا عاليا، والمتمرس على القتال، والمسلح تسليحاً ثقيلاً[4]. ولكنهم رغم ذلك أخفقوا في القبض على أمير الكويت الذي استطاع أن يطير إلى السعودية على متن مروحية أمريكية، حيث استطاع أن يقيم ما يشبه حكومة في المنفى أمكنها أن تمثل تحديا قانونيا للاحتلال العراقي. وأفشلت عملية ضم الكويت وقدمت سندا قويا للمطالبة بإعادة الشرعية للكويت المحتلة. وفي هذا الوقت بدأت القيادة العراقية ترتبك فأقامت أولا حكومة "وطنية" برئاسة ضابط صغير من الجيش الكويتي تربطه صلة قرابة بالعائلة الحاكمة. ولكن هذه الحكومة لم تمكث في الوجود مدة كافية لكي تكسب اسماً. وقرر صدام بعدها أن يقتطع الشريط الشمالي الذي كان موضعاً للنزاع منذ مدة طويلة، وضمه إلى محافظة البصرة. وأعلن البقية الباقية من الكويت جزءً لا يتجزأ من العراق بوصفها المحافظة التاسع عشرة من البلاد[5].

نجحت الإدارة الأمريكية وخلال بضعة أسابيع بتوليد القناعة لدى الرأي العام في جميع أنحاء العالم. فلم يقتصر على الولايات المتحدة استنفار جيش قوامه 450,000 جندي ليرسل إلى المنطقة، وإنما جمعت أيضا 43 دولة، في مقدمتها فرنسا وبريطانيا، في تحالف واسع لمواجهة الشر الذي يمثله صدام حسين. وبالنسبة للملكة العربية السعودية، التي تربطها بالعراق معاهدة عدم اعتداء، ترددت لبعض الوقت في السماح لمثل تلك القوة بالانتشار على أراضيها، فاتت الزيارة الخاطفة لوزير الدفاع الأمريكي في 7 آب/ أغسطس لتذليل ذلك التردد[6]. وأكثر من ذلك، لقد جرى توسل الدول العربية للانضمام عسكرياً لهذا التحالف،

---

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص313-314.

(2) وليام بولك، لكي نفهم العراق، ص183.

(3) أحمد الزيدي، خفايا حرب الخليج، ص32-33.

(4) يقدر تعداد الجيش الكويتي في ذلك الوقت بحوالي 16,000 جنديا فقط.

(5) وليام بولك، لكي نفهم العراق، ص183.

(6) يذهب العقيد الركن أحمد الزيدي إلى القول «إن السبب الحقيقي لتردد الملك فهد عن طلب القوات الأمريكية كان خوفه أن الأمر لم يكن إلا مؤامرة كان هدفها تقويض النظام السعودي. . .». =

فاستجابت مصر والمغرب بدون صعوبة، باعتبارهما الحليفين التقليديين للولايات المتحدة في المنطقة. وشكل انضمام سوريا إلى التحالف حدثا ذا دلالة مهمة بالنسبة للجميع[1].

لقد أحدث صدور قرار مجلس الأمن 678 الذي اقر في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 هزة عنيفة في بغداد، فقد كانت العاصمة العراقية قادرة على أن تتصور تدخلا أمريكيا ضدها تسكت عنه الأمم المتحدة، ولكنها لم تتصور أن يجيء هذا التدخل بموافقة صريحة من الاتحاد السوفييتي الذي أيد مشروع، وضمنية الصين التي امتنعت عن التصويت عليه[2].

عرض صدام اقتراحات عديدة لحل الأزمة، كما تقدمت الأردن والمغرب وليبيا وفرنسا ويوغسلافيا بمقترحات متعددة ومختلفة رفضت جميعها من أحد أو كلا الطرفين: العراق والولايات المتحدة. كما حاول الاتحاد السوفيتي السابق إيجاد حل وسط عبر الزيارة التي قام بها يفجيني بريماكوف إلى بغداد، وقد رفضت المبادرة من قبل الأمريكيين. ولم تفلح مباحثات اللحظة الأخيرة بين طاق عزيز وجيمس بيكر[3] في ثني صدام عن موقفه وسحب قواته من العراق حتى يوم 17 كانون الثاني/ يناير 1991 عندما اندلعت الحرب التي أطلق صدام عليها اسم «أم المعارك».

**غسان العطية**



كاتب وسياسي عراقي. كان في شبابه من «القوميين العرب». يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة. كان يشغل منصب ممثل العراق في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية، لكنه ترك العمل الوظيفي في عام 1984. أصدر بعد حرب الخليج الثانية «الملف العراقي» ليوثق ما تقوله أحزاب المعارضة والحكومة وما يقال عن العراق. ساهم في تأسيس «تيار الوسط الديمقراطي» أواخر عام 1999[4]. وانتخب ناطقاً رسمياً باسم التيار. له العديد من المؤلفات منها «العراق: نشأة الدولة»[5].

= العقيد الركن أحمد الزيدي، خفايا حرب الخليج، ص8-9.

(1) جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ص438.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص501-502.

(3) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، نصوص الحرب: طارق عزيز- جيمس بيكر: المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بأيام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1992.

(4) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص263.

(5) غسان العطية، العراق: نشأة الدولة، دار اللام، لندن، 1988.

# حرف الفاء

**فؤاد الركابي (1931-1971)**



أمين سر القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» في الخمسينات، بل أول قائد فعلي للبعث، وأول وزير بعثي في العراق.
من مواليد الناصرية عام 1931، ويحمل شهادة في الهندسة المدنية من جامعة بغداد. اجتذبته السياسة مبكراً ومال نحو «حزب الاستقلال» مع انه لم يرتبط به رسمياً. فصل من عمله في عهد حكومة نوري السعيد.

كان ضمن أول خلية بعثية أسست في العراق عام 1949[1]. وليس واضحا كيف نجح بعد ذلك بسنة واحدة في الإمساك بأزمة الحزب[2]. فأصبح عام 1954 عضوا في القيادة القومية للحزب، ممثلاً لتنظيم العراق وأمينا لسر قيادته[3]. ومثل الحزب في حكومة عبد الكريم قاسم الأولى عام 1958 وزيراً للإعمار. في 30 أيلول/ سبتمبر 1958 نحاه عبد الكريم قاسم عن منصبه وعينه وزيراً بلا وزارة عقب الخلاف الذي نشب بين البعث و«الحزب الشيوعي العراقي» آنذاك. وفي 7 شباط/ فبراير 1959 استقال الركابي من منصبه تضامنا مع عبد السلام عارف.

في عام 1961 حكم عليه غيابياً بالإعدام بعد إدانته بمحاولة الاغتيال التي خطط لها الركابي ونفذها البعثيون ضد عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام 1959. هرب إلى سوريا متنكراً بزي بدوي، وعقد مؤتمراً صحفياً في بيروت أثار ضجة كبيرة في الأوساط الإعلامية والسياسية كما ترك إرباكاً في صفوف حزب البعث، أعلن فيه انسحابه من الحزب والتحاق تنظيمه بالانشقاق الذي قاده عبد الله الريماوي[4] والذي أطلق عليه اسم «القيادة القومية الثورية لحزب البعث العربي الاشتراكي»، فقرر المؤتمر الرابع لحزب (بيروت: آب/ أغسطس 1960) تجميد عضويته. ترك الحزب عام 1962، ومال نحو الاتجاه الناصري. عاد إلى العراق أواخر عام 1963 بعد سقوط نظام البعث الأول على يد

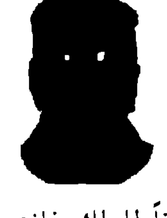
---

(1) حسن السعيد، نواطير الغرب، ص64.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص48.
(3) حسن السعيد، نواطير الغرب، ص64.
(4) بعثي من مواليد فلسطين 1920. أصبح وزير دولة لشؤون الخارجية في حكومة سليمان النابلسي عام 1956 في سوريا، وكان عضو قيادة قومية في أول تشكيل لها عام 1954 ممثلاً عن الأردن. قاد أول الانقسامات في حزب البعث أواخر عام 1959 عندما شكل القيادة القومية الثورية لحزب البعث العربي الاشتراكي. لكن هذا الانشقاق سرعان ما تلاشى وتفرق أنصاره. ينظر: حسن السعيد، نواطير الغرب، ص63- 64.

عبد السلام عارف. أصبح الركابي أحد ركائز «الاتحاد الاشتراكي العربي» في العراق. وبسبب الخلاف بين قيادة الاتحاد والرئيس عبد السلام عارف انسحب مع قيادات الأحزاب القومية من الاتحاد الاشتراكي. وفي عام 1965 شارك في تأسيس «الحركة الاشتراكية العربية» وكان عضواً في المكتب السياسي للحركة.

وقبيل انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 اتصل به عبد الرزاق النايف وفاتحه بنيته للقيام بالانقلاب بمساعدة الاتحاد الاشتراكي إلا أن قيادة الاتحاد رفضت التعاون مع النايف وفشل الركابي في إقناعهم. وفي عام 1968 أعتقل وحكم عليه بالسجن بتهمة التجسس، وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971 تم اغتياله داخل سجن بعقوبة طعناً بسكين اخترقت رقبته[1].

**فؤاد عارف (1912-)**



عضو بارز في حركة «الضباط الأحرار» ووزير سابق، ولد في السليمانية عام 1912. تخرج في الكلية العسكرية عام 1934، تقلد عدة مناصب عسكرية وعين مرافقاً للملك غازي (1936-1938). وصل إلى رتبة زعيم بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958. عين محافظاً لكربلاء عام 1958. وفي 10 شباط/ فبراير 1959 عين وزيراً للدولة في وزارة عبد الكريم قاسم الثانية ليمثل الكرد في تلك الوزارة، وبعد استقالة حسين جميل في 10 شباط/ فبراير 1959 عين عارف وزيراً للإرشاد. وعلى اثر أحداث كركوك شكل بالتعاون مع بعض الشخصيات الكردية لجنة لإغاثة منكوبي كركوك وشغل منصب الرئيس في اللجنة لجمع مبلغ 100 ألف دينار عراقي لتوزيعها على المتضررين في الحوادث، لكنه استقال في عام 1961 بسبب سياسة قاسم تجاه الأكراد. عين وزير دولة في الحكومة التي شكلها أحمد حسن البكر عقب انقلاب 8 شباط/فبراير 1963، واستقالت في 12 أيار/ مايو 1963، بعدما استقال من الوزارة خمسة وزراء بينهم فؤاد عارف. وعندما أعاد البكر تشكيل الوزارة احتفظ بمنصب وزير الدولة لشؤون الأوقاف وهي الوزارة التي أسقطت بعدما نجح عبد السلام عارف بالإطاحة بالبعثيين. وعندما شكل عبد الرحمن عارف وزارته الوحيدة في (10 أيار/مايو 1967- 10 تموز/يوليو 1967) دخلها فؤاد عارف بمنصب نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً لإعمار الشمال، وكان هذا آخر منصب وزاري يشغله.

**فؤاد معصوم**



سياسي وعضو برلمان ووزير وعضو مؤسس لـ «الاتحاد الوطني الكردستاني»، كان يعمل أستاذاً للفلسفة في جامعة البصرة. أصبح رئيساً لوزراء إقليم كردستان في 4 تموز/يوليو 1992، ثم رئيس وزراء منطقة الاتحاد ما بين تموز/ يوليو 1992 حتى نيسان/ ابريل 1993. في 31 آب/أغسطس 1996 وقع في أسر قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعد سنتين من اندلاع القتال بين الحزب والاتحاد. أصبح رئيساً للجنة التحضيرية الدستورية في تموز/يوليو 2003 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2003. ثم رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني التي تولت مهمة الإعداد للمؤتمر الوطني العراقي وتشكيل البرلمان المؤقت، انتخب رئيساً لـ «المجلس الوطني العراقي الانتقالي» في حزيران/ يونيو

(1) المصدر السابق، ص65.

2004. وفي عام 2005 أنتخب نائباً أول لرئيس لجنة كتابة الدستور .وجدد انتخابه عضواً في مجلس النواب في الدورتين التاليتين (2005 و 2010)، وأصبح الرئيس الأكبر سناً لمجلس 2010 بعدما اعتذر حسن العلوي عن تولي المهمة.

### فائق السامرائي (1906-1979)



نائب رئيس «حزب الاستقلال». وأمين سر الهيئة القيادية لـ«التجمع القومي العراقي في القاهرة». ولد فائق عبد الكريم في العمارة عام 1906 لأسرة تنتمي إلى فخذ البو بشير من عشيرة الباز السامرائية، وكان والده مديرا للأملاك السنية والأوقاف على العهد العثماني، وعندما نقل والده إلى البصرة مديراً للأوقاف درس في المدرسة الأمريكية فيها، وأكمل دراسته الثانوية في بغداد. وكان قد طرد مدة قصيرة من المدرسة بسبب قيادته لتظاهرات الطلبة إبان قضية أنيس النصولي. دخل كلية الحقوق بعد نجاحه في الامتحانات العامة عام 1928. وفي عام 1930 سيق إلى محكمة الجزاء بتهمة قيادة المظاهرات ضد المعاهدة البريطانية - العراقية وحكم عليه بالسجن لستة أشهر[1].

في عام 1932 وهو في السنة الأخيرة بكلية الحقوق كان يرأس تحرير جريدة «الاستقلال» لصاحبها عبد الغفور البدري .

في عام 1933 عين سكرتيراً لوزير العدلية، وفي عام 1936 عين مديرا لشؤون العمال فأصدر أول قانون للعمال في العراق ومثل العراق في مؤتمر العمل الدولي في جنيف. نقل مفتشاً للطابو في كانون الثاني/ يناير 1938، وبعد عام عين مديراً عاماً للدعاية والإذاعة ثم فصل وأعيد تعيينه سكرتيراً لوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي عام 1939 عين مديراً عاماً للبلديات والتنظيم وظل يشغل هذا المنصب حتى عام 1941 حيث اعتقل أعقاب حركة رشيد عالي الكيلاني 1941 وظل في المعتقل خمس سنوات، وبعد خروجه من المعتقل عام 1946 اشترك في تأسيس «حزب الاستقلال» واختير أميناً عاماً للحزب. وأوقف أيضا في حوادث كانون الثاني/ يناير 1948 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1952.

انتخب نائباً عن بغداد في حزيران/ يونيو 1948 واستقال في آذار/ مارس 1950، ثم أعيد انتخابه نائباً عن سامراء في حزيران / يونيو 1950، واستقال من النيابة في 15 آذار/ مارس 1952. أصدر في أيلول/ سبتمبر 1953 جريدة «الجريدة» لتنطق باسم حزب الاستقلال. وابعد إلى حلبجة بعد العدوان الثلاثي على مصر في أواخر عام 1956. وفي العام التالي انتخب نقيبا للمحامين.

وبعد الإطاحة بالحكم الملكي في 14 تموز/ 1958 عين سفيرا للعراق في القاهرة لكنه استقال في 26 آذار/ مارس 1959، وأقام لاجئاً في مصر. وحكم عليه بالإعدام غيابياً في أيار/ مايو 1960. واختير أمين سر الهيئة القياديه لـ«التجمع القومي العراقي في القاهرة»

عاد إلى العراق بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم، ورأس تحرير جريدة «الميثاق» (1963)، وكان نقيباً للمحامين للمرة الثانية (شباط/ فبراير 1966- شباط/ فبراير 1968).

أقام سنواته الأخيرة في سويسرا ومصر، ولما اشتد عليه مرض السرطان ذهب إلى الولايات المتحدة للاستشفاء، ثم عاد إلى بغداد

(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص289.

وتوفي بعد أسابيع قليلة في 15 أيار/ مايو 1979[1].

### فاضل البراك (ت 1996)



مدير الأمن العام ومدير جهاز المخابرات الأسبق. ولد فاضل براك حسين في تكريت، وينتمي لعشيرة صدام حسين (البيجات). انتمى إلى حزب البعث عام 1959 عندما كان طالبا في الإعدادية، ولما وصل البعث إلى السلطة عام 1963 التحق بالكلية العسكرية، وقبل تخرجه فصل من الكلية بأمر من عبد السلام عارف الذي ابعد البعثيين، وعمل بوظيفة مراقب في دائرة الإعاشة العامة. وبعد انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 عمل مرافقاً شخصياً لأحمد حسن البكر، ثم نقل إلى قوة الإذاعة، وفي أثناء ذلك حصل على معلومات قيمة حول محاولة عبد الغني الراوي التي أبلغها إلى صدام حسين نفسه، ويبدو أنه كافأه فعين ملحقاً عسكرياً في موسكو، وخلال وجوده هناك حصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ العراق الحديث. وفي نهاية عام 1976 عين مديراً للأمن العام، وعضوا في المكتب العسكري لحزب البعث، وقام خلال السبعينات والثمانينات تصفية «حزب الدعوة الإسلامية» والحركة الإسلامية. بعد ذلك عين مديراً لجهاز المخابرات العامة خلفا لهشام صباح الفخري الذي خلف برزان التكريتي أوائل عام 1983. وفي عام 1989 نقل إلى منصب مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي. في نهاية أيلول/ سبتمبر 1991 اعتقل إثرها بتهمة التجسس لصالح ألمانيا الشرقية وإسرائيل. وفي عام 1993 اعدم ودفن في تكريت.

### فاضل عباس المهداوي (1915-1963)

رئيس محكمة العسكرية الشهيرة باسمه «محكمة المهداوي» أو «محكمة الشعب». ولد في بغداد عام 1915. لعائلة فقيرة تتصل بقرابة لعائلة عبد الكريم قاسم (كان ابن خالة عبد الكريم قاسم). تخرج في الكلية العسكرية عام 1939، اشترك في حرب فلسطين (1948-1949)، وانضم إلى «حركة الضباط الأحرار» قبل عام 1958، وكان مسؤولاً لمجموعة الضباط الأحرار في اللواء الأول. لعب المهداوي دوراً مهماً في انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958، لذا عينه عبد الكريم قاسم رئيساً للمحكمة العسكرية التي كانت تضم في عضويتها خمسة ضباط. ولعل أبرز ما ميز المحاكمات هو شخصية المهداوي نفسه التي كانت تنبض بالحياة، إلى جانب أسلوبه الساخر في إدارة الجلسات، ما أكسبها شهرة واسعة أثارت اهتمام العامة من الناس في داخل العراق وخارجه والتي باتت تدعى محكمة المهداوي. وكانت الصحافة تنشر محاضر الجلسات، فضلا عن إذاعتها بالراديو ونقلها بالتلفزيون. وكان الهدف الرئيس من المحاكمات هو التشهير برجالات العهد الملكي. وخلال المحاكمات بلغ المهداوي ذروة الشهرة وذاع صيته إلا انه لم يسلم من النقد والتقريع[2]. ويشهد أحد الذين حوكموا أمام محكمة المهداوي بأنها قد «شكلت رغم سخريتها وتملقها، تحدياً صريحاً،

(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص290.
(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص109-113، محمد حمدي الجعفري، محكمة المهداوي: أغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث.

وما زالت تتحدى كل المحاكم التي أنشأتها الحكومات والأحزاب منذ سقوطها حتى الآن، بعلنيتها وبحرية المتهم في أن يقول شيئا في بث تلفزيوني مباشر»[1] أفل نجم المهداوي بعد سلسلة المحاكمات التي جرت عام 1959 وارتبط مصيره بمصير عبد الكريم قاسم فاعدم معه في شباط/ فبراير 1963.

**فاضل عباس حسين معلة (1920-1979)**

عضو بارز في «حزب الاستقلال»، ولد في مدينة النجف 1920، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية، ثم درس القانون وعمل بالمحاماة. وكان مؤسساً وعضواً بارزاً في حزب الاستقلال، انتخب في المؤتمر الأول للحزب المنعقد بتاريخ 19 نيسان/ أبريل 1946 عضواً في الجمعية التأسيسية. إذ اعتمد الحزب عليه في دعم تنظيماته في منطقة الفرات الأوسط. كما كان له الفضل في توجيه مجلة «الاعتدال» النجفية. وفي عام 1949 ترأس فرع النجف لـ«حزب الأمة الاشتراكي» الذي أسسه صالح جبر، وأصبح فيما بعد عضواً في اللجنة العليا لحزب الأمة الاشتراكي. وبين عامي (1952-1954) شغل مقعداً في مجلس النواب. توفي في عام 1979[2].

**فاضل عبد الجليل سعودي (ت 1979)**

وزير سابق، وعضو القيادة القطرية لـ «حزب البعث العربي الاشتراكي». كان أحد المساهمين في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. ثم في انقلاب 17-30 تموز/ يوليو 1968. أعدم عام 1979 مع عدد من قيادات البعث بأمر من صدام حسين.

**الفاطمي (الحزب)**

تسمية ألصقت بداية الستينات بـ«حزب الدعوة الإسلامية» من قبل أعداء الحزب، وصعدت السلطات العارفية (عبد السلام عارف) من ترويجها لهذه التسمية التي باتت تهمة لمحاربة التيار الإسلامي الشيعي وكانت تهدف من خلاله إلى إلصاق الصفة الطائفية بأي حزب إسلامي شيعي.

**فتاح باشا (1861-1936)**

لواء عثماني سابق وشخصية سياسية عراقية. ولد عام 1861، وانخرط في صفوف الجيش العثماني حتى بلغ رتبة لواء، وكان مديراً لمعامل النسيج العسكري في بغداد، وأحيل على التقاعد قبيل الحرب العالمية الأولى، وبعد تشكيل الحكومة العراقية عام 1920 عين متصرفاً للواء كركوك (1921- 1924)، ثم أسس مع ابنه نوري (1893 - 1976) معمل لنسيج الصوف في الكاظمية عام 1926 فكان المعمل في مقدمة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق. توفي في بغداد في 8 كانون الثاني/ يناير 1936[3].

**الفتح الإسلامي (حركة)**

ينظر: منظمة العمل الإسلامي

**الفجر الأحمر**

ينظر: صدام حسين

**فخري جميل الفخري (1908 ـ 1995)**

وزير سابق. ولد في الموصل عام 1908، والتحق بالكتاب (الملا)، ثم التحق بالتعليم

---

(1) ورد في: علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص122.
(2) مقدم عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1941-1958، ص57، و ص102.
(3) مير بصري، أعلام التركمان، ص51.

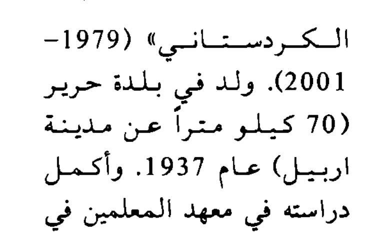
النظامي في الموصل، والتحق بالمدرسة الثانوية وتخرج فيها عام 1926، ليلتحق في السنة نفسها بالجامعة الأمريكية ببيروت وتخصص بالهندسة المدنية. وفي عام 1928 سافر إلى بريطانيا ليكمل دراسته في جامعة برمنغهام وحصل على البكالوريوس في الهندسة المدنية عام 1932. ولما عاد إلى العراق عين في مديرية الإشغال العامة. وفي 13 كانون الأول/ ديسمبر 1947 أصبح مديراً عاماً للأشغال.

استوزر لأول مرة في وزارة ارشد العمري في 29 نيسان/ ابريل 1954 وزيراً للمواصلات. وبعد استقالة الوزارة عين أميناً للعاصمة بغداد في 9 حزيران/ يونيو 1954 واستمر في منصبه حتى 14 تموز/ يوليو 1958. وبعد الانقلاب اعتقل لمدة قصيرة. اعتزل العمل السياسي، وانخرط في العمل التجاري حتى وفاته عام 1995.

**فدائي وطن (جمعية)**

جمعية كردية تشكلت في السليمانية عام 1935 ضمت بعض شخصيات السليمانية من أمثال عزة بك باشا، عزة أفندي، توفيق القزاز، ميرزا أحمد الحاج فتاح قادر، رمزي الحاج فتاح، الطبيب البيطري قطب الدين. ويرأسها حمه آغا عبد الرحمن. وكانت الجمعية تسعى في أهدافها إلى خدمة الوطن الكردي وتنظيم المضابط ضد الموظفين الإداريين المسيئين. وعقدت اجتماعها الأول في دار حمه آغا بحضور حوالي عشرين شخصاً[1].

**فرانسو توما حريري (1937-2001)**



عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (1979-2001). ولد في بلدة حرير (70 كيلو متراً عن مدينة اربيل) عام 1937. وأكمل دراسته في معهد المعلمين في أربيل عام 1960. ومنذ مطلع الستينات انخرط في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتمكن سريعاً من كسب ثقة زعيم الحزب الملا مصطفى البارزاني. وابتداء من عام 1979 أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب. وقد عين محافظاً لاربيل، ووزيراً في حكومة الإقليم. اغتيل في أربيل في 18 شباط/فبراير 2001 على يد أعضاء في «حركة التوحيد الإسلامي» وذلك لقيامه بتصفية (18) من عناصرها من منطقة حاج عمران في وقت سابق من عام 2000، بعد أن اتهمها بنصب كمين لموكبه بقصد اغتياله وهو ما نفته الحركة في حينه. ودفن في مسقط رأسه.

**الفرسان**

ميليشيا كردية كانت موالية للحكومة، أسستها حكومة عبد الرحمن عارف بهدف إضعاف نفوذ الملا مصطفى البارزاني من خلال استمالة أبناء العشائر الكردية المنافسة أو المناوئة للبارزانيين، كما حاولت استمالة بعض أنصاره. وقد تلقى بعض رجال البارزاني الذين جردوا من أسلحتهم رواتب شهرية منتظمة لقاء تأييدهم للحكومة المركزية والتي أطلقت عليهم تسمية «فرسان صلاح الدين» بينما كان الزعماء الأكراد يسمونهم «الجحوش» لخيانتهم القومية الكردية. لم يتمكن هؤلاء الفرسان من إضعاف مركز البارزاني وأتباعه. وهناك تقدير مبالغ فيه لهم أورده مجيد خدوري هو 25 ألف شخص كان يتلقى كل منهم 13 ديناراً كراتب شهري.

---

(1) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص217.

وقد أشار إلى إن العدد قد جرى تضخيمه من قبل رؤساء الوحدات للحصول على المنفعة الشخصية[1].

### فريد سمرة (1910–1982)

نائب سابق. ولد فريد داود سمرة في بغداد في 14 حزيران/ يونيو 1910 لعائلة يهودية معروفة، فوالده داود سمر (1877–1960) نائب رئيس محكمة تمييز العراق. ودرس في الجامعة الأمريكية ببيروت وجامعة برمنغهام. فنال شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية. انتخب نائباً عن البصرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1944، ثم انتخب نائباً عن بغداد (آذار/ مارس 1947- شباط/ فبراير 1948). كما عمل رئيس للجنة الإدارية لليهود العراقيين (1953-1958). بعد الإطاحة بالملكية انصرف إلى مزاولة الأعمال التجارية، وغادر العراق إلى إسرائيل عام 1971، وتوفي في تل أبيب في 28 كانون الثاني/ يناير 1982[2].

### فريدون عبد القادر

عضو المكتب السياسي لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني»، وعضو اللجنة القيادية (سركرداتي) في «العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية» (1970- 1975) (ينظر: عصبة كادحي كردستان). سلم نفسه بعد انهيار الحركة الكردية المسلحة في آذار/ مارس 1975 للسلطات العراقية مع كوادر وقواعد العصبة ممن استسلموا. هرب مع أعضاء اللجنة القيادية للعصبة إلى إيران حيث القي القبض عليهم من قبل المخابرات الإيرانية وأعيدوا إلى العراق لتصدر «محكمة الثورة» حكمها بحق فريدون عبد القادر بالسجن لست سنوات.

### فريق الكادر

جناح منشق عن «الحزب الشيوعي العراقي» بقيادة خالد أحمد زكي، أحد مسؤولي الخط العسكري للحزب الشيوعي. وكان فريق الكادر قد تشكل خلال اجتماع عقده عدد من كوادر الحزب في 30 تموز/ يوليو 1967 بحثت فيه الأزمة التي ضربت الحزب في تلك الحقبة والسبل الكفيلة بحلها حيث أكد المجتمعون على ضرورة الإسراع بعقد المؤتمر الوطني الثاني لانتخاب قيادة جديدة تحظى بتأييد القاعدة الحزبية. وتقرر توزيع مذكرة بهذا المعنى عن منظمات الحزب والتي وزعت في 26 أيلول/ سبتمبر 1967 لتكون بمثابة إعلان ميلاد فريق الكادر[3]. وقد ارتبط مصير هذا الجناح بمصير قيادته.

### فريق مزهر آل فرعون (1899–1965)

من رؤساء عشيرة آل فتلة. ولد في قرية الدار عام 1899. ساهم في الثورة العراقية الكبرى عام 1920 وقد كتب عنها كتاب «الحقائق الناصعة». انتخب نائباً عن الديوانية عام 1935 وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1939. أعتقل في عام 1936 على عهد حكومة حكمت سليمان التي جاءت بعد انقلاب بكر صدقي، ثم ابعد إلى شمال العراق. توفي في المشخاب في 17 كانون الثاني/ يناير 1965[4].

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص366، والهامش (43)، ص394.
(2) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص77.
(3) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص132.
(4) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص340.

**الفصل السابع**

طبقاً لميثاق الأمم المتحدة يستطيع مجلس الأمن الدولي إذا ما حدث تهديد للسلم أو خرق له أو وقع عدوان، اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بمواجهة مثل هذه المواقف بما فيها استخدام القوة العسكرية (المواد 39، 41 و 42). وإبان غزو العراق للكويت، وخلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر أصدر مجلس الأمن 12 قراراً بحق العراق، استندت جميعها إلى الفصل السابع من الميثاق، ومشيرة صراحة إلى مواده المختلفة، وهو وضع لم يكن مألوفاً في قرارات مجلس الأمن حيث لم يكن قد أصدر من قبل على الإطلاق قرارات تشير، إلا ضمنا أو على استحياء شديد، إلى نصوص الفصل السابع. وتنقسم القرارات التي أصدرها على ثلاثة مجموعات: الأولى، اتصلت بالتكييف القانوني للغزو، وهي القرارات: 660 و 662 واللذين أدانا الغزو. أما المجموعة الثانية من القرارات فتشتمل على الإجراءات التحفظية، حيث اتخذ المجلس قرارات تهدف إلى المحافظة على حقوق ومصالح الدول والمواطنين الذين أضر بهم الغزو، فكان القرار 664 الذي طالب العراق بان يسمح لمواطني الدول الثالثة (غير العراق والكويت) بمغادرة البلاد فوراً، والقرار 667 الذي يدين العراق بسبب أعماله العدائية ضد مقار وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكويت. والقرار 674 الذي يعتبر العراق مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار تلحق بممتلكات الدول أو الشركات أو الأفراد بسبب الاحتلال غير الشرعي للكويت. والقرار 677 الذي يدين الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بهدف تغيير البنية والخريطة السكانية لدولة الكويت ويقر ببطلان هذه الإجراءات. أما المجموعة الثالثة من القرارات فهي تتصل بالعقوبات التي كان الهدف منها إجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتشمل: القرار 661 الذي فرض مقاطعة شاملة على العراق، والقرار 665 الذي صرح باستخدام القوة لأحكام الحظر وضمان احترام المقاطعة. والقرار 670 الذي قرر فرض الحصار الجوي على العراق واحتجاز السفن العراقية التي تنتهك الحظر. والقرار 666 الذي يخول لجنة العقوبات حق فحص الطلبات التي ترد إليها لمساعدة الدول المتضررة من تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في قرارات المقاطعة والحصار. وأخيراً القرار 678 الذي يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار 660 وجميع القرارات اللاحقة.

**فضلاء الحوزة العلمية**

جماعة إسلامية تأسست في النجف الأشرف في نيسان/ ابريل 2003 بمبادرة من آية الله الشيخ محمد اليعقوبي وظيفتها إشاعة الوعي الديني والضبط الاجتماعي بعد الفراغ الذي حصل بانهيار نظام صدام حسين. وجاء تشكيل هذه الجماعة من الانفتاح والاتصال الذي أقامه الشيخ اليعقوبي بعد استشهاد السيد محمد محمد صادق الصدر (1999)، ورغبة في تأسيس جناح سياسي لهذه الجماعة جاء تأسيس حزب الفضيلة الإسلامي .

وطبقاً لخطابات الشيخ اليعقوبي فان الغرض من تأسيس الجماعة هو: تنظيم آلية عمل الحوزة في أداء المسؤوليات ومواجهة التحديات بتشكيل اللجان المختلفة... وتوحيد الحوزة العلمية وتقريب وجهات نظرها وتنسيق المواقف بينها وتمثيل الحوزة في المؤتمرات والمناسبات باعتبار انضمام الفضلاء من مختلف الاتجاهات إليها. كما أشار إلى إن الجماعة ليست تشكيلا سياسيا بالمعنى المتعارف لكنه مستعد لمشاركة الأحزاب والحركات السياسية ضمن الإطار الذي حددته الجماعة لنفسها.

وقد حملها اليعقوبي عدداً من المسؤوليات منها: (1) إصلاح الناس وهدايتهم وتكميل نفوسهم وتقريبهم إلى طاعة الله بإيجاد فرص الطاعة وتكثيرها.. (2) تبليغ الأحكام وتعليم مسائل الحلال والحرام في مختلف شؤون الحياة؛ (3) الدفاع عن الشريعة ضد الشبهات الفكرية والعقائدية وأي خطر يهدد كيان الأمة؛ (4) تنظيم حياة المجتمع وبسط العدل فيه وإيصال الحقوق إلى أهلها وقضاء حوائج الناس؛ (5) العمل على وحدة الصف ومقاومة أي محاولة لزرع الشقاق بين أهله والانتباه والتحذير لهذه المحاولات[1]. وتتشكل من مجموعة من لجان ومكاتب تتوزع على أعضائها أعمال وتكون لها فروع في مختلف المدن وتشرف عليها الأمانة العامة وهذه اللجان هي: لجنة أئمة الجمعات والجماعات؛ المكتب الثقافي والعلمي؛ لجنة خطباء المنبر الحسيني، لجنة الشعائر الدينية والتجمعات الجماهيرية، المكتب الإعلامي؛ لجنة التنسيق بين المرجعيات؛ لجنة الرعاية الاجتماعية؛ لجنة شؤون المرأة المسلمة[2].

## الفضيلة الإسلامي (حزب)

تأسس الحزب في أيار/ مايو 2003 ومقره الرئيس في بغداد وأول أمين عام له هو نديم عيسى خلف. وقد وضع الشيخ محمد اليعقوبي الأسس العامة للحزب وهي: نشر الفضيلة في المجتمع ومنع الفساد والانحراف؛ إيصال العناصر الكفوءة والنزيهة إلى المواقع المسؤولة في إدارة البلد على جميع المستويات؛ الارتقاء بمستوى الوعي والثقافة والعلم لدى أبناء المجتمع؛ تحقيق العدالة في الأمة واستقرار الأمن وإنعاش الوضع الاقتصادي؛ الحفاظ على وحدة البلد وتركيبته الاجتماعية واستقلاله؛ توفير الحقوق والحريات لجميع فئات الشعب وطوائفه وأعراقه بما لا ينافي الفقرات أعلاه؛ وضع دستور للبلد يضمن النقاط أعلاه ولا يتقاطع مع الشريعة؛ الحوار مع جميع التيارات الممثلة لفئات الشعب والانفتاح عليها؛ تنسيق المواقف تجاه القضايا العامة مع الأحزاب والحركات الإسلامية[3].

وطبقا لأدبيات الحزب فانه «ينفرد برؤية سياسية واقعية (موضوعية) وأنموذجية للبناء السياسي، فتفاعل الحزب مع الواقع السياسي العراقي الراهن ليس تفاعلاً وقوعياً استسلامياً وإنما تفاعلاً قائم على أساس التعاطي مع الواقع السياسي في ضوء مفرداته وبيان منافذ استغلال هذه المفردات وفرض خريطة جديدة من المفردات السياسية». كما إن الحزب «يتبنى رؤية سياسية قائمة على أساس المعارضة السلمية مع المحتل الأمريكي واستنفاذ جميع الوسائل الممكنة وعدم اللجوء إلى الخيار الأخير في الشريعة الإسلامية في التعامل معه إلا بعد أن تحدد وتتحدد الرؤية الشرعية والرؤية السياسية كوجوب اللجوء إلى أسلوب آخر في التعاطي السياسي، وهذا الأمر كله متوقف على قرار المرجعية الصالحة»[4]. وعليه تعامل الحزب مع الواقع السياسي الراهن واشترك في المؤتمر الوطني المؤقت وحصل على 23 مقعداً

(1) الشيخ محمد اليعقوبي، ملامح من تاريخ وخطاب القيادة الدينية في العراق الجديد، المجلد الأول، بدون دار نشر وتاريخ، ص55.
(2) المصدر السابق، ص58.
(3) الشيخ محمد اليعقوبي، ملامح من تاريخ وخطاب القيادة الدينية في العراق الجديد، ص269.
(4) جاسم محمد عبد الكريم [إعداد]، الخصوصية السياسية لحزب الفضيلة الإسلامي، ص15-16.

فيه كما إن له تأثيره في قرار «المجلس السياسي الشيعي»، ويشارك في أعمال «البيت الشيعي». انضم الحزب إلى «الائتلاف العراقي الموحد» في انتخابات كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2005. وفي انتخابات مجالس المحافظات التي تزامنت مع انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية مطلع عام 2005 حقق الحزب نتائج جيدة وحصل على 51 مقعداً في تسع محافظات أهمها في البصرة (12 مقعدا) وذي قار (11 مقعداً) وبغداد والمثنى (6 مقاعد).

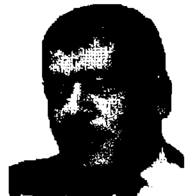
ترشح أمينه العام لمنصب رئاسة الوزراء، لكنه انسحب أمام إبراهيم الجعفري وعادل عبد المهدي. وفي السابع من نيسان/ابريل أصدر الشيخ اليعقوبي بيان أعلن فيه تجميد الأمانة العامة لحزب الفضيلة، ومنعها فيه من اتخاذ قرار استراتيجي. ثم استبدل الأمين العام للحزب بعبد الرحيم الحصيني، ثم هاشم الهاشمي.

لعل أكثر القرارات التي اتخذها الحزب جدلاً هو انسحابه من «الائتلاف العراقي الموحد»، وإعلانه أن أعضاءه داخل مجلس النواب سيعملون ككتلة منفردة. ففي السابع من آذار/مارس 2007 أعلن الحزب على لسان أمينه العام السابق نديم عيسى قرار الانسحاب وجاء في البيان «إننا في حزب الفضيلة حينما ساهمنا في تشكيل كتلة الائتلاف وشكل إخواننا كتلتي التوافق [ جبهة التوافق العراقية] والتحالف الكردستاني كنا نعتقد أنها خطوة أولى لتوحيد كل مكون من مكونات النسيج العراقي ومن ثم السعي لتوحيد العراقيين جميعا وبناء عراق مزدهر كريم، لكن الذي حصل في الميدان أن كل كتلة حصرت اهتمامها بشؤون مكونها الاجتماعي، مما ولد أزمة ثقة بين الكتل السياسية» وأضاف البيان «نرى أن الخطوة الأولى على طريق إنقاذ العراق من أزمته الخانقة هذه تبدأ بتفكيك هذه الكتل وعدم فسح المجال أمام تشكيل كتل على أساس طائفي أو عرقي لأنه أدى إلى تخندق الشعب العراقي وانقسامه على نفسه..» أما الهدف من الانسحاب فانه وفقا للبيان من أجل «إعادة بناء الحياة السياسية على أسس صحيحة قائمة على المواطنة والبرامج السياسية الوطنية الأفضل وشرعية الانجاز...». وقد جر الانسحاب على الفضيلة مشكلات جدية وصلت حد التصادم المسلح عندما اشتبك أنصاره مع مجموعة مسلحة في البصرة التي تعتبر المعقل الرئيس للحزب. وفي انتخابات عام 2010 حصل على ثمانية مقاعد كما شارك في حكومة نوري المالكي الثانية بعدما حصل على حقيبة العدل فيها.

**فعل ضمد**

شيوعي عراقي، وسكرتير لجنة الفلاحين في «الحزب الشيوعي العراقي» حتى عام 1968. من مواليد العمارة ابناً لأحد سراكيل الريف. كما كان رئيس فخذ من أفخاذ آل ازيرج الذي يعرف بالرشاشة. انضم إلى الحركة الشيوعية حوالي عام 1943، وفي منتصف الأربعينات اشترك في تأسيس «جمعية أصدقاء الفلاحين» في العمارة ويعتقد أنه شغل منصب سكرتير لجنة ريف ميسان، وعضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي، وأحد مندوبي المؤتمر الأول عام 1945. ويعتقد أنه كان وكيلاً (دليلاً) للتحقيقات الجنائية وبدلالته داهمت الشرطة دار إبراهيم ناجي شميل في الصالحية ليلة 18 كانون الثاني/ يناير 1947 فألقت القبض على قيادة الحزب الشيوعي يوسف سلمان يوسف (فهد)، زكي محمد بسيم.

**فلح النقيب (1959-)**



وزير ونائب سابق. من مواليد عام 1959 وهو نجل رئيس أركان الجيش الأسبق حسن مصطفى النقيب. عاد

إلى العراق عام 2003، ليصبح محافظاً لصلاح الدين، ثم في حزيران/ يونيو 2004 عين وزيراً للداخلية في حكومة أياد علاوي. أعاد الحياة إلى «الهيئة العراقية المستقلة» التي كان والده نم بين مؤسسيها، وانتخب أميناً عاماً لها، ثم انضم إلى «القائمة الوطنية العراقية» لخوض انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، وحصل على مقعد في المجلس .

### فليح حسن جاسم الشمري

عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، ووزير سابق. تولى وزارة الصناعة. طُرد من جميع مناصبه بسبب عدم موافقته على عضوية المحكمة الخاصة للمصادقة على إعدام وقتل ثوار انتفاضة صفر (شباط/ فبراير 1977). وقيل انه قتل أثناء عودته من عمله في بعقوبة بتدبير من السلطات العراقية.

### فلاحي ومضطهدي كردستان (حركة)

ينظر : العمال ومضطهدي كردستان (حزب)

### فهمي المدرس (1872-1944)

سياسي عراقي. ولد فهمي عبد الرحمن سليم الخزرجي الشهير بالمدرّس في بغداد عام 1872. وفيها تلقى تعليمه. عين مديراً لمطبعة ولاية بغداد عام 1910، ثم رئيس تحرير جريدة «الزوراء» البغدادية. وأتقن خلال ذلك التركية والفارسية والفرنسية. أمر السلطان عبد الحميد بنفيه إلى جزيرة رودس اثر مشاركته في تظاهرة انطلقت في اسطنبول عندما كان يعمل مدرساً في كلية الإلهيات في جامعتها .

في عام 1919 استدعاه الأمير فيصل بن الحسين إلى دمشق، لكنه غادرها سريعاً إلى أوروبا ليعود إلى بغداد بعد حوالي سنة ونصف. وفي آب/ أغسطس 1921 عينه الملك فيصل كبير أمناء بلاطه لكنه فُصل بعد حوالي سنة (1 أيلول/ سبتمبر 1922) بتوصية من بيرسي كوكس اثر مظاهرة «الحزب الوطني» و«جمعية النهضة» في الذكرى الأولى لتتويج الملك فيصل (23 آب/أغسطس 1922). ساهم في تأسيس «جامعة أهل البيت» وصار أميناً لها حتى إغلاقها عام 1930.

انضم إلى الحزب الوطني، وبرز فيه حتى انتخب عضواً في الهيئة المركزية واسند جريدته «الإخاء الوطني» بمقالاته. كما كتب في جريدة «الزمان» التي كان يديرها رفائيل بطي، وقد اعتقل الاثنان بتهمة الإساءة للذات الملكية بعد مقال كتبه المدرس ونشرته الزمان ونفيا إلى السليمانية في شتاء 1932 أيام وزارة نوري السعيد الثانية. انكفأ المدرس في داره وصار مجلسه مقصد السياسيين والكتاب. وفي 15 آب/ أغسطس 1935 عين مديراً عاماً للمعارف واستقال بعد اثني عشر يوما فقط، وقد نشر عدة مقالات فضح خلالها أسرار المعارف وأسلوب رجالها .

في عام 1941 ألقى خطبة في الإذاعة هاجم فيها الانجليز ودعم «حكومة الدفاع الوطني» التي جاءت عقب انقلاب رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة. وبعد فشل الانقلاب اعفي هو ومعروف الرصافي وعبد الغفور البدري من الاعتقال. توفي في بغداد في 14 آب/ أغسطس 1944، ودفن بمقبرة الكيلاني[1].

### فهمي سعيد (1889-1942)

أحد العقداء الأربعة الذين كان لهم دور

(1) ينظر: عبد المجيد يوسف عز الدين، فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث.

كبير في حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941. ولد محمد فهمي سعيد في بغداد عام 1889 ابناً لضابط سابق في الجيش العثماني. دخل الإعدادية العسكرية في بغداد، وواصل دراسته في المدرسة الحربية في اسطنبول وتخرج فيها في 4 أيلول/ سبتمبر 1915. اشترك في الحرب العالمية الأولى، وبعدما انتهت الحرب التحق بالجيش العربي السوري إذ التقى هناك بزميله صلاح الدين الصباغ. وقد اشتركا معاً في «معركة ميسلون» وجرح في المعركة وأسره الفرنسيون ونفوه إلى جزيرة (إرواد) في البحر الأبيض المتوسط، ولما أفرج عنه عاد إلى العراق. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 التحق بالجيش العراقي برتبة ملازم ثان. وفي نيسان/ ابريل 1931 دخل كلية الأركان وتخرج فيها في مطلع عام 1933. عين بعد ذلك أمراً للانضباط العسكري، ثم نقل إلى المنطقة الشمالية، وعين بعدها أمر كتيبة دبابات. وفي عام 1938 رقي إلى رتبة عقيد، وعين أمراً للقوة الآلية. وكان من المساهمين في إسقاط وزارة جميل المدفعي في 25 كانون الثاني/ يناير 1938، وكذلك في إعلان «حكومة الدفاع الوطني» في نيسان/ ابريل 1941، وعندما أعلن البريطانيون الحرب على العراق عين قائدا للفرقة المدرعة الخامسة. هرب بعد فشل حركة الكيلاني إلى إيران وألقي القبض عليه مع زملائه (محمود سلمان ويونس السبعاوي) وحوكم أمام المجلس العرفي العسكري برئاسة العقيد مصطفى راغب. ونفذ فيه حكم الإعدام[1] في 6 أيار/ مايو 1942 .

### فوزي الشمري

مؤسس «حركة الضباط العراقيين». عسكري وصل إلى رتبة لواء وقاد عدداً من الفرق العسكرية إبان الحرب العراقية - الإيرانية. غادر العراق عام 1986، أسس وترأس حركة الضباط العراقيين في منفاه في الولايات المتحدة الأمريكية.

### فيدرالية (مفهوم)

تتشكل الأنظمة الفيدرالية (الاتحادية) من خلال توافق عدد من الولايات الموجودة أساسا على التجمع فتشكل، على أساس عقد، مجموعة سياسية تحفظ على نطاق واسع الحقوق الخاصة بكل ولاية. فهي نظام سياسي دستوري لتوزيع السلطات العامة التنفيذية والتشريعية والقضائية بين السلطة الاتحادية المركزية والولايات الاتحادية مع الأولوية للأولى على الثانية. وقد تكون هذه السلطات في الأصل سلطات دول مستقلة ذات سيادة، ولكنها آثرت الاتحاد فيما بينها في ظل سلطة اتحادية تملك سلطات سيادية تساعدها على وحدة الدولة الاتحادية وتماسكها في ظل توزيع واسع للسلطات الرئيسة الثلاث داخل الدولة. ومن الدول الفيدرالية: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وسويسرا، حيث تمتلك كل من المناطق المتحدة استقلالية تشريعية كبيرة من خلال الدستور الاتحادي. وفي مجالات الاقتصاد والتعليم وغيرها تحتفظ كل ولاية بالسيطرة على تشريعها وتتبع سياستها الخاصة. وطبقا لدستور 2005 أصبح العراق دولة فيدرالية، وان كان على الصعيد العملي دولة نصف فيدرالية، لان إقليم كردستان هو الإقليم الذي رغب في الاحتفاظ باستقلال غامض تجاه باقي مناطق الدولة التي باتت تدار في إطار نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية وهو نظام توزيع

---

(1) من المفارقات انه اعدم مرتين، حيث سقط في المرة الأولى بعد انقطاع الحبل وتبين للطبيب أنه ما يزال على قيد الحياة إلا أن الوصي عبد الإله أمر الجلاد بان يرفعه مرة أخرى وينفذ فيه الحكم مرة أخرى.

الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

### فيصل الأول (1883-1933)



ملك العراق (1921-1933)، أحد أبناء الشريف الحسين بن علي (1854-1931) شريف مكة وقائد الثورة العربية الكبرى 1916. وأمه عابدية بنت شريف مكة عبد الله كامل باشا ابن محمد بن عبد المعين بن عون. ولد في الطائف في 20 أيار/ مايو 1883 وترعرع في الحجاز. ولما دعي والده الشريف حسين إلى الأستانة للإقامة بها على مقربة من السلطان عبد الحميد الثاني، انتقل إليها في آذار/ مارس 1894 مصطحباً أولاده عليا وعبد الله وفيصلا. وأمضى الأخير صباه وأول شبابه في اسطنبول، ودرس العلوم الدينية والعربية واللغة التركية وسائر العلوم والآداب على أيدي أساتذة خصوصيين. ولما عين حسين شريفاً لمكة وأميراً للحجاز في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1909، عاد فيصل إلى الديار المقدسة مع أبيه، وعهد إليه إدارة أمور الناس، وقد كلفه بعد ذلك مع أخيه عبد الله بقيادة الحملة العسكرية التي تولت إخماد ثورة عسير[1].

انتخب فيصل بك نائباً عن جدة في مجلس النواب التركي (المبعوثان)، فأقام في اسطنبول عام 1913، وبقي في السنوات التي تلتها ينتقل بين العاصمة التركية وبلاد العرب. وعرف في المجلس بنزعته العربية، فلما دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى، وبدأت الأمور تتفاقم مع العرب، سارع بالعودة إلى الحجاز.

وعندما ثار والده على الدولة العثمانية في 10 حزيران/ يونيو 1916 تولى فيصل قيادة الجيش الشمالي، استولى على العقبة في 6 تموز/ يوليو 1917، وحارب إلى جانب القوات البريطانية بقيادة اللنبي. وفي 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 دخل دمشق على رأس الجيش العربي.

في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 سافر إلى باريس لتمثيل والده في مؤتمر الصلح، وعاد إلى الشام، ثم أبحر ثانية في 13 أيلول/ سبتمبر 1919 إلى باريس ولندن. وعاد إلى دمشق أوائل عام 1920 فنودي به ملكا على سوريا. واثر معركة ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920 واحتلال الفرنسيين لسوريا، أُخرج من سوريا في اليوم التالي للمعركة. فرحل إلى ايطاليا ثم إلى بريطانيا، ودعته الحكومة البريطانية إلى مؤتمر القاهرة الذي شهد ترشيحه ملكا على العراق. بتوجيه من بيرسي كوكس وبدعم من عدد غير قليل من مساعديه الأكثر تأثيراً على الحكومة البريطانية، رشح فيصل ملكا على العراق بعد مشاورات جرت بين كوكس وبين حكومته، ساعد في ذلك المرونة التي أبداها فيصل مع وزير المستعمرات آنذاك ونستون تشرشل M.W. Churchil واستعداده للتفاهم مع الحكومة البريطانية، وتمت المصادقة على ترشيح فيصل في آذار/ مارس 1921 وحرص البريطانيون على جعل عملية التنصيب وكأنها عراقية وليست بريطانية.

وصل فيصل إلى البصرة في 24 حزيران/ يونيو 1921، وغادرها إلى بغداد، وتوج ملكا على العراق في 23 آب/ أغسطس 1921 .

لم تخل سنوات حكمه من الاضطرابات

---

ورد في: محمود شبيب، محمود سلمان: طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال، ص13.

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص15.

السياسية والتمرد على كيان الدولة الناشئ لكنه نجح فيما لم يتمكن خلفه الاستمرار فيه. فقد تمكن من إدارة اللعبة السياسية والتحكم بخيوطها طوال حكمه.

توفي في العاصمة السويسرية في ظروف غامضة رغم أنه وصلها للعلاج. ولما وصل النبأ إلى بغداد في 8 أيلول/ سبتمبر 1933 عقد مجلس الوزراء اجتماعاً عاجلاً في اليوم نفسه وقرر تتويج غازي الأول ملكاً على العراق. وصل جثمانه إلى بغداد في الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر وتم تشييعه في موكب رسمي ودفن في المقبرة الملكية في الأعظمية[1].

### فيصل الثاني (1935-1958)



آخر ملوك العراق (1953-1958). ولد الملك فيصل بن غازي بن فيصل في بغداد 2 أيار/ مايو 1935 ونشأ فيها، وبعدها بأربع سنوات نودي به ملكا على العراق تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله بعد مقتل أبيه. وفي حوادث عام 1941 اخذ فيصل وهو طفل في السادسة من عمره، مع أمه عالية[2] بنت علي بن الحسين إلى اربيل وأقاما في قصر السيد أبي بكر ملا أفندي عالم المدينة برفقة مرافقه العقيد عبد الوهاب عبد اللطيف.

سافر إلى بريطانيا عام 1947 لإكمال دراسته حيث دخل مدرسة ساندرويد والتحق بكلية هارو العسكرية في أيار/ مايو 1949، التي تخرج فيها في تشرين الأول/ أكتوبر 1952.

لما بلغ سن الرشد في الثاني من أيار/ مايو 1953 تولى مهامه الدستورية ملكا على العراق، وأقيمت في بغداد حفلة التتويج، واقسم اليمين الدستورية. لكنه لم يتمكن من الإفلات من وصاية خاله وكبار مساعديه، فلم يخرج عن كونه ملكاً صورياً. فقد عمل عبد الإله على تعويمه وإبقائه تحت تأثيره واستمر يقحم نفسه في كل صغيرة وكبيرة كما لو كانت الوصاية مستمرة. وظل عبد الإله المسيطر الحقيقي على الأمور وأضحى الملك فيصل الثاني مجرد منفذ لرغباته. وهكذا ظهر الملك إلى جانب عبد الإله ونوري السعيد مسلوب الإرادة غير قادر على اتخاذ قرار، مستسلماً في كل الأمور. قتل في 14 تموز/ يوليو 1958 بعد الانقلاب الذي أطاح بالملكية في العراق[3].

### فيصل السامر (1922-1982)

وزير سابق، ولد في البصرة عام 1922، أكمل دراسته الثانوية في بغداد، وتخرج من جامعة القاهرة عام 1947 وحصل بعدها على شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي من الجامعة نفسها عام 1953. وفي العام التالي رشح للانتخابات النيابية ممثلاً عن «الحزب الوطني الديمقراطي» لكنه لم يفز فيها. وفي العام نفسه فصل من منصبه مدرساً. أيد «الجبهة الوطنية» عام 1954. سافر إلى الكويت في العام التالي وعاد إلى العراق بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 فعين مديراً عاماً للمعارف، ثم نقيبا للمعلمين. وكان من الموقعين على ميثاق «جبهة الاتحاد الوطني» في 28 حزيران/ يونيو. عين وزيراً للإرشاد في تموز/ يوليو 1959 في

---

(1) مسز ستورث ارسكين، فيصل ملك العراق.

(2) ولدت الأميرة عالية في مكة في 19 كانون الثاني/ يناير 1911 وتوفيت ببغداد في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1950.

(3) لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق.

الحكومة التي ترأسها عبد الكريم قاسم[1]. وبعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم شارك في تأسيس «حركة الدفاع عن الشعب العراقي» وهي التنظيم الذي كان يقود المعارضة العراقية بعد الإطاحة بقاسم. توفي عام 1982.

**فيصل حبيب الخيزران (1927-)**

عضو قيادة قطر العراق لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ولد في ديالى عام 1927، درس الحقوق وعمل بالمحاماة. كان عضوًا في «حزب الاستقلال» ثم انضم إلى حزب البعث، في مطلع عام 1960 اختير عضواً في «مكتب العراق» الذي شكلته قيادة البعث في سوريا لمساعدة قيادة الحزب في داخل العراق والنهوض به بعد تعرض الحزب لضربة قاسية عقب محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم الفاشلة وهرب فؤاد الركابي إلى سوريا وضم المكتب إضافة إلى الخيزران في عضويته طالب الشبيب وترأسه علي صالح السعدي. قرر المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث المعقود في حمص (سوريا) عام 1962 (تجميد) عضويته. وفي عام 1963 عين سفيراً للعراق في موسكو.

**فيلق بدر**

ينظر: منظمة بدر، المجلس الأعلى الإسلامي في العراق

**فيلق عمر**

ميليشيا سلفية تمزج بين العناصر التي كانت تعمل في الأجهزة الأمنية والمخابراتية المُنحلة وبين الجماعات السلفية وبخاصة القادمة من الدول العربية. وقد نشط في العامرية ببغداد من خلال القيام بعدد من الاغتيالات وعمليات التهجير الطائفي. وفي 8 تموز/ يوليو 2006 أعلنت الحكومة العراقية أنها أعتقلت قائد الفيلق المدعو (أبو عثمان) مع أربعة من معاونيه، وقد وصفت الفيلق بأنه «أحد فرق الموت التي شكلها تنظيم القاعدة في العراق» وحملته مسؤولية مئات الاغتيالات وأعمال القتل والتهجير. كما قال موفق الربيعي (مستشار الأمن الوطني العراقي آنذاك) أن من بين المعتقلين (أبو عائشة) القيادي الثاني في التنظيم وممول القاعدة في بغداد والمناطق المحيطة بها. أما الآخرون فهم: زامل (أبو إيهاب) ومحمود (أبو إسلام) الذي وصفه الربيعي بأنه مسؤول الشؤون الشرعية والدينية في فيلق عمر. وأضاف الربيعي بان أحد القياديين قد قتل وهو أبو الأفغاني واسمه ديار إسماعيل (أردني الجنسية) وقال انه القائد العسكري للقاعدة في الانبار ومسؤول عن تيسير أمور الإرهابيين الأجانب في المنطقة وإحضارهم إلى العراق. وفي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 أعلنت السلطات العراقية عن اعتقال من وصفته بأنه قائد جيش عمر في البياع (كريم أحمد) وقتل مساعده.

(1) بيت الحكمة، العراق في الوثائق البريطانية 1958-1959، ج 4، ص40.

# حرف القاف

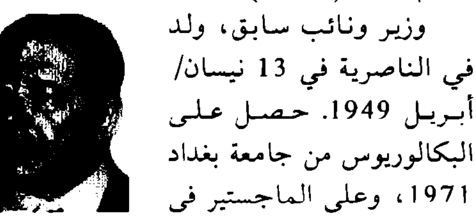
**القادرية**

إحدى الطرق الصوفية الإسلامية. تأسست على عبد القادر الكيلاني[1] (1078-1166م)، والذي قدم من مسقط رأسه كيلان (التي تقع في إيران) إلى بغداد عام 1095 ليؤسس طريقته. وقد توفي في بغداد وشيد على قبره مرقد يحيط به جامع ومدرسة سمي باسمه ويقع في جانب الرصافة. وقد توارث الكيلانيون زعامة هذه الطريقة ومنهم عبد الرحمن النقيب أول رئيس للوزراء في العراق.

**قاسم حسن (1910-؟)**

من مؤسسي «الحزب الشيوعي العراقي»، وعضو «الحزب الوطني الديمقراطي». ولد في الرمادي 1910 كان من بين مؤسسي الحزب الشيوعي عام 1934، كما كان مقربا من القوميين، أراد يونس السبعاوي إرساله موفداً إلى موسكو للحصول على الأسلحة اثر حركة نيسان/ ابريل 1941 لإعادة الثورة ضد الإنجليز ووصل إلى طهران حيث حضر اجتماع السبعاوي بالسفارة السوفييتية. سافر بعدها إلى موسكو التي وصلها في 15 حزيران/ يونيو 1941. وبقي في الأراضي السوفييتية حتى أواخر عام 1944. وفي عام 1945 أصبح الوكيل الرسمي لشركة (امبريال كيميكال اندستريز) وبقي في المنصب حتى عام 1958. انضم إلى صفوف الوطنيين الديمقراطيين وسرعان ما أصبح سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي (1948-1954). أصبح سفيراً للعراق في نيودلهي ثم براغ في عهد عبد الكريم قاسم. وبعد انقلاب البعث في شباط/ فبراير 1963 ارتبط بشركة (أميريكان انترستركت كوربوريشن)، وهي شركة مالية مقرها فيينا[2].

**قاسم داود (1949-)**





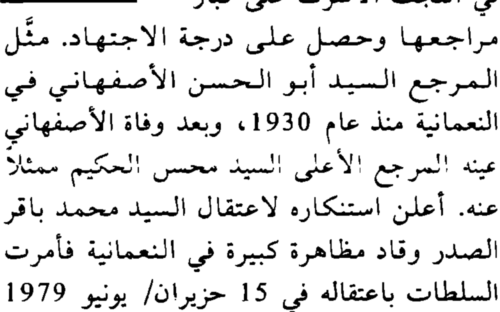
وزير ونائب سابق، ولد في الناصرية في 13 نيسان/ أبريل 1949. حصل على البكالوريوس من جامعة بغداد 1971، وعلى الماجستير فى علم الأحياء المجهرية من جامعة ويلز كاردف في المملكة المتحدة عام 1978، ومنها حصل على الدكتوراه عام 1981. في عام 1991 شارك في تأسيس «حركة الديمقراطيين العراقيين» وفي العام نفسه شارك في مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية، كما شارك في مؤتمر فيينا

(1) هو أبو صالح عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن يحيى الزاهد ابن محمد بن داود بن موسى الجون ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

(2) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص113-115.

وتأسيس «المؤتمر الوطني العراقي» عام 1992. كما حضر مؤتمر صلاح الدين (1992)، واشترك في مؤتمر لندن عام 2002. وعند عودته عقب سقوط نظام حكم صدام حسين شارك في مؤتمر الناصرية الذي عقد في نيسان/ابريل 2003. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2003 انتخب أميناً عاماً لحركة الديمقراطيين العراقيين. عين في حزيران/يونيو 2004 وزيراً للأمن الوطني العراقي في الحكومة التي رأسها أياد علاوي، حيث لعب دوراً بارزاً في إدارة أزمة النجف (آب/أغسطس 2004)[1]. وفي انتخابات المجلس النيابي في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 دخل مرشحاً لقائمة «الائتلاف العراقي الموحد» في مدينة النجف، وانتخب عضواً في مجلس النواب (2005-2010).

### قاسم شبر (1893-1979)



رجل دين شيعي ومرجع بارز. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1893 من أسرة علمية عريقة، أكمل دراسته في النجف الأشرف على كبار مراجعها وحصل على درجة الاجتهاد. مثَّل المرجع السيد أبو الحسن الأصفهاني في النعمانية منذ عام 1930، وبعد وفاة الأصفهاني عينه المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم ممثلاً عنه. أعلن استنكاره لاعتقال السيد محمد باقر الصدر وقاد مظاهرة كبيرة في النعمانية فأمرت السلطات باعتقاله في 15 حزيران/ يونيو 1979 بعد مقاومة عنيفة جرت في بيته بين أنصاره وقوات الأمن. ثم حكم عليه بالإعدام بعد أسبوعين، ونفذ حكم الإعدام فيه في 2 أو 21 تموز/يوليو 1979[2].

### قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية

وهو القانون الذي حكم العراق ما بين حزيران/ يونيو 2004 حتى نهاية عام 2005، وأنجزته لجنة شكلها مجلس الحكم الانتقالي لخلق "دستور" انتقالي. حيث قسم المرحلة الانتقالية إلى مدتين زمنيتين تبدأ الأولى من 30 حزيران/يونيو 2004 وتنتهي في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ ديسمبر 2005. ويتولى الحكومة العراقية للسلطة تحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة على أن يختارها مجلس الحكم الانتقالي وسلطة الائتلاف المؤقتة ويمكن التشاور مع الأمم المتحدة، وينتهي عمل مجلس الحكم الانتقالي إلا في حالة تطبيق المادة (61). ثم تبدأ ولاية الحكومة العراقية الانتقالية، وتتم بعد إجراء الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية، أي البرلمان بين 31 كانون الأول/ ديسمبر 2004 و 31 كانون الثاني/ يناير 2005 وتنتهي هذه المرحلة عند تأليف حكومة عراقية وفقا لدستور دائم[3]. عدل في آب/ أغسطس 2005 بسبب تأخر الوصول إلى مسودة نهائية للدستور. الذي أنجز في نهاية المطاف والغي العمل بقانون إدارة الدولة.

### قانون الأراضي العراقية المحتلة

أصدر في 15 آب/ أغسطس 1914، والذي منح سلطات الاحتلال البريطانية حق تطبيق أي قانون هندي في العراق، وان كان يسمح بفرض للتعديل حسبما تتطلب الأوضاع المحلية.

(1) (www.iraqigovernment.org).

(2) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص224؛ أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، ج4، ص186-188.

(3) قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

**القانون الأساسي العراقي**

هو أول دستور عراقي صدر في 21 آذار/ مارس 1925 وكان دستوراً وسطا لبى رغبة البريطانيين من جهة وقطاعات من المجتمع العراقي. وكان قد أعد في وزارة المستعمرات البريطانية من قبل مستر يونيك والسير بونهام ادوارد (مستشار وزارة العدلية العراقية) وكذلك المندوب السامي البريطاني، إضافة إلى مشاركة كل من ناجي السويدي (وزير العدلية) ساسون حزقيل (وزير المالية). وفي ما بعد لجنة برئاسة عبد المحسن السعدون وعضوية كل من ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي، وأطلق عليه القانون الأساسي بدلاً من الدستور بعد جدال بين أعضاء المجلس التأسيسي، مفضلين التسمية التي أطلقها العثمانيون على دستورهم.

وكان المجلس التأسيسي قد شكل لجنة لتدقيق لائحة القانون الأساسي وانتخب امجد العمري مندوب الموصل رئيسا للجنة، ويوسف غنيمة مقررا لها. وشهدت جلسات مناقشة القانون حضور 60 عضواً فقط من مجموع أعضاء المجلس الـ 100 عضو، ولم يشارك في المناقشات سوى 11 منهم فقط. وقد صادق المجلس على القانون بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه، لان حكومة جعفر العسكري تمكنت من الحصول على مساندة المجلس في تحقيق جميع الاعتراضات والتوصيات التي أصدرها المندوب السامي البريطاني.

حدد القانون الأساسي الحقوق والواجبات للمواطن والشعب، للسلطة والمجتمع. ضامنا الفصل بين السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومتضمنا بعض الأحكام والمبادئ الدستورية العامة. تضمن هذا القانون مقدمة وعشرة أبواب، ويتكون من 123 مادة. وكان الباب الأول قد شمل حقوق الشعب، أما الباب الثاني فتناول الملك وحقوقه، وبحث الباب الثالث السلطة التشريعية. وخصص الباب الرابع للوزارة أي السلطة التنفيذية. وتناول الباب الخامس السلطة القضائية. وكرس الباب السادس للأمور المالية (الضرائب والمكوس وأموال الدولة وغيرها)، وتناول الباب السابع إدارة الإقليم أي الوظائف والمناطق الإدارية والشؤون البلدية، وبحث الباب الثامن في تأييد القوانين والأحكام أي القوانين العثمانية السابقة قبل 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1914 أو بعده بالإضافة إلى المبادئ الدستورية العامة.

وخصص الباب التاسع لتبديل أحكام القانون الأساسي، أي التعديلات والملاحق وغيرها. أما الباب الأخير فقد كان مخصصا لمواد عمومية تتعلق بإعلان الأحكام العرفية وتفسير الأحكام القانونية الواردة في القانون وشؤون دوائر الأوقاف الإسلامية وغيرها .

ونص في مادته الثانية على أن «العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي». ونصت المادة 13 منه على ان «الإسلام دين الدولة الرسمي وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائر العبادة وفقا لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام وما لم تناف الآداب العامة». وأعطت المادة 16 جميع الطوائف العراقية «حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانوناً». بينما عدت المادة 17 «العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص».

وقد ألغي القانون الأساسي العراقي وكافة تعديلاته بصدور الدستور الجمهوري الأول أواخر تموز/ يوليو 1958. ويمكن القول بأن القانون الأساسي تميز بأنه كان متماسك الصياغة، ينطوي على مبادئ ديمقراطية تضمن

حقوق الأفراد وحريتهم وتراعي حاجات الفئات المختلفة المكونة للشعب العراقي، ويقيم مبدأ فصل السلطات في ظل إدارة مركزية.

**قانون الجنسية (1924)**

وضع درجتين للجنسية (أ) و (ب) معتبراً أن على من لم يكن يحمل الجنسية العثمانية عند تأسيس الدولة العراقية حتى وان كان عربياً، أن يتقدم بطلبها لاكتسابها أو التجنس، وبالتالي سيكون في درجة أدنى لحقوق المواطنة وعلى أساس هذا القانون (الذي صدر قبل صدور الدستور 1925).

**قانون دعاوى العشائر**

وجد البريطانيون أن سيطرتهم على العراق تتطلب وضع نظام يعتمد على العرف القبلي والعشائري على غرار النظام الهندي الذي وضعه هنري دوبز في الهند والمسمى «نظام جرائم مناطق الحدود الهندي». وطبق في الهند عام 1875 ومكنهم من بسط سيطرتهم على الهند، طبقه في بلوجستان روبرت ساندمان أحد كبار المستعمرين البريطانيين في الهند لتعزيز سلطة شيوخ العشائر المنهارة.

وفي 1 شباط/ فبراير 1916 جرى إخضاع العشائر في العراق لقانون «نظام دعاوى العشائر»، الذي منح الصلاحية للضباط السياسيين بأن يكون لهم الدور في حل النزاعات العشائرية سواءً بموجب الصلاحيات المنوطة بهم أو إحالة القضايا إلى مجلس عشائري للتحكيم، ولعل أهم ما جاء بالقانون أنه جعل الفرقة بين الجماعات المدنية والجماعات العشائرية أمراً شرعياً وذلك مثلما هو في الهند. وأول ما طبق هذا القانون في لواء المنتفك خلال سنوات الاحتلال لتخفيف الأعباء التي يتحملها الضباط السياسيون، وكسب الشيوخ ورفع مكانتهم والاعتراف بها في النظام السياسي والقضائي، فنظر الشيوخ بجرائم القتل والزنا والاعتداء وإتلاف المحاصيل وقتل الحيوانات تحل وفق الأعراف الاجتماعية. وتأسس بموجب هذا القانون المجالس العشائرية التي تضم المحكمين لتحكم في المنازعات طبقا للعرف العشائري السائد، وتم توسيع تطبيق النظام ليشمل كامل التراب العراقي بعد استكمال احتلال بغداد وأصدر الجنرال فانشو Fansho القائم بإعمال القائد العام للحملة العراقية هذا النظام في 27 تموز/ يوليو 1918.

**قانون العقوبات البغدادي**

قانون العقوبات عموماً هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الأفعال التي تعد جرائم وتبين العقوبات التي يقررها المشرع لكل منها. وقد أصدر القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني للعراق «قانون العقوبات البغدادي» في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 1918 وأصبح نافذاً اعتباراً من أول كانون الثاني (يناير) 1919. وقد أعطيت له هذه التسمية بسبب انه نفذ في (ولاية بغداد) ثم جرى تطبيقه في الأجزاء الأخرى من البلد بعد ذلك. وعندما صدر القانون الأساسي عام 1925 منح «جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق - ومن بينها قانون العقوبات البغدادي». وقد وضع هذا القانون وصدر ونشر باللغة الانكليزية، ولم تظهر ترجمته العربية إلا في العام الثالث لتطبيقه، وذلك في عام 1921.

افرد المشرع القسم الأول من الباب الثالث للعقوبات الأصلية، والقسم الثاني من الباب نفسه للعقوبات التبعية، وقد شمل العقوبات التكميلية، أيضا دون أن يطلق عليها المشرع هذه التسمية (المواد 25-32). كما اخذ المشرع بالتقسيم الثلاثي للجرائم من حيث جسامتها في الباب الثاني (المواد 6-9).

وقد ألغى «قانون إلغاء القوانين التي تتعارض مع الدستور المؤقت وأهداف الثورة» الصادر في عام 1959، قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938. واستمر قانون العقوبات نفسه بالنفاذ حتى عام 1969 عندما ألغاه قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969.

**قانون المجلس الوطني (1970)**

أصدر «مجلس قيادة الثورة» قانون المجلس الوطني المرقم 228 في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1970 وحدد أعضاء المجلس بـ100 عضواً، ثم عدل بزيادة 50 عضواً آخر. ليصبح العدد 150 عضواً تم اختيارهم من قبل مجلس قيادة الثورة من ممثلي القطاعات الشعبية المختلفة ليعطى بعض الصلاحيات التشريعية، لكنه ظل دون عمل فعلي. وحتى إعلان قانون انتخابات المجلس الوطني ومباشرته للشروع بعمله منذ عام 1980، فان عمله ظل هامشياً وسلطاته لا تمس جوهر القضايا والتشريعات الرئيسة. بل كل ما هو مطلوب منه المصادقة على قرارات مجلس قيادة الثورة.

**قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة (1963)**

عقب انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 تولى المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي خصه البيان رقم 15 بعد الانقلاب بممارسة السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة ويعد هذا القانون بمثابة دستور وان كانت بعض مواده لا تمت بصلة إلى الدستور وإلى المبادئ الدستورية خصوصاً تلك التي حددت رواتب ومخصصات أعضاء المجلس الوطني وبعض الأمور التنظيمية والوظيفية كمكتب أمانة السر وغيره .

**القائمة العراقية الوطنية**

ينظر: الوفاق الوطني العراقي (حركة)

**قبضة الهدى**

تسمية يطلقها الإسلاميون على الشهداء الخمسة من «حزب الدعوة الإسلامية» الذين اعدموا بعدما أصدرت محكمة الثورة برئاسة جار الله العلاف في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 حكماً بالإعدام بحقهم وهم كل من: الشيخ عارف البصري، السيد عز الدين القبانجي، السيد عماد الدين القبانجي، السيد نوري طعمة، والسيد حسين جلوخان. ولما لم يصادق أحمد حسن البكر على الحكم قام صدام حسين بمصادقة الحكم لينفذ فجر الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 1974.

**قصر النهاية**



المعتقل السياسي لخصوم «حزب البعث العربي الاشتراكي». كان قبل أن يحوله البعثيون إلى معتقل أحد قصور العائلة الملكية حيث كان يعرف آنذاك بـ«قصر الرحاب». بناه الأمير عبد الإله (الوصي على عرش العراق، عام 1944، وانتقل للإقامة فيه، ولما كان مجرد منزل متواضع أضيف إليه جناح جديد بعد عشرة سنوات تقريبا فأصبح قصراً ملكياً، شهد في 14 تموز/ يوليو 1958 المجزرة التي قضي فيها على العائلة الملكية. واستخدم إبان حكم عبد الكريم قاسم (1958-1963) مقراً لـ«مجلس السيادة»، ثم أصبح في حكم الأخوين عارف (1963-1968) مقراً لـ«المجلس الوطني لقيادة الثورة». حوله البعثيون إلى معتقل رهيب يثير

الرعب في نفوس المواطنين العراقيين حيث قتل فيه الآلاف اثر التعذيب. أعلن عن هدمه في تموز/ يوليو 1973 لتضاف أرضه إلى مبنى المخابرات العراقية.

**قمة بغداد (1990)**

عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد للمدة (28-30) آذار/ مارس 1990، بمشاركة 19 دولة من الدول العربية الـ 21، وتغيبت سوريا ولبنان. وحضر 16 من الرؤساء العرب، فيما أناب قادة الجزائر والمغرب وسلطنة عمان من يحضر عنهم. وقد جاء في البيان الختامي للقمة عدد من التوصيات منها: دعم الانتفاضة الفلسطينية، وإدانة هجرة اليهود، ودعم الأردن والتضامن مع العراق وليبيا، والطلب من اللجنة الثلاثية العربية العليا مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف الخاص بالوضع في لبنان، وتشجيع السلام بين العراق وإيران.

وعلى ما يبدو أن القمة العربية لم تؤد إلى تحقيق ما كانت الحكومة العراقية تطمح إليه من وضع حد للخلافات الحدودية بين العراق والكويت، وإنهاء مطالبات دول الخليج بديونها إبان الحرب مع إيران، لذا تعد هذه القمة واحدة من محاولات منع صدام من غزو الكويت والتي باءت بالفشل.

**قمة دوكان (2004)**

مؤتمر عقدته أحزاب وحركات عراقية في مصيف دوكان في السليمانية في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 ونظمه «الاتحاد الوطني الكردستاني»، وافتتح المؤتمر بمشاركة 14 حزبا وحضره كل من: مسعود البارزاني، نصير الجادرجي، محسن عبد الحميد، حميد مجيد موسى، عبد الإله النصراوي، أحمد الجلبي، صلاح الدين بهاء الدين، مبدر الويس، الشيخ مولانا (ممثلاً عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، راسم العوادي (ممثلاً عن حركة الوفاق الوطني العراقي)، مهدي الحافظ (ممثلاً عن تجمع الديمقراطيين المستقلين)، وممثلين عن منظمة العمل الإسلامي والحركة الديمقراطية الآشورية، فضلا عن جلال الطالباني الذي يتولى حزبه تنظيم القمة. ناقش المؤتمرون قضايا الانتخابات والأرمن والأكراد الساكنين خارج حدود كردستان. وقد اتفقت القوى المجتمعة على بعض القرارات منها[1]: (1) الطلب إلى المفوضية العليا للانتخابات تغيير مواعيد تقديم قوائم الكيانات السياسية والفردية والائتلافية من 30 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 15 كانون الأول/ ديسمبر 2004. (2) تشكيل لجنة للالتقاء بالجهات السياسية المعنية بالانتخابات لبحث موضوعات توفير الأمن ومحاكمة صدام. (3) الطلب من المفوضية العليا تأجيل انتخابات مجلس محافظة كركوك بسبب الأوضاع الاستثنائية في المحافظة.

**قمة القاهرة (1990)**

وهي القمة الطارئة التي عقدت عقب غزو الجيش العراقي للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، وجاءت بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك، وحضرتها كل الدول العربيه على مستويات مختلفة ماعدا تونس، وتحددت مواقف واتجاهات الدول العربية تجاه الأزمة. وقد انتهت القمة بأغلبية الأصوات إدانة الغزو، وعدم الاعتراف بضم الكويت، ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري وعودة قواته إلى مواقعها قبل 2 آب/ أغسطس، والتأكيد على استقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي، وتأييده في كل ما

(1) المصدر: الحزب الشيوعي العراقي، الحوار المتمدن، نشرة إخبارية، العدد (39)، .(www.rezgar.com)

يتخذ من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته، واستنكار التهديدات العراقية لدول الخليج وحشد القوات العراقية على حدود السعودية، وأيدت القمة إجراءات المملكة تنفيذا لحق الدفاع المشروع عن النفس، وأعلنت تضامنها مع السعودية ودول الخليج الأخرى، والاستجابة لطلب تلك الدول بإرسال قوات عربية للمساهمة في الدفاع عن أراضيها ضد أي عدوان خارجي، وقررت كل من مصر والمغرب وسوريا إرسال قوات إلى الخليج. وأنهت القمة أعمالها في يوم واحد (10 آب/ أغسطس).

### قوات الإمام الشهيد الصدر

ميليشيا عسكرية تابعة لـ«حزب الدعوة الإسلامية» وكان يطلق عليها اسم «جيش الغضب» وكانت تعمل في إيران منذ عام 1979، وخلال السنوات الثلاث التالية تمكن معسكر الشهيد الصدر التابع للقوات من تعبئة وتدريب أكثر من 7000 مقاتل عراقي. وكان للقوات معسكرات في مناطق دهلران، ايلام، وباختران، على الحدود العراقية الإيرانية الشمالية، وداخل أراضي كردستان العراق. قامت بالعديد من العمليات العسكرية التي استهدفت القوات المسلحة العراقية. وعندما أعلن عن تأسيس جناح عسكري يتبع «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» سلمت معسكرها الرئيس في الأهوار إلى قوات المجلس[1].

### قوات الدفاع المقدس

تنظيم عسكري أنشئ في كردستان في تموز/يوليو 1992 من مجموعات قتالية ضمت شبابا كانوا قد اشتركوا في الانتفاضة الشعبانية (آذار/مارس 1991)[2].

### قوات سيد الشهداء

ينظر: حركة مجاهدي الثورة الإسلامية في العراق

### القومي الناصري الموحد (الحزب)



حزب قومي يقوم على الايدولوجيا الناصرية مع بعض التعديلات حول الديمقراطية والاشتراكية.

وبحسب أدبيات الحزب «هو امتداد لأحزاب قومية ناصرية مناضلة قدمت الشهداء والتضحيات وعانت البطش والقمع من أنظمة القمع التي حكمت العراق» وقد تشكل الحزب نتيجة اندماج ستة أحزاب قومية اندماجا كاملا قيادات وقواعد تنظيمية في 23 تموز/يوليو 2003. والأحزاب الستة هي: التجمع القومي الديمقراطي، الحزب الاشتراكي العربي الموحد، حزب الوحدة الاشتراكي، الحزب الوحدوي الناصري، الحزب القومي الناصري الديمقراطي، ومؤتمر القوميين الاشتراكيين. ويرأسه زيدان خلف النعيمي.

يسعى الحزب إلى: (1) إقامة الدولة القومية العربية الجامعة لأبناء العروبة من المحيط إلى الخليج؛ (2) يؤمن ويقر بوحدة وسيادة العراق الحر الديمقراطي الموحد أرضا وشعبا واستقلاله السياسي والاقتصادي؛ (3) ينهل من الدين الإسلامي الحنيف مبادئه وأفكاره في الحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة ويسعى لان يكون القرآن الكريم والشريعة الإسلامية مصدراً أولاً للتشريع في العراق؛ (4) يسعى لإقامة نظام جمهوري دستوري ديمقراطي تعددي تداولي للسلطة سلميا؛ (5) يسعى لإقامة نظام سياسي بأسس دستورية يفرز حكومة وطنية عراقية مقيدة

---

(1) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص430-431.
(2) (www.altahaddi.net).

بدستور ويكون النظام الإداري لا مركزي مع مراعاة الحقوق القومية للقوميات المتآخية؛ (6) يسعى إلى ترسيخ عروبة العراق وامتداده القومي[1]... ويصدر الحزب صحيفة «العروبة» لتنطق باسمه.

### القومية السرية (الحركة)

تنظيم قومي سري تأسس في عام 1929 من قبل عدد من الطلاب العرب الدارسين في الجامعة الأمريكية في بيروت أو جامعات لندن ثم عادوا إلى بلادهم. وعلى الرغم من تشعب التنظيم فقد عاهدت الحركة نفسها على الالتفاف حول مبادئ القومية العربية والوحدة العربية والسرية المطلقة. وتعاقب على قيادتها: قسطنطين زريق، ثم درويش المقدادي، وأخيراً يونس السبعاوي.

وضعت الحركة دستوراً عاماً وبرنامجاً سياسياً في كتيب صغير أطلقت عليه اسم «كتاب القومية العربية» فرضت عليه سرية التداول. وفيه أوردت تعريفها للقضية العربية بأنها «تعبير يطلق على الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير أنفسهم من الاستعمار والاستبداد والفقر والجهل وسائر ضروب الوهن على أن يؤلفوا شملهم ويتحدوا في دولة قومية عربية متحضرة، فيصونوا بذلك كيانهم المادي والمعنوي ويرفعوا شأنهم ويستمروا في تأدية رسالتهم الإنسانية والحضارة العالمية»[2].

### القوميون العرب (حركة)

أسسها جورج حبش في لبنان مطلع الخمسينات، ونشأ أول فرع لها في العراق عام 1952 عند عودة حامد الجبوري إلى بغداد بعد تخرجه من الجامعة. وكانت مهمته تشكيل نواة عمل للشباب القومي العربي، وتعد هذه المنظمة امتدادا لـ «الشباب القومي العربي»التي تشكلت خلاياها الأولى نهاية عام 1951 في بيروت من مجموعات الطلبة هناك.ولما عاد باسل الكبيسي إلى بغداد أيار/ مايو 1956 نشط في تعزيز وضع الحركة التنظيمي، وتوسع التنظيم بعد عام 1956، إلا انه واجه انتكاسة خطيرة عندما كشف الأمن خلاياه واعتقل بعض قادته عام 1957 وسفر ممثل الحركة في العراق صالح شبل[3]. أصدرت الحركة مجلة «الحرية» في كانون الثاني/ يناير 1960. كما أصدرت في 4 آذار/ مارس 1963 نشرة سرية باسم «الوحدة»، وتولى باسل الكبيسي رئاسة تحريرها. وافتتحت فروعا لها في بغداد والموصل وكربلاء والحلة والنجف ثم في البصرة.

بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 أرسلت القيادة القومية للحركة هاني الهندي أحد قادتها إلى العراق لتنظيم عناصر الحركة ووضع سياسة جديدة للعمل. فقام الهندي بالتخطيط من أجل قيام «الجبهة القومية» التي تأسست عام 1961 التي تشكلت لكي تساهم في جمع القوى والأحزاب القومية وفي دفعها من أجل العمل المشترك لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم، وقيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. لكنها خرجت من الجبهة وقررت العمل بشكل انفرادي. طاردت السلطات أعضائها واعتقلت بعضهم واستمرت الحركة بالنشاط حتى الإطاحة

---

(1) الحزب القومي الناصري الموحد، المكتب السياسي، برنامج الحزب القومي الناصري الموحد، (الحزب)، بغداد، آذار/ مارس 2005.

(2) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق، ص126.

(3) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ص71-72.

بعبد الكريم قاسم 1963[1]. حيث كسبت الحركة زخما قويا ووضعها على الخريطة السياسية للعراق[2] .

ورغم أنها ساهمت في دور بسيط في الإطاحة بقاسم وساندت الانقلاب ووصفته منشوراتها بأنه «ثورة» إلا إن قيادة التنظيم في العراق أعدت خطة لإسقاط حكم البعث الأول بعد تدهور علاقة الحركة بالسلطة، وإقدام أجهزة الأمن على اعتقال قادة الحركة وتسفير العرب منهم وإحالة العسكريين منهم على التقاعد .

حاولت الحركة تدبير انقلاب في 26 أيار/ مايو 1963 للإطاحة بالحكم وتولى القيادي في الحركة سلام أحمد الاتصال ببعض العناصر القومية في الجيش عن طريق المكتب العسكري الذي كان من أبرز أعضائه الرائد مزهر جواد الزبيدي والرائد الركن إبراهيم إسماعيل العاني والنقيب شهاب أحمد الاعظمي. لكن المحاولة كشفت وأعلنت السلطة في بيان باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة مساء يوم 25 أيار/ مايو 1963 اكتشاف «المؤامرة» واعتقل عدد من قيادات الحركة وتم إطلاق سراحهم بعد مدة وجيزة بوساطة من الرئيسين اليمني والمصري، وتلاشى نشاط الحركة بعد ذلك.

**القيادة الثورية للجبهة الشعبية**

ينظر: حسن سريع

**القيادة القومية الثورية لحزب البعث العربي الاشتراكي**

ينظر: فؤاد الركابي

**قيادة المجاهدين في العراق**

كانت هذه القيادة تصدر بيانات تتعلق بنشاطات المتطوعين العرب في العراق، ممن استجلبهم نظام صدام حسين قبيل حرب الخليج الثالثة عام 2003 لمقاتلة الأمريكيين. وقد ادعت القيادة أنها شاركت في معارك ضد الأمريكيين في العزيزية وفي معركة مطار صدام الدولي الشهيرة (مطار بغداد حالياً). وقالت أنها حاصرت القوات "الصليبية" وتمكنت من قطع الطريق عليهم ومهاجمتهم. وادعت أنها قتلت حوالي ألفي جندي أمريكي أثناء تلك المعركة. إلا أن كل ذلك لم يجد أدلة تسنده، وبخاصة وأن الحركة لم تظهر في المشهد السياسي رغم تصاعد تنظيمات الجماعات المسلحة بعد عام 2003.

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص188-189.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص344.

# حرف الكاف

## كاجيك (حزب)

تأسس «جمعية الحرية والوحدة والانبعاث الكردي» في 14 أيار/ مايو 1959 على يد عدد من المثقفين اليمينين الأكراد الذين كانوا يعيشون منذ مدة طويلة في أوروبا. ولم يكتب أو يذكر أي شي تفصيلي عن هذا الحزب فيما عدا «كاجيك نامه» أي الدستور الكاجيكي، الذي صدرت ثلاث صيغ مختلفة منه. وعموماً كان الكاجيكيون يؤمنون إيماناً لا يقبل المهادنة بانفصال واستقلال كردستان الكبرى، كما كانوا يعادون الشيوعية وموقفها الإلحادي.

اندمج حزب كاجيك مع حزب الشعب الكردي الذي تأسس عام 1963، وشكل تنظيميا منظمتين طلابية وأخرى شبابية، واصدر جريدة «بروا» أي العقدية، وكان من مؤسسي هذا التنظيم توفيق نوري وعبد الله ناكرين[1].

## كادحي كردستان (حزب)

حزب يساري كردي يؤمن بالاشتراكية العلمية، وبالربط الجدلي بين النضالين القومي والطبقي في كردستان، ويناضل من أجل تقرير المصير للأمة الكردية (في كردستان الكبرى)، ومن أجل إقامة المجتمع المدني وإشاعة الديمقراطية والتعددية الحزبية وسيادة القانون في العراق.

تأسس في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1985 عندما انشق أعضاء في «الحزب الاشتراكي الكردستاني» كانوا قد انسحبوا من الحزب بسبب خلافات إيديولوجية. وفي مقدتهم قادر سابيس عزيز وعبد الخالق زنكنه، اللذين كانا يمثلان الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي الكردستاني.

عقد الاجتماع التأسيسي للحزب في منطقة (كَلي زيوه) بالقرب من العمادية، وتمخض عنه الإعلان عن قيام «الحزب الاشتراكي الكردستاني- الاتجاه الديمقراطي الثوري» وانتخبت لجنة قيادية تحضيرية لعقد المؤتمر الأول، وضمت اللجنة كلاً من: قادر عزيز، عبد الخالق زنكنه، بهمن حسين، بلين عبد الله، قيس محمد (ريناس).

عقد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي الكردستاني/ الاتجاه الديمقراطي الثوري في قرية (كافي) التابعة لقضاء عقره (24- 26 نيسان/ ابريل 1988)، والذي اقر فيه النظام الداخلي والنهج السياسي والأيديولوجي، كما تم تغيير اسم التنظيم إلى «حزب كادحي كردستان».

عقد المؤتمر الأول لحزب كادحي كردستان والذي سمي بالمؤتمر التوحيدي (27 نيسان/

---

(1) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص398.

ابريل-1 أيار/ مايو 1992) بمشاركة مندوبين عن «منظمة راية الثورة» (لاي شورش) بقيادة حكمت محمد كريم (ملا بختيار) التي انضمت إلى الحزب. وفي المؤتمر الثاني للحزب (أربيل: تموز/ يوليو 1994) تم انتخاب قيادة جديدة للحزب ضمت كلا من: قادر عزيز (سكرتير اللجنة المركزية)، عبد الخالق زنكنه، بهمن حسين (مسؤول مكتب العلاقات العامة)، سردار محمد (مسؤول مكتب التنظيم)، بلين عبد الله (مسؤول تنظيمات الخارج)، سعد خالد (مسؤول مكتب الإدارة المالية)، أحمد أنور (مسؤول مكتب الإعلام الجماهيري)، فاضل حسن (مسؤول المكتب العسكري)، بيكس قادر (مسؤول فرع أربيل)، هندرين عبد الله (مسؤول فرع السليمانية/كركوك)، وفاتح خليل (مسؤول مكتب العلاقات العربية).

دخل الحزب في صراعات حادة كانت أولاها مع «الاتحاد الوطني الكردستاني» أعقبها تردي علاقاته مع «الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد» والتي وصلت حد الاشتباك المسلح. لكن ذلك لم يمنع الحزب من الانتشار ومن القيام بالعمليات العسكرية ضد قوات نظام البعث الحاكم. كما تمكن من إقامة علاقات طيبة بـ«الحزب الشيوعي العراقي»، وانضم في تشرين الأول/ نوفمبر 1990 إلى «الجبهة الكردستانية»، كما تمكن من تحقيق الاندماج بجماعة (راية الثورة/ جماعة عماد أحمد) في حزيران / يونيو 1991.

تحالف في انتخابات عام 1992 مع الاتحاد الوطني الكردستاني، ودخل ثلاثة من أعضاء مكتبه السياسي (قادر عزيز، عبد الخالق زنكنه، ونجم الدين عزيز) البرلمان الكردستاني، وشغل قادر عزيز منصب وزير الزراعة في حكومة الإقليم. وفي تموز/ يونيو 1993 أعلن عن تشكيل «حزب كادحي كردستان- نهج التوحيد» الذي انضم رسميا إلى «الاتحاد الوطني الكردستاني»، كما دخل عضوية (لجنة تنسيق اليسار الكردستاني). كما وقف إلى جانب الاتحاد عندما دخل الجيش العراقي السليمانية في 13 آب/ أغسطس 1996.

ومن وسائل إعلام الحزب: (1) صحيفة «الاي آزادي» راية الحرية وهي الجريدة المركزية للحزب وصدرت عام 1986؛ (2) مجلة «بيشكه وتن» أي التقدم؛ (3) النشرة الداخلية «ريكخستن» أي التنظيم؛ (4) مجلة «توزن» أي التجديد وهي مجلة فكرية صدرت عام 1992؛ (5) مجلة «زبله مو» أي الجمرة، وصدرت ما بين (1989-1991). كما إن للحزب محطة تلفزيونية وأخرى إذاعية في مدينة السليمانية[1].

كان الحزب جزءً من لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية، وشارك في مؤتمرات المعارضة العراقية في بيروت 1991، فيينا 1992، وصلاح الدين1992[2] كما انخرط الحزب في الترتيبات السياسية التي أنشئت بعد عام 2003، وشغل أحمد أنور محمد مقعد الحزب في مجلس النواب العراقي عام 2005.

## الكادحين العرب (حركة)

جناح منشق عن «حزب البعث العربي الاشتراكي»، وبدأت في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 بالنشاط العلني. حاولت الحركة التعاون مع «الاتحاد العربي الاشتراكي» عام 1964، وقد رشح مسؤول الحركة عبد الإله البياتي نفسه إلى عضوية الاتحاد. إلا إن الحركة

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص507-515.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص281-282.

لم تدم طويلاً وتشتت أعضاؤها وانضم بعضهم إلى أحزاب أخرى[1].

### كاطع العوادي (1870-1945)



من رجال المقاومة الوطنية إبان الاحتلال البريطاني للعراق. ولد في منطقة خيكان في محافظة بابل[2] عام 1870، وتلقى بعض دروس اللغة العربية في النعمانية والنجف الأشرف. شارك في عام 1914 في الجهاد ضد الإنجليز. وكان أحد قياديي الثورة العراقية 1920. فلما فشلت الثورة لجأ إلى إيران وعاد إلى العراق بعد إعلان العفو العام في أيار/ مايو 1921.

انتخب عضواً في المجلس النيابي لعدة دورات انتخابية 1925، 1929، 1935، و 1939. واختير نائباً لرئيس غرفة زراعة العمارة (كانون الأول/ ديسمبر1939). واعتقل بعد المحاولة الانقلابية التي قادها رشيد عالي الكيلاني عام 1941. ونقل إلى سجن الفاو فالعمارة، توفي في 10 كانون الثاني/ يناير 1945[3].

### كاظم الحائري (1938-)

رجل دين، ومجتهد ومفكر إسلامي وقيادي سابق في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في مدينة كربلاء عام 1938، وانتقل مع والده بعد أربع سنوات تقريباً إلى مدينة النجف الأشرف، وابتدأ هناك دراسته الدينية في الخامسة من عمره على والدته، وفي السابعة تتلمذ على والده. وفي عام 1955 بلغ مستوى بحث الخارج وهي مرحلة متقدمة قياساً إلى عمره (17 سنة). ليدرس على السيد محمد باقر الصدر ابتداءً من عام 1965، وأصبح من المقربين من الصدر. انتمى إلى حزب الدعوة عند تأسيسه أواخر الخمسينات. وأصبح مسؤولاً عن خط الحوزة العلمية فيه، ووصل إلى قيادته بعد سنين معدودة. غادر العراق إلى إيران بعد ملاحقة السلطة للدعوة. واختير في التشكيلة القيادية الثالثة لحزب الدعوة عام 1975 والتي ضمت إضافة للحائري كلاً من هادي السبيتي ومرتضى العسكري. وفي عام 1981 وفي أول انتخابات يجريها الحزب انتخب فقيها للدعوة في انتخابات القيادة العامة. وفي عام 1983 أعلن عن خروجه من التنظيم ليتفرغ للدراسة الحوزوية، لكنه احتفظ بعلاقات طيبة مع الدعوة[4].

ما يزال مقيماً في قم، وقد أكتسب شهرته في الأوساط الشعبية بعدما أفتى السيد محمد محمد صادق الصدر من أنه أمر أنصاره ومقلديه بالرجوع إلى الحائري إن هو مات أو قتل[5].

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص189.

(2) يذهب مير بصري في ترجمته للعوادي إلى أنه من سادة العشائر في لواء العمارة، بما يوحي أنه من مواليد العمارة. لكن عدم تصريحه بمكان ولادته جعلنا نذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ الجبوري. ينظر: مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص315.

(3) كامل سلمان الجبوري، مذكرات السيد كاطع العوادي أحد رجال الثورة العراقية 1920.

(4) مكتب سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري، نبذة من حياة المرجع الديني سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري.

(5) أفتى الصدر بأنه ﴿يتعين الرجوع إلى جناب السيد الحائري في التقليد..﴾ نص الفتوى مؤرخ في 1419 هـ، وقد عرض النص في المصدر السابق، ص37.

وبعيدا عن هذا وذاك، فان الحائري مرجعية دينية مهمة، ساهمت كتاباته في الفقه السياسي بإثراء نظرية ولاية الفقيه، والتفقه في مواضيع جديدة تفتقر إليها المكتبة الإسلامية، كما انه شخصية سياسية معروفة بانتمائها السابق إلى حزب الدعوة الإسلامية واحد الشخصيات التي انضمت إلى «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» في المراحل الأولى من تأسيسه. له العديد من المؤلفات والكتابات في مجال الفكر السياسي الإسلامي والتنظير لولاية الفقيه والحكومة الإسلامية[1].

### كاظم الخراساني (1871–1948)

احد رجال الثورة العراقية عام 1920. ولد في كربلاء عام (1297 هـ/ 1871م). وفيها تعلم القراءة والكتابة. ثم انتقل إلى مشهد في إيران ليواصل دراسته، ثم رجع إلى العراق وأقام في النجف الأشرف عام (1315هـ/ 1897م)، ثم انتقل بعد خمس سنوات إلى سامراء. وفي عام 1336 انتقل إلى كربلاء بصحبة الشيخ محمد تقي الشيرازي، وكان معتمده ومرافقه كما شاركه في جهاده في الثورة العراقية عام 1920. توفي في كربلاء عام 1368هـ/ 1948م[2].

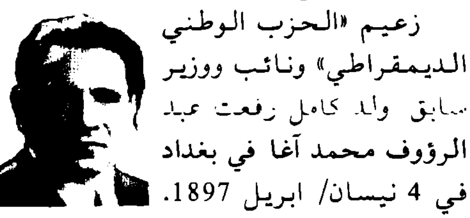
### كاظم معله (1925–)

وزير سابق. ولد في النجف الأشرف عام 1925، ودرس في مدارسها ثم التحق بكلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها عام 1947. مارس المحاماة ثم عُين مديراً للمصرف العقاري في النجف عام 1960، ثم عين مديراً للحقوق بديوان وزارة البلديات، ثم مديراً عاماً لديوان الوزارة، ثم وكيلاً للوزارة. عين وزير دولة في وزارة عبد الرزاق النايف التي شكلها في أعقاب الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف عام 1968، ليعود بعدها إلى ممارسة المحاماة.

### كامران بدرخان

عراب العلاقات الواسعة والمتشعبة بين الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني وإسرائيل. كانت تربطه علاقات حميمة مع العديد من الشخصيات اليهودية ذات الصلة بالحركة الصهيونية العالمية أمثال موريس فيشر، والياهو بن ايلان. تمكن كامران من لعب دور خطير جدا في مجال الخدمة السرية لصالح الدولة العبرية من خلال فتحه أول قناة اتصال بين حركة أيلول/ سبتمبر 1961 الكردية المسلحة وإسرائيل، وقد حث الإسرائيليين الذين يلتقيهم من دبلوماسيين وضباط استخبارات على مد يد العون للحركة الكردية المسلحة في العراق والتي كانت تعاني آنذاك من نقص خطير في الأسلحة والتجهيزات الطبية. وقد استجابت الحكومة الإسرائيلية لطلبه[3].

### كامل الجادرجي (1897–1968)



زعيم «الحزب الوطني الديمقراطي» ونائب ووزير سابق ولد كامل رفعت عبد الرؤوف محمد آغا في بغداد في 4 نيسان/ ابريل 1897. من عائلة ثرية كانت مقربة من السلطات العثمانية فأبوه رفعت الجادرجي شغل مناصب حكومية إبان ذلك العهد. أكمل دراسته في بغداد حيث دخل المدرسة الحميدية الابتدائية، وفي عام

---

(1) كاظم الحائري، الكفاح المسلح في الإسلام؛ وأيضا: ولاية الأمر في عصر الغيبة.
(2) محمد تقي الحسيني الجلالي، سيرة آية الله الخراساني.
(3) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص153-156.

1907 دخل مدرسة الإعداد الملكي. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى جند عام 1916 وأدخل دورة صحية استخدم على أثرها مضمدا بالمستشفى العسكري في بغداد. وقد اعتقل والده مدة قصيرة عقب احتلال بغداد عام 1917، وفي عام 1920 نفي والده مع أقاربه فؤاد الدفتري وابنه محمود صبحي إلى اسطنبول، فذهب كامل معه وهناك التحق بكلية الطب لكنه تركها ليلتحق بكلية الحقوق مستمعاً. وفي أواخر عام 1921 عاد مع والده إلى بغداد ليلتحق بمدرسة الحقوق وحصل على إجازتها عام 1926، فعين معاوناً شخصياً لوزير المالية.

أصبح في أواخر عام 1927 نائباً عن لواء الدليم في انتخابات تكميلية، ثم جدد انتخابه مرة أخرى (1928-1930)، وانضم عام 1930 نفسها إلى «حزب الشعب» الذي يتزعمه ياسين الهاشمي. وعندما ألف الأخير «حزب الإخاء الوطني» كان الجادرجي أحد أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب، وتولى مسؤولية إدارة صحيفة الحزب «الإخاء الوطني»، لكنه لم يستمر طويلا فاستقال من اللجنة العليا للحزب، ليستقيل من الحزب بصورة نهائية[1]، ويميل نحو «جماعة الأهالي». برز نشاط الجادرجي بشكلٍ ملحوظ منذ عام 1926 عندما عُين معاوناً لوزير المالية للشؤون التي تتعلق بالبرلمان.

كان من أشدِّ المعارضين لمعاهدة 1930 فكراً وسلوكاً لذلك حُوكم إبان وزارة نوري السعيد الأولى (1930-1931). وبعد انقلاب بكر صدقي الذي اشتركت فيه «جماعة الأهالي» شغل الجادرجي منصب وزير الأشغال والمواصلات في وزارة حكمت سليمان (29 تشرين الأول/أكتوبر 1936 - 17 آب/أغسطس 1937). وقد حاول تأسيس «جمعية الإصلاح الشعبي» في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 إلا أن رئيس الوزراء رفض إجازتها. استقال من الوزارة في 24 حزيران/ يونيو 1937، وانتخب في شباط/ فبراير 1937 نائباً عن الحلة.

في عام 1946 شكل «الحزب الوطني الديمقراطي» وترأسه، فبرز كأحد ابرز قيادات المعارضة في العراق، ودخل في صراعات سياسية مع الحكومة نتيجة انتقاداته اللاذعة لسياسة السلطة، فحوكم أكثر من مرة، وفي 11 آب/ أغسطس 1946 حكم عليه بالسجن ستة أشهر وعطلت جريدة «صوت الأهالي» لكن محكمة التمييز رفضت المصادقة على الحكم فأطلق سراحه بكفالة. انتخب في 1948 رئيساً لأول جمعية للصحفيين العراقيين. وفي عام 1951 أسهم في تأسيس «الجبهة الوطنية»، واعتقل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 وأودع سجن أبي غريب، ثم انتخب نائباً عن بغداد (1954) في المجلس الذي حل بعد أول اجتماع له. وفي 19 كانون الأول/ سبتمبر 1956 حوكم أمام المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، وأفرج عنه في حزيران/ يونيو 1958.

رفض الاشتراك في حكومة عبد الكريم قاسم رغم أنه سمح لبعض أعضاء حزبه بالاشتراك أمثال محمد حديد. حيث فضل الجادرجي الابتعاد لاعتقاده بان قاسم لم يكن قادراً على إقامة الديمقراطية في العراق. استقال من رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي في 20 أيلول/ سبتمبر 1959. توفي في 1 شباط/ فبراير 1968.

## كامل قزانجي (1907-1959)

من قادة «الحزب الوطني الديمقراطي». ولد كامل بطرس رفو قزانجي في الموصل عام 1907. كان ذووه يعدونه لخدمة الكنيسة، وبعث

(1) كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي.



بعدها إلى فلسطين للدراسة في دير الكرمل، حيث درس الفرنسية واللاتينية والعربية، لكنه لم يكمل دراسته فعاد إلى ثانوية الموصل وبعدها أكمل دراسته بتفوق وأوفد في بعثة دراسية إلى الجامعة الأمريكية ببيروت حيث تخرج في فرع الاقتصاد السياسي عام 1930. عين مدرساً في ثانوية النجف (1932-1934)، ومدرساً في الإعدادية المركزية ببغداد (1940).

انتمى إلى كلية الحقوق وتخرج فيها عام 1947، ومارس المحاماة مدة قصيرة، وقد اعتقل مرات عديدة بسبب معاداته للنظام الملكي.

انضم إلى «جماعة الأهالي»، واكتسب عضوية «الحزب الوطني الديمقراطي» لكنه فصل منه اثر تزعمه الجناح التقدمي الذي ضم كلاً من: قدري عبد الرحمن، وليم يوسف، عبد الحسين جواد الغالب، هاشم جواد. وقد أصدر هذا الجناح بياناً باسم «نداء الإنقاذ» وبعدها أصدروا ميثاقا خاصا بهم. وفصلوا إثر ذلك من الحزب. وفي عام 1950 صدر بحقه حكم بالسجن لمدة خمس سنوات. اثر دفاعه عن الشيوعيين في محاكماتهم (1946-1948) ومحاكمات بعض رؤساء الأحزاب إبان وزارة أرشد العمري. وفي ختام سجنه أسقطت عنه الجنسية العراقية مع عزيز شريف وتوفيق منير ونفي إلى تركيا. عاد إلى الموصل عشية اندلاع انقلاب الشواف (آذار/ مارس 1959) وألقي القبض عليه، وقتل على يد الرائد محمود عزيز.

**كامل مصطفى اليعقوبي (ت 1965)**

نائب سابق. ولد في كركوك، وانتخب نائباً عنها في آذار/ مارس 1947، وأعيد انتخابه في كانون الثاني/ يناير 1953، وفي حزيران/ يونيو 1954، وفي أيلول/سبتمبر 1954. توفي عام 1965.

**كامل عبود الملاك (1921-1991)**

نائب سابق. ولد في البصرة عام 1921، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية، وتخرج في كلية الحقوق عام 1946. عمل بعد ذلك كاتبا للعدل في البصرة، ثم ملاحظا لمحكمة استئناف البصرة، فمحكمة جزاء البصرة، ونائب المدعي العام. وفي عام 1952 عين حاكما لبداءة البصرة، ثم عضواً في المحكمة الكبرى. وفي عام 1954 عين رئيسا للمحكمة. انتخب نائبا عن البصرة في آخر دورات العهد الملكي، ليمتهن بعدها المحاماة حتى وفاته عام 1991.

**كامل ياسين (1935-1996)**

وزير سابق، وعضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ولد في تكريت عام 1935، وهو ابن عم صدام حسين، ما ساعده على تسلم مناصب مهمة فأصبح بعد عام 1968 عضوا في المكتب العسكري، ومحافظاً لديالى، ووزيراً للحكم المحلي، وبسبب دوره في قمع الانتفاضة الشعبانية (آذار/مارس 1991) كوفئ بأن أصبح عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث. توفي عام 1996.

**كتائب أحرار فيحاء الصدر**

في أعقاب تجميد إعلان السيد مقتدى الصدر نشاط «جيش المهدي» ستة أشهر في 29 آب/ أغسطس 2007، بعد أحداث العنف التي شهدتها مدينة كربلاء المقدسة إثناء زيارة النصف من شعبان. أعلنت مجموعة صغيرة الانشقاق عن الحركة الصدرية في 31 آب/ أغسطس 2007 وبأنها غير مشمولة بوقف نشاطات «جيش المهدي»، وأنها ستستمر في نشاطاتها المسلحة حتى تحرر العراق من الاحتلال الأمريكي. لكن لم يظهر نشاط الكتائب بعد ذلك إلى العلن ولم تعلن مسؤوليتها عن تنفيذ أية عملية.

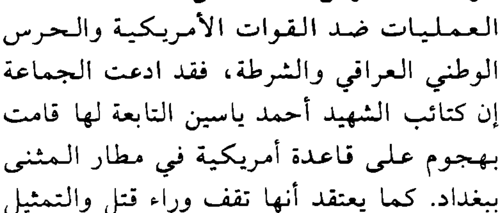
**كتائب الشباب**

ميليشيا عسكرية تأسست إبان حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 على غرار كتائب الشباب الهتلرية (نسبة إلى أدولف هتلر)، لتأخذ على عاتقها تعبئة الشباب وراء الحركة ودعم حكومة الكيلاني ومساعدتها في قبول المتطوعين لمواجهة القوات البريطانية في العراق. وكان أول المنخرطين في الكتائب هم مجموعة من طلاب كليتي الطب ودار المعلمين. وكان يشرف عليها محمد درويش المقدادي (رئيساً)، إبراهيم شوكت، واصف كمال، سليم محمود الأعظمي، عبد الرحمن البزاز، عباس كاشف الأعظمي، حسن الدجيلي، عبد الكريم كمونة، وعبد المجيد القصاب. وقد انحلت بعد فشل الحركة.

**كتائب الغضب الإسلامي**

جماعة إسلامية ظهرت أواخر عام 2004 عندما تبنى جناحها العسكري عملية تفجير شاحنة عسكرية أمريكية في الطارمية وسط بغداد في 26 كانون الأول/ ديسمبر.

**كتائب ثورة العشرين**



حركة سلفية مسلحة ظهرت بعد احتلال العراق في نيسان/ ابريل 2003، تبنى جناحها العسكري «كتائب ثورة العشرين» عددا من العمليات ضد القوات الأمريكية والحرس الوطني العراقي والشرطة، فقد ادعت الجماعة إن كتائب الشهيد أحمد ياسين التابعة لها قامت بهجوم على قاعدة أمريكية في مطار المثنى ببغداد. كما يعتقد أنها تقف وراء قتل والتمثيل بجثث أربعة من المقاولين الأمريكيين في الفلوجة في أواخر نيسان/ ابريل 2004. ونشر على موقع للانترنيت إنها تبنت عملية تفجير مكتب قناة العربية الإخبارية في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، لكن الكتائب عادت وكذبت الخبر. وفي تعريفها المنشور على موقعها الالكتروني تقول أنها «حركة جهادية قامت على أسس الولاء لله والبراءة من أعدائه، واتخذت من منهج الإسلام سبيلا لأداء الواجب الشرعي، حينما حانت ساعته وفرضت، ... بالجهاد .. و.. سيرة السلف في جلاد عدوهم وطعانه بغية رفع راية الإسلام فوق ربوع بلادنا»[1].

في 27 حزيران/ يونيو 2006 رفضت الكتائب مبادرة المصالحة الوطنية التي أعلنها رئيس الوزراء نوري المالكي. لكنها في عام 2007 تعرضت للانقسام وخرج عنها ما سمي بحماس العراق.

كما أن لها كتائب مناطقية منها: كتيبة الفاروق عمر، كتيبة الخلفاء الراشدين، كتيبة الحسين، كتيبة القعقاع، كتيبة صلاح الدين الأيوبي، كتيبة أمجد الزهاوي، كتيبة محمد محمود الصواف، كتيبة عبد الله عزام، كتيبة محمود الحفيد البرزنجي، وكتيبة عبد العزيز البدري.

ثم انضمت الكتائب إلى "جبهة الجهاد والتغيير» وخولت حارث الضاري (الأمين العام لهيئة علماء المسلمين) ومنحته ثقتها الكاملة. كما أنها تعد من الحركات المعادية للحزب الإسلامي العراقي فقد شبت بعض بياناتها الحزب وقيادته التي انخرطت في العملية السياسية[2].

---

(1) موقع كتائب ثورة العشرين .(www.ktb20.com)

(2) رشيد الخيون، 100 عام من الإسلام السياسي بالعراق: السنة، ص252.

**كتلة الأربعة**

ينظر: سلام عادل

**الكتلة الإسلامية**

تنظيم إسلامي سني مقره المملكة العربية السعودية يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: (1) تحرير العالم الإسلامي من كل تبعية أو نفوذ أجنبي- فكري أو عملي؛ (2) إقامة الدولة الإسلامية. «والكتلة تتعاون مع جميع العاملين للإسلام، وتحترم الرأي المخالف ما دام مستنداً إلى دليل شرعي ويهدف إلى مصلحة الإسلام والمسلمين» ولها منهاج أساسي يتألف من ستة فصول[1]. وتضم نخبة من المتدينين السنة والمساهمين في نشاطات المعارضة العراقية يترأسها الشيخ محمد الالوسي[2].

**الكتلة الإسلامية لتحرير العراق**

ينظر: الإخوان المسلمين

**الكتلة الآشورية**

تشكلت في «مؤتمر لندن» للمعارضة العراقية المنعقد في 14-17 كانون الأول/ ديسمبر 2002 في لندن. وتشمل كل من: ألبرت يلدا (مستقل)، روميو هكاري (حزب بيت نهرين الديمقراطي)، سركون داديشو (المؤتمر القومي الآشوري)، عمانويل قمبر (مستقل)، فريدون درمو (الاتحاد الآشوري العالمي)، نمرود بيتو يوخنا (الحزب الوطني الآشوري)، يونادم كنا (الحركة الديمقراطية الآشورية)، يونان هوزاي (الحركة الديمقراطية الآشورية).

**كتلة الضباط القوميين**

تسمية كانت تطلق على الضباط القوميين وغالبيتهم تعرضوا للمضايقة والإبعاد في ظل حكومة بكر صدقي. ومن أبرز أعضاء الكتلة محمد فهمي سعيد، صلاح الدين الصباغ، كامل شبيب، ومحمود سلمان، الذين دبروا اغتيال بكر صدقي.

**كتلة المصالحة والتحرير**

ينظر: مشعان الجبوري

**الكتلة الوطنية الديمقراطية للتنمية**

ينظر: الجبهة الديمقراطية التقدمية

**كتلة إلى الأمام**

أولى انشقاقات «الحزب الشيوعي العراقي» التي قادها الصحفي المعروف ذو النون أيوب عضو اللجنة المركزية للحزب (1941) وكانت الأسباب الرئيسة كما أوردها المنشقون تتمثل في: (1) انعدام الديمقراطية داخل التنظيم. (2) عدم وجود نظام داخلي. أصدرت هذه الكتلة نشرة سرية في تموز عام 1942 أسموها «إلى الأمام»، لذلك عرفوا بـ«الأماميون» كما أطلق عليهم اسم «المؤتمرون» لمطالبتهم بعقد مؤتمر عام للحزبي الشيوعي العراقي تنتخب فيه الهيئات القيادية ويتم خلاله إقرار المنهاج والنظام الداخلي. وقد رفض يوسف سلمان يوسف (فهد) هذه المطالب محتجا بظروف العمل السري. وفي 16 آب/ أغسطس 1942 قررت اللجنة المركزية طرد ذو النون أيوب مع جماعته من الحزب بعد أن وصمتهم بالخيانة والتآمر[3].

---

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص183.
(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية.
(3) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص32.

### كتلة انتفاضة العراق

منظمة سياسية تأسست على إثر انتفاضة الشعب العراقي في آذار/مارس 1991. وقد تم عقد المؤتمر التأسيسي الأول «مؤتمر الحسين» في كربلاء عام 2003 وتم فيه إقرار النظام الداخلي والهيئات القيادية للتنظيم ثم أسست لها فروع في عدد من المحافظات. ومن رموزها عامر مجيد.

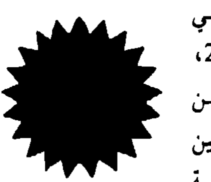
### كتلة وحدة النضال

إحدى انشقاقات «الحزب الشيوعي العراقي» التي قادها يوسف هارون زلخا أوائل عام 1944، من بقايا كتلتي إلى الأمام (جماعة ذو النون أيوب) والشرارة (جماعة عبد الله مسعود). وعرفت باسم نشرتها السرية «وحدة النضال»، التي كانت تصدر باللغتين العربية والكردية، وصدر العدد الأول منها في شباط/ فبراير 1944. وكان اليهود العراقيون هم من يتمتعون بالنفوذ داخل هذا التنظيم الذي كان يتسمى أيضا باسم «الحزب الشيوعي العراقي»، ومن بينهم: يوسف زلوف، نعيم دنكور، يعقوب مئير بصري، إبراهيم ناجي شميل، يعقوب اسحق، مسرور قطان. فاوض يوسف سلمان يوسف (فهد) قيادة تنظيم وحدة النضال من اجل إنهاء الانقسام في صفوف الحركة الشيوعية، ووضع شروطاً تمت الموافقة عليها. وس هذه الشروط: (1) حل المنظمة وتسليم أجهزة طباعة الحزب وأدبياته؛ (2) انضمام أعضاء المنظمة إلى الحزب بدون قيد أو شرط كمرشحين للعضوية؛ (3) وإصدار بيان من قبل المنظمة حول وحدة الحركة الشيوعية وأهمية حل منظمة وحدة النضال. وفي 20 نيسان/ ابريل 1945 حلت الوحدة تنظيمها ورجع أعضاؤها إلى الحزب الشيوعي مصطحبين معهم عدداً لا يستهان بهم من يهود العراق بضمنهم أعضاء سابقين في «منظمة الطلائع الصهيونية» (هالوتس) التي سبق وأن أوعز مسؤولها إلى أفراد منظمته بالالتحاق بتنظيم وحدة النضال فانضم مائة عضو منهم إليها، رحلّوا بعدها ليصبحوا أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي[1].

### كرجي شاؤول عوبديا

ينظر: الشبيبة الإسرائيلية (جمعية)

### الكردي الفيلي العراقي (الحزب)



تأسس في لندن في نيسان/ ابريل عام 2005، بعدما اتفق مجموعة من مثقفي وسياسي الكرد الفيليين على الأسس الفكرية والسياسية لكيانهم الوليد. والتي تقوم على «الإيمان بمبادئ حقوق الإنسان ودولة المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني ولذلك فانه ينظر لنفسه كجزء من الحركة التحررية الكردية من جهة، وكجزء من الحركة الوطنية العراقية من جهة أخرى» وقد وضع الحزب برنامجاً سياسياً بيَّن فيه موقفه من الأوضاع القائمة في العراق، وطرح تصوره لمستقبله ويؤمن «ببناء العراق الديمقراطي. التعددي. الفيدرالي، المستقل والموحد، ويرى أن تحقيق ذلك لا يتم إلا عبر القضاء الحاسم والنهائي على الإرهاب، عبر اقتلاع كل جذور الاستبداد والطغيان، والوقوف بحزم في وجه أي ميل أو ترويج لإيقاظ النزعة العسكرية في بناء العراق الجديد مهما كانت الظروف والأسباب، ومحاربة كل رموز النظام البعثي ممن تلطخت أياديهم بدماء أبناء شعبنا الزكية وصيانة استقلال

---

(1) المصدر السابق، ص35؛ و سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 1، ص63.

العراق وتحقيق سيادته الوطنية، وتعزيز الأخوة بين العرب والكرد وباقي قوميات وطوائف واثنيات وملل الشعب العراقي» من جهة أخرى فان الحزب يرى «أن الدفاع عن الكرد الفيليين مرتبط مع مستقبل الديمقراطية وبناء دولة القانون ودولة المؤسسات الدستورية المنتخبة بنزاهة في العراق» ولهذا يقترح عددا من الإجراءات التي يعتبرها ضرورية لإصلاح الأوضاع في العراق.

أما أبرز مبادئ الحزب فهي: (1) إن الحزب يقوم على أساس قومي جغرافي، وطني، ليبرالي، ديمقراطي، ويضم جميع الكرد الذين يعيشون خارج إقليم كردستان العراق؛ (2) يؤمن بان الكرد الفيليين هم جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية، وان خصوصيتهم لها طابع جغرافي في العراق؛ (3) يؤمن بان الدين الإسلامي هو أحد مصادر التشريع للدولة العراقية وأن الدين لله والوطن للجميع.

أما أهدافه فقد قسمها على خاصة وعامة. ومن أهدافه الخاصة هو دفع الحكومة لرد الاعتبار الرسمي للذين أسقط عنهم النظام البائد عنهم جنسيتهم، وإلغاء نظام «شهادة الجنسية»، وتعديلات الدستور في ما يخص مفهوم المواطنة... وضمان حقوق الكرد الفيليين في إقامة مدارس خاصة بهم لتعليم اللغة الكردية بشكل عام واللهجة الفيلية بشكل خاص وتنشيط الحياة الثقافية من خلال إصدار الصحف والمجلات وإنشاء قنوات الإذاعة والتلفزيون. أما أهدافه العامة فهي توحيد الكرد المتواجدين خارج إقليم كردستان العراق من أجل أن يكون لهم دور في بناء العراق الجديد.

لكن سرعان ما دب الخلاف بين أعضاءه فاستقال منهم 133 دفعة واحدة في 17 تموز/ يوليو 2005 يتقدمهم عبد الأمير سلمان الجيزاني، سعد موسى عباس، جبار علي باشه وأحمد أسد.

### كركوك

مدينة عراقية، تبعد حوالي 290 كم شمالي العاصمة بغداد. يعود تاريخ تأسيسها إلى تأسيس الإمبراطورية الآشورية ثم البابلية، وقد ذكر المؤرخ اليوناني الشهير هيروديت (484-425 ق.م.) نارها الأزلية التي تنبعث من جوف الأرض ولا تنطفئ، وذكر شيئا عن آبار النفط الضحلة التي يستخرج منها الناس آنذاك وقودهم. وخلال قرون سبعة ما بعد الميلاد ظلت كركوك مركزاً هاماً للنساطرة المسيحيين، وكان فيها أقدم كنيسة في العالم بنيت في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي والتي سميت بـ«بيعة الشهداء»[1]، تخليداً لذكرى شهداء اضطهاد الملك الساساني يستجرد الثاني (428-457). وعلى ما يبدو أن دورها الحضاري قد تراجع بعد القرن السابع الميلادي، إذ يندر ذكرها في المصادر التاريخية العربية- الإسلامية، ولم يرد اسمها «كركوك» في أي من المراجع التاريخية. وبعد الغزو المغولي أوقع تيمورلنك مذبحة عظيمة في أهلها من المسيحيين. وبعد احتلال الشاه طهماسب الصفوي لها عام ١٥٢٩ منح حق التصرف بها لصوفية الكلهور الكرد، الذين استمروا يتصرفون بها حتى بعد الاحتلال العثماني، إلى إن ضمت أخيرا إلى أملاك الدولة العثمانية على عهد السلطان مراد الرابع، وتحديداً في عام 1555. إلا أن الإيرانيين أعادوا احتلالها مرتين، الأولى عام 1630 والثانية على عهد نادر شاه (1743-1746)، الذي حاصرها ثمانية أيام قبل فتحها. وبقيت بيد العثمانيين حتى نهاية الحرب العالمية

(1) نسفها الجيش العثماني قبل انسحابه من المدينة عام 1918.

الأولى. وخلال القرن الثامن عشر كانت مركز ايالة شهرزور، ويدخل فيها محافظات اربيل والسليمانية ويحكمها متسلم يعينه والي بغداد. وإبان إصلاحات مدحت باشا أطلق عليها تسمية سنجق كركوك. وضمت مع اربيل والسليمانية إلى ولاية الموصل عام 1879. وبعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى، كانت كركوك، تدار مباشرة من لدن الضباط السياسيين البريطانيين، وقد أدخلت ضمن الدولة العراقية بعد عام 1925، بعد نفاذ قرار مجلس عصبة الأمم (37) في 16 كانون الأول/ ديسمبر عام 1924. وظلت واحدة من الألوية الـ 14 المكونة للدولة إبان العهد الملكي.

بدأ الاهتمام بكركوك يزداد مع توفر الاحتمالات بوجود النفط فيها بكميات تجارية فبدأت في نيسان/ ابريل 1927 شركة النفط التركية (التي استبدل اسمها في تموز/ يوليو 1928 وسميت شركة نفط العراق) حملة حفر الآبار في أراضيها، وانفجر النفط بوفرة استثنائية في بابا كركر الواقع على بعد 7 أميال شمال شرقي مدينة كركوك في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1927.

ويوجد في محافظة كركوك الآن أربعة أقضية: كركوك والحويجة ودافوق والدبس، تتبعها نواحي: الملتقى، تازة خرماتو، أم المعارك، العباسي، الرياض، الزاب، الرشاد، العهد، القدس.

### كريكور آغوب بدروسيان (1906-؟)

عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (1948)، وسكرتير الفرع الأرمني للحزب. ولد في عنتاب في تركيا عام 1906، ودرس في الجامعة الأمريكية، ويحمل الجنسية اللبنانية قدم إلى العراق مع فرقة موسيقية في 30 أيار/ مايو 1937. انضم إلى الحركة الشيوعية عام 1943 واختير عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي شكلها مالك سيف في أواخر آب/ أغسطس 1947 عندما كان يوسف سلمان يوسف (فهد) في السجن. حيث أصبح مسؤولاً عن الفرع الأرمني للحزب وأصدر جريدته «همك» أي القاعدة في بغداد. واستمر حتى عام 1949 عندما اعتقل مع رفاقه وأودع السجن. ونفي عام 1953 إلى لبنان[1].

### كريم شنتاف (1934-)

عضو قيادة قطر العراق لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» (1958-1959) و(1962-1963) ثم عضو القيادة القومية (1965-1966). ولد في الرمادي 1934. تخرج في كلية الفنون في بغداد ليعمل معلما. وكان من أوائل البعثيين في العراق. تولى رئاسة تحرير جريدة «الجمهورية». وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1968 عين مديراً لوكالة الأنباء العراقية في بيروت.

### كريم ماهود المحمداوي (1958-)

زعيم «حزب الله العراق» وعضو سابق في «مجلس الحكم الانتقالي». المعروف بأمير الاهوار. من مواليد العمارة عام 1958. أمضى سبع سنوات في السجن حتى عام 1986، قاد مجموعات قتالية كانت تشن هجماتها ضد القوات التابعة لنظام صدام حسين، وفي عام 2003 عمل على طرد القوات العراقية من العمارة قبل أن تدخل القوات الأمريكية والبريطانية المدينة. كان ضمن قادة المعارضة العراقية الذين اختارتهم الإدارة المدنية الأمريكية في العراق عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، وأصبح بعد حل المجلس عضواً في «المجلس الوطني العراقي المؤقت». ائتلف حزبه «حزب

(1) الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص148 - 153.

الله العراق» في الائتلاف العراقي الموحد وفاز بمقعد في الجمعية الوطنية في انتخابات عام 2005 .

**كفاح السجين الثوري**

نشرة أصدرها السجناء الشيوعيون في سجن بعقوبة، أواخر عام 1953 واستمرت حتى آب/ أغسطس 1945.

**كفاح الشعب**

ينظر: حزب العمل الاشتراكي الثوري

**الكفاح الشعبي (حركة)**

تشكلت في تموز/يوليو 2004 وتدعي أنها «تأسست من قبل عدد من الوطنيين العراقيين للعمل من أجل تحرير العراق من الاحتلال وبنائه... وهي تنظيم جماهيري يؤمن بالعراق الحر الموحد ويتمسك بانتمائه إلى الأمة العربية ويناضل من أجل مصلحة الشعب العراقي في التحرر وبناء دولته المستقلة وفقا للمبادئ الوطنية والديمقراطية».

وينطلق برنامج الحركة «من العمل على تعزيز أهم محاور النضال الوطني في المرحلة الراهنة وصولاً إلى قيام جبهة سياسية وطنية عريضة قادرة على مجابهة الاحتلال ودحره، والخروج من أزمة الفراغ السياسي الذي خلفه العدوان على العراق واحتلاله وتدمير دولته بكافة هياكلها القائمة، وذلك من خلال بلورة برنامج عمل طبقا للإرادة الوطنية التي تحقق مصالح شعبنا الحقيقية في التحرير والسيادة الوطنية الحقيقية...»

وينطلق منهاج الحركة السياسي من عدد من المبادئ وهي:

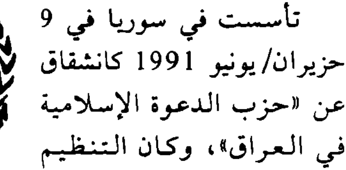
1. الرفض المطلق لمشروع الاحتلال الانكلو أمريكي للعراق والإيمان بحق شعب العراق وقواه السياسية في رفض الاحتلال وبرامجه ومؤسساته، وحقهم المشروع في مقاومة الاحتلال بالوسائل السياسية منها والمسلحة والتأكيد على دعم المقاومة الوطنية باعتبارها حقاً مشروعاً.
2. عدم الاعتراف بشرعية كافة القوانين والأنظمة القانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها سواء تلك الصادرة عن سلطة الاحتلال مباشرة أو عن الهيئات والإدارات المعينة من قبل سلطة الاحتلال.
3. رفض جميع القرارات المجحفة بحق الشعب العراقي سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن أو عن الهيئات الرسمية الدولية والعربية الأخرى.
4. التأكيد على إن جميع العقود والاتفاقيات المفروضة على العراق بعد التاسع من نيسان/ابريل 2003 غير ملزمة للعراق.
5. التأكيد على ضرورة ملاحقة ومطالبة الإدارة الأمريكية بكافة الإضرار المادية والمعنوية التي نجمت عن العدوان الأمريكي المستمر على العراق منذ عام .. 1991.
6. الالتزام الكامل بوحدة الأراضي العراقية ووحدة شعبه التاريخية...
7. رفض مبدأ المحاصصة في إشغال وملء الوظائف الحكومية والمواقع السياسية...
8. المحافظة على الهوية الوطنية والقومية التاريخية للعراق...
9. الإيمان بان العراق وشعبه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية...
10. الإيمان بضرورة قيام مجتمع ديمقراطي علماني يؤمن بالقيم النبيلة والخيرة مع التأكيد على أهمية المبادئ والقيم السماوية وفي مقدمتها مبادئ الدين الإسلامي الحنيف في تعزيز الجوانب الأخلاقية وتحصين المجتمع...
11. كما تؤمن الحركة بأن المقاتلين العرب

الذين شاركوا في الدفاع عن العراق يدفعهم في ذلك الواجب الوطني والقومي والإسلامي تجاه أمتهم ومبادئهم وأشقائهم في العراق، ويجب أن ينظر إليهم نظرة إكبار وفخر[1].

**كمال كركوكلي**

ينظر: محمد قادر

**الكوادر الإسلامية (حركة)**





تأسست في سوريا في 9 حزيران/ يونيو 1991 كانشقاق عن «حزب الدعوة الإسلامية في العراق»، وكان التنظيم في وقت سابق (حوالي عام 1988) يعمل داخل الحزب من خلال مجموعة صغيرة أطلقت على نفسها اسم «كوادر الدعوة الإسلامية». وترى الحركة أن انشقاقها عن حزب الدعوة إنما يعود إلى ثلاث ظواهر: (1) تشتت الكثير من كوادر الدعوة وتسرب اليأس إلى نفوس بعضهم وغياب المبادرة الدعوتية الناضجة؛ (2) افتقار العمل الإسلامي عامة والدعوة خاصة إلى المشروع السياسي الإسلامي الوطني المستقل وارتباط القرار السياسي للحركة الإسلامية العراقية، بمسمياتها المختلفة بمؤثرات خارجية بهذه الدرجة أو تلك. (الاتهام هنا بتأثر الإسلاميين الشيعة بالنفوذ الإيراني)؛ الاستفادة من العامل الخارجي (دولياً وإقليمياً) بعد أن تضخم دوره في القضية العراقي. وينطلق المشروع السياسي الإسلامي للحركة من: إن الإسلام هو قاعدة التحرك السياسي للحركة الإسلامية وذلك على أساس الإيمان أن الإسلام عقيدة ونظام ومنهج؛ خصوصية المجتمع العراقي والعمل على تحقيق حاجات هذا المجتمع؛ وأخيراً، بناء حكم ديمقراطي.

وجاء في التقرير السياسي الصادر عن الحركة في كانون الأول/ ديسمبر 1996 أن الحركة ساهمت في تأسيس المؤتمر الوطني العراقي (1992)، وشاركت في الاجتماع التأسيسي الذي عقد في فيينا، ثم الاجتماع الثاني الذي عقد في صلاح الدين .

أصدرت الحركة صحيفة إعلامية باسم «فجر العراق» توقفت عن الصدور بعد عدة أعداد. ومن رموزها محمد عبد الجبار (أبو سعدي) ومصطفى حبيب (أبو محمد)[2] وقد شاركت الحركة في انتخابات عام 2005 لمجلس النواب العراقي.

**كوادر حزب الدعوة الإسلامية**

ينظر: حركة الكوادر الإسلامية

**كوتا**

الكوتا Quota نسبة معينة من مقاعد مجلس النواب (أو الحكومة) تعطى للنساء أو لإحدى المجموعات الاثنية الصغيرة في بلد بغض النظر عن نتائج الانتخابات. وفي العراق أعطيت كوتا للنساء تعادل ربع مقاعد مجلس النواب ومجالس المحافظات. فقد نصت المادة (47)/ رابعا على أن «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب» واعتبرت هذه الكوتا مكسباً للمرأة العراقية وخطوة مهمة في اتجاه حصولها على المشاركة الفعلية في جميع السلطات ودوائر صناعة القرار. وهو أمر تعزز بالمادة (20) التي نصت «للمواطنين رجالا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع

(1) الأمانة العامة لحركة الكفاح الشعبي، البيان السياسي، بغداد، 2 تموز/ يوليو 2004.
(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص192-193.

بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح» وبفضل قانون الانتخابات فقد حصلت المرأة على الأرقام 3، 5، 8، 12 وهكذا في القائمة الانتخابية وبهذا فان القانون يمكن أن يؤمن لها نسبة تقترب من الثلث.

**كوردو قاسم**

كردي فيلي انضم إلى منظمة «الانتقام لدماء الشهداء» المسلحة، والتي تحولت في ما بعد إلى «منظمة الصقر الأحمر». اعتقل مع مجموعة من أعضاء المنظمة وأصدرت محكمة الثورة في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1977 حكما بالسجن المؤبد بحقه.

**كوله مند**

ينظر: المماليك

**كيرن كميث (جمعية)**

جمعية يهودية وجهت نشاطها إلى شراء الأراضي في مختلف أنحاء العراق، وقد نالت هذه الجمعية ترخيصاً من وزارة الداخلية بالعمل عام 1921[1].

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص98.

# حرف اللام

### لجان الدفاع عن الشعب العراقي

ينظر: اللجنة العليا للدفاع عن الشعب العراقي

### لجنة الأمن الداخلي

وهي اللجنة التي شكلها الضباط العراقيون في بغداد عقب هزيمتهم أمام القوات البريطانية في نيسان/ ابريل 1941 للإشراف على إدارة الأوضاع والمفاوضات مع القوات البريطانية التي دخلت بغداد. وقد فاوضت السفارة البريطانية وعقدت هدنة مع الجيش البريطاني. وقد ضمت اللجنة كل من: أرشد العمري- رئيساً، حسام الدين جمعة(مدير الشرطة العام)، خالد الزهاوي (متصرف لواء بغداد) والزعيم الركن حميد نصرت- أعضاء.

### لجنة برلمانية

في النظم الديمقراطية المعاصرة، لا يجري النقاش حول مشروع أو اقتراح لقانون في جلسة تعقد لكامل هيئة البرلمان، ما لم يدرس في وقت سابق في لجنة برلمانية متخصصة في المجال الذي يدخل ذلك المشروع أو الاقتراح فيه. وفي فرنسا مثلا هناك ست لجان متخصصة في القضايا الكبرى هي: لجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الدفاع، اللجنة المالية، لجنة القوانين الدستورية والتشريع، لجنة الشؤون الثقافية والعائلية والاجتماعية، ولجنة الإنتاج والمبادلات. وفي الولايات المتحدة يمارس الكونغرس عمله التشريعي من خلال نظام اللجان الدائمة واللجان الفرعية الصغرى. فهناك (22) لجنة دائمة في مجلس النواب، تتبعها (138) لجنة فرعية، أما مجلس الشيوخ فهناك (16) لجنة دائمة، و(86) لجنة فرعية. وفي المعدل فان عضو مجلس النواب يكون عضواً في لجنتين دائمتين وأربع لجان فرعية، أما عضو مجلس الشيوخ فيكون عضوا في ثلاث لجان دائمة، وتسع لجان فرعية. وان نسبة أعضاء اللجان من كل حزب تعتمد على نسبة مقاعد الحزب في كل مجلس من مجلسي الكونغرس. وفي مجلس النواب العراقي لعام 2010، يوجد 23 لجنة برلمانية دائمة يتراوح عدد أعضاءها بين 7-15 عضواً.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن تأثير ونوع العمل الذي ينم في كل لحنة برلمانية يتوقف على عوامل عديدة، منها: عدد أعضاء اللجنة والذي ينبغي أن لا يكون كبيرا، وكفاءة الأعضاء وتخصصهم، ونوع المعونة الفنية التي يتلقونها أثناء عملهم بهدف زيادة كفاءتهم الشخصية، وأخيراً، وسائل البحث الحقوقية والمادية التي توضع تحت تصرفهم.

### اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني

ينظر: محمود عثمان

### لجنة التعاون الوطني

تشكلت في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1947 وضمت «الجناح التقدمي للحزب الوطني الديمقراطي» و«الحزب الشيوعي العراقي» و«حزب الاستقلال» و«حزب الشعب» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني». وكانت تهدف إلى مناهضة حكومة صالح جبر. وجاءت تشكيلتها القيادية على النحو التالي: مالك سيف (عن الحزب الشيوعي العراقي)، عبد الحسين جواد الغالب (عن الحزب الوطني الديمقراطي جناح كامل قزانجي)، المحامي عبد الرحيم شريف (عن حزب الشعب)، عبد القادر رشيد (ممثلاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني). إلا إن اللجنة لم تستمر في عملها بسبب الخلافات بين أركانها وكان أشدها بين حزبي الاستقلال والشيوعي.

### لجنة التعاون بين البلاد العربية

مع تصاعد المد القومي خلال الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، ولجوء عدد من القوميين العرب إلى العراق تشكلت لجنة سرية ضمت شخصيات عراقية وعربية منها: ناجي السويدي، ناجي شوكت، رشيد عالي الكيلاني، يونس السبعاوي، صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان، وكامل شبيب. كما ضمت شخصيات عربية أمثال: شكري القوتلي، عادل ارسلان، وزكي الخطيب من سوريا. ويوسف ياسين وخالد الهود من السعودية. ومحمد أمين الحسيني من فلسطين .

### لجنة التنسيق الوطني الكردستاني

ضمت اللجنة سبعة أحزاب هي: الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، حزب كادحي كردستان، حزب المحافظين الكردستاني، الاتحاد الإسلامي الكردستاني، الحزب الشيوعي الكردستاني، الحركة الديمقراطية الآشورية، وحزب العمل لاستقلال كردستان[1].

### لجنة التنسيق والمتابعة للمعارضة العراقية

انبثقت عن «مؤتمر لندن» للمعارضة العراقية المنعقد في 14-17 كانون الأول/ ديسمبر 2002 في لندن. وضمت 65 شخصية معارضة لنظام صدام حسين وهم: إبراهيم حمودي، جنيد منكو، سعد البزاز، عباس البياتي، كوسرت رسول علي، أحمد الجلبي، جواد العطار، سعد جواد، عبد العزيز الحكيم، كوران طالباني، أحمد علي محسن، جوهر نامق، سعد صالح جبر، عبد الستار الجميلي، محمد بحر العلوم، أكرم الحكيم، حاتم مخلص، سعدون الدليمي، عبد المجيد الخوئي، محمد تقي المولى، البرت يلدا، حاتم شعلان أبو الجون، سنان الشبيبي، عز الدين سليم، محمد الحيدري، أياد السامرائي، حاجم الحسني، صادق الموسوي، علي بن الحسين، محمد عبد الجبار، أياد علاوي، حامد البياتي، صفية السهيل، غسان العطية، محمد الحاج محمود، أيهم السامرائي، حسين الجبوري، صلاح الدين بهاء الدين، فاروق رضاعة، مسعود البارزاني، السيدة بيان الاعرجي، حسين الشعلان، صلاح الشيخلي، فؤاد معصوم، مشعان الجبوري، باقر صولاغ جبر، حسين الشامي، صنعان أحمد أغا، قادر عزيز، مضر شوكت، توفيق الياسري، رضا جواد تقي، طارق الاعظمي، كريم أحمد، موفق الربيعي، جلال الطالباني، سعاد الكريماوي، عادل عبد المهدي، كنعان مكية، ناجي حلمي، وليد محمد صالح، يونادم يوسف كنه، وفيق

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص515.

السامرائي، هوشيار الزيباري، نجم الدين كريم.

عقدت اللجنة اجتماعها الأول في صلاح الدين بمحافظة أربيل خلال المدة 26 شباط/ فبراير حتى 1 آذار/ مارس 2003، وقد حضر الاجتماع 54 عضوا من أعضائها وانتخب جلال الطالباني رئيساً لجلسات الاجتماع. وأكدت اللجنة الالتزام بمقررات مؤتمر لندن وناقش المؤتمرون الأوضاع الحرجة التي كان يمر بها العراق قبيل بدء العمليات العسكرية الأمريكية التي استهدفت الإطاحة بنظام حكم صدام حسين[1].

## اللجنة الثورية

منظمة شيوعية لم تضع لها برنامجاً سياسياً أو نظاماً داخلياً عند تشكيلها وضمت حوالي 50 شخصا بينهم: الملازم شاكر العزاوي، جواد قرطاس، الملازم الطيار صلاح العزاوي، كريم عزيز، نصيف جاسم (أبو جمهورية)، رمضان كاطع موزان، خليل العزاوي، عبد الحسين منذور (أبو سلام)، وكاظم زبالة (أبو سعد). رفضت هذه المجموعة الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي واستمرت بالعمل كمنظمة مستقلة، لكن السلطة نجحت في الكشف عن العديد من عناصرها في منتصف تموز/ يوليو 1964. وكانت اللجنة تعد انقلاباً عسكرياً وهيأت قيادة لحركتها وأطلقت عليها اسم «المجلس الثوري الشعبي» والتي تضم عدداً من أقطاب الحركة الوطنية في العراق: أمثال كامل الجادرجي، إسماعيل صفوت، مصطفى البارزاني، محمد حديد، جلال الطالباني، عزيز شريف، عبد الفتاح إبراهيم، محمد مهدي الجواهري، وغيرهم.. من دون علمهم. لكن اندساس بعض عناصر السلطة في تنظيم اللجنة الثورية والكشف عن أعضاء التنظيم أدى إلى انهياره وبخاصة بعد اعتقال سليم الفخري الذي يعتقد أنه قائد هذا التنظيم. وبعد ذلك نجح عبد الحسين منذور بالاتفاق مع بعض رفاقه بإعادة تشكيل اللجنة الثورية، لكن سرعان ما نجحت السلطات بإلقاء القبض على مجموعته وتقديمها للمحاكمة[2].

## لجنة الحرية (أزادي)

تنظيم سري كردي شكله مجموعة من الضباط الأكراد في الجيش العراقي في 15 كانون الثاني/ يناير أو في 12 شباط/ فبراير 1945 ترأسه الملا مصطفى البارزاني وضم في عضويته كل من الضباط: الرائد الركن عزة عبد العزيز، النقيب مصطفى خوشناو، الملازم الأول خير الله عبد الكريم، الملازم محمد محمود القدسي، جلال أمين، عبد الأمير باقر، أمين راوندي، وسيد عزيز شمزيني. وقد شارك الأربع الأوائل منهم في اللجنة التحضيرية التي تولت الإعداد لتأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني» عام 1946[3].

## اللجنة الدستورية التحضيرية

تأسست في 11 آب/ أغسطس 2003 أي بعد حوالي شهر على قيام «مجلس الحكم الانتقالي» في 13 تموز/ يوليو. وتألفت من 25

(1) لجنة التنسيق والمتابعة للمعارضة العراقية، البيان الختامي للاجتماع الأول للجنة التنسيق والمتابعة للمعارضة العراقية، صلاح الدين، 1/ 3/ 2003.

(2) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 4، ص114-117.

(3) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان، ص65، جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص143.

عضواً واعتمدت صيغة مجلس الحكم والوزارة المؤقتة في تشكيلها حيث اقترح كل عضو في مجلس الحكم مرشحاً لعضوية اللجنة. ولم تمنح اللجنة الدستورية تفويضاً واسعاً بل اقتصرت مهمنها على تقديم توصيات حول كيفية صياغة الدستور. وبعد ستة أسابيع التقت اللجنة فيها بعدد من الفعاليات والأنشطة والوجوه السياسية والدينية والحقوقية والاجتماعية، وقدمت تقريرها إلى مجلس الحكم الانتقالي. وهو تقرير مقتضب يتكون من عشرة صفحات لم يتم نشره. وقد اقترحت اللجنة ثلاثة بدائل هي:

1. إجراء انتخابات مباشرة لمؤتمر دستوري.
2. تعيين أعضاء المؤتمر الدستوري من قبل مجلس الحكم الانتقالي يكلف المؤتمر لجنة لصياغة الدستور.
3. انتخابات جزئية بين الاختيار (التعيين) والانتخاب (التصويت) أي نصف انتخابات من خلال الوجوه والشخصيات والمرجعيات السياسية والدينية.

وقد رفضت اقتراحات اللجنة على المستوى الشعبي، فاضطر الامريكان الى القبول بمقترحات الامم المتحدة وتنفيذ جزء من مطالب المرجعية الشيعية حول اجراء

## لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في العراق

منظمة مرتبطة بـ«الحزب الشيوعي العراقي» تأسست في أواخر الخمسينات.

## لجنة السلامة الوطنية

لجنة حزبية كانت تتبع «حزب البعث العربي الاشتراكي» مقرها القصر الجمهوري في بغداد، كانت تتولى تعيين الأحكام التي تصدرها محكمة الثورة التي لا تخضع أحكامها للاستئناف أو التمييز. وأسست بعد انقلاب البعث في تموز/ يوليو 1968.

## اللجنة العليا للدفاع عن الشعب العراقي

استطاع الشيوعيون العراقيون الموجودون في خارج العراق عقب الانقلاب الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم (8 شباط/ فبراير 1963) والضربة القاصمة التي وجهتها السلطة الجديدة للحزب الشيوعي العراقي وقيادته في داخل العراق، استطاعوا تشكيل عدد من اللجان سميت بـ«لجان الدفاع عن الشعب العراقي» وضمت الشيوعيين وأصدقاءهم الموجودين في البلدان الأوروبية، وكونت هذه اللجان لجنة عليا أطلق عليها أسم «اللجنة العليا للدفاع عن الشعب العراقي» تتولى مهمة جمع المعلومات والأخبار وتنشرها في بيانات وكراسات وترسلها إلى لجان دولية مماثلة. كما إنها كانت على ارتباط بـ «لجنة تنظيم الخارج». وقد فتحت فروعاً لها في عدد من العواصم الأوروبية وعقدت مؤتمراً في لندن في شباط/ فبراير 1965 لبحث أحوال المعتقلين السياسيين في العراق بهدف الضغط على الحكومة العراقية لإطلاق سراحهم[1].

## لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية

انبثقت عن مؤتمر دمشق للمعارضة العراقية 1990، وأعلن عن تأسيسها في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1990، لتكون مظلة جامعة لفصائل المعارضة العراقية، وضمت ستة عشر تنظيماً هي: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، حزب الدعوة الإسلامية، منظمة العمل الإسلامي، حزب البعث العربي الاشتراكي (الجناح المعارض)، التجمع الديمقراطي

(1) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 3، ص99.

العراقي، الكتلة الإسلامية، حركة المجاهدين العراقيين، جماعة العلماء المجاهدين في العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، حزب الشعب الديمقراطي، الحزب الاشتراكي الكردستاني، حزب كادحي كردستان، الحزب الشيوعي الكردستاني، الحركة الديمقراطية الآشورية، الحزب الشيوعي العراقي. بالإضافة إلى بعض الشخصيات التي حضرت بصفة شخصية (حسن النقيب، مبدر الويس، وعبد الإله النصراوي).

ونص بيانها التأسيسي على تحقيق جملة من الأهداف من بينها: إلغاء سياسة التمييز القومي، وإزالة الآثار السياسية والسكانية لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق. حل المشكلة الكردية حلا عادلا ومنح الكرد حقوقهم القومية المشروعة من خلال تطبيق وتطوير اتفاقية 11 آذار/ مارس 1970، ضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية كالتركمان والآشوريين وغيرها.

وقد تم الاتفاق على منح التنظيمات الخمسة الرئيسة سلطات إضافية وتخويلها صلاحية الدعوة لعقد مؤتمر وطني وقبول أو رفض أعضاء جدد والدخول في مفاوضات بالنيابة عن الموقعين على بيان لجنة العمل المشترك، وهذه التنظيمات هي: المجلس الأعلى، الدعوة، البعث، الشيوعي، والجبهة الكردستانية.

اتخذت اللجنة دمشق مقرا لها، لكن سرعان ما وجهت عدد من الانتقادات إليها، ومن هذه الانتقادات: إن اللجنة لم تكن تمثل جميع ألوان الطيف السياسي العراقي، وأنها تحاول احتكار العمل السياسي واستبعاد العديد من الذين أدوا أدوارا هامة في الكفاح الوطني ضد نظام حكم صدام حسين، وأخيرا الخضوع لنفوذ دمشق وطهران.

ابتدأت اللجنة أعمالها رسمياً في 10 شباط/ فبراير 1991، وأضيف إلى اللجنة الخماسية فيها تنظيمين جديدين هما حركة الوفاق العراقي والمجلس العراقي الحر (صيغة 5+2)، وتوجهت جميع هذه القوى لعقد مؤتمر بيروت (1991). رغم المحاولات العديدة لبعث الحياة في هذه اللجنة وبخاصة بعد مؤتمر لندن (1991) إلا إن اللجنة قد فشلت في تحقيق الغاية منها[1].

### لجنة العمل لتحرير العراق

عبارة عن لوبي للضغط السياسي تأسست في واشنطن بالولايات المتحدة من عدد من العراقيين للضغط على الحكومة الأمريكية لأخذ موقف يتماشى ومصلحة الشعب العراقي. ويترأسها مهدي البصام، ويدير مكتب واشنطن فرانسس بروك (أمريكي)، أما مدير المنظمة فهو مازن يوسف. ومنذ عام 1998 اتصلت بالحكومة الأمريكية وتدعي أنها ساهمت في كتابة (قانون تحرير العراق).

### لجنة القطر العراقي

ينظر: علي صالح السعدي

### اللجنة القيادية العليا للحزب الشيوعي العراقي

ينظر: العمل الاشتراكي الثوري (حزب)

### اللجنة الوطنية الثورية

جماعة ماركسية صغيرة شكلها زكي خيري عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» عام 1935، وعرف من قادتها شريف

(1) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص240-248، و ص262-265.

الشيخ وعلي الطعان وجاسم الطعان. وكانت تصدر منشوراتها بعنوان «منشورات الرائد» كما أصدرت اللجنة الوطنية الثورية بعض المطبوعات الماركسية التي كان يترجمها زكي خيري ومن بينها كتاب «رجل آسيا- ماوتسي تونغ». ولما اعتقل خيري عام 1947 وحكم عليه بالسجن، وفي سجن الكوت التقى بيوسف سلمان يوسف (فهد) فاتفقا على أن تندمج اللجنة بالحزب الشيوعي عام 1947[1].

**اللجنة الوطنية العليا**

ينظر: اتحاد الجبهة الوطنية

**اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط**

ينظر: حميد عثمان

**لجنة تنسيق اليسار الكردستاني**

أعلن عن تشكيلها صيف 1993 وضمت عدداً من التنظيمات الكردية هي: حزب كادحي كردستان؛ وحزب العمل لاستقلال كردستان؛ ومنظمة نضال شغيلة كردستان (تيكوشين)؛ وانضم في وقت لاحق حزب رزكاري كردستان. لم تستمر اللجنة طويلا فقد تفرق أعضاؤها بعد عام واحد من تشكيلها بسبب حالة الصراع السياسي الحاد الذي ساد الساحة الكردية إبان تلك الحقبة[2].

**لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار**

ينظر: الحزب الشيوعي العراقي

**لوج الفيحاء**

محفل ماسوني، تأسس في البصرة في آب/ أغسطس 1923 تحت رعاية المحفل الأكبر الاسكتلندي برئاسة الشيخ محمد أمين باش أعيان الذي ترأس الدورة الأولى (1923-1924) وقد حمل هذا المحفل على العراقيين الذين لا يحسنون اللغة الإنجليزية وكان يدار باللغة العربية[3].

**لوج بابل**

محفل ماسوني، تأسس في البصرة عام 1922 برئاسة أحد الضباط الهنود الذين دخلوا العراق مع الحملة البريطانية عام 1914، وكان مقر المحفل في شركة (أندروير) في العشار[4].

**لوج دار السلام**

ينظر: نادي التآخي

**لوج صدق الوفاء**

محفل ماسوني تأسس تحت رعاية المحفل الأكبر المصري عام 1922 تحت شعار (حرية- مساواة- إخاء) برئاسة عبد الكاظم الشمخاني. وكان المحفل يحظى برعاية الإدارة البريطانية ودعمها[5].

**لوج ما بين النهرين**

محفل ماسوني تأسس في العراق في مدينة البصرة في 2 شباط/ فبراير 1918، وقد أسسه مجموعة من الضباط والموظفين البريطانيين

---

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص64-65؛ و سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج1، ص67.
(2) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص513-514.
(3) سعد سلمان عبد الله، المصدر السابق، ص102.
(4) المصدر السابق، ص101.
(5) المصدر السابق، ص101.

الذين دخلوا العراق مع الحملة البريطانية، وقد ترأسه في عامي 1918 و 1919 السير جورج ماكمون[1].

## لولان (حركة)

حركة كردية مسلحة تشكلت في أيار/مايو 1959 بمبادرة من الملاكين المحافظين الأكراد الذين شعروا بالتهديد لمصالحهم بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي. وقد تم إخماد هذه الحركة بمساعدة البارزانيين والحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات المقاومة الشعبية، فهرب قادتها إلى إيران .

## الليبرالي الديمقراطي العراقي (الحزب)

الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي L.D.P.I

تأسس على يد الشيخ أياد إبراهيم الركابي عام 1987 «حصر الحزب أهدافه التنظيمية بثلاثة أهداف حياتية وعلمية مستقلة قائمة ومرتكزة على منظومته القيمية ومشتقة من عمق الوعي العراقي وحاجاته ومتطلباته... وهي عبارة عن: العدل، الحرية، السلام» يتبنى الحزب عدداً من المبادئ هي: (1) التعددية الفكرية والدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية. (2) وحدة العراق معتبرا ذلك معلما من معالم الهوية والانتماء. (3) يعتبر أن كل إنسان أقام في العراق إقامة صحيحة لمدة خمسين سنة مواطن عراقي. (4) لكل عراقي الحق بالاحتفاظ بجنسيته العراقية بالإضافة إلى جنسية البلد أو البلدان التي حصل منها على جنسيته. (5) لا يحق لأحد سلب الجنسية العراقية أو إسقاطها من أحد إلا بشروط قاهرة غالبة. ووفق حكم قضائي واضح وعادل ومحدد وقائم على الدستور..

يعتبر الحزب العراق وطناً حراً محايداً.. لجميع أبنائه، كما إن ثرواته هي ملك لجميع أبنائه.. ويعتبره علماني التوجه على الصعيد الحكومي رغم إن الحزب يعتبر العراق دولة إسلامية. كما يؤمن باقتصاد السوق والشرق أوسطية والدور الريادي للعراق في إطار النظام الشرق أوسطي. ويؤكد أهمية التعاون مع دول الجوار.. ويرفض الحزب تسييس الدين وإقامة الحكومة الدينية (الإسلامية) كما يرفض إقامة الدولة على أسس قومية بحتة، ويدعو إلى إقامة نظام وطني متعدد الأطراف فيدرالي.

من جهة أخرى يعتبر الحزب قضية الإصلاح قضية وطنية إستراتيجية في البعدين الداخلي والخارجي... ويتبنى «رؤية جديدة متطورة في المشروع والبرامج والخطط الإعلامية في البعدين المحلي والدولي...»، ويعمل «وفق خطة معدة لتغيير المناهج والبرامج التعليمية والتربوية في العراق والبلاد الإسلامية، لتكون أكثر واقعية وانسجاما مع حركة التطور العالمي...» كما يعمل على «إلغاء ثقافة العنف والاستبداد السياسي والفكري..» كما إن للحزب رؤاه الخاصة في قضايا الإعلام والثقافة والمرأة والسلام في الشرق الأوسط.

وتتكون اللجنة المركزية للحزب من كل من: محمد باقر السهيل (سكرتيراً عاماً)، أياد إبراهيم الركابي (سكرتيراً عاماً مساعداً)، خالد بشير ميرزا (ناطقاً رسمياً) ناظم إبراهيم الركابي (أمين سر الحزب)، كريم محمد الجاف (رئيس الدائرة السياسية)، عمر الرحماني (رئيس دائرة التنمية البشرية)، الدكتورة جانين كليمان حنا (رئيس دائرة المرأة)، محمد الحداد (رئيس الدائرة الثقافية والإعلام المركزي)، أمجد عبد القادر السهيل (رئيس الدائرة القانونية). عمر الرحماني (رئيس الدائرة المالية والإنماء الوطني

---

(1) المصدر السابق، ص100.

والتخطيط)، وعلي يوسف الشرع (المتحدث الإعلامي)[1].

**الليفي**

ينظر: الآشوريون

**لينج (شركة)**

تعد شركة لينج إحدى أهم الشركات البريطانية التي نشطت في العراق منذ القرن التاسع عشر، وتعود بدايات تأسيسها إلى بدايات عمل هنري لينج في قيادة الباخرة الفرات التي قامت في عام 1839 بعمليات مسح نهر دجلة، ثم تولى في تلك السنة قيادة ثلاث باخرات أخرى لحساب شركة الهند الشرقية أبحرت في دجلة. وبعد مضي حوالي سنة قام لينج مع بعض أفراد عائلته بتأسيس بيت تجاري في بغداد، واشتروا الباخرة الفرات من شركة الهند الشرقية. ومع تطور البيت التجاري ونجاحه في العراق، سعى لينج إلى تحويله إلى شركة دولية، وتمكن من كسب دعم الحكومة البريطانية، حصل على فرمان عثماني عام 1861 وتأسست شركة جديدة هي «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية المحدودة» في لندن في 25 نيسان/ ابريل 1861 برأسمال قدره 15 ألف باون استرليني. واستطاعت تعزيز هيمنتها على النقل التجاري النهري في العراق. ثم ارتفع رأسمالها إلى 100 ألف باون قبل الحرب، وتضاعف ثلاث مرات عام 1919. وقد وسعت نشاطها فمنذ عام 1888 بدأت الملاحة في نهر الكارون الذي يصب في شط العرب، كما لعبت دوراً مهماً في المساعدة على نقل القوات البريطانية عند احتلالها البصرة عام 1914.

(1) الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي، دائرة الإعلام المركزي، مركز البحوث والدراسات، الميثاق العام/ القانون الأساسي. 2005.

# حرف الميم

**مأمون كشمولة (ت 1970)**

رجل دين من الموصل. اشتهر بمعارضة نظام حكم عبد الكريم قاسم أعتقل بعد تولي أحمد حسن البكر السلطة عام 1968، وسجن في «قصر النهاية» حتى إعدامه عام 1970.

**المؤتمر الإسلامي (جمعية)**

أسست هذه الجمعية في بغداد استجابة لمقررات المؤتمر الإسلامي الأول، الذي انعقد في فلسطين للمدة (7-17 كانون الأول/ ديسمبر 1931) بهدف شرح القضية الفلسطينية، وتألفت الهيئة الإدارية للجمعية التي اجتمعت لأول مرة في 9 أيار/مايو 1933 من: الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، الحاج نعمان الأعظمي، حسن رضا، ماجد القرغولي، عبد الحسين الازري، كمال الدين الطائي، وهاشم الآلوسي. وكان من أهدافها نشر الثقافة العربية الإسلامية، وصيانة المقدسات والبقاع المشرقية. فأقامت الحفلات الدينية والوطنية، ونظمت المحاضرات. كما بذلت جهودا لجمع التبرعات لحماية المصالح والمقدسات الإسلامية[1].

**المؤتمر الإسلامي العراقي الأول**

عقد في بغداد في 30 حزيران/يونيو- 3 تموز/يوليو 1965 بحضور مجموعة من كبار رجال الدين العراقيين كما حضره شيخ الأزهر ومفتي المملكة الأردنية الهاشمية ومفتي الجمهورية السورية. وقد توصل إلى عدد من المقررات أهمها: (1) تعزيز الموقف الإسلامي من قضية فلسطين؛ (2) استهجان مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة؛ مؤازرة الكفاح العدني والعماني ضد الاستعمار الإنجليزي؛ (4) تأليف مجلس إسلامي أعلى لرعاية البحوث الإسلامية؛ (5) فتح مدارس دينية في جميع أنحاء الجمهورية العراقية؛ تخصيص ركن ديني في الإذاعة والتلفزيون؛ تأسيس دار للإفتاء في كل من بغداد والألوية العراقية؛ إعادة مجلس التمييز الشرعي... كما أصدر المؤتمر «نداءً إلى الحكومة العراقية والقائمين بالحركة المسلحة ضدها في شمال الوطن تمهيداً للقضاء على الوضع الشاذ في العراق المسلم»[2].

**المؤتمر الآشوري العام**

عقد في بغداد للمدة 5-7 آب/ أغسطس 2005 وجاء في البيان الختامي للمؤتمر تأكيده على أن «العراق امة متعددة القوميات والأديان» وأن «جميع العراقيين متساوون أمام القانون وفي القانون» و «الشعب الآشوري هو شعب عراقي

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص87.

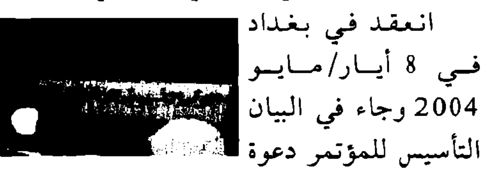
(2) المؤتمر الإسلامي العراقي الأول، مقررات المؤتمر الإسلامي العراقي الأول والنداء الموجه إلى الأكراد.

أصيل» كما أكد ضرورة «اعتماد العام 1921 فيصلا للتغييرات الديمغرافية» وطالب «بإخلاء كافة القرى والأراضي الآشورية المتجاوز عليها قسراً وإعادة اعمارها وتعويض مالكيها الأصليين» وأكد انه يؤمن «بنظام ديمقراطي تعددي فدرالي، ويطالب المؤتمر بفدرالية اشورية في سهل نينوى وسائر مناطق تواجد شعبنا التاريخية مع بقية المكونات القومية والمذهبية كالتركمان والايزيديين والعرب والشبك والأكراد». و «اعتماد الآشورية لغة رسمية في الدولة العراقية ...ضرورة تدريس اللغة الأشورية كلغة وطنية تاريخية في جميع مدارس العراق، على اعتبارها الإرث الثقافي والأساس الحضاري للعراق». من جهة أخرى أوضح أنه يقف «مع فصل الدين عن الدولة، وضمان احترام ممارسة الأديان والمعتقدات المختلفة للجميع» .

وفي الشأن الداخلي الآشوري طالب الحكومة العراقية أن تقوم بتهيئة الظروف الملائمة للأشوريين للعودة إلى مناطقهم الأصلية في شمال العراق.

ودعى المؤتمر أيضاً إلى تشكيل هيئة تتكون من ممثلي الأحزاب والكنائس والمستقلين والمثقفين الأكاديميين لصياغة مسودة وثيقة قومية (دستور الأمة الآشورية).

**المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي**



انعقد في بغداد في 8 أيار/مايو 2004 وجاء في البيان التأسيس للمؤتمر دعوة «كافة علماء الدين على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم وكافة الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والأطياف السياسية إلى توقيع وثيقة عهد وتبني ميثاق تفاهم وعمل وطني... وذلك في مؤتمر وطني يجمع كل الخيرين من أبناء عراقنا الأبي والدعوة مفتوحة للمشاركة الفعالة لعقد هذا المؤتمر». وقد حدد المؤتمر عددا من «الثوابت الإسلامية والوطنية والقومية» التالية: «أولاً: رفض الاحتلال الأجنبي للعراق رفضا تاما ورفض كل ما يترتب عليه من نتائج وآثار سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأية التزامات أخرى لا تحقق مصلحة الوطن والشعب وعدم المشاركة في أية من المؤسسات السياسية في ظل الاحتلال، والعمل مع شعبنا العظيم بكل السبل والوسائل المتاحة والمشروعة لمقاومة هذا الاحتلال حتى خروج آخر جندي محتل، باعتبار ذلك من الواجبات الشرعية والوطنية. ثانياً: الالتزام المطلق بوحدة العراق أرضا وشعبا وسيادة... ثالثاً: الدعوة لانبثاق هيئة موحدة لعلماء المسلمين في العراق للعمل على توحيد الكلمة ووقوفهم موقفا موحدا في توجيه المسلمين لرفض الاحتلال وتوحيد جهوده لإنهائه. رابعاً: اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي من مصادر التشريع. خامساً: الدعوة والعمل على التداول السلمي للسلطة وإعادتها إلى صاحبها الشرعي والوحيد شعب العراق، وذلك وفق آليات وأسس تعبر تعبيراً فعلياً عن إرادة الشعب وفي مقدمة ذلك انتخاب جمعية تأسيسية وطنية وفق آليات تحقق العدالة والمساواة للجميع مرشحين وناخبين. سادساً: رفض الدكتاتورية بكافة أشكالها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً واحترام حق التعبير بحرية لكل مواطن عن نفسه وآرائه وانتمائه المهني والسياسي... سابعاً: العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والتأكيد على هويته الإسلامية والعربية... ثامناً: عدم شرعية القوانين الصادرة والتي تصدر عن أية جهة كانت في ظل الاحتلال، وعدم جواز التصرف بموارد العراق الطبيعية والمادية والبشرية إلا من خلال سلطة وطنية منتخبة... تاسعاً: إعتبار كل دعوى أو تصرف أو سلوك من شأنه زرع الفرقة وبث الفتنة في صفوف

الشعب على أسس عرقية أو مذهبية أو دينية جريمة ترقى على مستوى الخيانة العظمى للعراق وشعبه وتضمين ذلك في الدستور الجديد. عاشراً: القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين المركزية الأولى، والعمل على دعم الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس واجب على كل عربي ومسلم. حادي عشر: تأكيد وتكريس روح الولاء للوطن العراق وتحريم الولاء لغيره أيا كان المسمى أو الدافع... ثاني عشر: العمل على إعادة دور القوات المسلحة الوطنية وحل المليشيات القائمة ورفض تشكيل أي من المليشيا تحت أية ذريعة من الذرائع. ثالث عشر: التأكيد على المسؤولية الكاملة غير المنقوصة لدولة الاحتلال على كل ما لحق بالشعب العراقي من أضرار مادية ومعنوية ترتبت على الحرب والاحتلال. رابع عشر: الالتزام والعمل على إقامة دولة القانون الذي يسمو على الجميع دون استثناء ودون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو الطائفية، والتي ستأخذ على عاتقها مهمات بناء المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عبر مؤسسات دستورية شرعية». وتكونت الأمانة العامة للمؤتمر من كل من: أية الله أحمد الحسيني البغدادي، صبحي عبد الحميد، حارث الضاري، جواد الخالصي، أحمد الكبيسي، عصام عايد، زكي جميل حافظ، قاسم الطائي، محمد الالوسي، محمد عبيد الكبيسي، عبد الكريم هاني، وميض عمر نظمي، عبد الرزاق الهيتي، سلمان عبد الله، علي عبد العزيز، وعبد الجليل المهداوي.

وقد اختير الدكتور الشيخ جواد الخالصي أميناً عاماً لمدة ستة أشهر قادمة، يجري بعدها انتخاب أمين عاما لستة أشهر قادمة، وسمي المؤتمر الدكتور وميض عمر نظمي وهو كاتب قومي معروف ناطقاً رسمياً باسم المؤتمر[1]. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2005 أعلن المجلس رفضه للدستور العراقي الذي سيجري التصويت عليه بعد أربعة أيام.

المؤتمر التركماني الأول (1997)

بعد إخفاق الجهود التي بذلتها «الجمعية الثقافية والتضامنية التركمانية- المركز العام» ومقرها في اسطنبول لعقد مؤتمر تركماني عام في أنقرة عام 1996، أسندت مهمة إعداد المؤتمر إلى عدد من التنظيمات التركمانية هي:

- الحزب الوطني التركماني الذي ترأسه مصطفة يايجي بعد إبعاد مظفر ارسلان وعدد من المحيطين به.
- حزب تركمان ايلي (حزب الوحدة) الذي كان يرأسه رياض صاري كهيه.
- اتحاد المستقلين التركمان: برئاسة كنعان شاكر اوزايرآغا، الذي تولى رئاسة الاتحاد بعد إبعاد فريد الجلبي.
- نادي الإخاء التركماني في اربيل الذي ترأسها وداد أصلان بعد استقالة رئيسه المحامي صنعان القصاب الذي ترأس النادي منذ تأسيسه عام 1974.

عقد في اربيل للمدة 5-7 تشرين الأول (أكتوبر) 1997. ولعل أهم النتائج التي خرج بها المؤتمر هو تأسي مجلس الشورى، الذي ضم 30 عضواً.

### المؤتمر الشعبي الكردستاني

عقد في كويسنجق خلال 18-22 آذار/مارس 1963 وحضره (2000) شخصية من قادة البيشمركه الكردية ورؤساء العشائر والوجهاء وكان من بين الحضور (165) من قادة وكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد جاء عقد هذا المؤتمر بدعوة من الملا مصطفى البارزاني

(1) المستقبل العربي، المؤتمر التأسيس الوطني العراقي: البيان التأسيسي والبيان الختامي، ص197-201.

الذي سعى خلاله إلى تعزيز موقعه داخل الحزب وتقليص سلطة المكتب السياسي بالاستناد إلى الدعم الكبير الذي قدمه قادة البيشمركة الكردية ورؤساء العشائر. وقد بحث المؤتمر موضوع المفاوضات مع السلطة وقرر تحديد المطالب الكردية وإرسالها إلى بغداد مع وفد كردي ينتخبه المؤتمر لتكون أساساً للتفاوض مع الحكومة. وتم اختيار الوفد الذي ترأسه جلال الطالباني باقتراح من الملا مصطفى إذ تألف من: جلال الطالباني، صالح اليوسفي، مسعود محمد، حبيب محمد كريم، كاكه حسين خانقاه، صمد محمد، عكيد صديق، شاخوان نامق، مصطفى عزيز، إحسان شيرزاد، وبابكر رسول[1].

**مؤتمر الصيخ (1934)**

الصليخ ضاحية من ضواحي الاعظمية في بغداد. عمدت القوى المعارضة لحكومة علي جودت الأيوبي 1934 إلى الاجتماع فيها، وتحديداً في داري رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، مرات عدة. قرروا فيها إسقاط وزارة علي جودت الأيوبي بالوسائل السلمية أولا فان لم تسقطها أسقطوها بالقوة[2]. وكانت تلك الاجتماعات هي المدبرة لأحداث الثلاثينيات المأساوية والتي أوصلت العراق إلى طريق الانقلاب الأول بقيادة بكر صدقي عام 1936.

**مؤتمر القاهرة (1921)**

عقدته وزارة المستعمرات البريطانية برئاسة وينستون تشرشل لبحث سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، فانعقد بجلسة مستمرة من 12-24 آذار 1921. وحضره الممثلين البريطانيين في بلدان الشرق. وضم الوفد العراقي المندوب السامي البريطاني في العراق آنذاك بيرسي كوكس، وقائد القوات البريطانية في العراق الجنرال ايلمار هولدن كما حضره جعفر العسكري وساسون حزقيل بصفة عضوين استشاريين والمسؤوليين البريطانيين المستشارين في وزارات المالية والأشغال والدفاع والمس بل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني .

ناقش المؤتمر ثلاث قضايا رئيسة:

1. علاقة الدولة الجديدة المقبلة ببريطانيا العظمى من حيث النفقات.
2. شخصية من سيتولى حكم العراق.
3. نوع وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة، وقد بحث المؤتمر أيضا وضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق.

قرر المؤتمر خفض النفقات البريطانية في العراق إلى 20 مليون باون خلال سنة 1922، على أن يتبعها تخفيض آخر حتى تصل إلى أدنى حد ممكن. كما قرر تشكيل جيش محلي من 15 ألف مقاتل وتخصيص 15 % من إيرادات العراق العامة لهذا الجيش، على أن يزاد المبلغ حتى يصل إلى 25 % سنوياً. كما قرر المؤتمر اختيار فيصل ابن الشريف حسين ملكا على العراق.

**المؤتمر القومي**

ينظر: الرابطة القومية

**مؤتمر الكوادر الإسلامية (1984)**

أول مؤتمر إسلامي عراقي عام. جاء بدعوة من «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، وحضره 400 من قيادات وكوادر ومجاهدي الحركة الإسلامية من علماء دين

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص108-109.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص50.

وأكاديميين وشخصيات مثقفة قدموا من مختلف دول العالم. انعقد في طهران للمدة (24 تشرين الثاني/ نوفمبر - 2 كانون الأول/ ديسمبر 1984) واشترك فيه 400 شخصية يمثلون قيادات وكوادر ومجاهدي الحركة الإسلامية من داخل إيران وخارجها. وقد أقيم بمبادرة من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. حظي المؤتمر باهتمام الجمهورية الإسلامية في إيران فقد حضره رئيس الجمهورية (علي خامنئي)، ورئيس الوزراء وممثل عن الإمام الخميني. ضمت اللجنة التحضيرية: السيد حسين الصدر (رئيس المؤتمر)، محمد الهاشمي، محمد باقر الحكيم، عبد العزيز الحكيم، وإبراهيم الجعفري. وكان الهدف من عقد المؤتمر هو بحث شؤون الثورة الإسلامية في العراق.

## مؤتمر الناصرية (2003)

عقد في نيسان/ ابريل 2003 عقب احتلال القوات الأمريكية العراق وبدعوة من نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، وبإشراف من الحاكم العسكري الأمريكي جي غارنر، وضم ابرز القوى المعارضة لنظام صدام حسين. وحضره حوالي 75 شخصية سياسية، اجتمعوا في خيمة بمدينة الناصرية جنوب العراق. وقد روجت الإدارة الأمريكية للمؤتمر بأنه خطوة كبيرة إلى الأمام للبحث عن قيادة عراقية جديدة. لكن الفصائل الإسلامية الشيعية والمؤتمر الوطني العراقي قرر مقاطعته. وتمخض عنه وضع خطة من (13) نقطة، «فيها كل الدلائل على إنها لائحة امتيازات صاغتها الولايات المتحدة ليكون لها وقع في وسائل الإعلام الغربية» وهذه النقاط هي: (1) يجب أن يكون العراق ديمقراطيا؛ (2) لا يمكن أن ترتكز الحكومة على الهوية الطائفية؛ (3) يجب أن تقوم الحكومة على نظام ديمقراطي فيدرالي بعد مشاورات تشمل كل أنحاء البلاد؛ (4) يجب أن يكون حكم القانون فوق كل شيء؛ (5) يجب أن يبنى العراق على احترام التنوع بما في ذلك احترام النساء؛ (6) ناقش الاجتماع دور الدين في الدولة والمجتمع؛ (7) ناقش الاجتماع مبدأ إن العراقيين يجب ن يختاروا القادة لا أن يفرض القادة من الخارج؛ (8) يجب أن يكون العنف السياسي مرفوضا، وعلى العراقيين أن ينظموا إعادة الإعمار على المستويين المحلي والوطني؛ (9) على العراقيين [وقوات] التحالف إعادة الأمن والخدمات الأساسية؛ (10) سوف يحل حزب البعث؛ (11) يجب قيام حوار مفتوح بين جميع الفئات السياسية الوطنية؛ (12) أدان الاجتماع أعمال النهب؛ (13) ضرورة عقد اجتماع آخر في مكان يحدد لاحقا يحضره مشاركون عراقيون آخرون لمناقشة إنشاء سلطة عراقية مؤقتة[1] .

## مؤتمر النجف (1934)

عقب تزوير الانتخابات عام 1934 واستبعاد رؤساء القبائل وذوي الميول الحزبية أخذ هؤلاء وغيرهم ينضمون إلى صفوف المعارضة، وتمكنت الأخيرة من عقد عدة اجتماعات في بغداد والكاظمية ثم في كربلاء والنجف. ثم في المشخاب والدغارة بعد الكاظمية والصليخ. ووقعوا وثيقة تضمنت عدداً من المقررات هي: (1) الاتصال بالملك. (2) طلب المحافظة على القانون الأساسي. (3) حل المنازعات التي تقع لدى القبائل وفق عاداتهم دون الالتجاء إلى الحكومة. (4) لا يجوز لأحد أن يشترك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف. كاتب بعد ذلك زعماء العشائر الشيخ

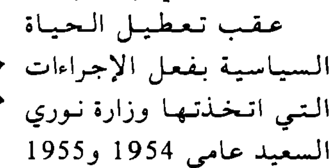
(1) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ص146.

محمد حسين كاشف الغطاء اثر اجتماع عقدوه في منزل عبد الواحد الحاج سكر وجرت مباحثات طويلة بين الطرفية استدعى بعدها الشيخ كاشف الغطاء هؤلاء الشيوخ إلى النجف لمؤتمر عقد في 22 آذار/مارس 1935 بدار الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء. وحضره عدد كبير من الشخصيات السياسية والوطنية ورؤساء العشائر ورجال الدين ومن أبرزهم جعفر أبو التمن، محسن أبو طبيخ، عبد الواحد سكر، محمد أمين الجرجفجي، ذيبان الغبان، ومحمد عبد الحسين. وبلغ عدد الحاضرين أكثر من 200 شخصية. جرى في المؤتمر بحث السبل الممكنة لإجراء الإصلاحات السياسية الممكنة وصيانة الدستور ومعالجة المشاكل الاقتصادية. واتفق المؤتمرون على رفع مذكرة إلى الملك غازي ورد فيها عدد من المطالب منها: (1) إلغاء التمييز الطائفي، وتمثيل جميع الطوائف في الإدارة والبرلمان؛ (2) تعديل قانون الانتخابات ومنع التلاعب الحكومي في الانتخابات؛ (3) إدخال عضو من الشيعة في محكمة التمييز، أسوة ببقية الطوائف؛ (4) إطلاق حرية الصحافة؛ (5) تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية والمعروفة بسوء السلوك والسمعة؛ مراعاة التوزيع العادل للخدمات الصحية والثقافية وغيرها على كافة مناطق العراق؛ (6) عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة؛ (7) إصلاح نظام إدارة الوقف؛ تعديل وتعميم لجان تسوية حقوق الأراضي والإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي والصناعي؛ (8) إلغاء ضريبة الأرض والماء واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك؛ (9) إلغاء القوانين التي تتعارض مع هذه المطالب.

لكن عدداً من رؤساء العشائر انشقوا عن المؤتمر ورفضوا التوقيع على المذكرة بدعوى أنها شديدة اللهجة، لكن المؤتمرين أصروا على رفع المذكرة. الأمر الذي صعد من حالة التوتر بين المعارضة والحكومة[1].

## المؤتمر الوطني (حزب)





عقب تعطيل الحياة السياسية بفعل الإجراءات التي اتخذتها وزارة نوري السعيد عامي 1954 و1955 تقدم كل من كامل الجادرجي، محمد مهدي كبه، محمد حديد، فائق السامرائي، حسين جميل، صديق شنشل، جعفر البدر، محمد أمين الرحماني، عبد الشهيد الياسري، هديب الحاج حمود. بطلب إلى وزارة الداخلية في 16 حزيران 1956 لإجازة حزب جديد سمي حزب المؤتمر الوطني[2]. ونشر منهاجه في الصحف. لضم كل من حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في ائتلاف سياسي داخل حزب موحد لتحقيق عمل جبهوي منسق يخدم كل أطراف الحركة الوطنية. وجاء في منهاج الحزب أنه يهدف إلى إبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي أيا كان، والعمل على ضمان حياده وإبعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية الأجنبية، كما يهدف إلى العمل لإيجاد وضع سياسي يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي تطبيقاً سليماً، ويكفل سيادة الشعب وإقامة نظام برلماني، وإحلال سيادة القانون، وإطلاق الحريات الديمقراطية وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابي وحرية الصحافة، وإيجاد

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص50-52، و ص92-94؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 6، ص179-182.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص184-185.

الوسائل لضمان هذه الحقوق، وفي مقدمتها إلغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك، وتشريع ما يقتضي لتحقيقه. وجاء رد الوزارة في 9 تموز/يوليو 1956 برفض تأسيس الحزب[1].

**المؤتمر الوطني الآشوري**

تأسس عام 1983 ويعمل كمظلة جامعة لـ«حزب بيت نهرين الديمقراطي» و«مجلس القيادة الأمريكية الآشورية». في حين تعد «الجبهة المتحدة الآشورية» الذراع السياسي للمؤتمر[2].

**المؤتمر الوطني الأول للأقليات العراقية**

ينظر: مجلس الأقليات العراقية

**المؤتمر الوطني العراقي**

كانت الحقبة التي تلت غزو صدام للكويت وفشل مؤتمرات المعارضة في طهران ودمشق وبيروت والرياض ولندن ما بين عامي 1990 و1991 واحدة من أكثر الأوقات حراجة في العمل السياسي للمعارضة العراقية. وعندها تبلورت فكرة مؤداها ضرورة عقد مؤتمر وطني في إحدى العواصم الأوربية بعيداً عن الضغوط الإقليمية والتي كانت السبب وراء فشل المؤتمرات السابقة. وكان الباعث لهذه الفكرة أحمد الجلبي الذي تلقى ضمانات وتأكيدات أمريكية بأنه سيتلقى دعم واشنطن إن نجح في لمِّ شمل المعارضة العراقية في مؤتمر واحد. وقد أثمرت محاولاته الحثيثة عن تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر ضمت: موفق الربيعي، محمد بحر العلوم، ليث كبة، هاني الفكيكي، لطيف رشيد، محمد محمد علي بالإضافة إلى الجلبي نفسه. وعقدت أولى اجتماعاتها في مطلع شباط/فبراير 1992. وفيه جرى الاتفاق على عقد المؤتمر في العاصمة النمساوية فيينا وعلى تسمية اللقاء المزمع باسم «المؤتمر الوطني العراقي». كما اتصلوا بعدد من الشخصيات العراقية المعارضة الأخرى التي أبدت ترحيبها بعقد المؤتمر. وقد كلفت لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر ضمت: كبة، بحر العلوم، الفكيكي، رشيد، ومحسن دزه ئي، تحسين معلة وعبد الحسين شعبان. ووزعت حوالي 150 دعوة لشخصيات سياسية عراقية. وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر في 14-15 نيسان/أبريل 1992، إلا انه لم يعقد إلا في 16-19 حزيران/يونيو أي بعد حوالي شهرين من التاريخ الأول.

وقد تباينت مواقف القوى والأحزاب والحركات العراقية تجاه عقد المؤتمر وقد عبرت عن قلقها ومخاوفها إزاء عقد المؤتمر. وباستثناء الحزبين الكرديين الرئيسين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) فقد قاطعت مؤتمر فيينا جميع الأحزاب الرئيسة. مع ذلك فقد حضر المؤتمر 170 مندوبا يمثلون اتجاهات ليبرالية وديمقراطية وقومية وإسلامية، لكنهم حضروا بصفاتهم الشخصية وليسوا ممثلين للحركات السياسية التي ينتمون إليها. وفي الجلسة الافتتاحية ألقى الخطاب الافتتاحي حسن الجلبي (شقيق أحمد الجلبي)، وتكلم محمد بحر العلوم وجلال الطالباني ومحمد الالوسي. بدأت اللجنة التحضيرية واللجان التخصصية التي اختير

(1) عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق: جذورها التاريخية وتطورها، ص714؛ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص242- 244؛ وكذلك فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946-1958، ص368-376.

(2) (www.bndp.net/anc/).

أعضاؤها من الوفود المشاركة مناقشتها حول القضايا المطروحة. وقد تم تشكيل «مجلس وطني» انتخب لعضويته 87 عضواً. اختير منهم 17 عضواً ليكونوا الهيئة التنفيذية وهم: محسن دزه ئي، هوشيار زيباري، لطيف رشيد، سعدي أحمد بيرا، محمد عبد الكريم، ليث كبة، أكرم الحكيم، محمد الالوسي، عزيز عليان، أحمد الجلبي، سامي عزارة، صلاح الشيخلي، محمد عبد الجبار، عزيز قادر، حسين الشعلان، علي عبد العزيز، وعبد الحسين شعبان. بالإضافة إلى هذه اللجنة انتخب المؤتمرون لجنة تنفيذية مؤلفة من 25 عضواً كلفت بمهمة تنفيذ توصيات الجمعية العمومية. وعلى الرغم من هزال النتائج التي تمخض عنها مؤتمر فيينا إلا انه لفت الانتباه إلى هيكل سياسي نشأ حينها يمكن أن يشار إليه بالمؤتمر الوطني العراقي الذي افتتح مكاتب له في لندن وصلاح الدين وواشنطن. ونجح المؤتمر باكتساب الاعتراف الأمريكي به عندما التقى الجلبي والبارزاني وبحر العلوم بوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر.

وفي مدينة صلاح الدين أيلول/ سبتمبر 1992 عقد مؤتمر جديد حضره 234 شخصية معارضة. جرى توسيع المؤتمر بإضافة أعضاء جدد. وسمي اللواء السابق عارف عبد الرزاق رئيسا للجمعية الوطنية. كما شكل مجلس رئاسي ضم: محمد بحر العلوم، مسعود البارزاني، اللواء حسن النقيب. كما اتفق على تشكيل مجلس تنفيذي مؤلف من 26 عضواً برئاسة أحمد الجلبي. وعضوية: أياد علاوي، عبد الستار الدوري، طالب شبيب، هاني الفكيكي، عزيز عليان، هوشيار زيباري، سامي العسكري، محسن دزه ئي، كمال فؤاد، مظفر أرسلان، باقر صولاغ جبر، سامي عزارة، ألبرت يلدا، لطيف رشيد، علي عبد العزيز، همام باقر حمودي (نائباً للرئيس)، عزت الشابندر، جاسم حسين، سامي عبد الرحمن، محمد عبد الجبار، محمد محمد علي، فليح السامرائي، عبد الحسين شعبان، عبد الرزاق الصافي، نزار حيدر. لذا نجد الكثير من الكتاب يؤيدون إعتبار مؤتمر صلاح الدين البداية الحقيقية لانطلاقة المؤتمر الوطني العراقي.

عقد المجلس التنفيذي التابع للمؤتمر أولى اجتماعاته خلال المدة 16-21 شباط/فبراير 1993 وحضره أعضاء المجلس الرئاسي الثلاثي. واتفق خلاله على تشكيل عدد من اللجان واتفق على تسمية صلاح الشيخلي ناطقاً رسمياً باسم المجلس التنفيذي للمؤتمر، كما تم تشكيل مجلس استشاري يضم 25 عضواً بهدف مساعدة المجلس التنفيذي وقام هذا المجلس باختيار ثمانية أعضاء على أن يتم اختيار البقية لاحقا. وهؤلاء هم: إبراهيم الجعفري، صلاح الشيخلي، محمد الحيدري، لبيد علاوي، مصطفى جمال الدين، موفق فتوحي، فلك الدين كاكائي، دارا شيخ توفيق.

أسس الجلبي جناحاً عسكرياً للمؤتمر معظمهم من المنشقين والفارين من الخدمة العسكرية ولم يكن عددهم كبيراً إذ تشير التقديرات إلى أنهم كانوا حوالي 500 شخص فقط. ومنذ ذلك الحين عمل جاهداً على كسب التأييد الأمريكي لمشروعه القائم على الإطاحة بنظام صدام حسين بمساعدة أمريكية. لذا فقد اتصل بوكالة الاستخبارات الأمريكيه (C.I.A) ووزارتي الخارجية والدفاع (البنتاغون). لكن انفراده بالقرار داخل المؤتمر آثار حفيظة أعضاء المؤتمر وبخاصة من القيادات فيه. فانسحب أياد علاوي وصلاح الشيخلي. وفي 24 كانون الثاني/يناير 1993 أعلنت الكتلة الإسلامية تجميد عضويتها في المؤتمر، وانسحب عبد الستار الدوري في شباط/فبراير 1993، وفي تموز/يوليو 1993 انسحب سكرتير المجلس التنفيذي عبد الحسين شعبان، وفي 28 آب/ أغسطس أعلن حزب الدعوة قطع علاقاته مع

المؤتمر. وفي مطلع عام 1994 هدد الحزب الشيوعي بتعليق تعاونه مع المؤتمر. وفي أيار/ مايو 1994 انسحب اتحاد الديمقراطيين العراقيين، ثم في 18 حزيران/يونيو 1994 استقال عضو المجلس التنفيذي طالب شبيب. ثم هاني الفكيكي نائب رئيس المؤتمر في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1994 ثم محمد بحر العلوم، ومحمد هماوندي، وسامي عزارة، والحركة الإسلامية في كردستان، والحركة الوطنية الديمقراطية التركمانية، وحركة الوفاق والحزب الديمقراطي العراقي. وكلها تقريباً أنحت باللائمة على الجلبي وانفراده بالقرار داخل المؤتمر والشكوك التي تحيط مصادر تمويل المؤتمر كأسباب للانسحاب منه.

مع ذلك نجح الجلبي بعقد إتفاق كويسنجق مع جلال الطالباني ومسعود البارزاني ووفيق السامرائي على شن هجمات مركزة ضد القوات العراقية المتمركزة على طول المناطق المتاخمة للمنطقة الكردية الخاضعة للحكم الذاتي، بهدف تعزيز مصداقية المؤتمر وتشجيع أكبر عدد ممكن من العناصر العسكرية العراقية على الفرار والالتحاق بصفوف المعارضة[1].

وفي أواخر آب/ أغسطس 1996 شن الجيش العراقي هجوما مدمرا على قاعدة المؤتمر الوطني العراقي في صلاح الدين قرب مدينة أربيل، واعتقل حوالي 2000 معارض واعدم مائتان منهم. وتم بسرعة ترحيل حوالي 650 ناشطا من المؤتمر إلى الولايات المتحدة[2].

وعلى رغم الانسحابات المتكررة لأبرز أعضاء المؤتمر إلا إن الجلبي استمر بالمحافظة عليه. وانضم إلى تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي (2003) ممثلا بشخص رئيسه الجلبي.

ثم انضم إلى الائتلاف العراقي الموحد أواخر عام 2004، لكنه انسحب منه أواخر العام التالي. واشترك في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 في تحالف وسعه بإدخال عدد من العلمانيين إلا أنه فشل في الحصول على مقعد في مجلس النواب. وفي انتخابات عام 2010 تحالف مع الائتلاف الوطني العراقي الذي ضم القوى التي كانت ضمن الائتلاف العراقي الموحد وحصل زعيمه على مقعد في مجلس النواب.

### مؤتمر الوفاق الوطني العراقي (2005)

عقد بمبادرة من جامعة الدول العربية في 19-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وفيه تحدث عمرو موسى أن المؤتمر «يرمي إلى تكريس وحدة الهدف وتأكيد وحدة المصير للشعب العراقي في عراق عصري حديث ينهي إلى غير رجعة حكم الطغمة ودكتاتوريات المغامرة والمقامرة بمصير الأوطان، وان يعود العراق أرضا حرة ودولة سيدة وشعباً موحداً يعيش في حرية وسلام وفي رخاء تؤهله له ثرواته المتعددة لان يستمتع بخيراتها» وقد شهد اليوم الأول للاجتماع التحضيري للمؤتمر خلافات بين الأطراف العراقية في مقر الجامعة العربية على ثلاث قضايا رئيسة هي: انسحاب القوات الأمريكية من العراق، الموقف من المقاومة المسلحة، وتهميش العرب السنة .

حضر الجلسة الافتتاحية 60 شخصية عراقية تمثل كل القوى السياسية بما في ذلك بعثيون سابقون. وقد اتفقت اللجان المتخصصة في المؤتمر على عدد من المبادئ العامة أهمها: التفريق بين المقاومة والإرهاب، العمل على إنهاء الوجود الأجنبي دون الإشارة إلى كيفية

(1) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص273-332.

(2) جيف سيمونز، عراق المستقبل، ص115.

تحقيق ذلك. كما اتفقت على عقد مؤتمر عام في بغداد في نهاية شباط/ فبراير 2006 يكون فيه تمثيل متوازن لكل القوى السياسية والأحزاب العراقية ومؤسسات المجتمع المدني والقبائل والمنظمات النسائية؛ والالتزام بالحوار والنهج الديمقراطي ونبذ العنف كوسيلة للعمل السياسي؛ والإيمان بوحدة العراق وسيادته وحريته واستقلاله واستعادة انتمائه في محيطه العربي والإسلامي الدولي.

**مؤتمر أهل العراق**



كانت بداية تأسيسه أواخر عام 2004 على يد عدنان الدليمي عندما دعا إلى تجميع كلمة السنة العرب في مشروع سياسي فأسس «مؤتمر أهل السنة» ليتحول بعد أشهر إلى «مؤتمر أهل العراق» طبقا للمؤتمر فهو «منظمة عراقية تعمل لأجل المحافظة على وحدة العراق بقومياته وطوائفه المختلفة أرضاً وشعباً وإشاعة احترام التنوع العراقي وتقوية الأواصر بين أبناء الشعب العراقي ونبذ التميز لأسباب عرقية أو طائفية أو ثقافية. ونسعى لتوحيد أهل العراق لتسير عملية الحوار العراقي»[1]

تحالف المؤتمر مع «الحزب الإسلامي العراقي» و«مؤتمر الحوار الوطني» لخوض انتخابات أواخر عام 2005 وشكلوا «جبهة التوافق العراقية». وتمكن من الوصول إلى مجلس النواب والمشاركة في حكومة نوري المالكي، ويترأس أمينه العام كتلة جبهة التوافق العراقية في المجلس.

**مؤتمر بيروت (1991)**

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية (1991) وبعد أقل من أسبوعين توافد مئات العراقيين على بيروت لحضور مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد خلال يومي 13 و 14 آذار/ مارس 1991، بهدف «وضع الخطط والوسائل لإنقاذ العراقيين من الديكتاتورية». وقد حضر المؤتمر أكثر من (450) شخصية عراقية مقيمة في المنفى. يمثلون أكثر من 20 حزبا أو حركة إسلامية وقومية ويسارية وليبرالية، وشخصيات مستقلة. إضافة إلى ممثلين عن حكومات سوريا ولبنان وإيران والكويت، وعدد من حركات التحرير العربية والإسلامية ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان. واقترح تشكيل ثمان لجان للإشراف على مناقشة المواضيع المختلفة التي قد تثار في الاجتماعات. وقد صيغت الخطوط العامة الواجب أتباعها لتحرير الشعب العراقي في بيان ختامي وقعته الوفود وناشدت الأقطار العربية والإسلامية الاعتراف بالمعارضة العراقية كممثل وحيد للشعب العراقي حتى يحين وقت انتخاب ممثلين له عن طريق انتخابات حرة. وفي ما عدا هذا البيان لم تتحقق أية نتائج ملموسة من هذا المؤتمر[2] أما القوى والأحزاب والاتحادات الإسلامية والوطنية العراقية التي حضرت مؤتمر بيروت 1991 فهي:

1. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية/ محمد الحيدري
2. الجبهة الكردستانية/ جلال الطالباني
3. حزب البعث العربي الاشتراكي/ قيادة قطر

---

(1) مؤتمر أهل العراق، من نحن،
(http://www.ahliraq.com/index.php?action = pages&id = 1) (10/ 4/2007).

(2) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص248-251؛ ينظر أيضا: شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص226-232؛ لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية، وثائق المؤتمر العام لقوى المعارضة العراقية، بيروت 11-13 آذار، 1991.

العراق/ فاضل الأنصاري (رئيس مكتب شؤون العراق في القيادة القومية)

4. حزب الدعوة الإسلامية/ إبراهيم الجعفري
5. الحزب الديمقراطي الكردستاني/روز نوري شاويس
6. منظمة العمل الإسلامي/هادي المدرسي
7. الحزب الاشتراكي في العراق/ مبدر الويس
8. الحزب الشيوعي العراقي/ محمد عزيز
9. الوفاق الوطني العراقي/ شكري صالح زكي
10. جماعة العلماء المجاهدين في العراق/ الشيخ عبد العظيم الكندي
11. حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني/ مجيد جعفر (عضو المكتب السياسي)
12. التجمع الديمقراطي العراقي/ صالح دكله
13. حركة المسلمين الأكراد الفيليين/ عبد الجليل الفيلي
14. الكتلة الإسلامية في العراق وحركة جند الأمام والتجمع الإسلامي العراقي والحركة الإسلامية في العراق / الشيخ جواد الخالصي
15. الحركة الإسلامية في كردستان العراق/ الشيخ علي عبد العزيز
16. الحركة الديمقراطية الآشورية/ يعقوب يوسف
17. حزب كادحي كردستان- العراق/عبد الخالق زنكه
18. الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق/عباس البياتي
19. التنظيم الناصري في العراق/ عبد الحميد الشريف
20. المجلس العراقي الحر/ محمد عبد الجبار
21. الحزب الوطني التركماني في العراق
22. اتحاد الديمقراطيين العراقيين/ سمير شاكر الصميدعي
23. جمعية الدفاع عن المهجرين العراقيين/ عبد الجبار العطار

كما حضر المؤتمر: محمد مهدي الجواهري، عبد العزيز الحكيم، محمد بحر العلوم، اللواء الركن حسن مصطفى النقيب، الفنان محمود صبري، إبراهيم أحمد، هاني الفكيكي، الشيخ عبد الحميد المهاجر، سامي البدري، السيد حسين الصدر، سامي عبد الرحمن، السيد محمد تقي المدرسي، مهدي العبيدي، علي الأديب، نوري المالكي، وحسن العلوي. وأرسلت عدد من الحركات والأحزاب الأخرى برقيات وتحيات إلى المؤتمر وهي: الحزب الكردي الاشتراكي/ الباسوك، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق، فرع الحزب الديمقراطي بيت نهرين والآشوريين في السويد، تجمع علماء الدين في العراق، الاتحاد الديمقراطي العراقي في الولايات المتحدة وكندا، حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية، رابطة المثقفين الديمقراطيين، جماهير الأكراد الفيليين- طهران، حركة المهجرين العراقيين، التجمع الإسلامي للأكراد الفيليين/ تنظيم الخارج، جمعية الفنون الجميلة في الكردستانية في أمريكا الشمالية، التجمع الإسلامي العراقي/ لندن، الهيئة الإدارية لاتحاد أدباء كردستان، حركة بروسك كرد (الصاعقة الكردية)، الحركة الديمقراطية الآشورية/ فرع أمريكا وكندا، الاتحاد الآشوري العالمي، حزب بيت النهرين الديمقراطي (العراق)، المنظمة الآشورية الديمقراطية/ شيكاغو، تنظيم الحركة الإسلامية في العراق، اللجان الثورية الكردية، و الجمعية الكردية في كندا.

### مؤتمر حرية العراق

عقد المؤتمر التأسيسي في لندن في 4 حزيران/ يونيو 2005. وقد أعلن جملة من الأهداف منها: إنهاء الاحتلال؛ الحد من تدخل الحركات الإسلامية في الحياة العامة. وقد تولت

رئيسة منظمة حرية المرأة في العراق (ينار محمد) تنظيم المؤتمر في لندن بمشاركة ممثلة اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (هوزان محمود)، ورئيس تحرير صحيفة الشيوعية العمالية مؤيد أحمد.

ونقا للبيان التأسيسي للمؤتمر فانه «منظمة جماهيرية، ديمقراطية، غير دينية وغير قومية ومستقلة. يناضل من أجل دولة حرة في العراق، غير دينية، غير قومية وتستند إلى الإرادة المباشرة للجماهير، دولة تؤمن حق جماهير العراق في التحديد الحر للنظام المقبل للعراق». وطبقا للمؤتمر «تتقطع أوصال المدنية في العراق الذي يرزح تحت سلطة احتلال القوات الأمريكية، والتيارات الإسلامية والعشائرية والعصابات السياسية التي تقوي وتعيد إنتاج بعضها البعض». والنتيجة أن جرى «الدفع بجماهير العراق في قبضة الأقطاب الإرهابية لعالمنا المعاصر، أي الإرهاب الدولي لأمريكا وإرهاب الإسلام السياسي، نحو دمار مادي وروحي». أما السبيل للخروج من هذه الأزمة التي يشخصها المؤتمر فإنها تتم من خلال «زج الجماهير في الميدان وتخليص المجتمع في العراق، بأية حدود كانت، من نطاق سلطة قوات الاحتلال الأمريكية والعصابات الإسلامية وإحالة السلطة للجماهير». وهذا هو الهدف المعلن للمؤتمر.

وضمت قائمة المؤسسين مجموعة كبيرة من الشيوعيين واليساريين العراقيين والأجانب منهم: ارمان فراكش (رئيس لجنة الحقوق المدنية في إيران)، أسامة غانم (ناقد وأديب)، آساي كينجي (مسؤول لجنة التضامن الأممي للحركة الاشتراكية الديمقراطية في اليابان)، أسو جبار (ممثل الخارج لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق)، أمجد غفور (سكرتير مؤتمر الاستفتاء لاستقلال كردستان)، جواد أصلاني (ناشط لجنة الحقوق المدنية في إيران)، حسين علي هارف (أمين سر رابطة المسرحيين العراقيين)، هوزان محمد (ناشطة الحركة النسوية في العراق) والمسؤولة التنفيذية للمؤتمر في الخارج، رياض الاسدي (أستاذ العلوم السياسية في جامعة البصرة)، ريبوار أحمد (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي)، سامي حسن (نائب سكرتير اتحاد المجالس والنقابات العمالية في البصرة)، سلام منصور (كاتب وفنان)، ساتو كازيوشي (رئيس الحركة الاشتراكية الديمقراطية في اليابان)، شمال علي (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي العراقي)، عامر حسن فياض (أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد)، علي عباس (رئيس اتحاد المجالس والنقابات العمالية في البصرة)[1]. ويصدر المؤتمر صحيفة «معاً نحو الحرية» التي يرأس تحريرها عبد الستار الاعظمي. وللمؤتمر فروع في العراق والولايات المتحدة وكندا واستراليا. وقد انتخب المؤتمر سمير عادل رئيساً له. كما أنه أعلن في مطلع عام 2006 عن تشكيل جناح عسكري (ميليشيا) أطلق عليها (قوة الأمان) تضم عمال ومتطوعين.

## مؤتمر دهوك (1907)

عقد بدعوة من الشيخ محمد نور القادري في مدينة دهوك عام 1907 وحضره شيوخ وزعماء أكراد وأصدر المؤتمر وثيقة تضمنت عددا من المبادئ هي:

1. جعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاقضية (دهوك، عقرة، سنجار، العمادية وزاخو)

---

(1) ) وكذلك: مؤتمر حرية العراق، بيان تأسيس مؤتمر حرية العراق، مجلة الحوار المتمدن، العدد (1142)، 20/ 3/ 2005.

2. جعل التعليم باللغة الكردية في منطقة بهدينان.
3. تعيين الإداريين والموظفين في بهدنيان ممن يحسنون اللغة الكردية.
4. تبقى ضريبة (بدل الخدمة العسكرية) كما كان متفقا عليه ويجب أن يصرف لإصلاح الطرق وفتح المدارس في بهدينان.
5. تجري الأحكام في بهدينان بمقتضى الشرع الإسلامي.
6. تؤخذ الضرائب من المكلفين بمقتضى الشرع الإسلامي وتلغى الضرائب غير الشرعية.
7. يعين في بهدينان لمنصب القضاء والإفتاء من أصحاب المذهب الشافعي[1].

## مؤتمر صلاح الدين (1992)

مؤتمر للمعارضة العراقية عقد في مدينة صلاح الدين في محافظة أربيل خلال (27- 31 تشرين الأول/أكتوبر 1992) وحضرته القوى الوطنية العراقية الحركات السياسية التي تشكلت بعد عام 1990 وأكد المؤتمر على «ضرورة قيام نظام ديمقراطي فيدرالي برلماني تعددي يحترم حقوق الإنسان في إطار المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء». ودعا المؤتمر استنادا إلى مقررات مؤتمر فيينا إلى اعتماد حل سلمي ديمقراطي للقضية الكردية على أساس قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية.

## مؤتمر طرابلس (1983)

مؤتمر للمعارضة العراقية لنظام البعث عقد في طرابلس بليبيا عام 1983، وقد حضر الاجتماع التشاوري ممثلين عن 73 حزباً. إلا أن أطروحات المندوبين وحججهم لم تقنع الليبيين الذين أوقفوا دعمهم للمعارضة العراقية.

## مؤتمر طهران (1987)

مؤتمر لقوى المعارضة العراقية عقد في طهران في 25 كانون الأول / ديسمبر 1987، وحمل عنوان «مؤتمر نصرة الشعب العراقي». وقد افتتحه الرئيس الإيراني آنذاك علي خامنئي .

حضر المؤتمر عدد من التنظيمات والأحزاب الإسلامية الشيعية والأحزاب الكردية، في مقدتها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (الذي كان يضم حزب الدعوة الإسلامية إضافة إلى باقي الحركات الإسلامية الشيعية)، منظمة العمل الإسلامية، حزب الأمة الذي كان يتزعمه سعد صالح جبر، جمعية أهل البيت، جماعة علماء العراق المناضلين، اتحاد الطلبة المسلمين في العراق، جمعية أطباء ومهندسي العراق المسلمين، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، جمعية التركمان المسلمين (الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق فيما بعد)، وممثل الأسقفية الآشورية في العراق[2]. ولم يحقق المؤتمر نتائج سياسية تعزز العمل المشترك بين فصائل المعارضة العراقية لنظام صدام حسين.

## مؤتمر فيينا

ينظر: المؤتمر الوطني العراقي

## مؤتمر كربلاء (1922)

بعد أحداث آذار/ مارس 1922 الدامية وتعدي قبائل الإخوان النجدية (الوهابية) على العشائر العراقية في الجنوب بين السماوة

---

(1) عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946: دراسة تاريخية وثائقية، ص236.
(2) عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية: من بيروت 1991 إلى بغداد 2003، ص63-65.

والنجف، لم يقتنع أهالي الجنوب بإجراءات الحكومتين العراقية والبريطانية، فاخذ قادة الرأي العام وزعماء الحركة الوطنية في العراق يفاوضون العلماء في وجوب عقد مؤتمر يتداولون فيه بشأن الحدود ويقررون التدابير اللازمة لوقف التعدي النجدي. فعقد علماء النجف عدة اجتماعات أسفرت عن الإبراق إلى الشيخ مهدي الخالصي لدعوة رؤساء القبائل إلى حضور مؤتمر يعقد في كربلاء في 13 شعبان/ 1340 هـ (10 نيسان/ابريل 1922) وأرسلت حوالي 250 برقية إلى رؤساء وزعماء القبائل لحثهم على الحضور. وبعد وصول الشيخ الخالصي من الكاظمية إلى كربلاء قدر عدد الذين حضروا المؤتمر بحوالي 200 ألف نسمة. كما حضر المؤتمر وفد من علماء السنة ترأسه عبد الوهاب النائب وضم إبراهيم الراوي، كما اشترك أهالي الموصل بوفد ترأسه مولود مخلص وسعيد الحاج ثابت وعجيل الياور كما تضامن مع المؤتمر أهالي تكريت.

وحاولت الحكومة العراقية عرقلة عقده، ولما لم تفلح مساعيها أرسلت وزير الداخلية توفيق الخالدي لمراقبة أعمال المؤتمر. وأرسل الملك فيصل الأول نوري السعيد ممثلاً عنه.

عقد المؤتمر أولى جلساته في دار الإمام الحائري في 9 نيسان/ أبريل 1922 وقرر عددا من المبادئ هي:

1. وجوب الدفاع عن البلاد من هجمات الإخوان.
2. عدم الثقة بسياسة الملك فيصل.
3. طلب تعويضات المنهوبات وديات القتلى الذين سفكت دماؤهم ظلما.

وفي 12 نيسان عقد المؤتمرون اجتماعهم الأخير في صحن الإمام الحسين (ع) ورفعوا وثيقة بنسختين، ترفع إحداها إلى الملك فيصل وتحفظ الثانية لدى العلماء[1].

## مؤتمر كربلاء (1931)

نظّمه حزبا «الإخاء الوطني» و«الوطني العراقي»، وحضره ممثلون عن العشائر المختلفة ولفيف كبير من الشخصيات السياسية الوطنية، وكان يهدف إلى مناهضة المعاهدة العراقية - البريطانية، والسعي لإسقاط وزارة نوري السعيد وحل مجلس النواب. وعقد المؤتمر عام 1931.

## مؤتمر لندن (1991)



مؤتمر للمعارضة العراقية عقد في لندن في 5 تموز/ يوليو 1991 لمناقشة سبل تنسيق أنشطة المعارضة وتطبيق توصيات «مؤتمر بيروت» بشأن عقد مؤتمر عام يحضره ممثلون عن جميع فصائل المعارضة. وتنشيط حركة المعارضة داخل العراق وخارجه وتحقيق مشاركة أكبر عدد ممكن من فصائل المعارضة في العمل ضد نظام حكم صدام حسين. ومن أبرز النتائج التي تمخض عنها اجتماع لندن التشاوري كانت «(1) تشكيل لجنة اتصال أوكلت لها مهمة إعداد خطة عمل، ولجنة تحضيرية لغرض عقد مؤتمر يضم جميع الأحزاب خلال ثلاثة أشهر. (2) الاتصال بلجنة العمل المشترك، وكذلك بجميع فصائل المعارضة الموجودة في أوروبا وحثها على التعاون وتنسيق الجهود». أما القوى التي حضرت المؤتمر فهي: الوفاق الوطني العراقي،

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص93-94؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، ج6، ص140.

المجلس العراقي الحر، كوادر حزب الدعوة الإسلامية، حركة جند الإمام (ويمثلهم سعد جواد)، الهيئة الوطنية لإنقاذ العراق، حركة الأكراد الفيلية (عبد الجليل الفيلي)، اتحاد الديمقراطيين العراقيين (فاروق رضاعة)، التجمع الوطني الآشوري (ياتروم دارمو)، حركة الضباط الأحرار (فارس الجادر)، عبد الحسين شعبان (مستقل)، الأكراد المستقلون (فيرياد رشيد)، الحركة الإسلامية في كردستان (إحسان عبد العزيز)، التجمع الديمقراطي العراقي (صالح دكله)[1].

## مؤتمر لندن (2002)

أكبر مؤتمرات المعارضة العراقية عقد في 14-17 كانون الأول/ ديسمبر 2002. في فندق هيلتون ميتروبوليتان في لندن، وناقشت فيه الأحزاب والشخصيات المجتمعة مستقبل العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، وقد حضر المؤتمر السفير الأمريكي منسق شؤون المعارضة العراقية (زلماي خليلزادة) ورئيس قسم شمال الخليج في وزارة الخارجية البريطانية ديفيد بيرسن. وفريق عمل أمريكي ضم: هنري مان، ايفان كولبرج، سامنسا رافيدج، روبرت رايلي، وتوم وارك، من وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيتين ومكتب نائب الرئيس.

حضر المؤتمر أكثر من خمسين حزباً تباينت مواقفها تجاه عقده والتدخل الأمريكي في تشكيل قرارات المعارضة، واحتمالات التدخل العسكري الأمريكي للإطاحة بنظام حكم صدام حسين. فانسحبت ستة أحزاب هي: الجبهة الوطنية الإسلامية؛ حركة الوفاق الإسلامي؛ حركة تيار الصدر؛ رابطة علماء الدين في العراق؛ الحركة الإسلامية لتركمان العراق؛ والحركة الإسلامية في كردستان العراق. في حين قاطع الحزب الإسلامي العراقي المؤتمر ورفض حزب الدعوة الإسلامية المشاركة فيه بسبب «عدم توفر المؤتمرين على أهم مفردات نجاحه، منها استقلالية القرار السياسي العراقي، ومدى تمثيل المؤتمر لأوسع القطاعات الجماهيرية» كما قاطعته الجبهة الوطنية الإسلامية، وحركة الجهاد المسلح في الاهوار، والإسلاميون المستقلون التركمان، وحركة الإصلاح الوطني.

وقد أقر المؤتمر وثيقتين الأولى من صفحتين بعنوان «مشروع المرحلة الانتقالية» والثانية بعنوان «البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية» دمجت فيهما وثيقة ثالثة بعنوان «مسودة تصور حول مستقبل العراق» كانت موضع خلاف. تنص الأولى على إجراء استفتاء عام حول الشكل الذي سيتخذه الحكم في العراق ما بعد صدام حسين تتولى إدارة البلاد خلال المرحلة حكومة انتقالية لمدة أقصاها عامين، على أن يشكل مجلس سيادي من ثلاث قادة من ذوي الماضي المشرف والمشهود لهم بالنزاهة، لتولي رئاسة الدولة. أما البيان السياسي فقد نص على حل المشكلة الكردية من خلال إقامة نظام فيدرالي ديمقراطي تعددي. وأكد البيان على ضرورة رفع الاضطهاد عن الغالبية الشيعية، كما أكد على أن الإسلام دين الدولة، وأن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع الأساسية .

## المؤتمريون

ينظر: ذو النون أيوب

## مؤيد ياسين عزيز الناصري

قائد جماعة «جيش محمد» اعتقل في أواخر عام 2004، وقد اعترف في شريط مصور

(1) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص253-254.

عرضه وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان في 8 كانون الثاني/ يناير 2005 بأنه زعيم جيش محمد كما اعترف بتلقي الدعم من سوريا وإيران. وقد آلت القيادة إليه في كانون الثاني/ يناير 2004. (ينظر: جيش محمد)

**المار شمعون (1910-1976)**



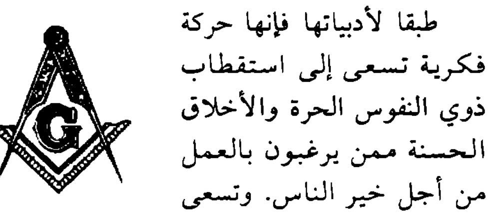
بطريك الأشوريين وزعيمهم الديني، ولد البطريك ايشاي ابن داود مار[1] شمعون عام 1910، وتولى رئاسة طائفته وعمره نحو عشرة سنوات، بعد وفاة عمه بولص، وعين احد الأساقفة وصيا عليه. أرسل إلى انجلترا عام 1925 للدراسة تحت إشراف رئيس أساقفة كنتربري، وعاد إلى العراق عام 1929، وهو شاب مندفع لاستعادة سلطة أجداده الزمنية كما كانت على عهد الدولة العثمانية، فتطرف في مطالبه كثيراً وفي معاداة السلطات العراقية وحاول تزعم الطائفة على وجه مستقل عنها. ثم بذل جهوداً لعرقلة انضمام العراق إلى عصبة الأمم ورفع الانتداب عنه[2].

نشب الخلاف بينه وبين الحكومة العراقية واتهامه بتشجيع أتباعه على التمرد. عرضت عليه حكومة ناجي شوكت عضوية «مجلس الأعيان» وامتيازات مالية كبيرة لكنه رفض العرض. يقدم بطلبات لعصبة الأمم بالاستقلال أو نقل طائفته إلى خارج العراق، وهدد الحكومة بالعصيان المسلح محرضاً أتباعه على حمل السلاح. احتجزته الحكومة في بغداد بعدما دعته للتفاوض أواخر أيار / مايو 1933 فنزل أتباعه في زاخو ودهوك ثم إلى الموصل وأعلنوا العصيان المسلح ضد الحكومة، وبعد تمكن بكر صدقي من قمع التمرد أسقطت عنه الجنسية العراقية في آب/ أغسطس 1933 وعن أبيه وأخته وعمته سورما خاتون وبعض أنصارهم ونقلوا جميعاً بطائرة بريطانية إلى جزيرة قبرص، ومنها أخذ يتنقل بين العواصم الأوروبية والولايات المتحدة ويراسل عصبة الأمم.

زار العراق زيارة قصيرة في نيسان/ ابريل 1970. قتله احد أتباعه عام 1976 لزواجه من امرأة أمريكية خلافاً لتعاليم مذهبه التي تحرم زواج البطريك[3].

**ماسونية**





طبقا لأدبياتها فإنها حركة فكرية تسعى إلى استقطاب ذوي النفوس الحرة والأخلاق الحسنة ممن يرغبون بالعمل من أجل خير الناس. وتسعى لان تكون حركة شمولية تتجاوز القوميات والأديان والحدود السياسية، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. إلا أن نشاطها اتسم بالسرية والغموض وأحيطت بالأساطير حول قدراتها ومكانة الأعضاء المنضوين سرا تحت لوائها.

إن الأصل التاريخي للحركة يعود إلى «حركة البنائين الأحرار»الذين بدأوا منذ القرن الثالث عشر يشكلون طائفة حرفية مستقلة ومتماسكة ومغلقة. وقد أخذت الماسونية الحديثة كثيراً من مفاهيمها وتنظيمها الداخلي وطقوسها عنهم، والماسونيون الذي يصفون أنفسهم بأنهم «أبناء النور» يؤدون القسم على «الأنوار الثلاثة العظمة وهي: الفرجار والمثلث وكتاب الشريعة المقدسة»، لكنهم يختلفون من ناحية الإيمان

(1) مار: كلمة سريانية تعني السيد.
(2) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص386.
(3) المصدر السابق نفسه، ص387.

بالديانة المسيحية، فالبناءون الأحرار كانوا يؤمنون بها، أما الماسونيون فإنهم يؤمنون بمبدأ «منظم السديم» بمثل أعلى تطمح الإنسانية إلى بلوغه. ومنذ القرن الخامس عشر بدأت أخوية البنائين توسع عضويتها لتشمل رجال الدين والارستقراطيات لتتحول الماسونية إلى نظرية أو فلسفة. وفي عام 1717 توحدت أربع محافل لندنية لتشكل محفل لندن الكبير الذي أصبح الوصي على اختيار المعلم الأكبر. ثم بدأت تنتشر الماسونية بعد هذا التاريخ وتجتذب الكثير من الأنصار، فلعبت دوراً مهماً في قيام الثورة الفرنسية، وارتبطت بقوة بالتيارات السياسية المتنافسة. أما في الولايات المتحدة فقد بدت مثل أندية مغلقة تهتم بالأعمال الخيرية.

وبالنسبة للبلدان العربية فقد دخلتها الماسونية عبر تركيا، بينما دخلت الماسونية إلى العراق مع دخول البريطانيين فقد قام مجموعة من الضباط والموظفين بتأسيس أول محفل ماسوني في البصرة عام 1918 وحمل اسم «لوج ما بين النهرين»، واستمر تأسيس المحافل الأخرى خلال عشرينات القرن إلا أن نشاطها قد أحيط بالسرية العالية، واقتصر على نخبة محدودة من الساسة العراقيين.

### مالك دوهان الحسن (1920-)



وزير سابق. من مواليد الحلة عام 1920. درس القانون وتخرج في جامعة بغداد عام 1947. ثم أكمل دراسته العالية في فرنسا فحصل على الدبلوم في القانون من جامعة مونبيليه عام 1951، وعلى الدكتوراه دولة في القانون المدني من جامعة باريس عام 1957. وعمل بعد عودته إلى العراق أستاذا في جامعة بغداد عام 1966. انتخب مرتين لعضوية البرلمان في العهد الملكي. في أوائل عام 1960 انشق ضمن مجموعة من أعضاء حزب الاستقلال معلنة تأسيس حزب سياسي باسم «الحزب العربي الاشتراكي» وأصبح الحسن عضواً في الهيئة القيادية للحزب (1958-1968). ثم ما لبث أن انشق عن الحزب العربي الاشتراكي، وأسس وتزعم «حزب الاستقلال الوطني» الذي انضم إلى «الائتلاف الوطني الديمقراطي». انتخب نقيباً للمعلمين عامي 1965-1966. عين وزيراً للثقافة والأعلام عام 1967 حتى اعتقاله في 17 تموز/ يوليو 1968. أفرج عنه في 17 كانون الثاني/ يناير 1970 ليتفرغ لممارسة مهنة المحاماة حتى عام 2003 عندما انتخب نقيباً للمحامين. أصبح وزيراً للعدل في الحكومة العراقية المؤقتة 2004. خاض انتخابات عام 2005 لكنه لم يحصل على مقعد في مجلس النواب.

### مالك سيف (1914-؟)

سكرتير اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (1947-1948). من مواليد العمارة 1914 لعائلة عربية من طائفة الصابئة. درس في معهد المعلمين الابتدائي وارتبط بالحركة الشيوعية عام 1941[1]. فصل من التعليم وانتقل بعدها إلى البصرة ليفتح مخبراً فيها، انتقل بعدها إلى بغداد.

عقب اعتقال يوسف سلمان يوسف (فهد) وأعضاء اللجنة المركزية في 18 كانون الثاني/ يناير 1947، استدعاه يهودا إبراهيم صديق إلى بغداد ليسلمه مسؤولية الإشراف على إصدار صحيفة الحزب المركزية «القاعدة» ونجح في إصدارها بعد توقف دام بضع شهور. ومع أن فهد كان قد أوعز أن يتسلم مالك سيف قيادة

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، الجدول رقم (9-3)، ص176-177.

الحزب أثناء وجوده في السجن إلا أن سيف لم يتمكن من الحصول على منصبه إلا في أواخر آب/ أغسطس 1947. وقد نجح في ملء الفراغ القيادي بعد غياب فهد وقرر المكتب السياسي إضافة عدد آخر للجنة المركزية لاستيعاب التوسع الحاصل في المنظمات الحزبية وذلك وفي أيار/ مايو 1948.

لكن وبفضل خيانة المرشح السابق للجنة المركزية للحزب (عبد الوهاب عبد الرزاق) تمكنت دائرة التحقيقات الجنائية من كشف مكان اختباء أعضاء اللجنة المركزية لتتمكن في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1948 من اعتقال مالك سيف وعدد أخر من رفاقه[1]. فانهار أمام المحققين[2]. ثم أصبح عميلاً مكشوفاً للتحقيقات الجنائية، ثم عميلاً لدوائر الأمن العراقية[3].

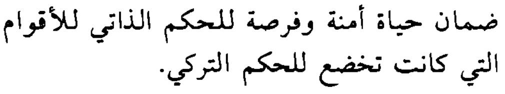
## مام جلال

ينظر: جلال الطالباني

## مبادئ ويلسون

هي المبادئ الأربعة عشر التي قدمها رئيس الولايات المتحدة ودرو ولسن Woodrow Wilson (1856-1924) للكونغرس الأمريكي في تاريخ 8 كانون الثاني/ يناير 1918، لتبرير انخراط أمريكا في الحرب العالمية الأولى والتي أصبحت أسس النظام الدولي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب. ركز فيها على مبادئ السلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى. وقد نصت على مايلي: (1) تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية؛ (2) تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافا لذلك؛ (3) إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام؛ (4) تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن؛ (5) وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها؛ (6) الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب؛ (7) الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها؛ (8) الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب؛ (9) إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الايطالي؛ (110) منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها؛ (11) الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية؛ (12) ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي؛ (13) بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذا إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليا؛ (14) إنشاء عصبة الأمم. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 نشرت هذه المبادئ في الصحف العراقية، ولكن العراقيين لم يعرفوا عنها حتى ظهرت في وكالة رويتر. وكان أهم ما ورد فيها هو البند الثاني عشر الذي أكد على

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص59-60.
(2) الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة خاصة بالحزب الشيوعي العراقي، 8 - 69.
(3) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص165.


ضمان حياة أمنة وفرصة للحكم الذاتي للأقوام التي كانت تخضع للحكم التركي.

### مبدر سلمان إلويس

الأمين العام للحزب الاشتراكي الناصري، كان ضابطاً في الجيش العراقي، غادر العراق عقب اشتراكه في محاولة انقلابية فاشلة في حزيران/ يونيو 1966 للإطاحة بالرئيس عبد الرحمن عارف. التجأ إلى لندن، حضر معظم مؤتمرات المعارضة العراقية في خارج العراق.

### المتحد الديمقراطي العراقي

طبقا لأدبياته هو «صيغة تنظيمية يتلاقى عليها الوافدون من مختلف الاتجاهات السياسية والثقافية في المجتمع العراق تحفظ لهذا الوطن الحد الأدنى من قيمه الاجتماعية». ويؤمن بالديمقراطية والعروبة والإسلام. ومن مؤسسيه: أحمد الحبوبي، مصطفى جمال الدين، بشير السامرائي، محمد الحبوبي، هاني الفكيكي، يوسف الدرة، غسان رسام، رجاء الخليل، أيهم السامرائي، جاسم المعروف، أكرم محمد رضا الشبيبي، أحمد الحلفي، وعبد الحسين الهنداوي[1].

### متدارسي الأفكار الحرة

ينظر: حسين الرحال

### مثال الآلوسي

مؤسس ورئيس «حزب الأمة العراقية الديمقراطي». كان عضواً في «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يتزعمه أحمد الجلبي حتى أواخر عام 2004 عندما فصل منه ليؤسس حزباً جديداً يحمل اسم «حزب الأمة العراقية الديمقراطي» وذلك بسبب سفره إلى تل أبيب لحضور مؤتمر عقد في إسرائيل. شارك في انتخابات أواخر عام 2005 بقائمة «الأمة العراقية» التي رأسها وحصل على مقعد شغله في مجلس النواب. وفي 14 أيلول/ سبتمبر 2008 رفع مجلس النواب عنه الحصانة بسبب زيارته الثانية لإسرائيل وتمهيداً لسحب عضويته في المجلس، غير أن الآلوسي رفع دعوى قضائية ضد المجلس وكسبها فعاد إلى المجلس.

### المثلث السني



وهي المنطقة الممتدة من بغداد إلى الموصل في الشمال وحتى الرطبة إلى الغرب وتشمل المدن الريفية على ضفاف نهر الفرات كالفلوجة والرمادي وحديثة وراوة. وعموماً يمكن القول أن جميع المدن والبلدات الريفية على طول دجلة ما بين بغداد والموصل متجانسة مذهبياً إذ يغلب عليها المذهب السني كمقابل للمذهب الشيعي. أما بغداد فإنها مدينة مختلطة مذهبياً إذ تقدم مثالاً للتعدد الاثني والقومي والديني في العراق وان كان الشيعة يعدون الأكثرية فيها.

### مجاهدو الثورة الإسلامية في العراق (حركة)

في نهاية السبعينات عقد «حزب الدعوة الإسلامية» مؤتمراً باسم مؤتمر القواعد، حدث فيه اختلافات كثيرة خرج بسببها الكادر القيادي مهدي عبد المهدي المعروف بالحاج كاظم أبو زينب، وشكل «قوات سيد الشهداء» التي اشتركت في الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب

---

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص264-265.

الحرس الثوري، وأطلق على تجمعه اسم حركة مجاهدي الثورة الإسلامية، وكانت تعد من الحركات الميدانية الفاعلة لأنها تمتلك قوة عسكرية منظمة تخوض الكفاح المسلح مع قوات النظام العراقي في جنوب العراق وتحظى بالدعم الإيراني.

والحركة تؤمن بالعمل الجهادي المسلح وتهمل كل ما عداه، ولم تشترك في أي نشاط علني للمعارضة العراقية، وتعتمد على أسلوب التجنيد والتعبئة، وتصدر عنها نشرة خبرية باسم «النبأ» وتوزع داخل إيران.

**المجاهدون العراقيون (حركة)**

أعلن عن تأسيسها في دمشق عام 1980. على يد مجموعة من الإسلاميين المهاجرين. وتذكر أنها تأسست في 11 حزيران/ يونيو 1979. تبنت الحركة قيادة السيد محمد باقر الحكيم، وكان السيد عبد العزيز الحكيم يتولى مسؤولية المكتب السياسي والأمانة العامة فيها. ومن أبرز قياداتها: محمد الحيدري، الشيخ محمد تقي المولى، والشيخ همام حمودي. تقوم الحركة على أساس الإيمان بالكفاح المسلح وسيلة لبلوغ الهدف، وقد تبنت عمليات انتحارية في بغداد. لكن سرعان ما انخرط قادتها في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وتبوأوا مناصب عالية فيه وانهى وجودها. وصدرت الحركة صحيفة «لواء الصدر».

**مجاهدو خلق**



أو «مجاهدي الشعب» منظمة سياسية وعسكرية إيرانية تأسست عام 1965، على يد محمد هانفيزاد وسعيد محسن. وتقوم على الأساس الجمع بين الإسلام (الشيعي) والماركسية، كما ساعد الخطاب السياسي لعلي شريعتي في دعم أفكار المنظمة، وبخاصة الجناح الذي استمر ملتزماً بالفكر الإسلامي. خاضت معركة ضارية ضد نظام الشاه، الذي زج بقياداتها وأعضائها في السجون ومنهم مسعود رجوي الذي أطلق سراحه قبيل الثورة الإسلامية. ساهمت المنظمة في ثورة عام 1979 للإطاحة بنظام الشاه، وكانت تؤيد قيادة الخميني تأييداً كاملاً وصوتت إلى جانب قيام الجمهورية الإسلامية، إلا أنها في الاستفتاء العام حول الدستور، أبدت تحفظها ولم تشارك في التصويت. وأصبحت بقيادة رجوي أقوى تنظيم سياسي معارض في إيران بعد الثورة. ولما رشح مسعود رجوي نفسه للانتخابات الرئاسية ألغى الخميني ترشيحه في اللحظات الأخيرة قبل الاستفتاء. مع ذلك استمرت بالعمل بوصفها تنظيماً سياسياً علنياً حتى أواخر عام 1980. ثم تحالفت مع رئيس الجمهورية آنذاك أبو الحسن بني صدر، وأيدت خلافاته مع الحزب الجمهوري، ودخلت في معركة مفتوحة ضد النظام الإسلامي. فغادر رجوي وبني صدر إيران سراً على متن طائرة عسكرية إلى فرنسا في 29 تموز/ يوليو 1981، ليؤسسا «مجلس المقاومة الوطنية» بمشاركة جهات إيرانية أخرى. لكن رجوي ابعد في آذار/ مارس 1986، فاستقر في العراق.

وابتداءً من عام 1981 شنت المنظمة حرب عصابات ضد النظام الإيراني وقد استعملها الرئيس الأسبق صدام حسين إبان الحرب مع إيران، واستقبل قادتها مسعود ومريم رجوي، فأقام لها معسكرات في مناطق مختلفة من العراق، يعد أكبرها «معسكر أشرف» في ديالى قرب الحدود الإيرانية، وكانت المنظمة تستلم من الحكومة العراقية حوالي ربع مليار دينار عراقي خلال الثمانينات، وقد تمت مضاعفة هذا المبلغ ابان التسعينات لمواجهة التضخم وتراجع قيمة العملة العراقية.

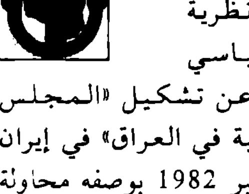
اتهمتها المعارضة العراقية بدعم نظام صدام

إبان الانتفاضة الشعبانية (آذار/ مارس 1991). وبعد الإطاحة بنظام البعث عام 2003، برزت مشكلة وجودهم على الأراضي العراقية، فطالبت الأحزاب الشيعية بالذات بإبعادهم عن الأراضي العراقية وحتى تسليمهم إلى إيران. وفي 26 كانون الأول/ ديسمبر 2011 وقع مارتن كوبلر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مع الحكومة العراقية مذكرة تفاهم لحث أعضاء المنظمة على مغادرة العراق طواعية.

### المجتمع العراقي للنهوض (حركة)

تأسست في 20 نيسان/ابريل 2003 وتدعم عودة الملكية الدستورية إلى العراق وأمينها العام عبد المحسن شلش السراي الذي اعتقلته القوات الأمريكية في آب/أغسطس 2003 بسبب انتقادات مناهضة للاحتلال عبر عنها في المؤتمر التأسيسي للحركة.

### المجلس الأعلى الإسلامي العراقي



لم يكن عند تأسيسه حزباً محكوماً إلى خطاب فكري وثقافي خاص، وإلى نظرية سياسية وبرنامج سياسي محددين، فقد أعلن عن تشكيل «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» في إيران 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 بوصفه محاولة لجمع تنظيمات العمل السياسي الشيعية تحت مسمى واحد، فهو لم يتشكل كحزب أو تنظيم وإنما كإطار جامع للإسلاميين العراقيين إلا انه عملياً تحول إلى أحد الفصائل الإسلامية التي لها خطابها وسياستها الخاصة بها. فقد أنشئ «ليكون كياناً قيادياً لإدارة الثورة الإسلامية في العراق، يستمر في تحمل مسؤولياته حتى الإطاحة بالنظام الدكتاتوري الصدامي، ثم يترك الأمر بعد ذلك للشعب العراقي في اختيار نظامه السياسي المناسب له من خلال الانتخاب الحر المباشر»[1]. وقد وضع مؤسسوه عشر مبادئ يلتزم بها المجلس في تحركه: (1) اعتماد منهج التغيير السلمي الذي يهدف إلى إقامة الحكم الإسلامي الأصيل. (2) المحافظة على استقلال العمل وسلامته من كل ألوان التبعية للقوى الأجنبية أو محاورها. (3) العمل على تحقيق الحرية والاستقلال وإقامة العدل في العراق. (4) الإيمان والالتزام برباط الأخوة بين جميع المسلمين في العراق... واحترام الأقليات الدينية الأخرى. (5) السعي في سبيل تحرك سياسي إسلامي قوي ومنسجم يعتمد على واقع الشعب المسلم في العراق... (6) الإيمان بوحدة العراق وشعبه وحكومته وإقامة علاقات حسن الجوار. (7) السعي إلى تحطيم البنية الطائفية والعنصرية. (8) الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية. (9) التحالف والعمل مع جميع القوى المخلصة في الساحة السياسية العراقية لكي يكون التغير في مصلحة الشعب العراقي. (10) العمل على بناء العراق، بعد سقوط النظام الصدامي[2].

ويتشكل من الهيئة العامة التي تضم 70 عضواً والتي تنتخب الشورى المركزية التي تضم 11 عضواً وتعتبر أعلى سلطة في المجلس، وتتولى انتخاب رئيسه. وللمجلس صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الشهادة». كان يضم أسماء بارزة مثل السيد حسين الصدر، الشيخ محمد باقر الناصري، كاظم الحائري، الشيخ مهدي الاصفي، السيد محمد تقي المدرسي،

(1) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المكتب السياسي، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: تعريف موجز (النظرية - الخصائص - الإنجازات)، ص13.

(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص176.

السيد سامي البدري، الشيخ محمد تقي المولى، الشيخ جواد الخالصي، إبراهيم الجعفري، وصدر الدين القبانجي. . .. وترأسه محمود الهاشمي في الحقبة الأولى لانطلاقته، وكان محمد باقر الحكيم يشغل منصب الناطق الرسمي باسم المجلس. إلا أن الخلافات بين أعضاء مجلس شورى المجلس أدت إلى انسحاب معظم الشخصيات البارزة في المجلس[1]. ليتولى السيد محمد باقر الحكيم رئاسته.

وقد شارك المجلس في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج كما اشترك في الترتيبات التي أنشأتها قوات الاحتلال الأمريكية. تولى رئاسة المجلس للمدة 2003-2009 السيد عبد العزيز الحكيم بعد اغتيال شقيقه أية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، وفي أعقاب وفاة السيد عبد العزيز اختير نجله عمار الحكيم رئاسة المجلس.

عقد المجلس الأعلى الدورة التاسعة له في بغداد يومي 9 و10 أيار/ مايو 2007، وفيها أسقط كلمة الثورة من اسمه. ليصبح «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي» وأعاد انتخاب السيد عبد العزيز الحكيم. وقد اعتبر المجلس هذا التغيير ضرورياً لان كلمة ثورة لم تعد ضرورية فالنظام القائم في العراق هو نظام ديمقراطي لا مكان فيه لثورة جديدة، وبعد هذا وفاة السيد عبد العزيز الحكيم نجله السيد عمار الحكيم.

## المجلس الأعلى للعشائر العراقية

تأسس في عام 1991 في سوريا من مجموعة من رؤساء وأبناء العشائر والقبائل العراقية ومن وجهاء معروفين في مناطقهم وعشائرهم. ويسعى المجلس إلى تجميع أبناء العشائر العراقية في إطار إسلامي سياسي يميزه عن الانتماءات السياسية الأخرى ويعمل على توجيه جهاد العشائر على الخط الإسلامي. ومن أبرز رموزه: حامد بزيع (الشيخ أبو خالد) من رؤساء عشيرة البدور، ومناور الحبيب (أبو طلال) من رؤساء عشيرة آل غزي. ويصدر المجلس نشرة باسم «صوت العشائر» وكان المجلس عضواً في لجنة العمل المشترك التي انبثقت عن مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد في بيروت عام 1991. قاطع المجلس مؤتمر فيينا في حزيران/يونيو 1992، وكان ضمن لجنة حوار المعارضة في صلاح الدين، ومؤتمر صلاح الدين (تشرين الأول/أكتوبر 1992)، إلا انه انسحب من المؤتمر بعد ذلك. وقد انشق عنه عدد من الأشخاص شكلوا تشكيلات عشائرية صغيرة، منها: مجلس العشائر العراقية، والعشائر العراقية المستقلة[2].

## مجلس الإعمار

مؤسسة اقتصادية مستقلة أنشئت في العراق عام 1950 بمشورة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي رأى خبراؤه أن على الحكومة إنشاء هذا المجلس لضمان تصرف سليم بعوائد النفط المتنامية. وقد روعي فيه أن يكون مستقلاً وبعيداً عن التأثر بالظروف السياسية والتغييرات الوزارية. ويتكون من ثمانية أعضاء، هم: رئيس الوزراء ووزير المالية (وهما عضوين فيه بحكم منصبيهما، ويكونان الصلة بينه وبين الحكومة)، ثلاثة خبراء يعينون لمدة خمس سنوات وكان من بين الخبراء المختارين بريطاني وأمريكي، ولما أسست وزارة الإعمار عام 1953 أصبح وزير

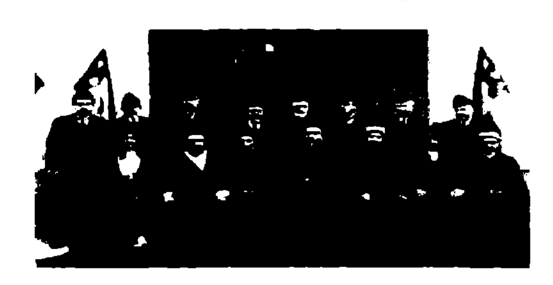
---

(1) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المكتب السياسي، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: تعريف موجز (النظرية - الخصائص - الإنجازات)، ص17-18.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص178- 179.

الإعمار عضواً في المجلس. وادمج جهاز المجلس الإداري بجهاز الخدمة المدنية ونقل إلى ملاك الوزارة التي أصبحت مسؤولة عن تنفيذ قراراته. وقد أنشأ المجلس خمس دوائر فنية هي: الري، النقل، الصناعة، الزراعة، والإسكان. وكانت له ميزانيته المستقلة والتي كانت تتكون من جميع العوائد النفطية، ولكن مع زيادة هذه الوائد بفضل اتفاقية مناصفة الأرباح عام 1952 وحاجة الحكومة المتزايدة للأموال فقد خفضت نسبة تخصيصات المجلس إلى 70% عام 1952 ثم 50% عام 1959. وقد وضع أول خططه الاقتصادية للمدة (1951-1956). والتي ركزت على القطاع الزراعي على أساس الاعتقاد بأن سياسة التنمية ينبغي أن تتجه إلى تركيز الاستثمار فيه والرهان على قدرته في قيادة النمو في المستقبل. وقد الغي المجلس بعد الإطاحة بالملكية عام 1958.

**مجلس الأعيان**



طبقا للقانون الأساسي للدولة العراقية لسنة 1924 تتكون السلطة التشريعية من مجلسي النواب والأعيان ينتخب الأول بينما يقوم الملك بتعيين أعضاء مجلس الأعيان، وبالفعل فقد عين في 7 تموز/ يوليو 1925 عشرين نائباً ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم وممن لهم ماض مجيد في خدمة الدولة والوطن[1]. ووفقا للمادة 30 من الباب الثالث في القانون الأساسي (شروط عضوية مجلس النواب):

1. أن يكون عراقياً غير مدع بجنسية أو حماية أجنبية.
2. أن لا يقل عمر النائب عن ثلاثين عاماً والعين عن أربعين عاماً.
3. أن لا يكون محكوماً عليه بالسجن عن جريمة غير سياسية أو محكوماً عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره قانوناً.
4. أن لا يكون مجنوناً أو محجوزاً عليه أو ساقطة عنه الحقوق المدنية.

وكانوا 15 عربياً وكرديين[2] وتركماني واحد ومسيحي واحد ويهودي واحد. وقد جرى التعيين بالاتفاق بين الملك ودار الاعتماد البريطاني وهم: إبراهيم الحيدري، آصف قاسم أغا، صالح باش أعيان (1874-1946)، حسن الشبوط، عبد الغني كبة، عبد اللطيف النقيب، محمد علي فاضل، أحمد الفخري، عبد الله صافي (1877- 1939)، عدي الجريان، جميل صدقي الزهاوي، مولود مخلص، فؤاد الدفتري (1862- 1927)، حسن عطية، يوسف غمانوئيل، يوسف السويدي، محمد الصدر، عبد الحسين الكليدار، قادر سعيد زادة، ومناحيم دانيال. ويعكس الجدول التالي الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المجلس طوال العهد الملكي:

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ط 7، ص343.
(2) كان من بين الكرديين شقيق الشيخ محمود الحفيد، ولكنه اضطر للاستقالة بعد ذلك لان عمره أقل من 40 سنة.

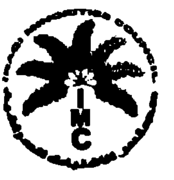
رؤساء مجلس الأعيان (1925-1958)

| ت | رئيس المجلس | مدة رئاسته |
|---|---|---|
| 1 | يوسف السويدي | 16 تموز/ يوليو 1925 - 12 حزيران/ يونيو 1929 |
| 2 | عبد الله الكيلاني (1856-1930) | وكيل من 13 حزيران/ يونيو 1929 - 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1929 |
| 3 | محمد الصدر | 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929 - 27 شباط/ فبراير 1937 |
| 4 | محمد رضا الشبيبي | من 27 شباط/ فبراير 1937- 17 آب/ أغسطس 1937 |
| 5 | محمد الصدر | 23 كانون الأول/ ديسمبر 1937- كانون الأول/ ديسمبر 1943 |
| 6 | جميل المدفعي | كانون الأول/ ديسمبر 1943 -1 كانون الأول/ ديسمبر 1944 |
| 7 | صالح باش أعيان | 2 كانون الأول/ ديسمبر 1944- 1 كانون الأول/ ديسمبر 1945 |
| 8 | نوري السعيد | 1كانون الأول/ ديسمبر 1945 -21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946 |
| 9 | صالح جبر | 17 آذار/ مارس 1947 -29 آذار/ مارس 1947 |
| 10 | نوري السعيد | 3 نيسان/ ابريل 1947- 6 كانون الثاني/ يناير 1949 |
| 11 | جميل المدفعي | 5 آذار/ مارس 1949 -29 كانون الثاني/ يناير 1953 |
| 12 | محمد الصدر | 7 شباط/ فبراير 1953- 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955 |
| 13 | جميل المدفعي | 1 كانون الثاني/ يناير 1955 -14 تموز/ يوليو 1958 |

وقد زيد عدد الأعيان طبقاً لتعديل الدستور عام 1943 ليصل إلى ربع أعضاء مجلس النواب. وتشير الوقائع إلى سيطرة شيوخ القبائل وكبار التجار والملاكين والعوائل الارستقراطية القديمة على المجلس. وقد احتفظ أكثريتهم بعضوية المجلس لأكثر من دورة، التي امتد أمدها دستوريا ثمان سنوات، وبعضهم كان يحتفظ بها وبعضوية الوزارة في الوقت نفسه، مما ولد تداخلاً وظيفياً وازدواجية في ممارسة السلطة، أدت في نهاية المطاف إلى تقوية موقع السلطة التنفيذية على مجلسي الأمة (النواب واعيان). وكان هناك ازدواج في اللجنة المخولة بالتعيين وفقاً للدستور، إذ كانت رئاسة الوزارة تشارك في توقيع قرار التعيين (الإرادة الملكية)، يغطي الممارسة الحقيقية لهذا الحق من جانب الملك، وهذا ما قاد- في ظل تغلب دور الملك على الوزارة- إلى قيام حالة غير منطقية ومنافية للروح البرلمانية. إذ أصبحت الوزارة مسؤولة عن تعيين أعضاء مجلس الأعيان باعتبار أن رئيسها يوقع إرادة التعيين، في حين أن الملك هو المسؤول الحقيقي[1].

(1) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958، ص132.

### مجلس الأقليات العراقية



تأسس عام 2006، ويضم عدداً من التنظيمات التابعة للأقليات العراقية وهي: منظمة الكرد الفيليين الأحرار، التجمع الديمقراطي المندائي، رابطة المثقفين الايزدية، تجمع الشبك الديمقراطي، المجلس الكلدو آشوري السريان القومي، الرابطة الوطنية للصابئة المندائيين، ممثل مجلس كنائس الشرق الأوسط في العراق، اللجنة المركزية لطائفة الأرمن الاثدوكس في العراق، وعدد من الشخصيات المستقلة.

وتتكون الهيئة القيادية للمجلس من كل من: حنين القدو -رئيساً (شبكي)، نزار ياسر الحيدر- نائباً للرئيس (صابئي)، المحامية بيداء سالم النجار- نائباً ثانياً (أيزدية)، بشار حربي السبتي- ناطقاً رسمياً (صابئي)، ولويس اقليمس (كلدو آشوري)، وعبد الرزاق حسين محمد (كردي فيلي) أعضاء

عقد مؤتمره الأول في بغداد خلال المدة 2-4 تموز/ يوليو 2005 تحت شعار «ضمان حقوق الأقليات في الدستور لبناء عراق ديمقراطي موحد» وناقش أوضاع الأقليات ومطالبها في الدستور.

### المجلس التأسيسي (1924)

نصت المادة التاسعة من المعاهدة العراقية - البريطانية، على أن المعاهدة تصبح نافذة العمل حالما يصادق عليها الفريقان المتعاقدان بعد قبولها من المجلس التأسيسي[1]. وبعد توقيع مجلس الوزراء العراقي على المعاهدة حاولت وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة أن تجري انتخابات المجلس التأسيسي فاستصدرت إرادة ملكية في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1922، وبوشر بانتخاب أعضائه منذ الرابع والعشرين من الشهر نفسه وفق النظام المؤقت لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، الذي كان نظاماً شبيهاً بالنظام الذي كان ينتخب وفقه أعضاء «مجلس المبعوثان» التركي. فقد اعتمد الأسلوب غير المباشر ذي الدرجتين، إذ يقوم الناخبون الأولون بانتخاب أعضاء المجلس التأسيس. وقد نصت مواد النظام على أن العراقي هو كل عثماني استوطن العراق وغير مدع بتبعية أجنبية، والناخب الأول هو كل عراقي أكمل الحادية والعشرين من العمر، فيما اشترط النظام أن يكون الناخب الثانوي قد أكمل سن الخامسة والعشرين. أما عضو المجلس التأسيسي فيجب أن لا يقل عمره عن الثلاثين سنة وان يجيد القراءة والكتابة باستثناء ممثلي العشائر.

وقد اعتبر النظام الألوية الثلاثة عشر العراقية ثلاث مناطق انتخابية، تشمل الأولى: الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل. وتشمل المنطقة الثانية ألوية الوسط: بغداد وديالى والدليم والحلة وكربلاء والكوت والديوانية. وتشمل المنطقة الانتخابية الثالثة ألوية الجنوب: المنتفك والعمارة والبصرة. ويتكون المجلس من 100 عضو مقسمين على النحو التالي: 22 عضواً يمثلون العشائر؛ 5 أعضاء يمثلون اليهود في الموصل وبغداد والبصرة؛ 5 أعضاء يمثلون المسيحيين في الموصل وبغداد والبصرة؛ ويأتي باقي أعضاء المجلس (68 عضواً) من سكان المدن والقرى على أن يكون عدد النواب بنسبة عدد ناخبيهم الأولين.

لم تجر الانتخابات بسهولة، فقد توقفت مدة من الزمن بسبب مقاطعتها، ولذلك يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: استمرت الأولى ما بين 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 وحتى النصف الثاني من كانون الثاني/ يناير 1923 عندما

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص37.

توقفت. أما المرحلة الثانية فقد استؤنفت الانتخابات فيها في 12 تموز/ يوليو وحتى انتهائها[1].

بدأ وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بالقيام بواجبه في إجراء الانتخابات، فأصدر في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1922، منشوراً إلى متصرفي الألوية دعاهم فيه إلى الاهتمام بإجراء الانتخابات وتطبيق أحكام قانون الانتخابات وطلب منهم دعوة مندوبي الأمة ومفكريها وأبناء الوطن جميعاً إلى التعاون والتعاضد والتزام السكينة والتكاتف لانتخاب من تعتمد عليهم الأمة من اللائقين لتمثيلها، كما لفت نظرهم إلى التزام خطة الحياد، وعدم المحاباة إلى أي حزب كان، وفسح المجال لأفراد الشعب للقيام بالانتخابات بكمال الحرية، وحذر بان تدخل الموظف يستوجب العقوبة الشديدة[2].

رغم ذلك فقد قرر الوطنيون حشد قواهم ودفع الجماهير نحو مقاطعة الانتخابات، وزادت حراجة موقف الحكومة مع تدخل رجال الدين الشيعة في الكاظمية والنجف وكربلاء في أمر الانتخابات، وواجهت الحكومة صعوبات حقيقية في تنفيذها، بعدما أفتى علماء الدين الشيعة بتحريم الانتخابات والتدخل فيها والمساعدة عليها فقد أصدر الشيخ محمد مهدي الخالصي أولى تلك الفتاوى، تبعه السيد أبو الحسن الاصفهاني، والميرزا حسين النائيني وغيرهم. ولما كانت الحكومة قد منعت نشر تلك الفتاوى في الصحف، فقد كتبت منها آلاف النسخ وألصقت على جدران المساجد. وعندما استقالت الوزارة النقيبية الثالثة في 19 آب/ أغسطس 1922 نالت المعارضة زخماً جديداً وخاصة الحزبين «الوطني والنهضة» اللذان كانا مندفعين كثيراً بدافع من إثبات الوجود، بعد أن سمح بإجازتهما حديثاً. وراح الحزبان يصوران استقالة الوزارة المذكورة على أنها نتيجة طبيعية لجهودهما وأصدرا منشورات حماسية يحتجان فيها على النفوذ البريطاني[3].

عندها حاول وزير الداخلية، وقد ملأه الحماس، استعمال القوة والضرب على أيدي القائلين بمقاطعتها، ولكن أعضاء مجلس الوزراء رفضوا خطته، فقدم استقالته من منصبه. وعندما قدم رئيس الوزراء استقالته، ألف عبد المحسن السعدون الوزارة في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 فأخذت على عاتقها إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي. ولتحقيق ذلك اعتمدت عدة تكتيكات، بينها محاولة التأثير على المواطنين، من خلال إشاعة إن العلماء أباحوا الاشتراك في الانتخابات، وقيدت السفر إلى العتبات المقدسة حتى لا يكذب العلماء تلك الإشاعة، فرد العلماء بتجديد الفتاوى المناهضة لإجراء الانتخابات. وأخيراً، قررت وزارة السعدون في 17 حزيران/ يونيو 1923 البدء بالانتخابات بأكثرية الأصوات، والمباشرة بها بعد عودة الملك من جولته في الألوية الجنوبية، كما قررت تأديب المعارض لها بصورة شديدة وذلك بإخراج الأجانب منهم وإحالة المواطنين منهم إلى المحاكم. وأصدرت الحكومة بياناً أوضحت فيه أنها بذلت جهوداً كبيرة لصيانة حقوق الشعب وتهيئة الظروف الملائمة للانتخابات، وحمل البيان على من أسماهم الدخلاء والغرباء وهددت بإنزال العقوبة بمن يحاول عرقلة سير الانتخابات. ونشطت الحركة المناهضة للانتخابات ولجأت وزارة عبد المحسن

(1) ((محمد مظفر الادهمي، العراق: تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني، 94-95.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص111.
(3) لطفي جعفر فرج الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص68.

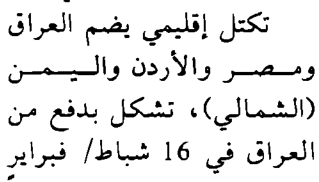
السعدون إلى استخدام سياسة الشدة والضرب على أيدي المعارضين، فنفت الشيخ الخالصي وولديه وعدداً آخر من علماء النجف .

اعتقدت الحكومة بان المقاطعة قد انتهت بنفي العلماء، فقررت المباشرة بالانتخابات، ونجحت في انتخاب المنتخبين الثانويين باستعمال أساليب الشدة والبطش، ولم يبق أمامها إلا انتخاب النواب. لكن سرعان ما تجددت الحركة المناهضة فعجزت الحكومة عن إتمام الانتخابات حتى قدمت استقالتها في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923. لتتمكن وزارة جعفر العسكري من إتمام الانتخابات وتشكيل المجلس التأسيسي.

افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في 27 آذار/ مارس 1924 بخطاب حدد فيه واجبات المجلس في: البت في المعاهدة العراقية - البريطانية؛ سن الدستور العراقي؛ سن قانون الانتخابات. وأوضح ضرورة تصديق المعاهدة من أجل حل مشاكل العراق الجوهرية. ولما أجريت الانتخابات لاختيار رئيس المجلس ونائبيه، انتخب عبد المحسن السعدون رئيسا، وياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس.

أثار تسلسل المهمات المعروضة على المجلس التأسيسي اعتراضات رجال القانون العراقيين والساسة الوطنيين لجعل عقد المعاهدة سابقاً لسنِّ الدستور وقد حددت المعاهدة إشارات لا ينبغي للدستور الذي سيُسن تجاوزها. لكن المعاهدة التي حددت جميع مبادئ الانتداب نصت في المادة الثالثة منها على أن ينظم قانون أساسي للعراق يعرض على المجلس التأسيسي العراقي على أن لا يحتوي ما يخالف نصوص هذه المعاهدة، ويعقب عبد الرحمن البزاز على ذلك «بأن القانون الأساسي العراقي والحالة هذه لن يكون نتاج إرادة الشعب الحرة المطلقة بل هو نتيجة معاهدة حددت مداها واشترطت أن يحتوي ما لا يخالفها، أي إن الدستور أصبح فرعاً من أصل المعاهدة، وكان الوضع الطبيعي والمعقول هو وضع دستور للبلاد أولاً وتكوين حكومة شرعية تقوم هي بعقد المعاهدة ليكون لها النفوذ الإلزامي الصحيح»[1]. وفي ظل تنامي المعارضة داخل المجلس للقبول بالمعاهدة العراقية البريطانية حاول المندوب السامي البريطاني هنري دوبس إقناع فيصل بحل المجلس ليتولى هو وحكومته التصديق على المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، وقد اتجه فيصل إلى اللقاء بأعضاء المجلس يوم 9 حزيران/ يونيو 1924 لإقناعهم بقبول المعاهدة. وبعد يوم اتخذ المجلس قراره بقبول المعاهدة (ينظر: المعاهدة العراقية البريطانية). وبعد ذلك باشر بمناقشة لائحة القانون الأساسي وقانون انتخاب مجلس النواب. وفي 23 تموز/ يوليو 1924 صدرت الإرادة الملكية بتمديد اجتماعات المجلس حتى الثالث من آب/ أغسطس 1924. وقد أنهى المجلس اجتماعاته قبل هذا التاريخ بيوم واحد حين عقدت الجلسة التاسعة والأربعون والأخيرة، وألقيت بعض الكلمات خلالها لرئيس وأعضاء المجلس، وتقدم رئيس الوزراء جعفر العسكري ببيان استقالة وزارته، ثم تلا الإرادة الملكية القاضية بفض المجلس التأسيسي لإتمامه أعماله.

### مجلس التعاون العربي




تكتل إقليمي يضم العراق ومصر والأردن واليمن (الشمالي)، تشكل بدفع من العراق في 16 شباط/ فبراير 1989، ليتضمن تعاوناً في المجالات

(1) ورد في: حسن العلوي، أسوار الطين: في عقدة الكويت وأيديولوجيا الضم، ص50.

الاقتصادية والإعلامية والعسكرية. إلا انه انتهى عقب غزو العراق للكويت ووقوف الرئيس المصري السابق حسني مبارك في مواجهة صدام حسين ودعمه جهود تحرير الكويت.

**المجلس الثوري الشعبي**

ينظر: اللجنة الثورية

**مجلس الحكم الانتقالي**



شكلته سلطة الاحتلال الأمريكية في تموز/ يوليو 2003، ولم يملك سوى صلاحيات استشارية لدى إدارة الحكم المدني الأمريكية في العراق. وطبقا للبيان السياسي لمجلس الحكم فانه تشكل ليقوم بمجموعة من المهمات هي: (1) توفير الأمن والاستقرار للمواطنين وتفعيل أجهزة الدولة وإعادة بنائها وتحديدا أجهزة الشرطة العراقية والجيش. (2) تصفية آثار الاستبداد السياسي والتمييز القومي والطائفي واجتثاث حزب البعث وأفكاره من المجتمع العراقي. (3) وضع الأسس لنظام ديمقراطي فيدرالي تعددي. (4) توفير الخدمات العامة. (5) إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين. (6) تطوير وتأهيل القطاع النفطي وإعادة تأهيل شركات النفط الوطنية. (7) تشكيل مؤسسة لرعاية ذوي الشهداء وتوفير التعويضات المناسبة لضحايا الاضطهاد العرقي والطائفي والإبادة الجماعية. (8) تطوير علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بما يكفل الأمن والاستقرار والمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة. (9) إيلاء اهتمام كبير لتوثيق العلاقات مع الأمم المتحدة وتطوير دورها في العملية السياسية والإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وإعادة الإعمار وإنجاز مهمات المرحلة الانتقالية[1]. وضم 25 عضواً: الشيعة (13): إبراهيم الجعفري، أحمد شياع البراك، احمد الجلبي، أياد علاوي، حميد مجيد موسى، عبد الكريم المحمداوي، عقيلة الهاشمي، موفق الربيعي، وائل عبد اللطيف، رجاء حبيب الخزاعي، عز الدين سليم، محمد بحر العلوم، وعبد العزيز الحكيم. والسنة العرب (5): عدنان الباجه جي، غازي عجيل الياور، محسن عبد الحميد، نصير كامل الجادرجي، سمير الصميدعي. والأكراد (5): جلال الطالباني، مسعود البارزاني، محمود عثمان، صلاح الدين بهاء الدين، دارا نور الدين.

ومسيحي (1): يونادم يوسف كنه. وتركماني (1): صن كول جاجوك. وقد حل المجلس بعد تشكيل الحكومة المؤقتة وبدء نفاذ قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وانخرط أعضاؤه في المجلس الوطني المؤقت..

**مجلس الحوار الوطني العراقي**

أعلن عن تأسيسه مطلع عام 2005، ويضم بالدرجة الأساس تنظيمات وشخصيات سنية منهم: الشيخ خلف العليان (الأمين العام للمجلس)، مشعان الجبوري، صالح المطلك (الناطق باسم المجلس)، حسن زيدان اللهيبي (الجبهة الوطنية لوحدة العراق)، فخري القيسي (نائب الأمين العام لهيئة الدعوة والإرشاد)، فهران الصديد (عضو)، أسامة عبد العزيز النجيفي. وفي 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أعلن عن دخوله تحالف انتخابي مع «الحزب

(1) مجلس الحكم الانتقالي العراقي، البيان السياسي، بغداد، 22 تموز/ يوليو 2003.

الإسلامي» بزعامة طارق الهاشمي و«المؤتمر العام لأهل العراق» بزعامة عدنان الدليمي. لكن يصر المطلك أن الداخلين في التوافق هم ثلاثة أشخاص فقط (خلف عليان خلف، حارث محي الدين وعبد الناصر الجنابي). في حين خاض الجناح الذي يقوده المطلك الانتخابات بتحالف مستقل تمكن من الحصول على أحد عشر مقعداً. ولم تشارك الكتلة في حكومة نوري المالكي الاولى رغم أنها شاركت في مفاوضات تشكيلها.

## مجلس الدفاع الوطني

تشكل هذا المجلس خلفاً للمجلس الوطني لقيادة الثورة الذي حل في نيسان/ ابريل 1964. وكان يضم في عضويته العسكريين فقط. وكان يتألف من رئيس الأركان ومعاونيه، وقادة الطيران والبحرية وحامية بغداد وفرق الجيش الخمسة، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد والمواصلات والتخطيط والإرشاد. وقد انحصرت مهامه بالأغراض الأمنية والدفاعية.

## مجلس السيادة

أعلن عن تشكيله في صبيحة يوم 14 تموز/ يوليو 1958، ليقوم بمهام رئاسة الدولة والحكومة الجديدة، وذلك خلافاً لرغبة أكثرية أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، الذين رغبوا في تشكيل مجلس قيادة الثورة. وقد ضم مجلس السيادة: الفريق الركن محمد نجيب الربيعي (رئيساً)، وعضوية كل من: خالد النقشبندي، محمد مهدي كبه. وقد حل المجلس عقب الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963، فيما لم يكن له خلال وجوده أية صلاحيات وكان وجوده شكليا في الوقت الذي احتكرت فيه الوزارة السلطات التشريعية والتنفيذية.

## مجلس الشورى التركماني

تأسس في عام 1995 على يد إحسان علي دوغرمجي، وأنور حسن اوغلو، وعلي دوغرمجي، وحسن أوزمان، ورياض صاري كهية، وفريد جلبي... وغيرهم. وهو يضم ثلاثة أحزاب تركمانية هي: الحزب الوطني التركماني (برئاسة مظفر ارسلان)، حزب تركمان ايلي (برئاسة رياض صاري كهية) وحركة المستقلين التركمان (برئاسة فريد جلبي). وقد انتخب تورهان كتانه أول رئيس للمجلس. وعلى ما يبدو أن الخلافات حالت دون تبلور هذا المجلس على ارض الواقع فشهد صراعات قوية بين القوى والشخصيات فيه لحيازة اكبر قدر من النفوذ على الساحة التركمانية .

## المجلس الشيعي العراقي

تأسس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 بمبادرة من السيد عبد المجيد الخوئي، وقد شكلت لجنة تحضيرية له ضمت كلا من: إبراهيم بحر العلوم، الشيخ إبراهيم النصيراوي، أكرم الحكيم، عادل عبد المهدي، عبد المجيد الحوني، علاء الجوادي، غانم جواد، ومحمد عبد الجبار.

ولأجل تأسيسه عقد اجتماع تداولي في مؤسسة الإمام الخوئي بلندن، وقد قدمت ورقة لخصت أهداف المجلس[1]:

1. حفظ الكيان الشيعي وتأمين حقوق أبنائه في العراق على الصعيد الحضاري والاجتماعي والاقتصادي والإنساني والثقافي والديني، وإبراز أهمية دور المرجعية الدينية مع

(1) وحيد عبد المجيد وآخرون، عبد المجيد الخوئي: الرؤيا والنهج، ص60-61.

التأكيد على الانتماء الإسلامي العام واعتباره مرتكزا للحراك الشيعي في التكامل مع باقي أبناء الوطن من خلال نهج التقريب بين المذاهب.

2. التأكيد على ضرورة التعايش السلمي بين أبناء العراق من القوميات والأعراق والأديان والمذاهب المختلفة.
3. السعي في سبيل إيجاد أفضل العلاقات الايجابية الحسنة مع الأطراف الأخرى على الصعيد الوطني والقومي والإسلامي والعالمي.
4. التأكيد على ضرورة نبذ العنف واستخدام القوة والسلاح لتحقيق المقاصد وضرورة الإيمان بالحوار والتفاهم السلمي.
5. العمل على إبراز الصورة المشرقة والايجابية للكيان الشيعي ودوره الفاعل تاريخيا وحاضراً ومستقبلاً في بناء الوطن.
6. العمل على تشجيع الأطراف الأخرى في البلد لتنمية الكيان الخاص بهم ودعوتهم إلى الحوار العام بالأعمال النافعة لمصلحة الوطن.
7. تنمية وعي الفرد والمجتمع بالثقافة الإسلامية الصحيحة عبر الوسائل التعليمية والتربوية والإعلامية المختلفة.
8. رفع المستوى الحياتي والنفسي للفرد والمجتمع وتأهيله للقيام بالأعمال النافعة بما يتضمنه ذلك من إعداد الكوادر المتخصصة في مجالاتها.

## المجلس العام للكرد الفيليين

تأسس في مدينة ليل بفرنسا في كانون الثاني/يناير 2003 بوصفه أول منظمة ديمقراطية مستقلة ذات أهداف سياسية وتركز عملها في الدفاع عن قضايا الكرد الفيليين. وفي الاجتماع الذي عقد في العاصمة الدانماركية كوبنهاكن أوائل شهر أيار/مايو 2004 بحضور أعضاء المكتب العام ومندوبين من المنظمات الفيلية ومندوبين من المنظمات الفيلية العاملة في إطار المجلس من السويد، ألمانيا، الدانمارك، هولندا والعراق. وفيه تم إقرار تعديل برنامج المجلس ونظامه الداخلي[1]. ويهدف المجلس إلى «العمل مع جميع الأطراف الوطنية العراقية والكردية العاملة على بناء دولة ديمقراطية برلمانية تحترم خيار الشعب الكردي في الفيدرالية وتضمن حقوقه القومية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير».

وفي 16 حزيران/يونيو 2003 وجه المجلس رسالة إلى بول بريمر ليؤكد المجلس استعداده للمشاركة في جهود إعادة الإعمار. ثم تبعتها رسالة أخرى تطالبه بإعادة الحقوق المغتصبة للكرد الفيليين .

## المجلس العراقي الحر

تأسس في 10 شباط/فبراير 1991. بمبادرة من سعد صالح جبر. وعقد المؤتمر التأسيسي في لندن بمنزل صادق العطية. وفيه تم انتخاب جبر رئيساً. وقد أعلن المجلس عن أهدافه ومنها: (1) الإطاحة بنظام صدام حسين؛ (2) الالتزام بالحكم الديمقراطي والدستوري. والتعددية السياسية والاقتصاد الحر؛ (3) الالتزام بمنح الأكراد حق تقرير المصير ضمن عراق فيدرالي.

ومن بين الشخصيات التي انضمت للمجلس حسين الصدر (وانتخب مرشداً أعلى للمجلس)، فخري شهاب، وعبد الوهاب الأمين. وحازم الشعلان، سامي عزارة آل معجون، اللواء الركن كمال مصطفى، شفيق قزاز، عبد الرزاق إبراهيم علي، العميد عزيز أحمد السامرائي،

(1) (www.fkgc.com).

فرياد حويزي، رياض الياور، مالك الياسري، جمال علمدار، سامي فرج علي، خالد التميمي، علي العطية، شيركو عابد، عبد الحليم الرهيمي، محمد عبد الجبار، عبد الأمير علوان، عبد القادر ممدوح البريفكاني، جرجيس فتح الله، وعبد العزيز المصري[1]. طالب المجلس بمقعد له في لجنة العمل المشترك المنبثقة عن «مؤتمر دمشق» عام 1990. لكن سرعان ما دب الخلاف بين أعضائه، وفي 4 شباط/ فبراير 1992 أصدر صادق العطية بياناً موقعاً من قبل من دعاهم بـ «القيادة المؤقتة للمجلس العراقي الحر» تم بموجبه طرد سعد صالح جبر، لكن الأخير أحبط محاولة إقصائه من المجلس. وشكل العطية منظمة منافسة أسماها «المجلس العراقي الحر: الهيئة التأسيسية». كما انسحب السيد حسين الصدر ثم تلاه آخرون. وقد تلاشى وجود المجلسين تدريجياً. وجدير بالذكر أن جناح العطية في المجلس قد شارك في «مؤتمر فيينا» 1992، في حين شاركت مجموعة سعد صالح جبر في التحضير لـ«مؤتمر صلاح الدين» 1992، وشارك العطية في مؤتمر صلاح الدين فيما قاطعته مجموعة جبر.

**مجلس العشائر العراقية**

ينظر: المجلس الأعلى للعشائر العراقية

**مجلس العلماء للثورة الإسلامية في العراق**

تأسس أواخر نيسان/ ابريل 1980 عقب إعدام السيد محمد باقر الصدر. وترأسه السيد مرتضى العسكري وضم في عضويته: داود العطار، السيد محمد مهدي الحكيم، الشيخ محمد مهدي الاصفي، والشيخ محمد علي التسخيري. لم يستمر المجلس سوى أشهر قليلة لأسباب تتعلق بالبناء الداخلي والتأثيرات الخارجية، لاسيما تعقيدات الساحة الإيرانية والتي كان بعض أطرافها لا يرحب بعمل يرأسه السيد مرتضى العسكري، وأحد أعضاءه السيد مهدي الحكيم[2].

**المجلس القومي الكلداني**




تأسس في أواخر نيسان/ ابريل 2002 من مجموعة من الكلدان العراقيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول انه منظمة سياسية، تهدف إلى خدمة الكلدان العراقيين في داخل وخارج العراق. ويمكن اعتباره كتنظيم مقابل للحركة الديمقراطية الآشورية التي تدعي تمثيل الكلدان والآشوريين إلى جانب «الاتحاد الديمقراطي الكلداني» الذي يقوده أبلحد افرام. أما المجلس القومي الكلداني فأمينه العام غسان شذايا.

**المجلس الوطني الموحد للمقاومة العراقية**

أعلن عن تأسيسه في بيان نشره موقع البصرة على الشبكة العالمية في أواخر آذار/ مارس 2004 وتضمن البرنامج السياسي للمجلس الذي برزت فيه النقاط الرئيسة التالية: (1) رفض مطلق وشامل لمنطق الاحتلال وأدواته وعناصره وكل ما ينتج عنه من هياكل وعناوين وهيئات "عميلة" و"خائنة" للشعب. (2) استمرار "المقاومة" بكل أشكالها المسلحة والتعبئة الجماهيرية والمظاهرات والاحتجاجات ومقاطعة الاحتلال وهياكله بكل الوسائل الممكنة.. حتى رحيل آخر جندي عن ارض

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص210.
(2) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص330.

العراق[1]. لكنه لم يظهر منذ ذلك الحين عمل فعلي للمجلس أو قياداته الفاعلة.

**المجلس الوطني لقيادة الثورة**

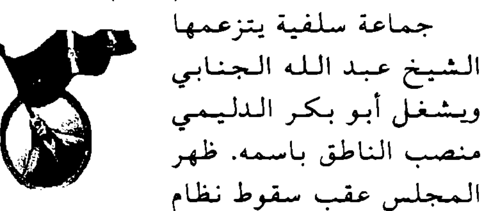
شكله الانقلابيون من البعثيين وحلفائهم من العسكر بعد الإطاحة بعد الكريم قاسم في نيسان/أبريل 1963 ليكون قلب السلطة الفعلية للنظام الجديد، وكان المجلس يملك صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، فله الحق في إصدار القوانين وتعيين الوزراء وإقالتهم، كما يتصرف كقيادة عليا للقوات المسلحة. وقيادة الشرطة والحرس القومي التابع للبعث، وفي الأشراف العام على شؤون الجمهورية بما فيها المتعلق بالاستخبارات العسكرية والأمن. يتكون المجلس من 18 عضواً، معظمهم من البعثيين. وضم كلاً من: علي صالح السعدي، حازم جواد، طالب شبيب، حمدي عبد المجيد، كريم شنتاف، محسن الشيخ راضي، حميد خلخال، هاني الفكيكي، الفريق الركن صالح مهدي عماش، عبد الستار عبد اللطيف، العقيد الركن خالد مكي الهاشمي، العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت، أنور عبد القادر الحديثي، أمير اللواء الركن طاهر يحيى، الزعيم الجوي الركن حردان التكريتي، الزعيم الركن أحمد حسن البكر، المشير الركن عبد السلام عارف، الزعيم الركن عبد الغني الراوي.

شهد المجلس تغيرات عديدة استدعتها ملابسات الأحداث التي عصفت بالعراق وطالت الطغمة الحاكمة وتصارعها على السلطة، كان أخرها حل المجلس وفق القانون 61 لعام 1964 (22 نيسان/ابريل)، وانتقلت الصلاحيات التشريعية التي كان يمارسها إلى مجلس الوزراء. أما السياسة الدفاعية والإشراف على الأمن الداخلي فقد أصبحا من اختصاص جهاز جديد، عسكري أساساً، هو «مجلس الدفاع الوطني»[2].

**المجلس الوطني لوحدة وبناء العراق**

ينظر: أيهم السامرائي

**مجلس شورى المجاهدين (2003)**



جماعة سلفية يتزعمها الشيخ عبد الله الجنابي ويشغل أبو بكر الدليمي منصب الناطق باسمه. ظهر المجلس عقب سقوط نظام صدام حسين ومقره في الفلوجة. لكن لم يظهر نشاط المجلس بعد ذلك.

**مجلس شورى المجاهدين (2006)**

تجمع لعدد من الجماعات المسلحة السنية تأسس في 15 كانون الثاني/يناير 2006، واختير أبو عمر عبد الله رشيد البغدادي أميراً للمجلس، وأبو سعد الدليمي ناطقاً رسمياً باسمه. ويضم المجلس: «تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»، «سرايا أنصار التوحيد»، «سرايا الجهاد الإسلامي»، «سرايا الغرباء»، «كتائب الأهوال»، وانضم بعد أسبوعين من هذا التاريخ «جيش أهل السنة والجماعة»[3]. وقد تبنى التنظيم عدداً من العمليات التي استهدفت القوات الأمريكية والشرطة العراقية والأجانب. منها قتل أربعة دبلوماسيين روس (حزيران/يونيو 2006). وفي 29 أيلول/سبتمبر 2006 أعلنت مصادر أمنية اعتقال أمير المجلس محمود يحيى

(1) شبكة البصرة، المقاومة العراقية تعلن برنامجها السياسي: حكومة انتقالية لمدة عامين بعد طرد الاحتلال.
(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص319-323.
(3) (www.ar.wikipedia.org).

حسين (أبو حذيفة) ومساعده محمود محمد سامي (أبو عبد الرحمن) في الموصل.

وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 أعلن المجلس في شريط فيديوي بث على شبكة الانترنيت ما أسماه «دولة العراق الإسلامية» وذلك رداً على إقرار مجلس النواب العراقي قانون تشكيل الأقاليم. ودعا ممثل التحالف من أسماهم المجاهدين وعلماء العراق وشيوخ العشائر وعامة أهل السنة إلى بيعة أمير المؤمنين أبو عمر البغدادي. وأشار إلى أن الدولة الجديدة ستضم: بغداد، الأنبار، ديالى، كركوك، صلاح الدين، نينوى، وأجزاء من محافظتي بابل وواسط[1]. ورغم أن بعض التنظيمات السياسية السنية «هيئة علماء المسلمين» قد أعلنت رفضها لهذا الإعلان، إلا انه يكشف ما تحدثت عنه تقارير استخبارية من نية الجماعات المسلحة إعلان سيادتها على «المثلث السني» وخلق إمارة شبيهة بإمارة طالبان في أفغانستان. وبعد أربعة أيام أعلن المجلس عن انضمام الرمادي للدولة التي أعلنها ونشر صورا لمسلحين يجوبون شوارع المدينة ويرفعون شعار المجلس.

وطالب المجلس عشائر دولته المزعومة بمبايعة أميرها (البغدادي)، إلا إن تلك العشائر رفضت ذلك، وبادرت بعضها إلى الاصطفاف مع الحكومة العراقية وتلمس عونها والدعم الأمريكي في مواجهة المجلس الذي اعتبرته واجهة متطرفة لتنظيم القاعدة.

وفي 1 آذار/مارس 2007 تبنت «دولة العراق الإسلامية» خطف أربعة عشر شرطياً في ديالى، وهددت بإعدامهم خلال أربع وعشرين ساعة إذا لم يتم تسليم الضباط المتهمين باغتصاب صابرين الجنابي[2] وإطلاق سراح جميع النساء المعتقلات. وقد عثر على جثث احد عشر شرطياً في اليوم التالي. وفي 20 آذار/مارس 2007 أعلنت السلطات العراقية قتل وزيري الحربية والنفط في دولة العراق الإسلامية محمد هادي جاسم ومحمد خميس العلواني.

وخلال شهر آذار/مارس تفاقمت الخلافات بين المجلس والعشائر والجماعات المسلحة العراقية التي رفضت الانصياع لدولة المجلس ورفضت تبني منهجه في القتال. ولعل أبرز حدثين في هذا الشهر كانا محاولة اغتيال نائب رئيس الوزراء سلام الزوبعي واغتيال حارث ظاهر الضاري نجل أحد شيوخ عشائر زوبع وأحد قياديي «الجيش الإسلامي في العراق». وفي إطار شمول حرب المجلس القوى السنية المشاركة في العملية السياسية، استهدفت سيارة مفخخة مقر قناة بغداد الفضائية التابعة للحزب الإسلامي في 5 نيسان/ ابريل 2007 وهو أمر استنكرته التنظيمات السياسية والمسلحة السنية وبخاصة تلك المقربة من الحزب الإسلامي وهيئة علماء المسلمين. ثم توالت الضربات الموجعة التي تلقاها التنظيم حتى تراجع دوره بعد عام 2008.

### مجلس شيوخ العشائر المركزي

تأسس في عام 2003، أمينه العام الشيخ منصور عبد المحسن الاسدي، مقره في مدينة النجف الأشرف، وله فرع في كربلاء.

---

(1) 15/10/2006.

(2) تضاربت الأقوال حول قضية صابرين الجنابي التي ادعت عبر شاشة قناة الجزيرة الفضائية أن ضباطاً عراقيين قاموا باغتصابها وهو أمر نفته الحكومة بشدة، واعتبرت أن دعواها ذات خلفية سياسية. وقد قام رئيس الوزراء نوري المالكي بتكريم الضباط المتهمين بعد اطلاعه على نتائج تحقيق وتقرير طبي أصدرته مستشفى ابن النفيس في العراق.

## مجلس شيوخ عشائر وأعيان محافظة النجف

تأسس المجلس في 18 تموز/يوليو 2003، وأمينه العام السيد محمود محمد رضا الصافي. وطبقا لبنود الميثاق الوطني للمجلس فانه يعمل على: (1) الأخذ بالنص الصريح في الدستور على أن دين الدولة الرسمي الإسلام. (2) والأخذ بنص الدستور على إن العراق جزء من الأمة العربية. (3) إن أعضاء المجلس مستقلون تماماً ولا يؤمنون بالتحزب. (4) تمول مصروفات المجلس من تبرعات واشتراكات الأعضاء. (5) يلتزم أعضاء المجلس بولائهم للعراق الموحد وشعارهم الدين لله والوطن للجميع. (6) التمسك بوحدة العراق. (7) مطالبة الهيئة المكلفة بوضع الدستور الدائم بالوقوف على رأي المرجعية الدينية العليا.. (8) النص في الدستور على ضمان حرية الأديان والمذاهب والطوائف وتمكينها من ممارسة طقوسها وعاداتها وشعائرها الدينية. (9) جمع الصفوف ونبذ ومحاربة الطائفية والتعصب المذهبي. (10) الالتزام برأي المرجعية العليا بشأن إنهاء احتلال العراق واستعادة سيادته واستقلاله.. (11) إن المرأة تشكل أساساً هاماً في تربية وتكوين المجتمع على أسس سليمة..[عليه] فانه يولي اهتماماً أساسياً ويعمل جاهداً على الأخذ بيدها وإحلالها في المكانة اللائقة بها. (12) التمسك بحق العراقيين في ممارسة الديمقراطية. كما يؤكد على مجموعة من المطالب الخاصة بمحافظة النجف الأشرف.

ويضم معظم شيوخ وأعيان مدينة النجف من «المشاهدة» ومنهم شمخي جبر فنجان الجبوري، فاضل أحمد أبو صبيع، صبحي جابر أبو كلل، خالد عبد علي كاظم آل شبل، مسلم مغيض سعد راضي، طالب نجف حساني الغراوي، علي هادي منصور العصيبي، عدنان جبر شربة، عدنان عبد المهدي شلال التميمي، عبد الرضا سعد عباس دوش، كريم عبود أبو غنيم، السيد باقر جريو، عبد الرضا مجبل الرماحي، علي عبد الرزاق شمسة، رحيم السيد سلمان، حسن عمار جبرين...

ويبدو أن المجلس كان نشيطا منذ تأسيسه، فقد شكل عقب سقوط النظام قوة عرفت بـ «قوة حماية الصحن الشريف» من أبناء العشائر النجفية، تحولت في ما بعد إلى جهاز الشرطة. وساهم المجلس في إطلاق عدد من المبادرات لحل النزاع بين مكتب الشهيد الصدر والقوات متعددة الجنسيات[1].

## مجلس قيادة الثورة



أعلى سلطة في العراق بين عامي (1968-2003). وطبقاً للدستور المؤقت لعام 1968 فالمجلس هو «الجهاز الثوري الذي قاد جماهير الشعب والقوات المسلحة». وهو «أعلى سلطة في الدولة» ويمارس سلطات كافة السلطات التنفيذية والتشريعية في العراق[2]. وقد بدأ المجلس عمله في 30 تموز/ يوليو 1968 وكان يضم خمسة أشخاص، زيدوا إلى 15 عضواً في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، وخفضوا إلى 9 أعضاء عام 1973، و 6 أعضاء عام 1974،

(1) مجلس شيوخ عشائر وأعيان محافظة النجف الأشرف، بنود الميثاق الوطني لمجلس شيوخ عشائر وأعيان محافظة النجف الأشرف، تموز /يوليو 2004.
(2) قانون مجلس قيادة الثورة، الباب الرابع، الفصل الأول.

و5 أعضاء عام 1977. و 16 عضواً في آب/ أغسطس 1979، ونقصوا إلى 9 في حزيران/ يونيو 1982 (بينهم مسيحي واحد وكرديان وخمسة شيعة و خمسة من السنة العرب)، وعند سقوط حكم البعث عام 2003 بلغ عدد أعضاءه 18 عضواً. (ينظر الجدول):

**أعضاء مجلس قيادة الثورة 1968-2001**

| السنة | العدد | السنة | الشيعة | الأكراد | المسيحيون |
|---|---|---|---|---|---|
| تموز/ يوليو 1968 | 5 | 5 | 0 | 0 | 0 |
| تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 | 15 | 14 | 0 | 1 | 0 |
| 1973 | 9 | - | - | - | - |
| كانون الثاني/ يناير 1974 | 6 | - | - | - | - |
| 1977 | 5 | - | - | - | - |
| آب / أغسطس 1979 | 16 | 9 | 4 | 2 | 1 |
| حزيران/ يونيو 1982 | 9 | 5 | 2 | 1 | 1 |
| أيار/ مايو 2001 | 18 | 16 | 2 | 0 | 0 |

وقد ضم مجلس قيادة الثورة (2001-2003) كلا من: صدام حسين (رئيساً)، عزت إبراهيم الدوري (نائب رئيس المجلس)، قصي صدام حسين (مسؤول تنظيمات القوات المسلحة)، عبد الباقي السعدون (مسؤول تنظيمات بغداد الكرخ) عزيز صالح نومان (مسؤول تنظيمات بغداد الرصافة)، عكلة عبد صكر (مسؤول تنظيمات محافظة العمارة)، عادل عبد الله مهدي(مسؤول تنظيمات محافظتي الناصرية والسماوة)، غازي حمود العبيدي (مسؤول تنظيمات محافظة الكوت)، فاضل محمود غريب (مسؤول تنظيمات محافظتي الحلة وكربلاء)، لطيف نصيف جاسم (نائب أمين سر المكتب العسكري) مزبان خضر هادي (أمين سر المكتب الفلاحي)، محمد زمام عبد الرزاق (مسؤول تنظيمات محافظتي الموصل وكركوك)، محسن خضر الخفاجي (مسؤول تنظيمات محافظتي النجف والديوانية)، هدى صالح مهدي عماش (مسؤولة مكتب الطلبة والشباب المركزي أمينة سر المكتب المهني)، يحيى عبد الله العبودي (مسؤول تنظيمات محافظة البصرة)، رشيد طعان كاظم (مسؤول تنظيمات محافظة الأنبار) سمير عبد العزيز النجم (مسؤول تنظيمات محافظة ديالى)، علي حسن المجيد (مسؤول تنظيمات محافظة تكريت ومسؤول المكتب العمالي المركزي لحزب البعث)

مع ذلك فقد اتصفت قيادة البعث بالجمود حتى عام 2001، ولم يشهد مجلس قيادة الثورة دخول دماء جديدة، وكان أكثر من 60% من اعضاءه ممن انخرطوا في الحزب خلال الخمسينات والستينات. أما الثلث الباقي فانه كان من الوجوه المألوفة طوال السبعينات وما بعدها. وحتى عندما جرت انتخابات جديدة لقيادة الحزب في أيار/ مايو 2001، فانه عكس ارتقاء شابين هما: قصي صدام حسين وهدى صالح عماش، والأول هو نجل الرئيس العراقي، أما هدى فهي ابنة وزير الدفاع الأسبق، وعضو القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي. حل المجلس

بقرار من بول بريمر بعد أن تلاشت سلطة البعث عام 2003.

### مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق

ينظر: مصطفى البارزاني

### مجموعة الإنقاذ الوطنية

ينظر: التجمع الوطني العراقي

### مجموعة اللفيف

ينظر: عزيز الحاج علي حيدر

### محافظ

موظف حكومي كبير يعين بوصفه كبير إداريي منطقة محلية (محافظة). وقد ابتدع نابليون بونابرت هذه المنصب لأول مرة عام 1800 ووضع حدوداً للإدارات المحلية الـ 81 التي أنشأتها حكومة الثورة. وبعد توحيد ايطاليا عام 1870 تم تعيين محافظين في كل المناطق الايطالية لكن اختلفت الصلاحيات والسلطات التي منحت لهم عن مثيلاتها في فرنسا. وفي العراق فان قانون المحافظات رقم (159) لسنة 1969 ألغى الألوية التي كان يقسم عليها العراق إدارياً واوجد بدلها المحافظات، ووضع على رأسها محافظ بدلاً من متصرف في نظام الألوية. وعبر التاريخ الإداري تغيرت أوضاع المحافظين والجهات التي يرتبطون بها، فقد ارتبطوا أول الأمر بوزارة الحكم المحلي، ولما ألغيت تم ربطهم بوزارة الداخلية. وبعد عام 2005 أصبح المحافظ ينتخب من قبل أعضاء مجلس المحافظة، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيينه. وحدد قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 حدود صلاحيات المحافظ. التي تتصل بإعداد الموازنة المحلية، وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس المحافظة، وتنفيذ السياسات العامة من قبل الحكومة الاتحادية، والإشراف على سير المرافق العامة في المحافظة، وتمثيل المحافظة في المؤتمرات والندوات والمحافل التي يدعى إليها والمتعلقة بشؤون المحافظة،استحداث الجامعات والكليات والمعاهد بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإصدار أوامر تعيين الموظفين المحليين ممن هم في الدرجة الخامسة فما دون وتثبيت الموظفين المحليين ممن هم في الدرجة الرابعة فما فوق، واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية للمدراء العامين والموظفين العامين في المحافظة بمصادقة المجلس بالأغلبية البسيطة، كما أن له أن يأمر مدير الشرطة بإجراء التحقيق في الجرائم التي تقع ضمن حدود المحافظة الإدارية وفقا للقانون، واستحداث وإلغاء مراكز الشرطة، وله سلطة مباشرة على الأجهزة المحلية والطلب من وزير الداخلية الاتحادي قوة إضافية في حال عدم قدرة الأجهزة المحلية على أداء مهامها الأمنية، وأخيرا، فان للمحافظ الحق في الاعتراض على قرارات مجلس المحافظة إذا كانت مخالفة للدستور أو لم تكن ضمن اختصاصات المجلس أو كانت مخالفة للخطة العامة للحكومة الاتحادية أو للموازنة.

### المحافظين (حزب)

يعد من الناحية السياسية والتنظيمية من الأحزاب الصغيرة في كردستان تأسس 14 أيلول/ سبتمبر 1991 في أربيل عندما عقد مؤتمره الأول، وكان أعضاء الحزب، قيادة وقواعد يتعاونون مع نظام صدام حسين قبل انتفاضة آذار/مارس 1991، تولى رئاسة الحزب منذ تأسيسه عمر أغا السورجي[1] ومن رموزه:

(1) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص420.

خورشيد شوكت (السكرتير العام)، فرياد حسن، ونجاة عمر السورجي. وله محطة تلفزيونية في اربيل[1]. ويرى الحزب أن ولاية الموصل هي مساحة كردستان الحقيقية، وتحول الى المعارضة عام 1994 «الحزب الديمقراطي الكردستاني» حيث جرت مداهمة مقراته في مدينة السليمانية وباتت منطقة دشتي حرير مركز ثقل لنشاطاته. ويستلم الحزب تخصيصات مالية رسمية من حكومة الإقليم وفق قانون دعم الأحزاب الصغيرة والمنظمات السياسية. شعاره «الاستقلال- حقوق الإنسان- الديمقراطية». ومن أهدافه المعلنة، توحيد صفوف الشعوب التي تسكن كردستان، بناء اقتصاد قوي ومتين، الحريات العامة، تصنيع محافظات الإقليم، إنشاء منظمات المجتمع المدني المستقلة، وحقوق المرأة والسلام. يمتلك الحزب في الوقت الحاضر علاقات طيبة مع الأحزاب الكردية وأقام تحالفا بعد أحداث 31 آب/ أغسطس 1996 مع «الحزب الاشتراكي» و«حزب كادحي كردستان» و«الاتحاد الوطني الكردستاني». وتشكل عشيرة السورجية قاعدته الشعبية لكنه لم يتمكن من الحصول على الأصوات الكافية للدخول إلى برلمان الإقليم في الانتخابات الأخيرة. يصدر الحزب جريدة مركزية باسم «باريكاران» أي المحافظين والتي صدر عددها الأول في 18 شباط/ فبراير 1992 وما تزال تصدر حتى الآن. كما أنه يصدر جريدة سياسية عامة باللغة الكردية هي «سه ربه خويى» أي الاستقلال وظهر عددها الأول في 27 نيسان/ ابريل 1996[2].

## محسن أبو طبيخ (1876-1961)



أحد أكبر قادة الثورة العراقية الكبرى ومن مشايخ الفرات. ولد في بلدة (الخرم) التي تعرف الآن باسم غماس[3] في محافظة القادسية عام 1876، أصبح عميداً لأسرة آل أبو طبيخ في منطقة الشطين بعد وفاة والده وأخيه الأكبر السيد محمود. وإبان الاحتلال البريطاني للعراق شارك مع أفراد عشيرته إلى جانب الجيش التركي ومجموعات المجاهدين في قتال البريطانيين في الشعيبة حتى أصيب بجرح بليغ.

لعب دوراً مهماً في الإعداد للثورة العراقية الكبرى عام 1920، فشارك في أولى اجتماعات التحضير للثورة، ثم استضاف اجتماع شيوخ عشائر الشامية والمشخاب وأبو صخير لمناقشة خطط التحرك المالي والعسكري[4]. ولما شكل الثوار حكومة في كربلاء عين متصرفاً فيها في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1920. وبعد نجاح البريطانيين في قمع الثورة هرب إلى أبو صخير، ومنها إلى الحجاز لاجئاً عند الشريف حسين. عاد إلى العراق في 12 أيلول/ سبتمبر 1921 بعد تتويج الملك فيصل، لكن الحكومة العراقية أبعدته بسبب مواقفه المناوئة لها وللبريطانيين عام 1922 في الأحداث التي رافقت انتخابات «المجلس التأسيسي» الذي اصطدم بمعارضة علماء الدين الشيعة ممن أفتوا بحرمة الانتخابات. فقد رفض أبو طبيخ دعوة الملك فيصل لإجراء الانتخابات مؤثرا الانصياع لأوامر المرجعية الدينية وبخاصة الشيخ مهدي

---

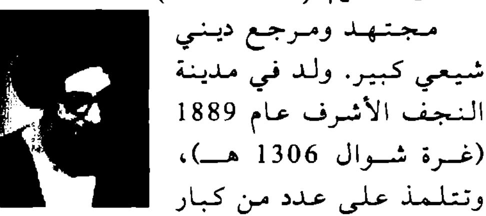
(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص246.
(2) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص420-421.
(3) عز الدين عبد الرسول المدني، محسن أبو طبيخ ودوره في الحركة الوطنية حتى عام 1958، ص9.
(4) المصدر السابق، ص39-40.

الخالصي، لذا طلب إليه الملك فيصل مغادرة البلاد، وعندها قرر أبو طبيخ السفر إلى سوريا في أواسط حزيران/ يونيو 1922، وعلى اثر المظاهرة التي نظمت لتوديعه تمكنت الشرطة من خطفه وأركبته القطار قبل أن تتحول المظاهرة إلى ما هو أكبر[1]. وعاد إلى العراق في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1923 بعد خمسة أشهر قضاها في منفاه في إيران.

اختير نائباً في المجلس التأسيسي في أول مجلس نيابي بالعراق، ولم يتم انتخابه حتى الدورة التاسعة. ساهم في تأسيس «حزب التقدم» عام 1925 ثم «حزب الإخاء الوطني» إذ انتخب عضواً في الهيئة الإدارية. كما انضم إلى «حزب الاتحاد الدستوري» واستقال منه عام 1953.

لعب دوراً مهماً في «مؤتمر الصليخ» الذي عقد في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1934 في داري رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان بالتناوب المناوئ لحكومتي علي جودت الأيوبي وجميل المدفعي إذ كان له الدور الأكبر في إثارة عشائر الفرات الأوسط ضد الوزارتين تمهيداً لإسقاطهما، فكان حليفاً وفياً لياسين الهاشمي. وقد برر موقفه هذا بقوله «ظن البعض أن معارضتنا للوزارة الأيوبية وقيامنا عليها ما هو إلا خدمة لشخص معين أو أشخاص أو بدوافع حزبية صرفة، وإننا كنا محرضين من قبل أناس آخرين ولكن هذا الظن كان آثما على أهله، وكان منبعثا عن أوهام خيالية بعيدة كل البعد عن الحقيقة»[2]. وذكر مساوئ الوزارة ومطالبته بإسقاطها. وقد اعتقل إبان وزارة حكمت سليمان التي جاءت عقب انقلاب بكر صدقي الذي أطاح بوزارة الهاشمي عام 1936. كما تعرض آنذاك لتهديدات جدية بالقتل. عين في «مجلس الأعيان» في الأربعينات حتى الإطاحة بالملكية. وفي العهد الجمهوري اعتزل السياسة حتى توفي في 5 أيار/مايو 1961 عن عمر يناهز الخامسة والثمانين عاما[3].

## محسن الحكيم (1889–1970)





مجتهد ومرجع ديني شيعي كبير. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1889 (غرة شوال 1306 هـ)، وتتلمذ على عدد من كبار مراجع الدين في الحوزة العلمية النجفية، كالشيخ محمد كاظم الخراساني، والشيخ ضياء الدين العراقي، والشيخ حسين النائيني. بدأ حياته الجهادية عام 1914 إذ اشترك في التحرك المناهض للاحتلال البريطاني مقاتلا في معارك الشعيبة.

في سنة 1337 هـ/ 1919 أجيز بالاجتهاد في العلوم الدينية واستنباط الأحكام الفقهية. وفي عام 1932 سافر إلى جبل عامل، وبعد عودته عام 1933 عاد إلى التدريس في النجف الأشرف[4]. تولى المرجعية بعد وفاة آية الله الميرزا النائيني، وعند وفاة الإمام السيد أبو الحسن الاصفهاني عام 1945 أصبحت الزعامة الدينية منقسمة بينه وبين الأمام السيد آغا حسين الطباطبائي البروجردي (1875-1960) وبعد وفاة الأخير بات الحكيم أشهر علماء الإمامية. امتدت زعامته الدينية إلى خارج العراق. بذل

(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الرابع، ج6، ص219.
(2) محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال، ص35.
(3) أحمد كامل أبو طبيخ، السيد محسن أبو طبيخ: سيرة وتاريخ.
(4) عدنان إبراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم 1889-1970: دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه وآراءه السياسية والإصلاحية وأثرها على المجتمع والدولة في العراق، ص23.

جهودا كبيرة لإصلاح الحوزة العلمية وتوسيع قاعدتها وتكثيف أنشطتها وإبراز دورها في حركة المجتمع العراقي خصوصا والإسلامي عموماً[1]، فعمل على زيادة عدد طلبة الحوزة العلمية، حتى بلغ 7000 طالب، كما بادر إلى فتح حوزات علمية خارج النجف الأشرف، فضلا عن محاولته تحديث مناهجها وإضافة مواد دينية وعلمية معاصرة، مثل علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة. من جهة أخرى، عمل على توسيع شبكة وكلائه في عموم العراق وامتدت الشبكة إلى أكثر من 15 بلداً[2].

«كان الحكيم يؤمن بالولاية المحددة للفقيه والتي تسمى (عدم استقلال غير المعصوم بالتصرف) وهي درجة أضعف من الولاية الثابتة». لكنه كان يؤيد إقامة حكومة إسلامية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية، من دون أن يُبد طموحاً في اكتساب رجل الدين للسلطة السياسية[3].

عرف بمواقفه المتشددة إزاء الحكومة الملكية، ففي عام 1949 رفض لقاء الملك فيصل الثاني احتجاجاً على عدم تنفيذ مطالب شيعية تقدم بها إلى فيصل والوصي عبد الإله في وقت سابق. أصدر في 12 شباط/ فبراير 1960 فتواه الشهيرة «الشيوعية كفر وإلحاد» والتي حرم بموجبها الانتماء إلى «الحزب الشيوعي العراقي» والتي نصها: «لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي، فان ذلك كفر وإلحاد، وترويج للكفر والإلحاد. أعاذكم الله وجميع المسلمين من ذلك وزادكم إيمانا وتسليما والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعرض بعدها لانتقادات الشيوعيين. واستخدمت من قبل البعثيين وحلفائهم لتقويض حكم عبد الكريم قاسم، وهي مسألة ما تزال موضع خلاف بين الباحثين في تحليل أسباب وتداعيات الفتوى ومجمل موقف الحكيم من حكم عبد الكريم قاسم والشيوعيين[4]. وإبان حكم البعث الأول (شباط/فبراير- تشرين الثاني/ نوفمبر 1963) واجه الحكيم بشكل حازم قسوة السلطة وأثارت مواقفه هلع حكام بغداد، وقد وصل احتجاجه ذروته عندما قام بمسيرته الشهيرة لزيارة سامراء التي يمكن عدها مسيرة احتجاجية على ممارسات السلطة. وإبان حكم عبد السلام عارف توترت علاقته بالنظام الحاكم حتى بدا إن عارف بات مُقدما على إجراء عنيف بحق الحكيم قبيل مصرعه. توترت علاقته بنظام البكر- صدام نتيجة معاداة هذا النظام للإسلاميين بشكل عام والشيعة بشكل خاص وقد وصلت الحملة ضد الحكيم ذروتها عندما اقتحمت قوات الأمن منزله في بغداد بحجة إلقاء القبض على نجله مهدي الحكيم بعد اتهامه بالمشاركة بمؤامرة لقلب نظام الحكم، وأخذته عنوة في سيارة حكومية وأرسلته إلى مقره في الكوفة وفرضت عليه الإقامة الجبرية. توفي في بغداد في 2 أيار/ مايو 1970 اثر إصابته بمرض عضال. ودفن قرب مرقد الإمام علي (ع) في النجف الأشرف بعد تشييع مهيب سار فيه رئيس الجمهورية احمد حسن البكر وأعضاء حكومته[5].

---

(1) المصدر السابق، ص91.

(2) المصدر السابق، ص97- 109.

(3) المصدر السابق، ص183.

(4) للإطلاع على وجهة نظر نقدية ينظر: عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ص252-290.

(5) السيد أحمد الحسيني، الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي؛ هاشم فياض الحسني، الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم.

### محسن الشيخ راضي (1934-)

عضو قيادة قطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ولد في النجف الأشرف عام 1934، كان مؤيدا لـ«حزب الاستقلال»، ثم انضم إلى حزب البعث. عهدت إليه مسؤولية إعادة تنظيم الحزب بعد مغادرة فؤاد الركابي وأعضاء القيادة القطرية العراق اثر محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت حياة عبد الكريم قاسم. ليصبح عضواً في القيادة القطرية للحزب عام 1962. شارك في الإطاحة بقاسم في 8 شباط/ فبراير 1963. وبعد شهرين من الانقلاب ترأس المكتب الخاص الذي كانت تتبعه هيئات التحقيق في التهم السياسية وبخاصة الانتماء لـ«الحزب الشيوعي العراقي» ومساندة عبد الكريم قاسم. وكان إسناد هذا المنصب محاولة من التيار المعتدل داخل قيادة البعث لتجنب الأعمال الانتقامية وأعمال القتل غير المبرر ضد الشيوعيين. كان محسوباً على علي صالح السعدي لذا جرى إلقاء القبض عليه وبعض أنصار السعدي ورُحل إلى مدريد على متن طائرة عسكرية[1]. عاد إلى العراق عام 1966 بعد مصرع الرئيس الأسبق عبد السلام عارف. اعتزل العمل السياسي، وامتهن التدريس في الجامعة مدة من الزمن، وتفرغ في وقت لاحق للعمل التجاري.

### محسن حسين الحبيب (1916-)

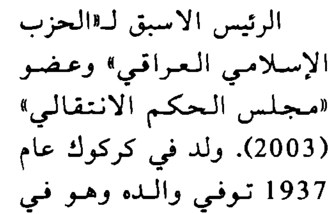
عسكري من الضباط الأحرار ووزير سابق، ولد في الشطرة عام 1916. كان عشية انقلاب عام 1958 برتبة عقيد ركن آمر فوج المدفعية الثقيلة في معسكر الوشاش. تقاعد في آذار/ مارس 1959. استوزر للمرة الأولى في حزيران/ يونيو 1964 وزيراً للاتصالات ثم وزيراً للدفاع (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964- 2 أيلول/ سبتمبر 1965) ثم سفيراً في الاتحاد السوفييتي السابق ما بين عامي (1965-1968).

### محسن دزه ئي

وزير سابق. عين وزيراً لإعادة أعمار الشمال في الوزارة التي شكلها عبد الرزاق النايف في 17 تموز/يوليو 1968، واستمر يشغل منصب وزير الدولة لشؤون الشمال في الوزارتين المتتاليتين اللتين شكلهما أحمد حسن البكر بعد الإطاحة بالنايف. إلتحق عام 1974 بالحركة الكردية المسلحة وفي عام 1975 ترأس وفداً كردياً إلى بيروت وعمان. يعتبر من أكثر المقربين من رئيس «الحزب الوطني الديمقراطي» الذي يتزعمه مسعود البارزاني ويشغل رسمياً منصب الممثل الشخصي له.

### محسن عبد الحميد (1937-)





الرئيس الاسبق لـ«الحزب الإسلامي العراقي» وعضو «مجلس الحكم الانتقالي» (2003). ولد في كركوك عام 1937 توفي والده وهو في الرابعة من عمره. انتقل إلى مدينة السليمانية ملتحقاً بأخيه الأكبر (نظام الدين) الذي تعين مأمور إحصاء في السليمانية عام 1946. وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة. وفي عام 1952 عاد إلى كركوك بعد نقل أخيه. تأثر مبكرا بفكر «الإخوان المسلمين» وارتبط بـ «جمعية الأخوة الإسلامية» التي أسسها أمجد الزهاوي. بعد إكمال دراسته الإعدادية دخل دار المعلمين العالية (كلية التربية حالياً) وتخرج فيها عام 1959. عمل مدرساً في مدرسة الحكمة الثانوية في كركوك، ونقل عام 1960 إلى

---

(1) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، هامش (1)، ص178.

إعدادية كركوك. وعلى ما يبدو أنه كان قد انضم في وقت سابق إلى الحزب الإسلامي العراقي إذ كان شقيقه نظام الدين عضواً فاعلاً في الحزب. في عام 1965 سافر إلى القاهرة لإكمال دراسة الماجستير فيها وحصل عليها عام 1967، ولما عاد إلى العراق عين مدرسا معيدا في كلية الشريعة بجامعة بغداد، فانتقل للسكن في الاعظمية ببغداد. وعندما عاد إلى القاهرة لإكمال دراسة الدكتوراه أعتقل عام 1970 بتهمة الانتماء إلى منظمة إسلامية وسياسية محظورة ورحل إلى بغداد. وفي تشرين الأول/نوفمبر 1971 عاد إلى القاهرة بعد موافقة السلطات المصرية على عودته ليحصل منتصف عام 1972 على شهادة الدكتوراه. وبعد عودته عين مدرساً في كلية الآداب بجامعة بغداد. له العديد من المؤلفات والدراسات الإسلامية[1]. أختير عام 2003 عضواً في مجلس الحكم الانتقالي عن العرب السنة، ثم اختير عضواً في المجلس الوطني المؤقت بعد حل مجلس الحكم. وقد أقيل عبد الحميد من منصبه رئيسا للحزب الإسلامي واسند إليه منصب رئاسة مجلس شورى الحزب بعد انتخابات حزبية أجريت في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وقد برر الحزب ذلك بانتفاء الحاجة إلى منصب الرئيس والاكتفاء بمنصب الأمين العام للحزب والذي شغله طارق الهاشمي.

### المحفل البهائي المركزي

البهائية دعوة تأسست على يد الميرزا حسين علي نوري المعروف بالبهاء (1817-1892) في إيران، وبحسب البهائية فان الله والكون واحد، وأن لا أسماء ولا صفات ولا أفعال له عز وجل، وقد عبر عن نفسه من خلال براهما وبوذا وكونفوشيوس وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد (ص). وهي تنادي بوحدة كل الديانات وتدافع عن الملكية الخاصة وغايتها المعلنة السلام العالمي الذي يأتي باعتناق البهائية التي ليس لها طقوس ولا رجال دين. وبمقتضاها يتوجب على كل بلدة أن تقيم مكان اجتماع يسمى «بيت العدل» وتديره لجنة مكونة من تسعة أعضاء.

وفي الحقيقة لا يوجد تاريخ محدد لدخول البهائية إلى العراق، فقد تأسس أول محفل روحاني مركزي للبهائية في بغداد في 19 حزيران/يونيو 1936، وكان مقره في محلة السعدون. وتألفت أول هيئة إدارية للمحفل من: عزرا سوميز (الرئيس)، إسحاق بناى (نائب الرئيس)، سلمان دلمومى (أمين الصندوق)، جميل إحسان (السكرتير)، جليل شيرين، عبد الرزاق عباس، داود طويق، منير الوكيل، وإبراهيم سميع أعضاء[2].

### محكمة الثورة (1958)

ينظر: فاضل عباس المهداوي

### محكمة الثورة (1968)

تأسست في 9 أيلول/ سبتمبر 1968، وكان القانون الذي استندت إليه هو قانون محكمة الثورة لعام 1958 بعد إجراء بعض التنقيحات عليه. وتشكلت المحكمة من ثلاثة قضاة يرأسهم قاض مدني هو جار الله العلاف. وبعد تشكلها بدأت تنظر في قضايا الأشخاص المهتمين بالتآمر على الحكومة والجواسيس، فضلاً عن الأشخاص المتهمين بالفساد والمتاجرة بالمخدرات.

وخلال حكم البعث أنشئت محاكم ثورة

---

(1) حميد مجيد هدو، الدكتور محسن عبد الحميد: السيرة والعطاء.

(2) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص159.

أخرى ذات طبيعة مؤقتة ترتبط بقضايا خاصة كأحداث انتفاضة النجف 1977، والدجيل 1981. وكانت تنتهي بانتهاء القضايا التي أنشأت من أجلها.

**محكمة المهداوي**

ينظر: فاضل عباس المهداوي

**المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية**

وهي المحكمة المختصة بمحاكمة رموز النظام البعثي، وقد تشكلت بموجب قانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية رقم (1) لسنة 2003 لذا «تسرى ولاية المحكمة على الجرائم التي ارتكبها عراقيون أو مقيمون في العراق ضمن الجمهورية العراقية أو خارجها خلال الفترة الممتدة بين 17 تموز / يوليو 1968 ولغاية 1 أيار/ مايو 2003» وشملت الجرائم التي تحاكم مرتكبيها: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وقد حوكم أمامها رموز النظام السابق وفي مقدمتهم صدام حسين وعلي حسن المجيد وطارق عزيز وبرزان التكريتي وغيرهم.

**محمد أحمد الراشد (1938 )**

الاسم الحركي للداعية الاخواني عبد المنعم صالح العلي العزي. ولد في بغداد في 8 تموز/ يوليو 1938، وأكمل دراسته الابتدائية في مدرسة دار المعلمين. انضم مبكراً إلى «جماعة الإخوان المسلمين» في العراق وابتداءً من أيار/ مايو 1953 بات عضواً فاعلاً فيها.

تحت وطأة ضغوط المطاردة من قبل السلطة اضطر إلى ترك العراق ليقيم في الكويت إذ عمل محرراً لمجلة «المجتمع» التي تصدرها «جمعية الإصلاح» الكويتية. انتقل بعد ذلك إلى الإمارات العربية المتحدة، كما طاف في بعض الدول الإسلامية والأوروبية.

يعتبر الراشد أبرز المفكرين الإسلاميين السنة في العراق، ورغم أن كتبه كانت ممنوعة إبان حكم صدام حسين، إلا أن فكره راج على نحو لا بأس به، وبخاصة وانه يجمع بين الفكر الاخواني المعززة بمزيج من الصوفية والسلفية.

**محمد أمين زكي (ت 1948)**



وزير سابق. ولد في السليمانية، وانخرط في صفوف الجيش العثماني. شغل وزارة الأشغال والمواصلات في وزارة جعفر العسكري الثانية (21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926- 8 كانون الثاني/ يناير 1928). ثم وزارة الدفاع في وزارة توفيق السويدي الأولى (28 نيسان/ ابريل 1929- 25 آب/ أغسطس 1929)، ثم وزارة الاقتصاد في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (1929) ووزارة ناجي السويدي التي تلتها، ووزارة نوري السعيد الثانية (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1931- 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1932) وجميل المدفعي الثالثة (4 15 آذار/ مارس 1935)، وياسين الهاشمي (1935-1936). ثم وزارة الأشغال والمواصلات في وزارة نوري السعيد الخامسة (شباط/ فبراير - 31 آذار/ مارس 1940)، ووزارة الاقتصاد في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة (21 آذار/ مارس 1940 - 31 كانون الثاني/ يناير 1941)، ثم وزارة الأشغال والمواصلات في وزارة نوري السعيد السادسة (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1941 حتى استقالته منها لأسباب صحية في 31 كانون الثاني/ يناير 1942. توفي في 9 تموز/ يوليو 1948.

### محمد أمين الجرجفجي



مؤسس ومعتمد «حزب النهضة العراقية» (1922)، و(1924-1929) نفته الحكومة العراقية إلى الهند لتمرير معاهدة 1922 عقب المظاهرة التي نظمها الحزب بالتعاون مع «الحزب الوطني العراقي» وزامنت وصول المندوب السامي البريطاني الذي أمر بغلق الحزبين ونفي زعمائهما. وعندما استأنف الحزب نشاطه انتخب الجرجفجي معتمداً عاماً للحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1924. [ينظر: النهضة العراقية (حزب)]

### محمد أمين الحسيني (1897-1974)



مفتي فلسطين، وصاحب دور مهم في حركة رشيد عالي الكيلاني 1941. ولد في القدس عام 1897، وتلقى تعليمه الأولي والثانوي في القدس، ودرس أيضا العلوم الشرعية واللغتين العربية والفرنسية. ثم التحق بالجامع الأزهر بمصر، وبدار الدعوة والإرشاد التي أسسها محمد رشيد رضا. أصبح مفتياً لفلسطين بعد وفاة أخيه كامل الحسيني عام 1921. وتمكن في فلسطين من التحرك لمناهضة الوجود الصهيوني وحاول العمل على كسب التأييد لقضية فلسطين. لكن مضايقة البريطانيين له دفعته إلى الهجرة إلى لبنان أولا ثم العراق، إذ وصل بغداد في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1939. سارع إلى الاتصال بالعقيد صلاح الدين الصباغ، وقد رحبت به الحكومة وتمكن بمساعدة رشيد عالي الكيلاني الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الديوان الملكي أن يكون ضيفا على الحكومة التي خصصت له داراً لإقامته. أصبح داره مقصداً للسياسيين والصحفيين والضباط وكبار الموظفين، وتمكن خلال وقت قصير من التعرف على الكثير من أسرار السياسة العراقية. ويذهب عبد الرزاق الحسني إلى القول أن المفتي سعى إلى تحريض حسين فوزي ومحمد أمين العمري على الانتقاض على وزارة نوري السعيد الرابعة (18 شباط/ فبراير 1940) وهو الانتقاض الذي أخفق بسبب تعاون نوري السعيد وطه الهاشمي والعقداء الأربعة. يقول خليل كنه عنه «استطاع بعد فترة وجيزة وبما له من دهاء وفكر حاد ونفس مغامرة كسب صداقة وثقة الضباط العقداء، كما استغل الشعور الوطني المتأجج في الشباب وعدائهم التقليدي لبريطانيا وفرنسا ليحملهم على تبني سياسة متطرفة بغض النظر عن النتائج»... «وكيف لا ينجح المفتي وأنصاره من الأساتذة والمدرسين السوريين والفلسطينيين المنتشرين في معاهد العراق من كسب الجولة»[1] كان من بين الساعيين في تكوين وزارة الكيلاني (31 آذار/ مارس 1940) التي سمحت بسيطرة كتلة (الكيلاني- السبعاوي- المفتي- العقداء الأربعة)[2] التي كان مقدراً لها أن تلعب الدور الرئيس في أحداث 1941. هرب بعد فشل حركة الكيلاني إلى إيران ثم إلى تركيا ومن هناك إلى ايطاليا فألمانيا مع الكيلاني. وبعد اندحار دول المحور أضطر إلى الهرب واستقر به المقام في القاهرة. لكنه سرعان ما اختلف مع جمال عبد الناصر، فحاول الاتصال مع بعض الضباط العراقيين، وراسل عبد الكريم قاسم بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958، لكن قاسم رفض عودته إلى

---

(1) خليل كنه، العراق أمسه وغده، ص59- 60.

(2) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، ج1، ص60-70.

العراق، فذهب المفتي إلى بيروت، ومنها توسط له السفير العراقي فيها فوافق قاسم على قدومه إلى العراق إذ اجتمع به ومنحه ربع مليون دينار عراقي لدعم «الهيئة العربية العليا»(1). لكن معظم ما ورد في مذكراته عن العراق في تلك المرحلة لا يشير إلى دور له في الانقلاب، بل اكتفى بسرد والوقائع بوصفه شاهد على المرحلة وليس مشاركا فيها(2). توفي عام 1974.

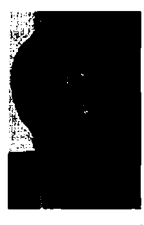
## محمد أمين العمري (1889–1946)

عسكري برتبة لواء كان أمر موقع الموصل وساهم في اغتيال بكر صدقي في 11 آب/أغسطس 1937. ولد في الموصل عام 1889 وفيها درس الابتدائية، ثم دخل المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد وتخرج فيها عام 1905. ثم التحق بالكلية الحربية في اسطنبول وتخرج فيها عام 1909 برتبة ملازم ثان مدفعي. اشترك في حروب البلقان، ثم دخل كلية الأركان العسكرية في اسطنبول وتخرج فيها برتبة ضابط ركن. ولما احتل الإنجليز العراق كان في صفوف الجيش القوات العثمانية وقد أصيب في إحدى المعارك قرب كربلاء. انضم بعد ذلك إلى الجيش العربي السوري. وفي عام 1919 كان إلى جانب جميل المدفعي في عمليات جمعية العهد في تلعفر. انخرط في صفوف الجيش العراقي وتدرج في المناصب العسكرية فعين آمرا لكلية الأركان، وآمراً لصنف المدفعية، ومعاونا لرئيس أركان الجيش ومديرا لشعبة الحركات العسكرية. ولأنه لم يكن على وفاق مع زعيم انقلاب 1936 بكر صدقي هدد باستخدام القوة ضد حكومة حكمت سليمان التي تشكلت عقب الانقلاب وهدد بالانفصال عن الحكومة إن لم تستقل الأخيرة. وبالفعل أعلن في 14 آب/أغسطس 1937 انفصال منطقة لواء الموصل عن حكومة بغداد. وبعد استقالة حكومة حكمت سليمان تراجع العمري وأعلن ولاءه لحكومة جميل المدفعي التي تشكلت بعد ثلاثة أيام. عين بعد ذلك آمرا للفرقة الأولى في بغداد، وأحيل على التقاعد في آذار/مارس 1940 بعد أن حاول هو ورئيس الأركان الفريق حسين فوزي بمحاولة انقلاب فاشلة ضد وزارة نوري السعيد من خلال الضغط على الوصي عبد الإله مع بعض الضباط بوضع القطعات العسكرية في معسكر الوشاش في حالة إنذار رغبة منهم في تولي رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزراء. وفي حزيران 1941 عُين رئيساً لأركان الجيش، وفي العام التالي أحيل على التقاعد. توفي عام 1946 ودفن في الموصل.

## محمد أمين باش أعيان

ينظر: لوج الفيحاء

## محمد باقر الحكيم (1939–2003)



عضو مؤسس في «حزب الدعوة الإسلامية»، و«جماعة العلماء المجاهدين في العراق»، والناطق الرسمي ثم رئيس «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق». ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1939، وهو الابن الخامس للمرجع الشيعي الكبير السيد محسن الحكيم. ابتدأ دراسته الحوزوية في سن مبكرة (12 سنة). انضم إلى حزب الدعوة عند تأسيسه، كما انضم إلى «جماعة العلماء في النجف الأشرف». وبعد وفاة والده ارتبط بالسيد محمد باقر الصدر، فتعرض للاعتقال مرتين

(1) نوري عبد الحميد العاني [وآخرون]، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص284.
(2) عبد الكريم العمر (إعداد)، مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، ص51-79.

عامي 1972 و1977، وحكم عليه بالسجن المؤبد بسبب اشتراكه في انتفاضة صفر (شباط/ فبراير 1977) وأطلق سراحه في العفو العام الذي أصدره الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر في تموز/ يوليو عام 1978. هرب إلى سوريا في تموز/ يوليو عام 1980، وبعدها سافر إلى إيران عبر تركيا، ليبدأ معارضة نظام صدام حسين. أسس وترأس «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» التي شكلت عام 1980. وتولى الإشراف على مكتب الثورة الإسلامية في العراق. وأصبح الناطق الرسمي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ما بين 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 وحتى كانون الأول/ ديسمبر 1986 عندما أصبح رئيس المجلس منذ الدورة السادسة للمجلس[1] حتى اغتياله بسيارة مفخخة عند خروجه من صلاة الجمعة في الصحن الحيدري في مدينة النجف الأشرف في 19 آب/ أغسطس 2003. وقد تبنى «تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» العملية وأشار إلى أن صهر أبي مصعب الزرقاوي هو من نفذها[2].

### محمد باقر الحلي (ت 1971)



نائب سابق. ولد محمد باقر بن السيد ناصر الحلي في الحلة. انخرط في صفوف «جمعية حرس الاستقلال» عند تأسيسها عام 1919. وفي عام 1922 كان من بين مؤسسي المعهد العلمي. وما بين عامي 1929-1933 أصبح معتمد «حزب الإخاء» في الحلة، وقد تعرض إلى السجن والاعتقال بسبب نشاطه السياسي. انتخب عضواً في مجلس النواب في الدورة الانتخابية التاسعة (1939-1943). كما كان عضواً ناشطاً في حزبي «الأحرار» و«الأمة الاشتراكي» عند تأسيسهما وافتتاح فرعيهما في الحلة. اعتزل العمل السياسي بعد سقوط الملكية حتى وفاته عام 1971.

### محمد باقر الشبيبي (1889-1960)

سياسي بارز، ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1889 في بيت جميع أركانه مقاومة وطنية فأبوه محمد جواد الفقيه الشاعر والمجاهد، وأخوه محمد رضا الشبيبي أحد مؤسسي الدولة العراقية، فكان محمد باقر أقوى أصوات المعارضة العراقية حتى تموز/ يوليو 1958. توفي في عام 1960[3].

### محمد باقر الصدر (1935-1980)

مؤسس الحركة الإسلامية في العراق، وأحد أبرز المفكرين الإسلاميين في العراق. ولد في الكاظمية ببغداد في 1 آذار/ مارس 1935 (25 ذي القعدة 1353 هـ) لأسرة دينية وجهادية معروفة. توفي والده السيد حيدر الصدر وله من العمر ثلاث سنوات إذ كفله شقيقه الأكبر السيد إسماعيل الصدر (1921-1968). دخل مدرسة «منتدى النشر الابتدائية» في الكاظمية وكان من المتفوقين فيها. وفي عام

---

(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص80-82؛ والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المكتب السياسي، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: تعريف موجز (النظرية - الخصائص - الإنجازات)، ص79-85.

(2) منذر الحكيم، قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم.

(3) مقدم عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1941-1958، ص63-65.

1945 ارتحلت عائلته إلى النجف الأشرف ليكمل دراسته الحوزوية فيها، على يد كبار علمائها[1]. ومنذ عام 1959 تفرغ لإلقاء دروس البحث الخارج في علوم الفقه الإسلامي. ومنذ منتصف السبعينات بات أحد مراجع التقليد في النجف الأشرف، وساهمت أبحاثه ودراساته ومؤلفاته في إغناء الفكر العربي والإسلامي في شتى مناحي العلم والمعرفة[2].

لعب دوراً محورياً في نشاطات الحركة الإسلامية في العراق منذ الخمسينات من القرن العشرين. فساهم في تأسيس «حزب الدعوة الإسلامية»[3] فقد كان وجوده في الحزب كفقيه غطاءً شرعياً للتشكيل الحزبي، فضلاً عن دوره الفكري في تأصيل النظرية السياسية للحزب[4]. وكان على رأس قيادته الخماسية التي تشكلت في اجتماع كربلاء. لكنه وعلى اثر مضايقات النظام اضطر في آب/ أغسطس 1960 إلى الانسحاب من الحزب لكنه احتفظ بعلاقة متميزة مع الدعوة وعموم الحركة الإسلامية في العراق. وقبل ذلك أو أثناءه ساهم في تأسيس «جماعة العلماء في النجف الأشرف» وفي نشاطاتها الثقافية والحركية. ثم انتقل إلى موقع قيادة المرجعية الدينية بعد وفاة السيد محسن الحكيم إذ «لم يكن هناك خيار أمام الشهيد محمد الصدر في ظل الظروف الصعبة والقاهرة التي حشرت فيها. ظرف المرجعية العليا والانكفاء الذي انتهت إليه، وظروف اندفاع السلطة ... باتجاه المزيد من الضربات المحسوبة والمحدودة للتيار الإسلامي، سوى التصدي للمرجعية لملء الفراغ الذي نشأ بين مرجعتي الحكيم والخوئي»[5] في 12 آب/أغسطس 1974 اعتقل ودخل إثرها المستشفى بسبب إصابته بنوبة قلبية فأفرج عنه. أصدر بعد ذلك فتواه بتحريم انتماء طلاب العلوم الدينية إلى الأحزاب الإسلامية. وعلى خلفية «انتفاضة صفر1396» 1977، اعتقل وعذب وبعد خروجه وفرضت الإقامة الجبرية عليه. أفتى بعد ذلك بحرمة الانتماء إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» الحاكم، فاعتقل في 12 حزيران/ يونيو 1979 فاضطرت السلطات إلى الإفراج عنه تحت ضغط المظاهرات التي خرجت احتجاجاً على اعتقاله بعد أن أجرت تحقيقاً أداره فاضل البراك مدير الأمن العام آنذاك. أجرت الحكومة مفاوضات معه فأوفدت مدير المخابرات العامة ومبعوثين خاصين من القيادة القومية للحزب ورئاسة الجمهورية، لكن الصدر رفض الإذعان لتهديدات الحكومة. وفي 5 نيسان/ ابريل 1980 اعتقل واعدم في الثامن أو التاسع من نيسان/ ابريل 1980 ودفن على نحو سري في مقبرة وادي السلام في النجف[6].

## محمد باقر الناصري (1931-)



قيادي بارز في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في مدينة الناصرية عام 1931، بدأ دراسته الدينية على والده عباس الناصري، انتقل عام 1945 إلى النجف الأشرف ليدرس على كبار

---

(1) محمد الحسيني، محمد باقر الصدر: حياة حافلة.. فكر خلاق، ص33، 47-57.

(2) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص70-72.

(3) ينظر: عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ص91-103.

(4) محمد الحسيني، محمد باقر الصدر: حياة حافلة.. فكر خلاق، ص75.

(5) عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ص107.

(6) الشيخ محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر: سنوات المحنة وأيام الحصار؛ مجموعة من العلماء والباحثين، الإمام الشهيد محمد باقر الصدر: سمو الذات وخلود العطاء.

علماء الحوزة العلمية: السيد محسن الحكيم، أبو القاسم الخوئي، ومحمد باقر الصدر. أصبح ممثلاً للمرجعية في الناصرية، وأشرف على مدرسة العلوم الدينية، وأسس «جمعية التضامن الإسلامي في الناصرية» عام 1966. كان مقرباً جداً من السيد الصدر فقد كان وكيله ومعتمده في جنوب العراق، ومستشاره في تنسيب الوكلاء إلى مناطق الجنوب[1]. تعرض للاعتقال والملاحقة أكثر من مرة، ونجح في ترك العراق متخفياً في 18 حزيران/ يونيو 1979، وأقام في سوريا حتى عام 1981 ليغادرها إلى إيران. ساهم في تشكيل «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» كما انتخب أول رئيس للجمعية العمومية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. استقال من منصبه من رئاسة الجمعية العمومية في المجلس الأعلى خلال اجتماعها الموسع الثالث، انسجاماً مع انتقاداته التي وجهها لبعض تحركات اللجنة المركزية للمجلس ورئيسها، وتفردها بالقرار داخله دون أعطاء الجمعية العامة صلاحيات تذكر، فضلاً عن عدم وجود آلية تجعل من قراراتها ملزمة للجنة المركزية[2]. انتقل عام 1995 إلى لندن لمواصلة معارضة نظام البعث، ليعود إلى العراق عام 2003.

**محمد بحر العلوم (1930 )**

رجل دين بارز، وعضو «مجلس الحكم الانتقالي» (2003-2004) وعضو في المجلس الوطني المؤقت (2004). ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1930. درس في الحوزة العلمية في النجف الأشرف ثم التحق بجامعة بغداد وطهران حتى عام 1970، وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق الإسلامية في القاهرة عام 1980.

انضم إلى «حزب الدعوة الإسلامية» بعد تأسيسه. وكان عضواً بارزاً في النشاط الإسلامي في الستينات وخاصة خلال الاحتفالات الدينية. هاجر من العراق عام 1969 برفقة السيد محمد مهدي الحكيم ثم استقر في لندن ومارس العمل السياسي وترأس مؤسسة أهل البيت الخيرية، أسس أواخر الثمانينيات في لندن «التجمع الإسلامي العراقي» ليجمع عددا من الفصائل الإسلامية تحت لواء جامع[3].

شارك في «مؤتمر بيروت» للمعارضة العراقية عام 1991. انتخب ضمن القيادة الثلاثية المعارضة (إلى جانب مسعود البارزاني وحسن النقيب) بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 لـ«المؤتمر الوطني العراقي» في «مؤتمر صلاح الدين» عام 1992، وكان ضمن وفد المعارضة الذي سافر إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. واستقال من منصبه في أيار/ مايو 1995. بعد الاستقالات الجماعية لأعضاء المؤتمر. انتخب ضمن «لجنة التنسيق والمتابعة» في كانون الأول/ ديسمبر 2002. في عام 2003 أصبح عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي»، وترأس المجلس خلال شهر آذار/ مارس 2004. وشغل مقعداً في «المجلس الوطني العراقي المؤقت» كغيره من أعضاء مجلس الحكم الذين لم يحصلوا على مناصب وزارية في حكومة علاوي. تفرغ بعد ذلك للعمل

---

(1) محمد الحسيني، محمد باقر الصدر: حياة حافلة.. فكر خلاق، ص115.

(2) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص521؛ محمد الغروي، تلامذة الإمام الشهيد الصدر: ملامحهم النفسية ومواقفهم الاجتماعية، ص295- 297.

(3) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص194.

الخيري فأنشأ مؤسسة بحر العلوم الخيرية التي ترعى عدد من المشروعات الثقافية والعلمية أهمها معهد العلمين للدراسات العليا.

**محمد البغدادي**



أحد أكبر فقهاء الإمامية ومن أهم مراجع التقليد في النجف الأشرف التي ولد فيها عام (1298هـ/ 1880م). ظهرت مواقفه السياسية والجهادية واضحة بعد ظهور الحركة المشروطية عام 1906 التي تطالب بالدستور ضد الحكم الاستبدادي القاجاري في إيران بقيادة الشيخ محمد كاظم الخراساني، وكان البغدادي العضو العامل في هذه الحركة. وحين نشبت الحرب العالمية الأولى خاض البغدادي المعارك ضد الاحتلال البريطاني، وبعد اندحار الأتراك حضر جلسات مؤتمر كربلاء للإعداد للثورة من جديد بقيادة الشيخ محمد تقي الحائري (ت 1920).

**محمد تقي الشيرازي (الحائري) (1840-1920)**

مرجع ديني وزعيم الحوزة العلمية ومجاهد كبير، واحد ابرز قادة الثورة ضد الاحتلال البريطاني عام 1920، بل زعيم الثورة ومورى شرارتها الأولى وصاحب أخطر فتوى أججت الحماس في صفوف الوطنيين. ولد في شيراز جنوبي إيران عام 1840. وهاجر إلى العراق شاباً فأقام في كربلاء ودرس فيها مقدمات العلوم ثم هاجر إلى سامراء إذ أقام المجدد محمد حسن الشيرازي. ساهم في حركة الجهاد ضد الاحتلال البريطاني عام 1914 إذ أفتى بالجهاد كسائر العلماء وأرسل نجله الشيخ محمد رضا للالتحاق بالمجاهدين نحو جبهة الشعيبة. وبعد وفاة المجدد الشيرازي اتجهت الأنظار إليه كمرشح بارز لمرجعية المستقبل القريب، وبقي في سامراء حتى تصاعدت الأحداث السياسية فانتقل إلى كربلاء في 23 شباط/ فبراير 1918، وبعد وفاة المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي (1919) تعزز موقع الشيرازي مرجعاً أعلى. راسل الرئيس الأمريكي ويلسون متشبثاً بمبدأ «حق تقرير المصير» الذي أعلنه في مبادئه الأربعة عشر ويعرب فيها عن رغبة العراقيين في دولة جديدة عربية مستقلة. وحينها حاول الشيرازي إقناع البريطانيين بعدالة المطالب العراقية بالاستقلال وتنفيذ وعودهم. وفي 23 كانون الثاني/ يناير 1919 أصدر فتواه الشهيرة التي أوجب «على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن ويجوز التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنجليز عن قبول مطالبهم» ومن جهتها حاولت السلطات البريطانية التقرب إليه فزاره المندوب السامي أرنولد ويلسون في أيار/ مايو 1919 إلا أن الشيرازي رفض الاستجابة لعروض تلك السلطات. توفي في 17 آب/ أغسطس 1920 ودفن في حرم الإمام الحسين عليه السلام[1].

**محمد تقي المدرسي (1945-)**



مرجع ديني ومفكر والمرشد الأعلى لـ"منظمة العمل الإسلامي في العراق». ولد في كربلاء عام 1945 لعائلة دينية معروفة. فأبوه أية الله محمد كاظم المدرسي، وجده آية الله محمد باقر المدرسي من رجالات الحوزة العلمية الكربلائية. وأمه ابنة المرجع الكبير السيد مهدي الشيرازي وأخت السيد محمد الشيرازي. هاجر إلى الكويت في مطلع عام

(1) عبد الكريم آل نجف، من أعلام الفكر والقيادة والمرجعية، ص119 - 151.

1971 لمواصلة نشاطه السياسي، ثم إلى إيران بعد أربعة أشهر من انتصار الثورة الإسلامية فيها. عاد إلى العراق عام 2003. وهو الآن المرشد الأعلى لمنظمة العمل الإسلامي في العراق[1].

**محمد جميل قيردار (1868–1953)**

ولد محمد جميل بن مصطفى قيردار في كركوك لعائلة تركمانية معروفة، فأبوه رئيس بلدية المدينة، وأخوه النائب السابق محمد علي قيرداد. انتخب نائباً عن كركوك عامي 1939 و 1943. توفي في كركوك في 25 أيلول/ سبتمبر 1953.

**محمد جواد الجزائري (1881–1959)**

أبرز أعضاء «جمعية النهضة الإسلامية»، ومن قادة ثورة النجف 1918. ولد في منطقة الجزائريين في محلة العمارة في النجف الأشرف عام 1881، ولعب دوراً بارزاً في الحياة العامة وأسس في عام 1323هـ/ 1905م «نقابة الإصلاح العلمي». أسهم في تأسيس «جمعية النهضة الإسلامية». عمل مع المجاهدين أثناء ثورتهم ضد الإحتلال البريطاني عام 1918 فأصدرت بحقه محكمة عسكرية بريطانية حكماً بالإعدام كانت قد عقدت في سجن بمنطقة أم العظام في بغداد، لكن الحكم استبدل بالنفي إلى الهند. غير أن الشيخ خزعل أمير المحمرة آنذاك تدخل لدى البريطانيين لإبقائه منفياً في عربستان مع سجين أخر هو العلامة محمد علي بحر العلوم. وإبان ثورة العشرين قاد إحدى فصائل المجاهدين في قاطع الفرات الأوسط. وكان قائداً أعلى لجبهة الحلة مع السيد كاطع العوادي والسيد أبو القاسم الكاشاني، والسيد هبة الدين الشهرستاني، والسيد محمد كمال الدين والسيد عبد المطلب الحلي. هرب بعد قمع الثورة إلى جبال حمرين وبقي هناك حتى صدور العفو العام عن الثوار. توفي في 23 نيسان/ابريل 1959[2]. (ينظر: جمعية النهضة الإسلامية)

**محمد حبيب العبيدي (1880–1960)**

نائب سابق، ومفتي الموصل. ولد في الموصل عام 1880 وفيها نشأ، ثم التحق بالمدرسة الرشدية العثمانية، ودرس العلوم الدينية والشعر والأدب على أبرز علماء عصره، وحصل على الإجازة العلمية. تأثر بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده الداعية إلى الجامعة الإسلامية، فتبنى في أفكاره الدعوة إلى الوحدة الإسلامية على أن تكون الجامعة العربية مرتكزاً أساساً في صرح هذه الوحدة. ناهض البريطانيين، ولما كان في بيروت عام 1917 اعتقلوه ثم رحل إلى مصر، فبقي فيها حتى عام 1919، ثم عاد إلى العراق. وبعد تأسيس الحكم الوطني انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي، ثم نصب مفتياً للموصل عام 1936، وبقي في منصبه وفي مكانته حتى وفاته عام 1960[3].

**محمد حديد (1907–1999)**

نائب في البرلمان، ووزير في العهدين

---

(1) (www.almodarresi.com).

(2) مجموعة كتاب، محمد الجواد الجزائري مؤسس (النهضة الإسلامية) في العراق: حياته وآثاره؛ حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص96-97؛ وجودت القزويني، عز الدين الجزائري: رائد الحركة الإسلامية في العراق، ص17-18.

(3) سيار الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، ص232-234.

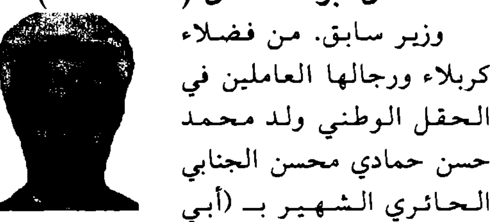
الملكي والجمهوري، ونائب رئيس «الحزب الوطني الديمقراطي» (1946-1960)، ورئيس «الحزب الوطني التقدمي» (1960-1963). من مواليد الموصل 1907، ابنا لتاجر وملاك معروف. أنهى دراسته الابتدائية في الموصل عام 1922، ثم التحق بالمدرسة الإعدادية الملحقة بالجامعة الأمريكية في بيروت، ليدرس بعد تخرجه في الجامعة الأمريكية، التحق بعدها بجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وتخرج فيها عام 1931 بعد أن حصل على شهادة في الاقتصاد السياسي. عاد إلى بغداد وعمل موظفا في وزارة المالية.

كان عضواً بارزاً في «جماعة الأهالي» ومشاركاً في مشروعاتها والتنظيمات التي انبثقت عنها، كما كان من المشاركين في دعم انقلاب بكر صدقي ووزارة حكمت سليمان المؤيدة للانقلاب وكان من الشخصيات التي قربتها الوزارة لتشغل وظائف حكومية مهمة.[ينظر: الأهالي (جماعة)]

فضل عبد الكريم قاسم أن يجعل حديد مستشاراً للضباط الأحرار إذ أمضى سنتين على اتصال وثيق بقاسم كما كان يطلع كامل الجادرجي (رئيس الحزب الوطني الديمقراطي) الذي كان في السجن قبل انقلاب تموز/ يوليو 1958 على نشاطات الضباط الأحرار. عين وزيراً للمالية في وزارة عبد الكريم قاسم تموز/ يوليو 1958. واستقال من منصبه في 23 نيسان/ ابريل 1960.

اختلف حديد مع كامل الجادرجي بسبب إصرار حديد على الاشتراك في حكومة عبد الكريم قاسم، معتقداً أن بقاءه قد يخدم الحزب وقضية الديمقراطية. وفي عام 1960 وعندما سمح للأحزاب بالعمل السياسي أسس حزباً جديداً مستقلاً هو «الحزب الوطني التقدمي» وكان الخلاف بين الحزبين يدور حول الحريات والديمقراطية ونظرة حديد إلى الحكم الجديد وثقته بقاسم. [ينظر: الوطني التقدمي (الحزب)]

**محمد حسن أبو المحاسن (1876-1926)**



وزير سابق. من فضلاء كربلاء ورجالها العاملين في الحقل الوطني ولد محمد حسن حمادي محسن الجنابي الحائري الشهير بـ (أبي المحاسن) في كربلاء عام (1293 هـ/ 1876 م) وتلقى فيها تعليماً دينياً. شارك في الثورة العراقية عام 1920 وكان من شعراء الثورة وممثلاً للإمام محمد تقي الشيرازي في المجلس الملّي والحكومة المؤقتة، ولما انتهت الثورة سجن في الهندية وأطلق سراحه في 31 آذار/ مارس 1921.

عين وزيراً للمعارف في وزارة جعفر العسكري الأولى 3 كانون الأول/ ديسمبر 1923 بإرادة ملكية، كان الهدف منها استرضاء الشيعة عقب نفي المراجع إلى إيران والتمهيد لعودتهم إلى العراق بعد انتهاء انتخابات «المجلس التأسيسي». استقال من منصبه في 27 أيار/مايو 1924 مختلفاً مع زملائه حول المعاهدة العراقية- البريطانية وهل يجب أن تعدل قبل عرضها على المجلس كما كان يود، أم يترك التعديل إلى ما بعد الإبرام؟ كما كانت بريطانيا تريد[1]. توفي في 24 حزيران/يونيو 1926 ودفن في الصحن الحيدري الشريف في النجف الأشرف[2].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط7، ص198.

(2) سلمان هادي الطعمة، أبو المحاسن: الشاعر الوطني الخالد.

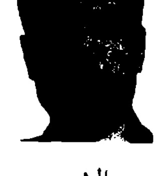
### محمد حسن الجوهر (1877-1931)

عضو «المجلس التأسيسي». ولد في بغداد عام 1877 وكان شخصية اجتماعية بارزة، دعاه البريطانيون ليشغل رئاسة بلدية الكرك في الأردن (كانون الثاني/ يناير 1919). وانتخب عام 1924 عضواً في المجلس التأسيسي العراقي. توفي عام 1931.

### محمد حسن عبد القادر كبة

أحد رواد الحركة الوطنية في العراق، ووزير سابق. نفي إلى جزيرة هنجام عام 1922، وبعد عودته أسس المدرسة الحسينية الأهلية، وحين تخرج في كلية الحقوق، عين حاكما (قاضيا) وتدرج في القضاء إلى إن أصبح عضواً في المحكمة الكبرى[1]. عين بعدها وزيراً للشؤون الاجتماعية في ثلاث وزارات: نوري السعيد (1943-1944) وحمدي الباجه جي (1944) و (1944- 1946). فوزيرا للعدلية في ثلاث وزارات: أرشد العمري (1946)، ومزاحم الباجه جي (1948- 1946)، ونوري السعيد (1949). انتخب عضواً في مجلس النواب فرئيساً له (20 كانون الأول/ ديسمبر 1944- 1 حزيران/ يونيو 1946).

### محمد حسين أبو العيس (1917-1963)



أحد أعضاء «الحزب الشيوعي العراقي». ولد في الكاظمية عام 1917، درس الحقوق وعمل محامياً، انخرط في الحركة الشيوعية مبكراً فنشط مع حزب توده (الحزب الشيوعي الإيراني)، وفي عام 1942 ارتبط بالحزب الشيوعي العراقي، عاد إلى العراق عام 1958 ليدخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي كان يترأسها حسين أحمد الرضي (سلام عادل). وأصبح في أيلول/سبتمبر 1958 عضواً في اللجنة المركزية للحزب ومسؤولاً لمكتب الفلاحين. أخرج من اللجنة في تشرين الثاني/ أكتوبر 1961. وقتل في آذار/مارس 1963 على يد الحرس القومي التابع لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم[2].

### محمد حسين كاشف الغطاء (1876-1954)



أحد أبرز علماء الإصلاح والتجديد في القرن العشرين. هو الشيخ محمد حسين بن الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا ابن الشيخ موسى بن الشيخ جعفر صاحب كتاب كاشف الغطاء، ولد في النجف الاشرف 1294/ 1876م في مدينة النجف الأشرف، ودرس على كبار علمائها. كان من بين المشاركين في القتال ضد الإنجليز إبان الاحتلال البريطاني للعراق فقد شارك في القتال على جبهة الكوت، وفي معركة المدائن الكبرى. لكنه لم يشارك في ثورتي النجف 1918 والعشرين. ثم برز كأحد مراجع الدين وأحد دعاة الوحدة الإسلامية وطرح مفاهيم الإسلام السياسي بالشكل الذي يتلاءم مع روح العصر، كانت له جولات خارج العراق، وحضر العديد من المؤتمرات الإسلامية. وكانت له مواقف جريئة نبه فيها العالمين العربي والإسلامي إلى الخطر الصهيوني الزاحف على فلسطين والى نوايا الغرب الاستعماري وأطماعه

---

(1) عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، ص446.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص160-161.

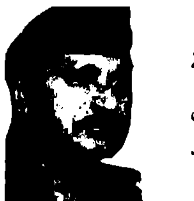
في بلاد المسلمين[1]. وكان أول من أفتى بحرمة الشيوعية ففي 27 أيار/ مايو 1948 أفتى بأن: «المبدأ الشيوعي مبدأ هدام لكل المقدسات والقوانين، محطم ومصادم لكل شريعة، والركون إليه من أعظم المحرمات وأكبر الكبائر»[2].

وفي عام 1953 حاول البريطانيون عبر سفيرهم في بغداد إقناعه بضرورة محاربة الشيوعية بمعاونة رجال الدين الشيعة، لكنه رفض التعاون معهم. توفي 18 تموز/ يوليو 1954 في قرية كرند في إيران ونقل منها إلى بغداد ودفن في النجف الأشرف. وقد جمع أفكاره الإصلاحية في مجموعة من الكتب أهمها: تحرير المجلة، الدين والإسلام، المثل العليا في الإسلام، الحكمة والسياسة.

## محمد حسين النائيني (1861–1936)

رائد الحركة المعروفة بالمشروطة (مقابل المستبدة) ومنظرها الأول. ولد عام (1273هـ/ 1856م أو 1277هـ/ 1860م) وهاجر إلى العراق عام 1303 هـ/ 1885م ودرس العلوم الدينية في سامراء عند المجدد محمد حسن الشيرازي حتى وفاة الأخير. هاجر من سامراء إلى كربلاء والنجف. وتعد أطروحته الشهيرة «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» التي صدرت طبعتها الأولى في مدينة النجف الأشرف عام 1909 أساس نظرية في الديمقراطية بشروط إسلامية انطلاقا من فكرة تحرير الإنسان من الاستبداد. كما أن النائيني وضع مخططاً تفصيلياً لما ستكون عليه الدولة الدستورية الشورية الإسلامية يحدد فيها وظائف الدولة وكيفية إدارتها لشؤونها العامة وشروط ومهام المندوبين في مجلس نوابها المنتخب. ..الخ. وفي أثناء ذلك تحولت النجف والكاظمية إلى ساحة للخلاف بين أنصار الحركتين المستبدة والمشروطة. عارض مع غيره من رجال الدين الشيعة «المجلس التأسيسي» الذي شكله فيصل الأول، فأبعدته الحكومة إلى إيران مع لفيف من العلماء ثم عاد إلى العراق بعدما تعهد بعدم التدخل في الأمور السياسية. آلت إليه المرجعية بعد وفاة شيخ الشريعة الاصفهاني. توفي عام (1355 هـ/ 1936م).

## محمد حمزة الزبيدي (1938–2005)



رئيس وزراء سابق، وعضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». من مواليد محافظة بابل عام 1938، انتمى في أواخر الخمسينات إلى حزب البعث عندما كان موظفاً في مستشفى الرمادي. وتدرج في المناصب الحزبية حتى وصل إلى عضوية القيادة القطرية للحزب، إذ دخل المؤتمر القطري التاسع للحزب عام 1982 وانتخب عضواً في القيادة القطرية وعضواً في «مجلس قيادة الثورة». وفي 27 حزيران/ يونيو 1982 عين مستشاراً برتبة وزير، وفي 23 آذار/ مارس 1986 عين وزيراً للنقل والمواصلات، فوزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي في 7 أيار/ مايو 1987. برز إبان قمع انتفاضة آذار/مارس 1991 ومارس بنفسه عمليات القتل والتعذيب. ثم عين نائباً لرئيس الوزراء في وزارة سعدون حمادي عام 1991. وفي المؤتمر القطري

(1) محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا، ص173 -219؛ وكذلك تقديم كتاب المترجم له أصل الشيعة وأصولها؛ وكذلك: حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2007.

(2) مقدم عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1941-1958، ص68.

العاشر للحزب جاء تسلسله سادساً في عضوية القيادة القطرية.

عين رئيساً للوزراء خلفاً لسعدون حمادي (13 أيلول/ سبتمبر 1991- 5 أيلول/ سبتمبر 1993)، ولم يحصل على منصب وزاري في وزارة أحمد حسين خضير التالية، لكنه في وزارة صدام حسين التي شكلها في 29 أيار/ مايو 1994 عين نائباً لرئيس الوزراء. تعرض عام 1999 لمحاولة اغتيال في مدينة النجف الأشرف بسيارة فجرت عن بعد. اعفي من منصبه نائباً لرئيس الوزراء بعد خروجه من عضوية القيادة القطرية عام 2001. وبعد سقوط نظام البعث في نيسان/ ابريل 2003 هرب إلا أن القوات الأمريكية تمكنت من اعتقاله في 20 من الشهر نفسه. وقدم للتحقيق في جرائم حرب وأعلن عن وفاته في السجن في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

### محمد رؤوف الغلامي (1890-1968)

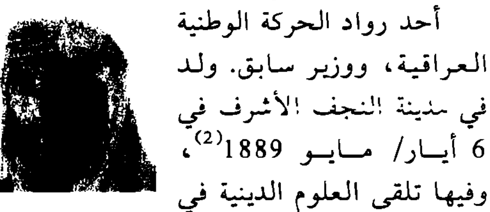


عضو مؤسس لـ«النادي الأدبي» في الموصل وعضو في «جمعية العهد» ثم في «حزب الأحرار». ولد في الموصل عام 1890، وفيها درس، ثم عمل معلما في إحدى مدارسها حتى تقاعد في عام 1945. ساهم في تأسيس «جمعية العلم» التي استمرت في نشاطها السياسي في عهد الاحتلال البريطاني باسم «جمعية العهد العراقي». وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الغلامي معتمداً لفرع حزب الأحرار في الموصل الذي تأسس في بغداد في 2 نيسان/ ابريل 1946 توفي في 7 أيار/ مايو 1968.

### محمد رشيد لولان

زعيم قبلي كردي. والزعيم الروحي لعشيرة البرادوست التي اشتهرت بعدائها للبارزانيين وموالاتها للحكومة في العهد الملكي، وكان بعض المقربين منه نائباً في مجلس النواب إبان ذلك العهد. أعلن مع أتباعه تمردهم على النظام الجمهوري في أيار/ مايو 1959 وتحصنوا في المناطق الوعرة في المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي في ناحية سيدكان وتوابعها مما أسفر عن وقوع اشتباكات بينهم وبين قوات الشرطة والمفارز العسكرية في تلك المناطق. قام إثرها عبد الكريم قاسم بالإيعاز للملا مصطفى البارزاني للتحرك والقيام بإخماد التمرد فجرد البارزاني حملة ضمت البارزانيين بالاشتراك مع قوات «المقاومة الشعبية» بقيادة عزيز محمد وكان حينها مسؤول فرع أربيل لـ«الحزب الشيوعي العراقي» واستطاعوا دحر البرادوستيين وإجبارهم على الفرار نحو إيران وتركيا. لكنهم عادوا بموجب العفو الذي أصدره قاسم فعاد لولان من إيران[1].

### محمد رضا الشبيبي (1888-1965)



أحد رواد الحركة الوطنية العراقية، ووزير سابق. ولد في مدينة النجف الأشرف في 6 أيار/ مايو 1889[2]، وفيها تلقى العلوم الدينية في حوزاتها العلمية. في عام 1908 ساعد في تأسيس فرع «حزب الاتحاد العثماني» في النجف وتمكن بمبادرة من الشيخ جعفر الشيخ علي أل مانع وبمساعدة محمد سعيد كمال الدين من افتتاح مقر له بالقرب من الصحن

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص89-90.

(2) علي عبد شناوة، الشبيبي في شبابه السياسي، ص21.

الحيدي الشريف من جهة جامع الطوسي[1]. وفي عام 1912 انتمى إلى «جمعية النادي الوطني» في بغداد. عين وزيراً للمعارف في وزارة ياسين الهاشمي عام 1924، إلا انه لم يستمر فيها طويلاً بل استقال اثر الخلاف الذي نشب مع الحكومة حول امتياز نفط الموصل[2]. واشترك في وزارة ياسين الهاشمي الثانية في 17 آذار/ مارس 1935 غير أنه استقال بعد ستة أشهر. ثم تولى وزارة المعارف للمرة الثالثة في وزارة جميل المدفعي الرابعة بعد اغتيال بكر صدقي، واستمر حتى استقالة الحكومة وعندما أعاد المدفعي تشكيل الوزارة في 2 حزيران/ يونيو 1941 اشترك فيها. وعندما ألف محمد الصدر وزارته في 29 كانون الثاني/ يناير 1948 كان الشبيبي وزيراً فيها وكان ذلك أخر منصب وزاري يتسنمه. انتخب نائباً عدة مرات، وتولى رئاسة مجلس النواب عام 1943، وعام 1944، وعين عضواً في «مجلس الأعيان» عام 1935 وانتخب رئيساً له. كما كان عضواً في «نادي القلم» ورئيساً له نحو عشرين سنة، ورئيساً للمجمع العلمي العراقي في عام 1948 ثم عضواً فيه[3]. وفي عام 1965 رفع مذكرة احتجاج إلى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء طالب فيها ردم الهوة الطائفية في مرافق الدولة والوظائف الحكومية. توفي عام 1965.

## محمد رفيق (1869-1936)

نائب سابق. ولد في كويسنجق عام 1969، ودرس العلوم الدينية واللغة العربية على كبار علماء كركوك. وقد عين عضواً إضافياً في محكمة كركوك في العهد العثماني حتى احتلال المدينة. انتخب نائباً عن كركوك (1925-1928). وتوفي عام 1936.

## محمد زكي البصري (1894-1937)

وزير سابق، ونائب رئيس مجلس نواب (1935-1936). ولد في قرية مهيجران التابعة لقضاء أبي الخصيب في البصرة عام 1894. أتم دراسته الإعدادية في البصرة، ثم ذهب إلى بغداد عام 1911 ليلتحق بمدرسة الحقوق، إلا انه التحق بدورة للضباط الاحتياط واشترك في معركة سلمان باك إذ أصيب إصابة بليغة نقل إثرها للمعالجة في اسطنبول التي أتم فيها دراسته القانونية. عاد بعد الحرب العالمية الاولى إلى العراق ومارس مهنة المحاماة. ثم انتخب نائباً عن البصرة في المجلس التأسيسي (آذار/ مارس 1924). وانتخب نائباً عن البصرة في الدورة النيابية الثانية (1928-1930)، والدورة الرابعة (1933) الخامسة (1934) والسادسة (1935). ساهم في تأسيس حزب «الإخاء الوطني» مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني عام 1930. عين وزيراً للعدلية في وزارتي الكيلاني الأولى والثانية (1933)، ثم وزارة ياسين الهاشمي التي تشكلت في 17 آذار/ مارس 1935 واستقالت في 29 تشرين الأول/ 1936. كما انتخب رئيساً لمجلس النواب (1936) أصيب بمرض عضال فتوفي في 26 كانون الثاني/ يناير 1937[4].

## محمد سعيد الحبوبي (1849-1915)

أحد كبار علماء النجف الأشرف وقادة الجهاد في العراق. ولد في مدينة النجف عام

---

(1) محمد علي كمال الدين، النجف الأشرف في ربع قرن منذ سنة 1908، ص138-139.

(2) ينظر: علي عبد شناوة، الشبيبي في شبابه السياسي، ص177.

(3) علي جابر المنصوري، محمد رضا الشبيبي ومكانته الأدبية بين معاصريه 1888-1965، ص60.

(4) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص167-168.



1849 اشترك مع المجاهدين في الدفاع عن وطنه ضد القوات البريطانية المحتلة، وكان من اشد المجتهدين الشيعة حماسة للقتال. فأعلن الجهاد ضد هذه القوات وقاد الآلاف من أبناء العشائر الفراتية، فخرج من النجف الأشرف في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914، ووصل الناصرية بعد حوالي شهرين، وفي 19 شباط/ فبراير 1915 غادر سوق الشيوخ متوجها إلى الشعيبة وتابعته العشائر ومئات السفن الشراعية. وزحف بهم نحو البصرة، إذ التحموا مع الجيش البريطاني، وقد انهزم المجاهدون بعد معركة غير متكافئة، وفي طريق العودة إلى النجف الأشرف مرض الحبوبي وتوفي في الناصرية في 16 حزيران/ يونيو 1915[1].

## محمد سعيد الونداوي (1889-1954)

نائب سابق. ولد في كفري مركز قضاء الصلاحية عام 1889، ودرس في المدرسة الإعدادية الملكية ومدرسة الحقوق. أسندت إليه وظائف عدلية في العهد العثماني، وإبان الحرب العالمية الأولى جند في الجيش العثماني واسر في جبهة سامراء.

اختير عام 1921 رئيساً لبلدية كفري، ثم انتخب نائباً عن لواء كركوك عام 1925، وجدد انتخابه مرة أخرى عام 1928.

في أيلول/ سبتمبر 1931 عين قائمقاماً لقضاء كيل، ثم قضاء رانية (1933)، فدهوك (1934)، فخانقين (1938)، فالكاظمية (1940). ثم عين قاضياً بمحكمة التمييز العشائرية بوزارة الداخلية (1951)، واعتزل الخدمة عام 1952. وتوفي في 2 نيسان/ ابريل 1954[2].

## محمد شريف الفاروقي (1891-1920)

من رواد الحركة القومية العربية مطلع القرن العشرين. ولد محمد شريف الفاروقي العمري في الموصل عام 1891، أرسله والده إلى المدرسة الابتدائية ثم الرشدية فالإعدادية، ليكمل دراسته في المدرسة العسكرية في بغداد. انتقل بعدها إلى اسطنبول فدخل مدرسة الفنون الحربية، وتخرج فيها ضابطاً برتبة ملازم. ثم أصبح معلم الفيلق الثاني عشر في فن الرماية، ومرافقاً لدى فخري باشا قائد ذلك الفيلق ووكيل جمال باشا (السفاح) والي سوريا[3]. انضم إلى «جمعية الاتحاد والترقي»، وحاول بث أفكارها في الموصل، لكنه انسحب منها، لينضم إلى حزب (البيرال) المعتدل الذي كان في طور النشوء، وكان له فرع سري في الموصل. ثم تغير هذا الحزب إلى «حزب الائتلاف» فواصل الفاروقي تأييده له واستمر بنشر المقالات في جريدة «النجاح» لسان حال الحزب. لكنه انسحب أيضاً من حزب الائتلاف لينضم إلى «حزب اللامركزية العربي»، ثم انتسب بعدها إلى «حزب النهضة العربية»، وصار يعمل سراً لصالح اللامركزية.

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عين مدرساً في المدرسة الحربية التي أنشأت في سوريا، فاخذ يبث الأفكار القومية، وكان يسعى بكل جهده ليحقق أماني «جمعية الضباط العسكرية» التي كان هو أحد أركانها وعمل على توحيدها مع «جمعية فتاة العرب» لما رأى في ذلك من فائدة كبيرة.

---

(1) سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج 1، ص23 -27.
(2) مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، ص79.
(3) سيار الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، ص241.

تخلى عن الجيش التركي والتجأ إلى البريطانيين ليلتحق بالشريف حسين، وشارك في الوزارة الحجازية، وأرسلته الحكومة العربية إلى مصر معتمداً عسكرياً وممثلاً لها. وبعدما أصيب بمرض عصبي. عاد إلى مدينته الموصل. قتل على يد قاطعي طريق سلبوه سيارته في تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 في منطقة الشرقاط في الموصل[1].

## محمد شريف باشا خندان

احد رموز الحركة القومية الكردية. ولد في اسطنبول وهو ابن سعيد باشا احد وزراء الخارجية العثمانية واصله من السليمانية. بلغ رتبة فريق في الجيش العثماني. اقترن بالأميرة أمينة عبد الحليم حفيدة محمد علي باشا، وهي أخت الصدر الأعظم محمد سعيد باشا. تسنم مناصب عسكرية ودبلوماسية عديدة في العهد العثماني. أرسل في عام 1898 إلى السويد وزيراً مفوضا، وبعد عودته إلى اسطنبول عام 1919 اتهم بالتورط في اغتيال رئيس الوزراء العثماني محمد شوكت باشا (1913)، إلا انه هرب وحكم عليه بالإعدام غيابياً.

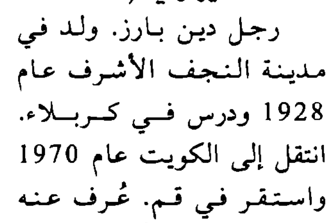
أقام في باريس وأثناء ذلك انتخبته الجمعيات وبعض الشخصيات الكردية لرئاسة الوفد الكردي إلى مؤتمر الصلح في باريس.

## محمد شفيق العاني



وزير سابق. ولد في الرمادي، ودرس فيها حتى المرحلة الثانوية. عين وزيراً بلا وزارة في أول وزارة يشكلها فاضل الجمالي (17 أيلول/ سبتمبر 1953- 27 شباط/ فبراير 1954).

## محمد الشيرازي (1928-2001)



رجل دين بارز. ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1928 ودرس في كربلاء. انتقل إلى الكويت عام 1970 واستقر في قم. عُرف عنه رفضه لإقامة الأحزاب السياسية معتقدا أن تأسيسه لمنظمة العمل الإسلامي يمكنه أن ينهض بالمجتمع من خلال النصح لكل المجتمع بشأن السلوك القويم.

بدأ الشيرازي نشاطه السياسي في مواجهة الحركة الشيوعية والحركة الإلحادية المشككة بالدين الإسلامي، فوقف ضد انتشار الأفكار الشيوعية. وإبان حكم عبد الكريم قاسم وقف ضد قانون الإصلاح الزراعي، ودعا إلى تأسيس حكومة إسلامية وتأسيس حركة ثقافية سياسية تعمل من أجل هذا الهدف ودعا إلى نظام ولاية الفقيه قبل أن يطرحها السيد الخميني بعشرة سنوات. وقد مزج في أطروحته السياسية بين الفكر الإمامي ونظرية المرجعية الدينية التي اعتبرها امتدادا شرعيا لقيادة الأئمة المعصومين، واختلف بذلك مع حزب الدعوة الإسلامية بقيادة السيد محمد باقر الصدر الذي طرح نظرية الشورى والتنظيم الحزبي كإستراتيجية للوصول إلى الهدف، فحرم الشيرازي الانتماء إلى الأحزاب، ورأى فيها انقلابا على القيادة المرجعية الدينية الشرعية وابتعادا عن التراث الإمامي واستلهاما للفكر الغربي. مع ذلك فقد أقرَّ فكرة إنشاء تنظيم تابع للمرجعية وأوكل إلى ابن أخته السيد محمد تقي المدرسي عام 1968 مهمة تأسيس الحركة المرجعية. وبدأ الشيرازي يدعو إلى تكوين تنظيمات إسلامية تستقطب الشباب وتستثمر طاقاتهم.

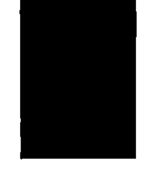
---

(1) محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وفي تاريخ العراق المعاصر 1885-1951، ص34-40.

وفي أعقاب اشتداد الضغوط الحكومية عليه في أعقاب وفاة السيد محسن الحكيم هاجر إلى الكويت حيث أسس مسجد الرسول الأعظم فيما أصدر النظام العراقي في عام 1974 حكماً غيابياً بالإعدام بعد اعتقال عدد من أعضاء الحركة المرجعية.

بعد ذلك اصطدم بنظام ولاية الفقيه في إيران، وبخاصة بعد رفض الخميني لقيادة الشيرازي للمعارضة الإسلامية في إيران أو إشراكه في السلطة أو التشاور معه في شؤون إيران الداخلية، أو إدارة الحرب مع العراق، فطرح نظرية «شورى الفقهاء» وانتقد سياسة الخميني. توفي في قم بإيران في 17 كانون الثاني/ يناير 2001[1].

**محمد صادق القاموسي (1922–1988)**



قيادي وعضو مؤسس في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1922. انتخب عضواً في الهيئة الإدارية لجمعية «منتدى النشر» ومحاسباً ثم مدرساً فيها. أشرف على مجلة «البذرة» التي تصدرها اللجنة الطلابية في المدرسة. كما يعتبر شاعراً مجدداً وكاتباً. أختير ضمن التشكيلة القيادية الخماسية لحزب الدعوة في الاجتماع التأسيسي للحزب الذي عقد في كربلاء. اعتزل العمل السياسي في نهاية الستينات لينصرف إلى تجارة الكتب والمطبوعات حتى وفاته في بغداد عام 1988[2].

**محمد صالح الحسيني (ت 1981)**

عضو قيادي في «منظمة الشباب المسلم». قاد أهم الانشقاقات عن المنظمة واستطاع قيادة منظمته التي ظلت تعمل بالاسم نفسه، حتى تلقت مجموعته الضربة في أوائل السبعينات من قبل أجهزة الأمن العراقية فاعتقل وبعد إطلاق سراحه غادر العراق إلى بيروت لينضم إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) فشارك في الحرب الأهلية اللبنانية وجرح في إحدى المعارك التي خاضها ضد الكتائب اللبنانية. اغتيل في بيروت على يد المخابرات العراقية في 5 شباط/ فبراير 1981[3].

**محمد صالح العبلي (1927–1963)**

عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الشيوعي العراقي». ولد لأب عامل أو مزارع في منطقة قنبر علي الشعبية في بغداد عام 1927، وانتمى إلى «الحزب الوطني الديمقراطي»، فانسحب منه لينتمي إلى الحزب الشيوعي عام 1945. افتتح مكتبة في شارع الملك غازي (شارع الكفاح حالياً)، ثم أعتقل وأحيل إلى المحكمة وسجن. وعندما أطلق سراحه في الخمسينات تفرغ نهائيا للنشاط الحزبي، وأصبح عام 1955 عضواً في اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب عام 1961. طاردته ميليشيا «الحرس القومي» التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي عقب الإطاحة بعبد الكريم قاسم في شباط/فبراير 1963، اعتقل في تموز/يوليو وأعلن عن إعدامه في 19 تموز/ يوليو 1963 بعد أن عذب مع رفاقه.

---

(1) أحمد الكاتب، المرجعية الدينية وآفاق التطور: الإمام محمد الشيرازي أنموذجا، ط2، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2007.

(2) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص84-85.

(3) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص36-37.

### محمد صالح القزاز

أول قائد عمالي في العراق ومؤسس الحركة النقابية العمالية في العراق. وعضو بارز في «جمعية الإصلاح الشعبي». كان مؤيدا لـ«الحزب الوطني العراقي»، جعل من «جمعية أصحاب الصنائع» التكوين السياسي للناس العاملين، وأصبحت المركز المنظم مباشرة لإضراب الأربعة عشر يوماً عام 1931 وبعد حل الجمعية في ذلك العام، أسس القزاز «جمعية عمال الميكانيك» أو «نقابة اتحاد العمال في العراق» التي تبعثرت في نهاية عام 1933 نتيجة لدورها في المقاطعة التي دامت شهراً لشركة بغداد للنور والكهرباء. اعتقل ونفي لمدة سنة إلى بلدة عنة اثر مناهضة اليساريين لانقلاب بكر صدقي[1]. تمكن من نشر الحركة النقابية في بغداد وبعض المدن العراقية إضافة إلى محاولته تقرير علاقة الحركة النقابية في صياغة مطالب العمال الأساسية في برنامج «جمعية أصحاب الصنائع» رغم عدم ذكر اسم العمال في النظام الداخلي للجمعية. وساهم بدور مباشر، وبالتعاون مع بقية النقابيين البارزين من أمثال محمد مكي الاشتري رئيس «جمعية تعاون الحلاقين» في صياغة المواد الأساسية لقانون العمل والعمال الذي قدم مسودته كمقترح إلى المسؤولين العراقيين ومجلس النواب العراقي.

### محمد الصدر (1883-1956)



رئيس الوزراء الأسبق (1948). ولد في الكاظمية في تشرين الأول/ أكتوبر 1883[2] تربى في حجر والده السيد حسن الصدر (1856-1935) الذي كان احد مراجع الدين في عصره تربية دينية، ودرس العلوم الدينية في الكاظمية والنجف الأشرف.

انخرط مبكراً في صفوف الحركة الوطنية في العهدين العثماني والبريطاني. في أواخر شباط/ فبراير 1919 أسس وترأس «جمعية حرس الاستقلال» وشارك في ثورة العشرين، فكان أبرز ثوارها، بل إن هناك من يعتبره قائدها[3]. هرب إلى سوريا ثم عاد إلى العراق مع فيصل بن الحسين بعد أن تم ترشيحه لعرش العراق.

وفي آب/أغسطس 1922 أرسل المندوب السامي بيرسي كوكس أحد مساعديه إلى والده السيد حسن الصدر ينذره بوجوب سفر ابنه إلى الخارج وإلا سيضطر إلى اتخاذ إجراء لا يتناسب مع احترام رجال الدين، فغادر محمد الصدر بغداد، وأقام في إيران سنة وعشر شهور.

في 16 تموز/ يوليو 1925 عين عضواً في «مجلس الأعيان» حتى وفاته. وبعد وفاة رئيس المجلس الشيخ يوسف السويدي أصبح رئيساً للمجلس مرة واحدة لمدة ثمان سنوات تقريبا (2 تشرين الثاني/ نوفمبر1929- 27 شباط/ فبراير 1937) وجدد انتخابه رئيساً للمجلس (23 كانون الأول/ ديسمبر1937- كانون الأول/ ديسمبر 1943) و (7 شباط/ فبراير 1953 - آخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1955). اختير في 29 كانون الثاني/يناير 1948 رئيسا للوزراء في ظروف غاية في الدقة تلت استقالة حكومة صالح جبر، فقرر الصدر إلغاء معاهدة بورتسمورث، وأصدرت وزارته بعض القرارات منها: تأليف لجنة للتحقيق في حوادث المظاهرات، إطلاق الحريات الدستورية والإفراج عن الصحف المعطلة وإطلاق

(1) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص98.
(2) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص110.
(3) عباس علي، زعيم الثورة العراقية.

الموقوفين. وقامت حكومته بحل المجلس النيابي تمهيداً لإجراء الانتخابات النيابية. استقال من منصبه في 23 حزيران/يونيو 1948. توفي في 3 نيسان/أبريل 1956[1].

يقول عنه مير بصري «كان في شبابه وكهولته ثائراً منافحاً عن حرية بلاده واستقلالها، حتى إذا ما أنشئت المملكة العراقية الوليدة تبوّأ أسمى مناصبها وأصبح موضع ثقل في السياسة وعنصر اعتدال وتهدئة ورزانة يرجع إليه في إبان الأزمات والانقلابات التي عصفت بالدولة الناشئة في العقود الأولى من تأسيسها»[2].

## محمد صديق شنشل (1910-1990)



سياسي وسكرتير «حزب الاستقلال» ووزير سابق، ولد في الموصل عام 1910، ثم انتقل مع عائلته إلى بغداد التي درس فيها الابتدائية والثانوية ثم دخل كلية الحقوق في بغداد لكنه لم يكمل دراسته فيها فقد انتقل إلى معهد الحقوق في الشام وتخرج منه عام 1933، ثم حصل على دبلوم في القانون العام ودبلوم في الاقتصاد السياسي من جامعة باريس، وفي عام 1939 عين مشاوراً قانونياً في وزارة الخارجية، كما امتهن المحاماة.

انتمى إلى «نادي المثنى بن حارثة الشيباني». وكان من المؤيدين لحركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، وعين مديراً عاماً للدعاية، وعلى اثر فشل الحركة اعتقل في الأهواز في إيران وبعدها أرسل إلى جنوب أفريقيا ثم عاد إلى بغداد واعتقل في سجن أبي غريب وبعدها سجن البصرة والعمارة ثم سجن «نقرة السلمان». وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أطلق سراحه واشترك في تأسيس «حزب الاستقلال» وأصبح في الخمسينات سكرتيراً للحزب.

انتخب نائباً عن الموصل في حزيران/ يونيو 1950، واستقال في 15 آذار/ مارس 1952، وأعيد انتخابه في مجلس تموز/ يوليو 1954 الذي حل فوراً. وقد ناله الاضطهاد السياسي بسبب نشاطه الوطني فاعتقل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 على أثر اضطرابات حدثت آنذاك. وقبض عليه أيضا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 عقب الهيجان الذي حصل في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، وحكم عليه بالمراقبة لمدة سنة واحدة وأبعد إلى قلعة دزه[3].

عين وزيراً للإرشاد في حكومة عبد الكريم قاسم 1958، واستقال من منصبه في 7 شباط/ فبراير 1959. اتهمته السلطة في أيار/ مايو 1963 بالاشتراك في محاولة الانقلاب الفاشلة التي كانت «حركة القوميين العرب» تسعى إلى تدبيرها.

حجزت أمواله بقرار من مجلس قيادة الثورة في أب/ أغسطس 1969. توفي في بغداد في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1990.

## محمد طاهر الحيدري (ت 1980)

رجل دين وعضو «جماعة علماء بغداد والكاظمية». ولد في الكاظمية ببغداد ودرس فيها مقدمات العلوم الدينية، ثم انتقل إلى النجف الأشرف للدراسة في حوزتها العلمية. انتقل بعدها إلى سامراء ثم استقر في الكاظمية. كان احد أعضاء «جماعة علماء بغداد والكاظمية»

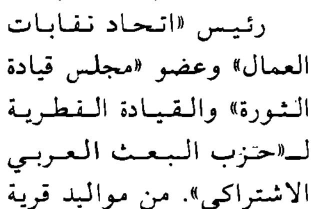
---

(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، ج 6، ص195.
(2) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص110.
(3) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص292-293.

ومن المشاركين في نشاطاتها وفعالياتها. اعتقل في تشرين الأول/ أكتوبر 1980 وتوفي بعد أيام من الإفراج عنه، وشيع جثمانه في بغداد والكاظمية.

**محمد عايش (ت 1979)**





رئيس «اتحاد نقابات العمال» وعضو «مجلس قيادة الثورة» والقيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». من مواليد قرية الدليم التابعة لقضاء الفلوجة، انتقل إلى بغداد بحثاً عن عمل، وقد ضاقت به السبل في قريته، ولم يكن يملك مؤهلاً يؤهله الحصول على وظيفة مناسبة. انضم إلى حزب البعث في الستينات، وفي أعقاب انقلاب تموز/يوليو 1968 أصبح رئيساً لاتحاد نقابات العمال العراقيين. رقي أكثر من مرة حتى وصل إلى منصب قيادة قطرية وعضوية مجلس قيادة الثورة. وعين وزيراً للصناعة في آخر حكومة تشكل في ظل حكم احمد حسن البكر. أعدم في 8 آب/ أغسطس 1979 بأمر من صدام حسين بعد استيلائه على الحكم وإزاحة البكر، وقد سلمت جثته مقطوعة اللسان[1].

**محمد عبد الطائي (ت 1993)**

عضو القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». كان أحد المساهمين في انقلاب 8 شباط/فبراير 1963. ثم في انقلاب 17-30 تموز/ يوليو 1968. أعدم في عام 1993 بعد محاكمته.

**محمد عبد الله الشهواني**

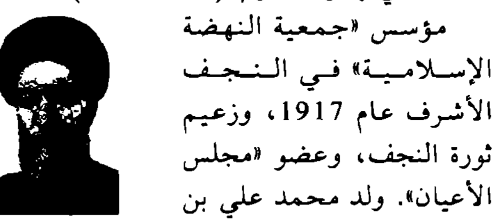
لواء متقاعد وقائد انقلاب (1996)، وعضو في «حركة الوفاق الوطني العراقي»، ومدير المخابرات العراقية (منذ عام 2003). انضم اللواء التركماني المتقاعد سراً إلى حركة الوفاق الوطني العراقي، قاد مع أولاده الثلاثة في الحرس الجمهوري عملية انقلابية في 26 كانون الثاني/ يناير 1996. لكن الحكومة أحبطتها واعتقلت 120 من المتآمرين. ثم عينه الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر عام 2004 مديراً لجهاز المخابرات العراقي.

**محمد عبد الملك الشواف (ت 1992)**

وزير سابق. من مواليد الموصل. عينه عبد الكريم قاسم وزيراً للصحة في 10 شباط/ فبراير 1959واستمر في منصبه حتى الإطاحة بقاسم في 8 شباط/ فبراير 1963. اعتقل مدة قصيرة وأفرج عنه ليعتزل العمل السياسي حتى وفاته عام 1992.

**محمد علي بحر العلوم (1870-1936)**





مؤسس «جمعية النهضة الإسلامية» في النجف الأشرف عام 1917، وزعيم ثورة النجف، وعضو «مجلس الأعيان». ولد محمد علي بن علي تقي بن رضا بن محمد مهدي الطباطبائي الحسني في النجف عام 1870، ودرس العلوم الدينية في حوزاتها، فكان واحداً من ألمع علمائها.

عرف عنه الدعوة للإصلاح والنهضة، شارك في شبابه في الحركة الدستورية الإيرانية التي رفع لوائها المجتهدون. ولما نشبت الحرب العالمية الأولى، كان بين صفوف المجاهدين في جبهة الكوت. ثم كان بين زعماء الحركة الوطنية في النجف لمواجهة الاحتلال البريطاني.

---

(1) حسن العلوي، العراق: دولة المنظمة السرية، ص281-284.

ساهم بقتل الضابط البريطاني مارشال إبان ثورة النجف عام 1918، فاعتقل وقدم إلى المحكمة العرفية في الكوفة فحكم عليه بالإعدام (أيار/ مايو 1918)، خفف بعدها إلى النفي إلى الهند، لكن البريطانيين قبلوا وساطة الشيخ خزعل أمير المحمرة لإبقائه منفيا في عربستان مع الشيخ محمد جواد الجزائري حتى عودته إلى العراق في أواخر عام 1918.

ساهم في ثورة العشرين، واعتقل في حزيران / يونيو، ونفي إلى جزيرة هنجام، وظل فيها حتى صدور العفو العام في 30 أيار/ مايو 1921.

عين عضواً بـ«مجلس الأعيان» في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1929، وانتخب نائباً لرئيس المجلس في الثاني من الشهر التالي. توفي في بغداد في 28 آذار/مارس 1936.

**محمد علي التسخيري (1944-)**



باحث ومفكر إسلامي، ومن كوادر «حزب الدعوة الإسلامية». ولد عام 1944 في النجف الأشرف، جمع بين الدراستين الحوزوية والأكاديمية، فحصل في عام 1967 على البكالوريوس في العلوم العربية والإسلامية من كلية الفقه في النجف الأشرف. انتظم في صفوف حزب الدعوة في عام 1964، وكان من مسؤولي التنظيم الحوزوي والطلابي في النجف. اعتقل في 24 آذار/ مارس 1969 وأودع سجن «قصر النهاية». أبعد إلى إيران عام 1970، وبعد سنوات أصدرت محكمة الثورة حكماً غيابياً بالإعدام بحقه. أصبح عضواً في مجلس الفقهاء المركزي لحزب الدعوة الذي شكل في إيران، لكنه انسحب من العمل الحزبي نهائيا عام 1984 ليتفرغ للمسؤوليات الرفيعة في أجهزة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبعض المسؤوليات السياسية والثقافية والإعلامية الأخرى. فأصبح مسؤولاً للعلاقات الخارجية لرابطة العالم الإسلامي، ومستشاراً لقائد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي[1]عين أميناً عاماً لـ«مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية» الذي تأسس عام 1990.

**محمد علي جواد (ت 1937)**

أول قائد للقوة الجوية العراقية، وأحد أقطاب المؤسسة العسكرية العراقية منتصف الثلاثينيات. وهو من عائلة عسكرية فوالده كان ضابطاً في الجيش العثماني. أما أخوه الأصغر فهو الزعيم عبد الجبار جواد قائد الفرقة الرابعة أيام حكم عبد الكريم قاسم. وترتبط العائلة بصلة مصاهرة بعائلة عبد الكريم قاسم. تخرج في المدرسة العسكرية العراقية عام 1927، وكان احد خريجي الدفعة الأولى من الطيارين الحربيين العراقيين.

كان ذا اتجاه وطني عراقي، وغالباً ما كان يصطدم مع بعض رموز السلطة المتماهية في تحالفها مع البريطانيين ومستشاريهم العسكريين. ونجح في إقامة شبكة من الصلات مع الملك غازي والكتلة العسكرية ذات النزعة العراقية، للعمل على تطوير القوة الجوية خارج أطر الاتفاقية العراقية البريطانية، ويرجح بعض الكتاب أن هذا كان أحد الأسباب الرئيسة وراء اغتيال غازي وبكر صدقي ومحمد علي جواد. كما عقد صلات سياسية مع مجموعة محمد جعفر أبو التمن والتيار الوطني الديمقراطي[2].

ساهم في انقلاب بكر صدقي وسانده حتى

---

(1) محمد الغروي، تلامذة الإمام الشهيد الصدر: ملامحهم النفسية ومواقفهم الاجتماعية، ص330 - 332.

(2) عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم: من ماهيات السيرة الذاتية، ص246.

نهاية حياته فاغتيل مع صدقي في الموصل في 11 أيلول/ سبتمبر 1937، أثناء محاولته الدفاع عن صدقي بعدما فاجأهما منفذا الاغتيال[1] فأصيب بطلق ناري في قلبه فمات.

**محمد علي الحكيم**

وزير سابق، من مواليد النجف الأشرف عام 1952، حصل على البكالوريوس في الإحصاء من الجامعة المستنصرية، وعلى الماجستير في الكومبيوتر من جامعة برمنجهام (في المملكة المتحدة)، وعلى الدكتوراه من جامعة جنوب كاليفورنيا. عمل مديراً عالمياً لشركة نورتل نتوركس وكمبريج تيكنولوجي، وساهم في تأسيس شركة انفوكلارس في الولايات المتحدة. كان معارضا لنظام صدام حسين، شارك في «مشروع مستقبل العراق لوزارة الخارجية الأمريكية». عاد إلى العراق عام 2003، وأصبح وكيلاً للأمين العام لـ«مجلس الحكم العراقي»، وسفيراً لوزارة الشؤون الخارجية العراقية. عين وزيراً للاتصالات في الوزارة التي ترأسها أياد علاوي (حزيران/ يونيو 2004- نيسان/ ابريل 2005).

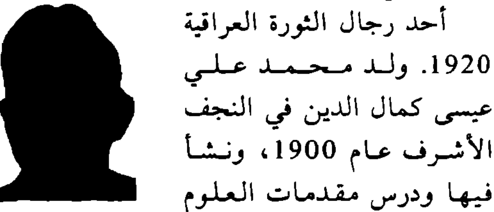
**محمد علي القزويني (1880-1939)**

عضو مجلس الأعيان. ولد في الحلة عام 1880، وكان عند وفاته عام 1939 عضواً بمجلس الأعيان، ودفن في النجف الأشرف عند ضريح الإمام علي عليه السلام.

**محمد علي قيردار (1866- 1934)**

نائب سابق. ولد محمد علي بن مصطفى بن محمد قيردار لأسرة تركمانية معروفة في كركوك، وكان أبوه رئيس بلدية كركوك. انتخب نائباً عن كركوك في «مجلس المبعوثان» العثماني (1908-1918). ولما نشبت الحرب العالمية الأولى مضى إلى ساحة القتال في جنوب العراق. وأبان الحكم الوطني انتخب نائباً عن لواء كركوك في مجلس النواب عام 1928، وجدد انتخابه في الأعوام 1930 و 1933 و 1934 حتى وفاته في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1934.

**محمد علي كمال الدين (1900-1966)**




أحد رجال الثورة العراقية 1920. ولد محمد علي عيسى كمال الدين في النجف الأشرف عام 1900، ونشأ فيها ودرس مقدمات العلوم على والده. نشط إبان الثورة العراقية الكبرى عام 1920، إذ كلفه حزب الثورة بالإشراف على تحرير جريدة الثورة «الاستقلال النجفية» عام 1920، كما شارك في تحرير جريدة «الفرات النجفية»، وهما اللسان المعبر عن الثورة وقياداتها في النجف الأشرف.

بعد فشل الثورة اضطر إلى الهرب مع بعض الثوار أمثال أحمد الصافي وسعد صالح إلى الكويت إذ كان والده عيسى كمال الدين يقيم فيها بصورة إجبارية من قبل الانجليز. في حين فارقهم الصافي إلى إيران. وبعد صدور العفو عن الثوار عاد إلى العراق.

التحق بدار المعلمين الابتدائية عام 1921، وعين مدرساً في بعض المدارس الابتدائية فمديراً، كما عمل ملاحظاً لمجلة «المعلم الجديد» وفي عام 1959 أحيل على التقاعد. ويعتبر كتابه «معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى لسنة 1920» واحداً من أهم

(1) منفذا الاغتيال كانا الرئيس الطيار محمود هندي والعريف محمد عبد الله التلعفري، وكانت مهمة الأول إيصال الثاني بسيارته قريباً من مكان تواجد صدقي في حديقة مطار الموصل ليقوم الثاني بقتله.

الكتب التي أرخت للثورة وتناولت تفاصيل دقيقة لأحداثها. توفي عام 1966 ودفن في النجف الأشرف.

**محمد فاضل الجمالي (1903-1997)**

وزير ورئيس وزراء سابق. من مواليد الكاظمية 20 نيسان/ ابريل 1903 من عائلة معروفة. درس في مدرسة الإمام الخالصي الكبير، وحصل على شهادة دار المعلمين الابتدائية، ودخل الجامعة الأمريكية في بيروت (1921-1927). وحصل في ما بعد على الدكتوراه من كلية المدرسين التابعة لجامعة كولومبيا في نيويورك (1929-1932). عين مديراً للتدريس والتربية في وزارة المعارف، وفي أيلول/ سبتمبر 1935 عين مفتشاً عاماً في وزارة المعارف. حل مكان ساطع الحصري الذي كان على خلاف دائم معه، فعمل على نشر التعليم في المناطق الريفية وفتح مدارس ثانوية في الجنوب العراقي. انخرط في صفوف «جماعة الأهالي» بعد تشكيلها، كما انخرط في صفوف «جمعية السعي لمكافحة الأمية» التي شكلت في عام 1933. كما شغل منصب نائب رئيس «نادي القلم». وفي عام 1932 نقلت خدماته إلى وزارة الخارجية إذ عين مديراً عاماً، وانضم إلى الوفد العراقي إلى مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 وساهم في إعداد ميثاق الأمم المتحدة ووقع عليه ممثلا عن العراق[1].

أستوزر لأول مرة في وزارة أرشد العمري الأولى (1946) وزيراً للخارجية واحتفظ بمنصبه في الوزارتين التاليتين اللتين شكلهما نوري السعيد وصالح جبر (1946- 1947) و (1947- 1948) على التوالي. وعاد إلى منصبه في ظل وزارتي مصطفى العمري (1952) ومحمود نور الدين (1952-1953). وفي 17 أيلول/ سبتمبر 1953 شكل وزارته الأولى التي استقالت في 27 شباط/ فبراير 1954، وترأس بعدها وزارة ثانية (1954) ليدخل بعدها وزيراً في وزارة أرشد العمري الثانية (1954). وأخيراً تولى منصب وزير الخارجية في أخر وزارة شكلها نوري السعيد (1958).

ألقي القبض عليه في 16 تموز/ يوليو 1958 أي بعد يومين من الإطاحة بالملكية في إحد البساتين الكبيرة في منطقة الإبراهيمية العائدة لأحد الأثرياء من أنصار العهد الملكي، وكان يستعد للسفر خارج العراق متنكراً بزي عربي. وقد أثار ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ادعاءات حول مقتل الجمالي والتمثيل بجثته، فعرض التلفزيون العراقي صوراً للجمالي بعد القبض عليه لإثبات انه ما يزال على قيد الحياة. حوكم أمام «محكمة الشعب» التي ترأسها فاضل عباس المهداوي. بدأت محاكمته في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1958، وصدرت سلسلة من الأحكام بحقه تضمنت الإعدام والأشغال الشاقة والمؤبدة والمؤقتة[2]. وقد أثار إصدار الحكم على الجمالي حملة مناهضة من لدن الدول الغربية فتدخلت بعضها لتخفيف الأحكام الصادرة بحقه. أفرج عنه في تموز/ يوليو 1961، وغادر العراق متوجهاً إلى جنيف، ومن هناك دعاه الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة إلى تونس فاستقر بها منذ عام 1962 حتى وفاته في 24 أيار/ مايو 1997. إذ اشتغل في تدريس الفلسفة والتربية والتعليم الديني في جامعة تونس العاصمة، له

(1) محمد فاضل الجمالي، جهاد في سبيل العروبة والإسلام.

(2) حول تفاصيل المحاكمة ينظر: هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج 3، وزارة الدفاع، بغداد، 1959.

العديد من المؤلفات إضافة إلى مذكراته[1].

**محمد فاضل السامرائي (1954-)**

عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الإسلامي العراقي»، ومستشار الأمين العام للحزب. كما شغل منصباً حكومياً إبان عمل «مجلس الحكم الانتقالي». ولد في بغداد عام 1954، ودرس فيها حتى تخرج في كلية الهندسة بجامعة بغداد عام 1978. انتمى إلى الحزب الإسلامي عام 1970، وفي منتصف الثمانينيات اتهم بالانتماء لتنظيم إسلامي وحكم عليه بالإعدام وخفف الحكم إلى السجن المؤبد، وأطلق سراحه عام 1990. إمتهن العمل التجاري والصناعي. عاد إلى الانخراط في العمل السياسي بعد عام 2003، فعين بمنصب حكومي كبير عام 2003، كما دخل عضوية المكتب السياسي للحزب الإسلامي وانتخب نائباً في مجلس النواب.

**محمد قادر**

عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (كانون الأول/ ديسمبر 1989- آب/ أغسطس 1993) ويشتهر باسم (كمال كركوكي أو كركوكلي). برز دوره واضحاً عقب انهيار الحركة الكردية المسلحة فتولى بعد تأسيس القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني الاشراف على الحزب في منطقتي مركه وبشدر. واشرف على المدرسة التي أنشأتها القيادة المؤقتة لإعداد الكادر الحزبي في الأراضي التركية المحاذية للحدود وقام شخصيا بوضع مناهج التثقيف في المدرسة بالاعتماد على الفكر الماركسي- اللينيني. انتخب في عام 1999 عضواً في الهيئة العاملة التي شكلت في اجتماع آب/ أغسطس 1976.

**محمد كاظم الخراساني (1839-1911)**

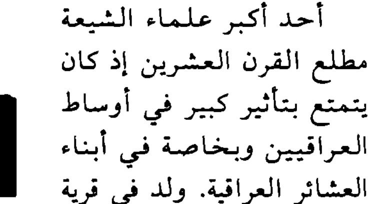
مرجع ديني. ولد محمد كاظم الاخوند الخراساني في مدينة مشهد المقدسة عام (1255هـ/ 1839م). وفي (1277هـ/ 1860م) هاجر إلى طهران للدراسة. وبعد عامين تقريبا قدم إلى مدينة النجف الأشرف. بعد وفاة المجدد محمد حسن الشيرازي عام 1898 برز على صعيد المرجعية الدينية عدد من كبار العلماء كان الشيخ الخراساني أحدهم وما هي إلا سنوات حتى بات في طليعتهم. ويعد مؤسس مدرسة النجف السياسية ذات الحركية والامتداد الاجتماعي الكبيرين مع حيوية التنظير، فهي تضم كبار منظري الشيعة أمثال محمد حسين النائيني، السيد حسن المدرس، السيد الكاشاني، والحاج آغا نور الله الاصفهاني. وتقوم هذه المدرسة على الدعوة إلى تأسيس نظام سياسي يقوم على أساس الشريعة ولا يتجاوز فيه موقع الفقهاء دور الإشراف. وبعد إقرار الدستور الإيراني عقب الحركة الدستورية في إيران (1905-1906) برز الخلاف واضحاً في النجف الأشرف إذ كان الخراساني وأتباعه يرون في الحياة الدستورية تحقيقاً للعدالة التي حرم منها الشعب الإيراني وان مواد الدستور لا تخالف الشريعة الإسلامية ما دامت هناك لجنة من الفقهاء تشرف على قراراته ولوائحه. في مقابل موقف الشيخ فضل الله النوري الذي يدعمه السيد محمد كاظم اليزدي والذي يرى في الدستور انحرافاً في الحركة الدستورية عن مسارها الإسلامي. وقد أفرز هذان الموقفان تنافسا شديدا بين الجماعتين وصل إلى الاتهامات والحساسيات المفرطة وكان أنصار



(1) من مؤلفاته إضافة إلى المصدر المستشهد به سابقا: فاضل الجمالي، واقع السياسة العراقية؛ فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي.

الخراساني يتعرضون لمضايقات العشائر العراقية التي تعتبرهم خصوما لليزدي[1]. فساند الحركة الدستورية وبرز دوره في الحركة «كرمز قيادي فيها» بل انه صار «محوراً للحركة الدستورية، وأبا للحرية والأحرار حسب تعبير هبة الدين الشهرستاني»[2] أفتى بوجوب إتباع أسلوب الحكم الديمقراطي وتأليف المجالس النيابية وإصدار الصحف وغيرها. كما أفتى بوجوب خلع السلطان محمد علي شاه القاجاري. توفي في عام (1329 هـ/ 1911م).

**محمد كاظم اليزدي (1831–1919)**




أحد أكبر علماء الشيعة مطلع القرن العشرين إذ كان يتمتع بتأثير كبير في أوساط العراقيين وبخاصة في أبناء العشائر العراقية. ولد في قرية كسنويه التي تبعد حوالي ثلاثين ميلا عن مدينة يزد الإيرانية عام 1831. درس مقدمات العلوم في يزد، انتقل بعدها إلى مشهد وأصفهان ثم إلى النجف الأشرف.

عارض الحركة الدستورية على أساس أنها انحرفت عن المبادئ الإسلامية، فقاد الجبهة المناهضة للحركة المشروطة فقد كان يرى «أن مصلحة الدولة يجب أن تكون بيد شخص واحد مسؤول عنها لا يشاركه فيها مشارك، ويحتج لرأيه هذا بما يصل إليه اجتهاده الديني مبرهنا عليه بالبراهين والأدلة المختلفة»[3] وشكل خلافه مع محمد كاظم الخراساني حول الحركة المشروطية علامة مميزة في حياته انعكست آثارها على الوسط الشيعي.

وفي أجواء الاضطراب السياسي الذي أصاب النجف نتيجة تداعيات الحركة المشروطة في إيران ودعم مجموعة كبيرة من علماء النجف لها. استطاع اليزدي أن يستميل إليه الكثير من العامة ومغاوير المحلات، فكان إذا خرج للصلاة حف به المسلحون من أنصاره وهم يهتفون تحديا لأنصار المشروطة[4]. تعرض إلى مضايقات حكومة الاتحاد والترقي التركية التي هددته بالنفي خارج العراق. زاره أحد قادة الأتراك في النجف وطلب إليه أن يصدر رأيا يؤيد فيه الحركة الدستورية في الدولة العثمانية عام 1908 لكنه رفض الإذعان لمطالب الحكومة، فتعرض أثرها لمحاولة اغتيال فاشلة[5].

وإبان تصاعد حركة الجهاد ضد البريطانيين اتصلت به الإدارة العثمانية لتعزيز التعاون في مواجهة القوى المحتلة[6]. وعندما نشبت الثورة ضد الإدارة العثمانية في النجف في 22 أيار/ مايو 1915 كان يمكن أن يفهم موقف اليزدي على أنه في صالح الثورة. وكانت العلاقة الوثيقة بينه وبين قادة الثورة قد ساهمت في إدارة الشؤون العامة للمدينة بشكل جيد، فكانت توصياته تنفذ من قبل القادة، وكان ختمه يعتمد في الشؤون الإدارية كالأملاك والعقارات وغير ذلك[7].

---

(1) ينظر: سليم الحسني، الفعل السياسي عند علماء الشيعة: الحركة الدستورية نموذجا، ص285-290.
(2) عبد الكريم آل نجف، من أعلام الفكر والقيادة المرجعية، ص102.
(3) كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، ص167.
(4) المصدر السابق، ص189.
(5) سليم الحسني، الفعل السياسي عند علماء الشيعة: الحركة الدستورية نموذجا، ص285-290.
(6) المصدر السابق، 233.
(7) المصدر السابق، ص274-275.

وعندما أتم البريطانيون احتلال بغداد، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية في عموم المناطق المحتلة، فان اليزدي استمر في دعم الوضع الإداري للمدينة وساهم في بذل المساعي من أجل التخفيف من حدة الأوضاع المعاشية[1].

ولما اندلعت الثورة ضد الانجليز في النجف وقتل الكابتن مارشال في 19 آذار/ مارس 1918، كان موقف اليزدي لا يختلف عن بقية علماء الدين الشيعة يومذاك، إذ كانوا يرون أن الثورة سبقت موعدها، وأن السيطرة عليها أمر مطلوب، لذلك لم تصدر فتوى بالجهاد لدعم الثورة من أي مرجع ديني. وكانت رؤية اليزدي تقوم على استيعاب الحادث وحماية حياة الثوار والحيلولة دون تعرضهم لانتقام الانجليز، ومحاولة إقناع السلطات البريطانية بإصدار العفو العام عنهم[2]. وعلى الرغم من ذلك فقد ساءت سمعة اليزدي وانتشرت حوله الإشاعات القبيحة، ولاسيما بين أقارب المشنوقين والمنفيين، وكانت من جملة الإشاعات أنه ليس سيداً، ولا يزدياً، وإنما هو انجليزي لبس العمامة السوداء للتنكر[3]. وهو الأمر الذي وجد فيه بعض الباحثين أن اليزدي كان يؤيد الإنجليز[4]. توفي في النجف الأشرف 30 نيسان/ ابريل 1919.

## محمد مجيد (1921-)

عسكري كان ضمن اللجنة الاحتياط للضباط الأحرار، وقائد انقلاب فاشل (30 حزيران/ يونيو 1966). من مواليد عنة 1921 كان من المؤيدين لـ«حركة القوميين العرب»، كان قبل انقلاب عام 1958 برتبة رائد، ويعمل ضابط أركان في مديرية العمليات العسكرية. وبعد انقلاب عبد السلام عارف عين مديراً للتخطيط العسكري (شباط/فبراير 1963، لكنه أحيل إلى التقاعد في أيلول/ سبتمبر 1965، أعتقل في حزيران/يونيو 1966 لاشتراكه في انقلاب فاشل ثم أفرج عنه[5].

## محمد محجوب (1938- 1979)



عضو «مجلس قيادة الثورة» و«القيادة القطرية» لحزب البعث العربي الاشتراكي. ولد في سامراء عام 1938 ودرس فيه ثم تابع تحصيله العلمي ونال شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية. انتسب إلى حزب البعث ومارس العمل السياسي منذ عام 1954، وتعرض للاعتقال مرات عدة بسبب ذلك، وفرضت عليه الإقامة الجبرية (1961-1963).

كان أحد المساهمين في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. ثم في انقلابي 17-30 تموز/ يوليو 1968. عين في أحد المكاتب التابعة لمجلس قيادة الثورة، ثم محافظاً للبصرة فواسط فديالى. في مطلع عام 1974 انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عين وزيراً للتربية والتعليم في آخر حكومة تشكل في ظل حكم احمد حسن البكر. أعدم في 8 آب/أغسطس 1979 بأمر من صدام حسين بعد استيلائه على الحكم وإزاحة البكر.

---

(1) المصدر السابق، ص314.
(2) المصدر السابق، ص335.
(3) المصدر السابق، ص448.
(4) ينظر: حسن الاسدي، ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين، ص69.
(5) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص100.

### محمد محمد صادق الصدر (1943-1999)

مرجع شيعي كبير ومجدد في فكر الحوزة وعملها الاجتماعي. ولد في 23 آذار/ مارس 1943. وفي عام 1954 بدأ دراسته في الحوزة العلمية، وفي عام 1960 دخل كلية الفقه وتخرج فيها عام 1964. وأجيز للاجتهاد عام 1977[1].



تتباين الآراء حول تصديه للمرجعية الدينية في العراق عقب وفاة السيد أبو القاسم الخوئي (1992) والسيد عبد الأعلى السبزواري، إلى الدرجة التي يعتقد فيها البعض إن ذلك الصعود كان بمباركة الدولة التي كانت تسعى لإبقاء المرجعية النجفية في إطار عربي بعيدا عن القيادات الإيرانية، في حين يرى آخرون انه تمكن من تأسيس وإدارة مشروع خاص وتمكن من إحداث «هزة عنيفة في إطار المجتمع العراقي»[2] وقسمت الوسط الشيعي بين مرجعيتين متمايزين في علاقتهما بالشارع الشيعي. فقد شكل إقامته صلاة الجمعة في جامع الكوفة وتأسيسه لفقه اجتماعي ومحاولته اختراق الوسط المجتمعي العراقي كلها أمور أكسبته قدرة كبيرة على التأثير في الوسط الإسلامي الشيعي. الأمر الذي دفع حكومة صدام حسين على اتخاذ قرار تصفيته جسديا بعدما أيقنت إن التأخير في اتخاذ القرار ليس في صالحها بعدما خشيت تفجر ظاهرة محمد الصدر وامتدادها، فاغتيل في مساء 19 شباط/ فبراير 1999[3]. بواسطة مجموعة مسلحة يعتقد أنها تنتمي لجهاز الأمن الخاص الذي كان يديره نجل الرئيس العراقي قصي صدام حسين. وقد أثار اغتياله ردود فعل شعبية وانتفضت بعض مناطق العراق إلا أن السلطات قمعت تلك الحركات بوحشية مفرطة حتى لا تتسع وتتحول إلى حركة مناهضة للنظام.

### محمد محمود الصوّاف (1915- 1996)

عضو مؤسس في جماعة «الإخوان المسلمين» في العراق منذ تأسيسها. ولد في الموصل عام 1915 ودرس دراسة دينية ثم التحق بالازهر. تعرف إلى الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة في مصر حين كان طالبا في الأزهر بمصر، وانتمى هناك إلى جماعة الإخوان المسلمين، وبايع الشيخ البنا على إنشاء فرع للجماعة في العراق. وبعد عودته إلى العراق عين مدرساً في كلية الشريعة عام 1946. شغل في الخمسينات موقع المرشد العام للجماعة، التي عملت علنا خلف «جمعية الأخوة الإسلامية». وفي أثناء وجوده على رأس الجماعة تصاعد نشاطها ووصل ذروته عام 1948. ساهم الصواف في تأسيس «جمعية إنقاذ فلسطين» عام 1948 وتولى أمانة سرها، وكان معه من قيادة الإخوان: تحسين عبد القادر الفخري، علي فاطن، عبد الرحمن الشيخلي، منيب الدوري، عبد الغني شنداله ومحمد فرج الشيخلي. وبعد حركة عبد الوهاب الشواف (آذار/مارس 1959) تعقبت السلطة حركة الإخوان وأنصارها وتعرض بعضهم للاغتيال، وسجن الصواف ليلجأ عام 1959، إلى المملكة العربية السعودية ليستقر فيها بعيداً عن مضايقة الشيوعيين له فاحتضنته حكومتها وقدمت له



(1) مختار الاسدي، الصدر الثاني: الشاهد والشهيد، الظاهرة وردود الفعل، ص27-28.
(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص505.
(3) عادل رؤوف، الشهيد محمد محمد صادق الصدر.. مرجعية الميدان.

الدعم والمساعدة، وعينته مدرساً في كلية الشريعة بمكة المكرمة كما عين بمنصب استشاري. توفي في عام 1990 في داره الصيفية في منتجع (كوك جدره) في منطقة ترمال السياحية في تركيا.

**محمد المشاط**



وزير سابق. شغل مناصب حكومية مهمة منها وكيلاً في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ورئيساً لجامعة الموصل، ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي. وسفيراً للعراق في باريس وفيينا ولندن وواشنطن. استدعته الحكومة العراقية في 15 كانون الثاني/يناير 1991، أي قبل حرب الخليج بيومين، للعودة إلى بغداد للتشاور، لكنه رفض العودة وقدم طلباً لإحالته على التقاعد، وطلب اللجوء إلى كندا.

**محمد مصطفى الجبوري (1949-)**

وزير سابق، ولد في الموصل عام 1949، درس الاقتصاد في جامعة الموصل التي تخرج فيها عام 1974، وحصل على شهادة أخرى من جامعة كلاسكو عام 1974. في عام 2003 اختير مديراً عاماً للمؤسسة العامة لتسويق النفط. وفي حزيران/يونيو 2004 عين وزيراً للتجارة في الحكومة التي رأسها إياد علاوي[1].

**محمد مظلوم الدليمي (ت 1995)**

قائد المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 1994، كان برتبة لواء ويحتل منصب أمر قاعدة الحبانية الجوية، قام في أواخر عام 1994 بمحاولة للإطاحة بحكم صدام حسين من خلال انقلاب عسكري إلا أن محاولته فشلت وانتهت بإعدامه مع عدد كبير من ضباط الجيش. وعندما أعيدت جثته إلى عائلته في الرمادي في شهر أيار/ مايو 1995 كان عليها آثار تعذيب واضحة، فاندلعت أعمال شغب وعصيان حتى استدعت الحاجة إلى إرسال وحدات عسكرية خاصة لقمعها.

**محمد مهدي الآصفي (1939-)**

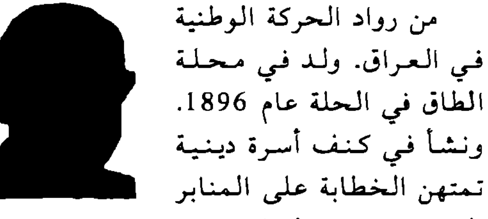


أحد أكبر قادة «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1939 لعائلة علمية، جمع بين الدراستين الدينية والأكاديمية، فحصل على البكالوريوس من كلية الفقه في دورتها الأولى، وحصل على درجة الماجستير في جامعة بغداد. أما عن دراسته في الحوزة العلمية فقد كانت على كبار علماء النجف منهم: السيد محسن الحكيم، السيد الخوئي، والخميني. عمل أستاذاً للفلسفة لأكثر من 15 سنة في كلية أصول الدين ببغداد وكلية الفقه في النجف الأشرف. انتمى إلى حزب الدعوة منذ عام 1962، وأصبح من كوادره المتقدمة، وعمل في صفوف «جماعة العلماء في النجف الأشرف» تعرض لملاحقة السلطة، واضطر إلى الهرب إلى إيران عبر الكويت وكان ذلك عام 1974، وبعد تعرضه لملاحقة السافاك (الأمن الإيراني) هرب إلى الكويت. ليعود إلى إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية ليصبح في عام 1980 ناطقاً باسم حزب الدعوة، وبرز كأحد أكبر زعماء الحزب، وبخاصة بعد انسحاب محمد باقر الصدر من الحزب، وأحد ابرز أربع شخصيات تحكمت بمسيرة الحزب إلى جانب كاظم الحائري، ومرتضى العسكري، وعلي الكوراني. كما انتخب عضواً في الهيئة

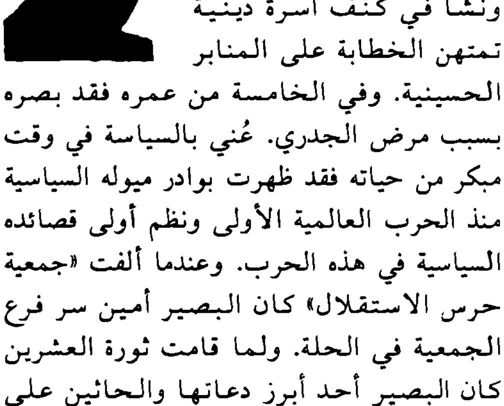
(1) (www.iraqigovernment.org).

الإدارية لـ «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» عام 1982 كما شغل منصب نائب رئيس «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق». تزعم بعد هروبه إلى إيران أولى انشقاقات الحزب: الجناح الاصفي، مقابل الجناح الكوراني. انسحب من حزب الدعوة أواخر عام 1999، ليتفرغ بعدها للبحث العلمي والإشراف على بعض المؤسسات منهيا بذلك أربعة عقود من النضال السياسي.

**محمد مهدي البصير (1896-1974)**



من رواد الحركة الوطنية في العراق. ولد في محلة الطاق في الحلة عام 1896. ونشأ في كنف أسرة دينية تمتهن الخطابة على المنابر الحسينية. وفي الخامسة من عمره فقد بصره بسبب مرض الجدري. عُني بالسياسة في وقت مبكر من حياته فقد ظهرت بوادر ميوله السياسية منذ الحرب العالمية الأولى ونظم أولى قصائده السياسية في هذه الحرب. وعندما ألفت «جمعية حرس الاستقلال» كان البصير أمين سر فرع الجمعية في الحلة. ولما قامت ثورة العشرين كان البصير أحد أبرز دعاتها والحاثين على التمرد ضد الاحتلال البريطاني والمطالبة بالاستقلال. فكان أشهر خطباء الثورة وقد لقب بـ«ميرابو العراق»[1]. استدعته سلطات الاحتلال مع بعض رجال الثورة وحملتهم مسؤولية التظاهرات الصاخبة التي سارت في بغداد في 25 أيار/ مايو 1920، وكان ذروة ما قاله من الشعر قبيل إعلان الثورة تلك القصيدة الشهيرة:

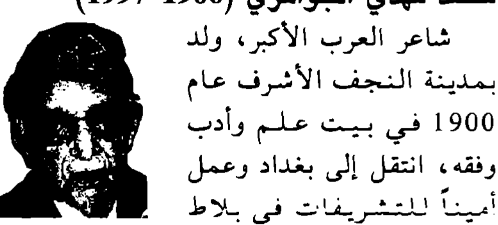


إن ضاق يا وطني علي فضاكا

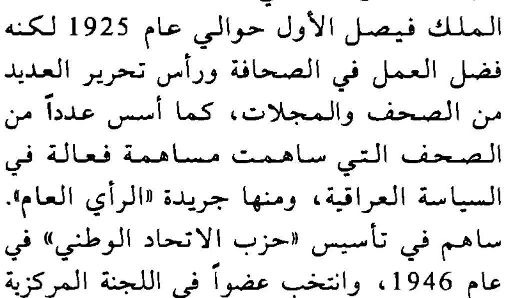
فلتتسع بي للإمام خطاكا

وبعد فشل الثورة اضطر للتخفي حتى القي القبض عليه في شباط/ فبراير 1921 بتهمة الإخلال بالأمن وتحريض الأفكار ضد السلطة. أفرج عنه بكفالة نقدية لكنه استأنف نشاطه السياسي عندما أسهم في تأسيس «الحزب الوطني العراقي»، ونفته سلطات الاحتلال البريطانية إلى جزيرة هنجام اثر المظاهرة التي حدثت في الذكرى الأولى لتتويج الملك فيصل الأول في 23 أب/ أغسطس 1922. عاد إلى العراق في 24 أيار/ مايو 1923 ليتفرغ للتأليف ثم التدريس في جامعة آل البيت وثانوية بغداد المركزية. وعندما استأنف الحزب الوطني نشاطه كان من بين أعضاء لجنته التأسيسية، لكنه ترك السياسة نهائيا عام 1930 إذ أوفد إلى مصر ثم إلى فرنسا حيث حصل على الدكتوراه ولما عاد إلى العراق عين مدرساً في دار المعلمين العالية عام 1938 حتى إحالته على التقاعد. توفي في 19 تشرين الأول/ نوفمبر 1974 ودفن في مدينة النجف الأشرف[2].

**محمد مهدي الجواهري (1900-1997)**



شاعر العرب الأكبر، ولد بمدينة النجف الأشرف عام 1900 في بيت علم وأدب وفقه، انتقل إلى بغداد وعمل أميناً للتشريفات في بلاط الملك فيصل الأول حوالي عام 1925 لكنه فضل العمل في الصحافة ورأس تحرير العديد من الصحف والمجلات، كما أسس عدداً من الصحف التي ساهمت مساهمة فعالة في السياسة العراقية، ومنها جريدة «الرأي العام». ساهم في تأسيس «حزب الاتحاد الوطني» في عام 1946، وانتخب عضواً في اللجنة المركزية



(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، ج5، ص189.

(2) منعم حميد حسن، محمد مهدي البصير... شاعرا.

للحزب، لكنه انسحب منه بعد اقل من سنة بسبب خلافات مع بعض أعضائه. في 20 حزيران/يونيو 1946 عطلت الحكومة «الرأي العام» حصل على امتياز جديد لصحيفة باسم «صدى الدستور» التي صدر عددها الأول في 10 آب/أغسطس 1946 لكنها ما لبثت أن عطلت فأعاد الجواهري إصدار «الرأي العام» مرة أخرى. دخل مجلس النواب الذي زامن أحداث عام 1948 وحكومة صالح جبر فانضم الجواهري إلى صفوف المعارضة واستقال من عضوية مجلس النواب وعطلت «الرأي العام» مرة أخرى. اعتقل في أبو غريب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. وأصدر جريدة «الجديد» في أيار/ مايو 1953. ثم غادر العراق إلى دمشق عام 1956، واستقر فيها، وعهد إليه بتحرير جريدة «الجندي» التي تصدرها رئاسة أركان الجيش السوري. لكنه عاد إلى بغداد قبل سنة من الإطاحة بالحكم الملكي في تموز/ يوليو 1958.

ساند الثورة الجديدة، وأعاد إصدار جريدته الرأي العام (تشرين الأول/ أكتوبر 1958). وانتخب نقيبا للصحفيين في عام 1959 خلال مؤتمر النقابة، لكنه استقال بعد خمسة أسابيع فقط احتجاجا على قرار الحاكم العسكري إغلاق الصحف وإلغاء امتيازاتها واعتقال بعض الصحفيين وفي العام التالي أعيد انتخابه وقد كان معتقلا. ثم ساهم في العام نفسه في تأسيس الحزب الجمهوري. سافر إلى براغ (تشيكوسلوفاكيا)، إذ أقام لسبعة أعوام. عاد إلى العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 1968، وأعيد انتخابه رئيساً لاتحاد الأدباء عند إعادة تأليفه في كانون الثاني/ يناير 1971. ثم عاد إلى براغ التي استقر فيها طويلاً. تزعم «حركة الدفاع عن الشعب العراقي» التي شكلت كقيادة للمعارضة العراقية في الخارج. حضر «مؤتمر بيروت» للمعارضة العراقية (آذار/ مارس 1991). توفي في دمشق في 27 تموز/يوليو 1997.

## محمد مهدي الحكيم (1935-1988)



أحد أبرز قادة ومؤسسي العمل الحزبي الإسلامي في العراق. ولد في النجف الأشرف عام 1935 وهو الابن الثالث للمرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم. تلقى علومه الإسلامية في الحوزة العلمية في مدينة النجف الأشرف على يد كبار أساتذتها. ويعد من الرواد الأوائل للحركة الإسلامية في العراق وقد ساهم بجد في بعثها من جديد أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين. في عام 1963 انتقل إلى بغداد ليمثل والده المرجع الأعلى في العاصمة، كما كان من المؤسسين لـ«جماعة علماء بغداد والكاظمية» ليصبح هو والسيد مرتضى العسكري المحور الرئيس لها.

في 9 حزيران/ يونيو 1969 اتهمه النظام بتهمة التآمر على أمن الدولة والتعاون مع الملا مصطفى البارزاني في مقاومتهم للنظام والاتصال بدولة أجنبية (إيران)، في جملة اتهامات وردت في اعترافات مدحت الحاج سري. حكم عليه بالإعدام غيابيا ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة، ورصدت جائزة قدرها خمسة آلاف دينار لمن يلقي القبض عليه أو يدلي بمعلومات عن مكان اختفائه. هرب إلى المملكة العربية السعودية، انتقل بعدها إلى الأردن وبمساعدة خاله (علي حسن بزي) سفير لبنان في العاصمة الأردنية (عمان) استطاع السفر إلى باكستان. وفي عام 1971 انتقل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وفيها تولى الإشراف على العديد من المشاريع الإسلامية. لكنه اضطر إلى مغادرة الإمارات بعد اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية لينتقل إلى دمشق ومنها إلى لندن التي أسس فيها عدداً من المشروعات الإسلامية ومنها: «رابطة

أهل البيت الإسلامية العالمية» التي عقدت مؤتمرها الأول في لندن عام 1983، والتي انتخب الحكيم أمينا عاما لها. و«مركز أهل البيت» الذي أسسه بالتعاون مع السيد محمد بحر العلوم عام 1983 ويعنى بشؤون العراقيين داخل المملكة المتحدة. و«لجنة رعاية المهجرين العراقيين». و«منظمة حقوق الإنسان في العراق». نجا من ثلاث محاولات لاغتياله دبرتها المخابرات العراقية. اغتيل في 17 كانون الثاني/ يناير 1988 أثناء حضوره مؤتمرا إسلاميا في الخرطوم بدعوة من قيادة «الجبهة القومية الإسلامية» التي يتزعمها حسن الترابي. وقد أعلنت السلطات السودانية أن أحد أعضاء السفارة العراقية في الخرطوم قام بتنفيذ عملية الاغتيال. لكن القضاء السوداني قرر حفظ القضية بعد رفض الحكومة العراقية رفع الحصانة عن الموظف[1].

### محمد مهدي الخالصي (1888-1963)

الابن الأكبر لآية الله الشيخ مهدي الخالصي. ولد عام 1888. في عام 1922 أبعدته الحكومة البريطانية بقرار من المندوب السامي السير بيرسي كوكس نتيجة نشاطه المناوئ للسياسة البريطانية. أسس في إيران «جمعية الدفاع عن بلاد ما بين النهرين» للدفاع عن العراق وقضيته. وقد مارست الجمعية دورا سياسيا منظما لإثارة الشعب الإيراني وتحشيد المهرجانات والخطاب السياسي العام وتحريك العلماء للدفاع عن أرض العراق والمقدسات التي أهينت بسبب الاحتلال البريطاني.

قام الخالصي بنشاطات مكثفة أهمها إلقاء الخطابات الجماهيرية، القيام بمسيرات احتجاجية منظمة ضد السفارة البريطانية، اللقاءات مع السفارات الألمانية والسوفييتية، محاولة حشد تأييد البرلمان الإيراني، دعوة العلماء ومخاطبة المحافل الدولية ومنها مؤتمر لوزان.

عاد إلى العراق من منفاه في إيران عام 1949، بعدما ضاقت إيران به ومشاركته بثورة التأميم التي قادها محمد مصدق. حاول التحالف مع عبد السلام عارف. كما بادر إلى إعادة الروح التي صاحبت حركة الجهاد والثورة، انطلاقا من أسس الإيمان بالدين الحق وإقامة شعائره الصحيحة، وبناء وحدة حقيقية لأبناء الشعب العراقي، فأقام صلاة الجمعة في عدة مناطق في العراق، وحاول بناء جسور الوحدة الإسلامية عبر الدعوة إلى إقامة الصلاة الموحدة (بين الشيعة والسنة)، وإقامة الحوار بين المذاهب المختلفة والتمهيد لإقامة حوار طائفي[2]. توفي عام 1963.

### محمد مهدي الخالصي (الحفيد) (1938-)

حفيد آية الله مهدي الخالصي. من مواليد 1938، عاد إلى العراق عام 1945 ليكمل دراسته الحوزوية ثم أكمل بعدها دراسة الحقوق في جامعة بغداد. خدم في الجيش العراقي وحكم عليه بالإعدام لرفضه المشاركة في الحرب ضد الأكراد. خرج من العراق عام 1979 بعد أن صدر عليه حكمان بالإعدام. تولى الإشراف على المدرسة الخالصية المعروفة باسم «جامعة مدينة العلم» ويعد من أكبر دعاة التقريب بين المذاهب وهو عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر منذ عام 1964.

---

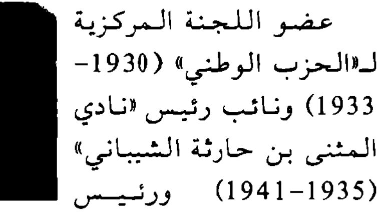
(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص77-80؛ وكذلك: مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص29-31؛ علي المؤمن، سنوات الجمر، ص522.

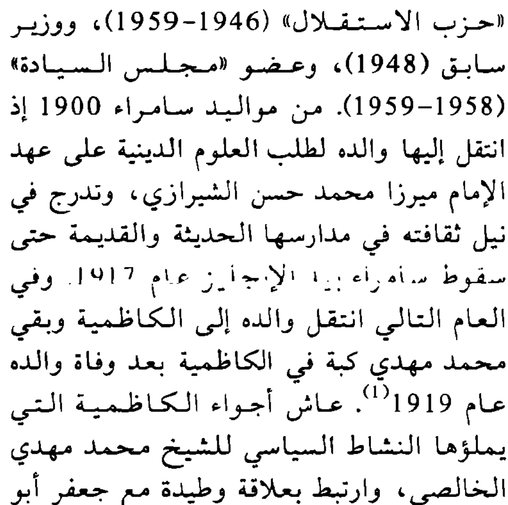
(2) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة: قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث، ص147-149.

**محمد مهدي بحر العلوم (1867–1933)**

وزير سابق. ولد في النجف الأشرف عام 1867 (1283 هـ)، وفيها درس العلوم العربية والدينية. في شباط/ فبراير 1918 عينه البريطانيون معاونا للحاكم البريطاني في كربلاء في 22 شباط/ فبراير 1921، اختير في أول وزارة عراقية يشكلها عبد الرحمن النقيب (20 تشرين الأول/ أكتوبر- 23 آب/ أغسطس 1921) وزيراً للمعارف فكان الشخصية الشيعية الوحيدة في الوزارة المذكورة. توفي في عام 1933 ودفن بمقبرة أسرة آل بحر العلوم في النجف الأشرف.

**محمد مهدي كبة (1900–1984)**





عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الوطني» (1930-1933) ونائب رئيس «نادي المثنى بن حارثة الشيباني» (1935-1941) ورئيس «حزب الاستقلال» (1946-1959)، ووزير سابق (1948)، وعضو «مجلس السيادة» (1958-1959). من مواليد سامراء 1900 إذ انتقل إليها والده لطلب العلوم الدينية على عهد الإمام ميرزا محمد حسن الشيرازي، وتدرج في نيل ثقافته في مدارسها الحديثة والقديمة حتى سقوط سامراء بيد الإنجليز عام 1917. وفي العام التالي انتقل والده إلى الكاظمية وبقي محمد مهدي كبة في الكاظمية بعد وفاة والده عام 1919[1]. عاش أجواء الكاظمية التي يملؤها النشاط السياسي للشيخ محمد مهدي الخالصي، وارتبط بعلاقة وطيدة مع جعفر أبو التمن والشخصيات الوطنية الأخرى عندما انتخب عضواً في هيئة إدارة المدرسة الجعفرية عام 1925. عمل مع مجموعة من الشباب على تأليف «حزب الجمعية الوطنية» والذي أجيز للعمل واندمج بالحزب الوطني. انتخب في اللجنة العليا للحزب الوطني وظل يعمل في الحزب حتى قرار مؤتمره العام بوقف نشاطه وتأجيل عمله السياسي عام 1933. فاعتزل كبة العمل السياسي ليتفرغ للعمل القومي. وفي عام 1935 انتخب نائباً لرئيس «نادي المثنى بن حارثة الشيباني» وبقي في النادي حتى إغلاقه ومصادرة ممتلكاته بعد حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941. وفي عام 1936 ساهم بتشكيل «جمعية الدفاع عن فلسطين» التي ترأسها طه الهاشمي. وفي عام 1937 دخل عضوية المجلس النيابي، وأختير عضواً في الوفد العراقي إلى اليمن الذي ترأسه جميل المدفعي. وفي عام 1938 انتخب نائباً عن بغداد في انتخابات المجلس النيابي. وفي عام 1946 اشترك في تأسيس حزب الاستقلال وانتخب رئيسا له[2]. عين وزيراً للتموين في وزارة محمد الصدر (29 كانون الثاني 1948-16 حزيران 1948) أصبح في عام 1958 عضواً في «مجلس السيادة»، لكنه استقال في 7 شباط/ فبراير 1959[3]. توفي في بغداد في 27 آذار/ مارس 1984.

**محمد نجيب البرزنجي**

ينظر: الحركة الإسلامية في كردستان العراق.

---

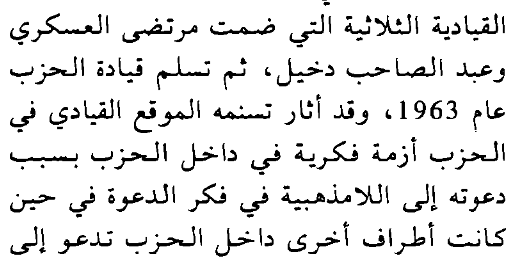
(1) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918- 1958، ص5-17.

(2) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال 1956-1958، ص17-20.

(3) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص124؛ وكذلك: مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص287-288.

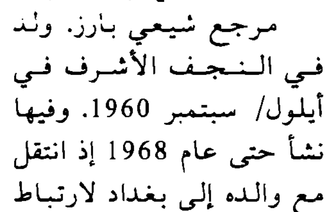
## محمد نجيب الربيعي (1904-1964)

رئيس «مجلس السيادة» (1958-1963). ولد في بغداد عام 1904، التحق بالكلية العسكرية عام 1927 ثم بكلية الأركان العراقية ثم بكلية الأركان في كونيا.



تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ركن أواخر عام 1957، كما عمل سفيراً للعراق في المملكة العربية السعودية. لم يكن لديه ميول سياسية محددة لكنه كان متعاطفاً مع حركة «الضباط الأحرار» ويحظى باحترام الحركة. اختير رئيساً لمجلس السيادة الذي كان يملك صلاحيات رئيس الجمهورية وضم ثلاث أعضاء هم الربيعي، ومحمد مهدي كبة وخالد النقشبندي بموجب البيان المرقم 2 في 14 تموز/ يوليو 1958. واستمر في منصبه حتى الإطاحة بعبد الكريم قاسم وإجباره على التقاعد في 8 شباط/ فبراير 1963. توفي عام 1964[1].

## محمد هادي السبيتي (ت 1981)



قيادي وعضو مؤسس في «حزب الدعوة الإسلامية». اختير بعد انسحاب السيد محمد باقر الصدر من حرب الدعوة عضواً في التشكيلة القيادية الثلاثية التي ضمت مرتضى العسكري وعبد الصاحب دخيل، ثم تسلم قيادة الحزب عام 1963، وقد أثار تسنمه الموقع القيادي في الحزب أزمة فكرية في داخل الحزب بسبب دعوته إلى اللامذهبية في فكر الدعوة في حين كانت أطراف أخرى داخل الحزب تدعو إلى الهوية والعقيدة الفكرية الشيعية للحزب. وهو الاتجاه الذي مثله عبد الهادي الفضلي الذي انسحب نهائيا من الحزب نتيجة هذا الخلاف.

مع ذلك ترك تسلمه مقاليد القيادة بصمات عميقة على حياة الحزب الداخلية، وكان تأثيره منصبا في البدء على الجانب التنظيمي إذ تحول الدعوة في عهده إلى حزب حديدي صارم في انضباطه. أما تأثيره على الجانب الفكري فكان واسعاً وعميقاً إذ تفرد في كتابة مواضيع النشرة المركزية للحزب «صوت الدعوة»، وبالتالي تمكن من رسم خط سير الدعوة وفق متبنيات فكرية وتنظيمية وسياسية لم يكن -بعضها على الأقل- موضع إجماع أو قبول من لدن آباء الدعوة المؤسسين ورموزها البارزين سواء الذين هم داخل التنظيم أم خارجه، مما أدى إلى حدوث تجاذبات داخل الهيئات القيادية للحزب، طرفها الأول السبيتي نفسه، في حين يقف علماء الدعوة على الطرف الآخر.

اعتقلته المخابرات الأردنية في 9 أيار/ مايو 1981. وتنقل بين عدد من المعتقلات. ويعتقد أن السلطات الأردنية سلمته إلى السلطات العراقية إذ قضى في السجن في تاريخ لم يتم تحديده على نحو الدقة[2].

## محمد اليعقوبي (1960-)



مرجع شيعي بارز. ولد في النجف الأشرف في أيلول/ سبتمبر 1960. وفيها نشأ حتى عام 1968 إذ انتقل مع والده إلى بغداد لارتباط الأخير بمسؤوليات دينية واجتماعية مع السيد مهدي الحكيم، فأكمل اليعقوبي دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد (1978)، ثم التحق

---

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص122.

(2) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص67 و 136 -138؛ و ص403.

بالجامعة وأكمل عام 1982 تعليمه فيها وتخرج مهندسا. بعد ذلك حاول الهرب إلى إيران عبر كردستان لكنه لم يفلح في ذلك. فأمضى ما تبقى من سنوات الحرب العراقية - الإيرانية حبيس البيت بسبب عدم التحاقه بالخدمة العسكرية. وفي إثناء تلك المرحلة من حياته عكف على دراسة العلوم الدينية وفي عام 1988 انتمى إلى الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وفي عام 1992 بدأ دراسته الفعلية في جامعة النجف الدينية. وارتبط بعد ذلك بالسيد محمد محمد صادق الصدر[1]. يعتبر اليعقوبي من الصدريين المعتدلين الذين يفضلون الالتزام الفكري بخط الشهيدين محمد باقر ومحمد صادق الصدر بعيداً عن الالتزام العاطفي الذي اختاره أنصار السيد مقتدى الصدر. اتخذ خطوات عملية للتأثير في الحياة السياسية والاجتماعية، فقد أسس «جامعة الصدر الدينية» (لها 13 فرع تنتشر في بغداد ومحافظات القطر الجنوبية)، و«جماعة الفضلاء» التي تتولى تنظيم وإدارة النشاطات الاجتماعية والدينية الحوزوية، و«حزب الفضيلة الإسلامي» الذي يتولى المهام السياسية، والمشاركة في العملية السياسية. وإن كان لا يتدخل على نحو تفصيلي في العملية السياسية، تاركاً ذلك إلى حزب الفضيلة.

## محمود الحفيد (1881-1956)

مؤسس الحركة الكردية المعاصرة، وأعند ثوارها، وزعيم السليمانية وسليل أسرة كردية عريقة كانت تتمتع بنفوذ ديني كبير في مدينة السليمانية ولها جمهور واسع من الأتباع والمريدين، فأبوه الشيخ سعيد الحفيد (ت 1919) صاحب الدور البارز أواخر حكم العثمانيين ومركز قوة في كردستان، فقتل الشيخ سعيد مع ولده أحمد فيما نجا الشيخ محمود من حادثة الاغتيال التي دبرت في الموصل بتحريض من الاتحاديين[2]. وآل الحفيد يسيرون على الطريقة القادرية وهم من أسر السادات البرزنجية ويعتقدون بأنهم أصلاً من سلالة الإمام موسى (الكاظم) بن جعفر[3]. ولد الشيخ محمود عام (1880 أو 1881 أو 1884) في السليمانية في محلة كاتي آسكان. دخل الكتاتيب، ودرس القرآن الكريم والعربية والشريعة والفقه والتفسير ومبادئ الصوفية، وتعلم شيئا من التركية والفارسية[4].

كان يفكر في إقامة دولة كردية في السليمانية لذا جهد في الاتصال بالروس عام 1913، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى مال الأكراد إلى زعامته، فاستطاعت قواته إلحاق الهزيمة بالقوات الروسية التي وصلت إلى منطقة بنجوين. وكان قائدا للفرسان الأكراد الذين صدوا المحاولات الروسية لاحتلال كردستان الجنوبية. وفي آذار/ مارس 1915 ترأس 2000 فارس كردي في الشعيبة (قرب البصرة) لمحاربة القوات البريطانية جنباً إلى جنب مع العثمانيين.

اتصلت به الحكومة العثمانية ليحكم السليمانية باسمها وأمدته بالمال والعتاد اللازمين رغبة منها في إلحاق كردستان العراق والموصل بالدولة التركية. لكنه سلم الحامية التركية التي كانت مرابطة في تلك المنطقة إلى السلطات

---

(1) (www.yaqobi.org).

(2) ينظر: عبد المنعم الغلامي، الضحايا الثلاث، ص5-18.

(3) عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946: دراسة تاريخية وثائقية، ص186.

(4) عبد الرحمن إدريس البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان حتى عام 1925، ص44- 45.

البريطانية في كركوك، فعينته هذه السلطات حاكما على السليمانية براتب شهري وصل إلى 15 ألف روبية وعينت بعض أعوانه حكاما على بعض الوحدات الإدارية المجاورة للسليمانية أو التابعة لها. لكنه سرعان ما أعلن نفسه حاكما على تلك المنطقة[1].

في عام 1919 أدرك أن البريطانيين غير مهتمين بالحقوق الكردية وإنهم أرادوا ترضيته عندما عينوه حاكما على السليمانية فثار في 21 أيار/ مايو وسيطر على المدينة بعد معارك عنيفة دارت بينه وبين القوات البريطانية وقوات الليفي الآشورية. وأعلن نفسه ملكا وشكل حكومة كردية في دولة كردية. اخذ بعدها بتوسيع نفوذه وضم مناطق رانية وحلبجة وكويسنجق إلى مملكته وطرد القوات البريطانية وقوات الليفي منها.

جهزت السلطات البريطانية حملة عسكرية كبيرة ضمت الفرقة العسكرية الثامنة عشرة بإسناد جوي فتمكنت من دحر الحفيد وإلقاء القبض عليه بعد إصابته بجروح، فأرسل إلى بغداد وأصدرت محكمة عسكرية بحقه حكما بإعدام، أبدلته السلطات البريطانية إلى السجن المؤبد وتم نفيه إلى الهند. وفي عام 1922 أعاده البريطانيون إلى السليمانية وسلموه زمام الأمور فيها، لكنه عاد فثار مرة أخرى، مما دفع البريطانيين والحكومة العراقية إلى تجريد حملة عسكرية لإخضاعه من جديد. لكنه لم يستسلم فاستطاع مهاجمة الجيش الذي سيطر على السليمانية وطرده منها في 11 تموز/ يوليو 1923 وحكم السليمانية ما يزيد على السنة. ولما تولى ياسين الهاشمي الوزارة جهزت حكومته حملة عسكرية كبيرة بدعم بريطاني تمكنت من دحر قوات الحفيد وأعيد لواء السليمانية إلى سيطرة الحكومة. وأما الحفيد فقد تمكن من الفرار خارج العراق. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر اتصلت الحكومة به واتفقا على الصلح ووقع الحفيد اتفاقاً مع الحكومة في حزيران/ يونيو 1927 تعهد بموجبه أن يعيش هو وأفراد عائلته خارج العراق مع إعادة ممتلكاته له وتعيين وكيل يدير شؤون أملاكه. عاد إلى العراق من جديد عام 1930 مستغلاً الأجواء الرافضة للمعاهدة العراقية البريطانية وتمكن من جمع أنصاره داخل العراق واحتل منطقة شهر بازار وطالب المندوب السامي بإنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تمتد من زاخو وحتى خانقين. أنذرت الحكومة العراقية الحفيد وأمرته بوجوب مغادرة العراق لكنه تجاهل الإنذار ومضى في توسيع منطقة نفوذه. فوجهت الحكومة حملة عسكرية وجرت معارك عنيفة تمكنت الحكومة بعدها من أحكام سيطرتها على المنطقة. سلم الحفيد نفسه إلى السلطات العراقية في 13 أيار/ مايو 1931 ونقل إلى السماوة ثم الناصرية فعنة. بعدها سمحت له الحكومة بالإقامة في بغداد بعد مصادرة أملاكه في السليمانية.

ويرى البعض أن «الشيخ محمود في خلافه مع الإنكليز لم يفهم جيدا الأبعاد الإقليمية والدولية، وكان ذلك كون خبرته السياسية محدودة وعدم وضوح السياسة البريطانية في كردستان والعراق، ولم يكن الشيخ رجلاً إدارياً محنكاً ولم يجد المستشارين الأكفاء لمساعدته في التعامل الصحيح مع المستجدات في القضايا المحلية والعالمية»[2]. ويقول آخر تمتزج في

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص86، وعبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص34؛ و ص277-282؛ وأيضا: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص120-123، عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946: دراسة تاريخية وثائقية، ص276- 282.

(2) عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946: دراسة تاريخية وثائقية، ص282.

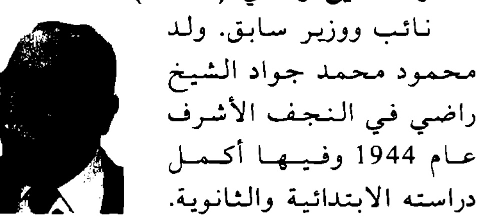
شخصية الحفيد صفات مثل الطموح الشديد الذي كان سمة واضحة في شخصيته «وعلى الرغم من إن تلك السمة هي حالة لا بد من توفرها لدى المرء للوصول إلى أهدافه، إلا إن سعة الطموح والاعتداد بالنفس وحبه لإظهار إمكاناته إلى الحد الذي اعتبره البعض غروراً، فوتت عليه العديد من الفرص كان يمكن أن يحقق من خلالها الشيء الكثير لنفسه ولشعبه»[1]. توفي في بغداد في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، ونقل جثمانه إلى السليمانية وكان ولده الشيخ لطيف موقوفاً في سجنها فأراد الأكراد خروجه من السجن ليمشي في جنازة والده فلم توافق الحكومة على ذلك فاصطدموا مع الشرطة وسقطت ضحايا عدة في أثناء الجنازة.

## محمود شيت خطاب



وزير سابق، من مواليد الموصل، كان يتبع «جماعة الإخوان المسلمين»، شارك في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 ضد حكم عبد الكريم قاسم. عين وزيراً للبلديات في الوزارتين اللتين شكلهما أحمد حسن البكر (شباط/ فبراير- تشرين الثاني 1963). وعندما نجح عبد السلام عارف في إقصاء البعث عن السلطة دخل خطاب في الوزارة التي شكلها طاهر يحيى (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963- 18 حزيران/ يونيو 1964) وزيراً للشؤون البلدية والقروية. ثم شغل منصب وزير المالية في الوزارة التي شكلها عبد الرزاق النايف (18- 30 تموز/ يوليو 1968) عقب الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف. ثم في الوزارة التي شكلها البكر بعد ذلك.

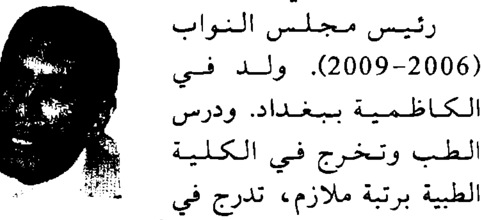
## محمود الشيخ راضي (1944-)



نائب ووزير سابق. ولد محمود محمد جواد الشيخ راضي في النجف الأشرف عام 1944 وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية. أكمل دراسته الجامعية في كلية الهندسة بجامعة بغداد عام 1966. التحق بعدها بالجيش العراقي برتبة ملازم احتياط حتى عام 1968. بعدها تعين مهندساً في معمل أدوية سامراء، واستمر في عمله حتى عام 1980 إذ انتقل إلى المؤسسة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية، وفي عام 1987 عين مديراً للتخطيط والمتابعة في المؤسسة، ثم مديراً لقسم الأجهزة الطبية حتى عام 1988. بعدها عمل في المركز التدريبي في المؤسسة حتى تقاعده عام 1994.

انتخب مطلع عام 2005 عضواً في «الجمعية الوطنية الانتقالية» ضمن قائمة «الائتلاف العراقي الموحد». واختير عضواً في لجنة النزاهة التابعة للجمعية. ثم أعيد انتخابه عضواً في مجلس النواب في العام نفسه. وفي 20 أيار/ مايو 2006 كلف بمنصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة المالكي الأولى حتى استقالتها عام 2010.

## محمود المشهداني





رئيس مجلس النواب (2006-2009). ولد في الكاظمية ببغداد. ودرس الطب وتخرج في الكلية الطبية برتبة ملازم، تدرج في المناصب العسكرية، واعتقل أواخر عام 1980 وحوكم وسجن بتهمة الانتماء لتنظيم إسلامي.

(1) عبد الرحمن إدريس البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان حتى عام 1925، ص380.

وأفرج عنه بعد سنة ونصف. تفرغ لممارسة مهنة الطب مبتعداً عن العمل السياسي. وفي عام 1998 اتصل بـ«الجماعة الإسلامية في كردستان» وارتبط تنظيمياً بهم. وبعدما تكشفت صلته بهم أعتقل عام 2000 وحكم عليه بالإعدام وخفف الحكم إلى السجن 15 عاما، وأفرج عنه في مطلع عام 2003 بعد العفو الذي أصدره مجلس قيادة الثورة المنحل. ساهم في تأسيس «هيئة الدعوة والإرشاد»، كما كان عضواً مؤسساً لـ«مجلس الحوار الوطني،» ثم في «جبهة التوافق العراقية» عند تشكيلها. اختير مرشحاً للجبهة لرئاسة مجلس النواب، وانتخب رئيساً للمجلس في 22 نيسان/ ابريل 2006. لكنه اعفي من منصبه، بعدما أثارت تعليقاته الساخرة غضب الكثير من أعضاء المجلس. شارك في انتخابات 2010 ضمن تحالف يقوده جواد البولاني (وزير الداخلية في حكومة نوري المالكي) ليحصل على عضوية المجلس.

## محمود الهاشمي (1958-)



أول رئيس لـ«المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» (1982). ولد السيد محمود بن علي بن علي أكبر الحسيني الهاشمي في النجف الأشرف، عام 1958، درس على السيد أبو القاسم الخوئي والسيد روح الله الخميني والسيد محمد باقر الصدر، ونال درجة الاجتهاد عام 1979. اعتقل أكثر من مرة بتهمة التعاون مع الأحزاب الإسلامية، وفي عام 1979 غادر العراق إلى الكويت ومنها إلى إيران، ليتولى التنسيق بين قيادة الجمهورية الإسلامية وبين السيد الصدر، وقد نشط خلال عامي 1979 و1980 في الدعوة لتشكيل واجهة سياسية إسلامية موحدة في الخارج، وافتتاح مكاتب للحركة الإسلامية في الخارج. وحاول في أثناء ذلك إعادة تأسيس «جماعة العلماء في النجف الأشرف» وانتخب عضواً في الهيئة الإدارية لـ«جماعة العلماء المجاهدين في العراق». وهو أول رئيس للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وقد استمر في منصبه هذا خلال الدورات الأولى والثانية والرابعة والخامسة، ثم أنيطت به مهمة الناطق الرسمي في بداية الدورة السادسة[1]. لينسحب بعدها من المجلس مؤثرا الابتعاد عن العمل السياسي.

## محمود حاج محمود

عضو سابق في «الاتحاد الوطني الكردستاني»؛ وسكرتير «الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني» (تشرين الأول/أكتوبر 1993-). انتمى إلى «الحزب الاشتراكي الموحد» عند تأسيسه وانتخب في المؤتمر الأول للحزب (12-15 أيار/مايو 1981) عضواً في اللجنة المركزية للحزب. وبعد توقف نشاط الحزب نجح في إعادة تشكيله باسم جديد هو «الحزب الاشتراكي الديمقراطي - العراق» ليكون امتداداً للحزب الأول، كما نجح في (25 تشرين الأول/أكتوبر 1994) في عقد اتفاق مع مسعود البارزاني ينهي فيه القتال الذي اندلع بين الحزبين. انتخب في المؤتمر الثاني للحزب (اربيل: 15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 1994) سكرتيراً للجنة المركزية.

## محمود رامز (1875-1980)

سياسي وصحافي. ولد في بغداد عام 1875، ودرس في المدرسة العسكرية في

(1) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص519؛ محمد الغروي، تلامذة الإمام الشهيد الصدر: ملامحهم النفسية ومواقفهم الاجتماعية، ص337- 339.

اسطنبول وتخرج فيها عام 1901 وكان من زملائه مصطفى كمال أتاتورك. ثم خدم ضابطاً في الجيش التركي في الشامية، وشهد معارك العراق خلال الحرب العالمية الأولى. عاد إلى بغداد بعد انتهاء الحرب برتبة رئيس أول، فاشترك في الحركة الوطنية ثم شارك في الثورة العراقية عام 1920، وبعد فشل الثورة هرب إلى الحجاز، وعاد مع فيصل بن الحسين في حزيران / يوليو 1921، وانتمى إلى الجيش العراقي ورفع إلى رتبة مقدم عام 1924، ثم ترك الخدمة في السنة التالية. وانتخب نائباً عن المنتفق عام 1925، ثم عن بغداد (1928-1930).

أصدر جريدة «صدى الوطن» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1930، ثم جريدة «الثبات» في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1931- شباط/ فبراير 1932، وكانت الجريدتان تنطقان بلسان الحزب الوطني.

أعيد انتخابه نائباً عن بغداد عامي 1935 و1937 (لكنه استقال في آذار/ مارس 1937)، ثم انتخب في (1937-1939) و (1939-1943) و (1943-1946). كرمته وزارة الثقافة والإعلام العراقية في حزيران/ يونيو 1969 بوصفه من رواد الصحافة العراقية. توفي في بغداد في 30 أيار/ مايو 1980، وقد بلغ 105 من العمر[1].

## محمود سلمان (1899-1942)

احد الضباط القوميين الذين ساهموا في انقلاب رشيد عالي الكيلاني 1941. ولد في بغداد عام 1899 وفيها تلقى تعليمه الأولي. أرسله والده إلى اسطنبول إذ دخل المدرسة الإعدادية العسكرية وتخرج فيها ليلتحق بعدها بمدرسة (التعليمكاه) التي تخرج فيها برتبة ضابط عام 1916، ونسب إلى الفرقة السادسة والأربعين واشترك في الحرب العالمية الأولى في جبهات مقدونيا والعراق وفلسطين.

بعد دورة في الكلية الحربية بدمشق التحق بالجيش السوري برتبة ملازم في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1918. وكان من بين المشاركين في معركة ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920 وجرح فيها، فذهب بعدها إلى تركيا.

عاد إلى العراق عام 1924 إذ دخل دار التدريب ليصبح ضابط رعيل في الكتيبة الرابعة. وفي 20 نيسان/ ابريل 1930 عين مساعداً لآمر المدرسة العسكرية ومدرسا للفروسية فيها، ونقل في مطلع تموز/ يوليو 1933 ليكون مرافقاً للملك غازي بن فيصل. وفي 22 نيسان/ ابريل 1936 عين الرائد محمود سلمان آمراً للحرس الملكي، ونقل بعد أقل من ثلاثة أشهر إلى مركز معاونية الكتيبة الثالثة. وإبان انقلاب بكر صدقي (1936) نقل إلى الموصل ثم إلى كركوك، ثم أعيد بعد اغتيال صدقي آمرا للحرس الملكي. وفي عام 1939 عين قائدا للقوة الجوية. وإبان انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941 كان احد الضباط الأربعة (الثلاثة الآخرون هم: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، وكامل شبيب) ممن ساهموا في الانقلاب. هرب بعد فشل الانقلاب إلى إيران في الليلة الأخيرة من حزيران/ يونيو 1941، إذ سجن في طهران وسلم هو وفهمي سعيد في أيلول/ سبتمبر 1941 إلى البريطانيين. وأعيد إلى العراق في 21 كانون الأول/ ديسمبر ثم نقل من البصرة إلى القارة الإفريقية ثم أعيد وبعض المشاركين في الانقلاب إلى العراق في 13 آذار/ مارس1942 إذ وصلوا ميناء البصرة على متن باخرة بريطانية، نقلوا بعدها إلى بغداد

(1) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص343-345.

وحوكم بعد أربعة أيام أمام المجلس العرفي العسكري وقد انتهت محاكمتهم في 23 نيسان/ ابريل وحكم عليه بالإعدام شنقاً ونفذ الحكم في 5 أيار/ مايو 1942[1].

## محمود صبحي الدفتري (1889-1979)



وزير سابق. ولد محمود صبحي بن فؤاد بن إسماعيل الدفتري في بغداد في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1889. ورافق أباه إلى الديوانية إذ كان نائب المدعي العام (1894) فكربلاء (1898- 1903). تخرج محمود في المدرسة الإعدادية فعين كاتباً في دائرة ولاية بغداد. ودرس بعد ذلك في مدرسة الحقوق (1908-1912). فعُين في بعد ذلك مدرساً في المدرسة السلطانية في بغداد. وفي عام 1917 انسحب مع موظفي الإدارة العثمانية الذين تركوا العراق بعد احتلال بغداد. فأقام في اسطنبول مع عائلته. ولما عاد إلى بغداد عين مشاوراً حقوقياً لأمانة العاصمة (آذار/مارس 1923). وانتخب نائباً عن لواء الدليم في المجلس النيابي الأول (تموز/ يوليو 1925). ثم ناب عن ديالى في المجلس الثاني (أيار/ مايو 1928). وعين أميناً للعاصمة (8 نيسان/ ابريل 1930- 5 أيلول/ سبتمبر 1931). ثم تولى رئاسة كلية الحقوق حتى استقالته. وأعيد تعيينه أميناً للعاصمة (1933-1936). وعين عضواً في «مجلس الأعيان» (17 تشرين الأول/أكتوبر 1937)، وأصبح وزيراً للعدلية في وزارتي نوري السعيد الثالثة والرابعة (1938)، (1939). ثم اشترك في وزارة السعيد الثامنة وزيراً للخارجية (1943-1944). اعتزل الحياة العامة وتفرغ للأدب ومجالسة الأدباء.

توفي في بغداد في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1979[2].

## محمود عثمان

عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (تموز/ يوليو 1964-1975)؛ ورئيس اللجنة التحضيرية لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني»؛ ومؤسس «الحزب الاشتراكي الكردستاني». انتمى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وأصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب ورئيساً لمكتب العلاقات الخارجية في المكتب السياسي ومستشاراً شخصياً للبارزاني. إذ لعب أدواراً مهمة إلى جانب الملا مصطفى الذي قربه كثيراً. وبعد وفاة البارزاني وانهيار الحركة الكردية المسلحة انسحب من الحزب وانفصل عن البارزانيين.

أسس اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، وانتقل بها إلى كردستان لتتحالف مع «الاتحاد الوطني الكردستاني»، فكان محمود عثمان يحضر اجتماعات اللجنة القيادية للاتحاد رغم انه لم يكن عضواً فيها. وعندما انفصلت الحركة الاشتراكية الكردستانية عن الاتحاد الوطني الكردستاني تحالف عثمان وتنظيمه (اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني) معها ليشكلا معاً قيادة مشتركة عملت على دمج التنظيمين في تنظيم واحد هو «الحزب الاشتراكي الكردستاني». التقى صدام حسين عندما كان يمثل الحزب الاشتراكي في مفاوضاته مع النظام. انتقل إلى لندن التي أسس

---

(1) محمود شبيب، محمود سلمان: طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال.

(2) مير بصري، أعلام التركمان والادب التركي في العراق الحديث، ص92 - 145.

فيها الحزب الاشتراكي الكردستاني. اعتزل العمل السياسي وعاد ليعيش في كردستان. أصبح في عام 2003 عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي» ثم أصبح عضواً في «المؤتمر العراقي المؤقت». وعضواً في «الجمعية الوطنية الانتقالية» (2005). انتخب عضواً في مجلس النواب عامي 2005 و 2010.

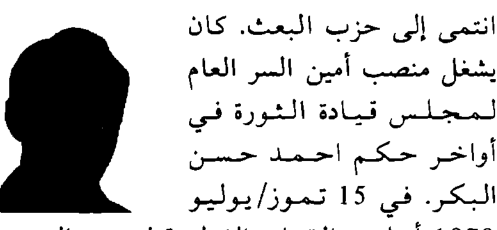
**محي الدين عبد الحميد (1914–)**

رئيس اللجنة العليا للضباط الأحرار عام 1956. عسكري ووزير سابق. من مواليد بغداد 1914 دخل الكلية العسكرية (1935-1936) ثم كلية الأركان (1941-1943). درس الحقوق (1945–1950) ثم مدرسة كبار الضباط في ديفايزس (انجلترا) 1953. كان يتزعم واحدة من أهم خلايا الضباط الأحرار التي شكلت منظمة بغداد، وكان يترأس اجتماعات اللجنة المركزية حتى انضمام عبد الكريم قاسم الذي اخذ يتولى رئاسة الاجتماعات كونه الأرفع مرتبة من عبد الحميد. أصبح آمر الفرقة المدرعة الرابعة من 14 تموز/ يوليو 1958 إلى 7 شباط/ فبراير 1959. عين وزيراً للتعليم (1959–1960) ووزيراً للصناعة (1960–1963) سجن بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم حتى أيلول/ سبتمبر 1963. واجبر على التقاعد[1].

أيعتزل العمل السياسي حتى وفاته

**محي عبد الحسين مشهدي (1935– 1979)**

بعثي، وعضو مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي». ولد في محلة الجعيفر بكرخ بغداد عام 1935، ثم درس في المدرسة الجعفرية. وفي عام 1957



انتمى إلى حزب البعث. كان يشغل منصب أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة في أواخر حكم احمد حسن البكر. في 15 تموز/ يوليو 1979 أعلنت القيادة القطرية لحزب البعث قرارها بفصله من عضويتها وعضوية مجلس قيادة الثورة وأمانة سر مجلس قيادة الثورة. في 8 آب/ أغسطس 1979 تم تنفيذ حكم الإعدام فيه بأمر من صدام حسين بعد استيلائه على الحكم وإزاحة البكر.

وبحسب الكاتب الأمريكي جو ستورك فان إعدام مشهدي «لم يكن له علاقة بمؤامرة مشتركة مع سوريا، فهذه المؤامرة خلقها صدام حسين للتخلص من لجان الوحدة [مع سوريا]. بل بسبب فتح عبد الحسين الحوار مع المعارضة الشيعية بمعرفة أعضاء آخرين في مجلس قيادة الثورة بغية تطوير النظام»[2].

**المخابرات العراقية**

منذ الأشهر الأولى لانقلاب عام 1968 عمد «مجلس قيادة الثورة» الذي أسسه البعثيون إلى إصدار مجموعة قرارات تنص على تكوين مكاتب استشارية تتبع مكتب أمانة السر، فأنشئ «مكتب العلاقات العامة» على أن «يتكون المكتب من رئيس وعدد من الأعضاء متفرغين أو بالإضافة إلى أعمالهم ويقوم بتنظيم الشؤون العامة بين مجلس قيادة الثورة والجهات الوطنية والأجنبية وبما يعهده إليه مجلس قيادة الثورة من أعمال»[3]، وترأسه سعدون شاكر، والذي تحول في ما بعد إلى «دائرة المخابرات العامة». وقد استمر هذا الجهاز في نشاطه من خلال

---

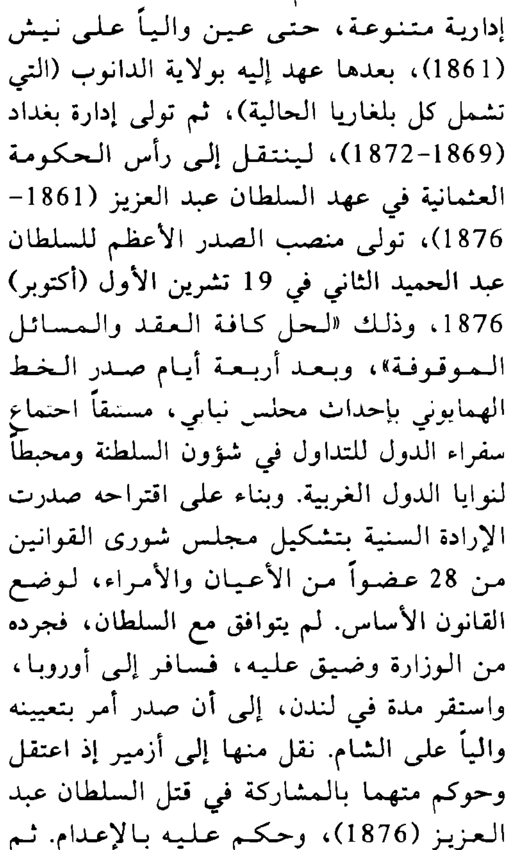
(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص88.

(2) ورد في كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015، ص128.

(3) قانون مكتب أمانة السر والمكاتب الاستشارية لمجلس قيادة الثورة رقم (191) لسنة 1968، المادة 1/ 2.

زيادة اعتماد صدام حسين عليه لتعزيز سلطته، وهيمنته على المجتمع والدولة، لذا عين أخاه غير الشقيق برزان التكريتي رئيساً للجهاز. وقد ارتكب هذا الجهاز عدداً من جرائم الاغتيال إبان حكم نظام صدام لقيادات المعارضة في الخارج. وقد حل بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة في أيار/ مايو 2003. وأعيد تشكيل جهاز المخابرات العراقية ليحل محل الجهاز القديم.

**مدحت باشا (1822–1884)**



رائد التنظيمات العثمانية في العراق. ولد عام 1822 وتلقى تعليماً دينياً، ثم انخرط في الإدارة البيروقراطية العثمانية، وتسنم وظائف إدارية متنوعة، حتى عين والياً على نيش (1861)، بعدها عهد إليه بولاية الدانوب (التي تشمل كل بلغاريا الحالية)، ثم تولى إدارة بغداد (1869-1872)، لينتقل إلى رأس الحكومة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876)، تولى منصب الصدر الأعظم للسلطان عبد الحميد الثاني في 19 تشرين الأول (أكتوبر) 1876، وذلك «لحل كافة العقد والمسائل الموقوفة»، وبعد أربعة أيام صدر الخط الهمايوني بإحداث مجلس نيابي، مستقاً احتماع سفراء الدول للتداول في شؤون السلطنة ومحبطاً لنوايا الدول الغربية. وبناء على اقتراحه صدرت الإرادة السنية بتشكيل مجلس شورى القوانين من 28 عضواً من الأعيان والأمراء، لوضع القانون الأساس. لم يتوافق مع السلطان، فجرده من الوزارة وضيق عليه، فسافر إلى أوروبا، واستقر مدة في لندن، إلى أن صدر أمر بتعيينه والياً على الشام. نقل منها إلى أزمير إذ اعتقل وحوكم متهما بالمشاركة في قتل السلطان عبد العزيز (1876)، وحكم عليه بالإعدام. ثم اكتفى السلطان بنفيه إلى قلعة الطائف بالحجاز وفيها قتل عام 1884.

إبان إدارته لبغداد أعاد تنظيم الولاية لأسباب إدارية وتنظيمية، انطلقت من رؤيته الإصلاحية لتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية في الحكم. وشهدت الولايات العراقية على عهده تحولات أساسية في النظم والهياكل والممارسات، شكلت ركائز في المحاولات التحديثية، ففي البصرة مثلاً، أسست دائرة البلدية، وشكلت محكمة التميز، وبدأ تسيير أولى الرحلات النهرية البخارية بين بغداد والبصرة في نهر دجلة. وفي مقدمة إصلاحاته إنشاء نظام جديد للإدارة في الولاية يعطي كل ناحية تركيبة موظفين يساعدهم مجلس منتخب. شيد الكثير من المشاريع العامة كالمدارس والمستشفيات والمياتم. وفي أمل أن يستثمر ثروة العراق الاقتصادية، فكر الوالي في مشروع سكة حديد محكم يصل بغداد بالعالم الخارجي. وفي فكرة مماثلة طلب عدة بواخر جديدة لزيادة التجارة على نهري دجلة والفرات. وخطط لكري النهرين بغية تحسين النقل فيهما. لكن هذا المشروع كالكثير من مشاريعه انتهى بالفشل نتيجة عدم مواصلة الولاة اللاحقين له لمتابعتها.

**مدحت الحاج سري (ت 1970)**

هو شقيق ابرز الضباط الأحرار رفعت الحاج سري- كان يحظى بحب واحترام الكثير من ضباط الجيش العراقي لذا خشي نظام البعث من احتمال تزعمه لانقلاب عسكري، يطيح بهم عندما يتمكن من استقطاب شخصيات معارضة لنظام البعث. فُبركت له مؤامرة مزعومة بتدبير من المخابرات العراقية التي ألقت القبض عليه على أساس انه عميل أمريكي. ظهر في 9 حزيران/ يونيو 1969 على شاشة التلفزيون ليكشف المؤامرة التي يقف على رأسها للإطاحة بنظام الحكم. بمساعدة الاستخبارات المركزية

الأمريكية وإيران وإسرائيل. وضمت اعترافاته رجالاً في نظام حكم عبد الرحمن عارف. وإشارة صريحة إلى مشاركة السيد مهدي الحكيم بالعمل لحساب إيران والملا مصطفى البارزاني وهي الذريعة التي قبلتها السلطة لملاحقة السيد الحكيم وفرض الإقامة الجبرية على المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم. أعدم في عام 1970 ضمن مجموعة المؤامرة المزعومة.

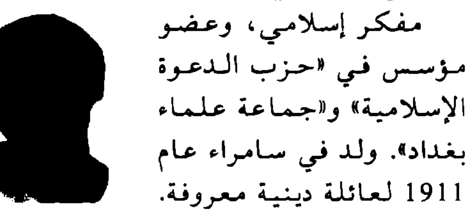
## المدفع العملاق

في أواخر الثمانينات اتهمت الاستخبارات البريطانية العراق بعدما احتجزت شحنة أنابيب ثقيلة بالسعي لتصنيع المدفع العملاق، وهو سلاح فتاك، على هيئة مدفع كبير جداً يبلغ قطر سبطانته أكثر من متر، وتحتوي على مجموعة من آلات التفجير المتعاقب التي تدفع قذيفة وزنها طنا واحدا لتصيب أهدافا بمدى يصل إلى أكثر من 2200 كيلو مترا. وقد نفت الخارجية العراقية في بيان أصدرته في 21 نيسان/ ابريل 1990 ما أشاعته السلطات البريطانية بأن أنابيب الصلب التي صادرتها الكمارك اليونانية والبريطانية هي أجزاء المدفع العملاق. وقال البيان «أن لدى العراق صواريخ بعيدة المدى وهو ليس بحاجة إلى تصنيع مدفع للمسافات البعيدة».

## مرام (المعترضون الرافضون للانتخابات المزورة)

بعد يوم واحد من إعلان نتائج الانتخابات الجزئية للانتخابات التشريعية في العراق أي في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2005، تشكلت حركة مرام (المأخوذة من: المعترضين الرافضين للانتخابات المزورة) من نحو (50) كياناً سياسياً اعترضت على نتائج تلك الانتخابات، في اجتماع عقد بمقر «حركة الوفاق الوطني العراقي» التي يتزعمها أياد علاوي. ومن بين تلك الكيانات: «جبهة التوافق العراقية»، «القائمة الوطنية العراقية»، «جبهة الحوار الوطني». ودعت إلى مظاهرة رافضة في اليوم التالي عقب صلاة الجمعة. كما طالبت مرام بإعادة النظر في نتائج الانتخابات وادعت أنها مزورة، وطالبت الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالتدخل لحسم صراعها مع الائتلاف العراقي الموحد. وشددت مرام على ضرورة إجراء تحقيق دولي في النتائج قبل الاشتراك بالتحالفات الجارية لتشكيل الحكومة العراقية.

## مرتضى العسكري (1911–2007)




مفكر إسلامي، وعضو مؤسس في «حزب الدعوة الإسلامية» و«جماعة علماء بغداد». ولد في سامراء عام 1911 لعائلة دينية معروفة.

درس العلوم الدينية مبكراً في مدينة سامراء، انتقل بعدها للدراسة في الحوزة العلمية في مدينة قم الإيرانية عام 1929. في عام 1932 عاد بعد أن أمضى ثلاث سنوات إلى سامراء. هاجر إلى قم لكن الظروف السياسية في إيران اضطرته إلى العودة فأقام في بغداد واستقر عام 1961 في الكرادة الشرقية.

يعد من أوائل المفكرين الإسلاميين في العراق الذين دعوا إلى التصدي للغزو الفكري الغربي الذي أخذ يجتاح المجتمعات العربية والإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى، كما نادى بضرورة إصلاح المناهج ونظم التربية والتعليم التي يتلقاها الناشئة والشباب في المدارس الحكومية والتي يعتبرها «معامل تحضير الموظفين وليس معاهد لتخريج المبتكرين والمبدعين كما هو الحال في المؤسسات التعليمية الموجودة في أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية» لذلك

بادر إلى تأسيس عدد من المشاريع التربوية لتكون أنموذجاً يحتذى به في العملية التربوية الجارية في العراق وفي هذا الإطار أسس مع أحمد أمين عام 1942 المدرسة العصرية الابتدائية في الكاظمية كفرع لجمعية «منتدى النشر» في النجف الأشرف. وفي عام 1958 ترأس الهيئة الإدارية لجمعية الصندوق الخيري الإسلامي في بغداد والتي سبق أن أسسها السيد هبة الدين الشهرستاني، ثم فوض مسؤوليتها إليه، فقام بعد ترؤسه الجمعية بتأسيس مدارس ومراكز تعليمية في العديد من مناطق العراق. وفي عام 1964 اختير أول عميد لكلية أصول الدين في بغداد التي أسستها الجمعية.

سمحت له علاقته الوثيقة بالسيد محسن الحكيم أن يتوسع بنشاطاته العلمية والاجتماعية. شارك في تشكيل (جماعة العلماء في الكاظمية وبغداد) التي تشكلت أواسط الستينات وكانت تضم كلا من: السيد مرتضى العسكري، السيد إسماعيل الصدر، السيد هادي الحكيم، السيد مهدي الحكيم، الشيخ علي الصغير، والسيد طاهر الحيدري. وما بين عامي 1963 و1969 كان عضواً في الجماعة.

شارك في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، وأختير ضمن التشكيلة القيادية الخماسية للحزب في الاجتماع التأسيسي للحزب الذي عقد في كربلاء وعقب انسحاب السيد محمد باقر الصدر من الحزب في عام 1960 اختير (مشرفاً عاماً) في التشكيلة القيادية الثانية للحزب. وأصبحت له سطوة هائلة ومكانة محترمة مع جميع طبقات المجتمع وكانت حسينية آل مباركة بمنطقة الكرادة الشرقية في بغداد محلاً لاجتماعاته ومحاضراته، وبفضل جهوده انتشر حزب الدعوة منتصف الستينات، وان كان قد ترك الحزب قبل ذلك.

حاولت السلطات اعتقاله عام 1968 بسبب معارضته لنظام البعث، وبعد مداهمة داره التجأ إلى بيروت عام 1969، ومنها انتقل إلى إيران. في عام 1979 أسس المجمع العلمي الإسلامي في طهران بوصفه مؤسسة علمية تعنى بالبحوث الإسلامية، ومركزاً لجمع وحفظ المخطوطات القديمة في كل العالم العربي والإسلامي وتخزين ما تحتويه من معلومات في أجهزة الكومبيوتر. في نيسان/ أبريل 1980 ترأس أول مجلس قيادي للقوى الإسلامية العراقية عقب إعدام الإمام محمد باقر الصدر، وأصدر المجلس عدة بيانات، إلا إنه حل بسبب عدم موافقة السيد الخميني عليه عندما طلب تأييده له، وكذلك لمعارضة الجناح الراديكالي في القيادة الإيرانية. اعتزل العمل السياسي وانصرف إلى التأليف. وفي عام 1995 ساهم في تأسيس كلية أصول الدين ومقرها في قم[1]. توفي في 17 أيلول/ سبتمبر 2007.

### مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي (1939-1980)

عضو القيادة القطر لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، ووزير سابق. من مواليد حديثة 1939، وأكمل دراسته الثانوية فيها عام 1959. انضم في الستينات إلى حزب البعث، وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1968 كان من الكوادر الأساسية للحزب. أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث التي تشكلت بعد الانقلاب، إضافة إلى منصبه كعضو في مجلس قيادة الثورة واستمر في منصبه حتى عام 1974.

(1) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص73-77؛ مجموعة باحثين، مؤتمر تكريم العلامة السيد مرتضى العسكري.

كما عين وزيراً للاقتصاد ثم الخارجية، وترأس الوفد الذي تفاوض مع شركات النفط الأجنبية عام 1972. أعفي من جميع مناصبه وعين سفيراً في موسكو، ثم في أسبانيا، استدعي في حزيران/ يونيو 1979 إلى بغداد ليعتقل بتهمة التآمر وحكم عليه بالسجن هو وشقيقه كردي سعيد عبد الباقي[1] أمين سر فرع ذي قار لحزب البعث، وقتل في سجنه في حزيران/ يونيو 1980.

**المرجعية (الحركة)**

ينظر: منظمة العمل الإسلامي

**المرجعية الدينية**

كيان فقهي يحتل مساحة مهمة تربط «المجتمع الشيعي» بعلاقات وثيقة، وتلزم الفرد الشيعي المتدين بالأحكام الشرعية التي ينبغي الالتزام بها بناءً على فتوى المجتهد الذي يلتزم بتقليده. ويتصف المراجع بصفات خاصة (هي صفات المجتهد المقلَّد: البلوغ؛ العقل؛ الذكورة؛ طيب الولادة؛ الإيمان؛ الاجتهاد؛ والعدالة)، فضلا عن تمتعه بالحكمة والوعي والإدراك لما يجري حوله كما يمتاز بالقراءة الواعية للحوادث المحلية والإقليمية والدولية التي تلقي بظلالها على حياة الأمة، لكي يستطيع المرجع أن يتخذ القرارات السياسية التي تصون مصلحة الأمة الإسلامية. وعلى الرغم من أن المرجعية لم تتمكن لحد الآن من أن تحقق كيانها السياسي إلا أنها مارست عبر تاريخ العراق دوراً مهماً. ومع ذلك فالعمل المرجعي «ولد كل المنعطفات الثورية التي اختلفت الرؤية إلى محصلاتها وآثارها وانعكاساتها على الدولة العراقية»[2]. لقد مارست المرجعية بإعتبارها قائداً ومصدراً لتوليد الوعي أدواراً متراكمة في مجال تأسيس الوعي الإسلامي من خلال توليد النصوص الثقافية والحركية التي تستجيب لمتطلبات كل مرحلة، كما واصلت الحفاظ على العلوم الإسلامية وأثرت التجربة الشيعية من خلال نتاجها المتجدد القائم على الاجتهاد المفتوح والأدوار الثورية. إلا أن درجة هذا العطاء كانت محكومة في بعض المجالات التجديدية إلى مخلفات الصراع الطويل مع الأنظمة الجائرة، وإلى بعض المفاهيم الإسلامية التي يمكن أن تستخدم لتقييد العمل المرجعي[3].

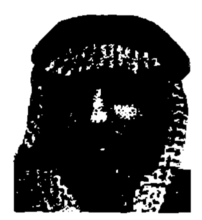
**المرجعيات التاريخية الشيعية[1]**

| المرجع | تاريخ مرجعيته | المرجع | تاريخ مرجعيته |
|---|---|---|---|
| أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه | 940-978 | محمد بن حسين (الشيخ البهائي) | 1602-1622 |
| أبو جعفر محمد بن علي (الشيخ الصدوق) | 978-991 | محمد تقي (المجلسي الأول) | 1622-1659 |
| أبو عبد الله محمد بن محمد (الشيخ المفيد) | 981-1022 | محمد صالح السروي (الطبرسي) | 1659-1675 |

(1) اعدم عام 1982.
(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص18.
(3) المصدر السابق نفسه، ص201.
(4) مجموعة من الباحثين، آراء في المرجعية الشيعية، ص521-560.

| المرجع | تاريخ مرجعيته | المرجع | تاريخ مرجعيته |
|---|---|---|---|
| السيد الشريف المرتضى | 1044-1022 | حسين الخوانساري | 1686 -1675 |
| الشيخ الطوسي (شيخ الطائفة) | 1068-1044 | محمد باقر المجلسي | 1698-1686 |
| أبو الصلاح الحلبي | 1070-1068 | عبد الله الجزائري | 1759 -1698 |
| عبد العزيز بن البراج | 1088-1070 | الوحيد البهبهاني | 1790-1759 |
| أبو علي الحسن الطوسي (المفيد الثاني) | 1126-1088 | جعفر كاشف الغطاء | 1813 -1790 |
| حمزة بن علي بن زهرة | ت 1189 | موسى كاشف الغطاء | 1825-1813 |
| ابن إدريس | 1201 -1189 | علي كاشف الغطاء | 1838-1825 |
| شمس الدين فخار بن معد الموسوي | 1233 -1201 | محمد حسن النجفي (صاحب الجواهر) | 1850 -1838 |
| أبو القاسم جعفر بن سعيد (المحقق الحلي) | 1277 -1233 | مرتضى الأنصاري | 1864 -1850 |
| يحيى بن سعيد الهذلي | 1291-1277 | الميرزا محمد حسن الشيرازي | 1894-1864 |
| العلامة الحلي | 1326-1291 | الاخوند الخراساني | 1919 -1894 |
| عميد الدين الحسيني | 1353 -1326 | ومحمد كاظم اليزدي | |
| أبو طالب محمد بن حسن (فخر المحققين) | 1369 -1353 | محمد تقي الشيرازي | |
| محمد بن جمال الدين بن مكي (الشهيد الأول) | 1384-1369 | أبو الحسن الأصفهاني | 1946-1919 |
| المقداد السيوري | 1384 - 1423م | محسن الحكيم | 1970 -1946 |
| علي بن عبد العالي (المحقق الثاني) | 1533-1423 | محمود الشاهرودي | 1974 -1970 |
| زين الدين بن علي العاملي (الشهيد الثاني) | 1558-1533 | أبو القاسم الخوئي | 1992 -1976 |
| حسين عبد الصمد | 1576 -1558 | عبد الأعلى السبزواري | 1992 |
| أحمد بن محمد (المقدس الاردبيلي) | 1585-1576 | محمد صادق الصدر | 1999-1994 |
| محمد العاملي | 1600-1585 | علي السيستاني | -1994 |
| الملا عبد الله الشوشتري | 1602 -1600 | | |

## مرزوك العواد (ت 1946)



من زعماء ثورة العشرين ونائب سابق. ولد الحاج مرزوك العواد الحربي رئيس العوابد من عشائر بني حسن في الشامية. كان من بين زعماء ثورة العشرين، وقد قاد عشيرته في معركة الرارنجية (24 تموز/ يوليو 1920). هرب بعد فشل الثورة إلى الحجاز، وعاد إلى العراق في أيلول/ سبتمبر 1921.

انتخب نائباً عن الديوانية ست مرات (1934 و 1935 وشباط/ فبراير و كانون الأول/ ديسمبر 1937 و1939 و 1943). توفي في النجف الاشرف في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1956.

## المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي

ينظر: مهدي الحافظ

## المركز القيادي للحزب الشيوعي العراقي

ينظر: راية الشغيلة

## مزاحم الباجه جي (1891-1982)



رئيس وزراء سابق (1948). ولد مزاحم بن أمين بن أحمد بن محمد سليم بن عبد الرحمن الباجه جي في بغداد في 22 أيلول/ سبتمبر 1891. وأنهى دراسته الإعدادية في بغداد عام 1907 ثم ذهب إلى اسطنبول عام 1909 وانتمى إلى مدرسة الحقوق، إلا انه عاد إلى بغداد لمرض والده والتحق بمدرسة الحقوق عام 1911[1]. انخرط في صفوف الحركة القومية العربية أواخر العهد العثماني. انضم إلى «النادي الوطني العلمي» عام 1912 واختير رئيساً له، هرب عام 1913 من قبضة السلطة التركية اثر انتقاده للاتحاديين في مقال نشرته جريدة النهضة واحتمى بمنزل طالب النقيب في البصرة الذي عينه مساعد محام له في خزينة الولاية. وعندما احتل الانجليز البصرة عين مترجما لحاكم البصرة في 9 نيسان/ ابريل 1915، ثم عين مترجما ومساعدا لنائب الضابط السياسي في الحلة (10 أيلول/ سبتمبر 1917) فحاكم صلح بغداد (1918).

برز في العهد الملكي نائباً وعيناً ودبلوماسياً ومثَّل العراق وزيراً مفوضاً في لندن وروما وباريس ولدى عصبة الأمم، في منتصف عام 1924 عين وزيراً للمواصلات والأشغال في الوزارة التي شكلها ياسين الهاشمي في (2 آب/ أغسطس 1924)، واستمر في منصبه حتى استقالت الوزارة في 25 حزيران/ يونيو 1925. وانتقل إلى صفوف المعارضة. وفي 5 كانون الثاني/ ديسمبر 1931 إلتحق بالوزارة الأولى التي ألفها نوري السعيد. غاب بعد استقالة الوزارة عن الساحة السياسية لمدة سبع سنوات قضاها في أوروبا. شكل الوزارة (26 حزيران/ يونيو 1948- 6 كانون الثاني/يناير 1949) بعد استقالة وزارة محمد الصدر. صادفت وزارته ظروف استثنائية تتعلق بالوضع الداخلي والأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والوضع الخارجي المتمثل بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

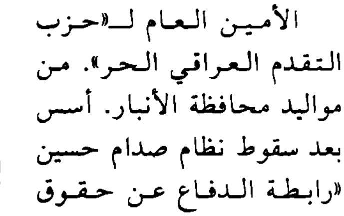
ألقي القبض عليه عام 1958، وقد أثار دفاعه عن نفسه ومهاجمته رموز العهد الملكي إبان محاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا نقاشات حادة وجدلاً واسعاً عنه وعن الأسباب

---

(1) فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1890-1933، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004.

التي دفعته لذلك[1]. وقد وصف عدنان الباجه جي شهادتي مزاحم أنهما «كانا من أسوأ الأخطاء التي ارتكبها مزاحم في حياته، فكان عليه أن يرفض الحضور أمام المحكمة بصفة شاهد ادعاء»[2]. أفرج عنه في وقت لاحق فعاش متنقلاً بين العراق وسويسرا كما زار الإمارات العربية المتحدة، وتوفي في جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر 1982.

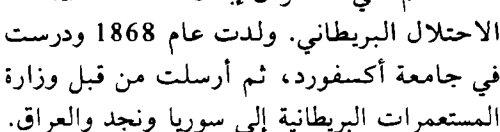
**مزهر الدليمي (ت 2005)**





الأمين العام لـ«حزب التقدم العراقي الحر». من مواليد محافظة الأنبار. أسس بعد سقوط نظام صدام حسين «رابطة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي» وحزب التقدم العراقي الحر. وكان يتمتع بعلاقات طيبة بقوى المقاومة العراقية والجماعات المسلحة وبخاصة في المنطقة الغربية، كما كان من بين المشاركين في مؤتمر القاهرة (تشرين الثاني/نوفمبر 2005). اغتيل في 12 كانون الأول/ديسمبر 2005 بينما كان يستعد لخوض الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد ثلاث أيام من اغتياله.

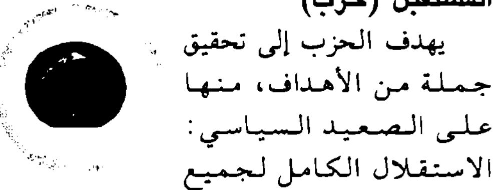
**مس بل (1868-1926)**



غرورود لو شبان بل G. L. Bell واحدة من الشخصيات التي كان لها دور خطير في صياغة شكل نظام الحكم في العراق إبان الاحتلال البريطاني. ولدت عام 1868 ودرست في جامعة أكسفورد، ثم أرسلت من قبل وزارة المستعمرات البريطانية إلى سوريا ونجد والعراق.

زارت العراق عدة مرات قبل احتلال البريطانيين له (1909، 1910، 1911، و 1914)، عملت بالمكتب العربي في القاهرة، ونقلت إلى بغداد فأصبحت السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني. وفي بغداد أعدت التقارير لوزارة الحرب البريطانية عن سير الإدارة في بغداد. ألحقت عام 1916 بالحملة البريطانية التي احتلت العراق، وعُينت بل في الدائرة السياسية في البصرة. نجحت بإقامة علاقات وثيقة بالعشائر العراقية. وفي عام 1921 كانت ضمن الوفد العراقي في مؤتمر القاهرة الذي قرر تنصيب فيصل الأول ملكا على العراق. ماتت 12 تموز/ يوليو 1926 ودفنت في بغداد.

**المستقبل (حزب)**



يهدف الحزب إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها على الصعيد السياسي: الاستقلال الكامل لجميع تراب العراق، الحفاظ على وحدة التراب العراقي ومقاومة مشاريع التقسيم والتجزئة والتشرذم، العمل على أن يتضمن الدستور مبادئ حقوق الإنسان وتطبيقها، محاربة الطائفية والنعرات القومية كافة بما يؤمن مشاعر المساواة بين المواطنين كافة، بناء جيش وطني مستقل مهمته حماية الوطن والدفاع عنه وبناء أجهزة الأمن الوطني الداخلي، وبناء دولة القانون وإنشاء جهاز قضائي مستقل.

وعلى الصعيد الاقتصادي يهدف الحزب إلى: بناء اقتصاد قوي ومتين يعكس الاستقلال السياسي، تحسين المستوى المعيشي للفرد العراقي، قيام نهضة زراعية وصناعية كبرى، إعادة إعمار المدن التي خربتها الحروب

---

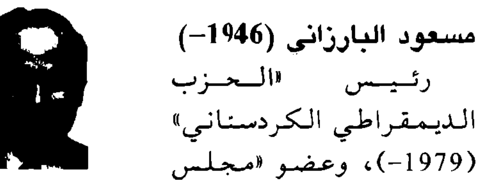
(1) ينظر، كمال مظهر أحمد (إعداد وتقديم)، مذكرات أحمد مختار بابان، ص263-265.

(2) عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي: سيرة سياسية، ص521.

المتتالية والاحتلال، تشجيع الاستثمار في العراق وجلب رؤوس الأموال الخارجية وبناء الاقتصاد الحر، وتحسين الخدمات بصورة عامة. في حين نصت الأهداف الاجتماعية على: المحافظة على نسيج المجتمع العراقي وتعميق الصلات بين جميع الأطياف، ترسيخ التسامح الديني بين الناس واحترام جميع الأديان والمذاهب، حث الناس على طلب العلم والمعرفة، الاهتمام الخاص بشؤون المرأة ومنحها كافة حقوقها، العناية الفائقة بالأخلاق الفاضلة ومحاربة الفساد في المجتمع. وتتألف هيئته القيادية الحالية من: حسين محمد علي كريم، المحامي فارس طه محمود المشهداني، طارق حميد البلداوي، ناظم عبد الحميد قاسم، أمل كاظم سلمان، مهند عبد الرزاق أحمد العاني.

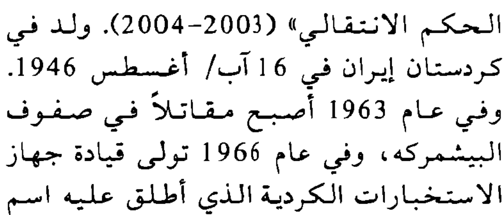
**مسرور البارزاني**

عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (تشرين الأول/ نوفمبر 1999) درس في الولايات المتحدة وحصل على شهادة في العلاقات الدولية من جامعة واشنطن. ويعتقد أن أباه مسعود البارزاني يعده لخلافته في رئاسة الحزب.



**مسعود البارزاني (1946-)**

رئيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني» (1979-)، وعضو «مجلس الحكم الانتقالي» (2003-2004). ولد في كردستان إيران في 16 آب/ أغسطس 1946. وفي عام 1963 أصبح مقاتلاً في صفوف البيشمركه، وفي عام 1966 تولى قيادة جهاز الاستخبارات الكردية الذي أطلق عليه اسم



«باراستن» أي الحماية باللغة الكردية بعدما اخضع لدورات تدريبية مكثفة في كردستان وإسرائيل[1]. وفي تموز/ يوليو 1970 دخل اللجنة المركزية للحزب رغم انه لم يكن منتمياً للحزب وإنما جرى إدخاله وأخيه إدريس حلاً للإشكالات التي قد تظهر نتيجة الازدواجية بين عمل القيادة الحزبية ومقر البارزاني. تمكن بعد النكسة التي ضربت الحزب عقب انهيار الحركة الكردية المسلحة والحزب بمساعدة العائلة البارزانية وعدد من قادة الحزب من إعادة النهوض بالحزب مرة أخرى، وانتخب بعد وفاة والده رئيساً للحزب عام 1979. وذلك في المؤتمر التاسع مدعوماً من جناح سامي عبد الرحمن. وفي أيلول/ سبتمبر 2005 انتخب رئيساً لإقليم كردستان، ثم جدد انتخابه رئيساً للإقليم عام 2009.

**المشروطية**

هي حركة المطالبة بالدستور التي ظهرت في تركيا وإيران، وسميت بهذا الاسم لان الداعين إليها اعتبروا مواد الدستور بمثابة شروط على الملك التقيد بها في حكم رعيته، وقد استمدت من فكرة العقد الاجتماعي التي شاعت في أوروبا بعد الثورة الفرنسية. وجدير بالذكر أن الحركة قد أثرت في الأوساط الدينية والاجتماعية الشيعية وبخاصة وان الكثير من علماء الدين الشيعة قد انقسم بين مؤيد ومعارض لها، وهو خلاف ألقى بضلاله على الحياة السياسية والاجتماعية في المدن المقدسة بالذات (النجف الأشرف، كربلاء والكاظمية).

**مشعان الجبوري**

مؤسس «حزب الوطن العراقي» و«التجمع الديمقراطي لإنقاذ العراق» رئيس «كتلة

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان، ص160.



المصالحة والتحرير» في مجلس النواب 2005. في 26 أيلول/ سبتمبر 1992 أعلن الجبوري أنه الأمين العام التجمع الديمقراطي لإنقاذ العراق وأوضح في بيان أصدره بمناسبة تأسيس التجمع وكان يعمل منذ أن كان ضمن الحماية الشخصية للرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) على إسقاط نظامه عبر القيام بانقلاب عسكري، وروى البيان تفاصيل عمليات قال انها استهدفت إسقاط النظام. لكن يبدو أن حقيقة التجمع كانت عبارة عن عنوان سياسي لأبناء الجبور الذين خرجوا من العراق في التسعينيات بعد خلافاهم مع النظام الحاكم وأقام قسم منهم في السعودية ولندن[1]. شارك الجبوري في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية (2002)، وانتخب عضواً في لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن المؤتمر. أسس في سوريا «حزب الوطن العراقي» وأصدر صحيفة «الاتجاه الآخر» ناطقة باسم الحزب.

أسس «كتلة المصالحة والتحرير» للاشتراك ككيان سياسي في انتخابات الجمعية الوطنية عام 2005 وضمت لائحته 16 مرشحاً يتقدمهم الجبوري نفسه، وحصلت قائمته على مقعد واحد في الجمعية الوطنية الانتقالية شغله الجبوري. أثار ترشيحه رئيساً للجمعية الوطنية (2005) جدلاً بين أوساط «الائتلاف العراقي الموحد» الذين وقفوا ضد هذا الترشيح داعمين ترشيح حاجم الحسني. ساهم في تأسيس «مجلس الحوار الوطني». جدد انتخابه عضواً في «مجلس النواب العراقي»، كما حصلت كتلته (المصالحة والتحرير) على مقعدين إضافيين.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2006 رفعت عنه الحصانة بعد اتهامه من قبل مجلس القضاء الأعلى بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية النفط (التاسع والعاشر والحادي عشر) التابعة لوزارة النفط. فتحول صراحة إلى تبني خطاب طائفي ومناهض للحكومة.

في 3 تموز/ يوليو 2007 أدى حسين محمد الجبوري اليمين الدستوري نائباً عن كتلة المصالحة محل مشعان، وفي 11 من الشهر نفسه أصدرت محكمة عراقية حكماً غيابياً بالسجن خمسة عشر عاماً بحق مشعان ونجله بتهم تتعلق بالفساد.

## المَشْوَر -الشورى (حزب)

تأسس عام 1908 على يد عبد الرحمن النقيب وعيسى جميل وعبد الرحمن جميل وعبد الله الحيدري. وكان الحزب مركزاً لمعارضة جماعة «تركيا الفتاة»[2].

## المشورة (جمعية)

تأسست من قبل مجموعة من الشباب القوميين العرب في بغداد عام 1912، بهدف مقاومة نشاط الاتحاديين، والمطالبة بالحكم الذاتي[3]. فطريقة تعامل الاتحاديين في الساحة العراقية، ولدت ردة فعل سريعة لدى الذين صفوا في المواجه لها. فأقدم مجموعة من أشراف بغداد وأعيانها على تشكيل الجمعية للوقوف أمام الاتحاديين. وقد تشكلت من: عبد الرحمن النقيب، عيسى أفندي الجميل، عبد الرحمن باشا الحيدري، محمد فاضل الداغستاني، كاظم باشا، جميل أفندي أمين الإدارة، الملا نجم الدين الواعظ، الشيخ عبد

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص201- 202.
(2) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص169.
(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص37-38.

الوهاب النائب، الشيخ سعيد النقشبندي والشيخ مصطفى الشهرباني وغيرهم. لكن الجمعية فشلت في استغلال أجواء العداء لسياسة الاتحاديين في الأوساط الجماهيرية وتوسع دورها كوجود سياسي موجه في الساحة. بل ضمر دورها، رغم تطابق الموقف بين أبناء الأمة وبين أعضاء الجمعية في مواجهة تحديات الاتحاديين للدين الإسلامي. فظل إطار الجمعية التنظيمي مقتصراً على التشكيلة الأساسية وفي بغداد فقط. بينما كانت أمامها فرصة لان تتحول إلى حزب جماهيري مؤثر وحركة فاعلة في المجتمع العراقي وتثبت أفكارها على الساحة بقوة. لكن الذي حصل أنها راحت تتراجع عن مواقع المواجهة، وهو أمر يرجعه **حسن شبر** «إلى ضعف الفكر الحركي لدى أعضاء الجمعية، والى النظرة الطبقية التي تحكم بعض رجالاتها». لذا ظلت الجمعية متمثلة بأشخاصها، وتوقف دورها كحركة منظمة بعد مدة قصيرة من إعلانها ككيان سياسي[1].

## مصطفى البارزاني (1903–1979)

زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، ولد في بارزان في 14 نيسان/ ابريل 1903 وتلقى في قريته ثم في السليمانية تعليماً دينياً بالدرجة الرئيسة، وبالنتيجة حصل على اللقب الديني «الملا». وبحلول عام 1943 كان قد برز وهو في سن التاسعة والثلاثين كأقوى زعيم قبلي في كردستان العراق. وبخاصة وانه كان يتمتع بكاريزما سياسية- عسكرية واضحة لها جذور دينية مستمدة من الطريقة النقشبندية.

في تموز/ يوليو 1943 ساعد أعضاء في «حزب هيوا» وزعماء عشائريون الملا مصطفى على العودة من الإقامة الجبرية، وبعدها بشهرين تقريباً وصل إلى قرية بارزان وأعلن تمرداً مسلحاً على الفور. حاول الجيش العراقي إخماد التمرد، إلا إن محاولاته فشلت، الأمر الذي دفع نوري السعيد إلى مهادنة البارازاني فعين ماجد مصطفى وهو كردي من السليمانية وزيراً بلا وزارة في حكومته، وطلب إليه الاتصال بالملا مصطفى، فإلتقاه في مطلع عام 1944، لكن كل ما حققته المحادثات تبدد مع استقالة حكومة السعيد في حزيران/ يونيو 1944.

قرر مجلس الوزراء العراقي في 25 كانون الثاني/ يناير 1944 إبعاده من منطقة بارزان وإجباره على الإقامة في بيران، لكنه ترك هذه المنطقة واتصل بالعشائر الكردية وحثهم على التعاون معه ومناهضة الحكومة. عاد إلى معقله الحصين - بارزان- وعمل على تعبئة أنصاره. وفي آب/أغسطس 1945 زحفت القوات العراقية لقمع تمرده، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1945 عبرت تلك القوات نهر الزاب وأكملت في الأسبوع الأول منه احتلال منطقة بارزان وتقدمت للمناطق الأخرى. فاضطر الملا مصطفى وشقيقه أحمد للهرب إلى إيران. وأصدرت المحكمة العسكرية حكماً غيابياً بالإعدام بحقهما.

وعندما أعلن القاضي محمد (أحد وجهاء مهاباد) في كانون الأول/ديسمبر 1945 عن قيام جمهورية مهاباد الكردية انضم الملا مصطفى والبارزانيون وغيرهم من اللاجئين العراقيين إلى الجمهورية وعين الملا مصطفى واحدا من جنرالاتها الأربعة. وبمساعدة «حزب شورش» الكردي ترأس البارزاني لجنة تحضيرية لتأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني». وفي آب/ أغسطس 1946 تشكلت اللجنة المركزية للحزب

(1) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص14-15.

وشغل فيها حمزة عبد الله منصب الأمين العام، وانتخب الملا مصطفى رئيساً للحزب، كما انتخب الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود الحفيد، والشيخ زياد آغا نائبين للرئيس.

عبر الملا مصطفى والبارزانيون الحدود إلى العراق في عام 1947 بعد سقوط جمهورية مهاباد، فلاحقته القوات العراقية إلى إيران إذ لاحقته السلطات الإيرانية ليهرب ومعه حوالي 400 من أنصاره عبر جبال إيران وتركيا، ففروا عبر نهر آراس إلى الاتحاد السوفييتي إذ منحتهم الحكومة حق اللجوء السياسي بعد وصولهم إلى الأراضي السوفييتية في صيف 1947.

قضى 12 سنة في المنفى في الاتحاد السوفييتي. عاد في عام 1958 إلى العراق إذ استدعاه عبد الكريم قاسم. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1958 وصل إلى مطار بغداد بعد توقف قصير في القاهرة. واحتفل به كبطل قومي، واستقبله عبد الكريم قاسم استقبالاً ودياً ومنحه سيارة وخصص له راتباً سخياً وأسكنه في دار كانت تعود لنوري السعيد. أما البارزاني فقد بادر إلى إعلان إخلاصه للنظام الجمهوري وأبدى دعمه لقاسم. لكن ومنذ عام 1960 بدأت العلاقة بينه وبين قاسم بالبرود شيئاً فشيئاً، حتى وصلت إلى القطيعة التي انتهت بسحب كل الامتيازات التي منحتها الحكومة له. على صعيد أخر، كان البارزاني يواجه منافسة القيادات الكردية، وفي عام 1961 وجد أن الفرصة قد سنحت لضرب القوى الكردية المنافسة له ولحزبه. وفي آب/ أغسطس تولى قيادة القوات البارزانية وألحق خسائر فادحة بمنافسيه العشائريين في كردستان. وبالنتيجة سقطت المناطق الجبلية تحت سيطرته. بإزاء ذلك جردت الحكومة حملة عسكرية لإخماد التمرد في تلك المناطق. وبعد ذلك نجح البارزاني في تشكيل ما سمي «مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق» الذي انتخب في اجتماع قلعة دزه 28 أيلول/ سبتمبر 1963 الذي كان من المفروض أن يكون السلطة العليا للحركة الكردية. وكان المجلس يضم أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وقادة «البيشمركه» وعدد من الزعماء العشائريين والدينيين ومعظمهم من مؤيدي الملا مصطفى البارزاني، الذي انتخب رئيساً للمجلس.

ومع حلول عام 1964 تمكن البارزاني من إحكام سيطرته على الحزب بعدما نجح بإقصاء مجموعة (إبراهيم أحمد-جلال الطالباني) فأعاد تنظيم الحزب مستوعباً العناصر الشيوعية وفي مقدمتهم حبيب محمد كريم الذي انتخب أميناً عاما للحزب، وسامي عبد الرحمن. وقد مكنت خبرة هؤلاء الحزب من توسعة نشاطه.

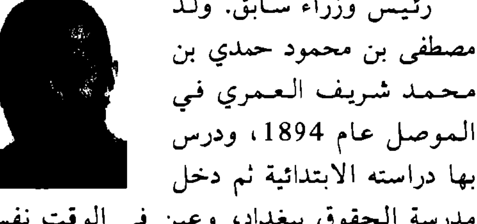
وصلت قوة الملا مصطفى ذروتها عندما اجبر الرئيس عبد الرحمن عارف على اللقاء به، وهو اللقاء الذي أعقب اتفاق 29 حزيران/ يونيو 1966، الأمر الذي عزز من مركزه، فدعا إلى عقد المؤتمر السابع للحزب في كلاله في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966 وطالب الحكومة بتنفيذ اتفاق حزيران/ يونيو. ومرة أخرى فشل البارزاني في التوصل إلى اتفاق مع حكومة ناجي طالب ووضع حل سلمي للمسألة الكردية، وانتهى الأمر إلى وقوع صدام مسلح وتمكن البارزاني من الإفلات من قبضة الحكومة.

وإبان حكم احمد حسن البكر فشل البارزاني أيضا في التوصل إلى اتفاق مرض للطرفين، لتنتهي الحركة الكردية التي قضى حياته في النضال من أجلها إلى الانهيار بفعل الضربة القاصمة التي تلقتها بعدما نجح النظام بتطويقها وحرمانها من المساعدة الخارجية بعد اتفاقية الجزائر الشهيرة عام 1975. وبدا عندها وقد استسلم للقدر فأصيب بمرض عضال فشلت معه محاولات الأطباء في علاجه حتى وافاه

الأجل في الولايات المتحدة في 1 آذار/ مارس 1979 لينقل جثمانه إلى إيران إذ ووري الثرى في مدينة أشنويه الحدودية كما أوصى لتعذر دفنه في مسقط رأسه[1].

في كانون الثاني/ ديسمبر 1980 أقدمت العصبة «الكوملة» الإيرانية على نبش قبره وإخراج جثمانه إلا أن البارزانيين استعادوا الجثمان وأعادوا دفنه في منطقة ريان الحدودية. وبعد إعلان المنطقة الآمنة في كردستان العراق نقلت رفاته ورفاة ولده إدريس لتدفنان في العراق وكان ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1993.

## مصطفى العمري (1894-1960)



رئيس وزراء سابق. ولد مصطفى بن محمود حمدي بن محمد شريف العمري في الموصل عام 1894، ودرس بها دراسته الابتدائية ثم دخل مدرسة الحقوق ببغداد، وعين في الوقت نفسه كاتباً في دائرة المعارف ثم كاتباً في محكمة البداءة (1914). ولما نشبت الحرب العالمية الأولى دعي إلى الخدمة العسكرية والتحق بدورة الضباط الاحتياط ثم التحق بالقوة المرابطة على الحدود الإيرانية في أيار/ مايو 1915. وشهد معركة سلمان باك وجرح في معركة الفلاحية، ثم وقع أسيراً في يد القوات البريطانية في العزيزية في شباط/ فبراير 1917، نقل بعدها إلى الهند وأفرج عنه في نيسان/ ابريل 1919.

عاد إلى بغداد وعين معلماً (1919) فرئيساً لكتاب دائرة الأوقاف، وواصل في الوقت نفسه دراسة الحقوق فنال شهادتها عام 1921. عين في مناصب حكومية منها معاون سكرتير في وزارة الداخلية (1921)، قائمقاماً لاقضية تلعفر (1922)، قلعة صالح (1923) ومندلي (1925) وزاخو (1927-1930). كما عين متصرفاً لألوية الديوانية (1930- 1933) والعمارة (1933) والمنتفك (1936).

دخل وزارة حكمت سليمان في 28 حزيران/ يونيو 1937 إذ صدرت إرادة ملكية بتعيينه وزيراً للداخلية. كما دخل وزارتي جميل المدفعي (1937- 1938)، (1941)، ثم في وزارة حمدي الباجه جي (1944) بالمنصب نفسه. ثم أصبح وزيراً للاقتصاد في وزارة محمد الصدر (1948)، ليعود وزيراً للداخلية في وزارة مزاحم الباجه جي (1948- 1949).

عين عضواً بـ«مجلس الأعيان» في 16 آب/ أغسطس 1937، ثم جدد تعيينه مرة أخرى (1945-1953)، كما أعيد تعيينه عضواً بمجلس الأعيان للمدة (1955-1958). تولى رئاسة الوزراء مرة واحدة ما بين 12 تموز/ يوليو- 23 تشرين الثاني/ يناير 1952، إذ احتفظ بوزارة الداخلية إضافة إلى رئاسة الوزراء، وقد واجهت وزارته بعض المشكلات السياسية والغليان السياسي عام 1952 بقيادة «الحزب الشيوعي العراقي» والتي أدت إلى استقالة وزارته وكلف العميد نور الدين محمود (رئيس أركان الجيش) بتشكيل حكومة طوارئ وإعلان الأحكام العرفية. توفي في لندن في 10 أيلول/ سبتمبر 1960[2]

## مصطفى خوشناو

عضو مؤسس في «الحزب الديمقراطي الكردستاني». كان ضابطاً في الجيش العراقي برتبة ملازم عندما انضم إلى «لجنة الحرية» (آزادي)، هرب من الجيش إلى كردستان إيران قبل الإعلان عن تأسيس جمهورية مهاباد ثم

(1) فاضل البراك، مصطفى البارزاني: الأسطورة والحقيقة.
(2) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص229.

التحق بصفوف البارزانيين، بعد وصول الملا مصطفى البارزاني مع أتباعه إلى الأراضي الإيرانية. توترت علاقته مع البارزانيين الأمر الذي دفع القاضي محمد إلى تعيينه قائداً عسكرياً لمنطقة مهاباد. كان أحد ضابطين عراقيين ممن شاركوا في تأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني». شارك في عام 1946 في الجنة التحضيرية «للحزب الديمقراطي الكردستاني»[1].

### مصطفى عبد الله طه (1929– 1966)

وزير سابق. ولد في الموصل عام 1929. وأكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والإعدادية فيها، سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية عام 1948 لإكمال دراسته في تصفية النفط، فعاد مهندساً عام 1952. عُين بعد عودته إلى العراق مهندساً في مصلحة مصافي النفط الحكومية ثم نقلت خدماته إلى وزارة الاعمار.

في عام 1963 عين مديراً عاماً للتصميم والإنشاء الصناعي. كما صدر قرار بتعيينه عضواً في لجنة رسم سياسة العراق النفطية والتي ضمت كلا من الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي والدكتور عبد العزيز الوتاري وزير النفط وأديب الجادر نقيب المهندسين. وفي عام 1964 عين وكيلاً لوزارة الصناعة. وفي عام 1965 عين عضواً في مجلس التخطيط. ثم وتولى وزارة الصناعة مرتين. كانت الأولى في وزارة عارف عبد الرزاق (6-16 أيلول/ سبتمبر 1965) إضافة إلى وزارة التخطيط بالوكالة، وفي وزارة عبد الرحمن البزاز (7 أيلول/ سبتمبر 1965 -18 نيسان/ ابريل 1966). قتل مع عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرتهم جنوب العراق في 16 نيسان/ ابريل 1966.

### مصطفى علي (1900–1980)

سياسي ووزير سابق، ولد في بغداد عام 1900 من أصل كردي. درس في الكتاتيب بجامع قنبر علي في بغداد، ودخل المدرسة الحيدرية، وبعد الاحتلال البريطاني للعراق دخل مدرسة المأمورين لكنه لم يكمل الدراسة فيها بسبب إغلاقها فانتقل إلى دار المعلمين الابتدائية عام 1919 وتخرج فيها عام 1921. انخرط في أول دورة عسكرية فتحتها الحكومة العراقية في بغداد عام 1924 لكنه لم يكملها مفضلاً الانتساب إلى كلية الحقوق (1925-1929). عمل بعد تخرجه موظفاً في «مجلس الأعيان» عام 1937، وانتخب عضواً في مجلس النواب (1937)، ثم عاد للعمل معلماً ومحامياً ثم قاضياً في محكمة استئناف البصرة. انخرط في صفوف الحركة الشيوعية في جماعة حسين الرحال، لذا كان مقربا من الشيوعيين فعُين وزيراً للعدل في حكومة عبد الكريم قاسم 1958، واستقال من منصبه في 13 أيار/ مايو 1961 لأسباب صحية. توفي عام 1980.

### مصطفى نوشيروان

سكرتير «عصبة كادحي كردستان»، وقيادي في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ومؤسس حركة «تغيير». ولد في كردستان العراق، درس الدكتوراه في جامعة فيينا.

انخرط في صفوف الحركة الكردية المسلحة التي كانت بقيادة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» والملا مصطفى البارزاني. عندما تم تشكيل «النواة الماركسية الخالصة» التي يمكن أن تستقطب حولها ما أطلق عليها اسم «القيادة السباعية» كان من بين أعضائها، وفي عام

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان، ص65.

1969 انسحب مع مجموعة من الماركسيين الأكراد ليساهم في تأسيس حركة سياسية جديدة باسم «العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية» أو «كوملة» بعد اغتيال شاسوار جلال قائد الحركة أصبح مصطفى نوشيروان مسؤولها، فأعاد تنظيمها وبناء خلاياها، وفي عام 1970 غادر العراق إلى مصر ومنها إلى النمسا خوفاً من قيام «الحزب الديمقراطي الكردستاني» باغتياله. وفي عام 1978 تم تغيير اسمها إلى «عصبة كادحي كردستان» وفي عام 1981 عقدت مؤتمرها الأول وجدد انتخابه سكرتيراً للعصبة، وانضمت إلى «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ودخل نوشيروان قيادة الاتحاد منذ تأسيسه، وأصبح عضواً في قيادته المركزية. وفي مطلع أيار/ مايو 1983 قاد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني التي شنت هجوماً على مقرات «الحزب الشيوعي العراقي» في كردستان.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2006 انشق عن الاتحاد وأسس «حركة تغيير» (كوران)، التي نجحت في كسب عدد من الأصوات المهمة في انتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب العراقي عام 2010.

### مصطفى اليعقوبي (1890–1974)

نائب سابق. ولد مصطفى مظهر بن عمر بن احمد اليعقوبي في كركوك عام 1890، وهو شقيق عضو «مجلس الأعيان» السابق عبد الله عمر اليعقوبي، درس في كركوك وأتقن اللغتين العربية والتركية. عين كاتبا في محكمة قضاء رانية (1910)، فكاتبا في دائرة تحرير لواء كركوك (1915). أصدر في شباط/ فبراير 1916 مجلة باللغة التركية حملت اسم «كوكب المعارف». ثم عين وكيل مدير ناحية شوان (1917)، فنائب عضو بمحكمة بداءة كركوك (1917). وبعد تشكيل الحكومة العراقية عين مديراً لناحية طاووق في كركوك (1923)، فقائمقاماً لقضاء جمجمال (1924–1925).

انتخب نائباً عن كركوك في أيار/ مايو 1928، وجدد انتخابه في تشرين الثاني / نوفمبر 1930. ثم عين بعد انتهاء الدورة البرلمانية قائمقاماً لقضاء كيل (1933)، فجمجمال مرة أخرى (1934)، فكفري (1935)، فمندلي (1936)، فخانقين (1937)، فلعفر فأربيل (1934)، فبدرة (1939) فجمجمال (1939)، فالشيخان (1940)، فزاخو (1941). عين متصرفاً للواء اربيل في حزيران/ يونيو 1941، فالكوت (تشرين الأول/ أكتوبر 1943)، فديالى (1944)، فالموصل (أيلول 1946). فديالى مرة أخرى (حزيران/ يونيو 1951) فاربيل (أب/ أغسطس 1952). وأحيل على التقاعد في تموز/ يوليو 1953. توفي في عام 1974.

### مظفر حسين جميل (1918–)

وزير سابق (1960). ولد في بغداد عام 1918. حصل على شهادة في الحقوق عام 1941، ومارس المحاماة، وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة. ولما عاد إلى العراق عمل مدرساً في كلية الحقوق وكلية التجارة والاقتصاد. وعين عام 1950 مديراً للإحصاء والأبحاث في المصرف الوطني العراقي (البنك المركزي). ثم عين نائباً لمحافظ البنك المركزي. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1960 عين وزيراً للمالية في اثر التعديل الوزاري الذي أجراه قاسم على وزارته في ذلك اليوم. واستمر في منصبه حتى انحلال وزارة قاسم في 8 شباط/فبراير 1963، فالقي عليه القبض وأفرج عنه في وقت لاحق.

### مظهر صكب (ت 1945)

احد قادة ثورة العشرين العشائريين ونائب سابق. ولد الشيخ مظهر صكب كربول طعمه

راشد رئيس عشائر السعيد الزبيدية في الدغارة. حارب مع الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى إلى جانب والده. واشترك في الثورة العراقية الكبرى (1920). انتخب نائباً عن الديوانية في المجلس التأسيسي (1924). ثم كان نائباً عنها في مجلس النواب في أكثر من دورة (1925، و 1928، و 1934، و 1935، و 1937). عين عضواً في مجلس الأعيان (29 أيار/ مايو 1937-تشرين الأول/ أكتوبر 1941). ثم أعيد انتخابه نائباً عن الديوانية مرة أخرى في تشرين الأول/ أكتوبر 1943. توفي في 10 أيار/ مايو 1945.

**المعارف الكردية (جمعية)**

تأسست في السليمانية عام 1926 باسم «كومه لي زانستي كوردان»، وضمت في عضويتها عدد من المثقفين الكرد في السليمانية وقامت بنشاطات ثقافية متعددة.

**معاهدة**

هي عقد أو اتفاق مكتوب بين الدول تتعهد بموجبها بمراعاة بعض الحقوق والواجبات، ويفترض أن يعتبرها أطرافها ملزمة لهم. وتقسم المعاهدات إلى أنواع عديدة:

- المعاهدات السياسية: مثل معاهدات السلام أو نزع السلاح.
- المعاهدات التجارية: مثل معاهدات التعريفات أو صيد الأسماك أو التبادل التجاري.
- المعاهدات الدستورية أو الإدارية: مثل ميثاق الأمم المتحدة.
- المعاهدات القانونية: مثل معاهدات تسليم المجرمين أو قوانين الحرب.

وفي الوقت الحاضر يتم تسجيل المعاهدات لدى الأمم المتحدة التي يوجد في سجلها أكثر من 30 ألف معاهدة. وتعد المعاهدات ملزمة لكنها تنقضي بشكل طبيعي من خلال الحرب أو التنصل. كما تعد مصدراً مهماً ومعترفاً به للقانون الدولي.

**المعاهدة العراقية ـ البريطانية (1922)**

وهي المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا والعراق، بعد الاعتراف بفيصل ملكا على العراق. وقد وقعها عن الجانب البريطاني السير بيرسي كوكس المعتمد السامي البريطاني في العراق، وعن الجانب العراقي عبد الرحمن النقيب رئيس الوزارة. ووقعت في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1922. ونصت المعاهدة على:

أن يمثل ملك بريطانيا بمعتمد سامٍ، وقنصل جنرال، تعاونه الحاشية الكافية.

أن يتعهد ملك العراق بأن لا يعينّ، مدة هذه المعاهدة، موظفاً ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا.

- أن ينظم قانوناً أساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي.
- أن يستدل بما يقدمه ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المعتمد السامي جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية، وذلك طول مدة هذه المعاهدة.
- للعراق حق التمثيل السياسي في لندن، وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى مما يتم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين.
- تعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم.
- تعهد بريطانيا بأن يقدم من الإمداد والمساعدة، للقوات المسلحة العراقية.
- لا يتنازل عن أراضي ما في العراق، ولا تؤجر إلى أي دولة أجنبية، ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت.
- تأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق

الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية، أو العرف.

- لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير، أو المداخلة فيها، أو لتميّز مبشر على غيره، بسبب اعتقاده الديني، أو جنسيته، على أن لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة.

- اتخاذ الوسائل اللازمة لسن نظام الآثار القديمة في خلال اثنني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

- تعقد اتفاقية لتسوية العلاقات المالية بين العراق وبريطانيا.

- تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حال ما تُصدّق من قبل الفريقين المتعاقدين الساميين، بعد قبولها من المجلس التأسيسي، وتظل معمولا بّها لمدة عشرين سنة.

وبعد توقيع مجلس الوزراء العراقي على المعاهدة حاولت وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة أن تجري انتخابات المجلس التأسيسي وأنجزتها بصعوبة وزارة عبد المحس السعدون [ينظر: المجلس التأسيسي]

بعد عرض المعاهدة العراقية - البريطانية على المجلس التأسيسي في جلسة الاثنين 2 حزيران/ يونيو 1924 بحضور 63 نائباً، اضطرب المجلس طوال أربع جلسات ولم يتمكن من حسم أمر المعاهدة. وفي 9 حزيران/ يونيو اجتمع الملك بالمجلس التأسيسي ليخطب فيهم خطبة طويلة لكنها لم تقنع المجلس بضرورة تصديق المعاهدة. وفي اليوم التالي وقبل منتصف الليل جُمع النواب وتم التصويت فوافق على المعاهدة 37 نائباً ورفضها 24 نائباً وامتنع 8 نواب فقط عن التصويت وقد بلغ عدد الحاضرين أثناء التصويت 69 نائباً وحصلت الأكثرية الكافية لإقرار المعاهدة.

إن الغرض الأساس من المنظور البريطاني كان إضفاء الشرعية على وجودها وتبديل أوضاع الاحتلال والانتداب، إلى وضع يضفي الشرعية على تواجدها العسكري في العراق. ويحفظ مصالحها السياسية والاقتصادية. وتكمن أهمية تلك الاتفاقيات والمعاهدات في أنها خلقت وضعاً سياسياً جديداً أحدث تغييرات عميقة في جميع أوجه الحياة في العراق، إذ أنها استحدثت إجراءات سياسية وإدارية جديدة أدت في ما بعد إلى خلق نظام جديد من الولاءات والانتماءات[1]. فقد جسدت معاهدة 1922 الإستراتيجية البريطانية الهادفة إلى جعل العراقيين يسددون ثمن حكم بريطانيا لهم، في ظل اعتبار المعاهدة نفسها شهادة ميلاد الدولة العراقية الجديدة دون السماح لأي نص لاحق بان ينقضها بما في ذلك القانون الأساسي. ولذلك جاءت الملاحق المالية والإدارية للمعاهدة لتثبيت دعائم السياسة البريطانية الجديدة بحيث وجد العراقيون أنفسهم مضطرين لسماع نصائح وأوامر المستشارين البريطانيين والمندوب السامي البريطاني[2].

وفي كانون الثاني (يناير) 1926، فرض من جانب بريطانيا تعديل لمعاهدة 1922، وتجديدها لمدة 25 سنة، إلا إذا نال العراق عضوية عصبة الأمم وبعد معارضة القوى الوطنية لهذه المعاهدة، سعت بريطانيا في عام 1927 إلى عقد معاهدة جديدة، تضمنت الاعتراف باستقلال العراق، وتعهدت بموجبها بإدخال العراق إلى عصبة الأمم عام 1932. ولم تلق هذه المعاهدة قبول القوى الوطنية التي عارضتها كسابقاتها.

(1) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ص32.
(2) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ص326.

### المعاهدة العراقية البريطانية 1930

سمحت معاهدة 1930 لبريطانيا أن تؤطر أوضاعها لمدة ربع قرن ألزمت العراق بموجبها منحها حق الاحتفاظ بقواعد جوية، وإقامة حاميات للدفاع عن تلك القواعد، فضلا عن إلزام الحكومة العراقية طلب بعثات عسكرية بريطانية لإسناد الجيش أو تشغيل رعايا بريطانيين. من جهة أخرى، مهدت المعاهدة إلى خلق فئة من الحكام الذين يفضلون الهيمنة البريطانية. كما أعطت الضوء الأخضر إلى المجموعة السياسية المهيمنة على أمور البلد لصياغة القيم الثقافية للدولة والحياة السياسية فيها على أسس مفاهيم هذه المجموعة.

### المعتدل (الحزب)

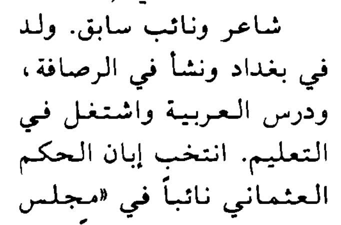
ينظر: الحرية والائتلاف (حزب)

### معركة الأرمن (1924)

الاسم الشائع لحوادث عام 1924 بين الليفي الآشوريين وأهالي كركوك من التركمان. ففي عام 1923 نقلت بعض قوات الليفي الذين كانوا يقيمون في الموصل إلى كركوك، وعندها بدأوا يحتكون بالأهالي هناك، وتفجر النزاع في 4 أيار/مايو 1924. عقب خلاف صغير بين احد الجنود وأحد الباعة في سوق كركوك، فاستنجد الأول بزملائه من الجنود، الذين هجموا على السوق للثأر لزميلهم، فيما استعد الاهلون للدفاع عن أنفسهم. وقد عزل المندوب السامي متصرف كركوك آنذاك فتاح باشا، ليحل محله رئيس البلدية عبد المجيد اليعقوبي، ووعد بمحاسبة المسؤولين عن الحادثة، وبتعويض ذوي الضحايا الذين يتراوح عددهم بين 170-200 قتيل وجريح. أما الحكومة العراقية فقد أصدرت بيانا أسفت فيه على الأحداث، ولم تشر صراحة إلى مسؤولية قوات الليفي عن التسبب في الحادثة. وقد شكلت محكمة خاصة لمعاقبة المدانين ضمت كلا من: الحاكم عمر نظمي، وحاكم الصلح عبد الكريم الكركوكلي، وأحد الضباط البريطانيين، والمار شمعون بطريك الآشوريين. وقد حكمت المحكمة على ثمانية من الآشوريين بالسجن المؤبد وعلى تاسع بالسجن لمدة خمس سنوات، وأفرجت عن بقية المساهمين في الحادثة والذين يشكلون سريتين من قوات الليفي. وفي 29 حزيران/يونيو 1926 استصدرت حكومة نوري السعيد إرادة ملكية بالعفو عن المدانين، على شرط أن يرسلوا إلى قرية ماي الواقعة في الشمال الغربي من قصبة العمادية في لواء الموصل، وان لا يغادروها إلا بإذن من وزارة الداخلية، كما اقترح قبل ذلك المندوب السامي السير هنري دوبس.

### معروف الرصافي (1877-1945)





شاعر ونائب سابق. ولد في بغداد ونشأ في الرصافة، ودرس العربية واشتغل في التعليم. انتخب إبان الحكم العثماني نائباً في «مجلس المبعوثان» العثماني نائباً عن المنتفك، ولم يكن في أثنائها على وفاق في تلك المدة مع الوطنيين العرب من دعاة الإصلاح واللامركزية. بعد الحرب العالمية الأولى، ترك عاصمة السلطنة وانتقل إلى القدس، ثم عاد إلى بغداد، وأصدر جريدة «الأمل» لمدة قصيرة وانتخب عضواً في مجلس النواب عدة مرات. أيد انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941. له عدة مؤلفات منها «الشخصية المحمدية»، وديوان شعر. توفي عام 1945 ودفن ببغداد.

### معين حسين النهر

ينظر: منظمة جيش التحرير الشعبي العراقي

### مفيد الجزائري (1939-)



وزير سابق، ولد مفيد محمد جواد الجزائري في المدحتية (في محافظة بابل) عام 1939، عمل خلال الستينات والسبعينات كصحفي ومراسل ومذيع في القسم العربي في إذاعة تشيكوسلوفاكيا. في عام 1966 حصل على درجة الماجستير في الصحافة من براغ. أصبح عضواً في «منظمة الصحفيين العراقيين الديمقراطيين»، و«اتحاد الكتاب والفنانين». ما بين عامي 1982-1988 استقر في كردستان العراق للانضمام إلى المعارضة العراقية. في أيلول/سبتمبر 2003 عين وزيراً للثقافة في أول حكومة تتشكل بعد سقوط نظام صدام حسين، واستمر في منصبه في حكومة أياد علاوي التي تشكلت في حزيران/يونيو 2004. وائتلف في قائمة اتحاد الشعب التي تمثل الشيوعيين في انتخابات الجمعية العامة 2005.

### مقابر جماعية

بعد نجاح نظام صدام حسين في قمع انتفاضة آذار/مارس 1991، اتجهت القوات المسلحة العراقية وتنظيمات البعث التي أعادت السيطرة على مدن الجنوب الثائرة إلى ارتكاب المجازر بحق المواطنين، وقتل عشرات الآلاف منهم، ودفنت جثثهم في مقابر جماعية انتشرت في المناطق الصحراوية قرب المدن وبعض القواعد العسكرية. وقد أعيد نبش العشرات من تلك المقابر بعد عام 2003.

### المقاومة الإسلامية الوطنية

ينظر: كتائب ثورة العشرين

### المقاومة الشعبية

ميليشيا عسكرية أنشأها عبد الكريم قاسم لدعم حكمه، وذلك في آب/أغسطس 1958 وكانت تضم متطوعين ومتطوعات من العراقيين ومن العرب المقيمين في العراق. وكانت مهمتها الأساسية تدريب المدنيين على الدفاع المدني ليصبحوا قوة تضاهي القوات المسلحة وتساعدهم في أعمالها سواء في حفظ الأمن الداخلي، أو الإسهام في الدفاع ضد هجوم خارجي. ثم أصبحت مهمتها الوقوف في وجه الفئات الشعبية المعروفة بمعارضتها لحكم قاسم. فكانت الميليشيا أداة ساعدت الجيش على تشديد قبضته على البلاد كلها، ولاسيما في المراحل الأولى من حكم قاسم (1958-1963)[1]. وقد زاد تعدادها من 11000 رجل في آب/أغسطس 1958 إلى حوالي 25000 رجل عام 1959[2]. مع ذلك فإنها لم تخرج عن إطار الحركة الاستعراضية، ولم تستطع الوقوف بوجه مليشيا الحرس القومي إبان الإطاحة بحكم قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963 واضطر قائدها طه البامرني الذي لم يكن عضواً في الحزب الشيوعي العراقي إلى الفرار.

### مقتدى الصدر (1976-)

زعيم التيار الصدري. هو الابن الأوسط للشهيد آية الله العظمى محمد محمد صادق الصدر، ولد في النجف الأشرف عام 1976. نجح منذ الأيام الأولى لسقوط نظام صدام حسين (9 نيسان/ابريل 2003) في السيطرة على الصحن الحيدري وإقامة الصلاة فيه، ليتمكن بعدها من إقامة صلاة الجمعة في الكوفة حيث كان والده

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص113-115.

(2) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص203.

السيد الصدر يقيمها. ومنذ ذلك الحين أعلن الصدر نفسه معارضاً للاحتلال الأمريكي، وتميزت خطبه بالحماسة ومناهضة الاحتلال و«مجلس الحكم الانتقالي»، وساهمت جريدة «الحوزة الناطقة» التي يصدرها مكتب الشهيد الصدر الذي أعاد فتح مكاتبه في أنحاء مختلفة من العراق في إعلان خطاب المقاومة الذي يرفعه. ويبدو أنه حاول أن يختط لنفسه طريقاً مستقلاً أبعده إلى حد ما عن خط المرجعية بمن فيهم السيد كاظم الحائري، زميل وصديق والده والداعم الشرعي الرئيس له، الذي سحب دعمه له، الأمر الذي أثار غضب الصدر فانتقده علنا على منبر الكوفة وتظاهر أنصاره منددين بموقف الحائري الذي وجدوا فيه تخليا عن الصدر في وقت حرج.

أسس «جيش المهدي» الذي انخرط فيه الكثير من مريديه. ومنذ تأسيس الجيش بدا وكأنه مشكلة يصعب حلها منذ مطلع نيسان/ ابريل 2004 عندما اصطدم جيش المهدي مع القوات الأسبانية ثم الأمريكية ثم العراقية والأمريكية، وما انتهت إليه معركة النجف آب/ أغسطس من العام نفسه من تدمير لمدينة النجف. وبعد الاتفاق الذي توصل إليه مع السيد علي السيستاني انسحب الصدر من الصحن الحيدري وتراجع أنصاره عن مواقعهم وتوقف القتال. فانشق بعض قادة جيش المهدي يتقدمهم قيس الخزعلي وعبد الهادي الدراجي وشكلوا «عصائب أهل الحق» التي ادعت الخلاف مع الصدر وقيادته للتيار. لكن نظرته تغيرت للعمل السياسي في ما بعد فانخرط الصدريون من أتباعه في العملية السياسية وان كان الصدر يعلن بين الحين والآخر بأنهم يساهمون في العملية كأفراد وليسوا كممثلين عن تياره. مع ذلك يبقى السيد مقتدى الصدر رمز المقاومة المسلحة في العراق ولاعباً مهماً في المسرح السياسي منذ عام 2004.

### المكابى (جمعية)

تأسست أول الأمر كإحدى التنظيمات التابعة للجمعية الصهيونية في بغداد عام 1927، وتم تخصيص غرفة لها في مدرسة فردوس الأولاد فأصبحت هذه الغرفة مقراً للجمعية. وبعد رحيل مؤسس الجمعية إلى فلسطين الذي لم تذكر المصادر اسمه استلم إدارتها ثلاثة شبان يهود من طلبة المدارس هم: نسيم عطا، أبراهام نجار، وداود منصور. فقام هؤلاء بتنظيم عمل الجمعية بوضع لائحة داخلية وفرض رسوم للعضوية وإرتداء ملابس موحدة خاصة بالجمعية. وقد بلغ عدد أعضائها حتى عام 1932 حوالي خمسين عضواً[1].

### مكتب الترقي الجعفري العثماني

ينظر: محمد جعفر أبو التمن

### المكتب الثلاثي

ينظر: عامر عبد الله

### مكتب الثورة الإسلامية في العراق

تأسس في نهاية عام 1981، وأشرف عليه السيد محمد باقر الحكيم وترأسه أكرم هادي الحكيم. واتخذ نشاطه طابعاً خدمياً وإدارياً.

### مكرم الطالباني (1923-)



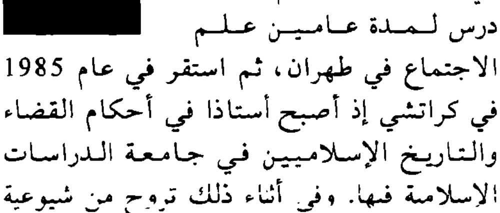
عضو بارز في «الحزب الشيوعي العراقي»، ووزير سابق. ولد مكرم جمال الطالباني في قضاء كفري عام 1923، درس القانون في

---

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص148.

كلية الحقوق بجامعة بغداد وتخرج عام 1946، عمل بعدها في المحاماة في كركوك. أصبح عضواً في الحزب الشيوعي العراقي عندما كان طالباً في كلية الحقوق. وعندما عاد إلى كركوك أصبح عضواً في اللجنة المحلية لتنظيم الحزب الشيوعي. تعرض للاعتقال إبان العهد الملكي، وبعد انقلاب عام 1958 عين مفتشاً عاماً لوزارة الزراعة حتى اعتقاله بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم عام 1963. استوزر لأول مرة في 14 أيار/ مايو 1972 في الوزارة التي شكلها أحمد حسن البكر وزيراً للري واستمر في المنصب نفسه في الوزارة التالية التي تشكلت في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974. استقال من الوزارة في 10 أيار/ مايو 1975. ليستقر بعد ذلك في السليمانية دون دور سياسي..

**الملا كريكار (1959-)**



مؤسس «جماعة أنصار الإسلام» واسمه الحقيقي: نجم الدين فرج أحمد. ولد في السليمانية عام 1959. درس لمدة عامين علم الاجتماع في طهران، ثم استقر في عام 1985 في كراتشي إذ أصبح أستاذا في أحكام القضاء والتاريخ الإسلاميين في جامعة الدراسات الإسلامية فيها. وفي أثناء ذلك تزوج من شيوعية سابقة اعتنقت الإسلام.

ابتداءً من عام 1988 أقام في بيشاور في مركز لاستضافة المقاتلين الأكراد المستعدين للذهاب إلى الجبهة الأفغانية، وكان قد تدرب عسكريا في معسكر تشرف عليه القاعدة في أفغانستان. وفي العام نفسه التقى بأسامة بن لادن.

وفي عام 1988 أيضا انظم إلى «الحركة الإسلامية في كردستان العراق»، وعين في عام 1992 قائداً لفرعها العسكري، قبل أن يصبح مسؤولاً عن تخطيط وتطوير الجماعة عام 1995. وأنشأ في وقتها عدة معسكرات للتدريب في كردستان. وكذلك أكاديمية عسكرية لتنظيم المتطوعين الجدد. وبشكل مواز وسّع شبكات دعم الحركة الإسلامية في أوروبا مضاعفا حملات جمع الأموال في هولندا والنرويج وبريطانيا وألمانيا[1].

طلب كريكار اللجوء السياسي إلى النرويج ومنح إياه في عام 1991. وفي 6 أيلول/ سبتمبر 2002 أوقفته السلطات الإيرانية في طهران وأبعدته بعد ستة أيام إلى هولندا، ولدى وصوله إلى أمستردام في 13 من الشهر نفسه احتجزته السلطات الهولندية التي تلقت في اليوم نفسه طلبا بالتعاون القضائي من الأردن الذي كان قد اصدر مذكرة بالقبض عليه. وفي 13 كانون الثاني/ يناير 2003 أبعدته السلطات الهولندية إلى النرويج إذ استجوب وأفرج عنه في وقت لاحق[2]. وفي شباط/ فبراير 2003 أقال الملا كريكار 14 عضواً في المجلس الشرعي للجماعة، وأعلن آنذاك هذا المجلس الذي يتزعمه أبو عبد الله الشافعي بان كريكار قد ابتعد عن «الصدق الجهادي»، وعن أيديولوجيا ومنهج الجماعة

**ملتقى الحركات الإسلامية**

ملتقى ضم كلاً من «حزب الدعوة الإسلامية» و«التيار الخالصي» و«حركة الوفاق الإسلامي» و«الحركة الإسلامية في كردستان العراق» و«حركة الضباط الإسلاميين» و«حركة الإسلاميين الأحرار» و«منظمة العمل الإسلامي»

(1) جان- شارك بريزار، أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006: الوجه الآخر لتنظيم القاعدة، ص152.
(2) المصدر السابق، ص159-160.

و«حركة جند الإمام» و«الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق»لتنسيق المواقف السياسية عبر اجتماعات دورية وإصدار بيانات سياسية موحدة إزاء الإحداث العراقية والعربية والإسلامية.

## ملجأ العامرية



في 13 شباط/ فبراير 1991 أدى القصف الأمريكي إبان حرب الخليج (حرب تحرير الكويت) لملجأ العامرية المحصن في بغداد إلى مقتل 400 مدني بين رجل وامرأة وطفل. إذ قصفت طائرة أمريكية الملجأ بصاروخ موجه بالليزر حوالي الساعة الرابعة صباحا. وبعد أربع دقائق وجه صاروخ أخر إلى داخل الملجأ رافعاً درجة الحرارة داخل المبنى إلى الحد الذي أدى إلى تبخر الكثير من الأشخاص.

## الملكية الدستورية (الحركة)



انطلقت الحركة وبدأت نشاطاتها في 20 حزيران/ يونيو 1993. وتمثل الوجود السياسي للشريف علي بن الحسين. تؤكد الحركة على أنها ليست حزبا سياسيا جديدا يضاف إلى مجمل التنظيمات الموجودة في الساحة العراقية، إنما هي توجه جماهيري شامل يضم الحزبيين والمستقلين رغم انتمائهم ممن يرون عودة الملكية الدستورية إلى العراق كعنصر رئيس من عناصر الإستراتيجية العامة للاستقرار والخلاص الوطني. كما أنها ليست صيغة يراد فرضها على الشعب، إنما يتطلب الأمر عرضها على الجماهير وموافقتها كشرط مسبق لتبني الفكرة وأدراجها ضمن العناصر الرئيسة للنظام السياسي الجديد. والمقترح ينص على جعل الملك الدستوري رمزا، إذ يترك الحكم لممثلي الشعب المنتخبين. وبهذا المعنى فهي ليست امتداداً تلقائياً لحقبة الملكية التي انتهت في 14 تموز/ يوليو 1958[1]. وحسب الميثاق الوطني للملكية الدستورية تتعهد بـ: التمسك بوحدة الوطن والحفاظ على استقلاله؛ التأكيد على الهوية الإسلامية للعراق مع التمسك باحترام كافة الأديان والمعتقدات وصيانة حقوقها؛ إجراء استفتاء شعبي حر ومباشر يقرر فيه الشعب العراقي بحرية مصيره في اختيار نظام الحكم ورئاسة الدولة؛ وضع دستور دائم للبلاد بمصادقة الشعب العراقي باستفتاء عام حر؛ أن يكون نظام الحكم الملكي دستورياً ووراثياً ينبثق عن إرادة الشعب ويكون فيه الملك رمزاً لوحدة العراق؛ إقامة نظام ديمقراطي تعددي؛ التأكيد على قدسية استقلال العراق؛ الالتزام النام بمبادئ حقوق الإنسان؛ تكون جميع القوات المسلحة ملكا للشعب وهدفها حماية الوطن من أي اعتداء خارجي؛ تطبيق نظام الاقتصاد الحر؛ إجراء مصالحة وطنية وشعبية شاملة؛ وأخيراً، معالجة مخالفات العهد المظلم وفي مقدمتها القضايا القومية والطائفية وقانون الجنسية العراقية وحقوق المهجرين والمهاجرين.

شاركت الحركة في عام 1999 بصورة فعالة في تأسيس «تيار الوسط الديمقراطي» الذي انبثق على أساس التعبئة والإعداد لمؤتمر عام

(1) الملكية الدستورية العراقية، الدعوة إلى الملكية الدستورية. وكذلك: الملكية الدستورية العراقية، الميثاق الوطني؛ وجيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، 2003، ص134- 137.

للمعارضة العراقية والذي عقد في نيويورك من 29 تشرين الثاني/نوفمبر- 6 كانون الأول/ديسمبر 1999[1]. شاركت الحركة في انتخابات عام 2005 لكنها لم تفلح في إيصال أي من أعضائها إلى البرلمان.

**مليشيا**

قوات محلية غير متفرغة تتمم أو تحل محل الجيش النظامي في حالات الطوارئ. وتتشكل من خلال السماح للسكان المحليين بحمل السلاح. وقد اعتقد الشيوعيون منذ فريدريك انجلز وحتى فيديل كاسترو أن المليشيا أفضل من التنظيم العسكري وقد عبئت قطاعات من السكان بوصفها مليشيا في الاتحاد السوفييتي السابق، كما كان العامة يسمون قطاعات من الشرطة المحلية بهذا الاسم. كما اتجه الفرنسيون إلى تشكيل المليشيات للدفاع عن بلادهم بوجه الألمان إبان الحرب العالمية الثانية.

وفي العراق فقد ظهرت ميليشيات كثيرة قبل أن يظهر تعبير ميلشيا في الاستخدام السياسي، فقد شكل البريطانيون قوات الهجانة والليفي، كما حاول ياسين الهاشمي تأسيس ميليشا اقتداءً بالتجربة النازية، ولعل أشهر المليشيات وأكثرها دموية في تاريخ العراق، «الحرس القومي» الذي ارتكب مجازر عام 1963 بحق الشيوعيين كما ظهرت إلى الوجود قبل وبعد عام 2003 عدد من المليشيات، واتجهت الحكومة إلى دمجها في مؤسسات الدولة تحقيقاً للسلام الوطني.

**المماليك**

نظام نقله العثمانيون إلى العراق، ويعرف في العراق باسمه التركي «كوله مند». وخلاصته أن السلطان العثماني اعتاد أن يجمع بالشراء أو الأسر أعداداً من أطفال رعياه المسيحيين أو أطفال المناطق المسحية في جورجيا والقفقاس وأرمينيا، ويخضعهم لتدريبات عسكرية قاسية وطويلة، ودروس في العلوم المدنية، ولما يبلغوا أشدهم يختار منهم رجال حاشيته، وصدوره العظام وقادة جيشه، وولاته في الأقاليم. وفي العراق نجح بعض هؤلاء في إقامة كيان خاص بهم، وأوشكوا أن يستقلوا به عن السلطان، حتى حكموا العراق ما يقارب قرن من الزمن.

لقد عني حسن باشا الذي تولى حكم ايالة بغداد عام 1704 من لدن الدولة العثمانية بإنشاء قوة عسكرية جديدة لتساعده في بسط نفوذه على مختلف أرجاء الايالة، فاشترى عدداً كبيراً من المماليك. وقد انتهج ابنه أحمد باشا السياسة نفسها. وقد تمكن أحد مماليكه وهو سليمان باشا وصهره في الوقت نفسه، من الوصول إلى باشوية بغداد ليبدأ بعد توليه حكم بغداد عام 1749 عهد المماليك الذي استمر حتى عام 1831. وكان السلطان العثماني خلال تلك الحقبة يكتفي بخضوع المماليك الاسمي له، وقيامهم بإرسال الأموال إلى اسطنبول في كل سنة. تميز عهد المماليك بسوء الحالة الاقتصادية وذلك لأسلوب الولاة المتطرف في جمع الضرائب والاهتمام بالاستمرار في السلطة أكثر من الاهتمام بأمور الناس، وكانت الوظائف تجارة على حساب الناس إذ كانت تشترى من الوالي وجماعته بطريقة اللزمة، وقد مهد هذا لخلق طبقة مستغلة من الكتخدا (نائب الوالي) وجماعته في سبيل جمع أكبر قدر ممكن من المال، وكانت بغداد التي تمثل مركز العراق تتسم بمظاهر الفقر والتخلف. ولما انطلقت حركة الإصلاح السياسي في الدولة العثمانية على عهد السلطان محمود الثاني بدأ عهده

(1) ينظر: شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص312-315.

بالقضاء على قوة الانكشارية التي كانت تهدد الدولة داخلياً، وتوجه بعدها لإصلاح طريقة حكم الايالات وإدارتها، التي أراد لها أن تكون مركزية تقوم فيها العاصمة بحكم ايالاتها بصورة مباشرة، فقام لتنفيذها بالقضاء على الحكم شبه المستقل لبعض تابعيه من وزراء الايالات الذين ينحدرون من أسرة أو عصبية متنفذة ورثت امتيازها ونفوذها المحلي. مبتدئا بالعراق منهيا حكم مماليك بغداد سنة 1831.

## مناحيم دانيال (1846-1940)

عضو مجلس الأعيان (1925). هو مناحيم صالح دانيال ولد في بغداد في 1 أيار/ مايو 1846، ودرس على أساتذة خصوصيين وتعلم اللغة التركية، ولما شكل الوالي مدحت باشا أول مجلس إدارة لولاية بغداد عام 1869، عين مناحيم عضواً فيه. ثم انتخب نائباً عن بغداد في «مجلس المبعوثان» العثماني الذي افتتح في اسطنبول في 19 آذار/ مارس 1877 على اثر إعلان الدستور في أول عهد السلطان عبد الحميد الثاني. واستمر نائباً حتى حل المجلس 14 شباط/ فبراير 1878، فتوجه إلى بعض البلدان الأوروبية. ثم عاد إلى بغداد عام 1880. ثم سافر مرة أخرى إلى تركيا وأوروبا خلال المدة (1904-1908). ولما عاد إلى العراق جلب معه مهندساً زراعياً نمساوياً واحدث الآلات الزراعية، وأنشأ مزرعة نموذجية في أراضيه في قضاء الهندية، وقد فشلت محاولته مع عدم تعاون الفلاحين معه. أقام في بغداد، وانخرط في الحياة الاجتماعية والرسمية واختير عضواً في مجلس الولاية وكان أحد مؤسسي «جمعية الهلال الأحمر» ونائباً لرئيسها. وأنشأ عام 1910 روضة للأطفال ومدرسة ابتدائية تحمل اسمه، وحبس لها الأوقاف دامت حتى أممتها الحكومة العراقية عام 1976.

لما أسس الحكم الوطني في العراق، انتخب نائباً عن بغداد في «المجلس التأسيسي» (1924)، لكنه استقال من النيابة لتوه. ثم عين عضواً بـ«مجلس الأعيان» في تموز/ يوليو 1925، حتى استقال في شباط/ فبراير 1932 لكبر سنه ومرضه. توفي في بغداد في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 ودفن في مقام ذي الكفل في محافظة بابل[1].

## مناصرو أهل السنة

تنظيم أعلن عن تأسيسه في بيان نشر على احد مواقع الانترنيت وتبنى فيه عملية تفجير سيارة مفخخة في سوق شعبي بمدينة الحلة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وادعت المنظمة أنها نفذت العملية انتقاماً لمقتل أحد شيوخ العشائر السنية في مدينة الحرية في بغداد.

## المنبر (جماعة)

مجموعة منشقة عن «الحزب الشيوعي العراقي»، تأسست في النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين، وتتخذ من مدينة براغ مقرا لها. وأصدرت في بيروت صحيفة «المنبر» الناطقة باسمها. لكن الجماعة تفرقت مطلع التسعينات.

## المنتدى الإسلامي الديمقراطي الإسلامي

ينظر: ضياء الشكرجي

## المندائيون

ينظر: الصابئة

## منذر الونداوي (1935-)

بعثي وقائد «الحرس القومي» (1963). ولد

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص47-51.



منذر توفيق الونداري في الناصرية عام 1935. انتمى إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» وترقى حتى وصل عضوية القيادة القطرية (1963) وكان من بين المشاركين بفاعلية في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 عندما قاد الطائرتين اللتين قصفتا وزارة الدفاع بعد أن تمكن من الانطلاق بهما من قاعدة الحبانية بمساعدة عارف عبد الرزاق. عين أمراً للحرس القومي التابع لحزب البعث وكان محسوباً بقوة على علي صالح السعدي. وبعد استيلاء البعث على السلطة عام 1968 عين سفيراً للعراق في إحدى البلدان.

**منظمة الانتقام لدماء الشهداء**

ينظر: منظمة الصقر الأحمر

**منظمة التعبئة الإسلامية**

ينظر: منظمة الطلائع الإسلامية

**منظمة الدفاع (الهاغاناه)**

فرع لمنظمة الهاغانا الصهيونية تأسست عام 1942، ولم يتجاوز عدد مؤسسيها ستة أشخاص غير أن نشاطهم أوقف في صيف 1943، بعد أن القي القبض على عدد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكل غير مشروع. وفي تموز/ يوليو 1945 وصل إلى بغداد مبعوث منظمة الهاغاناه في فلسطين وشرع مباشرة بتنظيم الهاغاناه من جديد وكان لهذه المنظمة فروع في البصرة وكركوك وقد انتهت مهمتها بعد هجرة معظم يهود العراق إلى فلسطين المحتلة عامي 1950-1951 ومن أبرز أشخاصها الذين اعتقلوا في تلك الحقبة: صالح شالوم، ويوسف بصري. اللذين اعدما وأقيم لهما في فلسطين نصب تذكاري عام 1966 يدعى (أور - يهودا). وتعتبر منظمة الدفاع في بغداد من أهم المنظمات الصهيونية المسلحة في بغداد خلال عقد الأربعينات. وقد أخذ نشاط هذه المنظمة بالازدياد بعد أن قامت منظمة الهاغاناه في فلسطين بإرسال الأسلحة إلى فرع المنظمة في بغداد[1].

**منظمة الديمقراطيين التركمان في العراق**

أول منظمة سياسية تركمانية، تأسست في سوريا عام 1977، بمبادرة عز الدين قوجوه.

**منظمة الشباب المسلم**

تأسست عام 1940 على يد عز الدين الجزائري الذي تولى إعداد خلايا تحضيرية في أماكن عديدة من عدة مدن، ليكّون بعدها اللجان (الكوادر). وقد رفعت المنظمة شعار «مجتمع مسلم ودولة إسلامية سعادة الدنيا ونعيم الآخرة». اتخذت المنظمة من مدرسة الجزائري في النجف الأشرف مقرا لها، كما كان لها فروع في كربلاء والحلة والحيرة وفي جامعتي بغداد والموصل. كما امتدت إلى أقطار أخرى في لبنان والكويت وإيران وبريطانيا (لندن). وكانت المنظمة تحظى بدعم آية الله السيد محمد جواد الطباطبائي والأستاذ أحمد أمين والشيخ محمد الخطيب.

جاء في دستور المنظمة الذي أقرته باجتماعها التأسيسي في (7-9) جمادي الأولى 1379 هـ (8 كانون الأول/ ديسمبر 1959).

(1) إن جماعة الشباب المسلم تعمل لتحرير الأمة وتحقيق الحياة الإسلامية.

(2) يتوسل (الشباب المسلم) للتحرير بنشر الوعي الإسلامي وكشف خدع المستعمرين وخططهم العدوانية، والعمل المنظم لتحمل مسؤولية تطبيق الشريعة الإسلامية.

---

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص203.

(3) يتوسل (الشباب المسلم) لتحقيق الحياة الإسلامية بالتثقيف الإسلامي وتعميم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالطرق المشروعة كما يتطلب العصر.

كما حدد الدستور مهام الدولة في مجالات: السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، التعليم، الاقتصاد والشؤون الاجتماعية. وقد أصدرت المنظمة عددا من المنشورات التي تصف موقفها من بعض الحوادث السياسية. أما أهم تلك المنشورات «هدى الإسلام» وصدر العدد الأول منها في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1964. ونشرة «راية الإسلام».

ومن أبرز أعضاء المنظمة الشاعر ورجل الدين الشيخ محمد رضا أل صادق (1947-1995)[1]. تعرضت المنظمة لهزات من الداخل، كان أكثرها تأثيراً على بنيتها التنظيمية الانشقاق الذي قاده محمد صالح الحسيني، أحد قادة المنظمة مع مجموعة من كوادر التنظيم. إذ استمر يعمل بالاسم نفسه. وقد اعتقل الحسيني ووجهت الضربة إلى تنظيمه أوائل السبعينات من قبل الأجهزة الأمنية. كما اعتقل مؤسس المنظمة مع أعضاء تنظيمه عام 1972. وتم ضبط كميات من الأسلحة التي كانت بحوزة التنظيم في النجف، وفي عام 1985 غابت المنظمة عن العمل السياسي[2].

### منظمة الشبيبة العبرية

تأسست في نهاية عام 1929 بمبادرة من: يوسف حداد، كرجي يتسحاق عبودب، مائير حداد، ونعيم عزرا. وجميعهم من طلبة مدرسة شماس اليهودية. وتتلخص أهداف المنظمة في ترويج الدعاية الصهيونية بين أوساط الشباب اليهودي في بغداد إلى جانب إصدار كراسات ونشرات مثل كراس هرتزل «الدولة اليهودية»، ومجموعة شعرية للشاعر اليهودي حاييم نجمان بياليك (1873-1934) ونشرة تحت عنوان «هشميش» وجميع هذه النشرات والكراسات صدرت بالعبرية[3].

### منظمة الشيوعيين العراقيين

أحدى التنظيمات الشيوعية العراقية التي نشأت خارج العراق. أصدرت نشرتها «الثوري».

### منظمة الصقر الأحمر

تشكلت في بغداد عام 1975، وكانت تعرف أولا باسم «منظمة الانتقام لدماء الشهداء» بمبادرة من سلمان داود حسين المندلاوي من البيشمركه العائدين، كما ضمت أيضا جمال سعيد وشيرو عبد القادر. وقد نمت وتوسعت المنظمة وبخاصة في أوساط الأكراد الفيليين، فانتمى إليها العشرات منهم: كوردو قاسم، صلاح جان مراد، كاظم جاسم، عادل عبد الكريم وغيرهم.

اتصلت المنظمة بـ«العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية» التي أوفدت الملازم جوامير إلى بغداد في أيار/مايو 1976 للتعرف على قدرة المنظمة على القيام بعمليات فدائية في العاصمة بغداد. بعدها تقرر فرز مجموعة من أعضاء منظمة الانتقام لدماء الشهداء للقيام بعمليات مسلحة في بغداد واقترح سلام عبد الرزاق إطلاق اسم منظمة الصقر الأحمر (هه لوي سوور). وكانت باكورة أعمالها اغتيال عثمان محمد فائق مدير دار الثقافة والنشر الكردية يوم

---

(1) ينظر: جودت القزويني، عز الدين الجزائري: رائد الحركة الإسلامية في العراق، ص121-174.
(2) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، ص35-36.
(3) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص148.

16 حزيران/ يونيو 1977، فيما أحبطت الأجهزة الأمنية محاولة المنظمة لاغتيال طارق عزيز في الجامعة المستنصرية في 16 آب/ أغسطس 1977 بعد نجاح السلطات باختراق تنظيم كركوك واعتقال قادته. أصدرت محكمة الثورة في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1977 أحكاماً على أعضاء المنظمة على النحو التالي:

1. جمال سعيد الفيلي وعادل عبد الكريم الداودي بالإعدام رميا بالرصاص (نفذ في 30 كانون الثاني/ يناير 1978)
2. الملازم جوامير سايمير المندلاوي، سلام عبد الرزاق الخانقيني، سلمان داود المندلاوي، وشيرو عبد القادر بالإعدام شنقا (نفذ في 10 نيسان/ ابريل 1978)
3. الحكم على (5) من أعضاء المنظمة بالسجن المؤبد و (5) آخرين بالسجن لمدة (10) سنوات[1].

## منظمة الطلائع الإسلامية

انشقاق عن «منظمة المسلمين العقائديين» في أواسط الستينات، ومن ابرز قادة هذا التنظيم عبد المنعم كاظم السعدي، زهير العامري، وعلي فرج. نشطت المنظمة في بغداد (مدينة الحرية، الكاظمية والثورة والكرادة) ثم امتدت إلى العزيزية والكوت والسماوة. وكانت لها جريدة مركزية تسمى «الطلائع» فكرية حربية. ولها في كل منطقة نشرة خاصة بها، ففي حي السلام (الطوبجي) في بغداد كانت نشرتها باسم «الصراط». وكانت المنظمة تنتقد عبر نشراتها حركات أخرى مثل (المسلمين العقائديين) وينصب هذا النقد على أن مؤسسها (وهو عز الدين الجزائري) رجل نشأ في بيئة متخلفة ضعيفة ضمن أجواء محددة ذات عقدة مستحكمة. كما كانت تنتقد «حزب الدعوة الإسلامية» على أساس أنه «يعمل بعقلية حوزوية ضيقة غير منفتحة، وأنه لا يتحرك إلا مع العمائم!» وفي أواسط عام 1972 تمكنت السلطة من كشف خيوط التنظيم في الكوت والعزيزية لتصل إلى تنظيم بغداد. وفي آخر عام 1972 أفرج عن أفراد المنظمة التي حاول مسؤولوها تجاوز مرحلة الاعتقال عبر خطة جديدة لتغيير اسمها إلى «منظمة التعبئة الإسلامية» والاعتراف مع الاضطرار على شخص واحد واسمه حسن الواسطي لكي يتخلص بقية قياديي الحركة وتجتاز مدة الاعتقال. لكن ذلك لم ينفع إذ انهارت تلك الحركة انهياراً سريعاً وغريباً وقد صُدم قياديوها وقواعدها بهذه النتيجة، وانعكس ذلك في بعض الأحيان على بعضهم بترك الالتزام الديني أساساً والانكفاء نحو المعاصي. أما خطها المتبقي في منطقة الحرية ببغداد الذي كان يديره الأخوين نجاح وصباح الموسوي فإنهما واصلا العمل ضمن عنوان الطلائع الإسلامية حتى اعتقالهما وإعدامهما عام 1979. في حين تراجع الواسطي عن التزامه بالمنظمة وارتبط بأحد خطوط حزب الدعوة حتى استشهاده عام 1980[2].

## المنظمة العمالية الثورية

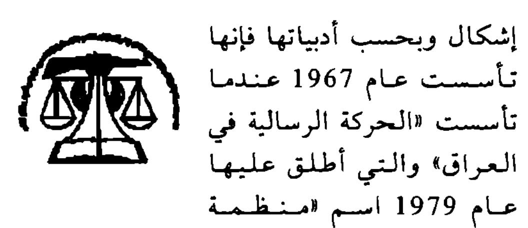
إحدى انشقاقات «حزب البعث العربي الاشتراكي». في مطلع الستينات ظهر الخلاف واضحاً بين صفوف حزب البعث، واتخذ الخلاف طابعاً فكرياً، ومنذ نهاية عام 1961 تبلور خط يساري متطرف تحت اسم «الكادحين العرب» وذلك نتيجة لفصل عبد الإله البياتي وصفاء صادق وعبد الأمير الشريفي ومحمد الزيدي من الحزب وتجميد أحد عشر عضواً

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص350-352.
(2) جودت القزويني، عز الدين الجزائري: رائد الحركة الإسلامية في العراق، ص114-117.

آخرين وفصل عدد من الأنصار ومعاقبة قحطان خلف. وعلى اثر ذلك الفصل تشكلت مجموعات من كوادر الحزب التي أخذت تتداول بطريقة سرية أفكاراً متطرفة قياساً بأطروحات البعث والحركات القومية الأخرى. ثم تدريجياً تطور أمرها ليصبح بعد استلام البعث للسلطة في 8 شباط/فبراير 1963 شكلا تنظيمًا سرياً وقف على رأسه قيس السامرائي، وثاب السعدي، محمد حسين رؤوف، حبيب الدوري، سعيد الرهيمي، طارق الدليمي، عبد الإله البياتي، محي جاسم السامرائي، هناء الشيباني، عبد الجبار محسن وفالح عبد الجبار. وفي أيار/مايو 1963 شنت قيادة الحرس القومي التابعة لحزب البعث حملة اعتقالات استهدفت قيادة التنظيم فاعتقل بعضهم. وبعد سقوط البعث في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 تحول «الكادحين العرب» إلى المنظمة العمالية الثورية ونهض بها إضافة للسابقين: درع ظاهر السعد، محمد عبد الطائي، عبد الحمداني، محمود حياوي، مجيد سعيد، كامل مدحت، وعبد الأمير معلة. بعدها ذابت هذه المنظمة العمالية تدريجياً في صفوف «الحزب الشيوعي العراقي» بصورة مقصودة فيما عاد بعضهم إلى حزب البعث. وجدير بالذكر، أن أكثر جماعة الكادحين قد جاءوا من تنظيمات بغداد وتأثروا بقراءات ماركسية وتروتسكية، وبشكل خاص ميشيل بابلو الذي زار العراق وكان سكرتيراً للأممية الرابعة ومقرها باريس[1].

## منظمة العمل الإسلامي

يبدو أن تاريخ تأسيس المنظمة هو محل إشكال وبحسب أدبياتها فإنها تأسست عام 1967 عندما تأسست «الحركة الرسالية في العراق» والتي أطلق عليها عام 1979 اسم «منظمة العمل الإسلامي»[2] في حين تذهب مصادر أخرى إلى القول بأنها أسست عام 1964 في كربلاء[3]. في حين يرى علي المؤمن إن المنظمة قد تأسست بصيغتها واسمها الحاليين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 13 نيسان/ابريل 1979 بإشراف من السيد محمد الشيرازي ورعايته[4]. ومن الأسماء التي أطلقت عليها لأسباب أمنية: «الحركة المرجعية»، «الحركة الرسالية»، «حركة الطلائع الرسالية». كما تخفت في الثمانينات وراء واجهات مثل: «حركة الجماهير المسلمة»، «حركة المهجرين العراقيين»، «حركة علماء الدين المناضلين» و«حركة الفتح الإسلامي» في ما بعد، وكانت هذه المنظمات تعمل جنباً إلى جنب مع المنظمة الأم. تذهب المنظمة إلى اعتبار الثورة الوسيلة المثلى للتغيير الجذري. لها خطان رئيسيان الأول يمثله محمد تقي المدرسي وهو الخط الأم، والثاني، الخط الحسيني في دمشق الذي يمثله قاسم الاسدي. كان للمنظمة الأم جناح عسكري يضم ثلاثة أقسام: قسم عمليات الداخل ويختص بالعمليات المسلحة في داخل العراق، قسم عمليات الخارج وتستهدف مصالح نظام البعث خارج العراق، وقسم العمل العسكري في إيران.



ومن أبرز رموز المنظمة الذين يشكلون مجلس الشورى فيها: إبراهيم المطيري (الأمين

(1) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، هامش (1)، ص134.

(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص231- 303.

(3) أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ص393.

(4) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص284-285.

العام)، جواد العطار (الناطق الرسمي)، مقداد علي فركان، عباس المدرسي، علي المدرسي، هادي المدرسي، جعفر محمد، الشيخ كاظم الصادقي، نزار حيدر، الشيخ أبو منتظر الرضوي، الشيخ عدنان الشيباني، السيد ماجد آل ماجد، عبد الله الجيزاني، الشيخ عبد الله الموسوي، الشيخ مختار الهاشمي، صادق العبادي، عبد الأمير الموسوي، أزهر الخفاجي، أبو أحمد الرضوي ونوري الأمين.

اشتركت المنظمة في انتخابات مطلع عام 2005 وحصلت على مقعدين، ثم شاركت في «الائتلاف الإسلامي» لخوض انتخابات أواخر عام 2005، لكنها لم تفلح في حصد الأصوات الكافية للوصول إلى قبة البرلمان.

**منظمة العمل الشيوعي في العراق**

تشكلت من مجموعة من الشيوعيين في لقاء عقد في موسكو في أوائل كانون الثاني/يناير 1983. وتضمنت ورقة العمل التي طرحتها المنظمة النقاط التالية: (1) اعتماد الصراع والحوار الديمقراطي- الأيديولوجي والفكري كأداة لبناء صرح التنظيم الحزبي. (2) تحويل الركائز المتواجدة في الداخل إلى منظمات عاملة وتنظيم الكوادر والأعضاء أولا بأول. (3) العمل بالوسائل المبدئية وبروح المثابرة من أجل إلحاق الكادر الشيوعي بالتنظيم الجديد المنظمة تعتمد العمل داخل الحزب الشيوعي- الأمر الذي يتطلب من الكوادر غير المكشوفة أن تعمل من الداخل للتأثير على وضع الحزب ولتوعية الكوادر والأعضاء بالطريق الذي يجب أن تسلكه الحركة الشيوعية في العراق.

لكن المنظمة ترى نفسها كما جاء في البيان التأسيسي ليست بديلاً عن «الحزب الشيوعي العراقي» وتعتبر نضالها قومياً تحررياً لا يتناقض مع نضال البروليتاريا، لذا فان العروبة بالنسبة لها طريق للخلاص الوطني والانعتاق والتحرر. وفي 6 كانون الثاني/يناير 1983 صدر العدد الأول من مجلة «حوار» التي تنطق باسم المنظمة. ومن أبرز قياداتها الدكتور يوسف حمدان، وهو عضو سابق في «الحزب الشيوعي العراقي» والمدير الأسبق لدار الرواد للطباعة والنشر في بغداد التابعة للحزب الشيوعي العراقي[1].

**منظمة الكفاح المسلح**

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 ظهرت منظمة شيوعية جديدة بزعامة أمين حسين علي الخيون (أبو جماهير)، وهو خريج معهد اللغات العالي وعضو لجنة المنطقة الجنوبية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» ومسؤول التنظيم العسكري هناك. وقد برر الخيون انقسامه عن الحزب الشيوعي لاعتقاده بتباطؤ الحزب عن اتخاذ «عمل حاسم» لإسقاط حكم عبد الرحمن عارف، معتقداً بإمكانية تحقيق الانقلاب العسكري انطلاقا من الجنوب. وضمت القيادة المؤقتة للمنظمة: أمين حسين علي الخيون مسؤول المنظمة؛ صباح جيس منصور كجل؛ وفاضل عباس. اتخذت المنظمة من أهوار الجبايش في محافظة ذي قار مقراً لها، وقامت بشراء بعض قطع السلاح والزوارق لتكون نواة العمل المسلح. لكن السلطة نجحت في اختراق التنظيم وتمكنت من إلقاء القبض على الخيون في 24 شباط/فبراير 1968، كما ألقت القبض على آخرين ونجح البعض بالهرب من قبضة السلطة[2].

---

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص253-254.
(2) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 4، ص204-210.

### المنظمة الماركسية العراقية

جاء في بيانها التأسيسي (لندن: 9 حزيران/ يوليو 1993) أنه قرر عدد من الماركسيين العراقيين القيام ببحث مفصل وطويل حول إنشاء المنظمة الماركسية العراقية، وبعد مناقشات طويلة استمرت أكر من سنة شملت عددا من المنظمات والأفراد في آسيا وأفريقيا وأوروبا بما في ذلك ماركسيين عراقيين من الداخل وبعد تبادل الرسائل وعقد الاجتماعات في عدد من البلدان تمت الموافقة على إصدار (بيان تأسيس) للإعلان عن تكوين المنظمة للقيام بالمهمات التالية: (1) العمل على تأسيس حزب شيوعي جديد؛ (2) تدريب الأعضاء على العمل المنظم؛ (3) محاربة كافة الأحزاب القائمة في الداخل والخارج بما في ذلك التي ادعت الشيوعية لعقود لأنها كلها أحزاب تمثل الطبقات المعادية لطبقتنا العاملة. ومن الضروري فضح الدعوات القومية والدينية والديمقراطية لهذه الأحزاب وتعرية حقيقتها البرجوازية أو كونها من مخلفات الإقطاع والعشائرية؛ (4) الاتصال بالمنظمات الماركسية العراقية الأخرى... والعمل معاً في سبيل تأسيس الحزب الشيوعي الجديد[1].

### المنظمة الماركسية اللينينية العراقية

أعلن عن تشكلها أواخر عام 1976 ويمثل وجودها استمراراً لعمل الخلايا الماركسية التي تكونت من كوادر شيوعية سبق لها وان عملت مع «الحزب الشيوعي العراقي- القيادة المركزية» ثم انفصلت عنها. اتخذت المنظمة من دمشق مقراً لها إلا إن عددا من أعضائها أوقفوا بعد اكتشاف شبكة داخل التنظيم تعمل لصالح المخابرات العراقية، مما أدى إلى اختفائها من سوريا ثم عادت لتظهر في بيروت لتمارس هناك نشاطات إعلامية فأصدرت جريدة باسم «راية الشعب» صدر العدد الأول منها في حزيران/ يونيو عام 1980. ويعتبر سعيد جواد الرهيمي (ت1981) مسؤول المنظمة الماركسية اللينينية[2].

### منظمة المسلمين العقائديين

تأسست عام 1953 على يد الشيخ عز الدين الجزائري. وهي «منظمة إسلامية مجدة، تعنى بالتعليم والتربية على التقوى والعدالة وملكة الانضباط الدائم وفق الأحكام الإسلامية» وتعنى أيضا «بقضايا الجماهير اليومية ومطالبها المعيشية، ابتداءً من أعضائها..» وهدفها «تكوين مجتمع مسلم وإقامة دولة إسلامية في قطر ثم تمتد إلى العالم» وشعارها نضالنا مستمر منظم للسلم والعدل والسعادة».

وقد جاء في المادة الأولى من دستورها أن «وحدة التشريع ضمان لوحدة الأمة والدولة الإسلامية» وفي المادة الثانية «تكون الدولة الإسلامية تضامنية تستهدف تأمين مصالح الشعب وحمل رسالة الإسلام لتحرير العالم كله» كما فصل الدستور مهام ووظائف الدولة في ميادين: السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية، العمل والنقابات، سياسة المعارف، والسياسة الاجتماعية. وتعد منظمة المسلمين العقائديين أنضج التنظيمات الحزبية التي أسسها الجزائري لاحتوائها على ثقافية عالية في التنظيم تحدد فيه مهام العمل الحزبي بين مستويات المسلمين العقائديين، إذ يتدرج المسلم العقائدي من مؤيد فنصير فمرشح حتى يصل إلى عضو. وقد أصدرت المنظمة عددا من النشرات الحزبية التي

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص248.
(2) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص254.

أسست لفكرها.

امتد نشاط المنظمة إلى مناطق واسعة في العراق في بغداد والكوت والسماوة وقد تنافس أعضاؤها مع أعضاء في حزب الدعوة الإسلامية في مجال العمل الحزبي ووصل الأمر حد تبادل التهم، وانشق عن المنظمة بعض منهم أمثال بكر اجبارة لينظم إلى سامي البدري[1]. وقد أعيد إحياء المنظمة بعد عام 2003.

## منظمة النواة اللينينية

أحدى التنظيمات الشيوعية العراقية التي نشأت أواسط الثمانينيات خارج العراق. أصدرت صحيفتها «الحقيقة».

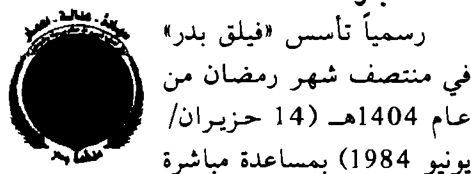
## منظمة الوعي الماركسي

تنظيم شيوعي سري تعود جذوره إلى «حزب الشعب» (1946)، وقد نشطت المنظمة خلال 1947-1948. وقد تفرقت عنها جماعة أخرى تسمى «وحدة الشيوعيين العراقيين» عام 1952 بقيادة عبد الرحيم شريف. التي عارضت إجراءات بهاء الدين نوري ومحاولاته تغيير الميثاق الوطني لـ«الحزب الشيوعي العراقي». وقد دعت على صفحات نشرتها «النضال» إلى عقد مؤتمر وطني بديل.

## منظمة اليهود الأحرار

منظمة صهيونية تأسست في بغداد بمبادرة من يوان قطاب ويعقوب شماي عام 1942، وقد حددت لنفسها ثلاثة أهداف هي: تعليم اللغة العبرية، شراء أسلحة للدفاع عن اليهود، والهجرة إلى فلسطين. وقد استأجرت هذه المنظمة غرفة من مبنى كبير يقع في شارع الرشيد، وقامت بتدريس اللغة العبرية وطبع منشورات كانت تدعو اليهود للهجرة إلى فلسطين[2].

## منظمة بدر



رسمياً تأسس «فيلق بدر» في منتصف شهر رمضان من عام 1404هـ (14 حزيران/ يونيو 1984) بمساعدة مباشرة من الإيرانيين الذين أرادوا أن يوجدوا تشكيلاً عسكرياً بعيداً عن الأحزاب السياسية العراقية. خاض الفيلق خلال النصف الثاني من الحرب العراقية الإيرانية معارك ضارية ضد القوات العراقية. تطور عدد أفراده حتى وصل إلى نحو 10000 مسلح فضلا عن عدد كبير من المتطوعين الاحتياط. تبنى عددا من العمليات داخل العراق منها محاولة اغتيال عضو مجلس قيادة الثورة محمد حمزة الزبيدي عام 1999 بسيارة مفخخة في مدينة النجف، جاءت ردا على اغتيال محمد محمد صادق الصدر. تحول الفيلق في عام 2003 إلى منظمة مدنية ونزعت عنه صفته العسكرية ليشارك في العملية السياسية. (ينظر: المجلس الأعلى الإسلامي العراقي). ويرأسها حالياً هادي العامري (أبو حسن).

## منظمة شباب الإنقاذ

تأسست عام 1941 في فلسطين، وطبقا لمصادر مديرية الأمن العامة قامت هذه المنظمة بتوزيع المنشورات على يهود العراق توحي لهم من خلالها أن أحداثاً مشابهة لأحداث «الفرهود» عام 1941 سيتعرضون إليها[3].

---

(1) ينظر: جودت القزويني، عز الدين الجزائري: رائد الحركة الإسلامية في العراق، ص175-235.
(2) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص204.
(3) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص203-204.

### منظمة شتورا

منظمة صهيونية مسلحة بدأت نشاطها في عام 1941 في بغداد. وكانت تمتلك قنابل ورشاشات وذخيرة موضوعة في كنيس عزرا داود. إضافة لذلك كانت تمتلك عددا من الآلات الطابعة باللغتين الإنجليزية والعربية. وكانت تقوم بتدريب عناصرها في حي البتاوين[1].

### منظمة من أجل المجتمع المدني والديمقراطية في العراق

تأسست في لندن في 16 كانون الثاني/ يناير 2003 ومقرها في لندن باعتبارها «مؤسسة عراقية تهدف إلى المساهمة في بناء وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وخدمته وإشاعة الديمقراطية في العراق». فهي إذا «ليست حزباً سياسياً لكنها أداة ضغط تجاه أية انتهاكات لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والديمقراطية» ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها المنظمة:

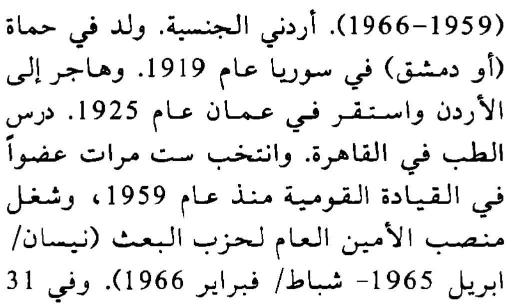
1. نشر ثقافة الحوار والتسامح والديمقراطية والتكافل في المجتمع العراقي.
2. متابعة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدر في العراق.
3. دعم وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
4. الدفاع عن حقوق المرأة وتوعية المجتمع بأهمية دورها.
5. التنسيق والتعاون مع جميع مؤسسات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية.
6. الدعوة إلى قيام ودعم منظمات حرة نقابية ومهنية وجمعيات علمية وتطوعية.
7. العمل على حماية الأسرة ودعم حقوق الطفولة.
8. العمل على إقامة مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تهتم برعاية المعوقين والمسنين والأيتام والعجزة.
9. تقرير ممارسة الديمقراطية وتطبيقها.
10. تشجيع إقامة مؤسسات لحماية ومكافحة التلوث.

يحق لكل عراقي بلغ 18 عاما فما فوق الانتساب للمنظمة، وتتألف هيئة أمناء المنظمة من خمسة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العامة كما تضم مجلس تنفيذي مكون من 9 أشخاص فضلا عن المجلس الاستشاري، وسبعة لجان متخصصة تضم كل منها ثلاثة أعضاء. وضمت الهيئة التحضيرية 47 شخصية عراقية من بينهم: فؤاد معصوم، حازم الشعلان، وحسين الشهرستاني[2].

### منظمة وحدة القاعدة الحزبية

أحدى التنظيمات الشيوعية التي نشأت في أواسط الثمانينيات خارج العراق.

### منيف الرزاز (1919-1984)



مفكر وكاتب قومي، والأمين العام الأسبق لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، وعضو القيادة القومية لحزب البعث (1959-1966). أردني الجنسية. ولد في حماة (أو دمشق) في سوريا عام 1919. وهاجر إلى الأردن واستقر في عمان عام 1925. درس الطب في القاهرة. وانتخب ست مرات عضواً في القيادة القومية منذ عام 1959، وشغل منصب الأمين العام لحزب البعث (نيسان/ ابريل 1965- شباط/ فبراير 1966). وفي 31

(1) المصدر السابق، ص206.

(2) (www.iraqoftomorrow.org/viewarticle.php).

آب/ أغسطس 1979 أعلن عن تجريده من جميع مناصبه الحزبية في القيادة القومية لحزب البعث وحكم عليه بالإعدام اثر المؤامرة المزعومة في ذلك العام بتهمة تحول مكتبه إلى مكان للمناقشات والشكوى من ممارسات السلطة. ووضع تحت الإقامة الجبرية في بيته بغداد. ورغم توسط الملك الأردني الراحل الحسين بن طلال لإطلاق سراحه إلا انه اغتيل وأعلن عن وفاته بنوبة قلبية عام 1984. أشيع انه حاول إقامة نظام فكري جديد لحزب البعث في العراق أقل حدة في معاداة الإسلام والتراث القومي وهو ما أدى إلى تصفيته جسدياً. من مؤلفاته: «معالم الحياة العربية الجديدة»، «تطور معنى القومية»، و«التجربة المرة».

**المهجرون العراقيون (حركة)**

ينظر: الوفاق الإسلامي في العراق (حركة)، ينظر: منظمة العمل الإسلامي

**مهدي الحافظ**



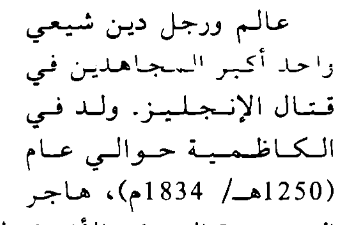
وزير ودبلوماسي سابق، وعضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (1976). اختير عضواً في اللجنة المركزية للحزب التي شكلت في المؤتمر الوطني الثالث للحزب (بغداد: 1976). انضم إلى الجناح المعتدل في الحزب الذي كان يتزعمه باقر إبراهيم الموسوي وبعدما تمكن عزيز محمد من إقصاء هذا الجناح طرد الحافظ من اللجنة المركزية اثر التغييرات التي أحدثها اجتماع حزيران/ يونيو 1984.

بين عامي 1978-1980 مثل العراق كوزير مفوض في الأمم المتحدة بجنيف. إلتحق بمنظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة خلال المدة 1983-1996، أصبح رئيسا لـ«الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية» في القاهرة للمدة (1998-2000)، كما كان عضواً مؤسساً لـ«المنظمة العربية لحقوق الإنسان». عين في أيلول/ سبتمبر 2003 وزيراً للتخطيط والتعاون الإنمائي في الحكومة التي تشكلت عقب سقوط نظام صدام حسين ممثلا عن الديمقراطيين المستقلين التي يتزعمها عدنان الباجه جي، واستمر في منصبه في الحكومة التي تشكلت في حزيران/ يونيو 2004 والتي ترأسها أياد علاوي.

وبعد انسحابه من «تجمع الديمقراطيين المستقلين» اثر الخلاف الذي نشب بينه وبين الباجه جي. أسس وترأس «المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي». الذي يضم مجموعة من الخبراء والمثقفين في داخل وخارج العراق، وهو مؤسسة فكرية تعنى بقضايا التنمية في شتى أوجهها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 منحته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) جائزة التنمية المستديمة للعام 2005 في حفل كبير أقيم في مقر المنظمة بباريس. انضم إلى القائمة الوطنية العراقية التي يتزعمها أياد علاوي وحصل على مقعد في مجلس النواب بعد انتخابات 2005.

**مهدي الحيدري (1834-1917)**





عالم ورجل دين شيعي واحد أكبر المجاهدين في قتال الإنجليز. ولد في الكاظمية حوالي عام (1250هـ/ 1834م)، هاجر إلى مدينة النجف الأشرف لإكمال دراسته الحوزوية، ومنها انتقل إلى سامراء، التي أقام فيها حوالي سنتين، انتقل بعدها إلى الكاظمية. خرج مع المجاهدين من مدينته - الكاظمية- متخذا الطريق النهري، حتى وصل القرنة. وبعد سلسلة من المعارك منها تلك التي وقعت عند نهر الروطة والتي أحرز فيها المجاهدون بعض

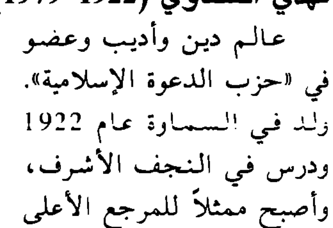
النصر على القوات البريطانية، لكن وبعد معركة غير متكافئة هزم المجاهدون ومن معهم من القوات العثمانية ليعودوا أدراجهم إلى بغداد، وعاد السيد الحيدري، توفي عام 1336هـ/ 1917م[1].

## مهدي الخالصي (1859–1925)



أبرز شخصية دينية إبان تأسيس الدولة العراقية وكانت له منزلة رفيعة في نفوس الشعب العراقي. ولد الشيخ مهدي بن محمد حسين الخالصي في الكاظمية شمال بغداد عام 1276 هـ/ 1859 م. ودرس في النجف الاشرف وسامراء والكاظمية. ناهض الاحتلال البريطاني منذ البداية وحارب الإنجليز. مع اشتداد الصراع مع الإنجليز انتقل من الكاظمية إلى سامراء إلى جانب قائد الثورة محمد تقي الشيرازي. وفي كانون الثاني/ يناير 1920 أصدر الخالصي فتوى تنص على حرمة الدخول في وظائف الدولة الجديدة معتبرا ذلك بمثابة التعاون مع الكفار. فحاول بيرسي كوكس اللقاء به ومد الجسور معه لكنه فشل في مسعاه. وبعد تنصيب فيصل ملكا على العراق زار الخالصي وفي أثناء الزيارة بايعه الخالصي «ملكاً على العراق مستقلاً منقطعاً عن أي سلطة أجنبية بأي اسم كان»[2]. وبعد نشر قانون انتخاب أعضاء «المجلس التأسيسي» في أول أيار/ مايو 1922 بدأ الشيخ الخالصي بإعلانه إلغاء بيعته لفيصل وأصدر فتوى تحرم الدخول في أجهزة الدولة. وأفتى في تشرين الثاني/نوفمبر 1922 بحرمة الدخول في الانتخابات والمساعدة عليها. عقد مؤتمر كربلاء الأول ردا على اعتداءات القبائل الوهابية. أفتى بمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي عام 1922 وكان لفتاويه دور في إفشال الانتخابات نتيجة مقاطعة الناس لها امتثالاً لأمر المرجعية ممثلة برمزها الفاعل الشيخ الخالصي. في عام 1923 اثر موقفه المعارض لإجراءات الملك فيصل وحكومة عبد المحسن السعدون بادرت الحكومة لاعتقاله ومن ثم إبعاده عبر رحلة طويلة إلى إيران، إذ القي القبض عليه مع أولاده والشيخ سلمان القطيفي وأرسلوا في قطار خاص إلى البصرة، ومنها إلى مكة المكرمة، ثم استقل باخرة أقلته إلى (بندر بوشهر) في الخليج. استقر في مدينة قم قبل أن يختار مشهد مقراً دائما له في ما بعد. أفتى الخالصي بعزل الملك فيصل وانه لا بيعة له في عنق العراقيين لأنه اخل بشروط البيعة بقبوله الانتداب على العراق. رفض الشيخ مهدي الخالصي قبول شرط الحكومة القائل بالابتعاد عن السياسة وتوفي في منفاه في 5 نيسان/ ابريل 1925[3].

## مهدي السماوي (1922–1979)



عالم دين وأديب وعضو في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في السماوة عام 1922 ودرس في النجف الأشرف، وأصبح ممثلاً للمرجع الأعلى السيد محسن الحكيم في السماوة، ثم وكيلاً للسيد محمد باقر الصدر بعد وفاة الحكيم. انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية في سنوات

---

(1) ينظر: السيد أحمد الحسيني، الإمام الثائر: السيد مهدي الحيدري.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 6، ص44.

(3) ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 5، ص201-253، عبد الكريم أل نجف، من أعلام الفكر والقيادة والمرجعية، ص157 - 177.

تأسيسه الأولى، اعتقل مرات عديدة إبان حكم أحمد حسن البكر (1968-1979)، كان أخرها منتصف حزيران عام 1979 إذ نفذ فيه حكم الإعدام في 21 تموز/ يوليو 1979[1].

**مهدي العطار (1944-2005)**



رجل دين وعضو سابق في «حزب الدعوة الإسلامية» وكاتب اسلامي. ولد في النجف الأشرف عام 1944 التحق بكلية الفقه وتخرج فيها عام 1969. أصبح وكيلا للسيد محسن الحكيم في منطقة الهندية. انضم إلى حزب الدعوة الإسلامية واعتقل بداية الستينات، ومع تزايد الضغوط والملاحقة بحق الإسلاميين هاجر إلى الكويت ومنها إلى السعودية ثم انتقل إلى الإمارات العربية المتحدة عام 1972 وأقام في دبي. وفي عام 1980 انتقل إلى قم، وهناك اشرف على مؤسسة الرسول الأعظم (صلى الله عليه واله وسلم)، واشرف على مجلة «قضايا إسلامية» التي تصدرها المؤسسة. كما أسس عددا من المدارس والمعاهد الإسلامية. وفي عام 1991 شارك في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في بيروت. له العديد من الكتابات والمؤلفات[2]. عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين (نيسان/ ابريل 2003). أختطف في اللطيفية جنوب بغداد وأعدم مع أخيه الحاج عباس العطار (مواليد النجف الأشرف 1948) واثنين من مرافقيه هما: محمد طالب السعبري (مواليد النجف الأشرف 1961) وعقيل جاسم (مواليد النجف الأشرف 1982) في 13 أيلول/ سبتمبر 2005.

**مهدي هاشم (1908-؟)**

من مؤسسي «الحزب الشيوعي العراقي»، من مواليد النجف 1908، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية. ارتبط بالحركة الشيوعية عام 1929 عندما اتصل بجماعة البصرة الشيوعية التي كانت تعمل تحت قيادة غالي زويد. وعندما شكلت (جمعية مكافحة الاستعمار) أصبح عضواً قيادياً فيها وتولى الإشراف على تنظيمات الفرات الأوسط. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1935 اعتقل مع عاصم فليح (أول سكرتير للحزب الشيوعي) وسجن هاشم في أربيل وأفرج عنه بعد مدة قصيرة. فقد جنسيته العراقية عام 1937. نشط في صفوف الحزب الشيوعي الإيراني وحكم عليه غيابياً بالإعدام. عمل ما بين عامي (1953-1958) مذيعاً في إذاعة موسكو.

**موسى الشابندر (ت 1967)**



وزير سابق. ولد ببغداد، ودرس فيها، ثم التحق في عام 1910 بمدرسة الاتحاد والترقي، ثم سافر إلى أوروبا لإكمال دراسته، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لوزان بسويسرا. عمل إثرها في السلك الدبلوماسي، وانتخب في عام 1938 نائباً عن بغداد. ثم عاد إلى الدبلوماسية بعد حل المجلس، وأصبح مديرا عاما لوزارة الخارجية عام 1939.

في عام 1941 عين وزيراً للخارجية في «حكومة الدفاع الوطني» التي تشكلت اثر انقلاب رشيد عالي الكيلاني، هرب بعد فشل الانقلاب إلى إيران، إذ القي القبض عليه وأودع

---

(1) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص224؛ مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، ص42-43.

(2) الشيخ مهدي العطار، التقية: منهج إسلامي واع؛ الشيخ مهدي العطار، محاضرات أخلاقية.

سجن الاحواز، ثم نفي إلى سالزبوري في جنوب أفريقيا، وأعيد بعد سنتين إلى العراق، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وصودرت أمواله المنقولة وغير المنقولة.

في عام 1950 أعيد تعيينه وزيراً مفوضا في دمشق، ثم سفيرا للعراق في واشنطن (1953-1958)، وأحيل على التقاعد قبيل انقلاب تموز/ يوليو 1958، واستقر في بيروت ليكتب مذكراته التي نشرت بعد وفاته عام 1967[1].

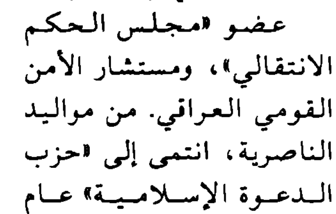
## الموصل

ثاني مدينة عراقية من حيث عدد السكان، والعاصمة الإدارية لمحافظة نينوى. تقع على ضفاف نهر دجلة شمال العراق. مثلت الموصل في العصر الإسلامي أنموذجاً للمدن الإسلامية الحديثة، من حيث تخطيطها وعمارتها وجوامعها ومدارسها وأسواقها وسورها الكبير الذي ضم 13 باباً. مع ذلك فقد قدمت مثالاً للتعددية الدينية، منذ القرن السابع عشر ازداد تنوع الكنائس فيها، كما نشط اليهود في إقامة دور عبادتهم. وفي عام 1742 ضرب نادر شاه حصاراً حول الموصل، وكاد ينجح في فتحها لولا المقاومة الباسلة التي أبداها السكان والحاكم حسين باشا الجليلي.

وإبان الاحتلال البريطاني للعراق تأخر احتلال الموصل إلى ما بعد إقرار هدنة موندورس، وقد ظلت مسألة إلحاقها بالعراق مثار شك نتيجة غموض مستقبل العراق وتباين مطالبات الدول المنتصرة بالأراضي العراقية، فقد عارضت تركيا ضم الموصل إلى العراق، وأقر البرلمان التركي نهاية عام 1919 اتفاقاً وطنياً نص على وجوب اعتبار الموصل جزء من تركيا. وفشلت المفاوضات المباشرة بين الحكومتين البريطانية والتركية في الوصول إلى اتفاق، فأحيل النزاع إلى عصبة الأمم للبت بها، وقد شكلت لجنة دولية للتحقيق ترأسها يوهان ليدونز Johan Ladonz والتي وصلت الموصل في 15 كانون الثاني/يناير 1925 وضعت اللجنة تقريرها، وقد قررت اللجنة أن عواطف أكثرية السكان تؤيد الاتحاد مع العراق. وبناء على هذا التقرير قررت عصبة الأمم إلحاقها بالعراق، وتحولت إلى واحدة من ألوية العراق.

## موفق الربيعي (1966-)





عضو «مجلس الحكم الانتقالي»، ومستشار الأمن القومي العراقي. من مواليد الناصرية، انتمى إلى «حزب الدعوة الإسلامية» عام 1966، وانسحب منه عام 1996. درس ومارس الطب في بريطانيا التي قضى فيها مدة طويلة من حياته. معارضا لحكم صدام حسين، أصبح عام 2003 عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، وعين مستشاراً للأمن القومي العراقي من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر. شارك في انتخابات عام 2005 على رأس قائمة المستقلين. لكنه انضم بعد ذلك في قائمة الائتلاف العراقي الموحد.

## مولود مخلص (1885-1951)



سياسي عراقي، ووزير سابق. ولد مولود مخلص باشا ابن أحمد الرجب آل شعبان التكريتي في الموصل عام 1885، بدأ دراسته الابتدائية في الموصل، ثم دخل المدرسة الإعدادية الأميرية عام 1895 ليلتحق بعدها

(1) موسى الشابندر، ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال.

بالمدرسة العسكرية في اسطنبول (1903-1906)، لكنه فُصل من المدرسة، واعتقل في وقت لاحق بتهمة انتقاد سياسة السلطان عبد الحميد. تمكن من الفرار حتى وصل إلى سوريا ليذهب عبر الموصل والنجف إلى الحجاز إذ التجأ إلى الأمير عبد العزيز الرشيد. وبعد نجاح انقلاب عام 1908 الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد أعيد مولود مخلص إلى المدرسة العسكرية ليتخرج فيها عام 1910، وعين ضابطاً في الجيش العثماني السادس المرابط في العراق.

وما بين عامي 1914-1915 انضم إلى «جمعية العهد» الداعية للاستقلال. قاد وحدة خيالة عثمانية في الشعيبة والكوت خلال الحرب العالمية الأولى، اعتقله الأتراك واتهموه بالتجسس عام 1916 لحساب الإنجليز، ولكن الكولونيل ج.أ. ليجمن (الضابط السياسي في جيش الهند) وفر له سبيل الهرب، وقاتل في جيش شريف مكة الحسين وجرح ثماني مرات. كان أخرها بعدما تولى عام 1917 إمرة اللواء الهاشمي المرابط في وادي موسى (في الأردن)، فأرسل إلى مصر للعلاج التي بقي فيها إلى ما بعد انتهاء الحرب ليعود إلى سوريا إذ عينه فيصل (ملك سوريا آنذاك) قائداً للفرقة العربية الثانية ومقرها حلب وبعد انهيار حكومة فيصل في سوريا عاد مولود مخلص إلى العراق أواخر تموز/يوليو 1921 بعد أن تشكلت الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب التي سهلت عودة الضباط الشريفيين.

وعلى الرغم من ارتباطه بـ«الحزب الوطني» المعارض في المدة (1922-1925)، فقد حافظ خلال ذلك على عطف الملك فيصل الأول عليه، وبقي رجل العلاقات العليا خلال حكمه. فلم تشمله إجراءات المندوب السامي عندما نفى قادة الحزب إلى جزيرة هنجام، وعين في 26 حزيران/يونيو 1923 متصرفاً للواء كربلاء، وفيه لاقى صعوبات في إقناع المواطنين بالاشتراك في انتخابات «المجلس التأسيسي» التي أفتى رجال الدين الشيعة بحرمتها. وفي 7 تموز/يوليو 1925 عين عضواً في «مجلس الأعيان»، إذ انتخب نائباً لرئيس المجلس. واستقال من مجلس الأعيان عند انتخابه نائباً عن بغداد في كانون الأول/ديسمبر 1937، وجدد انتخابه في عامي 1939 و1943. وانتخب رئيساً لمجلس النواب ما بين 23 كانون الأول/ديسمبر 1937 حتى تشرين الأول/أكتوبر 1941. ليعاد تعيينه في مجلس الأعيان في 8 حزيران/يونيو 1941.

عندما عاد الحزب الوطني لاستئناف نشاطه السياسي عاد إليه مولود مخلص، ولما اعتزل جعفر أبو التمن العمل السياسي انتخب مولود مخلص معتمداً للحزب، واستمر يقوده وقد شكل هيئة قيادية جديدة ضمت إضافة إليه كلاً من: احمد عزة الاعظمي، نوري فتاح، محمود رامز، فهمي المدرس، عبد الله القصير وسامي سعد الدين. وأصدر الحزب جريدة «الثبات» لصاحبها محمود رامز في 3 آذار/ مارس 1934. ولم تمض إلا مدة قصيرة حتى أعلن مولود مخلص عن توقف نشاط الحزب الوطني.

بعد انقلاب بكر صدقي تعرض مولود مخلص في 10 شباط/فبراير 1937 لمحاولة اغتيال فاشلة، غادر بعدها إلى سوريا بعدما اظهر معارضته للانقلاب. ولم يعد للعراق حتى اغتيال صدقي واستقالة وزارة حكمت سليمان[1]. توفي في زحلة بلبنان في 4 آب / أغسطس 1951.

(1) محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى، ص34-40.

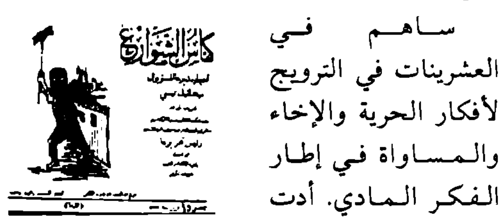
### ميثاق العمل الوطني

ينظر: الجبهة القومية التقدمية

### ميخائيل تيسي (1895-1962)



من أوائل الشيوعيين العراقيين. ولد في بغداد عام 1895 ودرس في كلية القديس يوسف. عمل في بداية حياته العملية في التجارة. وفي عام 1918 عُين مترجماً في دائرة المالية، ثم رئيساً للكتاب في دائرة الأوقاف، ثم موظفاً في وزارة الدفاع، ثم مديراً لناحية تلكيف، ثم قائمقاما لقضاء الشيخان. أصدر جريدة «كناس الشوارع» ضمنها مقالات اجتماعية جمعت بعد ذلك في كتاب من جزأين. كما أصدر بالتعاون مع حسين الرحال جريدة «سينما الحياة» كما كتب في مختلف الصحف العراقية.




ساهم في العشرينات في الترويج لأفكار الحرية والإخاء والمساواة في إطار الفكر المادي. أدت أفكاره إلى ظهور فكر مناهض لها في صورة فتاوى من مختلف الديانات في العراق فاصدر علماء سنة وشيعة ومسيحيون فتاوى بتكفيره[1] توفي ببغداد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1962.

### ميرابو العراق

ينظر: محمد مهدي البصير

### ميشيل عفلق (1910-1989)

مؤسس «حزب البعث العربي الاشتراكي».

من مواليد حي الميدان بدمشق عام 1910. درس في جامعة السوربون وتأثر بالموجة الماركسية التي اكتسحت الجامعات الأوروبية خلال الكساد الكبير (1929-1932). عاد إلى دمشق عام 1933 ليصبح مدرساً للتاريخ. ومع زميله وصديقه صلاح الدين البيطار كون النواة الأولى لما أصبح يسمى في ما بعد «حزب البعث العربي» وذلك في أيلول/ سبتمبر 1940. ومع استقالتهما من عملهما في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1942 كثفا مجهوداتهما مع ذلك لم يصل تعداد أعضاء حزبهما إلى عشرة أعضاء. وفي 4 نيسان/ ابريل 1947 وانتخب عفلق (عميداً) والبيطار (أميناً عاماً) وجلال السيد ووهيب الغانم أعضاء في المؤتمر الأول للحزب. ما بين 14 آب/ أغسطس و19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949 قبل عفلق أن يكون وزيراً للتربية تحت قيادة العقيد سامي الحناوي ثاني دكتاتوريي سوريا العسكريين. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 اندمج مع «الحزب العربي الاشتراكي» الذي أسسه أكرم الحوراني (1912-) وعين في القيادة الجديدة للحزب عفلق وصار الحزب يسمى منذ ذلك الحين «حزب البعث العربي الاشتراكي».

احتكر عفلق صناعة أفكار الحزب. ويرى حنا بطاطو «إن أفكار عفلق لم تكن مصاغة بشكل منظم في أي مكان... وإذا ما جمعت... معاً لا تشكل وجهة نظر متماسكة ومتكاملة. ولهذا يميل عفلق إلى الاعتماد على الشعور وعلى «الأيمان» أكثر من اعتماده على التحليل واستقراء الحقائق... ولكن الصعوبات المنطقية التي تظهر في إيديولوجيته عند تفحصها ليست ناجمة عن أسلوبه الرومانسي وحسب،

(1) ميخائيل تيسي، نقدات كناس الشوارع.

بل أيضا عن انتقائية لبس لها ضابط، فأفكاره عبارة عن خيط من قومية إنسانية أساساً ومن مظاهر فردية «التنوير» وديمقراطية اليعاقبة ومثالية شباب ماتزيني والموقف الطبقي لماركس ونخبوية لينين. وقبل كل شيء آخر، جرعة قوية من الروحية المسيحية والإسلام المفسر قومياً».

وصل عفلق إلى بغداد في 24 تموز/ يوليو 1958 ليعلن لأتباعه «كان العراق دوما حامل راية الوحدة العربية»[1]. «وبسبب المركز الذي تبوأه عفلق في قيادة الحزب، فقد لعب دوراً مهماً في التوجيه السياسي في كل من العراق وسوريا، وبعدما استلم الحزب السلطة في البلدين عام 1963. في أعقاب انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966 في سوريا، هرب عفلق منها وفصل من الحزب، كما حكمت عليه القيادة البعثية السورية بالإعدام عام 1971. أما البعث العراقي فقد احتضن عفلق وأسبغ عليه صفة «القائد المؤسس»، وقد أقام في العراق. وأعلن في بغداد أن عفلق كان قد أشهر إسلامه قبيل وفاته»[2] توفي في 23 حزيران/ يوليو 1989 ودفن في مقبرة خاصة ببغداد.

## الميلاد التركماني العراقي (حزب)

تأسس في السليمانية عام 1999 ويتزعمه موفق محمد سيفر.

(1) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص29-38.
(2) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ص47.

# حرف النون

**ناجي الأصيل (1894-1963)**



وزير سابق. ولد محمد ناجي عبد الله الأصيل في بغداد عام 1894. وأكمل دراسته الأولية فيها، ثم درس في اسطنبول ثم في بيروت إذ انتسب إلى الجامعة الأمريكية وتخرج طبيباً عام 1916. بعدها التحق بالجيش العربي برتبة نقيب، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى حصل على وظيفة في «الشركة الانجليزية الفرنسية لإعمار الشرق الأوسط» التي أرسلته في حزيران/ يونيو 1922 لإنشاء بعض المشروعات في الحجاز. وقد التقى هناك بالشريف حسين وتمكن من كسب ثقته فعينه مندوباً عنه في لندن وخوله بالتفاوض باسمه مع الحكومة البريطانية، فغادر الحجاز إلى لندن التي وصلها أواخر أيلول/ سبتمبر 1922 ووقع في 16 نيسان/ ابريل 1923 على معاهدة بين الشريف حسين والحكومة البريطانية. ولما عاد إلى جدة لمقابلة الشريف الذي كان قدر أرسل بعض التعديلات على المعاهدة إلى لندن الأمر الذي جعل البريطانيين يتحفظون على المعاهدة، وقد توهم الأصيل أنهم وافقوا عليها فعاد إلى لندن للتوفيق بين الرؤيتين. ولما سقط الشريف في مكة وبات الملك إلى ولده ظل الأصيل يمثل الحجاز في لندن، كما ظل يواصل السعي لعقد المعاهدة مع بريطانيا ويطلب منها إنجاد الهاشميين ضد آل سعود. وفي عام 1918 عاد إلى العراق وعين طبيباً في الجيش العراقي عام 1927، فمدرساً وأستاذاً في جامعة آل البيت ودار المعلمين العالية. وفي الثلاثينات مارس الدبلوماسية وعين قنصلاً وسفيراً في عدة دول. عين وزيراً للخارجية في وزارة حكمت سليمان التي تشكلت بعد انقلاب بكر صدقي. وانتخب نائباً في مجلس النواب. وفي عام 1944 عين مديراً للآثار حتى عام 1958. وفي عام 1961 عين رئيساً للمجمع العلمي العراقي. توفي عام 1963[1].

**ناجي السويدي (1882-1942)**

وزير ورئيس وزراء سابق. ولد إبراهيم ناجي بن يوسف السويدي ابن نعمان في منطقة الكرخ ببغداد في 22 آذار/ مارس 1882. وأكمل دراسته العالية في مكتب الحقوق في اسطنبول فتخرج فيه عام 1905. حصل بعد ذلك على شهادة الاختصاص في الإدارة والسياسة. تقلد مناصب عديدة في الدولة العثمانية فكان مدعياً عاماً لمحكمة بداءة اليمن (1906-1907)، ورئيساً

---

(1) مجموعة مؤلفين، موسوعة أعلام العرب، ص577.

لقسم محكمة التجارة في البصرة (1908) وحاكماً بمحكمة استئناف بغداد (كانون الثاني/ يناير 1910) والموصل (1911). نقل في أواخر عام 1911 إلى الإدارة فعين قائمقاماً لقضاء الكاظمية فالنجف (1912) فالهندية (1913). ثم عين متصرفاً للواء الديوانية وكالة، وعين أول عام 1914 مفتشاً إدارياً في وزارة الداخلية التركية، وأرسل بداية الأمر إلى ولاية ديار بكر. ثم اشترك في أعمال هيئة التفتيش الدولية التي أوفدت إلى ولايات الأناضول قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى وعين بوظيفة المفتش الأول في وزارة الداخلية.

وصل إلى بغداد أوائل حزيران/ يونيو 1919 ليعمل مستشاراً للحاكم العسكري في بغداد. وفي عام 1925 ساهم وبشكل بارز في وضع «القانون الأساسي»، وكان من المدافعين عن فكرة انتخاب نصف أعضاء «مجلس الأعيان».

في عام 1921 تقلد منصب وزير العدلية في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية (12 أيلول/ سبتمبر 1921) حتى استقال في 31 آذار/ مارس 1922. ثم تقلد وزارة الداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922)، وتولى وزارة العدلية في تلك الوزارة (9 كانون الثاني / يناير 1923)

انتخب عضواً في «المجلس التأسيسي» عن لواء بغداد (آذار/ مارس 1924) وحافظ على النيابة ثلاث دورات متتالية في مجلس النواب (1925، 1927 و1928). ثم عين وزيراً للعدلية للمرة الثالثة في وزارة السعدون الثانية (1925- 1926)، وعهد إليه بعد ذلك بتمثيل الحكومة لدى شركة نفط خانقين (19 كانون الثاني/ يناير 1927).

تولى منصب وزير الداخلية في وزارة السعدون الرابعة (1929) ولما انتحر السعدون عهد إلى ناجي السويدي بتأليف الوزارة (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929- 9 آذار/ مارس 1930) كما شغل وزارة الخارجية إضافة إلى الرئاسة.

أسس السويدي «حزب الأمة» وتولى رئاسته في آب/ أغسطس 1924، وانتمى إلى حزب التقدم الذي أسسه عبد المحسن السعدون. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1930 اشترك مع ياسين الهاشمي في تأليف «حزب الإخاء الوطني» وعمل في صفوف المعارضة.

منحه الأمير عبد الله بن الحسين ملك الأردن رتبة الباشوية سنة 1926، وانتخب عضواً بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية في باريس (أيلول/ سبتمبر 1930). وعندما شكلت «نقابة المحامين» العراقية انتخب أول رئيس لها (تشرين الأول/ أكتوبر 1933- شباط/ فبراير 1934). وعين عضواً بـ«مجلس الأعيان» في 21 كانون الثاني/ يناير 1933[1].

اشترك في وزارة جميل المدفعي الثانية وزيراً للمالية، واحتفظ بالمنصب في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة إضافة إلى وكالة وزارة الخارجية، واستقال من الوزارة إلا انه تقلد وزارة المالية مرة أخرى في «حكومة الدفاع الوطني» (12 نيسان/ ابريل 1941).

هرب إلى إيران بعد سقوط الحكومة فقبضت عليه السلطات العسكرية البريطانية في أيلول/ سبتمبر 1941 ونفي إلى ساليسبوري في جنوب أفريقيا التي توفي فيها آب/ أغسطس 1942. ووصلت جثته إلى بغداد في 23 كانون الثاني/ يناير 1949 فشيع إلى مثواه الأخير باحتفال رسمي مهيب.

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص114-117.

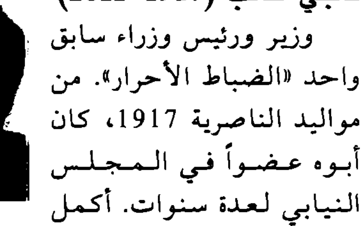
## ناجي شوكت (1893-1980)



رئيس وزراء ووزير سابق.
ولد محمد ناجي بن شوكت باشا بن رفعت بك بن الحاج أحمد أغا ينيجري آغاسي (رئيس شرطة بغداد) في الكوت في 25 آذار/ مارس 1893. أنهى دراسته الإعدادية في بغداد، فاصطحبه أبوه الذي انتخب نائباً في «مجلس المبعوثان» إلى اسطنبول فأكمل تعليمه العالي فيها وتخرج في كلية ملكية شاهان قبل الحرب العالمية الأولى ثم عين مدعياً عاماً لمنطقة لواء بغداد. وأثناء الحرب العالمية الأولى استدعي إلى الجيش ضابط احتياط وعين مرافقاً لقائد الطيران الألماني في الجيش التركي السادس برتبة ملازم ثان عام 1916. اسر على يد القوات البريطانية عام 1917 قبل احتلالهم بغداد فأرسل إلى معتقل بلاري بولاية حيدر آباد الهندية وعندما أعلن الشريف حسين ثورته على الأتراك التحق ناجي شوكت بالجيش العربي الذي كان يقوده الأمير فيصل بن الحسين فأصبح مرافقاً لمولود مخلص قائد الفرقة الأولى في العقبة، وحين جاء إلى دمشق عين مستشاراً حقوقياً في ديوان الشورى الذي كان يرأسه آنذاك ياسين الهاشمي.
في عام 1919عاد إلى بغداد وعين عضواً في لجنة إعداد قانون الانتخاب، كما عين معاوناً لمتصرف بغداد فوكيلاً له، ثم متصرفاً للموصل فمتصرفاً لبغداد. وعين وزيراً مفوضاً في أنقرة مرتين، وانتخب نائباً مرتين. استوزر لأول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون (1929) وزيراً للعدلية. ثم وزيراً للداخلية في وزارة ناجي السويدي (1929- 1930) تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة (1932- 1933). عين بعد ذلك سفيراً للعراق في تركيا حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. هرب بعد اشتراكه في حركة رشيد عالي الكيلاني إلى أوروبا حتى استقر في ايطاليا، وبعد ما انتهت الحرب في ايطاليا ألقت القوات الأمريكية القبض عليه في تموز / يوليو 1945 فنقل إلى القاهرة ثم أعيد إلى العراق ووادع سجن أبو غريب ليقضي محكوميته التي قضت بها إحدى المحاكم بالسجن 15 عاماً. ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في داره في آب/ أغسطس 1947، وعفي عنه في 1 أيار/ مايو 1948. توفي في بغداد في 11 آذار/ مارس 1980.

## ناجي طالب (1917-2012)





وزير ورئيس وزراء سابق واحد «الضباط الأحرار». من مواليد الناصرية 1917، كان أبوه عضواً في المجلس النيابي لعدة سنوات. أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في الناصرية، والثانوية في بغداد. إلتحق بكلية الحقوق لكنه تركها دون إتمام دراسته. دخل الكلية العسكرية 1936 وتخرج فيها عام 1938، ثم إلتحق بالكلية العسكرية البريطانية (1938-1939)، وكلية الأركان البريطانية في كامبرلي (1950-1951). ترقى في المراتب العسكرية حتى وصل رتبة زعيم ركن، وعمل أمراً للواء المشاة 15 من الفرقة الأولى في البصرة.

انتمى في عام 1956 إلى تنظيم «الضباط الأحرار» وأصبح عضواً في لجنة التنظيم العليا. وبعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 عين وزيراً للشؤون الاجتماعية حتى استقالته في 7 شباط/ فبراير 1959) لعدم انسجامه مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وإصراره على وضع منهاج للوزارة. اعتقل ليوم واحد بعد حركة الشواف.

بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 عين وزيراً للصناعة حتى 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1963 في وزارة احمد حسن البكر الأولى، وفي عام 1964 أصبح عضواً في مجلس الرئاسة المشترك في القاهرة. وفي عام 1965

عين وزيراً للخارجية حتى عام 1965، ورئيساً للوزراء ما بين 9 آب/ أغسطس 1966 وحتى 9 أيار/ مايو 1967. واجهت حكومته أزمة مالية نتجت عن توقف تدفق النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط وكاد البلد أن يغرق في أزمة مالية[1]. اعتقل عقب الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف وأفرج عنه في وقت لاحق (توفي في 23 آذار/مارس 2012).

## ناجي عيسى الخلف (1920- 1996)

وزير سابق. ولد في النجف الأشرف عام 1920، التحق بكلية الحقوق وتخرج فيها عام 1943. عين متصرفاً لعدد من ألوية الناصرية والرمادي. ثم عين وزيراً بلا وزارة في الحكومة التي شكلها عبد الرزاق النايف (17-30 تموز/ يوليو 1968). توفي عام 1996.

## ناجي الهرمزي (1887-1952)

نائب سابق. ولد أحمد ناجي بن علي الهرمزي عام 1887. وفي أيار/ مايو 1927 عين مديراً لناحية ألتون كوبري، ثم أصبح قائمقاماً للزيبار (1932)، وتنقل بين أقضية شمال العراق حتى اعتزاله الخدمة المدنية عام 1946. انتخب نائباً عن كركوك في حزيران/ يونيو 1948. وتوفي في فيينا في أيلول / سبتمبر 1952[2].

## نادي إخوان الحرية

أنشأته السلطات البريطانية في العراق ترأسته البريطانية فريا ستارك Freya Stark السكرتيرة في السفارة البريطانية. مقره في بغداد (مقر نادي المثنى سابقاً) وتنتشر فروعه في عدد من الألوية الأخرى. استقطب نادي إخوان الحرية (Brotherhood Of Freedom) أعداداً من الشباب العراقي قدر بحوالي 7000 عضو في نهاية عام 1943. ألغي في عام 1945.

## نادي الإخاء التركماني



تأسس في تموز/يوليو 1960 في بغداد، وفي 14 نيسان/ ابريل 1961 عقدت الهيئة العامة للنادي ممثلة بجميع أعضائه المسجلين، وبدأ بمزاولة نشاطه في حي العيواضية ببغداد. وفي 2 أيار/مايو 1961 أصدر النادي «مجلة الإخاء» التي استمرت بالصدور حتى عام 1977[3]، عندما قامت السلطات بإلقاء القبض على أعضاء النادي ومنهم الزعيم عبد الله عبد الرحمن (أعدم في عام 1980). بادر بعض الأعضاء الذين افلتوا من قبضة السلطة بتشكيل «منظمة الديمقراطيين التركمان في العراق» التي انضمت إلى «الجبهة الوطنية الديمقراطية» وأقامت معسكرات لها في كردستان عام 1981. ومن رموز المنظمة عز الدين قوجه، حسن أوزمن، محمد سعيد كتان، فاضل دميرجي، ومحمد طولوز.

## نادي الإصلاح

تأسس النادي في أوائل عام 1920 في مدينة النجف الأشرف، ومن مؤسسيه: أحمد الظاهر، محمد باقر الشبيبي، عبد الحسين الازري، محمد صادق البصام، جعفر حمندي، واحمد زكي الخياط. وكان النادي يدعو إلى نشر العلوم وتعليم الآداب وبث المبادئ العربية

---

(1) علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ص63-71.
(2) مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، ص80.
(3) ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العربي، ص103.

الإسلامية، وإصلاح الحالة الاجتماعية. وأصدر النادي مجلة باسم «إصلاح» وقد استقطب النادي كثيراً من الشباب والمثقفين[1].

## نادي البعث العربي

أسسه مجموعة من الشباب القومي في حزيران/ يونيو 1950، في محاولة لتكتيل القوى القومية في «مجموعة» قد تساعد على إنشاء حزب سياسي واسع ذي طابع اجتماعي معين. وقد جاء في النظام الأساسي إن «غاية النادي بث الفكرة القومية وإنماء الشعور القومي وتشجيع البحث العلمي في القضايا العامة والتأليف بين جهود المفكرين والعاملين في خدمة الوطن العربي لرفع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي». ونشر ميثاقه القومي في 30 حزيران/ يونيو 1951 وتضمن (22) مادة تبحث في تكوين الوطن العربي، والمقومات الغربية والصهيونية للاستعمار، النظام السياسي للدولة العربية الموحدة، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية[2]. وترأس النادي عند تأسيسه عبد المجيد محمود، ثم خلفه عبد الرحمن البزاز بعد اشتراك الأول في وزارة نوري السعيد عام 1950.

## نادي التآخي

محفل ماسوني. تأسس في بغداد عام 1920، وقد تأسس مع محفلين آخرين في بغداد هما لوج بغداد ولوج العراق، على نحو غير قانوني ودون الحصول على موافقة السلطات المختصة رسمياً. إلا إن أعضاء هذه المحافل الثلاثة قرروا أخيراً ضرورة الحصول على صفة قانونية طلباً لتأسيس «نادي التآخي» ليضم تلك المحافل، وقد وافقت الداخلية على الطلب في 6 آب/ أغسطس 1932[3].

## نادي التضامن

تأسس في أواسط عام 1926 واجتذب إليه بشكل خاص شباب الفئة الطلابية، دعا في برنامجه المعلن، إلى وحدة الشباب ونشر المعرفة وتشجيع الصناعة الوطنية وبث وتنفيذ «المبادئ المؤدية إلى تحسين حياة المجتمع». وعموماً فان الأخبار التي وصلت إلى مكتب «الخدمة البريطانية الخاصة» أوحت بان النادي كان في واقع الحال، مهتماً جداً بتشجيع الاشتراكية في العراق، وان قادته كانوا على اتصال بالمراسلة مع الأممية الثالثة. ووفقاً لحنا بطاطو «لم يكن نادي التضامن في وقت من الأوقات نقطة تجميع للعناصر التي كانت وطنية الميول، في رأي الشبيبة، وكانت تهدد «السلام وحسن النظام في البلد»، في رأي الحكام. وعلى كل حال، فقد جعل النادي الأمور في بغداد أكثر حيوية خلال سنتين من وجوده» ويعتبر حسين الرحال ويوسف زينل، عاصم فليح، حسين جميل، أمينة الرحال، عبد القادر إسماعيل، يوسف إسماعيل، عبد الفتاح إبراهيم، ومحمود أحمد السيد ابرز الأعضاء المؤسسين لهذا النادي[4]

## نادي الرافدين

وافقت وزارة الداخلية على تأسيس النادي في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932 بعد أن تم تقديم الطلب من قبل: عزرا يعقوب سلامة،

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص50.
(2) فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، ص112.
(3) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص102.
(4) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص47-48.

شميل موشى شميل، موشى مائير شاؤول، إلياهو عبودي، كرجي يهودا اسحيق، هاون اسحق، وموشى رحيمه. وقد ابتاعت الهيئة المؤسسة لنادي الرافدين جميع أثاث وممتلكات «جمعية الشبان الإسرائيليين» التي حلت في العام نفسه، وقد اتخذ محل الجمعية مقراً لنادي الرافدين[1].

## نادي الزوراء في بغداد

أجيز هذا النادي اليهودي في عام 1927، بعد أن تقدم بطلب التأسيس إلى وزارة الداخلية سبعة من اليهود العراقيين هم: صالح هندي، صالح سوفير، عزره الويه، صالح شوحيط، ساسون بيخور، موشي شوحيط، وإلياهو يوسف ساسون. وقد جاء في النظام الداخلي لهذا النادي أنه أسس لتوثيق الروابط الاجتماعية بين أعضائه. استمر نشاط النادي خلال الثلاثينات وكان يرأسه النائب عزرا العاني (عضو المجلس العمومي للطائفة اليهودية). وقد ضم في عضويته آنذاك التاجر خضوري شكر (عضو المجلس الجسماني للطائفة اليهودية)، والتاجر مائير دنكور (عضو المجلس الجسماني للطائفة اليهودية ورئيس لجنة مستشفى مير إلياس)[2].

## نادي الشبيبة الإسرائيلية في العمارة

أجيز النادي في 16 تموز/ يوليو 1931، وضمت الهيئة المؤسسة: سليم يوسف حاييم، حسقيل إسحاق، سليم يوسف، هارون إفرايم، موشى صالح، إسحاق عزرا، ونعيم شلومو. وقد ترأس الهيئة الإدارية الأولى سليم يوسف حاييم. وقد بلغ عدد أعضاء النادي 26 عضواً عام 1932 [3].

## نادي القلم

تأسس في أواخر عام 1934، وقد أختير الشاعر جميل صدقي الزهاوي رئيساً للنادي، ومحمد فاضل الجمالي نائباً للرئيس ومتي عقراوي أميناً للصندوق، وإبراهيم حلمي كاتماً للسر. وبعد عقد عدة جلسات وضع فيها نظامه الداخلي واستأذنت الهيئة المؤسسة للنادي وزارة الداخلية للحصول على الإجازة الرسمية بافتتاحه، وقد وقع طلب التأسيس الذي قدم إلى وزارة الداخلية في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1934 كل من: محمد رضا الشبيبي، متي عقراوي، محمد فاضل الجمالي، عبد الكريم الازري، روفائيل بطي، عباس العزاوي، إبراهيم حلمي العمر، علي الشرقي، باقر الشبيبي، عبد المسيح وزير، أمت سعيد وعبد الجبار الجلبي. وبعد وفاة الزهاوي عام 1936 اختير محمد رضا الشبيبي رئيساً للنادي[4].

## نادي المثنى بن حارثة الشيباني

في شباط/ فبراير 1935 تقدم مجموعة من الشخصيات بطلب تأسيس نادي ثقافي ورياضي، وقد أجيز في 13 حزيران/ يونيو 1935. وعندما تم اختيار الهيئة الإدارية للنادي أصبح صائب شوكت رئيساً للنادي، ومحمد مهدي كبة- نائب الرئيس، وعضوية كل من متي عقراوي، خالد الهاشمي، درويش المقدادي، المقدم فهمي سعيد، وصبري رشيد. وجاء تأسيس النادي كرد فعل على انتشار الأفكار الشيوعية والاشتراكية في الثلاثينيات. وتلخصت أهدافه في العمل على نشر الثقافة وإحياء التقاليد القومية وتشجيع الروح الرياضية وإيقاظ شعور المواطنة العربية

---

(1) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص148.
(2) المصدر السابق، ص100، و ص150.
(3) المصدر السابق، ص149.
(4) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق، ص31.

في نفوس الشعب، والتأكيد على وحدة العرب الاقتصادية وسيطرة الدولة على المشاريع الكبرى وحرية التملك الفردي والعمل الحر. وبعد مساندة النادي لانقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941 حلت الحكومة النادي وحاربت أعضائه النشيطين واعتقلتهم. ويذكر أن النادي شكل نواة «حزب الاستقلال» الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية[1].

### نادي المهلب بن أبي صفرة

تأسس في البصرة عام 1936 على يد عدد من الشباب القومي، وجاء تأسيسه متأثراً بعدد من النوادي والجمعيات القومية التي تشكلت في الثلاثينات في بغداد. وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939 انتخبت هيئة إدارية جديدة بعد انضمام سليمان فيضي الذي اختير معتمداً للنادي، وسعد الدين آل عيسى نائباً للمعتمد، ونعمة المنصور أميناً للصندوق، وعبد الملك الفرحان سكرتيراً، وعضوية كل من: جمال الدين الفحام، عبد الجبار إسماعيل، جابر منير. وقد اقتصر نشاط النادي على إلقاء الخطب والمحاضرات الثقافية والعلمية والأدبية، ذات الطابع القومي، وإقامة الحفلات والتجمعات في المناسبات الوطنية والقومية[2].

### نادي النهضة النسائية

أول نادٍ نسوي في العراق. تأسس في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924 بمبادرة من جميل صدقي الزهاوي في غمرة الصراع في معركة السفور والحجاب. وضمت هيئته الإدارية: أسماء صدقي الزهاوي (رئيساً)، نعيمة السعيد (نائباً للرئيس)، ماري عبد المسيح وزير (سكرتيرة)، فخرية العسكري[3] (أمينة صندوق). وقد أعلن النادي عند تأسيسه أن غايته «إرشاد النساء والفتيات، إلى الشعور بهويتهن الحقيقية، ومعرفة مركزهن السامي، والاندفاع إلى التنور والتهذيب لإصلاح أحوالهن الأدبية والاجتماعية، وحسن القيام بالأعمال التي يتطلبها منهن المعترك الإنساني، وبالواجبات والخدم الشريفة التي تنتظرها منهن الأمة، وبها يسعدن أنفسهن وأهاليهن والوطن اجمع». ومن أهدافه إعطاء الدورات التدريبية في الصحة والاقتصاد وتربية الأطفال والأعمال المنزلية، ويسعى أيضا إلى زيادة عدد مدارس البنات. وجاء في نظامه الداخلي أنه يعمل لمكافحة العادات المستهجنة التي ترذلها الشرائع الإلهية والقوانين الاجتماعية، لأنها تنافي الفضيلة والشرف الحقيقي والاقتصاد اللازم للبلاد.

### نادي النهضة في البصرة

أجازت وزارة الداخلية النادي في 28 نيسان/ ابريل 1938، وقد تكونت الهيئة المؤسسة من عدد من التجار اليهود هم: هارون نسيم كوهين، صبيح نسيم، مير هارون يعقوب، منشى حسقيل، صالح حوكى، إلياهو منشى معلم، وخضوري نسيم[4].

---

(1) ينظر: عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق؛ وهادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص88-89؛ حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص335.

(2) خولة طالب لفته، سليمان فيضي: ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق، ص182-184.

(3) زوجة جعفر العسكري.

(4) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص149.

## النادي الوطني

جمعية سياسية تشكلت في بغداد أواخر عام 1912، كانت ذات طابع قومي عربي، ارتبطت بعد تأسيسها بـ«الجمعية الإصلاحية» التي شكلها طالب النقيب في البصرة عام 1913، وفي الواقع تبنت جمعيتا «الإصلاح» و«النادي الوطني» برنامج حزب «اللامركزية العثماني» وأصبحتا فرعين بارزين له. ضم النادي الوطني نخبة من مثقفي العراق ومنهم: مزاحم الباجه جي، حمدي الباجه جي، محمد باقر الشبيبي، محمد رضا الشبيبي، رزوق غنام، الشيخ مبدر الفرعون، وتحسين العسكري. وكان يرعى الجمعية يوسف السويدي[1]. وسارع المؤسسون إلى مفاتحة طالب النقيب لتولي رئاسة النادي الفخرية، ووافق على عادته في مثل هذه المناسبات، وراح يقدم دعمه المالي أيضاً، وكان يحمي أعضاءه الفارين من سلطة الوالي في بغداد والبصرة[2]. لكن ذلك جعل النادي الوطني أكثر خضوعاً لنفوذ النقيب القوي، وجعله أوثق ارتباطاً بـ «جمعية البصرة الإصلاحية»، بل صار خاضعاً لها[3].

## نادي بغداد

ينظر: الأهالي (جماعة)

## نادي زانستي

أسسه في نيسان/ ابريل 1926 عدد من التجار الافندية في مدينة السليمانية بوصفه نادياً ثقافياً، هدفه نشر القيم العلمانية في الأوساط الكردية، لكن النادي سرعان ما تحول إلى وسيلة دعائية للأفكار القومية عن طريق الفصول الدراسية الليلية وكذلك عن طريق «هيئة زيان». وأنشئ للنادي فروع عديدة في كل من الموصل وأربيل وكركوك. وفي عام 1927 أغلق النادي بأمر من الحكومة العراقية[4].

## نادي لورا خضوري

تأسس هذا النادي بموافقة وزارة الداخلية في 11 آذار/ مارس 1926 ووفقاً لقانون تأسيس الجمعيات لسنة 1922. وكانت رئيسة النادي لورا خضوري زوجة أحد الأثرياء اليهود في العراق. وقد جاء في البرنامج التأسيسي «أنها جمعية اجتماعية نسائية مكونة من ثماني عضوات»، وكانت بينهن زوجة الشاعر اليهودي أنور شاؤول سكرتير تحرير مجلة «المصباح» ورئيس تحرير مجلة «الحاصد». وقد استمر نشاط النادي خلال الثلاثينات وترأسه آنذاك موشى أسحيق، وضم في عضويته التاجر إبراهيم ناحوم والمحامي داود نوري والصراف إلياهو أسحيق[5].

## ناصر الحاني (1920-1968)



دبلوماسي ووزير سابق، ولد في عانة عام 1920، ودرس في جامعات بغداد والقاهرة ولندن، فحصل على البكالوريوس من دار المعلمين العالية في بغداد، ثم التحق بالبعثة

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص35؛ وحسن شبر، العمل الحزبي في = العراق 1908-1958، ص21.

(2) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص21.

(3) المصدر السابق، ص22.

(4) عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946: دراسة تاريخية وثائقية، ص525.

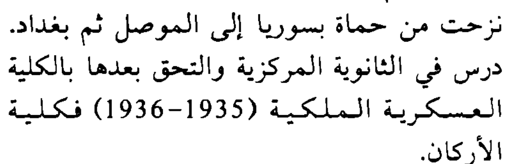
(5) سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق، ص98، و ص150.

العلمية فحصل على البكالوريوس من كلية الآداب بجامعة القاهرة، وقصد بعد ذلك لندن فحصل على الدكتوراه في النقد الأدبي من جامعة لندن[1].

تقلد مناصب تعليمية ودبلوماسية عديدة أهمها أستاذ مساعد في جامعة بغداد، ثم ملحق ثقافي بسفارة العراق بواشنطن حتى نهاية عام 1959، وفيها انتدب للتدريس في جامعة لندن. ثم عين سفيرا للعراق في كل من لبنان وواشنطن (1965).

لعب دوراً مهماً في الإعداد الخارجي لانقلاب 17 تموز/ يوليو 1968. أصبح وزيراً للخارجية (ما بين 18 -30 تموز/ يوليو) في الوزارة التي شكلها عبد الرزاق النايف. وبعد الإطاحة بالأخير عُين مستشاراً شخصياً لرئيس الجمهورية أحمد حسن البكر. طُعن حتى الموت في ظروف غامضة ورميت جثته في قناة الجيش ببغداد يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968. فيما تشير الاتهامات إلى إن عملية الاغتيال كانت بتدبير من صدام حسين.

**ناظم الطبقجلي (1913-1959)**



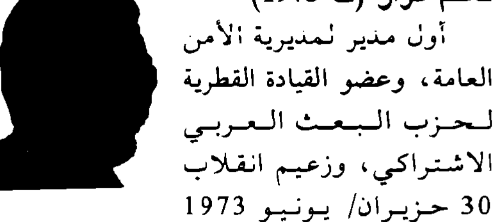
أحد «الضباط الأحرار»، وقائد إحدى المحاولات الانقلابية ضد حكم عبد الكريم قاسم. من مواليد بغداد عام 1913، لعائلة نزحت من حماة بسوريا إلى الموصل ثم بغداد. درس في الثانوية المركزية والتحق بعدها بالكلية العسكرية الملكية (1935-1936) فكلية الأركان.

إبان العهد الملكي شغل مناصب عسكرية مهمة بينها آمر فوج الحرس الملكي الأول (1947-1949) وأمر اللواء العشرين (1957)، وأمر لواء عبد الإله (1958). وبعد انقلاب تموز/ يوليو 1958 عينه قاسم قائدا للواء الثاني في منطقة كركوك-أربيل. اتفق مع رفعت الحاج سري على القيام بانقلاب عسكري في منطقته، مترافقاً مع حركة أخرى يقوم بها عبد الوهاب الشواف في الموصل. اعفي في 14 آذار/ مارس 1959 من أمريته بعد كشف المحاولة وفشلها. حوكم أمام «محكمة الشعب» برئاسة فاضل عباس المهداوي ونفذ حكم الإعدام بحقه في 20 أيلول/ سبتمبر 1959 في ساحة أم الطبول ببغداد[2].

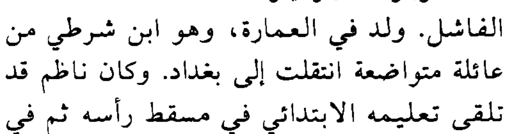
**ناظم عبد الجليل الزهاوي (1910-)**

وزير سابق. ولد في بغداد عام 1910. تخرج في كلية الحقوق عام 1934. وتولى مناصب عدة حتى عام 1946. وفي عام 1948 عين مديراً عاماً للأموال المستوردة. وفي عام 1952 عين مفتشاً مالياً في وزارة المالية. وفي عام 1960 عين محافظاً لـ«البنك المركزي العراقي». وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1960 عين وزيراً للتجارة في اثر التعديل الوزاري الذي أجراه قاسم على وزارته في ذلك اليوم.

**ناظم كزار (ت 1973)**



أول مدير لمديرية الأمن العامة، وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وزعيم انقلاب 30 حزيران/ يونيو 1973 الفاشل. ولد في العمارة، وهو ابن شرطي من عائلة متواضعة انتقلت إلى بغداد. وكان ناظم قد تلقى تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه ثم في



(1) دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، ص298.

(2) جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي.

المعهد الصناعي في بغداد. وقد انظم إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» عام 1959، واعتقل عام 1961 وهو ما يزال طالباً، ليعين بعد انقلاب 8 شباط/ نبراير 1963 مديراً لهيئة التحقيق إذ أظهر موهبة فائقة في انتزاع اعترافات المتهمين عنده. منحه صدام حسين عام 1968 رتبة لواء عسكري وعينه مديراً للأمن العام إذ اكتسب شهرته من خلال منصبه على رأس جهاز الأمن العام الذي تولى تصفية خصوم السلطة. ويعد أحد أشهر الشخصيات الدموية في تاريخ العراق المعاصر، وإليه تنسب عمليات التصفية الجسدية للمعارضين السياسيين في العراق وبخاصة رموز حزب الدعوة الإسلامية.

وبحسب ما أوردته المصادر الرسمية انه تولى ما بين (تموز/ يوليو 1968 وتموز/ يوليو 1973) تصفية 2009 أشخاص، بينهم كوادر وقيادات في «حزب الدعوة الإسلامية» وبعض الأحزاب الإسلامية و«الحزب الشيوعي العراقي». شغل مناصب مهمة منها عضو القيادة القطرية لحزب البعث ومسؤول تنظيمات الأمن والشرطة في المكتب العسكري القطري ومدير الأمن العام.

دبر محاولة انقلابية استهدفت الإطاحة بحكم أحمد حسن البكر، عندما استغل الحفل الذي أقيم خارج بغداد لافتتاح منشأة جديدة لمكافحة التجسس فألقى القبض على وزيري الدفاع والداخلية الذين كانا مدعوين للحفل، ظنّا منه أنه سيتمكن من السيطرة على الجيش والشرطة بذلك. أما البكر وصدام حسين فقد أعد كزار كميناً لهما عند عودة البكر من خارج العراق بالطائرة، وأمر بذبح وزير الدفاع حماد شهاب وأصيب وزير الداخلية سعدون غيدان بجروح بليغة. ولم تنجح عملية اغتيال الرئيس ونائبه، بسبب تأخر طائرة الرئيس فاعتقد وأنصاره أن خطتهم كشفت. وطبقاً للرواية الرسمية فانه قام «باستدراج كل من وزيري الدفاع والداخلية وعدد من المسؤولين والضباط إلى دعوة طعام وهناك دبر لهم أمراً معيناً فقام عدد من المتعاونين معه بإلقاء القبض عليهم واعتقالهم وعندما افتضح أمره وزمرته حاول الهرب باتجاه زرباطية نحو الحدود العراقية الإيرانية مستصحباً السيدين الوزيرين وبعض المعتقلين وقد لاحقتهم أجهزة السلطة وجماهير الشعب وتمكنت من إلقاء القبض عليه وعلى أفراد زمرته»[1].

وقد تشكلت هيئة التحقيق مع كزار برئاسة سعدون شاكر، وشكل «مجلس قيادة الثورة» محكمة خاصة برئاسة عزة إبراهيم الدوري، وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام بحقه في 7 تموز/ يوليو 1973 وفي اليوم التالي أعدم كزار وشريكه محمد فاضل رئيس المكتب العسكري لحزب البعث وحكم على عبد الخالق السامرائي بالسجن مدى الحياة فضلاً عن عدد من قادة الحزب.

## النجف الاشرف

أهم المراكز الدينية في العراق، فيها مرقد الإمام علي عليه السلام، والحوزة العلمية، وكبار المجتهدين، وعدد كبير من طلبة العلوم الدينية. ومدينة النجف مقامة على تخوم الصحراء، وكان يحيطها سور قديم. إن موقعها على طريق التجارة مع الحجاز والشام، وعلى طريق الحج إلى مكة أيضاً، جعلها من المراكز التجارية لبدو الصحراء، وفيها كانوا يقايضون السلع السورية بحبوب الفرات وتموره. وكان تجار النجف، من عرب وفرس، هم الوسطاء

(1) بيان القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس قيادة الثورة، في: وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الإعلام العامة، إيضاحات حول الحادث الإجرامي لناظم كزار وزمرته، ص8.

في تلك الصفقات. يفد إليها سنويا آلاف الحجاج والزوار الوافدين من أنحاء العراق ومن إيران والهند والعالم الإسلامي والذين يساهمون كثيراً في توفير دخل المدينة من السياحة الدينية. وكانت النجف قائمقامية تابعة لمتصرفية كربلاء في زمن الحكم العثماني. ثم استمرت تابعة لكربلاء في ظل الحكم الوطني حتى عام 1975 عندما أصبحت محافظة نتيجة توسعها وزيادة عدد سكانها.

تبلغ مساحة محافظة النجف 28824 كيلومتراً مربعاً، تشكل 6,6% من مجموعة مساحة العراق. وهي اليوم تضم ثلاثة أقضية وعشرة نواحي تتبعها، ويعد قضاء النجف أكبرها من حيث السكان، يليه قضاء الكوفة، وقضاء المناذرة[1].

تعد اليوم مركز المرجعية الشيعية، ومدرسة الفقه الأكبر في العراق والعالم الإسلامي، كما تعد مركزاً تجارياً واقتصادياً مهماً.

**النجف السري (حزب)**

تشكل في 3 تموز/ يوليو 1918، على يد مجموعة من علماء النجف ومثقفيها، وكان للحزب مندوبون في بغداد وكربلاء والحلة والرميثة والدغارة وعفك والهاشمية[2]. وقد اتخذ من غرفة معزولة في مدرسة الملا كاظم الخراساني في محلة الحويش في النجف الأشرف مقراً له[3]. وكان أعضاؤه المؤسسون هم: سعد صالح، عبد الكريم الجزائري، محمد رضا الشبيبي، سعيد كمال الدين، محمد رضا الصافي، محمد باقر الشبيبي، حسين كمال الدين، محمد جواد الجزائري، علي الشرقي، أحمد الصافي، ومحمد علي كمال الدين. ندد الحزب بالسياسة البريطانية ودعا إلى استقلال العراق وتأسيس حكومة وطنية برئاسة أحد أبناء الشريف حسين. وقد انضم إلى الحزب بعض زعماء عشائر الفرات الأوسط: عبد الواحد الحاج سكر، علوان الياسري، كاظم العوادي، شعلان أبو الجون، وغثيث الحرجان. كما انضم محسن شلاش وهادي زوين وعبد الرزاق عودة. اشترك الحزب في ثورة العشرين وسمي بـ«الحزب الوطني» بعد قيام الثورة إذ أنشأ له مكتب إعلامي في النجف فور اندلاع ثورة العشرين، وأصدر صحيفة «الفرات» (7 آب/ أغسطس- 15 أيلول/ سبتمبر 1920) لصاحبها محمد باقر الشبيبي، ومن بعدها «الاستقلال» (1-13 تشرين الأول/ أكتوبر 1920) لصاحبها محمد عبد الحسين ومعه محمد علي كمال الدين. تمتع الحزب بقاعدة جماهيرية واسعة امتدت في مناطق الفرات الأوسط، وحظي بدعم مراجع الدين وخصوصاً الميرزا محمد تقي الشيرازي[4]. انصب نشاط الحزب على توفير مستلزمات الثورة المسلحة ضد الاحتلال البريطاني، واستطاع أن يعبئ أعداداً كبيرة من المجاهدين باتجاه الثورة المسلحة، وذلك بفضل انتماء الكثير س شيوخ العشائر في صفوفه، وهو ما أعطى نتائجه الفاعلة خلال الثورة العراقية 1920. لكن الحزب انتهى وتفرق أعضاؤه بعد إخفاق ثورة العشرين[5].

---

(1) في عام 1989 ألغيت ناحية الحيرة وألحقت بقضاء المناذرة بموجب المرسوم الجمهوري رقم 312 في 29 حزيران/ يونيو 1969.

(2) مقدم عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1941-1958، ص24.

(3) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص73.

(4) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج2، ص209-210.

(5) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص74-75.

## نجم البقال (1857-1918)

أحد قادة ثورة النجف الأشرف ضد البريطانيين عام 1918. هو نجم بن عبود بن فرج، وأصل أسرته من عشيرة المحامدة، ولد في الدليم (الانبار حالياً) عام 1857. انتقلت عائلته إلى مدينة الحلة ومنها إلى النجف إذ سكنت الأسرة محلة المشراق حوالي عام 1859. امتهن حراسة القوافل، وفي حوالي عام 1897 استدعي لأداء الخدمة العسكرية في الأراضي التركية إذ اشترك في بعض المعارك التي حدثت بين الجيش العثماني والجيش الروسي إذ وقع في الأسر لمدة خمس سنوات. عاد بعدها حوالي عام 1905 إلى النجف ليمتهن البقالة التي أصبحت مهنته ولقبه. تزعم الجناح العسكري لـ «جمعية النهضة الإسلامية» التي تأسست في مدينة النجف عام 1917 على يد محمد علي بحر العلوم. فاعد جماعة من الشباب وصل عددهم إلى 200 لإشعال نار الثورة في المدينة ضد الإنجليز. وفي يوم الثورة تمكنت مجموعة البقال من احتلال بناية السراي بعد معركة ضارية قتل فيها الكابتن مارشال W.M. Marshall وآخرين معه. القي القبض عليه وحوكم أمام المحكمة العسكرية برئاسة الكولونيل لجمن التي عقدت في الكوفة في دار بلفور. ونفذ فيه حكم الإعدام شنقاً يوم الثلاثاء 30 أيار/ مايو 1918[1].

## نجم محمود

ينظر: إبراهيم علاوي

## النجمة (جماعة)

إحدى انشقاقات «الحزب الشيوعي العراقي» التي ظهرت بعد إعدام يوسف سلمان يوسف (فهد)، وأعلنت عن انشقاقها عن قيادة الحزب في بغداد. ومن قادتها أكرم ياملكي (مسؤول اللجنة المحلية السليمانية). عمر علي أمين، غفور كريم، أنور محمد آغا، وأحمد شيخ حسن. الذين انشقوا على اللجنة المركزية التي ألفها جاسم الطعان في أواسط عام 1949. واتخذت من السليمانية مقرا لها.

هاجمت النجمة قيادة الحزب واتهمتها بالضعف وعدم القدرة على تحمل المسؤولية. كما حملت يوسف سلمان يوسف (فهد) ورفاقه مسؤولية النكسة التي أصابت الحزب وقضت على قياداته.

لم تستمر كتلة النجمة في ميدان العمل السياسي مدة طويلة، إذ سرعان ما دبت الخلافات بين صفوفها وهي في بداية تحركها. فتكتل كريم الصوفي (أحد أعضائها) مع عمر علي أمين وكمال محمود وأعلنوا طرد أكرم ياملكي من التنظيم لارتكابه أخطاء تنظيمية وفكرية، وأعلنوا عن تكوين منظمة جديدة باسم «الاتحاد» أصدرت جريدة بالاسم نفسه، ورفعت شعار «اتحاد الشيوعيين العراقيين تحت قيادة بروليتارية حكيمة، واجب تاريخي مقدس» وقد استطاعت الشرطة القضاء عليها في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1949، وانضم أعضاء النجمة الباقون إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي تسلم قيادته آنذاك بهاء الدين نوري[2].

(1) كريم وحيد صالح، نجم البقال: قائد ثورة النجف الكبرى ضد الاحتلال الإنكليزي عام 1918؛ سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج 1، ص7 - 12.

(2) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 1، ص137-138؛ وصلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص64.

**النجوم النارية (جمعية)**

جمعية كردية سرية تأسست في أواسط الثلاثينيات وضمت ضباطاً أكراد في الجيش العراقي، وكان من بين أعضائها عبد العزيز ياملكي، والرئيس أول (الرائد) محمد خورشيد، كما انضم إليها اللواء محمد أمين العمري آمر منطقة الموصل. وكانت الجمعية هي من خططت ونفذت عملية اغتيال بكر صدقي في مطار الموصل.

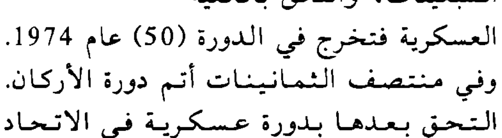
**نجيب الراوي (ت 1993)**



وزير سابق. ولد في بغداد، ودرس فيها، ثم التحق بكلية الحقوق. مارس المحاماة وانتخب نقيبا للمحامين. عين وزيراً للمعارف في وزارة توفيق السويدي الثانية (1946)، ثم وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة محمد الصدر(1948)، ثم صدرت الإرادة الملكية بتعيينه وزيراً للعدلية مكان عمر نظمي المستقيل، فالمعارف في وزارة مزاحم الباجه جي (1948)، ووزارة نوري السعيد العاشرة (1949)، وعلي جودت الأيوبي الثانية (1949). كما تولى سفارات العراق في القاهرة وباريس وأنقرة والسعودية والسودان. توفي في جنيف في 4 آب/ أغسطس 1993.

**نجيب الصالحي (1952-)**

الأمين العام لـ«حركة الضباط الأحرار». ولد في بغداد عام 1952، أتم دراسته الإعدادية مطلع السبعينات، والتحق بالكلية العسكرية فتخرج في الدورة (50) عام 1974. وفي منتصف الثمانينات أتم دورة الأركان. التحق بعدها بدورة عسكرية في الاتحاد



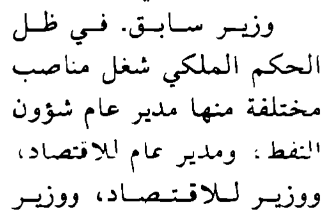
السوفييتي السابق. شغل مناصب عسكرية منها آمر كتيبة مدرعات تابعة للحرس الجمهوري، ثم آمر اللواء الثاني التابع للفرقة الثانية في الحرس الجمهوري إبان حرب الخليج الثانية (1991). هرب من العراق أواخر عام 1995 وأسس حركة الضباط الأحرار. عاد إلى العراق عام 2003 وشارك في بعض الفعاليات السياسية لكنه لم يتمكن من الحصول على دور سياسي كبير.

**نجيب اليعقوبي (1912-1980)**

نائب سابق. ولد نجيب عبد المجيد اليعقوبي عام 1912، ودرس في كلية الطب ببغداد وتخرج فيها عام 1937، وعمل طبيبا في المستشفى التعليمي، ثم أستاذاً في كلية الطب (1948). انتخب نائباً عن كركوك في نيسان/ ابريل 1958 حتى حل المجلس بعد انقلاب تموز/ يوليو 1958. عاد إلى التدريس في الكلية، وتولى إدارة المستشفى الجمهوري أيضا. توفي في بغداد في آذار/ مارس 1980.

**نديم الباجه جي**





وزير سابق. في ظل الحكم الملكي شغل مناصب مختلفة منها مدير عام شؤون النفط، ومدير عام للاقتصاد، ووزير للاقتصاد، ووزير للإعمار، والمالية. اعتقل بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 وأطلق سراحه بكفالة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1958. فاعتزل العمل السياسي

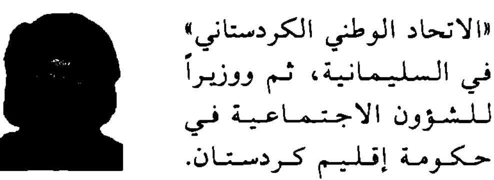
**نديم عيسى خلف الجابري**

الأمين العام الأسبق لـ«حزب الفضيلة الإسلامي». درس العلوم السياسية وعمل أستاذا في جامعة بغداد. كما انه من الصدريين

اليعقوبيين (نسبة إلى الشيخ محمد اليعقوبي). ومن المؤمنين بنظرية ولاية الفقيه. وطبقاً لرؤيته لنظام الحكم المناسب في العراق فانه يرى أن نظام ولاية الفقيه بعد إجراء بعض التعديلات عليه هو المناسب للعراق لأنه: (1) مستنبط من الأدلة الشرعية التي يؤمن بها الأغلبية الشعبية في العراق. (2) سوف يعدل من التركيبة الطائفية المجحفة بالقدر الذي يستجيب فيه للأغلبية دون أن تهدر حقوق الأقلية. (3) سوف يرتقي بالحكومة العراقية. (4) يحقق الموازنة ما بين الحريات العامة والسلطة المركزية القوية. كما يرى أن هناك شخصية عراقية مؤهلة لإنجاح تجربة ولاية الفقيه في العراق هي شخصية آية الله محمد اليعقوبي، إذ من الممكن أن تكون الولاية السياسية له والولاية الدينية للمراجع الكبار على غرار التجربة الإيرانية بعد رحيل الإمام الخميني عام 1989. ومن الناحية العملية يرى الجابري أولوية اعتماد السياسة العملية التي تحكمها مسوغات المصلحة العامة، طارحاً الخيار البرلماني[1]. وفي 4 كانون الثاني/ يناير 2006 رشحه حزب الفضيلة الإسلامي لمنصب رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة. أقيل لاحقاً من منصبه أميناً عاماً للحزب، وعين مستشاراً سياسياً للحزب ليخلفه في الأمانة العامة السيد عبد الرحيم الحصيني. ترك حزب الفضيلة ولما أجريت انتخابات مجلس النواب عام 2010 انضم إلى «تحالف وحدة العراق» الذي شكله وزير الداخلية جواد البولاني، لكنه لم يحصل على مقعد في المجلس.

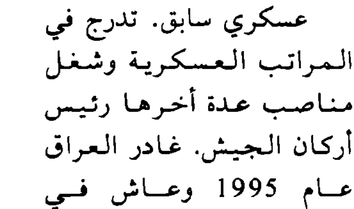
## نرمين عثمان

سياسية كردية وهي ابنة السياسي الكردي محمود عثمان. عينت وزير للتربية في حكومة



«الاتحاد الوطني الكردستاني» في السليمانية، ثم ووزيراً للشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان. أصبحت في حزيران/ يونيو 2004 وزير دولة لشؤون المرأة في حكومة أياد علاوي. فضلاً عن منصب وزير الصحة وكالة. اختيرت وزيراً للبيئة في حكومة إبراهيم الجعفري عام 2005[2].

## نزار الخزرجي





عسكري سابق. تدرج في المراتب العسكرية وشغل مناصب عدة أخرها رئيس أركان الجيش. غادر العراق عام 1995 وعاش في الدانمارك. يتهمه منتقدوه بأنه كان احد القادة العسكريين الذين استخدموا الأسلحة الكيمياوية ضد الأكراد والإيرانيين في الثمانينيات. وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 اعتقلته الشرطة الدانماركية ووجهت إليه تهمة ارتكاب جرائم حرب وانتهاك معاهدات جنيف وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وتحدثت بعض مصادر المعارضة العراقية عن اتصالات قام بها الخزرجي مع ضباط في بغداد، للانقلاب على صدام حسين ابان غزو العراق في آذار/ مارس 2003. وحسب معلومات المعارضة، فان الاستخبارات العراقية كانت على علم بتفاصيل المحاولة وقامت باستدراج الخزرجي ورفاقه المدعومين بوحدة من القوات الخاصة الأمريكية، وفي الرطبة غربي العراق، تم الإيقاع بالقوة المشتركة إذ نجا الخزرجي وفر بمساعدة من العشائر، وتلك

---

(1) ينظر: نديم عيسى خلف، نظام الحكم المناسب في العراق.

(2) (www.iraqigovernment.org).

المحاولة من أسرار الحرب التي لم يكشف النقاب عنها بوضوح كما أن الخزرجي الذي اختفى من الدنمارك إذ كان قيد التحقيق في جرائم الحرب ضد الأكراد، ولم يظهر في العراق علناً لا أثناء الحرب ولا بعدها[1].

**نزيهة الدليمي (1924-2007)**



أول امرأة عراقية تتسنم منصباً وزارياً عام 1959، وعضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي»، واسمها الحركي (خولة). من مواليد عام 1924 لأسرة هاجرت من الأنبار. في عام 1948 تخرجت في الكلية الطبية العراقية، مارست مهنة الطب النسائي. وكانت قوات الأمن في العهد الملكي تعتقد بأنها عضو في الحزب الشيوعي منذ عام 1950. لكنها كانت عضوا قبل ذلك فقد ادخلها بهاء الدين نوري (سكرتير اللجنة المركزية) ضمن اللجنة النسائية للحزب عام 1949. كما ورد اسمها ضمن اعترافات مالك سيف كعضو في الحزب.

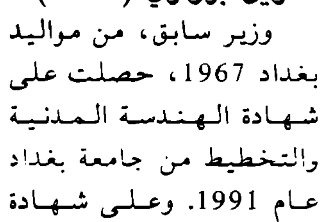
وفي عام 1952 زارت أوروبا وأجرت اتصالات مع الشيوعيين و«أنصار السلام» هناك، واشتركت في «مؤتمر الشبيبة العالمي» في بوخارست عام 1954، و«مؤتمر السلام العالمي» في ستوكهولم 1956. أسست وترأست «رابطة الدفاع عن حقوق المرأة»، وترأست «المجلس الوطني للمرأة» في منظمة «أنصار السلام». وكانت من الموقعين على ميثاق «جبهة الاتحاد الوطني» في 28 حزيران/ يونيو 1958. في 4 أيار/مايو 1959 قرر عبد الكريم قاسم إسناد وزارة البلديات لها في الحكومة التي شكلها، فأصبحت بذلك المرأة الأولى التي تعين بمنصب وزاري في العراق والأقطار العربية!. فاعتبر الشيوعيون تعيينها انتصارا للحزب الشيوعي فراحوا يتظاهرون في الشوارع ابتهاجاً.

في عام 1960 عارضت «قانون الأحوال الشخصية» الذي عرضه عبد الكريم قاسم على مجلس وزرائه والذي يساوي بين الرجل والمرأة في الميراث خلافاً للشريعة الإسلامية[2].

بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم، استمرت بالعمل في صفوف الحزب الشيوعي واحتلت مواقع قيادية حتى عام 1984. ومن أهم هذه المواقع اختيارها عضو احتياط في اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الوطني المنعقد في شمال العراق في آب/أغسطس 1970. ثم رقيت عضواً في اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الوطني الثالث المنعقد في بغداد عام 1976. لكنها فقدت عضوية اللجنة المركزية اثر انتخابات المؤتمر الوطني الرابع للحزب في أربيل: تموز/يوليو 1984. توفيت في برلين في تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

**نسرين برواري (1967-)**





وزير سابق، من مواليد بغداد 1967، حصلت على شهادة الهندسة المدنية والتخطيط من جامعة بغداد عام 1991. وعلى شهادة الماجستير في الإدارة والسياسة العامة من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة عام 1999. عملت في مكتب الأمم المتحدة في كردستان كرئيس لمكتب المستوطنات البشرية في محافظة دهوك، كما عملت مع مكتب التنسيق التابع للأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية.

---

(1) هشام عليوان، نهاية اللعبة: سيناريوهات السقوط واحتمالات المقاومة، ص148.

(2) نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص11-12.

أصبحت وزير التطوير والاعمار لمنطقة كردستان عام 1999، وفي عام 2003 أصبحت وزيراً للبلديات والأشغال العامة في الحكومة التي شكلها «مجلس الحكم الانتقالي»، واحتفظت بالمنصب في حكومتي أياد علاوي (2004)، وإبراهيم الجعفري (2005).

**نشأت إبراهيم (1864–1934)**

نائب سابق. ولد في ماردين عام 1864، ووظف في دائرة البريد والبرق في الموصل عام 1883. ثم تنقل بين أكثر من دائرة في العراق، ثم عين مديراً للبريد والبرق في ولاية وان العثمانية (1910–1914)، واستمر يعمل في ولايات تركية مختلفة حتى عام 1918. ثم عاد للخدمة في العراق فعين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 مديراً للبريد في بغداد.

انتخب نائباً عن كركوك في مجلس النواب (1925–1928)، وانتخب نائباً ثانياً لرئيس المجلس (9 كانون الأول/ ديسمبر 1925–1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926). وتوفي عام 1934.

**نصرت الفارسي (1894–1979)**



وزير سابق، هو نصرت بن رفعت بن علي باقر بن محمد برتو ينتمي إلى عائلة قفقاسية الأصل جاءت إلى العراق مع حملة الوالي العثماني داود باشا عام 1817، وكان جده كاتباً للوالي ومسؤولاً عن المراسلات الفارسية. ولد نصرت في بغداد عام 1894 ودخل المدرسة الابتدائية والإعدادية فيها، ثم دخل كلية الحقوق في بغداد عام 1910 وتخرج فيها بعد أربع سنوات. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى التحق بالجيش العثماني لكنه وقع أسيراً في أيدي القوات البريطانية في فلسطين. واعتقل مدة في مصر. ولما أطلق سراحه عاد إلى العراق وأقام في بعقوبة. عين وزيراً للمالية في وزارة ناجي شوكت التي افتتحت عهد استقلال العراق (1932–1933). واحتفظ بالمنصب نفسه في وزارة جميل المدفعي الأولى (1933–1934). وما بين عامي 1937–1938 مثل العراق في عصبة الأمم. ثم عين وزيراً للاقتصاد ووكيلاً للشؤون الاجتماعية في وزارة جميل المدفعي الخامسة (1941)، وفي 23 حزيران/ يونيو 1943 عين وزيراً للخارجية في وزارة نوري السعيد السابعة (1942–1943) بعد استقالة وزيرها كما أن الفارسي استقال في 27 أيلول/ سبتمبر 1943، ثم عين وزيرا بلا وزارة في وزارة محمد الصدر (1948) ثم عين وزيراً للداخلية بعد استقالة جميل المدفعي من المنصب، ثم اسند إليه منصب وزير الخارجية بعد وفاة الوزير حمدي الباجه جي. أصبح عضواً في مجلس الأعيان، وتولى منصب نائب رئيس المجلس. توفي عام 1979.

**نصير الجادرجي (1933–)**



عضو سابق في «مجلس الحكم العراقي»، و«المؤتمر الوطني العراقي المؤقت». من مواليد بغداد 1933 من عائلة سياسية معروفة فأبوه كامل الجادرجي السياسي العراقي المعروف. درس المحاماة في القاهرة وبغداد وعمل في التجارة. أصبح في عام 2003 عضواً في مجلس الحكم الانتقالي. أعاد تأسيس «الحزب الوطني الديمقراطي» وترأسه في 27 شباط/فبراير 2004. ثم أصبح عضواً في المجلس الوطني المؤقت .لم يفلح في الحصول على مقعد في الجمعية الوطنية وفي مجلس النواب في انتخابات عام 2005. انضم إلى الائتلاف

العراقي الموحد لخوض انتخابات مجلس النواب عام 2010.

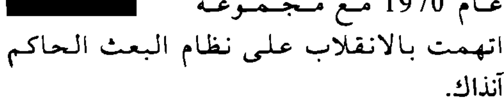
**نصير العاني (1953-)**



عضو المجلس الوطني (2004)، وعضو المكتب السياسي في «الحزب الإسلامي العراقي»، ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية. ولد في الانبار عام 1953، وأتم دراسته الأولية والثانوية في بغداد، ثم التحق بكلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية وتخرج فيها عام 1976. ثم عمل موظفاً بوزارة التربية.

انخرط في العمل السياسي بعد عام 2003، وانتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب الإسلامي العراقي، ثم انتخب نائباً لرئيس «المجلس الوطني العراقي المؤقت» في 1 أيلول/ سبتمبر 2004. ساهم في اختيار أعضاء اللجنة التي كلفت بصياغة الدستور العراقي، كما اختير عضواً في «الهيئة العليا للحوار والمصالحة»، واللجنة المكلفة بإعادة منتسبي الجيش العراقي والكيانات المنحلة. اختاره مجلس النواب بالإجماع ليشغل منصب رئيس ديوان الرئاسة عام 2007.

**نظام الدين عارف (ت 1970)**



من القوميين التركمان. ولد في كركوك، وتعلم فيها. عين وكيل وزارة الزراعة الغابات عام 1969. واعدم عام 1970 مع مجموعة اتهمت بالانقلاب على نظام البعث الحاكم آنذاك.

**نظام داخلي**

عبارة عن مجموعة المبادئ والقواعد الداخلية والنصوص التنظيمية التي تحكم العلاقات الداخلية في الحزب أو المنظمة السياسية .فتحدد شروط العضوية وواجبات الأعضاء وحقوقهم، وكيفية اختيار قيادات الحزب وكوادره. لذا يعد المرجع الفصل في حل الخلافات التي تنشأ عن القضايا ذات الطابع التنظيمي. ويرتكز النظام الداخلي في الأحزاب السياسية عادة على النظرية التنظيمية التي يعتمدها الحزب والتي غالبا ما تكون مرتبطة بمنطلقاته الفكرية ونظريته السياسية، ونظرته إلى العضو الحزبي ودوره في داخل الحزب وخارجه.

**نعيم حداد (1933-)**

عضو القيادة القطرية لـ «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ووزير سابق. ولد في الناصرية عام 1933 وانضم في الخمسينات إلى صفوف حزب البعث. انتخب عضوا في القيادة القطرية وعضواً في مجلس قيادة الثورة في تموز/ يوليو 1968. عين وزيراً للشباب (1974)، ثم وزير دولة (1977)، وعضواً في القيادة القومية (1977)، ونائباً لرئيس الوزراء (1979). ترأس محكمة الثورة التي حاكمت المتهمين في المؤامرة السورية واصدر قرارات بإعدام 22 منهم بينهم 5 من زملائه في القيادة القطرية. وفي انتخابات المجلس الوطني (البرلمان) التي أجريت في 20 حزيران/ يونيو 1980 ترشح وحصل على مقعد له، ثم اختير رئيساً لأول برلمان منذ الإطاحة بالملكية. أعفي من جميع مناصبه في حزيران/ يونيو 1986.

**نعيم صالح شماس (1917-1956)**

نائب سابق. ولد في بغداد عام 1917 لأسرة تجارية يهودية معروفة، ودرس في مدارسها، ومارس التجارة والأعمال. انتخب نائباً عن بغداد (حزيران/ يونيو 1948-تشرين

الأول/ أكتوبر 1952). توفي في بغداد في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1956[1].

### نعيم روبين مصري (1905–1976)

نائب سابق. ولد في بغداد عام 1905 لأسرة تجارية يهودية معروفة، ودرس في مدارسها. زاول التجارة والصيرفة، وانتخب نائباً عن بغداد في مجلس النواب (حزيران/ يونيو 1948–تشرين الأول/ أكتوبر 1952). اختير نائباً لرئيس اللجنة الإدارية لليهود العراقيين (1963)، فرئيساً لها (164–1966). غادر العراق أواخر عام 1966، وأقام في كندا[2].

### نعيم زلخة (1879–1929)

نائب سابق. ولد نعيم يهودا بن منشي بن صموئيل زلخة في بغداد عام 1879، لعائلة يهودية معروفة. ودرس في مدرسة اللاليانس والمدرسة الإعدادية الملكية. ثم ذهب إلى اسطنبول عام 1899 مع زميله داود سمرة فالتحق بمدرسة الحقوق وحصل على إجازتها عام 1905. عاد إلى بغداد فزاول مهنة المحاماة، ثم عين عضواً بمحكمة استئناف الموصل في تموز/يوليو 1909، فمدعياً عاماً في ولاية البصرة (تشرين الأول/ أكتوبر 1909)، فعضوا في محكمة استئناف بيروت (آذار/ مارس 1911). وأصبح نائب رئيس هذه المحكمة وظل فيها حتى عام 1920. ولما عاد إلى بغداد عين نائب رئيس محكمة بداءة البصرة (2 آذار/ مارس 1920)، فرئيس المحاكم المدنية للواء ديالى (1 أيلول/ سبتمبر 1922) حتى انتخب نائباً عن بغداد في مجلس النواب (تموز/ يوليو 1925). وجدد انتخابه في أيار/ مايو 1928 حتى وفاته في بغداد في 16 شباط/ فبراير 1929[3]. كانت تربطه علاقة وثيقة بنوري السعيد، ويرى البعض أنه كان يمول نوري السعيد والعائلة المالكة[4].

### نفط العراق

اكتشف العراقيون النفط قبل غيرهم، فقد كانت شعلة النار في كركوك، وبقع النفط في بعض مناطقه مستغلة من قبل السكان المحليين منذ القدم للوقود واستخراج القير. وإبان العهد العثماني بدأ الجيش عام 1639 باستخراج النفط بوسائل بدائية لاستخدامه في أغراض خاصة. وفيما بعد منح امتياز بيع النفط بعد استخراجه بأدوات بدائية لعائلة النفطجي.

يعد انتاج النفط بكميات تجارية أهم حدث طرأ على الاقتصاد والمجتمع في العراق في العقد الثاني من القرن العشرين. وقد تأخر الاستثمار والتطوير في قطاع النفط العراقي بسبب الأوضاع التي كانت سائدة في سوق النفط الدولية وتوافر الشركات الاحتكارية على مصادر أخرى في الولايات المتحدة وإيران.

وكانت شركات النفط الأجنبية قد حصلت على امتياز من الحكومة العراقية والمتضمنة حقوق البحث والتنقيب ونقل النفط أو الغاز الطبيعي وبيعها وكانت هناك عدة شركات هي:

أ – شركة البترول التركية (في تموز/ يوليو 1928، غيرت الشركة أسمها إلى شركة نفط العراق المحدودة) والتي حصلت على موافقة الحكومة العراقية على حق البحث والتنقيب في آذار/مارس 1925 ولمدة (75) سنة، تدفع 4

---

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص178.
(2) المصدر السابق نفسه، ص178.
(3) المصدر السابق نفسه، ص83.
(4) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 3، ص490.

شلنات ذهبية عن كل طن من النفط ولمدة 20 سنة وبعد ذلك تقدر الحصة على أساس القيمة السائدة في أسواق النفط، دشنت الشركة حملة حفر الآبار وكانت مكافأة هذا التدشين مبكرة عندما انفجر النفط بوفرة استثنائية في بابا كركر قرب كركوك في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1927. رغم ذلك، لم تبدأ عمليات الإنتاج إلا بعد مرور سنوات طويلة، إلى حين الاتفاق ثم الانتهاء من مد أول خطوط النفط غرباً باتجاه سوريا ولبنان اللتين كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي. ولم يبدأ تصدير النفط العراقي إلا في أواخر عام 1934.

ب - شركة نفط خانقين المحدودة وهي فرع من شركة دارسي (شركة النفط الانكليزية).

ج - شركة نفط البصرة والتي تأسست عام 1938.

د - شركة نفط الموصل والتي تأسست عام 1949.

واستناداً إلى هذه الامتيازات تسلمت الحكومة العراقية مبالغ ثابتة لكل وحدة إنتاج والتي لم تتجاوز من الناحية العملية نسبة 5% من عائدات النفط حتى ثورة الأسعار عام 1952، ففي هذا العام تم الاتفاق على مناصفة الأرباح مع تسلم ما يزيد عن 12,5% من الإنتاج الصافي والتي يمكن أن تبيعها الحكومة العراقية بأي سعر تشاء.

وقد غطت الامتيازات كافة الأراضي العراقية، وأصبح النفط العراقي حكراً لشركة نفط العراق (IPC) بموجب اتفاقية الامتياز الممنوحة لها تحت الضغط البريطاني وتقاسمت حصص تلك الشركة شركات غربية هي شركة البترول البريطانية - الفارسية (التي سميت لاحقا برتش بتروليوم BP)، وشركة شِل الملكية الهولندية، ومجموعة أمريكية (نيوجرسي ستاندارد أويل وسكوني- فاكوم، التي سميت لاحقا موبيل)، والشركة الفرنسية للبترول (CFP)؛ لكل منها 23,75 %، مع نسبة 5% إلى كالوست كولبنكيان. جاءت المشاركة الأمريكية والفرنسية على خلفية ضغط الحكومتين على بريطانيا لمنحهما حصة من نفط العراق، فما أن منحت لندن باريس حصة للشركة الفرنسية للبترول على خلفية مطالبتها بضم ولاية الموصل لمنطقة انتدابها على سوريا، شن الإعلام الأمريكي حملة على استفراد الدولتين بثروة العراق، وادعت أن الوعد الذي قطعته الحكومة العثمانية للوفد الأمريكي الذي كان يرأسه الأدميرال تشستر عام 1912 بحصة من النفط هو بقوة الوعد العثماني لبريطانيا. ونجح الضغط الأمريكي في دخول شركات أمريكية في كونسرتيوم شركة شل الهولندية وخمس شركات أميركية أخرى. لذا خضع إنتاج النفط في العراق حاله في ذلك حال باقي دول الشرق الأوسط لسيطرة الشركات الاحتكارية البترولية العالمية. وفي عام 1948 تمكن المساهمون في شركات النفط الثلاث من وضع آلية معقدة لتوجيه شركة نفط العراق، قامت على ضرورة تقدير المساهم احتياجاته من البترول لمدة خمس سنوات، ويتم تجهيز هذا البترول بمنافذ تسليم المساهم على البحر الأبيض المتوسط أو الخليج بسعر التكلفة، نظراً لان شركة نفط العراق نُظِمَت على أسس لا تستهدف الربحية. على أن تشمل تلك التجهيزات فقط طلبات المساهم المعادلة لحصته برأس المال. وأما الطلبات الفائضة والتي تتجاوز حصتهم، فإنها تغطى من حصص الشركاء غير المستنفذة أو غير المطلوبة من النفط العراقي، على أن يتم تسعيرها بموجب الفرق بين كلفة الإنتاج والسعر المعلن للنفط في منفذ التسليم.

في إطار نظام الامتياز تمتعت الشركات الأجنبية بحقوق تحديد مستويات الإنتاج والأسعار، وباتت الحكومة العراقية مجرد مستلم غير فاعل للإيرادات النفطية. بل إن نظام التسعير

الشاذ الذي اعتمدته تلك الشركات كان يفرض على المستهلك العراقي دفع أسعار مرتفعة للمنتجات النفطية يستند تسعيرها إلى أسعار النفط المعلنة في خليج المكسيك. وقد تصاعدت مطالب الحكومة العراقية بزيادة حصتها من النفط المصدر، وتحت وطأة الضغوط والظروف التي أفرزتها السوق العالمية للنفط دخلت شركات النفط والحكومة العراقية في مفاوضات تمخض عنها النجاح في إبرام اتفاقية عام 1952 التي شكلت تطوراً هاماً في صناعة النفط في البلد، وهيأت المجال لإحداث تحولات أساسية في مسار الاقتصاد العراقي والصناعة النفطية. فقد زادت بموجبها حصة الحكومة في الوحدة المنتجة المصدرة من النفط من (22) سنت أمريكي عام 1950 إلى (84) سنت خلال السنوات (1952-1958). كما دفعت الحكومة شركة نفط العراق إلى رفع الإنتاج وبالتالي زيادة إيرادات الحكومة المتأتية من النفط لترتفع من 19 مليون دولار عام 1950 إلى 144 مليون دولار عام 1953 ثم إلى 244 مليون دولار عام 1958.

غير إن الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح قد أدى إلى إحداث جملة من التطورات المهمة على صعيد العلاقة بين الشركات النفطية والحكومة، ذلك أن ربط عوائد الحكومة في العراق بأرباح تلك الشركات جعل للأولى مصلحة مباشرة في التدخل للإشراف على نشاطات الشركات، وبذر بذور التناقض والشقاق بين مصالح الطرفين.

واستمرت الحكومات المتعاقبة تتحين الفرصة للسيطرة على النفط، إنتاجا وتصديرا، وقد بدأ ذلك عام 1960 عندما أممت حكومة عبد الكريم قاسم الأراضي غير المستغلة من لدن الشركات الأجنبية، تبعها قرارات التأميم التي اتخذتها الجمهورية الثانية التي تزعمها الأخوين عارف، وعرفت بميولها الاشتراكية. ثم جاء قرار التأميم في عام 1972 ليتوج هذه المسيرة.

إن امتلاك الحكومة للموارد النفطية، جعلها تتجه بعيداً عن الشعب، واستغنت الدولة عن المجتمع، وصاغت عقداً اجتماعياً جديداً، تقوم بموجبه بتوزيع عائدات النفط على الجمهور سلعاً وخدمات مدعومة، ومنافع اجتماعية. وقد أدى ذلك إلى نتائج خطيرة، طالما أن الحكومة لم تعد موضع سؤال من أحد، والممسكة بمفاتيح السلطة السياسية والاقتصادية، فأصبحت أكبر مشتر للسلع والخدمات في الاقتصاد، ولم يعد للقطاع الخاص مساحة كافية للعمل خارج هذه العلاقة.

واجه قطاع النفط أزمات حقيقية منذ عام 1980 نتيجة لظروف الحروب والعقوبات واستهداف منشآته، فتراجع العراق بشكل حاد، لكن الحاجة إلى موارد النفط لتمويل آلة الحرب فرضت إعادة إعمار هذا القطاع إلا أن قدرته الإنتاجية لم تصل في أي من السنوات اللاحقة إلى ما وصلته عام 1979. وبعد عام 2003 عاد موضوع النفط بقوة في المشهد السياسي في ظل التفسير النفطي لدوافع الغزو الأمريكي للعراق، وزيادة اعتماد الدولة والمجتمع على عوائده.

### نقابة اتحاد العمال في العراق

يظر: محمد صالح القراز

### نقرة السلمان



قلعة صحراوية يعود تاريخها إلى أيام الحكم العثماني، ثم أعاد الانكليز تأهيلها مجدداً لتكون مركز حدودي وواحدة من أهم قلاع الدفاع عن المناطق المدنية بوجه غزوات

العشائر البدوية. وفي عام 1928 استخدمها غلوب باشا بعد توسعتها كمعسكر حراسة ومراقبة لقواته جنوب غرب العراق. ثم أعيد تأهيلها في عام 1949 لتصبح سجناً لأصحاب الأحكام الثقيلة من السياسيين، وقد ظل كذلك حتى عام 1956 عندما قررت وزارة الداخلية إلغاءه. أعيد فتحه سجناً مرة أخرى بعد انقلاب شباط/فبراير 1963 وسجن فيه المئات من الشيوعيين ومعارضي النظام انذاك، واستمر كذلك حتى 17 تموز/ يوليو 1968 إذ تم إطلاق سراح من فيه وأغلق، ليستخدم بعد ذلك كثكنة عسكرية وأمنية. كما استخدم في الثمانينات كمعتقل للأكراد المبعدين من كردستان.

**النقشبندية**

إحدى الطرق الصوفية التي تنتشر في كردستان الكبرى التي تتوزع بين دول العراق وتركيا وإيران وسوريا، كما أن لها أتباع ومريدين في بعض البلدان مثل الهند وبعض جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت تتبع الاتحاد السوفييتي السابق. ويوجد لها بعض الأتباع في العراق. ويدعي أتباع هذه الطريقة أن مبادئها وأسسها تعود إلى التعاليم التي وضعها كل من: الصحابي سلمان الفارسي (ت 656)، وأبو يزيد طيفور البسطامي (804 877)، وعبد الخالق الغجدواني، ومحمد بهاء الدين المعروف بشاه نقشبند (1317-1388)، ومن الأخير يعتقد أنها حصلت على اسمها.

ويرى النقشبنديون «أن طريقتهم أقرب الطرق وأسهلها على المريد للوصول إلى درجات التوحيد، وهي طريقة الصحابة على أصلها لم تزد ولم تنقص، فهي تدعو إلى العبودية التامة ظاهراً وباطناً مع الالتزام التام بآداب السنة النبوية»[1].

ومن ابرز شيوخ النقشبندية في العراق:

- عبد الكريم البرزنجي (ت 1798)
- خالد بن حسين الشهرزوري الشهير بذي الجناحين (1779-1826)[2].
- محمد البغدادي (ت 1814)
- داود بن سليمان البغدادي النقشبندي (1816-1882)
- إبراهيم ابن صبغة الله الحيدري (1821-1882)
- أحمد بن محمد معروف بن أحمد الحسيني الشهير بكاكة النقشبندي (ت 1888)[3].

**النهضة الإسلامية (جمعية)**

تعود أولى التجارب السياسية الحزبية في النجف الأشرف إلى أواخر عام 1917 عندما أسست جمعية النهضة الإسلامية والتي توافرت على قيادة وجناحين سياسي وعسكري وساهمت في إشعال وقيادة ثورة النجف في 19 آذار/ مارس 1918. كانت الجمعية حزبا سياسياً إسلامياً وضعه عدد من علماء ومجتهدي النجف منهم: محمد علي بحر العلوم (رئيساً)، ومحمد جواد الجزائري (نائباً للرئيس)، «وهما اللذان رسما منهاج الجمعية وحددا خطوطها الفكرية والسياسية على أساس العقيدة الإسلامية»[4]

(1) محمد أحمد درنيقة، الطريقة النقشبندية وأعلامها، ص22.
(2) ولد بقرية قرة داغ في السليمانية حوالي عام 1779، ونشأ في قريته إذ قرأ القران وتعلم الصرف والنحو والفقه على المذهب الشافعي، توفي في دمشق عام 1826.
(3) ولد وتوفي في كركوك.
(4) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص36.

ومحمد علي الدمشقي (كاتماً للسر)، ومن الشخصيات النجفية: عباس أسد الخليلي (سكرتير عام الجمعية)، علي عباس الرماحي، والشقيقين تومان وعبد الرزاق عدوة، وكاظم صبي، وسعد صالح، والإخوة أحمد ومحسن وكريم الحاج راضي. وبعض رؤساء العشائر: كمرزوق العواد، ورايح العطية، ووادي العلي، وسلمان الفاضل الحاتمي. اتخذت الجمعية من تحرير العراق هدفا مرحليا لها، لذلك تركز نشاطها السياسي وتحرك أفرادها على تهيئة الأجواء وتقبل فكرة الثورة ضد الإنجليز.

لقد جاء منهاج الجمعية دقيقاً ومستوعباً للكثير من المجالات والآفاق السياسية، سواء على مستويات التنظيم وأساليب العمل، أو على مستوى سعة الأهداف التي حددتها وألزمت نفسها بالسعي لتحقيقها. فقد أكدت المادة الأولى على الوحدة بين المسلمين إذ نصت «أجمع رأي علماء الإسلام وقادتهم الأفاضل الأعلام على لزوم تفهيم الأمة الإسلامية ووجوب تحكيم ارتباط أفراد المسلمين ببعضهم البعض تحت عنوان «الجامعة الإسلامية» للتكاتف والتعاضد والاعتصام بحبل الله ليكون الإسلام كتلة واحدة على من سواهم»؛ وأكدت المادة الثانية على ضرورة العمل من أجل تحكيم المفاهيم الإسلامية في المجتمع وتطبيق الشريعة الإسلامية في حين تبنت الجمعية في المادة الثالثة تأييد الاستقلال المطلق للحكومات الإسلامية بوجه عام والعراق بوجه خاص. ونظمت المواد 11 و 12 و13 النظم الإدارية والحزبية في الهيئات الفرعية[1].

باشرت جمعية النهضة منذ البداية بطبع وتوزيع المنشورات التي تندد بالاحتلال وسياساته. وأصدرت نشرة دورية كانت توزعها في الأوساط الجماهيرية وتلصقها على الجدران وأبواب الصحن الحيدري الشريف، وامتدت إلى الأشخاص الذين يمكن الاستفادة منهم في العمل الجهادي المسلح[2].

واعتمد تشكيل الجمعية على جناحين: الأول سياسي فكري إعلامي ينهض به العلماء والمثقفون والشعراء، أما الجناح الثاني فعسكري يعتمد الكفاح المسلح. ولأجل أن تحقق أهدافها نشرت دعوتها بين القبائل المحيطة بالنجف وبين حملة السلاح من أهل المدينة. وقد قررت الجمعية اغتيال حاكم النجف البريطاني الكابتن مارشال كذريعة للقيام بثورة يمتد لهيبها إلى جهات مختلفة، وهكذا فقد قصد نفر من المسلحين برئاسة الحاج نجم البقال سراي الحكومة في فجر 19 آذار/ مارس 1918 وقتلوا الحاكم وطبيبه، وانتظر رجال الجمعية أن تستجيب القبائل لهذه الدعوة العملية، إلا إن الإنكليز كانوا قد اتخذوا التدابير الوقائية لمعالجة الموقف فوصلت قواتهم في الوقت المناسب، وحاصرت المدينة قوة قوامها ثمانية آلاف مقاتل، وقطعت الماء والمؤونة عنها، وصارت تقاتل قتالاً مريراً حتى إذا ملَّ أهلها القتال تمكنت القوات البريطانية من دخول المدينة بعد حصارها حصاراً قاسياً زهاء (45) يوماً. وقد قامت القوات البريطانية في 30 أيار/ مايو 1918 بشنق (11) رجلاً من المتهمين باغتيال الكابتن مارشال ونفي (90) آخرون إلى الهند. وفرضت غرامة على المدينة قدرها (50) ألف روبية و(1000) بندقية، في حين خسر البريطانيون 700 قتيل[3].

---

(1) المصدر السابق، ص37-39.

(2) المصدر السابق، ص37.

(3) ينظر: حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ص39-41؛ حسن علوي، الشيعة والدولة القومية =

**النهضة الإسلامية (حركة)**

في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 توحد جناحا الإخوان المسلمين في كردستان بقيادة صديق عبد العزيز وصلاح الدين محمد وعقدا اتفاق عمل مشترك. وساهما في انتفاضة آذار/ مارس 1991 في كردستان. إلا انه سرعان ما دب الخلاف بينهما حول قيادة العمل داخل كردستان فانسحب صديق وأسس حركة النهضة الإسلامية تحت شعار «سلفية المنهج وعصرية المواجهة» ونشطت كوادرها في المنطقة وفتحت مقرات مستقلة لها في العديد من مدن وقرى كردستان حتى اندمجت مع «الحركة الإسلامية في كردستان العراق» في 20 آب/ أغسطس 1994 والإعلان عن تأسيس «حركة الوحدة الإسلامية» تحت قيادة الشيخ علي عبد العزيز كمرشد عام لها والشيخ صديق عبد العزيز نائبا للمرشد. أصدرت النهضة جريدة أسبوعية باسم «رائه رين» أي النهضة ومجلات «الرائد» و«رسالة الأخوات» و«الصحوة». كما أصدرت في عام 1997 جريدة أسبوعية باللغة الكردية حملت اسم «ريكاى يه كبوون» أي طريق الاتحاد[1].

**النهضة العراقية (حزب)**

تأسس في آب/ أغسطس 1922 في الكاظمية بوصفه حزباً إسلامياً، وأمينه العام محمد أمين الجرجفجي، وعضوية كل من: أحمد الظاهر، عبد الرسول كبة، مهدي الجرجفجي، أسد الله الحسيني، واصف وقائي، محمد حسن كبة، مهدي البير، عبد الرزاق الازري، وعبد الجليل عوني.

تقول المادة الأولى من منهاج الحزب إن «مقاصد الحزب: توحيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة عربية دستورية ملكية دستورية ديمقراطية والذب عن كيان الأمة العراقية وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين تضمهم حدود العراق الطبيعية»[2].

ويهدف الحزب إلى «توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة عربية ملكية دستورية ديمقراطية، والذود عن كيان الأمة العراقية، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية، واتخاذ التدابير لتعميم معارف العراق، وتوسيع نطاق تجارته وزراعته وإنماء ثروته، وكل ما يصلح مادياً وأدبياً، وتحسين الصلات بين الأمة العراقية وبين الأمم والحكومات الأجنبية في ما يعود نفعه على العراق ولا يمس بشرف استقلاله التام»[3].

توقف نشاط الحزب عقب أحداث آب/ أغسطس عام 1922 عندما أمر المندوب السامي البريطاني بإغلاقه، إلا أنه عاود النشاط في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924، إذ طلبت الهيئة الإدارية للحزب من وزارة الداخلية في عهد وزارة ياسين الهاشمي، تسليمها الأوراق والأختام والدفاتر الخاصة بالحزب والتي صودرت بعد الأحداث، كما فتح الحزب فروعا

= في العراق، ص94-96؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص45-47؛ ومبض جمال عمر نظمي، [وآخرون]، التطور السياسي المعاصر في العراق، ص96-97؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 5، ص214؛ عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ص23-25، عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق (1921-1933)، ص24-25.

(1) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها، ص381.

(2) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، ص431.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب العراقية، ص51.

في البصرة والسماوة وكربلاء والنجف والموصل والحلة والهندية. وتشكلت هيئته الإدارية الجديدة من: أمين الجرجفجي، وعضوية كل من: أحمد الظاهر، عبد الرسول كبة، مهدي الجرجفجي، محمد حسن آل جوهر، حسين علاوي، مهدي البير، مجيد آل مكية، عبد الرسول كبة، جعفر باقر، خليل محمد علي. واشترك في انتخابات عام 1924، إلا انه نشل نتيجة المداخلات التي رافقتها، وكان ذلك الفشل مبعثاً لخموله وانسحاب بعض أعضائه. وقد نشط الحزب ثانية بعد انتخابات عام 1927 وأجرى انتخابات جديدة في 30 تموز/ يوليو 1927 فاز بها كل من: أمين الجرجفجي، مهدي حيدر، عبد الهادي الجلبي، حسن السهيل، محمد عبد الحسين، عمر علوان، عبد المجيد علاوي، عبد العزيز ماجد، عبد الأمير الخراز، ويعقوب مراد الشيخ. وفي أواخر عام 1929 توقف نشاط الحزب وانتهى أمره[1]. أما صحافة الحزب فقد أصدر جريدته الرسمية ففي 10 أب/ أغسطس 1927 وتعرضت للتعطيل في أوائل أيلول/ سبتمبر 1929 فأصدر جريدة «صوت العراق» لصاحبها مزاحم الباجه جي لكنها عطلت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929[2].

## النهضة المدرسية (جمعية)

ينظر علي حيدر سليمان

## نهضة إنقاذ الجنوب

حركة إسلامية وطنية. تعد نفسها طبقا لنظامها الداخلي مكملة لنضال أطراف المعارضة وتعمل معا يداً بيد للخلاص من نظام الطاغية صدام حسين، فهي تعمل على ترشيد حركة المعارضة العراقية وتؤشر على نقاط الضعف فيها. وأمينها العام أبو أحمد رمضان وهو أستاذ جامعي بدأ دراسته العالية في دار العلوم في القاهرة ونال درجة الماجستير في الشريعة ثم الدكتوراه في علوم القرآن الكريم والحديث النبوي من جامعة طهران. وهو عضو في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومسؤول وحدة الإعلام فيه ومسؤول المركز الإعلامي للمجلس ومسؤول إذاعة «صوت الثورة الإسلامية في العراق». وقد أصدر المكتب الإعلامي لحركة نهضة إنقاذ الجنوب نشرة دورية باسم «النهضة»[3].

## النواة الماركسية الخالصة

ينظر: عصبة كادحي كردستان

## نور الدين محمود (1899-1981)



رئيس وزراء سابق. ولد نور الدين ابن المهندس العسكري البكباشي محمود بك في الموصل عام 1899، ودرس العلوم العسكرية في اسطنبول وتخرج فيها عام 1917. وظف بعد الحرب العالمية الأولى في دائرة برق بغداد، ثم انتمى إلى الجيش العراقي في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 فتدرج في مناصبه. وكان معلماً في مدرسة الخيالة وكلية الأركان، ثم أصبح في كانون الثاني/ ديسمبر 1936 ملحقاً عسكرياً في لندن برتبة مقدم. وشغل منصب آمر كلية الأركان ومدير الحركات في وزارة الدفاع

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص57-58؛ و كذلك: عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص92-94.

(2) فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، ص18-19.

(3) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص256-257.

برتبة عقيد (1939). ثم عين قائدا للفرقة الثانية (1941) ومعاوناً لرئيس أركان الجيش (1943) ورفع إلى رتبة لواء (1944) ثم فريق (1948). وفي عام 1948 قاد الجيش العراقي في حرب فلسطين، وتولى القيادة العامة للجيوش العربية في ساحتها. عين بعد ذلك قائداً للفرقة الأولى ثم شغل منصب رئيس أركان الجيش (1951).

تولى رئاسة الوزراء مرة واحدة (23 تشرين الثاني/نوفمبر 1952- 23 كانون الثاني/يناير 1953)، فكان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ووكيلاً للداخلية. تميز حكمه بالشدة وإعلان الأحكام العرفية كما عطل الحياة السياسية وتعد سنوات حكمه واحدة من الحقب الحرجة في الحياة السياسية العراقية إلى الحد الذي يشبهها فيه بعض الكتاب بأنها انقلاب عسكري بتدبير من القصر. ففي يوم تشكل الوزارة أعلنت الأحكام العرفية، الأمر الذي زاد من حدة التوتر وتصاعدت موجات الاحتجاج الشعبية، في وقت خولت الحكومة المتصرفين باستخدام العنف لقمع المظاهرات. مع ذلك فقد نجحت الوزارة بتعديل قانون الانتخابات وأجرت الانتخابات في موعدها. وفي مطلع عام 1953 عين عضوا بـ«مجلس الأعيان». توفي 23 آذار/ مارس 1981[1].

## نور الياسري (1850-1936)



من رجال الحركة الوطنية في عشرينات القرن الماضي. ولد حوالي عام 1850. حارب في الشعبية في صفوف الأتراك مع مجاهدي العشائر عام 1915، كان من أوائل الذين انضموا إلى دعوة الثورة العراقية الكبرى (1920)، وكان يحظى بمكانة مهيبة لدى عشائر الفرات الأوسط. وبعد فشل الثورة هدمت سلطات الاحتلال البريطاني داره في محلة البراق، فيما التجأ هو إلى الحجاز[2]. عاد إلى العراق بعد قرار العفو عن الثوار عام 1921. عين عضوا في مجلس الأعيان في تشرين الأول/ أكتوبر 1929 واستقال في حزيران/ يونيو 1933. توفي بالفيصلية في 4 أيار/ مايو 1936[3].

## نوري البدران

دبلوماسي ووزير ومعارض سابق. ولد في البصرة عام 1943. كان سفيراً للعراق في موسكو إبان حرب الخليج الثانية عام 1991. انضم إلى «حركة الوفاق العراقي» التي يتزعمها نسيبه أياد علاوي. أصبح الناطق الرسمي باسم الحركة حتى تعيينه وزيراً للداخلية في الحكومة المؤقتة التي شكلتها سلطة الاحتلال بالتشاور مع «مجلس الحكم» ولم يكن لها رئيس وزراء 2 أيلول/ سبتمبر 2003، لكن بول بريمر (الحاكم المدني الأمريكي) أعفاه من منصبه حفاظا على التوازن الطائفي في الحكومة المؤقتة. شكل تجمع التأسيس العراقي لخوض انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005.

## نوري السعيد (1888-1958)



رئيس الوزراء لأربعة عشر مرة، ووزير سابق لـ (47) مرة ! وصاحب دور مهم في الحياة السياسية العراقية من قيام الدولة حتى قيام الجمهورية. ولد محمد نوري بن سعيد

---

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص232.
(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المجلد الثالث، ج5، ص118-120.
(3) مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ص304.

أفندي كاتب محاسبة الولاية(مدققجي) ابن صالح أفندي بن الملاطه من وجوه عشيرة القرة غول في بغداد في 2 كانون الثاني/يناير 1888،[1] استخدم اسم أبيه الشخصي كاسم عائلة. أتم دراسته في المدرسة الإعدادية العسكرية عام 1903، ثم أكمل دراسته العالية في مدرسة اسطنبول الحربية وتخرج فيها عام 1906 برتبة ملازم ثان. ساهم بتأسيس «جمعية العهد السرية» وقد هرب إلى مصر بعد انكشاف أمر الجمعية. ثم ترك الجيش العثماني قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى والتجأ إلى طالب النقيب في البصرة وقد حكم عليه غيابيا بالطرد من الجيش التركي في تموز/ يوليو 1914. ولما احتل البريطانيون المدينة اعتقلوه ونفوه إلى الهند. وعندما نشبت الثورة العربية تطوع فيها ونقله البريطانيون إلى مصر، التي غادرها فوصل جدة في 2 آب/ أغسطس 1916. أصدر الشريف حسين أمره من مكة بتعيين السعيد وكيلاً للقائد العام لقوات الثورة، وسرعان ما صار أحد العناصر المؤثرة في سير الأحداث، فعين رئيساً لأركان حرب الجيش الحجازي برتبة زعيم، فرئيساً لأركان الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل، ثم رفع إلى رتبة أمير لواء. ولمّا دخل الجيش العربي سوريا في تشرين الأول/ أكتوبر 1918، أصبح نوري باشا كبيراً لمرافقي الأمير فيصل، ثم كان بصحبة الأمير في مؤتمر السلام بباريس كما صحب الأمير في مفاوضاته في لندن عام 1919.

كان من أوائل العائدين من الضباط الشريفيين إلى بغداد منتصف شباط/ فبراير 1921، عين في عام 1922 أول مدير للشرطة في بغداد، وفي عام 1924 عين نائباً للقائد العام للجيش الذي كان الملك فيصل نفسه قائداً له الأمر الذي وضعه في موقع القيادة الدائمة. وأصبح منتصف العشرينات الساعد الأيمن لفيصل الأول. فشغل منصب وزير الدفاع (وكالة ثم أصالة) في سبع وزارت، ثم ألف حكومته الأولى في 23 آذار/ مارس 1930 وهي الحكومة التي عقدت المعاهدة العراقية-البريطانية.

عقب انقلاب بكر صدقي ومقتل جعفر العسكري التجأ السعيد إلى السفارة المصرية وغادر بعدها إلى القاهرة. عاد إلى العراق بعدما هدأت الأوضاع عقب الانقلاب، وذلك يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 1937، فاتصل بالعقيد صلاح الدين الصباغ واجتمعا أكثر من مرة وانضم إلى اجتماعهما بعض من أنصار الصباغ من العسكريين. ومع إحساس جميل المدفعي بالخطر (الذي كان رئيساً للوزراء آنذاك) طلب من السفير البريطاني استخدام نفوذه لإقناع السعيد بالقبول بمنصب الوزير العراقي المفوض في لندن أو أي تعيين خاص في الخارج. ومع سفره بدأ بالاتصال بالاستخبارات السرية البريطانية، وعندما عاد من لندن في تشرين الأول/ أكتوبر 1938 جدد اتصالاته بالصباغ ورفاقه وحرضهم على الإطاحة بحكومة المدفعي. وفي 24 كانون الأول/ ديسمبر صعد السعيد إلى رئاسة الوزراء في ما يشبه الانقلاب، عمل خلالها على إضعاف نفوذ الملك غازي لصالح تقوية مركز ونفوذ الأمير زيد الأخ غير الشقيق للملك.

وفي آذار/مارس 1939 أعلن نوري السعيد عن مؤامرة مزعومة ضد الملك والحكومة فقام (بتطهير) الجيش وتصفية معارضيه وإحالة عدد كبير من الضباط على التقاعد. وعند موت غازي اتهم السعيد بتدبير الحادثة. وفي السنة التالية تمكن السعيد من تقوية نفوذه لكن تغيراً في ميول الضباط من أنصار الصباغ وحجبهم

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص126.

دعمهم له اضعف من قدرته على التأثير في الأحداث[1]. وفي السنوات الأولى لحكم الوصي عبد الإله تصاعد نفوذ السعيد مع زيادة اعتماد الوصي عليه، لكن مع اكتسابه الخبرة السياسية والدراية بالأمور السياسية العراقية بدأ بالابتعاد عن السعيد. لكن الأخير ظل رقماً مهماً في السياسة العراقية حتى سقوط الملكية. لقي مصرعه منتحراً مع ولده صباح[2] وسط الجماهير الهادرة في 15 تموز/ يوليو 1958 في احد شوارع بغداد فيما كان يحاول الهرب من مطاردة الانقلابيين.

يقول مير بصري عنه «رافق نوري السعيد الحكم الملكي في العراق سبعاً وثلاثين سنة، وكان في العقدين الأخيرين من حياته أوسع رجال السياسة العربية نفوذاً وأمضاهم كلمة وأشدهم حيلة ودهاء وأكثرهم اتصالاً بساسة الدول الغربية وقادتها. وقد كانت خاتمته فاجعة هائلة لم يسجل التاريخ لها مثيلاً في فضاعتها، فطورد في بغداد الثائرة كالذئب الجريح يوماً وبعض يوم، ومزقت أشلاؤه وسحبت في الشوارع والميادين. أما أعماله فسوف يقول التاريخ كلمته فيها بعد حين»[3].

## نوري باويل أغا

أغا وزعيم قبلي كردي، كان مجنداً في الشرطة البريطانية عام 1919، وبسبب ميله إلى الحركة الإسلامية اندفع عام 1920 إلى إعلان الثورة ضد الإنكليز، فالتفت حوله القبائل الثائرة آنذاك مثل السورجيين وخوشناو، ورفعت الثورة شعار الجامعة الإسلامية. وفي أيلول/ سبتمبر أحاط أتباعه بمدينة راوندوز ثم سيطروا على المدينة وأنشأ نوري مجلسا قبليا لإدارة المدينة، وأعلن أن الحكومة البريطانية لم يعد لها شيء في كردستان[4].

## نوري صديق شاويس (1922– 1983)

سياسي كردي بارز. ولد في السليمانية عام 1922، وانخرط مبكراً في صفوف الحركة الكردية ففي عام 1935 شارك في أنشطة عصبة حرية الكرد (ازادي)، كما كان بين أعضاء عصبة الإخاء الكردية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 شارك في تأسيس عصبة الحطاب (داركه ر)، وهيوا. وبعد الحرب العالمية الثانية شارك في تأسيس حزب شورش روزكاري. ثم ساهم في المؤتمر التأسيسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» وانتخب عضوا في لجنته المركزية والمكتب السياسي (كانون الثاني/ يناير 1953- تموز/ يوليو 1964) و (تشرين الثاني/ نوفمبر 1966- تشرين الثاني/ نوفمبر 1979). وعندما تأسس «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني» عام 1980 انتخب لقيادته لمدة ثلاث سنوات. توفي في بريطانيا عام 1983 ودفن في مدينة السليمانية.

## نوري فرحان الراوي (1944-)

وزير سابق، ولد عام 1944. انتمى في عام 1960 إلى «حركة القوميين العرب». تخرج من كلية الشرطة عام 1966، عرف بمعارضته لنظام

---

(1) ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية (1932-1945).

(2) ولد صباح نجل نوري السعيد في استانبول في كانون الأول/ ديسمبر 1911، وقد درس العلوم العسكرية وأصبح طياراً ثم مديراً عاماً للسكك الحديدية عام 1955.

(3) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص130.

(4) عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946: دراسة تاريخية وثائقية، ص312.

صدام حسين. وعضو في المكتب السياسي لـ«حزب الوحدة». اختير وزيراً للثقافة في حكومة إبراهيم الجعفري (2005).

## نوري كامل المالكي (1950–)



رئيس الوزراء وقيادي بارز في «حزب الدعوة الإسلامية». ولد في قضاء الهندية بمحافظة بابل عام 1950. وهو حفيد الشيخ محمد حسن أبو المحاسن وزير المعارف في حكومة جعفر العسكري (1923–1924). درس في كلية أصول الدين، وحصل على شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة صلاح الدين. انتمى في مطلع السبعينات إلى حزب الدعوة، وفي عام 1979 غادر العراق بعدما طاردت السلطات أعضاء وقيادات الحزب، وأصدرت بحقه حكماً بالإعدام. تنقل بين إيران وسوريا وأشرف على جريدة الحزب «الموقف» التي صدرت في دمشق. عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين في نيسان/ابريل 2003، ولعب أدواراً مهمة في العملية السياسية، تولى رئاسة لجنة الأمن والدفاع في «الجمعية الوطنية الانتقالية»، وعضواً في لجنة كتابة الدستور. وكان ني بعضها مفاوضاً عن «الائتلاف العراقي الموحد» وناطقا باسمه (2005–2006). اختير مرشحاً عن الائتلاف لشغل منصب رئيس الوزراء بعد تنحي إبراهيم الجعفري عن الترشيح، وكان ترشيحه بمثابة المخرج للازمة السياسية التي ألمت بالبلاد منذ إعلان نتائج الانتخابات واعتراض الكتل النيابية على ترشيح الجعفري. شكل الوزارة في عام 2005، ونجح خلال سنوات حكمه في تحسين الأوضاع الأمنية في البلاد، وان تعرضت حكومته لازمات وانسحابات عدة، لكنه استمر على رأسها حتى انتخابات 2010، فأعاد تشكيل الوزارة مرة أخرى.

## نيجيرفان البارزاني (1966–)



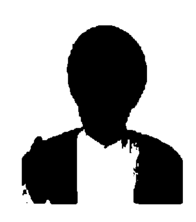
عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (كانون الأول/ ديسمبر 1989) ورئيس وزراء إقليم كردستان. ولد في قرية بارزان عام 1966 وهو الابن الأكبر لإدريس البارزاني نجل الملا مصطفى البارزاني. وكانت بداية صعوده في الحزب برغبة من الدوائر السياسية والأمنية في الجمهورية الإسلامية في إيران، إذ جرى تصعيده دفعة واحدة لعضوية المكتب السياسي. وتعول أغلب الدول الإقليمية وحتى بعض الأطراف الدولية عليه في احتمال تسنمه لقيادة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في المستقبل، لذلك فهي تمد الجسور معه وتعزز صلاتها به. ويتحدث صلاح الخرسان عن علاقة كانت تربطه بعدي صدام حسين من خلال شركة آسيا للمحروقات التي تتحكم بجانب من التجارة وتسويق النفط بين العراق وتركيا[1].

شكل وزارتين في إقليم كردستان الأولى في عام 1999 واستمرت حتى أيار/ مايو 2006 وضمت 24 منصباً وزارياً، وفي 7 أيار/ مايو أعاد تشكيل وزارة أكبر ضمت 41 منصباً وزارياً .ترك رئاسة الحكومة ليخلفه برهم صالح طبقاً لاتفاق تقاسم السلطة بين الحزبين الكرديين.

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص303-304 و306.

# حرف الهاء

**هادي المدرسي (1957)**



شخصية دينية بارزة واحد قيادات «منظمة العمل الإسلامي في العراق». ولد عام 1956 في كربلاء حيث نشأ ودرس في حوزتها العلمية. اضطر بعد تزايد الضغوط عليه إلى الهجرة إلى لبنان، ومن ثم إلى الكويت، وبعدها استقر في البحرين[1]. أسس في عام 1979 «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين». التي تدعو إلى إسقاط حكم آل خليفة في البحرين وإقامة الدولة الإسلامية وقد قامت الجبهة بثلاث محاولات لإسقاط الحكومة[2]. لذا فقد ابعد إلى إيران .عاد إلى العراق عام 2003، واستقر في كربلاء.

**هادي هاشم الأعظمي (1929-)**

عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (1958-1963). من مواليد الأعظمية عام 1926، انتمى إلى الحركة الشيوعية عام 1945، ودخل عضوية المكتب السياسي للحزب عام 1958، وأصبح يحتل المرتبة الثانية بعد سلام عادل (حسين أحمد الرضي). اعتقل عام 1963 بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم لينهار أمام المحققين البعثيين ويكشف أسرار الحزب الشيوعي ويوقع بعض قياديه في قبضة الحرس القومي.

**هاشم الشبلي**



وزير سابق، ولد هاشم عبد الرحمن الشبلي في بغداد في 1 تموز/ يوليو 1935. حصل على شهادة البكالوريوس في القانون عام 1958. مارس المحاماة طوال 30 عاما، كما عمل مدعياً عاماً في الكويت، فضلاً عن العمل في بعض الشركات كمستشار قانوني. اختارته سلطة الاحتلال وزيراً للعدل في أول حكومة شكلتها عقب احتلال العراق في 4 أيلول/ سبتمبر 2003 وحتى تشكيل حكومة أياد علاوي في أواخر حزيران/ يونيو 2004 رشح لشغل منصب وزير حقوق الإنسان في وزارة إبراهيم الجعفري، لكنه اعتذر عن قبول المنصب. وفي وزارة نوري المالكي أصبح وزيراً للعدل 20 أيار/ مايو 2006 ممثلاً لـ«الحزب الوطني الديمقراطي» الذي يتزعمه نصير الجادرجي. استقال من منصبه في 31 آذار/ مارس 2007 بسبب خلافات سياسية مع

---

(1) (www.modarresi.org).

(2) أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ص204.

«القائمة العراقية» والحكومة. فيما صرح الناطق باسم الحكومة أن الشبلي كان من بين الوزراء الذين جرى الحديث عن استبدالهم في التعديل الوزاري المزمع إجراؤه[1].

## هاشم جواد (1911-1972)



سياسي ووزير سابق، ولد في بغداد عام 1911. عمل ممثلاً للعراق لدى الأمم المتحدة قبل انقلاب عام 1958. في 10 شباط/ فبراير 1959 عين وزيراً للخارجية في وزارة عبد الكريم قاسم الثانية، وبقي في منصبه حتى سقوط قاسم. وفي عام 1964 عمل ممثلاً مقيماً لبرنامج الأمم المتحدة وكان آخر مقر له بهذه الصفة في بيروت حيث اغتيل على يد سائقه في تشرين الأول/ أكتوبر 1972.

## هاشم حسن عقراوي (ت 1991)

وزير سابق. من مواليد الموصل لعائلة كردية معروفة. عين في 17 تموز/ يوليو 1979 وزير دولة في أول وزارة يشكلها صدام حسين بعد استيلائه على الحكم. اعفي من منصبه في 15 أيار/ مايو 1989. وتوفي عام 1991.

## هاشم الهاشمي (1960 )

وزير سابق. ولد في بغداد عام 1960. عسكري تدرج في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عميد. أعتقل أكثر من مرة خلال التسعينات بسبب نشاطه السياسي. ساهم في تأسيس «رابطة القائم»، عضو المكتب التنفيذي لـ«حزب الفضيلة الإسلامي». ورئيس الهيئة العليا لمنظمة شموع لمراقبة الانتخابات العراقية. اختير وزير دولة لشؤون السياحة والآثار في حكومة إبراهيم الجعفري (2005) .ثم أصبح أمينا عاماً لحزب الفضيلة بعد إقالة عبد الرحيم الحصيني، ثم انتخب نائباً في مجلس النواب عام 2010، ورئيساً لكتلة الحزب في المجلس، إلا انه سرعان ما استقال من أمانة الحزب.

## هاني الفكيكي (1936-1998)



عضو سابق في «حزب البعث العربي الاشتراكي» وعضو المجلس الوطني لقيادة الثورة (1963)، ونائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي (1992-1994). من مواليد بغداد 1936، طرد من كلية الصيدلة لأسباب سياسية. كان عضواً في حركة «أنصار السلام» ما بين عامي (1951-1954). لكنه انضم إلى حزب البعث في أيلول/ سبتمبر 1954 حين تعرف إلى علي صالح السعدي. هرب إلى سوريا في آذار/ مارس 1959، وعاد إلى العراق في أيلول/ سبتمبر 1962 بعد خلافه مع ميشيل عفلق. وأصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث (26 أيلول/سبتمبر- 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963). كان محسوباً على علي صالح السعدي لذا جرى إلقاء القبض عليه مع السعدي وبعض أنصارهما ورُحل إلى مدريد على متن طائرة عسكرية. فصل من الحرب عام 1964، وأسس مع ياسين الحافظ وحمدي عبد المجيد وآخرين حزباً يسارياً.

انخرط في صفوف المعارضة العراقية التي عملت على إسقاط نظام صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية (1991). وانضم إلى «المؤتمر الوطني العراقي» واختير نائباً لرئيس المؤتمر (الذي شغله أحمد الجلبي). لكنه استقال من منصبه في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1994،

(1) تصريح الناطق باسم الحكومة في 31 آذار/ مارس 2007.

وأقنع بالعدول عن الاستقالة، وبقي عضواً في المؤتمر حتى كانون الثاني/ يناير 1996 حين قدم استقالته مرة ثانية. توفي عام 1998.

## هاني الهندي (1927–)

عضو مؤسس في «حركة القوميين العرب». ولد في بغداد عام 1927 وسافر إلى بيروت ليدرس العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية فيها. وساهم مع جورج حبش في تأسيس حركة القوميين العرب عام 1949. ورغم الانشقاقات التي أصابت الحركة في بدايتها إلا انه أصر هو وجورج حبش على استعادة نشاطها في بيروت عام 1951 وارتبطا بجمعية «العروة الوثقى» التي كان يقودها طالب الطب في الجامعة الأمريكية قسطنطين زريق. وفي 25 كانون الأول/ ديسمبر 1956 تمكنا من تأسيس «حزب الشباب القومي العربي» وأصبح الهندي الرجل الثاني بعد حبش في قيادة الحزب التي ضمت أيضا: وديع حداد (سوري)، صالح شبل (لبناني)، حامد الجبوري، أحمد الخطيب (كويتي)، ومحسن إبراهيم (لبناني). وبعد نكسة 1967 مال حبش والهندي والحداد نحو اليسار وأطلقوا «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

## هبة الدين الشهرستاني (1884–1967)



وزير سابق ومفكر ومصلح إسلامي. هو هبة الدين محمد علي الحسيني الشهير بالشهرستاني. ولد في سامراء في 20 أيار/ مايو 1884، انتقل إلى كربلاء وبعدها إلى النجف الأشرف حوالي عام 1903 ليكمل تعليمه الديني فيها. أيّد بقوة الثورتين الدستوريتين الإيرانية والعثمانية. في عام 1906 دخل معترك الحياة السياسية إبان بلوغ الحركة الدستورية الإيرانية ذروتها وبروز أستاذه آية الله الاخوند الخراساني كقائد أعلى لها، فانضم إلى تيارها وبدأ يشارك في نشاطاتها باندفاع وحماس شديدين. فكان من الدعاة النشطين للمشروطة الإيرانية والحركة الدستورية بشكل عام. وصار حلقة الوصل بين النجف وطهران وفي أوائل عام 1908 أصبح عضواً في هيئة العلماء التي شكلها الدستوريون في النجف الأشرف لإدارة حركتهم الانتخابية[1]. في عام 1910 أسس مجلة «العلم» وهي أول مجلة صدرت في النجف. كما ساهم في تأسيس مجلة «المرشد» البغدادية. بعد الحرب العالمية الأولى ناضل الشهرستاني ضد البريطانيين وقاد قواته لمحاربتهم. سجن لتسعة أشهر بسبب نشاطه المناهض للاحتلال. أصبح تحت حكم الملك فيصل وزيراً للمعارف عام 1921-1922، فعمل على زيادة عدد الموظفين العراقيين وفتح مدارس في أنحاء العراق وإرسال البعثات إلى الخارج. عين رئيساً لمحكمة الاستئناف في العراق ورئيساً لمجلس التمييز الجعفري عام 1923، فقد بصره فاستقال من منصبه الحكومي. وفي عام 1934 أصبح عضواً في «مجلس النواب». أما عنه مفكراً، فقد حاول في كتابه الهيئة والإسلام الصادر عام ١٩٠٩ التوفيق بين المبادئ الإسلامية والأفكار الديمقراطية والدستورية على أساس أن هناك توافقاً بين الإسلام و«كشفيات المتأخرين». مؤيداً في ذلك الأخذ من الأفكار والفلسفات العصرية وتكييفها بما يتوافق مع الشرع الإسلامي وطبيعة المجتمع المسلم[2]. توفي عام

---

(1) عبد الكريم آل نجف، من أعلام الفكر والقيادة والمرجعية، ص77.

(2) محمد باقر البهادلي، السيد هبة الدين الشهرستاني: آثاره الفكرية ومواقفه السياسية؛ محمد مهدي العلوي، هبة الدين الشهرستاني.

1967 ودفن في مدينة الكاظمية.

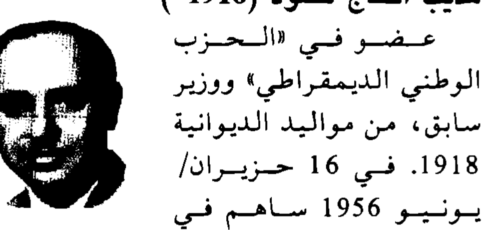
### الهداية الإسلامية (جمعية)

تأسست في بغداد في 1 كانون الثاني/يناير 1930 وكانت غايتها «مقاومة الإلحاد والدعايات اللااسلامية بالطرق المشروعة» وتألفت هيئتها المؤسسة من: الشيخ إبراهيم الراوي، السيد إسماعيل الواعظ، الشيخ علي القره داغي، كمال الدين الطائي، إبراهيم عثمان، ومحمد صالح السهروردي. وبعد إجازتها، انتخبت الهيئة الإدارية على النحو التالي: الراوي رئيسا، بهاء الدين الشيخ سعيد نائباً للرئيس، الطائي سكرتيراً، وإبراهيم عثمان أميناً للصندوق. وعضوية كل من الحاج نعمان الاعظمي، طه الراوي، عبد العزيز الشواف، منير القاضي، عبد الكريم الشيخلي، خليل الراوي، محمد صالح الجرجيس، ونجم الدين الواعظ[1]. وقد حلت الجمعية بعد أحداث عام 1941.

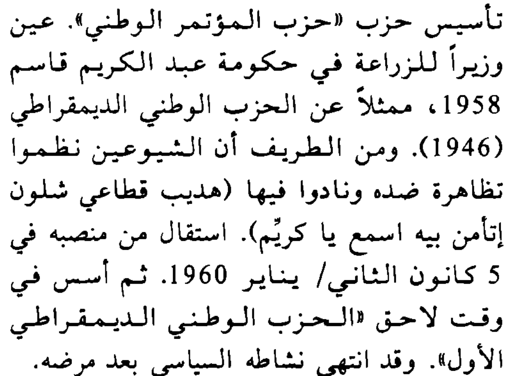
### هدى صالح عماش

المرأة الوحيدة في القيادة القطرية لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، وابنة وزير الدفاع الأسبق صالح مهدي عماش عرف عنها صلتها ببرنامج الأسلحة الجرثومية العراقي حيث كانت المخابرات الأمريكية تطلق عليها اسم (السيدة انثراكس). حصلت على الماجستير في علم الأحياء الدقيقة من الولايات المتحدة، بعدها حصلت على الدكتوراه من جامعة ميسوري-كولومبيا عام 1993. وفي عام 1996 أصبحت رئيس جمعية الأحياء الدقيقة. ثم أصبحت عضواً في «المجمع العلمي العراقي». ودخلت قبيل سقوط نظام صدام حسين عضوية القيادة القطرية للحزب. اعتقلت بعد مدة قصيرة من سقوط نظام صدام حسين.

### هديب الحاج حمود (1918-)



عضو في «الحزب الوطني الديمقراطي» ووزير سابق، من مواليد الديوانية 1918. في 16 حزيران/يونيو 1956 ساهم في تأسيس حزب «حزب المؤتمر الوطني». عين وزيراً للزراعة في حكومة عبد الكريم قاسم 1958، ممثلاً عن الحزب الوطني الديمقراطي (1946). ومن الطريف أن الشيوعين نظموا تظاهرة ضده ونادوا فيها (هديب قطاعي شلون إتأمن بيه اسمع يا كريِّم). استقال من منصبه في 5 كانون الثاني/ يناير 1960. ثم أسس في وقت لاحق «الحزب الوطني الديمقراطي الأول». وقد انتهى نشاطه السياسي بعد مرضه.



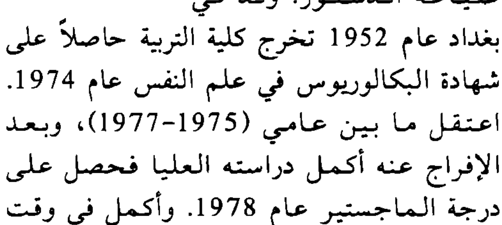
### هشميش (جمعية)

ينظر: أحى عبير (جمعية)

### همام باقر حمودي (1952-)



قيادي في «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي»، وعضو الجمعية الوطنية (2005)، ورئيس لجنة صياغة الدستور. ولد في بغداد عام 1952 تخرج كلية التربية حاصلاً على شهادة البكالوريوس في علم النفس عام 1974. اعتقل ما بين عامي (1975-1977)، وبعد الإفراج عنه أكمل دراسته العليا فحصل على درجة الماجستير عام 1978. وأكمل في وقت



---

(1) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج2، ص342.

لاحق الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي.

درس العلوم الدينية على السيد محمد باقر الحكيم وبعض أساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف. هاجر إلى إيران وعمل في القسم الإعلامي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وأسس صحيفة «لواء الصدر». وبعد عام 1991 كان المستشار المقرب من السيد محمد باقر الحكيم، وكان مسؤولاً عن العلاقات مع دول الخليج والولايات المتحدة، ومسؤولا عن التنظيمات السياسية في الخارج. وعضو مجلس الشورى المركزية ومسؤول تنظيم العراق في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي). شارك في معظم مؤتمرات المعارضة العراقية ممثلا عن المجلس، وفي حزيران/ يونيو 2002 كان ضمن وفد المعارضة العراقية الذي زار واشنطن.

انتخب عضوا في «الجمعية الوطنية الانتقالية» في انتخابات 2005 بعدما انضم إلى قائمة «الائتلاف العراقي الموحد». واختير رئيساً للجنة الدستورية التي انبثقت من الجمعية لتتولى صياغة الدستور الدائم للعراق. ثم انتخب في مجلس النواب وأصبح رئيساً للجنة التعديلات الدستورية فيه.

### هوشيار زيباري (1953-)



وزير سابق، ولد هوشيار محمود محمد زيباري في آقرة عام 1953. درس العلوم السياسية في الأردن وتخرج عام 1967. أكمل دراسة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية عام 1979 من جامعة (أسكس) في المملكة المتحدة. أصبح في عام 1979 عضواً في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني». وما بين عامي 1988 و2003 عمل ممثلاً للحزب في أوربا من قبل مكتب الحزب للعلاقات الدولية الذي يتولى رئاسته. انتخب عضواً في المجلس التنفيذي للمؤتمر العراقي عام 1992، كما انتخب عضواً في المجلس الرئاسي للمؤتمر عام 1999. أصبح وزيراً للخارجية في الحكومة المؤقتة التي تشكلت في 2 أيلول/سبتمبر 2003، واستمر في منصبه في حكومة أياد علاوي المشكلة في 1 حزيران/ يونيو 2004[1]. واستمر في منصبه في حكومة إبراهيم الجعفري وحكومتي نوري المالكي (2005 و 2010).

### هيئة الدعوة والإرشاد والفتوى

تنظيم إسلامي سلفي يتخذ من جامع الشهداء في أم الطبول (الذي أطلقوا عليه اسم جامع ابن تيمية) مقراً له. تأسس بعد سقوط نظام صدام حسين. أمينه العام الشيخ مهدي الصميدعي. في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 داهمت قوات الحرس الوطني العراقي مقر الهيئة واعتقلت الصميدعي مع أربعين من أنصاره بتهمة حيازة أسلحة ومتفجرات.

### الهيئة العراقية المستقلة

تأسست عام 1991 في دمشق من قبل عدد من الرموز القوميين منهم: اللواء حسن النقيب، طالب شبيب وشقيقه بهاء شبيب. كانت الهيئة جزءً من «لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية» 1990، وشاركت في مؤتمري بيروت 1991 وصلاح الدين 1992 .شاركت الهيئة في انتخابات مجلس النواب عام 2005 بقائمة يتصدرها فلح حسن النقيب (الأمين العام) وسطام حسين (الناطق الرسمي) وعبد القادر طه

(1) (www.iraqigovernment.org).

مهدي (عضو المكتب السياسي)، لكنها لم تفز بمقعد في المجلس.

**الهيئة العلمية العراقية**

جمعية علمية حوزوية دينية تأسست عام 1981 وقد اقتصر نشاطها على علماء الدين والنشاط العلمي الصرف.

**هيئة علماء المسلمين في العراق**



تنظيم إسلامي سني ظهر عقب سقوط نظام صدام حسين عام 2003، يتزعمه حارث الضاري في حين يشغل نجله مثنى منصب الناطق الرسمي باسم الهيئة. تضم الهيئة رجال الدين آخرين أمثال: محمد بشار الفيضي احمد حسن الطه، احمد عبد الغفور السامرائي (الذي انشق عنها وعاداها)، إسماعيل البدري، خالد سليمان الفهدواي، ضياء الدين الجواري، عبد الكريم عبد الرزاق، عدنان العاني، عمر راغب زيدان، محمود الصميدعي.

انخرطت الهيئة منذ الأشهر الأولى لتشكيلها في السياسة العراقية، فقد شنَّ البيان الأول للهيئة في يوليو/ تموز عام 2003 هجوماً على نظام المحاصصة الطائفية ورفضت فيه الهيئة بشدة قرار المجلس في أول جلسة له جعل يوم سقوط بغداد واحتلال العراق يوم عيد وطني. ولم تعترف الهيئة يوماً بشرعية العملية السياسية ابتداءً من مجلس الحكم وانتهاء بحكومة المالكي الحالية الأمر الذي جعل الآخرين يصنفونها على أنها اللسان الناطق باسم المقاومة العراقية، وقاطعت الهيئة الانتخابات التي جرت في مستهل ونهاية عام 2005 ودعت إلى مقاطعتها كما دعت العراقيين إلى مقاطعة الاستفتاء أو التصويت بلا على مسودة الدستور الذي رأت فيه مشروعا لتقسيم العراق، كما سعت الهيئة إلى تشكيل جبهة للقوى الوطنية الرافضة للاحتلال.

ويقع مقرها الرئيسي في بغداد في جامع أم القرى (أم المعارك سابقا) وللهيئة (18) فرعاً رئيساً في محافظات القطر وأقضيته ونواحيه، مكاتب في العاصمة الأردنية عمان وفي القاهرة. وتصدر عنها جريدة «البصائر» الأسبوعية التي تطبع (13) ألف نسخة، وهي لسان حال الهيئة، كما تصدر جريدة «المنبر» عن فرع الهيئة في بغداد - الرصافة، ونشرة (المنابر) عن فرع الهيئة في الفلوجة، وعدد من النشرات المحلية: ورقية وجدارية. كما أنها تملك موقعاً على الانترنيت هو الهيئة نت[1]. كما تجد بياناتها تنشر على الكثير من المواقع العربية والعراقية القريبة منها.

كانت الهيئة عند إنشائها تعنى بمساجد السنة وتؤدي خدمات اجتماعية مثل مساعدة العائلات السنية الفقيرة، فضلاً عن أقرباء الذين اعتقلتهم أو قتلهم القوات الأمريكية منذ مارس/آذار 2003. وسريعا تمكنت الهيئة من اجتذاب الدعم وتوسعت الهيئة ودخل فيها أعضاء جدد تقول الهيئة الآن إنهم يتجاوزون (3000) عضو عامل يعملون وفق هيكلية تتكون من الآتي:

1. أمانة عامة للهيئة من ثلاثة عشر عضواً، يرأسها أمين عام ومعه نائب ومساعدان للشؤون العلمية والعامة.
2. مجلس شورى مكون من (50) عضواً.
3. جمعية عامة تضم كل الأعضاء العاملين.
4. أعضاء مؤازرون يتجاوز عددهم عدة آلاف.

وطبقا للهيئة فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة من أهمها:

(1) www.iraq-amsi.org.

1. تمثيل المرجعية الشرعية للمسلمين في العراق في مختلف جوانب الحياة.

2. العمل على تحرير العراق من الاحتلال بكل الوسائل المشروعة والممكنة والوقوف أمام كل قوة تريد سلخ بلدنا من هويته التاريخية والحضارية.

3. إشاعة روح الأخوة والتفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية.

4. الاهتمام بالدعوة الإسلامية ورفع مستوى العلوم الشرعية بشتى الوسائل والسبل الممكنة.

أفتت بمقاطعة انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005، وأفتت برفض الدستور وطالبت السنة بالتصويت بـ «لا» في استفتاء 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005. كما قاطعت انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

## هيثم توفيق الحسني

الأمين العام لـ«حزب الوطن الديمقراطي الحر». عرض نفسه بعد سقوط نظام صدام حسين رئيساً جديداً للعراق. من مواليد البصرة - قضاء أبي الخصيب، درس اللغات الأجنبية في جامعة البصرة، حصل على الدكتوراه، عمل مدرساً في جامعة بغداد. اعتقل عام 1998، وسجن لمدة سنة تقريباً اعتقل في عام 2000 وحكم عليه بالسجن ست سنوات وأودع في سجن أبي غريب. أسس حزب الوطن الديمقراطي الحر ووضع نفسه بين المرشحين لرئاسة جمهورية العراق عقب سقوط نظام صدام حسين عام 2003 من خلال منشورات وزعت في بعض محافظات العراق.

## هيوا (حزب)

أو «حزب الأمل»، وهو حزب تقدمي قومي كردي ضم خليطاً من الأكراد المتأثرين بالأفكار القومية والديمقراطية، تأسس في مدينة السليمانية عام 1939[1] بمبادرة من بعض المثقفين والضباط الأكراد. والمؤسسون الأوائل، هم: مصطفى العزيري، يونس رؤوف، جلال قادر، موسى عبد الصمد، إحسان الحاج أحمد باقجة جي، رفيق حلمي، مير حاج أحمد، وغيرهم. وأصبح رفيق حلمي رئيساً للحزب.

وفي أول برنامج سياسي له اظهر الحزب أفكاراً تتعلق بتوحيد مناطق كردستان في العراق وإيران وتركيا، في دولة واحدة، ليضع نوعين من الأهداف: «صارت أهدافنا القومية والوطنية البعيدة هي توحيد أجزاء كردستان والمطالبة بدولة مستقلة للأمة الكردية. أما أهدافنا القريبة الآنية فكانت تتضمن المطالبة بتشكيل إدارة ذاتية لمنطقة كردستان»[2]ولعب الحزب دوراً كبيراً في العراق وأثر في الأكراد في تركيا وإيران، وأيد وساند حركات الملا مصطفى البارزاني في عام 1943، «ولعب دوراً هاماً في نشر الشعور القومي وتوسيع قاعدة الحركة الوطنية الكردية جماهيريا»[3] كما ساهم في تهيئة الظروف الملائمة لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران حيث تأسس في نهاية عام 1942 حزب ز.ك (زياني كورد)[4]. بلغ عدد

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص65؛ وينفرد عبد الرزاق الحسني بالقول بان الحزب قد تأسس في أربيل. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص314.

(2) موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية، ص29.

(3) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص121.

(4) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص218.

أعضاء الحزب عام 1942 ما يزيد على 5500 عضواً[1]. كما كان الحزب حتى نهاية عام 1943 من أقوى الأحزاب السياسية الكردية في تاريخ الحركة التحررية الكردية[2]. ونشط عام 1944 في استيعاب الضباط الأكراد العاملين في الجيش العراقي والمتقاعدين منه فانضم إليه عدد منهم أمثال: عزيز عبد الشمنزي، مير حاج أحمد، أمين الراوندوزي، مصطفى خوشناوير عبد الكريم (ت 1945)، ومحمد القدسي (ت 1945). فتوسعت الحركة الكردية لتضم عدد من العسكريين.

لكن الخلاف بين أعضائه بين جناح يميني وآخر يساري، حول عدد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالاتجاه السياسي الذي ينبغي على الحزب سلوكه، وموقف الحزب من الثورة الكردية، شكل إسفين التناقض الذي قسم الحزب إلى أكثر من جناح: الأول يتزعمه رفيق حلمي الذي حاول الاحتفاظ باسم الحزب والإبقاء على أفكاره الأساسية، والثاني، كان يسارياً انضم إلى الحزب الشيوعي، والثالث انضم إلى «كتلة النضال» الشيوعية العراقية، وقسم رابع، انضم إلى فرع حزب «ز.ك» في كردستان العراق، فيما أسس الفريق الأخير حزباً جديداً باسم «ري ياراست» أو الطريق الصحيح[3].

**هيوا ياكورد**

ينظر: حزب الأمل الكردي

(1) كاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، ص248.

(2) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص140.

(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص80-82؛ وكذلك: كاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، ص248؛ و جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص218.

# حرف الواو

### وائل عبد اللطيف (1950-)



وزير ونائب سابق. من مواليد البصرة (1950) قاضي عراقي أصبح محافظاً للبصرة عقب سقوط نظام صدام حسين عام 2003، ثم اختير عضواً في «مجلس الحكم الانتقالي»، ثم أصبح وزيراً لشؤون المحافظات في أول حكومة عراقية يشكلها الاحتلال الأمريكي، أسس «حركة السلام والتنمية» وخاض انتخابات عام 2005 على رأس حركته. ثم تحالف مع القائمة الوطنية العراقية التي يتزعمها أياد علاوي، أسس «حزب الدولة» ليدعم طموحاته، وانشق عن العراقية، وانضم في انتخابات 2010 إلى «الائتلاف الوطني العراقي»، وحصل على مقعد في المجلس النيابي عن محافظة البصرة.

### وثبة كانون الثاني (يناير) 1948

بعد تشكل وزارة صالح جبر في 29 آذار/ مارس 1947 أخذت على عاتقها مهمة «العمل على تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة تعزيزاً للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانيا العظمى»[1] ومع الإعلان في 16 كانون الثاني/ يناير عن شروط المعاهدة التي يراد توقيعها في ميناء بورتسموث، التي لم تختلف كثيراً عن معاهدة 1930، ورغم أنها أطنبت الحديث عن سلطة العراق الوطنية وحقوق الشعب، إلا أنها نصت على إبقاء قاعدتين عسكريتين لبريطانيا في الحبانية وسن الشعبان. تفجر الوضع السياسي في العراق، وبادرت الأحزاب المعارضة إلى إعلان موقفها المناهض للمعاهدة، وبدأت كلية الحقوق بالإضراب تبعتها بقية المعاهد والكليات، وانطلقت المظاهرات، ونزلت الشرطة إلى الشارع لقمع التظاهرات. ودخل العراق في أزمة سياسية مع استقالة مجموعة من النواب، كما استقال رئيس المجلس احتجاجاً على القسوة التي جابهت بها الوزارة المتظاهرين. وأجبرت الاستقالات التالية لعدد من وزراء في الحكومة صالح جبر على تقديم استقالته[2]. ليكلف السيد محمد الصدر بتشكيل الوزارة ومعالجة أوضاع الاضطراب التي كانت سائدة، وقد انتهجت الوزارة الجديدة سلسة من الإجراءات أدت إلى امتصاص النقمة الشعبية.

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص160.

(2) محمود شبيب، وثبة في العراق وسقوط صالح جبر.

**وثبة تشرين الثاني (نوفمبر) 1952**

في 2 تموز/ يوليو 1952 شكل مصطفى العمري حكومته الأولى، واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية. وكانت مهمة حكومته حل مجلس النواب وإجراء الانتخابات. وقد جاء تشكيل الوزارة في وقت ساد فيه الشعور بين الأوساط السياسية بأنه يتوجب تعزيز مجلس النواب القادم بعناصر موالية للبلاط، وخاصة في السنوات الأولى من حكم الملك الشاب فيصل الثاني الذي اقترب فيها موعد تسلمه السلطات الدستورية. غير أن الخلاف الناشب بين نوري السعيد وصالح جبر، أبرز عنصرين مواليين للبلاط، قد أقلق رئيس الحكومة. فلم تكن هناك إشارة للتقارب بينهما بسبب رغبة كل منهما في بسط نفوذ حزبيهما على المجلس، إضافة إلى أن التغييرات التي طرأت على حكومات مصر وإيران قد شجعت الرأي العام في العراق على الاعتقاد بأن الخلاص من الظلم والفساد أصبح ممكنا في الوقت الذي لم يدرك فيه الوصي عبد الإله ونوري السعيد خطورة الوضع في البلاد. فقد كانا مولعين بالسفر إلى الخارج رغم وجود المهام الكبيرة التي يجب انجازها في البلاد. وكان وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن قد حاول التوفيق بين السعيد وصالح والوصي.

في أثناء ذلك نشط كامل الجادرجي في إقناع زعماء المعارضة للانضمام إلى الاحتجاجات عند عودة الوصي من أمريكا وبريطانيا، وذلك بتقديم مذكرات باسم أحزاب المعارضة يدعو فيها إلى إجراء إصلاح عام في البلاد، وخصوصا تعديل قانون الانتخابات. ولما عاد الوصي إلى البلد في 26/ تشرين الأول/أكتوبر فوجئ بهجوم الصحافة بسبب سوء الأوضاع السياسية وتدني الحالة الاقتصادية واشتداد الأزمة المالية التي نجم عنها ارتفاع أسعار المواد الأساسية مما اضطر لجنة التموين العليا التي كان يديرها رئيس الوزراء إلى إصدار أمر بمنع تصدير الخضروات إلى الخارج، واستيراد عشرين ألف طن من الحنطة من كندا على سبيل الاحتياط، كما منحت الحكومة الموظفين والمتقاعدين سلف بنصف راتب، اعتبرت منحة لمساعدتهم في معالجة الأوضاع المعاشية المتردية.

في 28 تشرين الأول/ أكتوبر تقدمت ثلاثة أحزاب سياسية بمذكرات خطية إلى الوصي هي: الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتزعمه الجادرجي، والجبهة الشعبية التي يرأسها طه الهاشمي، وحزب الاستقلال الذي يرأسه محمد مهدي كبه، ومذكرة رابعة رفعها حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر، إلى رئيس الوزراء مطالبين بإجراء إصلاحات عامة تتضمن:

- تعديل القانون الأساسي بما يضمن منع تجاوزات السلطة على حقوق الشعب؛
- إلغاء معاهدة عام 1930؛
- اعتماد مبدأ الانتخاب المباشر الذي يضمن انتخاب مجلس يمثل الشعب تمثيلا صحيحا؛
- إطلاق الحريات السياسية؛
- وضع تشريع يضمن استقلال القضاء وتطهير جهاز الدولة من المفسدين.
- وأخيرا، تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

وقد تضمنت إجابة الوصي على المذكرات الاعتراف بضرورة الإصلاح والاستعداد لتقبل أي مشورة أو رأي للإصلاح، ودعا الأحزاب إلى عرض تلك المطالب والتشريعات على مجلس النواب الجديد حسبما تقتضيه الطرق الدستورية. إلا أن الأحزاب لم تقتنع برده، وأعلنت أنها ستقاطع الانتخابات القادمة، وكان هذا الرد بمثابة تحدي للوصي. وقد اقترح رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي على الوصي أن يجتمع بساسة البلد البارزين ورؤساء الأحزاب للتشاور معهم. وبالفعل ففي 3 تشرين الثاني/

نوفمبر عقد الاجتماع مع قادة الأحزاب الخمسة: نوري السعيد، كامل الجادرجي، طه الهاشمي، صالح جبر، ومحمد مهدي كبه، وبحضور كافة رؤساء الوزراء السابقين عدا مزاحم الباجه جي. إلا أن الاجتماع انتهى دون نتيجة تذكر. وفي اليوم التالي بعث مصطفى العمري برسالة إلى السفير البريطاني أبلغه فيها بأنه قد علم بأن حزب الاستقلال ليس مستعدا لإعلان مقاطعته للانتخابات وإنما سيسعى إلى تخريبها، وقد يشاركه الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية، وطلب من السفير أن يستخدم نفوذه لإقناع صالح جبر بالمشاركة في الانتخابات القادمة. وقد نصح السفير جبر بالمشاركة في الانتخابات، وقد وعده جبر بأن حزبه لن يتسبب في مشاكل خلال الانتخابات.

ورغم تصدع وزارة العمري، إلا انه أعلن في بيان له من دار الإذاعة في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر بأن وزارته تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر، وأنها تواصل العمل لتحقيق الإصلاح، وإعداد اللوائح القانونية لتعديل قانون الانتخابات.

في 16 من الشهر نفسه فوجئت الحكومة بإضراب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء عن الدوام، وكانت البدايات الأولى لهذا الإضراب، عند إعلان الوزارة عن إجراء تعديل في النظام الداخلي للكلية. وتضامنت كلية الطب والحقوق مع طلاب الصيدلة والكيمياء. كان المضربون قد أعلنوا تأييدهم لمطالب الأحزاب السياسية التي وردت في مذكراتهم المرفوعة إلى البلاط، وطالبوا الحكومة الاستجابة لهم. ورغم تلبية الأخيرة لجزء من مطالب الطلبة، إلا أن الأمور سرعان ما تدهورت وخرج طلبة الكليات بمظاهرة في 20 من الشهر نفسه استنكارا لموقف السلطة من الأحزاب ومطالبتها بإجراء الانتخابات النيابية، ووقعت صدامات مسلحة مع الشرطة. واستمرت المظاهرات فأصدرت السلطة بعد يومين أمراً بعدم تدخل الشرطة طالما أن المظاهرات اقتصرت على منطقة الوزيرية، لكنها شددت على عدم السماح لها بالوصول إلى ساحتي باب المعظم والميدان. فتجمع المتظاهرون أمام كلية الآداب في باب المعظم واصطدموا برجال الشرطة. ثم واصلوا مسيرهم نحو جسر المأمون (الشهداء حالياً)، ونجحوا في عبوره، واستمروا في المسير حتى بلغوا السفارة البريطانية التي تقع في الصالحية، ورجموها بالحجارة.

تضامن العمال مع طلبة الجامعات، وأعلنوا إضرابهم في معامل النسيج الكبيرة، إضافة إلى عمال الدخان الأهلية الذين استمروا بإضرابهم الذي بدأ قبل الانتفاضة. كما انضم عمال النفط إليهم، وكذلك عمال المطابع.وقد استمر زخم المظاهرات، ورفع المتظاهرون شعارات تندد بالوزارة والانكليز والوصي. ثم امتدت المظاهرات إلى بعض مدن العراق فقامت في كربلاء والنجف والحلة والديوانية والبصرة والناصرية، وكان الأعضاء البارزون لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في تلك المدن يساهمون في تأجيجها.

وفي 23 من الشهر نفسه بلغت المظاهرات ذروتها، وسقط 12 متظاهراً برصاص الشرطة، وسرعان ما فقدت الأحزاب السياسية السيطرة على المتظاهرين، وما أن حل منتصف النهار حتى سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة. وفي 23 منه قبل الوصي استقالة الوزارة، وكلف نور الدين محمود رئيس أركان الجيش بتشكيل الحكومة، وفي اليوم نفسه نزل الجيش إلى شوارع بغداد، وفي نهاية ذلك اليوم أعلنت الأحكام العرفية في لواء بغداد لوضع حد للانتفاضة. وأصدر وزير الدفاع أمرا وزاريا بتعيين اللواء الركن عبد المطلب الأمين مدير الحركات العسكرية بالوزارة قائدا للقوات العسكرية المرابطة في بغداد. فاصدر القائد

العسكري سلسلة من القرارات منع بموجبها المظاهرات ومنع حمل السلاح وغلق الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف. رغم ذلك استمرت المظاهرات في اليوم التالي، فأطلقت قوات الجيش النار على المتظاهرين، وتمكن الجيش من إخماد نار الانتفاضة[1].

**وجيه البارزاني (ت 2003)**

ابن الزعيم الكردي الشهير مصطفى البارزاني وشقيق مسعود البارزاني زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وقيادي في الحزب. أصيب مع 45 آخرين بينهم (18 جندياً أمريكياً) وعدد من المقاتلين الأكراد (البيشمركه) في هجوم نفذته طائرة الحربية الأمريكية من نوع (F-15) ضد قافلة أمريكية- كردية في كردستان في 6 نيسان/ أبريل 2003. ونقل على متن طائرة عسكرية أمريكية إلى ألمانيا للعلاج. حيث توفي هناك.

**الوحدة الإسلامية (حركة)**

ينظر: الحركة الإسلامية في كردستان العراق

**وحدة الشيوعيين في العراق - جماعة النضال (حزب)**

ترجع جذور هذه الجماعة إلى «حزب الشعب» الذي ألغيت أجازته في أيلول/ سبتمبر 1947 وأغلقت جريدته «الوطن» في عام 1948. وتعرض رئيسه عزيز شريف إلى نقمة الشيوعيين عليه. واضطر تحت ضغط السلطة إلى العمل السري تحت أسماء مختلفة منها «الجنة الوعي الماركسي» و «لجنة أصدقاء كوريا» و «الحزب الشيوعي العراقي» وأخيراً «حزب وحدة الشيوعيين في العراق». أصدر الحزب جريدة باسم «النضال» رفعت الشعارات الداعية إلى وحدة الشيوعيين. وعقد مؤتمراً حزبياً ضم بعض الكوادر المنشقة عن الحزب الشيوعي العراقي. وانتخب أعضاء المكتب السياسي للحزب. حل الحزب وتوقفت جريدته عن الصدور في نيسان/ أبريل 1956 بعد الاتفاق مع الحزب الشيوعي العراقي «جماعة القاعدة» على التوحيد دون قيد أو شرط[2].

**الوحدة العربية (حزب)**

ينظر: التنظيم القومي العربي

**الوحدة الكردستاني (حزب)**

تشكل بعد اندماج «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني»، و«حزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني» (باسوك)، و«الحركة الاشتراكية الكردستانية»ا (حسك) في حزب واحد وذلك في مؤتمر عقدته الأحزاب الثلاث في قاعة ميديا في أربيل (20 آب/ أغسطس 1992) بحضور (1250) مندوباً يمثلون الأحزاب الثلاث واستغرق (6) أيام. وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية من (30) عضو من كل حزب (10) أعضاء انبثق عنها لجنة قيادية بدل من منصب السكرتير العام ضمت كلا من. سامي عبد الرحمن، الملازم شوان، رسول مامند. ومع رفض الأخير المشاركة فأصبح محمد حاج محمود ممثل الحركة الاشتراكية الكردستانية.

استطاع حزب الوحدة الكردستاني (اليكركتن) أن يفرض وجوده على ساحة العمل السياسي فأصبحت له حصة في وزارة الإقليم بتسليم عضو لجنته المركزية قادر جباري حقيبة

---

(1) ينظر: محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق.

(2) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج 1، ص157-158.

العدلية كما عين الملازم كريم عضوا في هيئة الأركان العامة للجيش الكردستاني الموحد. وقد دعم الحزب موارده المالية عندما قام بفتح منافذ حدودية في محافظة السليمانية كانت تدر مبالغ شهرية كبيرة إضافة إلى المعونة المالية التي يحصل عليها من حكومة الإقليم. وقد اندمج الحزب بالحزب الديمقراطي الكردستاني بدفع من سامي عبد الرحمن وقد اشترط للدمج: أن يكون نائب الرئيس وثلاثة من أعضاء المكتب السياسي واحد عشر عضوا في اللجنة المركزية من أعضاء اليكركتن. وان يكون شعار الحزب مكون من اللونين الأزرق والأصفر، وان يطلق على الحزب الجديد اسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد»، وان ترفع صورة صالح اليوسفي إلى جانب صورة الملا مصطفى البارزاني وان يذكر اسميهما معا في المحافل والمناسبات[1].

## الوحدة الوطنية (حزب)

أسسه علي جودت الأيوبي في كانون الأول/ ديسمبر 1934، وبذا يكون أول حزب سياسي يتأسس بعد دخول العراق عصبة الأمم. لكن منهاجه لا يختلف عن منهاج بقية الأحزاب المعروفة آنذاك[2]. وقد ضم الحزب كل من: علي جودت الأيوبي- رئيساً، صالح باش أعيان- نائباً للرئيس، سالم أغا- سكرتيراً، علي الدوغرة مجي، عبد الهادي الجلبي، نجيب الراوي، حازم شمدين آغا، رايح العطية، بهاء الدين النقشبندي- أعضاء.

وتضمن منهاج الحزب عدداً من الأهداف منها: توطيد قواعد استقلال العراق التام... توثيق أواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الأخرى... تقوية شعور التضامن والتضحية والإخلاص بين أبناء الشعب، وتعزيز الروح الوطني[3].. ولما سقطت وزارة الأيوبي في آذار/ مارس 1935 تفرق أعضاء الحزب، حتى انتهى الحزب[4].

## الوزارة/ الوزير

الوزارة هي وحدة إدارية عامة تقوم بمهام إدارية متجانسة أو مرتبطة في نطاق الوظيفة الإدارية بالنسبة للدولة كلها وتعمل في ممارسة هذه الاختصاصات باسم الدولة ولحسابها. وتتمتع الوزارة طبقاً للقانون العراقي بشخصية معنوية وبالحقوق المنصوص عليها في القانون المدني والقوانين الأخرى. أما الوزير هو الرئيس الأعلى لإدارة حكومية أو وزارة ما. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يطلق اسم سكرتير على رئيس الإدارة (الوزير). وفي العراق كان يطلق اسم وزير على الوالي العثماني، وبات هذا الاسم يطلق على أعضاء الحكومة منذ تأسيس الحكم الوطني ليشير إلى المعنى التقليدي له.

وباعتبار الوزير الرئيس الإداري الأعلى لوزارته، فانه يمارس عدداً من الاختصاصات أهمها. اتخاذ القرار الحكومي في وزارته كالقرار الخاص بتوجيه سياسة الوزارة بما يتلاءم مع النهج الذي تنتهجه الدولة، واتخاذ القرارات الإدارية اليومية لاستمرار العمل اليومي في الوزارة.

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص288-290.
(2) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص48-49.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص125.
(4) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص74-75.

## الوزارة الائتلافية

هي الوزارة التي يتم تشكيلها من وزراء ينتمون إلى أكثر من حزب، وعادة ما تكون هذه الوزارات أقل استقراراً وأقل عرضة للمساءلة من الوزارات التي يشكلها حزب الأغلبية. وغالبا ما تدار الأمور من خلال المساومات وتبادل التنازلات وتوزع الحقائب الوزارية على أساس نسبي. وقد عرفت كثير من الدول هذا النوع من الوزارات وبخاصة تلك البلدان التي تتميز بوجود اختلافات إيديولوجية أو أثنية وعرقية بين الأحزاب التي تدعي تمثيل إيديولوجيات أو اثنيات معينة .وقد عرف العراق هذا النوع من الوزارات منذ تشكيل الحكم الوطني، وتعد الوزارات التي شكلت منذ عام 2003 وزارات ائتلافية.

## وزارة الائتلاف الوطني

ينظر: رشيد عالي الكيلاني

## وزارة الإصلاح

ينظر: بكر صدقي

## الوسط الديمقراطي (حزب)

تأسس في أب/ أغسطس 2003 وتشكل نتيجة ثلاثة أحزاب سياسية هي: تجمع الوسط الديمقراطي بزعامة حسن البزاز، الجبهة الوطنية الموحدة بزعامة صالح المطلك، وحزب الإصلاح العراقي المستقل المهندس فهران حواس. وذلك «لتحقيق الأهداف العليا التي تعمل على تحقيقها لمصلحة العراق نظرا للظروف القاسية التي يمر بها، والعمل على تحقيق الأمن والعدالة والمساواة وسيادة القانون»[1].

## وصفي طاهر (1918 - 1963)

عسكري ومن «الضباط الأحرار». ولد في بغداد عام 1918، دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، عين معاون ميدان لنوري سعيد ومرافقاً له، عين بعد انقلاب 14 تموز/يوليو 1958 معاون ميدان لعبد الكريم قاسم، قتل في 8 شباط/ فبراير 1963.

## وضاح حسن عبد الأمير

ينظر: سعدون محمد

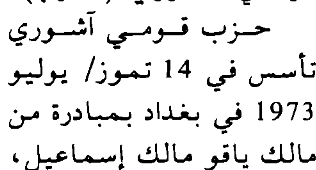
## الوطن الديمقراطي الحر (حزب)

تأسس في عام 2003 وأمينه العام هيثم توفيق الحسني يعتبر الحزب العراق والعراقي أولاً في كل سياسته ومبادئه وقيمه ويسعى إلى ربط العراق بمجلس التعاون الخليجي وإلى تحقيق دور العراق الفاعل في الجامعة العربية والأمم المتحدة والمحافل الدولية. شارك الحزب بانتخابات عام 2005 بقائمة ضمت 63 مرشحاً يتقدمهم الأمين العام للحزب.

## الوطن العراقي (حزب)

ينظر: مشعان الجبوري

## الوطني الآشوري (الحزب)



حزب قومي آشوري تأسس في 14 تموز/ يوليو 1973 في بغداد بمبادرة من مالك ياقو مالك إسماعيل، وعقد مؤتمره الأول في 26 أيلول/ سبتمبر 1974. وانتخب في المؤتمر قيادة سرية ضمت شخصيات آشورية بارزة أمثال نمرود بيتو وكوركيس ياقو. وفي عام 1981 اتصل بالحزب

(1) الشرق الأوسط، العدد (9038)، 27 أغسطس 2003.

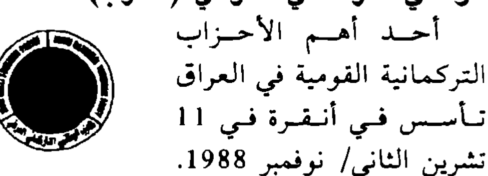
بعض الشخصيات الآشورية لتشكيل آلية عمل قومية تلتزم الكفاح المسلح في شمال العراق، وطلب الحزب المشاركة في هذه الآلية التي حملت اسم «الحركة الديمقراطية الآشورية» كتنظيم جامع لمختلف الأحزاب والتنظيمات الآشورية الراغبة بالكفاح المسلح. ودخل الحزب في مداولات مع مؤسسي الحركة وأبرزهم كوركيس خوشابا ويونادم يوسف كنه الذي كان يمثل حينها «حزب الإخاء الآشوري» الذي حل نفسه واندمج في الحركة الديمقراطية الآشورية. وفي عام 1982 أعلن عن تشكيل الحركة، وبعدها تم تشكيل «التجمع الديمقراطي الآشوري».

مع بزوغ فجر التسعينات توالت الخلافات والانشقاقات في داخل الحركة والتجمع الآشوريين. فوجد الحزب الوطني الآشوري في إفرازات أحداث عام 1991 فرصة سانحة فحاول الاستقلال بالعمل والنشاط السياسي، وكسر احتكار العمل السياسي الآشوري كما تمثله الحركة الديمقراطية الآشورية. وفي آب/ أغسطس 1997 أصدر الحزب أول عدد علني من جريدته المركزية «قويامن». وفي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 افتتح الحزب رسمياً مكتبه الإقليمي في مدينة دهوك. وفي بداية عام 2001 انطلقت محطته الإذاعية «شرارا»[1].

يقر الحزب بعدد من الثوابت أهمها: تأييد التعددية السياسية؛ إن هذه التعددية لا تمنع من إقامة مظلة آشورية عالمية فعالة تتمثل فيها مختلف التيارات السياسية والمنظمات الاجتماعية والثقافية للشعب الآشوري؛ انفتاح الحزب على القرار الآشوري؛ تأييد التواصل بين المنظمات الآشورية وإقامة جبهات على المستويات الوطنية ومن ثم المستويات العالمية؛ احترام الخيارات السياسية لأي تنظيم سياسي آشوري؛ وأن الغاية من تأسيس أو إقامة أي تنظيم سياسي آشوري هي غاية نبيلة.

يضع الحزب «شعار العراق الموحد كأحد شعاراته الأساسية»، لأن «العراق الموحد.. هو الحل الأمثل».. «لكن هذا العراق الموحد يجب أن يتصف بصفات معينة كي يكون قابلا للاستمرار والتطور» لذا يعمل الحزب «من أجل عراق ذو نظام ديمقراطي، عراق متعدد الثقافات، عراق يشعر كل فرد فيه في أي بقعة كان أنه يعيش في وطنه غير منقوص الحقوق والكرامة، عراق يشعر الفرد بالفخر للانتماء إليه، عراق لا مجال فيه لقوانين تمييزية»[2].

## الوطني التركماني العراقي (الحزب)



أحد أهم الأحزاب التركمانية القومية في العراق تأسس في أنقرة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988. ثم افتتح مقرات له في كردستان العراق. يتبنى الحزب المنهج القومي ويرى أن التركمان جزء من الأمة التركية، ويدعو إلى حكومة ديمقراطية برلمانية في العراق. ونتمتع بدعم تركيا له[3].

برز الحزب في مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية عام 1991. كما حضر مؤتمري فيينا وصلاح الدين 1992، إلا انه أصدر بياناً أعلن فيه تجميد عضويته في «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يقوده أحمد الجلبي بعد استثناء ممثله

---

(1) الحزب الوطني الآشوري، مكتب الثقافة والإعلام، لمحة تاريخية مقتضبة عن الحزب الوطني الآشوري.

(2) الحزب الوطني الآشوري، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثاني للحزب 10-12 تموز 2002 (www.zowaa.org).

(3) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص215.

(مظفر ارسلان[1] من وفود المؤتمر التي زارت الولايات المتحدة وعددا من الدول الأوروبية والعربية إلا انه تراجع عن ذلك عام 1994[2]. ومن ابرز قادة هذا الحزب مصطفى كمال يايجي (متوفي)، وعزيز قادر الصمانجي الذي انشق عنه ليؤسس«الحركة التركمانية الديمقراطية العراقية». كما انشق عن الحزب الدكتور أوميد آق قوينلو وأسس تنظيماً حمل اسم «أولوشيوم». وفي عام 1996 عقد الحزب مؤتمراً في اربيل وانتخب كمال يايجي رئيساً للحزب.

ومن أبرز قادة الحزب: مظفر أرسلان (رئيس الحزب)، حسن سليمان (السكرتير العام) يشار إمام أوغلو (نائب الرئيس)، أيدن بياتي. تمكن خلال النصف الأول من التسعينات بقيادة القوميين التركمان في نشاطات المعارضة العراقية. كما ساهم في تشكيل «الجبهة التركمانية العراقية» لكن تأثيره تقلص بعد ظهور أحزاب تركمانية. ويقوده حالياً جمال شان ويقع مقر الحزب في كركوك. كما أن له عدة فروع في البلدان الأوروبية وتصدر عنه مجلة بالحروف اللاتينية باسم «كركوك» وجريدة غير منتظمة الصدور باسم «دوغوش» أي الشروق. (ينظر: الحركة التركمانية الديمقراطية العراقية، الجبهة التركمانية العراقية)

**الوطني التقدمي (الحزب)**

تأسس «الحزب الوطني الديمقراطي» على يد محمد حديد كحزب منافس للحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه كامل الجادرجي. في 30 حزيران/ يونيو 1960، تقدم حديد بطلب تأسيس هذا الحزب بعد استقالته من الحزب الوطني الديمقراطي. فأسس في 30 تموز/ يوليو 1960 عندما أجازت وزارة الداخلية الطلب الذي تقدت به جماعة من المنسحبين من الحزب الوطني الديمقراطي، وهم: محمد حديد، خدوري خدوري، محمد السعدون، نائل سمحيري، عراك الزكم، سلمان العزاوي، عباس حسن جمعة، رجب علي الصفار، جعفر الحسيني، رضا علاوي، عبد الأمير درويش، عباس جودي، السيد حميد السيد كاظم الياسري، وعبد الرزاق محمد. وجاء في منهاج الحزب أنه يعمل على: (1) صيانة النظام الجمهوري (2) تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والجهل. (3) تعزيز التعاون الحر والإخوة الصادقة بين العرب والأكراد والتركمان وغيرهم من القوميات.. (4) إقامة نظام ديمقراطي برلماني.. (5) تحقيق الوحدة العربية. (6) تحسين العلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي. فضلاً عن تشديد الحزب على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. أصدر الحزب جريدة «البيان» لتنطق باسم الحزب. واستمر عمل الحزب حتى 15 تموز/ يوليو 1963 حيث تم حله[3].

**الوطني الديمقراطي (1946) (الحزب)**

تشكلت نواته الفكرية الأولى من «جماعة الأهالي»، وأصبح من أهم أحزاب المعارضة في نهاية الأربعينات .أجيز الحزب في 2 نيسان/ ابريل 1946 وتكونت لجنة إدارية بالانتخاب في نيسان/ابريل 1949 من: كامل الجادرجي- رئيساً، عبد الكريم الازري (استقال

---

(1) ولد في كركوك عام 1946، وحصل على شهادة في الطب من جامعة أنقرة، وقد اعتزل النشاط السياسي بعد خروجه من قيادة الحزب.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص216.

(3) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص174-178.

أواخر عام 1946) - نائباً للرئيس، حسين جميل- سكرتيراً، عبود الشالجمي- محاسبًا، صادق كمونة (استقال من الحزب في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1946)، زكي عبد الوهاب، محمد حديد- أعضاء[1]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1953 أعيد انتخاب الجادرجي رئيسا للحزب فيما تبدل أعضاء الهيئة الإدارية.

أما غاية الحزب فكانت تتمحور حول «القيام بإصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق تصميم علمي منسق، شامل لجميع تلك النواحي. وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر إلى دولة ديمقراطية عصرية. ويتوسل الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل الديمقراطية»[2] وحاول الحزب الربط بين الديمقراطية والوطنية باعتبارهما عنصرين متلازمين، وآمن بارتكاز أحدهما على الآخر. ودافع عن المبادئ الاجتماعية المعتدلة، كما أكد على التمسك بالأساليب الدستورية في العمل السياسي. لكن الحزب لم يكن قد تبنى أيديولوجيا واضحة أو فلسفة محددة للعمل، وحتى مفهوم الاشتراكية فانه لم يكن ثابتا طوال مسيرة الحزب.

خلال السنة الأولى من حياة الحزب ظهرت في داخله اتجاهات متصارعة أدت إلى حدوث انقسامات وتيارات داخل الحزب، فخرج عبد الوهاب مرجان وصادق كمونة وعبد الكريم الازري من الحزب بعدما شعروا بقوة التيار اليساري داخله، حيث حاول اليساريون أمثال طلعت الشيباني وفاضل حسين وزكي عبد الوهاب توجيه الحزب وجهة يسارية واستقالوا احتجاجاً على عدم الأخذ بأفكارهم[3]. بينما فصل كامل قزانجي بسبب محاولته جر الحزب إلى الشيوعية. وقد تفاقمت الصراعات داخل الحزب حتى أعلن في كانون الأول/ ديسمبر 1948 عن تجميد نشاطه بدعوى الاحتجاج على تدخلات الحكومة لجذب العناصر الحزبية وجورها على أحزاب المعارضة. وفي آذار/ مارس 1950 عاود الحزب نشاطه السياسي العلني، وقاطع انتخابات عام 1952، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 حُل الحزب مع غيره من الأحزاب من قبل حكومة نور الدين محمود بعد إعلانها الأحكام العرفية. واستأنف الحزب نشاطه في عام 1953. وحتى عندما سحبت إجازة الحزب في 2 أيلول/ سبتمبر 1954 إبان وزارة نوري السعيد الثانية عشرة، استمر الحزب بالعمل وشارك في جبهة المعارضة ضد حكومة مصطفى العمري. ودخل الحزب في جبهة الاتحاد الوطني إلى جانب حزب الاستقلال والبعث العربي الاشتراكي والشيوعي العراقي[4].

شارك الحزب في وزارة عبد الكريم قاسم الأولى بوزيرين أحدهما محمد حديد وزير المالية، وهديب الحاج حمود وزير الزراعة. الأمر الذي أتاح للحزب ممارسة نشاطه السياسي على المستويين الحكومي والشعبي وكانت علاقته حسنة مع عبد الكريم قاسم. وبعد المصادمات العنيفة بين أنصاره وأعضاء من

---

(1) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946-1958، ص30-31؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص178.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص24؛ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص116-121؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946-1954)، ص75-80؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص187.

(3) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946-1958، ص207-212.

(4) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص125-126.

الحزب الشيوعي العراقي في النعمانية والحي وكربلاء والشامية وغيرها. دعا الحزب إلى عقد اجتماعين كبيرين، حضرهما ممثلو منظمات الحزب ولجانه في يومي 11 و 13 أيار/ مايو 1959 تقرر بعدها تجميد نشاط الحزب أثناء فترة الانتقال. الأمر الذي أثار البعض ممن انشقوا على قرار الحزب بينهم عبد الله البستاني، عبد المجيد الونداوي، علي عبد القادر، نايف الحسن، وغيرهم وقد شكلوا قيادة لكن لم يكن لهذا الانشقاق أثر في الحياة السياسية في العراق.

انشق عنه «الحزب الوطني التقدمي» بسبب خلافات حول قضايا كثيرة تتعلق بعلاقة الحزب الوطني بالسلطة القائمة بعد 1958 وموقفه من «الحزب الشيوعي العراقي» والموقف من الديمقراطية داخل الحزب والسياسة العامة للحزب.

## الوطني الديمقراطي (2003) (الحزب)

أعلن عن إعادة تأسيس هذا الحزب بعد سقوط حكم صدام حسين عام 2003 وتحديدا في 27 شباط/ فبراير 2004. ليرث الحزب الوطني الديمقراطي (1946) والذي كان يتزعمه كامل الجادرجي. وكان من بين الموقعين على بيان إعادة نشاط الحزب: يوسف الحاج الياس، نجيب محي الدين، نصير كامل الجادرجي، أمين هاشم السيد نور، فاضل حمزة عباس، شهاب نجم زيارة الموسوي، رشيد جبوري العزاوي، أكرم عراك الزكم، كامل أمين هاشم، وغيرهم[1]. وقد حدد البرنامج بعض أهداف الحزب بما يأتي[2]:

1. العمل من أجل بناء حياة ديمقراطية نيابية تعددية تقوم على أساس فصل السلطات الثلاث.
2. يحترم الحزب كيان المواطنين العراقيين على اختلاف قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم ويعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمع متحرر من الفقر والعوز والخوف.
3. ضمان الحريات السياسية والمدنية للمواطنين بما في ذلك حرية التعبير والاجتماع والتظاهر والنشر والتنظيم وغيرها.
4. العمل على تطوير صلاته بالجماهير وبخاصة الشبابية والنسوية.
5. تصفية مخلفات النظام الدكتاتوري المباد.
6. توفير الحريات الدينية لكافة أفراد الشعب.

وعلى الصعيد الاقتصادي يسعى الحزب إلى: الاهتمام بأسلوب التخطيط الاقتصادي، العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار صرف الدينار العراقي، العمل على معالجة البطالة وتوفير فرص العمل للعراقيين، الاستعانة بالاستثمارات والخبرات العربية والأجنبية المتطورة في مجال الصناعات النفطية، تطوير وتحديث الزراعة، الاهتمام بالموارد المائية وتحديث الأساليب الاروائية، إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية عن طريق تقليص دور الدولة والاعتماد على القطاع الخاص..

وتتألف هيئته الإدارية من: نصير الجادرجي (الأمين العام)، هاشم الشبلي (نائب الأمين العام)، نجيب محي الدين، رؤوف آل ديبس، د. عبد الأمير العبود، د. داود محمد شريف، راغب رضا بليبل، سحاب عواد معروف، د. مجيد هدو، المحامي طارق الابريسم، د. خالد السراي، هاشم الاطرقجي، زهير الفقير (أعضاء). تمثل الحزب في مجلس الحكم من خلال أمينه العام كامل الجادرجي، لكنه لم يتمثل في الحكومة المؤقتة التي تشكلت في

(1) الصباح، العدد (202)، 7 آذار 2004، ص2.

(2) الحزب الوطني الديمقراطي، البرنامج والنظام الداخلي، بغداد، الحزب الوطني الديمقراطي، 2004.

حزيران/ يونيو 2004.

**الوطني الديمقراطي الاجتماعي (الحزب)**

تأسس في لندن في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، وتشكلت قيادته من: اللواء الركن فيصل النعيمي (الأمين العام)، كامل العطية (نائباً للامين العام)، د. عادل حكيم (أميناً سياسياً)، خالد الزبيدي (أميناً مالياً)، ثامر السامرائي (أميناً للتنظيم الحزبي)، محمد علي (أمين للثقافة والإعلام). ويرى الحزب أن إسقاط الديكتاتورية المتمثلة بنظام صدام حسين وإقامة النظام الديمقراطي الدستوري الانتخابي هو السبيل الرشيد لبناء مجتمع عراقي ملتحم يسوده الاطمئنان والتقدم والرفاه[1].

**الوطني الديمقراطي الأول (الحزب)**

ينظر: هديب الحاج حمود

**الوطني العراقي (الحزب)**

أجيز من قبل وزارة الداخلية في 2 آب/ أغسطس 1922 وتألفت لجنته التنفيذية من: جعفر أبو التمن، مولود مخلص، علي البازركان، عبد الغفور البدري، محمد مهدي البصير، وحمدي الباجه جي. ويهدف الحزب إلى: (1) المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية، والدفاع عن كيان الأمة العراقية والنهوض بها إلى مصاف الأمم الراقية ماديا وأدبيا، وتحسين العلاقات بين الأمة العربية والأمم الراقية. (2) السعي لكل ما يوجب رفاه الأمة العراقية وسعادتها ورقي البلاد وعمرانها. (3) واقتصاديا، يسعى الحزب لكل ما يزيد ثروة البلاد في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة. (4) وعلى الصعيد العلمي يسعى الحسب إلى توسيع نطاق المعارف بنشر وتعميم العلوم في جميع أنحاء العراق[2]. في 26 آب/ أغسطس 1922 أغلق الحزب ونفي زعمائه عقب تقديمه بالاشتراك مع حزب النهضة العراقية مذكرة إلى الملك تحتوي على عدد من المطالب التي أثارت حفيظة المندوب السامي البريطاني، وغاب الحزب عن العمل السياسي منذ ذلك الحين حتى عام 1928. وبعد عودة المنفيين عام 1928 قام بعض أعضاء الحزب بتأسيس «حزب الجمعية الوطنية» في 27 شباط/ فبراير 1928، وتشكلت الهيئة المؤسسة من: محمد مهدي كبة، صادق البصام، عبد الغفور البدري (1890 -1943)، علي محمود الشيخ علي، علاء الدين النائب، وعبد العزيز ماجد. لكن أعضاء الجمعية الوطنية قرروا الاندماج بالحزب الوطني. وعملوا على إقناع أبو التمن باستئناف نشاط الحزب الوطني وقد نجحوا في ذلك، واستأنف الحزب نشاطه في تموز/ يوليو 1928 وتألفت هيئة قيادية جديدة للحزب من: جعفر أبو التمن، مهدي البصير، بهجت زينل، مولود مخلص، عبد الغفور البدري، محمود رامز، أحمد عزت الأعظمي، وعلي محمود الشيخ[3].

اتخذ الحزب لنفسه لونا يفوق كونه حزبا وطنيا بحتا نتيجة للطابع الاجتماعي للدعم الذي لقيه، فضمت قاعدته تجاراً متوسطين، مفكرين وطنيين وأعضاء مهنيين وضباط شريفيين إضافة إلى العمال والحرفيين وصغار التجار. ومن هنا جاء ما أظهره الحزب من تحسس بأوضاع وشكاوى هذه الفئات من الشعب حتى عندما

(1) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص254.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص38- 39.
(3) المصدر السابق، ص41-42.

كان يعطي الأولوية للنضال الوطني. ومن هنا أيضا جاء دوره المبادر إلى تأسيس «جمعية أصحاب الصنائع» في عام 1929، وقيادته النشطة لإضراب الأربعة عشر يوما عام 1931 والذي انطلق نتيجة فرض ضريبة شهرية على التجار والحرفيين. وفي عام 1930 اتفق مع «حزب الإخاء الوطني» الذي يتزعمه ياسين الهاشمي على مقاومة معاهدة 1930 وهو الاتفاق الذي أنهاه قبول الاخائيين تشكيل الوزارة. يقول عنه رفائيل بطي «بأنه من أصلب الأحزاب الوطنية عوداً وأشهرها مراساً في الكفاح السياسية في معارضة سياسة الانتداب»[1].

انتهى نشاط الحزب حينما اقترح جعفر أبو التمن تجميد الحزب، حيث عقد مؤتمرا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، حيث حصل انشقاق رفض فيه جناح كان يمثله مولود مخلص تجميد الحزب مؤيدا الاستمرار بالعمل، لكن هذا الجناح لم يتمكن من الاستمرار ابعد من 20 نيسان/ ابريل 1934 ليعطل الحزب أعماله ويتوقف نشاطه رسميا. ويرجح حنا بطاطو أن يكون وراء تدهور الحزب الضيق المالي الذي كان يعانيه الحزب، وافتضاح أمر مولود مخلص الذي كان يفشي أسرار الحزب إلى الملك فيصل، والخلاف حول المشاركة والانتخابات واللعبة البرلمانية حيث كان أبو التمن مقتنعا بعدم جدوى المشاركة بعكس رؤية قادة الحزب الآخرين الذين فضلوا عدم الالتفات إلى قناعات أبو التمن[2]. أما صحافة الحزب فقد أصدر الحزب جريدة «صدى الاستقلال» التي صدرت في 15 أيلول/ سبتمبر 1930 أي بعد تأسيس الحزب بثمان سنوات. ولما عطلت بعد حوالي شهر واحد أصدر الحزب جريدة «صدى الوطن» في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر لصاحبها محمود رامز، ولما عطلت أصدر رامز جريدة «الثبات» في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1931[3].

## الوطني العراقي/ الموصل (الحزب)

تأسس في 21 أيار/ مايو 1925 في الموصل وتكونت هيئته الإدارية من: عبد الله آل سليمان (رئيسا)، عبد الله العمري (نائبا للرئيس)، أحمد الشربتي، توفيق النائب، مجدي النائب، مجيد العمري، محمد محفوظ، عبد الله باش عالم، ودكتور استرجيان (أعضاء). وبعد مدة قصيرة جرت انتخابات جديدة أسفرت عن تغيرات في قيادة الحزب على النحو التالي: احمد محفوظ (رئيساً)، أحمد الجلبي (نائباً للرئيس)، عبد الله فائق (معتمداً)، احمد الشربتي (كاتماً للأسرار)، علي الجميل (محاسباً)، مجيد النائب، محمود خيري النائب، الدكتور استراجيان والدكتور يحيى نزهت (أعضاء). ولم يكن في استطاعة هذا الحزب أن يقوم بعمل يذكر، بعد أن أنجزت «لجنة الحدود الدولية» مهمتها. وتشتت الحزب

---

(1) رفائيل بطي، الصحافة في العراق، ص109- 110.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص76، وكذلك ص175-176؛ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص54-56؛ حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق (1914- 1990)، ص431؛ حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ص81؛ حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص332-333؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ص43-150و ص185-200؛ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، ص90-92؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص33-47.

(3) فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، ص16-17.

والتحق أعضاؤه بالأحزاب المؤيدة والمعارضة التي تألفت في بغداد[1].

## الوفاء التركماني (حركة)

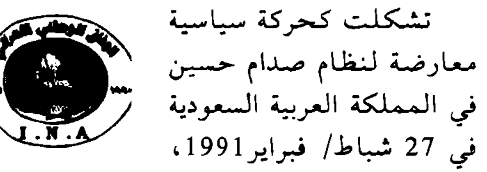
تأسست عام 2002 ويترأسها فرياد عمر ولها وجود داخل وخارج العراق.

## الوفاق الإسلامي في العراق (حركة)



حركة إسلامية تأسست في إيران عام 1980، ويكاد ينحسر هدفها الرئيس بالدفاع عن أولئك العراقيين الذين ابعدوا عن بالجملة في أواخر الستينات وأوائل الثمانينات. لذا فقد قامت الحركة على فكرة تحويل «حركة المهجرين العراقيين» إلى حركة الوفاق الإسلامي، وان كان هناك من يعتبرها انشقاقاً صامتاً عن «منظمة العمل الإسلامي». أمينها العام الشيخ جمال محمد حسن الوكيل. وشعارها «نحو عراق موحد- آمن- تعددي». انتقلت الحركة من إيران إلى سوريا، وخلال انعقاد مؤتمر المعارضة العراقية في صلاح الدين (حزيران/يونيو 1992) غيرت اسمها إلى الوفاق الإسلامي. انسحبت الحركة من مؤتمر لندن للمعارضة العراقية احتجاجاً على تجاوز بعض أطراف المعارضة (وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) التعددية والديمقراطية ورفض هيمنة المجلس على التيار الإسلامي. تصدر الحركة صحيفة «الوفاق الإسلامي» حاليا، بعد أن كان اسمها في السابق «المهاجرون»[2].

## الوفاق الوطني العراقي (حركة)




تشكلت كحركة سياسية معارضة لنظام صدام حسين في المملكة العربية السعودية في 27 شباط/ فبراير1991، لكن انطلاقته الرسمية كانت في بيروت في آذار/ مارس 1991 خلال اللقاء الأول للمعارضة العراقية بعد حرب الخليج الثانية. وكان مؤسسوها من الضباط العسكريين السابقين إضافة إلى البعثيين القدامى الذين غادروا العراق. منهم صلاح عمر العلي، أياد علاوي، تحسين معلة، صلاح الشيخلي، إبراهيم الجنابي، علي عبد الأمير، اللواء عدنان نوري وآخرين... من أهداف الحركة إسقاط نظام صدام حسين وإقامة نظام ديمقراطي يعيش بأمان مع جيرانه ومع مواطنيه على حد سواء ويكون مثالا ونموذجا للاستقرار والنمو في المنطقة والعالم.

وطبقا للحركة فإنها تستهدف تحقيق: (1) حماية الوحدة الجغرافية للعراق وعدم السماح بأي تدخل في شؤونه الداخلية. (2) العمل بصدق على تحقيق ديمقراطية حقيقية وسن قوانين تحترم حقوق الإنسان طبقا لقرارات هيئة الأمم المتحدة التي تتضمن الحرية التامة لكل المعتقدات السياسية. (3) العمل على تحقيق استقلالية تامة للنظام القضائي عن السلطة التشريعية والتنفيذية في الحكومة بما يضمن حقوق متساوية لكل العراقيين بصرف النظر عن القومية والدين والثقافة والانتماء السياسي. (4) العمل على عودة العراقيين الذين هجروا قسرا وهربوا جراء بطش نظام صدام وتشجيع الحكومة الجديدة على إنشاء قانون جديد

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص85- 86.

(2) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص369-374؛ وعلي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ص203.

للجنسية يضمن كامل الحقوق للمواطنين. (5) إعادة النظر في كافة القوانين السابقة التي لحقت الأضرار بالمواطنين العراقيين وتعويضهم. وفي المجال الاقتصادي نسعى الحركة إلى «تطوير سياسة اقتصادية جديدة تستند إلى تقدير واقعي للثروات والموارد الاقتصادية الموجودة في العراق...» و«التأكيد على استخدام العائدات من النفط العراقي لفائدة المواطنين العراقيين»... «السماح للقطاع الخاص والمؤسسات ذات العلاقة أن تشارك بجميع الأنشطة الاقتصادية والسماح لنظام السوق الحر بتحديد اتجاه تلك الأنشطة».. وفي مجال القضايا العربية ترى الحركة ضرورة «اعتماد سياسة خارجية أسسها عدم الاعتداء والحوار واحترام القانون الدولي»[(1)].

خلال الأشهر الخمسة الأولى من عمر الحركة بدا وكأنها نادرة على تعبئة وحشد المعارضة العراقية. وانتخب أياد علاوي أميناً عاماً للحركة، الذي كان ينافس العلي والشيخلي، مثلما كانا يتنافسان ويتناجزان في ما بينهما. ووصل الخلاف حد اتهام العلي لعلاوي بارتكاب مخالفات مالية وإدارية وطالب بطرده من الحركة. لكن علاوي أصدر قرارا بتعليق عضوية العلي. وفي 13 أيار/ مايو 1992 أعلن العلي عن تأسيس مجموعة جديدة أطلق عليها اسم «تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي». (ينظر: أياد علاوي)، (ينظر: صلاح عمر العلي). تمتلك الحركة مراكز صحفية وتصدر صحيفتين هما «بغداد» الناطقة باسم الحركة وصدر عددها الأول في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1991، وصحيفة «نداء المستقبل». فضلاً عن بعض النشرات أهمها: «أوراق ثقافية»، «الطليعة النسوية»، و«المقاتل». كما افتتحت في 28 نيسان/ ابريل 1996 محطة إذاعية للحركة حملت اسم «إذاعة المستقبل». وفي أواسط تسعينات القرن الماضي سمح العاهل الأردني الراحل الملك حسين للحركة بممارسة نشاطها في الأردن إلا إن أجهزة الاستخبارات العراقية اخترقت الحركة بعد مدة قصيرة.

اشتركت الحركة في الترتيبات السياسية التي أنشأها الأمريكيون بعد احتلال العراق، فتمثلت بشخص أمينها العام في مجلس الحكم الانتقالي. وشاركت في الانتخابات التي أجريت في البلاد عام 2005 ضمن ائتلاف ضم كل من حركة الوفاق، حركة الديمقراطيين العراقيين، حزب النهضة الوطني الديمقراطي، الهيئة العراقية المستقلة، تجمع الوفاء للعراق، مجلس أعيان العراق. وكان يطلق عليه اسم «القائمة العراقية» وضمت قائمته لانتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (233) شخصية يتقدمهم أياد علاوي، وقد ضمت القائمة السيد حسين الصدر والسيدة رجاء الخزاعي. وقد حصلت القائمة على 40 مقعدا في الجمعية الوطنية الانتقالية.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر قام علاوي بتوسيع الائتلاف ليشمل خمسة عشر كياناً هي: الهيئة العراقية المستقلة، حركة الوفاق الوطني العراقي، رابطة عشائر وأعيان تركمان بغداد، الحزب الشيوعي العراقي، تجمع الديمقراطيين المستقلين، حزب الوحده، التجمع القاسمي الديمقراطي، أحرار، تجمع الوفاء للعراق، تجمع الفرات الأوسط، مجلس شيوخ العراق المستقل، القائمة الوطنية، الحركة الاشتراكية العربية، التجمع الجمهوري العراقي، وعراقيون. لخوض انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005. وحصلت على 25 مقعداً.

(1) (www.wifaq.com).

## وفيق السامرائي



زعيم «حركة الإنقاذ الوطني»، ولد في سامراء، وفيها درس المراحل الأولية، ثم التحق بالكلية العسكرية (1965-1968)، ليلتحق بسلاح المشاة برتبة ملازم ثان. انتمى في وقت سابق إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي»، لكنه تركه مدة وحوالي عام 1969 أعاد ارتباطه بالبعث، عين إثرها مساعدا في الفوج الثاني التابع للواء التاسع عشر. رغم ذلك فقد انتمى في عام 1970 إلى «حزب الوحدة الاشتراكي»، وبعد سنة تقريبا عين معلما في مدرسة الاستخبارات العسكرية العامة، وفي عام 1974 نقل إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ونسب إلى قسم الشؤون الإيرانية. ثم التحق بكلية الأركان عام 1976 وكان عندها برتبة نقيب. عُين مديراً للاستخبارات العسكرية في أوائل التسعينات، وقد لعب دورا مهما خلال الحرب العراقية الإيرانية، هرب عام 1994 ليفلت من قبضة نظام حكم صدام حسين، أقام أولاً في دمشق حتى عام 1998، بعدها غادر إلى لندن. اشترك في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي دبرها «المؤتمر الوطني العراقي». تعاون مع القوات الأمريكية لتسهيل القبض على صدام حسين. نجا في شباط/ فبراير 2004 من محاولة اغتيال فاشلة. وفي عام 2005 شغل منصب مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن الوطني.

## الوقائع العراقية (جريدة)

الجريدة الرسمية للحكومة العراقية. وتنشر فيها القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات والبيانات والإعلانات والأوامر الصادرة عن الجهات الرسمية. وتعطي صفة النفاذ للمواد المنشورة فيها، فجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والبيانات والإعلانات والأوامر والقرارات التي تنظم أوضاع البلاد والمواطنين من جميع النواحي لا تصبح ذات مفعول ولا تطبق إلا إذا نشرت في الجريدة الرسمية. صدر العدد الأول منها في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1922، عن مديرية المطبوعات في بغداد، التي كانت تابعة لوزارة الداخلية.وكتب على غلاف عددها الأول أنها تصدر ثلاث مرات في الأسبوع مؤقتاً. وقد رتبت مواد العدد حسب أهميتها الرسمية فكانت أول مادة هي البلاغات الصادرة عن دائرة المعتمد السياسي البريطاني، ثم البلاغات الصادرة عن وزارة الداخلية، ثم القوانين والأنظمة وإعلانات التمييز الشرعي والنظامي، ثم الإعلانات الخاصة وخلاصة أخبار العالم وأخبار العاصمة[1]. وفي ظل حكم البعث كانت الوقائع العراقية تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام، وبعد حل الوزارة عام 2003 بدأت بالصدور عن وزارة العدل العراقية/ بعد استحداث دائرة خاصة بها.

## الولاء الإسلامي (حزب)



تأسس سراً في 2 آذار/ مارس 2001 في مدينة النجف الأشرف، بمبادرة من السيد محمود الحسني الصرخي. ثم دعت الأمانة العامة للحزب كافة أعضاء وكوادر الحزب للمشاركة في الاجتماع الذي عقد في 25 نيسان/ ابريل 2004 وتقرر إعلان الحزب. شارك الحزب في انتخابات عام 2005 وحصل على 27691 صوتاً لم تمكنه من الفوز بمقعد في مجلس النواب.

---

(1) ينظر: خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، ص17-20.

### ولاية الفقيه

لقد وقف الفكر السياسي الشيعي موقفاً سلبياً من إقامة الدولة الإسلامية في زمن الغيبة وتحريم مزاولة العمل السياسي بعيداً عن دائرة الإمام المعصوم. وخلال زمن سيادة الفكر الإمامي الإخباري لم يكن الحديث ممكنا عن مفهوم الاجتهاد والعمل بالقياس والأحكام الظنية كما نجده واضحا عند الصدرق (ت 381 هـ) والمفيد (ت 413 هـ) والكليني والطوسي فقد ظل باب الاجتهاد مقفلاً حتى القرن الرابع ليفتح على يد العماني وابن جنيد الإسكافي، ليضع بعد ذلك السيد المرتضى علم الدين (ت 440 هـ) نهاية للحقبة الإخبارية حيث كان فقهاء الإمامية خلالها يشترطون حصول العلم اليقين بأحكام الدين من أهل البيت (ع) عن طريق الإخبار عنهم. ولم تكن المحاولات الاجتهادية الأولى بمنأى عن سهام النقد فقد شن الاسترابادي (ت 1036 هـ/ 1626م) هجوماً لاذعاً ضد أنصار المدرسة الاجتهادية الأصولية التي راجت في الدولة الصفوية. وعموما كان موقف فقهاء الإمامية سلبياً تجاه نظرية ولاية الفقيه وذلك لفقدان شرط العلم الإلهي والعصمة في العلماء والمجتهدين.

على الرغم من إن التاريخ السياسي شهد محاولة إقامة دولة شيعية على يد الصفويين في القرن العاشر الهجري، وتأييد بعض كبار علماء الشيعة لها وعلى وجه الخصوص الشيخ علي الكركي الذي أعطى الملك الشيعي طهماسب بن إسماعيل إجازة في الحكم، وتأييد علماء الحلة لولاية الفقيه ونيابته عن الإمام المهدي وبخاصة السيد نعمة الله الحلي الذي رافق الكركي وأصبح في ما بعد شريكا في الصدارة مع الأمير قوام الدين حسين، إلا أن التيار الرئيس بقيادة الشيخ إبراهيم القطيفي في النجف كان معارضا لقيام الدولة الصفوية ونظرية النيابة العامة وتمسك بنظرية الانتظار كلازمة من لوازم نظرية الإمامة الإلهية.

إضافة إلى الاجتهاد فإن موقف الفقهاء الأوائل اتسم بالسلبية أو البرود تجاه المفاهيم المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي في إطار (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والمدى الذي يمكن أن يصله الفعل في هذا الصدد وإمكانية تجاوزه إلى استعمال القوة وهو ما أفرز ظاهرة الانسحاب السياسي عند قطاع واسع من الشيعة الإمامية، وضعف المشاركة الشعبية في التغيير الاجتماعي، وهو ما يتبدى واضحا في إحجام عدد من الفقهاء الذين تسلموا زمام المرجعية الشيعية العامة عن الخوض في العمل السياسي. وامتد الأمر ليشمل صلاة الجمعة وموارد صرف الزكاة والخمس وغيرها من القضايا المتعلقة بالدولة والإمام. التي ظلت معلقة حتى ظهور نظريه النيابة العامة عن ولي الأمر عليه السلام على يد أبو الصلاح الحلبي (373 - 447 هـ)، ثم ليقوم المحقق جعفر بن الحسن الحلي (602 - 676 هـ) بوضع الصياغة النهائية لهذه النظرية ويحدد بوضوح صاحب الحق بالنيابة وهي النظرية التي لقيت تأييد كبار فقهاء الإمامية كالشهيد الثاني (911-966 هـ) والمقدس الاردبيلي (ت: 993 هـ) وقام الشيخ محمد حسن النجفي (ت: 1266هـ/ 1849م) صاحب كتاب «جواهر الكلام» بتوسعة مفهوم النيابة العامة إلى الدرجة التي اقترب فيها من نظرية الإمامة. وبالتوازي مع هذه المدرسة كانت هناك المدرسة التي تقول بنظرية المرجعية الدينية التي لا تبلغ مبلغ ولاية الفقيه والتي يعد السيد كاظم اليزدي ابرز ممثليها.

شهد القرن الثالث عشر صعود ثاني للتيار الأصولي أو كما أسميناه الاتجاه التجديدي الذي بلغ ذروته على يد الشيخ أحمد بن محمد مهدي النراقي (ت: 1245هـ/ 1829م) الذي أبدع نظرية ولاية الفقيه مؤسسا لشرعية ولاية الفقيه الكبرى من خلال إعطاءه الفقهاء منصب

الإمامة ومسؤولياتها العامة وتتضمن نظرية النراقي قسمين هما: ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وحصر الإمامة في الفقهاء. ومنذ ذلك الحين والنظرية تتعرض للنقاش الحامي من قبل عدد من العلماء والمحققين. فحاول الشيخ رضا الهمداني (ت: 1310 هـ/ 1892) تأييد النظرية التي اسماها القائمقامية.

وعلى يد الإمام الخميني اكتسبت نظرية ولاية الفقيه أبعاداً جديدة من خلال نقله الفكر السياسي الشيعي من مرحلة إجازة الفقهاء للملوك للحكم باسمهم إلى مرحلة حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمامة. وبعد نجاحه في تفجير وقيادة الثورة الإسلامية في إيران عمد إلى تطبيق نظرية ولاية الفقيه كما تصورها، ومع أنه لم يكن يمتلك صورة دستورية واضحة ومفصلة عن الحكومة الجديدة، أوكل إلى مجلس من الخبراء المنتخبين من الشعب ومن بين صفوف الثورة الإسلامية أن يُعد دستور الجمهورية الإسلامية. وهو الدستور الذي أعطى (المرجع الأعلى الفقيه) منصب الإمام: الولي الفقيه كأعلى سلطة في البلاد، ويحتم على رئيس الجمهورية أن يأخذ تزكية من الإمام. كما تضمن الدستور إقامة (مجلس شورى) منتخب من الشعب، ورئيس للوزارة معين من قبل رئيس الجمهورية ومؤيد من قبل المجلس، ومجلس مصغر أحر يتألف من اثني عشر عضواً من الفقهاء والقضاة يشرف على أعمال مجلس الشورى وهو (مجلس صيانة الدستور). كما أن للإمام حق تعيين القضاة وقيادة القوات المسلحة. بينما يذهب الشهيد محمد باقر الصدر إلى وضع نظرية بديلة تقوم على جعل المرجع "مشرفا" على ممارسة الأمة لخلافتها وبيانه الأحكام الإلهية والحيلولة دون الانحراف الذي قد يطرأ على المسار فيكون المرجع الديني في ظل "حكومة الصدر" «معين من قبل الله بالصفات والخصائص، أي بالشروط العامة. ومعين من قبل الأمة بالشخص، إذ تقع على الأمة مسؤولية الاختيار الواعي له». كما أن للأمة أن تنتخب رئيس الدولة ومجلس أهل الحل والعقد[1].

ويتفق الفقهاء المعاصرون على أصل فكرة ولاية الفقيه، لكنهم يختلفون في حدود الولاية، ويمكن التمييز بين فريقين أساسيين: الأول: هو القائل بالولاية الخاصة للفقيه وأبرزهم: السيد أبو القاسم الخوئي، والسيد علي السيستاني. أما الفريق الثاني: فهو القائل بالولاية العامة للفقيه وأبرزهم: السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد محمد صادق الصدر، السيد كاظم الحائري، الشيخ محمد إسحاق الفياض والشيخ محمد اليعقوبي.

## وليد محمود سيرت (ت 1979)

عسكري برتبة لواء ركن كان قائداً للفيلق الأول وعضو المكتب العسكري لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، وأحد المشاركين في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963، وقائد فيلق وسفير سابق. القي القبض عليه في المؤامرة المزعومة عقب استلام صدام حسين للحكم في 16 تموز/ يوليو 1979 بسبب علاقته التنظيمية السرية مع قيادة قطر العراق التابعة للقيادة القومية لحزب البعث في دمشق[2]. واعدم في آب/ أغسطس 1979.

## وهاب كريم (1937–1971)

عضو القيادة القطرية لـ «حزب البعث العربي الاشتراكي» (1968-1969). ولد في

---

(1) ينظر: الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه).

(2) ينظر: برزان التكريتي، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، ص151.

الحلة عام 1937 وفبها درس الابتدائية ثم التحق بدار المعلمين. كان أحد المساهمين في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963. ثم في انقلاب 17-30 تموز/ يوليو 1968. وكان من المساهمين بتدبير قتل وزير الخارجية الأسبق ناصر الحاني. قتل عام 1971 بحادث سيارة وهو في الطريق من بغداد إلى الحلة.

# حرف الياء

**ياسين الهاشمي (1884–1937)**



رئيس وزراء ووزير سابق، ولد ياسين حلمي في بغداد (1882/ أو 1884/ أو 1885). وكان أبوه (السيد سلمان) مختاراً لحي «البارودية» أحد أحياء بغداد. في عام 1890 دخل المدرسة الرشدية العسكرية وفي عام 1895 دخل المدرسة الإعدادية العسكرية. أرسله والده إلى الأستانة عام 1899. أكمل دراسته الثانوية في بغداد، وأرسله والده إلى الأستانة ليدرس العلوم العسكرية وليتخرج ضابطا، وفي عام 1902 تخرج في المدرسة الحربية برتبة ملازم ثان في اسطنبول، وكان ترتيبه الثالث بين زملائه الذين تخرجوا من مدرسة أركان الحربية عام 1905. وقد تقلد مناصب عسكرية مختلفة في الجيش العثماني، وكسب سمعته كجندي خلال الحرب العالمية الأولى.

في عام 1913 أسس تنظيماً سرياً من الضباط المؤمنين بالعروبة الجامعة في الجيش العثماني، وقام بنفسه بقيادة فرع «العهد» في الموصل، ونشر أفكاره في اسطنبول. وعندما كان رئيسا لأركان الفيلق التركي السابع عشر عام 1915 اتصل لحساب «العهد» بالبريطانيين.

وفي عام 1917 قاد الفرقة التركية العشرين ضد الروس في غالاسيا (Galicia) بنجاح كبير، مما شد إليه انتباه الإمبراطور الألماني ولهم الثاني الذي يقال أنه أوصى شخصيا بترقيته إلى رتبة لواء. وفي ربيع 1918 قاد القوات العثمانية في السلط وعمان، وبفضل قدراته العسكرية كسب لنفسه تأييدا قويا بين الضباط العراقيين. اعتقله البريطانيون وسجنوه في فلسطين[1].

عينه فيصل عندما كان ملكاً لسوريا رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش العربي، ثم رئيساً لديوان الشورى الحربي، ومنح رتبة أمير لواء. اعتقلته السلطات البريطانية في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919 وسجن في اللُّد بفلسطين نحو ستة أشهر، ولما أفرج عنه عاد إلى منصبه في دمشق في 16 أيار/ مايو 1920. وبعد سقوط حكم فيصل في سوريا اعتكف الهاشمي في الشام وعمل في التجارة فلم يحالفه الحظ[2].

وبعدما أصبح فيصل ملكا للعراق تردد في السماح للهاشمي بالعودة إلى بغداد التي وصلها في 5 أيار/ مايو 1922. عينه فيصل متصرفا للواء المنتفق التي وصلها في 19 حزيران/ يونيو 1920 لكنه فشل في إدارته وكسب ودها لتأييد الملك فيصل فغادر اللواء سراً في 15

---

(1) ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922- 1936.

(2) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص95.

تشرين الأول/ أكتوبر 1922. وقد منح رتبة فريق في الجيش العراقي الناشئ. وفي عام 1922 عين وزيرا للأشغال والمواصلات في وزارة عبد المحسن السعدون، وعهد إليه أيضا بوكالة وزارة الأوقاف في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922.

اختير عضواً في «المجلس التأسيسي» ثم في المجلس النيابي، فلما انعقد المجلس انتخب نائباً للرئيس (31 آذار/ مارس 1924. وفي 4 آب/ أغسطس 1924 ألف وزارته الأولى التي تولى فيها وزارة الدفاع إضافة إلى الرئاسة التي استمرت حتى 21 حزيران / يونيو 1925.

تزعم المعارضة في مجلس النواب عام 1924 التي عارضت وزارة عبد المحسن السعدون وحزب التقدم. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1925 أسس «حزب الشعب»، ورئسه. وفي 1933 أصبح وزيرا للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية (1926-1928)، كما أسندت إليه وكالة وزارة المعارف (13تموز/ يوليو- 6آب/ أغسطس 1927). ثم تقلد منصب وزير المالية في وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة (أيلول/ سبتمبر 1929)، ووزارة ناجي السويدي التي تلتها (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929- 9 آذار/ مارس 1930). انتخب نائبا عن بغداد للمرة الثالثة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1930) وألف «حزب الإخاء الوطني» في الشهر نفسه وتولى رئاسته. وتزعم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية، فاستقال من النيابة مع رشيد عالي الكيلاني وعلي جودت الأيوبي في 16 آذار/ مارس 1931[1].

عاد إلى تولي وزارة المالية في وزارتي رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية. وانتخب نائبا عن بغداد في ثلاث دورات متتالية (آذار/ مارس 1933، كانون الأول/ ديسمبر 1934 و آب/ أغسطس 1935.

بعد وفاة فيصل، تضاعفت فرص الهاشمي، فأصبح في عام 1935 الرجل الأكثر نفوذا على الإطلاق في الدولة. فأحكم قبضته على قوات الشرطة من خلال مديرها، وكان لأخيه طه الهاشمي سلطة على التعيينات المهمة في الميدان التعليمي الحساس، في وقت كان يشغل طه فيه منصب رئيس الأركان العامة. لكن انقلاب بكر صدقي أطاح بحكومته في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936، ولم يعش طويلاً بعد سقوطه من السلطة فمات في منفاه في بيروت في 21 كانون الثاني/ يناير 1937[2].

يقول مير بصري عنه «كان ياسين الهاشمي عبقرياً متعدد السجايا: نشأ نشأة عسكرية فكان جندياً وقائداً ممتازاً. . . وكان سياسياً حكيماً قوي الشكيمة، صلب العود، فهو في الحكم منفذ فعال لا يهن ولا يتردد، وهو في المعارضة يقرن الشدة باللين ويقدم المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية والحزبية»[3].

تقول عنه المس بل «أعتقد أن ياسين رجل القدر، فهو أشد ذكاء وحزما من أي عربي أعرفه. ولعله لا يملك متانة خلق علي السليمان شيخ الدليم، لكنه أوسع دراية بالأمور. والملك فيصل يعرف قوته ويخافها، غير أنه بغروره الشديد يعتقد أنه يستطيع السيطرة على ياسين واستخدامه. أعتقد أن ياسين سوف ينال الحظوة لدى الملك بخضوعه الظاهر، حتى إذا ما ثبت

(1) المصدر السابق نفسه، ص96.
(2) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص228-238.
(3) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص96.

مركزه، قبض على عنق الملك وأرغمه على الانصياع لسياسته. سوف يتلوى الملك كالثعبان، ولعل مستقبل العراق سوف يعتمد على انتصار ياسين، وإذا ما قدر له الانتصار فان تاريخ العراق سوف يعيد نفسه.. سيكون ياسين مدير البلاط الذي يحكم ويكون الملك رئيساً رمزياً»[1].

**يحيى العراقي**

ينظر: تنظيم الشيوعيين الثوريين العراقيين

**يحيى سميكة (1872-1928)**

نائب سابق. ولد يحيى يعقوب سميكة في دمشق في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1872 لعائلة يهودية ميسورة، وقصد اسطنبول عام 1895، فالتحق بكليتها الطبية وتخرج فيها عام 1901. عين طبيباً في إدارة الصحة التركية، ونقل إلى مدن مختلفة حتى أصبح طبيب مركز ولاية بغداد (1916). وبعد احتلال مدينة الموصل عين طبيباً لبلديتها (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918)، ثم انتخب نائباً عن الموصل في المجلس التأسيسي العراقي (آذار/ مارس 1924). وأعيد تعيينه طبيباً في بغداد بعد انحلال المجلس. وتفي في بغداد في 24 آب/ أغسطس 1928[2].

**اليزيديون**

يذهب سعيد الديوه جي إلى القول أنهم «قبائل متعددة كردية وعربية، يتكلون اللغة الكردية - إلا قليلاً منهم- يحترمون الشيطان «طاووس ملك» ويؤلهون يزيد بن معاوية، وقد نسبوا إليه»[3]. في حين يرى أحمد تيمور أنهم طائفة دينية من الأكراد[4] يسكنون في الموصل في سنجار والشيخان وباعذرة وبعشيقة ودهوك وتلعفر وزاخو وتلكيف. وعد الدليل العراقي لعام 1936 يزيدي سنجار وشيخان فقط بـ (19000) نسمة. بلغ عدد نفوسها 32433 نسمة حسب إحصاء 1947، ارتفع إلى 55828 نسمة عام 1957، ليصل إلى 69652 عام 1965، بلغوا 102191 نسمة عام 1977.

لليزيديين امتدادات في سوريا (قرب نهر الخابور ومنطقة حلب) وفي تركيا (أنطاكية وأورفا ومديات وايدين ونصيبين وفي سيرت) وفي إيران وأرمينيا وجورجيا. لكن يبقى تجمعهم في العراق هو الأوسع ضمن منطقة جغرافية واحدة. حيث يوجد أقدس رموزهم الدينية. ويعود الفضل في استمرار وجودهم ككيان ديني واجتماعي إلى جبل سنجار ووادي لاليش في شيخان، حيث احتموا من فتاوى قتل جماعي أصدرتها بحقهم الإدارة العثمانية، أعقبتها مباشرة غارات عسكرية. وفي إحدى الهجمات في أواخر الدولة العثمانية نبش قبر الشيخ آدي (عدي بن مسافر)، وحرقت عظامه. وفي أواخر عام 1906 منع اليزيديون من الصلاة في الضريح ليصبح مدرسة إسلامية، ثم أعيد لهم من قبل والي الموصل. وقد أعقبتها اضطهادات أخرى في أوائل عصر الدولة العراقية الحديثة حيث اشتركت الطائرات والمدفعية في قصف قراهم[5].

ومن الجدير بالذكر أن الباحث الألماني جرنوت فيسنر يرى أن الديانة اليزيدية تعتبر من

(1) ورد في: المصدر السابق نفسه، ص101-102.
(2) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص120-121.
(3) سعيد الديوه جي، اليزيدية، ص13.
(4) أحمد تيمور، اليزيدية ومنشأ نحلتهم، ص4.
(5) رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، ص71؛ خلف الجراد، اليزيدية واليزيديون.

الديانات الهجينة تأثرت بالحضارات والديانات المجاورة في غرب إيران التي كانت مسرحاً لتطورات دينية جمعت بين الزرادشتية والمجوسية والعقيدة البابلية المتمثلة بعبادة النجوم فضلا عن تأثرها بالإسلام أيضا. لكنهم لا يمتلكون ديانة واحدة، وإنما ديانة مبنية على الاتفاق حول مبادئ دينية أولية. ولا يوجد لهم منهج ديني مصوغ بقانون رابط بينهم. وهو أمر أرجعه الكاتب إلى تشتت الشعب اليزيدي وعزلة رجال الدين وتعرض اليزيديين للاضطهاد[1]. على إن هناك من يرى أن أصل اليزيديين هو عقيدة منحرفة نشأت في أعقاب سقوط الدولة الأموية على يد الأمير الأموي إبراهيم بن حرب بن خالد بن يزيد. وفي ما بعد تمكن عدي بن مسافر (1073-1078) من تأكيد مذهب اليزيدية في تقديس يزيد بن معاوية. ويقسم المجتمع اليزيدي إلى فئتين متمايزتين: الشيوخ والمريدون، وينقسم الشيوخ بدورهم إلى طبقات.

وطبقا لدراسة عبد الرزاق الحسني فان اليزيدين كما يسميهم كانوا «في بداية أمرهم من المجوس ولكنهم اعتنقوا الإسلام بعد مجوسيتهم، كما اعتنقته الطوائف الأخرى، ولما حل الشيخ عدي بن مسافر الأموي[2] بين ظهرانيهم في منتصف القرن السادس للهجرة وأسس طريقته العدوية، كان اليزيديون أول من والاها واعتنقها، وقد غلوا في هذا الشيخ الزاهد غلوا كبيراً ونسبوا إليه ما لا يصح نسبته إلى مخلوق مثله، ولما انتقل هذا الشيخ إلى جوار ربه في عام (557 هـ/ 1161م) ظهر بين خلفائه فيهم بعض من أضلهم وأبعدهم عن التعاليم الإسلامية الصحيحة فظهرت فيهم براعم الدين القديم وعاد القوم إلى معتقدات توارثوها كابرا عن كابر وكلها كانت مزيجاً من عبادات منوعة وتعاليم غير ثابتة، وإنما سموا باليزيدية، لأنهم كانوا يعتقدون بصلاح يزيد بن معاوية اعتقادا تجاوز الحد حتى قالوا فيه إلها»[3].

رفضوا تجنيد الحكومة العثمانية لأبنائهم وقبلت تلك الحكومة أخذ البدل النقدي منهم. وبعد أن أقرت الحكومة العراقية قانون الدفاع الوطني عام 1935 وأصبح التجنيد إلزامياً، رفض اليزيديون انخراط أبنائهم في الجيش العراقي، ورفض زعيمهم داؤد الداؤد عروض الحكومة لاجئاً إلى حمل السلاح. فجردت الحكومة حملة عسكرية بقيادة اللواء حسن فوزي وبادرت إلى إعلان الأحكام العرفية في المنطقة[4]. وبعد معركة عنيفة أخضعت اليزيديين وقتلت المئات منهم وأسرت 224 آخرين كما أصيب زعيمهم بجروح خطيرة، لكنه هرب إلى سوريا.

وخلال حكم صدام حسين (1979-2003) حظي اليزديون بحظوة لديه وانخرط أبناؤهم في القوات الخاصة والحرس الجمهوري الخاص. وظهر صدام حسين أكثر من مرة وهو يرعى احتفالاتهم الدينية. وبعد سقوط نظام البعث انخرط اليزديون في العملية السياسية، ومثلوا في الجمعية الوطنية الانتقالية (2005). كما أن لهم عدداً من التنظيمات السياسية العاملة داخل وخارج العراق.

**يعقوب حسقيل بطاط (1914-)**

نائب سابق. ولد يعقوب بن حسقيل بن

---

(1) (www.dasin.org).

(2) حول سيرة عدي بن مسافر (1078-1161) ينظر: زهير كاظم عبود، عدي بن مسافر: مجدد الديانة الايزدية.

(3) عبد الرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم، ص14.

(4) صديق الدملوجي، اليزيدية.

الياهو بن عزرا بطاط في بغداد عام 1914 لعائلة يهودية أصلها من عانه، ودرس في كلية الصيدلة ومارس مهنته في بغداد والبصرة. انتخب نائبا عن البصرة في آذار/ مارس 1947، وأعيد انتخابه في حزيران/ يونيو 1948. هاجر إلى إسرائيل عام 1951، وبعدها انتقل إلى الولايات المتحدة واستقر في مدينة شيكاغو[1].

## اليهود العراقيون

عاش اليهود في العراق أكثر من 25 قرنا، منذ أجلى نبوخذ نصر أجدادهم إلى بابل عام 597 ق.م. وصارت لهم مراقد مقدسة يحجون إليها، مثل مرقد النبي ناحوم في قرية القوش قرب الموصل، والنبي حزقيال في الكفل، وعزرا الكاتب المعروف بالعزير (قرب القرنة)، ويوشع الكاهن الأكبر في بغداد. وخلال تلك القرون الطويلة عمل اليهود في مختلف الأشغال والمهن والصناعات، وأسسوا المدارس، ووضعوا التلمود البابلي منار الشريعة الموسوية، وانصرف الكثير منهم إلى ميدان التجارة والأعمال[2]. أما في العهد العثماني الأخير فبرزت مكانة اليهود في التجارة والأعمال، وقد أشار إلى ذلك الرحالة الأجانب الذين زاروا العراق خلال هذه الحقبة.

كان أبناء الجالية اليهودية يقيم معظمهم في بغداد، لكن اليهود انتشروا في سائر المدن والقرى في الشمال والجنوب، ولاسيما الموصل والبصرة والحلة والعمارة والديوانية والناصرية وبعقوبة وكركوك. ففي عام 1860 كان هناك حوالي 1000 يهودي في الموصل، بينما قدر عددهم في بغداد بحوالي 10 آلاف نسمة، وكان يهود بغداد أكثر قوة مقارنة بالنصارى، بوصفهم أقليتين دينيتين. فقد كان لصرافون اليهود في بغداد يشاركون المماليك والأمراء، وبهذه الصفة أمكنهم ممارسة بعض النفوذ على الحكام مثل الصراف اليهودي خوجة عبد الله بن يوسف الذي أصبح المستشار الرئيس لسليمان باشا الكبير (1779-1802)[3].

بلغ عدد يهود ولاية بغداد سنة 1890 حوالي 35,5 ألف نسمة يشكلون حوالي 4% من مجموع السكان البالغ 850 ألف نسمة. وقد انتشروا في معظم مدن الولاية، ولم يقتصر وجودهم على بغداد. وزاولوا مختلف أنواع المهن، فكان منهم كبار ملاك الأراضي والتجار الذين سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية، في الوقت الذي مارس بعضهم مهنا تعارف المجتمع على احتقارها. كما انخرط عدد قليل منهم في سلك الوظائف الحكومية[4].

اظهر التعداد السكاني الأول الذي اجري في العراق عام 1920 أن تعداد يهود العراق يقدر بـ 87 ألف يهودي، وأظهر أيضا أن 50300 يهودي يقيمون في بغداد، وأن 7 آلاف يقيمون في البصرة. وفي عام 1947 وصل تعداد يهود العراق إلى 118 ألف نسمة، فكان تعداد يهود بغداد يقدر بـ 77,500 نسمة، وكان يهود البصرة يقدر بـ 10500 نسمة. وبينما ازداد تعداد اليهود بشكل ملحوظ في مدينتي بغداد والبصرة فانه انخفض بشكل ملحوظ في سائر المحافظات، وخير دليل على هذا إن تعدادهم في عام 1930 قدر بستة آلاف نسمة في لواء

---

(1) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص207.

(2) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص33-34.

(3) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ص187.

(4) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917، ص118-119.

الديوانية بينما وصل تعدادهم في المكان نفسه عام 1947 إلى 809 أنسام، وينطبق الوضع نفسه على لواء العمارة حيث كان تعداد سكانها من اليهود عام 1920 يقدر بثلاثة آلاف يهودي، ولكن وصل تعداد سكانها في العام 1947 إلى 2145 نسمة. وتكمن أسباب استقرار تعداد اليهود في بغداد والبصرة في أنه كانت تتمركز ببغداد كل الجهات الحكومية والإدارية، وأن البصرة كانت مركزاً إدارياً وتجارياً ضخماً، ولذلك شكلت هذه الأماكن قوة جذب اقتصادية لليهود. ولم تشكل بغداد والبصرة مركز جذب ليهود المحافظات الجنوبية فقط بل هاجر إليها أيضا يهود كردستان بل ويهود إيران أيضا[1].

لعب اليهود عبر تاريخ العراق أدواراً سياسيةً متباينةً، وان اتسم انخراطهم بالسياسة بالحذر الشديد، ولعل الشخصية التي تعد ابرز الشخصيات السياسية اليهودية في العراق هو ساسون حسقيل، الذي كان أول وزير للمالية عام 1920. كما كان منهم عدد من النواب وأعضاء مجلس الأعيان أبرزهم مناحيم دانيال وفريد سمرة. إلى جانب ذلك، وخلال العهد الملكي، لعب التجار اليهود دورا مهما في غرفة تجارة بغداد وسائر المؤسسات الاقتصادية.

في عام 1950 صدر قانون إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين، وغادر في تلك السنة والسنة التي تلتها أكثر من 120 ألف يهودي، عدا آلاف اليهود إيرانيي الأصل الذين عادوا إلى موطنهم. ولم يبق في بغداد وسائر المدن العراقية سوى بضعة آلاف منهم[2].

### يهودا زلوف (1858-1944)

نائب سابق. ولد يهودا بن صالح بن حسقيل بن ساسون زلوف في بغداد عام 1858، لعائلة يهودية معروفة امتهنت التجارة. ودرس في مدرسة الاليانس، وتعلم اللغات الفرنسية والتركية والانكليزية والفارسية والعبرية والعربية. زاول مهنة التجارة، وسافر إلى عدد من البلدان الأوروبية والبلدان العربية وإيران والهند. وعين عضواً في محكمة التجارة ومجلس إدارة ولاية بغداد، وانتخب مستشاراً لغرفة تجارة بغداد عند تأسيسها عام 1910.

في عام 1920 كان أحد المندوبين الذين استدعتهم سلطات الاحتلال البريطانية من وجهاء بغداد من الملل المختلفة للاستئناس بآرائهم حول شكل الحكم في العراق، فاتفق مع سائر المندوبين على المطالبة بالاستقلال.

انتخب عضواً في مجلس إدارة بغداد (1923)، ثم نائباً عنها في مجلس النواب (1933-1934). وتوفي في بغداد في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1944[3].

### يهودا إبراهيم صديق (ت 1949)

عضو اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي العراقي» (1945-1947). واسمه الحركي (ماجد). عمل مدرساً في الزراعة عام 1944. بعد اعتقال يوسف سلمان يوسف (فهد) وزكي بسيم وعبد العزيز عبد الهادي (عضو اللجنة العسكرية للحرب) وآخرين في مداهمة الدار التي كانوا يختبئون فيها في 18 كانون الثاني/ يناير 1947. فسارع يهودا إبراهيم صديق إلى تشكيل (مجلس قيادة) من ستة أعضاء هم: يهودا إبراهيم، إبراهيم شاؤول، مير يعقوب، يوسف زلوف، مالك سيف، وعبد الوهاب عبد الرزاق. وكإجراء وقائي سريع قام بنقل مطبعة

---

(1) صموئيل اتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950، ص24.
(2) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص44.
(3) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص167.

الحزب من وكرها في محلة المهدية إلى داره في الكرادة الشرقية، وكشف من اتصالاته بالمنظمات الحزبية في المناطق. واخذ يستلم التعليمات من فهد ورفيقيه، لكنه لم يكن أمينا في تنفيذه. فقد طلب إليه تسليم القيادة إلى مالك سيف (مسؤول اللجنة المحلية في العمارة) إلا انه أخفى الأمر عن رفاقه واستمر في موقعه. وكان قد استدعى مالك سيف قبل ذلك إلى بغداد وسلمه مسؤولية الإشراف على إصدار صحيفة الحزب المركزية «القاعدة».

وبعدما كادت التحقيقات الجنائية تكشف أمره اضطر إلى مغادرة بغداد في 22 تموز/يوليو 1947 إلى شقلاوة عاد بعدها إلى كركوك شمال العراق، فاسند القيادة إلى شقيقه حسقيل إبراهيم الذي اعتقل في الشهر التالي. عاد إلى بغداد والقي القبض عليه في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1948 مع سكرتير اللجنة المركزية مالك صديق وأعدم شنقاً عام 1949[1].

## يوسف إلياس (1877–1927)

نائب سابق. ولد يوسف الياس مراد كباي ببغداد عام 1877 لعائلة يهودية متوسطة. ودرس في المدرسة الإعدادية الملكية وتعلم اللغة التركية والفرنسية والانكليزية، ثم سافر إلى اسطنبول ليلتحق بمدرسة الحقوق التي تخرج فيها عام 1905

عين مديرا للبريد والبرق في الفاو، وكانت من دوائر البريد العثمانية المهمة التي تؤمن الاتصال بالهند. ونقل إلى الدوائر العدلية فعين محققاً عدلياً في البصرة (1908)، فالموصل (1913). واستقال في السنة التالية، وقام بسياحة إلى اسطنبول وسوريا ومصر، ثم انصرف إلى مزاولة المحاماة في البصرة وبعد ذلك في بغداد.

انتخب نائباً عن بغداد في «المجلس التأسيسي العراقي» (أيار/ مايو 1924). وتوفي في البصرة في 6 آب/ أغسطس 1927[2].

## يوسف إبراهيم

وزير سابق. ولد يوسف عز الدين إبراهيم في بغداد 14 أيلول/سبتمبر 1891 من عائلة هاجرت من كركوك. خدم في الجيش العثماني، وعاد إلى العراق يحمل رتبة رئيس. وتعين في دائرة المعارف عند تأليفها بعد الاحتلال البريطاني وعين سكرتيراً لناظرها الميجر بومان في أول تشرين الأول/أكتوبر 1918. ثم أصبح مديراً لمعارف بغداد (11 آذار/مارس 1923)، وفي الوقت نفسه درس في مدرسة الحقوق ونال شهادتها عام 1925. نقل بعدها إلى وزارة المالية. كان وثيق الصلة بـ «جماعة الأهالي» فدخل في عام 1936 وزارة حكمت سليمان وزيراً للمعارف حتى استقالته في 24 حزيران/ يونيو 1937. وانتخب آنذاك نائباً عن كركوك (شباط/ فبراير 1937). عين بعدها مديراً عاماً لانحصار التبغ حتى إحالته على التقاعد (حزيران/ يونيو 1943–أيار/ مايو 1946). سافر إلى الولايات المتحدة عام 1969، وتوفي في تشرين الثاني/نوفمبر 1975.

## يوسف إسماعيل (1911–)

زعيم حركة «أنصار السلام». من مواليد بغداد 1911. درس الحقوق في بغداد وحصل على الدكتوراه في الحقوق من باريس. انضم إلى الحركة الشيوعية في عام 1933. حرم من الجنسية العراقية عام 1937. أصبح عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي في الأربعينات، لكنه

(1) الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص69 - 89.
(2) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص120.

طرد منه بسبب انحرافه اليساري عام 1952. تزعم حركة «أنصار السلام» في العراق بعد عام 1958.

## يوسف رسام (1891-1959)

نائب سابق. ولد يوسف نمرود رسام في الموصل عام 1891 ودرس في مدارسها، ولما احتل الانجليز العراق عمل مترجماً لدى سلطات الاحتلال، ثم عين ملاحظاً في وزارة الداخلية تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، فقائمقاما في الاقضية الشمالية ومنها سنجار. فمعاون رئيس تسوية حقوق الأراضي في الموصل حتى شباط/ فبراير 1936.

انتخب نائباً عن الموصل في أيلول/ سبتمبر 1954، وجدد انتخابه في أيار/ مايو 1958. اغتيل في الموصل في أثناء انقلاب عبد الوهاب الشواف في آذار / مارس 1959[1].

## يوسف سلمان يوسف (1901-1949)



مؤسس «الحزب الشيوعي العراقي»، وسكرتير عام الحزب (1941-1949)، اشتهر باسمه الحركي فهد. (ينظر: الحزب الشيوعي العراقي). من مواليد بغداد 19 حزيران/ يونيو 1901 لأسرة مسيحية كلدانية نازحة من قريتها (برطله) شمال العراق، ومن بغداد انتقلت العائلة لتستقر في البصرة. تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة السريان في البصرة، ثم أكمل دراسته المتوسطة (1914-1916) في مدرسة الإرسالية التبشيرية الأمريكية المعروفة باسم (رأس الرجاء). عمل موظفاً لدى القوات البريطانية ولدى سلطة الإمداد بالكهرباء التابعة للميناء. انتقل بعد ذلك إلى الناصرية ليدير معملاً للثلج كانت تمتلكه أسرته.

نجح في عام 1930 بتكوين خلية شيوعية ضمت عبد الكريم حسون جار الله وآخرين وأصدرت الخلية منشورا بخط فهد حمل عنوان «يا عمال وفلاحي البلاد العربية اتحدوا» ووزع المنشور في الناصرية عام 1932، وعلق في 18 مكاناً مختلفاً في الناصرية. وعندما تأسس الحزب الشيوعي وانتخبت لجنته المركزية أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب. ألقي القبض عليه في 21 شباط/ فبراير 1933 وأفرج عنه بعد شهر من هذا التاريخ. سافر إلى موسكو للدراسة في «الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق»، وفي أثناء وجوده في موسكو تسنى له حضور المؤتمر السابع للأممية كمراقب. وفي كانون الثاني/ يناير 1938 ترك موسكو بعد تخرجه من الجامعة.

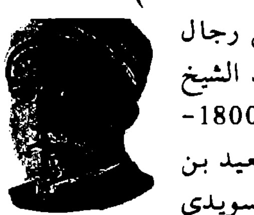
استطاع فهد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بناء تنظيم حزبي متماسك وكادر نقابي متمرس تمركز في المفاصل الرئيسية لأهم النقابات العمالية في العراق. ابتداءً من عام 1941 بدأ فهد في قيادة الحزب الشيوعي وبدأ في نشر مقالاته في صحيفتي «الشرارة» (1941-1942) و«القاعدة» (1943- 1946) وفي مجلتي «المثل العليا» و«المجلة»، والتي حاول من خلالها أن يبرهن على صواب استخدام النظرية الماركسية ليس في البلدان الرأسمالية المتقدمة وحسب، بل في البلدان المتخلفة أيضا. وتمكن خلال سنوات قليلة في نقل مواقع الصراع الداخلي والضعف الشديد إلى مواقع متقدمة نسبيا ومؤثرة في الساحة السياسية العراقية وكانت منطلقا مهما وأساسا قويا لدوره في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. تصاعد نشاط الحزب بعد انتهاء الحرب في إثارة

(1) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص384.

المظاهرات والاضطرابات العمالية التي اجتاحت العراق. لذلك كثفت التحقيقات الجنائية من جهدها للوصول إلى قيادات الحزب واستطاعت اختراق تنظيمه ومن ثم التعرف على بعض الدور الحزبية التي يختفي فيها قادته. فاعتقل حسين الشبيبي وعلي شكر النقابي البارز وعدد آخر من الكادر خلال مداهمة تلك الدور. وتواصلت الحملة لتصل إلى رأس الحركة الشيوعية في العراق - فهد - الذي اعتقل مع زكي بسيم وعبد العزيز عبد الهادي (عضو اللجنة العسكرية للحزب) وآخرين في مداهمة الدار التي كانوا يختبئون فيها في 18 كانون الثاني/ يناير 1947. فسارع يهودا إبراهيم صديق إلى تشكيل «مجلس قيادة» من ستة أعضاء، واخذ يستلم التعليمات من فهد ورفيقيه، لكنه لم يكن أمينا في تنفيذها. وكانت محكمة الجزاء الكبرى في بغداد قد أصدرت في تلك الأثناء أحكاماً بالإعدام على فهد ورفيقيه زكي بسيم وإبراهيم ناجي. وعند استئناف الحكم أمام محكمة تمييز العراق الذي كان يرأسها آنذاك القاضي البريطاني ستيوارت خفض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد.

اشترك فهد عام 1948 في النشاطات المناهضة لإقرار معاهدة بورتسوث، وألقي القبض عليه ومجموعة من رفاقه الشيوعيين وأحيلوا إلى المحكمة العرفية العسكرية وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وأودع سجن الكوت. لكنه استمر في قيادة الحزب من داخل السجن. وبعد اعتقال خلية كبيرة للحزب في بغداد اعترف بعض أعضائها تحت التعذيب بان فهد كان يقودهم من داخل سجنه. أعيدت محاكمة فهد وزكي بسيم وحسين محمد الشبيبي أمام المجلس العرفي العسكري في 10 شباط/ فبراير وحكم عليه بالإعدام مع بسيم ونفذ الحكم في 14 شباط/ فبراير 1949[1]. وعلقت جثته في ساحة المتحف التي كانت تسمى «فسحة الكرخ». ودفنت الشرطة جثته في ساعة مجهولة في مكان مجهول من الركن العام في مقبرة المعظم[2].

## يوسف السويدي (1854-1929)



سياسي وطني من رجال النهضة في العراق. ولد الشيخ يوسف بن نعمان (1800-1863) ابن محمد سعيد بن أحمد بن عبد الله السويدي في بغداد عام 1854 من أسرة دينية علمية كان لها دور بارز في الحياة الثقافية في بغداد. وحصل على تعليم ديني.

في عام 1879 انتخب عضوا في مجلس بلدية الكرخ، ثم عين قاضياً شرعياً في الكوت (1886) والعمارة (حوالي 1890) والناصرية. كان يرعى الجمعية الإصلاحية انتخب عام 1913 عضواً في «مجلس المبعوثان» التركي على الرغم من الاتحاديين الأتراك، وفي عام 1913 اعتقله الأتراك بناءً على شكوك باشتراكه في التخطيط لاغتيال الجنرال محمود شوكت (الوزير التركي الأكبر- رئيس الوزراء- وقائد انقلاب نيسان/ ابريل 1909 الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد) أفرج عنه بسبب عدم كفاية الأدلة. وفي عام 1914 نفي إلى اسطنبول بعدما حكم عليه بالإعدام شنقاً حيث عاش فيها

(1) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص51-53؛ وكاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق؛ الشرطة العامة شعبة التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري، ص257- 262.

(2) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ص226.

حتى عام 1919[1].

عاد إلى العراق ليتفرغ فور وصوله إلى بغداد في العمل ضد الاحتلال البريطاني فأمرت سلطات الاحتلال باعتقاله لكنه تمكن من الفرار ومغادرة العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 إلى بادية الشام، ومنها غادر إلى القاهرة وجدة.

عاد إلى العراق مرة أخرى بعد تأسيس الحكم الوطني بمعية الأمير فيصل المرشح للعرش في العراق في حزيران/ يونيو 1921. وعين عضوا في مجلس الأعيان وأصبح أول رئيس له خلال المدة (16 تموز/ يوليو 1925- 16 تموز/ يوليو 1929). توفي في بغداد في 28 آب/ أغسطس 1929.

## يوسف سركيس (1884-1978)

نائب سابق. ولد في بغداد لعائلة مسيحية معروفة عام 1884 ودرس في مدرسة اللاتين. انتخب نائباً عن البصرة (1933-1934). وتوفي في بغداد عام 1978[2].

## يوسف صالح الكبير (1898-1990)

نائب سابق. ولد في بغداد 5 كانون الثاني/ يناير 1898، لعائلة يهودية معروفة، درس بمدرسة الاليانس وتخرج فيها عام 1913، ثم تخرج في مدرسة الحقوق عام 1932، وقد التحق بخدمة حكومة الاحتلال البريطاني في كانون الأول/ ديسمبر 1917، وأصبح مديرا لقلم مشاور الحكومة في وزارة العدلية (حزيران/ يونيو 1922). ثم استقال في السنة التالية ليمارس مهنة المحاماة. وعهد إليه بالتدريس بكلية الحقوق سنوات طويلة. انتخب نائباً عن بغداد (آب/ أغسطس 1935)، فنائباً عن الموصل (شباط/ فبراير 1937)، لكنه ما لبث أن استقال في حزيران من السنة نفسها. اعتزل الناس والسياسة، وسافر إلى أوروبا عام 1966، وأقام في باريس مدة ثم انتقل إلى سويسرا. توفي في 11 أيار/ مايو 1990[3].

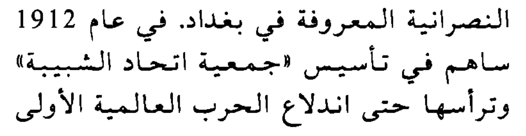
## يوسف عبد الأحد (ت 1932)

نائب سابق. ولد في البصرة لعائلة مسيحية معروفة، وكان احد أعضاء مجلس إدارة الولاية في العهد العثماني. انتخب نائباً عن البصرة في «المجلس التأسيسي» عام 1924، لكنه لم يلبث أن استقال. وأعيد انتخابه نائباً عن لواء البصرة عام 1928، وجدد انتخابه عام 1930. توفي في البصرة في 16 حزيران/ يونيو 1932[4].

## يوسف هارون زلخا

ينظر: (عصبة مكافحة الصهيونية)، (كتلة وحدة النضال)

## يوسف غنيمة (1885-1950)



وزير سابق. ولد في بغداد في 19 آب/ أغسطس 1885 في محلة رأس القرية من محلات الرصافة في بغداد لأسرة من أقدم الأسر النصرانية المعروفة في بغداد. في عام 1912 ساهم في تأسيس «جمعية اتحاد الشبيبة» وترأسها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى

---

(1) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، ص35، وحنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، هامش 122، ص203.

(2) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص381.

(3) مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص182-188.

(4) سهيل قاشا، مسيحيو العراق، ص381.

واحتلال البريطانيين للعراق. بعد قيام الحكم الوطني اندمج يوسف غنيمة في الحياة العامة، فعين عضوا في لجنة تخمين أجور الأملاك في 16 شباط/ فبراير 1922، ثم انتخب عضواً في مجلس إدارة لواء بغداد ممثلاً عن المسيحيين في 25 شباط/ فبراير 1922. وظل بهذه العضوية لحين انتخابه نائبا في المجلس التأسيسي في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 ولما عقد المجلس جلساته انتخب عضواً في لجنة تدقيق القانون الأساسي العراقي.

انضم غنيمة إلى كتلة محمود النقيب لتأليف «الحزب الحر العراقي» الذي أريد له إسناد وزارة عبد الرحمن النقيب فكان يوسف غنيمة ضمن الهيئة المؤسسة لهذا الحزب، وانتخب عضواً في لجنة الإدارة أميناً للصندوق. وبعد تلاشي هذا الحزب رشح نفسه للنيابة في مجلس النواب كمستقل فأصبح نائبا عن المسيحيين في بغداد. ثم شغل عضوية «مجلس الأعيان» من 14 أيار/ مايو 1945 حتى وفاته في 10 آب/ أغسطس 1950. شغل مناصب وزارية في سبع وزارات مختلفة كان في ست منها وزيراً للمالية وفي السابعة وزيراً للتموين. وكان أخرها في وزارة صالح جبر (1947-1948). توفي في لندن في 9 آب/ أغسطس 1950، ووصل جثمانه إلى بغداد في 19 منه ودفن فيها[1].

## يوناديم يوسف كنه (1955-)

زعيم «الحركة الديمقراطية الآشورية»، وعضو «مجلس الحكم الانتقالي» (2003-2004)، وعضو الجمعيتين الوطنية



المؤقتة (2004) والانتقالية (2005)، وعضو مجلس النواب (2006 و2010). ولد في دهوك عام 1955، وعاش في كركوك ودرس فيها حتى التحاقه بالكلية العسكرية التي تخرج فيها ضابطاً برتبة ملازم ثان. أسس عام 1981 الحركة الديمقراطية الآشورية. أصبح وزيراً للنقل والاتصالات في عام 1992 في أول حكومة محلية في كردستان. وأصبح في عام 1996 وزيراً للصناعة في هذه الحكومة ومقرها أربيل. وشارك في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج. اختير عضواً في مجلس الحكم الانتقالي بعد سقوط نظام صدام حسين. انتخب عضواً في المؤتمر الوطني المؤقت والجمعية الوطنية الانتقالية ومجلس النواب في دورتيه الأولى والثانية.

## يونس السبعاوي (1906-1942)

وزير سابق، وأحد القوميين العروبيين البارزين. من مواليد الموصل 1906 يعتبره حنا بطاطو الممثل الأخلص لحركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، انضم إلى المجموعة العسكرية العروبية التي تشكلت عام 1929 وتوثقت علاقته بصلاح الدين الصباغ. وتعمقت اتصالاته بالجيش. عرف بصلته الوثيقة بنادي المثنى بن حارثة الشيباني. كما عرف عنه إعجابه الشديد بتجربة الزعيم الألماني أدولف هتلر (1889 - 1945) وقام لأول مرة بترجمة مذكرات هتلر الشهيرة «كفاحي» ونشرها أولا في سلسلة مقالات في جريدة «العالم العربي». ما بين عامي (1936-1939) نظم تهريب السلاح

(1) حارث يوسف غنيمة، السياسي الأديب يوسف غنيمة 1885-1950 من أركان النهضة العلمية في العراق الحديث: حياته. آثاره. عصره.

والذخيرة من مستودعات الجيش إلى المقاتلين العرب في فلسطين. وبلغ ذروة حياته المهنية المضطربة في ارتقائه الصاعق إلى عضوية «لجنة السبعة» السرية التي وجهت خلال شهري نيسان/ ابريل وأيار/ مايو 1941 مصائر العراق. وكان أخر من غادر العراق من المجموعة القيادية في الحركة بعد أن واصل العمل وطالب باستمرار المقاومة للقوات البريطانية. ذهب إلى إيران، وفي طهران اتصل السفارة السوفييتية للحصول على دعم السوفييت. توجه بصحبة الصباغ إلى زنجان وهي بلدة صغيرة في منتصف الطريق بين طهران وتبريز، حيث كان متوقعا أن يقابلا من يقودهما عبر الحدود إلى الاتحاد السوفييتي. لكن تغير الأوضاع اثر تراجع الجيوش السوفيتية أمام الألمان وغيّر العلاقات السياسية كليا جعلته يتراجع عن خططه[1]. القي عليه القبض وأعيد إلى العراق ونفذ فيه حكم الإعدام في 6 أيار/ مايو 1942.

(1) خيري العمري، يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي.

# ملحق (1)

# جدول زمني بأبرز الأحداث السياسية في العراق

## (2010-1914)

| | |
|---|---|
| **1914** | : 29 تشرين الأول/ أكتوبر بريطانيا تعلن الحرب على الدولة العثمانية. |
| | : 6 تشرين الثاني/ نوفمبر القوات البريطانية تحتل الفاو. وفي 22 القوات البريطانية تحتل البصرة. |
| **1915** | : 11- 12 نيسان/ ابريل معركة الشعيبة بين المجاهدين والقوات البريطانية الغازية. |
| | : 3 حزيران/ يونيو القوات البريطانية تحتل العمارة. |
| | : 30 أيلول/ سبتمبر القوات البريطانية تحتل الكوت. |
| | : 3 كانون الأول/ ديسمبر القوات البريطانية تنكفئ إلى الكوت والقوات التركية تحاصرها. |
| **1916** | : 29 نيسان/ أبريل القوات البريطانية المحاصرة في الكوت تعلن استسلامها للقوات التركية في أسوأ خسارة للحلفاء في الحرب العالمية الأولى. |
| **1917** | : 11 آذار/ مارس سقوط بغداد بيد القوات البريطانية. |
| | : 8 تشرين الأول/ أكتوبر رفع العلم البريطاني على الموصل بعد انسحاب الجيش العثماني من المدينة. |
| **1918** | : 19 آذار/ مارس الذراع العسكري لـ«جمعية النهضة الإسلامية» يهاجم مقر الحاكم السياسي في النجف ويسفر الهجوم عن مقتل النقيب وليم مارشال الحاكم البريطاني للمدينة. |
| | : أيار/ مايو القوات البريطانية تقتحم مدينة النجف بعد حصار دام 46 يوما. |
| | : 30 تشرين الأول/ أكتوبر الإعلان عن هدنة موندوس. |
| **1920** | : نيسان/ ابريل مؤتمر سان ريمو وإقرار الانتداب البريطاني للعراق. |
| | : 2 حزيران/ يونيو انطلاق الثورة العراقية الكبرى ضد البريطانيين. |
| | : 23 تموز/ يوليو: معركة الرارنجية بين الثوار والقوات البريطانية. |
| | : 20 تشرين الأول/ أكتوبر تأليف أول وزارة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب. |
| **1921** | : 12 آذار/ مارس مؤتمر القاهرة لتقرير مستقبل العراق. |
| | : 23 أب/ أغسطس تنصيب فيصل ملكا على العراق. |

: 12 أيلول/ سبتمبر عبد الرحمن النقيب يشكل الوزارة.

**1922** : 22 حزيران/ يونيو مجلس الوزراء يصادق على المعاهدة العراقية - البريطانية.

: 2 تموز/ يوليو صدور قانون الجمعيات.

: 30 أيلول/ سبتمبر عبد الرحمن النقيب يشكل الوزارة الثالثة.

: 10 تشرين الأول/ أكتوبر دخول العراق تحت الانتداب البريطاني.

: 5 تشرين الثاني/ نوفمبر كبار المراجع الشيعة يصدرون فتوى تحريم الاشتراك في الانتخابات. 18 منه عبد المحسن السعدون يشكل الوزارة.

**1923** : 25-29 حزيران/ يونيو الحكومة تبعد مراجع ورجال دين شيعة إلى الحجاز وإيران، وتضع 50 عالما آخر تحت الإقامة الجبرية.

: 2 تشرين الثاني/ نوفمبر جعفر العسكري يشكل الوزارة.

**1924** : شباط/ فبراير انتخابات المجلس التأسيسي.

: 22 آذار/ مارس افتتاح المجلس التأسيسي.

: نيسان/ أبريل انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد.

: 10-11 حزيران/ يونيو المجلس التأسيسي يقر المعاهدة العراقية البريطانية وملحقاتها.

: تموز/ يوليو المجلس التأسيسي يقر القانون الأساسي.

: 2 أب/ أغسطس ياسين الهاشمي يشكل الوزارة.

: 14 أيلول/ سبتمبر إعلان الأحكام العرفية في مدينتي زاخو والعمادية.

: 26 كانون الأول/ ديسمبر القبائل النجدية تغير على القبائل العراقية في جنوب العراق.

**1925** : آذار/ مارس إعلان دستور العراق في ظل الانتداب.

: 18 نيسان/ ابريل تمرد اليزيديين في سنجار.

: 26 حزيران/ يونيو عبد المحسن السعدون يشكل الوزارة.

: 16 كانون الأول/ ديسمبر إلحاق ولاية الموصل بالعراق بقرار من عصبة الأمم.

**1926** : 18 تموز/ يوليو التصديق على معاهدة بروكسل بين العراق وتركيا التي أعطت 10٪ من نفط الموصل للعراق.

: 21 تشرين الثاني/ نوفمبر جعفر العسكري يشكل وزارته الثانية

**1927** : تموز/ يوليو حادثة الكاظمية حيث اصطدمت المأتم الحسينية في عاشوراء في جو سياسي مشحون عقب رفض الفقهاء الشيعة قانون التجنيد الإلزامي .

**1928** : 14 كانون الثاني/ يناير عبد المحسن السعدون يشكل وزارته الثالثة.

: 9 أيار/ مايو وزارة السعدون تجري انتخابات المجلس النيابي الثاني.

---

**1929** : 28 نيسان/ ابريل توفيق السويدي يشكل الوزارة.

: 19 أيلول/ سبتمبر عبد المحسن السعدون يشكل وزارته الرابعة. 13 تشرين الثاني/ نوفمبر رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ينتحر.

---

**1930** : 9 آذار/ مارس استقالة وزارة ناجي السويدي، وفي (23) منه نوري السعيد يؤلف الوزارة.

: 10 نيسان/ أبريل بيان للحكومة يعتبر اللغة الكردية لغة رسمية في شمال العراق.

: 30 حزيران/ يونيو التوقيع على معاهدة استقلال العراق اسميا، وإنهاء الانتداب، وبريطانيا ترشح العراق لعضوية عصبة الأمم.

: أيلول/ سبتمبر انتخابات المجلس النيابي الثالث. انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد.

---

**1931** : أيار/ مايو استسلام الشيخ محمود الحفيد للقوات البريطانية.

: تموز/ يوليو إضراب عمال البصرة.

: 19 تشرين الأول/ أكتوبر نوري السعيد يشكل وزارته الثانية، والعراق يدخل عصبة الأمم.

---

**1932** : 3 تشرين الأول/ أكتوبر عصبة الأمم تمنح العراق استقلاله وتقبله عضوا فيها. الانتخابات النيابية.

: 3 تشرين الثاني/ نوفمبر ناجي شوكت يشكل الوزارة. 26 منه المجلس النيابي يصادق على معاهدة 1930 بأكثرية 69 صوتا مقابل 13 صوتا.

: 13 كانون الأول/ ديسمبر: (13) منه صدور أول منشور شيوعي في العراق يحمل توقيع فهد (يوسف سلمان يوسف).

---

**1933** : 20 آذار/ مارس رشيد عالي الكيلاني يشكل وزارته الأولى.

: 11 آب/ أغسطس مذابح الآشوريين في قرية سميل.

: 8 أيلول/ سبتمبر موت فيصل الأول وتنصيب غازي. (9) رشيد عالي الكيلاني يشكل وزارة جديدة.

: تشرين الثاني/ نوفمبر: جميل المدفعي يشكل وزارته الأولى.

: 10 كانون الأول/ ديسمبر إجراء انتخابات المجلس النيابي.

---

**1934** : 21 شباط/ فبراير جميل المدفعي يعيد تشكيل الوزارة. و27 علي جودت الأيوبي يشكل الوزارة.

: 4 أيلول/ سبتمبر حل المجلس النيابي الرابع.

: كانون الأول/ ديسمبر إجراء انتخابات المجلس النيابي الخامس.

**1935** : 4 آذار/ مارس جميل المدفعي يشكل الوزارة. وفي 11 منه حل المجلس النيابي. و17 منه ياسين الهاشمي يشكل وزارته الثانية.

: 11 أيار/ مايو إعلان الأحكام العرفية في منطقة الرميثة. و في 25 منه إعلان الأحكام العرفية في منطقة سوق الشيوخ.

: 8 أب/ أغسطس إجراء انتخابات المجلس النيابي السادس. وفي 15 منه إعلان الأحكام العرفية في منطقة بارزان.

: 10 أيلول/ سبتمبر تمرد عشائر المديّنة في البصرة.

: 13 تشرين الأول/ أكتوبر تمرد اليزيديين وإعلان الأحكام العرفية في منطقة سنجار.

---

**1936** : نيسان/ أبريل تمرد القبائل في الرميثة.

: 10 أيار/ مايو إعلان الأحكام العرفية في منطقتي الرميثة والدغارة.

: 1 تموز/ يوليو بدء البث من(الإذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية).

: 29 تشرين الأول/ نوفمبرأول انقلاب عسكري يقوم به بكر صدقي يطيح بوزارة الهاشمي. وحكمت سليمان يشكل الوزارة، ويقوم بحل المجلس النيابي.

---

**1937** : 20 شباط/ فبراير وزارة حكمت سليمان تجري انتخابات المجلس النيابي السابع.

: 24 آذار/ مارس إضراب عمال الميناء.

: 5 نيسان/ ابريل اضرب عمال شركة السجائر الوطنية في بغداد وشركة النفط العراقية في كركوك.

: 4 تموز/ يوليو التوقيع على اتفاقية الحدود بين العراق وإيران اقر بموجبها البلدان حدودهما استنادا إلى ترسيم عام 1914. حلف سعد آباد بين العراق وتركيا وأفغانستان وإيران.

: 11 آب / أغسطس: مقتل بكر صدقي. وفي 17 منه جميل المدفعي يشكل وزارته الرابعة. وفي 26 منه حل المجلس النيابي

: كانون الأول/ ديسمبر إجراء انتخابات المجلس النيابي الثامن.

---

**1938** : 24 كانون الأول/ ديسمبر الجيش يجبر جميل المدفعي على الاستقالة. وفي 25 منه نوري السعيد يشكل وزارته الثالثة.

---

**1939** : 22 شباط/ فبراير حل المجلس النيابي.

: 5 آذار/ مارس إعلان الأحكام العرفية في معسكر الرشيد.

: 4 نيسان/ ابريل مقتل الملك غازي بحادث سيارة. إعلان الأحكام العرفية في الموصل. وفي 6 منه استقالة وزارة نوري السعيد، ليعيد تشكيلها في اليوم نفسه.

---

**1940** : 22 شباط/ فبراير السعيد يعيد تشكيل الوزارة.

| | |
|---|---|
| | : 31 آذار/ مارس رشيد عالي الكيلاني يشكل الوزارة. |
| **1941** | 31 كانون الثاني/ يناير طه الهاشمي يشكل الوزارة. |
| | : 1 نيسان/ ابريل انقلاب رشيد عالي الكيلاني وفي 12 منه الكيلاني يشكل الوزارة. |
| | : أيار/ مايو البريطانيون يعيدون احتلال العراق ويطيحون بحكومة الكيلاني. |
| | : 1 حزيران/ يونيو «الفرهود» في بغداد التي أدت إلى نهب محلات اليهود ومقتل 110 يهوديا، وفي 2 منه جميل المدفعي يشكل وزارته الخامسة. وإعلان الأحكام العرفية في بغداد. |
| | : 14 تموز/ يوليو وزارة جميل المدفعي تعلن الأحكام العرفية في لواء السليمانية. |
| | : 9 تشرين الأول/ أكتوبر نوري السعيد يشكل وزارته السادسة. |
| **1942** | : 8 تشرين الأول/ أكتوبر نوري السعيد يعيد تشكيل الوزارة. |
| **1943** | : 9 حزيران/ يونيو حل المجلس النيابي بعد تعديل الدستور. |
| | : تشرين الأول/ أكتوبر الملا مصطفى البارزاني يعبر الحدود قادما من إيران ويعلن التمرد من قريته بارازان. |
| | : 5 تشرين الأول/ أكتوبر إجراء انتخابات المجلس النيابي. |
| | : 25 كانون الأول/ ديسمبر نوري السعيد يعيد تشكيل الوزارة. |
| **1944** | : 3 حزيران/ يونيو حمدي الباجه جي يشكل الوزارة. |
| | : 28 آب/ أغسطس استقالة وزارة الباجه جي. ليعيد تشكيلها في اليوم التالي. |
| **1945** | : أب/ أغسطس القوات العراقية تزحف لقمع تمرد البارازاني. |
| | : تشرين الأول/ أكتوبر الجيش يعبر نهر الزاب وأكمل في الأسبوع الأول منه احتلال منطقة بارزان ويتقدم لاحتلال المناطق الأخرى. وهروب مصطفى البارزاني وشقيقه أحمد إلى إيران. |
| **1946** | : 23 شباط/ فبراير توفيق السويدي يشكل الوزارة. |
| | : 1 حزيران/ يونيو: (1) ارشد العمري يشكل الوزارة؛ وفي 28 منه تظاهرات تسفر عن وقوع خمسة متظاهرين قتلى. |
| | : 12 تموز/ يوليو الشرطة تطلق الرصاص فتقتل وتجرح أكثر من عشرين عاملا في حديقة (كاوور باغي) في كركوك. 21 تشرين الثاني/ نوفمبر نوري السعيد يشكل وزارته التاسعة ويستصدر إرادة ملكية بحل المجلس النيابي. |
| | : 28 كانون الأول/ ديسمبر انتخابات المجلس النيابي. |
| **1947** | : 29 آذار/ مارس صالح جبر يشكل الوزارة. |

: 6 أيار/ مايو تجدد التمرد البارزاني وإعلان الأحكام العرفية في قضائي راوندوز والزيباري وسائر المناطق المجاورة للحدود الإيرانية.

---

**1948** : 15 كانون الثاني/ يناير التوقيع على معاهدة بورتسموث. الوثبة الطلابية - العمالية المظاهرات تعم أنحاء العراق. وفي 29 منه محمد الصدر يشكل الوزارة.

: 22 شباط/ فبراير حكومة الصدر تحل المجلس النيابي تمهيدا لإجراء انتخابات نيابية.

: أيار/ مايو إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق.

: 26 حزيران/ يونيو مزاحم الباجه جي يشكل الوزارة.

---

**1949** : 6 كانون الثاني/ يناير ونوري السعيد يشكل وزارته العاشرة.

: 14 شباط/ فبراير إعدام قادة الحزب الشيوعي.

: 10 كانون الأول/ ديسمبر علي جودت الأيوبي يشكل وزارته الثانية.

---

**1950** : 5 شباط/ فبراير توفيق السويدي يشكل وزارته الثالثة.

: آذار/ مارس استقالة 37 نائبا من نواب المعارضة.

: 17 أيلول/ سبتمبر نوري السعيد يشكل الوزارة.

---

**1951** : آذار/ مارس عصيان اليزيديين في سنجار.

: تموز/ يوليو إضراب الشيوعيين في سجني بغداد والكوت.

---

**1952** : 14 شباط/ فبراير مجلس النواب يصادق على اتفاقية النفط. وفي 15 منه الإضرابات تنتشر في المدن العراقية احتجاجا على الاتفاقية.

: 30 حزيران/ يونيو حل المجلس النيابي الثاني عشر.

: 12 تموز/ يوليو مصطفى العمري يشكل الوزارة.

: 23 تشرين الثاني/ نوفمبر محمود نور الدين يشكل الوزارة.

---

**1953** : كانون الثاني/ يناير الانتخابات النيابية بالطريقة المباشرة، وفي 29 منه تكليف جميل المدفعي بتشكيل الحكومة.

: 2 أيار/ مايو تتويج الملك فيصل الثاني ملكا على العراق، وفي 7 منه المدفعي يشكل وزارته السابعة.

: 18 تموز/ يوليو حوادث سجن بغداد.

: 9 أيلول/ سبتمبر إضراب السجناء في سجن الكوت. وفي 17 منه فاضل الجمالي يشكل الوزارة.

: 14 كانون الأول/ ديسمبر إضراب عمال نفط البصرة، وفي اليوم التالي أعلنت الأحكام

العرفية في المدينة.

**1954** : 8 آذار/ مارس فاضل الجمالي يشكل الوزارة.

: 28 نيسان/ ابريل حل المجلس النيابي والتهيؤ لإجراء انتخابات جديدة. وفي 29 منه ارشد العمري يشكل وزارته الثانية.

: 9 حزيران/ يونيو إجراء انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر.

: 3 آب/ أغسطس شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة؛ واستصدر إرادة ملكية بحل المجلس النيابي.

**1955** : 24 شباط/ فبراير إعلان قيام حلف بغداد.

: 17 كانون الأول/ ديسمبر استقالة وزارة نوري السعيد ليعيد تشكيلها في اليوم نفسه.

**1956** : 1 تشرين الثاني/ نوفمبر وزارة نوري السعيد تعلن الأحكام العرفية في العراق.

: 13 كانون الأول/ يناير انتفاضة الحي في الكوت.

**1957** : 20 حزيران/ يونيو علي جودت الأيوبي يشكل الوزارة.

: 15 كانون الأول/ ديسمبر عبد الوهاب المرجان يشكل الوزارة.

**1958** : 3 آذار/ مارس نوري السعيد يشكل وزارته الرابع عشرة. وفي 27 منه حل مجلس النواب الخامس عشر بعد إجراء تعديل على الدستور.

: 1 نيسان/ ابريل انتفاضة الفلاحين في منطقة الدغارة.

: 10 أيار/ مايو: (10) منه مجلس النواب يصادق على التعديل الثاني في (القانون الأساسي) والذي يجيز الدخول في الاتحاد الهاشمي. وفي 19 منه احمد مختار بابان يشكل آخر وزارة في العهد الملكي.

: 14 تموز/ يوليو عبد الكريم قاسم يطيح بالملكية ويعلن الجمهورية. وفي 16 منه الاتحاد السوفييتي (السابق) يعترف بجمهورية العراق. وفي 27 منه صدور الدستور المؤقت الذي أوكل السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء.

: 2 آب/ أغسطس الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بجمهورية العراق.

**1959** : 8 آذار/ مارس حركة عبد الوهاب الشواف التي أجهضت في الموصل؛ وفي 24 منه العراق ينسحب من حلف بغداد.

: 1 أيار/ مايو الشيوعيون العراقيون يحتفلون بعيد العمال العالمي ويطالبون بانضمام الحزب الشيوعي العراقي إلى الحكومة.

: 14-16 تموز/ يوليو أحداث كركوك الدموية.

: أيلول/ سبتمبر عبد الكريم قاسم يعدل وزارته على نحو واسع.

: 7 تشرين الأول/ أكتوبر أعضاء في حزب البعث يحاولون اغتيال عبد الكريم قاسم .

**1960** : 1 كانون الثاني/ يناير صدور «قانون الجمعيات».

: 13 أيار/ مايو عبد الكريم قاسم يجري تعديلات على وزارته.

: 15 تشرين الثاني/ نوفمبر عبد الكريم قاسم يجري تعديلات على وزارته

**1961** : تموز/ يوليو عبد الكريم قاسم يطالب بضم الكويت.

: 9 أيلول/ سبتمبر اندلاع الثورة الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني. والجيش العراقي يبدأ حملة واسعة ضد المسلحين الأكراد.

: كانون الأول قانون 80 بشأن تضييق حدود امتيازات شركات النفط الأجنبية .

**1962** : نيسان/ ابريل البيشمركه تشن هجوما على القوات الحكومية.

: 24 كانون الأول/ ديسمبر حزب البعث ينظم إضراب طلبة المدارس الحكومية.

**1963** : 8 شباط/ فبراير البعثيون - والقوميون يستولون على السلطة ويطيحون بعبد الكريم قاسم. وفي 14 منه أحمد حسن البكر يشكل الوزارة البعثية الأولى.

: 12 أيار/ مايو استقالة وزارة البكر بعد استقالة خمسة وزراء منها. ليعيد تشكيلها في اليوم نفسه.

: 6 حزيران/ يونيو الزعيم صديق مصطفى يرتكب جريمة بشعة في السليمانية راح ضحيتها مئات المواطنين الأبرياء. وفي 10 منه استئناف القتال بين الجيش والقوميين الأكراد بزعامة البارزاني.

: 3 تموز/ يوليو محاولة انقلابية فاشلة بقيادة حسن سريع.

: 19 تشرين الأول/ أكتوبر الإعلان عن اكتشاف مؤامرة للإطاحة بحكم عبد السلام عارف- البعث اتهم فيها عدد من ضباط الجيش السابقين ورجال العهد الملكي وبعض كبار الملاك، إضافة إلى اتهام ملك الأردن الحسين بن طلال. تشرين الثاني/ نوفمبر : انقلاب بقيادة عبد السلام عارف على حلفائه البعثيين. وفي 16 منه إقالة خمسة وزراء من وزارة البكر التي استقالت. وفي 20 منه الرئيس عبد السلام عارف يكلف طاهر يحيى بتشكيل الوزارة .

**1964** : 10 شباط/ فبراير حكومة عبد السلام عارف توقع اتفاقية لوقف إطلاق النار مع الأكراد.

: حزيران/ يونيو الاتفاق المصري - العراقي على إقامة قيادة سياسية موحدة تهدف إلى توحيد القيادة العسكرية. وفي 18 استقالة وزارة طاهر يحيى، ليعيد تشكيلها من جديد.

: 14 تموز/ يوليو الحكومة تصدر قرارات التأميم فأممت 30 شركة صناعية خاصة وجميع البنوك وشركات التأمين، وهي الخطوة التي جرت بوادر أزمة اقتصادية ضربت الاقتصاد العراقي بعد أن كان يمر بحالة من الانتعاش.

: 17 آب/ أغسطس انهيار وقف إطلاق النار بين الملا مصطفى البارزاني والحكومة.

: 4 أيلول/ سبتمبر محاولة بعثية فاشلة لاستعادة السلطة من عبد السلام عارف .

**1965** : 4 آذار/ مارس اندلاع القتال بين الأكراد والقوات الحكومية. 3 أيلول/ سبتمبر: (3) استقالة وزارة طاهر يحيى. وفي 6 منه تكليف عارف عبد الرزاق بتشكيل الوزارة. وإقالته بعد محاولة انقلابية فاشلة في 19 منه. وفي 21 تعيين عبد الرحمن البزاز رئيسا للوزراء وهو أول مدني يتولى المنصب منذ تموز/ يوليو 1958.

**1966** : 17/ 18 نيسان/ ابريل مقتل عبد السلام عارف وتولي أخيه عبد الرحمن عارف الحكم. واستقالة وزارة عبد الرحمن البزاز وتكليفه في اليوم نفسه بتشكيل وزارة جديدة.

: 12 أيار/ مايو الأكراد يحققون انتصارات مهمة.

: 29 حزيران/ يونيو عبد الرحمن البزاز يعلن عن التوصل إلى اتفاق بين الأكراد والحكومة من 15 مادة. وعارف عبد الرزاق يقوم بمحاولة انقلابية فاشلة.

: 6 أب/ أغسطس ناجي طالب رئيسا للوزراء .

**1967** : 10 أيار/ مايو عبد الرحمن عارف رئيسا للوزراء.

: 10 تموز/ يوليو طاهر يحيى رئيسا للوزراء.

: 8 آب/ أغسطس تصاعد العمليات العسكرية للجيش في كردستان.

**1968** : 17 كانون الثاني/ يناير استقالة ستة وزراء من الحكومة.

: 17 تموز/ يوليو عبد الرزاق النايف يتحالف مع البعث للإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف. وفي 18 منه يشكل النايف الوزارة. وفي 30 منه البعث يستولي على السلطة مرة أخرى. واحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء.

: 22 تشرين الأول/ أكتوبر اندلاع القتال بين الفصيلين الكرديين بقيادة البارزاني وتحالف (جلال الطالباني- احمد إبراهيم).

: 5 تشرين الثاني/ نوفمبر إضراب معمل الزيوت النباتية في بغداد والسلطة تتصدى بعنف للإضراب.

: كانون الأول/ ديسمبر القوات العراقية تشن هجوما على مناطق نفوذ الملا مصطفى البارزاني.

**1969** : 5 كانون الثاني/ يناير إعدام مجموعة من العراقيين بتهمة التجسس وعلقت الجثث في ساحة التحرير.

: نيسان/ أبريل إيران تلغي معاهدة 1937. سلطة البعث تبدأ بحملة التهجير الأولى ضد العراقيين من ذوي الأصول الإيرانية والإيرانيين المقيمين في العراق .

**1970** : 20 كانون الثاني/ يناير محاولة انقلابية فاشلة للإطاحة بحكم البعث بقيادة العقيد عبد الغني الراوي.

: 8 آذار/ مارس صدام حسين (نائب رئيس الجمهورية) يلتقي لأول مرة بالملا مصطفى

البارزاني.

: 11 آذار/ مارس بيان 11 آذار لحل المسألة الكردية.

: 16 تموز/ يوليو صدور الدستور المؤقت الذي أعطى البعث الدور القيادي في الدولة والمجتمع .

**1971** : تشرين الثاني/ نوفمبر مجلس قيادة الثورة يصدر القرار رقم (1357) الذي يحرم العمل السياسي داخل القوات المسلحة.

**1972** : 14 أيار/ مايو البكر يعيد تشكيل الوزارة.

: 28 تشرين الأول/ أكتوبر قطع المفاوضات بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني

**1973** : أيار/ مايو إسناد حقيبتين وزاريتين لاثنين من قياديي الحزب الشيوعي العراقي هما عامر عبد الله ومكرم الطالباني.

: تموز/ يوليو ناظم كزار يقوم بمحاولة انقلابية فاشلة ومقتل وزير الدفاع (حماد شهاب) وإصابة وزير الداخلية (سعدون غيدان). وفي 17 منه البكر وعزيز محمد (سكرتير الحزب الشيوعي) يوقعان (ميثاق العمل الوطني).

**1974** : كانون الثاني/ يناير المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في بغداد.

: آذار/ مارس انهيار اتفاقية الحكم الذاتي واندلاع القتال في كردستان.

: 11 تشرين الثاني/ نوفمبر البكر يعيد تشكيل الوزارة.

**1975** : 6 آذار/ مارس اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران حول الحدود، والشاه يوقف دعمه للأكراد، البارزاني يعلن انهيار الثورة الكردية المسلحة والانسحاب إلى إيران، وتوقف التمرد في الشمال .

**1976** : أيار/ مارس بدء حرب العصابات في المناطق الكردية الجبلية الوعرة.

**1977** : 5-6 شباط/ فبراير انتفاضة صفر.

**1978** : 8 آذار/ مارس الجيش العراقي يشن هجوما واسعا على مواقع الاتحاد الوطني الكردستاني.

**1979** : 16 تموز/ يوليو صدام حسين يطيح بالبكر. وفي 23 منه صدام يعلن في اجتماع طارئ للحزب عن كشف مؤامرة تهدف إلى قلب نظام الحكم وتوحيد العراق مع سوريا. كانون الأول/ ديسمبر: صدور قانون المجلس الوطني.

**1980** : 1 نيسان/ ابريل محاولة اغتيال تستهدف طارق عزيز نائب رئيس الوزراء والتي اعتبرت إحدى ذرائع الحرب ضد إيران. وفي 9 منه إعدام السيد محمد باقر الصدر وشقيقته.

: 20 حزيران/ يونيو إجراء أول انتخابات عامة في ظل حكم البعث، والمرأة تنال لأول مرة حق التصويت والترشيح والدخول في البرلمان. والبعث يحصل على 75 ٪ من المقاعد.

: أيلول/ سبتمبر: انتخابات المجلس التشريعي لكردستان. وفي 17 منه المجلس الوطني العراقي بأمر من الرئيس يعلن إلغاء اتفاقية الجزائر ويندد بها على اعتبار أن الظروف أملتها. وفي 22 منه القوات العراقية تجتاح الأراضي الإيرانية بعد 18 شهرا من اندلاع الثورة الإيرانية.

---

**1982** : كانون الثاني/ يناير إغلاق الحدود بين سوريا والعراق، ووقف ضخ النفط العراقي عبر سوريا.

: تشرين الثاني/ نوفمبر أول اختراق أيراني لحدود العراق الدولية.

---

**1983** : العراق يتمكن من الوصول إلى أهداف إستراتيجية على الخليج ويهدد الصادرات النفطية الإيرانية.

---

**1984** : 20 تشرين الأول/ أكتوبر انتخابات المجلس الوطني بمشاركة 7171 ألف مقترع وحصل البعث على 73 ٪ من الأصوات وحصل على 183 مقعدا من أصل 250 مقعدا.

---

**1985** : إيران تشن خمس هجمات برية كبيرة لاختراق الحدود كان أوسعها في الاهوار.

---

**1986** : شباط/ فبراير القوات الإيرانية تستولي على شبه جزيرة الفاو.

---

**1987** : شباط/ فبراير العراق وإيران يوقفان مؤقتا قصف المدن.

: 20 تموز/ يوليو مجلس الامن يصدر القرار 598 الذي يعلن قلق الامم المتحدة بالنسبة لتكلفة وأخطار الحرب وأدان الهجمات ضد المدنيين واستخدام الأسلحة الكيمياوية.

---

**1988** : 8 أب/ أغسطس توقف الحرب العراقية الإيرانية بقبول إيران قرار مجلس الأمن الدولي رقم (598)؛ وفي (17-18) منه الحرس الجمهوري العراقي يقصف مدينة حلبجة في السليمانية بالأسلحة الكيمياوية وسقوط نحو خمسة آلاف قتيل.

---

**1989** : 16 شباط/ فبراير الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن العربية.

: 1 نيسان/ ابريل انتخابات المجلس الوطني بمشاركة 8 ملايين ناخب والبعث يحصل على أغلبية أصوات المجلس.

---

**1990** : آذار/ مارس بريطانيا تصادر تصاميم عراقية إلكترونية لصنع صواعق لتفجير قنابل ذرية. وفي 28-30 منه القمة العربية في بغداد.

: نيسان/ ابريل صدام يهدد بحرق نصف إسرائيل بالسلاح الكيمياوي المزدوج.

: 25 حزيران/ يونيو السفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي تلتقي الرئيس العراقي بناءً على طلبه وتعلمه أن الولايات المتحدة ليس لها موقف معين «من خلافات الحدود» بين الأقطار العربية كالخلاف الحدودي بين العراق والكويت.

: 2 آب/ أغسطس الجيش العراقي يجتاح الكويت بعد خلاف شديد بين الحكومتين العراقية الكويتية. قرار مجلس الأمن 660 الذي يطلب انسحاب العراق من الكويت الذي لم يخول

باستخدام القوة. (6) منه مجلس الأمن يفرض حظرا اقتصاديا على العراق بموجب القرار 661.

: 29 تشرين الثاني/ نوفمبر مجلس الأمن الدولي ينبنى القرار 678 الذي خول استخدام كل الوسائل الضرورية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت إذا لم ينسحب بحلول 15 كانون الثاني/ يناير 1991.

---

**1991** : 9 كانون الثاني/ يناير فشل لقاء جنيف بين طارق عزيز وجيمس بيكر. وفي 12 منه الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد لإنهاء الأزمة. وفي17 منه بدء الحرب الجوية ضد العراق واندلاع حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت).

: 15 شباط/ فبراير جورج بوش (الأب) يدعو قوى المعارضة العراقية إلى الانتفاضة على النظام في بغداد وان يأخذوا الأمر في أيديهم. في 23 منه بدء الحرب البرية ضد العراق. وفي 26 خروج الجيش العراقي من الكويت. وفي 27 منه يعلن التزامه بوقف إطلاق النار وقبوله شروط قوات التحالف لوقف إطلاق النار رسميا. جورج بوش يعلن وقف العمليات العسكرية عند منتصف ليلة 27.

: آذار/ مارس انتفاضة تعم أرجاء العراق وخروج 14 محافظة من أصل 18 عن سلطة بغداد. وفي 12 منه العراق يلغي قرار ضم الكويت. وفي 23 منه سعدون حمادي يصبح رئيساً للوزراء.

: نيسان/ ابريل قوات الحرس الجمهوري الخاص تقمع الثورة في الجنوب بوحشية. بدء مفاوضات سرية بين الأكراد وبغداد.

: 15 حزيران/ يونيو قرار مجلس الأمن 706 الذي سمح للعراق ببيع ما قيمته 1,6 مليار دولار من النفط لشراء الأغذية والأدوية، والعراق يرفض القرار.

: 13 أيلول/ سبتمبر إعفاء سعدون حمادي من منصبه وإسناد رئاسة الوزراء لمحمد حمزة الزبيدي.

: تشرين الأول/ أكتوبر وقوع المعارك بين الأكراد والجيش العراقي في اربيل والسليمانية ودهوك. والحكومة العراقية تنسحب من المنطقة الكردية .

---

**1992** : 8 نيسان/ ابريل الجبهة الكردستانية تصدر قانون انتخابات المجلس الوطني لكردستان العراق.

: 27 أب/ أغسطس فرض منطقتي حظر الطيران في جنوب العراق.

: 3 تشرين الأول/ أكتوبر مصادرة الودائع العراقية في البنوك الأجنبية. وفي 4 منه البرلمان الكردي يعلن الفيدرالية .

---

**1993** : 26 حزيران/ يونيو هجوم صاروخي على العراق في أعقاب اتهامات باغتيال بوش.

: 13 أيلول/ سبتمبر إقالة محمد حمزة الزبيدي من منصبه وإسناد منصب رئيس الوزراء لأحمد

حسين خضير.

| | | |
|---|---|---|
| 1994 | : | 29 أيار/ مايو إقالة احمد حسين خضير، وصدام حسين رئيسا لمجلس الوزراء. |
| 1995 | : | نيسان/ ابريل العراق يوافق على اتفاق النفط مقابل الغذاء. |
| | : | آب/ أغسطس خروج صهري الرئيس العراقي حسين وصدام كامل إلى الأردن بعد محاولة انقلاب عائلية فاشلة. |
| 1996 | : | 23 شباط/ فبراير قتل حسين وصدام كامل بعد عودتهما إلى العراق. |
| | : | 3-4 أيلول/ سبتمبر الولايات المتحدة تطلق 44 صاروخا من نوع كروز من قاذفات طراز ب - 52 على مواقع القيادة في جنوب العراق. |
| | : | 31 آب/ أغسطس مسعود البارزاني يستنجد ببغداد ضد الاتحاد الوطني الكردستاني. |
| | : | 10 كانون الأول/ ديسمبر انطلاق برنامج النفط من أجل الغذاء |
| 1998 | : | 16 -19 كانون الأول/ ديسمبر عمليات «ثعلب الصحراء» وهي وكانت أوسع عملية عسكرية تشنها القوات الأمريكية والبريطانية منذ حرب الخليج عام 1991. |
| | : | 22 تشرين الثاني/ نوفمبر عزت إبراهيم الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ينجو من محاولة اغتيال في مدينة كربلاء. |
| 1999 | : | 17 كانون الأول/ ديسمبر مجلس الأمن الدولي يصدر القرار 1284، يستبدل لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اونيسكوم UNSCOM) بلجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش أنمو فيك UNMOVEC. |
| 2000 | : | 5 كانون الأول/ ديسمبر مجلس الأمن الدولي يصدر القرار 1330 الذي خصص 75 ٪ من عوائد حساب العراق في الأمم المتحدة لتمويل الامدادات الإنسانية والمعدات النفطية . |
| 2001 | : | 25 تشرين الثاني/ نوفمبر الرئيس الأمريكي جورج و. بوش يحذر صدام من احتمال تعرضه لما تعرضت له طالبان إذا لم يسمح بدخول المفتشين. 27 بغداد ترفض طلب بوش بالسماح بعوده مفتشي الأسلحة الدوليون. |
| 2002 | : | 14 كانون الثاني/يناير مجلس الأمن يتبنى بالإجماع القرار رقم 1409 الذي أقر ما يسمى العقوبات الذكية. |
| | : | 12 أيلول/ سبتمبر الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يقول إن عملا عسكريا ضد العراق «سيكون أمرا لا يمكن تجنبه» ما لم تتخذ الأمم المتحدة خطا متشددا يجبر العراق على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل لديه. |
| | : | 8 تشرين الثاني/ نوفمبر القرار 1441 الصادر من مجلس الأمن ضد العراق وإعادة المفتشين إلى العراق. |

**2003** : 17 آذار/ مارس الرئيس الأمريكي جورج بوش يمنح صدام مهلة 48 ساعة للخروج من العراق قبل بدء الحرب. (20) منه بدء حرب الخليج الثالثة (حرب تحرير العراق) نيسان/ ابريل: (9) منه الجيش الأمريكي يحتل بغداد وسقوط تمثال صدام في ساحة الفردوس.

: 19 آب/ أغسطس تفجير مقر الأمم المتحدة ببغداد ومقتل 22 شخصا بينهم ممثل الأمين العام في العراق سيرجيو فييرا دي ميلو. وفي 29 منه تفجير إرهابي قرب مرقد الإمام علي (ع) في النجف واستشهاد العشرات بينهم السيد محمد باقر الحكيم.

**2004** : 8 آذار/ مارس صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

: 28 حزيران/ يونيو تشكيل الحكومة العراقية برئاسة أياد علاوي.

**2005** : 15 كانون الثاني/ يناير أول انتخابات تجرى في ظل الاحتلال الأمريكي لتشكيل الجمعية الوطنية الدستورية التي تتولى كتابة الدستور.

: نيسان/ ابريل إبراهيم الجعفري يشكل الوزارة.

: 15 تشرين الأول/ أكتوبر إجراء الاستفتاء الشعبي على مسودة الدستور العراقي.

: 15 كانون الأول/ ديسمبر انتخابات المجلس النيابي بمشاركة واسعة في كافة أنحاء العراق.

**2006** : 22 شباط/ فبراير تفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء وتفجر موجة من العنف.

: 20 أيار/ مايو تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة نوري المالكي.

**2007** : 4 نيسان/ابري سلسة من التفجيرات الدامية تضرب بغداد.

: آب/أغسطس القوات الأمريكية تشن حملة عسكرية لملاحقة المسلحين في سامراء.

: أيلول/ سبتمبر 15 منه الكتلة الصدرية تعلن انسحابها من الائتلاف العراقي الموحد؛ 27 مجلس الشيوخ الأمريكي يتبنى قرارا غير ملزم بإنشاء ثلاث فيدراليات في العراق..

: 25 تشرين الثاني نوفمبر انفجار سيارة مفخخة في باب المعظم.

: 12 كانون الأول/ديسمبر تفجير ثلاث سيارات مفخخة في العمارة.

**2008** : كانون الثاني/يناير 1 منه انتحاري يفجر نفسه وسط عزاء في زيونة ببغداد؛ 7 منه سلسلة من التفجيرات تستهدف عددا من الكنائس في بغداد وكركوك؛ 29 منه حريق كبير في بناية البنك المركزي العراقي.

: 1 شباط/فبراير تفجير بسوقين ببغداد يوقع العديد من الضحايا؛ 16 منهه تفجير في سوق شعبي بتلعفر.

: آذار/مارس 3 منه تفجيرات دامية في بغداد؛ 13 منه تفجير انتحاري في منطقة المخيم بكربلاء؛ 14 منه اغتيال المطران بولص فرج رحو في الموصل.

: 12 نيسان/ ابريل الطائرات الأمريكية تقصف منازل في مدينة الصدر؛ 15 منه تفجيرات دامية

في ديالى والانبار وعودة التدهور الامني فيهما.

: حزيران/ يونيو6 منه وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير يزور العراق؛ 18 منه تفجير كبير في سوق شعبي في منطقة الحرية ببغداد.

: 28 تموز/ يوليو تفجيرات ضخمة تهز بغداد وكركوك. 9 تشرين الأول/ أكتوبر مسلحون تابعون لديوان الوقف السني يداهمون جامع ام القرى ومقر هيئة علماء المسلمين. تشرين الثاني/ نوفمبر3 منه البارزاني يصرح بإمكانية بقاء القواعد الأمريكية في شمال العراق؛ 16 منه الحكومة توافق على الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة.

: 28 مجلس النواب يوافق على الاتفاقية.

: 12 كانون الأول/ ديسمبر تفجير انتحاري بمطعم في كركوك يوقع عشرات الضحايا.

---

**2009** : شباط/ فبراير ض12 منه تفجيرين كبيرين في كربلاء والمسيب.

: نيسان/ ابريل 7 منه سلسلة من التفجيرات الدامية تهز العاصمة بغداد؛ 14 منه الرئيس الفلسطيني محمود عباس يزور شمال العراق ويلتقي بمسعود البارزاني؛ 21 منه مقتل ثلاثة صاغة من طائفة الصابئة؛ 24 منه تفجيرين كبيرين في الكاظمية يوقعان حوالي 200 شخص بين قتيل وجريح.

: أيار / مايو8 منه القوات الحكومية تشن حملة عسكرية لملاحقة فلول القاعدة في ديالى؛ 20 منه تفجير سيارة مفخخة في حي الشعلة ببغداد.

: حزيران/ يونيو20 منه تفجير في ناحية تازة بكركوك يوقع حوالي 170 قتيلا وجريحا؛ 24 منه تفجير سيارة مفخخة في مدينة الصدر يوقع حوالي 160 شخصا بين قتيل وجريح.

: تموز/ يوليو 13 منه استهداف أربع كنائس في بغداد؛ 29 قوات الجيش العراقي تحاصر معسكر أشرف؛ 31 سيارات مفخخة تستهدف خمس حسينيات في بغداد وتوقع أكثر من 100 قتيل.

. 6-7 آب/ أغسطس سلسلة تفجيرات تضرب كركوك والموصل وبغداد. 13 أيلول/ سبتمبر نشر قوات مشتركة في المناطق المتنازع عليها في الموصل وكركوك.

: 30 تشرين الأول/ أكتوبر مجلس الوزراء يصادق على عقود نفطية مع شركات بريطانية وصينية.

: كانون الأول/ ديسمبر 8 منه تفجيرات دموية تطال بغداد وتودي بحياة العشرات؛ 19.

: قوات إيرانية تحتل احد آبار النفط في حقل الفكة العراقي.

---

**2010** : 3 شباط/ فبراير تفجير انتحاري يستهدف الزوار قري كربلاء في ذكرى اربعينية الامام الحسين.

: 10 أيار/ مايو سلسلة من التفجيرات تضرب مناطق مختلفة من العراق.

: حزيران/يونيو4-6 القوات الإيرانية تقصف قرى في شمال العراق؛ 13 منه مسلحون يقتحمون البنك المركزي العراقي.

: 8 آب/سبتمبر ثلاثة تفجيرات انتحارية تستهدف سوق العشار في البصرة وتوقع عشراتن الضحايا.

: تشرين الثاني/نوفمبر 2 تفجيرات دموية تضرب بغداد؛ 31 منه مسلحون يقتحمون كنيسة سيدة النجاة في الكرادة.

: 10 كانون الأول/ديسمبر مسعود البارزاني يعلن تمسكه بحق تقرير المصير للشعب الكردي.

---

**2011** : 14 كانون الثاني/ يناير تفجير انتحاري يستهدف زوارا متجهين الى جامع الخطوة في البصرة ويوقع حوالي 170 قتيلا وجريحا.

: 29 آذار/ مارس مسلحون يقتحمون بناية مجلس محافظة صلاح الدين.

: 17 تموز/ يوليو إيران تقطع مياه نهر الوند عن الأراضي العراقية.

: 25 أيلول/ سبتمبر انفجار سيارتين مفخختين في كربلاء والانبار.

: تشرين الأول/ أكتوبر 13 تفجيرات بمدينة الصدر؛ 21 الرئيس الأمريكي باراك اوباما يعلن إنهاء حالة الحرب في العراق؛ 28 مجلس محافظة صلاح الدين يعلن قراره بالسعي إلى إنشاء إقليم للمحافظة؛ 30 انفجار سياسة مفخخة في الحلة.

: 22 كانون الأول/ ديسمبر سلسلة من التفجيرات الدامية في بغداد أودت بحياة حوالي 200 شخص.

: 23 تشرين الثاني/ نوفمبر البرلمان يمرر قانون الاستثمار.

# الملحق (2)

# الوزارات العراقية

# (1920-2010)

عهد الانتداب البريطاني.

عهد الاستقلال.

عهد الاحتلال الثاني.

انتهاء الوصاية وتتويج الملك فيصل الثاني.

الجمهورية الأولى: عبد الكريم قاسم.

الجمهورية الثانية: الأخوين عارف.

الجمهورية الثالثة: البعث.

الاحتلال الأمريكي والمرحلة الانتقالية.

الجمهورية الرابعة

# عهد الانتداب البريطاني

| 1 | الوزارة الأولى: عبد الرحمن النقيب (1-3)<br>تشكلت في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1920<br>واستقالت في 23 آب/ أغسطس 1921 | | |
|---|---|---|---|
| عبد الرحمن النقيب[س] | رئيسا | | |
| طالب النقيب[س] | الداخلية | عبد اللطيف منديل[س] | التجارة |
| ساسون حسقيل[ي] | المالية | عزت باشا الكركوكي[ت][1] | المعارف والصحة |
| مصطفى الآلوسي[س][2] | العدلية | محمد علي فاضل[س][3] | النافعة |
| جعفر العسكري[ك] | الدفاع | محمد مهدي بحر العلوم[ش][4] | المعارف |

(س) سني ؛ (ش) شيعي ؛ (م) مسيحي ؛ (ي) يهودي ؛ (ت) تركماني ؛ (ك) كردي ؛ صابئي (ص)

وبمساعدة المس بل تم اختيار عدد من الوزراء بلا وزارة وهم: حمدي بابان[س][ك]، عبد الجبار الخياط[م]، عبد الغني كبة[ش]، عبد المجيد الشاوي[س]، فخر الدين جميل[س]، عبد الرحمن الحيدري[س]، محمد الصهيود[ش]، عجيل السمرمد[ش]، احمد الصانع[س]، سالم الخيون[ش]، هادي القزويني[5]، داود اليوسفاني[م].

(1) تسلم منصبه في 29 كانون الثاني/ يناير 1921.

(2) اعتذر المحامي حسن راجي الباجه جي عن الاضطلاع بأية مسؤولية في هذه المرحلة فاعتذر عن تولي الوزارة فأسندت إلى الآلوسي.

(3) تولى منصب وزارة الأوقاف.

(4) في 22 شباط/ فبراير 1921 تقرر إسناد احد المناصب الوزارية إلى احد أفراد الشيعة فاختير وزيرا للمعارف.

(5) اعتذر فحل محله نجم البدران(ش) من العمارة.

| 2 | الوزارة الثانية: عبد الرحمن النقيب (2-3)<br>تشكلت في 12 أيلول/ سبتمبر 1921<br>واستقالت في 19 آب/ أغسطس 1922 | | |
|---|---|---|---|
| عبد الرحمن النقيب(س) | رئيسا | عبد اللطيف منديل[1] | التجارة |
| رمزي بك(س)[2] | الداخلية | عزت باشا الكركوكي[3] | الاقتصاد والمواصلات |
| ساسون حسقيل(ي) | المالية | محمد علي فاضل(س) | الأوقاف |
| حنا خياط(م) | الصحة[4] | ناجي السويدي[5] | العدلية |
| جعفر العسكري(ك) | الدفاع | عبد الكريم الجزائري[6] | المعارف |

| 3 | الوزارة الثالثة: عبد الرحمن النقيب (3-3)<br>تشكلت في30 أيلول/ سبتمبر 1922<br>واستقالت في 16 تشرين الثاني 1922 | | |
|---|---|---|---|
| عبد الرحمن النقيب(س) | رئيسا | صبيح نشأت(س) | الاقتصاد والمواصلات |
| عبد المحسن السعدون(س)[7] | الداخلية | محمد علي فاضل(س) | الأوقاف |
| ساسون حسقيل(ي) | المالية | توفيق الخالدي(س) | العدلية |
| جعفر العسكري(ك) | الدفاع | ...... | المعارف[8] |

(1) استقال في 30 آذار/ مارس وعين مكانه جعفر أبو التمن، والذي استقال بدوره في 26 حزيران/ يوليو 1922.
(2) استقال في 30 آذار/ مارس وعين مكانه توفيق الخالدي.
(3) استقال في 30 آذار/ مارس وعين مكانه صبيح نشأت
(4) ألغيت وزارة الصحة وجعلت مديرية عامة تابعة لوزارة الداخلية.
(5) استقال في 30 آذار/ مارس وعين مكانه عبد المحسن السعدون وزيرا للعدلية في 24 نيسان/ ابريل 1922.
(6) اعتذر عن قبول المنصب فأسندت الوزارة إلى هبة الدين الشهرستاني.
(7) استقال من منصبه في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 فاسند المنصب وكالة إلى كورانوالس المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية.
(8) بقيت وزارة المعارف شاغرة بعد رفض عبد المحسن شلاش قبولها.

| 4 | الوزارة الرابعة: عبد المحسن السعدون (1-4)<br>تشكلت في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922<br>واستقالت في15 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 | | |
|---|---|---|---|
| عبد المحسن السعدون[1][2] | رئيسا ووكيلا للعدلية | | |
| ناجي السويدي[3] | الداخلية | ياسين الهاشمي[4] | الاقتصاد والمواصلات |
| ساسون حسقيل[ي] | المالية | عبد اللطيف المنديل[س] | الأوقاف |
| عبد الحسين الجلبي[ش] | المعارف | نوري السعيد[5] | الدفاع |

| 5 | الوزارة الخامسة: جعفر العسكري (1-2)<br>تشكلت في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923<br>واستقالت في 2 آب/ أغسطس 1924 | | |
|---|---|---|---|
| جعفر العسكري[ك] | رئيسا | أحمد الفخري[س] | العدلية |
| علي جودت الأيوبي[س] | الداخلية | صبيح نشأت[س] | الاقتصاد والمواصلات |
| نوري السعيد[س] | الدفاع | صالح باش أعيان[6] | الأوقاف |
| عبد المحسن شلاش[ش] | المالية | محمد حسن أبو المحاسن[7] | المعارف |

(1) في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر صدرت الإرادة الملكية بتعيين رئيس الوزراء وكيلا لوزارة العدلية.
(2) في 10 كانون الثاني/ يناير عين السعدون وكيلا لوزارة الداخلية.
(3) في 9 كانون الثاني / يناير صدرت الإرادة بنقل السويدي إلى وزارة العدلية وتعيينه وزيرا لها.
(4) في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر صدرت الإرادة الملكية بتعيين ياسين الهاشمي وكيلا لوزارة الأوقاف.
(5) عين السعيد وزيرا بالأصالة في 25 تشرين الأول/ أكتوبر.
(6) صدرت الإرادة الملكية بتعيينه في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر.
(7) اسند إليه المنصب في 3 كانون الأول/ ديسمبر واستقال منه في 27 أيار/ مايو احتجاجا على عقد المعاهدة العراقية – البريطانية وصدرت الإرادة بتولي رئيس الوزراء وزارة المعارف وكالة.

| 6 | الوزارة السادسة: ياسين الهاشمي (1-2)<br>تشكلت في 2 آب/ أغسطس 1924<br>واستقالت في 21 حزيران/ يونيو 1925 | | |
|---|---|---|---|
| ياسين الهاشمي(س) | رئيسا | | |
| عبد المحسن السعدون(س) | الداخلية | محمد رضا الشبيبي(1) | المعارف |
| ساسون حسقيل(ي) | المالية | إبراهيم الحيدري(س) | الأوقاف |
| رشيد عالي الكيلاني(2) | العدلية | مزاحم أمين الباجه جي(س) | الاقتصاد والمواصلات |

| 7 | الوزارة السابعة: عبد المحسن السعدون (2-4)<br>تشكلت في 26 حزيران/ يونيو 1925<br>واستقالت في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926 | | |
|---|---|---|---|
| عبد المحسن السعدون(س) | رئيسا | ناجي السويدي(س) | العدلية |
| رشيد عالي الكيلاني(س) | الداخلية | صبيح نشأت(س) | الدفاع |
| رؤوف الجادرجي(س) | المالية | حكمت سليمان(س) | المعارف |
| عبد الحسين الجلبي(ش) | الاقتصاد والمواصلات | حمدي الباجه جي(س) | الأوقاف |

| 8 | الوزارة الثامنة: جعفر العسكري (2-2)<br>تشكلت في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926<br>واستقالت في 8 كانون الثاني/ يناير 1928 | | |
|---|---|---|---|
| جعفر العسكري(ك) | رئيسا | نوري السعيد(س) | الدفاع |
| رشيد عالي الكيلاني(س) | الداخلية | عبد المهدي(ش) | المعارف |
| محمد أمين زكي(س) | الاقتصاد والمواصلات | رؤوف الجادرجي(س) | العدل |
| ياسين الهاشمي(س) | المالية | أمين باش أعيان(س) | الأوقاف |

(1) استقال في 5 نيسان/ ابريل احتجاجا على ابرام اتفاقية النفط ومنح فأسند المنصب إلى عبد الحسين الجلبي.
(2) استقال في 5 نيسان/ ابريل وحل محله مزاحم الباجه جي وزيرا للعدلية بالوكالة.

| 9 | الوزارة التاسعة: عبد المحسن السعدون (3-4)<br>تشكلت في 14 كانون الثاني/ يناير 1928<br>واستقالت في 20 كانون الثاني/ يناير 1929 | | |
|---|---|---|---|
| عبد المحسن السعدون(س) | رئيسا ووزيرا للدفاع | توفيق السويدي(س) | المعارف |
| عبد العزيز القصاب(س) | الداخلية | سلمان البراك(ش) | الري والزراعة |
| يوسف غنيمة(م) | المالية | عبد المحسن شلال(ش) | الاقتصاد والمواصلات |
| حكمت سليمان(س) | العدل | أحمد الشيخ الداود(س) | الأوقاف |

| 10 | الوزارة العاشرة: توفيق السويدي (1-3)<br>تشكلت في 28 نيسان/ ابريل 1929<br>واستقالت في 25 آب/ أغسطس 1929 | | |
|---|---|---|---|
| توفيق السويدي(س) | رئيسا ووزيرا للأوقاف والخارجية | محمد أمين زكي(س) | الدفاع |
| عبد العزيز القصاب(س) | الداخلية | سلمان البراك(ش) | الري والزراعة |
| يوسف غنيمة(م) | المالية | خالد سلمان(س) | المعارف |
| داود الحيدري(س) | العدلية | عبد المحسن شلاش(ش) | الاقتصاد والمواصلات |

| 11 | الوزارة الحادية عشرة: عبد المحسن السعدون (4-4)<br>تشكلت في 19 أيلول/ سبتمبر 1929<br>وانحلت في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929 | | |
|---|---|---|---|
| عبد المحسن السعدون(س) | رئيسا ووزيرا للخارجية | ياسين الهاشمي(س) | المالية |
| ناجي السويدي(س) | الداخلية | عبد الحسين الجلبي(ش) | المعارف |
| ناجي شوكت(س) | العدلية | عبد العزيز القصاب(س) | الري والزراعة |
| نوري السعيد(س) | الدفاع | محمد أمين زكي(س) | الاقتصاد والمواصلات |

| 12 | **الوزارة الثانية عشرة: ناجي السويدي (1-1)**<br>**تشكلت في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929**<br>**واستقالت في 9 آذار/ مارس 1930** | | |
|---|---|---|---|
| ناجي السويدي(س) | رئيسا ووزيرا للخارجية | نوري السعيد(س) | الدفاع |
| ياسين الهاشمي(س) | المالية | خالد سليمان(س) | الري والزراعة |
| ناجي شوكت(س) | الداخلية | عبد الحسين الجلبي(ش) | المعارف |
| عبد العزيز القصاب(س) | العدلية | محمد أمين زكي(س) | الاقتصاد والمواصلات |

| 13 | **الوزارة الثالثة عشرة: نوري السعيد (1-14)**<br>**تشكلت في 23 آذار/ مارس 1930**<br>**واستقالت في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1931** | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا ووزيرا للخارجية | | |
| علي جودت الأيوبي[1] | المالية | جعفر العسكري(ك) | الدفاع |
| جميل المدفعي(ك) | الداخلية | عبد الحسين الجلبي(ش) | المعارف، الزراعة والري[2] وكالة. |
| جمال بابان(س) | العدلية | جميل الراوي(س) | الاقتصاد والمواصلات |

أجريت على الوزارة بعض التغييرات الوزارية فقد أسندت وزارة الدفاع إلى نوري السعيد، وعين المدفعي وزيرا للداخلية فيما دخل رستم حيدر الوزارة وزيرا للمالية، وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1930 عين عبد الله الدملوجي وزيرا للخارجية. فيما خرج المدفعي من الوزارة في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1930 عندما انتخب رئيسا لمجلس النواب خلفا لجعفر العسكري. وفي أوائل عام 1931 نجح السعيد في استمالة مزاحم الباجه جي ليدخله في وزارته وزيرا للاقتصاد. ثم تولى الباجه جي وزارة الداخلية في 25 نيسان/ ابريل. واستقال الباجه جي في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1931.

(1) استقال احتجاجا على المعاهدة فقد عدها نقضا لقرار مجلس الوزراء (في17 حزيران/ يونيو 1930) القاضي بان تقدم نتائج مباحثات رئيس الوزراء ومساعيه إلى المجلس.

(2) أسندت الوزارة إليه تمهيدا لإلغائها. وجدير بالذكر إن الوزارة كانت قد استحدثت عام 1927 وألغيت في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930.

| 14 | الوزارة الرابعة عشرة: نوري السعيد (2-14)<br>تشكلت في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1931<br>واستقالت في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1932 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا | | |
| ناجي شوكت(س) | الداخلية | جعفر العسكري(ك) | الدفاع والخارجية |
| رستم حيدر(ش) | المالية | عبد الحسين الجلبي(ش) | المعارف |
| جمال بابان(س) | العدلية | محمد أمين زكي(س) | الاقتصاد والمواصلات |

# عهد الاستقلال

| 15 | الوزارة الخامسة عشرة: ناجي شوكت (1-1)<br>تشكلت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932<br>واستقالت في 18 آذار/ مارس 1933 | | |
|---|---|---|---|
| ناجي شوكت(س) | رئيسا ووزيرا للداخلية | | |
| جميل الراوي(س) | العدلية | عباس مهدي(ش) | المعارف |
| نصرت الفارسي(س) | المالية | جلال بابان(س /ك) | الاقتصاد والمواصلات |
| رشيد الخوجة(س) | الدفاع | عبد القادر رشيد(س) | الخارجية |

| 16 | الوزارة السادسة عشرة: رشيد عالي الكيلاني (1-4)<br>تشكلت في 20 آذار/ مارس 1933<br>واستقالت في 9 أيلول/ سبتمبر 1933 | | |
|---|---|---|---|
| رشيد عالي الكيلاني(س) | رئيسا | نوري السعيد(س) | الخارجية |
| حكمت سليمان(س) | الداخلية | جلال بابان(س) | الدفاع |
| ياسين الهاشمي(س) | المالية | عبد المهدي(ش) | المعارف |
| محمد زكي(س) | العدلية | رستم حيدر(ش) | الاقتصاد والمواصلات |

| 17 | الوزارة السابعة عشرة: رشيد عالي الكيلاني (2-4)<br>تشكلت في 9 أيلول/ سبتمبر 1933<br>واستقالت في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1933 | | |
|---|---|---|---|
| رشيد عالي الكيلاني(س) | رئيسا | نوري السعيد(س) | الخارجية |
| حكمت سليمان(س) | الداخلية | جلال بابان(س) | الدفاع |
| ياسين الهاشمي(س) | المالية | عبد المهدي(ش) | المعارف |
| محمد زكي البصري(س) | العدلية | رستم حيدر(ش) | الاقتصاد والمواصلات |

| 18 | الوزارة الثامنة عشرة: جميل المدفعي (1-7)<br>تشكلت في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933<br>واستقالت في 12 شباط/ فبراير 1934 | | |
|---|---|---|---|
| جميل المدفعي(ك) | رئيسا | | |
| ناجي شوكت(س) | الداخلية | نوري السعيد(س) | الخارجية ووكيلا للدفاع |
| نصرت الفارسي(س) | المالية | صالح جبر(ش) | المعارف |
| جمال بابان(س) | العدلية | رستم حيدر(ش) | الاقتصاد والمواصلات |

| 19 | الوزارة التاسعة عشرة: جميل المدفعي (2-7)<br>تشكلت في 21 شباط/ فبراير 1934<br>واستقالت في 25 شباط/ فبراير 1934 | | |
|---|---|---|---|
| جميل المدفعي(ك) | رئيسا ووزيرا للداخلية | | |
| ناجي السويدي(س) | المالية | جلال بابان(س) | المعارف |
| جمال بابان(س) | العدلية | عباس مهدي(ش) | الاقتصاد والمواصلات |
| رشيد الخوجة(س) | الدفاع | عبد الله الدملوجي(س/ت)[1] | الخارجية |

(1) استقال في 18 تموز/ يوليو وعين مكانه توفيق السويدي.

| 20 | الوزارة العشرون: علي جودت الأيوبي (1-3)<br>تشكلت في 27 شباط/ فبراير 1934<br>واستقالت في 23 شباط/ فبراير 1935 | | |
|---|---|---|---|
| علي جودت الأيوبي(س) | رئيسا ووزيرا للداخلية وكالة | | |
| يوسف غنيمة(م) | المالية | جمال بابان(س) | العدلية |
| جميل المدفعي(ك) | الدفاع | نوري السعيد(س) | الخارجية |
| عبد الحسين الجلبي(ش) | المعارف | ارشد العمري(س) | الاقتصاد والمواصلات |

| 21 | الوزارة الحادية والعشرون: جميل المدفعي (3-7)<br>تشكلت في 4 آذار/ مارس 1935<br>واستقالت في 15 آذار/ مارس 1935 | | |
|---|---|---|---|
| جميل المدفعي(ك) | رئيسا | توفيق السويدي(س) | العدلية |
| يوسف غنيمة(م) | المالية | عبد الحسين الجلبي(ش) | المعارف |
| عبد العزيز القصاب(س) | الداخلية | محمد أمين زكي(ك) | الاقتصاد والمواصلات |
| رشيد الخوجة(س) | الدفاع | نوري السعيد(س) | الخارجية |

| 22 | الوزارة الثانية والعشرون: ياسين الهاشمي (2-2)<br>تشكلت في 17 آذار/ مارس 1935<br>واستقالت في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 | | |
|---|---|---|---|
| ياسين الهاشمي(س) | رئيسا | محمد زكي البصري(س) | العدلية |
| رؤوف البحراني(ش) | المالية | محمد رضا الشبيبي[1] | المعارف |
| رشيد عالي الكيلاني(س) | الداخلية | محمد أمين زكي(ك) | الاقتصاد والمواصلات |
| جعفر العسكري(ك) | الدفاع | نوري السعيد(س) | الخارجية |

(1) استقال في 15 أيلول/ سبتمبر 1935 وعين مكانه صادق البصام(ش).

| 23 | الوزارة الثالثة والعشرون: حكمت سليمان (1-1)<br>تشكلت في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936<br>واستقالت في 17 آب/ أغسطس 1937 | | |
|---|---|---|---|
| حكمت سليمان(س) | رئيسا ووزيرا للداخلية | | |
| جعفر أبو التمن(ش)(1) | المالية | كامل الجادرجي(س)(1) | الاقتصاد والمواصلات |
| صالح جبر(ش)(1) | العدلية | ناجي الأصيل(س) | الخارجية |
| يوسف إبراهيم(ت)(1) | المعارف | عبد اللطيف نوري(س)(1) | الدفاع |

| 24 | الوزارة الرابعة والعشرون: جميل المدفعي (4-7)<br>تشكلت في 17 آب/ أغسطس 1937<br>واستقالت في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1938 | | |
|---|---|---|---|
| جميل المدفعي(ك) | رئيسا ووزيرا للدفاع(2) | | |
| مصطفى العمري(3) | الداخلية | محمد رضا الشبيبي(ش) | المعارف |
| توفيق السويدي(4) | الخارجية | إبراهيم كمال(س)(3) | المالية |
| عباس مهدي(5) | العدلية | جلال بابان(س) | الاقتصاد والمواصلات |

(1) استقالوا في 19 حزيران 1937 وكانت الاستقالة تستهدف إسقاط الوزارة باختلال نصابها القانوني (ستة وزراء) إلا إن حكمت استصدر إرادتين ملكيتين في 24 حزيران تضمنت الأولى قبول الاستقالة، وعينت الثانية أربعة وزراء جدد هم: محمد علي محمود (المالية)، علي محمود الشيخ(س) (العدلية)، عباس مهدي(ش) (الأشغال)، جعفر حمندي(ش) (المعارف)، وفي 28 حزيران استصدرت إرادة ملكية أخرى بتعيين مصطفى العمري وزيرا للداخلية.

(2) أقيل من منصبه في 11 آب/ أغسطس وعين رئيسا للأركان.

(3) في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1938 عين صبيح نجيب وزيرا للدفاع.

(4) نقل مصطفى العمري إلى وزارة العدلية في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1938 واسند المنصب الى رئيس الوزراء بالوكالة.

(5) عين في 19 آب/ أغسطس 1937.

(6) نقل عباس مهدي إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات.

| 25 | الوزارة الخامسة والعشرون: نوري السعيد (3-14)<br>تشكلت في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1938<br>واستقالت في 6 نيسان/ ابريل 1939 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا ووزيرا للخارجية | | |
| رستم حيدر(ش) | المالية | صالح جبر(ش) | المعارف |
| طه الهاشمي(س) | الدفاع | عمر نظمي(س) | الاقتصاد والمواصلات |
| محمود صبحي الدفتري(س)(ت) | العدلية | ناجي شوكت(1) | الداخلية |

| 26 | الوزارة السادسة والعشرون: نوري السعيد (4-14)<br>تشكلت في 6 نيسان/ ابريل 1939<br>واستقالت في 18 شباط / فبراير 1940 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا ووزيرا للخارجية(2) | | |
| رستم حيدر(ش)(2) | المالية | صالح جبر(ش) | المعارف |
| طه الهاشمي(س) | الدفاع | عمر نظمي(3) | الأشغال والمواصلات، الاقتصاد وكالة(4)(5). |
| محمود صبحي الدفتري(س) | العدلية | ناجي شوكت(6) | الداخلية |

(1) عين في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1938.
(2) أسندت وزارة الخارجية إلى علي جودت الأيوبي في 27 نيسان/ ابريل.
(3) نقل في أيلول/ سبتمبر إلى وزارة الداخلية وعين صادق البصام(ش) وزيرا للاقتصاد.
(4) في آب/ أغسطس قسمت وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارتين: وزارة الاقتصاد، ووزارة الأشغال والمواصلات. وعين نظمي وزيرا للأشغال والمواصلات ووزيرا للاقتصاد بالوكالة.
(5) في 20 أيلول/ سبتمبر عين جلال بابان وزيرا للمواصلات والأشغال.
(6) رفض التعاون مع السعيد فخرج من الوزارة في 27 نيسان/ ابريل وأسندت الوزارة إلى السعيد.

| 27 | الوزارة السابعة والعشرون: نوري السعيد (5-14)<br>تشكلت في 22 شباط/ فبراير 1940<br>واستقالت في 31 آذار/ مارس 1940 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا ووزيرا للخارجية بالوكالة | سامي شوكت(س) | المعارف |
| رؤوف البحراني(ش) | المالية | محمد أمين زكي(ك) | الأشغال والمواصلات |
| طه الهاشمي(س) | الدفاع | صادق البصام(ش) | الاقتصاد |
| عمر نظمي(س) | الداخلية والعدلية وكالة | صالح جبر[1] | الشؤون الاجتماعية |

| 28 | الوزارة الثامنة والعشرون: رشيد عالي الكيلاني (3-4)<br>تشكلت في 21 آذار/ مارس 1940<br>واستقالت في 31 كانون الثاني/ يناير 1941 | | |
|---|---|---|---|
| رشيد عالي الكيلاني(س) | رئيسا ووزيرا للداخلية | | |
| نوري السعيد[2] | الخارجية | عمر نظمي(س) | الأشغال والمواصلات |
| طه الهاشمي[3] | الدفاع | صادق البصام(ش)[4] | المعارف |
| ناجي السويدي[5] | المالية | محمد أمين زكي[6] | الاقتصاد |
| ناجي شوكت[7][8] | العدلية | رؤوف البحراني(ش) | الشؤون الاجتماعية |

(1) استقال في 9 آذار/ مارس وأسندت الوزارة وكالة إلى صادق البصام.
(2) استقال في 19 كانون الثاني/ يناير، واسند المنصب بالوكالة إلى ناجي السويدي.
(3) استقال في 26 كانون الثاني/ يناير، لكن لم تصدر إرادة ملكية بقبولها.
(4) استقال في 26 كانون الثاني/ يناير، لكن لم تصدر إرادة ملكية بقبولها.
(5) استقال في 29 كانون الثاني/ يناير.
(6) في 28 كانون الثاني/ يناير عين يونس السبعاوي وزيرا للاقتصاد.
(7) استقال في 25 كانون الثاني/ يناير، واسند المنصب بالوكالة إلى عمر نظمي.
(8) في 28 كانون الثاني/ يناير عين علي محمود الشيخ علي(س) وزيرا للعدلية.

| 29 | الوزارة التاسعة والعشرون: طه الهاشمي (1-1)<br>تشكلت في 31 كانون الثاني/ يناير 1941<br>استقالت في 1 نيسان/ أبريل 1941 | | |
|---|---|---|---|
| طه الهاشمي(س) | رئيسا ووزيرا للدفاع وكالة | | |
| عمر نظمي(س) | الداخلية، والعدلية وكالة | صادق البصام(ش) | المعارف |
| علي ممتاز الدفتري(س) | المالية والأشغال والمواصلات وكالة | توفيق السويدي[1] | الخارجية |
| حمدي الباجه جي(س) | الشؤون الاجتماعية | عبد المهدي(ش) | الاقتصاد |

| 30 | الوزارة الثلاثون: رشيد عالي الكيلاني (4-4)<br>تشكلت في 12 نيسان/ ابريل 1941<br>وانحلت في 29 أيار/ مايو 1941 | | |
|---|---|---|---|
| رشيد عالي الكيلاني(س) | رئيسا، والداخلية وكالة. | علي محمود الشيخ علي(س) | العدلية |
| ناجي شوكت(س) | الدفاع | يونس السبعاوي(س) | الاقتصاد |
| موسى الشابندر(س) | الخارجية | محمد علي محمود | الأشغال والمواصلات |
| رؤوف البحراني(ش) | الشؤون الاجتماعية | محمد حسن سلمان(س) | المعارف |

(1) عين في منصبه في 4 شباط/ فبراير.

# عهد الاحتلال البريطاني الثاني

| 31 | الوزارة الحادية والثلاثون: جميل المدفعي (5-7)<br>تشكلت في 2 حزيران/ يونيو 1941<br>واستقالت في 21 أيلول/ سبتمبر 1941 | | |
|---|---|---|---|
| جميل المدفعي(ك) | رئيسا | | |
| نظيف الشاوي(س) | الدفاع | مصطفى العمري(س) | الداخلية |
| إبراهيم كمال(1) | المالية ووكيلا للعدلية | محمد رضا الشبيبي(ش) | المعارف |
| جلال بابان(س) | الأشغال والمواصلات | جعفر حمندي(2) | الشؤون الاجتماعية |
| علي جودت الأيوبي(س) | الخارجية | نصرت الفارسي(س) | الاقتصاد ووكيلا للشؤون الاجتماعية |

| 32 | الوزارة الثانية والثلاثون: نوري السعيد (6-14)<br>تشكلت في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1941<br>واستقالت في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1942 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا | علي ممتاز الدفتري(س) | المالية |
| صالح جبر(ش) | الداخلية، والخارجية(3) وكالة | صادق البصام(4) | العدلية |
| محمد أمين زكي(5) | المواصلات والأشغال | عبد المهدي(ش) | الاقتصاد |
| حمال بابان | الشؤون الاجتماعية | تحسين علي(س) | المعارف |

---

(1) استقال من منصبه في 2 أيلول/ سبتمبر وأسندت وزارة المالية إلى الأيوبي بالوكالة، ومنصب العدلية إلى جعفر حمندي بالوكالة.

(2) التحق بالوزارة في وقت لاحق رغبة من المدفعي في زيادة عدد الوزراء الشيعة.

(3) عين عبد الله الدملوجي وزيرا للخارجية في 9 شباط/ فبراير، واستقال من منصبه في 31 أيار/ مايو واسند المنصب إلى داود الحيدري.

(4) استقال في 9 شباط/ فبراير احتجاجا على إصدار الوزارة منشور (صيانة الأمن العام وسلامة الدولة). الذي اعتقل بموجبه عدد كبير من المشتركين في حركة رشيد عالي الكيلاني. واسند المنصب إلى داود الحيدري.

(5) استقال في 31 كانون الثاني/ يناير لأسباب صحية.

| 33 | الوزارة الثالثة والثلاثون: نوري السعيد (7-14)<br>تشكلت في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1942<br>واستقالت في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1943 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا | | |
| تحسين العسكري(ك) | الداخلية | عبد الإله حافظ[1] | الخارجية |
| صالح جبر[2] | المالية | تحسين علي(س) | المعارف |
| داود الحيدري(س) | العدلية | عبد المهدي المنتفقي[3] | الأشغال والمواصلات |
| عبد المحسن شلاش[4] | الاقتصاد | أحمد مختار بابان[5] | الشؤون الاجتماعية |

| 34 | الوزارة الرابعة والثلاثون: نوري السعيد (8-14)<br>تشكلت في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1943<br>واستقالت في 19 نيسان/ أبريل 1944 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا ووزيرا للدفاع | | |
| توفيق السويدي(س) | نائبا لرئيس الوزراء | محمود صبحي الدفتري(س)(ت) | الخارجية |
| عمر نظمي(س) | الداخلية | علي ممتاز الدفتري(س)(ت) | المالية |
| صادق البصام(ش) | الأشغال والمواصلات | أحمد مختار بابان(ك) | العدلية |
| محمد حسن كبه(ش) | الشؤون الاجتماعية | عبد الإله حافظ(س) | المعارف |
| سلمان البراك(ش) | الاقتصاد | ماجد مصطفى(ك) | وزير بلا وزارة |

(1) نقل في 23 حزيران/ يونيو 1943 إلى وزارة المعارف وعين نصرت الفارسي وزيرا للخارجية واستقال الفارسي في 27 أيلول/ سبتمبر 1943

(2) استقال في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1943.

(3) استقال من منصبه في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942

(4) استقال من منصبه لأسباب صحية في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942 وحل محله سلمان البراك.

(5) عين وزيرا للأشغال والمواصلات في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942 وحل محله عبد الرزاق الازوي وزيرا للشؤون الاجتماعية.

| 35 | الوزارة الخامسة والثلاثون: حمدي الباجه جي (1-2)<br>تشكلت في 3 حزيران/ يونيو 1944<br>واستقالت في 28 آب/ أغسطس 1944 | | |
|---|---|---|---|
| حمدي الباجه جي(س) | رئيسا | صالح جبر(ش) | المالية |
| أرشد العمري(س) | الخارجية، التموين | توفيق وهبي(س) | الاقتصاد |
| مصطفى العمري(س) | الداخلية | إبراهيم عاكف(س) | المعارف |
| محمد حسن كبه(ش) | الشؤون الاجتماعية | تحسين علي(س) | الدفاع |
| عبد الأمير الازري(ش) | الأشغال والمواصلات | أحمد مختار بابان(ك) | العدلية |

| 36 | الوزارة السادسة والثلاثون: حمدي الباجه جي (2-2)<br>تشكلت في 29 آب/ أغسطس 1944<br>واستقالت 29 كانون الثاني/ يناير 1946 | | |
|---|---|---|---|
| حمدي الباجه جي(س) | رئيسا | | |
| أرشد العمري(س) | الخارجية، الدفاع وكالة | أحمد مختار بابان(ك) | العدلية |
| صالح جبر(ش) | المالية، والتموين وكالة | توفيق وهبي(س) | الاقتصاد |
| عبد الأمير الازري(ش) | الأشغال والمواصلات | إبراهيم عاكف(س) | المعارف |
| محمد حسن كبه(ش) | الشؤون الاجتماعية | مصطفى العمري(س) | الداخلية |

## 37

**الوزارة السابعة والثلاثون: توفيق السويدي (2-3)**
**تشكلت في 23 شباط/ فبراير 1946**
**واستقالت في 30 أيار/ مايو 1946**

| | | | |
|---|---|---|---|
| توفيق السويدي[1] | رئيسا، والخارجية | عبد الهادي الظاهر(ش) | الاقتصاد |
| سعد صالح(ش) | الداخلية | علي ممتاز الدفتري(س) | الأشغال والمواصلات |
| عبد الوهاب محمود(س) | المالية | أحمد مختار بابان(ك) | الشؤون الاجتماعية |
| عمر نظمي(س) | العدلية | إسماعيل نامق(س) | الدفاع |
| نجيب الراوي(س) | المعارف | عبد الجبار الجلبي(ش) | التموين |

## 38

**الوزارة الثامنة والثلاثون: أرشد العمري (1-2)**
**تشكلت في 1 حزيران/ يونيو 1946**
**واستقالت في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946**

| | | | |
|---|---|---|---|
| أرشد العمري(س) | رئيسا | يوسف غنيمة(م) | المالية ووكيلا للتموين |
| عبد الله القصاب(س)[2] | الداخلية | عبد الهادي الجلبي(ش) | المواصلات والأشغال |
| محمد حسن كبه(ش) | العدلية | بابا علي الشيخ محمود(ك) | الاقتصاد |
| سعيد حقي(س) | الدفاع | نوري القاضي(س) | المعارف |
| محمد فاضل الجمالي(ش) | الخارجية | عبد الهادي الباجه جي(س) | الشؤون الاجتماعية |

---

(1) في 21 أيار/ مايو صدرت إرادة ملكية بقبول استقالة السويدي من وزارة الخارجية وتعيين علي ممتاز الدفتري وزيرا للخارجية. كما عين عبد الجبار الجلبي وزيرا للأشغال والمواصلات وإسناد منصب وزير التموين بالوكالة إلى عبد الوهاب محمود.

(2) في 17 آب/ أغسطس استقال وزير الداخلية احتجاجا على عدم الأخذ بطلبه المتعلق بمعاقبة المتورطين في حادث إطلاق النار على عمال شركة النفط في كركوك.

| 39 | الوزارة التاسعة والثلاثون: نوري السعيد (9-14)<br>تشكلت في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946<br>واستقالت في 29 آذار/ مارس 1947 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا، والداخلية | محمد فاضل الجمالي(ش) | الخارجية |
| صالح جبر(ش) | المالية | بابا علي الشيخ محمود(ك) | الاقتصاد |
| عمر نظمي(س) | العدلية | جميل عبد الوهاب(س) | الشؤون الاجتماعية |
| صادق البصام(ش) | المعارف | محمد حديد(س)(1) | التموين |
| علي ممتاز الدفتري(س)(2) | المواصلات والأشغال | شاكر الوادي(س)(3) | الدفاع |

| 40 | الوزارة الأربعون: صالح جبر (1-1)<br>تشكلت في 29 آذار/ مارس 1947<br>واستقالت في 27 كانون الثاني/ يناير 1948 | | |
|---|---|---|---|
| صالح جبر(ش) | رئيسا، والداخلية | | |
| يوسف غنيمة(4) | المالية | توفيق وهبي(ك) | المعارف |
| محمد فاضل الجمالي(ش) | الخارجية | جميل عبد الوهاب(س) | الشؤون الاجتماعية |
| جمال بابان(ك) | العدلية، والاقتصاد وكالة | ضياء جعفر(ش) | المواصلات والأشغال |
| عبد الإله حافظ(س) | التموين | شاكر الوادي(س) | الدفاع |

(1) استقال من منصبه في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1946.
(2) استقال من منصبه في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1946.
(3) استقال من منصبه في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1946.
(4) استقال في 27 كانون الثاني/ يناير.

## 41

**الوزارة الحادية والأربعون: محمد الصدر (1-1)**
**تشكلت في 29 كانون الثاني / يناير 1948**
**واستقالت في 16 حزيران / يونيو 1948**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| محمد الصدر[ش] | رئيسا | نجيب الراوي[س] | الشؤون الاجتماعية |
| جميل المدفعي[1] | الداخلية | صادق البصام[ش] | المالية |
| حمدي الباجه جي[2] | الخارجية | محمد مهدي كبة[ش][3] | التموين |
| ارشد العمري[س] | الدفاع | جلال بابان[س] | المواصلات والأشغال |
| عمر نظمي[4] | العدلية | نصرت الفارسي[س] | وزير بلا وزارة |
| مصطفى العمري[س] | الاقتصاد | داود الحيدري[س] | وزير بلا وزارة |
| محمد رضا الشبيبي[ش] | المعارف | محمد الحبيب[ش] | وزير بلا وزارة |

## 42

**الوزارة الثانية والأربعون: مزاحم الباجه جي (1-1)**
**تشكلت في 26 حزيران / يونيو 1948**
**واستقالت في 6 كانون الثاني/ يناير 1949**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| مزاحم الباجه جي[س] | رئيسا، والخارجية[5] | جلال بابان[س] | الأشغال والمواصلات، والشؤون الاجتماعية وكالة |
| مصطفى العمري[س][6] | الداخلية[7] | صادق البصام[8] | الدفاع[9] |
| علي ممتاز الدفتري[10] | المالية، والتموين وكالة | عبد الوهاب مرجان[ش] | الاقتصاد |
| محمد حسن كبة[ش] | العدلية | نجيب الراوي[س] | المعارف |

---

(1) استقال في 4 آذار/ مارس وعين مكانه نصرت الفارسي.
(2) توفي في 27 آذار/ مارس وعين نصرت الفارسي مكانه، فيما أسندت وزارة الداخلية بالوكالة إلى مصطفى العمري.
(3) استقال آذار/ مارس احتجاجا على الانتهاكات التي جرت في أثناء الانتخابات.
(4) استقال من منصبه في 4 آذار/ مارس وعين مكانه نجيب الراوي في العدلية. فيما شغل وداود الحيدري وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن الأخير استقال في 26 أيار/ مايو.
(5) في 20 تشرين الأول/ أكتوبر عين علي جودت الأيوبي وزيرا للخارجية
(6) في 6 تشرين الثاني/ يناير استقال من الوزارة بعدما أخذت منه وزارة الداخلية وعين وزيرا بلا وزارة.
(7) في 20 تشرين الأول/ أكتوبر عين عمر نظمي وزيرا للداخلية.
(8) في 27 أيلول/ سبتمبر استقال من منصبه، وعين علي ممتاز الدفتري وزيرا للدفاع بالوكالة إضافة إلى منصبه.
(9) في 20 تشرين الأول/ أكتوبر عين شاكر الوادي وزيرا للدفاع.
(10) في 27 تشرين الأول/ أكتوبر استقال من منصب وزير المالية.

| 43 | الوزارة الثالثة والأربعون : نوري السعيد (10-14)<br>تشكلت في 6 كانون الثاني/ يناير 1949<br>واستقالت في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1949 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا، والداخلية[1] وكالة | نجيب الراوي(س) | المعارف |
| جلال بابان(س) | المواصلات والأشغال | ضياء جعفر(ش) | الاقتصاد |
| عبد الإله حافظ(س)[2] | الخارجية | بهاء الدين نوري(س) | الشؤون الاجتماعية |
| محمد حسن كبة(ش) | العدلية | خليل إسماعيل(س) | المالية |
| شاكر الوادي(س) | الدفاع | عمر نظمي(س) | وزيرا بلا وزارة، ونائبا لرئيس الوزراء[3] |

| 44 | الوزارة الرابعة والأربعون: علي جودت الأيوبي (2- 3)<br>تشكلت في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1949<br>واستقالت في 1 شباط/ فبراير 1950 | | |
|---|---|---|---|
| علي جودت الأيوبي(س) | رئيسا | عبد الرزاق الظاهر(ش) | الاقتصاد |
| مزاحم الباجه جي(س) | نائبا للرئيس، الخارجية | نجيب الراوي(س) | المعارف |
| حسين جميل(س) | العدلية | سعد عمر(ش) | الشؤون الاجتماعية |
| عمر نظمي(س) | الداخلية | علي ممتاز الدفتري(س) | المالية |
| علي حيدر سلمان(ك) | المواصلات والأشغال | علي الشرقي(ش) | وزير بلا وزارة |

(1) في 17 آذار/ مارس عين توفيق النائب وزيرا للداخلية.
(2) في 17 آذار/ مارس عين فاضل الجمالي وزيرا للخارجية.
(3) استحدث منصب نائب الرئيس بعدما أحيل الاقتراح إلى التشاور وقبل في 17 آذار/ مارس.

## 45

**الوزارة الخامسة والأربعون: توفيق السويدي (3-3)**
**تشكلت في 5 شباط/ فبراير 1950**
**واستقالت في 15 أيلول/ سبتمبر 1950**

| | | | |
|---|---|---|---|
| توفيق السويدي(س) | رئيسا، ووزيرا للخارجية | سعد عمر(ش) | المعارف |
| صالح جبر(ش) | الداخلية | توفيق وهبي(ك) | الشؤون الاجتماعية |
| حسن سامي تاتار(س) | العدلية | عبد الكريم الازري(ش) | المالية |
| شاكر الوادي(س) | الدفاع | حازم شمدين آغا(ك) | وزيرا بلا وزارة |
| عبد المهدي(ش) | المواصلات والأشغال | جميل الاورفلي(س) | وزيرا بلا وزارة |
| ضياء جعفر(ش) | الاقتصاد | خليل كنه(س) | وزيرا بلا وزارة |

## 46

**الوزارة السادسة والأربعون: نوري السعيد (11-14)**
**تشكلت في 17 أيلول/ سبتمبر 1950**
**واستقالت في 10 تموز/ يوليو 1952**

| | | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا، والداخلية | خليل كنه(س) | المعارف |
| حسن سامي التاتار(س) | العدلية | ماجد مصطفى(س) | الشؤون الاجتماعية |
| شاكر الوادي(س) | الدفاع، والخارجية | عمر نظمي(س)(1) | وزير بلا وزارة |
| عبد الوهاب مرجان(ش) | المواصلات والأشغال، ووكيلا المالية | مصطفى العمري(س)(1) | وزير بلا وزارة |
| ضياء جعفر(ش)(2) | الاقتصاد | محمد حسن كبه(ش)(1) | وزير بلا وزارة |

---

(1) عين في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1950

(2) عين وزيرا للمواصلات والأشغال وحل مكانه في وزارة الاقتصاد عبد المجيد محمود.

| 47 | الوزارة السابعة والأربعون: مصطفى العمري (1-1)<br>تشكلت في 12 تموز/ يوليو 1952<br>واستقالت في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952 | | |
|---|---|---|---|
| مصطفى العمري(س) | رئيسا، والداخلية بالوكالة | | |
| جمال بابان(س) | العدلية | عبد المجيد علاوي(ش) | المواصلات والأشغال |
| إبراهيم الشابندر[1] | المالية | نديم الباجه جي(س) | الاقتصاد |
| حسام الدين جمعة[2] | الدفاع | عبد الله الدملوجي(س) | المعارف |
| فاضل الجمالي(ش) | الخارجية | ماجد مصطفى(س) | الشؤون الاجتماعية |
| عبد الرحمن جودة(س) | الصحة | عبد الجبار الجلبي(ش) | الزراعة |

| 48 | الوزارة الثامنة والأربعون: نور الدين محمود (1-1)<br>تشكلت في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952<br>واستقالت 23 كانون الثاني/ يناير 1953 | | |
|---|---|---|---|
| نور الدين محمود(ك) | رئيسا، والدفاع، والداخلية وكالة | محمد فاضل الجمالي(ش) | الخارجية |
| علي محمود الشيخ علي(س) | المالية | رايح العطية(ش) | الزراعة |
| ماجد مصطفى[3] | الشؤون الاجتماعية | عبد المجيد القصاب(س) | الصحة |
| عبد الرسول الخالصي[4] | العدلية، المواصلات والأشغال وكالة | قاسم خليل(س) | المعارف |

(1) استقال في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر واسند المنصب إلى علي محمود الشيخ علي(س).
(2) في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر أسندت إليه وزارة الداخلية وكالة إضافة منصبه.
(3) في 20 كانون الأول/ ديسمبر استقال من منصب وعين سعيد القزاز وزيرا للشؤون الاجتماعية، وعين نديم الباجه جي وزيرا للاقتصاد.
(4) في 21 كانون الأول/ ديسمبر عين عبد الرحمن جودت وزيرا للمواصلات والأشغال.

# 49

**الوزارة التاسعة والأربعون: جميل المدفعي (6-7)**
**تشكلت في 29 كانون الثاني/ يناير 1953**
**واستقالت في 5 أيار/ مايو 1953**

| | | | |
|---|---|---|---|
| جميل المدفعي(ك) | رئيسا | | |
| علي جودت الأيوبي(س) | نائبا للرئيس | ضياء جعفر(ش) | الاقتصاد |
| حسام الدين جمعة(س) | الداخلية | خليل كنه(س) | المعارف |
| أحمد مختار بابان(ك) | العدلية | ماجد مصطفى(س) | الشؤون الاجتماعية |
| نوري السعيد(س) | الدفاع | علي ممتاز الدفتري(س) | المالية |
| توفيق السويدي(س) | الخارجية | عبد الرحمن جودة(س) | الزراعة |
| عبد الوهاب مرجان(ش) | المواصلات والأشغال | محمد حسن سلمان(ش) | الصحة |

# انتهاء الوصاية وتتويج الملك فيصل الثاني

| 50 | الوزارة الخمسون: جميل المدفعي (7-7)<br>تشكلت في 7 أيار/ مايو 1953<br>واستقالت في 15 أيلول/ سبتمبر 1953 | | |
|---|---|---|---|
| جميل المدفعي(ك) | رئيسا | | |
| علي جودت الأيوبي(س) | نائبا للرئيس | خليل كنه(س) | المعارف |
| حسام الدين جمعة(س) | الداخلية | ماجد مصطفى(س) | الشؤون الاجتماعية |
| محمد علي محمود(س/ ك) | العدلية | علي ممتاز الدفتري(س)(ت) | المالية |
| نوري السعيد(س) | الدفاع | عبد الرحمن جودة(س) | الزراعة |
| توفيق السويدي(س) | الخارجية | محمد حسن سلمان(ش) | الصحة |
| عبد الوهاب مرجان[1] | المواصلات والأشغال | نديم الباجه جي(س) | الإعمار |
| ضياء جعفر(ش) | الاقتصاد | علي الشرقي(ش) | |

(1) استقال في 20 أيار/ مايو.

## 51

**الوزارة الحادية والخمسون: فاضل الجمالي (1-2)**
**تشكلت في 17 أيلول/ سبتمبر 1953**
**واستقالت في 27 شباط/ فبراير 1954**

| | | | |
|---|---|---|---|
| فاضل الجمالي(ش) | رئيسا | حسن عبد الرحمن(س) | الشؤون الاجتماعية |
| محمد علي محمود(س/ك) | نائبا للرئيس | عبد الكريم الازري(ش) | المالية |
| سعيد القزاز(ك) | الداخلية | عبد الغني الدلي(ش) | الزراعة |
| جميل الاورفلي(س) | العدلية | عبد الأمير علاوي(ش) | الصحة |
| حسين مكي خماس(س) | الدفاع | علي حيدر سلمان(ك) | الإعمار |
| عبد الله بكر(س) | الخارجية | أركان العبادي(ش) | وزير بلا وزارة |
| عبد المجيد عباس(ش) | المواصلات والأشغال | صادق كمونة(ش) | وزير بلا وزارة |
| عبد الرحمن الجليلي(س) | الاقتصاد | محمد شفيق العاني(س) | وزير بلا وزارة |
| عبد المجيد القصاب(س) | المعارف | روفائيل بطي(م) | وزير بلا وزارة |

## 52

**الوزارة الثانية والخمسون: فاضل الجمالي (2-2)**
**تشكلت في 8 آذار/ مارس 1954**
**واستقالت في 19 نيسان/ ابريل 1954**

| | | | |
|---|---|---|---|
| فاضل الجمالي(ش) | رئيسا | | |
| أحمد مختار بابان(ك) | نائبا للرئيس | علي حيدر سلمان(ك) | الاقتصاد |
| سعيد القزاز(ك) | الداخلية | جميل الاورفلي(س) | المعارف |
| محمد علي محمود(س) | العدلية | أركان العبادي(ش) | الشؤون الاجتماعية |
| حسين مكي خماس(س) | الدفاع | علي ممتاز الدفتري(س)(ت) | المالية |
| موسى الشابندر(س) | الخارجية | عبد الغني الدلي(ش) | الزراعة |
| عبد المجيد عباس(ش) | المواصلات والأشغال | عبد المجيد القصاب(س) | الصحة |
| عبد الكريم الازري[1] | الإعمار | روفائيل بطي(م)(1) | وزير بلا وزارة |

(1) استقال في 5 نيسان/ ابريل واسند منصب وزير الإعمار بالوكالة إلى علي حيدر سليمان.

| 53 | الوزارة الثالثة والخمسون: أرشد العمري (2-2)<br>تشكلت في 29 نيسان/ ابريل 1954<br>واستقالت في 17 حزيران/ يونيو 1954 | | |
|---|---|---|---|
| أرشد العمري(س) | رئيسا، والإعمار بالوكالة | | |
| فاضل الجمالي[1] | الخارجية، والمعارف بالوكالة | فخري الطبقجلي(س) | العدلية |
| عبد المجيد محمود(ش) | المالية | علي الصافي(ش) | الاقتصاد |
| حسين مكي خماس(س) | الدفاع | سعيد القزاز[2] | الداخلية |
| عبد الهادي الباجه جي[3] | الصحة | سامي فتاح[4] | الشؤون الاجتماعية |
| عبد الغني الدلي[5] | الزراعة | فخري الفخري[6] | المواصلات والاشغال |

(1) استقال الجمالي من وزارة المعارف في 29 نيسان/ ابريل واسند المنصب الى الدكتور عبد الحميد كاظم.
(2) استقال في 12 حزيران/ يونيو وعين فخري الطبقجلي وزيرا للداخلية بالوكالة.
(3) استقال في 16 حزيران/ يونيو وعين صبيح وهبي مكانه.
(4) في 29 نيسان/ ابريل أسندت إليه وزارة الاعمار بالوكالة إضافة إلى منصبه. وفي 1 تموز/ يوليو صدرت الإرادة الملكية بتعيينه وزيرا للاعمار بالأصالة، وتعيين أحمد الراوي سفيرا للعراق في لبنان.
(5) استقال في 16 حزيران/ يونيو وعين عبد المجيد عباس مكانه.
(6) استقال في 6 حزيران/ يونيو وعين نوري القرة غولي مكانه.

## 54

**الوزارة الرابعة والخمسون: نوري السعيد (12-14)**
**تشكلت 3 آب/ أغسطس 1954**
**واستقالت 17 كانون الأول/ ديسمبر 1955**

| | | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا، الدفاع | موسى الشابندر(س) | الخارجية |
| محمد علي محمود(س/ك)(1) | العدلية | محمد حسن سلمان(ش) | الصحة |
| شاكر الوادي(س) | الشؤون الاجتماعية | خليل كنه(س) | المعارف |
| ضياء جعفر(ش) | المالية | صالح صائب الجبوري(س) | المواصلات والأشغال |
| عبد الوهاب مرجان(ش) | الزراعة | علي الشرقي(ش) | وزير بلا وزارة |
| عبد المجيد محمود(2) | الإعمار | أحمد مختار بابان(ك) | وزير بلا وزارة |
| سعيد القزاز(ك) | الداخلية | برهان الدين باش أعيان(3) | وزير بلا وزارة |
| نديم الباجه جي(س) | الاقتصاد | رشدي الجلبي(4) | وزير بلا وزارة |

## 55

**الوزارة الخامسة والخمسون: نوري السعيد (13-14)**
**تشكلت 17 كانون الأول/ ديسمبر 1955**
**واستقالت 8 حزيران/ يونيو 1957**

| | | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا، الدفاع | | |
| أحمد مختار بابان(ك) | نائبا لرئيس الوزراء | منير القاضي(س) | المعارف |
| سعيد القزاز(ك) | الداخلية | نديم الباجه جي(س) | الاقتصاد |
| برهان الدين باش أعيان(س) | الخارجية | عبد الامير علاوي(ش) | الصحة |
| عبد الرسول الخالصي(ش) | الشؤون الاجتماعية | خليل كنه(س) | المالية |
| عبد الجبار التكرلي(س) | العدلية | صالح صائب الجبوري(س) | المواصلات والأشغال |
| ضياء جعفر(ش) | الاعمار | رشدي الجلبي(ش) | الزراعة |
| عبد الوهاب مرجان(ش) | الزراعة | علي الشرقي(ش) | وزير بلا وزارة |

(1) في 7 أيار/ مايو عين وزيرا للاعمار بالوكالة إضافة إلى منصبه، وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955 عين وزيرا للاعمار، وعين عبد الجبار التكرلي وزيرا للعدلية.
(2) استقال لكن استقالته لم تقبل حتى استقالة الوزارة.
(3) في 7 أيار/ مايو عين وزيرا للخارجية
(4) في 16 أيلول/ سبتمبر 1954 أسندت وزارة الزراعة بالوكالة إليه.

## 56

**الوزارة السادسة والخمسون: علي جودت الأيوبي (3-3)**
**تشكلت في 20 حزيران/ يونيو 1957**
**واستقالت في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1957**

| الاسم | الوزارة | الاسم | الوزارة |
|---|---|---|---|
| علي جودت الأيوبي[س] | رئيسا | | |
| علي ممتاز الدفتري[س] | المالية، ووكيلا للخارجية | عبد الرسول الخالصي[ش] | العدلية |
| أحمد مختار بابان[ك] | الدفاع، ووكيلا للمعارف | جمال عمر نظمي[س] | الداخلية |
| عبد الوهاب مرجان[ش] | الأشغال العامة | أركان العبادي[ش] | الشؤون الاجتماعية |
| نديم الباجه جي[س] | الاقتصاد، ووكيلا للإعمار | علي الشرقي[ش] | الصحة |
| سامي فتاح[س] | الزراعة | عبد الأمير علاوي[ش] | وزير بلا وزارة |

## 57

**الوزارة السابعة والخمسون: عبد الوهاب مرجان (1-1)**
**تشكلت في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1957**
**واستقالت في 2 آذار/ مارس 1958**

| الاسم | الوزارة | الاسم | الوزارة |
|---|---|---|---|
| عبد الوهاب مرجان[ش] | رئيسا، الدفاع بالوكالة | | |
| سامي فتاح[س] | الداخلية | محمد مشحن الحردان[س] | الاقتصاد |
| برهان الدين باش أعيان[س] | الخارجية | محمود بابان[س] | الصحة |
| أركان العبادي[ش] | الشؤون الاجتماعية | عبد الحميد كاظم | المعارف |
| عبد الرسول الخالصي[ش] | العدليه | عبد الأمير علاوي[ش] | المواصلات والأشغال |
| نديم الباجه جي[س] | المالية | علي الشرقي[ش] | وزير بلا وزارة |
| جميل الاورفلي[س] | الزراعة | جواد الخطيب[ش] | وزير بلا وزارة |
| صالح صائب الجبوري[س] | الإعمار | عز الدين الملا[س] | وزير بلا وزارة |

| 58 | الوزارة الثامنة والخمسون: نوري السعيد (14-14)<br>تشكلت في 3 آذار/ مارس 1958<br>واستقالت في 14 أيار/ مايو 1958 | | |
|---|---|---|---|
| نوري السعيد(س) | رئيسا، الدفاع | ضياء جعفر(ش) | الاقتصاد |
| توفيق السويدي(س) | نائبا لرئيس الوزراء | عبد الأمير علاوي(ش) | الصحة |
| سعيد القزاز(ك) | الداخلية | عبد الحميد كاظم | المعارف |
| فاضل الجمالي(ش) | الخارجية | صالح صائب الجبوري(س) | الإعمار |
| سامي فتاح(س) | الشؤون الاجتماعية | برهان الدين باش أعيان[1] | وزير بلا وزارة |
| جميل عبد الوهاب(س) | العدلية | محمود بابان(س) | وزير بلا وزارة |
| عبد الكريم الازري(ش) | المالية | رايح العطية(ش) | وزير بلا وزارة |
| محمد مشحن الحردان(س) | الزراعة | رشيد الجلبي(ش) | المواصلات والأشغال |

| 59 | الوزارة التاسعة والخمسون: أحمد مختار بابان (1-1)<br>تشكلت في 19 أيار/ مايو 1958<br>وانحلت بإعلان الجمهورية في 14 تموز/ يوليو 1958 | | |
|---|---|---|---|
| أحمد مختار بابان(ك) | رئيسا | | |
| سعيد القزاز(ك) | الداخلية | عبد الأمير علاوي(ش) | الصحة |
| صادق كمونة(ش) | الشؤون الاجتماعية | عبد الحميد كاظم | المعارف |
| جميل عبد الوهاب(س) | العدلية | صالح صائب الجبوري(س) | المواصلات والأشغال |
| نديم الباجه جي(س) | المالية | برهان الدين باش أعيان(س) | وزير للأنباء والتوجيه |
| جميل الاورفلي(س) | الزراعة | محمود بابان(س) | وزير بلا وزارة |
| ضياء جعفر(ش) | الإعمار | علي الشرقي(ش) | وزير بلا وزارة |
| رشيد الجلبي(ش) | الاقتصاد | عبد الجبار التكرلي(س) | وزير بلا وزارة |

(1) أنشئت وزارة جديدة باسم وزارة (الأنباء والتوجيه) وعين وزيرا لها بالوكالة.

# الجمهورية الأولى

| 60 | الوزارة الستون : عبد الكريم قاسم (1-5)<br>تشكلت في 14 تموز/ يوليو 1958<br>وعدلت على نحو واسع في 30 أيلول/ سبتمبر 1959 | | |
|---|---|---|---|
| عبد الكريم قاسم[س] | رئيسا، الدفاع | | |
| عبد السلام عارف[1][س] | نائب الرئيس، وللداخلية | ناجي طالب[ش][2] | الشؤون الاجتماعية |
| محمد حديد[س] | المالية | بابا علي[ك][3] | الاتصالات والأشغال |
| عبد الجبار الجومرد[س][4] | الخارجية | فؤاد الركابي[ش][5][6] | التنمية |
| مصطفى علي[س] | العدل | محمد صالح محمود[س][7] | الصحة |
| إبراهيم كبة[ش] | وزير الاقتصاد | هديب الحاج حمود[ش] | الزراعة |
| جابر عمر[س][8] | التربية والتعليم | صديق شنشل[س][9] | الإرشاد |

---

(1) اعفي العقيد الركن عبد السلام عارف من منصبه في 30 أيلول / سبتمبر 1958.
(2) استقال في 3 شباط/ فبراير وقد قبلت في 7 شباط.
(3) استقال في 3 شباط/ فبراير وقد قبلت في 7 شباط.
(4) استقال في 3 شباط/ فبراير وقد قبلت في 7 شباط.
(5) اعفي فؤاد الركابي من منصبه وزيرا للإعمار وعين وزير دولة.
(6) استقال في 3 شباط/ فبراير وقد قبلت في 7 شباط.
(7) استقال في 3 شباط/ فبراير وقد قبلت في 7 شباط.
(8) اعفي الدكتور جابر عمر من منصبه.
(9) استقال في 3 شباط/ فبراير وقد قبلت في 7 شباط.

## 61

**الوزارة الحادية والستون: عبد الكريم قاسم (2-5)**
**تشكلت في 10 شباط/ فبراير 1959**
**وعدلت في 13 تموز/ يوليو 1959**

| | | | |
|---|---|---|---|
| عبد الكريم قاسم(س) | رئيسا، الدفاع | هاشم جواد(ش) | الخارجية |
| مصطفى علي(س) | العدل | محي الدين عبد الحميد(س) | التعليم |
| محمد حديد(س) | المالية | حسين جميل[1] | الإرشاد |
| إبراهيم كبة(ش) | وزير الاقتصاد والإصلاح الزراعي | عبد الوهاب أمين(س) | الشؤون الاجتماعية |
| هديب الحاج حمود(ش) | الزراعة | طلعت الشيباني(ش) | التنمية |
| أحمد محمد يحيى(س) | الداخلية | حسن الطالباني(ك) | الاتصالات |
| محمد عبد المالك الشواف(س) | الصحة | فؤاد عارف(ك) | وزير دولة |

## 62

**الوزارة الثانية والستون: عبد الكريم قاسم (3-5)**
**تشكلت في 13 تموز/ يوليو 1959**
**وعدلت في 13 أيار/ مايو 1960**

| | | | |
|---|---|---|---|
| عبد الكريم قاسم(س) | رئيسا، الدفاع | | |
| مصطفى علي(س) | العدل | فيصل السامر(س) | الإرشاد |
| محمد حديد(س) | المالية | عبد اللطيف الشواف(س) | التجارة |
| إبراهيم كبة(ش) | الإصلاح الزراعي، ووكيل وزير النفط | محمد عبد المالك الشواف(س) | الصحة |
| هديب الحاج حمود(ش) | الزراعة | هاشم جواد(ش) | الخارجية |
| أحمد محمد يحيى(س) | الداخلية | محي الدين عبد الحميد(س) | المعارف |
| طلعت الشيباني(س) | التخطيط | عبد الوهاب أمين(س) | الشؤون الاجتماعية |
| نزيهة الدليمي(س) | البلديات | حسن الطالباني(ك) | الاتصالات |
| عوني يوسف(س) | الأشغال والإسكان | فؤاد عارف(ك) | وزير دولة |

(1) استقال في 10 شباط/ فبراير 1959 اثر خلاف حول تعطيل صحيفة شيوعية وقبلت الاستقالة في اليوم التالي. فعين فؤاد عارف وزيرا للإرشاد.

**63**

**الوزارة الثالثة والستون: عبد الكريم قاسم (4-5)**
**التعديل الرابع: في 13 أيار/ مايو 1960**
**وعدلت في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960**

| الاسم | الوزارة | الاسم | الوزارة |
|---|---|---|---|
| عبد الكريم قاسم(س) | رئيسا، الدفاع | | |
| مصطفى علي(س) | العدل | عبد اللطيف الشواف(س) | التجارة |
| محمد حديد(س) | المالية | محمد عبد المالك الشواف(س) | الصحة |
| إبراهيم كبة(ش) | الإصلاح الزراعي، ووكيل وزير النفط | هاشم جواد(ش) | الخارجية |
| هديب الحاج حمود(ش) | الزراعة | محي الدين عبد الحميد(س) | الصناعة |
| أحمد محمد يحيى(س) | الداخلية | إسماعيل إبراهيم عارف | المعارف |
| طلعت الشيباني(س) | التخطيط | عبد الوهاب أمين[1] | الشؤون الاجتماعية |
| عباس البلداوي(س) | البلديات | حسن الطالباني(ك) | الاتصالات |
| عوني يوسف(س) | الأشغال والإسكان | فؤاد عارف(ك) | وزير دولة |
| فيصل السامر(ص) | الإرشاد | نزيهة الدليمي(س) | وزير دولة |

(1) عين وزيرا للزراعة وكالة بعد استقالة هديب الحاج حمود. واعفي من منصبه في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1960 واسند منصبه إلى حسن الطالباني وكالة.

## 64

**الوزارة الرابعة والستون: عبد الكريم قاسم (5-5)**
**التعديل الخامس: في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960**
**وانحلت في 8 شباط/ فبراير 1963**

| | | | |
|---|---|---|---|
| عبد الكريم قاسم(س) | رئيسا، الدفاع | فيصل السامر(س) | الإرشاد |
| رشيد محمود(س) | العدل | ناظم الزهاوي(س) | التجارة |
| مظفر حسين جميل(س) | المالية | محمد عبد المالك الشواف(س) | الصحة |
| محمد حسن سلمان(ش) | ووكيل وزير النفط | هاشم جواد(ش) | الخارجية |
| أحمد محمد يحيى(س) | الداخلية | محي الدين عبد الحميد(س) | الصناعة |
| طلعت الشيباني[1] | التخطيط | إسماعيل إبراهيم عارف | المعارف |
| عباس البلداوي(س) | البلديات | حسن الطالباني(ك) | الاتصالات |
| حسن رفعت(ك) | الأشغال والإسكان | فؤاد عارف(ك) | وزير دولة |

(1) استقال وعين مكانه محمد سلمان مكانه. في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1960

# الجمهورية الثانية

| 65 | الوزارة الخامسة والستون: أحمد حسن البكر (1-5)<br>تشكلت في 14 شباط/ فبراير 1963<br>واستقالت في 12 أيار/ مايو 1963 | | |
|---|---|---|---|
| أحمد حسن البكر (س) | رئيسا | | |
| علي صالح السعدي(س) | نائبا للرئيس، والداخلية | عبد الستار علي الحسين(س) | الإسكان |
| صالح مهدي عماش(س) | الدفاع | شكري صالح زكي(س) | التجارة |
| عبد الستار عبد اللطيف(س) | المواصلات | عبد الكريم العلي(س) | التخطيط |
| حازم جواد(ش) | وزير دولة لشؤون الرئاسة | أحمد عبد الستار الجواري(س) | التربية والتعليم |
| طالب حسين الشبيب(ش) | الخارجية | مسارع الراوي(س) | الإرشاد |
| حميد خلخال(ش) | العمل | فؤاد عارف(ك) | وزير دولة |
| ناجي طالب(ش) | الصناعة | محمد شيت خطاب(س) | البلديات |
| عزت مصطفى العاني(س) | الصحة | عبد العزيز الوتاري(س) | النفط |
| سعدون حمادي(ش) | الإصلاح الزراعي | مهدي الدولعي(س) | العدل |
| بابا علي الشيخ محمود(ك) | الزراعة | صالح كبة(ش) | المالية |

في يومي 11و12 أيار/ مايو 1963 استقال من الوزارة خمسة وزراء هم (فؤاد عارف، صالح كبة، شكري صالح زكي، ناجي طالب، وعبد الستار علي)

| 66 | الوزارة السادسة والستون: احمد حسن البكر (2-5)<br>تشكلت في 12 أيار/ مايو 1963<br>واستقالت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 | | |
|---|---|---|---|
| أحمد حسن البكر(س) | رئيسا | | |
| عبد الستار عبد اللطيف(1) | المواصلات | محمد جواد العبوسي(س) | المالية |
| عبد العزيز الوتاري(س) | النفط | عزت مصطفى(س) | الصحة |
| ناجي طالب(ش)(2) | الصناعة | حميد خلخال(ش) | العمل والشؤون الاجتماعية |
| رجب عبد المجيد(س) | الإسكان | بابا علي الشيخ محمود(ك) | الزراعة |
| محمد شيت خطاب(س) | البلديات | مسارع الراوي(س) | وزير دولة لشؤون الوحدة الاتحادية |
| صالح مهدي عماش(س) | الدفاع | فؤاد عارف(ك) | وزير دولة لشؤون الأوقاف |
| طالب حسين الشبيب(ش)(3) | الخارجية | علي صالح السعدي(4) | نائبا للرئيس، ووزيرا للإرشاد |
| شكري صالح زكي(س)(5) | التجارة | أحمد عبد الستار الجواري(س) | التربية والتعليم |
| عبد الكريم العلي(س) | التخطيط | حازم جواد(ش)(6) | وزير دولة لشؤون الداخلية بالوكالة |
| مهدي الدولعي(س) | العدل | سعدون حمادي(ش) | الإصلاح الزراعي |

في 7 تشرين الأول/ دخل الوزارة شخصيات جديدة بعد استقالة ناجي طالب ورجب عبد المجيد ومحمد جواد العبوسي. وذلك بسبب عدم توافق أعضاء مجلس الوزراء وبخاصة المستقلون منهم والبعثيون. وجرى التعديل الوزاري على النحو التالي: حميد خلخال (الإسكان)، مهدي الدولعي (وزير الدولة لشؤون الأوقاف)، كامل الخطيب، (وزير العدل)، حمدي عبد المجيد، (العمل والشؤون الاجتماعية)، سلمان عبد الرزاق الأسود (المالية)، عبد الستار عبد اللطيف (المواصلات والصناعة وكالة)، محمد عمار الراوي (الزراعة).

(1) أقيل من منصبه في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 وعين الجواري وزيرا للمواصلات وكالة إضافة إلى منصبه.
(2) أقيل من منصبه في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 وعين محمد محمود الحمصي وزيرا للاقتصاد وللصناعة وكالة.
(3) أقيل من منصبه في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 وعين عماش للخارجية وكالة إضافة إلى منصبه.
(4) أقيل من منصبه في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 وعين مهدي الدولعي وزيرا للإرشاد وكالة إضافة الى منصبه.
(5) في 21 أب/ أغسطس استقال 1963 شكري صالح زكي وعين مكانه محمود الحمصي.
(6) أقيل من منصبه في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 وعين البكر وزيرا للداخلية وكالة إضافة إلى منصبه.

# 67

**الوزارة السابعة والستون: طاهر يحيى (1-3)**
**تشكلت في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963**
**واستقالت 18 حزيران/ يونيو 1964**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| طاهر يحيى[س] | رئيسا | | |
| حردان التكريتي[س] | الدفاع | عبد الكريم هاني[س] | العمل والشؤون الاجتماعية |
| رشيد مصلح[س] | وزير الداخلية | كامل الخطيب[س] | العدل |
| عبد الكريم فرحان[س] | الإرشاد | عزة مصطفى[س] | الصحة |
| صبحي عبد الحميد[س] | الخارجية | عبد العزيز الحافظ[س] | الاقتصاد |
| محمد عبد الجواد العبسي[س] | المالية | عارف عبد الرزاق[س](1) | الزراعة |
| احمد عبد الستار الجواري[س] | التربية | عبد الفتاح الآلوسي[س] | الإسكان والأشغال العامة |
| محمود شيت خطاب[س] | الشؤون البلدية والقروية | عبد الصاحب علوان[ش] | الإصلاح الزراعي |
| عبد الستار عبد اللطيف[س] | المواصلات | كامل السامرائي[س] | شؤون الوحدة |
| عبد الكريم علي[س] | التخطيط | عبد الكريم كمونة[ش] | الصناعة |
| عبد العزيز الوتاري[س] | النفط | مصلح النقشبندي[س] | وزير دولة |

(1) اعفي من منصبه في 27 آذار/ مارس 1964 وعين عبد الغني الراوي مكانه.

68

**الوزارة الثامنة والستون: طاهر يحيى (2-3)**
**تشكلت في 18 حزيران/ يونيو 1964**
**واستقالت في 3 أيلول/ سبتمبر 1965**

| الاسم | الوزارة | الاسم | الوزارة |
|---|---|---|---|
| طاهر يحيى(س) | رئيسا | | |
| عبد المجيد سعيد(س) | التربية | عزة مصطفى(س) | الصحة |
| رشيد مصلح(س) | وزير الداخلية | عبد العزيز الحافظ(س) | الاقتصاد |
| عبد الكريم فرحان(س) | الإرشاد | عبد الغني الراوي(س) | الزراعة |
| صبحي عبد الحميد(س) | الخارجية | عبد الفتاح الآلوسي(س) | الإسكان والأشغال العامة |
| إسماعيل مصطفى(ش) | الشؤون البلدية والقروية | عبد الصاحب علوان(ش) | الإصلاح الزراعي |
| محسن حسين الحبيب(ش) | المواصلات | كامل السامرائي(س) | شؤون الوحدة |
| عبد العزيز الوتاري(س) | النفط | أديب الجادر (ش) | الصناعة |
| عبد الكريم هاني(س) | العمل والشؤون الاجتماعية | مسعود محمد(س) | وزير دولة |
| كامل الخطيب | العدل | محمد عبد الجواد العبوسي(س) | التخطيط والمالية |

في 10 تموز/ يوليو 1965 استقال الوزراء الوحديون، صبحي عبد الحميد، عبد الكريم فرحان، أديب الجادر، عبد العزيز الحافظ.

**69**

**الوزارة التاسعة والستون: عارف عبد الرزاق (1-1)**
**تشكلت في 6 أيلول/ سبتمبر 1965**
**واستقالت بهروب رئيسها في 16 أيلول/ سبتمبر 1965**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| عارف عبد الرزاق(س) | رئيسا والدفاع | | |
| عبد الرحمن البزاز(س) | نائبا لرئيس الوزراء النفط، الخارجية | خضر عبد الغفور(س) | التربية |
| عبد اللطيف الدراجي(س) | الداخلية | عبد اللطيف البدري(س) | الصحة |
| جعفر علاوي(ش) | الأشغال والإسكان | شكري صالح زكي(س) | الاقتصاد |
| عبد الرحمن محمد القيسي(س) | الإصلاح الزراعي، والأوقاف وكالة | سلمان عبد الرزاق الأسود(س) | المالية |
| جمال عمر نظمي(س) | العمل والشؤون الاجتماعية | عبد الرزاق محي الدين(ش) | شؤون الوحدة |
| مصطفى عبد الله(س) | الصناعة، والتخطيط وكالة | أكرم الجاف(ك) | الزراعة |
| محمد ناصر(س) | الثقافة والإرشاد | حسين محمد السعيد | العدل |
| إسماعيل مصطفى(ش) | المواصلات، الشؤون البلدية والقروية وكالة | سلمان الصفواني(ش) | وزير دولة |

## 70

**الوزارة السبعون: عبد الرحمن البزاز (1-2)**
**تشكلت في 21 أيلول / سبتمبر 1965**
**واستقالت في 18 نيسان/ أبريل 1966**

| | | | |
|---|---|---|---|
| عبد الرحمن البزاز(س) | رئيسا للوزراء والخارجية | محمد ناصر(س) | الثقافة والإرشاد |
| شكري صالح زكي(س) | المالية، والنفط وكالة | إسماعيل مصطفى(ش) | الشؤون البلدية والقروية، الأشغال والإسكان وكالة |
| عبد اللطيف الدراجي(س) | وزير الداخلية | أكرم الجاف(ك) | الزراعة |
| عبد العزيز العقيلي(س) | الدفاع | عبد الحميد الهلالي(ش) | الاقتصاد |
| قاسم الرواف(س) | العدل | مصطفى عبد الله(س) | الصناعة |
| خضر عبد الغفور(س) | التربية، والأوقاف وكالة | سلمان عبد الرزاق الأسود(س) | التخطيط |
| فارس ناصر الحسن(س) | العمل والشؤون الاجتماعية، والإصلاح الزراعي وكالة | عبد الرزاق محي الدين(ش) | شؤون الوحدة |
| عبد اللطيف البدري(س) | الصحة | سلمان الصفواني(ش) | وزير دولة |

# 71

**الوزارة الحادية والسبعون: عبد الرحمن البزاز (2-2)**
**تشكلت في 18 نيسان/ ابريل 1966**
**واستقالت في 6 آب/ أغسطس 1966**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| عبد الرحمن البزاز[س] | رئيسا للوزراء والداخلية | | |
| شاكر محمود شكري[س] | الدفاع | عبد اللطيف البدري[س] | الصحة |
| عبد اللطيف الدراجي[س] | الداخلية | صديق جلال[س] | الصناعة |
| عدنان الباجه جي[س] | الخارجية | قاسم الرواف[س] | العدل |
| محمد الابطة[س] | العمل والشؤون الاجتماعية | أكرم الجاف[ك] | الزراعة |
| محمد ناصر[س] | الثقافة والإرشاد | عبد الحميد الهلالي[ش] | الاقتصاد |
| إسماعيل مصطفى[س] | الشؤون البلدية والقروية، الأشغال والإسكان وكالة | سلمان عبد الرزاق الأسود[س] | التخطيط |
| خضر عبد الغفور[س] | التربية، والأوقاف وكالة | عبد الرزاق محي الدين[ش] | شؤون الوحدة |
| فارس ناصر الحسن[س] | العمل والشؤون الاجتماعية، والإصلاح الزراعي وكالة | سلمان الصفواني[ش] | وزير دولة |

| 72 | الوزارة الثانية والسبعون: ناجي طالب (1-1)<br>تشكلت في 9 آب/ أغسطس 1966<br>واستقالت في 10 أيار/ مايو 1967 | | |
|---|---|---|---|
| ناجي طالب(ش) | رئيسا، والنفط | فريد فتيان(س) | العمل والشؤون الاجتماعية |
| رجب عبد المجيد(س) | نائبا للرئيس والداخلية | إسماعيل مصطفى(ش) | المواصلات |
| عدنان الباجه جي(س) | الخارجية | فؤاد حسن غالي(ش) | الصحة |
| عبد الله النقشبندي(س) | المالية | أحمد مهدي الدجيلي(ش) | الزراعة والإصلاح الزراعي |
| شاكر محمود شكري(س) | الدفاع | محمد يعقوب السعدي(ش) | التصميم |
| مصلح النقشبندي(س) | العدل | قاسم عبد الحميد | الاقتصاد |
| عبد الرحمن القيسي(س) | التعليم | خالد الشاوي(س) | الصناعة |
| دريد الدملوجي(س) | الإرشاد | داود سرسم(م) | البلديات والأشغال العامة |
| احمد كمال قادر(ك) | وزير دولة لإعمار الشمال | غربي الحاج أحمد(س) | شؤون الوحدة العربية |

**73**

**الوزارة الثالثة والسبعون: عبد الرحمن عارف (1-1)**
**تشكلت في 10 أيار/ مايو 1967**
**واستقالت في 10 تموز/ يوليو 1967**

| | | | |
|---|---|---|---|
| عبد الرحمن عارف(س) | رئيسا للوزراء | أحمد مطلوب | الثقافة والإرشاد |
| طاهر يحيى(س) | نائبا لرئيس الوزراء | فاضل محسن الحكيم(ش) | المواصلات |
| عبد الغني الراوي(س) | نائبا لرئيس الوزراء | عبد المجيد الجميلي(س) | الزراعة |
| إسماعيل مصطفى(ش) | نائبا لرئيس الوزراء | محمد يعقوب السعيدي(ش) | التصميم |
| فؤاد عارف(ك) | نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا لإعمار الشمال | عبد الكريم هاني(س) | الشؤون الاجتماعية، والصحة وكالة |
| عدنان الباجه جي(س) | الخارجية | مصلح النقشبندي(س) | العدل |
| شاكر محمود شكري(س) | الدفاع | عبد الرزاق محي الدين | الوحدة |
| عبد الرحمن الحبيب(س) | المالية | غربي الحاج أحمد(س) | وزير دولة |
| عبد الستار عبد اللطيف(س) | الداخلية | قاسم خليل | وزير دولة للشباب واتحاد العمل |
| إحسان شيرزاد(ك) | البلديات والأشغال العامة | إسماعيل خير الله(س) | وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية |
| قاسم عبد الحميد | النفط | عبد الكريم فرحان(س) | الإصلاح الزراعي |

## 74

**الوزارة التاسعة والستون: طاهر يحيى (3-3)**
**تشكلت في 10 تموز/ يوليو 1967**
**وانحلت في 17 تموز/ يوليو 1968**

| | | | |
|---|---|---|---|
| طاهر يحيى(س) | رئيسا، والداخلية | | |
| شاكر محمود شكري(س) | الدفاع | عبد الكريم هاني[1] | الصحة |
| خليل إبراهيم | الصناعة | أحمد مطلوب | الثقافة والإرشاد |
| عبد الكريم فرحان[2] | الإصلاح الزراعي | فاضل محسن الحكيم(ش) | المواصلات |
| عبد الهادي الراوي[3] | الشباب | عبد المجيد الجميلي(س) | الزراعة |
| مجيد الجميلي(س) | المواصلات | أديب الجادر(س) | الاقتصاد |
| مالك دوهان الحسن(ش) | الثقافة والإعلام | عبد الستار علي الحسين(ش) | النفط |
| فؤاد عارف(ك) | إعمار الشمال | إحسان شيرزاد[4] | البلديات والأشغال العامة |
| عدنان الباجه جي(س) | الخارجية | عبد الرزاق محي الدين(ش) | الوحدة |
| شاكر محمود شكري(س) | الدفاع | غربي الحاج أحمد(س)[5] | وزير دولة |
| عبد الرحمن الحبيب(س) | المالية | إسماعيل خير الله(س) | وزير دولة |
| مصلح النقشبندي(س) | العدل | قاسم خليل | وزير دولة للشباب واتحاد العمل |

(1) استقال في 13 كانون الثاني/ يناير 1968.
(2) استقال في 6 تموز/ يوليو 1968
(3) استقال في 13 كانون الثاني/ يناير 1968.
(4) استقال في 25 حزيران/ يونيو 1968
(5) استقال في 13 كانون الثاني/ يناير 1968.

| 75 | الوزارة الخامسة السبعون: عبد الرزاق النايف (1-1)<br>تشكلت في 18 تموز/ يوليو 1968<br>واستقالت في 30 تموز/ يوليو 1968 | | |
|---|---|---|---|
| عبد الرزاق النايف(س) (ع) | رئيسا للوزراء | | |
| إبراهيم عبد الرحمن الداود(س) (ع) | الدفاع | أنور عبد القادر الحديثي(س) (ع) | العمل والشؤون الاجتماعية |
| عبد الكريم زيدان(س) | الأوقاف | خالد مكي الهاشمي(س) (ع) | الصناعة |
| محمود شيت خطاب(س) (ع) | المواصلات | ذياب العلقاوي(س) (ع) | الشباب |
| صالح كبة(ش) | المالية | غائب مولود مخلص(س) | البلديات والشؤون الريفية |
| محمد يعقوب السعيدي(ش) | التخطيط | رشيد الرفاعي(ش) | وزير دولة لشؤون الرئاسة |
| مهدي حنتوش(ش) | النفط | صالح مهدي عماش(س) (ع) | الداخلية |
| جاسم كاظم العزاوي(ش) (ع) | شؤون الوحدة | محسن دزه يي(س) | وزير لإعادة اعمار الشمال |
| ناصر الحاني(س) | الخارجية | مصلح النقشبندي(ك) | العدل |
| طه الحاج الياس(س) | الثقافة والإعلام | إحسان شيرزاد(ك) | الأشغال والإسكان |
| محسن القزويني(ش) | الزراعة | عبد الله النقشبندي(ك) | الاقتصاد |
| عبد المجيد الجميلي(س) | الإصلاح الزراعي | ناجي الخلف(ش) | وزير بلا وزارة |
| احمد عبد الستار الجواري(س) | التعليم | كاظم معلة(ش) | وزير بلا وزارة |

## 76

**الوزارة السادسة والسبعون: أحمد حسن البكر (3-5)**
**تشكلت في 30 تموز/ يوليو 1968**
**واستقالت في أيار/ مايو 1972**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| أحمد حسن البكر(س) (ع) | رئيسا للوزراء | جواد هاشم[1] | التخطيط |
| حردان التكريتي(س) (ع) | نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع | فخري ياسين قدوري(س)[2] | الاقتصاد |
| صالح مهدي عماش(س) (ع) | نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية | خالد مكي الهاشمي(س) (ع) | الصناعة |
| عبد الكريم عبد الستار الشيخلي(س) | الخارجية | رشيد الرفاعي(ش) | الزراعة |
| أمين عبد الكريم(س) | المالية | طه إبراهيم العبد الله(س) | وزير الري |
| مهدي الدولعي(س) | العدل | شفيق الكمالي(س) | وزيرا للشباب |
| احمد عبد الستار الجواري(س) | التربية | غائب مولود مخلص(س) | البلديات والشؤون القروية |
| أنور عبد القادر الحديثي(س)(ع) | العمل والشؤون الاجتماعية | سعاد خليل إسماعيل(س) | وزير التعليم العالي والبحث العلمي |
| عزت مصطفى(س) | الصحة | محسن دزه ئي[3] (ك) | وزيرا لشؤون الشمال |
| عبد الله سلوم السامرائي(س) | الثقافة والإعلام | عبد الله الخضير(س) | وزيرا للوحدة |
| محمود شيت خطاب(س)(ع)[4] | المواصلات | عدنان أيوب صبري(س) (ع) | وزيرا للدولة |
| عبد الحسين وادي العطية(ش) | الزراعة | حامد الجبوري(ش) | وزيرا للدولة |
| جاسم كاظم العزاوي(ش) (ع) | الإصلاح الزراعي | طه محي الدين(ك) | وزيرا للدولة |
| إحسان شيرزاد(ك) | الأشغال والإسكان | حمد دلي الكربولي(س) | وزيرا للدولة لشؤون الأوقاف |

---

(1) في 25 كانون الثاني/ يناير 1971 أعفي وعين مكانه عبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية وزيرا للتخطيط وكالة.

(2) في 25 كانون الثاني/ يناير 1971 أعفي وعين مكانه طه ياسين رمضان وكالة.

(3) انسحب بعد الإعلان عن التشكيلة الوزارة احتجاجا على مشاركة مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني- المكتب السياسي (جماعة إبراهيم احمد- جلال الطالباني)

(4) بالنظر لعدم التحاقه بالوزارة صدر مرسوم جمهوري لاحق بتعيين عدنان أيوب صبري وزيرا للمواصلات أصالة.

# 77

**الوزارة السابعة والسبعون: أحمد حسن البكر (4-5)**
**تشكلت في 14 أيار/ مايو 1972**
**واستقالت في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974**

| | | | |
|---|---|---|---|
| أحمد حسن البكر[س][ع] | رئيسا للوزراء | طه ياسين رمضان[ي] | الصناعة |
| حردان التكريتي[س][ع] | نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع | رشيد الرفاعي[ش] | الزراعة |
| صالح مهدي عماش[س][ع] | نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية | نزار الطبقجلي[س] | وزير دولة |
| عبد الكريم عبد الستار الشيخلي[س] | الخارجية | عامر عبد الله | وزير دولة |
| غائب مولود مخلص[س] | البلديات والشؤون القروية | أمين عبد الكريم[س] | المالية |
| هشام الشاوي[س] | التعليم العالي والبحث العلمي | مهدي الدولعي[س] | العدل |
| احمد عبد الستار الجواري[س] | التربية | مكرم الطالباني[ك] | الري |
| أنور عبد القادر الحديثي[س][ع] | العمل والشؤون الاجتماعية | عدنان أيوب صبري[س] | وزيرا للشباب |
| محسن دزه ئي[ك] | وزيرا لشؤون الشمال | عزت مصطفى[س] | الصحة |
| حامد علوان الجبوري[س] | الثقافة والإعلام | عبد الله الخضير[س] | وزيرا للوحدة |
| عدنان أيوب صبري[س][ع] | وزيرا للدولة | رشيد الرفاعي[س] | المواصلات |
| عبد الحسين وادي العطية[ش] | الزراعة | حكمت العزاوي[س] | الاقتصاد |
| عزت إبراهيم الدوري[س] | الإصلاح الزراعي | طه محي الدين معروف[ك] | وزيرا للدولة |
| إحسان شيرزاد[1] | الأشغال والإسكان | جواد هاشم[ش] | التخطيط |
| حمد دلي الكربولي[س] | وزيرا للدولة لشؤون الأوقاف | سعدون حمادي[ش] | النفط |
| | | سعدون غيدان[س] | الداخلية |

(1) اعفي من منصبه في 7 نيسان/ ابريل 1974

## 78

**الوزارة الثامنة والسبعون: أحمد حسن البكر (5-5)**
**تشكلت في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974**
**واستبدلت في 16 تموز/ يوليو 1979**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| أحمد حسن البكر[س][ع] | رئيسا للوزراء | طارق عزيز[م] | الثقافة والإعلام |
| عزت إبراهيم الدوري[س] | الداخلية | سعدون غيدان[س] | المواصلات |
| سعدون حمادي[ش] | الخارجية | عامر عبد الله[س] | وزير دولة |
| نعيم حداد[ش] | الشباب | إحسان شيرزاد[ك] | البلديات |
| طه ياسين رمضان[ي][1] | الصناعة والتخطيط بالوكالة | تايه عبد الكريم[س] | النفط |
| محمد محجوب الدوري[س] | التربية | أحمد عبد الستار الجواري[س] | وزير دولة |
| غانم عبد الجليل[ش] | التعليم العالي والبحث العلمي | هشام الشاوي[س] | وزير دولة |
| عزت مصطفى[س] | الصحة | مكرم الطالباني[ك] | الري |
| حسن علي العامري[ش][1] | التجارة | | |

(1) عين في 10 أيار/ مايو 1976 وزيرا للتجارة.

| 79 | الوزارة التاسعة والسبعون: صدام حسن (1-2)<br>تشكلت في 16 تموز/ يوليو 1979<br>وعدلت باستمرار حتى عام 1991 | | |
|---|---|---|---|
| صدام حسين(س) | رئيس الوزراء | عصام عبد علي[1] | التعليم العالي والبحث العلمي |
| طه ياسين رمضان(س) | نائب أول لرئيس الوزراء | تايه عبد الكريم(س) | النفط |
| نعيم حداد(ش) | نائب لرئيس الوزراء | حسن علي العامري(ش)[2] | التجارة |
| طارق عزيز(م) | نائب لرئيس الوزراء | كريم محمود حسين(س) | الشباب |
| سعدون غيدان(س) | نائب لرئيس الوزراء، وزير المواصلات | عامر مهدي[3] | الزراعة والإصلاح الزراعي |
| عدنان الحمداني(ش)[4] | نائب لرئيس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة | حامد علوان الجبوري(س) | وزير الدولة للشؤون الخارجية |
| عدنان خير الله[5] | نائب لرئيس الوزراء، وزير الدفاع | لطيف نصيف جاسم(س) | الثقافة والإعلام |
| سعدون حمادي[6] | الخارجية | عبد الوهاب محمود(س)[7] | الري |
| سعدون شاكر(ش)[8] | الداخلية | بكر محمود رسول(س) | العمل والشؤون الاجتماعية |
| محمد محجوب[9] | التربية | أحمد عبد الستار الجواري[10] | الأوقاف |
| منذر إبراهيم الشاوي(س) | العدل | خالد عبد عثمان[11] | وزير الدولة لشؤون الحكم الذاتي |

(1) في 4 آب/ أغسطس 1987 عين سمير عبد الوهاب الشيخلي وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي.

(2) اعفي في 4 آب/ أغسطس 1987 وعين محمد مهدي صالح مكانه.

(3) أعفي من منصبه ثم شغله صديق عبد اللطيف الوتاري حتى اعفي منه في 10 آب/ أغسطس 1986. في 10 آب/ أغسطس 1986 عين عزيز صالح النومان في المنصب واعفي منه في 19 أيلول/ سبتمبر 1987، وحل مكانه كريم حسن رضا وقد صارت الوزارة تسمى وزارة الزراعة والري.

(4) أعفي من منصبه لتنفيذ حكم الإعدام فيه.

(5) قتل عام 1989 وعين عبد الجبار شنشل وزير الدولة للشؤون العسكرية وزيرا للدفاع في 7 أيار/ مايو 1989

(6) في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 عين وزير للدولة في رئاسة الجمهورية رئيسا لهيئة العناية باللغة العربية. وفي 5 حزيران / يونيو 1989 اعفي من منصبه وعين نائبا لرئيس الوزراء.

(7) اعفي من منصبه في 19 أيلول/ سبتمبر 1987، ودمجت وزارة الري بوزارة الزراعة.

(8) اعفي من منصبه في 2 آب/ أغسطس 1987 للتفرغ لهامه الحزبية.

(9) أعفي من منصبه لتنفيذ حكم الإعدام فيه، وعين مكانه عبد الجبار عبد المجيد.

(10) أعفي من منصبه، وعين مكانه نوري فيصل شاهر. وفي عام 1989 عين مكانه عبد القادر عز الدين.

(11) أعفي من منصبه لتنفيذ حكم الإعدام فيه، وعين مكانه عبد الفتاح ياسين التكريتي.

| | | | |
|---|---|---|---|
| ثامر رزوقي(س)(1) | المالية | هاشم حسن عقراوي(س) | وزير الدولة |
| محمد فضل الحبوبي(ش) | الأشغال والمواصلات | عبيد الله مصطفى البارزاني(ك) | وزير الدولة |
| طه إبراهيم العبد الله(س) | التخطيط | عبد الله إسماعيل احمد(س/ك) | وزير الدولة |
| رياض إبراهيم حسين(2) | الصحة | عزيز رشيد(س/ك) | وزير الدولة |
| طاهر توفيق العاني(3) | الصناعة | عبد الفتاح محمد أمين(4) | وزير الدولة لشؤون الحكم المحلي |

(1) اعفي من منصبه وعين مكانه هشام حسن توفيق الذي اعفي من منصبه في 22 أيلول/ سبتمبر عين حكمت عمر مخيلف وزيرا للمالية.

(2) اعفي من منصبه عام 1982 وقيل أنه أعدم، وفي 1 آب/ أغسطس 1988 عين عبد السلام محمد سعيد (رئيس دائرة الشؤون العلمية في ديوان الرئاسة) وزيرا للصحة وكالة.

(3) في 22 أيلول/ سبتمبر 1987 عين عبد التواب الملا حويش (وكيل وزارة الصناعات الثقيلة) وزيرا للصناعات الثقيلة.

(4) عين مكانه عدنان داود سلمان، وقد اعفي الأخير في2 حزيران / يونيو 1989 وعين مكانه علي حسن المجيد.

| 80 | الوزارة الثمانون: سعدون حمادي (1-1)<br>تشكلت في 23 آذار/ مارس 1991<br>وأعفي رئيسها في 13 أيلول/ سبتمبر 1991 | | |
|---|---|---|---|
| سعدون حمادي(ش) | رئيس مجلس الوزراء | | |
| طارق عزيز(م) | نائب رئيس الوزراء | محمد سعيد الصحاف(ش) | وزير دولة للشؤون الخارجية |
| محمد حمزة الزبيدي(ش) | نائب رئيس الوزراء | الفريق الركن سعدي طعمة عباس(ش)(1) | الدفاع |
| علي حسن المجيد(س) | الداخلية | حامد يوسف حمادي(س) | الثقافة والإعلام |
| أحمد حسين خضير(س) | الخارجية | شبيب لازم المالكي(ش) | العدل |
| عبد الوهاب الصباغ(س) | الزراعة والري | حكمت عبد الله البزاز(س) | التربية |
| أرشد الزيباري(س/ك) | وزير دولة | عبد الرزاق قاسم الهاشمي(س) | التعليم العالي والبحث العلمي |
| عبد الله فاضل عباس(س) | الأوقاف والشؤون الدينية | محمود ذياب الأحمد(س) | الإسكان والتعمير |
| سامال مجيد فرج(س/ ك) | التخطيط | مجيد عبد جعفر(س) | المالية |
| عبد الجبار شنشل(س) | وزير دولة للشؤون العسكرية | عبد الستار المعيني(س) | النقل والمواصلات |
| حسين كامل(س)(2) | الصناعة والتصنيع العسكري(3)، والنفط وكالة | أسامة عبد الرزاق الهيتي(س) | وزير دولة لشؤون النفط |
| أوميد مدحت مبارك(ك) | العمل والشؤون الاجتماعية | عبد السلام محمد سعيد(س) | الصحة |

(1) أعفي من منصبه وحل محله حسين كامل حسن في 6 نيسان/ ابريل وعين مستشارا عسكريا لرئيس الجمهورية.

(2) في 6 نيسان/ ابريل عين الفريق عامر حمودي السعدي للصناعة والتصنيع العسكري ووزيرا للنفط وكالة

(3) في 24 حزيران/ يونيو تم فك ارتباط هيئة التصنيع العسكري من وزارة الصناعة والتصنيع العسكري وربطت بوزير الدفاع حسين كامل. وحلت تسمية (وزارة الصناعة والمعادن) محل التسمية القديمة.

## 81

**الوزارة الحادية والثمانون: محمد حمزة الزبيدي (1-1)**
**تشكلت في 13 أيلول/ سبتمبر 1991**
**وأقيلت في 5 أيلول/ سبتمبر 1993**

| الاسم | المنصب | الاسم | المنصب |
|---|---|---|---|
| محمد حمزة الزبيدي[ش] | رئيسا لمجلس الوزراء | | |
| طارق عزيز[م] | نائبا لرئيس الوزراء | محمد سعيد الصحاف[ش] | وزير دولة للشؤون الخارجية |
| وطبان الحسن[1] | الداخلية | الفريق الركن حسين كامل[س] | الدفاع |
| أحمد حسين خضير[س] | الخارجية | حامد يوسف حمادي[س] | الثقافة والإعلام |
| علي حسن المجيد[2] | الدفاع | شبيب لازم المالكي[ش] | العدل |
| أرشد أحمد الزيباري[س/ك] | وزير دولة | حكمت عبد الله البزاز[س] | التربية |
| مجيد عبد جعفر[س] | المالية | عبد الرزاق الهاشمي[س] | التعليم العالي والبحث العلمي |
| سامال مجيد فرج[س/ك] | التخطيط | المهندس محمود ذياب الأحمد | الإسكان والتعمير |
| عبد الجبار شنشل[س] | وزير دولة للشؤون العسكرية | عبد الله فاضل عباس[س] | الأوقاف والشؤون الدينية |
| عبد الوهاب الصباغ[س] | الزراعة والري | عبد الستار أمجد المعين[س]ي | النقل والمواصلات |
| أوميد مدحت مبارك[ك] | العمل والشؤون الاجتماعية | أسامة الهيتي[س] | النفط |
| عبد السلام محمد سعيد[س] | الصحة | عامر حمودي السعدي[ش] | الصناعة والمعادن |

(1) عين في المنصب بعد إسناد وزارة الدفاع إلى علي حسن المجيد في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991

(2) في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 أعفي حسين كامل حسن من منصب وزير الدفاع وحل محله علي حسن المجيد.

| 82 | الوزارة الثانية والثمانون: أحمد حسين خضير (1-1)<br>تشكلت في 5 أيلول/ سبتمبر 1993<br>وأقيلت في 29 أيار/ مايو 1994 | | |
|---|---|---|---|
| أحمد حسين خضير(س) | رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية وكالة | | |
| طارق عزيز(م) | نائبا لرئيس الوزراء | وطبان الحسن(س)(2) | الداخلية |
| علي حسن المجيد(س) | الدفاع | د. همام عبد الخالق(س) | التعليم العالي والبحث العلمي |
| سامال مجيد فرج(س/ك) | التخطيط | أرشد الزيباري(س/ك) | وزير دولة |
| عبد الجبار شنشل(س) | وزير دولة للشؤون العسكرية | لطيف نصيف جاسم(س) | العمل والشؤون الاجتماعية |
| محمد مهدي صالح | التجارة | صفاء هادي الحبوبي(ش) | النفط |
| الفريق حسين كامل(1) | الصناعة والمعادن | بشير علوان حمادي | الزراعة |
| أوميد مدحت مبارك(ك) | الصحة | نزار جمعة القصير(س) | الري |
| محمد سعيد الصحاف(ش) | الخارجية | أحمد مرتضى أحمد خليل(ش) | النقل والمواصلات |
| حامد يوسف حمادي(س) | الثقافة والإعلام | عبد المنعم أحمد صالح(س) | الأوقاف والشؤون الدينية |
| شبيب لازم المالكي(ش) | العدل | عبد الوهاب الاتروشي(س) | وزير دولة |
| حكمت البزاز(س) (س) | التربية | محمود ذياب الأحمد(س) | الإسكان والتعمير |

(1) في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 تولى مهمة الإشراف على هيئة التصنيع العسكري ومنظمة الطاقة الذرية وإدارتهما ومنح جميع صلاحيات الوزير المختص.

# 83

## الوزارة الثالثة والثمانون: صدام حسين (2-2)
## كما تشكلت في 29 أيار/ مايو 1994

| | | | |
|---|---|---|---|
| صدام حسين(س) | رئيسا لمجلس الوزراء | كريم حسن رضا(1) | الزراعة |
| طارق عزيز(م) | نائب رئيس الوزراء | محمد سعيد الصحاف(ش) | الخارجية |
| طه ياسين رمضان(س) | نائب رئيس الوزراء | حامد يوسف حمادي(س) | الثقافة والإعلام |
| محمد حمزة الزبيدي | نائب رئيس الوزراء | شبيب لازم المالكي(ش) | العدل |
| علي حسن المجيد(2) | الدفاع | حكمت عبد الله البزاز(3) | التربية |
| أحمد حسين خضير(س)(4) | المالية | محمود ذياب الأحمد(5) | الإسكان والتعمير |
| لطيف نصيف جاسم(س) | العمل والشؤون الاجتماعية | وطبان إبراهيم الحسن(س)(6) | الداخلية |
| أرشد أحمد الزيباري(س/ك) | وزير دولة | همام عبد الخالق عبد الغفور(س) | التعليم العالي والبحث العلمي |
| سامال مجيد فرج(س/ك) | التخطيط | نزار جمعة القصير(7) | الري |
| عبد الجبار شنشل(س) | وزير دولة للشؤون العسكرية | صفاء هادي الحبوبي(س ش)(8) | النفط |
| محمد مهدي صالح(س) | التجارة | أحمد مرتضى أحمد الحديثي(س) | النقل والمواصلات |
| حسين كامل(س)(9) | الصناعة والمعادن | عبد المنعم أحمد صالح(س) | الأوقاف والشؤون الدينية |
| أوميد مدحت مبارك(ك) | الصحة | عبد الوهاب الاتروشي(س/ك) | وزير دولة |

(1) في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1994 أعفي من منصبه. وفي 16 نيسان/ ابريل 1995 عين خالد عبد المنعم رشيد وزيرا للزراعة. و في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 أعفي من منصبه، وعين مكانه عبد الإله محمد صالح.

(2) في 18 تموز/ يوليو 1995 أعفي من منصبه وعين (سلطان هاشم أحمد الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش.

(3) في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 أعفي من منصبه، وعين مكانه عبد الجبار توفيق.

(4) في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1995 اعفي من منصبه وعين رئيسا لديوان رئاسة الجمهورية. وشغل حكمت مزبان إبراهيم العزاوي منصب وزير المالية.

(5) في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 أعفي من منصبه، وعين مكانه معن عبد الله سرسم.

(6) في 22 أيار/ مايو 1995 اعفي من منصبه وعين من مكانه محمد زمام عبد الرزاق.

(7) في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 أعفي من منصبه، وعين مكانه محمود ذياب الأحمد.

(8) أعفي من منصبه في 30 حزيران/ يونيو وعين الفريق عامر محمد رشيد وزيرا للنفط.

(9) في 30 حزيران/ يونيو 1995 أضيفت إلى مهامه إدارة التصنيع العسكري. وفي 10 آب/ أغسطس 1995 عين عدنان عبد المجيد جاسم وزيرا للصناعة والمعادن.

| 83 | الوزارة الثالثة والثمانون:<br>صدام حسين (2-2) كما<br>أسقطت في 9 نيسان / ابريل 2003 |
|---|---|
| صدام حسين(س) | رئيس مجلس الوزراء |
| حكمت العزاوي(س) | نائب رئيس الوزراء ووزير المالية |
| فهد سالم الشقرة(س) | التربية |
| طارق عزيز(م) | نائب رئيس الوزراء |
| ناجي صبري (س) | الخارجية |
| عبد التواب الملا حويش(س) | نائب رئيس الوزراء ووزير التصنيع العسكري |
| محمد مهدي صالح(س) | التجارة |
| سلطان هاشم أحمد(س) | الدفاع |
| عبد الجبار شنشل(س) | وزير دولة للشؤون العسكرية |
| محمد سعيد الصحاف(ش) | الإعلام |
| أحمد مرتضى الحديثي | النقل والمواصلات |
| أوميد مدحت مبارك(ك) | الصحة |
| سعدي طعمة عباس(ش) | العمل والشؤون الاجتماعية |
| همام عبد الخالق عبد الغفور(س) | التعليم العالي |
| محمود ذياب الأحمد(س) | الداخلية |
| منذر الشاوي(س) | العدل |
| عبد المنعم أحمد صالح | الأوقاف والشؤون الدينية |
| عامر محمد العبيدي(س) | النفط |
| معن سرسم | الإسكان والتعمير |
| عبد الإله حميد محمد صالح | الزراعة |
| عدنان عبد المجيد العاني(س) | الصناعة |
| رسول عبد الحسين سوادي (ش) | الري |
| حامد يوسف حمادي(س) | الثقافة |
| سامال مجيد فرج(س) | وزير دولة |
| ارشد الزيباري(س/ك) | وزير دولة |
| حسن عبد المنعم خطاب | رئيس لجنة التخطيط (بمرتبة وزير) |
| عبد الوهاب الاتروشي(س) | وزير دولة |
| سحبان فيصل محجوب | رئيس هيئة الكهرباء (بمرتبة وزير) |
| كريم محمود الملا | رئيس هيئة الشباب (بمرتبة وزير) |

# حقبة الاحتلال الأمريكي والمرحلة الانتقالية

| 84 | الحكومة الموقتة: بلا رئيس وزراء<br>تشكلت في 2 أيلول/ سبتمبر 2003<br>واستقالت في 1 حزيران/ يونيو 2004 | | |
|---|---|---|---|
| هوشيار زيباري(ك) | الخارجية | عبد الباسط تركي الحديثي(س) | حقوق الإنسان |
| حيدر العبادي(ش) | الاتصالات | باقر صولاغ جبر(ش) | الإعمار والإسكان |
| أيهم السامرائي(س) | الكهرباء | علي عبد الأمير علاوي[1] | التجارة والدفاع |
| مفيد الجزائري(ش) | الثقافة | علاء الدين عبد الصاحب علوان(ش) | التربية |
| إبراهيم بحر العلوم(ش) | النفط | مهدي الحافظ(ش) | التخطيط والتعاون الإنمائي |
| رشاد ماندان عمر(ت) | العلوم والتكنولوجيا | نسرين برواري(ك) | البلديات والأشغال العامة |
| نوري البدران[2] | الداخلية | زياد عبد الرزاق أسود(س) | التعليم العالي |
| كامل مبدر الكيلاني(س) | المالية | عبد الأمير العبود(ش) | الزراعة |
| عبد الرحمن صادق(ك) | البيئة | محمد جاسم خضير(س) | المغتربين والمهاجرين |
| خضر عباس(ش) | الصحة | محمد توفيق رحيم(ك) | الصناعة والمعادن |
| لطيف رشيد(ك) | الري | هاشم الشبلي(س) | العدل |
| سامي عزاره المعجون | العمل والشؤون الاجتماعية | بهمان ضياء بولص(م) | النقل |
| علي فائق الغبان | الشباب والرياضة | | |

(1) أسندت إليه وزارة الدفاع أيضا.

(2) أقيل من منصبه وحل محله طالب النقيب.

# 85

**الوزارة الخامسة والثمانون: إياد علاوي (1-1)**
**تشكلت في 28 حزيران/ يونيو 2004**
**وأقيلت في 3 أيار/ مايو 2005**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| إياد علاوي(ش) | رئيساً | | |
| برهم صالح(ك) | نائب رئيس الوزراء | طاهر خلف جبر البكاء(ش) | التعليم العالي |
| هوشيار زيباري(ك) | الخارجية | عمر الفاروق سليم الدملوجي(س) | الإسكان والتعمير |
| فلاح النقيب(س) | الداخلية | بختيار أمين(ك) | حقوق الإنسان |
| حازم الشعلان(ش) | الدفاع | ليلى عبد اللطيف | العمل والشؤون الاجتماعية |
| حاجم الحسني(س) | الصناعة | نسرين مصطفى برواري(ك) | الأشغال العامة |
| ثامر عباس الغضبان(ش) | النفط | مهدي الحافظ(ش) | التخطيط والتعاون الإنمائي |
| أيهم السامرائي(س) | الكهرباء | رشاد ماندان عمر(ت) | العلوم والتكنولوجيا |
| مفيد الجزائري(ش) | الثقافة | وائل عبد اللطيف(ش) | وزير دولة لشؤون المحافظات |
| مالك دوهان الحسن(ش) | العدل | نرمين عثمان(ك) | وزير دولة لشؤون المرأة |
| سوسن علي مجيد الشريفي | الزراعة | قاسم داود(ش) | وزير دولة |
| محمد علي الحكيم(ش) | الاتصالات | مامو فرهام عثمان(ك) | وزير دولة |
| باسكال أشو ورده(م) | الهجرة والمهجرين | عدنان الجنابي | وزير دولة |
| سامي المظفر(ش) | التربية | محمد مصطفى الجبوري | وزير التجارة |
| مشكاة مؤمن | البيئة | لؤي حاتم سلطان العرس | النقل |
| عادل عبد المهدي(ش) | المالية | عبد اللطيف جمال رشيد | الموارد المائية |
| علاء الدين علوان | الصحة | علي فائق الغبان(ش) | الشباب والرياضة |

## 86

**الوزارة السادسة والثمانون: إبراهيم الجعفري (1-1)**
**تشكلت في 3 أيار/ مايو 2005**
**واستقالت في 20 أيار/ مايو 2006 (مع تشكيل الحكومة الجديدة)**

| | | | |
|---|---|---|---|
| إبراهيم الجعفري(ش) | رئيس الوزراء | | |
| روش نوري شاويس(ك) | نائب رئيس الوزراء | أسامة النجفي(س) | الصناعة |
| أحمد عبد الهادي الجلبي(ش) | نائب رئيس الوزراء | علي حسين البهادلي(ش) | الزراعة |
| عبد مطلك الجبوري(س) | نائب رئيس الوزراء | إدريس هادي | العمل والشؤون الاجتماعية |
| سعدون جوير الدليمي(س) | الدفاع | عبد الحسين شندل(ش) | العدل |
| باقر صولاغ جبر(ش) | الداخلية | عبد اللطيف رشيد | الموارد المائية |
| هوشيار زيباري(ك) | الخارجية | سلام عودة المالكي(ش) | النقل |
| عبد المطلب الربيعي(ش) | الصحة | نوري فرحان الراوي(س) | الثقافة |
| إبراهيم بحر العلوم(1) | النفط | باسمة يوسف بطرس(م) | العلوم والتكنولوجيا |
| علي علاوي(ش) | المالية | سهيلة عبد الكينياني | الهجرة والمهجرين |
| محسن شلاش(ش) | الكهرباء | طالب عزيز زيني | الشباب والرياضة |
| جاسم محمد جعفر | الإعمار والإسكان | سعد نايف الحردان | وزير الدولة لشؤون المحافظات |
| عبد الفلاح حسن(ش) | التربية | نرمين عثمان | البيئة |
| سامي المظفر(ش) | التعليم العالي | نسرين برواري(ك) | البلديات والأشغال العامة |
| عبد الكريم العنزي(ش) | وزير الدولة لشؤون الأمن الوطني. | علاء حبيب كاظم | وزير دولة لشؤون المجتمع المدني |
| جان فؤاد معصوم(ك) | الاتصالات | أزهار الشيخلي(س) | وزير دولة لشؤون المرأة |
| برهم صالح(ك) | التخطيط والتعاون الإنمائي | هاشم الهاشمي(س) | وزير دولة لشؤون السياحة والآثار |
| عبد الباسط كريم مولود | التجارة | صفاء الدين محمد الصافي(ش) | وزيرا دولة لشؤون الجمعية الوطنية |

(1) في 2 كانون الثاني/ يناير 2006 هدد بالاستقالة لكن لم تقبل استقالته فمنحه رئيس الوزراء إجازة لمدة شهر، لكن لم تفلح وساطات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في إعادته إلى منصبه فتولى وزارة النفط هاشم الهاشمي بالوكالة.

## 87

**الوزارة السابعة والثمانون:**
**نوري المالكي (1-2) تشكلت في 20 أيار/ مايو 2006**
**واستقالت في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2010**

| الوزير | الوزارة | الوزير | الوزارة |
|---|---|---|---|
| نوري المالكي[ش] | رئيسا | | |
| برهم صالح[ك][1] | نائب رئيس الوزراء | يعرب ناظم العبودي[ش] | الزراعة |
| سلام الزوبعي[2] | نائب رئيس الوزراء | بيان دزه ئي[ك] | الإسكان |
| عبد القادر العبيدي[س][1] | الدفاع | جواد البولاني[ش] [1] | الداخلية |
| باقر جبر الزبيدي[ش] | المالية | وجدان ميخائيل | حقوق الإنسان |
| حسين الشهرستاني[ش] | النفط | أسعد كمال محمد[س] | الثقافة |
| هوشيار زيباري[ك] | الخارجية | رائد فهمي | العلوم والتكنولوجيا |
| هاشم الشبلي[3] | العدل | عبد الصمد رحمن سلطان[ك ف] | الهجرة والمهجرين |
| علي بابان[س] | التخطيط | جاسم محمد جعفر[ت] | الشباب والرياضة |
| كريم وحيد[4] | الكهرباء | سعد طاهر عبد خلف الهاشمي[س] | وزير الدولة لشؤون المحافظات |
| علي الشمري[ش] | الصحة | نرمين عثمان[ك] | البيئة |
| خضير الخزاعي[ش] | التربية | رياض غريب[ش] | البلديات والأشغال العامة |
| عبد ذياب العجيلي[س] | التعليم العالي والبحث العلمي | عادل الاسدي[ش] | وزير دولة لشؤون المجتمع المدني |
| عبد الفلاح السوداني[5] | التجارة | فاتن عبد الرحمن[س] | المرأة |
| فوزي الحريري[ك] | الصناعة | لواء سميسم[ش] | السياحة والآثار |
| كريم مهدي صالح[ش] | النقل | صفاء الدين الصافي[ش] | وزير دولة لشؤون مجلس النواب |
| محمد توفيق علاوي | الاتصالات | رافع جياد | وزير دولة للشؤون الخارجية |
| شيروان الوائلي[ش] | الأمن الوطني | | |
| لطيف رشيد[ك] | الموارد المائية | أكرم الحكيم[ش] | وزير دولة لشؤون الحوار الوطني |
| محمد جواد الشيخ راضي[ش] | العمل والشؤون الاجتماعية | حسن الساري[ش] | وزير دولة |

---

(1) استقال وعين مكانه روز نوري شاويس.

(2) استقال وعين مكانه رافع العيساوي في 23 تموز / يوليو 2008

(3) استقال من منصبه في 31 آذار/ مارس 2007

(4) استقال في 22 حزيران / يونيو 2010من منصبه بعد مظاهرات حاشدة في البصرة احتجاجا على تفاقم أزمة الكهرباء، واسند الوزارة بالوكالة إلى حسين الشهرستاني.

(5) استقال عام 2009 بعد اتهامات له بالفساد، واسند المنصب إلى صفاء الدين الصافي

| 88 | الوزارة الثامنة والثمانون:<br>نوري المالكي (2-2)<br>تشكلت في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2010 |
|---|---|
| نوري المالكي(ش) | رئيسا والدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة |
| روز نوري شاويس(ك) | نائب رئيس الوزراء، ووزارة التجارة بالوكالة |
| حسين الشهرستاني(ش) | نائب رئيس الوزراء، ووزارة الكهرباء بالوكالة |
| صالح المطلك، | نائب رئيس الوزراء |
| رافع العيساوي(س) | وزارة المالية |
| هوشيار زيباري(ك) | وزارة الخارجية ووزارة شؤون المرأة بالوكالة |
| كريم لعيبي | وزارة النفط |
| علي الأديب(ش) | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدولة للمصالحة الوطنية بالوكالة |
| هادي العامري(ش) | وزارة النقل |
| محمد تميم | وزارة التربية(س) |
| عز الدين الدولة(س) | وزارة الزراعة |
| جاسم محمد جعفر(ت) | وزارة الرياضة والشباب |
| حسن الشمري(ش) | وزارة العدل |
| محمد توفيق | وزارة الاتصالات |
| نصار الربيعي | وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط بالوكالة[1] |
| محمد صاحب الدراجي | وزارة الإسكان والأشغال العامة |
| احمد ناصر دلي | وزارة الصناعة |
| مجيد حمد أمين | وزارة الصحة |
| مهند السعدي | وزارة الموارد المائية |
| عبد الكريم السامرائي(س) | وزارة العلوم والتكنولوجيا |
| تورهان مظهر | وزارة الدولة لشؤون المحافظات |
| لواء سميسم(ش) | وزارة السياحة والاثار |
| علي الصجري(س) | وزارة الدولة للشؤون الخارجية |
| سعدون الدليمي(س) | وزارة الثقافة |

(1) في 14 نيسان/ ابريل 2010 تولى حقيبة التخطيط علي يوسف الشكري.

| | |
|---|---|
| محمد شياع السوداني(س) | وزارة حقوق الإنسان |
| سركون لازار صليوة | وزارة البيئة |
| ديندار نجمان شفيق | وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني بالوكالة |
| صفاء الدين الصافي(ش) | وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب |
| حسن الساري(س) | وزارة دولة |
| صلاح مزاحم درويش | وزارة دولة |
| بشرى حسين صالح | وزارة دولة |
| ياسين حسن محمد | وزارة الدولة |
| عبد المهدي حسن المطيري | وزارة دولة |
| علي الدباغ(ش) | وزارة دولة وناطق باسم الحكومة |

# المصادر والمراجع

**أولا: المصادر العربية والمترجمة**


1) إبراهيم باقر، مذكرات إبراهيم باقر، دار الطليعة، بيروت، 2002

2) إبراهيم كبة، **الإقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر**، مطبعة المعارف، بغداد، 1957

3) إبراهيم كبة، **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**، مطبعة العاني، بغداد، 1973

4) إبراهيم كبة، **هذا طريق 14 تموز**، دار الطليعة، بيروت، 1969

5) ابن الغراف الواسطي، الملثمون في الأهوار، **دراسات عراقية**، العدد (10)، أيار/ مايو 1999

6) أبو بكر خوشناو (إعداد)، **صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني: هذا هو الاتحاد الذي فجر ثورة جديدة**، ط2، ترجمة: عيدو بابا الشيخ، القسم الثقافي للمكتب التنظيمي، الاتحاد الوطني الكردستاني، 2005

7) أحد خدام الشريعة، **الإمام السيد أبو الحسن**، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، 1366هـ

8) أحمد الحسيني، **الإمام الثائر: السيد مهدي الحيدري**، سلسلة أعلام الإمامية، الكتاب الثاني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1386 هـ

9) أحمد الحسيني، **الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي**، دار الثقافة، النجف الأشرف، 1384 هـ

10) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، **محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق**، ج4، دار العارف للمطبوعات، بيروت، 2007

11) أحمد الزيدي، خفايا حرب الخليج: فرضية احتلال المنطقة الشرقية في السعودية وتأثيرها المتصور على مسار الأحداث، **دراسات عراقية**، العدد (14)، آب/ أغسطس 2000

12) أحمد الكاتب، **المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور: الإمام محمد الشيرازي أنموذجاً**، ط2، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2007

13) أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004

14) أحمد الناجي، **الشيخ عبد الكريم الماشطة أحد رواد التنوير في العراق**، الدار العربية للطباعة والنشر، بابل، 2006

15) أحمد الوائلي، **هوية التشيع**، ط 3، دار الصفوة، بيروت، 1994

16) أحمد الواسطي، **سيرة وحياة الإمام الخوئي**، دار الهادي، بيروت، 1998

17) أحمد تيمور، **اليزيدية ومنشأ نحلتهم**، المطبعة السلفية، القاهرة، 1347 هـ

18) أحمد حامد الصراف، **الشبك من فرق الغلاة في العراق: أصلهم. لغتهم. قراهم. عقائدهم. أوابدهم، عاداتهم**، مطبعة المعارف، بغداد، 1954

19) أحمد الحبوبي، **ليلة الهرير في قصر النهاية**، ط 3، شركة أدد للطباعة، بغداد، 2003

20) أحمد كامل أبو طبيخ، **السيد محسن أبو طبيخ: سيرة وتاريخ**، مطبعة الزمان، بغداد، 1999

21) أحمد محمد شكر، **صدام حسين من القمة إلى الهاوية**، دار المحجة البيضاء ودار الرسول الأعظم، بيروت، 2004

22) ارشد الهرمزي، **التركمان والوطن العربي**، ط2، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، 2003

23) ارنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد بيروت، 2006

24) إسماعيل العارف، **أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق**، دار لانا للنشر، لندن، 1986

25) أكرم سليم، الحزب الشيوعي الكردستاني- العراق: إشكاليات الولادة وخلفيات التأسيس، دراسات عراقية، العدد (15)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، ص68-86

26) ألبرت م. منتشاشفيلي، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني**، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1978

27) أمير إسكندر، صدام حسين مناضلا ومفكرا وإنسانا، هاشيت، باريس، 1980

28) أندريه ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991

29) أياد سعيد ثابت، **قصتنا مع إيران**، جون رايت أند سونز، (بريطانيا)، 1983

30) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، دار الطليعة، بيروت، 1974

31) باقر أمين الورد، **أعلام العراق الحديث: قاموس تراجم**، الجزء الأول، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978

32) باقر شريف القرشي، **هذه هي الشيعة: دراسة موضوعية**، مطبعة أمير، 1997

33) برزان التكريتي، **محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين**، الدار العربية، بغداد، 1982

34) بول بريمر، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006

35) بيت الحكمة، **العراق في الوثائق البريطانية 1958-1959**، ج 4، ترجمة وتعليق: خليل إبراهيم الزوبعي، بيت الحكمة، بغداد، 2002

36) توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1997

37) توماس بوا، **تاريخ الأكراد**، ترجمة: محمد تيسير بدرخان، دار الفكر، دمشق، 2001

38) تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق- ليبيا- السودان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001

39) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002

40) جاسم محمد عبد الكريم [إعداد]، **الخصوصية السياسية لحزب الفضيلة الإسلامي**، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، العدد(4)، (د.ت)

41) جاسم مخلص المحامي، **مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي**، ط 2، مطبعة الزمان، بغداد، 1985

42) جان- شارك بريزار، **أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006: الوجه الآخر لتنظيم القاعدة**، ترجمة: هالة صلاح الدين لولو، الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2006

43) جعفر باقر محبوبة، **ماضي النجف وحاضرها**، ج 1، ط2، المطبعة العلمية، النجف، 1959

44) جعفر عباس حميدي، [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968**، بيت الحكمة، بغداد، 2001

45) جعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق 1941-1953**، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1976

46) جلال الطالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، دار الطليعة، بيروت، 1971

47) جماعة العلماء في النجف الأشرف، **منشورات جماعة العلماء في النجف الاشرف**، ط 3، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1378 هـ

48) جمال مصطفى مردان، **انقلابات فاشلة في العراق**، المكتبة الشرقية، بغداد، (د.ت)

49) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991

50) جواد هاشم، **مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام: ذكريات في السياسة العراقية (1967-2000)**، دار الساقي، بيروت، 2003

51) جودت القزويني، **المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية: دراسة في التطور السياسي والعلمي**، دار الرافدين، بيروت، 2005

52) جودت القزويني، **عز الدين الجزائري: رائد الحركة الإسلامية في العراق**، دار الرافدين، بيروت، 2005

53) جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة: محمد علي مقلد، دار الفارابي، بيروت، 2006

54) جوزيف براودي، **العراق الجديد**، ترجمة: نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004

55) جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998

56) جيف سيمونز، **عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، دار الساقي، بيروت، 2003

57) حارث يوسف غنيمة، **السياسي الأديب يوسف غنيمة 1885-1950 من أركان النهضة العلمية في العراق الحديث: حياته. آثاره. عصره**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990

58) حازم المفتي، **العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي**، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990

59) حزب الدعوة الإسلامية، **التعريف بحزب الدعوة الإسلامية**، دار البيان للنشر والتوزيع، بغداد، 2003

60) حسام الساموك، **الملك غازي ودوره في انقلاب بكر صدقي عام 1936**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005
61) حسن الاسدي، **ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975
62) حسن السعيد، **نواطير الغرب: صفحات من ملفات علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948 - 1968**، مؤسسة الوحدة للدراسات، بيروت، 1992
63) حسن شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الأول، العمل الحزبي في العراق 1908-1958**، دار التراث العربي، بيروت، 1989
64) حسن شبر، **تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الثاني، التحرك الإسلامي 1900- 1957**، دار المنتدى للنشر، بيروت، 1990
65) حسن الشيخ عبد الأمير الظالمي، **العلامة المجاهد الشيخ رحوم الظالمي: سيرته وجهاده**، منشورات بقية العترة، (د.م.) 2005.
66) حسن العلوي، **أسوار الطين: في عقدة الكويت وأيديولوجيا الضم**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995
67) حسن العلوي، **الشيعة والدولة القومية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم، (د.ت)
68) حسن العلوي، **العراق دولة المنظمة السرية**، مكتبة الصدر، قم، (د.ت)
69) حسن لطيف الزبيدي ونعمه العبادي وعاطف لافي السعدون، **العراق والبحث عن المستقبل**، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الأشرف، 2008
70) حسن مصطفى، **البارزانيون وحركات بارزان 1932 - 1947**، دار الطليعة، بيروت، 1963
71) حسين جميل، **الحياة النيابية في العراق 1925-1946: موقف جماعة الأهالي منها**، مكتبة المثنى، بغداد، 1983
72) حسين الشهرستاني، **الهروب إلى الحرية**، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2000.
73) حميد مجيد هدو، **الدكتور محسن عبد الحميد: السيرة والعطاء**، سلسلة علماء بيت الحكمة (8)، بيت الحكمة، بغداد، 2002
74) حنا الخياط (ترجمة وتعليق)، **العراق في رسائل المس بيل**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2003
75) حنا بطاطو، **العراق: الحزب الشيوعي**، الكتاب الثاني، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990
76) حنا بطاطو، **العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990
77) حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990
78) خالد حبيب الراوي، **من تاريخ الصحافة العراقية**، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978
79) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991
80) خلف الجراد، **اليزيدية واليزيديون**، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية (سوريا)، 1995

81) خليل كنه، **العراق أمسه وغده**، (د.ن)، بيروت، 1966
82) خولة طالب لفته، **سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885-1951**، جامعة البصرة، كلية الآداب، رسالة ماجستير منشورة، شركة مطبعة الأديب البغدادية، 2003
83) خيري العمري، **يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980
84) رجاء حسين حسني الخطاب، **عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة: حياته الخاصة وأراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه**، المكتبة العالمية، بغداد، 1984
85) رشيد الخيون، **الأديان والمذاهب بالعراق**، منشورات الجمل، (د. ن)، 2003
86) رشيد الخيون، **100 عام من الإسلام السياسي بالعراق: السنة**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011
87) رعد الموسوي، **انتفاضة صفر الإسلامية في العراق**، ط2، مطبعة أمير المؤمنين، قم المقدسة، 1984
88) رفائيل بطي، **الصحافة في العراق**، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1955
89) زهير كاظم عبود، عدي بن مسافر: **مجدد الديانة الايزدية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005
90) زهير الجزائري، المستبد: صناعة قائد.. صناعة شعب، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد-بيروت، 2006
91) ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، دار الطليعة، بيروت، 1968
92) سامي شورش، كردستان والأكراد: الحركة القومية والزعامة السياسية: إدريس البارزاني .. أنموذجا، دار ئاراس، اربيل، 2001
93) سامي عبد الحافظ القيسي، **ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922- 1936**، ج 1، مطبعة حداد، البصرة، 1975
94) ستار جبار الجابري، **سعد صالح ودوره السياسي في العراق**، مطبعة المشرق، بغداد، 1997
95) ستيفن هيمسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ط 5، نقله إلى العربية: جعفر الخياط، دار الرافدين، (د.م)، 2004
96) سعاد رؤوف شير محمد، **نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية (1932-1945)**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988
97) سعد العبيدي، **نوايا وحروب: نظرة نفسية لوقائع حروب ومعارك دامت أكثر من ثلاثين عاما**، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2003
98) سعد سلمان عبد الله، **النشاط الدعائي لليهود في العراق**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999
99) سعد مهدي شلاش، **حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004
100) سعيد الديوه جي، **اليزيدية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003
101) سعيد رشيد مجيد زميزم، **رجال العراق والاحتلال البريطاني**، ج 1، منشورات مكتبة دار الفتال، كربلاء، 1990
102) سلمان هادي الطعمة، أبو المحاسن: الشاعر الوطني الخالد، مطبعة كربلاء، كربلاء، 1962

103) سليم الحسني، الفعل السياسي عند علماء الشيعة: الحركة الدستورية نموذجا، **قضايا إسلامية**، العدد السادس، 1998

104) سمير الخليل، **جمهورية الخوف**، ط3، ترجمة: أحمد رائف، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1993

105) سمير عبد الكريم، **أضواء على الحركة الشيوعية في العراق**، دار المرصاد، بيروت، (د. ت)

106) سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000

107) سهيل قاشا، **مسيحيو العراق**، دار الوراق للنشر المحدودة، بيروت، 2009

108) سيار الجميل، **زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل أنموذجا)**، الأهلية، عمان، 1999

109) كاظم الحائري، **الكفاح المسلح في الإسلام**، مطبعة فروردين، انتشارات الرسول المصطفى، قم، (د.ت).

110) كاظم الحائري، **ولاية الأمر في عصر الغيبة**، مجمع الفكر الإسلامي، قم، (1424هـ).

111) كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، **المستقبل العربي**، السنة (26)، العدد (300)، شباط/ فبراير 2004

112) سيف الدين الدوري، **الفريق طاهر يحيى: ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008

113) شاكر خصباك، **الأكراد: دراسة جغرافية اثنوغرافية**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005

114) شبلي العيسمي، **تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة 1958-1963**، الجزء الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987

115) الشرطة العامة، شعبة التحقيقات الجنائية، **موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري**، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949

116) شمران العجلي، **الخريطة السياسية للمعارضة العراقية**، دار الحكمة، لندن، 2000

117) الشيخ محمد رضا النعماني، **الشهيد الصدر: سنوات المحنة وأيام الحصار: عرض لسيرته الذاتية ومسيرته السياسية والجهادية**، مؤسسة الفجر، لندن، 1997

118) الشيخ مهدي العطار، **التقية: منهج إسلامي واع**، مراجعة وتقديم: محمد سلمان، (دون مؤسسة نشر)، قم، 1422هـ

119) الشيخ مهدي العطار، **محاضرات أخلاقية**، مراجعة وتقديم: محمد سليمان، المركز الثقافي للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

120) صالح مهدي دلكه، **من الذاكرة: سيرة حياة**، دار المدى، دمشق، 2000

121) صالح زهر الدين، **قاموس الشخصيات الأمريكية** (22)، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004

122) صموئيل اتينجر، **اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995

123) صديق الدملوجي، **اليزيدية**، مطبعة الاتحاد، الموصل، 1949

124) صلاح الخرسان، **الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق**، مطبعة الوسام، بغداد، 2004، ص 125

125) صلاح الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق (1946-2001)**، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2001

126) صلاح الخرسان، **حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق، فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال 40 عاما**، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دمشق، 1999

127) صلاح الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، دار الفرات، بيروت، 1993

128) صلاح الدين الصباغ، **رواد العروبة في العراق**، ط 2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983

129) صلاح سالم زرنوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب**، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993

130) طالب الحسن، **حكومة القرية: فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت**، ج1، دار أور للنشر، بيروت، 2002

131) طالب جاسم الغريب ورغد فيصل عبد الوهاب، **عائلة الملاك ودورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البصرة**، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2009

132) طالب ياسر، المعارضة العراقية وإشكالية المنهج العلائقي، **دراسات عراقية**، العدد (15)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، ص109-132

133) طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي 1919- 1943**، تقديم: خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت، 1967.

134) عادل تقي عبد البلداوي، **لقاء الأضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى: حقائق وثائقية مجهولة عن ثلاث وأربعين شخصية عراقية في العهد الملكي**، دار الحوراء، بغداد، 2007

135) عادل رؤوف، **الشهيد محمد محمد صادق الصدر.. مرجعية الميدان: مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال**، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 1999

136) عادل رؤوف، **العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية: دراسة نقدية لمسيرة نصف قرن (1950-2000)**، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2001

137) عادل رؤوف، **عراق بلا قيادة: قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث**، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2002

138) عادل رؤوف، **محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين**، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2001

139) عادل غفوري خليل، **أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946-1954)**، المكتبة العالمية، بغداد، 1984

140) عارف كاظم محمد، **الشهيدة بنت الهدى: السيرة والمسيرة**، دار المرتضى، بيروت، 2004

141) عامر جابر، **تاريخ الأحزاب والجمعيات السياسية في الحلة (1908-1958)**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2007

142) عامر حسن فياض، **جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914-1939**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002

143) عباس الخليلي، **هكذا عرفتهم: خواطر عن أناس أفذاذ عاشوا بعض الأحيان لغيرهم أكثر مما عاشوا لأنفسهم**، انتشارات المكتبة الحيدرية، (د.م)، 1963

144) عباس علي، زعيم الثورة العراقية، مطبعة النجاح، بغداد، 1950

145) عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950-2010)**، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، (د.ت)

146) عبد الأمير هادي العكام، **الحركة الوطنية في العراق (1921-1933)**، مطبعة الآداب، النجف، 1975

147) عبد الأمير هادي العكام، **تاريخ حزب الاستقلال 1956-1958**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980

148) عبد الجبار عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958**، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978

149) عبد الحسين مهدي عواد، **الشيخ علي الشرقي: حياته وأدبه**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981

150) عبد الحليم أبو غزالة، **الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988**، دون دار نشر، 1993

151) عبد الحميد العلوجي وعزيز جاسم الحجية، **الشيخ ضاري قاتل الكولونيل لجمن في خان النقطة**، مطبعة أسعد، بغداد، 1968

152) عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، **الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان حتى عام 1925**، دار الحكمة، لندن، 2005

153) عبد الرحمن البزاز، التربية القومية، مطبعة العاني، بغداد، 1956

154) عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا، دار القلم، القاهرة، 1964

155) عبد الرزاق أحمد النصيري، **نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932**، مراجعة: كمال مظهر أحمد، شركة التايمس للطبع والنشر، بغداد، 1987

156) عبد الرزاق الحسني، **الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية**، ج1، ط 6، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990

157) عبد الرزاق الحسني، **الصابئة في حاضرهم وماضيهم**، مطبعة العرفان، صيدا، 1970

158) عبد الرزاق الحسني، **العراق في ظل المعاهدات**، ط 2، مطبعة العرفان، صيدا، 1958

159) عبد الرزاق الحسني، **اليزيديون في حاضرهم وماضيهم**، مطبعة العرفان، صيدا، 1951

160) عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق: جذورها التاريخية وتطورها، **مجلة العرفان**، المجلد 59، 1971

161) عبد الرزاق الحسنى وعبد العزيز الدوري، **بغداد**، سلسلة كتب دائرة المعارف الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1984

162) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية**، ط2، مركز الأبجدية للصف والتصويري للطباعة والنشر، بيروت، 1983

163) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط 5، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1982

164) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط1، مطبعة العرفان، صيدا، 1953

165) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د.ت)

166) عبد الرزاق الحسني، **ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال**، مطبعة العرفان، صيدا، 1972

167) عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي ((1970-1990)): دراسة في الاقتصاد السياسي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995

168) عبد الرزاق عبد الدراجي، **جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908-1945**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980
169) عبد الزهرة تركي فريح الفتلاوي، **عاشق العراق: الشيخ عبد الواحد الحاج سكر**، دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف، 2006
170) عبد العزيز القصاب، **من ذكرياتي**، منشورات عويدات، بيروت، 1962
171) عبد الله الغريفي، **التشيع: نشوؤه، مراحله، مقوماته**، ط 7، العارف للمطبوعات، بيروت، 2000
172) عبد الغني الملاح، **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975
173) عبد الفتاح الزهيري، **الموجز في تاريخ الصابئة المندائيين العرب البائدة**، مطبعة الأركان، بغداد، (د. ت).
174) عبد الكريم العمر (إعداد)، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999
175) عبد الكريم آل نجف، **من أعلام الفكر والقيادة والمرجعية**، دار المحجة البيضاء، بيروت، 1998
176) عبد المنعم الفلالي، **أسرار الكفاح الوطني في الموصل**، (دون دار نشر)، الموصل، 1958
177) عبد الله طاهر التكريتي، **مذكرات وزير الدفاع العراقي الأسبق حردان التكريتي**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس (الغرب)، 1983
178) عبد المنعم الغلامي، **الضحايا الثلاث**، مطبعة الهدف، الموصل، 1955
179) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985
180) عثمان علي، **دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946: دراسة تاريخية وثائقية**، مكتبة التفسير، أربيل، 2003
181) عدنان الباجه جي، **صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002
182) عدنان الباجه جي، **مزاحم الباجه جي- سيرة سياسية**، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002
183) عدنان إبراهيم السراج، **الإمام محسن الحكيم 1889-1970: دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه وآراءه السياسية والإصلاحية وأثرها على المجتمع والدولة في العراق**، إشراف: د. وجيه كوثراني، دار الزهراء، بيروت، 1993
184) عدنان الحلفي، **تأسيس المجتمع المدني: دراسة في التقاليد السياسية العراقية**، ج 1، دار البراق، دمشق، 1997
185) عدنان عليان، **الشيعة والدولة العراقية الحديثة**، العارف للمطبوعات، بيروت، 2005
186) عرفان الفهدي، الانتفاضة عوامل الصيرورة والتكوين، **دراسات عراقية**، العدد (2)، آذار/ مارس 1997
187) عز الدين عبد الرسول المدني، محسن أبو طبيخ ودوره في الحركة الوطنية حتى عام 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 1999
188) عزيز الحاج، **القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994
189) عزيز سباهي، **أصول الصابئة المندائيين**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1996

190) عزيز قادر الصمانجي، **قطار المعارضة العراقية: من بيروت 1991 إلى بغداد 2003**، دار الحكمة، لندن، 2009

191) غسان العطية، **العراق: نشأة الدولة**، دار اللام، لندن، 1988

192) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995

193) عصام جمعه أحمد المعاضيدي، **الصحافة اليهودية في العراق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2001

194) عقيل الناصري، **الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958**، دار الحصاد، دمشق، 2000

195) عقيل الناصري، **عبد الكريم قاسم: من ماهيات السيرة الذاتية**، دار الحصاد، دمشق، 2006

196) علاء جاسم محمد الحربي، **رجال العراق الجمهوري**، دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، 2005

197) علاء جاسم محمد، **جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق**، بغداد، 1987.

198) علي الشرقي، **عواطف وعواصف**، بغداد، 1953

199) علي المؤمن، **سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957-1986**، ط 3، المركز الإسلامي المعاصر، بيروت، 2004

200) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971

201) علي جابر المنصوري، **محمد رضا الشبيبي ومكانته الأدبية بين معاصريه 1888-1965**، مطبعة بابل، بغداد، 1982

202) علي عبد شناوة، الشبيبي في شبابه السياسي: محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام 1932، دار كوفان للنشر، (د.م)، 1995

203) علي كريم سعيد، **العراق: البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت 1963**، الفرات للتوزيع والنشر، بيروت، 2002

204) علي كريم سعيد، **عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999

205) علي محمد الشمراني، **صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج**، دار الحكمة، لندن، 2003

206) عماد أحمد الجواهري، **نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق (1934-1942)**، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1984

207) عماد أحمد الجواهري، **عبد الرسول الخالصي: الوزير والنائب الأسبق**، شركة الطيف للطباعة المحدودة، بغداد، 2005

208) فؤاد حسن الوكيل، **جماعة الأهالي في العراق (1932-1937)**، ط3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986

209) فائز عزيز أسعد، **انحراف النظام البرلماني في العراق**، ط2، مطبعة السندباد، بغداد، 1984

210) فائق بطي، **صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية**، مطبعة الأديب، بغداد، 1969

211) فائق بطي، **رفائيل بطي: ذاكرة عراقية**، ج1، ط2، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2003

212) فائق بطي، **الموسوعة الصحفية الكردية في العراق: تاريخها وتطورها**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق- بيروت- بغداد، 2011.

213) فائق عبد الكريم، **عبد الصاحب دخيل: سيرة قائد وتاريخ مرحلة**، دار العارف للمطبوعات، بيروت، 2001

214) فاضل البراك، **المدارس اليهودية والإسرائيلية في العراق: دراسة مقارنة**، دار الرشيد، بغداد، 1984

215) فاضل البراك، **مصطفى البارزاني: الأسطورة والحقيقة**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989

216) فاضل الجمالي، **واقع السياسة العراقية**، دار الكشاف، بيروت، 1956

217) فاضل حسين، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946-1958**، مطبعة الشعب، بغداد، 1963

218) فتحي رشيد، **حدث ويحدث في العراق والمنطقة: أمركة أم صهينة**، دمشق، 2003

219) فهد مسلم الفجر، **مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1890-1933**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004

220) فوليت داغر، العقوبات الاقتصادية على العراق، ترجمة: جواد بشارة، **دراسات عراقية**، العدد (15)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2000

221) فيصل حسون، **مصرع المشير الركن عبد السلام عارف**، دار الحكمة، لندن، 2004

222) فيليب ويلارد ايرلاند، **العراق: دراسة في تطوره السياسي**، ترجمة: جعفر خياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 1949

223) فليب غرين، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد درويش، دار المأمون، بغداد، 2007

224) كاظم حبيب وزهدي الداوودي، **فهد والحركة الوطنية في العراق**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2003

225) كامل الجادرجي، **من أوراق كامل الجادرجي**، دار الطليعة، بيروت، 1971

226) كامل سلمان الجبوري، **السيد محمد كاظم اليزدي: سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية**، منشورات ذوي القربى، قم، 2006

227) كامل سلمان الجبوري، **صفحات من مذكرات أحمد الصافي النجفي من رجال الثورة العراقية 1920**، ط 2، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2002

228) كامل سلمان الجبوري، **صفحات من مذكرات أنور النقشلي من رجال الثورة العراقية 1920**، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2002

229) كامل سلمان الجبوري، **صفحات من مذكرات حميد خان خلال فترة 1920**، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2002

230) كامل سلمان الجبوري، **صفحة من مذكرات السيد سعد صالح أحد رجال الثورة العراقية 1920**، مطبعة العاني، بغداد، 1987

231) كامل سلمان الجبوري، **مذكرات الحاج صلال الفاضل (الموح) من رجال الثورة العراقية 1920**، مطبعة العاني، بغداد، 1986.

232) كامل سلمان الجبوري، **مذكرات الحاج عبد الرسول تويج من رجال الثورة العراقية 1920**، ط 2، مطبعة العاني، بغداد، 1987

233) كامل سلمان الجبوري، **مذكرات السيد حسين كمال الدين أحد رجال الثورة العراقية 1920**، مطبعة العاني، بغداد، 1987

234) كامل سلمان الجبوري، **مذكرات السيد كاطع العوادي أحد رجال الثورة العراقية 1920**، مطبعة العاني، بغداد، 1987

235) كريم وحيد صالح، **نجم البقال: قائد ثورة النجف الكبرى ضد الاحتلال الإنكليزي عام 1918: حياته ودوره في الأحداث**، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1980

236) كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015**، الفارابي، بيروت، 2003

237) كمال مظهر أحمد (إعداد وتقديم)، **مذكرات أحمد مختار بابان: آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999

238) لطفي جعفر فرج الله، **عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ط2، دار الحرية، بغداد، 1980

239) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا)، **تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي**، الاسكوا، 2005

240) لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية، وثائق المؤتمر العام لقوى المعارضة العراقية، بيروت 11-13 آذار، 1991

241) لطفي جعفر فرج، **الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2001

242) ليث عبد الحسن الزبيدي، **ثورة 14 تموز 1958 في العراق**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979

243) الليدي دارورر، **الصابئة المندائيون**، ترجمة: نعيم بدوي وغضبان رومي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005

244) ليام اندرسن وغاريث ستانفيلد، **عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم؟**، ترجمة رمزي ق. بدر، مراجعة: ماجد شبر، دار الوراق، لندن، 2005

245) ليورا لوكيتز، **العراق والبحث عن الهوية الوطنية**، ترجمة: دلشاد ميران، دار ئاراس، أربيل، 2004

246) م. هـ. جونز، **الديمقراطية الأثينية**، ترجمة: عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1976،

247) مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، **العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق**، المؤسسة، (د.ب)

248) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، نصوص الحرب: طارق عزيز- جيمس بيكر: المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بأيام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1992

249) مؤيد إبراهيم الونداوي، **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992

250) مؤيد شاكر كاظم الطائي، **السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق**، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2011

251) ماجد النزاري، **عبد الصاحب دخيل وبدايات الحركة الإسلامية المعاصرة**، دار الفرات، بيروت، 1990

252) مجموعة باحثين، **آراء في المرجعية الشيعية**، دار الروضة، بيروت، 1994

253) مجموعة باحثين، **مؤتمر تكريم العلامة السيد مرتضى العسكري**، مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام)، (د. م)، 2003

254) المجموعة الدولية للأزمات (الشرق الأوسط)، **فترة العراق الانتقالية: على حد السكين**، بغداد/ بروكسل، 27 نيسان/ ابريل 2004

255) مجموعة كتاب، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004

256) مجموعة كتاب، **محمد الجواد الجزائري مؤسس (النهضة الإسلامية) في العراق: حياته وآثاره**، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2002

257) مجموعة مؤلفين، **موسوعة أعلام العرب**، بيت الحكمة، بغداد، 2000

258) مجموعة من الباحثين العرب، **أسرار التسلح العسكري في العراق منذ عام 1968: الفضائح والاحتيالات**، دار الأبحاث والدراسات العربية، لندن، 1993

259) مجموعة من العلماء والباحثين، **الإمام الشهيد محمد باقر الصدر: سمو الذات وخلود العطاء: بحوث ومقالات وحورات أعدتها مجلة المنهاج بأقلام مجموعة من العلماء والباحثين**، كتاب المنهاج (6)، الغدير للدراسات والنشر، بيروت، 2000

260) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري**، المتحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1974

261) محسن أبو طبيخ، **المبادئ والرجال**، دون دار نشر، 1938

262) محمد أحمد درنيقة، **الطريقة النقشبندية وأعلامها**، جروس بيرس، طرابلس (لبنان)، 1987

263) محمد الحسيني، **محمد باقر الصدر: حياة حافلة.. فكر خلاق**، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2005

264) محمد الغروي، **تلامذة الإمام الشهيد الصدر: ملامحهم النفسية ومواقفهم الاجتماعية**، دار الهادي، بيروت، 2002

265) محمد الغروي، **الحوزة العلمية في النجف الأشرف**، دار الأضواء، بيروت، 1994

266) محمد باقر البهادلي، **السيد هبة الدين الشهرستاني: آثاره الفكرية ومواقفه السياسية**، مؤسسة الفكر الإسلامي، بيروت، 2002

267) محمد تقي الحسيني الجلالي، **سيرة آية الله الخراساني**، (د.م)، النجف الأشرف، 1393 هـ

268) محمد جواد مغنية، **الشيعة في الميزان**، ط 11، دار الجواد، بيروت، 1996

269) محمد حسين آل الطالقاني، **الشيخية: نشأتها وتطور مصادر دراستها**، الآمال للمطبوعات، بيروت، 1999

270) محمد حسين الزبيدي، **العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام**، ط2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989

271) محمد حسين الزبيدي، **مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وفي تاريخ العراق المعاصر 1885-1951**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989

272) محمد حسين علي الصغير، **أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف**، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2003

273) محمد حمدي الجعفري، **انقلاب الوصي في العراق**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000

274) محمد حمدي الجعفري، **بريطانيا والعراق: حقبة من الصراع 1914-1958**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000

275) محمد حمدي الجعفري، **محكمة المهداوي: أغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990

276) محمد رضا النعماني، **الشهيدة بنت الهدى: سيرتها ومسيرتها**، مؤسسة إسماعيليان، قم، 1420 هـ.

277) محمد زكي إبراهيم، **المدرسة الشيخية**، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2004

278) محمد زكي إبراهيم، **الديمقراطية الغائبة: مئة عام من تاريخ العراق المعاصر**، دار الرافدين، بيروت، 2004

279) محمد عبد الجبار، **مستقبل الديمقراطية في العراق**، دار زيد للنشر، لندن، 1994

280) محمد علي رشيد ظاهر الملحة، **رجال المقاومة العربية في النجف أواسط القرن التاسع عشر**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1998

281) محمد علي كمال الدين، **سعد صالح**، مطبعة المعارف، بغداد، 1949

282) محمد علي كمال الدين، **النجف الأشرف في ربع قرن منذ سنة 1908**، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار القارئ، بيروت، 2005

283) محمد فاضل الجمالي، **جهاد في سبيل العروبة والإسلام**، دار الحكمة، لندن، 1988

284) محمد فاضل الجمالي، **ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي**، دار الكاتب الجديد، بيروت، 1964

285) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000

286) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992

287) محمد محمد الحيدري، **أحداث العراق معايشة عن قرب من لحظة سقوط بغداد حتى تأسيس الوزارة العراقية الجديدة آذار 2003/ نيسان 2004**، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2004

288) محمد مظفر الادهمي، **العراق: تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني**، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009

289) محمد مظفر الادهمي، **المجلس التأسيسي العراقي**، ج 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989

290) محمد مهدي العلوي، **هبة الدين الشهرستاني**، مطبعة الآداب، بغداد، 1929

291) محمد مهدي كبة، **مذكراتي في صميم الأحداث 1918- 1958**، دار الطليعة، بيروت، 1965

292) الشيخ محمد اليعقوبي، **ملامح من تاريخ وخطاب القيادة الدينية في العراق الجديد**، المجلد الأول، بدون دار نشر وتاريخ

293) محمود شبيب، **بكر صدقي وانقلابه العاصف**، دار الجماهير، بغداد، 1992

294) محمود شبيب، **محمود سلمان: طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال**، المكتبة العالمية، بغداد، 1984

295) محمود شبيب، **وثبة في العراق وسقوط صالح جبر**، دار الثقافة، بغداد، 1988

296) مختار الاسدي، **الصدر الثاني: الشاهد والشهيد، الظاهرة وردود الفعل**، (دون دار نشر ودون تاريخ)

297) مركز العراق للأبحاث، قسم الدراسات السياسية، تراجم سياسية، **المضامين الإقليمية لانبعاث الشيعة في العراق**، ترجمة: باسم علي خريسان وسعد علي حسين، المركز، بغداد، كانون الأول، 2004

298) مركز العراق للأبحاث، قسم السياسات الداخلية، **التقرير الإحصائي لعمليات العنف التي حدثت في العراق ضد المدنيين منذ سقوط النظام حتى 26 / 6/ 2004**، المركز، حزيران، 2004؛

299) مركز العراق للأبحاث، قسم السياسات الداخلية، **تطورات العمليات التفجيرية في العراق بعد شهر من تسليم السيادة**، المركز، تموز، 2004

300) المستقبل العربي، المؤتمر التأسيس الوطني العراقي: البيان التأسيسي والبيان الختامي، **المستقبل العربي**، السنة (27)، العدد (305)، تموز /يوليو 2004، ص 197-201

301) المستقبل العربي، نص خطاب الأخضر الإبراهيمي المستشار الخاص للامين العام حول إعلان الحكومة العراقية المؤقتة، **المستقبل العربي**، العدد (305)، تموز/ يوليو 2004

302) مسز ستورث ارسكين، **فيصل ملك العراق**، نقله إلى العربية: عمر أبو النصر، المكتبة الأهلية، بيروت، 1934

303) مسلم بن علي بن مسلم، **لماذا غزا صدام الكويت ؟: محاولة نظرية**، ترجمة: مخايل خوري، دار الساقي، بيروت، 1995

304) مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000

305) مقدم عبد الحسن باقر الفياض، **تاريخ النجف السياسي 1941-1958**، دار الأضواء، بيروت، 2002

306) مكتب سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري، **نبذة من حياة المرجع الديني سماحة آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري**، دار التفسير، 2004

307) منذر الحكيم، **قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم**، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، 2004

308) منعم حميد حسن، **محمد مهدي البصير... شاعرا**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980

309) منيف الرزاز، **تطور معنى القومية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1960

310) منيف الرزاز، **معالم الحياة العربية الجديدة**، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ت)

311) مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق، **شؤون مشرقية** (بيروت: مركز دراسات المشرق العربي)، العدد (1)، صيف 2008

312) موسى السيد علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001

313) موسى الشابندر، ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، دار رياض نجيب الريس، لندن، 1993

314) ميخائيل تيسي، **نقدات كناس الشوارع**، المطبعة الرحمانية، مصر، 1922

315) ميثم الجنابي، **العراق ورهان المستقبل**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2006

316) مير بصري، **أعلام التركمان**، دار الوراق للنشر، لندن، 1997

317) مير بصري، **أعلام السياسة في العراق الحديث**، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1986.
318) مير بصري، **أعلام الوطنية والقومية العربية**، دار الحكمة، لندن، 1999
319) مير بصري، **أعلام اليهود في العراق الحديث**، دار الوراق للنشر، لندن، 2006
320) ناصر حسين ناصر، **محنة الأكثرية في العراق: صفحات من ملف الطائفية السياسية**، دار المصطفى للطباعة والنشر، بيروت 2005
321) نبيلة عبد المنعم داود، **نشأة الشيعة الامامية**، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1994
322) نجدة فتحي صفوة، **مذكرات رستم حيدر**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1988
323) نديم عيسى خلف، **نظام الحكم المناسب في العراق**، (د.ن)، (د.ت)
324) نزار توفيق الحسو، **الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة**، (د.ن)، (د. ت).
325) نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001
326) هادي حسن عليوي، **الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية**، دار رياض الريس، بيروت، 2001
327) هاشم فياض الحسني، **الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم**، مركز الحكمة للدراسات الإسلامية، (د. م)، 1999
328) هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1993
329) هشام عليوان، **نهاية اللعبة: سيناريوهات السقوط واحتمالات المقاومة**، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004
330) هنري فوستر، **نشأة العراق الحديث**، ج1، ترجمة: سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1989
331) هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج 1، وزارة الدفاع، بغداد، 1959
332) هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج 3، وزارة الدفاع، بغداد، 1959
333) وحيد عبد المجيد وآخرون، **عبد المجيد الخوئي: الرؤيا والنهج**، دار التنوير، بيروت، 2005
334) وزارة الثقافة والإرشاد، **الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف: بمناسبة مرور عام على استشهاد الرئيس ورفاقه**، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1967.
335) وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الإعلام العامة، **إيضاحات حول الحادث الإجرامي لناظم كزار وزمرته**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973
336) وليام بولك، **لكي نفهم العراق**، تقديم: عبد الحي يحيى زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006
337) وليام ل. كليفلاند، **ساطع الحصري: من الفكرة العثمانية إلى العروبة**، تعريب: فيكتور سحاب، دار الوحدة، بيروت، 1983

338) وميض جمال عمر نظمي [وآخرون]، **التطور السياسي في العراق المعاصر**، جامعة بغداد، بغداد، (د. ت)

339) يوسف رزق الله غنيمة، **نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق**، مطبعة الفرات، بغداد، 1924

## ثانيا: الوثائق

1) الائتلاف الوطني الموحد، **البيان السياسي**، الائتلاف الوطني الموحد، (د.ت).

2) الاتحاد الديمقراطي العراقي في الولايات المتحدة، **النظام الداخلي**، المؤتمر العاشر للاتحاد، 2000.

3) الاتحاد الوطني الكردستاني، مكتب التنظيم، **المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني**، مطبوعات مكتب الفكر والتوعية، (د. ت).

4) الأمانة العامة لحركة الكفاح الشعبي، **البيان السياسي**، بغداد، 2 تموز/ يوليو 2004.

5) التجمع الإسلامي لطلبة العراق، النظام الداخلي

6) التجمع الجمهوري العراقي، **البرنامج السياسي**، نيسان 2004

7) التجمع الجمهوري العراقي، **النظام الأساسي**، (التجمع)، 2004

8) التجمع القاسمي الديمقراطي، المكتب السياسي .**البرنامج**.

9) تجمع الوحدة الوطنية، **النظام الداخلي**، التجمع، (د. ت).

10) التحالف الوطني الديمقراطي، البرنامج الانتخابي للتحالف الوطني الديمقراطي.

11) الجبهة الوطنية لعشائر العراق، **البيان السياسي**، الجبهة الوطنية لعشائر العراق، آذار/ مارس 2004

12) جمعية التضامن الإسلامية في الجمهورية العراقية، **النظام الداخلي لجمعية التضامن الإسلامية في الجمهورية العراقية**، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، 1963

13) جمهورية العراق، **قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية**، المادة الواحدة والستون. (أ).

14) حركة الدفاع الوطني المقدس، **البيان التأسيسي والنظام الداخلي**، (الحركة)، 1993

15) الحركة الديمقراطية الآشورية- التيار الوطني، **التقرير السياسي الذي أقره المؤتمر الثاني** (دهوك 14-19 أيار/ مايو 1997)

16) حزب التحرير، **حزب التحرير تأسس سنة 1372هـ- 1953 م**، الحزب، 1985

17) حزب التحرير، **دستور حزب التحرير**، حزب التحرير ولاية العراق، 2005

18) الحزب الشيوعي العراقي، **البرنامج والنظام الداخلي: الصيغتان المقرتان في المؤتمر الوطني السابع (25-28 آب/ أغسطس)**، منشورات طريق الشعب، (10)، 2001

19) حزب العدالة التركماني العراقي، **البيان الأول التأسيسي لحزب العدالة التركماني العراقي، الحزب**، 26 / 3/ 2004.

20) الحزب القومي الناصري الموحد، المكتب السياسي، **برنامج الحزب القومي الناصري الموحد**، (الحزب)، بغداد، آذار/ مارس 2005

21) الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي، دائرة الإعلام المركزي، مركز البحوث والدراسات، **الميثاق العام/ القانون الأساسي. 2005**

22) الحزب الوطني الآشوري، مكتب الثقافة والإعلام، لمحة تاريخية مقتضبة عن الحزب الوطني الآشوري.

23) الحزب الوطني الديمقراطي، **البرنامج والنظام الداخلي**، بغداد، الحزب الوطني الديمقراطي، 2004
24) اللجنة التحضيرية حركة اليسار الديمقراطي، بيان حول انبثاق لحركة اليسار الديمقراطي.
25) لجنة التنسيق والمتابعة للمعارضة العراقية، البيان الختامي للاجتماع الأول للجنة التنسيق والمتابعة للمعارضة العراقية، صلاح الدين، 1/ 3/ 2003
26) المؤتمر الإسلامي العراقي الأول، **مقررات المؤتمر الإسلامي العراقي الأول والنداء الموجه إلى الأكراد**، مطبعة دار البصري، بغداد، 1965
27) مؤتمر حرية العراق، بيان تأسيس مؤتمر حرية العراق، مجلة **الحوار المتمدن**، العدد (1142)، 20/ 3/ 2005
28) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المكتب السياسي، **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: تعريف موجز(النظرية - الخصائص - الإنجازات)**، مطبعة العين، بغداد، 2004
29) مجلس الحكم الانتقالي العراقي، **البيان السياسي**، بغداد، 22 تموز/ يوليو 2003.
30) مجلس شيوخ عشائر وأعيان محافظة النجف الأشرف، **بنود الميثاق الوطني لمجلس شيوخ عشائر وأعيان محافظة النجف الأشرف**، تموز / يوليو 2004
31) المركز الإعلامي والوثائقي لثورة العشرين، **التجمع الوطني لثورة العشرين (توحد): التأسيس والأساس**، دار حامد الإبراهيمي للطباعة والنشر، (د.ت)
32) المكتب الإعلامي لقائمة شمس العراق، تصريح المكتب الإعلامي لقائمة شمس العراق، 14/ 11/ 2005
33) الملكية الدستورية العراقية، **الدعوة إلى الملكية الدستورية**.
34) الملكية الدستورية العراقية، **الميثاق الوطني**.

## ثالثا: الصحف

1) الاستقلال، عدد (9 شباط/ فبراير 1921)
2) البلاغ، (مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي- النجف الأشرف) العدد (37)، الثلاثاء 14/ 12/ 2004
3) الزمان، العدد (1310)، 12 أيلول/ سبتمبر 2002
4) الزمان، العدد (2256)، السبت 12 تشرين الأول/ نوفمبر 2005
5) الشرق الأوسط، العدد (9038)، 27 أغسطس 2003
6) الصباح، العدد (202)، 7 آذار 2004
7) طريق الشعب، العدد (36)، السنة (70)، الثلاثاء 14 كانون الأول، 2004
8) الكنز (جريدة)، العدد (15)، السنة الأولى، الخميس 11 آذار 2004
9) الوقائع العراقية، العدد (2816)
10) الوقائع العراقية، العدد (3351)، 29 نيسان 1991

## رابعا: مواقع الانترنيت

1) (www.geocities.com/iraqinationparty)
2) (http://asp2.no.sapo.pt)

3) (http://www.imk-news.org/mosasa.htm)

4) (http://www.wpiraq.org/arabic/bar/bar2/alam.htm)

5) (www.almodarresi.com)

6) (www.altahaddi.net)

7) (www.bbcarabic.com)

8) (www.bndp.net

9) (www.bndp.net/anc/)

10) (www.dasin.org)

11) (www.ifcongrress.org)

12) (www.iraqigovernment.org)

13) (www.iraqigovernment.org)

14) (www.iraqigovernment.org)

15) (www.iraqigovernment.org)

16) (www.iraqigovernment.org)

17) (www.iraqigovernment.org)

18) (www.iraqigovernment.org)

19) (www.iraqigovernment.org)

20) (www.iraqigovernment.org)

21) (www.iraqigovernment.org)

22) (www.iraqigovernment.org)

23) (www.iraqigovernment.org)

24) (www.iraqoftomorrow.org/viewarticle.php)

25) (www.mybiznas.com/resalia)

26) (www.al-shaab.org/2005/09-12/2005/)

27) (www.alarabonline.org/index.asp?fname=\2005\12\12)

28) (www.bahrainonline.org)

29) (www.fkgc.com)

30) (www.wifaq.com)

31) (www.yezidi-community.com)

32) (www.demoislam.com)

33) (www.democratic-green.com)

34) (www.mysite.wanadoo-members.co.uk/sabga)

35) (www.sotaliraq.com)

37) (www.ar.wikipedia.org)

38) (www.aljazeera.ne)

39) جماعة علماء العراق، من نحن

(2007 /4 /10) ( /http://www.iraqisg.org/default/content/view/22/62/lang,ar)

40) حركة الرفاه والحرية، من نحن،

(2007 /4 /10) ´( < http://alrafah.org/mnnahnu/pagemnnahnu.htm >

41) الحزب الشيوعي العراقي، الحوار المتمدن، نشرة إخبارية، العدد (39)،

(www.rezgar.com))

42) شبكة البصرة، المقاومة العراقية تعلن برنامجها السياسي: حكومة انتقالية لمدة عامين بعد طرد الاحتلال. (www.albasrah.net))

43) ناصر الحجاج، السيرة الذاتية للشهيد عز الدين سليم المفكر الإسلامي المنفتح. (من الانترنيت)

44) هاني السباعي، الحركات الإسلامية الجهادية، شبكة البصرة (www.albasrah.net)

45) الحزب الوطني الآشوري، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثاني للحزب 10-12 تموز

(www.zowaa.org) 2002

46) مؤتمر أهل العراق، من نحن،

(2007 /4 /10) (http://www.ahliraq.com/index.php?action = pages&id = 1)

47) موقع الجيش الإسلامي في العراق (www.iaisite.info)

48) اتحاد أحرار العراق (www.iraqalahrar.com)

49) حركة حزب الله في العراق، (www.algalibon.net)

50) موقع حزب الداعي (www.aldaeiraq.com)

# المحتويات

حرف الصاد

الطبعة الثانية
منقحة ومزيدة



# موسوعة السياسة العراقية

تفتقر
المكتبة السياسية
العراقية لعمل موسوعي يضع بين يدي
القارئ الكريم تاريخ الحياة الحزبية في العراق الحديث،
يجمع ويغطي الأحزاب والحركات والجمعيات العلنية والسرية منذ
انحسار سيطرة الدولة العثمانية وحتى الوقت الحاضر. ومما لا شك فيه أن
مثل هذا العمل يعد إنجازا إن تكاملت معالمه وتشكلت قسماته على نحو
ما طمحنا أن يكون، ولعله سيكون هاجسا لباحثين آخرين يمكنهم أن
يُثروا هذا المجال من البحث ويرفدوا المكتبة السياسية العراقية
بنتاجاتهم التي نأمل أن تفيد التحليل. أما موسوعتنا هذه التي
سميناها ((موسوعة الأحزاب العراقية )) فإننا نأمل أن تغطي الحقبة
المذكورة بالبحث والتدقيق وان تقدم للباحثين
المتخصصين وللقراء عموما ما يساهم في
فهم أفضل للعمل السياسي
والحزبي في العراق
المعاصر.




الغلاف :